

د. نبيل راغب

موسوعة

قواعد اللعبة السياسية

دراسة تحليلية نقدية



موسوعة

قواعد اللعبة السياسية

دراسة تحليلية نقدية

تأليف

د. نبيل راغب

الكتاب : موسوعة قواعد اللعبة السياسية

المؤلف : د. نبيل راجب

رقم الإيداع : ٥١٧٢

تاريخ النشر : ٢٠٠٢

الترقيم الدولي : I. S. B. N. 977 - 215 - 655 - 5

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة للناشر ولا يسمح

بإعادة نشر هذا العمل كاملاً أو أى قسم من أقسامه ، بأى

شكل من أشكال النشر إلا بإذن كتابى من الناشر

الناشر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاطوغلى (القاهرة)

ت : ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

التوزيع : دار غريب ٣،١ شارع كامل صدقى الفجالة - القاهرة

ت ٥٩٠٢١٠٧ - ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق { ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر - الدور الأول

ت ٢٧٣٨١٤٣ - ٢٧٣٨١٤٣

والمعرض الدائم }

إهداء

إلى الباحثين عن الأسرار والخفايا والدوافع والأسباب الكامنة فى الدهاليز
المعتمة للسياسة الدولية.

أهدى قواعد اللعبة السياسية لعلها تجيب عن تساؤلاتهم المعلقة والمحيرة

الدكتور/ نبيل زانجب

قائمة القواعد

- * إهداء ٣
- * قائمة القواعد ٥
- * مقدمة ٩
- ١ - احتكار التكنولوجيا ١٩
- ٢ - أحزاب الخضر ٤٤
- ٣ - إدارة الأزمات ٥٧
- ٤ - أركان السلطة ٨٢
- ٥ - أزمة الديمقراطية ١٠٩
- ٦ - أساليب الوساطة ١٢٩
- ٧ - أسرار المخابرات ١٣٩
- ٨ - إشكالية الاشتراكية ١٥٢
- ٩ - آفاق القيادة ١٧٠
- ١٠ - أقنعة الانتهازية ١٩٢
- ١١ - آليات الفساد ٢٠٣
- ١٢ - الانفجار السكاني ٢٢٢
- ١٣ - تجارة الرقيق ٢٢٩
- ١٤ - تنظيمات سرية ٢٤٧
- ١٥ - الثورات الجديدة ٢٧٤
- ١٦ - جدلية الحرب والسلام ٢٨٨

- ١٧ - جذور الصهيونية ٣٠١
- ١٨ - الحرب الباردة ٣١١
- ١٩ - الحرب البيولوجية ٣٢٩
- ٢٠ - حرب الشائعات ٣٣٧
- ٢١ - الحرب الكيميائية ٣٦٤
- ٢٢ - الحركات الانفصالية ٣٧٤
- ٢٣ - حقوق الإنسان ٣٩٢
- ٢٤ - حمى المكارثية ٤٠٤
- ٢٥ - خبايا المفاوضات ٤١٧
- ٢٦ - خيال سياسى ٤٢٩
- ٢٧ - دهايز البيروقراطية ٤٣٥
- ٢٨ - الرعب النووي ٤٥٢
- ٢٩ - روافد الفاشية ٤٦٤
- ٣٠ - روح العصر ٤٧٤
- ٣١ - روح القطيع ٤٨٥
- ٣٢ - السوق السوداء ٥٠٠
- ٣٣ - شماعة الماكيافيلية ٥١١
- ٣٤ - صنع القرار ٥٣٦
- ٣٥ - ضبط الإيقاع ٥٥١
- ٣٦ - طوفان العولمة ٥٦٠

- ٥٧٤..... ٣٧ - علم السياسة
- ٥٨٧..... ٣٨ - علم النفس السياسي
- ٦٠٢..... ٣٩ - غسيل الأموال
- ٦١٤..... ٤٠ - غسيل المخ
- ٦٢٦..... ٤١ - فن التواصل
- ٦٣٦..... ٤٢ - كابوس الديكتاتورية
- ٦٤٨..... ٤٣ - مأزق السلام
- ٦٧١..... ٤٤ - مستقبل الرأسمالية
- ٦٨٩..... ٤٥ - معاداة السامية
- ٧٠٠..... ٤٦ - منابع الإرهاب والعنف
- ٧١٧..... ٤٧ - النظام العالمي الجديد
- ٧٢٧..... ٤٨ - نظرية المؤامرة
- ٧٣٩..... ٤٩ - نهاية الأيديولوجيا
- ٧٦٧..... ٥٠ - اليمين واليسار
- ٧٨١..... * قائمة المراجع

مقدمة

من حق القارئ العزيز على نفسه ، والذي كان إقباله على كتيبي السابقة بمثابة الحافز المتجدد لتأليف كتيبي التالية ، أن أفتح له قلبي وأصارحه بالخلفيات والتداعيات والأسباب التي أدت إلى تأليف هذا الكتاب الموسوعي الذي استغرق جمع مادته العلمية ما لا يقل عن عشر سنوات ، بالإضافة إلى ثلاث سنوات قضيتها في كتابته . أما فكرة تأليفه فقد راودتني منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي بعد أن عملت مستشاراً ثقافياً وإعلامياً للرئيس الراحل أنور السادات منذ يناير عام ١٩٧٤ ، ثم تطورت المسؤوليات والممارسات لأعمل مستشاراً سياسياً خاصاً ، فاكتسبت تجربة سياسية واسعة وعميقة ، سواء على المستوى المحلي أو العربي أو الدولي ، استطعت أن أوظف فيها كل قراءاتي واطلاعاتي التي مارستها منذ أوائل الستينيات في مجال الفكر السياسي ، ابتداءً من سقراط وأفلاطون وأرسطو ، ومروراً بفلاسفة الحرب والسياسة في الشرق والغرب من أمثال ماكيافيللي ، وجان جاك روسو ، وفولتير ، ومونتيسكيو ، وفرانسيس بيكون ، وتوماس هوبز وجون لوك ، وديفيد هيوم وغيرهم ، وانتهاءً برواد العلوم السياسية والاقتصادية في العصر الحديث ، والذين استفدت بمعظم كتاباتهم ومؤلفاتهم التي رصدتها في قائمة المراجع في نهاية الكتاب .

واتسعت خبرتي السياسية وتعمقت إلى أن تركت العمل بالسياسة برحيل الرئيس السادات في السادس من أكتوبر ١٩٨١ ، وعدت إلى عملي أستاذاً بالجامعة ، لكن متابعتي لتطورات الفكر السياسي والأحداث والمواقف المحلية والعالمية لم تتوقف ، وربما كان هذا بسبب قوة الدفع الكبيرة التي اكتسبتها ، سواء على المستوى النظري أو التطبيقي لكن كثيرين من أصدقائي وزملائي القدامى

الحواء علىّ لكتابة مذكراتي مع الرئيس السادات ، نظراً لمعرفتي بكثير من الخفايا والأسرار والدوافع والأسباب الكامنة في دهاليز السياسة المحلية والعالمية ، خاصة التي واكبت أخطر حدثين أو قرارين قام بهما السادات وهما : حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ومبادرة السلام ١٩٧٧ .

تحمست لفكرة كتابة مذكراتي لكني ترددت كثيراً ثم تراجعته عنها ، خاصة بعد أن صدرت مذكرات عديدة سواء بأقلام كتاب صادقين كانوا فعلاً على علاقة حميمة بالسادات ، قريبين من الأحداث ، أم بأقلام مدعين وكاذبين ، وواهمين ، وخبراء في « الفبركة » وأقبلت دور النشر على هذه الكتابات لرواجها وإقبال الجماهير عليها ، لعناصر الإثارة والتسلية التي تنطوي عليها ، وبصرف النظر عن صدقها من كذبها . وكانت النتيجة أن اختلط الحابل بالنابل ، واندثرت الحواجز بين الغث والسمين ، وراحت المذكرات الدقيقة ، الأمانة ، الصادقة ذات الصوت الرصين الموضوعي ، ضحية المذكرات ، المزيفة ذات الصوت السموي ، والضجيج الذي يوحى بأن كتابها من العالمين ببواطن الأمور . وكانت النتيجة أن معظم القراء لم ينظروا إلى هذه المذكرات نظرة جادة ، بل هي مجرد « حكاوى القهاوى » ، ولم يتخذ منها الدارسون مصدراً علمياً أو مرجعاً أكاديمياً موثقاً به وتساوت المذكرات السياسية بكتب التسلية والإثارة التي قد يحدث بعضها ضجة كبيرة عند صدوره ، لكن بمجرد مرور شهر على صدوره أو أقل ، فإن الضجة سرعان ما تخفت ، انتظاراً لمذكرات جديدة وهكذا .

وكانت المهاترات التي أحاطت بكثير من المذكرات عند صدورها قد أثرت على المصداقية الحقيقية التي انطوت عليها بعض المذكرات بالفعل ، والتي هوجمت وتم تكذيبها لمجرد أحقاد شخصية أو توجهات سياسية مختلفة ، في حين قوبلت بعض المذكرات المزيفة الكاذبة بالترحاب والتأييد ، لقدرة أصحابها على ترويج بضاعتهم المغشوشة ، في حين أن الكتاب الجادين الصادقين

يتصورون أن أصالة مذكراتهم ومصداقيتها كفيلة بتوصيلها إلى القراء . ولا بد أن نلتمس لجمهور القراء العذر ، لعجزه عن اقتناص الحقائق التائهة والضائعة وسط هذا الدوى الصاخب والأمواج المتلاطمة من الأكاذيب ، والادعاءات ، والتناقضات . ومعظم القراء ليس لديهم أدنى فكرة مسبقة عن الموضوعات والمواقف والقضايا التي تتناولها المذكرات ، وبالتالي فهم لا يملكون البوصلة التي تهديهم سواء السبيل وسط هذه الأحرش ؛ وبعض القراء لا يهتمون أصلاً بالبحث عن الحقائق بقدر تركيزهم على عناصر التسلية والقراءة .

وعلى الرغم من إدراكي العميق بأن دول الحضارة ، تعتبر مذكرات الساسة والزعماء والقادة والشاهدين على العصر ، والقرييين من الأحداث ، وثائق مهمة وحيوية ، تمد المؤرخين والدارسين بمادة علمية ثمينة ، تساعد على سد الثغرات التي قد تطرأ على دراساتهم وأبحاثهم ، نظراً للمصداقية العالية التي تتمتع بها ، فإن بعض المدعين والمزيفين في مصر والعالم العربي ، لا يخشون الكذب لأنه لا يعاقب بالتعرية والازدراء الاجتماعي كما يحدث في بلاد الحضارة التي تعتبره في مقدمة الكبائر ، وويل لمن ثبت عليه جريمة الكذب . أما الكذب عندنا فيتدفق ويتفرع في روافد وأنهار دون أن يستطيع أحد أن يسد المسارات والمجاري في وجهه قبل أن يغمر الحقائق الموضوعية ، ويطمس معالمها ، ويغرقها في أغواره المظلمة .

من هنا تراجعت عن كتابة مذكراتي عن أنور السادات ، إذ إنني لست على استعداد لأن أدافع عن نفسي ضد أي هجوم من أي مدع كاذب يريد أن يوحى للقراء بأنه في مقدمة العالمين ببواطن الأمور . ولديه القدرة بل والوثائق والمستندات التي تعري الكاذبين . وسواء دافعت عن نفسي ضد أي هجوم أو تجاهلته والتزمت الصمت ، فلا بد أن تتأثر مصداقية ما أكتب في نظر القارئ ، والمثل الشعبي الشهير يقول : « العيار اللى ما يصيبش يدوش » . وإذا كان الهدف

الاستراتيجى من مثل هذه المذكرات ، يتمثل فى الدروس المستفادة منها ، وليس أحداثها ومواقفها فى حد ذاتها ، فقد قلت لى نفسى : فلتنكن هذه الدروس المستفادة هى هدف هذا الكتاب الذى بين يدى القارئ العزيز ، فهى ما سوف يتبقى للتارىخ ، بعد رصد القواعد والمناهج والأساليب والنظريات والرؤى والمعالجات التى يتم استنباطها واستقراؤها وتقنينها من تحليل الأحداث وتفكيك المواقف ، وكشف القوانين أو القواعد التى تحكمها . من هنا بزغت فكرة هذا الكتاب : « قواعد اللعبة السياسية موسوعة تحليلية نقدية » ، بهدف أن يتمكن القارئ من معايير أو مفاتيح التفسير السياسى للأحداث والمواقف طبقاً للقواعد المنطقية والعلمية والعملية التى تتحكم فيها وتصوغها بشكل محدد ، وليس بناء على الشكل الذى تقدم به من خلال أجهزة الإعلام التى تتناولها من زاوية معينة بهدف إحداث تأثير مقصود من السلطات السياسية .

ولذلك ركزت هذه الموسوعة على تفكيك وتفسير القواعد والقوانين والثوابت التى تمثل الأرضية التى تتم عليها مباريات اللعبة السياسية ، أما سرد بعض الأمثلة من الأحداث والمواقف والتيارات فهو من باب تحليل المتغيرات التى تدلل على ثوابت اللعبة . وهذه المتغيرات لا تعنى غياب الثوابت التى ترتبط بحتميات المنطق والعلم والفكر السياسى وغير ذلك من الأدوات والمناهج التى استخدمها الساسة عبر العصور ، فى حين أن المتغيرات ترتبط بتيارات الحراك السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، والتى يمكن أن تتحول إلى متهات جانبية ، أو طرق مسدودة ، أو حلقات مفرغة لو أن القائد السياسى فقد بوصلة الثوابت التى تهديه سواء السبيل . وليس هناك أدنى تناقض فى التعامل مع المتغيرات من منطلق الثوابت ، فهذا لا يعنى فرض الثوابت على المتغيرات ، إذ إن هذه الثوابت هى بمثابة أدوات الصنعة التى يجب على السياسى أن يجيد استخدامها ، مثلها فى ذلك مثل أية أدوات لأى صانع ، فهى محدودة لكنه يستطيع أن يستخدمها فى صنع إنجازات أو ابتكارات لا حدود لها .

وتنهض هذه الموسوعة على رؤية تحليلية ونقدية ، بحيث لا تقتصر على تجميع المادة ورصدها وتصنيفها طبقاً لترتيبها الهجائي . فقد كانت هناك دائماً زاوية للرؤية التي لا تأخذ الأمور أو تسجل المعلومات علي علاتها ، بل هي تلقى الأضواء الفاحصة التي تكشف الدوافع الدفينة المتخفية وراء أقنعة أو شعارات براءة فالسياسة بطبيعتها هي فن الممكن ، كما وضعها السياسى الألماني بسمارك ، ونستطيع أن نضيف إلى مقولته الشهيرة أنها « فن التناقض بين الجوهر والمظهر » ، أى الجوهر الثابت القابل للتكرار كقانون يبرز كلما تجمعت الظروف والملابسات التي تؤدي إلى ذلك ، والمظهر المتغير القابل للتكون والتشكل باستمرار كمنشأ إنسانى يسعى دائماً للتعامل مع مستجدات الحياة بطريقة أو بأخرى . ويندر أن يتطابق الجوهر مع المظهر لأن النفس البشرية بطبيعتها تجد في المظهر أداة طيعة لتلبية احتياجاتها ورغباتها الآنية ، أما الجوهر فيمكن أن يشكل عقبة في طريقها لثبات قيمه التي يحاول أن يفرضها على المظهر كعملة رائجة في التعاملات اليومية بين البشر .

وبرغم اعتماد هذه الموسوعة على هذه الرؤية التحليلية النقدية ، فإنها لا تفرضها على القارئ ، بل هي تحلل المعطيات السياسية دون أن تصدر عليها حكماً قاطعاً لا يقبل النقض أو النقاش ، إذ إن من حق القارئ أيضاً أن يمارس بنفسه هذه الرؤية التحليلية النقدية من زوايا أخرى مختلفة ، حتى يتسع أفقها ويتعمق . فالسياسة تكاد تكون العلم الإنسانى الوحيد الذى يتعامل مع كل العلوم الأخرى سواء الإنسانية أو الطبيعية . ولذلك أصبحت مهمة السياسى أو وظيفته في هذا العصر ، من أصعب وأعقد المهام أو الوظائف التي يمكن أن يقوم بها الإنسان ، إذ إنها تكاد تكون علم توظيف العلوم والأفكار والطاقات والإمكانات في منظومة متفاعلة العناصر باستمرار ، من أجل تقدم المجتمع وازدهاره .

لكن الأمور ليست بهذا الوضوح أو السلاسة ، ذلك أن السياسة سواء على المستوى المحلى فى كل بلد على حدة ، أو على المستوى الدولى بطول العالم

وعرضه ، تشبه جبل الجليد العائم وسط المحيط ، والذي لا يرى منه سوى أعلى قمته فى حين يختفى أكبر قدر ممكن من حجمه العملاق تحت سطح المحيط ، بين الأمواج والتيارات المتلاطمة ، ومحيطات السياسة العالمية زاخرة بهذه الجبال الجليدية التى يحرص الساسة دائماً على معرفة كل ما أمكن عن كيانها المختفى تحت السطح ، والذي يشكل القواعد الفعلية للعبة السياسية التى يجب التعامل معها بيقظة وحذر ودراية عميقة . ومن الطبيعى أن تكون جبال الجليد التى تشكل سياسات القوى العظمى أو الكبرى أضخم بكثير من تلك التى تجسد سياسات الدول الأصغر . ومن هنا كانت خطورة الاصطدام بجبال القوى العظمى ، وهى الخطورة التى يجب على الدول النامية أن تحسب لها ألف حساب ، خاصة إذا كان محيط السياسة العالمية زاخراً بالأعاصير ويمكن أن يلقى بأية دولة نامية أو صغيرة لتضطدم بجبال القوى العظمى ، ذلك أن من فنون السياسة أيضاً ، تجنب المتاعب بقدر الإمكان .

وإذا كانت قواعد اللعبة السياسية ، تكاد تكون من الثوابت الفكرية والمنطقية فإن القوى العظمى غالباً ما تتدخل لتغييرها ، وتسعى لإعادة صياغتها كى تناسب أهدافها الاستراتيجية أو المرحلية . وهذا التغيير ممكن إذا تمت إعادة جدولة أو هيكلة إجراءات اللعبة وخطواتها ، من منطلق تحولات استراتيجية عالمية فى شتى المجالات ، مثلما يحدث الآن فيما يعرف « بالعولمة » ففى استطاعة الأقوياء دائماً أن يغيروا قواعد اللعبة السياسية أو يضيفوا إليها تعديلات جديدة ، مما يضع الدول النامية أو الصغيرة فى مآزق وأزمات تحتم عليها معرفة إدارتها وتجاوزها ، وإلا دخلت فى طرق مسدودة لا مخرج لها منها . كما يتحتم على ساستها ألا يركنوا للأساليب والتقاليد السياسية التى عفا عليها الزمن ، أو الحلول الجاهزة التى ثبت نجاحها فى مراحل سابقة ، فليست هناك قواعد خالدة مفروضة على الممارسة السياسية من خارجها بل كلها مستقاة ومستنبطة من

الممارسات السياسية عبر العصور . صحيح أنها تتعامل مع ثوابت النفس البشرية التي تنطوي على كثير من الصراعات والطموحات والآمال والرغبات والآلام والإحباطات والمؤامرات والمخططات والمراوغات والطمعانات . . . إلخ ، لكن هناك قواعد دخلت متحف التاريخ ، فلا يعقل مثلاً تطبيق القواعد التي وردت في محاوراة أفلاطون المعروفة باسم « الجمهورية » ، كما لا يعقل تطبيق ما جاء في كتاب « السياسة » لأرسطو بحذافيره . وإذا كان علم السياسة يتمثل في هذه القواعد ، فإن القواعد في أى علم قابلة للتغيير أو التعديل . وإذا كان هذا يحدث في العلوم الطبيعية ، فإنه من باب أولى لا بد أن يحدث في العلوم الإنسانية التي تتعامل مع البشر والمجتمعات التي لا تتوقف عن التغيير . لكن هذا لا يعنى عدم الاستفادة من قواعد الماضى ودروسه ، أو حتى أجزاء أو عناصر معينة منها ، إذ إن الممارسة السياسية هي سلسلة متصلة الحلقات عبر العصور .

وهذه السلسلة الممتدة عبر التاريخ ، شكلت صعوبات وعقبات فى طريق تأليف هذه الموسوعة التي عانت من التشابك والتداخل والتعقيد فى فصولها التي نمت وتطورت فى نسيج واحد متصل عبر الزمان والمكان ، والتي كان كل منها بمثابة قاعدة من قواعد اللعبة السياسية التي ثبت فى النهاية أنها تكاد تكون منظومة نظيرية وتطبيقية واحدة . ولذلك كانت مهمة فض الاشتباك - بقدر الإمكان - بين هذه الفصول أو القواعد ، من أصعب ما يكون ، حتى لا تتكرر نفس التفسيرات أو الأفكار فى أكثر من فصل من فصول الموسوعة الخمسين . واحتاج الأمر إلى مراجعات عديدة وتنقيحات متواصلة ، حتى تتبلور التنويع أو الإضافة أو الزاوية التي تخص كل فصل على حدة ، وإن كانت تشير أو تلمح بأسلوب غير مباشر إلى أصداء لها فى فصول أخرى، وهذا توجه مشروع بل ومطلوب لأنه منح الموسوعة وحدتها الفكرية ، وجنبها أن تكون مجرد بنود أو مداخل من المعلومات السياسية المرتبة ترتيباً هجائياً.

كذلك حرصت هذه الموسوعة على الإجابة عن تساؤلات شائكة أو غامضة أو محيرة يمكن أن تشكل علامات استفهام معلقة في ذهن القارئ المهموم بظروف عصره . وقد صدرت مثل هذه الإجابات عن تفسيرات وتحليلات الخفايا والأسرار والدوافع والأسباب الكامنة في الدهاليز والكهوف المعتمة للسياسة الدولية ، بحيث يمكن القول بأن هذه الموسوعة دراسة تحليلية ونقدية للجانب المظلم من السياسة . وهي دراسة استدعت أيضاً ضبط المصطلحات السياسية ، وتتبع نشوء النظريات السياسية وتطورها أو اندثارها ، بحكم ارتباطها العضوى والتنظيرى والتطبيقي لقواعد اللعبة السياسية .

ونظراً للشئآت الذى يمر به العرب مع بداية القرن الواحد والعشرين ؛ وهو شئآت أخطر بكثير من ذلك الذى مر به اليهود عبر العصور الماضية ، لأنه شئآت يعانون منه فوق أراضيهم وفى أوطانهم التى عاشوا فيها عبر التاريخ ، فلعل هذه الموسوعة تقدم لهم خريطة تفصيلية لمسارات السياسة الدولية المعاصرة ، كى يلتسوا مكانهم عليها وخطواتهم عبرها . لقد كانت مسيرة العرب ، خلال القرن العشرين مسيرة كفاح ضد الاستعمار والتخلف من ناحية ، ثم سعى حثيث لبناء الدولة القومية الحديثة من ناحية أخرى . وقد عرفت التجربة العربية نجاحات عديدة مثل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وحركات الاستقلال والتحرر التى تمتعت بها الدول العربية ، ونموذج الوحدة بين مصر وسوريا فى عام ١٩٥٨ ، وانتصار ثورة الجزائر واستقلالها فى ١٩٦٢ ونصر أكتوبر فى ١٩٧٣ كما تعرضت لنكبات مثل قرار تقسيم فلسطين فى ١٩٤٧ ، وقيام دولة إسرائيل فى ١٩٤٨ ، ونكسة يونيو ١٩٦٧ ، وحرب الخليج فى ١٩٩١ . . . إلخ . ومع ذلك أثبتت الأمة العربية قدرتها على الصمود ومواجهة التحديات ، حتى حلول ما عرف بعصر العولمة حين تغيرت الموازين الدولية ومعها قواعد كثيرة من قواعد اللعبة السياسية ، مما استدعى قيام استراتيجية عربية جديدة ، لم تتحقق حتى الآن .

ولا أمل للعرب في ممارسة قواعد اللعبة السياسية الجديدة، دون الدفاع عن كرامتهم والحرص على كيانهم قبل كل شيء ، وذلك في إطار العمل العربي المشترك والانفتاح على العصر واستيعاب معطياته الجديدة ، وترسيخ الديمقراطية التي بدونها لا يمكن لأى شعب أن يشارك في صنع القرارات التي تخص مستقبله ومصيره . وهذه كلها بدهيات نحرص على تكرار تأكيدها لأننا لا نملك سوى هذا التأكيد المتكرر في وجه عجز عربي متكرر. وهذه في حد ذاتها مأساة بكل المقاييس. وخاصة أنه لم تعد هناك قوتان عظيميان ، يمكن لأى بلد عربي أن يستند إلى إحدهما في مواجهة الأخرى . وذلك بالإضافة إلى التحديات المصيرية التي تواجه العرب في عصر العولمة ، مثل الحداثة الغربية التي انتقلت إلى مرحلة ما بعد الحداثة وما بعد التصنيع ، وآليات السوق وحرية التجارة ، والنظام العالمي الجديد ، وهي جميعها تهدد سيادة الدول ، وحققها المشروع في التنمية وفي الحفاظ على هويتها وكيانها القومي .

ولم يعد ممكناً لشعب أو دولة أن يتخذ جانباً وينعزل عن التعامل مع هذه التحديات والتهديدات التي تكتنف الواقع العالمي الجديد. فشعوب الأرض جميعاً مهمومة بهذه التوجهات والتيارات الجارفة ، ويتحتم على العرب أن يكونوا مهمومين أكثر من غيرهم ، بعد أن أصبحوا في مهب الإعصار الذي زرعه إسرائيل في قلب المنطقة العربية ، وظهر على حقيقته البشعة العارية منذ زيارة آريل شارون للمسجد الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ ، واشتعال الانتفاضة الفلسطينية التي لا تزال متأججة حتى الآن (سبتمبر ٢٠٠١) . ولا أحد يعرف أبعاد المخطط الإسرائيلي الذي بدأ فجأة وبدون أى مبرر ، وخاصة أن الموقف الدولي بصفة عامة ، والموقف الأمريكي بصفة خاصة ، يتيحان فرصة ذهبية لتحقيق ما تريده إسرائيل .

والظاهرة المأساوية تتجلى في أن العرب يعانون من كل هذه الأزمات

والمحن بل والشتات ، فى حين أنهم يمتلكون كل مقومات القوة من موقع استراتيجى ، وثروات بشرية وطبيعية ، ومرجعيات حضارية وتاريخية وثقافية ، لا يستهان بها فى مواجهة مختلف التحديات. أما ميزان القوى الإقليمى ، فيتحدد بقدر الإنجاز فى المجال العلمى بصفة خاصة ، لكن لا علم ولا معرفة بدون الحق فى حرية التعبير والبحث والاختلاف فى الرأى ؛ ولا تقدم دون نقد ذاتى ، واحترام النقد البناء فى إطار المصلحة القومية العليا ، واستيعاب كل القواعد الجديدة للعبة السياسية ، حتى يمكن مواجهة العصر الجديد من منطلق الفهم والإدراك والندية . ولعل هذه الموسوعة تقدم لكل المهتمين بالمصير العربى ، المعايير أو المفاتيح أو الأدوات أو القواعد التى تساعدهم على تلمس المسارات والطرق التى يمكن أن تؤدى بهم إلى آفاق المستقبل العربى المنشود .

د . نبيل راغب

مراقيا ٢٧ سبتمبر ٢٠٠١

(١) احتكار التكنولوجيا

كانت التكنولوجيا منذ أن عرفها الإنسان وسيلته المادية الأساسية فى تأسيس الحضارات عبر التاريخ ، وبالتالي فإنها كانت من أهم الأسلحة التى استخدمها القادة والساسة فى ممارستهم لقواعد اللعبة السياسية . فقد اصطلح علماء الحضارة والتقدم العلمى على تعريف التكنولوجيا بأنها منظومة الوسائل التى يستخدمها الإنسان لفرض سيادته على البيئة المحيطة به ، والقواعد والأساليب والمناهج التى يطوع بها مواد وطاقات وإمكانات هذه البيئة لكى يضعها فى خدمته ، خاصة فى مجال إشباع احتياجاته المتمثلة فى الغذاء والكساء والتنقل ومجموع السبل التى توفر له حياة متحضرة آمنة . ولذلك كان نشوء الحضارة وتطورها ، مواكبين ومتفاعلين معاً باستمرار مع نشوء التكنولوجيا وتطورها .

وكانت تكنولوجيا السلاح أول تكنولوجيا استخدمها الإنسان فى صيد الطيور والحيوانات ، ثم فى قتل أخيه الإنسان ، وظلت بعد ذلك المحور الذى تدور حوله معظم الأنشطة التكنولوجية . فقد أدت الصراعات والحروب بالقبائل والشعوب الأولى إلى إتقان تكنولوجيا السلاح التى لا يمكن إحراز أى انتصار بدونها . وأصبحت من حقائق الحياة البشرية ودوافعها الأساسية ، ورمزاً مميزاً من رموز القوة والحضارة . ونظراً لأن التكنولوجيا هى التطبيق المادى الملموس للعلم ، فكان لا بد أن تجد نفسها - مثله - فى المنطقة الحرجة أو الشائكة بين الحفاظ على الحضارة الإنسانية وتطويرها إلى الأفضل ، أو تدميرها والقضاء عليها . وظلت التكنولوجيا - ولا تزال - تتراوح فى انطلاقاتها بين توظيف طاقاتها فى البناء أو التدمير .

والعميق فى احتكار التكنولوجيا واستثمارها من أهم قواعد اللعبة السياسية التى أجادتها القوى الإمبريالية بوحى من مصالحتها الاستراتيجية الكبرى ، حتى تطمئن إلى استمرار إحكام قبضتها القوية والحديدية حول عنق البلاد المتخلفة تكنولوجيا .

وبانتصار الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية ، بدأ الموقف العالمى كئيباً ولا يبشر بأى خير للدول الصغيرة أو الفقيرة فى مواجهة الدول الكبيرة المنتصرة الساعية إلى الازدهار الاقتصادى والمادى بكل طاقاتها لكى تعوض خسائرها الباهظة التى تلقتها على أيدى دول المحور الأخطبوطية ، خاصة ألمانيا النازية واليابان ، إذ تم تقسيم ألمانيا إلى "غرب" تحت الاحتلال الأمريكى والبريطانى والفرنسى ، وإلى "شرق" تحت الاحتلال السوفيتى ووضعت اليابان تحت الحماية الأمريكية . وحُرم البلدان من إنشاء أى جيش حتى لا تتكرر مأساة الحرب العالمية الثانية . لكن البلدين وجدا فى التكنولوجيا المدنية خلاصهما بعد أن ذاقا ويلات التكنولوجيا العسكرية التى عادت عليهما بالدمار والخراب .

ولتأخذ اليابان نموذجاً لدولة آسيوية استطاعت أن تنطلق إلى آفاق العصر التكنولوجية والحضارية برغم كل المأسى والمعن التى عانت فيها ، والعقبات والعوائق التى وقفت فى طريقها . فقد وجدت اليابان نفسها مروعة بكابوس لا تفيق منه فى أغسطس عام ١٩٤٥ عندما دمرت القنابل الذرية هيروشيما وناجازاكي . وتكاتف هذا الخراب المروع مع اندحارها فى الحرب العالمية الثانية ، وندرة مواردها الطبيعية ، وتخلفها التكنولوجى فى مواجهة آفاق الانطلاق التكنولوجى الذى ركبت أمواجه دول الغرب المنتصرة . لكن روح التحدى فى الشعب اليابانى لم تمت أو تندثر برغم كل عوامل اليأس والإحباط ، خاصة عندما أدرك أن التكنولوجيا المدنية هى الأساس المادى المتين لأى ازدهار حضارى ، خاصة بعد أن رفعت عن كاهله أعباء التكنولوجيا العسكرية .

كانت الصدمة التي أصيب بها اليابانيون بعد انكسارهم في الحرب العالمية الثانية « صدمة بناءة » على حد قول كثير من المؤرخين والمحللين . فمنذ تلقيهم لصدمة الحرب العالمية الثانية التي بلغت قممها بضرب مدينتي يابانيتي بالقنابل الذرية ، وهم يعانون من عقدة الفجوة التكنولوجية التي تفصلهم عن الغرب بصفة عامة ، وأمريكا بصفة خاصة . وكانت هذه العقدة بمثابة المحرك الأساسي لشحذ الإرادة ، وإشعال روح التحدى والإصرار ، والإمساك بتلابيب دور الريادة ، مهما كان الثمن والمتاعب والتضحيات والعقبات التي تتمثل في ندرة الموارد الطبيعية في اليابان ، وفقدانها للخامات التي كانت تحصل عليها من مستعمراتها التي تحررت من سطوتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية . فقد أدرك اليابانيون أن التقدم العلمى والتكنولوجى يمكن أن يعوضهم عن كل هذه السليبات ، بل ويستطيعون أن يحتكروا التكنولوجيا كما يحتكرها الغرب تماماً ، وأن يدخلوا معه فى مضمار السباق المحموم نحو المستقبل ، إذا ما تم إعداد الإنسان اليابانى لاستيعاب هذه التكنولوجيا ، وإطلاق طاقاته الابتكارية والإبداعية ، لأنه ثروة البلاد الحقيقية .

وتحولت اليابان فى النصف الثانى من القرن العشرين إلى خلية نحل ، لا تهدأ ليل نهار لتواصل إنتاجها الذى تحول إلى طوفان أغرق العالم كله ، وضربت بذلك المثل الأعلى لكل الدول الصغيرة أو الفقيرة التى يمكن أن تتذرع بحجج مثل الضغوط السياسية والعسكرية التى تمارسها عليها الدول الكبرى ، وتمنعها من الانطلاق إلى آفاق العصر . فلم تكن هناك ضغوط سياسية وعسكرية أقوى وأثقل من تلك التى رزحت اليابان تحت وطأتها ، ومع ذلك لم تستطع القوات والقواعد العسكرية على أراضيها أن تمنعها من الازدهار التكنولوجى والاقتصادى والحضارى بل قامت هى نفسها بغزو بلاد الغرب فى عقر دارها بإنتاجها التكنولوجى الرفيع والوفير . ولا شك أن الغزو التكنولوجى اليابانى سينطلق

بسرعات متزايدة ومتصاعدة في زمن العولمة واتفاقية الجات ، مع رفع الحواجز الجمركية والقيود الاقتصادية التي تكبل بها الدول حركة التجارة لصالح سيطرة حكوماتها .

وقد أثمر الدرس الياباني في منطقة شرق آسيا حيث الدول التي وجدت في اليابان نموذجاً تكنولوجياً جديراً بأن يحتذى . من هنا كانت الانطلاقة التكنولوجية للصين وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وغيرها من الدول التي عرفت باسم "النمو الآسيوي" . فالتكنولوجيا الحديثة ليست في حاجة ملحة إلى الموارد والثروات الطبيعية بقدر ما هي في حاجة إلى الطاقات والإمكانات والكفاءات البشرية التي تجيد التعامل مع الأجهزة الدقيقة خاصة الإلكترونية منها . فمثلاً يمكن إنتاج الملايين من أجهزة الكمبيوتر المختلفة بمواد طبيعية مصنعة أو مخلقة قليلة وضيئلة للغاية ، ولا تمثل ثروة قومية حقيقية ، لأن الكفاءة البشرية في التصنيع والإنتاج هي الثروة الفعلية ومعظم هذه المنتجات الحديثة ، خفيفة وصغيرة الحجم ، بحيث يسهل نقل أجهزتها إلى مختلف أرجاء العالم . أى أنها لا تكلف كثيراً في مجال المواد الخام المصنعة منها أو في مجال النقل والتسويق لأن التكلفة الحقيقية تكمن في إعداد العقول المبتكرة والأيدي العاملة الماهرة ، بل وفي أجهزة الروبوت (الإنسان الآلي)، كإمكانات لا تحد للإنتاج الوفير والرفيع .

وفي عصر العولمة أصبحت الدول تملك المرونة التي تتميز بها الشركات الكبرى في قدرتها على كسر احتكار التكنولوجيا ، إذ لم تعد الحواجز السياسية أو الجغرافية أو التاريخية أو العقيدية تشكل عائقاً أمام تطورها وازدهارها . فلم يعد هناك ما يجبرها على أن تكون سجيناً لمواردها الطبيعية أو لعوامل الجغرافيا أو التاريخ . ففي عالم تستطيع فيه دولة ما أن تلتحم بشبكة الإنترنت ، وأن تستورد المعرفة ، وأن تجتذب حملة أسهم من أية دولة أخرى للاستثمار في بنيتها الأساسية ، وأن توظف علوم الإدارة الحديثة والأنظمة الكفيلة بتشغيل رأس المال

وقواعد اللعبة السياسية فى مجال الاحتكار التكنولوجى واضحة لدرجة الشفافية. فليست هناك أسرار تكنولوجية معرضة للسرقه وإنما أصبح الأمر مرتبها بقدره الدوله على استيعاب التكنولوجيا وهضمها وإبائها فى أرضها. وهناك عدد كبير من الدول الفقيرة أو الممزقة أو المنهارة أو المتخلفة ، لم يمارس بعد أبجديات التكنولوجيا البدائية ، فكيف له أن يستوعب التكنولوجيا المتقدمة؟! إن من يعجز عن ممارسة قواعد اللعبة ودخول مضمار السباق ، لن يلوم إلا نفسه ، لأن العيب سيكون فيه قبل أن يكون فى هؤلاء الذين يحتكرون التكنولوجيا ويضنون بها عليه. ذلك أن احتكار التكنولوجيا لا يعنى سوى قمة التفوق فى مجالها ، وهذا الاحتكار رهن إشارة كل متفوق يستطيع أن يحققه ويستحوذ عليه ، ولن يفلت من قبضته إلا إذا استحوذ عليه من هو أكثر تفوقاً وهكذا . وكان هذا إيذاناً ببدء ما عرف باسم عصر ما بعد الصناعة الذى استبدل الجهد العضلى وعالم المصانع القديمة بالمعلومات أو بالمعرفة التى تغمر كل دول الحضارة المعاصرة من خلال الأجهزة الإلكترونية التى أصبحت مفتاح النمو الاقتصادى. ولذلك يقول المفكر الأمريكى ألفين توفلر فى كتابه « تحول السلطة »:

« منذ عام ١٩٧٠ كان قادة الاقتصاد الأمريكى يصرون على أن استقرار عالمهم ، عالم المصانع القديمة ، مضمون فى حين كان نظراؤهم اليابانيون ومعهم الجمهور العريض ، قد انطلقوا باليابان إلى آفاق القرن الواحد والعشرين ، ليستشرفوها بناء على فيضان من الكتب والمقالات والبرامج التليفزيونية التى بشرت ببزوغ " عصر المعلومات " وفى الوقت الذى كانت فيه فكرة انتهاء اعتماد الاقتصاد على الصناعة لا تثير فى الولايات المتحدة سوى اللامبالاة وعدم الاكتراث استقبل اليابانيون من أصحاب القرار فى عالم الأعمال وكذلك فى الأوساط السياسية ووسائل الإعلام هذه الفكرة بحماس والتحموا بها فقد أدركوا أن المعرفة هى مفتاح النمو الاقتصادى فى القرن الواحد والعشرين . »

ويوضح توفلر أنه لا عجب أن تصبح اليابان أول من عرف كيف يحل التكنولوجيا المبنية على المعرفة محل التكنولوجيات القائمة على الآلة الصماء والنظام البالي للقوة ، برغم أن اليابان أدخلت الحاسب الآلي بعد الولايات المتحدة. فقد انتشر في اليابان استخدام أجهزة الروبوت (الإنسان الآلي) ، وبدأت طرق التصنيع المتطورة التي تعتمد ، إلى حد كبير ، على الحاسبات الآلية ونظم المعلومات تنتج مصنوعات ذات نوعية يصعب مضاهاتها في الأسواق العالمية . كذلك فإن اليابان كانت قد أدركت في مرحلة مبكرة أن تكنولوجيتها القديمة التي تعتمد على المصانع محكوم عليها بالفناء، ولذلك اتخذت التدابير لتسهيل عملية الانتقال ، والتخفيف من الصدمات التي كانت ستحدثها كحتمية مترتبة على الاستراتيجية الجديدة التي تبنتها ، في حين كانت الولايات المتحدة مطمئنة لصناعتها التقليدية ، دون أن تدرك أن الدور الجديد للمعرفة - أي ظهور النظام الجديد لخلق الثروة - أدى أيضاً إلى تغيرات في توزيع السلطات ومراكز الثقل أو على الأقل ساهم فيها.

ونج عن احتكار التكنولوجيا وظهور اقتصاد المعرفة ، بدء سباق محموم بين النظم الاقتصادية المتقدمة ، كشف عن تداعى أنظمة الدول التي لم تضع المستقبل في اعتبارها ، وأجبر العديد من الدول المسماة بالنامية علي طرح استراتيجيتها الاقتصادية البالية جانباً. وبهذا تحققت نبوءة ونستون تشرشل عندما قال : « إن إمبراطوريات المستقبل هي إمبراطوريات ذهنية » . ولم يكن تشرشل قد سمع عن مدى اتساع وعمق الاتصال بين أجهزة الكمبيوتر التي يمتلكها أشخاص وبين شبكات الاتصال داخل الهيئات والمنظمات والمؤسسات والشركات وغيرها من التجمعات العلمية أو المهنية أو البشرية بصفة عامة ، ثم ربط هذه الشبكات الداخلية بالإنترنت وغيرها من شبكات الاتصال الدولي .

وتقاس درجة الاتصال غالباً بمدى كثافة سعة الخدمة في كل بلد : وهي سعة الكابيل ، وخطوط التليفون ، وبصريات الألياف لحمل الاتصالات الرقمية ،

من نقطة إلى أخرى داخل شبكات الاتصال. وكلما زادت سعة الخدمة في بلد ما ، عظمت قدرة الاتصال به . وأصبحت هذه الخدمة مقياساً لمعدل انتشار المعلومات فيما بين السكان ومن أصحاب القرار وإليهم. إن الوظائف ، والاستثمارات ، ومصادر المعرفة ، ودوافع النمو الاقتصادي ، وغيرها من عوامل الازدهار الحضارى ، تنجذب بطبيعتها إلى المجتمعات المتصلة أعظم اتصال بمعظم شبكات الاتصال ، وأضحى قدر من اتساع الخدمة. فمثل هذه المجتمعات أو الدول تستطيع بسهولة أن تجمع المعلومات وتشرها وتبادلها مع الآخرين بحيث يتسنى لها التصميم ، والاختراع ، والابتكار ، والتصنيع ، والبيع ، والاتصال ، والتعليم، والترفيه ، وتوفير الخدمات .

وفى صحيفة " نيويورك تايمز " ٨ ديسمبر ١٩٩٧ ، قال برايان ريد بصفته أحد المسؤولين عن " شركة الأجهزة الرقمية للاتصال " : إن " سعة الخدمة هي نظام التوزيع الذى تبيع الشركات من خلاله السلع التى تنتجها فى عصر المعلومات. إن سعة الخدمة فى أواخر تسعينيات القرن العشرين مهمة للتجارة أهمية السكك الحديدية فى تسعينيات القرن التاسع عشر ، والموانئ البحرية فى تسعينيات القرن الثامن عشر. إنها الوسيلة التى يسوق بها المنتج سلعته ويبيعها " .

ويؤكد جون تشيمبرز رئيس " شركة سيسكو " الأمريكية على أن الشركات والمؤسسات والدول التى ستحقق الازدهار فى اقتصاد الإنترنت هى التى ستدرك أهميتها قبل غيرها ، وترسخ شبكة الاتصال على أرضها قبل أن تدرك دول بقية العالم أن عليها أن تتغير. والمثل العربى : " الوقت كالسيف ، إن لم تقطعه قطعك " ، يصلح ليكون شعاراً لتكنولوجيا الاتصال الحديثة. ذلك أن الدولة أو الشركة التى تنطلق على مضمار السباق قبل الآخرين ، فهذا السبق فى حد ذاته لا يعنى سوى أن المباراة انتهت ، نظراً للسرعة التى تتحرك بها الدول والشركات نحو عالم ستكون فيه الإنترنت هى الأداة التكنولوجية الأساسية التى تعجده نوعية

كل من التجارة والاتصالات والازدهار الاقتصادي وغيرها من كل أنواع التعامل والتبادل والسمسرة والمضاربة والاستشارة .

وقد أصبحت الإنترنت في سبيلها إلي أن تلعب دور حجر الزاوية في التجارة والاتصال على مستوى العالم ، مما سيجعلها العنصر الحاسم في النمو الاقتصادي للدول التي تحرص على دعم شبكات الاتصال وتطويرها بداخلها ، فقد تغيرت موازين القوى ومراكز الثقل لدرجة أن الولايات المتحدة أصبحت تخشى من تايوان - برغم أنها حليفها - بسبب براءتها في الابتكار ، ومدى اتساع الاتصال ، وثقافتها الديناميكية في الأعمال الرأسمالية التي تستغل بكفاءة كل طاقات التكنولوجيا الحديثة المتاحة والمبتكرة . كذلك تخطو سنغافورة - وهي مجرد جزيرة صغيرة أخرى مثل تايوان - بسرعة مذهلة في تشييد شبكة اتصالاتها . أما الصين فهي العملاق الذي قرر أن يضيف طاقات الكيف إلى إمكانات الكم ، وأن يسخر الأيديولوجية الشيوعية لهذه الانطلاقة التكنولوجية والاقتصادية ، بعد أن كان كل شيء مسخراً لخدمة هذه الأيديولوجية . فقد أدركت أن قياس قوة الدول أصبح رهناً بمدى قربها من الاتصال بالعالم ، أى بمدى قربها بأن يصبح جميع أفراد شعوبها متصلين مباشرة بالشبكة طوال الوقت وفي أى مكان يذهبون إليه ، وبمدى الثراء في تنوع الخدمات التي يتم تبادلها على هذه الشبكة العالمية .

وهذه الحمى التكنولوجية لن تهدأ ، بل ستتضاعف سرعة إيقاعها لدرجة أن بيل جيتس يردد دائماً أنهم في شركته « مايكروسوفت » لا يعرفون سوى شيء واحد: أن كل منتج يصنعونه سيكون طرازاً قديماً في غضون أربع سنوات . والسؤال الوحيد الذي لا بد من مواجهته هو : هل شركة مايكروسوفت هي التي ستجعله طرازاً قديماً أم منافسوها ؟ فإذا كانت مايكروسوفت هي التي ستجعله قديماً ، فسوف تتفوق على نفسها ويكتب لها الازدهار ومواصلة السباق ، أما إذا جعلته شركة منافسة طرازاً قديماً ، فهذا إنذار أو نذير لمايكروسوفت ببداية المتاعب والتراجعات .

وكان المفكر الأمريكي كلاوس شواب قد قال فى منتدى دافوس للاقتصاد العالمى : « إننا انتقلنا من عالم كان الكبير يلتهم نيه الصغير ، إلى عالم يلتهم فيه السريع كل من هو أبطأ منه » . إن الشركة الناجحة هى التى تستطيع أن تصمم منتجات أسرع من منافسيها وأيضاً تقدم حلولاً أسرع لزبائنها ، وبالتالي يتم جمع أرباح أسرع وأضخم من منافسيها ، مما يمنحها دفعة جديدة لانطلاقة أخرى وهكذا . وهو ما يعرف بدورة الإنتاج التى تبدأ بالفكرة الجديدة المبتكرة التى تمر بعد ذلك بمراحل البحث ، والدراسة ، والتصميم ، والتطوير والتصنيع ، والتسويق ، وفى النهاية تحقيق الأرباح ، ثم خوض الدورة بأسرها مرة أخرى ، وغالباً بإيقاع أسرع وتطوير مستحدث . ومن المنطقى أن تستثمر هذه الأرباح فى شركات جديدة لتخوض دورة أرباح جديدة . وكلما كانت دورة رأس المال سريعة ، فإن العائد سيتضخم بالضرورة ، أما إذا ظل ضخماً فقط ، وليس سريعاً ، فإن حجمه سيتضاءل لأن الآخرين لن يقللوا من سرعتهم فى مضمار السباق ، إذ إنها سرعة متزايدة ومتصاعدة باستمرار .

فى مواجهة هذا الاحتكار التكنولوجى للمعلومات ، اكتسب دور الدولة آفاقاً جديدة ومختلفة ، إذ أصبح عليها أن تساعد مواطنيها بصفة عامة ، ورجال الأعمال فيها بصفة خاصة ، على الحركة السريعة فى اتجاهات متعددة ، مما يحتم عليها إعادة هيكلة أجهزتها وإداراتها لزيادة السرعة فى إنجاز الاعتمادات والموافقات الحكومية والمعاملات والاستثمارات والإنتاج والتسويق . إنها سرعة تحقيق الأفكار الجديدة ، وجمع رأس المال لتنفيذها ، بل وسرعة القضاء على الشركات الأخرى التى لم تصل إلى مستوى الكفاءة المطلوبة ، لدرجة أن تفليسات شركات ضخمة راسخة ، أصبحت من نتائج هذا السباق التكنولوجى لأنها لم تتمكن من قواعد اللعبة التكنولوجية الحديثة التى لا ترحم اللاعب التقليدى الذى يلهث فى السباق بعقلية قديمة .

في الماضي كانت الطريق إلى الثروة تتمثل في قدرة الدولة الأقوى على الاستيلاء على أراضٍ والتمسك بها واستغلالها هي ومن عليها ، أما الآن في عصر الاحتكار التكنولوجي ، فقد تحولت الطريق إلى الثروة إلى قدرة الدول والمؤسسات والشركات على تجميع المعلومات والمعارف ونشرها وحصادها على شكل مكاسب مادية ملموسة في مختلف المجالات . وأصبحت الثروة بمثابة الترجمة الفعلية للمعلومات التي تجمع بين السرعة والابتكار ، وموهبة إقامة المشروعات الخاصة وشبكات الاتصال العالمية. وفي هذا يقول ولتر ريستون الرئيس الأسبق لمصرف « سيتي بانك » في مقال بمجلة « الشئون الخارجية » الأمريكية في سبتمبر ١٩٩٧ :

« إن السعى إلى تحقيق الثروة أصبح الآن - إلى حد كبير - سعياً وراء المعلومات وتطبيقها على وسائل الإنتاج . وأصبحت القواعد والعادات والمهارات والمواهب ، اللازمة للكشف عن المعلومات والتقاطها وإنتاجها والحفاظ عليها واستغلالها ، بمثابة أهم الأصول والأسلحة بالنسبة للجنس البشري . لقد حل التنافس على أفضل وأحسن المعلومات محل التنافس على امتلاك أفضل الأراضي الزراعية أو مناجم الفحم. إن الواقع يؤكد أن الشهية المفتوحة لضم الأراضي قد ضعفت بالفعل ، وانسحبت القوى العظمى من الأراضي التي كانت تحتلها من قبل . فعندما تغيرت طريقة تحقيق الثروة ، فقدت هياكل القوة القديمة نفوذها ، وظهرت هياكل جديدة ، وسري التغيير بالتالي في كل جوانب المجتمع. ومادامت هذه الثورة قد بدأت ، فقد أصبحت معياراً لازدهار الدول والأمم والمؤسسات التي تملك القدرة على اجتذاب رأس المال الفكري وإدارته لتحقيق أهدافها » .

ولا بد أن تكون للمعرفة أو المعلومات ثمارها المادية الملموسة التي تعد المقياس الأساسي لمدى قدرة الدولة ومؤسساتها وشركاتها على استخدام شبكات الاتصال التي تملكها والتي لا بد أن توظف اتساعها وعمقها التوظيف الأمثل . إن

الاتصال ضرورى لكنه ليس كافياً لأن الدول فى حاجة دائمة أيضاً إلى تجميع المعرفة وتوظيفها وتبادلها بفاعلية. فالمعرفة ليست قوة فى حد ذاتها ، وإنما تكمن قوتها فى تحويلها إلى إنجازات مادية ملموسة على أرض الواقع. ولذلك فإن الدول والمؤسسات والشركات التى تعرف كيف تستخدم شبكاتها بأقصى قدر من الكفاءة ، هى التى تستطيع تحقيق الازدهار المنشود.

والدول التى لاتزال تؤمن بضرورة وجود وزير للإعلام ستدرك إن عاجلاً أم آجلاً ، أن وظيفته لم تعد إخبار العالم الخارجى بما يجرى داخل الدولة ، كما كان يحدث فى زمن الحرب الباردة بين الكتلة الرأسمالية والكتلة الشيوعية ، وإنما مساعدة الدولة على فهم ما تعرفه والتأكد من أنها تحصد ثمار معرفتها على أفضل صورة ممكنة . لقد انتقل العالم من عصر كانت فيه الدول المنغلقة تعتقد أنها بذلك أقدر على البقاء من الدول المنفتحة ، إلى عصر أصبحت فيه الدول المنفتحة تتمتع بالازدهار الذى يفوق كثيراً الدول المنغلقة. ومن بين الأسباب التى أدت إلى نمو الإنترنت بهذه السرعة هى أنها معيار معلن ومفتوح على العالم الذى أصبح قرية كونية صغيرة على حد قول الإعلامى الكندى مارشال ماكلوهان.

إن الانفتاح عنصر حاسم فى سرعة النمو ، إذ إنه كلما كان الاقتصاد منفتحاً، كانت الدولة أكثر اندماجاً فى شبكة الأفكار والأسواق والتكنولوجيا والابتكارات التى لا تتوقف عند حد. وسوف تتضاعف فى المستقبل انطلاقات الانفتاح الاقتصادى ، أما الدولة التى تغلق أبوابها على أية صورة من الصور أمام أفضل العقول فى العالم أو أفضل التكنولوجيات فى العالم ، فلا بد أن تتخلف عن الركب بسرعة أكبر فى عالم يتحرك بين الحدود المفتوحة على مصراعيها والقائمة بين شركات التكنولوجيا ، ومجتمع رأس المال الذى لا تعرف دوراته أى نوع من البطء ، ومجتمع البنوك التى تنتقل بينها الثروات بسرعة البرق من أقصى المعمورة إلى أقصاها ، ومجتمع البحوث الجامعية التى تربط بين الإمكانيات التكنولوجية

والعلمية للجامعات ومراكز البحث العلمى وبين الاحتياجات المتجددة للمجتمع المعاصر ، وإدارات الحكومات المركزية والمحلية التى تضع نفسها فى خدمة العملية التكنولوجية برمتها . وهذا الانفتاح لا يجذب المزيد من العقول والمواهب فحسب ، بل يجذب أيضاً مزيداً من انتقال التكنولوجيا على أعلى مستوى .

وعندما اتسعت دوائر الاحتكار التكنولوجى ، زادت الحاجة للتحالف بين الأقوياء فى عالم لا يستطيع فيه القوى الاستمرار بمفرده مهما كانت قوته ، إذ يتعذر عليه فى اقتصاد عالمى عبر قنوات التكنولوجيا ، أن يحتفظ بمساحته فى مجال صناعات معينة ما لم يكن قادراً على التنافس على أساس عالمى ، ولا يمكنه أن يفعل ذلك بدون تحالفات . فقد حدث نمو فى حجم التكنولوجيا إلى حد جعل قادة السباق التكنولوجى أنفسهم لا يجدون المصادر التى تجعلهم يواجهون بمفردهم المنافسة فى المضممار الشاق للبحث والتطوير ، نتيجة للتكلفة الهائلة التى يحتمها السباق المحموم والمعقد ، وغموض النتائج التى تبلغ مرحلة اليقين بعد جهد جهيد . لكن الأهم من كل ذلك أنه بمجرد ظهور السلعة الجديدة فى السوق ، فإنها لا تملك القدرة على الاستقرار أو الاستمرار لمدة طويلة ، لأن دورة البحث العلمى والتكنولوجى لا تتوقف أبداً بل تواصل البحث عن سلعة جديدة تتفوق فى خصائصها على سابقتها .

والتحالف لا يعنى فى هذا المجال ، الاندماج بمفهومه التقليدى ، وإنما يعنى التعاون الإيجابى والحميم والمثمر والمفيد لكل الأطراف المعنية ، الذى يحتفظ لكل طرف أو شركة بشخصيتها المتميزة وهذا العالم الجديد من التحالفات أرض مجهولة لا بد أن يتم استكشافها مع كل تحالف جديد . فكل طرف لديه نموذج فى رأسه لا يعرف أحد كيف يعمل ، خاصة فيما يتصل بالموازنة بين المصالح المشتركة والمصالح الذاتية ، بين المكاسب طويلة الأجل أو قصيرة

الأجل ، ومساحة الأرض المشتركة بين المتحالفين ، ذلك أن التحالفات بين أنداد عملية تحتاج إلى عمق فى التحليل والدراسة والوعى الذى يقضى على بواذر أية حساسيات ممكنة أو متوقعة .

هذه هى مشكلات الأقوياء وقضاياهم الملحة اللاهثة ، وهم مهما بلغت قوتهم من عنفوان ، أقلية . أما الضعفاء والفقراء والجهلاء ، فهم الأغلبية التى ألقى بها خارج هامش الاحتكار التكنولوجى الذى دفع بهم إلى غياهب الأسى والبؤس ، بقوة كاسحة . كان العالم منقسماً فى الماضى إلى إمبراطوريات استعمارية وبلاد مستعمرة تحت وطأتها ، ثم بدأت حركات التحرير فى منتصف القرن العشرين لما يقرب من ربيع قرن ، انقسم فيها العالم إلى عالم أول وثان وثالث ، لكن الثورة التكنولوجية مع بدايات الربع الأخير من هذا القرن قسمت العالم إلى دول محتركة للتكنولوجيا ومنتجة ومبتكرة ومطورة لها ، ودول مستخدمة لها ومعظمها من دول العالم الثالث ، ودول شبه معدمة بل وبدائية إلى حد كبير وتكاد لا تعرف من التكنولوجيا سوى السلاح الذى تحارب به بعضها البعض فى صراعات قبلية تعود بها إلى قرون سابقة وبالتالى أصبحت القيادة الفعلية لعالم القرن الواحد والعشرين فى أيدي الدول التى تحتكر التكنولوجيا ، والتي لم تعد مهمومة أو معنية بقضايا الدول البائسة أو المعدمة ، بعد أن حولت التكنولوجيا العالم إلى جزر منعزلة برغم تبشير المتحمسين للعلومة التى جعلت من العالم قرية صغيرة . لكن هذا المفهوم لا يخرج عن النطاق الإعلامى والمعلوماتى والإخبارى الذى جعل العالم على علم بكل ما يدور فيه لحظة بلحظة من خلال الشبكات الفضائية ، أما على مستوى النمو الاقتصادى والاحتكار التكنولوجى فهو جزر منعزلة ومحميات منغلقة على نفسها بالحواجز والسدود التكنولوجية التى يستحيل عبورها .

وتتجلى المأساة فى أن الهوة بين من يحتكرون التكنولوجيا وبين الذين فاتهم قطارها ، ستزداد عمقاً واتساعاً بمرور الزمن ، ولن يدفع ثمن هذه المأساة

المتصاعدة سوى العديد من البلاد الأفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية التي خاضت حروب تحريرها من المستعمرين بطول القرن العشرين ، لكنها بمجرد أن شرعت في التقاط أنفاسها ، كان المستعمرون القدامى قد أدركوا أن احتكار التكنولوجيا هو نوع من الاستعمار الذي لا يمكن أن تضربه أية حركات مضادة في مقتل ، فهو لا يحتل البلاد والأراضي ، بل يحتل موجات الأثير وأساليب الإدارة ، ومناهج التفكير ، وأنماط السلوك ، ويضع الآخرين تحت رحمته وفي فلكه .

واستطاعت الدول الإمبريالية أن تغير جلدها من خلال الاحتكار التكنولوجي . وكانت الصحوة التكنولوجية لدول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) درساً لا ينسى للدول الإمبريالية ولن تسمح له بأن يتكرر حتى تظل هي الوحيدة المحتكرة لكل الإبداعات والابتكارات التكنولوجية . وأصبح اختيار طريق التحرر والتنمية لأي بلد نام أو متخلف ، اختياراً صعباً ويصل إلى درجة الاستحالة ، نتيجة للضغوط والهجمات والتدخلات المرسومة رسماً دقيقاً وعلى مدى استراتيجي طويل ، من قبل الشركات الاحتكارية الكبرى وأدواتها السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية . وإذا ما كانت بعض الأفلام السينمائية الزاخرة بالإثارة والتشويق ، عندما تعرض قصص اختطاف عالم كبير متخصص في أرقى مجالات التكنولوجيا النووية أو الإلكترونية أو العسكرية وغيرها من ميادين الاحتكار التكنولوجي ، فإن الاحتكار التكنولوجي جعل من هذا الصراع مجرد شيء للإثارة والتسلية والترفيه والعلانية برغم انطوائه على أسرار هائلة أيضاً .

وترى الدوائر الإمبريالية المتحكمة في مقدرات العالم ، أن انتهاج الاستقلال الوطني ، وترسيخ الإرادة القومية ، وتدعيم سياسة البناء التكنولوجي السلمى والدفاع من قبل أى بلد مستقل أمراً فات أوانه ، ولم يعد مسموحاً به ، خاصة بعد المثل الذى ضربته النمور الآسيوية . وأصبح من أهم أهداف دول الاحتكار التكنولوجي أن تحول دون تحقيق أى تقدم تنموى وتكنولوجي للبلاد

النامية ، حتى تظل قدراتها الذاتية محدودة ، وتتسم بالعجز ، ولا تستطيع التحرك أو الدوران إلا فى فلك القوى الإمبريالية التكنولوجية .

ولا يعنى هذا أن صلات التعامل مقطوعة تماماً بين هذه القوى والدول النامية أو المتخلفة ، لكنها تظل محصورة فى إطار علاقة السيد بالمسود . فهذا السيد يمكن أن يسمح بتصدير بعض أشكال التكنولوجيا ، ولكن فى صور مواد وأجهزة استهلاكية ، أو موظفة لصالح الإمبريالية ورهن إشارتها . وهذه التبعية أو العبودية - إذا استخدمنا المصطلح القديم - تضع البلاد النامية أو المتخلفة أمام موقف مصيرى لا بد أن تواجهه وتتعامل معه بطريقة أو بأخرى ، حتى تخرج من هذا المأزق التاريخى ، وإلا فالمستقبل سيكون بمثابة كابوس يصعب الاستيقاظ منه فى ليلة حالكة دون أمل فى فجر قريب .

إن التعامل مع احتكار التكنولوجيا ، يتطلب تأمين كافة المستلزمات المادية والبشرية والعلمية والعملية والتعبوية لخوض معركة التحدى بخطوات مدروسة ، ومراحل منهجية ، وطاقات متجددة ، واستراتيجية طويلة النفس . فالمعركة أكبر وأشمل من شراء التكنولوجيا واستيرادها ، من خلال عقود واتفاقيات ناجحة ، خاصة أن التكنولوجيا ليست مصباح علاء الدين أو خاتم سليمان ، بل هى سياق بشرى وعضوى ضمن الواقع السياسى والعلمى والثقافى والفكرى والسلوكى والحضارى لأى بلد يطمح إلى زرعها فى تربته ، وتحويلها إلى نظام متناغم لأساليب الحياة وعلاقات البشر بصفة يومية ، بحيث يشعر الإنسان أن الإنجاز التكنولوجى هو جزء منه وامتداد لكيانه وجوده ، وليس مجرد قطعة خارجة عنه ذات تواجد تلفيقى يمكن انتزاعه والاستغناء عنه بسهولة . إن التكنولوجيا أسلوب للحياة ، ومنهج للتفكير ، وطريقة للسلوك اليومى .

ويظل العقل البشرى هو محور التكنولوجيا بأسرها ، برغم كل محاولات التفوق فى مجال الذكاء الاصطناعى . ولذلك فإن بناء الإنسان هو القاعدة

الراسخة التي ينهض عليها بناء التكنولوجيا . وأية تنمية شاملة لا بد أن تهدف إلى تحقيق سعادة الإنسان واحترام كيانه وكرامته المكفولة قانونيا . ولم تعد عناصر التنمية قاصرة على الإسراع بعجلة الإنتاج ، ورفع مستوى الدخل القومي والفردى ، وتحقيق معدلات اقتصادية ناجحة ، بل هى أشمل من ذلك ، إذ تسبقها أو تتواكب معها تنمية متوازنة على كل المستويات . إنها تنمية روحية ، وفكرية ، نفسية ، وثقافية ، وعلمية ، واقتصادية ، وديمقراطية ، يعتبر المواطن فيها مركز الثقل ومحور الحركة ونقطة الجذب والاستقطاب . وهو درس مستفاد من دول التكنولوجيا والإمبريالية التي تقيم الدنيا وتقعدها حول مصير واحد من جنودها أو مواطنيها ، فى حين أنها لا تكثر لمصائر شعوب بأسرها .

لكن الدول النامية أو المتخلفة ضربت بضربة الأغبياء والانتهازين المبهورين بدول التكنولوجيا الإمبريالية ، انهاراً سطحياً جاهلاً لا يحمل فى طياته أى استيعاب لمعطياتها ومحركاتها الأساسية . وبالتالي فهم يقدمون عربون الولاء إلى أسيادهم الإمبرياليين بالتبعية الذليلة التي قد تصل إلى حد إشعال الحروب الأهلية وذبح الآلاف من مواطنيهم ، وطرده العلماء والمفكرين والخبراء الذين يشكلون العقل المدبر والمحرك لأية تنمية علمية وتكنولوجية . ولا شك أن إجهاض العقل هو إجهاض مباشر لكل تطلعات التنمية . أما الاستعانة بالخبرات الأجنبية ، فإجراء مشروع ومسموح به إذا كان لفترة مؤقتة ، أو إذا كان لدفع عجلة التكنولوجيا فى أحد مجالاتها ، وبشرط أن يستوعب أبناء البلد وخبرائها الخبرة التكنولوجية الأجنبية للإمساك بزمام الأمور بل وتطويرها بعد رحيل الخبراء الأجانب . أما إذا حرص هؤلاء الخبراء على الاحتفاظ بالأسرار والأصول التكنولوجية لحسابهم ، فإنهم بذلك ينصبون الفخ الإمبريالى التكنولوجى ، ويكرسون التبعية الذليلة لأبناء البلد .

لقد أصبح احتكار القوى العظمى للتكنولوجيا ، أخطر مصدر يهدد مستقبل الدول النامية التي يتحتم عليها - بالتالى - إجراء مراجعات مستمرة للمسارات

التي تشقها الكفاءات الوطنية أو الطرق المسدودة التي دخلتها . ومن المعروف أن سوء التعامل مع هذه الكفاءات أدى إلى هجرتها إلى الخارج ، بل وتفوق بعضها على المستوى العالمي . ولا تعنى هذه الهجرة سوى استمرار النزيف العقلى والعلمى والتكنولوجى لمثل هذه الدول النامية التي يبدو أنها تبطش بنفسها قبل أن تبطش بها القوى العظمى .

ولما كانت الدول الرأسمالية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة هي دول الشركات الاحتكارية العملاقة وعابرة القارات ، فإن توزيع استخدام التكنولوجيا دوليا يخضع لشروطها ومصالحها وأهدافها القريبة والبعيدة ومن الطبيعي أن تتحكم هذه الشركات فى توزيع التكنولوجيا سواء بحجب أسرارها العلمية والعملية عن أبناء البلد الذى قدمت إليه لتقديم الخبرة والمعرفة ، أو بتحديد القنوات التي تمر منها التكنولوجيا ، مثلاً الاستيراد ، والاستثمارات الأجنبية المباشرة فى البلاد النامية ، والشروط التي تفرض على الشركات المحلية ، والمعارض الدولية التي تقام لترويج السلع الاستهلاكية والرأسمالية ، والمكاتب والشركات الاستشارية التي توجه هذه القنوات طبقاً لخططها الخفية المستترة ، وإن كانت تراول نشاطها تحت ستار الخبرة العلمية والعملية .

ولعل أخطر هذه القنوات يتمثل فى عمليات الاستيراد والاستثمارات وشروط التعاقد . إن استيراد الخبرة التكنولوجية لا يعنى امتلاكها على أرض الوطن ، فهذه الخبرة تكمن فى الآلات والمعدات والتجهيزات والمصانع الجاهزة - فى بعض الأحيان - والكثير من السلع الاستهلاكية التي تحصل عليها الدول النامية لإستخدامها دون وعى بأسرارها التكنولوجية أو امتلاك القدرة على توظيفها فى إنتاج محلى خاص بها. ذلك أن الشركات الأجنبية تحرص ، فى مشروعاتها التي تقيمها فى البلاد النامية ، على احتكار المعرفة التكنولوجية ، من خلال تكامل هذه المشروعات نظريا وتطبيقيا وهندسيا وتكنولوجيا وتطويريا فى داخل الكواليس السرية للشركة أو فى مراكزها فى وطنها الأسمى .

أما الدول التي وجدت نفسها تمتلك ثروات طبيعية لم تكدّ في تحصيلها ، مثل الدول النامية النفطية ، فظنت أن التنمية لا تزيد على كونها استيراد مشروعات جاهزة لإقامتها على أرضها. ورحبت الشركات الأجنبية بتقديم مثل هذه المشروعات المغلقة تماماً في وجه إدراك الخبراء والمهندسين الوطنيين لأصولها وأسرارها ، لعدم إتاحة الفرصة لهم للاشتراك في تفاصيلها العلمية والعملية . ومن المعروف أن الكثير من الدول العربية تأخذ بهذا الأسلوب الذي يطلق عليه « التسليم بالمفتاح » ، خاصة في مجال المشروعات الكبرى التي تسمح بإقامتها لمساعدة شركة عالمية أو طرف أجنبي . وهو أسلوب يعمل على تكريس تبعية الدول النامية التكنولوجية للخارج ، وحرمان الكفاءات الوطنية والأيدى العاملة من اكتساب التكنولوجيا المستوردة وقد يكون لهذا الأسلوب ميزة السرعة في التنفيذ ، لكنه مكسب قصير المدى يقابله ضرر طويل المدى لأنه يعنى اعتماد البلد النامي على الخبرات التكنولوجية الأجنبية وبالتالي تبعيته لبلادها ، خاصة في مجال الشركات المتعددة الجنسيات والعبارة للقارات . وإذا كان زمن الاكتفاء الذاتي قد ذهب بلا رجعة ، فإن هذا لا ينفى ضرورة وجود حد أدنى من الاعتماد على الذات .

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد النامية ، فهي تتم بأشكال عديدة ، منها : الاستثمار الذي تنهض به الشركات متعددة الجنسيات بحيث تتولى بنفسها القيام بكل أعمالها ، إذ إنها تجلب معها كل أجهزتها الفنية الكاملة لإقامة مشروعاتها بما في ذلك المنظومة التكنولوجية بكل عناصرها وفروعها . وفي حالة الاستثمار المشترك الذي غالباً ما يكون بين شركة عالمية معروفة ، وطرف محلي في دولة نامية ، يمكن أن يكون حكومة الدولة نفسها ، أو إحدى مؤسساتها أو شركة تنتمي إلى القطاع الخاص ، تحرص الشركة على سد المنافذ بقدر الإمكان في وجه المشاركة التكنولوجية التي تتوارى خلف المشاركة التمويلية بكل حساباتها وميزانياتها .

أما أسلوب نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية فيخضع لشروط ، معظمها في صالح الجهة المبتكرة للتكنولوجيا ، فهي تأخذ شكل إجراءات العقود ، والرخص ، وبراءات الاختراع ، والعلامات التجارية والتوكيلات ، بين شركة متعددة الجنسيات فى الغالب ، ويمكن أن تكون غير قادرة أو راغبة فى القيام باستثمارات مباشرة فى دولة نامية ما لأسباب معينة ، وبين شركة محلية عامة أو خاصة ، بحيث تسمح الأولى للثانية بتنفيذ بنود العقد ، أو استغلال الرخصة أو البراءة أو العلامة التجارية أو التوكيل ، طبقاً لشروط وقيود يتفق عليها مسبقاً مثل حرمان الشركة المحلية من الحق فى التصدير والاكتفاء بالسوق المحلية حتى لا تتسبب فى منافسة المنتجات المماثلة للشركة الأم أو فروعها فى الدول الأخرى ، أو منعها من الجمع بين توكيلات أو علامات تجارية لشركات منافسة ، وغير ذلك من الشروط والقيود التى تضع مصلحة الشركة الأجنبية فوق أى اعتبار آخر .

وبالطبع فإن الشركات متعددة الجنسيات لا تتقدم بمشروعاتها حبا ودعماً للبلاد النامية ، بل تهدف أولاً إلى تحقيق أرباح متعاظمة من خلال النمو المطرد لمعدلات استثمارها . وقد تصاعد تيار العولمة فى العقد الأخير من القرن العشرين ليعطى دفعة قوية لإمكانات الشركات متعددة الجنسيات فى العالم ، خاصة فى مناطق الدول النامية كما تهدف هذه الشركات إلى أن تنقل معها الوسط الاستهلاكى المناسب لها ، وهو نمط غربى ، تعمل بدأب على توسيع نطاقه . فهى لا تتكيف مع نمط الحياة السائد فى البلد النامى ، بل تدعو مجموعات وطنية عديدة للتكيف مع نمطها الرأسمالى الذى يمتد ليشمل أسلوباً شاملاً للحياة ، والإقبال على أنواع معينة من السلع الاستهلاكية والخدمات الترفيهية .

إن احتكار التكنولوجيا سلاح استعمارى أو إمبريالى جديد لدى القوى العظمى بل سلاح أخطر من الاستعمار التقليدى القديم الصريح الذى يمكن ضربه فى مقتل ، لأنه واضح ومباشر بحيث يستنفر كل قوى التحرير ضده . أما احتكار

التكنولوجيا سلاح معقد ومراوغ وصعب وزاخر بالأسرار التي يمكن أن تجعل منه سلاحاً سرياً. وحتى في حالة فك أسراره ، فإن التمكن من الابتكار التكنولوجي ، يحتاج إلى استراتيجية علمية وعملية وبشرية وفكرية وثقافية وسلوكية طويلة النفس ، في حين أن التطور التكنولوجي لم يعد يستغرق عقوداً أو سنوات أو شهوراً ، بحيث أصبح إيقاعه اللاهث السريع يحسب بالأيام وعلى كل المستويات .

ويتجلى عجز معظم البلاد النامية في أن تعاملها مع التكنولوجيا الحديثة ، أصبح قاصراً على استيراد أجهزتها واستخدامها واستهلاكها دون أن تملك القدرة على إنتاجها وإضافة الابتكارات المحلية إليها . وهذه التكنولوجيا المستوردة تحمل معها أسلوب التجاوب معها وأنماطها الفكرية وعلاقاتها السلوكية التي تقتصر على الأنشطة الاستهلاكية التي تجذب شرائح اجتماعية منتفعة بها . وهي شرائح ذات ثقل اقتصادي وسياسي واجتماعي ، وبالتالي فهي قادرة على تكريس عوامل التبعية الإستهلاكية للبلاد النامية . ويوضح عالم الاقتصاد البرازيلي سالزوموز تادو أن هذه التبعية الإستهلاكية المتزايدة في الدول النامية ، ترسخت وتجدرت في بنيتها الإنتاجية بحيث لم تعد تهتم إلا بإنتاج ما يلبي حاجات الأنماط الاستهلاكية الكمالية التي اعتادت نخب الدول النامية الاستمتاع بها ، ولذلك أصبحت التبعية الاستهلاكية تعمل على زيادة التبعية الإنتاجية وترسيخها .

وتعتبر هذه التبعية الإنتاجية من أخطر قواعد اللعبة السياسية المعاصرة ، إذ إنها تشكل ضغطاً فعالاً ومتزايداً على سياسات الدول النامية التي كانت تتصور في أعقاب انتصار حركات التحرير في القرن العشرين أنها تخلصت من هذه الضغوط السياسية إلى الأبد . وكان لابد من أن تدفع البلاد النامية ثمن هذه الغفلة غالباً بعد أن حرصت على الجانب السياسي للاستقلال منذ حركات التحرير دون أن تضع استراتيجية فيما بعد لتأسيس وترسيخ القاعدة الاقتصادية والمادية والفكرية والثقافية للاستقلال السياسي الذي فقد قيمته ومعناه عندما أصبح مجرد هيكل لا أساس له ،

ولا يضم بين جنباته عناصر البنية القوية والشامخة. وتحول عصر ما بعد الاستقلال السياسى إلى سلسلة متصلة من النكسات أو الانقلابات أو القلاقل أو الانهيارات نتيجة لعوامل داخلية مثل انتشار السطوة القبلية أو الديكتاتورية ، والصراعات السياسية والعسكرية والحروب الأهلية المدمرة لأية مشروعات اقتصادية وتكنولوجية ، وتجارة الأسلحة والمخدرات ، وتدهور المستوى الصحى والتعليمى والاجتماعى . . . الخ ، أو نتيجة لعوامل خارجية مثل وطأة الديون بفوائدها المركبة والمتراكمة والمتصاعدة ، والاستغلال الاقتصادى والاستنزاف المالى الذى تمارسه القوى الإمبريالية ، والاتفاقات السرية الجائرة . . . الخ .

وكانت النتيجة أن تحولت قيادات كثيرة فى البلاد النامية المستقلة سياسيا إلى مجرد عرائس تحركها القوى الإمبريالية على مسرح السياسة العالمية دون جيوش أو أساطيل أو قواعد عسكرية ، وإنما من خلال الهيئات الدولية الشرعية مثل مجلس الأمن والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية ، ولا مانع من استخدام حلف الأطلنطى واللجوء إلى الحل العسكرى إذا تصور أحد قادة البلاد النامية أن فى إمكانه أن يخرج عن طوع السادة الذين يمسكون فى أيديهم بمقادير العالم .

وتحرص القوى الإمبريالية المعاصرة على رفع أعلام الحضارة حتى لا يتهمها أحد بأنها السبب فى التخلف الذى تعاني منه الدول النامية. لكن هذه الدول تدخل عملية التطور الحضارى بصورة غير مدروسة ، وغير متوازنة ، ومحرومة فى معظم الحالات ، من العناصر الذاتية لهذا التطور ، مما يجعل منه محاكاة ممسوخة لمظاهر الحضارة الغربية . وبالتالي تتعمق المؤثرات الإمبريالية للحضارة الغربية فى الكيان الوطنى ، ويسيطر على العقول نداء الحاجة الاستهلاكية والتقليد الأعمى مما يهدر المكونات الحضارية القومية ذاتها . ولا يمكن تبرئة الشركات الأجنبية من دورها فى تشويه الهوية القومية لأى بلد تقيم

تحديث بلاده ، لكن هذا الشعار الوطنى المعلن هو - فى حالات كثيرة - مجرد غطاء لإخفاء الهدف الحقيقى لهؤلاء الأفراد الذين يسعون لتسخير العملية التكنولوجية لأهدافهم الشخصية أو الطبقية ومن هنا كانت علاقاتهم الوثيقة والحميمة بالشركات الأجنبية وحماسهم المتدفق لمشروعاتها التى تقيمها على أرض الوطن. هنا يحدث ما يشبه الاتحاد بين أهداف الشركة الأجنبية وتطلعات النخبة أو الصفوة المحلية ، وتظهر بالتدرج طبقة جديدة من السماسرة والمقاولين تابعين إلى حد كبير إلى الشركة الأجنبية ، ومرحبين باعتناق أيديولوجيتها وغير مباليين بالصالح العام أو المشروع القومى ، ورافضين للديمقراطية لأنهم يفضلون التعامل مع السلطة المركزية الممسكة بكل مقاليد الأمور ، وهم يدركون أنهم قادرون على احتوائها بالإغراءات والامتيازات الاقتصادية والعمولات التى تكون الثروات دون أى جهد أو تفكير . فمن الصعب للسلطة أن تقاوم إغراءات رأس المال ، والتاريخ زاخر بصور التحالف بينهما .

إن التحدى التكنولوجى الذى تواجهه بلاد العالم النامى أو المتخلف مع بدايات القرن الحادى والعشرين ، هو تحد مصيرى بكل المقاييس ، ومستقبلها كله - ولعصور قادمة - رهن بأساليب قبولها له وتجاوزه ، أو العجز فى مواجهته والاندحار والسقوط تحت عجلاته القاتلة . لم يعد هناك عدو مباشر يتمثل فى مستعمر مدجج بالسلاح ، بل أصبح العدو هو التخلف المعيش فى العقول والنفوس داخل الوطن نفسه ، وفقدان القدرة على تنظيم الإمكانيات ، وشنحن الطاقات البشرية ، وشخذ الإرادة ، وبناء الديمقراطية ، والحفاظ على كرامة الإنسان ، وإشعال روح الانتماء التى لا تزال المحرك الأساسى للإبداع والابتكار والتطور والتقدم ، وغير ذلك من الإيجابيات التى تفتقر إليها الدول النامية التى وجدت نفسها فى مطلع القرن الحادى والعشرين أمام اختيارين لا ثالث لهما : أن تكون أو لا تكون .

(٢) أحزاب الخضر

إذا كانت قواعد اللعبة السياسية عبر التاريخ ، قد وضعها وطبقها محترفون ، فإنه يمكن القول بأن هذه القواعد فى مجال أحزاب الخضر قد وضعها هواة مثاليون ، ينادون بـقيم إنسانية رفيعة لكن تطبيقها عسير فى مواجهة قواعد المحترفين الذين يتحكمون فى ناصية السياسة والاقتصاد والقوة العسكرية ، وبالتالي فهم يسيطرون على أرض الواقع ، ولا يتركون عليها مساحة تُذكر ، لكى يمارس عليها أعضاء أحزاب الخضر نشاطهم المثالى المتواضع . ذلك أن المثال فى دنيا السياسة كان دائماً تحت رحمة الواقع ووطأته . وحتى النظم السياسية التى تشدقت بالمثالية ، ابتداء من الأفكار التى وردت فى كتاب أو محاضرة " الجمهورية " لأفلاطون ، ومروراً بكل المفكرين السياسيين الذين حلموا بإقامة المدن الفاضلة والجمهوريات المثالية ، حاولت أن تعيد صياغة الواقع حتى يلائم المثال ، لكنها ظلت فى النهاية أحلاماً تراود البشر . وتكمن المفارقة العجيبة فى أن معظم النظم الديكتاتورية كانت نتيجة لأفكار مثالية ، استطاع زعماءها تحويلها إلى واقع . وكانت الثورة الفرنسية طليعة هذه النظم التى تراوحت بعد ذلك بين الشيوعية والفاشية والنازية والشمولية أو أية تسمية أخرى ، تضع الشعوب تحت رحمة المثال الذى يعتنقه الزعيم وأتباعه .

أما أحزاب الخضر فلم يحدث أن ملكت القوة السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية التى تمكنها من تحقيق أحلامها ، وإن كانت قد استطاعت أن تجسد الضمير الحى للبشرية تجاه كل ما يتهدها من تلوث ودمار وخراب . وفى كتابهما

" السياسة الخضراء " تتبع فريتليوف كابرا وشارلين سبورتناك الجذور الأولى لأحزاب الخضر ، منذ الثاني والعشرين من مارس ١٩٨٣ ، عندما سار موكب مهيب من سبعة وعشرين شخصاً ، بينهم الممرضة ، والموظف ، والجنرال المتقاعد ، وعامل البناء ، ومجموعة من المدرسات ، وطبيب بيطرى ، وفنى كومبيوتر ، وثلاثة مهندسين ، وأستاذ زراعة جامعى ، وصاحب مكتبة ، ومحام واحد ، مخترقين شوارع بون ، عاصمة ألمانيا الغربية فى ذلك الحين ، يتقدمهم رمز للكرة الأرضية ، وغصن ذابل أحضره من الغابة السوداء حيث قتله التلوث . كان هذا الموكب ، وحوله ممثلو الحركات الإنسانية العالمية وجمعيات حقوق الإنسان ، يشق طريقه نحو مبنى البرلمان الألمانى (البوند ستاج) . ثم يتخذ المشاركون فيه مقاعدهم فى الوسط بين الحزب الديمقراطى المسيحى ، الذى جلس ممثلوه فى الجانب الأيمن ، والحزب الديمقراطى الاشتراكى الذى احتل ممثلوه مقاعد الجانب الأيسر ، وذلك بصفتهم ممثلين منتخبين عن أول حزب جديد فى ألمانيا منذ أكثر من ثلاثين عاماً ، وقد أطلقوا على أنفسهم اسم " الخضر " .

وكان أول إعلان لهذا الحزب أنه مجرد تنظيم لا حزبى ، وبأنه الصوت المعبر عن الجماهير العريضة التى تطالب بحقها فى حياة صحية غير ملوثة . وقد تقدموا باقتراحات جديدة ومتكاملة لمعظم الأزمات السياسية والاقتصادية والبيئية فى بلدهم وفى العالم . وتكلموا عن الخواء الروحى للمجتمعات الصناعية ، وأثاروا من القضايا الجادة والأسئلة الصريحة ما أفحم الحكومة والأحزاب الأخرى ، ووضعها لأول مرة فى حرج واضح أمام هذا الصوت الألمانى الجديد والجرىء . فهم جدد فى كل شىء ، فى نشاطهم السلمى ، ونظرياتهم عن البيئة ، ومعارضتهم للأسلحة النووية ، فى لغتهم ومصطلحاتهم وصراحتهم التى تضع النقاط على الحروف . ففى حين كانت اللغة السياسية الحزبية منمقة ، يلفها

أما الجناح الثانى - البيئوى - فإنهم يركزون مبدئياً وأساساً على كيفية حماية الطبيعة من النفايات والإشعاعات الذرية والتلوث الجوى وأية مخاطر أخرى. ولذلك يدعون إلى استخدام مصادر تقنية جديدة للطاقة والصناعة تتجنب كل عوامل التلوث دون تخفيض فى عناصر الطاقة المطلوبة. وبرغم دعوة هذا الجناح إلى التغير السياسى الكبير فى الحكومة وإعادة هيكلة النظام برمته ، فإنه يعتبر جناحاً محافظاً وتقليدياً لإصراره على الحفاظ على القيم التقليدية ، خاصة السائدة فى المناطق الريفية التى يتواجد فيها معظم الممتنمين إلى هذا الجناح.

أما الجناح الثالث فيتكون من جماعات جاءت إلى الحزب من الحركات الراضية للأسلحة والصواريخ النووية . فهم يؤمنون بأن الحياة البشرية لا يمكن أن تستقيم أو تزدهر فى ظل التهديد النووى ، وفى غياب الإحساس بالأمن والسلام. وكان من أهم أنشطة هذه الجماعات ، المطالبة بوقف نقل صواريخ بيرشينج ١١، وصواريخ كروز إلي ألمانيا ، باعتبارها جزءاً من النظام الدفاعى لحلف الأطلنطى. وتمتد مطالب هذا الجناح لتشمل قضايا أخرى مثل إلغاء الكتل السياسية العالمية ، ونزع السلاح ، والضمان الاجتماعى ضد العجز والبطالة وتدعيم المجتمعات الدولية الحرة.

أما الجناح الرابع فهو الجناح اليسارى الراديكالى الذى يرى أن الكوارث التى أصابت البيئة والطبيعة بالتلوث ، كانت نتيجة طبيعية لقيام النظم الإمبريالية العملاقة التى ملأت العالم بالأبخرة والغازات السامة والنفايات الناتجة عن نهمة المسعور للتصنيع دون أى اعتبار لنقاء الطبيعة وصحة الإنسان. فبدلاً من أن تكون الآلة فى خدمة الإنسان ، أصبح الإنسان تحت رحمتها ، ولأنها بلا عقل ، فإنها يمكن أن تواصل تدمير البيئة حتى تقضى على الإنسان نفسه. ومعظم الممتنمين لهذا الجناح جاءوا إلى حزب الخضر من جماعات ماركسية متعددة ، لكنها لم تلتزم بالقوالب الشيوعية التى عفا عليها الزمن . وبرغم قلة عددهم ، إلا أنهم الأعلى صوتاً والأكثر نفوذاً داخل الحزب.

ويقوم الفكر السياسي للخضر على مفهوم شامل بعيد المدى ، ويسعى إلى إعادة صياغة قواعد اللعبة السياسية من مبادئ أربعة أساسية تتمثل فى فلسفة البيئة ، والمسئولية الاجتماعية ، وديمقراطية القاعدة ، واللاعنف .

المبدأ الأول الذى يتمثل فى فلسفة البيئة ، هو فى حقيقته ، مفهوم فكرى يتجاوز حماية الأمر الواقع وإصلاحه ، إذ يركز بعمق على دراسة العمليات المتبادلة والتفاعلات المستمرة ، لاستخراج منهج يعمل على تطبيقها على العلاقات المباشرة بين الإنسان والطبيعة . وينطبق هذا على الاقتصاد والبناء والنظام التعليمى والثقافة الروحية بشكل عام . وهم يدعون إلى إنتاج طاقة بديلة من الشمس والماء والرياح والأنهار ، كما يدعون إلى تطوير تقنى نظيف يعكس نوعاً من التناغم مع الأرض ، ويطالبون بتكنولوجيا جديدة للزراعة ، وتوقف نهج هذه الخيارات بطريقة مدمرة للتوازن الطبيعى ، حيث النفايات والاشعاعات والتلوث الجوى بكل أنواعه .

والمبدأ الثانى الذى يتمثل فى المسئولية الاجتماعية ، هو مفهوم سياسى ، يعنى العدالة الاجتماعية . فالحياة لا يمكن أن تكون غابة يسطو فيها القوى على حق الضعيف ، ويلتهم الغنى ثمار عرق الفقير . وجميع الثورات والانقلابات الدموية عبر التاريخ كانت نتيجة لهذه الفجوة بين الأغنياء والفقراء الذين يمكن أن يتحولوا إلى بركان متفجر إذا لم يجدوا بين أيديهم ما يخافون على ضياعه ، وربما لم يكن لديهم شىء يمكن أن يتحطم ويضيع سوى القيود التى تكبلهم ولذلك يؤكد مبدأ المسئولية الاجتماعية على ضرورة حماية الطبقة العاملة والفقيرة من سيطرة المجتمع الاستهلاكى ، وبالتالي ضرورة إصدار تشريعات جديدة ، تصون الحقوق المدنية للمرأة والأقليات الفقيرة التى تعمل وتعيش فى ألمانيا .

أما المبدأ الثالث الذى يتمثل فى ديمقراطية القاعدة ، فيعنى الديمقراطية المباشرة ، واللامركزية ، والحكم الذاتى للمحليات والمجالس الشعبية والقروية

. وهو دعوة لكافة الأفراد للوصول إلى أعلى المناصب الرسمية ، بل يجب أن يكون هناك نظام دورى للانتخابات المحلية كل عامين لإتاحة الفرصة للجميع ، وللتغيير القىادى المستمر . إذ إن مركزية السلطة فى نظهم تعنى الخطر والشر والفساد ، لأنها تؤدى إلى التنافس الاقتصادى ، والاستغلال البشع ، والتسلط الديكتاتورى ، والحروب الدموية. ولذلك فهم يدعون إلى ديمقراطية الوحدات السكنية الصغيرة ، لخلق عالم آمن بعيد عن شرور الحرب التى تتولد عن الصراعات بين التكتلات الكبيرة.

أما المبدأ الرابع والأخير الذى يتمثل فى اللاعنف ، فيعنى وقف كافة أساليب العنف الشخصية والعامه . وهو العنف ، أو الإرهاب ، أو الاضطهاد المفروض من الدولة ومؤسساتها . ولذلك فإن الخضر يصرون على حق تقرير المصير للأفراد والجماعات معاً ، ويطالبون بإدخال مادة التعايش السلمى فى المناهج المدرسية ، وبوقف العنف ضد الأطفال والنساء والأقليات . كما يدعون بقوة إلى تغيير علاقة الإنسان بالطبيعة التى يستهلكها ويستنزفها دون حساب ، فلا بد أن تنهض هذه العلاقة على نوع من التوازن والوعى الحضارى.

ويذهب أحياناً الخضر إلى أبعد من ذلك فى تبريراتهم الفلسفية ، فيقولون إن المعنى الأخلاقى الوحيد لوجود القوى العسكرية هو أن تحمى وتدافع عن شىء تحبه أو مبدأ تؤمن به ، لكن هذا المعنى أصبح لا وجود له فى هذا العصر النووى الذى دخلت فيه عوامل الدفاع والحماية فى باب المستحيلات . فليس هناك أى شىء يمكن لأية قوة أن تحميه الآن ، وبالتالي فقدت الخدمة العسكرية جدواها ، وأصبحت مجرد الإلقاء بالجنود فى أتون الفرن النووى ، مما جعل تركها قراراً أخلاقياً وعقلانياً أيضاً !!

ويبدو أن الظروف الخاصة التى كانت ألمانيا تعيشها وهى منقسمة إلى غرب وشرق ، هى التى دفعت شبابها إلى تكوين حزب الخضر . فقد كانت تعيش

تحت مظلة نووية تتكون من خمسة آلاف رأس نووى ، تحلق فوق رأس شعبها ليل نهار ، بالإضافة إلى الجيوش الأمريكية والبريطانية والفرنسية والهولندية والبلجيكية والكندية . ووجود ألمانيا فى هذه الترسانة العسكرية المرعبة ، يعنى حتماً أن تكون وقود المحرقة النووية القادمة ، لأنها ستصبح الهدف العسكرى للصواريخ السوفيتية والفرنسية والأمريكية معاً . ومن هنا كانت ضرورة البحث عن طريق جديد للسلام الذى هو طوق النجاة الوحيد .

كان هذا هو التوجه الفكرى أو الأيديولوجى الذى سيطر على حزب الخضر فى ألمانيا فى الثمانينيات قبل سقوط الاتحاد السوفيتى وانتهاء عالم القطبية الثنائية . فقد كان الحزب الوحيد الذى لم يتعاطف مع فكرة توحيد ألمانيا ، بل كان يعتبرها من المخاطر التى يجب تجنبها ، إذ إن فلسفته تدعو إلى قيام الدويلات الصغيرة أو الأقليات . وهم ينظرون إلى الدولة القومية الكبيرة على أساس أنها تمثل العنصرية والعرقية والشوفينية والتعصب ، كما أنهم يدعون إلى حظر الأسلحة النووية ، وإلى تقليص عدد المجندين ، والانسحاب من حلف الأطلنطى على المستوى المحلى . أما عالمياً فهم ضد سياسة الردع النووى ، وطالبوا بحل حلفى وارسو والأطلنطى . فلم يكن يخطر ببالهم فى تلك الفترة أن حلف وارسو سينحل من تلقاء ذاته بسقوط الاتحاد السوفيتى ، وانفراط عقد دول المعسكر الشرقى ، فى الوقت الذى تضخم فيه حلف الأطلنطى وأصابته الشراهة لضم دول كانت أعضاء فى حلف وارسو ، وأصبح شرطى العالم أو فتوته الذى يؤدب كل من يخرج على طاعته بالصواريخ والطائرات ثم القوات البرية ، وأن الجنود الألمان سيكونون ضمن هذه القوات .

لكن المبادئ الإنسانية التى نادى بها حزب الخضر ، هى التى مكنته من أن يتجاوز حدود إطاره الزمنى الذى نشأ فيه . فيعارض أعضاؤه تجارة السلاح ، ويدعمون حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث ، ويمدون يد العون والمساعدة والخبرة للدول النامية ، كما يطالبون بإقامة محكمة دولية تملك الحق

فى محاكمة السياسيين والعلماء والعسكريين ، الذين يعملون أو يطورون أسلحة قد تؤدى إلى دمار البشرية وهلاكها . فقد رأوا فى الحرب النووية ، التهديد الأكبر للإنسانية ، لكنهم فى الوقت نفسه ، ركزوا على الأزمات الاقتصادية بصفتها هاجس الشعوب اليومى . قد يغض البشر الطرف عن تلك المخاوف النووية من حين لآخر ، لكن يظل ارتفاع الأسعار ، والبطالة ، والإفلاس الاقتصادى من الضغوط التى تؤثر فى حياتهم اليومية جميعاً بطريقة أو بأخرى . ولذلك تبقى شعبية الحكومات والدول والأحزاب رهن نجاحها فى مجال الإنجازات الاقتصادية .

إن المفهوم الاقتصادى عند الخضر هو فى جوهره رفض قاطع للمدارس الاقتصادية القديمة . فهم يطالبون بتقنية اقتصادية ذات وجه إنسانى ، ولا مركزية فى الحكومة والتجارة فى كافة المؤسسات الاجتماعية ، ومن أجل إعادة التوازن البيئى فلا بد من إعادة توزيع الثروة ، خصوصاً بين البلاد الصناعية والعالم الثالث . ويظل تحقيق هذا التوازن مستحيلاً طالما ظل ٥٪ من السكان يستهلكون ثلث طاقته الإنتاجية . ومن هذا المنطلق وقف الخضر ضد أى نمو اقتصادى يؤدى إلى هدر واستغلال الطبيعة ، ولا يهدف إلا إلى الربح فقط ، دون أى اعتبار لتلبية احتياجات الإنسان . فهم يؤيدون توفير فرص العمل للجميع ، حتى لو أدى ذلك إلى تقليص ساعات العمل ، لإتاحة الفرصة للآخرين العاطلين . ومع ذلك فإنهم برغم المبادئ الإنسانية التى تستلهم التوجهات الاشتراكية ، يؤيدون الملكية الخاصة ، ويرفضون الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، وأى نوع من التأميمات ، لأنهم يرون فى ذلك مزيداً من المركزية . إذ يظل هدفهم الاستراتيجى فى النهاية متمثلاً فى منع كل أنواع الاستغلال البشرى والتلوث البيئى .

لكن النظرة التحليلية والنقدية لتوجهاتهم الاقتصادية ، تدل على أن مفاهيمهم وأفكارهم فى الحقيقة أقرب إلى الأدبيات والأخلاقيات الاقتصادية ،

أكثر منها علماً اقتصادياً بمعنى الكلمة . فهم يدرسون ويفسرون بروحانية غريبة ، وبشفافية شعرية ، متناسين أو غافلين عن أن الاقتصاد علم صعب ، ومعقد ، ومتشعب ، بل ومتشابك ، وعليه أن يضع في اعتباره احتمالات ، وتقلبات ، وتوقعات ، ومفاجآت ، وانهايارات ، ومتاهات جانبية ، وطرقاً مسدودة لا حصر لها . إنه ليس لوحة تشكيلية أو سيمفونية حالمة ، تصل إلى قمة اكتمالها وكمالها بمجرد انتهاء الفنان من إبداعه لها . إنه علم يجد نفسه عند التطبيق العملي في كهوف ودهاليز وأنفاق مظلمة ، ويحتاج إلى طاقات وإمكانات هائلة لتجنبها أو الخروج منها .

يقف الخضر ضد الملكية العامة لأنهم يؤمنون أن المركزية تعنى السلطة التي تعنى بدورها القهر والاستغلال ثم التنافس والصراع المستमित على المغامرات الاقتصادية ، فتتشب الحروب التي يصبح العمال أنفسهم وقودها وضحاياها بحكم أنهم الطاقات المنتجة . وهي يطالبون بتفتيت الملكية خوفاً من تعاضمها وسطوتها ، متناسين أن الملكية الفردية لم تعد فردية حتى في أغنى الدول الرأسمالية ، وفي عصر العولمة بصفة خاصة . فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية ، بصفتها الممثل الحقيقي أو المثل الأعلى لأنصار الملكية الفردية في العالم ، أصبحت البيوت والأسواق والمؤسسات والهيئات المالية والاقتصادية ، هي التي تتحكم ، ليس فقط في الولايات المتحدة ، بل في العالم بأسره ، وما يحدث فيها من كساد أو تضخم أو انتعاش ، يحدث في العالم بسرعة قياسية . أي أنه وسط صيحات التأييد لهذه الملكية الفردية المزعومة ، أصبح الاستغلال عالمياً وليس فردياً فحسب . فقد أصبح الفرد - وكل ما يملكه - مجرد ترس هزيل هش في الآلة الاقتصادية العالمية الجبارة ، ويمكن أن ينكسر أو يستبدل بترس آخر في أية لحظة .

ويطالب الخضر باقتصاد وإنتاجية لا يكون الربح غايتها ، ولا تمثل أي

وكان من أهم القضايا التي أثارها الحزب ، قضية المرأة بحكم أنها الأكثر معاناة واستغلالاً . وتم فتح الملف كاملاً ، بدءاً بحرية التعليم ، وحق العمل ، ومساواة الأجر ، وانتهاء بقضية الحمل وحق الإجهاض . كما طرح الحزب بجرأة قضية العلم والتكنولوجيا والتطور الاجتماعى ، وطالب بالرقابة الشعبية ، والسيطرة على الشطحات التكنولوجية التي لا تعرف لنفسها حدوداً. فهم ضد الصناعات الكيماوية المهمة التي تشتمل على صناعة الغازات والمبيدات والأدوية ذات المضاعفات الخطرة على الإنسان والطبيعة . وهم أيضاً ضد بنوك المعلومات المخزونة إلكترونياً ، لأن ذلك فى رأيهم انتهاك صريح لحرية الإنسان وحياته الخاصة . وقد استطاعوا بالفعل إسقاط مشروع حكومى بخصوص البطاقة الشخصية الإلكترونية بعد أن كتلوا رأى العام ضده . كما استطاعوا وقف مشروع للإحصاء فى ألمانيا خشية أن تقع هذه المعلومات الشخصية فى أيدٍ مستغلة غير أمينة ، أو بعبارة أكثر صراحة ، خشية أن تستفيد منها أجهزة الأمن ، وتصبح هذه المعلومات الخاصة جداً سيفاً مسلطاً على رقاب الناس . إن ذلك - فى نظرهم - انتهاك صريح لخصوصية الإنسان ، فليس هناك ضمان لعدم استغلالها من قبل جهات ضاغطة كثيرة . وهم أيضاً يقفون بحزم ضد التصنيع الغذائى الذى يستخدم الهندسة الوراثية فى التلاعب بالهرمون والتجهين والخلايا فى أساليب الزراعة ، بهدف مضاعفة الإنتاج الغذائى بدلاً من توسيع الرقعة الزراعية . فهم مع التكنولوجيا النظيفة التى تضع إمكاناتها فى خدمة الإنسان والطبيعة .

أما فيما يتصل بقضية التعليم ، فإن الخضر يطالبون بثورة جديدة فى المناهج ، تضمن إعادة الوعى الجماعى المدرك للقضايا والإشكاليات الاجتماعية الجديدة ، وإلى إطلاق المهارات والطاقات والموهب الطلابية ، وتعليم السلوك السلمى وترسيخه ، وزرع المفاهيم التعاونية ، وقيم الحب والاحترام المتبادل ، ونشر تعليم الكمبيوتر من المرحلة الابتدائية ، حتى لا تكون هذه القدرة العلمية

والعملية حكراً على فئة قليلة ، وتعجباً لخلق طبقة تكنوقراطية جديدة تحتكر كل شىء . كما يركز البرنامج التعليمى على تحسين أوضاع بعض الفئات مثل الأطفال وكبار السن والمعوقين والمنحرفين والعمال الأجانب .

وقد تبنى الحزب قضية العمال الأجانب ، وهو حوالى أربعة ملايين من الأتراك واليوغسلاف والإيطاليين والأسبان واليونانيين ، إذ يقف الحزب ضد تصاريح العمل المؤقتة والإقامة المحدودة ، على أساس أن من حق هؤلاء العمال الذين ساهموا فى بناء الاقتصاد الألمانى ، أن ينالوا حق المواطنة والانتخاب بعد مرور خمس سنوات على إقامتهم . كما أن من حق أبنائهم أن يعيشوا وفق تقاليدهم وليس كغرباء ، بل كمواطنين أحرار . وهم مع حرية الصحافة ووقف الدعايات التجارية فى التلفزيون ، حتى لا يقع هذا الجهاز الإعلامى والتنويرى المهم تحت وطأة الضغوط والمؤثرات الخارجية التى يمكن أن تجعل منه مجرد بوق لها .

ومن الطرائف التى يرويها نقاد الحزب ومعارضوه ، أن الطماطم تبدأ خضراء ، لكنها تكتسب فى النهاية اللون الأحمر ، إشارة إلى تحول الحزب مستقبلاً إلى الفكر اليسارى الثورى . وهذه النبوءة قال بها أيضاً هو سلاتير أحد قادة الحزب الذى أكد فى عام ١٩٨٦ بأن حزب الخضر سيكون حزب الأغلبية فى عام ١٩٩٦ على وجه التحديد ، ولكنه سيكون وقتها ثلاثة أجنحة - أو أحزاب بمعنى أدق - لا حزباً واحداً : يساريين ، وليبراليين ، ومحافظين . لكنه كان متفائلاً أكثر من اللازم لأن القوة الأدبية التى يمتلكها الحزب لم تستطع أن تكتسب الندية التى تمكنه من مواجهة الأحزاب الكبيرة التى تمتلك القوة المادية والاقتصادية . فقد بدأ القرن الحادى والعشرون ولا يزال حزب الخضر يطالب ، وينادى ، ويرفض ، ويشنجد ، ويعمل على تكتيل رأى العام وإثارة الوعى الحضارى بالقضايا التى يتبناها . وكانت النجاحات المحدودة التى حققها ، هى

التي ساندته فيها الرأي العام ، فاكتمستت أغلبية الأصوات فى البرلمان . لكن المشكلة أن الرأي العام ليس رهن إشارة الحزب فى كل الأحوال .

ومع ذلك فإن تجربة حزب الخضر فى ألمانيا قد غيرت الكثير من المفاهيم السياسية والرؤى الراسخة . فمثلاً لم تعد السياسة نشاطاً قاصراً على الذكور الذين جعلوا منها حكراً عليهم عبر التاريخ . لقد أضاف الخضر منظوراً جديداً إلى قواعد اللعبة السياسية ، وأدخلوا ، ما يمكن أن يسمى بالسياسة التجريبية التى تمزج النظرية بالتطبيق بحيث يتأثر كل منهما بالآخر فى تصحيح مساره ومنطقاته ، وصاغوا أفكاراً جديدة فى معنى الزعامة والمنصب القيادى والتنظيم الجماعى ، وخلطوا العلم بالأخلاق على أساس أنه لا خير فى علم لا يتسلح بالأخلاق والقيم الإنسانية . فالعلم مجرد وسيلة لخدمة الإنسان وتطوير حياته وليس سيفاً مسلطاً على عنقه .

لقد أضاف الخضر ما يمكن تسميته بالأدبيات الخضراء لقواعد اللعبة السياسية ، ونجحوا فى القيام بدور ضمير البشرية فى وجه كل ما يتهددها من أخطار وانتهاكات . وكانت مبادؤهم من العجاذبية والإغراء بحيث انتشرت أحزاب الخضر فى بلاد عديدة فى مختلف القارات ، وإن ظل أثرها معنوياً ، وأدبياً ، وفكرياً وروحياً ، وثقافياً ، بل إن بعضها عجز عن تحقيق ما أنجزه الحزب الأم فى ألمانيا . لكن تظل هذه الأحزاب تمثل قيماً ثقافية وحضارية وإنسانية جلية ، مهما كان اختلاف الآخرين معها . وهى قيم لا بد من التذكير الدائم بها حتى لا يطويها الزحف المادى الرهيب فى زمن العولمة .

★ ★ ★

(٣) إدارة الأزمات

تعد إدارة الأزمات من أهم قواعد اللعبة السياسية المعاصرة سواء على المستوى السياسى أو العسكرى أو الاقتصادى بصفة خاصة أو أى مستوى آخر بصفة عامة . فلا بد من التدريب على توجيه الرسالة الصحيحة عند وقوع الأزمة سواء أكانت مفتعلة أو مقصودة لتحقيق أهداف معينة ، أم كانت نتيجة لأسباب وتداعيات تراكمت من تفاعلات أو صراعات أو تحديات سابقة ، لم ينجح الطرف المعنى فى تجنبها . ولا تقتصر إدارة الأزمة على المرحلة التى تواكب بدايتها ووقوعها بل تمتد لتسبقها بناءً على كل الاحتمالات الممكنة لوقوعها ، ذلك أن استعداد المفكر والخبير لها يمكنه من الإمساك بزمام المبادرة بقدر الإمكان . كما أن إدارته للأزمة تستمر بعد الانتهاء منها حتى يحصل على ثمار إدارته وتطويعها لأهدافه ، ويرسخ المحاذير التى تمنعها من الوقوع مرة أخرى . هذا إذا لم يجد فى توظيف تداعياتها فوائد عملية وإيجابية .

وقد أصبح تدريب المديرين على إدارة الأزمات علماً متشعباً ، يكاد يحتوى معظم علوم النفس والاجتماع والاقتصاد والسياسة والتخطيط والتاريخ والجغرافيا والمنطق والبيئة والإعلام والاستراتيجية . . . الخ . بل إنه يمكن توظيف قوانين العلوم الطبيعية مثل الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا والرياضيات فى إدارة الأزمة التى تبدو فى كثير من الأحيان نوعاً من الظاهرة الطبيعية التى تخضع لهذه القوانين . وهو ما يدل على أن الأزمات هى جزء عضوى كامن فى طبيعة الحياة البشرية ذاتها ، وبالتالي لا يمكن تجاهله أو تجنبه .

ويكاد يكون أسلوب إدارة الأزمة ، المحك الحقيقي لقدرة القائد أو المدير على القيام بوظيفته ، وقياس نسبة نجاحه أو فشله في أداء دوره . والمثل الشعبي " كل عقدة ولها حلال " هو منهج فطري وبدائي لكنه ثاقب الرؤية في أن العقل المنظم والتفكير المنهجي والمبادرة الواعية وغيرها من الطاقات الإنسانية ، كفيلة بمواجهة أية أزمة وتذليل أية عقبة ، مهما اختلفت أساليب المواجهة والتذليل باختلاف الأزمات والعقبات .

وقد أصبحت مصطلحات مثل " إدارة الأزمات " ، و " الاستعداد للطوارئ " ، و " تغيير المنظور " ، مصطلحات تستخدمها حكومات ومؤسسات سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية مختلفة لأغراض وأسباب مختلفة ، على أن هناك أشياء مشتركة فيما بينها جميعاً ، مثل وجود أسباب تتعلق باختلال أو تعثر أو توقف حركة العمل ، وتهدد أساسيات الحكومة أو المؤسسة . فإذا كان تعثر سير العمل من الخطورة بحيث يهدد كيان الحكومة أو المؤسسة ، فهذه هي الأزمة بعينها ، التي يمكن أن تؤدي إلى انهيار الحكومة أو المؤسسة . هنا يتدخل علم إدارة الأزمات ليقدم استراتيجية إدارة جديدة ومناسبة لمواجهة الأزمة سواء أكانت طارئة أم متوقعة .

ومن خلال إعداد الدولة نفسها للتعامل مع أية أحداث غير متوقعة أو تداعيات مدمرة ، فإنها تصنع استراتيجيات إدارية متعددة ومتنوعة . وأياً كان نمط تعثر العمل ودخوله في طرق مسدودة ، ودوائر مفرغة ، ومataهات جانبية ، فلا بد أن توضح الدولة بدقة التصورات والخطوات التكتيكية والأهداف الاستراتيجية ، حتى تخطو في الاتجاه الصحيح نحو مواجهة الخطر وإدارة الأزمة ، وأمامها بوصلة أو خريطة ترصد المواقع القابلة للتعرض للخطر ، والسلبيات ، وثغرات الضعف ، وتساعد على علاجها أولاً بأول . مع التأكيد على الاستراتيجيات الشاملة والمرنة لحماية أساسيات الدولة وتدعيم ثوابتها . ذلك أن لإدارة الأزمات

عينين ثابتيين : إحداهما على المتغيرات الطارئة للتعامل معها وتطويرها للصالح المنشود ، والأخرى على الثوابت التي ينهض عليها كيان الأمة ، لتدعيمها وترسيخها في مواجهة العواصف والأعاصير . وسواء أكانت الدولة معنية ومتوقعة للأخطار الطبيعية مثل الزلازل والبراكين والأعاصير والفيضانات . . . الخ ، أو الأزمات السياسية والعسكرية والاقتصادية . . . الخ ، فإن الإعداد الجيد المسبق يمكن أن يؤدي إلى النجاة ، أو تقليل الخسائر بقدر الإمكان .

وقد تسببت التكنولوجيا الحديثة في أزمات جديدة ومتجددة نظراً لما تنطوي عليه من أخطار جسيمة لا تقل في رعبها وبشاعتها عن الأخطار الطبيعية . ويكفي للتدليل على ذلك ما أحدثه انفجار مفاعل تشير نوبل من رعب نووي اجتاح معظم أنحاء أوروبا ، ويبدو أنه كان إيذاناً بانفجار الاتحاد السوفيتي نفسه وأنهياره واختفائه من على خريطة السياسة المعاصرة . ولذلك يتحتم على الحكومات والمؤسسات أن تمتلك الاستعدادات اللازمة للتعامل مع حالات الطوارئ في موقع حدوثها ، وأن تعقد دورات تدريب على مواجهة الأزمات وإدارتها واستيعابها ، مهما كانت طارئة ومفاجئة . إن المحن والكوارث ، سواء الطبيعية أو الصناعية ، في حاجة دائمة ومتجددة وملحة إلى المهارات الكافية والخبرة الإدارية للتعامل مع أي موقف بمجرد حدوثه . فهي لا تضع البشر في اعتبارها على الإطلاق ، بحيث يمكن أن تسحقهم كما تسحق قطعان الأفيال جحافل النمل تحت أقدامها .

وغنى عن القول أن الأزمات الطارئة والمفاجئة قد تؤدي إلى أزمات سياسية واقتصادية قد تهدد بنية الدولة بأسرها ، إذا لم يتم احتواؤها بأسرع ما يمكن . ذلك أن تأخيراً يمتد لعدة ساعات ، بل ربما لعدة دقائق ، يمكن أن يؤدي إلى تخلف جهود الاستجابة عن ملاحقة العوامل المناوئة المتضاربة معاً ، والتي ما إن تبدأ في اكتساب قوة الدفع ، فربما لا تتمكن الإدارة المنوطة بها من إحكام

السيطرة عليها. ففي حالة وضع يتحرك بسرعة وفي اتجاهات قد يصعب التنبؤ بها ، يتحتم على صانعي القرار ، التصرف سريعاً ، فعادة ما تكون عمليات الدعم والمساندة هي العنصر الضروري والحيوي الغائب عن موقع الأزمة . ولذلك فالتوقيت عنصر حاسم وإدارة الأزمة هي في حقيقتها سباق مع الزمن .

وتحرص حكومات وإدارات الدول المتقدمة على وضع خطط أولية جاهزة ومجموعة إجراءات أساسية يمكن أن يوفر لكبار المسؤولين عن إدارة الأزمة ، مخططاً أولاً للتدابير المطلوب اتخاذها ومنظومة دعم للتحرك السريع . كما أن إضافة عدد محدود من الخطوط الهاتفية في غرفة الاجتماعات ، وتجهيزها المسبق بأحدث أجهزة الكومبيوتر وآلات الطبع التي سيجرى استخدامها لدعم عمليات الاستجابة والاحتواء ، يمكن أن توفر وقتاً ثميناً ، إذ إن عنصر المبادرة يعد من أهم وأخطر الأسلحة الفعالة في هذا الشأن . كما أن التدريب الدوري المنتظم على الخطوات العملية لمواجهة الأزمة ، يمكن أن يكشف عن أية ثغرات موجودة في نظام الدعم والمساندة والاستجابة والاحتواء . ولذلك فإن الإجراءات التصحيحية يمكنها أن توفر عاملاً مساعداً فيما يتعلق بتعزيز الإمكانيات التي يحتاج إليها كبار المسؤولين خلال عملية اتخاذ القرار ، وأيضاً بتوافر منظومة متكاملة الطاقات في منطقة الأزمة .

وينطبق هذا المنهج النظري والتنفيذي المبدي على معظم أنواع الأزمات سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم عسكرية أم طبيعية ، إذ يتحتم على كل دولة أو مؤسسة أو منظومة معينة ومسئولة ألا تتخلف أبداً عن ملاحقة العوامل المناوئة لسير عملياتها والسيطرة عليها . إن وضع منهج أولى أو برنامج مبدي لإدارة الأزمات يتوافق مع طبيعة عمل الإدارة المسئولة ، هو الوسيلة الفعالة للتهيؤ للتعامل مع الاختلالات غير المعلومة وغير المتوقعة لسير العمل ، وهذا البرنامج يغطي مختلف المسؤوليات والوظائف الإدارية لمثل هذه الإدارة .

وكلما ازدادت الحياة تعقيداً ، ازدادت الأزمات وتشعبت وتعقدت لتصبح غذاءً شبه يومي للشعوب . وقد شهد القرن العشرون أزمات من كل الأنواع ولا حصر لها ، ومن الطبيعي أن تتضاعف هذه الأزمات عدداً وتشعباً وتعقيداً في هذا القرن الواحد والعشرين الذى لا يعلم مدى تعقیده سوى الله ، تعقيد لن يقف عند حد ، لدرجة أن كل المحاور التي دارت حولها السياسة الدولية منذ بدايات القرن العشرين كانت عبارة عن أزمات ، عجز العالم عن حل معظمها ، وأصبحت مزمنة وقادرة على تفريخ أزمات أخرى متتابة ومتجددة . بل إن من يتتبع مسار التاريخ الحديث يدرك أنه كان سلسلة من الأزمات التي شكلت قممه ونقاط تحوله .

وكان المفكر السياسى ووزير الخارجية الأمريكى الأسبق هنرى كيسنجر قد عبر تعبيراً دقيقاً عن العلاقة العضوية بين طبيعة عصرنا هذا وبين الأزمات التي لا تتوقف عن التوالد والتفجر والتصاعد والتزايد عندما قال : « لا يمكن أن تكون هناك أزمة فى الأسبوع المقبل . إن جدول أعمالى حافل بالأزمات المستمرة والمتجددة من كل نوع ، وآخر ما أحتاج إليه هو أزمة مستجدة » . كما عبر الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون عن نفس المفهوم بقوله : « إن الحياة أزمة تليها أزمة أخرى » .

وبرغم أن هناك مجموعة أو منظومة من التوجيهات النظرية والعلمية التي يمكن الاهتداء بها في إدارة الأزمات ، فإن حقائق الواقع تؤكد أنه لا توجد على الإطلاق أزماتان متشابهتان . وبرغم أوجه الشبه الظاهري بين أزمة وأخرى تالية لها ، وبرغم ما قد يبدو من ملاءمة تطبيق حلول ناجحة سابقة لجأ إليها الآخرون في مواجهة أزمات بدت مستعصية ، فليس ثمة تشابه تحت أى ظرف من الظروف بين أزمة وأخرى سابقة لها ، لأن الأزمات تختلف فيما بينها اختلاف بصمات الأصابع ، ولا بد لكل أزمة من حل مختلف وجديد حتى يتفق مع طبيعتها وملاساتها . ولذلك فالطريقة المثلى للتعامل مع أية أزمة ، هي بطبيعة الحال ،

الاستعداد العملى والمرن لمواجهةها . وهو استعداد يحتم هجر النظريات الجامدة العامة ، وإن كان لا مانع من الاسترشاد بها .

وإذا كان هناك ثمة تشابه بين الأزمات ، فإنه يكمن فى المراحل التى تمر بها بصفة عامة . وسواء أكانت الأزمة سياسية ، أم كارثة وبائية ، أم زلزالاً ، أم إعصاراً ، أم حريقاً مدمراً لمناطق كبيرة ، أم انهياراً اقتصادياً ، أم هجوماً عسكرياً من دولة أخرى ، أم أزمة مفتعلة خصيصاً لضرب الخصم واستنزافه . . . الخ ، فإنها تبدأ بمرحلة المفاجأة التى تدهم من وقعت عليه الأزمة ، والتى تليها مرحلة نقص المعلومات التى تساعد الحكومات والمؤسسات على اتخاذ قراراتها التى لا تعتمد على القنوت المعتادة فى المواقف التقليدية . ففى أثناء الأزمة ، لا يتاح سوى القليل من الوقت والمعلومات للعمل بأسلوب منهجى ، بل قد لا يكون هناك وقت لجمع الإدارات المختلفة أو طاقم الموظفين العاملين معاً ، للاستشارة برأيهم ، أو وقت للحصول على المعلومات الكافية بالسرعة المنشودة .

وتؤدى مرحلة النقص فى المعلومات إلى مرحلة تالية وهى التدفق المتصاعد فى الأحداث . وهى مرحلة تحتاج إلى خطوات ملحة ومتتالية بل ومتصاعدة من التغطية الإعلامية . وتحت وهج الأضواء الإعلامية الكاشفة ، تدخل السلطات والمؤسسات المرحلة التالية - مرحلة فقد السيطرة - وليست العبرة هنا بما إذا كان فقد السيطرة هنا فعلياً أم إعلامياً وفكرياً ، لأن النتيجة واحدة فى النهاية . وهى نتيجة تتمثل فى مرحلة تالية تأخذ شكل النقد والتربص بل والهجوم من الأطراف الأخرى التى لا تقتنع بأسلوب الأداء فى مواجهة الأزمة . وبرزوخ هذه المرحلة وتعميق تأثيرها فى الجماهير ، فإنها تؤدى إلى مرحلة تالية ، تسيطر فيها عقلية الحصار على المتصدين للأزمة والذين يشعرون فى التصرف بعقلية « نحن » فى مواجهة عقلية « هم » ، خاصة عندما يشعرون أنهم أصبحوا ضحايا لسوء الفهم ، وليس هناك من يقتنع بروايتهم للأحداث أو بتوجهاتهم لمعالجة الأزمة .

وتتصاعد مراحل الأزمة لتصل إلى مرحلة الذعر نتيجة غياب الأفكار المحددة والمتبلورة عن كيفية حلها . وهي مرحلة خطيرة تؤدي إلى مرحلة أخطر منها ، وتمثل في التركيز قصير الأمد أو الانهماك في اللحظة الراهنة أو غياب الرؤية الشاملة ، بحيث يصبح المسؤولون أو المديرون عرضة للغضب السريع ، وتشتت طاقاتهم في أمور سرعان ما يتضح أنها خالية من المنطق المتناسك والفائدة العملية . ففي هذه المرحلة يمكن أن يقوم المديرون والمسؤولون بتصرفات متهورة غير محسوبة ، مثل إنهاء خدمة الموظفين الذين يتقدونهم في أجهزة الإعلام ويبرزون جوانب الخطأ وسلبيات الأداء ، أو شجب آراء النقاد بالسنة حادة ، وكأن هؤلاء الموظفين أو النقاد سبب الأزمة ، وليسوا أحد أعراضها وبذلك تتحول الأزمة إلى طامة كبرى ، عندما يهجر المسؤولون التفكير في الحلول العملية الموضوعية إلى إلقاء اللوم على الجمهور ويتهمونه بعدم وعيه بأبعاد الأزمة وأعماقها ، وبالتالي عدم تعاونه الفعلي في مواجهتها وحلها .

إن في بداية كل أزمة شيئاً واحداً مؤكداً ، فلا أحد يعرف على وجه التأكيد والتحديد كيف يمكن حلها . ولذلك فإن الاستجابة العقلانية الأولى من جانب الإدارة هي - في الغالب - عدم الاتصال بأى شخص . ذلك أن المسؤولين والمديرين ، قبل الإفضاء بأى تصريح علني ، في حاجة إلى تجميع كل الحقائق الممكنة ، وتحديد ناطق رسمي باسم الجهة المعنية . ومع ذلك فقد أوضحت الدروس المستفادة من أزمات سابقة ، أنه مهما كانت الأزمة شديدة الوطأة ، ومهما كانت المهمة مؤلمة ، فمن الأفضل للإدارة المعنية أن تفصح عما تعرفه وعما لا تعرفه ، بسرعة محسوبة ووعي عميق بالمسئولية ، وبإحساس مرهف رقيق تجاه الذين أضيروا بالأزمة . إن الأخذ بزمام المبادرة وإبداء الاهتمام بدواعي القلق - حقيقة كانت أم من نسيج الخيال والوهم - يجعل المسؤولين أهلاً للثقة ، كما يجعل المواطنين سريعى الاستجابة ، وخاصة أن جو الأزمة بكل ما يحمله من قلق وتوتر

وخوف ، يولد ريبة طبيعية بل إنكاراً وتكديبا لكل ما يقال من تصريحات ، ومن شأن الصمت أن يجعل الناس أكثر عرضة للشك والانتقاد. وكلما كانت مصداقية وسائل الإعلام عالية وموضوعية وحيادية ، كانت القيمة الإيجابية التي تكتسبها ، والدور المقنع الذي يتقبله الجمهور.

وبمجرد وقوع الأزمة ، فلا بد أن يعرف المسئولون والمديرون وأن يفهموا ملاحظات وآراء جماعات وقطاعات الجمهور لأنها المؤشرات الحقيقية لسلكه. وعليهم أيضاً أن يعترفوا بالتقديرات الأولية للمشكلة أو الكارثة ، وأن يكون صدرهم رحباً لتقبل اللوم ، خاصة إذا كان هذا ممكناً في بداية الأزمة ، على الأقل . ولا مانع من أن يعبروا عن قلقهم وتوقعاتهم الكثيرة ، ولكن في حدود حتى لا يسرى الذعر بين الناس وتفلت الأمور من أيديهم . كما أن هؤلاء المسئولين والمديرين في حاجة ملحة للتعامل مع وسائل الإعلام على أفضل صورة ممكنة ، بحكم أنها الأداة الدائمة والثابتة في أية أزمة. ومن هنا كانت ضرورة اختيار الناطق أو المتحدث بتطورات الأزمة ومراحلها وتداعياتها . وهو في أشد الحاجة إلى التحلى بصفات وخصائص معينة ، منها امتلاك الصلاحيات التي تدل على اطلاعه على تفاصيل الأمور ، ونظرته الشاقبة التي توحى بالثقة في تصريحاته وتوجيهاته ، وتعاطفه مع المتضررين من الأزمة ، وتأكيداته على الخطوات العملية المتخذة بالفعل للخروج منها ، وهي خطوات لا بد أن تكون بواردها ملموسة لدى الجمهور .

أما الرسالة المحورية في الأزمة فيجب أن تكون متبلورة وخالية من التناقضات بحيث يسهل التعرف على معالمها ، وإن كانت أساليب تقديمها يمكن أن تختلف باختلاف الملابس والملتقين الذين يكونون الجمهور الذي يجب أن تؤخذ ملاحظاته في الاعتبار ، خاصة إذا كان يستطيع أن ينهض بدور ذي قيمة أثناء الأزمة ، كذلك يجب على المسئولين ألا يقعوا سواء في خطأ التهويل أو التهوين .

فليس من الحكمة المغالاة في خطورة المشكلة أو التهوين من شأنها . لكن إذا وجد المسئول نفسه مضطراً للاختيار بين أحد الأمرين ، فمن الأفضل عادة اللجوء بعض الشيء إلى التهويل لاستنفار المشاعر والطاقات لاحتتمال ما هو أسوأ. وفي حالة انقشاع الضباب عن حجم أصغر للمشكلة من الحجم الذي تم تصويره وتقديمه ، فمن السهولة التقهقر والتراجع وسط ارتياح الجميع لإمكان زوال الخطر . أما في حالة التهوين من الأزمة ، ثم تتضح أبعادها المخيفة وتداعياتها البشعة ، فإنه يتعذر - حينئذ - استعادة الوقت الضائع أو المصدقية المفقودة ويتج سوء إدارة معظم الأزمات عن تجنب أو تجاهل أو عدم توقع المزيد من الأخبار السيئة أو النتائج المأساوية.

وهناك منهج من أربع مراحل لإدارة الأزمة قبل أو بعد أن تحدث ، ويعتمد على ثلاثة مبادئ : التخطيط ، والوقاية ، والتنفيذ ، من منطلق أن لكل أزمة دورة حياة ، ويمكن التأثير الإيجابي فيها. وهذا المنهج يتطابق مع المسار البيولوجي الذي يجتازه الكائن الحي بصورة متتابعة عبر مراحل الميلاد ، والنمو ، والنضج ، والأفول . ويمكن استخدام دورة حياة الأزمة للتكهن بالنتائج المتوقعة لكل مرحلة من مراحل الدورة. بل إن الأزمة يمكن ألا تصل إلى مرحلتى النمو والنضج ، إذا تدخلت الإدارة في الوقت المناسب . بل ويمكن ألا تحدث الأزمة على الإطلاق عندما تتنبأ الإدارة بالأزمة قبل وقوعها ، وهو ما يسمى بإجهاض الأزمة قبل ولادتها بالمفهوم البيولوجي ، وبالتالي لا تشكل أى تهديد فعلى لصالح الدولة أو المؤسسة. لكن من الطبيعي أنه لا يمكن تفادى كل أزمة ، إذ يستحيل تفادى الأزمات التي يحدثها الخصوم على سبيل الصراع غير المباشر أو الكوارث الطبيعية التي تهبط على الشعوب كالأقذار المأساوية .

أما في مرحلة ما بعد الأزمة فإنه يجب على الإدارة المسئولة أن تستمر في الاهتمام بالمتضررين من الأزمة ، ومراقبة المشاكل التي ترتبت عليها إلى أن

تتلاشى أو تتناقص حدتها علي أقل تقدير ، وإطلاع وسائل الإعلام علي إجراءاتها ، وتقييم خطة العمل أولاً بأول ، خاصة فيما يتصل باستجابة العاملين للآثار الناجمة عن الأزمة ودمج هذه التغذية الراجعة في خطة معالجة هذه الآثار ، وتطويرها وتحسينها ، وتجنب أية أزمات محتملة في المستقبل .

ولابد أن يدرك القائمون على إدارة الأزمات ، الطبيعة الخاصة لكل أزمة ، لأن كل أزمة تقريباً تحمل في طياتها ما يمكن أن يساعدهم على النجاح في مهمتهم أو يؤدي بهم إلي الفشل في معالجتها . وهذا الإدراك أو الوعي كفيلاً بمساعدتهم على التمسك بأسباب النجاح وتفادي أسباب الفشل . إن البحث عن ذلك النجاح الكامن في قلب الأزمة وتنميته واستثماره هو لب إدارة الأزمات . ولعل السبب الجوهرى في سوء إدارة أية أزمة يرجع إلى معالجة موقف سئى بموقف آخر أسوأ منه . ولذلك يرى بعض المحللين السياسيين - مثلاً - أن تستر الرئيس ريتشارد نيكسون على التنصت فى قضية ووترجيت خلق أزمة أكبر مما كان يمكن أنه تحدثه الجريمة الأصلية .

وإذا كان للدولة عذرها فى الكوارث الطبيعية التى لا يد لها فيها ، فإن هذا العذر يتلاشى إلى حد كبير فى إدارتها للأزمات الاقتصادية والعسكرية ، سواء أكانت مرتبة على سياسات غير موفقة اتخذتها دون وضع كل العوامل والدوافع والتوقعات فى اعتبارها ، أو أزمات افتعلها الآخرون أو الخصوم على سبيل هزيمتها وضربها من غير صراع مباشر أو حرب صريحة . وأخطر اختيار يثبت كفاءة الدولة وجدارتها يتمثل فى قدرتها على إدارة الأزمة فى كل مراحلها إلى أن تخرج منها .

فقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، أزمة اقتصادية شهيرة عرفت بأزمة النمور الآسيوية . وهو اللقب الذى أطلق على كوريا الجنوبية وسنغافورة وأندونيسيا وتايوان وماليزيا نتيجة للانتعاش الاقتصادى الذى تمتعت

به ، والإنتاج الوفير الذى غمرت به العالم . وبرغم أنها دول تنتمى اقتصاديا إلى النظام الغربى الرأسمالى ، مما جعلها تظن أن الغرب بقيادة الولايات المتحدة سيكون خير سند لها بدليل أن كبار المضاربين الأمريكيين فى الأسواق المالية - مثل جورج سوروس - فتحوا لها بوابة الاقتراض علي مصراعها ، وبفترات سماح وتسهيلات مغرية . لكن هؤلاء المضاربين أغلقوا هذه البوابة فجأة ، وطالبوا النمر الآسيوية بسداد القروض السابقة والأرباح المركبة التى ترتبت عليها . وسرعان ما جثم شبح الأزمة الاقتصادية على هذه الدول كالكابوس ، إذ إن المصلحة وليست الصداقة هى المعيار الوحيد فى عالم المال والاقتصاد . وبرغم التحالفات الاقتصادية بين الدول الغربية والنمر الآسيوية ، فإن الولايات المتحدة - ومعها حلفاؤها الغربيون - لم تكن لتسمح أن تشكل هذه النمر أي تحد اقتصادى عالمى لها . لكن يبدو أن التقدم الاقتصادى الذى أحرزته النمر الآسيوية لم يكن من فراغ ، بل كان مجرد عنصر من عناصر التقدم العلمى والحضارى الذى ساد فى معظمها . واستطاعت كوريا الجنوبية أن تدير أزمته الاقتصادية بحنكة ومهارة حتى خرجت منها سالمة إلى حد كبير ، وقدمت نموذجا رائداً فى مجال إدارة الأزمات يمكن أن يستفيد الآخرون من دروسه .

فقد استطاعت كبرى المجموعات الصناعية الكورية أن تصل إلى اتفاق مع البنوك لسداد ديونها ، اعتماداً على المعدلات الكبيرة للنمو الاقتصادى الذى حققته فى فترة الانتعاش الاقتصادى والإنتاج الوفير . فعلى سبيل المثال ، توصلت مجموعة « دايو » إلى اتفاق مع البنوك الكورية لسداد ديون تصل إلى ٤,٥ مليار دولار . ولم تقم بالتصرف فى بعض أصولها الرأسمالية التى كان مقرراً أن تقوم ببيعها . كما كانت خبرتها التكنولوجية بمثابة رأس مال آخر ، فلم تبع ترسانتها لبناء السفن الكبيرة فحسب ، بل استطاعت إبرام عقود لبناء السفن فى هذه الترسانة لمدة ثلاث سنوات ، والحصول على عقد مهم . بتطوير ترسانة

فقد تعددت المحاور التي وظفها الكوريون الجنوبيون في إدارة الأزمة الاقتصادية . فمثلاً ركبوا موجة العولمة الاقتصادية المتاحة بالفعل ، فتحررت الشركات الكورية على مستوى العالم بحثاً عن الفرص الملائمة والمتاحة ، بحيث لم تحصر نشاطها في داخل البلاد ، بل بحثت عن سبل جديدة للالتفاف حول الأزمة وحصارها على المستوى الدولي ، وهي الإمكانيات التي يتيحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد . ذلك أن إدارة الأزمة التي تسعى لاختراقها واحتوائها وتجاوزها ، في حاجة ملحة لبدائل عديدة تتضافر فيما بينها لإيجاد قوة دفع كفيلة بحلها في النهاية .

كانت هناك أيضاً القدرة الكورية على تعبئة الموارد القليلة المتاحة ، وتوظيفها بأسلوب يحقق أكبر ممكن رأسياً وأفقياً ، وتجنب أي إهدار لها . وهو الإهدار الذي وقعت فيه دول أخرى كانت تمتاز على كوريا الجنوبية بالموارد الوفيرة التي ضاعت طاقاتها ، فأدخلتها في حلقة الأزمات المتوالية التي يسميها المفكرون الاقتصاديون « الدائرة الجهنمية للأزمات » . فالعبرة بالكيف في إدارة الأزمة تأتي في المرتبة الأولى قبل الكم ، خاصة إذا لم يكن موظفاً ومستغلاً على الوجه المنشود .

أدركت كوريا الجنوبية أيضاً أن العبرة ليست بالصدقات أو الشعارات أو الانفعالات الحماسية ، بل بإيجاد سلسلة أو رابطة من المصالح الحيوية والمتبادلة مع الآخرين ، كعامل ضروري في إدارة الأزمات وتجاوزها وتحقيق الازدهار الاقتصادي . فعندما يعمل الكوريون في بلاد ومجتمعات متعددة في بقاع مختلفة من العالم ، فإنهم يفضلون الاستعانة بالموارد المحلية ، مما يوجد روابط مصلحة بين شركاتهم وهذه البلاد والمجتمعات ، ومما يساعد على تحقيق توفير ضخم في مراحل العمليات الإنتاجية ، وبالتالي يدعم قدراتهم التنافسية ، ويتيح الفرص لتحقيق أرباح سريعة . وبالفعل فقد استطاعوا تحقيق أرباح ضخمة بمعدلات زمنية قياسية لم تتجاوز عدة شهور في بعض الأحيان .

ركزت كوريا الجنوبية أيضاً على القدرات التسويقية على المستوى العالمي ، بصفتها من أهم الأسس التي تنهض عليها القوة الاقتصادية في زمن العولمة ، وكانت الشركات الكورية قد أعدت نفسها لهذه التحولات العالمية ، مما أكسبها قدرة عالية على التسويق العالمي ، والانتشار في العالم من خلال شبكة معلومات قوية يتم تحديثها باستمرار ، ويشرف على تحليلها خبراء متخصصون في شؤون الأسواق العالمية . ذلك أن عصر المعلوماتية يثبت باستمرار أن من يمتلك المعرفة يمتلك بالتالي القوة التي تساعده على مواجهة الأزمات وإدارتها وتجاوزها .

وكان من أسباب نجاح كوريا في إدارتها لأزمته الاقتصادية ، إيمانها العميق والعملية بأهمية وضرورة جودة المنتج . ذلك أن التسويق العالمي لا يمكن أن يشق طريقه بمنتجات ذات جودة متدنية تستهين بذكاء الطرف الآخر الذي ليس على استعداد للتغاضي عن هذا التدنى ، فليس هناك ما يجبره على ذلك . ونظام الجودة الكورى ، في كل مراحله ، يتميز بالدقة واليقظة والتأكد من صلاحية كل خطوة ، منذ الخطوة الأولى وهى التصميم الذى يتحتم أن يكون صالحاً دائماً للمراجعة المستمرة لجودة التنفيذ حتى يظهر المنتج فى النهاية بغير عيوب . فهذه هى الجودة التى تؤكد مصداقية الكفاءة الكورية وهى كلها روافد تصب فى القوة الاقتصادية التى تؤدي فى النهاية إلى تآكل الأزمة وتحللها ، مهما كانت متحجرة وصلبة .

استوعبت كوريا أيضاً نظم الإدارة الحديثة ، ومناهج الجمع المستمر والمتجدد للمعلومات ثم توظيفها بعد دراستها وتحليلها لبلوغ مرحلة اتخاذ القرار الاستراتيجى أو التكتيكي . فقد كانت نظم الإدارة الحديثة خير معين للإدارة الكورية فى أزمته الاقتصادية، إذ جنبتها تشتيت الجهد والطاقة والفكر والوقت فيما لا يفيد ، وساعدتها على مواصلة سباقها مع الزمن ، وتجنب الدخول فى

طرق مسدودة أو متاهات جانبية أو حلقات مفرغة ، فى عصر أصبح فيه الزمن يقاس بالأيام والساعات وليس بالشهور أو السنوات .

وإذا كانت الأزمات الاقتصادية فى حاجة إلى سرعة حاسمة ومحسوبة لتجاوزها ، فإن هذه الحاجة تشتد وتصبح أكثر إلحاحاً فى مجال الأزمات العسكرية . إذ إنه نظراً لصعوبة سرعة تحديد شكل ونمط وإطار وأسلوب ونطاق الأزمة ، وكذلك تدفق الأحداث وتفاقمها ، فإنه يجب أن تكون إجراءات التخطيط مرنة ، ومستوعبة لكل أبعاد الأزمة الراهنة ، وواضحة فى اعتبارها كل احتمالاتها المتوقعة ، حتى تحقق الاستجابة الفورية لتطورات الموقف السريعة ، إذ إن مصير أمة بأسرها يصبح رهناً بأسلوب إدارة الأزمات العسكرية . إن أنشطة ومبادرات مجموعة التخطيط والتنفيذ المشتركة ، تعد العامل الرئيسى فى استغلال عنصر الوقت المتاح ، لأنه العامل المؤثر فى نجاح إدارة الأزمة أو فشلها . فهى تبدأ بتحديد مدلول الأزمة وأهدافها المعلنة والخفية من خلال التحليلات الأولية التى تتبعها إجراءات التخطيط التى توضح التسلسل المنطقى للأحداث بدءاً من التأكد من طبيعة الأزمة ومراحل تطورها ثم ملاءمة طبيعة الاستخدام العسكرى للتعامل مع تلك الأزمة ، الذى يستمر عبر ست مراحل متتالية .

وهذه المراحل الست ليست ثابتة أو محددة أو مفروضة فى كل الحالات ، إذ إن عامل الوقت فى كل مرحلة يعتمد على طبيعة الأزمة ، ونظراً لخطورة وحساسية عامل الوقت فى إدارة الأزمات ، فإنه يمكن ضغط مرحلة أو أكثر للوصول إلى قرار معين من خلال اجتماع طارئ وإصدار أوامر شفاهية . وقد يكون عامل الوقت حرجاً جداً فى إدارة أزمة واحدة ذات طريقة حل واضحة وممكنة ، وبالتالي فإن الإجراءات الكتابية تصبح عنصراً موعوقاً . وعادة ماتم هذه الإجراءات فى المرحلة الخامسة ، أى مرحلة التخطيط للتنفيذ ، حين لا تبقى سوى المرحلة الأخيرة ، وهى مرحلة التنفيذ الفورى .

تبدأ المرحلة الأولى عندما يتطلب الموقف اتخاذ إجراء يتعلق بالأمن القومي، وتنتهى هذه المرحلة بتبليغ القيادة السياسية للقيادة العسكرية بأبعاد الحدث واحتمالاته الأولية. عندئذ تصبح المسئولية المباشرة هى مسئولية القيادة العسكرية العليا، تليها القيادة المسئولة عن إدارة الأزمة ثم القيادات الأخرى التى تنهض بمختلف المهام المنوطة بها، خاصة قيادات القوات المساندة.

وتنحصر مسئولية القيادة العليا فى متابعة تطور الموقف العام والخاص، وتقييم التقارير الخاصة بتطور الأزمة، ومتابعة التقارير الواردة من القيادة المسئولة فى منطقة الأزمة، على أن تحدد منطقة وطبيعة الأزمة وتطورها، ومدى سيطرة تلك القيادة على نطاق الأزمة ومجرياتها، ونوعية الإجراءات التى اتخذتها لاحتوائها. ويتبع الدراسة السريعة التى تقوم بها القيادة العليا، تقييم معالجة الأحداث والخطوات التى اتخذتها القيادة فى منطقة الأزمة، وتحديد قواعد الاشتباك والتعديلات المطلوبة فى هذه القواعد للتوافق مع طبيعة الأحداث التى تتطلب بدورها تنسيقاً مكثفاً وحاسماً، فى حاجة فورية للمصادقة على هذه التعديلات من القيادة العليا أيضاً، وتكثيف جمع المعلومات والإجراءات والأنشطة المخبرية المختلفة فى منطقة الأزمة وكذلك المناطق المؤثرة فيها والمتأثرة بها.

أما المسئولية الملقاة على عاتق القيادة التى تتولى إدارة الأزمة فتشمل مراقبة الإجراءات التأمينية فى منطقة الأزمة، والتبليغ الفورى عن الأحداث الطارئة، واتخاذ كافة الخطوات اللازمة لاحتواء الأزمة، وطلب السماح بالتعديلات الضرورية لقواعد الاشتباك، وغير ذلك من عناصر المسئولية التى ترتبط عضويًا بمسئوليات القيادات المساندة التى تختص بمراقبة تطورات الموقف ومتابعة تفاصيله، والمبادرة بتقديم الإسناد والتعزيز اللازمين للقيادات الأعلى التى تدير الأزمة فى مجملها، على أساس جمعها للمعلومات الضرورية من كافة المصادر المتاحة

لتقليل عنصر المفاجأة إلى أدنى حد ممكن ، وكذلك سد الثغرات المحتملة من خلال متابعة التطورات أولاً بأول . وتعتبر لجنة التخطيط والتنفيذ المشتركة في القيادة العليا مسئولة عن أسلوب توظيف هذه المعلومات في الوقت والمكان المناسبين .

ثم تأتي المرحلة الثانية التي يتم فيها تقييم الأزمة من منظور سياسى وعسكرى واقتصادى واجتماعى ونفسى على ضوء العوامل التي كونت حجم الأزمة ونمطها وطبيعتها واحتمالاتها . ذلك أن القرار القاضى باستخدام القوات المسلحة سوف يبنى على توظيف الإمكانيات العسكرية المتاحة في ظل الاستراتيجية الراهنة في إدارة الأزمات . وتبدأ المرحلة الثانية بتبليغ القيادة المسئولة عن إدارة الأزمة ، وتنتهى بصنع القرار وتحديد القيادة العليا مسار الحل العسكرى . وبالطبع فإن المسئولية القومية تتصاعد من مرحلة إلى أخرى ، إذ تتميز هذه المرحلة بزيادة الحذر والحيطه ، ورفع حالة التأهب والتبليغ أولاً بأول عن الموقف وتطوره ، وتدقق المعلومات التي تم تكثيف جمعها .

ويتمثل الدور الملقى على عاتق القيادة السياسية ، في هذه المرحلة ، في تقدير دقيق للموقف من منظور عسكرى ، وتقديم التوصيات بالحلول العسكرية المتاحة ، ومراجعة وتحديث وتطوير خطط العمليات أولاً بأول على ضوء الاستراتيجية الراهنة في إدارة الأزمة ، وذلك بتقييم وتحليل المعلومات الواردة - والتي سبق تقييمها - من المنطقة المسئولة عن إدارة الأزمة .

أما المهام والإجراءات الملقاة على عاتق القيادة العسكرية العليا ، فتتمثل في متابعة وتقييم مراحل تطور أحداث الأزمة ، وتحديد الحاجة إلى إنشاء قسم مختص بمتابعة التطورات . وفي حالة التوجيه بإنشائه ، يتوجب ضمان تأمين أنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات اللازمة لذلك القسم . أما في حالة وجود خطط طوارئ لمثل هذه الأزمات ، فلا بد من مراجعة وتحديث مستمرين لضمان

توافقها وتناسبها وتواؤمها مع الاستراتيجية الراهنة لإدارة الأزمة . وبالإضافة إلى هذا فإن القيادة العسكرية العليا تواصل تزويد القيادة السياسية بالمعلومات الآنية عن الموقف ، وتقديم التوصيات بالحلول العسكرية المقترحة والبديلة ، وإصدار الأمر بتجهيز إجراءات الأركان لإدارة الأزمة إذا لم تكن جاهزة قبل ذلك ، وكذلك إصدار الأمر لكافة القوات والتشكيلات فى المؤسسة العسكرية بسرعة ضخ كافة المعلومات التى أمكن الحصول عليها ، والتبليغ عن الأنشطة المتعلقة بالأزمة أولاً بأول . وأيضاً إصدار الأمر لكافة القوات بتقييم ومراجعة درجة استعداد كل قوة وعنصر رئيسى للقتال وحدوده وإمكاناته واحتمالاته واستمراريته فى القيام بواجباته المكلف بها ، معتمداً على إمكاناته البشرية والميكانيكية والإلكترونية .

ومن واجبات القيادة العليا أيضاً ، ضمان عدم المساس بأية اتفاقية عسكرية أو معاهدة أو التزام قانونى يتعلق بدولة تكون طرفاً فى الأزمة ، ومراجعة قواعد الاشتباك الخاصة بمنطقة الأزمة والتوجيه بما يجب عمله وتجميع كافة المعلومات الضرورية ، والتوفيق فيما بينها ، وتقرير مدى ملاءمة طريقة الحل من القيادة فى منطقة المسؤولية عن إدارة الأزمة ، والتأكد من صحة مسار خطط جمع المعلومات الواردة الضرورية واللازمة عن تطورات الأزمة ، لكن بما يتفق مع أمن العمليات وأمن المعلومات .

وتواصل القيادة العليا إصدار تقارير الموقف الدورية ، طبقاً لمتطلبات الموقف ، وبعد تحليل تقديرات الموقف الواردة من قائد منطقة المسؤولية ، بناء على تقييمه للأنشطة والأحداث والتطورات ، ومواجهتها أولاً بأول ، وكذلك دراسته وتحليله للبنية الأساسية أو التحتية فى منطقة المسؤولية ، حتى يتعامل معها على أساس واقعى وعملى . ومسئوليات قائد منطقة المسؤولية أو الأزمة لا تتوقف عند هذا الحد ، بل تمتد لتشكل الرد فى حالة الضرورة على الأحداث بموجب قواعد الاشتباك ومراجعة تخصيص وتحريك القوات المرابطة فى منطقة الأزمة

حسب ما يمليه الموقف ، وضمان التوافق المستمر بين الخطط النظرية للعمليات وبين التطورات الميدانية للموقف ، وتحديد مدى الحاجة للمواصلات اللازمة لنقل القوات ، والاستخدام الأمثل للوحدات على أساس العلاقات العضوية فيما بينها فى منطقة الأزمة ، وتحديد المناطق الأهلة بالسكان ، ومدى تأثيرهم على طبيعة إدارة الأزمة ، وخطط إخلاء هذه المناطق منهم ، وتوظيف جميع عناصر الاستطلاع المتاحة لجمع المعلومات ، بل وابتكار غير المتاح منها ، وتحديد القوات الصديقة والمعادية والمحايدة فى منطقة الأزمة ، بناء على تقارير المخابرات.

أما بالنسبة لمسئوليات القيادات الأخرى ، فهى تشارك بقية عناصر القوات المسلحة فى مراجعة وتقييم الخطوات الميدانية ، وتعزيز القوات المرابطة أو المتحركة ، وتقدير درجة الاستعداد للقتال ، وضمان استمرار الوحدات فى العمليات ، مع الأخذ بعين الاعتبار وسائل النقل وخطوط الإمداد ، ومدى درجة استعدادها وكفاءتها وكفايتها فى نقل هذه العناصر إلى خطوط المواجهة عند صدور الأمر بذلك.

ثم تأتى المرحلة الثالثة فى إدارة الأزمة ، والتى تلقى على عاتق القيادة العسكرية المكلفة بإدارة الأزمة ، مسئولية تطوير طرق التعامل والحل ، وإبلاغ القيادة العليا بها . وتبدأ هذه المرحلة بقرار تطوير طرق الحل العسكرية المحتملة ، وتنتهى بتقديم الحل الأمثل للقيادة السياسية كتوصية . وتبدأ القيادة العليا فى هذه المرحلة بإصدار الأمر الإنذارى الذى يشتمل على تحديد صلاحيات القيادة المسئولة ، والقيادات المساندة ، والعلاقات القيادية ، وتحديد طبيعة المسئوليات ومداها ، والمهمة واليوم المتوقع لبدء العملية ، والأهداف والواجبات والقيود ، والأمر لكافة التشكيلات برفع متطلباتها واحتياجاتها ، وعمل التقديرات التفصيلية اللازمة لنقل الوحدات لخطوط المواجهة ، وخطط تحركها لمساندة بقية التشكيلات ، والإعداد لتطبيق طريقة الحل المقترحة من

قائد منطقة الأزمة ، ومراجعة قواعد الاشتباك ووضع التعديلات الضرورية لمواجهة المستجدات ، ومتابعة طرق الحل نظريا وميدانيا سواء في منطقة المسؤولية أو في القيادة العليا ، والتأكد المتجدد من تناسق تقديرات القائد في منطقة المسؤولية مع خطط تحرك ونقل القوات إلى خطوط المواجهة ، وتقديم التوصية العسكرية للقيادة السياسية فيما يتعلق بالإمكانات والاحتمالات وسائر الاعتبارات التي لا بد من وضعها في الحسبان ، والسماح بإعطاء بعض المعلومات لوكالات الأنباء عن طريق الشئون العامة مع مراعاة أمن العمليات ، بل إن هذه المعلومات يجب أن تصاغ بأسلوب يخدم إدارة الأزمة .

أما في منطقة إدارة الأزمة فإنه يتم تعيين قائد لقوة المهمة المشتركة ، وفي وقت مبكر حتى يتمكن من المشاركة الحاسمة مع أركان حربه في هذه المرحلة ، ثم الاستمرار في تطوير طرق الحل ، والاستئثار بإرشادات القائد في تعديل الاستراتيجيات الراهنة والخطط المواكبة لإدارة الأزمة ، وتحديد الوقت المتاح للعناصر الرئيسية للانتشار والاستخدام ، وكذلك المتطلبات الأساسية للعملية من وسائل نقل وخراطة تفصيلية لمنطقة الأزمة وغيرها من المعدات والأدوات والتجهيزات الضرورية لإنجاز المهمة .

وفيما يتعلق بمسئوليات القيادات المساندة ، فإن عليها متابعة تطور الموقف الراهن ، والاستعداد الشامل لتقديم المساندة اللازمة في هذه المرحلة ، ومتابعة التأكيد على درجة استعداد وحداتها وكفاءتها القتالية .

ثم تأتي المرحلة الرابعة عند تقديم القيادة العسكرية العليا طرق الحل المختارة للقيادة السياسية ، وتنتهي بتحديد طريقة الحل المختارة ، وتظل الموافقة على هذه الطريقة النهائية ، سواء من القيادات المنفذة أو غيرها ، نوعاً من التوصية التي تسبق القرار ، ذلك أن التحديد النهائي الأخير لطريقة الحل هو من صلاحية القيادة العسكرية العليا ، في حين تستمر بقية لجان التخطيط لإدارة

الأزمة فى أعمالها التى تم تحديدها فى المرحلتين الثانية والثالثة. وتشمل مسئولية القيادة العليا ، مراجعة وتقييم طرق الحل الواردة فى تقدير الموقف للقائد فى منطقة الأزمة ، وإضافة أو تعديل أو تطوير طريقة حل معينة على ضوء ما يرد من قائد منطقة الأزمة ، بشرط أن تتناغم مع تحقيق الأهداف القومية ، وكذلك تقديم طريقة الحل المختارة للقيادة السياسية مع التوصية المناسبة .

وتشمل المرحلة الخامسة ، التخطيط التفصيلى لدعم طريقة الحل المختارة. ولا بد أن يُعمل حساب الوقت المتاح للتخطيط حتى يأخذ حجم تفصيل الخطة كفايته من الدراسة الدقيقة . وفى هذه المرحلة يقوم قائد منطقة الأزمة بترجمة طريقة الحل المختارة إلى خطة عمليات ، من منطلق الفكر الكامن وراء العملية ، والقوات المتوفرة ، واستمرارية النقل وأداء العمليات . وذلك حتى يصبح التخطيط جاهزاً تماماً للتنفيذ ، على ضوء جدولة الوقت المتاح ، وإمكان تطوير خطط العمليات عند الانتقال إلى مرحلة أمر العمليات . أما فى حالة عدم توفر خطط مسبقة الإعداد ، فلا بد من الإسراع لإعداد خطط العمليات بعد الانتهاء من تقارير المواقف الراهنة ، واختيار طريقة الحل المناسبة ضمن تسلسل التخطيط .

ويراعى فى تجهيز القوات تحديد موقف القوات والمعدات المتوفرة ، والوحدات الجاهزة للانتشار والاستخدام فى العمليات المستقبلية وتحديد مناطق تواجد وحدات النقل البرى المساندة للقوات فى منطقة الأزمة ، ومناطق تواجد وحدات النقل الجوى المساندة ودرجة استعدادها ، ودراسة تفاصيل خطط الانتشار وتحمل القيادة العليا مسئولية متابعة التخطيط للتنفيذ ، وتوزيع خطط الانتشار ، وتقييم الموقف والتوجيه باستمرار بناءً على عمليات الاستطلاع ، ومعالجة النقص فى المواد الحرجة ووسائل النقل اللازمة . أما قيادة منطقة الأزمة فتتحمل مسئولية تطوير طريقة الحل المختارة إلى خطة عمليات ، ومراجعة

ومتابعة متطلبات الوحدات والتشكيلات المساندة لها ، والتأكد من توفر جميع متطلبات عمليات التحرك اللازمة لمساندة العمليات المستقبلية ، وإيجاد الحلول المناسبة للنقص فى المواد الحرجة فى حدود منطقة الأزمة ، وإبلاغ القيادة العليا بحالة التجهيز النهائى واستعداد القوات لاستئناف العمليات .

أما مسئوليات القيادات الأخرى ، فتتضمن تحديد متطلبات النقل والتحريك للوحدات المساندة ، وتأمين استمرارية المساندة لقوات منطقة الأزمة ، وتحديد النقص الموجود أو الذى قد يستجد فى مصادرها المتاحة والمطلوبة للوحدات المساندة ، وجدولة أوامر وخطط التحرك ، والتبليغ عن التجهيز والاستعداد النهائى للقوات المساندة .

ثم تبدأ المرحلة السادسة والأخيرة والتي يتم فيها صدور الأمر بتنفيذ العملية من القيادة العليا ، حين تتحول خطة العمليات إلى أمر عمليات ، مع تحديث قاعدة المعلومات بكافة المستجدات ، وانتظام تدفق التقارير أولاً بأول وتقوم القيادة العليا بطبع أوامر العمليات التي تتضمن تعليمات انتشار واستخدام القوات ، وتحديد يوم وساعة العملية ، وتزويد القوات بكافة المعلومات الضرورية والمستجدات على الموقف ، ومتابعة انتشار القوات والإشراف على استخدامها ، وفى الوقت نفسه متابعة كافة التداعيات التي يمكن أن تؤدي إلى إنهاء الصراع وحل الأزمة ، دون أن تؤثر هذه المتابعة بالسلب على الحلول العسكرية ومسار العمليات ، وكذلك مراجعة الخطة باستمرار والتكيف مع المستجدات الطارئة على الأزمة ، والتعامل الإيجابي مع منطلقاتها المتغيرة ، مع تحديث المعلومات الضرورية واللازمة لدى الشؤون العامة ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ، لضمان مساندة الرأي العام المحلى والإقليمى والدولى للمجهود الحربى فى إدارة الأزمة ومعالجتها سعيًا إلى حلها . وهذا بالإضافة إلى الإشراف على عمليات الإسناد والتعزيز من المناطق الأخرى

المرتبطة بمنطقة الأزمة ، والاستمرار في تقييم الأنشطة والأحداث ومتابعة تقدير الموقف لمواجهة أية مستجدات طارئة أو متوقعة .

أما القيادة في منطقة الأزمة ، فتنفذ أوامر العمليات الصادرة من القيادة العليا ، ثم تصدر أوامرها لقياداتها المرؤوسة التي تشرع في نشر قواتها في منطقة الأزمة ، وتتابع الإشراف على تحركاتها واستخدامها ، وتأمين النواقص لقواتها ومعالجة وضبط المواد الحرجة ، والسيطرة المستمرة على استخدام القوات ، وتحديث المعلومات ، والتبليغ عن الموقف للقيادة العليا أولاً بأول ، ومتابعة تحقيق أهداف العمليات ، وتنفيذ الذي لم يتحقق بعد ، للتعامل مع المواقف المتتابعة بإجراءات تساعد على تحقيق الأهداف النهائية للعمليات العسكرية .

وتتمثل مسئولية القيادات المرؤوسة في منطقة الأزمة ، تنفيذ أوامر العمليات طبقاً لواجباتها سواء المحدودة أو الضمنية ، وضمان تأمين قواتها المساندة ، وجدولة وتقرير التحركات الرئيسية ، وتحديث معلومات انتشار القوات واستخدامها والتنسيق مع قائد منطقة الأزمة فيما يخص ضمان وصول واستخدام قواتهم المساندة ، وتأمين كافة متطلباتهم اللازمة لتحقيق مساندة فاعلة لقوات منطقة المسئولية .

والقيادة العسكرية العليا هي صاحبة الصلاحية الأساسية والأولى في تحديد متطلبات ما قبل تنفيذ العملية ، بناءً على التقارير المفصلة للإجراءات المتخذة ، وتقييم النتائج الشاملة وتطوير الدروس المستفادة ، وتصنيف الموارد ، وإمداد وسائل الإعلام بالمعلومات ، مع مراعاة أمن العمليات وأمن المعلومات ، ومراجعة ومتابعة الخطة . وتعتمد القيادة العسكرية العليا في هذه المهام والمسئوليات على إدارات عديدة في أفرع القوات المسلحة ، من خلال وضوح الأدوار والمسئوليات والواجبات لكل فرع مشارك أو مساند أو معزز . وعادة تقوم رئاسة هيئة الأركان المشتركة أو العامة ، بتحديد وبلورة هذه الأدوار والمسئوليات

والواجبات فى ضوء العقيدة العسكرية التى تنتجها القوات المسلحة فى إدارة الأزمات . كما يتم تحديد دور كل قوة وهيئة وتشكيل فى إدارة الأزمة بشكل تفصيلى ، سواء أكانت قوات مشاركة أم مساندة . وأيضاً تحديد دور الإدارات الأخرى من خارج القوات المسلحة ، والمطلوب منها تقديم المساندة الفعالة للقوات المسلحة أثناء إدارة الأزمة . ولعل أهم عنصر يجب تحديده بدقة متناهية ، يتمثل فى نظام القيادة والسيطرة والاتصالات فى إدارة الأزمة ومعالجتها . وهى إدارة قد تختلف من أزمة لأخرى باختلاف بصمات الأصابع ، بل ومن دولة لأخرى .

وقد اختلفت مفاهيم إدارة الأزمة أو الأزمات اختلافاً بيناً بين الدول الكبرى والدول الصغرى . فالدول الكبرى أو العظمى تكتفى عادة بإدارة الأزمات ، لكنها لا تسعى إلى معالجة الأزمة والحيلولة دون وصولها إلى مرحلة الصراع المباشر ، خاصة إذا كانت سلباتها لا تمس مصالحها الحيوية . فهى تدير الأزمة أو الأزمات لضمان استمرار تأججها ، وإيجاد المناخ السياسى والاقتصادى المناسب لتحقيق مصالحها القومية ، بل إنها تلجأ فى أحوال كثيرة إلى افتعال الأزمات وتصنيعها وتصديرها إلى البلاد التى تريد السيطرة عليها ، خاصة فى هذا العصر الذى عرف بعصر العولمة ، ولم تعد فيه الحدود بين البلاد تمثل سدوداً تحميها من طوفان الدول الكبرى . وهو ما يحتم على الدول النامية أو الصغرى أن تتسلح بالوعى واليقظة والمنهج العلمى والقوة الذاتية لأنه كتب عليها أن تحارب فى جبهتين فى وقت واحد : جبهة أزماتها الداخلية الناتجة عن السلبات التى تعاني منها ، أو التى يتسبب فيها جيرانها ، وأزماتها الخارجية الواردة من الدول الكبرى التى غالباً ما تستغل الأزمات الداخلية فى الدول المستهدفة لكى تكون التربة الصالحة لترسيخ الأزمات التى صنعتها وصدرتها إليها ، حتى يتواصل توليد الأزمات باستمرار . فإذا كانت الدول الكبرى تدير الأزمات لضمان استمرار تولدها

وتأججها ، فإنه يتحتم على الدول الصغرى أن تديرها بأسرع ما يمكن حتى لا تتفاقم ، خاصة أن الصراعات العرقية والدينية والطبقية والاقتصادية على أرضها تشكل تربة خصبة لتفاقم الأزمات سواء أكانت نتيجة لرواسب وتراكمات وسلبات داخلية أو لتيارات وافدة من الخارج ومتربصة بالبلاد . ولذلك لابد من أن تحل الدول الصغرى أو النامية هذه التناقضات ويؤثر الصراع على أرضها ، حتى تتفرغ لمواجهة الأزمات الواردة من الخارج وإدارتها لصالحها .

لقد أصبحت إدارة الأزمات علماً متعدد الفروع ، سواء على المستوى النظرى أو التطبيقي ، ومنهجاً ضرورياً فى شتى مناحى الحياة التى هى فى حقيقة أمرها سلسلة متصلة من أزمات متتابعة لا تنتهى ، وأيضاً معياراً لقياس مدى تقدم الأمم والشعوب والدول والأفراد . فقد حل المنهج العلمى ، والحساب الاستراتيجى ، والتقدير التكتيكي ، والفكر العقلانى محل الشعارات الطنانة ، والانفعالات الهوجاء ، والأحاسيس المتشنجة ، والطبول الإعلامية أو الدعائية التى تصم الأذان وقد تهز القلوب لكنها لا تقنع العقول . ولم يعد أمام الدول الصغرى النامية سوى أن تتسلح بالعلوم التى تساعدها على إدارة الأزمات ، سواء أكانت علوماً طبيعية أم إنسانية، حتى لا تدخل فى متاهات جانبية أو حلقات مفرغة أو طرق مسدودة من صنع المتربصين بها ، إذ يبدو أن الحياة ستظل غابة يسود فيها الغنى على الفقير ، والقوى على الضعيف ، ويحكمها قانون القوة لا قوة القانون .

★ ★ ★

(٤) أركان السلطة

تمثلت أركان السلطة عبر العصور فى القوة والمال والمعرفة، أيًا كانت أشكالها وأساليبها وتطوراتها وأنواعها المختلفة والمتعددة، باختلاف وتعدد أنواع السلطة نفسها، التى يمكن أن تتراوح بين السلطة التى يمارسها أى شخص على شخص آخر ، أو حكومة على شعب ، أو دولة على دولة أخرى . الخ . والسلطة فى حد ذاتها طاقة أو أداة أو وسيلة محايدة، ومرتهنة بأسلوب استخدامها وتوظيفها، فهى ليست طيبة ولا سيئة ، ويمكن أن تكون أداة للتقدم والازدهار والرخاء والحضارة والتعمير، كما يمكن أن تصبح طاقة للتخلف والتدهور والانهييار والتدمير .

والسلطة عنصر جوهري من عناصر الوجود الإنسانى ذاته ، ولا يمكن تخيل الحياة البشرية بدونها ، لدرجة أنها موجودة بطريقة أو بأخرى فى كل أنواع العلاقات الإنسانية ، مهما بدت هذه العلاقات حميمة ومتناغمة وموحية بالمساواة الكاملة بين الأطراف المعنية ، وبحكم أن الرغبات الإنسانية ، ليس لتنوعها وتعددتها حدود، فمن الطبيعى أن يصبح من يستطيع أن يشبع رغبة الآخرين ، مصدرًا للسلطة عليهم . ولذلك فإن الحاجة شرط أساسى لممارسة السلطة ، أيًا كانت هذه الحاجة ، فمثلا إذا احتاج رجل السياسة إلى أصوات ناخبيه، فإن هؤلاء الناخبين يملكون سلطة عليه ، كما أنهم هم أنفسهم فى حاجة إلى سلطة عندما يفوز فى الانتخابات كى يحققوا رغباتهم بدورهم .

ولا يمكن الفصل بين أركان السلطة الثلاثة : القوة والمال والمعرفة ، إذ إنها تشكل في حالات كثيرة منظومة متكاملة ، يصعب فيها وضع حدود فاصلة بين ركن وآخر ، فكل ركن يتأثر بالآخر ويؤثر فيه بالتناوب ويمكن من خلال التفاعلات الجارية داخل هذه المنظومة ، أن يقوم ركن منها تحت ظروف معينة بدور ركن آخر . فمثلا يمكن استخدام « مسدس » فى الحصول على المال ، أو إجبار ضحية على إفشاء أسرار وإدلاء بمعلومات خطيرة . وفى الوقت نفسه يمكن استخدام المال فى شراء المعلومات أو شراء « مسدس » أو أى سلاح آخر ، كما يمكن استخدام المعلومات للحصول على مزيد من المال أو لمضاعفة القوة التى تتمتع بها .

ويوضح المفكر الأمريكى ألين توفلر فى كتابه القيم « تحول السلطة » ، أن قوة العنف ، وقوة المال ، وقوة المعرفة ، يمكن استخدامها على جميع مستويات الوجود الاجتماعى تقريبا ، ابتداءً بدائرة الأسرة الحميمة وانتهاء بحلبة السياسة العامة . فمثلا فى مجال الأسرة ، قد يلجأ الأب أو الأم إلى صفع الطفل ، مستخدمين فى ذلك العنف ، أو حرمانه من المصروف ، أو شراء طاعته ووده مقابل مبلغ معين من المال ، مستخدمين فى ذلك المال على سبيل المنع أو المنح ، كما يمكنهما أيضا تربية حسه ووعيه بالقيم الجديرة بالاتباع كى يصبح راغباً من تلقاء نفسه فى طاعتهما ، و هذه بالطبع أرقى وسائل استخدام القوة أو السلطة فى تحقيق هدف ما ، إذ إنها وسيلة المعرفة والتوعية بالمعلومة والإقناع ، بعيدا عن ضغط القوة المادية أو الإغراء المؤقت بالمكافأة المالية .

ولا يختلف هذا المنهج كثيراً عن المنهج المتبع فى الحياة السياسية العامة وممارساتها العديدة والمتنوعة ، إذ يمكن لحكومة ما أن تعتقل منشقاً عليها بل وتعذبه إذا اقتضى الأمر إرهابه أو إجباره على الإدلاء بكل المعلومات التى يعرفها ، خاصة إذا كان ضمن تنظيم سرى . كذلك تستطيع الحكومة أن تعاقب

معارضيتها ماديا أو تكافئ أنصارها ، بحيث يتراوح أداؤها بين الوعيد والوعد أو بين العقاب والثواب حتى تصل إلى ما تريد تحقيقه من أهداف عاجلة أو آجلة .

وإذا ما أحسنت الحكومة أو الإدارة استخدام أركان السلطة ، التي تتمثل فى القوة والمال والمعرفة ، فإن فى استطاعتها أن تحقق السيطرة على المصادر الأخرى العديدة التي تتمثل فى التفرجات الإضافية والمتنوعة المترتبة على أركان السلطة الأساسية . لكن تظل هذه الأركان هى المحور المركزى لممارسة السلطة ، مهما تعددت وتنوعت المصادر أو الوسائل الأخرى التي تستخدمها الإدارة الحكومية أو الصفوة الحاكمة أو الأشخاص فى علاقاتهم اليومية الخاصة . وأى قائد سياسى يفقد القدرة على امتلاك أو توظيف عناصر القوة أو المال أو المعرفة ، لابد أن يدرك أن دوره فى الحياة السياسية قد انتهى . وهى القدرة التي تصل إلى قمة فعاليتها إذا ما استخدمت هذه العناصر الثلاثة من خلال منظومة متسقة ومتناغمة .

لكن هذه الأركان الثلاثة يمكن أن تهتز بل وتتلاشى قوتها فى مواجهة الكوارث الطبيعية أو الاجتماعية التي تجعل زمام الأمور يفلت من أيدي أصحابها ، خاصة عندما تنهار البنية الأساسية وتعم الفوضى ، وهذه الكوارث امتحان عسير لأية سلطة أو حكومة خاصة إذا لم تكن متمكنة من استخدام عناصر القوة والمال والمعرفة فى وقت تقاس فيه تداعيات الكارثة بالساعات أو أقل من ذلك . ذلك أن هذه العناصر يمكن أن تساعد على احتواء الكارثة وتلافى آثارها بقدر المستطاع ، أما فى غيابها فإن السلطة بأسرها تصبح ريشة فى مهب الرياح ، إذ لا قبل لمثل هذه السلطة بمواجهة الزلازل والأعاصير والفيضانات بل والأوبئة ، خاصة إذا لم تكن محدودة . إن عنف الطبيعة وجبروتها يستطيعان محق أية سلطة مهما كان عنفها وجبروتها .

لكن فى الأوقات العادية ، فإن العنف يمكن أن يحقق نتائج لا يمكن تجاهلها أو الاستهانة بها ، يستوى فى ذلك إذا كان على شكل سلاح أبيض أو

صاروخ نووى . ويؤكد توفلر أن ظل العنف أو القوة الغاشمة أو الرادعة يفرض نفسه على خلفية كل فعل للدولة وفي روح القوانين التى تسنها . وفي النهاية تعتمد كل دولة - بصفة عامة - على الجيش والشرطة لإرغام مواطنيها على الطاعة . ومن الواضح أن التهديد بالعنف الرسمى الذى يتخذ أشكالاً ودرجات عديدة ، لا يتوقف لأنه لا غنى عنه ، بل ويتواجد فى كل مكان فى المجتمع ، ويساهم بالفعل فى تأمين عمل النظام . وتكمن ضرورة هذا التهديد فى أنه يضمن احترام المعاهدات والتعاقدات الجارية ، ويقلل من النشاط الإجرامى والمنحرف ، ويوفر الوقت الكافى للاستقرار والتنمية ، ويقدم آلية عملية لتسوية النزاعات سلمياً داخل إطار متعارف عليه ، وليس من السهل تخطيه أو تجاوزه أو تحطيمه . بل يمكن القول بأن هذا التهديد الملتحف بالعنف يساعد بشكل ما على جعل الحياة اليومية أقل عنفاً ، إذ لا يفل الحديد سوى الحديد . واللين فى وجه العنف خطأ لا يغتفر .

وفى الوقت نفسه فإن العنف سلاح ذو حدين لأنه ينطوى على أضرار وأخطار لا يمكن التنبؤ بالمدى الذى يمكن أن تصل إليه . فإذا كان بمثابة سلاح لدفع شر معين ومقاومته حتى القضاء عليه ، فإنه من ناحية أخرى يؤدى إلى إطلاق العنان للسباق من أجل التسلح بحثاً عن مزيد من السيطرة والسطوة ، مما يضاعف المخاطر سواء بالنسبة للأفراد أو للأمم والشعوب . ذلك أن العنف لا ينطلق فى فراغ ، بل يولد مقاومة خاصة فى حالات نجاحه وإثبات فعاليته ، طبقاً لقانون الحركة الثالث عند نيوتن والذى يقول إن كل فعل له رد مساو ومضاد له فى الاتجاه . وبالتالي فإن ضحايا العنف لا يظلون ضحاياهم إلى الأبد ، لأنهم لابد أن يتحينوا أول فرصة متاحة لكى يردوا الضربات .

ولعل المشكلة الأساسية التى تواجه الذين يستخدمون العنف لحل المشكلات أو حسم المواقف ، أنه سلاح أحادى الاتجاه ولا ينطوى على أية مرونة على الإطلاق لأنه لا يستخدم إلا للعقاب . وبدون العقاب أو التهديد أو

الوعيد الذى يستند إلى أسلحة ملموسة وفعاليات جاهزة يفقد العنف مصداقيته ويصبح مثارا للسخرية والتهكم من الواقعيين تحت التهديد . أما الدول الكبرى أو القوية التى تملك من ترسانات الأسلحة ما يمكنها من ردع كل من يحاول تحديها والتصدى لها ، فإنها عندما تهدد بالقوة - أو العنف بمعنى أدق - فإنها تعنى ما تقول بحيث يمكن اعتبار تهديداتها نوعاً من العنف ، حتى إذا لم تخرج إلى حيز التنفيذ .

ومن الواضح أن قواعد اللعبة السياسية ومغامراتها التنافسية قد استغرقت كثيرا من الساسة والقادة بل والمتحدثين الرسميين بحيث يعالجون أو يتكلمون عن التأثير الرادع للأسلحة النووية ، كما لو كانوا يتكلمون عن حالة الطقس اليوم ، بل ويفسرون سباق التسلح بأنه يمنح العالم نوعاً من التوازن بين الأطراف المشتركة فيه ، وهو توازن ينعكس على العالم بدوره ، ولا يؤدي إلى الحرب . وبذلك يمنحون الناس إحساساً زائفاً بالأمان ، يسهم فى حالة عدم اهتمام البشر بقضايا التسليح ونزع السلاح . أى أنه فى حين يتفاهم سباق التسلح لدرجة احتمال تدمير الحياة كلها على الأرض ، فإن درجة الوعى العام بالأخطار المقبلة تقل عند الناس وكان الموضوع برمته لا يعينهم فى كثير أو قليل . من هنا يتحتم على ممارسى اللعبة السياسية الشرفاء والجادين أن يضعوا الحقائق عارية من كل زيف أمام الناس لأنهم فى النهاية مسئولون عنهم أمام التاريخ ، خاصة عندما يصل الأمر إلى حد أن يكونوا أو لا يكونوا .

ويمكن لقواعد اللعبة السياسية أن تتحكم فى مباريات وسباقات عديدة ، إلا سباق التسلح الذى لم يعد تنافساً من ناحية الكمية فحسب ، بل سباقاً تدفعه التكنولوجيا الحديثة إلى آفاق لا يعلم مداها سوى الله ، نتيجة للتحسينات التى أدخلت على الإنتاج وأدت إلى درجة مذهلة من تعقيد الأسلحة وتدعيم قدرتها على الدمار الشامل . إن المعدل السريع لتحديث الأسلحة ، يقدم باستمرار

متغيرات مستجدة ومتصاعدة في الصراعات العسكرية ، ويقضى بصفة متجددة على الشروط المزعومة للاستقرار الاستراتيجي الناتج عن التوازن المزعوم بين أطراف السباق ، كذلك فإن التحكم في قواعد اللعبة العسكرية من خلال تحديد الاتجاهات والتغيرات في ميزان القوى ، يصبح أمراً شبه مستحيل ، فليس هناك قياس دقيق، والأحكام الشخصية التعسفية تسود الميدان وتؤدي إلى أسوأ أنواع التحليل الذي يمكن أن يصبح الفوضى بعينها بدلا من أن يضع القواعد والتقاليد التي تقوم بدور صمامات الأمن .

ويوضح ماريك تى الباحث بمعهد بحوث السلام الدولي بأوسلو بالنرويج في كتابه « ديناميكيات سباق التسلح » أن إنتاج مصانع الأسلحة النووية، الاستراتيجية منها والتكتيكية ، وصل إلى عشرات الألوف من الرؤوس المدمرة التي تجاوزت في عددها - إلى حد مرعب - أي عدد من الأهداف التي يمكن تخيلها . كذلك فإنه عندما أصبحت التكنولوجيا محورا للتسلح ، فإن السباق انتقل من السرعة المحسوبة التقليدية المتدرجة ، إلى المضاعفات المتصاعدة في السرعة غير المتوقعة بحيث بلغ حجم ونوع القوى والطاقات المدمرة للأسلحة الحديثة حداً لم يسبق له مثيل . كما تضاعفت الكفاءة الميدانية والقوة المدمرة والمميته للأسلحة التقليدية إلى درجة غير عادية . وبالإضافة إلى ذلك زاد إلى حد كبير تأثير قوة الدوافع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وراء سباق التسلح خطوة بخطوة مع تحول المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة والمعلوماتية ، وتطور دور الدولة التي وضعت السياسة في خدمة الاقتصاد ، وسعت إلى احتكار ثورة التكنولوجيا لحسابها وحساب التجمعات التي تتبادل معها المنفعة ، والتي تتمثل في هياكل ومؤسسات قوية مستفيدة من السباق ، واستقطاب المجتمع الدولي تحت ألية العولمة التي تجعل المواجهة السافرة أو الخفية هي القاعدة وغيرها هو الاستثناء برغم ادعائها المتواصل بأنها جعلت من العالم قرية صغيرة استطاعت أن تزيل الحواجز والمواجهات فيما بين سكانها .

ولم تستطع السلطة - خاصة في الدول الكبرى - أن تكسح جماع شراحتها لكل عناصر القوة المدمرة والرادعة والساحقة ، وكأن لسان حالها يقول دائماً في تساؤل ملح : هل من مزيد؟! كمًا وكيفًا!! وتطورت قواعد اللعبة السياسية لكي يواكب التصعيد الرأسي في الأسلحة المستحدثة والقوى المدمرة ، انتشار أفقى في الأسلحة ذات الأبعاد الدولية . فالأسلحة تصنع وتصدر وتباع لأسباب استراتيجية وتكتيكية ، سياسية واقتصادية ، بدافع الإبقاء على اقتصاديات توازن القوى في صناعة الأسلحة ، ودعم المؤسسات الكبرى للتنمية والبحوث العسكرية . وبالتالي تفاقمت الآثار السياسية والاقتصادية لكل هذه التطورات الخطيرة بحيث أصبحت الأسلحة الحديثة موجودة في كل أرجاء المعمورة لتضرم نار النزاعات الجغرافية والخلافات المحلية والصراعات القبلية . وخاصة أن التسليح أصبح رمزاً لإثبات الوجود ، ودليلاً على المكانة والقوة والسلطة في المجتمع الدولي .

وأصبح التسليح العسكري أهم الأسلحة السياسية والدبلوماسية التي تستخدم على نطاق واسع . لكن القوى العظمى هي التي تضع قواعد اللعبة لتحديد معايير السلوك السياسى ودرجة تحديث الأسلحة . ولم يعد الانتشار الأفقى قاصراً على الأسلحة التقليدية ، بل امتد بسرعة ليشمل الأسلحة النووية أيضاً . وفى خضم هذا السباق المحموم ، تؤدي التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الباهظة إلى تبيد الموارد البشرية والمادية ، وقلب أولويات التنمية بحيث يصبح السلاح أهم من الغذاء والإسكان والعلاج والتعليم . وكان هذا هو السبب المباشر فى سقوط الاتحاد السوفيتى بعد أن تورط قاداته فى سباق استدرجتهم إليه الولايات المتحدة ، وبلغ قمته فيما عرف بحرب النجوم . فقد تجاهلوا قواعد اللعبة السياسية بحثاً عن السلطة أو السطوة الدولية ، فى حين أن هذه القواعد تحتم تدعيم البنية الأساسية كما تتمثل فى أولويات التنمية من غذاء وإسكان وعلاج وتعليم .

وعلى الرغم من الإنذارات المتكررة والملحة للعلماء ومراقبي السلاح بإمكان وقوع كارثة عالمية ، ومطالبتهم الساسة والقادة بوقف الاتجاهات السائدة وتغيير مسارها حتى تصبح السلطة فى خدمة الرفاهية البشرية وليست سيقاً على أعناق البشر ، فإن الساسة والقادة يصرون على مبدأ « السلام القائم على القوة » ، وهو شعار براق يخفى فى طياته كل أنواع البطش والردع والقهر . وبدلاً من محاولة إقامة سلام عادل على أساس حد منخفض من السلاح ، فإنهم يلهثون لكسب قصب السبق فى التسلح . والنتيجة حلقة مفرغة من تكديس السلاح وتصعيد السباق إلى حدود لا يعلم مداها سوى الله .

ويورد ماريك تى عدداً من النظريات لتفسير قواعد اللعبة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والسيكلوجية الكامنة خلف سباق التسلح . منها التنافس الإمبريالى الجديد المعروف باسم العولمة ، وسياسات القوى وخطط التوسع ، وصدام الحضارات والثقافات الذى تسعى القوى الكبرى كى يحل محل صدام الإمبراطوريات ، وأيضاً مشكلات الأمن التى تسببها السياسات العدوانية العنيفة للجيران أو أية قوى أخرى ، والتنافس على احتواء الأنظمة كى تدور فى فلك القوى الكبرى ، والصراعات القبلية والدينية والأيدولوجية ، وتجارة السلاح المرتبطة بالأرباح الأسطورية والاستثمارات المتصاعدة والمتشعبة فى مجال الصناعة ، وبيروقراطية الدولة العسكرية ، والمؤسسات التكنولوجية ، وقوى الدفع والضغط العلمية والتكنولوجية الموجهة لتحديث الأسلحة وتطوير فنون الحرب المعاصرة . ولا يمكن عزل تفسير عن باقى التفسيرات الأخرى ، إذ إنها غالباً ما تكون متداخلة فى بعضها البعض بدرجة أو بأخرى بحكم أن معظمها أو كلها محكوم بقواعد اللعبة السياسية وأصولها التى يتقنها الخبراء والمستولون .

ونظراً لأن قواعد أية لعبة لا بد أن تنطوى على حد أدنى من عوامل تنظيمها، حتى لا يفلت الزمام من أيدى اللاعبين ، فإن هناك عوامل مقيدة تحاول

كبح جماح سباق التسلح المحموم ، منها الترشيد السياسى ، وتجنب العنف بتداعياته المدمرة ، والضوابط الاقتصادية ، والمنفعة المتبادلة ، والحذر الاستراتيجى ، والتوعية الحضارية ، والموانع الإنسانية والأخلاقية ، والنزعات المعتدلة ، والقيود المفروضة على شطحات التكنولوجيا المعاصرة . لكن هذه العوامل المقيدة تظل غير فعالة إذا لم توضع فى اعتبار المخططين للسيطرة على التسليح ونزع السلاح . ومع ذلك يظل عدم التماثل الصارخ فاضحاً بين القوى الدافعة للتسلح والقوة المقيدة له . وخاصة أن قواعد اللعبة السياسية ليست مقدسة ولا حتى محترمة فى حالات كثيرة ، إذ إنها دائماً تحت رحمة اللاعبين ، خاصة الأقوياء منهم ، فهم يعيدون صياغتها أو حتى تغييرها حتى تفى باحتياجاتهم ، وفى الوقت نفسه تتحول إلى عقبات وعوائق تمنع الخصوم من بلوغ أهدافهم . ولذلك تعاني هذه القواعد من حالة مزمنة من السيولة والتبدل والتلون والتغير ، وهى نفس الأعراض التى تميز المواقف والمشكلات والأزمات السياسية المتغيرة بطبيعتها .

وتحتل نظرية الردع مكانة خاصة فى سباق التسلح المعاصر . فقد أصبح الردع الذى برز مع ظهور الأسلحة النووية بمثابة الاتجاه المسيطر على الفكر العسكرى المعاصر واستراتيجيات القوى العظمى . ويعنى ردع الخصم بتهديده جدياً بالانتقام النووى من خلال الزيادة المستمرة فى التسليح لتدعيم القدرة على الردع وإيقاع أضرار جسيمة بالعدو . وترتب على ذلك أن أصبحت نظرية الردع شرطاً ضرورياً لمواصلة سباق التسلح ، بل وتم تقديمها لشعوب عالمنا المعاصر كصيغة لحفظ السلام على أساس تحويل الردع إلى نظام مستمر وراسخ للتهديد ، والإلتقان المستمر لأدوات الحرب ، وأيضا الاستمرار فى حالة الاستعداد الدائم للحرب كأنها ستشتعل بعد لحظات ، وامتلاك زمام المبادرة لا يعنى سوى فرض السلام المسلح على الخصم . وكان سباق التسلح - خاصة عندما وصل إلى قمته

المجنونة فيما عرف « بحرب الكواكب أو النجوم » - سبباً في الانهيار السياسى والاقتصادى والاجتماعى للاتحاد السوفيتى الذى لم يحتمل مواصلة اللعبة المميتة فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ إن البنية الأساسية الاقتصادية تفتت تحت وطأة الإنفاق العسكرى الباهظ . ومع ذلك عندما حل النظام الروسى الحالى محل الاتحاد السوفيتى السابق بعد أن انفصلت عنه جمهوريات عديدة كانت ضمن الاتحاد ، واصل سباق التسلح مع كل المعاناة الاقتصادية والاجتماعية التى تنقل كاهله ، إذ يبدو أنه قدر لا فكاك منه .

ونظراً لأن قواعد اللعبة النووية قد تقدمت وتطورت وتعقدت ، فإنها انتقلت من مرحلة التهديد بالانتقام الجماعى الوحشى إلى درجة الدمار المؤكد المتبادل الذى جعل من سكان العواصم والمدن الكبرى رهائن تحت رحمة الهجوم النووى أو الذرى برغم بروز حرص السلطات المعنية على تدعيم الاستراتيجيات المضادة بصفة أساسية ضد الأهداف العسكرية . وهكذا استغلت القوى العظمى من خلال تطبيقات نظرية الردع النووى ، تأثيراً متعدد الأبعاد على عناصر البناء السياسى والأيدىولوجى للعلاقات الدولية المعاصرة ، إذ حصرت الأطراف المتنازعة فى سباق على التسلح لا نهاية له .

ولم تقتصر قواعد هذه اللعبة على السياسة الخارجية فيما بين الدول ، بل امتدت لتشمل سياساتها الداخلية أيضاً . فقد استفاد القادة والساسة من تطبيق سياسة الردع النووى على العلاقات الخارجية ، فى تسيير دفة الأمور داخل بلادهم ، إذ توجه إلى الداخل التهديدات الموجهة فى الأصل للعدو على شكل توليد مخاوف متعلقة بالأمن الداخلى . وبذلك تدخل التهديدات الخارجية - الفعلية أو المفتعلة فى نطاق حوار الأمن الداخلى كذريعة أساساً للمزيد من التسليح ؟ ويتحول الانشغال بخطر العدو وتهديده إلى هوس بمسألة الأمن ، نابع من الذات ، وموجه إلى الداخل ، وزاخر بصور متعمدة عن العدو . وبالتالي لا بد

من السعى إلى المزيد من الأسلحة إلى ما لا نهاية ، بحيث تشكل نظرية « السلام القائم على القوة » توتراً متصاعداً ، إذ لا يبدو أى حد من التسليح مقنعاً ومرضياً ومطمئناً .

وقد ترسخت قواعد هذه اللعبة المرعبة في أعقاب الحرب العالمية الثانية كإحدى نتائج هذه النظرية ، فمنذ الحرب الباردة أصبحت القدرة العسكرية المتزايدة تفسر من جانب بأنها هدف سياسى ، ومن جانب آخر بأنها هدف عسكرى . ولذلك فإن السباق لا يسعى فقط إلى التفوق العسكرى بصفة خاصة وإنما إلى التفوق الاستراتيجى الذى أصبح شرطاً مستمراً لممارسة اللعبة ، إذ إنه ذو منفعة سياسية ضرورية أوضحها ريجينيو برجيزنسكى مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر ، وأستاذ الاستراتيجية بجامعة كولومبيا حين قال :

« إننى لا أعتقد أن التفوق النووى لا مغزى له من الناحية السياسية ، فإدراك الآخرين أو الشخص نفسه أن الآخر لديه التفوق الاستراتيجى ، يمكن أن يؤثر على التوجه السياسى . وبمعنى آخر فإن التفوق النووى له قوة الاستثمار السياسى حتى لو كانت الفروق فى مواقف الحرب الحقيقية ، على أسوأ أو أفضل الفروض ، على الهامش » .

وكان العلماء والساسة قد ظنوا أن فى إمكانهم التحكم فى قواعد اللعبة النووية لتحقيق أهدافهم فى السيطرة والسطوة والردع ، لكنهم سرعان ما اكتشفوا أن التقدم التكنولوجى فى مجال الأسلحة النووية ينطوى على مخاطر مرعبة ، إذ لم يعد أحد قادراً على قياس كل آثار وعواقب الانفجارات النووية التى جعلتهم يتحركون معصوبى الأعين نحو مجاهل المستقبل وأحراشه المظلمة ، يكفى أن العلماء اكتشفوا بالصدفة المحضة أن الانفجارات النووية يمكن أن تدمر طبقة الأوزون من الغلاف الجوى ، والتى تحمى الحياة كلها من الأشعة فوق

البنفسجية . ولقد اتفق كل من عملوا فى الرقابة على التسلح ونزع السلاح على أنه لا يمكن التنبؤ بنتائج استخدام الأسلحة النووية ، لكنها مميتة على وجه التأكيد . وبرغم كل الدراسات المعقدة فى هذا المجال ، والتي تحاول ابتكار كل الاحتياطات الممكنة ، فإن اللعبة كلها ستظل أخطر الألعاب الانتحارية والمميتة التي عرفتها البشرية عبر تاريخها الطويل .

وقد أوضحت دراسات معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولية أن المعضلة الحقيقية تكمن فى علاقات التفاعل المتبادلة بين الإنتاج الحربى والإنتاج المدنى . ولذلك انتشرت البحوث العسكرية فى عدد من المؤسسات الصناعية المدنية والمعامل والجامعات ومعاهد البحوث الخاصة ومراكز التعليم . وكما تشمل الحرب الحديثة كل جوانب الحياة البشرية ، وتغزو كل البيئات - الأرض والبحار وأعماق البحار والفضاء والغابات والصحراء - كذلك تخللت الدراسات والبحوث العسكرية جميع فروع العلم تقريباً - الطبيعية والاجتماعية والطبية والسلوكية - وكان من الطبيعى أن يتنافس مئات الآلاف من العلماء والخبراء والمهندسين المنتشرين فى آلاف المؤسسات العلمية لحل مشكلات الأسلحة الحديثة وتطويرها وإتقانها وتنميتها . كما أن السلطات والقيادات السياسية تتعجل ظهور النتائج لتحقيق أعلى كفاءة وأسرع معدل ، وذلك برغم التنافس الذى يتطلب رصد الاعتمادات المالية الباهظة لتشغيل المعاهد والمعامل المختلفة . أى أن المنافسة فى مجال الدراسات والبحوث العسكرية ليست ظاهرة طارئة أو عارضة ، وإنما هى خاصة جوهرية ، تنظيمية داخلية ، لا بد أن تتكامل من خلال التنسيق والتفاعل لبلوغ أعلى درجات الكفاءة المرجوة .

وفى مناخ مثل هذا زاخر بكل احتمالات العنف والرعب المتزايدة ، لا يمكن أن يهنا العالم بالاستقرار المفقود سواء على المستوى المدنى أو فى الميزان العسكرى الدولى ، إذ يسهم كل اكتشاف جديد فى الأسلحة الهجومية أو الدفاعية

فى عدم الاستقرار ، لأنه يضمنى ميزات على الطرف الآخر فى هذه اللعبة الخطيرة أو الانتحارية أو المميتة ، والذى يمكن أن يستخدم تفوقه فى تسديد الضربة الأولى . ويتجه التقدم الحقيقى فى التكنولوجيا إلى تدمير أى استقرار قد يبدو فى ميزان القوى ، فى حين تزيد الآثار السيكلوجية من حدة السباق ، نتيجة لعوامل الغموض والسرية المحيطة بالتقدم العسكرى . وكلما كانت التكنولوجيا أكثر تعقيدا ، زادت صعوبة إصدار أحكام على ميزان القوى والتحكم فيه ، ومن ثم تتآكل مواقع الاستقرار ، وتتلاشى ليصبح العالم أجمع ريشة فى مهب رياح الرعب النووى ، وخاصة أن مراكز الثقل العسكرى ، وسياسات القوى المسلحة لها تأثير حاسم فى تشكيل الحكومات والسياسة الخارجية والداخلية والطريقة التى يتم بها توجيه عالمنا .

وإذا كان التحكيم يلعب دوراً حاسماً فى تطبيق قواعد اللعبة المستفق عليها بين الأطراف المعنية، فإنه فى مجال اللعبة النووية يبدو التحكيم أو الرقابة على التسليح ، هزيلة وضعيفة مهما تسلحت بشعارات التعقل والحفاظ على تراث الإنسانية وتقدمها ، إذ يهدم سباق التسليح ، الغرض الأساسى من الرقابة على السلاح ، ليصل إلى استقرار عسكرى ما عن طريق التسليح الموجه والمتوازن . وقد عانى معظم مراقبى السلام من الفشل المتكرر بحيث اعترفوا أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار إلا عن طريق الوصول إلى أعلى درجة من الكمال فى السلام ، وهو أمل يكاد يدخل فى دائرة المستحيل .

وأصبح نزع السلاح فى اللعبة النووية ، مثل نزع الكرة من لاعبين فى لعبة كروية . وإذا كان نزع السلاح قد أصبح الآن حلم البشرية ، فإن عليها أن تحشد كل قواها لمواجهة هذا التحدى الضخم المهول الذى لا يحتوى على قوى اجتماعية وسياسية مهيمنة واستثمارات ثابتة فى مجال التسليح فحسب ، بل يشتمل أيضا على تكتلات تنظيمية نشيطة لها حياة خاصة بها لا تخضع للرقابة

الجماهيرية، وترفض أى إشراف عليها . ففي حين تسعى السلطات إلى تجنب احتمالات الكوارث النووية ، فإن سلطات أخرى مطلقة العنان تتحكم فيها . إن التغلب على هذه العوائق التى تتمثل فى المصالح السياسية البيروقراطية والتكتلات الاقتصادية الاستثمارية والتطورات التكنولوجية اللاهثة ، ليس بالمهمة السهلة على الإطلاق ، خاصة أن كل طرف يحاول تسخير قواعد اللعبة لحسابه الخاص .

هذا عن القوة أو العنف كأحد أركان السلطة الثلاثة ، أما الثروة أو المال بصفته الركن الثانى ، فقد تغيرت وظيفته وأسلوبه ابتداء من الربع الأخير فى القرن العشرين . وكانت التغيرات فى قطاع الخدمات المالية موازية ومواكبة ومتفاعلة مع التغيرات فى تكنولوجيا الإنتاج المزودة بالكمبيوتر ، والتى قدمت إمكانات غير مسبوقة وبشكل متصاعد لإنتاج كميات صغيرة من سلع مصنعة طبقاً لطلب العميل ، وتستهدف هذه المنتجات منافذ بيع وتوزيع متخصصة بعد كل دراسات الجدوى الممكنة سواء لزم البيع أو مكانه . كذلك فإن الابتكارات التكنولوجية المستمرة أصبحت تقلل دورة حياة كل منتج ، مما يؤثر بالتالى فى حسابات دورة رأس المال . وهو ما أدى إلى تغيرات فى قطاع الخدمات المالية ، والذى سارع بدوره إلى تنوع مجموعاته وتقليل دورة حياتها ، وطرح سيل من المنتجات عالية التخصص مثل أنواع جديدة من الأوراق المالية المتنوعة ، وصكوك الرهينة ، وبوالص التأمين ، وبرامج الائتمان ، وسندات التمويل المشتركة ، مع عدد لا نهائى من التوافيق والتبديلات فيما بينها . وأصبحت السلطة على رأس المال تنتقل تدريجاً إلى الشركات القادرة على الابتكار المستمر والمتجدد والتميز ، مع إضفاء بصمة متميزة وقيمة شخصية على المنتج .

لم تعد سلطة الدولة تتحكم فى نوعيات الإنتاج وأهدافه وتداعياته ، فقد أصبح من الممكن صنع سيارة أو جهاز كمبيوتر أو أى منتج آخر فى أربع دول مختلفة وتجميعها فى دولة خامسة . واتسعت الأسواق لتجاور الحدود الوطنية ،

وتتخذ حجما عالميا فى ظل تيارات العولمة التى اجتاحت العالم أجمع . وبالتالي توسعت كل الخدمات المالية بسرعة قياسية لتشمل كوكب الأرض لخدمة الشركات المستفيدة منها والمتعاملة معها من خلال البنوك ، وعمليات التأمين ، وأنشطة البورصة . الخ . وأصبح الاقتصاد المعاصر يعمل بسرعة لم يسبق لها مثيل . وكان على الشركات أن تواكب هذا الإيقاع اللاهث من خلال ضخ المليارات من أجل امتلاك التكنولوجيات الأكثر حداثة . ويقول ألفين توفلر فى كتابه « تحول السلطة » : إن أجهزة الكمبيوتر الجديدة ، وشبكات الاتصال ، لم تعد تمكن فقط من تنويع المنتجات الموجودة وإكسابها مواصفات شخصية متميزة ، بل جعلت سرعة المعاملات تقترب من التشغيل اللحظى .

كذلك لم تعد الدولة تتحكم فى مواعيد الإنتاج وأحجامه وأساليب تسويقه ، بعد أن انتقلت سلسلة المصانع الجديدة من نظام المنظومات المتتابعة إلى نظام التيار المستمر والمتدفق والمتواصل للإنتاج . وكان على المؤسسات المالية أن تواكب هذا التيار ، وأن تتعامل معه بالتخلى عن «مواعيد البنك» من أجل تأمين الخدمات لمدة أربع وعشرين ساعة يوميا ، مع ظهور مراكز مالية متعددة فى مناطق زمنية مختلفة بحيث لا تؤثر فروق التوقيت فى دوران عجلة رأس المال بحيث يباع كل شىء ويشترى بلا توقف : أسهم وسندات ومواد أولية ومواد خام ومصنعة وغذائية ونقود . . . الخ . فقد أصبح عبر الشبكات الإلكترونية تجميع وتوزيع مليارات فى وقت يبدو كأنه جزء من مليون من الثانية .

وكلما نمت أسواق رؤوس الأموال وارتبطت فيما بينها متخطية المناطق الزمنية ، ابتداء من سيدنى ، وطوكيو ، وهونج كونج ، وبومباي ، وفرانكفورت ، وزيورخ ، وباريس ، ولندن ، إلى نيويورك ، وتورنتو . . . الخ ، فإن المال يدور بسرعة أكبر ، وتنتقل السلطة المالية من يد إلى يد أخرى بسرعة متزايدة ومتصاعدة بدون توقف . ولا شك أن السرعة فى حد ذاتها ، بصفتها

القدرة على متابعة الإيقاع أو البقاء في الصدارة والمقدمة ، تؤثر في توزيع الأرباح والسلطات . وبالتالي فإن تخفيض أو تقليص « التعويم » الذي كانت تستفيد منه البنوك - سواء الحكومية أو الخاصة - من قبل ، لم يعد متاحاً في ظل دورة رؤوس الأموال التي لا تتوقف . ويقصد به الأموال الموجودة في حسابات العملاء التي يستطيع البنك جني فوائد عليها ، إلى أن تتم مقاصة الشيكات المسحوبة . وكلما سارعت أجهزة الكمبيوتر من هذه العملية ، فإن الأرباح التي تتحقق على هذه الأموال تقل ، وتجد البنوك نفسها مضطرة إلى البحث عن موارد أخرى بديلة ، مما يؤدي بها إلى مواجهة منافسة مباشرة من فروع أخرى في قطاع الخدمات المالية .

وكانت هذه المتغيرات الجذرية في قواعد اللعبة الاقتصادية في مجموعها بمثابة أعمق وأخطر عملية إعادة هيكلة عرفها عالم المال منذ فجر العصر الصناعي . وهي المتغيرات التي دفعت بالسلطات في كل بلاد العالم المتحضر ، إلى إعادة حساباتها حتى لا تفلت القوى الاقتصادية من بين أصابعها ، إذ تعكس هذه المتغيرات ظهور نظام جديد لإنتاج الثروة التي أصبحت أساساً لكل سلطة سياسية ، لكنه أساس متحرك ومتقلب ومتغير ومراوغ ، لدرجة أن شركات كبرى كانت تسيطر على تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال ، أصبحت تعاني من تقلبات وتعرض لهزات مثل قشة في قلب العاصفة ، لقد أصبح الاقتصاد كونيا ، واتسع مجال السوق المالية ذاتها لدرجة أن أية مؤسسة أو شركة أو شخصية ، تجد نفسها وقد انكشمت بعد أن سدت روافدها وتقطعت فروعها . فهناك تيارات هائلة تتدافع خلال ظاهرة العولمة التي تجتاح العالم الآن ، وتثير في طريقها اضطرابات وانفجارات لا يمكن حصرها في مناطق معينة من العالم .

ومنذ فجر العصر الصناعي ، أصبحت أوروبا ولمدة طويلة مركز سلطة المال ، ولكن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، انتقل هذا المركز إلى أمريكا

الشمالية ، وبشكل أكثر تحديداً إلى نيويورك ، وظلت السيطرة الاقتصادية للولايات المتحدة بغير منازع حتى السبعينيات من القرن العشرين ، بعدها لم يتوقف المال - والسلطة التي تنبع منه وتصدر عنه - عن الانتقال من مكان إلى آخر في مسار متعرج مضطرب على امتداد الكرة الأرضية . وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين مصر وإسرائيل ، مدخلا إلى عالم جديد مختلف ، تحكمه قواعد اقتصادية وبالتالي سياسية واجتماعية وثقافية ، لم تعرفها البشرية من قبل . ففي أعقاب حرب أكتوبر انتزعت منظمة الأوبك مليارات الدولارات من أوروبا وأمريكا الشمالية بصفة خاصة وباقي العالم بصفة عامة ، ثم جعلتها ترتد إلى الشرق الأوسط . وسرعان ما انتقلت أرصدة البترول مباشرة إلى حسابات البنوك في نيويورك ، ومن هناك اتجهت إلى الأرجنتين والبرازيل والمكسيك في شكل قروض فاحشة ، حيث عادت أموال البترول مرة أخرى ومباشرة إلى البنوك الأمريكية أو السويسرية . ومع انخفاض قيمة الدولار في مواجهة العملات الأخرى الصاعدة ، وتطور العلاقات التجارية العالمية مع تدفق تيارات العولمة التي جعلت من العالم قرية كونية صغيرة ، اتجهت رؤوس الأموال هذه المرة إلى طوكيو ، ومن هناك قفزت مرى أخرى إلى الولايات المتحدة في شكل استثمارات في العقارات وسندات الخزانة ومجالات استثمارية أخرى . وكانت هذه المتغيرات والانطلاقات تتم بسرعة جعلت الأمور تختلط على الخبراء أنفسهم في محاولتهم لفهم قواعد اللعبة الاقتصادية الجديدة .

أصبح كل انحراف أو تأرجح لرأس المال ، يجر وراءه إعادة توزيع السلطة على المستوى المحلى أو المستوى العالمى أو المستويين معاً . فعندما أغرقت أرباح البترول وعوائده الشرق الأوسط ، امتلكت البلاد العربية سلاحاً ثقيلاً فى حلبة السياسة العالمية ، لدرجة أن مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية فى لندن قام بدراسة مستفيضة للمتغيرات التى ترتبت على حرب أكتوبر ، أكدت أن التداعيات الاقتصادية لهذه الحرب جعلت من العالم العربى القوة السادسة فى

السبعينيات ، بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتي ، و اليابان ، والصين ، ودول الاتحاد الأوروبي . ويحلل توفلر متغيرات السبعينيات والثمانينيات في كتابه « تحول السلطة » فيقول :

« وجدت إسرائيل نفسها معزولة بشكل متزايد في الأمم المتحدة، وقطع العديد من الدول الأفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل نظرا لاحتياجاتها للبتروول ومعونة الحكومات العربية . وفي مناطق مختلفة من العالم ، بدأت أرصدة البترول تمارس تأثيراً على وسائل الإعلام ، وفي الرياض وأبو ظبي والكويت ، اكتظت ردهات الفنادق بمتسولين يحملون حقائب مليئة بالأوراق الجاهزة للتوقيع ، فقد قدم مندوبو شركات ورجال مصارف وكوادر مختلفة وسماسرة من جميع أنحاء العالم لكي يتسولوا ، بطرق مخزية ، اتصالات أو عقوداً لدى أقرباء الأسر الحاكمة وأصفيائها . لكن سرعان ما تقلصت السلطة السياسية العربية في مطلع الثمانينيات ، مع تفكك الأوبك وانخفاض سعر البترول ، فانتقل مركز الثقل إلى طوكيو حيث تسابق حشد الزوار المتسولين الذين يمثلون في معظم الحالات أكبر البنوك والشركات ، وتناثروا في ردهات فنادقها مثل أوكورا وإمبريال » .

ويواصل توفلر تحليله للانهيارات الكبرى في الأسواق المالية (البورصات) مثلما حدث في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٩ ، فيوضح أنها تجسد عدم الاستقرار المتزايد للسوق العالمية لرؤوس الأموال التي تتأثر تأثيراً هائلاً نتيجة لهذه التقلبات الهائلة ، وبعد أن أصبح من الصعب التحكم في النظام القديم الذي استقر في عالم فيه لكل بلد اقتصاده الوطني المستقل بنفسه ، والمنعزل عن اقتصاد الدول الأخرى ، وطبقاً لآليات قديمة تجاوزها الزمن كما تجاوز عالم المصانع القديمة الذي حافظت على أمنه واستقراره . ففي زمن العولمة اتسع نطاق عملية الإنتاج والتسويق ليشمل الكرة الأرضية ، مما مكن رؤوس الأموال من عبور الحدود الوطنية بسهولة . لكنه

حتم في الوقت نفسه إزالة اللوائح والأنظمة المالية القديمة والحواجز التي أقامتها الدول لحماية أنظمتها الاقتصادية الخاضعة لإرادة المسئولين فيها .

ومن ناحية أخرى فلا بد من إدراك العواقب السلبية التي يمكن أن تترتب على التخفيف التدريجي للحواجز والحدود ، لأنه سلاح ذو حدين ، ذلك أن مصادر رأس المال تتجمع الآن في زيادة مستمرة وهي مصادر جاهزة وحاضرة في أي وقت وأي مكان ، فلم يعد للمسافة الزمنية أو للمسافة المكانية أي اعتبار ، خاصة بعد أن أصبح النظام المالي أكثر مرونة وانفتاحاً على العالم أجمع ، وبالتالي أكثر قدرة على تجاوز الأزمات المحلية . لكن هذا الوضع الجديد يجعل المزايدات ترتفع ، والمضاربات تتزايد ، مما يضاعف من خطر حدوث انهيار عام ، وإذا كان قاع السفن الحديثة مزوداً بفراغات مصفحة عازلة ، تعمل على ألا يؤدي نفاذ المياه في جزء من السفينة إلى تسربها إلى بقية الأجزاء ، وبالتالي غرق السفينة ، فإنه بالنسبة لتحرير رؤوس الأموال ، فإن انسيابها وتدفقها بدون عوائق ، يساوي إلغاء عوازل الأمان في السفينة الاقتصادية . وإذا كانت الحرية تعد أساسية للنمو الاقتصادي ، فإنها تزيد من خطر حدوث عدوى دولية عند حدوث أزمات وصعوبات خطيرة في بلد من البلاد . وهذا بالإضافة إلى أن هذه الحرية تهدد سلطة مؤسسة من أهم المؤسسات الاقتصادية في العصر الصناعي ، وهي البنك المركزي الذي يشكل الميزان أو المحور الذي يمنح الاقتصاد القومي اتساقه ، ويستطيع التدخل بشكل حاسم في كل الأسعار ، من خلال التلاعب في أسعار الفائدة والتدخل في أسواق صرف العملات .

لكن مع نهاية القرن العشرين ، بدأت سلطة البنك المركزي في التآكل من خلال النمو الهائل في تجارة العملة والمنظمات والشبكات الدولية التي تسهل هذه التجارة ، ومن الطبيعي أن يؤدي هذا إلى تآكل السلطة السياسية التي اتخذت من البنك المركزي سلاحاً فعالاً وصمام أمن لها في حالات كثيرة . فقد كان في

الرئيسى للعبة رؤوس الأموال فى العالم الرأسمالى . ولذلك من الطبيعى أن تشهد العقود القادمة مع بداية القرن الحادى والعشرين ، صراعاً ضخماً على السلطة بين أنصار العولمة والمدافعين عن القومية ، وحول طبيعة المؤسسات الجديدة المسئولة عن تنظيم سير عمل أسواق رؤوس الأموال العالمية . وهذا الصراع سيكون أحد ظواهر المجابهة بين النظام الصناعى المتحضر والنظام العالمى الإلكترونى الجديد لخلق الثروة بأساليب لم يعرفها العالم من قبل ، والذى يتشكل حالياً .

ولعل المفارقة العجيبة تكمن فى أن هذه التوجهات من أجل السيطرة المالية العالمية التى تسعى إلى المركزية الشديدة ، تسير فى اتجاه معاكس للتوجهات الحقيقية للتطور الاقتصادى على مستوى الإنتاج والتوزيع ، لأن كلا منهما يتجه إلى الانتشار والتنوع واللامركزية . أى أن نتيجة هذا الصراع الكبير من أجل السلطة المالية لن ترضى طرفى الصراع . ولعل الشئ المؤكد بالفعل أنه عندما تبلغ معركة إعادة تشكيل النظام المالى العالمى ذروة عنفها، فإن كثيراً من الهياكل والصروح الحالية سيتم الإطاحة بها والدخول بها فى متحف التاريخ الاقتصادى . وربما كانت هذه القلاقل والاضطرابات والانقلابات فى توزيع سلطة المال على المستوى العالمى ، مجرد مدخل إلى عالم عجيب وغريب ، تبدو فيه طبيعة الثروة ذاتها مختلفة تمام الاختلاف عما عرفه البشر بطول تاريخهم .

هذا بالنسبة للقوة والمال بصفتهما ركنين من أركان السلطة ، أما أرقى أركانها فهو المعرفة أو المعلوماتية . إن السلطة ذات الخاصية العليا ليست فقط قادرة على توجيه ضربات وتأمين النجاح بإرغام الآخرين على فعل المطلوب منهم ، بل تملك قدرات أرقى من ذلك بمراحل ، ذلك أن فاعليتها تكمن فى الحصول على النتيجة المرجوة باستخدام الحد الأدنى من السلطة أو الضغط أو الإنذار . فالمعرفة تستطيع فى كثير من الحالات أن تقود الطرف الآخر إلى أن يجب

الأهداف المطروحة عليه والأفعال التي يتابعها ، بل إنها تستطيع أن تقنعه بأنه هو الذى اقترح هذه الأهداف والأفعال . ولذلك تعد من أهم أركان السلطة ومصادرها الفعالة إلى حد كبير ، فهى التى تمنح المال قوته بفضل مرونة استخدامها ، وهى التى تستخدم للعقاب وللمكافأة ، وأيضاً للإقناع ، بل وللتحويل من النقيض للنقيض . كما تستطيع أن تجعل من العدو حليفاً ، خاصة أن المعرفة الواعية الملائمة تسمح منذ البداية بإدراك السلبيات وبالتالي تجنبها ، أى تجنب إهدار القوة أو الثروة .

والمعرفة سلاح يمكن لمن يمتلكه ويستوعبه أن يضاعف من عناصر القوة والثروة التى يمتلكها ، وأن يزيد من موارده وطاقاته ، وأن يخفض من مصاريفه ونفقاته ، وأن يقصر من السبل التى يسلكها لبلوغ هدف معين ، حتى لو كان يملك الحد الأدنى من السلطة . أما من يمتلك الحد الأقصى منها ، ففى إمكانه أن يستخدم السلطة فى أشكالها وأركانها الثلاثة من خلال مزجها بمهارة ، فيوظف أدواتها الثلاث بالتناوب ، إذ يشهر سيف التهديد بالعقاب ، ويلوح بوعود المكافأة ، وفى الوقت نفسه يستعمل الإقناع والمعلومات التى تغير له الطريق نحو هدفه . وتؤكد قواعد اللعبة السياسية أن اللاعبين المهرة فى مضممار السلطة ، يدركون بالحدس أو بالحس أو بالتدريب أو بالعلم كيف يوظفون وينسقون توظيف السلطات التى يملكونها على أفضل وجه فى المكان والزمان المناسبين .

وبدون المعرفة الملائمة يمكن أن تطيش القوة وأن تهدر الثروة . فهى المعيار الأساسى عند تقدير احتمالات نجاح الأطراف المشتركة فى نزاع على السلطة ، سواء أكان الأمر يتعلق بحرب أم بمفاوضات ، إذ لا بد من معرفة ما بحوزة كل طرف من الأطراف ، من أدوات السلطة الأساسية الثلاث . وفى القرن السادس عشر طابق المفكر الإنجليزى فرانسيس بيكون بين المعرفة والسلطة فى مقولة مشهورة له هى : « المعرفة هى القوة » ، لكنه لم يتناولها فى تطبيقاتها

المادية الملموسة ، ولا فى علاقاتها العضوية بالركنين الآخرين للسلطة . ذلك أن العالم كما تصوره فلاسفة السياسة من أمثال بيكون ومايكافيللى فى الماضى ، يشهد منذ أواخر القرن العشرين ، انقلاباً جذرياً ، لم يكن فى استطاعتهم أن يدركوه وأن يقتنعوا بأن القوة والثروة يمكن أن تخضعاً بهذا الشكل المذهل لسيطرة المعرفة ، برغم إيمانهم العميق بضرورتها القصوى .

ويمكن القول بأنه حتى الحرب العالمية الثانية ، لم تكن القوة العسكرية فى جوهرها سوى تضخيم للقوة الفظة الباطشة التى تردع الخصم بمنتهى العنف ، ولا تحتاج إلا إلى قدر تقليدى من المعرفة العسكرية والسياسة . أما مع دخول العالم الحرب الإلكترونية التى كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ أول نموذج لها ، فإن القوة العسكرية أصبحت تعتمد بصفة عامة على المعرفة المدمجة فى الأسلحة والتكنولوجيا التى ابتكرت شتى وسائل جمع المعلومات . فقد أصبحت منظومة التسليح الحديث ، تتكون من معدات إلكترونية محملة بمنظومات معلوماتية ابتداء من أقمار التجسس إلى الغواصات ، مروراً بالطائرة المقاتلة التى هى فى حقيقتها حاسب آلى طائر ، فضلاً عن الأسلحة الصامتة التى أنتجت بفضل حاسبات آلية وعناصر إلكترونية شديدة التطور والتعقيد .

وقد أصبحت المعلوماتية من أخطر وأمضى الأسلحة التى يستخدمها الخبراء العسكريون فى كل الحسابات التكتيكية والاستراتيجية دون استثناء . ولا يعنى عدم التمكن منها بل والتفوق فيها سوى الهزيمة الساحقة . فعلى سبيل المثال ، نجد فيما يسمى « بالأنظمة الخبيرة » من أجل الدفاع المضاد للصواريخ ، أن الصواريخ التى كانت تتحرك بسرعة أقل من سرعة الصوت ، تنطلق بمعدل ٣٠٠ متر فى الثانية تقريباً ، ومن ثم يتعين على أية وسيلة دفاع فعالة ألا يستغرق ردها أكثر من واحد على عشرة آلاف من الثانية ، أما من خلال « الأنظمة الخبيرة » فإنها تمكن من استيعاب ما يصل إلى مائة ألف من التعليمات المعدة بواسطة

عقول بشرية ، إذ يتولى الحاسب الآلى مراجعتها وتقييمها وربطها فيما بينها لاتخاذ القرار بالرد المناسب على التهديد . وقد ورد فى مجلة « ديفينس ساينس » أن البتاجون كان قد حدد لوكالة مشروعات الأبحاث المتقدمة الخاصة بالدفاع ، هدفًا طويل المدى ، يتمثل فى تصميم نظام أسلحة قادر على إجراء « مليون استنتاج منطقى فى الثانية الواحدة » . أى أن العمل الذهنى سواء للإنسان أو الآلة - سواء فى مجال المعارف العلمية أو المنطق أو الاستنتاج - أصبح يمثل الشروط الأولية والأساسية للقوة والقدرة العسكرية .

وفى عالم الأعمال والاقتصاد ، أصبحت المعرفة المعلوماتية والذكاء الاصطناعى من البدهيات التى لا يمكن أن تقوم للثورة قائمة بدونها . فمثلا لا يستطيع الاقتصاد فى الدول المتقدمة أن يعمل لمدة ثلاثين ثانية بدون حاسبات آلية . كما أصبحت التعقييدات الجديدة والمتصاعدة للإنتاج ، وإدماج تكنولوجيات متعددة ومتنوعة ودائبة التغيير والتطور ، تعمل بقفزات متزايدة ومتتالية على مضاعفة كم المعلومات وتطوير نوعيتها ، إذ بدونها لا يستطيع النظام إنتاج الثروة وتنميتها .

إن المعرفة ليست مصدر سلطة من نوعية ممتازة وراقية فحسب ، بل هى أيضاً أهم مقومات القوة والثروة . بمعنى آخر ، فلم تعد المعرفة مجرد عامل مساعد لسلطة القوة أو سلطة المال ، بل أصبحت جوهر كل أنواع السلطة ، والمضاعف النهائى لها جميعاً . لكن الخطورة تكمن فى أن المعرفة ليست دائماً موضوعية ولا محايدة تجاه السلطة ، فهى تصدر عن بشر بكل ميولهم وتوجهاتهم وأهدافهم الخفية أو حتى المعلنة . وأى حدث أو حقيقة واقعية أو متوهمة ، من تلك الأحداث أو « الحقائق » المستخدمة فى الحياة السياسية أو الاقتصادية أو العلاقات الإنسانية اليومية ، إنما تنتج عملياً عن « أحداث وحقائق » أو افتراضات تم إعدادها فى المطبخ السياسى الذى لا يعرف الآخرون ما يدور داخله ، والذى

تستخدمه السلطة السياسية كأداة لتنفيذ أغراضها الخاصة بها فقط ، بصرف النظر عن مصالح الآخرين . ونظراً لأن المعرفة من أهم أركان السلطة ، فهي لا تختلف عن أية سلطة يمتلكها البشر ويمارسونها . إنها سلاح يمكن أن يستخدمه ضد الآخرين ، حتى يضمنوا التفوق عليهم باستمرار ، وبالتالي يتحتم على الآخرين أن يستخدموا المعرفة بنفس المنهج ، مما يجعلها في أحيان كثيرة حرباً لا تتوقف ولا هوادة فيها لكل أطراف اللعبة السياسية .

وتكمن خطورة المعرفة كأحد أركان السلطة الثلاثة ، في أنها معين لا ينضب أبداً ، بل كلما أخذ منه ازداد تدفقاً وخصوبة وثراءً، وذلك على النقيض من ركني القوة والثروة . فالقوة لها حد لا ينبغي تجاوزه وإلا فإن استخدامها سيدمر الهدف المطلوب منها تحقيقه . وينطبق المفهوم نفسه على الثروة التي لا تستطيع أن تشتري كل شيء، ولا بد أن تأتي اللحظة التي ستفرغ فيها أكثر الخزائن امتلاء . أما المعرفة ذاته الحدود الأخذة في الاتساع باستمرار ، فلا يمكن تجاؤها لأنها أبعد دائماً من محاولات اجتيازها، كما أن استهلاكها لا يؤدي إلى نضوبها بل إلى توليدها وتدفعها وانتشارها . وليس في إمكان إنسان أن يبلغ أبداً المعرفة القصوى بالنسبة لأي موضوع، وإن كان في الإمكان دائماً قطع المزيد من الخطوات التي تقرب الإنسان من الفهم الكامل لكنه لن يستحوذ عليها تماماً . إن طبيعة المعرفة تجعلها دائماً قابلة للتوسع والتعمق إلى ما لا نهاية .

هناك فرق جوهري آخر بين المعرفة وبين كل من القوة والثروة . فمن يمتلك القوة أو الثروة لا يستطيع آخر أن يشاركه في أيهما ، إلا بموافقة ورغبة من يمتلكها . أما المعرفة فمشاع لكل الذين يحاولون الحصول عليها في وقت واحد ، مهما كان هناك من يحاول احتكارها . ففي مجال القوة المادية مثلاً، لا يستطيع أن يستخدم المسدس إلا من يملكه ، فلا يستطيع آخر أن يستخدمه في الوقت نفسه . ونفس المبدأ ينطبق على مجال القوة الاقتصادية ، فمن يستخدم

ثروته لا يمكن لآخر أن يستخدمها لأنها بطبيعته حكر له . أما المعرفة فيمكن أن يستخدمها البشر جميعا في الوقت نفسه ، سواء أكان هدفهم التعاون المثمر أم الصراع المخرب ، وبصرف النظر عن هذا الهدف أو ذلك ، فإن هذا الاستخدام للمعرفة يؤدي دائما إلى إنتاج فائض منها . وهذا يدل على أن قواعد لعبة السلطة التي تدار على أساس المعرفة ، مختلفة في طبيعتها وجوهرها ومنهجها ، اختلافاً عميقاً عن الأسس التي يعتمد عليها السياسة أو الاقتصاديون الذين يظنون أن اكتفاءهم بالقوة أو الثروة أو كليهما فحسب ، كفيل بتحقيق أهدافهم .

ولعل من أخطر وسائل المعرفة في الانتشار والتوسع ، أنها أكثر ديمقراطية من القوة والثروة ، خاصة في هذا العصر الذي ينطلق فيه العالم إلى آفاق ما يسمى بعصر المعلومات . ذلك أن كلاً من القوة والثروة وقف على الأكثر قوة والأكثر ثراءً ، في حين أن المعرفة تملك خاصية ثورية بمعنى الكلمة ، وهي أن الأكثر ضعفاً والأكثر فقراً يستطيعون الحصول عليها أيضاً . فهي ليست حبيسة داخل أسوار الجامعة أو المراكز العلمية وحكراً عليها ، بل يمكن التقاطها بمجرد الضغط على أزرار أى جهاز كومبيوتر متصل بالشبكات الفضائية . ومن الطبيعي أن يستغل الأقوياء والأغنياء سلاح المعرفة لتعزيز سلطتهم ، ومع ذلك يظلون مهددين باستغلال الضعفاء والفقراء لها ، خاصة إذا عرفوا كيف يستغلونها في الزمان والمكان المناسبين .

وعلى الرغم من أن المعرفة أصبحت من أهم قواعد اللعبة السياسية التي يجب على كل سياسى أن يجيدها ، فإنها لا تقتصر على المجال السياسى فحسب ، بل تمتد لتشمل كل مجالات المجتمع ، لا يختلف فيها رئيس الوزراء عن رب العائلة ، ورئيس الشركة على أى موظف صغير فيها . . . الخ . إن كل من بيده سلطة ، كبرت أم صغرت ، يسعى إلى السيطرة فى مجاله على كمية ونوعية المعرفة وتوزيعها . وبذلك لم تعد قواعد اللعبة السياسية كما كانت فى

(5) أزمة الديمقراطية

يظن كثيرون من المتحمسين للديمقراطية أنها الشفاء الناجع لكل أمراض المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية بصفة عامة ، أو أنها حل سحري يحدث مفعوله المبهل بل والمذهل بمجرد الضغط على زرها ، وينسون أنها تنظيم بشرى مثل أى تنظيم آخر صنعه البشر ، وأن العبرة بتطبيقاتها العادلة الواعية الحريضة على كرامة الإنسان وتقدمه فى شتى المجالات ، وليست بالشعارات الرنانة الصاخبة التى تتغنى بالحرية فى الكتب السياسية والمقالات الصحفية والأناشيد المدرسية والأغاني الإذاعية ، فى حين أن الواقع يكاد يصرخ بعكس ذلك تمامًا ، إذ إن هناك بونًا شاسعًا بين ديمقراطية التنفيذ وديمقراطية التنفيس .

ففى الحياة الواقعية - وليست الإعلامية - تقاس كل الأشياء بقيمتها العملية . ومهما تحاور الناس وتجادلوا وعبروا عن أفكارهم وآرائهم ، فإن العبرة فى النهاية بالمحصلة الفعلية ، هذا إذا كان مسموحًا لهم أن يمارسوا حرية التعبير وإبداء الرأى . فإذا كانت الديمقراطية مجرد التعبير عن الرأى ، فإنها فى هذه الحالة تتحول إلى أداة للتنفيس أو الامتصاص بحيث تتوقف عند هذه الحدود فقط وبذلك لا يكون هناك فرق بين ديمقراطية التعبير عن النفس وبين التعبير التلقائى والعفوى الذى يقوم به المريض فى حضور المحلل النفسى الذى يتيح هذه الفرصة لمريضه حتى ينفس عن مكبوتاته بحيث يصبح التنفيس غاية فى حد ذاته .

أما بالنسبة للممارسة الديمقراطية في التعبير الحر للمجتمع ككل فيجب ألا تقف عند حدود التنفيس ، وإلا تحولت الديمقراطية إلى أبشع أنواع الديكتاتورية المقنعة التي تعتمد أساساً على امتصاص الصدمات والنكسات والنكبات بل وتحولها إلى انتصارات وإنجازات إذا كان هذا ممكناً . إن الديمقراطية الحققة تقاس بنتائجها العملية في نهاية الأمر ، بمعنى أنه لا بد أن تتحول حرية الرأي والتعبير إلى طاقة فعلية ، تشق الطريق الصحي والصحيح الذي يتعين على المجتمع أن يسلكه ، وإلى رفاهية مادية ملموسة بالنسبة للجميع .

ومن أخطر الأزمات التي تهدد الديمقراطية وتحولها إلى مجرد شكل صوري من أشكال التنفيس الاجتماعي ، تلك التي تمارسها أجهزة الإدارة الحكومية الراسخة بكل لوائحها وخلفياتها ورواسبها وذبولها . فالبيروقراطية لا تخشى أية ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية جديدة مادامت لا تمسها من بعيد أو قريب . فهي لا تخاف من حرية الرأي والتعبير مادامت تملك الحرية المطلقة في العمل والتنفيذ ، أي على طريقة « دع الآخرين يتكلمون كما يشاءون مادامنا نملك نفس الحق ولكن في أن نعمل ما نشاء » . لذلك تتربص البيروقراطية دائماً بالديمقراطية وخاصة إذا كانت وليدة ، استعداداً للقضاء عليها باللوائح والبنود والقوانين ، أو لتحويلها إلى أداة للتنفيس عن مراحل الرأي المكبوت تجنباً لأي انفجار متوقع . أما إذا حاولت الديمقراطية أن تجعل من نفسها طاقة تنفيذية فعلية ، فإن البيروقراطية تشهر في وجهها كل الأسلحة المباشرة وغير المباشرة ، وتبتكر لها الأزمات التي تدخلها في متاهات جانبية ، وحلقات مفرغة ، وطرق مسدودة .

وتكون النتيجة أن يفقد الناس الثقة في الديمقراطية عندما يرون أنها لا تزيد على حدود الحروف التي كتبت بها ، أو الألفاظ التي نطقت بها . ومن ثم تبرز ضرورة إيجاد المنهج العملي والعلمي الذي يتضمن تحويل الديمقراطية إلى طاقة

تنفيذية تدفع بالمجتمع إلى آفاق جديدة من التقدم والازدهار . فالقيمة الفعلية للديمقراطية تكمن في رفع مستوى المعيشة عمليًا ، سواء بالنسبة للمأكل أو المشرب أو الملابس أو التعليم أو الإسكان أو الصحة ، بمعنى آخر فإن حرية الرأي والتعبير ليست على موجات الأثير أو على صفحات الصحف والمجلات أو حتى في قاعات البرلمان ، بقدر ما هي فيما يحصل عليه المواطن فعلا في حياته اليومية من خير ورفاهية .

وتتجلى الأزمة الحقيقية والمزمنة للديمقراطية في أنها تنطوي على عدد من التناقضات التي يمكن أن تهزم أغراضها في بعض الأحيان . وإن كان هذا لا يعنى التقليل من قيمتها كأفضل الصيغ للممارسة السياسية ، بل على العكس فهو بمثابة الاستثناء الذى يثبت القاعدة ويؤكددها ، خاصة أن الديمقراطية في حاجة دائمة وملحة لإزالة العوائق والعقبات والعراقيل من طريقها ، حتى لا تتشتت قوة دفعها وتسقط في النهاية جثة لا حراك فيها . الديمقراطية لا توجد إلا من خلال البشر الذين يعملون على إيجادها ورعايتها وترسيخها وتنميتها ، ومن هنا كانت المقولة المشهورة : « لا ديمقراطية بدون ديمقراطيين » .

من هذه التناقضات التي تعاني منها الديمقراطية ، التناقض بين تعظيم حجم التمثيل السياسى وانخفاض مستوى الكفاءة . ففي عمليات صنع القرار تبرز خلافاته عديدة ، خاصة أن أى قرار لا يمكن أن يحقق رغبات الجميع . ولذلك يصبح البديل الوحيد هو تحقيق رغبة أكبر عدد ممكن ، وهو ما تحققه قاعدة الأغلبية فى الديمقراطية . أى أن تعظيم التمثيل السياسى يعنى ضرورة التعبير عن مصالح ورغبات أكبر عدد ممكن من الناس من خلال القرارات التي تصدر فى هذا الصدد . ولا يمكن أن يتحقق هذا الإنجاز إلا من توفير الفرصة للأغلبية إلى أقصى حد ممكن ، أى على مستوى الكم .

أما على مستوى الكيف ، فإن الكفاءة تعنى إمكان اتخاذ القرار فى سهولة

ويسر دون عرقلة أو تعطيل ، ومن خلال الخبراء المختصين . هنا تكمن المفارقة الخطيرة بين ضخامة التمثيل ومستوى الكفاءة الذى ينخفض طردياً مع زيادة مساحة التمثيل . فالأغلبية ليست دائماً على صواب ، وخاصة إذا كان مستواها التعليمى أو وعيها الثقافى ضعيفاً وهزيباً ، خاصة فى البلاد التى تنتشر فيها الأمية . وتحتاج معظم القرارات فى هذا العصر الذى يستنير دائماً بأحدث إنجازات العلوم ، إلى رأى الخبراء والعلماء والمختصين فى شتى المجالات ، وهم لا يشكلون أغلبية لأنهم بطبيعتهم صنفوة ونخبة ، لكن آراءهم العلمية القائمة على الدراسة والتحليل ، يمكن أن تصادر وترفض من جانب الأغلبية لمجرد أنها تملك الأصوات الأكثر . . . ففى مواقف كثيرة لا تكون عملية اتخاذ القرار تعبيراً عن رغبات ومصالح الأغلبية الراهنة ، وإنما وسيلة إلى القرار الصحيح ذى النظرة الاستراتيجية البعيدة وليست المناورة التكتيكية العابرة . وقد يتفق الجميع على ما يريدون إنجازه ، لكنهم يختلفون على الوسيلة التكتيكية أو الغاية الاستراتيجية . وفى هذه الحالة يتم التصويت على ما يعتقدون أو يتصورون أنه صحيح . هنا يكمن التناقض فى أن تعظيم التمثيل من خلال اشتراط نسبة أكبر للأغلبية ، يقلل من احتمالات الكفاءة ، لأنه يتيح فرصة المشاركة لعدد من العناصر التى لا تملك القدرة على التقييم والمفاضلة ، وبالتالي فإنها يمكن أن تصوت ضد القرار الصحيح والسليم إذا لم يلق هوى فى نفسها .

ولعل من أخطر سلبيات الديمقراطية أنها تساوى بين الأصوات عددياً بصرف النظر عن اختلافاتها نوعياً ، مما يحدث تناقضاً بين العدالة والمساواة ، إذ تعنى العدالة إعطاء كل جماعة من الجماعات التى تمارس حق التصويت ، الكم أو الوزن الذى يتناسب مع حجمها فى التأثير على القرار ، من خلال حتمية احترام رأى الأغلبية والرضوخ له والسماح لها بفرض إرادتها . إن المساواة فى هذه الحالة تفرض أن يكون لكل فرد صوت واحد ، بصرف النظر عن وعيه وثقافته وخبرته وموهبته ، وبالتالي فإن الأصوات كلها متساوية كأسنان المشط ،

خاصة إذا كان إحراز الأغلبية المطلوبة يتوقف على أصوات قليلة أو حتى على صوت واحد . وهذا لا يعنى سوى إعطاء هذا الصوت وزناً يعادل ٥٠٪ من الأصوات على أقل تقدير (فى حالة الأغلبية النسبية) ، ويعادل ٩٩٪ من الأصوات على أكبر تقدير (فى حالة اشتراط الإجماع) .

وهناك أيضا فى الممارسة الديمقراطية ما يعرف بالإشباع الرأسى والإشباع الأفقى اللذين غالباً ما يقعان أو يتواجهان فى تناقض لا مفر منه ، إذ يعنى الإشباع الأفقى تعبير القرار عن أكبر عدد ممكن ، أما الإشباع الرأسى فيكمن فى الدرجة أو الكيفية التى يتحقق بها ، وهو كفى نوعى فى حين أن الأفقى كمى عددى ، أى أنه لا يمكن أن تكون التفضيلات متساوية ، بحكم أن المصالح المطروحة للمساومة لا تهتم كل القطاعات بنفس الدرجة ، وبالتالي لا يكون المعيار بعدد هؤلاء الذين يتأثرون بالقرار ، وإنما بحجم هذا التأثير ومدى عمقه . فإذا كانت الأغلبية لا تلقى بالا أو لا تتحمس لهذا القرار لأن العائد المترتب عليه متدنٍ إلى أقصى حد ، فى حين يمثل هذا القرار أهمية خاصة بالنسبة للأقلية لارتباطه العميق بمصالحها ، فإن النتيجة تتمثل فى أن الإشباع الأفقى يضر بالإشباع الرأسى .

وتتمثل أزمة الديمقراطية أيضا فى أنها نظام ينهض على المنافسة على السلطة ، ولا تقوم له قائمة بدونها . لكن المنافسة تحمل فى طياتها احتمالات خطيرة مثل توسيع شقة الخلاف بين الجماعات والقوى السياسية بل والاجتماعية والثقافية والعرقية ، إذ لا يمكن الفصل فيما بينها . ويكمن التناقض فى الحاجة الملحة للديمقراطية لحد أدنى من الاتفاق والتماسك حتى لا يختلط الحابل بالنابل، لكنها فى الوقت نفسه تحتاج إلى الصراع السلمى أو التنافس الذى يجرى كالدماء فى عروقها . ولذلك يتحتم أن يكون هذا الصراع فى حدود معينة لا ينبغى أن يتجاوزها حتى لا يهدد قيمة الاستقرار أو يقضى على الحد الأدنى من

الاتفاق الذى يعد شرطاً ضرورياً للديمقراطية . إنها معادلة صعبة تقتضى وجود أرض مشتركة يدور عليها هذا الخليط الحرج بين الاتفاق والتماسك وبين الصراع والتنافس .

ولا تقف التناقضات التى تعانى منها الديمقراطية عند حد معين ، خاصة التناقض بين الرضا الشعبى العام عن الحكومة وبين فعاليتها فى الأداء خصوصا على المدى الطويل ، فالديمقراطية هى ممارسة الحكم على أساس من رضا شعبى عام يكسبها شرعيتها التى تتطلب توافر الأداء الفعال والإيجابى والمثمر من جانب الحكومة حتى يشعر الشعب بثمار هذه الفاعلية على المدى القصير حتى يواصل منحها ثقته . وبالطبع فإن أية حكومة لا بد أن تحرص على إعادة انتخابها ، مما قد يتطلب منها التضحية بالمستقبل البعيد فى بعض الأحيان . ونادرا ما يلتمس الشعب الأعذار للحكومة التى لا تسعفه بالمزايا أو التحسينات المنشودة ، برغم أن هناك نوعيات من المشكلات والقضايا المعلقة التى لا يمكن أن تحسم إلا على المدى الطويل ، بالإضافة إلى أن محاولات إصلاح بعض العيوب قد ينتج عنها فى المراحل الأولى بعض المشاق والصعاب التى قد يعانى منها المواطن . عندئذ تجد الحكومة نفسها أمام اختيارين لا ثالث لهما : إما أن تفقد شرعيتها ، وتخسر الانتخابات التالية ، أو أن تقدم حلولا مؤقتة ومسكنة وعارضة للمشكلات التى تجابهها ، مما يؤدى إلى تفاقم هذه المشكلات وانفجارها بحيث لا تستطيع الحكومة أن تهرب منها فى حالة إعادة انتخابها ، بل ستجد أنها استفحلت واستعصى حلها إلى حد كبير .

ويمكن أن تتشابه قواعد اللعبة السياسية فى قضايا وأوضاع ومواقف وتيارات كثيرة ، إلا فى حالة الديمقراطية التى تستمد مصداقيتها وفعاليتها من الممارسة العملية وليس من النظريات المسبقة الجاهزة ، أو القواعد التى يسهل تطبيقها على كل الحالات والمواقف دون عقبات . فليس هناك نموذج مثالى يمكن نقله أو

تقليده بطريقة آلية ، وإنما يتحتم على كل مجتمع أن يستكر الصيغة التي تناسب ظروفه الراهنة على أقل تقدير ، كما لا ينبغي تقييم نجاح التطور الديمقراطي بالقياس علي تجارب أخرى ، لأن التجارب الديمقراطية تختلف فيما بينها اختلاف بصمات الأصابع . وبالتالي يتمثل المعيار الأساسي في التقييم ، في مدى ما حققته التجربة المعينة من مزايا للمجتمع مقارنة بالوضع الذي كان سائدا قبل انتهاج الديمقراطية التي هي بطبيعتها ممارسة مستمرة ومتجددة ، ولا تقف عند نقطة معينة ، مما يحتم الحفاظ على قوة الدفع وتنميتها على أسس علمية وعملية . إن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق في وقت قصير ، فهي في حاجة إلى ممارسة بل وتربية طويلة الأجل ، وخاصة أن الوقوع في أخطاء وحدوث بعض التجاوزات ، يعد جزءاً من هذه الممارسة .

ويتمثل الحرج الشائك الرئيسي في ممارسة الديمقراطية ، في البحث عن الصيغة الأفضل التي تحقق التوازن الدقيق بين هذه المتناقضات ، ذلك أنه لا يوجد مكان محدد مسبقاً لنقطة التوازن التي تختلف من مجتمع إلى آخر ، بل ومن فترة إلى أخرى أو من موقف إلى آخر في نفس المجتمع . وبالتالي ينبغي أن يبحث كل مجتمع عن منهجه الخاص في الممارسة الديمقراطية في ضوء ما تفرضه حقائق الواقع . ومن الواضح أن هذه المعضلة الديمقراطية تستعصي في حالات كثيرة على الحل بسبب التناقضات المتشابكة والمعقدة التي لا تتوقف عن التفاعل أو التوالد ، لدرجة أنه في شهر يوليو ١٩٩٨ ، عقد في استكهولم مؤتمر تحت عنوان « ثقافة الديمقراطية » شارك فيه مسئولون ومفكرون ومثقفون ودعاة لحقوق الإنسان من أنحاء العالم لبحث كيفية تحويل الديمقراطية من مجرد أدوات ووسائل قاصرة علي الانتخابات والبرلمان والمؤسسات ، إلى أسلوب حياة وثقافة تتغلغل في سلوك البشر وحياتهم وتعطى صوتاً لمن لا صوت لهم كسكان الريف والمرأة والأقليات .

ولا تقتصر مشكلة وجود الواجهة الديمقراطية البراقة بلا محتوى أو مضمون على دول العالم الثالث فحسب ، بل تمتد لتشمل الدول التي تتشدد بعراقة ديمقراطيتها . فطبقاً لتصريحات شيردات رامفال رئيس المعهد الدولي للدعم الديمقراطي والانتخابي والذي نظم المؤتمر ، فإن هناك في الغرب من يشارك في الديمقراطية بمعدل دقيقتين كل خمس سنوات ، أى خلال لحظة الاقتراع في الانتخابات التشريعية . وهناك آخرون في الغرب أيضاً لا يمارسون هذه الديمقراطية حتى من خلال هذه اللحظات العابرة .

إن نظام « ويستمنستر » - الذي أخذته معظم دول العالم عن بريطانيا ، والممثل في برلمان يمارس صلاحيات الحكم والإدارة من خلال نوابه المنتخبين في أكبر حزب فاز بالانتخابات - لم يعد النموذج الأفضل للديمقراطية ، إذ إنه لا يترك سوى مكان ضئيل للخاسرين من الأحزاب الأخرى ، برغم أن هذه الأحزاب ربما تكون قد حصلت على أصوات أكثر في مجملها مما حصل عليه الحزب الفائز ، لكن هذه هي الديمقراطية على النمط البريطاني الذي سارت على نهجه معظم الحكومات في مختلف البلاد . وكانت هذه الإشكالية في مقدمة القضايا التي ناقشها المشاركون في مؤتمر « ثقافة الديمقراطية » باستكهولم .

انشغل أعضاء المؤتمر على مدى سبع جلسات في عرض أفكارهم وتصوراتهم لعالم تسود فيه ديمقراطية المشاركة التي يجد فيها كل شخص مكاناً يوفر له احترام ذاتيته وإمكاناته وقدراته بغض النظر عن حجمها . ولم يكن المقصود بهذا التوجه ابتكار نموذج جديد للديمقراطية قابل للتطبيق بصفة عامة . فقد كان ذلك عكس ما سعى إليه أعضاء المؤتمر الذين أكدوا على أن ظروف كل دولة أو منطقة أو قارة ، تفرض نموذجها الخاص بها والنابع من بيئتها وتاريخها وتقييمها . لكن هناك خطأً عريضاً تضمن المشاركة والتفاعل والإيمان بالديمقراطية ، وكلها عناصر يمكن أن تنصهر في بوتقة « ثقافة الديمقراطية » .

ويؤكد مايكل براتون أستاذ العلوم السياسية بجامعة ميشيغان بالولايات المتحدة أن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق تحت وطأة الفقر والجهل والتمييز بين الناس سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى . فلا بد من التخلص أولاً من هذه المعوقات ثم يتفق السياسيون والمواطنون على أن الديمقراطية هي اللعبة الوحيدة والأساسية التي يمارسونها في الدولة ، بمعنى أنه ما دام الجميع قد ارتضوا مبدأ الديمقراطية ، فيجب ألا يتوقعوا استخدام الجيش أو الشرطة في حل النزاعات . فالديمقراطية ممارسة يومية على كل المستويات بحيث تصبح الأفعال هي الفيصل الوحيد . ويستشهد مايكل براتون بنتائج استطلاعات للرأى أجريت في عدة دول أفريقية جنوب الصحراء اتضح منها أن ٣٥% من الغانيين لا يعرفون أساساً ما هي الديمقراطية ، في حين أعرب أكثر من نصف السكان في دول عديدة عن رفضهم للديمقراطية بصورتها الراهنة حيث لا صوت لهم فيها ، كما أنها تعد نوعاً من الرفاهة السياسية والاجتماعية الزاخرة بالسفسطة ، تحت وطأة المشكلات الاقتصادية الطاحنة التي يعانون منها .

وقالت تشيرتى كالوكى عضو البرلمان الكينى والتي كانت مرشحة للرئاسة في انتخابات ١٩٩٧ ، إن الديمقراطية هي تربية فى الأساس ، ولا بد أن تترسخ عبر الأجيال المتتابعة . ثم شنت هجومًا حادًا على الزعماء الأفارقة في كلمتها أمام المؤتمر قائلة :

« إنهم استمروا للحكم الاستعماري ، لقد تغير الراقصون لكن الموسيقى ظلت كما هي . كيف يمكن أن نتحدث عن الديمقراطية في حين يفترق أغلب الناس إلى الحاجات الأساسية ، بل يواجه بعضهم المجاعة؟! كيف يمكن الحديث عن الديمقراطية والزعماء الأفارقة لا يعتبرونها سوى مجرد حفلة شاي يتم خلالها تبادل وجهات النظر التي لا تغير من الأمر شيئاً؟! » .

أما عن أمريكا اللاتينية فتقول مارتا لاجوس الباحثة في المعهد الدولي

للرأى والتسويق فى شيللى ، إن هناك عدم ثقة إلى حد كسير فى جدوى الديمقراطية من جانب الناس العاديين ، إذ يقول ٧٥٪ من مواطنى أمريكا اللاتينية إنه ليست هناك عدالة على الإطلاق ، فى حين قال ٤١٪ إن العمل الإيجابى المثمر ليس ضمانا للنجاح . فهناك ثقافة سائدة تعتمد على الشك وعدم الثقة فى الآخرين بحيث لا يمكن أن تسود ثقافة الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية . كما أن هناك نسبة كبيرة من الناس تعتقد أن قطار الديمقراطية قد فاتها ، وبالتالي ليست لها علاقة به لأن اللحاق به من رابع المستحيلات . وانعكس ذلك على الانسحاب الجماعى من المشاركة فى اللعبة السياسية بحيث أصبحت الديمقراطية لعبة النخبة .

وجاءت جلسة مناقشة الديمقراطية فى العالم العربى ، التى قال فيها اللورد ستيل عضو مجلس اللوردات البريطانى وزعيم حزب الأحرار الديمقراطى السابق : إن الديمقراطية تتراجع فى العالم العربى ، كما أن عدم مشاركة المرأة أصبح من المشكلات المتفاقمة . كما قال جون سيزيتو أستاذ الأديان والشئون الدولية فى جامعة جورج تاون الأمريكية : إن المجتمع المدنى فى معظم أرجاء العالم العربى مقيد . وإذا كانت نهاية الثمانينيات قد شهدت فتح الباب الديمقراطى قليلا فى العالم العربى ، لكنه سرعان ما أغلق فى التسعينيات بسبب حرب الخليج وموجة الإرهاب وعنف المتطرفين .

أما تجربة الديمقراطية فى شبه القارة الهندية فتجربة فريدة من نوعها لأنها استطاعت أن تصمد فى مواجهة عوامل الفقر والجهل والمرض والتخلف وذلك على النقيض من تجارب كثيرة أخرى ماتت فى مهدها أو لم تولد أصلا . بل إن التجربة الهندية استطاعت أيضاً أن تتغلب على واحدة من المشكلات المزمنة فى العالم الثالث ، وهى المتعلقة بدور العسكر والضغط التى يمارسونها أو الانقلابات التى يقومون بها للجلوس على كراسى الحكم . فقد قال سى جيل

رئيس لجنة الانتخابات في الهند : إن ثقافة التسامح كانت بمثابة صمام الأمان لبلد يموج بالأعراق والأديان والأقليات . لقد أخذت الهند نظم الديمقراطية وحكم القانون من بريطانيا لكنها طورتها طبقاً لظروفها الخاصة بها . وبرغم وجود عنف وفساد ، إلا أن الديمقراطية كانت كفيلاً بعلاج هذه السلبات . فلم يفتر حماس الهنود لها ، إذ يشكلون ٦٠٠ مليون ناخب يتوافدون على ٨٠٠ ألف مركز اقتراع للإدلاء بأصواتهم .

وكان من الضروري أن يناقش مؤتمر « ثقافة الديمقراطية » قضية مشاركة المرأة إذ لا يعقل أن تكون هناك ديمقراطية في مجتمع نصف معطل أو مشلول أو عاجز عن القيام بدوره . وكانت الدكتورة عزة كرم الباحثة المصرية في المعهد الدولي للدعم الديمقراطي والانتخابي قد تقدمت ببحث رائد عن دور المرأة في الحياة السياسية ، فذكرت أن هناك ٤٠ ألفاً و٨٢٢ نائبا في البرلمانات في شتى أنحاء العالم في عام انعقاد مؤتمر « ثقافة الديمقراطية » (١٩٩٨) ، منهم ١١٪ فقط ، أي ٤٠٠٤ من السيدات ، كما أن أقل من ١١٪ من قادة الأحزاب من السيدات ، وهناك ١٨ سيدة ترأس البرلمانات في العالم . لكن الدكتورة عزة كرم تؤكد أن القضية ليست قضية كم ، وهو ضئيل للغاية ، بل هي قضية ماذا ستفعل المرأة عندما تدخل البرلمان ؟ فلا بد أن تدرك أن دخول معترك السياسة يمثل تحدياً لا بد أن تثبت فيه جدارتها وكفاءتها ، وهي لن تحقق هذا إلا من خلال استراتيجية متشعبة وطويلة النفس لرسم الخريطة التي يمكن أن تسير المرأة على هديها نحو أهدافها الديمقراطية والحضارية .

لم يتوقف العالم عن الحديث عن الديمقراطية ووسائلها وأهدافها ودلالاتها ومعانيها منذ عهد الحضارة الإغريقية . ومع حلول القرن الحادي والعشرين بعد الميلاد لا يزال العالم في حاجة لتحويل هذه الكلمة البراقة إلى واقع يعيشه الناس في شتى أنحاء العالم ، بحيث لا يكون معنى الديمقراطية في نظرهم مجرد

«سيرك» كبير يقدم فيه السياسيون أفضل ألعابهم ، ولا دور للناس والجمهور سوى التصفيق أو إشاحة الوجه غضبًا . فلا قيمة لهبوب رياح الديمقراطية إذا كانت النتيجة هي حصاد الهشيم ، وهي الظاهرة المأساوية التي تعاني منها دول العالم الثالث التي لا تزال تدور في حلقة التخلف و التبعية ، مترنحة في حلبة الصراعات الدولية ، تنزف عصارة الحياة في مواقع الحروب الإقليمية والأهلية والقبلية ، وفي شرايين السماسرة المضارين في الأسواق المالية العالمية ، وتجار السلاح والمخدرات والدعارة والسموم البيضاء ، وفي دوامة الانقلابات العسكرية والانقلابات المضادة، في حين انهمكت النخبة السياسية في العالم الثالث في ترف التجريب والمحاكاة بلا هضم أو استيعاب ، واستعارة النماذج الاجتماعية من هنا وهناك حتى مسخت ، في معظم الأحوال ، الشخصية القومية خاصة مع تدفق تيارات العولمة التي تريد أن تفرقها تمامًا حتى تقضى عليها بإسفنكسيا الغرق .

لقد أجمت هذه الشخصية القومية شرارة الكفاح الوطني ضد الاستعمار والغزو الأجنبي ، فإذا بها في زمن العولمة تفتقد الهوية والأصالة ، وترتدى الأتعة المستعارة ، وكأن غاية الاستقلال والتحرر هي العودة مرة أخرى للاعتماد على العواصم التي تمسك بخناق العالم ، واستعارة هياكل الإدارة ، ومؤسسات الدولة ، وأنظمة الحكم ، ومصطلحات المثقفين ، وسفسطات الأيديولوجيين ، تمامًا مثلما يتم شراء الخبز وأدوات الحياة المادية للشعب . وبالتالي فقدت هذه البلاد بوصلتها الهادية وسط بحار العالم المتقدم وأمواجه المتلاطمة .

ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية ، غمرت موجة التحرر عشرات البلاد في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وأتاحت لها التركيز على قضية التنمية، وراحت النخبة المثقفة من أبنائها تخطط لتنمية شاملة تقفز بمعدلات النمو الاقتصادي ، وتحاول سد الهوة السحيقة بين بلادهم وبلاد الشمال المتقدم ،

وظلت النخب الحاكمة فى هذه البلاد أسيرة حرصها على كراسى الحكم ، أو أسيرة عقائدها الأيديولوجية الأثيرة ، ومبهورة بتجارب الآخرين وهى تتصور أو توهم أن التقدم والديمقراطية وغيرها من الشعارات التى تغنت بها هى القفز على الواقع ، واكتفت من الديمقراطية بالبرلمانات أو المجالس الصورية ، ومن التقدم برموزه المبهرة : إقامة المفاعلات الذرية ، وإنشاء أجهزة إعلامية تسعى لتغطية العالم بصوتها العالى وصخبها الدائم ، وتصنيع أو تجميع الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية التى توهمها بأنها أصبحت من القوى الكبرى ، والحرص على امتلاك القنابل الذرية بل وإجراء تجارب تفجيرها ، وكأن هذا دليل كاف على ارتفاع متوسط نصيب المواطن من الدخل القومى ، أو أن بناء عشرات الجامعات والمعاهد العليا يصلح مؤشرا يستدل به على هبوط نسبة الأمية وارتفاع مستوى التعليم رأسياً وانتشاره أفقياً الخ .

لقد أخطأت النخب الحاكمة فى العالم الثالث حين تصورت أن التنمية هى هذه الجيوب أو الزوائد الاقتصادية العصرية التى زرعتها فى صحراء التخلف الذى ترتب على سنوات الاستعمار والقهر ، وتجاهلت أن التنمية هى تنمية الإنسان بالديمقراطية والحرية والكرامة والتنوير والثقيف والتعليم والتوعية ، قبل تنمية الجماد . ذلك أن بناء الإنسان أهم وأصعب وأخطر بكثير من بناء المؤسسات والمصانع والمشروعات بشتى أنواعها . إن بناء الإنسان هو مرادف لبناء الديمقراطية الحقيقية .

ولذلك أخطأت النخب الحاكمة مرة أخرى ، حين لوت ذراع التجارب الديمقراطية المستعارة حتى تلبسها عباءة الواقع وتتجمل بها فى الوقت نفسه على مستوى الظاهر . وكان أن تخبطت فى اختيارها بين الصيغ الوجودية الشمولية والصيغ الليبرالية النابعة من بيئات مختلفة تماما . وبين الاختيارين ظل شعار الديمقراطية ونداؤها الأثير يتردد فى وعود معظم حكام بلاد العالم الثالث وبياناتهم المرصعة بآلاف المصطلحات البراقة .

ويمكن القول بأنه لن تحدث تحولات ديمقراطية واسعة وإيجابية في هذه المنظومة الضخمة المسماة بالعالم الثالث ، إلا إذا وضعت العربية وراء الحصان .
أى أن تصبح الديمقراطية بمثابة المحرك الأساسى لكافة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد التى تعاني من الفقر والتخلف والامية وأخطر من ذلك كله غياب العدالة . كذلك لابد من مواجهة الاختلال فى موازين قيمة العدالة فى النظام العالمى ، وهو اختلال تكرسه التكنولوجيا العصرية بتوسيع الهوة بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة . فلا يمكن تصور أى ازدهار للديمقراطية فى ظل غياب «العدالة» فالإنسان المقهور سيظل طاقة معطلة أو مخربة فى دول العالم الثالث إذا شعر بأن العدالة هى حلم بعيد المنال .

إن الديمقراطية والعدالة وجهان لعملة واحدة ، خاصة العدالة الاجتماعية التى تلقت ضربات فى الصميم بعد سقوط الأنظمة الاشتراكية فى مطلع تسعينيات القرن العشرين ، إذ كانت هذه الأنظمة تنطلق من أن العدالة الاجتماعية هى مفتاح ازدهار البشر ، وعنصر له أسبقية على الديمقراطية ، فى حين تنطلق فلسفة الرأسمالية العصرية من أن المستقبل تحكمه قيمة الديمقراطية ، حتى مع غياب العدالة الاجتماعية . من هنا نشأ تناقض مفتعل أو تعارض مصطنع بين الديمقراطية والعدالة وكأنه يستحيل ممارسة إحداهما فى وجود الأخرى . فمن الخطأ البين الحرص على إطلاق حرية التجارة وانطلاق رأس المال بلا حدود فى ظل إهمال قضية العدالة الاجتماعية ، فإن هذا التطرف لا يعنى إعلاءً لشأن الديمقراطية ، بل قد يعنى فقط تنمية ديمقراطية النخبة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وهى ديمقراطية لا تتسع للمجتمع ككل وبالتالي فإن علاقتها مبتورة تماماً بما يمكن أن يسمى بالديمقراطية العالمية . إن ديمقراطية النخبة لا تتعارض مع تنمية العدالة فحسب ، بل مع تنمية الديمقراطية ذاتها .

وتتعارض ديمقراطية النخبة مع الديمقراطية الصحيحة ، لأنها تستخدم

أدوات تفوقها التكنولوجى للاحتفاظ بنخبويتها ، ولمناهضة ضرورة اللجوء إلى مشاركة بشرية أوسع . إنها بحكم طبيعة آلياتها تسعى إلى استمرار احتكار أسرار تفوقها التكنولوجى ، وخاصة أنها لا تحتاج إلى عمالة كثيفة ، بل إنها تسعى دائما لتقليص قاعدتها البشرية . وهى لا تتحقق أصلا ما لم تتوافر لها رؤوس أموال فلكية تتطلبها الأبحاث العلمية التى هى مصدر تفوقها التكنولوجى واستمرار تطويره وتجديده . فلا بد من الاعتراف بأن الثورة التكنولوجية المعاصرة هى حكر بالفعل لمجتمعات معينة ، بصرف النظر عن أن الذكاء لا يحتكره شعب دون آخر . فهى حكر للمجتمعات التى بلغت عتبة معينة من التقدم ، ومتى تجاوزت هذه العتبة ، تسارعت خطى تطورها ، وتعاضم شأن تفوقها وتمايزها عن سائر المجتمعات الأخرى التى ستجد نفسها عاجزة حتى عن الاحتفاظ بموقف « محلك سر » لأنها ستستهقر إلى الخلف برغم أنفها ، بالقياس بالدول التى لا تتوقف عن التقدم .

إن الديمقراطية آلية تجعل الممارسة وحدها هى الحكم والفيصل بين المنظومات والآليات الفكرية المختلفة ، لكن الممارسة ذاتها لا تنطوى على ما يضمن احترام تكافؤ الفرص ، ولا ما يضمن عدم إهدار العدالة الاجتماعية . وعندما يطالب أنصار الرأسمالية بضرورة مطالبة المتقدمين بتوسيع هامش العدالة ، وبإظهار التراحم الذى يحض على معاملة فقراء العالم (أى شعوب الدول المتخلفة) ، معاملة فقراء الدول المتقدمة ، فإن هذا ليس حلا على الإطلاق ، لأن التراحم شكل من أشكال الصدقة التى قد تحول الفقراء إلى متسولين . وهذا يتعارض مع كرامة المواطن ، وبالتالي مع حقوق الإنسان ، وفى النهاية مع قيم الديمقراطية ذاتها .

إن عصر العولمة الذى يتشدد بالديمقراطية والحرية ليل نهار ، لن يكتسب مصداقية لدى العالم المتخلف بالذات ، ما لم تكن هذه الديمقراطية مقترنة

ودخلت التعددية الحزبية بدورها فى أزمة يبدو أنها ستزداد تضخماً مع الزمن ، خاصة بعد أن تعرض مفهوم الحزب للتغيير ، وذلك أن الحزب ليس مجرد « طليعة » شريحة من المجتمع ، إذ فى ذلك التشخيص قدر من « التبسيط المخل » . إنه ينطلق من أن الشريحة التى يمثلها الحزب ، سواء أكانت طبقة ، أو أكثر من طبقة ، أو جزءاً من طبقة ، ذات مصالح متجانسة دائماً ، وأن ممثلى هذه الشريحة كفيولون بأن يحلوا محل الشريحة كلها فى إطار نظام ينسب إلى نفسه صفة الديمقراطية ، فى حين يتجلى عجز هذه الديمقراطية ، مادام هناك تسليم - ولو ضمناً - بأنه ليس هناك ما يبرر القول بأن النخبة المنتخبة ، الموصوفة بطليعة الشريحة كفيلة بتمثيلها تمثيلاً صادقاً فى كل الأمور .

ولا تتوقف أزمات الديمقراطية ومشكلاتها عن البروز والظهور من خلال ممارستها المتنوعة . فهناك مثلاً قضية الانتخاب بالقائمة ، بديلاً عن الانتخاب الفردى ، بصفته يكفل تمثيلاً فى البرلمان أكثر عدلاً لمختلف قطاعات الشعب ، ومع ذلك اعتبره المفكرون السياسيون إهداراً لحق المواطن غير الحزبى ، مما أدى إلى مشكلات دستورية عويصة . بل إن الطبقة الاجتماعية نفسها فقدت صلابتها وشخصيتها المتميزة ، خاصة مع انتشار التعليم والثقافة ، وفى إطار الثورة الإعلامية المعاصرة ، بحيث أصبح لكل إنسان أكثر من هوية ، ولم يعد من السهل قصر رؤية مواطن بعينه على أنه كائن طبقى فقط . صحيح أنه لا يمكن تجاهل هويته الطبقيّة وتوجهاتها نظراً لأهميتها ذات الدلالات الحيوية ، لكنها ليست الوحيدة التى تشكل سلوكه فى الحياة . وهذا أمر لا بد أن يتعاطم فى عصر العولمة التى جعلت العالم يزداد تشابكاً وتداخلاً ، ليس على المستوى الدولى فحسب ، وإنما داخل المجتمع الواحد أيضاً . فلم يعد ممكناً قصر الطبقات فى حركتها السياسية ، على الصراع الطبقي فقط ، ولم تعد التصنيفات والتقسيمات والتسكين فى خانات ، كفيلة برسم المسارات التى تشقها الممارسة الديمقراطية .

وسواء أكان أنصار الحزب الواحد أو أنصار التعددية الحزبية يتشدقون بالديمقراطية ويرفعون أعلامها ليل نهار ، فإن أزمة الديمقراطية جثمت على كاهلهم جميعًا . فإذا كان نظام الحزب الواحد قد تم تجاوزه ، فإن هناك من الأدلة والشواهد ما يؤكد أن نظام التعددية الحزبية الطليق لا يحقق البديل الأفضل له . ذلك أن الأغلبية ليست بالتجانس الذى يفترضه البعض ، لأن رأيها بخصوص قضية ما قد يتشكل من آراء شرائح بعينها من المجتمع ، فى حين يكون رأى الأغلبية نفسها فى قضية أخرى هو رأى شرائح مختلفة . وبالتالي فإنه من المحتمل أن يبرز فى المستقبل نظام لا يقوم على الحزب الواحد ، ولا على التعددية الحزبية ، وإنما ينهض على آلية يمكنها أن تبلور رأيين أو أكثر تجاه كل قضية على حدة : سواء الرأى المؤيد لموقف السلطة ، أو الرأى المعارض له ، بعيداً عن أى تصنيف أو تقسيم أو تنظيم ثابت للآراء فى صورة أحزاب . وهذا يستدعى وجود مؤسسات تكفل توظيف آلية الرأيين بدلا من آلية الحزبين . وبذلك تصبح ممارسة السلطة التشريعية متاحة للشعب كله ، وتزول الحاجة إلى التفويض ، ويختفى البرلمان مع اختفاء النظام الحزبى .

إن الثورة الإعلامية تجعل هذا التطور ممكنا بفضل قدرة الكمبيوتر الذى يتيح لكل مواطن الإلمام بكل ما يجرى فى المجتمع وبكل ما يساعده على بلورة رأى معين ، بحيث يتمكن من البت برأيه فى القضايا التى تمس حياته . لقد أصبحت الثورة الإعلامية تحقق مزيدا من الإنجازات الخارقة كل يوم ، وتتقدم بسرعة المتوالية الهندسية ، وليس بمقدور أحد صد زحفها . وأصبحت قواعد اللعبة السياسية تكمن فى آليات تسخير الإمكانيات الفنية والتكنولوجية المتاحة لمزيد من الديمقراطية ، وليس تسخيرها فى التلاعب بوعى البشر وتزييفه وتلقيه رؤى وآراء دون أخرى ، وإذا كان هناك أمل فى أن تحل الثورة الإعلامية أزمة الديمقراطية المزمته من خلال إتاحة الفرصة لكل مواطن كى يعبر عن رأيه وفكره مباشرة دون أن يقف بينه وبين السلطة الفعلية ممثل ينوب عنه ، فإن ما يجرى

على أرض الواقع فى مطلع القرن الحادى والعشرين لا يبشر بالخير ، إذ إنه أقرب إلى تكريس سلطة احتكارات الإعلام على مستوى العالم ، منه إلى توفير فرص أفضل لانفتاح ديمقراطى حقيقى . ولذلك لابد من إيجاد قواعد جديدة للعبة الديمقراطية لعلها تخلصها من المشكلات والأزمات التى أدخلتها فى طرق مسدودة ، ومataهات جانبية ، وحلقات مفرغة .

★ ★ ★

(٦) أساليب الوساطة

أساليب الوساطة من قواعد اللعبة السياسية التي يمكن أن تمارس في الظل أو حتي في السر ، لكنها يمكن أن تلعب دوراً حيوياً في إنجاح مفاوضات قد تكون مصيرية بالنسبة لدول وشعوب متصارعة ويمكن أن تقوم بها شخصيات سياسية على مستوى رفيع للغاية ، مثلما فعل المفكر السياسي الكبير هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق في وساطته المكوكية المشهورة بين مصر وإسرائيل في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ . فالوساطة بطبيعتها وسيلة حيوية تهدف إلى حل المشكلات المعلقة والتي يمكن أن تنفجر مع مرور الوقت وتتولد عنها مشكلات وصعوبات أخطر قد يتعذر حلها عن طريق التفاوض . وقواعد اللعبة السياسية تؤكد دائماً أنه ما من طرفين اضطررا إلى اللجوء إلى الحرب إلا وكانت النتيجة مشكلات أكبر وأكثر وأخطر .

وأحياناً تكون المفاوضات غير ممكنة لحساسيات شائكة ومتفجرة بين الأطراف المتصارعة تمنع جلوسهم إلى مائدة مفاوضات مباشرة . من هنا كانت ضروب الوساطة بين الدول المتصارعة للتمهيد لمفاوضات مباشرة أو غير مباشرة ، وللوصول إلى أكبر مساحة ممكنة من الأرض المشتركة التي تعمل على التقريب بينها بل إن الدول المتحاربة تلجأ أحياناً إلى وساطة أطراف أخرى والمعارك المشتعلة فيما بينها ، بحثاً عن وسيلة أكثر أمناً لحسم القضية المشتعلة أو حتى تبريرها ، بعد أن عجزت الدماء المنهمرة من الجانبين عن حلها . فكلما ازداد انهيار الدماء ، ترسخت الرواسب ، وتعقدت الأمور بكل ما تحمله من أحقاد ومرارة وانفجارات

جديدة. لذلك كان الإنسان فى أشد الحاجة للوساطة والتفاوض المباشر وغير المباشر منذ أن عرف الصراع مع أخيه الإنسان. وعلى الرغم من مرور القرون ومعها عصور الاكتشافات والاختراعات والابتكارات التكنولوجية المذهلة ، إلا أن الإنسان لم يكتشف أو يخترع أو يبتكر وسيلة حضارية لفض المنازعات أفضل من أساليب الوساطة والمساعى الحميدة التى تبذل فى هذا الصدد ، تمهيداً لمفاوضات إيجابية واتفاقيات ومعاهدات مثمرة لكل الأطراف المعنية ، بما فيها الطرف الذى قام بالوساطة .

وليس أى طرف مؤهلاً للقيام بالوساطة التى يجب أن تتوافر فيها شروط معينة حتى تؤتى الثمار المرجوة منها . فلا بد أن يكون للطرف الوسيط ثقل سياسى أو اقتصادى أو أدبى ، أو هؤلاء جميعاً ، لدى الطرفين المتنازعين . ويزداد هذا الثقل فى قيمته وتأثيره إذا كان دولياً على نطاق واسع. ونظراً لأن السياسة لا تعرف سوى تبادل المصالح ، فمن الطبيعى للطرف الوسيط أن تكون له مصلحة فى القيام بمثل هذه الوساطة ، وهذا شئ مشروع للغاية ، بل يشكل قاعدة صلبة لممارسة الوساطة ، لوجود دوافع محفزة لجميع الأطراف المعنية .

ويمكن أن تتنوع أشكال الوساطة طبقاً لنوعية القضايا والمشكلات المطروحة. فهناك ما يعرف فى العرف الدبلوماسى بالمساعى الحميدة التى تقتصر على قيام دولة بمحاولة للتقريب بين دولتين متنازعتين ، وتمهيد طرق اللقاء بينهما ، وحثهما على الدخول فى مفاوضات مباشرة لحل النزاع القائم بينهما ، دون أية مشاركة أو تدخل من الدولة صاحبة المساعى الحميدة فى المفاوضات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، فى حين تعنى الوساطة التقليدية ، قيام دولة ما بالاشتراك المباشر أو شبه المباشر أو غير المباشر فى المفاوضات ، سواء قبلها أو فى أثنائها أو بعدها .

وهناك أيضاً لجان التحكيم الدولى مثل محكمة العدل الدولية فى لاهاى ، وهى مؤسسات دولية دائمة ، أما لجان تقصى الحقائق فغالباً ما تكون مؤقتة أو

منوطة بمهمة محدودة ، وتشكلها هيئة دولية مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو أية مجموعة دولية أو إقليمية لها صفة محددة ، وهي تقوم بفحص الوقائع وتصنيفها وتحليلها ، وتقديم تقرير عنها ، يركز عادة على العناصر الإيجابية التي تساهم في إنجاح مهمتها . لكن ليس لها أن تصدر حكماً نهائياً ، وإنما يظل هذا الحكم قاصراً على الهيئة أو المجموعة الدولية التي أوفدتها .

ومن أهم شروط نجاح الوساطة بصفة عامة ، قدرة الطرف الوسيط على إيجاد هدف أسمى ، يمكن أن يشكل إغراءً للطرفين المتنازعين بحيث يسعيان إلي بلوغه بمساعدة الوسيط . ذلك أنه في حمية أو حمى النزاع أو الصراع لا يمكن للطرفين أن يكتشفاً أو يبتكرا مثل هذا الهدف الذي يمكن أن يكون مشتركاً بينهما . ولا يقتصر هذا الاجتهاد على المنازعات السياسية فحسب ، بل يمكن توظيفه في شتى أنواع المنازعات بين مختلف الفرق والفئات والقطاعات ، مثل نزاعات العمال مع الإدارة ، وإضرابات الطلبة احتجاجاً على ظواهر أو قضايا معينة ، ومشكلات الفتن الطائفية والصراعات الطبقية ، واحتجاز الرهائن ، واضطرابات التفرقة العنصرية . . . الخ .

وكلما كانت دوافع الوساطة ومحركاتها واضحة وصریحة ومتبلورة ، كانت الثقة بالوسيط أعمق وأقوى ، خاصة إذا كانت هناك أرضية مشتركة يمكن أن تلتقى عليها دوافع الوسيط مع دوافع الطرفين المتنازعين . ولا يمكن حصر دوافع الوسيط في أنماط محدودة لأنها عديدة ومتنوعة وتختلف من حالة إلى أخرى ومن موقف إلى آخر . أما دوافع الطرفين أو الأطراف المتنازعة لقبول قيام دولة بمهمة الوساطة ، فهي مسألة متعددة الأسباب التي لا يمكن حصرها أيضاً . لكن من أهم الأسباب العامة ، اقتناع الطرفين أو الأطراف بأن المفاوضات ستتعثر وستدخل في طرق مسدودة بدون تدخل هذا الطرف الوسيط .

أما قضية حياد الطرف الوسيط وموضوعيته ، فهي دائماً في حسابان الأطراف

المتنازعة ، وربما أثارت حساسيات وشكوكاً يمكن أن تعوق الوساطة برمتها وقد أثبتت مواقف التاريخ وأحداثه حالات وساطة كان فيها الوسيط متحيزاً لأحد الطرفين . وفي السياسة لا يوجد شخص فوق مستوى الشبهات في نظر الأطراف الأخرى . فمثلاً عند انقسام العالم إلى كتلتين ، إحداهما رأسمالية والأخرى اشتراكية في سنوات الحرب الباردة ، فإن الأطراف المتنازعة كانت تلجأ لوساطة الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي بصفتها زعيمتي المعسكرين المتضادين . وبالتالي كانت موضوعية الوساطة أو حيادها أمراً مشكوكاً فيه للغاية في ظل الصراع الأيديولوجي السائد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . فعندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالوساطة بين مصر والسعودية في أثناء خوض مصر في حرب اليمن في عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ ، كان من الطبيعي أن تنحاز للسعودية ضد مصر التي كانت محسوبة من الدول الاشتراكية في تلك الفترة ، بل كانت أمريكا تمد المرتزقة بالعتاد والأسلحة والمال ، الذين كانوا ينطلقون من قواعدهم المتاخمة للحدود السعودية اليمنية . وهو نفس الانحياز الذي مارسه الاتحاد السوفيتي في وساطته بين الهند وباكستان في النزاع المسلح الذي دار بينهما في فترات متقطعة في عامي ١٩٦٥ ، و ١٩٦٦ . فقد كان من الطبيعي أن ينحاز الاتحاد السوفيتي للهند التي تسمح بوجود حزب شيوعي كبير ، بل إن ولاية كيرالا هي ولاية شيوعية بمعنى الكلمة ، في حين أن باكستان كانت في نظره مجرد عميل أمريكي .

هنا يثار سؤال لا يمكن تجاهله وهو : لماذا قبل الطرف الذي يشعر بانحياز الوسيط ضده مثل هذه الوساطة ؟ والإجابة عنه تكمن في المثل العربي : « مكره أخاك لا بطل » ! فإذا كان بسمارك مؤسس الوحدة الألمانية قد قال إن السياسة هي فن الممكن ، فالسياسة في الوقت نفسه تحتوى على حتميات لا يمكن تجنبها أو الهروب منها ، بحيث تحتم قواعد اللعبة السياسية ، الاختيار من بين أقل

الاحتميات ضرراً . هذا إذا كان السياسي يملك فرصة هذا الاختيار ، وليس أمامه سوى حتمية واحدة كالقضاء والقدر . إن الطرف المتحيز ضده يرضخ لقبول هذه الحتمية لعدم وجود بديل أمامه ، إذ يجد القبول أفضل من الرفض ، وأن قبول الوساطة والتفاوض في مثل هذه الظروف ، سوف يؤدي إلى خسارة أقل من عدم الاتفاق . وربما كان هناك إغراء بمكافأة يلوح بها الوسيط ، مكافأة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية في مقابل السماح للوسيط بالقيام بدوره .

ودور الوسيط لا يقتصر على التمهيد المبدئي للمفاوضات ، أو القيام بمهام مكوكية بين الطرفين إذا رفضا اللقاء المباشر ، بل يمكن أن يستمر قبل وأثناء وبعد المفاوضات . وكلما كانت مكانة الوسيط رفيعة وله ثقل يحسب حسابه ، فإن تأثيره لا بد أن يكون فعالاً ، وأحياناً تعتبره الأطراف المتنازعة بمثابة الأب الروحي . وكلما كان الوسيط موضوعياً ومحايداً ، فإنه يمكن أن يلمس حقائق وإمكانات قد تغيب عن أذهان الأطراف في اختيار الممثل المناسب له ، وذلك أن الميول والتوجهات الشخصية لمن يمثلون طرفاً من أطراف النزاع ، قد تكون عقبة في سبيل الوصول إلى حد أدنى من الاتفاق ، أو العكس ، فقد تكون قوة دفع بناءة تقرب المسافات بين المتنازعين .

إن أخطر مهمة أولية يمكن أن يقوم بها الوسيط أو الوسطاء ، هي جذب الأطراف المتنازعة إلى مائدة المفاوضات ، وإزالة الحساسيات مثل الخوف من الظهور في صورة الضعيف الذي لم يجد بداً من اللجوء إلى المفاوضات السلمية كملاذ أخير ونهائي له ، أو التأكد من أن المفاوضات عاجزة عن تحقيق مزايا أكبر من الوضع القائم بالفعل . كما يستطيع الوسيط إزالة الحساسيات التي تثيرها مشكلات البدء المتعلقة بحفظ ماء الوجه ، مثل عقد جلسة افتتاح المفاوضات في عاصمة بلاده خاصة إذا كانت عاصمة لها ثقل سياسي وإعلامي على المستوى الدولي ، أو في أي مكان آخر محايد . . . الخ .

ولابد أن يكون الوسيط مسلحاً بثقافة تاريخية وسياسية سواء على المستوى العام ، أو على المستوى الخاص بالقضايا المتنازع عليها ، بحيث يستطيع أن يقوم بما يشبه دراسات الجدوى لكل جوانب هذه القضايا ، وإبراز احتمالات الاتفاق أو الاختلاف فيها ، وإبلاغ أطراف النزاع بأساليب علاج مشكلات مماثلة من قبل ، وتزويدها بمعلومات تفتقر إليها. كما أنه من حق الوسيط أن يقترح مبادئ أساسية تكون بمثابة منطلقات وإجراءات وآليات تجنب المفاوضات الدخول في طرق مسدودة أو متاهات جانبية أو حلقات مفرغة. بل ويمكن أن يقترح جدول أعمال مبدئي للمفاوضات ، وتنظيم أساليب الاتصالات بين المفاوضين ، والمساومات الضمنية ، وتكييف تبادل المعلومات ، وتشجيع الأطراف على مراجعة مواقفها والتركيز على نقاط الالتقاء بقدر الإمكان ، ولابد أن يملك الوسيط من الذكاء والحساسية واليقظة بل والدهاء ما يمكنه من إلقاء أضواء ساطعة على نقاط معينة تشيع التفاؤل ، خاصة عند البداية ، وإغفال أخرى - ولو مؤقتاً - حتى لا تدخل الأطراف المتنازعة في نفق مظلم قد لا تخرج منه إلا لجولة جديدة من الصراع.

ومن الطبيعي أن يكون مجال رؤية الوسيط أوسع وأعمق من رؤية الأطراف المتنازعة ، لأنه يدرك الأبعاد والاحتمالات الفعلية للموقف التفاوضي والآفاق الممكنة للتسوية ، بحيث يستطيع أن ينقل المعلومات والاحتمالات للمفاوضين بأسلوب يساعدهم على تكييف رؤاهم وتعديل مواقفهم تجاه بعضهم بعضاً . كما يسعى الوسيط المحايد الموضوعي إلى وضع النيات العدوانية في كفة تواجه النيات الحسنة في كفة أخرى ، ثم يعمل أقصى ما في وسعه على ترجيح كفة النيات الحسنة خطوة خطوة ، بناء على إيمان عميق بأنه لا يوجد عداء أبدي ، ولكل عقدة حلال .

وتعتبر التنازلات المتبادلة من أصعب المجالات الشائكة التي يتحتم على

الوسيط أن يخوض فيها ، خاصة أن كل طرف يظن في نفسه القدرة على الحصول على ما يريد دون أى نوع من التنازل ، فى حين أن التنازلات المتبادلة هى الأداة الفعالة فى تقريب المسافات بين المفاوضات . لكنها غالباً ما تأتى فى مرحلة متأخرة من الوساطة ، لأن كل طرف واثق من أنه إذا بدأ موقفه التفاوضى بالتنازل ، فربما خسر كل شىء لأنه لن يجد ما يتنازل عنه فى النهاية . وإذا كانت القوة غير متعادلة بين الطرفين ، فمن المتوقع أن تتعثر الوساطة لأن الطرف الأقوى سيسعى إلى الحصول بالمفاوضات السلمية على ما لم يحصل عليه بالنزاع المسلح ، أو ما سوف يحصل عليه به . وهو ما يضاعف من صعوبة مهمة الوسيط الذى يلجأ عادة فى مثل هذه الحالات إلى تخفيف أو تقليل فارق القوة بين الطرفين ، وذلك بتزويد الأضعف بالمعلومات ، والنصائح ، والتوجيهات التى تمكنه من اختراق حصون الطرف الآخر . فإذا لم ينجح هذا الأسلوب ، فقد يضطر الوسيط إلى مساومة الطرف الأقوى بإغراءات يمكن أن يقدمها إليه ، أو استخدام قوة بلده لمنع من ممارسة القوة التى تعوق الاتفاق . لكن يتطلب هذا الموقف أن يكون الوسيط من بلد يملك مثل هذه القدرة على هذا الوعد أو الوعيد .

وتلعب قدرة الوسيط على تفسير معانى التنازلات ، وتحليل عناصرها ، وتفكيك مفرداتها ثم إعادة صياغتها من منظور جديد ، دوراً حيوياً للغاية فى التقريب بين المفاهيم والرؤى المتصارعة من خلال قيام كل طرف بتعديل الزوايا التى ينظر منها إلى التنازلات . ذلك أن الوساطة - ومن بعدها المفاوضات - تنهض على مبدأ " خذ وهات " ، وليس هناك طرف آخر يأخذ بصفة دائمة مهما كان قويا ، كما أنه ليس هناك طرف يعطى بصفة مستمرة مهما كان ضعيفاً . وخاصة أن توازن القوى خاضع تماماً لقواعد اللعبة السياسية المتغيرة التى يمكن أن تحول القوة إلى ضعف والضعف إلى قوة . وإذا استطاع الوسيط أن يثبت للطرفين المتنازعين أن الحل العادل لن يتحقق إلا من خلال منهج معين للتنازلات

ليس فيه إجحاف أو إنصاف لطرف دون الآخر ، فإنه بهذا يكون قد نجح في وضع أقدام المفاوضين على بداية المسار الصحيح . خاصة إذا دعم هذا النجاح بتقديم اقتراحات جديدة في لحظات مناسبة ، وحلول مبتكرة لتذليل العقبات التي تعوق الاتفاق .

وتتمثل معضلة الوساطة في أن كل قضية أو أزمة أو مشكلة ، تحتاج إلى إجراءات وآليات خاصة بها ، ونابعة من تفاعلاتها وتفاعماتها التي تختلف عن أية قضية أخرى اختلاف بصمات الأصابع . فإذا كانت الأساسيات النظرية والمنهجية تكاد تكون واحدة عند علماء السياسة وممارسيها ، فإن التطبيقات تحتاج من الوسيط إلى دراسة كل حالة على حدة دراسة متعمقة ومستفيضة ، حتى لا تطبق الأساسيات النظرية تطبيقاً ألياً قد يؤدي إلى نتائج عكسية . ورغم أن العالم يعيش الآن ما يسمى بعصر المعلوماتية الذي جعل من العالم قرية كونية صغيرة ، يمكن الحصول فيها على أي نوع من المعلومات عن أي موضوع ، إلا أن معلومات الوسيط تعتبر أكثر دقة وتفصيلاً وجدوى للأزمة بصفة خاصة ، بحيث يمكن الاعتماد عليها والثقة فيها .

وبصفة عامة فإن الدول العظمى والقوى الكبرى هي المرشحة للقيام بدور الوساطة الفعالة والمؤثرة في حالات كثيرة . لكن هذا لا يعني أن الدول الأصغر عاجزة تماماً عن القيام بهذه المهام ، بل هي تستطيع ذلك ولكن في نطاق أضيق وبإمكانات أقل ، وغالباً ما تنحصر هذه الوساطة في مجال إقليمي مع دول متاخمة وهناك بعض الدول أو الشخصيات التي ليس لها ثقل اقتصادي ، لكنها تملك من التاريخ والقيمة الأدبية ما يجعل كلمتها مسموعة من الأطراف المعنية إلى حد لا بأس به . وكلما أدركت الأطراف المتنازعة أن الوسيط في حقيقة أمره " فاعل خير " ، فإن هذا يمنحه مصداقية تساعد على إنجاز مهمته . لكن لو شعرت هذه الأطراف أن الوسيط جاء لغرض في نفس يعقوب واضعاً مصالحه

الخاصة كغاية أساسية، ومصالح الطرفين كمجرد وسيلة لتحقيق هذه الغاية ، فإن مصداقيته تتلاشى على الفور ، وأشرف له أن ينسحب من تلقاء نفسه ، بدلاً من أن يطلب منه الانسحاب ، وهو ما سيجعله يخسر الكثير في نظر أطراف أخرى كثيرة .

ويلعب الشغل الأدبي والجادبية الشخصية أو الكاريزما التي يتمتع بها الوسيط، دوراً لا يمكن تجاهله في إدارته لمراحل الوساطة ، وفي سد الفجوات التي يمكن أن تطرأ بينه وبين الأطراف المتنازعة . كذلك فإنه كلما اتسعت العلاقة بين الوسيط والمتفاوضين بالسلوك المتحضر الراقى والتفاهم المنطقي المتعقل ، زادت قوى الدفع نحو نجاح المفاوضات في النهاية . هذا بالإضافة طبعاً إلى المهارات والإمكانات التفاوضية التي يجب أن يتمتع بها ويوظفها في الوقت والمكان المناسبين . وإذا كان توازن القوى بين الأطراف المتنازعة ، مطلوباً لتمهيد الطريق لنجاح المفاوضات ، فإنه مطلوب أيضاً بين الوسيط وهذه الأطراف التي يجب أن تشعر بالندية الإيجابية معه ، بحيث لا يبدو في نظرها قويا أو ضعيفاً أكثر مما يتطلب الموقف الراهن .

إن معظم أساليب المفاوضات هي في حقيقتها تدخلات لأطراف خارجية بقصد التأثير في مجرى المفاوضات ، وتوجيه خطوات الأطراف المتنازعة أو أحدها إلى اتجاه معين . ونظراً لأن كل الاحتمالات في السياسة قائمة ، فإنه من المحتمل أن يكون الهدف الخفي وغير المباشر للوسيط هو إعاقة المفاوضة ومنع الاتفاق في النهاية لأنه يرى في تحقيقه تعارضاً مع مصالح استراتيجية له على المدى البعيد . وخاصة أن آليات نظام الوساطة تتداخل في نظام المفاوضات بشكل معقد ومتشعب للغاية . وهي آليات تتطلب يقظة ووعياً ومبادرة ، سواء من الوسيط أو الأطراف المتنازعة ، لمتغيراتها التي لا تتوقف ، ذلك أن كل طرف لا يكشف أوراقه منذ البداية ، بل يخفيها تماماً عن أعين الآخرين ، ولا يلجأ إلى إبرازها إلا في الوقت

الذى يراه مناسباً له ، وقد يشئت انتباه الآخرين فى قضايا فرعية وثانوية على سبيل
جس النبض وكشف النوايا الخفية بقدر الإمكان . ومع كل هذه التعقيدات
والتفريعات والتشعبات والمتاهات الجانبية والطرق المسدودة والحلقات المفرغة
التي يمكن أن تدخل فيها مساعى الوساطة ، فإن الوساطة لا تزال من الآليات
الضرورية والملحة لتمهيد الطريق للمفاوضات الكفيلة بفض المنازعات .

★ ★ ★

(٧) أسرار المخابرات

إذا كانت المعارك التي تدور في ميادين القتال بين الجيوش بمثابة الحروب العلنية التي يغطي الإعلام يومياتها لحظة بلحظة ، فإن المعارك التي تدور في الظلام أو الخفاء بين أجهزة المخابرات وأساليب الدهاء ، هي بمثابة الحروب السرية التي لا يعرف عنها الناس شيئاً ، إلا إذا سمح ذوو الشأن بالكشف عن بعض أسرارها ، بل إن بعض الدول لا تسمح بإفشاء هذه الأسرار إلا بعد مرور عقود عديدة عليها قد تصل إلى نصف قرن أو أكثر . وأحياناً لا تسمح بذلك علي الإطلاق مثلما حدث في أول معركة فعلية في الحرب الباردة قبل أكثر من شهر من انتحار هتلر حيث تم تشكيل فريق مشترك من الخبراء الأمريكيين والبريطانيين في فك الشفرات السرية واستقل أفراد هذا الفريق طائرات خاصة للهبوط في مواقع معينة في ألمانيا ، وكانوا جزءاً من منظمة سرية للغاية أطلق عليها اسم " تيكوم " اختصاراً لعبارة " لجنة مخابرات الهدف " وكانت مهمتها خلال تلك الأيام الأخيرة من الحرب العالمية الثانية هي اعتقال أكبر عدد ممكن من خبراء الشفرة الألمان والاستيلاء على معدات وأجهزة الشفرة السرية في الجيش النازي الألماني ، قبل أن تقع في أيدي السوفييت حتى لا يحرزون قصب السبق في استغلال النجاحات الألمانية في مجال التجسس وفك الشفرات ضد الغرب بوجه عام وضد أمريكا وبريطانيا بوجه خاص . وقد تولى العقيد جورج بيتشر مدير فرقة مخابرات الاتصالات في أوروبا مسئولية منظمة " تيكوم " في عام ١٩٤٤ . وأحيط أعمال هذه المنظمة بنطاق من السرية لم يسبق له مثيل لدرجة أن جميع عملياتها وأنشطتها التي مر عليها أكثر من نصف قرن مازالت حتى الآن تعتبر سرية

للغاية ، ولا تسمح الحكومتان الأمريكية والبريطانية بتداولها تحت أى ظرف من الظروف . وفى عام ١٩٩٢ ، أصدر مدير وكالة الأمن القومي الأمريكى أوامره بمد نطاق السرية المفروض حول " تيكوم " حتى ٢٠١٢ لتصبح آخر الأسرار الكبرى للحرب العالمية الثانية والتي لم يكشف عنها شئ حتى الآن .

وتعنى المخابرات أساساً بالحصول على كافة المعلومات عن الدول الأخرى بكل الوسائل التقليدية كالتجسس ، أو الوسائل الحديثة التي تستخدم أحدث ما بلغته التكنولوجيا . ولقد اتسع نشاطها ليشمل كافة مجالات الحياة وأدق تفاصيلها ، العلنى منها والسرى ، نظراً لما فرضته التكتلات الدولية والحرب الباردة ثم عصر العولمة الذى بدأ بعد أن انهار نظام القطبية الثنائية ، وأصبح فيه القطب الأمريكى الأوحى قادراً على التلاعب بمقدرات العالم من خلال وكالة المخابرات المركزية ، ووكالة الأمن القومي ، وغيرها من الأجهزة الأخطبوطية التي تستخدم آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا في التجسس والتنصت والتصوير والتسجيل .. الخ .

وتلعب المعلومات دوراً حيوياً في مصير الشعوب ، بحيث أصبح توافر كل المعلومات الممكنة ضرورة لا غنى عنها لكل القادة السياسيين والاقتصاديين والعسكريين الذين يجب أن تتوافر لديهم معلومات سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية وعلمية وسيكلوجية . . . الخ بالقدر الكافى وفى الوقت المناسب عن الدول والقوى الأخرى وخاصة عن العدو المحتمل سواء في حرب محتملة أو سلام مسلح ، وذلك حتى يتمكنوا من وضع استراتيجية الدولة تجاه الدول الأخرى ، وتحديد نوعية علاقاتها وارتباطاتها معها ، وتوجيه سياستها الاقتصادية والتجارية ، وتقدير كافة الاحتمالات لوضع الخطط الكفيلة بمواجهة المواقف المتوقعة فى أية جبهة من الجبهات ، وهى ليست جبهات حربية بالضرورة . ذلك أن نشاط المخابرات للحصول على هذه المعلومات لا يقتصر على وقت الحرب

فحسب ، بل يستمر في وقت السلم ، وإن كانت أساليبه ومناهجه تختلف بطبيعة الأمر في وقت الحرب عنها في وقت السلم .

وقد كانت المخابرات من الأجهزة الرائدة التي أثبتت بأسلوب مادي وفعلي أن المعلومات شرط أساسي لاكتساب القوة اللازمة لمواجهة أى تحد . وهي الحقيقة التي أكدها ورسخها عصرنا هذا الذي أطلق عليه " عصر المعلوماتية " ، إذ إن من يملك المعلومات ويعرف كيف يوظفها ، فهو يملك القوة والسيطرة والسيادة بل والسطوة وقد تفرغت وتشعبت وتعقدت تخصصات المخابرات وأقسامها وفروعها ، ولم تعد تعتمد على المخبرين التقليديين الذين اتخذت السينما العالمية من شخصياتهم مادة مشيرة ومشوقة لأفلام كثيرة ، بلغت درجة الخيال العلمي كما في أفلام جيمس بوند ، بل أصبحت تعتمد على كل الخبراء والعلماء والمفكرين في جميع التخصصات العلمية والعملية . وكثيراً ما طلبت أجهزة المخابرات من أساتذة الأقسام العلمية في أعرق الجامعات ، القيام بدراسات أكاديمية في شتى المجالات ، ذلك أن الدهاء المخبراتي أصبح يعتمد على آخر ما حققته العلوم والتكنولوجيا الحديثة من إنجازات وفي معظم الأحيان لا تدرك هذه الجامعات أنها تنجز هذه الدراسات لحساب المخابرات ، خاصة أن المطلوب منها يتمثل في جزء دقيق وصغير لا يمنحها القدرة على استيعاب المشروع الخفى ككل . ثم يقوم علماء وخبراء المخابرات بتجميع هذه الأجزاء الدقيقة والصغيرة التي تم تصنيعها طبقاً لمواصفات معينة ، لبناء المشروع في صورته النهائية . وينطبق هذا بصفة خاصة على الأسلحة الجديدة التي تشارك الأقسام المتخصصة في الجامعات في صنع أجزاء منها من خلال جامعات عديدة ومتناثرة ، قد لا تكون فيما بينها علاقات أو صلات من أى نوع .

وأصبحت الجبهات التي تغطيها المخابرات أكثر من أن تحصى ، لكن هناك ثلاث جبهات تمثل همها الرئيسي في القيام بدورها الفعال ، وهي حماية الجبهة

الداخلية حتى تظل متماسكة وإيجابية ومنتجة ، وحماية القاعدة الاقتصادية التي يتحتم أن تكون صلبة ونامية ، وتمهيد الجو المناسب لسياسة خارجية ناجحة ومؤثرة. لذلك يمتد نشاط المخابرات ليشمل الحصول على معلومات عن جميع الميادين في داخل البلاد أو خارجها ، وهى ميادين متشابكة ومتداخلة بحيث يصعب التعامل مع أحدها دون وضع الباقية أو بعضها فى الاعتبار . وخطورة دور المخابرات فى زمن السلم لا تقل عنها فى زمن الحرب ، ذلك أن عوامل التربص والدس والخداع والتحدى قد لا تكون علنية أو مباشرة أو صريحة فى زمن السلم ، لكنها موجودة بل ومتفاقمة ويمكن أن تؤدى فى النهاية إلى انفجار عسكرى . ولا يخلو زمن السلم من حرب نفسية ، وحرب اقتصادية بل ومحاولات للتخريب المادى ، بهدف تحطيم الجبهة الداخلية للخصم حتى لا تقوم له قائمة إذا ما تطور الأمر إلى مواجهة عسكرية. فالجبهة الداخلية تعتبر خط الصمود الثانى ، والعمق الاستراتيجى الذى يساند القوات المسلحة فى المعركة . ومن هنا كانت هدفاً للحرب النفسية التى تسعى إلى إضعاف معنويات الشعب ، وتدمير تماسكه ، وتحطيم قدرته على الصمود ، وذلك بنشر الذعر ، والفوضى ، وترويح الشائعات ، وبث روح الهزيمة وحملات التشكيك لإحداث البلبلة والتشتت فى صفوف المواطنين الذين إذا فقدوا الثقة فى قيادتهم وأنفسهم ، أصبحوا ريشة فى مهب الرياح التى يقوم الخصم أو العدو بدورها ، ويمكن أن يحولها إلى إعصار كاسح.

ولكى تصل الحرب النفسية إلى أعلى درجات فاعليتها ، فلا بد أن تتزامن مع حرب اقتصادية تؤكد ماديا ما تثيره الحرب النفسية من مخاوف ، وما تروجها من شائعات ، وما تنشره من بلبلة فى نفوس المواطنين الذين يلمسون بطريقة مادية - لا تقبل الدحض - خطوات منع تصدير السلع الاستراتيجية إلى بلدهم ، وإغلاق الأسواق الخارجية فى وجه منتجاته ، والتشكيك فى مقدراته على الوفاء بالتزاماته المالية ، مما يؤدى إلى زعزعة الثقة فى اقتصاده . ونظراً لأن رأس المال

جبان بطبيعته ، فإن حدوث انهيار فى البنية الأساسية الاقتصادية والحركة التجارية ، يصبح أمراً متوقفاً مع ازدياد احتمالاته يوماً بعد يوم . وإذا كان هذا الانهيار بمثابة مأساة فى زمن السلم ، فإن هذه المأساة تتحول إلى كارثة لا حدود لها فى زمن الحرب .

وإذا أراد العدو تصعيد المواجهة ، فإنه لا يكتفى بالحرب النفسية والحرب الاقتصادية ، بل يلجأ إلى استخدام الجواسيس والعملاء فى محاولات التخريب المادى الذى يستهدف المنشآت الحيوية المدنية والعسكرية لإضعاف قدرة الدولة على توفير المواد الضرورية والحوية اللازمة للشعب والجيش ، وإعاقة تقدمها ، وشل حركتها ، عندما لا تجد بنية أساسية أو قاعدة متينة يمكن أن تتحرك أو تنطلق منها . كما أن هذا التخريب المادى يشكل خسارة مادية جسيمة ، تتكبدها الدولة عندما تشرع فى تعويض وإعادة تعمير ما تم تخريبه .

أما أساليب أجهزة المخابرات فى الحصول على هذه المعلومات ، فتختلف من جهاز لآخر ، وإن كانت الأساسيات التى تعتمد عليها ، تكاد تكون واحدة ، فهى تعتمد أساساً على تجميع المعلومات سواء من المصادر العلنية أو السرية بكافة أنواعها . ولا تزال الجاسوسية من أهم الأساليب والأدوات فى هذا المجال ، وإن كانت قد تطورت تكنولوجياً إلى حد مبهر ، لكن العنصر البشرى لا يزال حتى الآن المحور الأساسى لكل عمليات التجسس ، التى هى قديمة قدم المجتمعات البدائية التى تبلورت فى مواجهة مجتمعات أخرى . فمنذ أن صارت القبيلة وحدة اجتماعية ، وقاتلت لدوافع الغيرة ، أو بسبب الخيلاء وتضخم الذات ، أو للحصول على مغنم مثل منابع للمياه أو أراض جديدة ، أصبح للجاسوس دوره الخطير والحيوى فى هذا المضمار . وسواء أكان القتال للدفاع أو الهجوم ، فلقد كان على قادة أى تكتل اجتماعى أن يعرفوا كل ما يمكن عن قوة أو ضعف أعدائهم الفعليين أو المحتملين .

ولقد تطورت أساليب الجاسوسية على مر الأيام حتى جاء القرن الحادى والعشرون بكل ما ينطوى عليه من إنجازات تكنولوجية وطفرة معلوماتية ، واتصالات إلكترونية ، فأصبحت الجاسوسية منظومة من أحدث وأعقد العلوم الحديثة . لكن يظل للعنصر البشرى الأولوية على الوسائل الإلكترونية ، فأحياناً قد لا تكون المعلومات المطلوبة عن موضوع معين مغطاة من المصادر العلنية بشكل مُرضٍ أو تكون المعلومات الموجودة غير موثوق بها أو غير موثوق بمصدرها. لذلك فإن جمع المعلومات عن طريق الجواسيس والعملاء ، سيظل ضرورة لا غنى عنها لكل أجهزة المخابرات .

وستظل الجاسوسية بمثابة النشاط السرى الذى يقوم به جهاز مخابرات دولة من الدول للحصول على معلومات عن دولة أخرى وهناك خطأ شائع بين معظم الناس عن دور الجاسوسية فى الشؤون الدولية ، ويتمثل فى أن عمل الجاسوس أو العميل قاصر على ميدان النشاط العسكرى فحسب ، ذلك أن تحديات السلم هى بمثابة قواعد اللعبة السياسية المتجددة والمتواصلة فى حين أن تحديات الحرب هى قواعدها المرتهنة بزمن معين . إن قدرة أية دولة على خوض أية معركة ، عسكرية أو غير ذلك ، رهن بمدى رسوخ بنيتها الأساسية ، واستقرار كيانها الاقتصادى ، وتلاحم فئاتها وطبقاتها الشعبية ، وقوة معنويات المواطنين ، وغير ذلك من الطاقات والقدرات والعناصر والعوامل التى بدونها ، يصبح الانتصار أمراً يكاد يكون مستحيلاً .

فالجاسوسية تشكل ميداناً واسعاً متعدد الاتجاهات والأعماق ، ويبدو أن الربط التقليدى بينها وبين زمن الحرب ، يرجع فقط إلى أن عمل الجاسوس الذى يهدف إلى الحصول على الأسرار العسكرية ، هو مواجهة للمخاطر فى عقر دارها أو تحدى الأسد فى عرينه ، وهى خطوات فى متسهي الإثارة . ولذلك كان الجواسيس الذين يعملون فى مجال الحصول على المعلومات العسكرية هم الذين

يعنى بهم الناس وهم الذين نشرت عنهم روايات عديدة ، وعندما اخترعت السينما كانوا أيضاً مادة خصبة وغنية لأفلام لا تحصى نظراً لرواجها التجارى الضخم . لكن الواقع يؤكد أن الجاسوس الذى يعمل فى ميدان السياسة أو الاقتصاد لا يقل خطراً عن الجاسوس الذى يعمل فى ميدان الأسرار العسكرية .

وتختلف النظرة الأخلاقية والوطنية إلى الجاسوس لدرجة التناقض . فالجاسوس الذى يعمل من أجل بلده ويعرض حياته للخطر هو بطل قومى أو شهيد إذا كشف أمره وأعدم ، فى حين أن الجاسوس الذى يتم تجنيده للعمل ضد بلده ، هو خائن وإذا اكتشف أمره فعقوبته الإعدام لارتكابه جريمة الخيانة العظمى . ويتم اختيار الجاسوس الذى تمكنه ظروفه وإمكاناته وعلاقاته وصدقاته من التجسس والحصول على المعلومات . وتحرص المخابرات الأجنبية على استغلال نقاط الضعف التى يتصف بها ، مثل عدم القناعة بالدخل المشروع والرغبة فى الإثراء السريع ، وفقدان الوازع الوطنى ، وممارسة العلاقات الجنسية العادية أو الشاذة ، والاستهتار بالقيم الدينية والأخلاقية وإدمان الخمر والمقامرة ، وما إلى ذلك . ويتم تجنيده داخل بلده أو خارجه لصالح جهاز المخابرات الأجنبية .

ويتلقى الجاسوس تدريباً طويلاً على الأمن ، وأساليب الحصول على المعلومات ، ووسائل التراسل السرى التى تطورت تكنولوجيا إلى حد كبير ، واستخدام المفرقات .. الخ . كما يتم تدريبه على التزام أقصى درجات الحيلة والحذر واليقظة لأن حياته مرتهنة بأمنه وسرية نشاطه ، ولذلك يحرص على أن يظل أمره مخفياً ليس عن جهاز مكافحة التجسس فحسب ، بل أيضاً عن الذين يعيش معهم ويعمل بينهم وذلك عن طريق أن يندمج اندماجاً كاملاً وأن يتلاءم ملاءمة تامة مع العمل الذى يقوم به لتغطية مهمته الحقيقية بحيث يتفق مظهره وحركاته مع مقتضيات ذلك العمل وحرفياته . وهو إما إن يكون من مواطنى الدولة ، أو من رعايا دولة أخرى ومقيماً فى البلاد ، أو من رعايا دولة أخرى وغير مقيم فى البلاد ودخل إليها تحت ساتر ، أو بهوية مزيفة لمزاولة التجسس .

ويقوم الجاسوس بالحصول على المعلومات إما عن طريق الملاحظة والمشاهدة ونقل ما يراه ويرصده ، وقد يكون داخل المكان الذى يتضمن المعلومات المطلوبة ، وبذلك يمكنه الحصول على المعلومات والوثائق أو قد يكون فى وضع يمكنه من الحصول عليها من أشخاص آخرين يثقون فيه ولا يدركون حقيقة نشاطه ونواياه عن طريق استغلال الذين يثرثرون فى كل شىء دون حرص أو حذر . وله أساليب وحيل والأعيب متعددة تمكنه من استدراجهم للإدلاء بما عندهم دون أن يدركوا حقيقة أهدافه ، منها على سبيل المثال إلقاء أسئلة عادية وغير مباشرة فى معرض حديث بحيث لا تبدو مقصودة لكنه يصل منها إلى أهدافه ، وكذلك تغليف أسئلته وأحاديثه بالإثارة التى تفتح شهية الآخرين للثرثرة ، واستغلال ميل محدثه إلى التفاخر وحب الظهور بمظهر العليم ببواطن الأمور ، والاختلاط الذكى بالمجتمعات والطبقات والفئات المختلفة ، وتجميع وتحليل المعلومات التى يحصل عليها من إنصاته إلى الأحاديث التى تدور فيها . وتعد ثقة الآخرين فيه أفضل ضمان له كى يمارس نشاطه أطول مدة ممكنة .

وحصول الجاسوس على المعلومات بهذه الأساليب وغيرها ، يعتبر الأساس المتين الذى يعتمد عليه العدو فى استقاء معلوماته التى يبنى عليها خططه . وإذا كانت أجهزة الأمن قادرة على ضبط الخونة والجواسيس ، فإنها لا تملك سبيلاً يصلها بالمواطنين الذين يتطوعون بإمداد جواسيس العدو بهذه المعلومات عن حسن نية ، دون أن يتبادر إلى أذهانهم أنهم بزلة لسان أو بتصرف طائش أو بسبب رغبة فى الظهور والتفاخر قد يكونون السبب المباشر فى حصول العدو على ما يريد من معلومات قد تؤدي إلي انتصاره فى معركة مصيرية ، مثل معركة أسترلitz التى انتصر فيها نابليون على النمسا ، ليس لعبقريته العسكرية ، ولكن لنجاحه فى تجنيد جاسوس له أمدته بكل المعلومات المطلوبة عن العسكرية النمساوية .

هذا الجاسوس كان يدعى ديفيد شولميستر ، وولد في بلدة صغيرة علي الحدود بين فرنسا والنمسا ، والتحق بمدرسة البلدة ، لكنه لم يكن يميل إلي تلقى العلم ، وكثيراً ما كان يهرب من المدرسة باحثاً عن المغامرات . وسرعان ما تعرف علي كل شبر في الشريط الحدودي بين فرنسا والنمسا . وأصبح يتكلم الفرنسية والألمانية بطلاقة ، واندمج في عصابات تهريب البضائع بين النمسا وفرنسا ، ثم افتتح محلاً للتجارة في البقالة والأدوات المنزلية ، اتخذ منه ستارا لممارسة عملياته في التهريب .

في ذلك الوقت كان نابليون بونابرت قد أصبح قائداً لفرنسا ، في حين كانت النمسا تعد جيشاً كبيراً للقيام بحملة أخرى علي نابليون بعد أن منوا بعدة هزائم علي أيدي الفرنسيين . وأحس نابليون بالحاجة إلي معلومات تفصيلية عن الجيش النمساوي الجديد حتى يمكنه التخطيط لمواجهته ، فكلف جهاز مخابراته الذي تمكن من تجنيد ديفيد شولميستر وإرساله إلي النمسا للحصول علي هذه المعلومات . وانتحل شولميستر شخصية واحد من نبلاء المجر ، وسافر إلي العاصمة النمساوية فيينا . وبمجرد وصوله حرر خطاباً مباشراً إلي المارشال ماك قائد جيش النمسا ، ذكر فيه أنه أرغم علي الفرار من فرنسا ، وأنه حضر إلي فيينا لمساعدة النمسا ضد فرنسا ، ويأمل في أن يسمح له المارشال بالخدمة في جيش النمسا .

وتأثر المارشال بخطاب شولميستر وقابله ، وفي هذه المقابلة حرص شولميستر علي أن يزود المارشال بمعلومات عن الجيش الفرنسي ، وهو يعرف أنه من السهل التأكد منها حتى لا يتتابه الشك فيه ، وتمت عدة مقابلات أخرى بينهما ، وفي كل مرة كان شولميستر يمد المارشال بمعلومات صحيحة . ولم يلبث أن أصبح موضع ثقته ، وكافأه برتبة عسكرية . وعينه ضابطاً بالجيش النمساوي ، مما مكنه من الاستقرار في فيينا الاندماج في مجتمعها الذي أحاطه بالإعجاب والتقدير بصفته نبيلاً مجرباً وضابطاً متألماً ، يتحدث الألمانية بطلاقة وينفق المال كيفما يشاء .

والسفراء والمخبرين الذين استخدموا المرأة في عمليات الجاسوسية ، أو كانوا من ضحايا النساء اللاتي تجسسن عليهم . ومن أشهر الأمثلة التي سجلها التاريخ كانت الجاسوسة الشهيرة ماتا هاري أثناء الحرب العالمية الأولى ، والتي كانت نموذجاً للذكاء والدهاء واليقظة واللماحة والبديهة والسرعة المحسوبة بقدر ، من أجل سرقة وثيقة سياسية أو سر عسكري خطير .

هذه هي أهم ملامح ما يعرف بالمخابرات الإيجابية ، سواء أكانت مخابرات سياسية أم اقتصادية أم عسكرية أم علمية أم تكنولوجية أم أمنية . . . الخ أما ما يعرف بالمخابرات الوقائية فتطلق على جميع الإجراءات والعمليات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أمنها وحفظ أسرارها من نشاط الجواسيس ، وضد التخريب المادي والمعنوي والدعاية ، بهدف المحافظة على كيانها وحدودها ومنشآتها ، وحرمان العدو وأجهزة مخابراته من عنصر المبادرة أو المفاجأة ، والحرص على التفوق عليه في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية . . الخ . ويطلق عليها في بعض الأحيان مصطلح " المخابرات المضادة " ، وتنقسم إلى مخابرات الأمن ومقاومة التجسس ، ومن أهم مسؤوليات مخابرات الأمن : مكافحة التخريب ، والتآمر ، والتمرد والنشاط الهدام ، وكذلك الحفاظ على الأمن الشخصي للمواطنين ، وحماية المنشآت والمؤسسات ، وتجميع المعلومات وتصنيفها وتحليلها . . . الخ ، اعتماداً على التفسير والمقارنة بين الآراء ، والاتجاهات ، والمعتقدات ، والسلوكيات وغير ذلك من الخصائص التي تميز جماعة ما من البشر ، وتشكل هدفاً للتأثير فيها بشتى الوسائل المباشرة وغير المباشرة .

وبرغم التقدم التكنولوجي والعلمي والعملى المذهل الذي حققته أجهزة المخابرات ، خاصة في الدول المتقدمة ، فإن قواعد اللعبة التي قنن لها القائد العسكري والمفكر الاستراتيجي الصيني القديم صن تزو في كتابه « فن الحرب »

فى القرن الخامس قبل الميلاد ، لاتزال متبعة بين قادة الدول ورجال المخبرات فقد قال : « إذا عرفت عدوك وعرفت نفسك ، فليس هناك ما يدعو أن تخاف مائة معركة . وإذا عرفت نفسك ولم تعرف عدوك ، فإنك سوف تقاسى من هزيمة مقابل كل انتصار . وإذا لم تعرف نفسك ولم تعرف عدوك ، فإنك أحرق وسوف تواجه الهزيمة فى كل معركة » .

لكن يبدو أن هذا المبدأ الجوهري الذى بلوره صن تزو منذ خمسة وعشرين قرناً ، يمكن أن يغيب عن ذهن أعتى أجهزة المخبرات فى القرن الحادى والعشرين بعد الميلاد والدليل على ذلك ما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، أو ما عرف بالثلاثاء الدامى أو الأسود ، حين نجحت أربع مجموعات من الإرهابيين فى اختطاف أربع طائرات مدنية تابعة لخطوط الطيران الأمريكى الداخلية ، وتدمير برجى مركز التجارة الدولى فى نيويورك ، والذى تحول فى لحظات إلى حطام فوق جثث الآلاف من الضحايا الأبرياء ، وتدمير المبنى المركزى الأوسط فى وزارة الدفاع الأمريكية (البيتاجون) ، وذلك باصطدام طائرات ثلاث بركابها المدنيين بهذه المباني الحيوية الاستراتيجية فى عمليات انتحارية لم يسبق لها مثيل ، أما الطائرة الرابعة فقد انطلقت للاصطدام أو ضرب طائرة الرئيس جورج دبليو بوش فى أثناء عودتها من فلوريدا إلى واشنطن ، وذلك بعد أن تم فك شفرتها وتحديد خط سيرها . ولم يكن هناك مفر من هبوط طائرة بوش فى قاعدتين هرباً من الطائرة المغيرة التى سقطت فى ولاية بنسلفانيا فى ظروف غامضة لم يحاول الإعلام الأمريكى أن يكشف عنها .

كانت أسمى ضربة - كادت أن تكون قاضية - لهيئة الولايات المتحدة الأمريكية التى كان يفترض فيها أنها قائدة العالم أجمع فى القرن الجديد ، ووصمة تاريخية خالدة فى جبين أجهزة المخبرات الأمريكية التى طالما تباغت بقدرتها على معرفة كل ما يدور فى أى مكان فى العالم ، مهما كان غامضاً أو

مستغلقاً أو نائياً ، فى حين أنها عجزت عن معرفة أى شىء عن هذه الهجمات الصاعقة الغامضة المدمرة لمراكز القرار السياسى العسكرى والاقتصادى فى البلاد ، والتي وضعت البلاد تحت رحمتها بلا هوادة . وبرغم اتهامات الحكومة الأمريكية لجماعة أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة فى أفغانستان ، وقرارها بشن الحرب على من وصفتهم بالإرهابيين ، وتشكيل تحالف ضدهم ، فإن المأساة التى وقعت فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، حتمت ابتكار قواعد جديدة للعبة السياسية ، كى تواكب هذه المتغيرات بل هذه الانقلابات المذهلة .

★ ★ ★

(٨) إشكالية الاشتراكية

ترى الاشتراكية أن المجتمع المنشود لا بد أن يكون أكثر نظاماً من المجتمع الذى ينطوى على عوامل إهدار للوقت ، وتضييع للجهد ، وممارسة للحياة بلا معنى أو هدف . ولذلك يسعى المجتمع الاشتراكى لاقامة نظام دولة محكم تتاح فيه للجميع فرص متكافئة ، برغم أنه ليس هناك من يعتقد أن كل الناس متساوون ، ومع ذلك فإن الأخذ بمبدأ التكافؤ فى الفرص إنما يرمى إلى اختبار الجميع حتى يتبين أى الناس أحسن من الآخر . ولذلك يفترض فى النظام الاشتراكى أنه لا يمكن غير الأكفاء من الحكم أو الإدارة ، كما يتيح للأكفاء فقط أن يصبحوا أصحاب مهن خاصة . ويترتب على هذا التوزيع نوع من العدالة الاجتماعية ، بحيث لا تقف ظروف النشأة الأولى فى سبيل أى إنسان إلا إذا كانت هذه الظروف قد أورثته نقصاً طبيعياً فى الخلق أو الذكاء .

وكان من أخطر الإشكاليات التى واجهت الاشتراكية فى عصر المعلوماتية والمعرفة ، وجعلها تتراجع إلى الخلف فيما يشبه النكسة والضمور ، هو تحيزها منذ بدايتها للعمل اليدوى ، إذ عند معالجة أو تقييم العائد المترتب على العمل ، فإنها لاتعترف إلا بالقليل جدا من الفضل للعمل الذهنى الذى يتولى عمليات التنظيم والابتكار ، كما أنها لا تقم وزنا للجهود الأخرى التى تنصرف إلى التدريس أو البحوث البحتة أو الدراسات الفكرية ، إذ يكاد يقتصر الفكر ، وخاصة الاجتهادات الأيديولوجية ، على قادة الحزب ، وربما بعض أعضائه . وبرغم ما ظهر من كتب عديدة عن الاشتراكية بطول القرن العشرين ، فإنها كلها

كانت بمثابة اجتهادات متواضعة إذا ما قورنت بكتاب « رأس المال » لكارل ماركس ، برغم أن نظرتة إلى التاريخ كانت نظرة محدودة ، ووصفه للتغيير التاريخي كان وصفاً ساذجاً على طريقة هيغل ، كما أن إعجابه بالعصور الوسطى يرجع إلى تأثره بالروح الرومانسية ، ومع ذلك فهو إعجاب يتعارض مع فكره الذي يفترض فيه أنه تقدمي . ولقد اعترف أتباعه وتلاميذه بأن مبالغته في ادعاء المثالية كانت فجة ، لكن يظل كتابه « رأس المال » من أهم معالم الطريق التي شقتها الاشتراكية منذ تبلورها كمذهب فكري وعقائدي . فقد دار الكتاب حول فكرة محورية منحتة كيانه الأيديولوجي المتميز ، وهو يبلور هذه الفكرة بقوله :

« فلنتصور مجتمعاً من الأفراد الأحرار يقومون بعملهم مستغلين وسائل الإنتاج المشتركة ، مجتمعاً تستخدم فيه قدرة العمل الكافية في مختلف الأفراد استخداماً واعياً على اعتبار أنها قدرة العمل المشتركة للمجتمع . إن جماع إنتاج المجتمع هو إنتاج اجتماعي ينتفع بجزء منه كوسيلة جديدة للإنتاج ولا بد أن يظل اجتماعياً غير مقصور على فرد بعينه ، في حين يستهلك أعضاء المجتمع جزءاً آخر فيما يعينهم على العيش . أما طريقة هذا التوزيع ، فإنها تختلف تبعاً للتنظيم الإنتاجي للمجتمع ، ومبلغ ما وصل إليه المنتجون من تقدم تاريخي » .

ولقد تضمن الجزء الأكبر من الكتاب وصفاً تحليلياً للحقائق ، بهدف تعرية الشرور الكامنة في النظام الرأسمالي ، والقوى الكامنة التي لا بد أن تنطلق من عقالها لتنتقل بهذا النظام الذي يضع الإنسان في خدمة رأس المال ، إلى نظام يضع رأس المال في خدمة الإنسان . إن وسائل الإنتاج في المجتمع البورجوازي الرأسمالي هي التي تسيطر على الإنسان ، وفيه تحرم الأغلبية من امتلاك أي شيء ، ويصبح العمال من السوق الذين يعيشون على حد الكفاف . ولا تتوقف كوارث الرأسماليين أنفسهم ، من خلال الصراع المشتعل فيما بينهم ، وهو صراع لا يعرف الرحمة ؛ لأن المادة لا تقيم وزناً لكيان الإنسان . ولا يسفر هذا الصراع

إلا عن احتكار رأس المال الذي يشكل في حد ذاته قيداً علي طريقة الإنتاج لأنه تحت رحمة فئة معينة بتوجهات خاصة بها . لكن على الجانب الآخر لن يترك العمال أنفسهم لقمة سائغة لرجال الأعمال ، بل سيتعلمون أن يتحدوا في المصانع والورش ، ثم ينتهي بهم الأمر إلى تعلم التعاون والتكاتف لشحن قوى الدفع الثوري تحقيقاً لمصلحتهم . ويختتم كارل ماركس فكرته قائلاً إنه بهذا يحفر البورجوازيون قبورهم بمعاول من إنتاجهم ، إذ إن سقوط البورجوازية وانتصار العمال أمر حتمي . ثم تحل المرحلة الأخيرة حين يقوم مجتمع جديد خلو من الصراع الطبقي ويعمل فيه الجميع لمصلحة الجميع .

وقد تفرعت هذه الأيديولوجيا الأساسية عند ماركس إلى ثلاث مراحل ، تبدأ بتحديد ما يجب أن يلغى ، ثم كيف يلغى ؟ ، ثم ماذا يجب أن يحل مكان ما يلغى ؟ أما النظام الذي يجب أن يلغى فهو الرأسمالية ؛ لأنه تنظيم للعلاقة بين الأفراد ، يسمح لطبقة صغيرة أن تستولي على أغلب الثروة التي تعود من رأس المال . والثروة هنا لا تعنى مجرد الأموال التي تم تجميعها ، بل تعنى كل الموارد اللازمة للحياة الإنسانية الراقية سواء أكانت مادية أم أدبية معنوية مثل الاستمتاع بالأعمال الفنية . ومن البدهى أن أحداً لا يمكن أن يطالب بالغاء رأس المال الذي لا يمكن الاستغناء عنه لأنه أمر ضرورى وطبيعى وحتمى ، بل إنه قوة عظيمة حتى فى نظر المتطرفين من الاشتراكيين . ولذلك فإن ماركس لا يعترض على رأس المال ، وإنما على الرأسمالية التي تصر على امتلاك فئة قليلة من الناس لرأس المال .

ويتجلى عدم إنسانية الرأسمالية فى تركيز رأس المال فى يد قلة من الصعب أن تمثل الأغلبية ، ولذلك فهي تفعل ما يحلو لها وما يناسب أهواءها ومصالحها . ويؤمن الاشتراكيون بأن المجتمع يمكن أن يستقر ويزدهر عندما ينهض على روح الجماعة التي تتمثل فى تنظيم الناس للعمل مع بعضهم

البعض ، على صورة إنتاج كل فرد منهم لجزء يكون مع الأجزاء الأخرى شيئاً كامل الصنع . والاشتراكية تميل إلى نزعة الملكية الجماعية وتسعى للحفاظ عليها ، لأنها في نظرها نزعة تقدمية ، ولذلك فإن الاشتراكية نظام أصعب عند التطبيق من الرأسمالية ، لأن أنانية النفس البشرية تجعلها تلهث وراء الملكيات الخاصة أو المنفصلة ، أما الملكية الجماعية فتحتاج إلى كبح جماح هذه الأنانية . ومن هنا كان الاعتماد على القوى الطبيعية أو الغريزية وحدها ، دون إجراء يقوم به العقل البشرى لتنظيمها وتهذيبها وصقلها وتخليصها من شوائب النرجسية والأنانية ، لا يمكن أن تؤدي إلى إقامة المجتمع الإنساني الذي يحافظ على كيان الفرد وكرامته .

ويعلن الاشتراكيون دائماً أنهم جاءوا لإنقاذ البشرية من سوء التوزيع الذي فرضته الرأسمالية عليها . فليس من المعقول ولا المقبول أن ينهض الكادحون بالقدر الأكبر في تعظيم حجم الثروة القومية للمجتمع ، ثم يذهب القدر نفسه من هذه الثروة إلى من لم يفعلوا شيئاً ، سوى التحكم في رقاب الكادحين الذين يشكلون الأغلبية . وبهذا المنهج المنحرف تتدفق الثروة في مجرى محدود للغاية ، تاركة مساحات شاسعة من الأرض جرداء قاحلة . وهذه ليست استعارة أو محسنة بديعية بل حقيقة واقعة لأن الثروة هي ماء الحياة بالنسبة للمجتمع ككل . ولذلك يؤكد الاشتراكيون على أن المجتمع الصحي السليم لن تقوم له قائمة ، إلا إذا انطلقت فيه مياه الثروة من ينابيعها وفي قنوات تتفرع في الأرض كلها ، فترتوي ويزداد إنتاجها .

ومع ذلك فإن التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية لا يبدو حاداً لدرجة الخصومة والعداء ، بحكم أن كلا المذهبين يدعى دائماً أنه جاء لرفاهية الإنسان ، أي أن الهدف واحد في حين أن الوسيلة مختلفة . فالرأسمالية تنهض على الفردية التي تعنى حرية النمو والحركة والإنتاج لكل فرد ، في حين أن الاشتراكية تنهض

على الجماعية التي تهدف إلى إعطاء الفرد كل فرصة تمكنه من أن يؤدي للمجتمع تلك الوظيفة التي يستطيع القيام بها على أحسن وجه . ومن هنا تبدو الغاية واحدة فى الحالتين وإن اختلفت الوسيلة أو وجهة النظر .

ولا يوجد مذهب من المذاهب الفكرية التي ابتكرها الإنسان إلا وله عيوبه كما أن له محاسنه . ولذلك لا يتحمس لمذهب ما حماساً متدفقاً وأهوج سوى كل ساذج أو جاهل أو مغرض أو انتهازى أو متنفع . فمثلاً عانت الاشتراكية من عيوب ومثالب وسلبيات جعلت الجانب الاقتصادى لها نقطة ضعف تبرز بين حين وآخر لتهدد إنجازاتها ، ولذلك كانت دائمة البحث عن نظام اقتصادى سياسى جديد بدلاً من النظام القديم ، وقد تضطرها الظروف فى بعض الحالات إلى اتخاذ بعض الإجراءات العنيفة لكنها سرعان ما تجابه نفس المشكلة التي كثيراً ما تواجهها الرأسمالية أيضاً ، وهى : ما هو ذلك النظام الجديد الذى يمكن أن يكون أحسن من القديم ؟ ولا يزال هذا السؤال معلقاً دون إجابة شافية عنه . وكأنه سيف ديموقليس معلقاً على رقبتها ، ويمكن أن يقطعها فى أية لحظة .

ولاشك أن الجذور التاريخية القديمة لأى مذهب قد تشكل قدرأ لا يمكن الهروب من تداعياته المباشرة أو الخفية . فمثلاً ورثت الاشتراكية الدولية مذهب الوطنية العالمية الذى نادى به مفكرو الثورة الفرنسية ، فأهملت وجود الجماعات التي يمكن أن ينتمى إليها الفرد وجوداً إنسانياً عاماً أحسن أو أسوأ من الأسرة أو الطبقة الاجتماعية أو الوطن القومى ، برغم أن هذه الجماعات المحلية أو القومية هى نتائج قوى طبيعية ، وجهتها الأحكام الأخلاقية والقيم التربوية لأجيال كثيرة دون أن تكون واعية تماماً لهذا التوجيه . ولا يعنى هذا أن الجماعات البشرية أو الإقليمية أو القومية تسمو على النقد ، لكن من الواضح أن ما يوجه إليها من نقد يجب أن يكون أكثر نضجاً مما اعتاده الاشتراكيون أيام الحمى الاشتراكية . وفي الواقع أن النزعة الاشتراكية نحو الوطنية العالمية النظرية كانت من أخطر العقبات

أسوار برلين حين انتهت الحرب بسحق النظام النازي ، وذلك نتيجة لانتماء الروس إلى وطنهم وأرضهم وكيانهم ومستقبلهم ، وليس نتيجة لانتماء السوفييت إلى الماركسية اللينينية التي اندثرت مع الاتحاد السوفيتي الذي انهار من داخله كقصر من رمال ، وعادت القومية الروسية كصخرة ينهض عليها بنيان المجتمع كله ، لدرجة أن المناخ السياسي أتاح الفرصة لظهور حزب سياسي قومي تطرف لدرجة تبنيه لتوجهات عنصرية .

ومن الواضح أن هناك كسباً في وجود طبقات أو جماعات أو تيارات تمثل تعددية اجتماعية وثقافية وفنية ، حتى إذا كان ثمن ذلك وجود رأس مال خاص تصاحبه بعض الشرور . والقضية التي يجب أن توضع في الاعتبار هي مبلغ الخير ومبلغ الشر من هذا النظام أو ذاك . والجاهل وحده هو الذي يعتقد أن نظاماً من الأنظمة يفيض بالحسنات كلها ، وأن أي نظام غيره لا يأتي إلا بالسيئات . وإذا كان عدم الاتساق الرأسمالي يعتبر عقبة في سبيل الازدهار الحضاري ، فإن التبسيط المخمل لما ينشأ عن التقدم أو التطور الطبيعي من وفرة وترف هو أيضاً عائق في طريق التقدم الحضاري ، وحتى إذا كانت هذه الوفرة غير اقتصادية ، فربما كان للمرء حق في أن يدفع شيئاً في مقابل التنوع . ومع ذلك فإن المفكرين الاقتصاديين لا يرون أن الاختلاف والتنوع المحلي مع قدر معين من المنافسة ، أمر غير اقتصادي ، وخاصة أن في النظام الرأسمالي قدراً من التعاون أيضاً . وفي الإمكان إثبات أن وجود وضع غير اقتصادي سواء في النظام الاشتراكي أو الرأسمالي إنما يعود إلى التعاون كما يعود إلى المنافسة ، ذلك أن الحدود الفاصلة بين النظامين ليست بالواضحة الذي قد يظنه أنصار هذا النظام أو ذاك .

لكن من الحقائق الواضحة أن التنظيم المثالي للمجتمع عن طريق سيطرة الدولة على كل وسائل الإنتاج ، يعني قيام طبقة هائلة من الموظفين لا تخشى أية منافسة . وليس في استطاعة المنظرين الاشتراكيين إدراك كنه التغييرات التي قد

تحدث فى نظام الموظفين الذين يحتمون بالدروع أو الحصون الاشتراكية ، إذ إن فى إمكانهم أن يشهروا سيوف الاشتراكية فى وجه الذين يطالبون بتطعيم الاشتراكية ببعض إيجابيات الرأسمالية. فهم يتمنون إيقاف عجلة التاريخ كى تستقر الأمور لصالحهم ، وفى هذه الحالة يصبح أبناء الوطن عبيداً لمن جاءوا بهم لخدمتهم ؛ لأن طبقة الموظفين لابد أن تقف موقف العداء من أى تغير جديد. وتتجلى خطورة هذه الطبقة فى أنها تجمع أنضج عقول الصفوة إلى جانب قوة المجتمع المنظمة ، بحيث تصبح الثورة على طغيان بيروقراطى من هذا النوع أصعب بكثير من الثورة على فرد مستبد أو أقلية متحكمة . وما جرى للأنظمة الاشتراكية التى تساقطت فى أواخر ثمانينيات القرن العشرين بقيادة الاتحاد السوفيتى السابق الذى كان فى طليعة الانهيار، لم يكن نتيجة لثورة اجتاحتها من خارجها ، بل كان نتيجة لتحلل داخلى بعد أن فقدت قوة الدفع الذاتية التى تمكنها من الوجود والصمود . ومازال الفيلسوف الإنجليزى جون ستيورات مل (١٨٠٦ - ١٨٧٣) على صواب حين قال :

« لو أن كل شأن من شئون المجتمع مما يتطلب اتفاقاً منظماً على الآراء الكبرى الشاملة كان فى يد الحكومة ، ولو أن الإدارات الحكومية حشد فيها أعظم الناس كفاية ، فإن كل ذوى الثقافة الواسعة والذكاء العملى المتوقع ، فيما عدا أصحاب النظريات البحتة ، سوف يتجمعون فى طبقة بيروقراطية كبيرة العدد ، تصبح الملجأ الوحيد الذى يلوذ به باقى أفراد المجتمع فى كل أمورهم ، فتذهب إليها الجماهير لتلقى الأوامر والتوجيهات فى حين يذهب إليها أصحاب الكفاية والطموح للحصول على الترقية الشخصية . ومن هذا المنطلق يصبح الحاكمون عبيداً لنظامهم كما أن المحكومين عبيد لحكامهم » .

وهكذا تنقلب الدولة المتحضرة إلى منظومة حربية جامدة ، قد لا تكون الحرب نهايتها ، ولكن المؤكد أنها سوف تحول دون أى تقدم أكبر . وهذه

الخطورة تمتد لتشمل الأشكال المختلفة للاشتراكية النقابية التي يقوم فيها العمل الاجتماعي على أساس اختلاف المهن ، والتي يمكن تتبعها من تاريخ نقابات العمال منذ العصور الوسطى . كانت تلك النقابات قد وجدت منذ بداياتها المبكرة لفائدة المجتمع بصفة عامة ، ثم انتهى بها الأمر إلى القضاء على المدن التي توافرت لها القوة فيها ، لأنها اتجهت إلى تحقيق الأهداف الخاصة ، واستبعدت كل منافسة لأساليبها . كذلك فإن مصالح الرجل الإنجليزي - مثلاً - ليس من الضروري أن تكون هي نفسها مصالح الفرنسي ، لا لشيء إلا لأنهما يعملان في صناعة الأحذية ، وغير ذلك من أشكال التبسيط أو التعميم المخل الذي يعتبر في حد ذاته من أخطر عناصر الضعف في أية خطة لإعادة تنظيم المجتمع .

وبطبيعة الأمر فإن الاشتراكية ليست فوق مستوى هذا النقد وأكثر منه ، وكان للاشتراكيين الرسميين ردودهم عليه . لكن لا بد من التنويه بأن النزعة الرائجة إلى وجود شعور اجتماعي أشمل ، والاستفادة من ثمرات ما ينتجه المجتمع استفادة أعم ، هذه النزعة قد يبالغ فيها بحيث تؤدي إلى القضاء على التنوع بين الأفراد والجماعات ، وينسى الناس أن في أعماق كل إنسان شخصية متميزة لا يستطيع أن يتنازل عنها ، وأن هدف الحضارة هو تنمية هذه الشخصية وليس كبتها أو إخضاعها .

والقاعدة الذهبية التي تؤكد أن « كل شيء يزيد على حده ينقلب إلى ضده » تعد أيضاً من أهم قواعد اللعبة السياسية وأكثرها إيجابية في مجال التصنيفات الاشتراكية والرأسمالية . إذ إنه يمكن الجمع بين الفردية الرأسمالية والجماعية الاشتراكية ، على سبيل توظيف العناصر الإيجابية في كل منهما ، مع التخلص من العناصر السلبية المتطرفة التي تأتي دائماً بنتائج عكسية . فإذا كانت الفردية تدفعنا إلى العزلة والأنانية ، فإن الجماعية تنحو بنا إلى نسيان أشخاصنا ككيانات متميزة في خضم المجتمع الكبير ومتاهاته . إن من المفروض في المجتمع

الإنسانى أن يكون وحدة منتظمة متناسقة بقدر الإمكان ، وكما أن صحة الخلايا فى أوراق الشجرة وجذورها هى صحة الشجرة كلها ، كذلك شأن المجتمع ، إذا انتفى عن أفرادهِ التميز وحرموا من النمو الحر المكتمل فى أشكالهِ المتنوعة ، أو إذا انعدم التعاون بين الأجزاء التى يتألف منها ، فإنه فى هذه الحالة أو تلك لابد أن يحمل فى داخلهِ بذور انهيارهِ. وهكذا يبدو أن أنصار الفردية على حق فى أن يهدفوا إلى تنوع الأفراد ، كما أن أنصار الجماعة على صواب فى التأثير على الجميع بمبدأ المصلحة المشتركة. أى أن كلاً من الاشتراكية والرأسمالية يمكن أن تكاملا بحيث لا يصبح الصراع أو التناقض حتماً بينهما.

ولعل أكبر نكبة أصبت بها الاشتراكية ، كانت ارتباطها بالنظم الشمولية فى الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوروبا الشرقية ، فى حين كانت أسعد حظاً فى دول أوروبا الغربية التى طعمتها بتوجهاتها الديمقراطية والليبرالية والفردية ، ولذلك استمرت قوية وقادرة على مواجهة التيارات السياسية الأخرى دون حساسيات أو توترات أو تشنجات لا لزوم لها . ولم يحدث لها ما حدث لأحزابها التى انفردت بالساحة السياسية فى دول أوروبا الشرقية ، عندما انهارت - الواحدة بعد الأخرى - عام ١٩٨٩ . وهى الظاهرة التى أسماها كيث كروفورد « ثورة » فى كتابه « السياسات الراهنة لدول وسط وشرق أوروبا : من الفوضى إلى الاستقرار » الذى أصدره عام ١٩٩٧ فى الذكرى الثامنة لثورة ١٩٨٩ ، ووضع فيه يده على كل السلبيات والأخطار وثورات الضعف التى ظلت تتفاعل وتتضخم وتتفاقم داخل الأنظمة الاشتراكية تحت وطأة الحكومات الشمولية فى أوروبا الوسطى والشرقية ، بحيث انفجرت من داخلها وتهاوت كقصور من رمال .

وتعد ثورة دول وسط وشرق أوروبا عام ١٩٨٩ ، من أبرز الأحداث التاريخية الكبرى فى القرن العشرين . فهى لم تسفر عن تحرر دول وسط وشرق أوروبا من قبضة الهيمنة السوفيسيتية فحسب ، وإنما أسهمت فى تفكك الاتحاد

السوفيتى وانهييار إمبراطوريته فى عام ١٩٩١ . وإذا كانت ثورة ١٩٨٩ قد بدأت مقدماتها خافتة أحياناً ، وصاخبة حيناً آخر مثلما حدث فى بولندا وحركة نقابة « تضامن » منذ مستهل الثمانينيات ، فإن هذه الثورة قد بلغت ذروة انفجارها التاريخى فى يوم ٩ نوفمبر ١٩٨٩ ، مما صار رمزاً لها ، وذلك عندما انهيار سور برلين تحت أقدام ومعاول الهاربين من النظام الشيوعى والشمولى والباحثين عن الحرية ومستوى المعيشة اللائق . وكانت أقسى وأعنف ضربة قاضية تلقتها الاشتراكية فى تلك الدول ، وأرهصت بالسقوط الوشيك والعاجل للنظم الشمولية بشكل متسارع ومتلاحق لم يكن فى وسع أحد توقعه لا فى دول وسط وشرق أوروبا ولا فى أى مكان آخر فى العالم .

لكن النسوة التى اجتاحت هذه الدول سرعان ما انداحت ، عندما تعثرت خطواتها فى مشكلات مرحلة التحول الصعبة والشاقة نحو الديمقراطية واقتصاد السوق الحرة ، وخاصة أن ثورة ١٩٨٩ لم تكن ثورة منهجية ذات أهداف استراتيجية محددة ، بل كانت فورة شابها مظاهر الفوضى والتشتت والتفكك ، ولا تزال معالمها لم تبلور بعد . ذلك أن دول وسط وشرق أوروبا تمر بمرحلة مخاض قد تؤدى إلى ميلاد جديد أو إجهاض أو إنجاب أطفال مشوهين ، فلا يزال كل شىء معلقاً ولم يحسم بعد ، ذلك أن التخلص من القهر الشيوعى لا يعنى انتصار الديمقراطية التى تحتاج إلى جهود متواصلة ومتصاعدة لتربية الأجيال الجديدة على ممارستها ، فهى منهج حياتى متكامل وليست مجرد مسلك سياسى .

إن شعوب وسط وشرق أوروبا كانت تنظر دائماً إلى روسيا السوفيتية باعتبارها قوة قهر استعمارية ، وأنها قوة غريبة عنها تماماً طبقاً لكل المفاهيم السياسية والتقاليد الاجتماعية والمنطلقات الثقافية والتراثية . مما يوجب بأن هذه الدول تنتمى ثقافياً وروحياً وفكرياً إلى الغرب وليس إلى الشرق . ويشير كيث كروفورد فى كتابه إلى مقال كتبه كاتب تشيكى فى عام ١٩٨٣ ، وقال فيه إن هذه

الدول قد جرى « اختطافها » فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وفرض النظام الشيوعى عليها . ولم تكن ثورة المجر عام ١٩٥٦ ، وثورة تشيكو سلوفاكيا عام ١٩٦٨ ضد السطوة السوفيتية والقهر الشيوعى ، سوى تجسيد عملى لهذا الرفض العام ، وإرهاص لما جرى بعد ذلك فى عام ١٩٨٩ .

كانت الأحزاب الشيوعية فى هذه الدول ضعيفة وهزيلة فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية . فمثلاً بعد عامين من اندلاع الثورة البلشفية فى أكتوبر عام ١٩١٧ ، تمكن زعماء الحزب الشيوعى فى المجر من القيام بثورة وحكموا البلاد لمدة ١٣٣ يوماً فقط . وفى السنوات التالية لم تحقق الأحزاب الشيوعية أية نتائج ذات قيمة فى الانتخابات التى جرت فى هذه الدول ، وخاصة مع غياب طبقة عمالية يمكن أن تعتمد هذه الأحزاب على مسانبتها ، نظراً لأن اقتصاديات هذه الدول كان يغلب عليها الإقتصاد الزراعى فى تلك الفترة . ولذلك كان سقوطها فى قبضة السيطرة السوفيتية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، نتيجة لعاملين بارزين هما :

أولاً : أن الاتحاد السوفيتى لم يبادر بإعلان سيطرته على هذه الدول ، وإنما لجأ إلى أسلوب تكتيكى غير صريح وغير مباشر ، من أربع مراحل لإحكام هيمنته عليها . كانت المرحلة الأولى تتمثل فى تشكيل « الجبهة الشعبية » التى تضم قوى غير شيوعية لإدارة شئون البلاد ، ثم تأتى المرحلة الثانية التى تتمثل فى دعم وتعزيز الأحزاب الشيوعية ، وبعدها المرحلة الثالثة التى يتم فيها فرض نظام الحزب الشيوعى الواحد ، وأخيراً المرحلة الستالينية ، التى يجرى فيها تطبيق نفس النظم المعمول بها فى الاتحاد السوفيتى . وكان الاستثناء الوحيد لهذا السيناريو الشمولى أو القاعدة التى طبقت على الجميع ، هو انشقاق الزعيم اليوغوسلافى جوزيف بروز تيتو عن المنظومة السوفيتية الستالينية عام ١٩٤٨ . وقد أحكمت موسكو فى عهد ستالين سيطرتها على هذه الدول من خلال

مؤسستين : إحداهما اقتصادية وهى مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل (الكوميكون) ، والأخرى عسكرية هى حلف وارسو الذى أنشئ لمواجهة حلف شمال الأطلنطى وتكتيل الدول الشيوعية عسكريا ضد الدول الغربية .

ثانياً : كانت دول أوروبا الغربية مشغولة بإعادة البناء بعد استيقاظها من الكابوس النازى الذى كان فى نظرها أبشع من أى تهديد شيوعى . وكان رجال السياسة وأجهزة الدعاية فى الغرب قد اعتادوا استخدام تعبير « الستار الحديدى » للدلالة على الحد الذى يفصل الدول الشيوعية عن سائر بلاد أوروبا الغربية ، بمعناه الجغرافى والأيدىولوجى ، وخاصة خلال فترة الحرب الباردة . وكان ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطانى قد استخدم مصطلح « الستار الحديدى » فى مارس ١٩٤٦ لأول مرة خلال حديثه عن الحاجز الفاصل فى القارة الأوروبية بين دول الكتلة الاشتراكية والكتلة الغربية التى تسير على النهج الرأسمالى . أما فيما عدا هذه المواجهات الباردة ، فقد كان موقف أوروبا الغربية وأمريكا تجاه التوسع السوفيتى فى دول وسط وشرق أوروبا ، يتسم بالسلبية . وفى الوقت نفسه كانت القوى غير الشيوعية فى هذه الدول غير مدركة لأبعاد ما يريده الغرب لها ، وبالتالي لم يكن هناك جسر حقيقى بين الطرفين .

وبرغم هذا القهر الذى ارتكب باسم الاشتراكية ، فإن بعض القوى الديمقراطية فى هذه الدول قد جاهزت برفض السيطرة السوفيتية ونظامها الشمولى ، خاصة بعد موت جوزيف ستالين عام ١٩٥٣ ، الذى لم يمر عليه أكثر من ثلاثة شهور ، حين شهدت تشيكوسلوفاكيا أول مظاهرات احتجاج جماهيرية ضد النظام الشيوعى فى دول وسط وشرق أوروبا . وكان العمال - بالذات - هم الذين بدأوا هذه المظاهرات احتجاجاً على إجراءات اقتصادية أدت إلى زيادة التضخم الذى بلغ ٥٠٠ فى المائة مما أسفر عن التهام وتبديد مدخراتهم .

ومما هو جدير بالرصد والتحليل أنه في العام ذاته (١٩٥٣) ، وفي أعقاب موت ستالين ، قام عمال البناء في برلين الشرقية بمظاهرات ضد قرار حكومي بزيادة نصيب كل عامل من الإنتاج اليومي دون رفع أجره مقابل هذه الساعات الزائدة من العمل ، وهو الإجراء الذي كان كارل ماركس نفسه قد شجبه في كتابه « رأس المال » تحت ما أسماه بنظرية « فائض القيمة » ، ولكن على المستوى الرأسمالي حين يستولى صاحب العمل على قيمة ساعات العمل الزائدة أو الفائضة دون أن يمنح العامل مقابلاً لها . أى أن النظام الشيوعي في ألمانيا الشرقية كان يمارس نفس القهر الذي التصق بالنظام الرأسمالي من المنظور الاشتراكي . وبالفعل تحولت مظاهرات عمال البناء في برلين الشرقية لرفع الأجور أو تخفيض ساعات العمل ، إلى مظاهرات مناهضة للنظام الشيوعي ، واستنجد فالتز أولبرشت زعيم الحزب الشيوعي بالقوات السوفييتية التي تولت قمع الثورة ، وتم إعدام سبعة من زعماء المظاهرات .

ولم تكد تمضى ثلاث سنوات على مظاهرات تشيكو سلوفاكيا وألمانيا الشرقية ، حتى اندلعت مظاهرات حاشدة في بولندا في يونيو ١٩٥٦ ، واشترك فيها أكثر من ٥٠ ألف عامل ، تظاهروا احتجاجاً على زيادة الأسعار ، وطالبوا في هتافاتهم المدوية « بالخبز والحرية » وانضم إليهم طلبة الجامعة ، وتحولت المظاهرات بالتالى إلى ثورة عامة ضد النظام الشمولى القائم . عندئذ بادرت قيادة الحزب الشيوعي بدفع الجيش إلى قمع الثورة ، مما أدى إلى مصرع ٤٥ ثائراً وإصابه المئات بجراح .

وفي العام نفسه (١٩٥٦) شهدت المجر ثورة شاملة ضد النظام الشيوعي ، حين خرج الشباب والطلبة إلى شوارع العاصمة بودابست ، وطالبوا باجراء انتخابات حرة ، وانسحاب القوات السوفييتية من بلادهم ، ودمروا تمثالاً لستالين ، واقتحموا مقر الشرطة السرية ، وقتلوا بعض العملاء . وكان الشباب

والطلبة في المجر قد انطلقوا في رفضهم ومعارضتهم بإيحاء من أحداث ثورة بولندا ، وكذلك الانتقادات التي وجهها الزعيم السوفييتي نيكيتا خروشوف إلى ستالين . ولذلك اندفعوا في ثورتهم حتى امتدت إلى كل أنحاء المجر . وقد ناشد إمري ناجي رئيس وزراء المجر ، الدول الغربية تقديم يد العون إلى بلاده ، لكن موقفها كان سلبيا للغاية ، وخاصة أن بريطانيا وفرنسا كانتا قد تورطتا مع إسرائيل في نفس الوقت في العدوان الثلاثي على مصر ، مما فتح جبهة مواجهة خطيرة بين الكتلة الغربية والكتلة الاشتراكية في قلب العالم بصفة عامة ، كان يمكن أن تكون لها تداعيات من الصعب تحديدها أو التنبؤ بها . كذلك لم تكن الدول الغربية على استعداد لفتح جبهة في قلب أوروبا ، وهي التي اكتوت بنار الحرب العالمية الثانية منذ أحد عشر عاماً ، ولم تكن جراحها قد التأمت كلها . وكانت موسكو تدرك كل هذه الأبعاد ، ولذلك تدخل الجيش السوفييتي ، وسحق ثورة المجر ، ولقى ٣٢ ألف شخص مصرعهم ، وجرى إعدام إمري ناجي الذي حل محله في رئاسة الوزارة جانوس كادار أحد عملاء السوفييت . كل هذه المآسي والمذابح تمت تحت بصر وسمع الدول الغربية الديمقراطية دون أن تحرك ساكناً .

هكذا كان القمع السوفييتي لثورة المجر - باسم الاشتراكية - عنيفاً وساحقاً ، ولذلك لم تشهد بلاد وسط وشرق أوروبا أحداثاً مماثلة طوال ١٢ عاماً . وظل الأمر كذلك حتى عام ١٩٦٨ عندما وقعت أحداث « ربيع براج » الشهيرة بقيادة ألكسندر دوبتشيك في تشيكوسلوفاكيا التي كانت رائدة في هذا التيار الذي بدأت منذ مستهل عام ١٩٦٠ عندما دعا عدد من الشيوعيين ذوي الاتجاهات الإصلاحية إلى انتهاج « طريق ثالث » في الإصلاح ، يجمع ما بين نظام السوق الحرة والتخطيط الاقتصادي . وقد اتخذ ألكسندر دوبتشك زعيم الحزب الشيوعي في عام ١٩٦٨ سلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية في محاولة من جانبه لإيجاد « اشتراكية ذات وجه إنساني » على حد قوله .

كان الاتجاه العام إبان « ربيع براج » يسير في اتجاه التعددية السياسية ، وحرية الصحافة والاجتماع والسفر ، لكن القوات السوفييتية أسرع إلى التدخل ، وسحقت هذه الحركة الإصلاحية في ٢١ أغسطس ١٩٦٨ . وتم عزل للكسندر دوبرتشيك في إبريل ١٩٦٩ . وأرادت السلطة السوفييتية أن تتخذ من هذه الأحداث مبدءاً عاماً جاهزاً للتطبيق ، فأصدرت « مبدأ بريجنيف » الذى يبرر الغزو السوفييتى لتشيكوسلوفاكيا ، والذى يمنح الكرملين الحق فى التدخل العسكرى فى أى بلد من بلاد الكتلة الاشتراكية أو الشيوعية بدعوى منع أية محاولات لإضعاف سيطرة الحزب الشيوعى هنا أو هناك ، والتصدى لأى نشاط معاد للاتحاد السوفييتى .

وبرغم الجمود الفكرى الذى تميز به ليونيد بريجنيف ، وصرامة مبدئه الذى لا يقبل التقليل أو التفاهم ، فإنه لم يستطع أن يحول دون اندلاع المظاهرات فى بولندا عام ١٩٧٠ ، احتجاجاً على زيادة الأسعار ، بل إن بولندا شهدت مظاهرات مماثلة فى ١٩٧٦ . وفى عام ١٩٧٨ بدأت بوادر حركة « تضامن العمالية » المناهضة للنظام الشيوعى بزعامه « ليخ فاوونسا » حامل الكهرواء فى ميناء جدانسك . وشرعت « تضامن » فى إعلان تحديدها للنظام الشمولى القائم فى صيف ١٩٨٠ . وانضم إلى عضويتها نحو عشرة ملايين شخصى عام ١٩٨١ . بل إن نحو ٨٠٠ ألف من أعضاء الحزب الشيوعى البولندى ، استقالوا من الحزب وانضموا إلى « تضامن » التى عقدت أول مؤتمر لها فى سبتمبر ١٩٨١ . وبدأت سلسلة متصلة من الصراع العنيف مع السلطة الشيوعية ، انتهت بإقرار شرعية « تضامن » كأول نقابة عمالية وتنظيم سياسى مستقل فى الكتلة الشيوعية .

وإذا كانت حركة « تضامن » قد استطاعت إحداث تصدع فى آلية السيطرة السوفييتية على دول وسط وشرق أوروبا ، فإن مجيء جوربا تشوف إلى الكرملين ، وتولية قمة السلطة فيه فى إبريل ١٩٨٥ ، قد لعب دوراً حاسماً فى إطلاق رياح الحرية

فى هذه الدول ، لدرجة أن الشيوعيين الأصوليين كانوا قد اتهموه بالخيانة وتدمير الاشتراكية لصالح الإمبريالية الغربية. لكنه كان يسعى إلى محاولة إصلاح النظام الشيوعى فى جهد يائس ليحول دون التدهور الاقتصادى وتفاقم الأزمة فى الاتحاد السوفيتى ، لكن محاولته تعثرت وانتهت لأسباب عديدة بانهيار الاتحاد السوفيتى ، ومعها الكتلة الشيوعية كلها ، بانطلاق الثورة فى دول وسط وشرق أوروبا.

لكن بقدر ما كانت الثورة السياسية سريعة وحاسمة فى تغيير أنظمة الحكم ، بقدر ما كانت التحولات الاقتصادية والاجتماعية بطيئة ومتعثرة نحو الديمقراطية والسوق الحرة. فلم يعد الأمر مجرد إعادة هيكلة لنظم معينة ، بل إعادة هيكلة لبشر عاشوا على نهج لم يتغير منذ ما يقرب من نصف قرن. ولذلك لم يكن اندثار الاشتراكية الشمولية بمثابة انتصار للرأسمالية الغربية ، بل كان تحدياً جديداً يضاف إلى قائمة التحديات التى تواجهها منذ العقد الأخير فى القرن العشرين . أى أن إشكاليات الاشتراكية لم تندثر معها ، بل برزت بقوة وتحد للرأسمالية المنتشية بانتصارها.

ولعل أخطر وأكبر إشكالية واجهتها الاشتراكية وجعلت منها مذهباً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً سيئ السمعة ، أن الدول الشيوعية وضعت الإنسان تحت رحمة مبادئها التى قننها القادة الشموليون ، بدلاً من أن تكون أداة إيجابية فى خدمة رفاهية الإنسان وكرامته ، أى أنها وضعت العربة أمام الحصان فكان لابد أن يتعثر كلاهما فى أول حفرة أو هاوية تقابلهما ، أو عند اصطدامهما بالأفكار والأيديولوجيات التى تحجرت على أيدي قادة الأحزاب الشيوعية وتحولت إلى تلال أو جبال تعوق التطور أو التقدم.

ولعل المفارقة العجيبة تكمن فى أن الدول الغربية الرأسمالية هى التى حافظت على الصورة الحضارية المشرقة للاشتراكية من خلال الممارسة الديمقراطية التى تسمح بتداول السلطة طبقاً لنتيجة الانتخابات الحرة التى تعبر عن

الإرادة الحقيقية للشعب ، سواء أراد أن تكون حكومته من اليمين الرأسمالي أو اليسار الاشتراكي ، لدرجة أن التيار الاشتراكي كان يسرى في عدد كبير من الدول الغربية من خلال تولى حكومات اشتراكية السلطة فيه مثل بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا واليونان. بل إن في فرنسا تجربة حضارية جمعت بين رئيس جمهورية ديجولي يميني « جاك شيراك » وبين رئيس وزراء اشتراكي يساري « ليونيل جوسبان » ، ولم يحدث بينهما أى صراع ، مما يدل على أن العلاقة بين الرأسمالية والاشتراكية يمكن أن تتجاوز مرحلة التعايش السلمى إلى مرحلة التجاوب بل والتكامل. وبالتالي فإن أى صراع بينهما هو فى حقيقته تخطيط أو حتى تأمر من الأطراف السياسية المعنية حتى يحافظ كل طرف منها على كيانه الخاص وربما المفتعل فى مواجهة الطرف الآخر ، وحتى يُوجد فى الوقت نفسه قضية يمكن أن تبدو مصيرية برغم اصطناعها وافتعالها ، بحيث تتكتل الجماهير خلفها.

لقد آن الأوان لتجاوز هذه التقسيمات أو التصنيفات السياسية والأيدولوجية المفتعلة والمتعسفة والتي لا يستفيد منها سوى صانعيها. فلا يوجد مذهب أيدولوجى فاسد أو صالح فى حد ذاته ، وإنما العبرة بأساليب تطبيقه أو التلاعب به ، وبالتائج العملية والمادية والملموسة والمترتبة عليه ، وبالفوائد والمكاسب التى تعود على المواطن العادى فى حياته اليومية . ولا بد أن تتغير قواعد اللعبة السياسية التى تجاوزها الزمن حتى لا تتحول إلى قيود تعوق أية خطوة نحو مستقبل أفضل .

★ ★ ★

(٩) آفاق القيادة

القيادة هي دور سياسى واجتماعى ينهض به القائد - أيًا كان مجاله - أثناء تفاعله مع غيره من أفراد الجماعة. فهي شكل من أشكال التفاعل السياسى والاجتماعى بين القائد والأفراد ، وسلوك يتجهه القائد للمساعدة على بلوغ أهداف الجماعة بعد تحريكها نحو هذه الأهداف ، وليست مجرد مركز ومكانه وقوة . والقائد الذى يستوعب قواعد هذه اللعبة السياسية الحيوية والخطيرة ، يستطيع أن يتجنب مشكلات وعقبات كثيرة ، هو بالطبع فى غنى عنها . فالقيادة وظيفة أساسية من وظائف العملية الإدارية التى يمارسها القائد عندما يعتمد التخطيط النهائى للمشروع المطروح تمهيداً لتنفيذه .

ولا تقوم القيادة على السيطرة وممارسة السلطة فحسب ، بل أيضاً على الاقناع والثقة والتفاهم والتعاون ، وعلى ما يقدمه القائد للأفراد من مساعدة للوصول إلى أهدافهم ، بحيث يبذلون أقصى جهدهم وقدراتهم لتحقيق الإنجاز المنشود ، من خلال تحفيزهم ، وتنظيم آليات العمل وتسيير دفته على أفضل وجه ممكن . والقائد الناجح هو الذى يوظف الدوافع المتعددة والمختلفة للأفراد بعد أن يتفهمها تماماً. فمن القادة من يستخدم التهديد والعقاب كدافع للمرؤوسين على أداء واجباتهم وإتقانها ، ومن القادة من يلجأ إلى استغلال حاجة الإنسان للتقدير المعنوى والاحترام الإنسانى ، إذ يمكن تحقيق الأداء على الوجه المنشود بالروح الطيبة والكلمات الرقيقة وإشعار المرؤوسين بقيمتهم وأهمية الأعمال المكلفين بأدائها فى مجالهم ، وأساليب المكافآت المادية والمعنوية ، إلى جانب

إذكاء روح التنافس بين الأفراد والوحدات الصغرى وتكريم المتفوقين ، وذلك فى جو تسوده المحبة والاحترام المتبادل . أما الاقتصار على مجرد توقيع العقوبات على المقصرين ، والإسراف فيها ، فهو أسلوب ينم عن وجهة نظر ضيقة بل ومريضة لمفهوم القيادة ، وربما أتت بنتائج عكسية تماماً .

وأهم أداتين يعتمد عليهما القائد فى تسيير دفة الأمور هما : التخطيط والتنظيم . فالتخطيط هو الخطوة الأولى الضرورية لكل الخطوات والعمليات التالية ، بحكم أنه عمل ذهنى يهدف إلى رصد الآفاق المراد بلوغها ، وفى مقدمتها عمليات صنع القرار بشأن المستقبل . ويتمثل عنصر التخطيط فى أساسيات أهمها تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها ، ووضع الخطوات والقواعد التى تحدد كيفية تحقيق هذه الأهداف ، وبلورة خيارات أو بدائل فى ظل الإمكانيات المتاحة إذا ثبت تعذر العمل بالخطط السابقة ، ووضع البرامج الزمنية للأنشطة بشكل عام ومبدئى ، وتحديد مسئولية الأفراد الذين ينهضون بهذه الأنشطة ، وتقنين الإمكانيات المتاحة لتنفيذ الخطة إلخ .

وفى غياب التخطيط المتقن الدقيق الذى يضع كل الاعتبارات والاحتمالات فى حسابه ، لا يمكن تحديد الأهداف بدقة وبالتالى يصعب توضيحها للأفراد الذين سيقومون بتنفيذها . كما يصعب تحديد الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتسيير دفة الأمور عندما يبدأ التنفيذ ، وأيضاً التنسيق بين جميع المهام على أساس من التعاون والانسجام بين كل عناصر التنفيذ سواء أكانت بشرية أم مادية . كذلك يعتبر التخطيط وسيلة متابعة ورقابة ، داخليا وخارجيا ، لقياس مدى الإنجاز فى المراحل المختلفة وفى الوقت نفسه يساعد فى عملية التنبؤ بالمستقبل ، من خلال جو من الأمن النفسى عندما يشعر الجميع أن الأمور تجرى فى أعنتها ، إذ لا يعقل أن تشرع القيادة فى مواجهة الأزمات وحل المشكلات عندما تبرز على السطح ، ذلك أن الإمساك بزمام المبادرة يعد من أهم شروط القيادة الناجحة .

وبعد مرحلة التخطيط العلمى النظرى ، تأتى مرحلة التنظيم العملى التطبيقى ، والتي يتم فيها التوزيع الثابت نسبيا للمهام والأدوار والوسائل الإدارية ، من خلال التخصيص الذى يقسم العمل لزيادة الإنتاج كما وكيفا ، وتجميع المهام والوظائف والوحدات لتحويل الأهداف الرئيسية إلى عدد من الإجراءات والعمليات التنفيذية ، وتنسيق خطوط السلطات الإدارية لأنه كلما زاد حجم الوحدة ، ازداد تعدد السلطات القيادية فيها ، وتناسب تفويض الصلاحيات والمسئوليات التى يمنحها القائد للقادة الذين يعملون تحت إمرته لكى يتخذوا القرارات المناسبة لتوجيه سلوكيات الأفراد دون الرجوع إليه فى مسائل معينة حتى لا يضيعوا وقته وجهده ، وحتى يتفرغ لما هو أهم وأخطر .

وقد عرف تاتباوم وزملاؤه القيادة فى كتاب « القيادة والتنظيم » بأنها «التأثير الشخصى فى موقف معين من خلال الاتصال لتحقيق هدف أو أهداف محددة » . ويوضح هذا التعريف أبعاد القيادة بحكم أنها تعتمد على توظيف التأثير والعلاقات الشخصية فى المقام الأول ، كما أنه يؤكد أهمية الاتصالات والتفاعلات ومدى تأثيرها على سلوك المنفذين وأدائهم فى مجال تحقيق الأهداف . وقد تعددت الكتب والدراسات التى تناولت الجوانب الخصبة والمختلفة لمفهوم القيادة . ففى كتاب جلندا « اتجاهات لشرح مفهوم القيادة » تعرف بأنها « نوع معين من علاقات السلطة ، وتتميز بأن أعضاء جماعة ما يصبحون على اقتناع بأن أحد الأفراد فى هذه الجماعة له الحق فى فرض أنماط سلوك معينة على تلك الجماعة من خلال الأنشطة التى يمارسها بوصفه عضواً فى تلك الجماعة » .

ولما كان جوهر القيادة يتمثل فى التأثير على الأفراد المعينين ، لذلك لابد من تقنين مفهوم هذا التأثير ، وبلورة الفوارق بين عمليات التأثير المختلفة التى تحدث فى المنظومة الإدارية . إن القيادة هى الإدارة بكل علومها ، والقدرة على حشد الأفراد وتوظيفهم فى سبيل غاية مشتركة ، مع توافر الصفات والخصائص

التي تؤدي إلى الثقة وتدعمها. والقادة يولدون كما أنهم يُصنعون أيضاً ، بمعنى أن هناك من الأفراد من يولدون ولديهم القدرة على التأثير في الآخرين وتنظيمهم ، لكنهم قد لا يكتشفون هذه الطاقة داخلهم في غمار دوامة الحياة . ولذلك تسارع الدول المتقدمة إلى البحث عنها وتطويرها وتنميتها بالتدريب الذي لم يعد مقصوراً على المؤسسات العسكرية بل امتد ليشمل المؤسسات المدنية أيضاً ، من خلال التدرج في المستويات القيادية في إطار منهج موجه لتنمية آفاق القيادة وخصائصها في الكفاءات الواعدة منذ وقت مبكر .

وبرغم الإجماع على أهمية القيادة وضرورتها القصوى في تسيير دفة الحياة ، فإنه توجد اختلافات حادة بين المفكرين وعلماء الإدارة ، بشأن الأسباب التي تجعل القائد فعالاً وناجحاً في أداء المهام المطلوبة منه . وهناك أرض مشتركة لكل من مفهومي القيادة والسلطة ، وتمثل في أن التابع يرى في كليهما ، شرعية التأثير عليه. لكن مفهوم القيادة يختلف عن مفهوم السلطة في مجال استخدام الوسائل والصلاحيات والإمكانات والسلطات . أما في مجال الهدف الإستراتيجي ، فهما يشتركان في التخطيط والتنظيم والإصرار على بلوغه .

ولعل ما يميز القائد عن غيره من الأفراد التابعين له ، هو قدرته في التأثير على المجموعة ، وجعلهم يفعلون ما يريد عن رضا وارتياح ، من منطلق إيمانهم بجدارته . وليس القائد بالضرورة هو الرئيس المعين أو المنتخب رسمياً ، والحائز على سلطات وصلاحيات رسمية ، ذلك أن جدارته للقيادة تتوقف على مدى قدرته في التأثير على المجموعة . ومن ناحية أخرى ، قد يمتلك زمام القيادة أشخاص غير الرؤساء الرسميين لامتلاكهم الكاريزما أو قوة جذب الجماهير إليهم والتأثير فيهم بدرجة يلمسها الجميع .

وعلى الرغم من أهمية القيادة كعامل للتغيير وتطوير الأداء وتحقيق الأهداف والنتائج ، فإن الأبحاث العلمية ، النظرية والميدانية ، تدل على أن تأثيرها أصبح

محدوداً في ظل التشابكات والتعقيدات التي تميز الحياة المعاصرة ، وخاصة بعد بروز ظاهرة ما عرف بالعولمة فقد أصبحت هناك عوامل ومتغيرات أخرى تحد من أثر القيادة وتجبرها على الوقوف عند حدود معينة . كذلك فإن بعض الثوابت التنظيمية كالأهداف الرئيسية المعلنة والقواعد والأنظمة المطبقة يمكن أن تقلل من دور القيادة الرسمية بل ويمكن أن تحل محلها .

وبرغم تعدد النظريات عن القيادة وتشعبها ، فإن الأساليب التي يستطيع القائد أن يؤثر بها على عمل الآخرين لتحقيق الهدف المنشود ، محدودة لانحصارها عادة بين أحد أمرين : إما أن يستخدم القائد سلطانه لإرغام الجماعة على العمل ، وإما أن يعمل على إغرائها أو إقناعها لأداء العمل . في الأسلوب القيادي الأول تصبح القيادة مسؤولة عن اتخاذ جميع القرارات ، وعن توجيه أفراد المجموعة لتنفيذ هذه القرارات . أما الأسلوب القيادي الثاني فيعتمد على المشاركة والديمقراطية في اتخاذ القرارات . ويمكن المزج بين الأسلوبين طبقاً لنوعية الأهداف المطروحة للتنفيذ ، ونظراً لأن القادة يتعاملون مع أفراد مختلفين في الثقافة والتوجه الفكري والسلوك الشخصي ، وفي مواقف إنسانية لا تتوقف عن التغير والتحول ، ولذلك لا يوجد منهج قيادي ثابت أو أكثر فاعلية وتأثيراً من غيره ، إذ إن العبرة هي بأسلوب توظيفه في الزمان والمكان المناسبين .

وبرغم خطورة القيادة في تقرير مصير أمور لا يمكن حصرها فإن هذه الخطورة تتضاعف مرات عديدة في المجال العسكري . ولذلك تحتاج المؤسسة العسكرية بكافة أسلحتها وأجهزتها وأفرعها ووحداتها وتشكيلاتها إلى القيادة والضبط والتوجيه والحزم أكثر من أية مؤسسة أخرى في المجتمع ، بحكم مسؤولياتها عن واجبات الدفاع عن حرمة الوطن ومقدساته ، والحفاظ على وحدته وأمنه ، وردع كل من تسول له نفسه الاعتداء على الدولة والشعب والأمة . لكن المقاتلين لا يستطيعون أداء هذه المهام والمسئوليات الصعبة والخطرة بل والمصيرية

هون وجود قائد وقادة تليجين أكفاء ومقتدرين على شحن الرجال بالطاقة الروحية والنفسية والفكرية والنفسية للقيام بهذه الأعباء والواجبات الوطنية التي تختلف عن بقية الواجبات التي يضطلع بها المواطنون.

إن لكافة القادة العسكريين واجبات تنفيذية وتخطيطية ، أيديولوجية وفكرية ، تنظيمية وإدارية ، تتعلق بحل الانقسامات والخلافات والصراعات التي قد تحدث بين المقاتلين ، وتحقيق وحدة الجماعة وتماسكها الفكري والسلوكي ، وتوزيع المهام والمسؤوليات على المقاتلين ، كل حسب كفاءته واختصاصه ، ومكافأة المجدين والمثابرين على أداء الواجبات المنوطة بهم ومعاقبة المسيئين والمقصرين . وكلها مهام لا بد أن تحسم بأسرع ما يمكن وخاصة في أثناء سير المعارك ، ولذلك لا بد أن يتحلى القادة بالكفاءة والشجاعة والذكاء ، والسرعة في إصدار الأمر والحسم في اتخاذ القرار ، من منطلق للإيمان الكامل بأهداف الجماعة ، والثقة المطلقة بالنفس ، والقدرة على تجنب وتجاوز أية بوادر للتردد والاهتزاز .

ولا تعتمد القدرة على القيادة العسكرية الواعية والناجحة على هذه الصفات والخصائص فحسب ، بل تأخذ في اعتبارها أيضاً طبيعة وظروف ومشكلات وملابسات الجماعة العسكرية ، ذلك أن القائد العسكري الذي يصلح لقيادة فرقة أو تشكيل عسكري ، ويتفوق في تدمير بعض الأهداف المرصودة في عمق أراضي العدو . قد لا يصلح لقيادة الفرق الرياضية في الجيش . ذلك أن خصائص القيادة تختلف من مجال إلى آخر . فمثلاً ، قد يصلح شخص لقيادة الجماعة من الناحية الاجتماعية والخلقية في حين أنه هو نفسه قد لا يصلح لقيادتها على المستوى السياسي والعسكري ، برغم ممارسته للحياة العسكرية .

إن القائد العسكري لا يمكن أن يكون قائداً ناجحاً في كافة أنشطة ومهام وشئون القوات المسلحة ، خصوصاً مع تشعب وتعقد الشئون العسكرية ، بحيث

أصبح من المستحيل أن يتخصص القائد فى قيادة كل شىء مثل الشؤون الإدارية أو الفنية أو التدريبية أو التسليحية أو القتالية أو البحثية والدراسية . . . إلخ . فهذه الشؤون المتخصصة تحتاج إلى القادة المتخصصين فى شتى المجالات التى يتولى فيها الرجل المناسب مكانه المناسب .

وقد تعددت التعريفات التى تسعى لتقنين الدور الحيوى والخطير الذى ينهض به القائد العسكرى ، وخاصة فى زمن الأزمات والمعارك . فالقائد هو الذى ينجز الأعمال أو الذى يحمل الآخرين على إنجازها . وتعريف دور القائد بهذا المفهوم ، يقترب من التعريف الذى يقول بأن القيادة العسكرية هى فن التأثير فى الأفراد وتوجيههم بأسلوب يتم به الحصول على طاعتهم الراضية وثقتهم واحترامهم وتعاونهم المخلص لإنجاز العمل المطلوب وتحقيق الهدف أو الأهداف المنشودة .

وهناك تعريف آخر للقائد بأنه الرجل الذى يعرف كيف ينفذ إلى قلوب رجاله بحيث يجعلهم ينفذون ما يطلبه منهم بطيب خاطر . ويعرف آخرون القيادة بأنها مزيج من القدرة على الإقناع والإكراه ، وظاهرة أو منظومة فكرية وسلوكية تمكن القائد الناجح من إبراز مواهبه وقدراته التى تجعل الجنود يعملون ما يريده منهم ، حتى لو كانوا غير متحمسين للقيام بالعمل المطلوب . إن القيادة قدرة ذاتية وشخصية . لذلك فإن البداية لا تبشر بالخير للقائد الذى لم يكن قد كون شخصيته وعقيدته العسكرية ومنظوره المتبلور الواضح قبل أن يباشر مسؤولياته .

ومن المعروف أن القيادة العسكرية تكتسب الكثير من المرونة عندما يكون القرار النهائى السياسى والعسكرى فى يد واحدة ، تلك هى يد القائد العسكرى نفسه . وهو تقليد ساد عبر العصور حتى العصر الحديث عندما انتشرت ظاهرة الحكومة المدنية التى تجعل من الملك أو رئيس الجمهورية قائداً أعلى للقوات المسلحة حتى إذا لم يكن عسكرياً . ومع ذلك يظل رأى القائد العسكرى هو

الفيصل في المواقف أو الأزمات التي لا تحتتمل مناورات سياسية وتحتاج إلى سرعة الحسم نظراً لضيق الوقت .

وسواء أكانت القيادة عسكرية أم مدنية . فإنها تشكل ظاهرة اجتماعية ذات جذور عميقة تتصل بطبيعة الإنسان وتراثه الثقافي ومشاركته لمن حوله في مجتمعه . إن الوجود المشترك لشخصين أو أكثر يسبب نوعاً من الافتقار إلى من ينظم العلاقات القائمة بينهم . وفي هذه الحالة يتولى أحدهم القيادة . وقد يتولى شخص القيادة إلى حين أو باستمرار ، لأن قيادة الجماعة تتغير بتغير مواقف الجماعة نفسها ، لكنها ظاهرة وضرورة إنسانية تظل باقية ومتجددة لأنه لاغنى لأى مجتمع عنها . وكل شخص في موقع أو موقف ما يقوم بدور القائد ، وهو نفسه يصبح تابعاً أو مقوداً في موقع أو موقف آخر .

إن طبيعة الحياة تجعل من حاجة البشر إلى قادة أمراً لا بد منه ، فإذا كان الفرد هو الوحدة الأساسية للمجتمع ، فإن الجماعة هي وحدته التنظيمية ، وإذا كان للفرد حياته الخاصة ، فكراً وسلوكاً ، فهو في الوقت نفسه لا يستطيع أن يعيش في معزل عن الآخرين ، إذ إنه لا بد أن يكون عضواً في جماعة ، أو هيئة ، أو مؤسسة ، أو نقابة مهنية ، أو تنظيم سياسى أو أية منظومة أخرى . أى أن الهيئات السياسية أو المهنية أو الاجتماعية تتعدد في المجتمع الواحد ، ومهما تكن طبيعة كل منها ، كبيرة أو صغيرة ، فإن لها قاداتها . وليس هناك قائد إذا لم يجد جماعة يقودها ، كما أنه لا توجد جماعة منظمة من غير قائد .

وتنبع ضرورة القيادة من أن الحياة الاجتماعية تتألف من علاقات إنسانية لا حصر لها ، ومن أنواع كثيرة من النشاط لا حدود لها . ولا بد أن يقوم الفرد بأداء عدة وظائف في تفاعله مع أفراد الجماعة التي ينتمى إليها . ولذلك يتراوح دوره فيها بين كونه عضواً أو فرداً ، وبين كونه قائداً لها أو مشاركاً في قيادتها . وهذا يعنى أن الفرد قد وهب من القوة والاستعداد ما يمكنه من الحفاظ على كيانه

الشخصى ، وما يساعده فى الوقت نفسه على أن يسهم فى حياة الجماعات التي ينتمى إليها بل ويمارس قيادة إحداها أو أكثر إذا امتلك الموهبة والقدرة على ذلك . لكن لابد من التيقن من أن قدرة الفرد محدودة ومرهونة بما يحيط به من ظروف وعوامل ، لأن نمو مواهبه وقدراته مرتهن بما يتاح له من فرض التدريب الذى يمارسه فى جماعته . كما أن قدرته قد تتغير بتغير ظروف الجماعات وتطورها ، بل إن الفرد ذاته يتغير بتأثره بما حوله . وهو ما ينطبق أيضاً على حال الجماعات والقيادات الجماعية التي لا تتوقف عن التغير مع الظروف المحيطة بها .

وتتطلب مشكلات الحياة أن يكون هناك قادة قادرين على مواجهتها وحلها ، كما أن الاتجاهات العلمية الحديثة تستلزم اعتماد القيادة الناجحة على البحوث والدراسات المتخصصة الميدانية من أجل تنمية المجتمع ورفاهيته . أى أن القيادة عبارة عن منهج نظرى وتطبيقى لتوجيه وسائل نمو الأشخاص والجماعات والمجتمعات نحو آفاق التقدم الاجتماعى والإنسانى . إن ممارسة القيادة الحديثة ، تستلزم النظرة الموضوعية ، والتحرر من الأنانية والرجسية ، والقدرة على إثارة حوافز الفرد وطاقته وتقويتها عن طريق إسهامه فى العمل المشترك من أجل تحقيق الأهداف المنشودة ، وخاصة إذا أدرك هذا الفرد أن كل هذه الجهود المبذولة هى من أجل رفاهيته فى نهاية الأمر .

ويشهد تاريخ العصور الوسطى على أن الهزائم الكثيرة التي حاقت بجيوش جرارة ، كانت نتيجة طبيعية لمستوى قاداتها الذين لم يصلوا إلى المستوى المطلوب من العلم والثقافة والخبرة وغير ذلك من خصائص القيادة . فقد ضاعت جيوش أوروبية عديدة نتيجة جهل قاداتها وضحالة ثقافتهم ، وكان من أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الهزائم ، حصر منصب القائد فى طبقة النبلاء الذين كان رصيدهم الوحيد لأهلية القيادة يكمن فى قرابتهم أو مصاهرتهم لأهل الحل والعقد ، وكان القيادة منصب شرفى .

وكان عصر النهضة بداية بروز القيادة كمفهوم علمي ومنهج نظري وتطبيقي. فقد أصبح التخطيط العلمي عنصراً لا غنى عنه في عملية تدعيم القرارات والأوامر التي كانت تصدر في الماضي بناء على ما كانت تجود به قريحة القادة من إلهام عابر كثيراً ما جانبه الصواب. وبمرور الزمن أصبحت العلوم الطبيعية والإنسانية قاعدة تنطلق منها كل القرارات التي تصدرها القيادات في الدول المتحضرة. وصارت مناصب القادة لا تمنح إلا للضباط الأكثر علماً، والأغزر ثقافة، والأوسع خبرة، والأعلى نسبة في حيازة الصفات الموروثة والخصائص المكتسبة. فقد سادت نظرية التخطيط العلمي وتطبيقاتها التي لا حصر لها، وأنهت تماماً عصر القرارات القائمة على مجرد الحدس والتخمين والرأى الواحد الذي يدعى الإلهام.

وسواء في المجال العسكري أو المجال المدني، فقد أصبحت الجيوش والمجتمعات تقاد قيادة جماعية متخصصة طبقاً لما تمليه مستويات الهرم القيادي، بحيث يختص كل قسم منها بدراسة وتخطيط وإنجاز مسؤولياته المنوطة به بالأسلوب العلمي وعلم الحساب الإستراتيجي. فقد تضاعف اهتمام الجيوش بالأنظمة التي تستطيع إدارة الأعمال المعقدة والمتشعبة بكفاءة واتساق. فلم يعد ثمة مكان للقادة المصابين بالترجسية والانفراد بالرأى في الدول المتحضرة.

تمثل المفهوم العام للقيادة في القدرة على كسب التأييد والاتفاق والالتزام بأهداف عامة أبعد من مجرد المتطلبات التنظيمية، التي يمكن تحقيقها من خلال الممارسة والإنجاز من جانب المسؤولين. فالقيادة هي عملية تأثير تساعد القادة أو المديرين على أن يجعلوا تابعيهم يفعلون ما يجب عن طيب خاطر بل وباقتناع وحماس. ولكن هذا التأثير لا يكون مقتصرأ على القيادة فحسب، فإذا استطاع القادة أن يؤثرأ على رجالهم وأفرادهم، فإنهم بدورهم يمكن أن يقنعوا تحت تأثيرهم، بل في بعض الحالات أو المواقف يمكن للتابعين أن يمارسوا تأثيرأ أكبر وأعمق على سلوك القادة وتوجهاتهم.

ويعد الاتفاق أو الاتساق أو الالتزام من أهم الأسلحة التي يوظفها القادة لتحقيق أهدافهم القريبة أو البعيدة. ذلك أن عنصر الكيف أكثر أهمية وخطورة من عنصر الكم الذي يمكن أن يتحول إلى عبء أو عالة إذا لم يتم تنظيمه وشحن طاقاته . ويفضل بعض القادة قراراً صحيحاً بنسبة ٥٠% من الناحية الفنية ، ويعتقه بحماسة ٩٠% من القائمين على تنفيذه ، على قرار صحيح فنياً بنسبة ٩٠% ويعتقه بحماسة ٥٠% منهم . ولذلك فالقادة لا يألون جهداً لتحقيق أكبر نسبة من الاتفاق والالتزام والاتساق بدلاً من الانفراد بالرأى والسلطة . وشتان بين من يجاهدون من أجل قضية وهم مقتنعون بها تماماً ، وبين من يحاربون لمجرد تأدية الواجب أو خوفاً من عقاب أو طمعاً في ثواب .

وهذا الاقتناع لا يعنى أن أهداف القائد والتابعين لا بد أن تكون متماثلة أو متطابقة تماماً ، ولكن لا بد من وجود أرض مشتركة واسعة ورحبة ، وخط عام أو هدف عام يربط بينهم ، ويعملون صفاً واحداً لتحقيقه . ولاشك أن شعور الانتماء القوى لدى العاملين للمؤسسة أو المجتمع أو الوطن ، يمثل طاقة متجددة للفكر والسلوك والإنجاز . وعندما يشارك المرؤوسون أو التابعون أو الأفراد رؤساءهم أو قادتهم مشاعر المشاركة والنجاح والإشباع ، فإن هذا من شأنه أن يمنح مزيداً من الاتفاق أو الاتساق أو التناغم للوحدة العاملة . فلا يعقل أن ينسى القادة أتباعهم عندما يتحقق النصر ، ويتذكروهم عند الهزيمة والإخفاق . وإذا كان الناس على دين ملوكهم ، فإن الجنود على دين قادتهم . فإذا وجدوا قائدهم فى العمليات فى الخطوط الأمامية ، فإن كل من هو دونه فى الرتبة ، لا يتوانى عن الاندفاع والإقدام للتضحية والفداء . فالقيادة بدون قدوة تكاد تكون مجرد أوامر جوفاء .

ولاشك أن القائد القدوة كان دائماً صانعاً للتاريخ سواء فى المجالات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية . فإذا استعرضنا حركة التاريخ وحياة القادة والزعماء الذين حددوا مساره بأفكارهم وإنجازاتهم ، سنجد أن حركته

اعتمدت على نمطين منهم : الذين صنعوا التاريخ والذين صنعهم التاريخ . وربما اختلط في الأذهان الفارق بين النمطين ، خاصة في زمن العولمة الذي جعل من العالم قرية كونية صغيرة على حد قول الإعلامي الكندي مارشال ماكلوهان ، واختلط فيها الحابل بالنابل ، وتداخلت القضايا وتشابكت وتعقدت ، مما قد يعوق النظرة العلمية التحليلية الموضوعية التي تضع المعايير والقيم في مكانها الصحيح . وخاصة أن حركة التاريخ - المعاصر بصفة أخص - زاخرة بالمتناقضات والصراعات والمؤامرات والمناورات والأغراض الخفية الحقيقية والأهداف العلنية المزيفة . ووسط هذا الخضم المتلاطم أو الطوفان الجارف ، قد لا يتسع الوقت للعقل البشري لكي يفرق بين الزيف والأصالة ، بين من يركبون الموجة وبين من يصنعونها .

ومع ذلك هناك من المقاييس والمعايير ما يمكن أن يبلور الأمور ويوضح الرؤية إلى حد كبير . فالفائد الذي يصنع التاريخ يبدأ حياته الفكرية والسلوكية مبكراً ، قد تبدأ بمرحلة الصبا التي تراوده فيها أحلام من النوع ذى الصبغة القومية . فهو يشعر منذ البداية أن كيانه الإنساني أكبر من أية حياة تقليدية عادية ، ويؤمن بأن مصيره الشخصي متحد تماماً مع مصير وطنه وشعبه . وتظل هذه الفكرة تلح على وجدانه فلا يملك منها فكاكاً ، بل يستكين لها تماماً بحيث تنتقل من مرحلة الحلم إلى مرحلة التثقيف الذاتي بحثاً عن منهج متكامل لتحويل الحلم إلى واقع ، ولا يهمه إذا كان هذا السلوك يتهدد أمنه واستقراره وحياته الشخصية ، لأنه يؤمن بأن حياته هذه لا قيمة لها ، ولا وجود حقيقى بدون التوحد مع هذا الحلم الذي قد يبدو مستحيلاً في البداية .

وهناك صناع للتاريخ الحضارى الإيجابي المثمر ، وصناع للتاريخ الذي يصيب البشرية بنكسات تعود بها إلى الوراء عقوداً وأجيالاً . وهذه صناعة تدمير وتخريب ، أما صناعة البناء والنمو والازدهار فهي التي أفسح لها التاريخ صفحات

مضيئة ومشرفة وجعل منها دروساً لاستلهاها عبر العصور. وصانع هذا التاريخ البناء المشرق ، لا يبدأ من فراغ ، بل يستوعب كل دروس الماضي ويستفيد من تجاربه سواء الوطنية منها أو العالمية . ومع ذلك فهو لا يأخذ هذه التجارب والنظريات والأفكار على أنها من المقدسات التي يجب ألا تمس بل هي اتجاهات واجتهادات خاضعة للتحليل وإعادة التقييم ، للقبول أو الرفض ، طبقاً للإستراتيجية الحضارية التي ترسخت في فكره ووجدانه من خلال ثقافته النظرية ومراحل كفاحه العملى . فهذه الاجتهادات والنظريات والأيدولوجيات لا تخرج عن نطاق المادة الخام فى نظر صانع التاريخ ، وهو لا يراها إلا فى إطارها الزمنى الخاص بها ، مما يحتم عليه إعادة صياغتها وإنتاجها من جديد إذا أراد أن يوظفها فى ظل ظروفه المعاصرة. وإذا استعصت على الصياغة المعاصرة ، فإنها ينحىها جانباً لعجزها عن تجاوز حدود عصرها.

أما السياسى الذى يصنعه التاريخ ، فهو ابن الملابس والظروف الراهنة التى مكنته من انتهاز الفرص وتسلق السلم ثم التربع على قمة المجتمع. فهو لم يسبق له أن كون لنفسه رؤية واضحة وشاملة ومحددة للمجتمع والعصر والحياة . وغالباً ما يكون قد دخل ميدان السياسة من باب الصدفة أو الطموح الشخصى طمعاً فى مكاسب مادية ومغانم تجعله يعيش فى رغد من العيش . لذلك فهو لا يهتم بالفكر أو الثقافة أو الحضارة ؛ لأنه يتفرغ لإجادة المناورات بل والمؤمرات ، وكل الأساليب والحيل التكتيكية التى تساعده على اهتبال الفرص السانحة واغتنامها لركوب الموجة المواتية والوصول إلى مركز الصدارة السياسية فى بلده. وهذه الموجة ليست من صنعه ، وليست نتيجة لكفاحه الوطنى الطويل ، بل هى نتيجة للتفاعلات الجارية فى مجتمعه ، وعندما تسنح له الظروف بالقفز على قمتها ، فإنه يقفز بلا رحمة حتى لو داس على أعناق من حوله إذ إنه على يقين أن مثل هذه الفرص من الصعب وربما من المستحيل أن تتكرر.

لذلك كان صناع التاريخ الحضارى من رواد الممارسة الديمقراطية لأنهم يدركون جيداً أن الديمقراطية بكل أشكالها المشروعة تعد من الدعائم الأساسية التى تنهض عليها صناعة التاريخ الحضارى للأمة . أما الذين يصنعهم التاريخ فغالباً ما يلجأون إلى الوسائل الديكتاتورية التى يحققون بها أغراضهم الشخصية بأسرع الأساليب الممكنة ، حتى لو صور لهم المتفنعون بهم أن الجماهير تحبهم لدرجة التقديس !! فمهما صالوا وجالوا ، فهم لا يمكن أن يحتلوا مكانة أثيرة فى وجدان شعوبهم ، وبالتالي لا يقفون على أرض صلبة ، واستمرارهم فى قيادة الحياة السياسية أمر مشكوك فيه . فهم يجيدون قواعد اللعبة السياسية فى نطاق المناورات والمؤامرات والحيل والألاعيب لمجرد التخلص من خصومهم أولاً بأول ، ويحافظون على جلوسهم على كراسى السلطة أطول مدة ممكنة ، وياحبذا لو مهدوا الطريق لأبنائهم كى يخلفوهم عندما يرحلون أو يعجزون عن القيام بسلطاتهم . أما تحقيق الأهداف القومية فلا بد أن يرتهن بمصالحهم الشخصية ، حتى لا يعود عليهم بالمخاطر غير المحسوبة .

وغالباً ما يكون صانع التاريخ الحضارى سابقاً لعصره ، وذلك لامتلاكه القدرة على تحليل مكونات الواقع الراهن وحقائقه ، ثم الانطلاق منها إلى آفاق المستقبل الذى يرى فيه المحصلة النهائية للحاضر ، وإذا لم يتدخل فى صناعة الحاضر وتشكيله بما يتمشى مع الصالح القومى لشعبه ، فسيأتى المستقبل بمالا تشتهى الأجيال القادمة . ذلك أن من أهم مقومات صانع التاريخ ، وعيه الشامل بتاريخ وطنه بصفة خاصة ، وبتاريخ العالم بصفة عامة . وهو يدرك أن التاريخ لا يرحم فى حكمه ، ولا يقبل الاستئناف ، ومتى أصدر حكمه أصبح نهائياً .

والتاريخ يحمل فى طياته قانوناً يمكن رصده فى حالات ومواقف عديدة ، ويؤكد أنه لا يصح إلا الصحيح . فهو لا يبخل على من صنعه ، بتقديم كل آيات التبجيل والتقدير والتخليد ، حتى لو كان قد عانى من الظلم أو تشويه صورته فى

مرحلة أو أكثر من مراحل كفاحه . أما من صنعهم التاريخ فإنه ينظر إليهم من عل ، فهم لا فضل لهم عليه ، بل الفضل في ظهورهم على المسرح السياسي ، يرجع إلى التاريخ ذاته . ومن ثم فإنهم يسرون في أذياله حتى لا يفوتهم موكبه ، لكنهم سرعان ما يسقطون تحت عجلاته ، ولن تجد شعوبهم فرصة أسعد من هذه لمسحهم من ذاكرتها . فالتاريخ يخلد رواده وقادته وصانعيه ، وينسى أذياله ومن يلهثون في أعقابه طمعاً في ركوب أمواجه .

إن أقوى ذاكرة عرفتها البشرية هي ذاكرة التاريخ التي لا تنسى القادة الذين وضعوا بصماتهم واضحة على صفحاته . أما القادة من راكبي الموجة ومنتهمزي الفرص فلا يدركون استحالة تزييف التاريخ والحصول لأنفسهم على مكانة أكبر من أحجامهم الطبيعية ، بسبب الانتهازيين والمنتفعين المحيطين بهم من كل جانب ، والذين يكيلون لهم قصائد المدح والتقريظ والنفاق والتزييف كغذاء يومي لا يمكن الاستغناء عنه . لكنه من المستحيل أن يتم تجاهل قانون « لا يصح إلا الصحيح » إلى مالا نهاية ، فلا بد أن يأتي يوم تتعري فيه العورات السياسية والقيادية ، ويتحول العمالقة المزيفون إلى أقزام حقيقيين ويؤكد تاريخ البشرية أنه لا يسير على وتيرة واحدة ، بل هناك من القمم والسفوح ما يشكل تضاريسه العامة . والأضواء بطبيعتها تسطع على القمم ومن ثم القادة والزعماء الذين صنعوها ، أما السفوح فتتوارى في أغوار الظلال والظلام .

وبرغم الخصائص العامة التي يجب أن تتوافر في أساليب القيادة وآفاقها عبرالعصور ، فإن كل قائد له بصمته المتميزة التي يمكن أن تختلف مع القادة الآخرين إلى حد التناقض . يكفي مثلاً أن تقارن بين قيادة هتلر لألمانيا وبين قيادة غاندى للهند، وبرغم عنصر المعاصرة بينهما . فالقيادة أساليب وتنوعات وأشكال وأحجام وقمم وسفوح وراءوس وذبول . . . إلخ . وقد شهد التاريخ على قادة يعيشون بعيونهم ولا يسمعون ، وقادة يعيشون بأذانهم ولا يبصرون ، وقادة لا

يسمعون ولا يرون ، وكانت شعوبهم هي التي دفعت ثمن هذه المصائب من دماء أبنائها وقوتهم . كما أن هناك قادة أسسوا مدارس في الخبث والدهاء والمراوغة والخداع والكذب والانتهازية ، سواء في تعاملهم مع شعوبهم أو مع الدول الأخرى . بل إن لبعضهم أقوالاً ماثورة أصبحت بمثابة قوانين أو قواعد للعبة السياسية ، من أشهرها قاعدة معاوية بن أبي سفيان التي ثبتت صحتها عبر التاريخ والتي عبر عنها بقوله : " لو كانت بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت ، إذا جذبوها أرختها ، وإذا أرختها جذبوها " وهناك أيضاً المعز لدين الله الفاطمي الذي ارتبط اسمه بالسياسة التي عرفت بذهب المعز وسيفه ، أي سياسة الوعد والوعيد ، الإغراء والتهديد ، أو الجزرة والعصا كما يقول الأوروبيون . وكثير من الحكام يضعون الذهب موضع السيف ، أو السيف بدلاً من الذهب ، حسبما يقتضى الموقف .

وتكمن براعة القائد التقليدي في طريقة لعبه بالبيضة والحجر ، فلا يقع منه الحجر ولا تنكسر البيضة ، وألا تنقطع الشعرة التي بينه وبين الناس وبين القادة والحكام الآخرين حتى لو كانت من خيط العنكبوت .

ويحرص معظم القادة على أن تتواصل العلاقات ، وأن يظل هناك جسر أو منفذ ، لأنهم يدركون أن العداوة كالصدقة لا تدوم ، وإنما الدوام للمصالح وحدها . فمثلاً لم يحدث أن قطعت الولايات المتحدة صلتها بالاتحاد السوفيتي السابق في كل الحروب الساخنة والباردة ، إلى أن انهار الاتحاد السوفيتي من تلقاء نفسه . فلا بد من وجود عيون وآذان تنقل المعلومات ، وخاصة في عصر العولمة الذي يتخذ من المعرفة والمعلومات سلاحه الأساسي . فأصبحت الحروب في جوهرها معلومات عن الأسلحة الجديدة ، وأسواق السلاح ، وأساليب التجسس الشخصية والإلكترونية ، وعمليات التهريب والتحالفات الخفية . . . إلخ .

وعندما يلجأ القادة إلى تطبيع العلاقات وتدعيمها بين دولهم فلا يتم هذا

بعلاقات الود الشخصي واللقاءات الحافلة بالأحضان والقبلات والابتسامات العريضة أمام عدسات التصوير ، بقدر ما يتم بيناء الجسور والقنوات التي تنقل المعلومات إلى صانع القرار . كما تحتم قواعد اللعبة السياسية على القادة أن يحذروا من قاموسهم عوامل الحب أو الكراهية لارتباطها بالعلاقات الشخصية بصفة عامة والغرامية بصفة خاصة . وإذا كانت هناك سلوكيات تدل على الحب في العلاقات السياسية ، فهي مجرد مظاهر خادعة وكاذبة وليست ظواهر صادقة وحقيقية ، وأي موقف طارئ على الساحة يمكن أن يعريها ويكشفها على حقيقتها .

والقائد مثل الجراح له أدوات خاصة بحرفته ، فإذا كان قديراً ومتمكناً من أسرارها في حين أن أدواته ملوثة ، فهو قاتل بمعنى الكلمة . وإذا كان جاهلاً لكنه يستخدم أحدث الأدوات والأجهزة ، فهو قاتل أيضاً . أما إذا كان الشعب محظوظاً ، فإن قائده يملك الكفاءة الشخصية والإمكانات السياسية والأدوات النظيفة التي تجنبه الوقوع فيما يحاول أن يخفيه لأنه يخجل منه . وهذه يمكن أن تكون عملة نادرة ، وخاصة في القرن الحادي والعشرين الذي تعقدت فيه قواعد اللعبة السياسية وتشابكت لدرجة أن الأمور اختلطت ، وغامت الرؤى أمام القادة في زمن تصور فيه الجميع أن الثورة الإعلامية والمعلوماتية لم تعد تخفى شيئاً في دهاليز السياسة المعتمة . ويكفي أن ندلل على هذا التوجه الجديد ، بموقف الولايات المتحدة ، برغم اعتبارها القائد الأوحده للعالم أجمع في عصر العولمة .

ففي مايو عام ٢٠٠٠ أوضح المفكر السياسي الأمريكي ديفيد كاليو مدير برنامج الدراسات الأوروبية بجامعة جونز هوبكنز الأمريكية ، الأبحرة الحقيقية التي تعاني منها القيادة الأمريكية - ولا تزال - بعد أن ظنت أن الأمور كلها قد دانت لها بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفرق خصومها وتشتتهم ، وأصبح العالم رهن إشارتها . فقد وصف كاليو الوضع الدولي للولايات المتحدة في مطلع القرن

الحادى والعشرين ، بأنه ليس انتصاراً بمعنى الكلمة ، بل خيار بين التمسك بنظام عالمى يظل تحت هيمنتها ، أو محاولة التكيف مع العصر ، والدخول مع غيرها فى صياغة نظام عالمى يقوم على المشاركة فى إدارة النظام العالمى . فالقيادة التى تعمل فى فراغ دون أن تكون هناك قوى أو قيادات أخرى تواجهها وتمنحها نوعاً من التحدى الذى يحفظ لها توازنها واستمراريتها ، ستصاب فى النهاية بما يشبه جنون العظمة الذى يمكن أن يجعلها تقضى بنفسها على نفسها .

ويرى ديفيد كاليو أن التصور الأمريكى لم يرتفع إلى مستوى الظروف التى تولدت عن سقوط نظام القطبية الثنائية ، والتى أدت إلى ظاهرة العولمة التى تظن الولايات المتحدة أنها أصبحت أداة طيعة فى يدها . فقد عجز التصور الأمريكى عن استيعاب معطيات النظام العالمى الجديد الذى يتشكل ببطء ، وهو عالم التنوع والتعددية الذى تتم فيه المشاركة فى النفوذ والقوة والتأثير . وهذا يخلق فجوة تزداد خطراً فى اتساعها وعمقها بين القيادة الأمريكية والسيارات الأخرى المؤثرة فى مصير العالم المعاصر ، نتيجة لنفس الفجوة بين التصورات الأمريكية التى ثبتت فى الأذهان وبين الواقع الذى ينتج تعددية التأثير كحقيقة لا مهرب منها فى القرن الحادى والعشرين . وإذا لم تسارع القيادة الأمريكية إلى استيعاب هذه المعطيات ، وتغيير أسلوبها ، فستجد نفسها فى موقف يتعارض مع مصالح القوى الأخرى فى العالم . ومهما بلغت قوتها وجبروتها ، فلن تستطيع السيطرة أو حتى مواجهة هذا الكم الهائل من المصالح المتشعبة والمتناثرة . فالكم إذا كان هائلاً وضخماً فإنه يستطيع أن يتغلب على الكيف مهما كان قويا وفعالاً ، هذا إذا ظل هذا الكم كمّاً ولم يتحول إلى كيف نتيجة لتفاعلاته الضخمة الجارية ، وخاصة أن دولة هائلة مثل الصين أصبحت تحرص على الكيف مع الكم فى الوقت نفسه .

يؤكد هذا التحليل لقواعد اللعبة السياسية فى هذا المجال أنه فى مراحل

الانتقال التاريخية من عصر إلى آخر ، لا يكفي لحصول قيادة القوة الكبرى على المكانة والنفوذ والقدرة على السيطرة ، أن تعتمد على أساليب القيادة التقليدية سواء أكانت سياسية أم عسكرية أم اقتصادية ، لأن الثوابت التقليدية للقيادة تواجه متغيرات جذرية لا بد من وضعها في الاعتبار ، وإلا دخلت القيادة في طرق مسدودة ومataهات جانبية وحلقات مفرغة ، لن يخرجها منها مجرد تمتعها بالقوة والنفوذ بل والسطوة . فمثل هذه القيادة تصبح في أشد الحاجة ، وبحكم أنها فى موقع الصدارة ، إلى عنصر الرؤية الثقافية الواعية بالقواعد الجديدة للعبة السياسية ، التى تستوعب آفاق المستقبل . والذى يمد القيادة بالوعى الذى يتيح لها أن تحدد لنفسها مسبقاً وفى الوقت المناسب ، المسار الحقيقى ، والوضع الفعال ، والدور القيادى الإيجابى الذى يجعلها مشاركة ومؤثرة ومحورية ، وليست مجرد متفرجة فى حين أنها تظن أنها حصلت على دور البطولة المطلقة على خشبة المسرح السياسى الدولى .

وهذا التصور الذى طرحه ديفيد كاليو ، ليس اجتهاداً فردياً منه ، بل تعبير عن تيار يشارك فيه كثيرون من الصفوة السياسية والنخبة المفكرة . فى مقدمتهم على سبيل المثال روبرت كيجان المسئول بمؤسسة كارينجى للسلام العالمى ، والذى رأى أن زوال الاتحاد السوفيتى لا يعنى تلاشى الخطر الذى يهدد قيادة الولايات المتحدة للعالم . فقد برز خطر بديل يتمثل فى تهديد حقيقى بانكماش وضع الولايات المتحدة كقوة مهيمنة فى العالم . ويقول كيجان إنه تحت السطح الهادئ ، تجرى عملية تآكل للنظام الدولى الذى كان مستقراً فى عصر الثنائية القطبية ، وهى عملية بطيئة تتفاعل أسبابها منذ نهاية الحرب الباردة بصفة عامة ، ومنذ النصف الثانى من عام ١٩٨٩ بصفة خاصة ، وإن ما تحتاجه الولايات المتحدة فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، ليس طرقاً ومناهج وأساليب أفضل لقيادة الوضع العالمى الراهن ، بل تغيير جوهرى فى المنهج الذى يفكر به القادة

الأمريكيون ويتصورون العالم كله من خلاله ، إذ يتحتم عليهم رصد حقائق الرأي العام بشأن دور ووضع الولايات المتحدة على المستوى العالمى . هنا تكمن حيرة القيادة الأمريكية فى الاختيار بين الرغبة فى عولمة تخدم هيمنة أمريكا ، وبين القدرة أو العجز عن تحقيق ذلك ، لأنه إذالم تستطع أمريكا صياغة وتشكيل هذا النظام العالمى الجديد ، فلن تستطيع أن تمنع الآخرين من القيام بصياغته وتشكيله ، بطرق قد تتناقض مع مصالحها الإستراتيجية. بل إن هنرى كيسنجر نفسه له تعبير يعكس هذا الوعى بوضوح حين قال : « إن ما نرجوه أن تكون أمريكا فى القرن الحادى والعشرين واحدة من مجموعة قوى دولية متساوية » ، بمعنى أنه يتمنى التساوى والتفاعل وليس السطوة والسيادة ، لأنه كمفكر إستراتيجى يدرك جيداً أبعاد المخاطر التى يمكن أن تحيق بدولة تسعى إلى تحمل تبعات قيادة العالم بمفردها ، مهما كانت قوتها وإمكاناتها التى لا تحد.

والخصوصية أو الإشكالية المرتبطة بمنهج القيادة فى الولايات المتحدة أنها متعددة الأطراف والعناصر ، وفى الوقت نفسه تريد الانفراد بقيادة العالم. فالقرار السياسى ، طبقاً لقواعد اللعبة السياسية فى أمريكا ، يشبه ورقة موضوعة فى صندوق مغلق ، وموضوع بدوره فى خزانة لها مفاتيح متعددة ، وموزعة على أيدٍ متعددة . ويلزم أن تدير كلها مفاتيحها فى نفس الوقت لتفتح الخزانة ، وفى مقدمة هذه الأيدي : الرئيس ، والكونجرس ، وجماعات المصالح ، وقوى الضغط ، والرأى العام . فى هذه الحالة يمارس الرأى العام ضغطاً على القادة لا يمكن تجاهله ، سواء فى حالة وجود قرار سياسى عارض أو قصير المدى ، أو فى حالة وجود حركة سياسية ثابتة ومستمرة لعشرات السنين . ولذلك يتحتم على القادة أن يقنعوا الرأى العام بقراراتهم وتوجهاتهم وسياساتهم ، كى يكون سندهم المتين والراسخ فى كل خطوة يتخذونها . ومن هنا كان اقتناع الرأى العام وتبنيه لفلسفة صراع الولايات المتحدة طوال أكثر من أربعين عاماً فى أعقاب نهاية الحرب العالمية

الثانية ، والتي عبر عنها سياسياً وتطبيقياً ما سمي « بنظرية الاحتواء » ، بمعنى احتواء الاتحاد السوفييتي ونفوذه داخل حلقة تحتويه ، من خلال قواعد اللعبة السياسية المناسبة ، والقواعد العسكرية ، والأحلاف ، والمنظمات . . . إلخ . وكان اقتناع الرأي العام بهذا التوجه من أهم أسباب نجاح هذه النظرية ، إذ كانت محوراً تدور حوله حركة الحياة اليومية للأمريكيين .

ويبدو أن ثقة القادة الأمريكيين في أنفسهم وقدراتهم قد طمست أمام أعينهم المتغيرات الجذرية في حقائق النظام العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة ، فأثرت بالسلب على قدرة صانع القرار في الولايات المتحدة على إيجاد بديل يحل محل سياسة الاحتواء ، ويخلق نفس المحور الذي يمكنه تشغيل الحركة اليومية للحياة الأمريكية . بل إن قواعد اللعبة السياسية الجديدة تشير إلى أنه حتى النظرية التقليدية في حد ذاتها قد لا تكون هي المطلوبة من القيادة في ظروف التحولات التاريخية في العالم . فقد أصبحت الولايات المتحدة في حاجة إلى رؤية متكاملة لإعادة توظيف إمكاناتها وطاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية . وأية نظرية سياسية جديدة قادرة على استيعاب حقائق العصر وآفاق المستقبل لا تتأتى إلا بعد تكامل هذه الرؤية .

لكن القادة في الولايات المتحدة لم يصلوا بعد إلى مرحلة امتلاك هذه الرؤية، وإن كانوا في حالة سعي بحثاً عنها . وهم يعتمدون الآن على إدارة الشؤون الأمريكية الخارجية والدولية بقرارات يوماً بيوم ، وحسب الحالة التي يتعاملون معها . وفي هذه المرحلة - التي تمثل فراغاً فكرياً وإستراتيجياً - يسعى الآخرون بنفس الدرجة والشكل - لملء هذا الفراغ ، أو شغل الحيز المتاح لهم فيه بقدر الإمكان والذي تسمح به قدرة كل منهم ، بشرط أن يصنع صياغة ، تصلح مفاتيح لفتح أبواب العصر الجديد الذي ما يزال يحتفظ بالكثير من الأبواب الموصدة التي يبدو أنها في حاجة إلى قواعد جديدة للعبة السياسية .

ويرغم الأصول والثوابت التي تنهض عليها علوم القيادة وفنونها . والتي يجب أن يستوعبها كل من يتصدى لها من القادة ، فإن تيارات المتغيرات ودواماتها التي تجتاحها من الأعماق ، ستظل تشكل تحدياً لهؤلاء القادة ، ومعياراً لمدى فشلهم أو نجاحهم في صياغة مصائر بلادهم . ولذلك فإن استيعاب هذه الأصول والثوابت بل والمتغيرات أيضاً لا يكفي ، لأن مواهب القائد وقدراته الشخصية وخلفياته الفكرية والثقافية والعلمية والعملية وإدراكه لمعطيات عصره محلياً وعالمياً ، هي التي تنتقل به من مرحلة الاستيعاب إلى مرحلة التوظيف الأمثل لها . ومهما كانت الأنظمة السياسية التي تحكم البلاد - وخاصة الديمقراطية منها - مستقرة التقاليد وراسخة القواعد ، فإن البصمات الشخصية للقائد تترك آثارها فيها ، سواء أكانت بصمات غائرة أم عابرة ، إيجابية أم سلبية ، لأن العامل الإنساني هو المحور الذي تدور حوله تطلعات القيادة إلى آفاق جديدة . ومن هنا كان حرص الدول المتحضرة والديمقراطية على توفير المناخ السياسي والفكري والاجتماعي الصحي الذي يتيح فرصة ظهور القادة المناسبين الذين نشأوا في بيئة وتلقوا من التربية ما يؤهلهم للإمساك بزمام الأمور في بلادهم عندما يصلون إلى مراكز القيادة .

★ ★ ★

(١٠) أقنعة الانتهازية

الانتهازية هي تبنى الفرد لمواقف سياسية أو توجهات فكرية لا يؤمن بها ، لأنه يتخذها مجرد أقنعة لإخفاء سعيه الحثيث لتحقيق أو حماية مصالح أنانية شخصية . فالانتهازية تعنى ببساطة أن يغير الفرد مواقفه السياسية وآراءه الأيديولوجية طبقاً لتغير الظروف ، كى يتناغم مع الظروف الجديدة أملاً فى الحصول على مكاسب جديدة ، أو فى الحفاظ على مغانم قديمة له ، دون أن يكون مؤمناً بالمواقف التى يتخذها أو الآراء التى يبيديها . فهذه كلها مجرد وسائل عابرة ومؤقتة لتحقيق غاياته الدائمة التى لا يتخلى عنها أبداً . فليس للانتهازية موقف صريح ، ولا يهتمها التفرقة بين الصواب والخطأ فى المواقف التى تتخذها والتى لا تنبع بطبيعتها من معتقداتها الحقيقية . وهى لا تعرب عن آرائها فى شكل عقيدة متكاملة ، بل فى شكل مواقف سياسية يومية وطارئة . وقد تبنى الانتهازية عقيدة أو أيديولوجيا معينة ، لكن تبنىها هذا ليس عن إيمان واقتناع بل لمجرد مجارة موقف سياسى معين ، لأنها سرعان ما تتخلى عن كل المذاهب دفعة واحدة إذا ما تغيرت الظروف ، وإذا ما اقتضت مصلحتها الشخصية ذلك .

والانتهازية ليس عندها ما تقدمه للمجتمع ، وتتجنب دائماً أن تكون عاملاً إيجابياً فى أية مرحلة من المراحل ، ولا تقدم نفسها كنظام بديل لأى شىء ، وإن كانت على استعداد لتصبح طبقة حاكمة إذا ما أتيحت لها الفرصة ، برغم أنها لا تهتم بتنظيم المجتمع وتطويره ، بل بتحقيق مصالحها الضيقة فحسب . وتكمن خطورة الانتهازية فى أنه يصعب حصارها وضربها فى مقتل ، أو على الأقل

وصداقاته ، وعلاقاته بالآخرين ، وخطواته ، ومشروعاته ، وحركاته ، واتجاهاته التى تتغير من وقت لوقت ، أو حتى من يوم ليوم ، بل ومن ساعة لساعة ، إذا ما اقتضت ذلك مصلحته الشخصية .

ومع بداية عصر العولمة التى أضعفت هبة الدولة ، وفتحت الباب على مصراعيه لآى فرد فى أية بقعة من العالم لكى يتخطى ويتجاوز أية حدود سياسية وجغرافية ، ويتصل بأى فرد آخر ليتبادل المصلحة والمنفعة الشخصية بصرف النظر عن المصلحة القومية والعامه لوطنه ، فقد سنحت فرص ذهبية بلا حدود أو حصر لأفراد يعيشون بطرق غير مشروعة ، ولا تستطيع أية سلطة وطنية أو دولية أن تحاسبهم وتوقفهم عند حدهم . فهم يمارسون الاحتيال ، واقتناص الفرص التجارية ، والاحتكار ، والصفقات المشبوهة ، والسمسرة ، والوساطة ، والمحسوبية والعمالة للشركات العملاقة متعددة الجنسيات وعابرة القارات ، وغير ذلك من الألعاب والحيل السياسية والاقتصادية . أى أن العولمة فتحت للانتهازية آفاقاً بعيدة ، ومنحتها الأدوات والوسائل التكنولوجية الحديثة لتنفيذ أهدافها التى لم تكن تحلم بمثلها من قبل .

فى عصر العولمة استطاعت الانتهازية أن تتسلل وتتوغل فى مجالات السياسة ، والاقتصاد ، والتجارة ، والمقاولات ، والسمسرة ، والمضاربات بالأموال والأراضى والعقارات ، والسوق السوداء ، والعمالة للشركات العملاقة ، ثم تتحالف مع الطبقة السياسية الحاكمة كى تشرع لها القوانين واللوائح التى تضىف الشرعية على صفقاتها ومعاملاتها المشبوهة . وفى الوقت نفسه لا بد أن تحصل الطبقة السياسية الحاكمة على المقابل المادى المجزى والمغرى ثمناً لهذه التسهيلات الحكومية والقانونية . وبالتالي تصبح هذه الطبقة فئة انتهازية جديدة ، لأنها تنتهز فرصة تحكمها فى مقاليد الأمور وسن القوانين لكى تتربح منها بدورها . ولذلك كانت الرشوة بشتى أنواعها وأحجامها من أهم الأسلحة التى يستخدمها

الانتهازيون سواء فى تحقيق أهدافهم أو فى تنشئة أجيال جديدة من الانتهازين المنتفعين بهم . ذلك أن عدوى الانتهازية سرعان ما تتحول إلى وباء إذا لم يتحصن المجتمع ضدها بالقيم والأخلاق والعقوبات الرادعة للمرتشين والمحتالين والمضارين بأقوات الناس وبمستقبل الوطن .

والانتهازية قادرة على أن تجد مرتعاً خصباً سواء فى النظم الديكتاتورية أو الديمقراطية . فإذا كان الديكتاتور يعتمد فى حكمه على أسلحة الإرهاب والعنف والرعب والإذلال ، فإن المجتمع تحت وطأته ، يتحول إلى تربة خصبة لنمو وازدهار الانتهازية والنفاق والكذب والخداع والزيف وغير ذلك من الأسلحة الخبيثة المضادة التى يحتمى بها الناس من جبروته وبطشه . أما فى النظام الديمقراطى ، فينشط الانتهازيون فى المهرجانات السياسية والحملات الانتخابية لصالح الطبقة الحاكمة وبث الشائعات السياسية والاقتصادية ، لتدعيم التحالف بينهم وبين الحزب ذى الكفة الراجحة . فهم يشاركون فى الحياة السياسية ، ويؤيدون هذا الحزب ، أو ذاك السياسى المحترف ، أو ذلك الزعيم ، ليس بناء على أيديولوجيا محددة ، ولكن بناء على الكفة الراجحة فى توازنات القوى السياسية فى البلاد . فهم يؤيدون عادة كل من هو قوى فى الحكومة لاكتساب الحماية السياسية لمصالحهم الاقتصادية أو نفوذهم المحلى أو القبلى .

وفى الدول المتخلفة ، يشكل الوسط المثقف مصدراً حيويًا لممارسة الانتهازية ، حيث تحاول الفئة المثقفة أن تستغل ثقافتها لتحقيق مصالح شخصية أنانية . ففى مجتمع يغلب عليه الجهل والأمية والتخلف ، وتقل فيه الخبرات العلمية ، تصبح الثقافة سلاحاً فعالاً وجاهزاً لكى يستخدمه المثقفون من ذوى الاستعداد الانتهازى فى تحقيق مصالح شخصية لهم على حساب الآخرين من أفراد الشعب . ولا يعنى هذا أن الثقافة هى العنصر الذى يولد الانتهازية ، وإنما يمكن أن تكون سلاحاً أو عاملاً مساعداً للمثقف الانتهازى المؤهل - بحكم ثقافته - لكى يمارس السياسة لصالحه الخاص . فهو يلم بالمبادئ السياسية ، ومختلف التيارات

والتوجهات ، وبرغبات السياسيين ، حتى يكون على نور عندما يؤيد توجهاً معيناً ، أو عندما يتخلى عنه فى فترة لاحقة . ذلك أن التوجهات والمبادئ والمذاهب والأيدولوجيات كلها فى نظره مجرد وسائل عامة لتحقيق غايات خاصة به .

وتنتشر الانتهازية بين صفوف المثقفين فتشمل الموظفين والمهنيين بصفة عامة . فهناك مثلاً فئة الموظفين الذين يلتفون حول كل حكومة ، ويؤيدون كل وزير ، ويتملقون كل حاكم ، بهدف السعى الدائم وراء الترقيات ، والامتيازات ، والمخصصات ، وغير ذلك من المنافع المادية . وهناك أيضاً فئة المهنيين ، الذين يستغلون خبراتهم ووظائفهم ومواقعهم فى تحقيق مصالحهم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو كلها جميعاً . وتكثر هذه الظاهرة بشكل واضح فى وسط المحامين ، الذى يتخرج منه الانتهازيون الطامحون للمجد السياسى من نياية أو وزارة ، ومن بينهم يأتى عدد كبير من السياسيين المحترفين والصحفيين والكتاب والمفكرين والشعراء وغيرهم ممن يوظفون ثقافتهم وأقلامهم لفلسفة مذهب سياسى وفكرى أو تفنيده ، ولتأييد حزب أو معارضته . ويبدو أن هذه الزئبقية تصدر عن طبيعة وظيفة المحاماة التى تهتم أساساً بتبرئة المتهم حتى لو كان مذنباً بالفعل وتتجنب دائماً البحث عن الحقيقة الموضوعية فى حد ذاتها .

وقد يكون الفرد مصاباً ببدء الانتهازية دون أن يدرك هو ذلك ، إذ يظنها على مستوى الوعى نوعاً من المهارة والحكمة السياسة سواء على المستوى النظرى الفكرى أو على المستوى العملى التطبيقى . وقد يوجد فى حزب سياسى ، أو فى نقابة مهنية ، أو تنظيم اجتماعى ، أو مؤسسة ثقافية ، أو جمعية خيرية ، أو اتحاد عمال أو طلاب ، أو منظمة دينية . . . إلخ ، بدون أن يدرك أنه انتهازى بالفعل ، بل وبدون أن يدرك الآخرون هذه الحقيقة . فقد لا يكون الفرد نفسه مدركاً لهذا الضعف الأخلاقى فى شخصيته ، إذ قد يكون الداء كامناً دون أن تظهر أعراضه لأن الفرصة لم تسنح له بعد ، وعندما يجد ذلك الفرد نفسه

فى ظروف تغريه باهتبالها ، عندئذ تتكشف شخصيته على حقيقتها . فعندما تتحسن أحوال الفرد - ماديا ومعنويا - بشكل فجائى ، وعندما يكون مصاباً فى الأصل بضعف أخلاقى كامن ، ويدرك أن نهر الحياة المرفهة قد تدفق تحت قدميه لينهل منه ما يشاء ، فإنه يفقد توازنه ، وتضعف سيطرته على غرائزه وأنانيته ، فتظهر بصورة فجأة صارخة ، تدفعه أحياناً لتصرفات شاذة بل وهمجية . وهو ما يتجلى فى قصص أغنياء الحرب ، ومحدثى النعمة ، والرأسماليين الجدد الذين يملكون المال ولا يملكون الفكر ، والذين تربعوا على قمة المجتمع فى أعقاب تحولات بل انقلابات اقتصادية واجتماعية قلبت الهرم الاجتماعى رأساً على عقب .

وحتى فى حالة الثورات التى تسعى لإنقاذ المجتمعات من الفساد الذى استشرى فيها ، والضياع الذى طمس طريقها نحو المستقبل ، فإنها عندما تنجح ، ويستقر قادتها على كراسى الحكم ، فإنها تصبح معرضة لتفجر الميول الانتهازية عند بعضهم ، الذين ناضلوا فى صفوفها ، وعرضوا حياتهم للخطر ، من أجلها وليس انتصار الثورة هو الذى يودى إلى مثل هذه السليبيات ، بل الضعف الأخلاقى ، وعدم توازن الشخصية ، الذى كان كامناً فى بعض الأفراد . إن الانتقال الفجائى من كهف التنظيم السرى المعتم إلى أضواء الانتصار وهيلمان الحكم ، ليس إلا عاملاً محرراً ومثيراً لذلك الضعف الأخلاقى المستتر الذى لم يكن معروفاً حتى بالنسبة لصاحبه . والأمثلة عديدة ومعروفة ، على الأفراد المنحدرين من طبقات فقيرة ، وعملوا فى صفوف الحركات الثورية وأصبحوا غاية فى الانتهازية ، بمجرد أن أصبحوا وزراء أو من كبار المسؤولين . كذلك تشكل الحركات النقابية تربة خصبة لنمو الانتهازية ، فالعمال المعدمون الذين يكمن فيهم الضعف الأخلاقى المستتر ، سرعان ما يتحولون إلى أفراد بيروقراطيين انتهازيين ، ويحاولون خداع العمال بمعسول الكلام ، ويندمجون فى ممارسة

قواعد اللعبة السياسية عندما يرتفعون لمناصب القيادة ، حيث النفوذ والمؤثرات الدولية والامتيازات والمكافآت والرواتب بدون عمل .

وإذا كانت هناك صفات مشتركة فى الانتهازية ، فإنها جميعاً تنادى بالمبادئ والشعارات البراقة ، وتوظف قواعد اللعبة السياسية حسب مقتضيات تحقيق أهدافها التى يندر أن تعلن بصراحة عنها ، إذ إن هناك انفصلاً تاماً بين قناعة الضمير والخلق وبين الموقف الذى تتخذه بالفعل فى عملها السياسى . أما أوجه الاختلاف فيما بينها ، فيمكن أن تكون على أساس نوعية المصلحة الذاتية والآنية التى تسعى لتحقيقها . هناك فئات انتهازية تسعى لمصالح اقتصادية قبل أى شىء آخر ، وهناك فئات تسعى للثنين معاً . كما يمكن أن تختلف الانتهازية فى نوعية الأدوات التى تستخدمها ، فمنها ما يستخدم الثقافة العالية ، ومنها ما يستخدم القدرات الشخصية فى الخداع والبراعة فى المناورة والإقناع ، ومنها ما يستعمل القوة العائلية أو القبلية أو العشائرية أو النفوذ الاجتماعى والدينى ، ومنها ما يوظف التكتل السياسى وتشكيل الأحزاب . . . إلخ .

ويمكن أن تكمن الانتهازية أيضاً فى أساليب صياغة النظريات والأيدولوجيات التى يتم تفصيلها لتلبية أغراض أشخاص أو فئات بعينها . وهذا الأسلوب المتقدم لا تستخدمه الانتهازية البدائية الفجة ذات الأهداف المحدودة المباشرة ، بل هو من اختصاص الانتهازية المتطورة التى تسخر الأساليب الحديثة فى التنظيم والدعاية والفكر ، ولها مطامح واسعة بعيدة المدى ، وقد تخطط للسيطرة على الحكم . كما أن هناك انتهازية مباشرة قصيرة النظر ، وأخرى غير مباشرة بعيدة النظر . الأولى تسعى لتحقيق غاياتها عن أى طريق مهما كان نوعه ، فتتحالف مع كل من يساعدها على تحقيق ذلك ، حتى ولو تحالفت مع قوى الاستعمار والإمبريالية . ويصدر منها أى نوع من العمل مهما كان ، مادام يساعدها على تحقيق أهدافها .

هو عليه فى المجتمع المتأخر . كذلك فإن المجتمعات التى تمر بمراحل انتقال ثورى أو تحول اجتماعى ، تصيح عرضة لاستغلال الانتهازيين للثغرات أو الفجوات أو الاهتزازات أو القلاقل التى يمكن أن تنتج عنها . من هنا كان أى استقرار فى القيم والمقاييس ، سواء أكان فى مجتمع متخلف ، أم فى مجتمع متقدم من شأنه أن يتعارض مع طبيعة الانتهازية ، ولا يخدم مصالحها فى كل الأحوال ، وبالتالي تضيق الخناق عليها . أما الوضع الثورى القلق المتوتر ، فيجعل المجتمع فى حالة دوران وهياج وانشغال مما يفسح المجال للانتهازية كى تحقق أغراضها .

ولعل الانتهازية السياسية هى أخطر وأضخم أنواع الانتهازية التى تكاد تنطوى كلها تحت لوائها . وبرامج التكتلات الانتهازية تكون عادة طنانة ورنانة وبراقة ، فيها كل شئ : الممكن وغير الممكن ، السهل والصعب ، وحتى المستحيل ، لتستطيع أن تجذب السذج والبسطاء ، ولتستعمل ذلك مادة للدعاية فى الوقت نفسه . إن الانتهازية لا يهملها أن تكيل الوعود ، ولا يهملها أن تكذب على الشعب لأنها تهدف للكسب السياسى المؤقت ، وليس لتحقيق تلك الوعود . ولذلك تتسم هذه التكتلات عادة بالواقعية الانتهازية فى علاقاتها السياسية ، ومواقفها الفكرية ، فهى تنطلق من واقع التيارات السياسية الموجودة ، ومن واقع المذاهب الفكرية المتصارعة فى الساحة . وهى فى ممارسة قواعد اللعبة السياسية ، لا تتجاهل هذه القوى والأفكار حتى لو كانت أعدى أعدائها . إن الانتهازية الحديثة ، على سبيل المثال ، يمكن أن تتبنى اليسار لأبعد الحدود ، بل وتدعمه لأبعد مما يذهب إليه اليسار نفسه . فهى دائماً ملكية أكثر من الملك نفسه . وفى عصر العولمة والثورة المعلوماتية ، أصبح فى إمكان الانتهازية الحديثة أن ترفع شعارات غاية فى الغرابة والتطرف ، مستخدمة فى ذلك كم المعلومات الضخم الذى يمكن أن تحصل عليه . كما تستطيع أن تتبنى أفكاراً سابقة للعصر بمراحل ،

وهي تؤيد بسرعة ولا تخجل من أن تسحب أيديها بسرعة . وإذا أيدت فإنها قد تذهب لأبعد من المطلوب ، وقد تتراجع عن ذلك لتؤيد النقيض لذلك تماماً .

وقواعد اللعبة الانتهازية لا حصر لها ، فمثلاً في موقفها من اليمين واليسار ، تستطيع الانتهازية أن تكون مع اليسار لأبعد الحدود ، وضد اليمين لأبعد الحدود ، أو ترقص على الحبل بينهما لحين تبين الغالب من المغلوب ، أو مع اليسار شكلاً ، ومع اليمين فعلاً ، أو مع اليمين في الظاهر والباطن بدون مهاجمة اليسار ، أو تحت شعارات مناسبة ، أو مع بعض اليمين وضد البعض الآخر منه ، أو مع بعض اليسار . . . إلخ من الصيغ التي لا حصر لها . وتستخدم الصحافة والإعلام وأساليب الدعاية السياسية ، والاتصال بالأوساط الشعبية ، واصطناع النظريات والعقائد ، والاستفادة من كل الظروف المتاحة . ومهارتها في توظيف قواعد اللعبة السياسية تتمثل في التلون الذكي السريع ، والقدرة على التزوير والمناورة وخداع الخصم ، والتغير بالعقول ، وكسب المؤيدين والأتباع ، وتنويع الاتصالات والعلاقات . وإن كانت قد وقعت في بعض الأحيان في مزالق التفكير الذي يفتقر إلى المنهج العلمي، إذ توهمت أنه بالدهاء وحده ، يمكن أن تصل إلى الحكم .

ويستند الانتهازيون دائماً إلى الفكرة الصحيحة القائلة بأن الحياة تطرح على الدوام ظواهر جديدة . وبناء على هذا فإنهم يقولون إن كل ما يعملونه ، يدخل في إطار التعبير عن التطورات الجديدة ، حتى يغطوا بهذا الشعار البراق حقيقة أهدافهم التي تثبت عملياً أن الانتهازية في حقيقتها ليست سوى جرثومة من أخطر الجراثيم مكرراً وخبثاً ومراوغة وزبقيية ، مثلها مثل الفيروس الذي يتسلل بالتدرج البطيء إلى الخلية الحية ، وخاصة في مراحل التطور والنمو المختلفة التي لا يكون من السهل ملاحظة التغييرات الطفيفة فيها . وهذا هو السبب في أن الانتهازية تتسلل إلى كل أجهزة الدولة دون أن يلاحظها أحد على مدى فترات زمنية متتابعة .

لقد أدركت الدول المتحضرة والمتقدمة خطورة جرثومة الانتهازية ،
فحاصرتها بالقوانين التي تردع جرائم الرشوة والتواطؤ والكذب وتضليل العدالة .
في حين وقفت أجهزتها الإعلامية لها بالمرصاد لتعريبها وتفضيحها أولاً بأول ،
حتى تحمى الرأى العام من التلوث بالأفكار والتوجهات الانتهازية . كما صدرت
كتب ودراسات تحلل التاريخ السياسى للانتهازية بصورة مفصلة ، وتكشف فى
الوقت نفسه الأسرار الشخصية للانتهازيين ، وخاصة الكبار منهم ، ليحاط الشعب
علماً بنوعيتهم وماضيهم وعلاقاتهم المشبوهة ، وما صدر عنهم من تخريب خفى
ضد الصالح العام للشعب . إن تصفية الانتهازية ، سياسياً وفكرياً ، معركة ملحة
وضرورية ومصيرية ، لأن حماية مستقبل الوطن ، قضية لا يمكن التهاون بشأنها
بأية حال من الأحوال ، وخاصة فى الدول النامية أو المتخلفة التى تسرى فيها
الانتهازية كالنار فى الهشيم .

★ ★ ★

(١١) آليات الفساد

كل من يتصدى لدراسة هذا العصر وتحليل تياراته وعناصره ، يدرك أن الفساد الذى كان مجرد ظاهرة من ظواهر الحياة البشرية فى العصور السابقة ، يكاد يصبح الآن هو المحور الذى تدور حوله كل هذه الظواهر ، لدرجة أن أساطينه وجهاذته ورواده وأعلامه على المستوى العالمى ، استطاعوا أن يوظفوا كل معطيات وإنجازات العلوم الحديثة ، وخاصة التكنولوجيا منها ، فى صنع الآليات التى تمنحه قوة دفع متجددة ، تستطيع أن تتغلب على كل العقبات التى يمكن أن تعوق زحفه الذى طغى على معظم مجالات الحياة . وآليات الفساد هذه لا تتحرك بتلقائية أو بعفوية كلما سنحت لها الفرصة ، وإنما تنطلق من مؤسسات وتنظيمات ، بعضها علنى ومعظمها سرى . وأصبحت تغطى العالم أجمع بعد أن أصبح قرية كونية صغيرة نتيجة للثورة الإعلامية والمعلوماتية التى جعلت الاتصال بين أطراف المعمورة مثل الاتصال بين أبناء الحى الواحد فى مدن العصور السابقة . وهذه المؤسسات والتنظيمات بلغت فى سطوتها وجبروتها أنها أصبحت نوعا من الحكومات الخفية سواء فى بلادها أو فى بلاد أخرى قريبة أو بعيدة .

ومع تحكّم آليات الفساد فى سلوكيات الأفراد والمجتمعات بل والدول التى إذا تغلبت على إحداها ظهرت مكانها آلية أخرى أعتى وأخبث ، كان من الطبيعى أن تترسخ تقاليد وقواعده وسلوكياته التى لم تعد تهتم فى حالات كثيرة بالتزام السرية والخفاء ، بعد أن رفعت عن وجهها قناع الحياء والخجل مع ارتباط آليات الفساد بآليات النجاح المادى المبهر والوجاهة الاجتماعية المتألقة التى تخلب الألباب . ولذلك سرت فى المجتمع أخلاقيات النفاق والابتذال والرياء والكذب

سريان النار فى الهشيم . وأصبح من المظاهر المعنوية والأدبية المعتادة رصد مشاهد الجباه التى تنحنى معفرة بكل هذه المخازى لتقبل الأقدام راضية أو صاغرة . فقد أصبح النفاق الفردى أقصر طريق للصعود والحظوة والتريح والإثراء ، فى عصر تراجع فى قيم الأمانة والمصداقية والحفاظ على الشرف واحترام الذات لتحتل مكانها قيم الخداع والكذب والرياء والتفريط فى كرامة النفس حتى الإذلال . كذلك أصبح النفاق الاجتماعى ظاهرة عامة تنتشر بسرعة مذهلة على كل المستويات . والتف أفراد البطانة والانتهازيون والمتسلقون والطفيليون حول كل صاحب سلطان أو ثروة أو عصا يخيف بها كل من يعترض طريقه .

وإذا كان النفاق الفردى ، والنفاق الاجتماعى من بعده ، مبرراً فى بعض الأحيان ، وخاصة عند تحليل سلوكيات بعض ذوى الطموحات غير المشروعة ، وذوى النفوس الضعيفة والإمكانات المتهالكة والأخلاقيات الهشة الهزيلة ، بحكم الضعف الذى فطرت عليه النفس البشرية ، فإن النفاق الدولى المتصاعد ، صار من أهم قواعد اللعبة السياسية . فأصبحت الدول تتفنن فى ممارسة النفاق على أوسع نطاق سياسى وإعلامى ممكن . ففى حالة بعض الدول الصغيرة، نجدها تفعل كما يفعل صغار المنافقين من الأفراد ، فتتأفق الدول الكبيرة ، خضوعاً وتبعية وارتباطاً بل ومزايدة ، بحيث تصير ملكية أكثر من الملك نفسه . ومن باب التبرير لحفظ ماء الوجه تدعى أنها واقعة تحت ضغوط الحاجة للدعم والمعونة والمساعدة والمساندة ، وبالطبع فإن الدولة الكبيرة لا تساعد الدولة الصغيرة لأنها تحبها لوجه الله ، ولكن لتضعها تحت رحمتها عندما تدور فى فلكها بلا حول ولا قوة . وخير وسيلة لتدمير الكيان المعنوى بل والمادى للدولة الصغيرة ، تكمن فى إفساح المجال لآليات الفساد لكى تعيث فى أرجائها تحت شعارات براقة مثل العولمة والتحديث والإنطلاق إلى آفاق الألفية الثالثة .

وبنفس المقياس ، فإنه إذا كانت الدول الصغيرة والفقيرة معذورة فى

ممارسة نفاق الكبار والأثرياء ، فإن الدول الكبرى الغنية المتقدمة المرفهة تمارس بدورها النفاق العلني المفضوح ، دون أن تكلف نفسها مشقة البحث عن عذر أو حجة أو ذريعة ، لأن غرور القوة يوحى لها دائماً بأنها ليست فى حاجة إلى تبرير سلوكها ، لأن أحداً لا يملك محاسبتها أو مراجعتها . فمثلاً اعتادت الولايات المتحدة أن تنافق إسرائيل على طول الخط ، وتكيل بكيلين فى القضية الواحدة ، وتمارس السياسة ذات الوجهين فى الأحداث المماثلة. فهى تمارس كل ظواهر الحزم المتعنت المتواصل تجاه معاقبة العراق باسم الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ، لأن حاكم العراق يتحدى هذه القرارات التى تنتهك سيادة الدولة التى ما يزال يحكمها ، ويحرك بين الحين والآخر بطاريات الصواريخ التى أكل عليها الدهر وشرب والتى لم يحدث أن ضربت مجرد جناح أو ذيل طائرة من الطائرات الأمريكية والبريطانية المغيرة ، ومع ذلك تواصل القوة الأمريكية الغاشمة ومعها ذيلها البريطانى ، غاراتها على العراق بين الحين والآخر ، بحجة تأديب " جابرة العراق " الخارجيين على الشرعية الدولية ، والرافضين لتطبيق قرارات مجلس الأمن ، والمهددين للسلام العالمى كله بترسانتهم النووية والكيميائية البيولوجية !!!

لكن عندما يتعلق الأمر بإسرائيل ، فإن ينباع الحب والحنان والتدليل سرعان ما تتدفق من القلب الأمريكى البريطانى والأوروبى بصفة عامة ، الذى يضع نفسه رهن إشارة حبيته الأبدية إسرائيل التى تتحدى بشكل علنى ومفضوح كل قرارات الأمم المتحدة ابتداءً بقرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٩ ، ومروراً بقرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ، وانتهاءً بأحدث القرارات ، مثل قرار ٧٩٩ ، الذى أدان إسرائيل وطالبها بضرورة إعادة الفلسطينيين المطرودين من بلادهم والمشردين فى أرجاء المعمورة . إن هذا السلوك المفضوح هو مجرد آلية من آليات الفساد السياسى الدولى الذى قد يملك الآخرون كشفه وتعريته ، لكنهم لا يملكون

محاسبته ومراجعته وإيقافه عند حده . والعبرة دائماً بالنتائج العملية الملموسة وليست بالشجب مهما كان صاخباً .

ونظراً لانتشار الفساد فى كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والفكرية والثقافية ، فإن آلياته تملك من المرونة ما يؤهلها للتجاوب مع كل مجال على حدة ، بل ومع كل قضية على حدة فى المجال الواحد : لدرجة أن الأمم المتحدة لم تستطع تجاهل هذه القضية الخطيرة التى يمكن أن تهدد الحضارة الإنسانية بأسرها ، وخاصة فى زمن العولمة التى تسعى إلى إزالة كل الحواجز السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والفكرية والاجتماعية بين مختلف الدول والشعوب ، وبالتالي فإنها تزيل الحواجز نفسها فى وجه انتشار آليات الفساد بكل أنواعها ، التى تتعولم بدورها . ولكى تثبت الأمم المتحدة وجودها فى مجال محاربة الفساد الدولى فإنها تعقد مؤتمرات دورية لمنع الجريمة ، كان آخرها المؤتمر الذى عقد فى إبريل ٢٠٠٠ فى فيينا ، والذى أبدى فيه المشاركون والحاضرون تخوفاً وقلقاً من الآثار السلبية للعولمة ، بعد أن شهد العقد الأخير من القرن العشرين سقوط عدد كبير من النظم السياسية والاقتصادية ، وإعادة بناء الآليات الديمقراطية ، فضلاً عما شهده من تقدم تكنولوجى حيث استفاد المنحرفون والمجرمون بسرعة من هذه المتغيرات التى دعمت قواعد ما عرف باسم " الجريمة المنظمة " التى تمتلك آليات قد تجبُّ آليات الحكومات فى دقتها وخطورتها .

ودخل العالم القرن الجديد بعد أن ركزت العولمة قواعد كواحده من أهم الظواهر السياسية التى تلاشى أمامها المفهوم السياسى التقليدى للحدود بين البلدان . كما ازداد المتعاملون مع شبكة الاتصالات الدولية المعروفة باسم " الإنترنت " وخاصة فى السنوات العشر الأخيرة ، فظهرت جرائم جديدة لم تكن معروفة من قبل ، إذ أصبح الفساد بمختلف أنواعه يملك قدرة الانتقال والانتشار

كلمح البصر فى جميع أرجاء المعمورة . ومع ذلك حظيت العولمة بمساحة هيمنت على الخطاب السياسى الدولى الذى ينهال بالثناء عليها لكل ما حققته من إنجازات اقتصادية وسياسية واجتماعية ، فى حين لا يلقى باللوم كثيراً على جميع الآثار السلبية التى ترتبت على العولمة التى لا يرى فيها ساسة الغرب سوى طاقة رائعة للتدفق الحر للأموال والتجارة ، تواكبه قوة محررة لتدفق المعلومات والأفكار ومنطلقة على أجنحة التكنولوجيا الجديدة .

وأصبح الانفتاح الاقتصادى إحدى الظواهر الاقتصادية المهمة التى لجأ إليها العديد من الدول التى حررت اقتصادها ولجأت إلى نظام السوق الحرة ، وخاصة فى شرق أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وتفكك دويلاته أو جمهورياته ، وانفلات الدول التى كانت تدور فى فلكه ، مما زاد من جرائم الفساد والرشوة وتجارة البشر الذين تحولوا إلى مجرد سلع فى أسواق للنخاسة من نوع جديد . ومع ذلك لا تزال هناك دول كثيرة تتطلع إلى اللحاق بركب العولمة برغم أن الفقر أصبح سمة من أهم سماتها نتيجة للتركز المتزايد للدخول والموارد والثروات فى أيدى قلة من البشر والشركات - المحلية أو العالمية - والبلاد الغنية ، وبالتالي ازدادت الهوة فى الدخول بين سكان العالم بما يزيد على الضعفين فى الربع الأخير من القرن العشرين وبالمثل منحت العولمة للفساد والإجرام دفعات متجددة ومتواصلة على المستويين المحلى والدولى .

هذه الظواهر والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية أدت إلى وجود بيئة مواتية لأشكال جديدة ومتشعبة من الفساد سهلت لعصابات الجريمة بث أنشطتها وأذرعها الأخطبوطية لتمتد عبر الحدود المحلية والإقليمية ، مستخدمة فى ذلك أحدث الوسائل التكنولوجية ، بعد أن قامت هذه العصابات بتعديل هياكلها وآلياتها إلى مؤسسات وشركات لتغطية أنشطتها الإجرامية ، وتوظيف خبراء من ذوى المهارة العالية والوعى الكامل بقواعد اللعبة ، بحيث تستطيع أن تجنى الأرباح وأن تخفيها أو تغسلها .

لم يكن أمام المجتمع الدولي سوى المواجهة الحاسمة بتدعيم التعاون بين دوله سواء أكانت غنية أم فقيرة ، ذلك أن عملية المواجهة تتطلب بناء حدود جديدة تعمل على حصار الجريمة في منابعها ، وتقنية وآليات حديثة لوسائل المكافحة . فقد استشرى الفساد في دول عديدة من العالم ، وخاصة في الدول النامية والأقل نمواً التي يقل فيها النمو بنسبة تبدأ من ١٪ ، وكذلك نسبة الاستثمارات التي تقل بنسبة تبدأ من ٥٪ عن الدول الأقل فساداً ، وذلك وفقاً لدراسة قام بها صندوق النقد الدولي . وأكدت الدراسة أيضاً أن ثلاثين مليار دولار تم اختلاسها من المساعدات المقدمة لإفريقيا ، أي ضعف إجمالي المنتج المحلي السنوي لغانا وأوغندا وكينيا مجتمعة في حسابات سرية في بنوك أجنبية ، في مقدمتها البنوك السويسرية بطبيعة الحال .

وأشارت الدراسة إلى أن عشرين مليار دولار من الأموال النيجيرية مودعة في بنوك أمريكية وسويسرية ، وأن بلداً آسيوياً لم تذكر الدراسة اسمه فقد ٤٨ مليار دولار خلال عشرين عاماً بسبب الفساد ، أي أكثر من إجمالي ديونه الخارجية البالغة ٤,٦ مليار دولار . وهكذا فإن الفساد يعتبر المعوق الرئيس لأي نوع من التنمية ، فهو يأتي في المقدمة قبل انتشار الأمية ، وتخلف التكنولوجيا ، وصراعات السلطة ، بل إن هذه الأسباب أو العوامل نفسها يمكن أن تكون نتيجة مباشرة للفساد المستشري .

وقد توصل الباحثون في مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات والوقاية من الجرائم إلي أن أكثر من ٢١٪ من سكان أمريكا الجنوبية واجهوا طلب رشوة من الموظفين بطول عام ١٩٩٩ ، مقابل ١٩٪ من أفريقيا ، و١٥٪ من آسيا ، و١١٪ في أوروبا الغربية . وأضاف الباحثون أن سكان العديد من الدول النامية هم الأكثر تضرراً من الفساد ، إذ إن حوالي ثلث سكان الأرجنتين وسكان جورجيا ونيجيريا و١٩٪ من البلغار وكل الرومانيين تقريباً ضحايا

لجرائم الفساد سنويا . وقد ذكرت الأمم المتحدة فى تقريرها أن أهم العوامل التى يمكن أن تسهم فى زيادة الفساد فى منطقة جنوب شرق آسيا هو انخفاض المرتبات بشكل ملحوظ ، والتهرب من تسديد الضرائب ، ودفع الرسوم الجمركية من خلال الرشاوى والعلاقات المشبوهة ، وهو ما يمكن أن يشكل ما بين ٨% و ٩% من إجمالى الناتج الداخلى .

وأضاف هذا التقرير أن الشركات الصغيرة هى الأكثر تعرضاً لهذه الآفة حيث أن ٩٧% من الأحكام الصادرة فى الولايات المتحدة مثلاً بتهمة الفساد تتعلق بجرائم ارتكبت ضد شركات يعمل فيها أقل من خمسين شخصاً . كذلك فإن هناك عاملاً مضاعفاً للفساد وهو الضلوع بشكل متزايد فى الجريمة المنظمة ، فى حين أصبح الفساد بصفة عامة وفرض الرشاوى والعمولات عائقاً أمام التبادل التجارى والاستثمارات الأجنبية . ولعل أخطر عاقبة للفساد هو أنه يعرض مصداقية الحكومات والمؤسسات التابعة لها للخطر نتيجة لضياع الثقة فيها ، فيهرب المستثمرون الجادون ليحل محلهم النصابون والمحتالون الذين يقدمون الأحلام المعسولة والأوهام البراقة لنظرائهم فى البلد المستهدف ، فيقتسم الجميع الغنائم والعمولات والرشاوى التى تنتقل فى لمح البصر إلى حسابات سرية فى الخارج ، ويخسر الوطن ثمار كفاح أبنائه المخلصين .

وتهدف الأمم المتحدة إلى جعل الفساد ، والرشوة ، وغسيل الأموال ، وتجارة السلاح غير المشروعة ، وتجارة الرقيق الأبيض ، فى جميع أنحاء العالم خاضعة لعقوبات موحدة قدر الإمكان ، حتى وإن طالت فترة تشكيل المحكمة الجنائية الدولية التى من المقرر أن تتخذ من فيينا مركزاً لها . وعلى أساس عدة مسودات وبروتوكولات أعدتها الأمم المتحدة ، فإنه يمكن مواجهة الاتجار بالنساء والأطفال ، ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة يوجد منذ أواخر القرن العشرين حوالى نصف مليون امرأة تعمل عاهرة فى دول الاتحاد الأوروبى ، وأن ثلثى هذا العدد من

النساء ، ينتمى إلى دول أوروبا الشرقية ، وأن عدداً كبيراً منهن يتم بيعهن بمبالغ خيالية من أجل استخدامهن فى الدعارة . فكلما كانت الفتاة صغيرة وفاتنة ، فإن سعرها يصل إلى أرقام فلكية فى سوق النخاسة المعاصرة ، إذ يمكن استغلالها أيضاً فى تصوير الأفلام الإباحية وتقديم عروض العرى والممارسة الحية الفعلية فى علب الليل والكاباريهات التى تزخر بها المدن الأوروبية والأمريكية والآسيوية . كما أن هناك جيشاً من البلطجية وأرباب السوابق وخريجى السجون الذين يقومون بحماية هذه الأنواع من التجارة المحرمة ويكتسبون من فرض الأتاوات على العاملات فى هذا المجال .

كذلك شرعت الأمم المتحدة فى تركيز جهودها على محاربة تجارة السلاح غير الشرعية ، بالإضافة إلى الاستمرار فى بذل الجهود الدولية حتى عام ٢٠٠٥ بهدف تخفيض نسبة الأسلحة الفردية التى تهدد الأمن بين لحظة وأخرى بالنسبة للمواطنين العاديين فى حياتهم اليومية. لكن يبدو أن الأمل ضعيف فى مدى النجاح الذى يمكن أن تحققه الأمم المتحدة فى هذا المضمار ، نظراً لأن العولمة أوشكت على إلغاء دور هذه المنظمة بعد أن انتقل مركز الثقل إلى الدول الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة التى أصبحت تدير شئون العالم بحيث لم يتعد دور الأمم المتحدة دور اللافتة المرفوعة التى تمنح الشرعية الدولية لتصرفات الدول الكبرى .

ومع ذلك فليس أمام الأمم المتحدة سوى أن تقوم بدورها بصرف النظر عن مدى فعاليته . فقد أكد إعلان «المؤتمر العاشر لمنع الجريمة » فى فيينا (إبريل ٢٠٠٠) التزام الدول باتخاذ تدابير فعالة وحازمة وعاجلة بشأن منع ومكافحة الأنشطة الإجرامية التى تدعم الإرهاب بكل أشكاله وأنواعه . ويبدو أن الصورة ليست قاتمة تماماً ، إذ لوحظ تحول كبير من دول كانت تتخوف من إدراج موضوع الإرهاب ضمن برامج منع الجريمة ، وتمثل هذا التحول فى استجابة

ملحوظة من دول مشاركة في المؤتمر ، كانت لها مواقف سلبية وأخرى معارضة للدعوة ، ثم وافقت أن يكون هناك مؤتمر على مستوى دولي ، فقد أعطى إعلان فيينا أولوية كبيرة لاعتماد وبدء تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة هذه الجريمة .

أما بالنسبة لانتشار جرائم الكمبيوتر في الفترة الأخيرة ، خاصة بسبب تزايد استخدام شبكة الاتصالات الدولية « الإنترنت » ، فقد أصبح من الضروري وضع إستراتيجية قابلة للتطبيق الفوري لمنع ومكافحة الجرائم المتعلقة باستخدامات الكمبيوتر في مجالات الفساد المختلفة ، ومن الضروري أيضاً أن تلقى الضحية الدعم اللازم ، ومعلومات عن تطور القضية التي تخصه ، والحصول على الحماية المادية والمشورة القانونية ، وتأهيل المجنى عليهم وتسليحهم بالوعي اللازم .

ولابد أيضاً من أن تعالج أسباب الفساد وآلياته بشكل شامل ومن زوايا اقتصادية واجتماعية . ذلك أن التنمية الاقتصادية والنهوض بالمجتمعات التي تعاني من هذه السلبيات ، يقلل من معدل الجريمة ، مع إجراء تقويمات إقليمية لاحتياجات الدول فيما يتعلق بالتشريع وبناء القدرات والخبرة الفنية والتدريب والموارد ، وتكوين صورة عالمية شاملة عن الجريمة المنظمة ، تمثل أداة مرجعية لمساعدة الحكومات على صوغ السياسات والبرامج . لكن لن تستطيع الأمم المتحدة مساعدة الدول الأعضاء فيها إلا إذا خلصت نيات الدول الكبرى التي تتحكم الآن في مقدرات المنظمة .

وفي ٢٨ مايو ٢٠٠١ دعا وزير العدل الهولندي إلى مؤتمر لمكافحة الفساد في لاهاي ، وحضره مئة وثمانون وزير عدل وداخلية من جميع أنحاء العالم ، وهو رقم قياسي بالنسبة للمؤتمرات السابقة ، إذ يبدو أن قرارات هذه المؤتمرات لم تخرج إلى حيز التنفيذ ، بدليل أن آليات الفساد مازال تمسك بمقاليد الأمور قى أجزاء كثيرة وحساسة من العالم . وأصبح من الضروري والملح وضع آليات فعالة مضادة لها ، وإلا فلن تنجح أية برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

والبشرية ، إذ ثبت أن الفساد يمثل نزيفاً متجدداً ومتصاعداً لكل الطاقات الإيجابية الخلاقة . ذلك أن الفساد يملك من الإمكانيات والطاقات والإغراءات السهلة ذات العوائد السريعة المجزية ، ما يمثل تحدياً خطيراً وصعباً لمن يحاولون التصدي له . ويبدو أن وزراء العدل والداخلية في شتى أنحاء العالم أدركوا خطورة الطوفان القادم ، فحضر منهم في لاهاي هذا العدد الضخم الذي يكاد يمثل العالم أجمع ، في حين لم يحضر في مؤتمر فيينا السابق في إبريل ٢٠٠٠ سوى ثلاثين وزيراً.

وفي عام ١٩٩٦ أصدرت آن جلين - جونز كتابها الجريء : « تسليط المرأة : كيف تنهار الحضارات ؟ » ، أوضحت فيه بجلاء أن انهيار الحضارات عبر التاريخ كان نتيجة متكررة لآليات الفساد التي نخرت في هيكلها الضخم كالسوس ، لينهار البناء من داخله ، حتى قبل أن يواجه أية ضغوط من خارجه ، إذ إن هذه الضغوط في أحوال كثيرة كانت مجرد عوامل مساعدة . وترى المؤلفة أنه آن الأوان لكي يحدد الساسة والقادة مواقفهم بالنسبة للعمل والتعاون المشتركين بين بلادهم ، خاصة داخل الاتحاد الأوروبي ، الذي يعاني من مقاومة المد الوحدوي بين الدول الأعضاء فيه ، كما لا بد أن يلتقى الساسة والمصلحون ورجال الدين لإنقاذ أجيال كاملة تندفع اندفاعاً مخيفاً نحو إسقاط الحضارة الغربية ، سيدة حضارات العصر، وطمرها في وحل التفسخ والانهيار.

فقد وجد هؤلاء القادة والساسة أنفسهم أمام قضايا من قبيل رواج سوق نخاسة للأطفال في بلجيكا ، أو اغتيال ناظر مدرسة نموذجية على يد صبيين تلميذين في السادسة عشرة من عمرهما في لندن ، أو اقتحام الجنس حرمان البيوت وعقول الشباب بلا ضابط أو رقيب من خلال شبكة « الإنترنت » وغير ذلك من قضايا المجتمع الغربي ومشكلاته . بل إن المجتمع الغربي يعاني من غيوبة أخلاقية تتمثل في أن أخطر القضايا التي تمس مصير الإنسانية جمعاء ،

يمكن أن تتفجر فجأة على موجات الأثير وعبر الفضاء وعلى صفحات الصحف والمجلات ، ويظن الناس أن العالم قد استنفر كل طاقاته وإمكاناته لحسم هذه القضية وحلها وتجاوزها ، لكن بنفس الطريقة الفجائية تتراجع هذه القضية إلى الظل أو الظلام ، ولا تعود أجهزة الإعلام إلى ذكرها إلا كأخبار عابرة لا تستحوذ إلا على لحظات من الإرسال أو سطور قليلة في صحيفة أو مجلة ، وكأنها أصبحت مسألة روتينية لا تستحق سوى هذا الحجم الهزيل من الاهتمام الإعلامي .
فمثلاً يتحدث المجتمع الغربي الآن عن مرض الإيدز - وليد الانحلال الجنسي - وكأنه من عصر مختلف واقتصر نشر معلوماته على زوايا الطب أو العلوم ، وربما ورد ذكره على صفحات الوفيات إذا كان المتوفى به من المشاهير ، وذلك بعد أن كان ملء السمع والبصر لسنوات قريية .

وفي الوقت نفسه تتركز الأضواء الإعلامية على الضغوط التي تمارسها جماعات الشذوذ الجنسي لاستصدار فتاوى بمزيد من المكاسب القانونية في المجتمع إلى درجة المنادة بتشريع زواج الشواذ على نسق ما يحدث في هاواي بالولايات المتحدة ، وهي المكان الوحيد في العالم الذي يسن هذا القانون . ثم يفيق المجتمع كله على قيام شاذ يهوى الأطفال ، بمذبحة لأكثر من خمسة عشر طفلاً بين الرابعة والسادسة في مدرسة إسكتلندية ، وغير ذلك من الجرائم الأخلاقية التي تجسد الدرك الأسفل من الفساد الذي بلغت البشرية في هذا الزمن الغريب . وإذا كانت الكاتبة آن جلين جونز قد ركزت على المجتمع البريطاني المعاصر ، فذلك لأنها بريطانية ، كما أن هذا المجتمع يشكل في نظرها نموذجاً للحالة الغربية بصفة عامة .

وترى الكاتبة أن بذور الانحلال والانهيار التي قضت على الحضارة الإغريقية القديمة ، أعلنت عن نفسها أخيراً وبصورة واضحة في كل الآفاق بل والشطحات التي بلغت الحضارة الغربية المعاصرة . وتكمن هذه البذور في انهيار الأخلاق ،

الذى يرجع إلى عاملين رئيسين هما : الجنس والعنف . وكلاهما يؤدي إلى ارتكاب الجرائم بمختلف أنواعها ، التى ارتفعت إلى معدلات مخيفة ، وتفرعت إلى فنون رهيبة ، تزداد تعقيداً كلما زاد تعقيد فنون محاربتها ، وأصبح الانتحار ملاذاً لأجيال طمست أمام أعينها كل معانى القيم الأخلاقية والروحية والدينية .

وتؤكد المؤلفة أن قوانين التاريخ أثبتت أن الإمبراطوريات ظهرت وصعدت أثناء تحولها عن الدين إلى العلم ، لكنها تنهار بعد ذلك لأنها فقدت القاعدة الدينية والروحية والأخلاقية الراسخة التى يمكن أن تواصل الارتفاع بالبناء الحضارى عليها . فمثلاً قامت الحضارة الإغريقية القديمة على أخلاق تقليدية ، استندت إلى الفضائل الأربع الشهيرة وهى : العدل والشجاعة وضبط النفس والحكمة . وتركز على فضيلة ضبط النفس ، فترى أنها الفضيلة الخاصة بالمتع الحسية إلى درجة أن شيوعها فى المجتمع الإغريقى كان ينسجم مع أرقى مستويات السلوك . ذلك أن هذه المتع شرعية ومحللة مادامت لا تتنافى أو تتعارض مع قيم الحق والخير والجمال ، أى الفضائل التى أرسى سقراط أسسها ، ورسخها ونظمها أفلاطون بعد ذلك . لقد كان يزعجهم العرى بهدف الإثارة الحيوانية أو تصوير الجنس الفاضح ، وكانوا يعتبرونها تصرفات بربرية . وكانت القوانين التى حكمت اليونان إبان ازدهار الحضارة الإغريقية ، تقضى بسجن أو إعدام من يقدم على ارتكاب الزنا مع حرة غير متزوجة ، وذلك على سبيل المثال . أما عندما تخلى الإغريق عن هذه القيم والفضائل ، فإنهم هبطوا من المستوى الإنسانى إلى المستوى الحيوانى ، وبدأت الحضارة الإغريقية فى الانهيار والتحلل .

إن انهيار الحضارات والإمبراطوريات والدول والأمم هو انهيار أخلاقى فى جوهره . وكانت موجة التحلل والتحرر التى شهدتها المسرح الإغريقى صورة للملامح التى بدأت فى التشكل للمجتمع الإغريقى ، إذ ركز على جوانب الجنس

وسواء فى الغرب أو الشرق ، فإن مظاهر الفساد وآلياته الدولية تعلن عن نفسها بلا أى حرج أو خجل أو استحياء . ذلك أن المجرمين والسفاحين يتحركون بمتهى الحرية والسطوة وسط شعوبهم ، وأيديهم ملطخة بدماء الأبرياء ، وجيوبهم متخمة بأموال الحرام التى تتجلى فى وجوههم الضخمة المستديرة التى تنضح بالعافية والرفاهية ، وفى سياراتهم الفارهة ، ونسائهم المتنعمات ، وقصورهم الشامخة الفاخرة ، دون أية لمحة من لمحات تأنيب الضمير أو التعاطف مع ضحاياهم. إنهم متأكدون من أن آليات الفساد الدولية تعوق محاسبتهم وتوقيع العقاب عليهم . بل إن السبيل الوحيد لإيقاف نزيف الدم يكمن أحياناً فى استرضاء المجرمين الذين كانوا سبباً رئيسياً فى الكارثة ، كما حدث مثلاً فى سيراليون فى مارس ٢٠٠٠ حين اضطرت قوات حفظ السلام الأفريقية إلى عقد اتفاق يضمن مشاركة عصابات الفساد والإجرام التى أشاعت الرعب والفوضى ، وأضافت إلى جرائم البشرية تقطيع أوصال النساء والأطفال . وكما حدث حين تكشف للأمم المتحدة أن زعيم قبائل توتسى الذى دبر اغتيال رئيس رواندا ، وهو الحادث الذى أدى إلى مذبحه راح ضحيتها أكثر من ثلاثة أرباع المليون ، هو نفسه الذى أصبح فى صفقة السلام نائباً للرئيس الجديد ، واضطرت الأمم المتحدة للتفاوضى عن أكبر جرائم العصر حفاظاً على السلام ، وتأكيداً عملياً فى الوقت نفسه على الجبروت العلنى الذى تمارسه آليات الفساد .

وحتى على المستوى الشخصى ، تضرب آليات الفساد على الأوتار الإنسانية المشدودة كى تستدر عطف الآخرين بمظهر يغطى العفن الذى تسببت فيه . فأحياناً يحول مرض عضال دون إجراء محاكمة عادلة حتى لو كان المرض تحايلاً كما حدث لديكتاتور شيلى الجنرال بينوشيه البالغ من العمر ٨٤ عاماً ، الذى اضطرت الحكومة البريطانية إلى إرجاعه لوطنه ، ونجاته من المحاسبة القانونية عن واحد من أفظع سجلات جرائم القتل والاختفاء والتعذيب . قد يستوعب الإنسان عقلياً الأسباب التى يمكن أن تحول دون معاقبة الذين أجرموا فى حقه ،

لكن الطبيعة الإنسانية تأبى أن يتعدى ذلك الفهم إلى تحمل المجرمين والتعاش معهم . ومادامت آليات الفساد تملك هذه الطاقة على ممارسة القهر ، فيظل الشرخ غائراً في كيان البشرية ، ولن يتحقق سلام حقيقى ، ولن تطوى صفحة الجريمة .

وتظل الإنسانية تحلم بإيجاد جهاز قضائى دولى فعال لتعقب الذين يمارسون الفساد ويرتكبون جرائم كبرى فى حق الإنسانية ، وتقديمتهم للمحاكمة عبر كل الحدود ، وأن يمتد التجريم إلى الذين يوفرون لهم الحماية ويحتفظون بأموالهم المسروقة فى بنوكهم ، ويوفرون لهم الملذات فى مواخيرهم ، حيث لا يصبح ثمن تحقيق السلام والتصالح فى بلد مغلوب على أمره ، هروب المجرمين من القصاص والتكسب من جرائمهم . أما الآن فإن حبال الإدانة لا تطول المسئولين الكبار ، بل تلتف فقط حول رقاب الموظفين الصغار ، خاصة فى الدول غير الديمقراطية التى استطاعت فيها آليات الفساد أن تقيم مؤسسة لها قواعد وتقاليد ، يتكاتف أعضاؤها لحماية بعضهم بعضاً بكل السبل والأساليب ، يربطون أنفسهم بقواعد أساسية فى السلطة ، أى سلطة ، ويتسللون إلى مفاصل ومحاور الحركة فى المجتمع ، ويقبضون فى أيديهم على مصائر وأقوات البسطاء من الناس وبذلك تطفو مؤسسة الفساد كسفينة نوح فى طوفان المجتمع معزولة عنه ، لكنها متحكمة فيه . وكلما ثقلت بحمولتها وغاصت قليلاً ، وبدأت العيون والأذان المتلصصة تحيط بها ، فإن ركاب السفينة يلقون بواحد منهم ، وغالباً ما يكون أقلهم منزلة وتأثيراً ، كى يكون ضحية وقرباناً لقيم الشرف والفضيلة والنزاهة ، فينشغل الناس بها ، ويستمررون هم فى أعمالهم ، لكن سرعان ما يهرع ركاب السفينة إلى إنقاذ الضحية بإخراجه من الباب الخلفى للجهاز القضائى المخترق منهم ، وحتى لا تسول له نفسه أن يفضح أسرارهم إذا ما شعر أنهم تخلوا عنه ، فهذه هى آليات الفساد .

ولم يترك طوفان الفساد بلداً إلا وغمره بطريقة أو بأخرى . فالعلاقة الجنسية المحرمة - مثلاً - بين الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون ومونيكا لوينسكى أو سابقتها باولا جونز ، ليست حالة شاذة أو نادرة فى تاريخ البيت الأبيض ، فقد رزق رئيس أمريكى أسبق هو جروفر كليفلاند بمولود غير شرعى خلال فترة رئاسته الأولى . وكان للرئيس روزفلت المشلول عشيقة معروفة تدعى لوسى مارسير ، أما الرئيس كيندى فكانت له عشيقات أشهرهن الممثلة مارلين مونرو . وقد حول كيندى حوض السباحة فى البيض إلى ناد مغلق للعبارة . وعندما افترض أمره ، هرب من الاتهام والإدانة عندما وجد ضالته فى فتح ملف الصراع مع السوفييت فى عام ١٩٦٢ حول كوبا . وتتضمن أشرطة التسجيل التى كشف النقاب عنها فى مارس ١٩٩٨ أن كيندى قال فى اتصال هاتفى مع شقيقه روبرت ، وكان وزيراً للعدل : " إنه لو لم يتخذ هذا الموقف ضد السوفييت لكان مصيره الإدانة " .

ومن المعروف عن الرئيس السابق كلينتون أنه من المعجبين بكيندى سواء على المستوى الشخصى أو السياسى . ولذلك لم يكن مستغرباً أن يقلده فى الهروب من الفضيحة الجنسية إلى افتعال أزمة خارجية تستقطب اهتمام الرأى العام . ولقد وجد كلينتون فى قضية العراق ما وجده كيندى فى قضية كوبا ، بحيث كلما تجمعت حوله روائح الفضيحة وأبخرتها ، فلا مانع من توجيه ضربة إلى العراق لشد انتباه الرأى العام الأمريكى أو العالمى بعيداً عن مأزقه الشخصى .

لكن ليس فى كل مرة تسلم الجرة . ففى عام ١٩٧٤ وقع الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون فى مأزق أخلاقى عندما ارتكب حماقة التجسس فى مبنى ووترجيت فى واشنطن على الحزب الديمقراطى المنافس له ، ولكن نيكسون بطل الانفتاح على الصين ، لم يجد قضية خارجية يمكن توظيفها لتحويل اهتمام الرأى العام الأمريكى من قضية أخلاقية داخلية إلى قضية سياسية أمنية خارجية ،

مما اضطره إلى دفع ثمن فضيحتة بالاستقالة من منصبه كرئيس للولايات المتحدة.

وفي عام ١٩٨٦ انفجرت فضيحة أخلاقية - سياسية مزدوجة من الطراز الأول . يتمثل الوجه الأول لهذه الفضيحة في موافقة الرئيس الأسبق رونالد ريجان رسمياً على عملية سرية لبيع إيران أسلحة مستطورة ، عبر وسيط ثالث ، وذلك برغم أن إيران كانت تجاهر بالعداء للولايات المتحدة ، وبرغم أنها كانت متهمة باختطاف رعايا أمريكيين في لبنان للمساومة عليهم . أما الوجه الثاني للفضيحة فيتمثل في استخدام ثمن تلك الأسلحة ومن وراء ظهر الكونجرس الأمريكي ، لتمويل حركة "الكونترا" في السلفادور ، بهدف إسقاط نظام الحكم المعادى هناك لواشنطن .

لقد غش الرئيس ريجان الشعب الأمريكي والكونجرس مرتين ، مرة أولى بخرق قانون مقاطعة إيران وبيع أسلحة أمريكية لها ، ومرة ثانية بخرق قانون عدم التدخل في أمريكا الوسطى دون موافقة مسبقة من الكونجرس . وعندما افتضح أمره ، ألقى بالمسئولية على رئيس الأمن القومي الأسبق أوليفر نورث ، وملاً الدنيا بجعجعته حول شعار الشيطان السوفيتي طارحاً برنامج حرب النجوم الذي وجدت فيه الصناعات العسكرية الأمريكية فرصة ذهبية للحصول على عقود بمليارات الدولارات . وهكذا تحولت الأضواء من الفضيحة الداخلية إلى هذا الشيطان السوفيتي الأحمر ذى المخالب النووية المدمرة التي يريد ريجان اقتلاعها لينقذ الولايات المتحدة من براثنها !! ومعها العالم بأسره !!

ويبدو أن ريجان كان يطبق ما جاء في كتاب « الشياطين الشعبية وحالات الذعر الأخلاقي » الذي صدر عام ١٩٧٢ لعالم الاجتماع السلوكي البريطاني صامويل كوين ، وفيه فنن لمصطلح الذعر الأخلاقي الذي أصبح يستخدم في عملية تصنيع أو افتعال نوع من « الهستيريا الاجتماعية » ، وعادة ما تتم من

خلال وسائل الإعلام الجماهيرية . وتنهض هذه الفكرة على أن انغماس تلك الوسائل فى الإثارة والتهييج والجعجعة التى تعد إحدى قيمها وأدواتها الأساسية ، وذلك بالمبالغة الشديدة فى تصوير أعمال عنيفة تافهة أو تصرفات سيئة عابرة أو أوهام مصنعة كى تبدو أنها حقائق ، فإن ذلك يضحخها ويجعلها فى حجم الأزمة الاجتماعية أو الأخلاقية أو السياسية الكبرى . ولما كانت بقية المؤسسات تعتمد على تلك الوسائل كمصدر للمعلومات والأفكار والاتجاهات ، فإن المؤسسات الاجتماعية تعتمد على تلك الصورة المصنعة أو المزيفة فى دمج التصرفات أو التحركات أو التلميحات العابرة المحدودة التى بالغت وسائل الإعلام فى تصويرها وفى التركيز عليها ، بحيث تتعامل معها باعتبارها شروراً اجتماعية من فعل الشيطان .

لكن قواعد اللعبة السياسية هنا ليست حكراً على السياسى الذى يمارسها ، بل يمكن أن تمارسها أطراف أخرى قد تكون مضادة له . فلا أحد يضمن عدم إقبال الأفراد القابعين على أطراف المجتمع على التصرفات والأعمال المدانة نفسها ، حين تصبح أعمالاً مغربة وجذابة بسبب سوء سمعتها ، أو بسبب أنها تكفل لأمثال هؤلاء الأفراد الشهرة أو الانضمام إلى تيار أو جماعة اجتماعية متكاتفة تمنحهم مكانة اجتماعية أو إحساساً بالأهمية أو حماية أو وسيلة للكسب ، فهذه هى القواعد أو الآليات التى تحكم معظم الذين ينضمون إلى التنظيمات السرية أو العلنية على حد السواء . وكان كوين قد استنبط فكرته من تحليل أسلوب الإعلام البريطانى فى تناوله لتجمعات وتحركات الشباب المنحرف فى الستينيات ، مما أدى إلى ما وصفه بالذعر الأخلاقى الاجتماعى الواسع الذى شارك فى تضخيمه ساسة ونواب فى البرلمان ، ومفكرون وكتاب ورجال دين . وكان من أثر ذلك ازدياد أعداد القابليين للانحراف والذين يتصورون أنه من صالحهم ركوب هذا التيار الجارف . ويستخدم مصطلح « الذعر الأخلاقى » الآن

لوصف كل هيستريا اجتماعية ذات صبغة أخلاقية ، تفتعل عمداً أو دون وعى لأهداف سياسية واجتماعية ، وغالباً ما يقصد بها صرف النظر أو الاهتمام بقضايا حيوية قد تفضح الأسرار التي حاول بعض الساسة إخفاءها .

إن آليات الفساد لا حدود لها ، وقادرة على التلون والتبدل والتوالد مع كل عصر وفي كل مكان . فقد بدأت بقتل قابيل لأخيه هابيل منذ بداية الخليقة ، وستظل مواكبة ومهددة لها حتى نهايتها . ولذلك فإن معركة الإنسان الخالدة هي ضد الفساد ، فقد فطر الإنسان على الشر كما فطر على الخير ، و مستقبله كله رهن بتغلب أحد العنصرين على العنصر الآخر ، وعليه أن يثبت أنه لا يصح إلا الصحيح في النهاية .

★ ★ ★

(١٢) الانفجار السكاني

يقترّب تعداد سكان الكرة الأرضية في مطلع القرن الحادى والعشرين من ستة مليارات نسمة ، وهو عدد يتزايد باستمرار . ولذلك تعتبر العلاقة القائمة بين النمو السكاني ومستوى المعيشة ، من أخطر مشكلات وأزمات العصر الحديث التى تحتاج إلى قواعد جديدة للعبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؛ حتى لاتفلت الأمور من أيدى القادة السياسيين ، ويبدأ عصر من الكوارث التى لا يعرف أحد أسلوباً فعالاً لعلاجها . فليست هناك إجابة شافية حتى الآن عن سؤال ملح وحرّج وشائك وهو : هل تستطيع البشرية أن تجد الغذاء والطاقة بالكميات الكافية ؟ وهو سؤال تتفرع منه أسئلة أخرى من نوع : هل يتمكن الإنسان من توفير بيئة غير ملوثة وجميلة ؟ أم أنها ستذهب ضحية النهمة البالغ لهذه الأعداد المتزايدة من السكان ، وللتوسع الصناعى والتكنولوجى المتسم بالفوضى والعشوائية العالمية ، والذى لا يهدف إلا للربح المادى ، وليس لنوعية الحياة اللائقة والمريحة للإنسان ؟

إن النقص فى الموارد الغذائية وموارد الطاقة ، يشكل أزمات فى مواقع عديدة من الكرة الأرضية . ويتوقع الخبراء كوارث أشد خطراً من الموجودة حالياً ، إذا ما استمرت الزيادة السكانية على معدلها الحالى ، فى حين يرى آخرون ، أنه بفضل موارد جديدة ، ووسائل جديدة ، يمكن تحقيق مستوى معيشة أفضل ، لعدد من السكان يزيد على العدد الموجود حالياً عشرة أو خمسة عشر ضعفاً . لكن الجدل بين الأطراف المعنية لم يحسم ، لأن أحداً لم يستطع حتى الآن أن يؤيد أو يدحض على

وجه اليقين نظرية المفكر الإنجليزي توماس مالتوس التي وضعها منذ أكثر من قرنين من الزمان ، والتي أوضح فيها أن الإنتاج الغذائي يزيد بمتوالية حسابية في حين يزيد التعداد السكاني بمتوالية هندسية ، وأنه إذا لم يحدث إبطاء في معدل النمو ، فإن العالم يسير نحو الكارثة . ومع أن تنبؤات مالتوس لم تتحقق - وقد ظل عدد سكان العالم يتزايد بمعدل متسارع ، مع ارتفاع في مستوى المعيشة - في نظر مؤيدي نظريته ، إلا أن هؤلاء يرون أن الوضع لا يعدو أن يكون مجرد تباطؤ في ظهور النتيجة لأسباب لن تستمر طويلاً.

ويقدر علماء السكان المتفائلين ، أن الموارد الطبيعية لم تحدد تحديداً تعسفاً من جانب الطبيعة ، وأنه يمكن تنميتها بنسب هائلة . ففي القرن العشرين وحده ، تمكن الإنسان في مواقع عديدة من زيادة الإنتاجية الزراعية ، وتحقيق الطفرات التكنولوجية الحديثة ، مثل تلك التي لوحظت في المناطق الآخذة في النمو مثل الهند ، وباكستان ، والشرق الأوسط ، وشمال أفريقيا ، وأمريكا الوسطى ، التي تمكنت هي أيضاً من الاستفادة من ثورة الهندسة الوراثية ، في مضاعفة الإنتاج الغذائي ضعفين أو ثلاثة في الربع الأخير من هذا القرن . وهذا النمو الهائل مايزال يتزايد عاماً بعد عام .

ومع ذلك ، فهناك البلاد التي تزايد عدد سكانها خلال القرن العشرين بدرجة مأسوية ، إذ يؤكد علماء السكان المتشائمون أن الهند وأمريكا الوسطى بالذات من المناطق التي تعد مسرحاً لانفجار سكاني حقيقي ، حيث توجد معظم الأسباب التي تؤدي إليه ، والتي أصبحت تتمثل في استخدام الأدوية العصرية ، ووسائل العلاج ، والنظم الصحية ، التي أدت إلى خفض كبير في نسبة الوفيات . وفي الفترة من ١٩٤٠ إلى ١٩٦٠ ، نقصت هذه النسبة بمقدار النصف ، في كل من المكسيك ، وكوستاريكا ، وفنزويلا ، وسرى لانكا ، وماليزيا . كما ازداد عدد الأفراد الصالحين للتناسل نظراً لارتفاع المستوى

الصحي ، فى حين ظلت تقاليد الأسر كبيرة العدد سارية حتى بعد اختفاء الأسباب التى كانت تؤدى لها ، اختفاءً يكاد يكون تاما ، وهى وفيات الأطفال التى كان يتم تعويضها بالإكثار من النسل .

إن الانفجار السكانى يؤدى إلى المجاعة ، وإن ظلت هذه الظاهرة فى نطاق الاستثناء . ويتسم الموقف عادة بطبيعة انتقالية غير مستقرة أو مطردة ، وهو يتطور على مراحل متميزة . وتتسم المرحلة الأولى بارتفاع نسبة المواليد والوفيات ، وبعبارة أخرى ، بتزايد بطيء فى عدد السكان . وقد ظل هذا النوع من التزايد السكانى ، هو السمة الغالبة حتى القرن السابع عشر . وفى مرحلة تالية انخفضت نسبة الوفيات ، وإن ظلت نسبة المواليد دون تغيير . كان ذلك هو ما حدث فى البلاد التى تأثرت بالثورة الصناعية الأولى فى القرن التاسع عشر . وفى بداية القرن العشرين ، دخلت معظم الدول التى تحولت إلى الصناعة ، فى المرحلة الانتقالية الثالثة التى تتسم بانخفاض كل من نسبة الوفيات ونسبة المواليد .

ومنذ منتصف القرن العشرين ، أصبح متوسط عدد أطفال الأسرة ، يقدر فى الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وفرنسا ، والسويد ، واليابان ، بطفل واحد أو اثنين ، وهذا يعنى أن تلك البلاد المتقدمة إنما تجدد سكانها وفى الوقت نفسه لا تخشى من أية بؤادر أو تهديدات بالانفجار السكانى . وهناك احتمال أن تنتشر نفس الظاهرة فى البلاد الآخذة بأسباب التصنيع والثورة التكنولوجية من بلاد العالم الثالث . وهى نسبة ليست كبيرة لأن الفقر يعمل على تعطيل تحول عدد كبير منها إلى العصر الصناعى ، وبالتالي ما بعد الصناعى والإلكترونى . وإذا كان الأمر يقتضى اتخاذ إجراءات صارمة من جانب الحكومات المعنية ، بهدف تخفيض نسبة الزيادة فى السكان ، فإن هناك عوامل عديدة ومتشابكة ومعقدة تعوق اتخاذ مثل هذه الإجراءات ، وهو ما يشكل خطورة دولية لا بد أن يضعها العالم المتقدم فى اعتباره ، وهى أن الدول الفقيرة ذات النسل الهزيل صحيا ، تستعوض عن نسبة الوفيات العالية

عندها فى الأطفال ، بالمزىء من التناسل ، فى حىن أن الدول المءءءمة ءءرص على ءءءءء النسل أو ءءظىم الأءرة لكى ءءافظ على المءءوى الراقى لمعىءءها . وبءالى فإن الانءجار السكاني قاءم من الدول الفقىرة المءءءة للنسل الهزىل والمرىض والضعىف ، ولن ءسلم منه الدول المءءءمة الغنىة بعء أن أءبء العالم فى عءصر العولمة مجرد قرىة كونىة صغىرة ، لا ءلعب فىها الحواجز أو الءءوء السىاسىة والجغرافىة فىما بىنهما ءورا حاسماً واضحاً كما كان ءءء فى الماضى .

ولا ءءءصر المشكلة على الدول الفقىرة ءون الدول الغنىة ءى لا ءءلو من طبقات فقىرة ءءرص بءورها على النسل الكءىر لعله يساعءها على الاسءءاءة من العمالة الرءىصة ءى يمكن أن يؤءبها أبناؤها ، فى حىن ءءرص الطبقات الغنىة على الاءءزام بعءء قلىل من الأبناء ءءى لا ءهءز مكاءءها الاءءءاءىة . ولءلك فإن هناك اءءملاً فى المءءقبل لءغىان الكم الضءم المءءءنى الءى ءءمىز به الطبقات ءى ءعانى من الفقر والءهل والمرىض ، على الكىف الضئىل والراقى اءءءاءىاً وءعلىمياً وصءبياً ، الءى ءءمءع به الطبقات الغنىة . والءراك الاءءماعى والاءءءاءى الءى ءزاءءء سرءءه فى هءا العءصر ءءكنولجى اللاءء ، لن بضع أءءاً فى مأمن من ءوفان النسل الهزىل الءى يمكن أن بصل إلى القمم ءى بءربع علىها الأءنىاء والمءرفون لىءرقهم وبغوص بهم إلى القاع .

وبرى بعض الءبراء والعلماء الأمريكىىن أن المشكلة لىءء فى عءء سكان الأرض ، بقءر ما هى فى اسءءفاء أو ءءمىر موارءها ، وهم برون أن بلسءاً مءل الهند ءى ءكافء كفاءاً مرىرا لءوفىر الغذاء المناسب لسكانها الءىن بناهزون السبعمائه مليون نسمة ، ءملك على المءىء الطوىل ، فرصاً للبقاء أقوى مما لءى الولاىاء المءءءة ءى بعمل معظم إءءاءها الضءم المءهل على إضعاف قءرة البىءة على اسءمراء الحىاة . وبقءر ءبىر السكان الأمريكى وبىن ءفىفىز أن الولاىاء المءءءة ، سوف بءءهى بها الأمر إلى أن ءفسء القءرة على النمو الطبىعى والإءمار

الحقيقي والخصوبة البيئية ، بعد أن أصبحت عبارة عن شبكات هائلة من الخرسانة المسلحة ، والاستثمارات المنجمية التي تحول الطبيعة إلى أرجاء مقفرة ، ومخازن هائلة مغلقة على المواد السامة التي لا تسلم المناطق المحيطة بها من تلوثها ، مما يجعل الظروف الملائمة لاستمرار الحياة الحقة غير مضمونة . ويؤكد العالم الأمريكي كنجزلى ديفيز ، على أن التكنولوجيا التي أصبح اعتماد البشرية عليها اعتماداً متزايداً ، سوف تصبح عاملاً من عوامل الخراب الملحة ، فى حين يعمل النمو السكانى على مضاعفة خطر الصراع بين الكتل البشرية المتضخمة .

ويحتدم الجدل بين العلماء والخبراء المختصين ، فيرفض آخرون هذه النظرية التي يتهمونها بضيق الأفق ، ويرون أن تقدم التكنولوجيا أمر لا غنى عنه لاحتواء الانفجار السكانى . وهم يرجعون ذلك إلى مفهوم " الموارد " ، الذى يقصد به كمية محدودة من المعادن والمنتجات الغذائية ، ويقررون أن الملجأ الوحيد للبشرية من الانفجار السكانى يكمن فى التقدم التكنولوجى والقدرة على استيعابه وتوظيفه . وإذا كان البترول والفحم مثلاً ، يمثلان حالياً موردين أساسيين للطاقة على مستوى العالم ، فما ذلك إلا لأن العلماء استطاعوا أن يطوروا الأساليب التكنولوجية فى مجال استخدامها . إن التقدم يجب أن يعمل على مساعدة الأجيال القادمة على استخدام مواد جديدة للوقود ، يمكن إعادة استخدامها ، وأن تولد من الطاقة ما لا يستهلك بدرجة غير اقتصادية .

وأصبحت الأبحاث التى تجرى لتطوير استخدام الإشعاع الشمسى ، من الاجتهادات والمشروعات التى يحرص عليها العلماء فى البلاد المتقدمة ، وقد تم فعلاً استخدام هذه الطاقة فى تدفئة العمارات السكنية . وذلك بالإضافة إلى بناء محطات توليد الطاقة النووية التى أصبحت مجالاً لاستثمارات ضخمة فى بلاد عديدة . وقد أوضح العالم الأمريكى ألفين وايسنبرج أن المواد المنشطرة كافية

لتشغيل المفاعلات النووية لمدة مائة مليون سنة . كما أن هناك مورداً آخر يمكن استخدامه ، وهو الطاقة الحرارية الأرضية التي يتم إنتاج الكهرباء منها ، كما يحدث بالفعل في نيوزلندا ، واليابان ، والولايات المتحدة ، وروسيا ، والصين وغيرها من الدول المتقدمة تكنولوجياً .

وبرغم كل هذه الجهود لمضاعفة الطاقة والإنتاج الغذائي ، فإن الأوساط العلمية متفقة على ضرورة التوصل إلى درجة من الثبات في عدد سكان العالم . ولإمكان التوقف عند حد معقول ومقبول ، لا بد أن يلتزم المجتمع باتخاذ إجراءات تحديدية جماعية ، تضع في اعتبارها كيف قبل الكم . ولقد برزت عدة اجتهادات ومشروعات تهدف إلى التنظيم الاجتماعي للنسل ، منها ما هو ودي ، ومنها ما هو إلزامي . وتتضمن الإعفاءات الضريبية ، والامتيازات الاجتماعية للأزواج الذين يلتزمون بالتحديد ، وإجراءات مالية ضد المخالفين ، والتعقيم الإجباري للرجال والنساء الذين ينجبون أكثر من ثلاثة أطفال ، أو التعقيم المؤقت ، الذي يفرض بمساعدة موانع الحمل ، التي يمكن تحديد مدتها . وتذهب بعض هذه التوجهات والآراء إلى حد اقتراح استخدام مادة مانعة للحمل في مياه الشرب ، التي تمد التجمعات السكانية الكبرى .

ويضع بعض الساسة في اعتبارهم أن الطبيعة البشرية ترفض رفضاً شاملاً كل محاولة للانتقاص من حقوق الفرد . لكن المسألة ليست بهذه البساطة لأن تحريم أو رفض تحديد النسل مثله كمثل الإجراءات الجبرية التي تحاول فرضه ، إذ إن الأمر يتعلق باحتياجات على المدى الطويل . فمن يرفض تحديد النسل ، عليه أن يتيح أولاً لمجتمعه مصادر الطاقة وموارد الغذاء الكفيلة بسد احتياجات المواليد الجدد ، فإذا كان عاجزاً عن توفير هذه الطاقات والموارد ، فليس من حقه أن يملأ الأرض صراخاً ، منادياً بحق الإنسان وحرته في الانجاب كما يحلوه له .

إن المشكلة السكانية فى المستقبل ، لن تكون فى تعداد سكان الأرض ، بل ستركز بصفة خاصة على كثافة كل مجتمع ، وتوزيع درجات هذه الكثافة ، وفى إطار الحدود القصوى التى يتحتم على هذه الكثافة ألا تتجاوزها ، اعتماداً على علم الإحصاء البشرى . إن مصير البشرية ، إنما يتحدد على ضوء إنجازات العلم ، وهو يبدو أقل إظلاماً مما صورته خيال مفكرى القرن الثامن عشر . وما لم يتمكن الإنسان من السيطرة - بقدر الإمكان - على عالم أوشك أن يصبح كياناً تكنولوجياً كامل الآلية ، فلن يكون هو نفسه سوى آلة وسط دنيا شاسعة من الآلات . عندئذ لن يكون رأيه أو موقفه تجاه قضية الانفجار السكانى ، ذا قيمة فعلية ، لأن الحكم فى النهاية سيكون لآلة أو منظومة التكنولوجيا الجهنمية التى تحكم العالم . ولا أحد يستطيع أن يتكهن بما سوف يكون عليه هذا الحكم الذى يمكن أن يتلاعب بمصير البشر ، ويجعل الإخصاب الطبيعى وتنظيم النسل من قضايا الماضى التى عفا عليها الزمن ، بعد أن تصبح الهندسة الوراثية - التى كان الاستنساخ من نتائجها المرعبة - قادرة على تحديد عدد الأطفال تحديداً دقيقاً ، وكذلك جنسهم ، وخصائصهم الوراثية ، كما أن إطالة متوسط العمر ، سوف تلعب دوراً فى صالح التحديد ، عندما يتمتع سكان العالم بشباب مديد ، وانخفاض معدل الوفيات ، مما يؤدى بدوره إلى انخفاض معدل المواليد . ومع ذلك فإن هذه الفروض العلمية المحتملة والممكنة لا تنفى أن القبلة السكانية ما تزال هى القبلة الوحيدة الذى يتكرر انفجارها دون أن تفقد طاقتها ، بل إن هذه الطاقة تزداد تفجراً مع ازدياد السكان وسوء توزيعهم بالنسبة لمصادر الطاقة وموارد الغذاء ، وبالتالي ما تزال من أخطر التحديات التى يواجهها الساسة فى البلاد النامية أو المتخلفة على وجه الخصوص .

· ★ ★ ★

(١٣) تجارة الرقيق

كانت تجارة الرقيق من أشنع الجوانب المظلمة وغير الإنسانية لقواعد اللعبة السياسية . فهي انتهاك صريح ومباشر لكيان الإنسان وكرامته ، ومارسه الإنسان ضد أخيه الإنسان منذ بداية التجمعات البشرية على شكل قبائل ثم إمارات أو ممالك أو إمبراطوريات . ونظراً لأن قواعد اللعبة لا تقدم سوى الويل والظلم والقهر للضعيف ، فكان من الطبيعي أن تبرز ظاهرة الرقيق والعبيد والجواري عبر العصور . ولذلك خلد التاريخ ثورة العبد الروماني سبارتاكوس الذى قادها ضد الإمبراطورية الرومانية وهى فى أوج جبروتها وبطشها ، بعد أن أحال أقرانه البؤساء المذلولين إلى جيش من المحاربين الصناديد . فقد كانوا من المصارعين الذين يتبارون فى الحلبة التى يقتل المنتصر فيها المهزوم لتسليسة السادة أو الأسياد المشاهدين وإمتاعهم ، وقد يعفو السيد عن المصارع المهزوم ويمنع زميله من قتله فى اللحظة الأخيرة إذا كان معتدل المزاج أو يأمره بقتله إذا كان متوعدك المزاج .

وقد ثار سبارتاكوس مع زملائه المصارعين عندما بلغ إذلالهم حدّاً لا يحتمل ، وكون منهم كتيبة نائرة كانت بمثابة نواة لجيش انضم إليه كل المطحونين والمذلولين ، خاصة عبيد الأرض الذين عملوا فى حقول أسيادهم دون مقابل سوى السماح لهم بالاستمرار فى الحياة كعبيد . وتحول جيش سبارتاكوس إلى جحافل جرارة اجتاحت سهول وتلال وقرى إيطاليا منذ منتصف عام ٧٣ قبل الميلاد ، وهددت الإمبراطورية الرومانية التى سارعت إلى حشد كل جيوشها النظامية لمحرق هذا الخطر الدايم الذى استهان به القادة العسكريون فى بدايته ظناً منهم أنه مجرد زوبعة فى فنجان . ودارت رحى المعارك الطاحنة إلى أن هزم جيش سبارتاكوس فى

بها خارج المنطقة العربية ، بل كثيراً ما امتزجت بالرقص والغناء والفنون عموماً ، لكن هذا لم يمنع أن يظل السيد سيداً ، والعبد عبداً . وكان العصر العباسي بصفة عامة ، وعهد هارون الرشيد بصفة خاصة ، عصرأ ذهبياً للعبيد والجواري . فقد كان يتم عتقهم إذا أدى العبد خدمة جلييلة لسيده ، أو أثبت جدارة غير عادية ، وإذا أثبتت الجارية تفانيها من أجل سيدها أو سيدتها ، أو تفوقها في فن من الفنون ، وخاصة الموسيقى والغناء . لكن هذا لم يكن ليمنع توقيع العقوبة الرادعة على العبد أو الجارية ، وهي العقوبة التي كانت تصل في بعض الأحيان إلى قطع الرقبة بالسيف . وكان لمسرور السيف دور مشهود في ذلك . أما عصر المماليك في مصر ، فقد أثبت أن العبيد لا يمكنهم أن يكون سادة فحسب ، بل ملوكاً أيضاً . فقد أكثر الخلفاء والسلاطين من استقدام المماليك للعمل في خدمتهم ، لكن المماليك كانوا من الدهاء والطموح بحيث استطاعوا قلب الموازن على رؤس أسيادهم واحتلال عروشهم ، خاصة بعد أن أكثر عددهم وقويت شوكتهم وتابعوا على الطبيعة أساليب الحكم ومؤامراته وقواعده ثم استخدموها لصالحهم .

أما في الغرب فلم تنتظم تجارة الرقيق وتحولها إلى تجارة عالمية إلا في أوائل القرن السادس عشر ، لدرجة أنها أصبحت من أهم قواعد اللعبة السياسية التي تنتهجها الإمبراطوريات الجديدة لتدعيم مكائنها استعمارياً سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو العسكري . وكان البرتغاليون أول من اتصل بالقارة الأفريقية ، وكانت المواقع التي نزولوا بها مجرد مناطق مبعثرة على الساحل ، وليس لها عمق في الداخل ، ولم تكن أقطاراً أو مستعمرات بالمعنى المعروف . لكن لم تلبث هذه المناطق أن حصنت وأقيمت بها القلاع والاستحكامات التي ينزل بها الجنود والملاحون والتجار ، ويحتمون بها عند الحاجة . ومن تلك القواعد كان يجري الاتصال بالأهالي المقيمين بالقرب منها

بحيث يتم تبادل السلع بين الطرفين . وكانت أهم السلع الأفريقية : الذهب والعاج ، أما ما كان الأفريقيون يحصلون عليه مقابل ذلك فسلع أهمها الخمر والأسلحة النارية والبارود .

فى أول الأمر لم يكن العبيد من السلع الداخلة فى التبادل ، لكنها لم تلبث أن أصبحت فى النصف الأول من القرن السادس عشر بصفة عامة أهم السلع جميعاً . عندئذ بدأت صفحة من أفظع وأبشع الصفحات فى تاريخ البشرية جمعاء ، إذ تعرضت أفريقيا لطوفان من القهر والبؤس والشقاء والإذلال والاستعباد ، لم يعرف له نظير فى العصور السابقة . وكان البرتغاليون أول المشتغلين بتجارة الرقيق ، وكان اتجاههم فى البداية إلى الأسواق الأوروبية فى أسبانيا والبرتغال بصفة خاصة . ولكن الأسباب لم يلبثوا أن استخدموا الرقيق فى المزارع والمناجم بجزر الهند الغربية ، وتطلب هذا النشاط عدداً ضخماً من العبيد . ولفت ذلك أنظار بعض الدول الأوروبية ، فأخذت تتسابق فى هذا الميدان الذى دخلته هولندا وفرنسا والدانمارك وبريطانيا .

ولم تلبث بريطانيا أن احتلت المكان الأول فى تجارة الرقيق ، وبزت سائر الدول فى تلك التجارة . وممن اشتهر فيها سير جون هوكنز (١٥٣٢ - ١٥٩٥) الذى شجعتة الملكة إليزابيث الأولى وكافأته على نشاطه بمنحه درعاً نقشت عليه صورة زنجى مصفد بالأغلال . وصار هذا شعاراً له ولأسرته . وكان هذا الرجل يطوف بسفينته مع عصابته ليختطف العبيد من سواحل أفريقيا ثم يبيعهم لأصحاب المزارع والمناجم فى المستعمرات الأسبانية التى كانت أهم الأسواق لتصريف هذه السلعة البشرية .

أما فى الولايات المتحدة فقد وجد المهاجرون الأوروبيون أمامهم آلاف الأميال المربعة من الأرض الصالحة للزراعة التى لا تجد من يستطيع أن يستزرعها ويستغلها لقلة الأيدي العاملة . ومن هنا كان الإقبال الجماهيرى الحاشد على أول

سفينة ترسو على سواحل أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة) عام ١٦١٩ ، وكانت هولندية وتحمل شحنة من الرقيق الأسود القادم من أفريقيا . وكانت صفقة رابحة بكل المقاييس إذ بيعت شحنتها بالكامل لأصحاب مزارع الدخان في ولاية فرجينيا . وتوالت سفن الرقيق بعد ذلك لتكون سوقاً ضخمة تظلمها الراية البريطانية . ولم تلبث أمريكا الشمالية أن أصبحت أكبر الأسواق استيعاباً للرقيق .

وكانت الحكومات سعيدة بهذه الأيدي العاملة التي لا تكلفها شيئاً سوى أدنى حدود الكفاف من العيش ، في حين أنها تقدم لها الإنتاج الوفير الكفيل بتدعيم اقتصادها ورفع مستوى معيشتها ووضعها على خريطة الإمبراطوريات الاستعمارية . وكون الإنجليز والفرنسيون والبرتغاليون والهولنديون والدانماركيون شركات رأسمالية بدعم وتشجيع من الحكومة والبرلمان الذي أصدر قانوناً بإنشائها ، يخول لها صراحة الحصول على الرقيق من سواحل أفريقيا الغربية وبيعه في الأسواق . وكان نصيب الإنجليز في هذه التجارة الرائجة أكثر بكميات هائلة ، رجالاً ونساءً وأطفالاً ، وكأنهم حيوانات اصطادها الأوربيون ونقلوها لبيعها في أمريكا الشمالية وجزر الهند الغربية وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية . وتدل الإحصائيات على أن الذين تم بيعهم من منتصف القرن السادس عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر لا يقلون عن عشرة ملايين ، بصرف النظر عن الذين هلكوا سواء في أثناء اقتناصهم على الأرض الأفريقية أو في أثناء نقلهم بالسفن وسط أمواج المحيط وعواصفه ، وتقول الإحصائيات نفسها أن عددهم لا يقل عن العدد السابق ذكره .

وتتجلى قواعد اللعبة القذرة في طريقة اقتناص السود التي كانت تبدأ بحرق القرى وقت السحر والسود نيام ، ثم يتم خطفهم وهم يحاولون النجاة من النيران ، ويساقون إلى السواحل حيث توجد سجون خاصة يحبسون فيها حتى تصل السفن لنقلهم . ولم يكونوا يعطون من الزاد إلا بمقدار ما يمسك رفقهم ،

ثم يوسم كل رجل أو امرأة أو طفل باسم التاجر الذى اشتراه ، وكان هذا الوسم شبيهاً بوسم الماشية بقطعة من الحديد الملتهب . ويظل هؤلاء المساكين فى محبسهم حتى تحملهم السفن لبدء الرحلة المميتة . أما تقليل نفقات النقل فكان يتم برص الرقيق كما يرص السردين فى العلب ، الواحد لصق الآخر . ونتيجة لانعدام الرعاية الصحية وقلة الغذاء كان يموت من شحنة السفينة ما لا يقل عن ثلاثين فى المائة من السود .

وتوالت شحنات الرقيق الأسود على أمريكا الشمالية عاما بعد عام ، ليشتريهم السادة البيض فى مزادات علنية ، وينقلوهم إلى المزارع بأسماء جديدة ، هى أسماء سادتهم البيض ، للعمل تحت لهيب الشمس فى مزارع القطن والدخان فى ولايات الجنوب التى أطلق عليها اسم " الحزام الأسود " وهى ولايات ألاباما وتينيسى ولوزيانا وجورجيا . وكانت ميناء تشارلستون الواقعة على ساحل ولاية كارولينا الجنوبية ، أكبر سوق لتجارة الرقيق ، وفيها كان الأفريقيون الأرقاء يودعون فى حظائر لا يستر أجسادهم سوى الخرق البالية . وإذا اشترى أمريكى جماعة منهم ، قيدهم بالحبال ودفع بهم أمامه كالماشية إلى حيث يقيمون فى أكواخ حقيرة، ثم يساقون كل يوم إلى الحقل والسياط تلهب ظهورهم ، حيث يعملون من الفجر إلى غروب الشمس . ولم يكن يوم الأحد إجازة أسبوعية لهم بل كانوا يرسلون إلى الغابات ليجمعوا الأخشاب ثم يبيعوها ويشترى بثمانها ما يحتاجون إليه . وكان أبناؤهم يعتبرون ملكاً لصاحب المزرعة الذى يملك الحق فى بيعهم .

وظلت هذه الحال سائدة حتى أوائل القرن التاسع عشر حين بدأت أصوات استنكار لها فى الدانمارك ثم فى إنجلترا ، منادية أن هذا عمل وحشى يتنافى مع المبادئ المسيحية . وترددت الآراء والأصوات نفسها فى الولايات المتحدة نفسها . وكانت الدانمارك قد تراجع عن المشاركة فى هذه الصفقات الوحشية

منذ بدايات القرن السابع عشر ، أما إنجلترا فربما كان الدافع لها هو الانتقام من الولايات المتحدة التي تخلّصت من الاستعمار البريطاني وحرمت بالتالى من الأيدى العاملة الرخيصة . أما الولايات المتحدة فكانت أسواقها قد اكتظت بالرقيق ولم تعد فى حاجة إلى بضاعة جديدة بعد أن أصبح التوالد أو التكاثر الطبيعى بين زنوجها ما يكفى لسد الحاجة .

ومهما يكن من أمر فقد واصلت إنجلترا دعوتها وأبرمت اتفاقات ومعاهدات تستنكر تجارة الرقيق وتحرمها . وجدير بالذكر أن مصر وقعت مع إنجلترا معاهدة لإلغاء الرقيق ومنع التجارة فيه عام ١٨٧٧ . فقد شهد القرن التاسع عشر منذ بدايته وعياً إنسانياً واضحاً بأن ما يجرى فى مجال تجارة الرقيق والتفرقة العنصرية البشعة ، هو فى حقيقته وصمة همجية وبربرية على جبين البشرية التى لا بد أن تتخلص منها أو تقلل من بشاعتها ، وهذا أضعف الإيمان . ففى الولايات المتحدة نفسها سعى بعض المفكرين من ذوى النفوس الكبيرة والوعى الحضارى إلى تحرير من استطاعوا من الرقيق بإرسالهم إلى غرب أفريقيا للإقامة فى مدينة أقيمت هناك باسم منروفيا عام ١٨٢٢ . وقد توسعت المدينة وضمت إليها أجزاء كبيرة لكثرة الزنوج المحررين العائدين إلى أفريقيا . وفى عام ١٨٤٧ أصبحت تلك المناطق جمهورية باسم ليبيريا .

وقد قامت عقب الاستقلال حركة ترمى إلى إلغاء الرق فى الولايات المتحدة ، وتكونت عدة جمعيات وعقدت عدة مؤتمرات أصدرت قرارات استنكرت فيها الرق وطالبت بإلغائه . وشرعت الولايات المتحدة فى تنفيذ تلك القرارات التى تقضى بها أبسط المبادئ الإنسانية . وسرت فى البلاد روح جديدة إذ قام فريق من المفكرين والكتاب والشعراء ينددون بالاسترقاق ، وفى مقدمتهم الفيلسوف الأمريكى رالف والدو إيمرسون (١٨٠٣ - ١٨٨٢) ، كما زاد عدد الهيئات التى نادى بإلغائه . وهاجم رجال الدين الرق على منابر الكنائس ،

وتحمس الكثيرون فكانوا يساعدون على تهريب العبيد من الولايات الجنوبية إلى الشمالية وإلى كندا .

وانبرت الأديبة هاريت بيتشر ستو (١٨١٢ - ١٨٩٦) لتصوير حال الإفريقيين السود بأمريكا فى قصة مسلسلة طويلة نشرتها إحدى المجلات وأطلقت عليها اسم " كوخ العم توم " ، ثم ظهرت كاملة مطبوعة فى كتاب خلال شهر مارس ١٨٥٢ ، ولقيت رواجاً ليس له نظير فأعيد طبعها مراراً . وبرغم هذه الروح الجديدة ، فإن أبناء الولايات الجنوبية عارضوا فكرة التحرير لحاجتهم إلى الأيدى العاملة الرخيصة ، خاصة بعد اختراع آلة حلج القطن الميكانيكية عام ١٧٩٣ . فقد كان الزنجى يرمى يومه كله فى تنقية بضعة أرطال من القطن ، وهى عملية شاقة تحتاج لوقت طويل ، مما لم يجعل للقطن أهمية تذكر لمحصوله لصعوبة استغلاله تجارياً .

ويقول جون هنريك كلارك وفينسنت هاردنج فى كتابهما عن « تجارة الرق والرقيق » إن ظهور آلة الحلج الميكانيكية غير الأوضاع الإنتاجية والاقتصادية التى أصبحت مغرية للرأسمالى الذى يريد مضاعفة ثروته . فقد أصبح فى استطاعة الزنجى الواحد أن يدير دولاب الحلج لحلج خمسين رطلاً على الأقل يومياً . وكانت النتيجة هى الإقبال على زراعة القطن لدرجة أنه فى عام ١٨٦١ بلغ الإنتاج أربعة ملايين بالة ونصف المليون ، مما جعل زراعة القطن تسود ولايات الجنوب ، وبالتالي اتسعت أسواقه واحتاج أصحاب الأرض إلى أرقاء أكثر ، مما أضعف كثيراً من الجهود التى بذلت لإلغاء الرق لدرجة أن ارتفع عدد العبيد من ١,١٩١,٠٠٠ عام ١٨٠٠ إلى أربعة ملايين عام ١٨٦٠ .

ومما ضاعف من عدد الأرقاء أن الكونجرس ترك قضية الرق لكل ولاية على حدة ، مما أثار الشماليين ودفعهم إلى تكوين حزب انضم إليه إبراهيم لينكولن ، وتكون فى الوقت نفسه حزب معارض من الجنوبيين بزعامة جيفرسون

دافيز (١٨٠٨ - ١٨٨٩) . وعندما حلت انتخابات رئاسة الجمهورية ، كان لينكولن فى طليعة المرشحين ، وكانت الخطة السياسية لحزبه (الجمهورى) تتمثل فى أنه « ليس للكونجرس أو لآى مجلس تشريعى فى المقاطعات التصريح بالرق بصفة قانونية فى أية ولاية من الولايات الأمريكية » .

وشعر الجنوبيون بما فى هذا المبدأ من خطر على اقتصادياتهم ، فقرروا الانسحاب من الاتحاد الأمريكى والاستقلال بولاياتهم إذا ما فاز لينكولن فى الانتخابات . وبالفعل فإنه بمجرد الإعلان عن انتخاب لينكولن رئيساً للولايات المتحدة ، بادرت ولاية كارولينا الجنوبية بإعلان الانفصال عن الاتحاد الأمريكى فى ديسمبر ١٨٦٠ ، وتبعتها ست ولايات أخرى ، وانتخبت هذه الولايات السبع جيفرسون دافيز رئيساً مؤقتاً . ولم يتراجع لينكولن عن قراره ، فأعلن فى خطابه الأول سياسته تجاه الرق ، وأكد على حتمية استمرار اتحاد الولايات ، وعدم شرعية الدعوة إلى انسحاب أية ولاية منه . وتطاولت نذر الحرب فى الأجواء الأمريكية ، لكن كلا من الطرفين ظل محجماً عما يمكن أن يؤدى إلى نشوب القتال .

لكن كانت كل ظروف الانفجار قد توافرت ، ولم يبق سوى من يشعل الفتيل . وبالفعل اعتدى الجنوبيون على حامية تابعة للشماليين فى ميناء تشارلستون بولاية كارولينا الجنوبية فى أوائل عام ١٨٦١ ، وفى الوقت نفسه أعلنت ولايات جنوبية أخرى الانفصال عن الاتحاد الأمريكى ، فقامت الحرب التى استمرت حتى إبريل ١٨٦٥ ، وانتهت بانتصار الشماليين ، وإعلان إلغاء الرق نهائياً . وأتيحت الفرصة لأول مرة لبعض السود لأن يشق طريقه إلى الثراء ، وذلك لتعدد مصادر الثروة فى تلك الأراضى البكر ، فأنشأوا المتاجر والمصانع الصغيرة ، وأصبحوا بمرور الأيام منافسين أشداء للبيض الذين لم ينسوا أن حرباً أهلية ضارية ومدمرة دارت بين البيض الشماليين والجنوبيين بسببهم ، واستمرت لأكثر من أربع سنوات .

وكان من الطبيعي لجذور التفرقة العنصرية التي امتدت وتشعبت في التربة الأمريكية أن تأتي أكلها . فقد قام فريق من جنود الجنوب المسرحين بتكوين ناد لهم في مدينة « بولاسكى » وهي إحدى مدن الولايات الجنوبية . ولما كانوا شباباً شبه ضائع ، فقد أقاموا الحفلات ليلاً حول النيران في الخلاء ، ثم دفعهم المجنون إلى ابتكار ملابس تنكرية واتخاذ شفرة خاصة ، وجاراهم في هذا العبث جنود بعض المدن الأخرى وشبابها . وتفتقت أذهانهم عن زى غريب من اللون الأبيض يخفون به شخصياتهم الحقيقية وسموا أنفسهم « كوكلوكس كلان » . لكن لم يكن الأمر كله مجرد عبث أو مجون . فقد لاحظوا أن الأفريقيين أو السود أخذوا يشقون طريقهم في المجتمع الأمريكى ، ويحلون محلهم ، فأكلت الغيرة صدورهم ، وشرعوا في مضايقتهم بشتى الطرق ، فرسموا لهم حدوداً لا يتخطونها ، في مقدمتها تحريم زواجهم بالبيض ، وكذلك زواج البيض من الأفريقيات . وتطورت الأمور مع الأيام ، فأخذت الجماعة التي تحولت إلى تنظيم سرى في إنزال العقاب بمن يظهرون عطفاً على السود ، سواء بجلدهم بالسياط أو بنهب متاجرهم ، مما أثار الرأى العام فأصدرت مختلف الولايات عام ١٨٧٥ قوانين بإلغاء جماعة كوكلوكس كلان وما شابهها خاصة بعد أن استحلّت لنفسها تعذيب السود وقتلهم .

ولكن قيام الحرب العالمية الأولى والتحاق عدد كبير من السود بالجيش وترقية بعضهم إلى مراتب الضباط ، وتغلغلهم فى مختلف نواحي الحياة الأمريكية كأعضاء عاملين وإيجابيين فيها ، كل ذلك لفت الأنظار إليهم . وتضاعف الحقد عندما انتشرت البطالة بين البيض عقب الحرب ، فثارت نائرة بعضهم ، وعاد تنظيم « كوكلوكس كلان » إلى الوجود من جديد ، وقد تطرف فى اضطهاد السود فى شتى نواحي الحياة .

وبلغت المأساة قمتها عندما أصبح اضطهاد السود فى أمريكا ، يختلف عن

أى اضطهاد عنصري آخر ، إذ إنه كان اضطهاداً شبه رسمي تقضى به قوانين بعض الولايات . فولاية ميسيسيبي مثلاً ومعها عدد غير قليل من الولايات الأخرى كانت تحتم فصل التلاميذ البيض عن السود فى مختلف مراحل التعليم ، كما تعتبر زواج شخص أبيض من شخص أفريقى الأصل زواجا باطلاً ، بل إن بعضها غالى فى ذلك لدرجة الفصل فى كل الأماكن العامة بين البيض والسود . والويل كل الويل لمن يتجاسر على تخطى الحدود المرسومة أو مخالفة التقاليد الموضوعية ، فقد كان أبسط عقاب له هو طريقة « لينش » ، أى الشنق على فرع شجرة . ولينش هذا كان مزارعاً أمريكياً يملك مزرعة بعيدة عن العمران إبان السنوات الأولى للهجرة ، وكان يعاقب بنفسه من يهاجمون مزرعته أو يحاولون السطو عليها ، بشنقهم على الشجر دون أن يلجأ إلى رجال الأمن .

وكانت التنظيمات السرية من أمثال كوكلوكس كلان هى التى تتكفل بتنفيذ تلك العقوبة ، ونادراً ما استطاع رجال الشرطة أن يتصدوا لهذا الانتقام الوحشى الذى يمارسه البيض كحق مكتسب لهم . وإذا حدث أن تدخلت الشرطة وقبضت على أسود متهم بأية جريمة فى انتظار محاكمته ، فإنه كثيراً ما يختطفه البيض ليعدموه بهذه الطريقة البشعة دون انتظار لنتيجة التحقيق التى كثيراً ما أسفرت عن براءة السود مما اتهموا به .

ولم تقتصر التفرقة العنصرية على السود فحسب ، بل امتدت لتشمل ما عرفوا بالملونين ، سواء من الشرق أو الغرب . فهم يلقون فى الولايات المتحدة متاعب جمّة بسبب لونهم غير الأبيض ، من ذلك ما حدث لسفير الهند فى ٢٣ أغسطس ١٩٥٥ حين أجبره رجال أحد المطارات إلى الانتقال إلى القاعة المخصصة للسود لتناول غذائه قبل سفره إلى المكسيك ، مما اضطرت الحكومة الأمريكية إلى الاعتذار رسمياً عن هذا الحادث . كما أصبح من التقاليد المتبعة عند بداية كل عام دراسى أن يقوم بعض الشباب فى الجامعات والمعاهد العليا .

بحركات عنيفة للحيلولة دون التحاق السود بتلك الجامعات والمعاهد . وكل ذلك بايعاز من الجماعات والتنظيمات السرية ، برغم أن السود يشاركون البيض في دفع الضرائب المحلية الخاصة بالتعليم .

وكلما كانت الحال تهدأ نسيباً ، كانت تعود إلى سابق عهدها أو أسوأ من ذي قبل على أيدي هذه التنظيمات السرية التي كانت ، بين الحين والآخر ، تجد المناخ مناسباً لممارسة نشاطها من جديد ، وخاصة في الجنوب حيث يكثر الزوج . بل إن بعض أعضائها كانوا يقدمون على قتل الزوج ، خاصة الأطفال دون ماسبب أو بسبب تافه . وكانت قمة الاعتداء على الزوج قد تمثلت في مصرع الزعيم الزوجي مارتن لوثر كنج في ٤ أبريل ١٩٦٨ بمدينة ممفيس بولاية تيسي .

وبرغم كل هذا القهر ، فإن الزوج لم يستكينوا أبداً لسطوة البيض وجبروتهم الوحشى . فمنذ بداية تج - الرقيق وانتشارها في أمريكا ، قام الزوج بعدة ثورات عارمة منها ثورة في نيويورك عام ١٧١٢ ، انتهت بانتحار ستة والحكم بالشنق على واحد وعشرين زنجياً . كما قامت ثورة أخرى عام ١٧٤١ وانتهت أيضاً بشنق ١٣ ، وإحراق ١٣ ، وإعادة ٧١ زنجياً إلى أفريقيا . وفي عام ١٨٣١ قاد الزوجي نات تيرنر ثورة في فرجينيا وقتل ٤٧ رجلاً أبيض لدرجة أنه تم استدعاء الجيش لإخمادها وتم القبض على تيرنر الذي شنق مع بعض المشتركين معه .

ولم تهدأ الأحوال في القرن العشرين برغم تزعم الولايات المتحدة لحركة حقوق الإنسان على مستوى العالم . ففي عام ١٩٦٧ انفجرت أكبر ثورة للزوج في الولايات المتحدة نتيجة للسياسة العنصرية التي اتبعها الرئيس ليندون جونسون ، واندلعت نيران الغضب المكبوت في نفوس أكثر من عشرين مليون يحملون الجنسية الأمريكية اسماً ، لكنهم لا يعاملون كمواطنين أمريكيين ، وإنما

يعاملون معاملة شاذة باعتبارهم أقل مستوى من البيض . وقد امتدت أعمال العنف والتخريب فى تسع ولايات مما اضطر الجيش الأمريكى للتدخل إنقاذاً للموقف الخطير .

وكانت من نتائج هذه الثورة التاريخية أن تم إلغاء كثير من القوانين الشاذة التي لا تكفل للزواج المساواة بالبيض . لكن هذا كان على المستوى الرسمى فحسب ، أما العرف السائد بين البيض فيما يختص بمعاملتهم ونظرتهم إلى السود، فما يزال فى حاجة إلى فترة زمنية لا يعلم مداها سوى الله ، حتى تسود المساواة الحقيقية . ذلك أن الرواسب التي تراكمت عبر ما يقترب من أربعة قرون ، قد تجذرت فى الوجدان الأمريكى ، خاصة فى الولايات الجنوبية ، ولم يعد من السهل التخلص منها فى زمن قصير . ولم يزل هناك من يحرص على هذه التفرقة العنصرية ويغذيها باستمرار ، وإن كان من يحاول إخفاء هذه النعرة التي لم تعد مقبولة حضارياً ، لكن السلوك المادى الملموس فى مواقف معينة يؤكد أن « مافى القلب فى القلب ».

ولعل الكثيرين من هؤلاء المتعصبين العنصريين لا يدركون أن السود الذين شحنوا إلى العالم الجديد لم يأتوا من مجتمعات خالية من الثقافة والتراث الإنسانى . يقول سترلنج ستكى فى بحث له بعنوان « أهمية دراسة السود فى المناهج الدراسية » إن هؤلاء السود جاءوا من مجتمعات وصل فيها التقدم الروحى والسياسى والاقتصادى والفنى مستوى عظيماً . ومن الصعب أن نتخيل مدى الكرب والألم والمآسى التي جلبتها تجارة الرقيق على هؤلاء الأفريقيين . فبعد أيام الرحلة المميته ، كانت عملية الأقامة أو تطويعهم للحياة الجديدة تأخذ مجراها بمنتهى القسوة والقهر حتى يصبحوا أتباعاً خانعين ، انقطعت صلتهم بأفريقيا نهائياً وتم إفناء ما يربطهم بمعتقداتهم وتراثهم الذى ورثوه منذ نحو ألف عام . كانت تلك العملية هى حجر الأساس الذى قام عليه إخضاع الرقيق ، وهى دون شك ذات صلة مباشرة بالاضطهاد الذى يلاقيه السود حالياً فى الغرب .

إن تلك الحرب النفسية المتواصلة ضد السود ، التي استهدفت تحطيم ثقافتهم ومعنوياتهم للسيطرة عليهم مادياً وفكرياً وروحياً ، لقيت تأييداً كاملاً من النظام القضائي في أمريكا الشمالية . كانت تحركاتهم مقيدة وفي استطاعة أى شخص أبيض أن يطالب الأسود بابرار التصريح الذى يوضح خط سيره . كما كان محرماً على السود إجراء أى تعاقد أو امتلاك أى شىء ، وما كان فى استطاعة أحد منهم أن يتزوج أو يتلقى أى تعليم إلا فى حالات نادرة . والأعجب من كل ذلك أن دفاع الأسود عن نفسه ضد أى عدوان من الأبيض ، كان يعتبر جريمة . كذلك كان اجتماع أكثر من ثلاثة من السود جريمة ، إلا إذا كان بينهم رجل أبيض .

وقد عرض كينث ستامب فى كتابه « النظام الفريد » الطرق الخمس التى استخدمها الكثيرون من الأسياد لتربية عبد مطيع وهى : الحرص على النظام الدقيق ، وغرس الشعور بالضعة بسبب أصله الأفريقى ، وإرهابه بسلطان البيض وقوتهم ، وتدريبه على الإيمان بأن مصلحته هى مصلحة سيده ، وأخيراً أن يغرس السيد فى نفسه روح اليأس وقلة الحيلة والاستسلام .

وعندما انتهى نظام الرق ، وجد الأمريكيون البيض سلاحاً جديداً فى نظام التفرقة العنصرية ، جعلهم يصرون على اعتبار السود مجرد أشياء تستعمل وتستغل ، على كافة مستويات الاتصال بين الطرفين ، سواء أكان ذلك فى التعليم أو السياسة أو الاقتصاد أو الفن . كما اعتبر السود أساس كل الشرور وجماع الشهوات الجنسية والغرائز الحيوانية .

والنظام السياسى الأمريكى هو نظام من وضع البيض أساساً ، وبالتالي فهو منهم ولهم . إنه نتاج تملك البيض للسود وحرمانهم من حريتهم وانتهاكهم لوجودهم لما يقترب من أربعة قرون ، حتى ترسخ فى نفوس البيض التعصب ضد السود ، حتى بعد إلغاء الرق بنحو قرن وثلث قرن . ويظهر هذا فى ميدان

السياسة إذ ليس للسود من الناحية العملية أى دور فى سن القوانين التى يجب عليهم اتباعها ، أو فى وضع قواعد اللعبة السياسية التى ينفرد بساحتها البيض . وفى ميدان التعليم يصر البيض على الهيمنة على تعليم السود ووضع العراقيل فى طريقهم حتى لا يتفوقوا عليهم . وفى المجال الاقتصادى ليس لهم نشاط يذكر ، إلا فيما يتفضل به عليهم البيض ، أو فى الأنشطة الرياضية والفنية التى يتفوق فيها السود بحيث يعودون على أمريكا بثروات ضخمة أو بسمعة حضارية توحى بأن النظام السياسى الأمريكى يتيح لهم فرصة التفوق على البيض أنفسهم .

والواقع أن أغلب الأمريكين البيض يؤمن بإخلاص ، بأنهم أفضل الشعوب وأن أرواحهم أعلى بكثير من أرواح الآخرين فى أى مكان حتى فى أمريكا . ولذلك فالتفرقة العنصرية توجهه ، بل نظام طبيعى وعادى فى نظرهم ، ومن هنا كانت حرية القهر والتعذيب التى مارسوها فى حق السود ، وحرية الإبادة الجماعية للهنود الحمر ، وقوة اعتقاد الكثيرين من البيض أنه من الجرم التسامح مع الزوج أو الهنود الحمر أو حتى مع المهاجرين من شتى الأمم بسبب تلك الرواسب القديمة . وإذا كان البيض قد استطاعوا إبادة الهنود الحمر - إلى حد كبير - برغم أنهم أصحاب الأرض الأصليون ، نظراً لأن السيف والرمح لم يستطيعا الوقوف فى وجه البندقية والمسدس بل والمدفع ، ونظراً لأنهم عاشوا فى مجتمعات منعزلة وشبه مغلقة مما سهل مهمة ضربهم فى مقتل ، فإن السود كانوا منتشرين فى المزارع والمناجم والتجمعات الأسرية البيضاء برغم القهر الذى مورس عليهم ، واستطاعوا أن يواصلوا الجهاد لتتخلص من كل ما يهدد كياناتهم وكرامتهم ، وهذا فى حد ذاته انتصار لهم برغم أنه كتب عليهم أن يحاربوا فى جبهتين : جبهة بناء أمريكا الحديثة، وجبهة تحرير أنفسهم من رواسب التفرقة العنصرية بعد أن نجحوا فى إلغاء الرق والعبودية رسمياً ،

وقد كرس النظام السياسى الأمريكى انتقال الروح العنصرية من جيل إلى آخر ، وإن كان يدعى غير ذلك ، لكن الادعاء شئ والواقع شئ آخر تماماً .

هذا الواقع يثبت وجود نظم عامة وخاصة عملت على دفع تلك الروح وترسيخها بحيث أصبحت أمراً جوهرياً فى صميم الحياة الأمريكية . ولذلك فإن الحرية التى نادى بها الآباء المؤسسون وأيدتها الثورة الأمريكية ، تحولت إلى حرية أخرى ، حرية تسلط فريق من الناس على فريق آخر ، يسلبه حريته ويسومه العذاب . وزاد الطين بلة أن الأمواج المتتالية من المهاجرين البيض إلى أمريكا ، لم تحاول تغيير تلك الأوضاع المزرية بالإنسانية . وبمرور الأيام كان فشل الذين أسسوا تلك البلاد فى إلغاء الرق حتى الحرب الأهلية ، والتخلص من التفرقة العنصرية ، إنما يعنى أن التفرقة العنصرية أصبحت أحد الأسس الراسخة التى ينهض عليها هذا المجتمع الذى تقبله المهاجرون الجدد على علاته ، منها مثلاً الإيمان بأن السود قوم متوحشون يجب معاملتهم بمنتهى الشدة ، وأن من لا يخضع للقوانين والقوانين الخاصة بالعلاقة بين البيض والسود ، فهو خارج على القانون وناظر ويتحتم إيقافه عند حده .

وقد وُصف الزوج بالكسل على الرغم من أنهم هم الذين قطعوا أشجار الغابات ، وزرعوا الأرض ، ومدوا خطوط السكك الحديدية ، وبنوا أرصفة الموانى ، ورفضوا الطرق ... إلخ . كما عانيت نساؤهم بحضانة الأطفال وتربيتهم ، وصناعة لوازم المنزل ، والطهى والتنظيف وغير ذلك من مختلف الأعمال والإنجازات . بل واستطاعوا أن يكونوا لأنفسهم عالماً خفياً خاصاً بهم ، وابتكروا أسلوباً للحياة ، ومعياراً لتقييم الأشياء ، ومنظوراً خاصاً تجاه العالم ، دون أى تدخل ممن كانوا يضطهدونهم من البيض .

وإذا كان الرقيق الأسود قد كافح ونجح فى أن يتحرر ، وما يزال يواصل كفاحه ضد التفرقة العنصرية ، فإن هناك رقيقاً أبيض ما يزال يعاني من الاسترقاق الخبيث والمقنع ، ليس فى الولايات المتحدة فحسب ، بل فى مناطق متناثرة ومتعددة على مستوى العالم . فهناك عصابات دولية ، وقد ينتمى بعضها إلى

تنظيمات سرية مثل المافيا ، تتاجر فى النساء على كل المستويات ، بل وتقوم بتصديرهن إلى بلاد عديدة تحت مسميات محترمة . فهى تجارة ضخمة لها مؤسساتها وشبكاتهما العملاقة التى تربح مليارات الدولارات من الاتجار فى جسد المرأة الذى يعد عملة صعبة وثمينة وعالمية . فهى لا تفقد بريقها أو قيمتها عند طالبى المتعة الحرام . وهى تجارة لا تتوقف عند حدود الممارسات الجنسية التقليدية ، بل تمتد لتشمل أنشطة وفنوناً عديدة مثل الأفلام البورنوجرافية والصور الفاضحة ونمر خلع الملابس قطعة قطعة فى معظم الأندية الليلية فى مختلف العواصم والمدن . . . إلخ . ومهما كانت عناصر الجذب والإغراء لهذه الفنون التجارية ، فإنها فى النهاية إهدار لكيان المرأة وكرامتها . وهى رق مقنع قد يزيد فى بشاعته النفسية والمأسوية على الرق الذى عانى منه السود ، والذى كان أكثر صراحة ومباشرة بحيث يمكن حصاره ومواجهته بقدر الإمكان .

ولم يتوقف وباء الرق عند السود والنساء بل امتد ليشمل الأطفال البؤساء والمتشردين الذين لا عائل لهم ، بحيث يتم توريطهم فى أعمال منافية للأداب أو مخالفة للقانون وذلك فى شبكة لا يمكن الفكك منها لأنهم تحت رحمة من قام بتوريطهم أو تشغيلهم . وأحياناً كان يتم ضربهم بالرصاص وقتلهم جهاراً ونهاراً تحت بصر الحكومة وسمعتها دون أن يحرك أحد ساكناً ، كما حدث فى البرازيل عندما وجد زعماء عصابات الأطفال المتشردين أن عددهم قد زاد على احتياجات السوق وتحتم التخلص من أعداد منهم باصطيادهم كالكلاب المسعورة فى الشوارع والطرقات !!

كان الرق بصوره المختلفة عبر العصور ، وما يزال وصمة فى جبين البشرية ، ودليلاً على أن البشر يمكن أن يبلغوا الدرك الأسفل من الانحلال والانحطاط والوحشية والقسوة إذا ما تركوا العنان لغرائزهم وذواتهم المتضخمة وأنانيتهم الحيوانية ، وداسوا على القيم والمثل التى عاشت الإنسانية على هديها . ويبدو أن الحيوان داخل الإنسان سيظل سيده بطريقة أو أخرى .

(١٤) التنظيمات السرية

كانت التنظيمات السرية من أكثر قواعد اللعبة السياسية غموضاً وخطورة ، إذ إن تأثيرها كان يتراوح بين القيام بدور التغيير والإصلاح والبناء وبين التدمير والهدم والإفساد ، أو زعزعة البنية الأساسية للمجتمع . ولذلك تحيط الريبة والشكوك والقلق بأنشطتها الخفية ، لأنه لا أحد يعرف هويتها على وجه التحديد . فهي ليست خيراً خالصاً ولا شراً خالصاً ، وإنما هي مزيج من الخير والشر ، وقد يتغلب فيها عنصر الخير والإصلاح ، وقد تتحول إلى أداة شر وتخريب ، وقد تكون بدافع الإيمان الصادق والعقيدة الصحيحة ، وقد تكون محفزاً لممارسة الدجل والغش والجريمة بمختلف أنواعها .

وسواء في مجال السياسة أو الفن ، كان للتنظيمات السرية سحر خاص وجاذبية مثيرة للهالات الغامضة التي تحيط بها . فكم من مسرحيات وروايات وأفلام اتخذت من التنظيمات السرية مادة زاخرة بالتشويق والإثارة لجماهير غفيرة . أما على مستوى الواقع الفعلي ، فهي تهفو بنفوس فريق من الشباب على وجه الخصوص ، وتستميلهم لدرجة أنها تدفعهم إلى المخاطرة والمجازفة ، بل والاستسلام المطلق للطاعة العمياء في جو من الكتمان والسرية والخفاء والغموض وغير ذلك من العناصر التي تستهوى الخيال وتوحى للإنسان أو الشاب أنه سيكون من الأبطال . وكلما كان السر أدق وأخفى لدرجة اللغز الذي لا يمكن حله ، كان سحره أشد جاذبية وأبعد انطلاقاً في عالم الخيال . وخاصة أن الإنسان فطر على ولع بدائى بالمجهول .

والتنظيمات السرية تضيف إلى هذا الولع قوة جذب أخرى ، فهي تمثل قوة غير معروفة الأبعاد والأعماق ، قوة تتجسد في جماعة من الأفراد اتفقوا على القيام بعمل مشترك يصعب أن يقوم به شخص بمفرده . قد يكون هذا العمل خيراً وقد يكون شراً ، لكنه في الحالين لأبد من أن يلتحف بأردية السر والغموض . وتختلف النظرة إلى هذه التنظيمات اختلافاً يصل إلى حد التناقض ، فأنصار النظام السياسي القائم يجدونها ضارة وهدامة ومدمرة ولابد من القضاء عليها قبل أن يستفحل أمرها ، والناقمون على هذا النظام يرون فيها سلاحاً عملياً للتخلص منه ، ويعدون رجالها طلائع عهد جديد ، وأبطالاً للتغيير والتقدم .

وعبر التاريخ برزت ظاهرة كانت تتكرر وما تزال تتكرر ، وتمثلت في انتشار التنظيمات السرية في الفترات التي كانت الحياة الاجتماعية فيها تعاني من الاضطرابات والمشكلات ، وسيادة الطغیان والاستبداد ، وشعور الناس بحاجة ماسة إلى مقاومة الظلم والفساد . وليس كل من تسول له نفسه الانضمام إلى هذه التنظيمات ، يكون بالضرورة من المؤمنين بأهدافها . فقد يكون انضمامه بدافع من السيطرة والطمع في السلطة والنفوذ والمكاسب المادية ، وقد يكون من الرومانسيين الحالمين بغد جديد تسود فيه المبادئ التي يدعو إليها التنظيم ، وقد يكون من الأيديولوجيين الذين يجدون في التنظيم تجسيدا حياً لا أيديولوجيته وتطبيقاً عملياً لها . . . إلخ ، ونظراً لأن النفس أمانة بالسوء ، فإن بعض التنظيمات السرية تبدأ بأهداف نبيلة وسامية ، وبنية خالصة في هذا الصدد ، لكنها سرعان ما تنحرف بعيداً عن هذه الأهداف عندما ترضخ لأهواء أعضائها ورغباتهم الجامحة . ويمكن أن يتحول مثل هذا التنظيم إلى عصابة إجرامية .

وقد يدفع التفسير التأمري للتاريخ كثيراً من المحللين السياسيين أو حتى الناس العاديين إلى إرجاع معظم ما يجري من تيارات سياسية واجتماعية ، سرية أو علنية ، إلى مثل هذه التنظيمات السرية والحركات الخفية . فهم يتصورون أن

هناك مؤامرة كبرى تبرص بالإنجازات التي تحققت ، من خلال تيارات تحتية لا تبدو للعين العابرة ، لكنها ملموسة في نتائجها وتداعياتها . وبالطبع فإن الحياة السياسية زاخرة بالمؤامرات التي تشكل جزءاً كبيراً من نسيجها ، لكن هذا لا يعني أن كل حدث خلفه مؤامرة بصفة عامة ، فربما كان نتيجة لتفاعلات يمكن رصدها بسهولة ثم التصدى لها . فليس كل ما يجري على الساحة السياسية من صنع قوى خفية غامضة .

وكانت الثورة الفرنسية من أهم الأسباب التي رسخت هذا التوجه للتفسير التأمري للتاريخ . فنظراً لارتباط هذه الثورة بالتنظيمات السرية التي آمن الكثيرون بأنها كانت المحرك الرئيسي للثورة ، فقد أخذوا كتابات المؤرخين من أمثال تين ، ومشليه ، ومنيه ، وكارلايل على أنها مجرد اجتهادات وحواش تسعى لتفسير ظواهر الثورة ، أما خفاياها وأسرارها الحقيقية فكانت بين يدي زعماء التنظيمات السرية الذين خططوا لها تحت الأرض ثم برزوا فوقها عندما نفذوها .

وقد شهد التاريخ منذ عصور مبكرة أنماطاً متعددة ومختلفة من التجمعات والحركات والتنظيمات السرية ، وخاصة تلك التي نهض بها المظلومون والمطحونون والمضطهدون أو الذين يشعرون بأنهم مظلومون ومضطهدون ، ويضطرون للجوء إلى التستر والاستخفاء حتى يتجنبوا بطش السلطات الحاكمة إذا علمت بوجودهم . لكنهم يعلنون عن وجودهم عندما يشتد عودهم ويصبح التنظيم قادراً على مواجهة هذه السلطات ، وخاصة إذا كانوا مؤيدين من الفئات الشعبية . وهذه الأسرار ليست مقصورة على التنظيمات السرية فحسب ، بل توجد في معظم الأحزاب السياسية العلنية التي لا بد أن تكون لها دخائلها الدفينة وأهدافها المستورة التي لا يعلم تفاصيلها سوى قادة الحزب وزعمائه .

والانضمام إلى التنظيمات السرية ليس نزهة مثيرة ومشوقة ، بل يبدو أحياناً وكأنه دخول في عرين الأسد أو جحر الثعبان . فهذه التنظيمات تأخذ على

أعضائها العهود التي لا رجعة فيها ، وتفرض عليهم التزام الصمت والسرية وإطاعة الأوامر بلا مناقشة ، والرضوخ الكامل لأحكامها ، إما بدافع الفكرة التي تمكنت من فكرهم وكيانهم ، وإما بدافع الرهبة والخوف من الانتقام والتنكيل . ويحرص القادة أو الزعماء أو الأعضاء البارزون في هذه التنظيمات على أن يظل لهم الأمر والكلمة المسموعة والرأى المطاع بل والسيطرة الكاملة . ولذلك يتمسك معظمهم بنظام هرمى أو عنقودى أو خليوى لا يعرف سره إلا الزعماء والرءوس ، بحيث يتكون التنظيم السرى من خلايا مختلفة ومتعددة ومنفصلة عن بعضها البعض حتى لا يعلم أفراد الخلية الواحدة شيئاً عن أفراد الخلايا الأخرى ، ويظنون أنهم وحدهم هم أعضاء التنظيم .

وتتبع هذه التنظيمات السرية نظاماً ديكتاتورياً ، ولذلك فمن الطبيعى عندما ينجح أحد هذه التنظيمات فى قلب نظام الحكم فى بلد ما ، والإمساك بمقاليد الأمور بعده ، فإنه يمارس نفس الديكتاتورية التي اعتادها من قبل عندما كان نشاطه سرىاً . بل إن بعض زعماء هذه التنظيمات عندما يجلس على قمة السلطة فى بلده ، يعامل شعبه وهيئاته ومؤسساته كما لو كانت خلايا فى تنظيمه السابق أو الذى تحول إلى حزب على حاكم للبلد . فقد اعتادت التنظيمات السرية أن تجعل من أهدافها ما يشبه الطقوس التي يصعب فهمها على الأعضاء العاديين ، ولا يفقه سرها إلا الفئة القليلة التي تضع الخطط والمناهج .

أما التنظيمات التي ترمى إلى أغراض ديمقراطية محضة ، فإنها لا تميل فى العادة إلى اتباع الأساليب السرية ، لكن القائمين بتلك الحركات الديمقراطية النزعة قد يضطرون إلى هذه الأساليب إذا أخفقت الأساليب الشرعية العلنية . وبرغم أن كلمة « التنظيم » تعنى أن يكون أعضاؤه متشابهى الأخلاق والتوجهات والنزعات والأفكار ، لكن هذه التنظيمات تمثل مركزاً لجذب أشخاص مختلفى النزعات والأمزجة والأهداف ، خاصة فى أزمنة القلاقل والاضطرابات . لكن هناك ما يمكن أن يسمى «

بعقلية التنظيمات السرية « ، يشترك فى بعض سماتها من يميلون بطبيعتهم إلى الانضمام إلى أمثال تلك التنظيمات . لكن باستثناء هذه الخاصية المشتركة فإنها تضم المثاليين المخلصين ، وعشاق البطولة ، والفدائيين ، والمتعصبين ، والمتطرفين ، والسذج ، والمغفلين ، والأغرار المندفعين ، والمغامرين القساء الأفظاظ ، والنفعيين الأنايين الانتهازين ، والمتشككين الذين فقدوا إيمانهم بكل شىء ، والضائعين الباحثين عن أى هدف يتعلقون به ، والمتآمرين الدساسين الأفاكين ، والناقمين على كل شىء حتى على أنفسهم . . . إلخ .

ومعظم هذه الأنماط يعشق العمل فى الظلام ومداعبة الخطر فى مكانه ، هرباً من الإحباطات وظواهر التشتت والضياع واللامعنى التي يعانى منها . وقد تعبر سلوكيات أعضاء هذه التنظيمات عن منتهى الشجاعة والجرأة والإقدام ، وتضرب أمثلة من التضحية وإنكار الذات لا نظير لها ، لكن ليس بالضرورة من أجل مثل عليا بل ربما كانت من أجل مذهب فوضوى ومدمر ، وفكر منحرف وفساد . وكذلك فإن من المتوقع فى أحيان كثيرة أن تتحول هذه التنظيمات السرية إلى بؤر صديدية فى جسم المجتمع الذى يجب أن يتخلص منها بطريقة أو بأخرى . ومن الواضح أن الانعدام الكامل للشفافية داخل هذه التنظيمات لابد أن يؤدي إلى انحرافات بل وكوارث قد تصل إلى حد أن يتبادل أعضاء التنظيم التصفيات الجسدية فيما بينهم .

إن الكثيرين من أعضاء هذه التنظيمات يقبلون عن طيب خاطر أن يضعوا عقولهم وإرادتهم وحياتهم تحت تصرف زعيم مجهول لم يروه من قبل أو سمعوا صوته ولو من وراء حجاب . وقد يكون هذا الزعيم المستتر المحجوب رجلاً دعيماً ، دجالاً ، لثيماً ، انتهازياً ، يستغل حماسهم لأغراضه التي قد تكون وضيعة فى حقيقتها برغم ظاهرها البراق الرائع . وبرغم أن الدافع وراء تكوين بعض التنظيمات السرية المعروفة فى التاريخ كان دافعاً ينطوى على سمو ونبيل

ملحوظين، إلا أن هذه التنظيمات مهما سمت غاياتها ، فإن طبيعة التآمر والتزام التخفى والتستر والعمل فى الظلام ، تفرض على تفكير أعضائها وسلوكهم أسلوباً ضيقاً ومتعصباً وعصبياً وعزلاً لدرجة أن يصل بهم إلى حدود الإجرام والإرهاب . ومن عادات عقليته أنه سب التآمر فى الخفاء ، فإنه لا يستطيع التخلص منها عندما يتمكن من السلوك والتحرك فى العلن .

وكثير من التنظيمات سرية يتكون بدافع أيديولوجى رافض للفكر الرسمى السائد الذي يقف بالمرصا فكر مضاد له . ولذلك كانت السرية من أهم الأساليب التي يحمى بها أصحاب الأيديولوجيا الجديدة أنفسهم من بطش السلطات . فمثلاً كان لحركة الإصلاح الدينى فى أوروبا وظهور مارتن لوثر فى ألمانيا أثر فى نشوء بعض التنظيمات السرية التي عملت ضد سلطة بابا روما وملوك أوروبا الخاضعين لسانته الدينية والزمنية على حد سواء . وكذلك كانت لآراء روسو وفولتير وغيرهما من مفكرى التنوير المنادين بالحرية والمساواة ، أثر قوى فى تكوين التنظيمات السرية فى فرنسا ، والتي كانت بمثابة الوقود الذى أشعل الثورة الفرنسية بعد ذلك .

وقد سجل التاريخ أن التنظيمات السرية كانت فى بعض الأسم من أهم العوامل التي صاغت حياتها السياسية والاجتماعية ، فهذه التنظيمات التي تمارس نشاطها فى الخفاء ، يمكن أن تأتى إليها فرصة مواتية تسمح لها بالسيطرة على مقاليد الحكم ، وتصبح صاحبة الأمر والنهى فى صياغة أنماط الحياة وأشكالها على أرض البلد الذى وقع تحت سطوتها . بل إن الحرب العالمية الأولى بأسرها اشتعلت نتيجة طلقة رصاص لعضو تنظيم سرى من التنظيمات التي سادت أوروبا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين . فقد أطلق الطالب الصربى جافريلو برتسيب النار على الأرشيدوق فرانز فرديناند وريث العرش النمساوى فى سراييفو عاصمة البوسنة ، وكان هذا الطالب عضواً فى تنظيم اليد السوداء ، والذي أمره

ترك لخلفائه دولة ثابتة الدعائم ومزودة بأسباب البقاء حتى اكتسحها المغول في سنة ٦٥٤ هجرية ، قبل سقوط الدولة العباسية بعامين . أى أن الدولة التي أسسها الحسن الصباح أو التنظيم السرى الذي أنشأه استطاع أن يعيش ويثبت في مواجهة الأحداث الجسام ما يقرب من قرنين من الزمان .

وفى الشرق أيضاً ، أو فى الهند على وجه التحديد قام تنظيم سرى عرف باسم تنظيم « الخناقين » . وكان أفراد هذا التنظيم من البراعة فى التخفى ومحو آثار جرائمهم لدرجة أن أمرهم لم يكشف إلا بعد أن فتكوا بحياة الألف من أهل الهند . ولقد ظل القضاء الإنجليز حيناً من الزمن رافضين الاعتقاد بوجود هذا التنظيم السرى الذى كان يبدو كالأساطير . فقد كان أفراد هذا التنظيم الإجرامى يسلبون كل ما تملكه الضحية بعد القضاء عليها ، برغم أن المقصود بالقتل كان نوعاً من الطقس الدينى لإرضاء الإلهة كالى والتماس عونها . وكان هذا العنصر الدينى هو السياج القوى للتنظيم ، ومصدر قوته ، وسر نجاحه فى إصابة أهدافه ، لدرجة أنه قد لا يوجد تنظيم سياسى أو إجرامى استطاع أن يحتفظ بسره زمناً طويلاً مثله ، إذ يرجع تاريخه إلى القرن الثالث عشر الميلادى حتى أوائل القرن التاسع عشر . وبرغم يقظة جواسيس الإنجليز فى الهند ، فإنهم لم يخطر ببالهم الظن بوجود هذا التنظيم حتى عام ١٧٩٩ .

كان أول ما أثار الشبهة ، اختفاء عدد كبير من الجنود الهنود عند ذهابهم فى إجازات لزيارة أهلهم . وكان يفسر عدم رجوعهم إلى فرقهم بهروبهم من الخدمة العسكرية ، لكنهم كانوا ضحايا لتنظيم الخناقين ، إذ كانوا يسافرون فرادى أو فى مجموعات صغيرة وجيوبهم عامرة بالنقود . وكان أهلهم لا يعرفون شيئاً عن قدومهم ولا يتوقعونه ، وبناء على هذا المصير المجهول ، كانوا يعتبرون هاربين من الجندية . لكن بعد انقضاء ربع قرن من كشف وجود هذا التنظيم الإجرامى المرعب ، ثبت وجود عشرة آلاف من الخناقين الذين سرعان ما امتلأت بهم

السجون بعد أن أنشأت الحكومة الهندية إدارة خاصة لمطاردتهم . وبذل اللورد وليم بنتنك المندوب السامى البريطانى والحاكم العام للهند ، أقصى ما فى وسعه للقضاء على هذا التنظيم ، لكنه لم يوفق فى القضاء عليه إلا فى عام ١٨٣٥ .

أما فى الغرب ، وفى أسبانيا على وجه التحديد ، فقد نشأ تنظيم «الجاردونا» الذى استمر يمارس نشاطه الإجرامى قرابة ثلاثة قرون . وكان تواطؤ بعض أصحاب النفوذ والسطوة معه بمثابة قوة الدفع التى مكنته من الوجود طوال هذه المدة . فقد كانوا يتشاغلون عن جرائم اللصوص وقطاع الطرق فى مقابل أن يفوزوا بنصيب الأسد مما يجمعه هؤلاء المجرمون الذين ثاروا وتمردوا وأمسكوا عن الدفع عندما قويت شوكتهم ، ورفضوا أن تعترض الحكومة نشاطهم . فعقد رؤساؤهم اجتماعاً خطيراً فى أحد الأودية المنعزلة الوعرة المسالك ، وتمخض هذا الاجتماع الخطير عن مولد تنظيم «الجاردونا» .

واتخذ التنظيم مدينة إشبيلية مقراً له ، واتفق زعماءه وقادته على وضع كلمات السر الخاصة به ، وإبتكار الرموز والإشارات المناسبة ، وأساليب الانضمام إلى التنظيم ، ووسائل تدريب الأعضاء وتشجيعهم أو معاقبتهم وتأديبهم . ونجحوا فى وضع نظام صارم دقيق جعل حملات النهب والسلب والإتلاف والإحراق والقتل التى ينهض بها التنظيم ، تمتاز بدقة وإحكام شديدين ، لدرجة أن المتسولين فى العواصم الكبرى لم يكن فى إمكانهم مباشرة مهنتهم إلا بإذن التنظيم ورضاه .

وكانت العلاقة بين التنظيم ورجال الشرطة والقضاء وكبار الموظفين ، علاقة ودية للغاية . وبطبيعة الحال كان التنظيم يدفع ثمناً مجزياً لهذه العلاقة الحميمة والمفيدة للطرفين ، فلم يكن التنظيم يغفل عن مساعدة أعوانه من رجال الشرطة والقضاء الذين يقدمون له كل التسهيلات الممكنة . وانتشرت فروع

التنظيم فى برشلونة وقرطبة وطليلة وغيرها من عواصم إسبانيا ، وكان مقر التنظيم فى هذه العواصم يضارع قصور ملوك ذلك العصر فى الروعة والفخامة .

وقد بلغ الغرور وتضخم الذات والاعتزاز بالنفس حدأ جعل التنظيم يحرص على كتابة الحوليات التى سجل فيها أعماله وعلاقاته واتفاقاته الهامة . وكانت هذه الحوليات وثيقة تاريخية ومرجعاً لإنجازات التنظيم الإجرامية بكل أنواعها . وقد انتفعت الحكومة الإسبانية بهذه الحوليات فى عام ١٨٢١ عندما استولت عليها ، وبدأت فى محاكمة رجالها . وكان فرانسيس كورتينا الذى وجدت فى بيته هذه الوثائق والمراجع ، آخر رؤساء هذا التنظيم الذى لم يكذب يحتفل بمضى ثلاثمائة سنة على وجوده وانتشاره وسطوته فى عالم الإجرام حتى أصابته الضربة القاضية ، برغم انتشار أعوانه فى أجهزة الشرطة والقضاء وبين كبار المسئولين . فقد ساند الشعب الحكومة فى مواجهتها للتنظيم بعد أن سئم استمرار هذا الإرهاب وتصاعده ، وتوج القضاء نجاح الحكومة عندما أصدر حكمه باعدام رئيس التنظيم الأكبر الأخير ومع ستة عشر من الرؤساء البارزين ، وتم شنقهم فى سوق أشبيلية ، وبذلك طويت صفحة التنظيم الحافلة بالجرائم البشعة إلى الأبد .

ومن الواضح أن التنظيمات السرية الإجرامية عندما كانت تفرض سطوتها على مقدرات الشعب ، وتقف نداءً للسلطة أو الحكومة ، فإن تحالفاً خفياً سرعان ما ينشأ بينهما من خلال تبادل المصالح والتسهيلات والمكافآت المادية المجزية ، مادام الشعب مغلوباً على أمره ، وفرض عليه الصمت أو اللامبالاة أو السلبية ، خاصة عندما تتأكد الحكومة من أنها أعجز من أن تواجه التنظيم بهدف القضاء عليه ، خاصة إذا كان تنظيمياً من طراز المافيا فى إيطاليا ، الذى لم يكتف بالقيام بدور الدولة داخل الدولة ، وإنما تحول إلى دولة عالمية تنشر سطوتها ونشاطها فى شتى أرجاء المعمورة ، لها مصارفها وبنوكها الممتدة عبر القارات ، ومؤسساتها الدولية ، ومطاراتها وشركات الطيران الخاصة بها ، وشركات الإنتاج الفنى من

سينما وتلفزيون ، وشبكات الدعارة وتجارة الرقيق وتهريب الأسلحة وغسيل الأموال وعلب الليل ، وأندية القمار .. إلخ . وقد امتدت العولمة الاقتصادية والتكنولوجية والسياسة والأمنية والإعلامية ، تنظيم المافيا بقوة دفع لم يكن يحلم بها ، بعد أن تلاشت كل الحواجز ، وفتحت أمامه كل النوافذ والمسارات ليمارس أنشطته الإجرامية على مستوى العالم أجمع دون رقيب أو عاتق .

نشأ تنظيم المافيا في جزيرة صقلية ليصبح بعد ذلك من أعجب التنظيمات السرية التي عرفها التاريخ . وهذا التنظيم بقوانينه ، ومجالس قضاؤه ، وشرطته ، وجواسيسه ، وجامعي الضرائب له ، وأساليبه في معاقبة من يتصدى لمنافسته ، وخوف الأهالي منه ، جعل منه دولة فوق الدولة . وفي بداية تكوينه لم يكن التنظيم يملك المقومات التقليدية للتنظيمات السرية ، فلم يكن له في غير المناطق المحلية المحدودة والظروف الاستثنائية رؤساء وممثلون مختارون ، ولم يكن له علاقات سرية أو شارات يتعارف بها أعضاؤه ، ولا طقوس تقام لاستقبال الأعضاء الجدد ولا قواعد متبعة لقبول الأعضاء وإلحاقهم بالتنظيم . فقد كان العضو يتم ضمه إذا اشتهر بالشجاعة والإقدام وإجادة استعمال الأسلحة اللازمة ، وإذا فقد هذه الصفات والمؤهلات فإنه يفصل من التنظيم أو يقتل . وكان الزعماء والرؤساء في هذا التنظيم يشقون طريقهم بالعنف والقوة والإرهاب ويفرضون أنفسهم فرضاً بعد أن يقوموا بتصفية كل من تسول له نفسه أن يقف في طريقهم . أما في مجال توزيع الغنائم والأسلاب ، فكان أشدهم جيروتاً وعنفاً وإرهاباً هو الذي يفوز بنصيب الأسد .

وقد تكون التنظيم في بادئ أمره من الحراس المسلحين الذين كان ملاك الأرض يتخذونهم لحماية أنفسهم وأملاكهم ، وبسط نفوذهم . وفي مطلع القرن التاسع عشر تبدد شمل جيش الإقطاعيين المكون من هؤلاء الحراس المسلحين ، لكنهم واصلوا تقديم خدماتهم لكل من يطلبها بحيث شكلوا النواة الأولى

للتنظيم . وعندما لجأ رجال بلاط إمارة نابولي إلى صقلية فراراً من جيش نابليون ، انتعشت هذه العصابات وانتشرت في شتى أنحاء الجزيرة ، وقد تغلب رجال حرس الملك على غيرهم من لصوص الجزيرة ومجرميها ، واحتكروا وحدهم اللصوصية والإجرام والإرهاب ، وقويت شوكتهم وصار الناس ينظرون إليهم بعين الإعجاب والخوف . وأصبح أعيان الجزيرة يدفعون لهم ضريبة الحماية وحفظ الأمن .

وظل التنظيم نافذ الكلمة ومرهوب الجانب حتى شهر مايو عام ١٩٢٤ عندما زار الزعيم الإيطالي الفاشي بنيتو موسوليني جزيرة صقلية وألقى في مدينة باليرمو خطبة من خطبه الحماسية الملتهبة التي اشتهر بها وهدد فيها التنظيم بالحديد والنار . لكن غاريبالدي نفسه الذي كان بطلاً للاستقلال والوحدة الإيطالية ، حاول من قبل أن يقضى على هذا التنظيم لكنه أخفق في ذلك ، لأن نفوذ التنظيم لم يكن مقصوراً على القرى والريف ، وإنما كان يشمل المدن أيضاً . وعلى مر الأيام أصبح التنظيم في الجزيرة بمثابة شركة تأمين عملاقة ، يقدم لها الناس قدراً من المال في مقابل حمايتهم من الجرائم على اختلاف أنواعها ، سواء أكانوا أغنياء أم فقراء . وكان الذي يؤدي الضريبة يظفر بالأمن الذي لا تستطيع الحكومة أن تقدمه وتوفره له .

لكن بعد الحرب العالمية الأولى ساءت أحوال التنظيم وتطرق إليه الضعف ، لكن الأهالي كانوا لا يزالون يخشون بأسه برغم أنه فقد القدرة على حمايتهم مقابل الجزية المفروضة عليهم . وانتهز موسوليني فرصة هذا الاختلال الذي أصاب التنظيم ، ووعد سكان صقلية باستتباب الأمن واستقرار النظام . وأخيراً انضموا إلى الحكومة وساعدوها على توطيد الأمن ، بل وأمدوها بتفاصيل جرائم التنظيم حتى يمكن إخضاع أعضائه للقانون وعقابهم .

وأخذت المواجهة بين الحكومة والماфия لأول مرة أشكالاً متعددة ، وخاصة

عندما حاصرت قوات الحكومة قرية جانجى الواقعة بين الجبال والتي اعتصم بها رجال ألمافيا ، دون أن تهاجمهم حتى تتمزق صورتهم المخيفة فى أذهان الجماهير، عندما يبدون كالفئران المختبئة فى الجحور . وعندما طال أمد الحصار استسلم الرجال والقوا السلاح ، كما استسلم سائر أعضاء التنظيم . وانطلقت الألسنة المحبوسة ، وجمعت الأدلة التي تدينهم . وكان انتصارا مدوياً لموسوليني ضاعف من هيئته وسطوته إلى أن سقط وتم شنقه هو نفسه فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، مع سقوط هتلر الذى كان حليفه .

وبعد سقوط موسوليني ، وانتشار الفقر والبؤس فى إيطاليا التي هُزمت فى الحرب العالمية الثانية ، عاد تنظيم ألمافيا إلى لمّ شمله وتنظيم صفوفه وتجميع قواه . وفى ظل النظام الديمقراطى الذى أعقب النظام الفاشى فى إيطاليا ، تحول تنظيم ألمافيا إلى إمبراطورية سرية ، سواء فى مجال السياسة أو الاقتصاد أو الإعلام أو الفن . وهى إمبراطورية لا تستطيع الحكومات الرسمية أن تتحداها أو حتى تقترب منها ، بل وتجرى داخلها صراعات وتصفيات مثل تلك التي تجرى فى ظل الصراع على السلطة والحكم . وهذا يدل على أن التنظيمات السرية تمارس نشاطها فى الخفاء تحت وطأة النظم الديكتاتورية التي يمكن أن تعريها وتقضى عليها ولو إلى حين ، فى حين أنها يمكن أن تمارس نشاطها فى العلن فى ظل النظم الديمقراطية التي يمكن أن تتغاضى عن أنشطتها تجنباً لمتاعب ومشكلات هى فى غنى عنها ، أو رغبة من بعض رجال هذه النظم فى التواطؤ مع رجال هذه التنظيمات من أجل الحصول على مكاسب وثروات لم يبذلوا أى جهد فى سبيلها سوى تقديم التسهيلات الرسمية اللازمة لهذه العصابات كي تمارس نشاطها بحرية وطمأنينة .

وليست كل التنظيمات السرية مرتبطة بالجريمة المنظمة ، بل هناك تنظيمات أيديولوجية وسياسية تعتق مبادئ مثالية ، وتسعى لوضع الحق فى نصابه . ففى

ألمانيا مثلاً كانت كل أزمة من الأزمات التي انتابت الشعب الألماني ، تؤدي إلى تكوين مثل هذه التنظيمات السرية ، فإذا انفرجت الأزمة ، ضعف شأن هذه التنظيمات وقل الأقبال عليها . وكان من أقدم التنظيمات السرية الألمانية تنظيم «الفم » المقدس الذي تصدى للفوضى والاضطراب وأعاد الأمور إلى نصابها ، واكتسب تأييد العقلاء المتحضرين المؤمنين بقيمة الإنسان وحقه في حياة آمنة كريمة .

ويرجع تاريخ هذا التنظيم إلى منتصف القرن الثالث عشر حين ساءت الأحوال ، وخاصة بعد وفاة الإمبراطور فريدريك الثاني . واستغل سادة الإقطاع ضعف الإمبراطورية ، واستأثروا بالسلطة وطمعوا وبغوا ، وأصبح كل من يستطيع الإقدام على شيء لا يجد ما يمنعه . من هنا لجأ سكان المدن في مقاطعة وستفاليا إلى تكوين تنظيم « الم » المقدس ، لمفاجأة المجرمين والقبض عليهم ومعاقتهم ، من خلال تأسيس سلطة قوية مرهوبة الجانب ، وتعتصم بالسرية والتخفي والكتمان لتحقيق أهدافها ، وتنزل العقاب السريع بمن يستحقه ، وكان للأعضاء لغة سرية يتفاهمون بها ، ورموز وعلامات وشارات للتعارف ، ويمين يقسم به كل عضو جديد . وكان التنظيم يعقد اجتماعاته في سراديب وأنفاق تحت الأرض أو مغاور في الجبال أو في قلب الأدغال ، ويختار دائماً ما بعد الفجر لعقد هذه الاجتماعات .

وأصبح الناس في ألمانيا يخشون تنظيم الم أكثر مما يخشون الإمبراطور ، وكان حكم المحاكم التابعة للتنظيم ، يبعث الرعب في قلوب المجرمين ، مما مكن التنظيم من إقامة حكم القانون . لكن الحاجة أخذت تقل إلى وجوده حينما عاد للقانون احترامه وسلطانه . وبالفعل عقد التنظيم آخر جلساته في عام ١٨١١ ولا يزال أحفاد هؤلاء القضاة الأحرار يتلاقون كل عام في أمكنة خاصة بألمانيا لإحياء ذكرى نفوذ أسلافهم الماضي ، وتاريخ أمجادهم .

ومن أشهر التنظيمات السرية التي ظهرت في ألمانيا تنظيم المستنيرين أو

«أليمناتي» الذي نشأ في القرن الثامن عشر ، وكان من أعضائه شاعر ألمانيا الكبير جيته ، وكان مؤسس هذا التنظيم شاباً في الثامنة والعشرين من عمره ، يسمى آدم وايزهاوبت . وكان التنظيم في بدايته عبارة عن تنظيم سرى للحكمة والتقدم ، لكن سرعان ما تحول إلى النشاط السياسي ، وكان هدفه أن تحل الرغبة في عمل الخير لبني الإنسان جميعاً محل الحواجز التي تفصل بين الأديان ، والعمل على تقويض النظام الملكي لكن الملك كارل تيودور ملك بافاريا الذي اتهمه التنظيم بالطغيان والاستبداد ، رفض أن يتقلص ظل الملكية في عهده ، ففضى على التنظيم في عام ١٧٨٣ و فرق شمل أعضائه .

وفي الفترة نفسها نشأ تنظيم آخر كان له توجه مناقض تماماً لتنظيم المستنيرين ، وهو تنظيم روزيكر وشيان ذو النزعة الرجعية التي تحارب التقدم والاستنارة . ومارس أعضاؤه نفوذهم عند الملك لمحو الإصلاحات التي شرع في الأخذ بها بناء على رأى تنظيم المستنيرين ، وكان التنظيم يلجأ إلى النصب والاحتيال والخداع ، خاصة عندما نجح في ضم الملك إلى صفوفه في حفل عام ١٧٨١ وسط جماعة من الرجال المقنعين الذين حلف أمامهم يمين الولاء للتنظيم . فقد ظهرت على الجدار أمامه صور مشوهة تمثل أسلافه ، وخاطبته هذه الأشباح ونادته باسمه ، فدب الرعب في قلبه ، ووعده بأن يجيب مطالب التنظيم ، ويعمل على تنفيذ أوامره . وكان زعماء التنظيم بطبيعة الحال على علم بسر استحضار هذه الأشباح في أى وقت يريدونه ، وذلك باستعمال المرايا والفوانيس السحرية والتكلم من باطن الجوف وبهذه الطريقة أصبح الملك ألعوبة في يد التنظيم .

وكان أول مطالبهم من الملك هو محاكمة تنظيم المستنيرين والبطش بهم ، وقد نجحوا في ذلك . ولكن أعضاء تنظيم المستنيرين فروا إلى إيطاليا وروسيا وغيرها من الدول الأوروبية ، وأذاع أعضاء هذا التنظيم أفكاره الإنسانية المستنيرة

فى كل أرجاء أوربا ، ولم يخجل أعضاء تنظيم روزويكر وشيان من ممارسة السحر وتجارب الكيمياء التى تسعى لتحويل الأحجار إلى ذهب . وبرغم عيوب هذا التنظيم ومثالبه ونقائصه ، فإنه أثر فى الشعر والأدب عندما أثار خيال الأدباء والفلاسفة وفتح أمامهم مجالات غير تقليدية وغير واقعية زاخرة بالشطحات الأدبية والفنية والفلسفية .

وظلت ألمانيا مستقراً للجمعيات السرية والتنظيمات التى كانت بمثابة حكومات غير رسمية . فمثلاً فى عام ١٧٦٢ تكون تنظيم « نادى موصل » ومن هذا التنظيم السياسى تفرع تنظيم آخر عرف باسم جمعية « الصداقة » للعمل من أجل أن تصبح بروسيا زعيمة ألمانيا كلها ، وعمت هذه التنظيمات ألمانيا بحيث وجد فى وقت واحد أكثر من ثلاثين تنظيمًا سريًا ، خاصة عندما أصبحت بروسيا تحت سيطرة الفرنسيين فى عام ١٨٠٧ . وكانت هذه التنظيمات تسعى إلى الخلاص من الحكم الفرنسى . وفى عام ١٨٠٩ أنشأ البارون فون ستاين « اتحاد الفضيلة » ولم يسمح بالالتحاق به لغير ذوى السمعة الحسنة ، وقد انضم إليه كثير من النبلاء ، وأساتذة الجامعات ، وضباط الجيش ، والموظفين . وأثار التنظيم اشتباه نابليون الذى أمر بحله بمجرد علمه به . ومع ذلك تواصل إنشاء تنظيمات سرية أخرى لمقاومة نابليون ، منها « اتحاد هوفمان » ، وتنظيم « فرسان ملكة بروسيا » ، و « اتحاد الشباب » ، و « الجمعية الألمانية » ، و « الفرسان السود » .

وفى عام ١٨٣٢ صدرت قوانين خاصة فى ألمانيا لكبح جماح التنظيمات الطلابية ، ووقعت مواجهات قتل فيها عدد من الجنود ، وألقى بالكثير من أعضاء التنظيمات السرية فى السجن مدى الحياة ، مما أجبر هذه التنظيمات على التشتت أو الكمون أو تسريح أعضائها لفترة طويلة . لكن عندما وقعت الحرب العالمية الأولى ، وهزمت فيها ألمانيا شر هزيمة ، عاد الألمان إلى الاستعانة بالتنظيمات السرية لمواجهة الذل والهوان . فنشأ ما بين عامى ١٩١٨ و ١٩٢٦ أكثر من مائة

تنظيم سرى ، كان بعضها يسعى لاستعادة النظام الملكى ، وبعضها اشتراكى النزعة وبعضها الآخر يعتنق الشيوعية ، وبعضها كانت له توجهات قومية دينية . وكثرت مؤتمراتها ودسائسها ، حتى ظهور هتلر فى الساحة وتعاظم نفوذه ، فى حين كانت الحكومة الجمهورية الألمانية عاجزة عن إخماد حركات هذه التنظيمات السرية المتكاثرة المتنازعة ، وخاصة أن الحلفاء رفضوا السماح للحكومة الألمانية بالتسلح لمواجهة هذه التنظيمات والقضاء إليها بعد أن هددت كيانها وأهدرت سلطاتها. فكان كل ما تستطيعه الحكومات الألمانية هو إعلانها أن هذه التنظيمات السرية غير شرعية .

وفى إبريل ١٩٢٣ ظهرت محاولة فى بافاريا لضم جميع التنظيمات العسكرية الألمانية فى اتحاد وطنى عام . وكان جيش العاصفة بقيادة هتلر ممثلاً بقوة فى ذلك الاتحاد ، وقام هتلر بمحاولة لقلب نظام الحكم فى ميونيخ لكنه فشل وتم اعتقاله . ولما أطلق سراحه عاد إلى تنفيذ برنامجه السياسى . وواصل جهده وكفاحه حتى أصبح حزبه أقوى الأحزاب الألمانية ، كما روى فى كتابه الشهير «كفاحى» . واستأثر بالسلطة ، واستطاع أن يقضى على التنظيمات السرية التى كانت تنافس تنظيمه . ولم يمنع انفرادة بالحكم ظهور معارضين لنظامه وفكره ، لكنهم اضطروا إلى التخفى والعمل فى الظلام خوفاً من بطشه .

وأنشأ هتلر نظام الجستابو ومعسكرات الاعتقال ، ليقاوم هذه الحركات السرية ويقضى عليها . وكانت جمعية الحرية الألمانية السرية تقوم بحركة مقاومة خفية ، وتذيع النشرات والبيانات السرية عن حقيقة الأوضاع ، وتفند ادعاءات النازية وتعزى مثالبها . وبرغم القسوة التى عامل بها النازيون أعضاء هذا التنظيم ، فإنه لم يتوقف عن العمل طوال العهد الهتلرى . ويبدو أنه كان بين صفوفه أنصار مجهولون من رجال الجستابو ، لدرجة أنه حدث ذات مرة أن أقيم حفل فى مدينة جراتس ، وأطفئت الأنوار لرقصة الفالس ، وعندما أضيئت القاعة

مرة أخرى كانت الأرض مغطاة بمنشورات جماعة الحرية الألمانية ، ولم يستطع أحد أن يقتفى أثر موزعى تلك المنشورات .

وقد أثبتت الحركة النازية التي بدأت حركة سرية خفية ، أن التنظيمات السرية عندما يستفحل أمرها وتحكم في مقاليد الأمور ، يمكن أن تؤدي إلى تحولات مصيرية في مسار السياسة العالمية كلها ، إذ كانت هذه الحركة هي السبب الأساسى الذي أدى إلى الحرب العالمية الثانية ، مثلما أدى تنظيم اليد السوداء الصربى السرى إلى انفجار الحرب العالمية الأولى عندما أطلق واحد من أعضائه النار على الأرشيدوق فرانز فرديناند وريث العرش النمساوى الذى لقي مصرعه فى الحال .

كان اسم هذا التنظيم فى البداية « جمعية الاتحاد أو الموت » ، وكان يهدف إلى إقامة وحدة تجمع بين سلافي الشمال وسلافي الجنوب . وكان مقره فى بلجراد فى إدارة صحيفة « بيمونت » التى دافعت عن الوحدة السلافية المنشودة . واستطاع زعيمه دراجوتين ديمتريفتش الذى عرف باسم العجل أيبس المصرى القديم أن يجمع حوله كل الشباب المشتت الضائع فى أرجاء البلقان ، وكان أول نشاط للتنظيم قد قام به طلبة الجبل الأسود الذين كانوا يتلقون العلم فى جامعات بلجراد حين دبروا مؤامرة عام ١٩٠٧ لقتل الملك نيقولا ملك الجبل الأسود ، لكنهم فشلوا ، ومع ذلك لم يتراجع هؤلاء الشبان عن اعتناق الأفكار الثورية المتطرفة ، وفى مقدمتها ممارسة القتل السياسى ، برغم أن الملك لم يكن يسىء إلى أحد منهم ، وكان أكثرهم يتلقى العلم على نفقة الحكومة التى حاولوا قلب نظامها واغتيال رئيسها .

وعندما أشتد ساعد تنظيم « اليد السوداء » ، واستهوى الصربيين الذين دخلوا فيه أفواجا ، بحيث ارتبط باسمهم تاريخياً وقد سار التنظيم على نمط تنظيم « أوملادينا » الذى كان من أشهر التنظيمات السرية التى ظهرت فى

البلقان ، ولعبت دوراً سياسياً أساسياً ، وهي المسؤولة عن قتل الأمير ميخائيل الصربي والملك ألكسندر والملكة دراجا . في هذا التنظيم كان العضو يسجل أسماء خمسة أعضاء آخرين ليكون منهم « يداً » وكانت الطاعة العمياء شرطاً أساسياً ، بعد أن يلقي التنظيم في روع الأعضاء أن الوطنية فوق كل اعتبار ، ولا مانع من ارتكاب أية جريمة في سبيل تنفيذ الأوامر الصادرة إلى العضو . كما أن التنظيم لا يتردد في قتل الخائن الذي يعصى أمره .

وكان أيبس هو المشرف العام على التنظيم بكل شعبه وفروعه التي تتلقى أوامره وتعليماته دون مناقشة ، وهو الذي اختار الطلبة الثلاثة الذين عهد إليهم بقتل الأرشيدوق فرانز فرديناند ولي عهد النمسا ، وكانوا من البوسنة . ومن الواضح أن السهولة التي تمت بها المهمة كانت تدل على أن وراء المؤامرة مسئولين كباراً . وقد دلت المحاكمات على أن الوزارة الصربية لم تكن بريئة من الاشتراك في تدبير هذه المؤامرة . وكان الشبان الثلاثة مجرد أدوات في أيدي المخططين المجهولين ، وكانوا يتقلون وهم يحملون القنابل في شكل طرود من يد أحد العملاء السريين إلى يد العامل السرى الآخر . وقد تم تزويدهم بمادة سيانيد البوتاسيوم ، ليتناولوه مباشرة بعد إلقاء القنابل .

وفي يوم الأحد ٢٨ يونيو ١٩١٤ تمت الجريمة وقضت الرصاصات على حياة الأرشيدوق وزوجته في سرايفو . وكانت هذه الجريمة بمثابة افتتاحية الحرب العالمية الأولى التي اكتوى العالم بناها ، ولم تكن هذه الجريمة أول جريمة يرتكبها تنظيم اليد السوداء ، لكنها كانت أخطر جريمة تاريخية . فقد أرسل من قبل شاباً مسلولاً إلى فيينا لقتل الإمبراطور جوزيف في عام ١٩١١ ، ولم يسمع عن هذا الشاب شيء بعد ذلك . وفي فبراير ١٩١٤ حاول التنظيم قتل الملك فرديناند ملك بلغاريا . وكانت معظم حوادث القتل التي قام بها التنظيم قد ارتكبت في الأراضي النمساوية .

وفي الحرب العالمية الأولى أظهر أبيس ورجاله من أعضاء تنظيمه « اليد السوداء » بطولات خارقة في شتى المعارك ، لدرجة أنه رقى إلى منصب رئيس هيئة أركان حرب الجيش الصربي الثالث العامل على مقربة من سالونيك باليونان مع الحلفاء عام ١٩١٦ . وقد أشعلت هزيمة الجيش العربي النقمة في نفسه ، فعاد إلي أساليبه الإرهابية التقليدية ، متهماً الملك ألكسندر بسوء التصرف ، ومؤكداً أن الحل هو قتل الملك وإزالته من الطريق . خاصة أنه في عام ١٩١٧ كانت مقترحات الصلح تلوح في الأفق الدولي وسط أخبار المعارك وخشى الملك ورئيس وزرائه مما يحدث إذا ما عرفت النمسا حقيقة جريمة سرايفو ، وأبيس يعرف الكثير عن أسرارها ، ولذلك صمم الملك على التخلص منه ، لكن محاولاته فشلت .

ورد أبيس بمحاولة لقتل الملك ، وقدم مع ستة من رجاله للمحاكمة في سالونيك في العام نفسه (١٩١٧) ، وحكم عليهم بالإعدام الذي نفذ فيهم بالفعل . لكن موته لم يقطع سلسلة الجرائم ، وأقسم كثير من أعضاء تنظيم « اليد السوداء » على الانتقام لقتله . ووضعت المؤامرات لاغتيال الملك ألكسندر الذي أصبحت دولته الجديدة - دولة يوجوسلافيا - على وجه التقريب ، ضعف حجم الصرب القديمة . وأصبح لهذه الدولة الجديدة بعد الحرب العالمية الأولى خصمان لدودان : إيطاليا والمجر ، فلجأ إليهما أعضاء تنظيم « اليد السوداء » ، طلباً للمال والحماية والدعم ، حيث لقوا ترحيباً كبيراً في المجر على وجه الخصوص .

وشرع الإرهابيون في التدريب والإعداد في إحدى مزارع المجر ، التي أنشئت فيها مدرسة اشتهرت باسم « يانكابوستا » ، وزودت بأحدث الأسلحة وأشدها فتكاً ، ودرس فيها فن الاعتداء في الشوارع والطرقات ، وطريقة الاختباء وراء الجمهور البريء والاحتماء بصفوفه . وأعد في هذه المدرسة هدف في حجم

الملك ألكسندر لتدريب الإرهابيين على إصابته بطلقات الرصاص . وكان المشرف على المدرسة خليفة لأيس يدعى الدكتور أنتى بافلتش الذى لقب بالرئيس . وقام رجاله بمحاولات كثيرة لاغتيال الملك ألكسندر فى داخل يوجوسلافيا وفى خارجها ، لكنها فشلت .

كان الخطر الذى يتهدد حياة الملك ألكسندر شديداً ، ويحتاج تجنبه إلى الرقابة الدائمة والحيطرة الكاملة . وكان قتله فى أرض أجنبية يلائم الكثير من الخطط التي وضعت لاغتياله . وكانت زيارة الملك لفرنسا فرصة لا مثيل لها ، فتم إرسال خمسة رجال بجوازات سفر مزورة . وتمكن أحدهم من القفز إلى داخل العربة الملكية وهى سائرة ، وأطلق الرصاص على الملك ألكسندر والمسيو برتو وزير خارجية فرنسا واغتالهما ، أما حارسهما فقد ضربه بسيفه بعد فوات الأوان . وألقى القبض على ثلاثة من المتآمرين ، وهرب الدكتور بافلتش إلى إيطاليا ، ورفض موسوليني تسليمه .

ولم تعرف يوجوسلافيا الهدوء والنظام إلا فى عهد الرئيس جوزيف بروز تيتو، لكن بمجرد وفاته وتفتت الاتحاد اليوجوسلافى ، عادت الصراعات الدموية والعرقية بين الصرب والكروات والبوسنيين إلى سيرتها الأولى . ولعل مادار من صراعات وحروب أهلية على أرض يوجوسلافيا السابقة فى العقد الأخير من القرن العشرين ومطالع الواحد والعشرين ، هو امتداد للروح التي رسخها تنظيم اليد السوداء وجسدها منذ أوائل القرن العشرين .

أما فى إيرلندا فكان أول دافع لتكوين التنظيمات السرية قد نبع من الفقر والبؤس وسوء الحال الذى كانت تعانيه إيرلندا . وعندما اشتد الكرب بالإيرلنديين فى عام ١٧٦١ ، تجمع بعض الفلاحين فى تنظيم سرى أصبح يعيث بالأمن ويلجأ إلى النهب والسرقه والقتل وحرق الممتلكات وهدم الأسوار والبيوت . وهو التنظيم الذى عرف باسم تنظيم « الفتيان البيض » بسبب قميص أبيض طويل

، كانوا يرتدونه فوق ملابسهم ليستتروا به . وواصلوا نشاطهم لمدة ربع قرن ، وكان أكثر هجومهم موجهاً للملاك الإنجليز الذين اغتصبوا أملاك الإيرلنديين .

وفى شمال إيرلندا تكون تنظيم سرى آخر على نهج تنظيم « الفتيان البيض » نتيجة لجشع الماركيز دونجال الذى أراد مضاعفة ثروته ، فطرد من مزارعه آلاف المستأجرين وأجر مزارعه لتجار مدينة بلفاست ، فكون المزارعون المطرودون جمعيتهم السرية باسم « القلوب الفولاذية » ، وأعلنوا الحرب على الذين اغتصبوا أماكنهم ووظائفهم . وكانت حرباً شعواء زاخرة بحرق الزرع والضرع ، والقتل والنهب ، وظلوا هم الهم الأكبر للحكومة لمدة سنوات ، حتى استطاعت أن تكسر شوكتهم وتفرق شملهم ، وقد فر ألوف منهم إلى أمريكا .

وتبع ذلك صراع مرير بين الجمعيات الكاثوليكية والبروتستانتية ، عندما رأى البروتستانت أن الحكومة قد عجزت عن حمايتهم من اعتداء تنظيم « القلوب الفولاذية » والجمعيات الكاثوليكية الأخرى ، فصمموا على مقاومة الإرهابيين بسلاحهم ، فتكونت جمعية « فتية طلوع النهار » التى سارت على نهج التنظيمات السرية العسكرية ، ولكن بلا حفلات أو مراسم أو طقوس ، فقد كان غرضها محدداً معروفاً . كانت جماعات التنظيم المسلحة تجتمع عند الفجر ثم تنطلق للسطو على منازل الكاثوليك وطردهم منها . ومن يحاول مقاومتهم كان الموت فى انتظاره . فاضطر الكاثوليك إلى إنشاء تنظيم « المدافعين » لدفع الأذى ورد الغارات ، حتى غمر البلاد مايشبه الحرب الأهلية . وبرغم تأييد الإنجليز للبروتستانت فإن الكاثوليك لم يستسلموا . وكان يأتيهم المال والسلاح من الثائرين الفرنسيين ، وانضم تنظيم المدافعين إلى تنظيم « اتحاد الإيرلنديين » . وفى عام ١٧٩٨ اشتعلت الثورة ، لكنها فشلت وتبعته مذبحة عامة .

ولجأت التنظيمات السرية إلى حرب العصابات التى كانت تطلق نيران البنادق من خلف الأسوار والحواجز ، فتجيبهم طلقات أخرى من داخل الأسوار

والحواجز . ولم تنجح القسوة ولا الوحشية فى إخماد الحركة الثورية الإيرلندية التى فرضت تنظيمات سرية باطشة ، مثل تنظيم « الشريط » الذى دخل فيه الإيرلنديون أفواجا ، وقوى نفوذه بسرعة لا تكاد تصدق . لكنه تحول إلى تنظيم إرهابى بعد ذلك ، وانتهى أمره فى حوالى عام ١٨٣٥ ، حين خلفه تنظيم « فتية سان باتريك » وعندما ضعف بدوره ، خلفه تنظيم « الفنين » الذى كان تنظيماً قومياً خالصاً فنأى عن مقاومة البروتسانت ، وقصر جهوده على مقاومة البريطانيين .

وفى عام ١٨٥٧ نشأ تنظيم « الفتیان » فى الولايات المتحدة ، وتمثل هدفه الإستراتيجى فى تحقيق استقلال إيرلندا . وقد أسسه الإيرلنديان المنفيان الكولونيل جون ماهونى ومايكل روهنى . وكان سرىاً فى بادئ الأمر ، وظل يعمل فى الخفاء حتى نوفمبر ١٨٦٣ حين بدأ صفحة جديدة وأعلن الثورة والسعى لضم كندا وإيرلندا فى جمهورية إيرلندية منفصلة عن بريطانيا العظمى ، وكثر أنصار التنظيم وجمع أموالاً وأسلحة كثيرة ، وتدرّب أعضاؤه تدريباً عسكرياً سرىاً . واستعانوا بالصحافة والنشرات على إذاعة مبادئه . وقامت ثورتان فاشلتان فى إيرلندا ، وأرسلت حملتان فاشلتان أيضاً إلى كندا من الولايات المتحدة وتم شنق القادة .

ومنذ عام ١٨٧٢ عاد تنظيم « الفتیان » إلى السرية والاستخفاء ، وشرع فى استخدام الديناميت ، وحاول نسف جسر لندن ، ونسف بعض المباني العامة ، لكنهم لم يستطيعوا إحداث سوى القليل من الضرر . كما حاول أحد أعضاء التنظيم إلقاء قنبلة من الديناميت من شرفة الغرباء فى مبنى البرلمان البريطانى على منضدة رئيس الجلسة فألقى القبض عليه . وظل الإيرلنديون يدبرون المؤامرات ويجاهدون ويناضلون لتوحيد إيرلندا واستقلالها .

وتكون تنظيم « إخوان الجمهورية الإيرلندية » وعقد اجتماعاته فى السر ،

وشرع في تدريب شباب إيرلندا على الحرب والمقاومة واتباع نهج تنظيم « الفتيان » وكان من أبرز أعضائه ديفاليرا الزعيم الإيرلندي الأشهر فيما بعد ، والذي ساهم مع زملائه في إقامة حكومة ثورية جمهورية في إيرلندا ، وأصبح هناك ما يسمى بتنظيم « جيش الجمهورية الإيرلندية » الذي تصدى للإنجليز عندما حاولوا القضاء على هذه الحكومة ، وطال الصراع بين الفريقين حتى أدركهما السأم وأرسل لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني إلى دى فاليرا يدعو للمفاوضة . وبالفعل عقدت هدنة بين الطرفين ثم وقعت المعاهدة في ديسمبر ١٩٢١ .

وإذا كانت إيرلندا الجنوبية قد استقرت كدولة مستقلة ، ولم تعد مجالاً للصراع بين القومية والاستعمار ، فإن إيرلندا الشمالية لا تزال - حتى مطلع القرن الحادى والعشرين - نهياً للصراعات بين الكاثوليك والبروتستانت ، بين الإيرلنديين الكاثوليك وقوات الاستعمار البريطانى التى تصر على جعل إيرلندا الشمالية جزءاً من بريطانيا ، ولا تزال مظاهر العنف والقتل والاعتقال والتدمير التى شهدتها إيرلندا الجنوبية مع بريطانيا فى الربع الأول من القرن العشرين ، تتكرر فى الربع الأخير منه وفى مطلع الحادى والعشرين ، ولكن مع إيرلندا الشمالية هذه المرة . ولم تراجع منظمة الجيش الإيرلندى وجناحها العسكرى « السين فين » عن تفجير القنابل فى قلب العاصمة لندن نفسها . وبرغم اجتماعات ولقاءات الطرفين بحثاً عن حل لهذه المشكلة المستعصية فإنها أزمّت وضعفت احتمالات حلول السلام .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد شهدت فى سنوات اضطرابها فى منتصف القرن التاسع عشر عدة تنظيمات سرية . وفى عام ١٨٦٥ على وجه التحديد ، بلغت حالة الولايات الجنوبية أسوأ درجاتها بعد أن استمرت الحرب الأهلية أربع سنوات ، قتل فيها خيرة رجالها ، وفقد الباقون مالهم من مال وعتاد . ولم يكن الأمن مستتباً ، مما أدى إلى ظهور أنواع مختلفة من التنظيمات السرية

. وفي هذا الجو العاصف المضطرب ظهر تنظيم كوكلوكس كلان ، حين اجتمع في شهر مايو ١٨٦٦ فريق من الشباب الزملاء في مصلحة واحدة ، هرباً من الملل والضيق . واقترح أحدهم إنشاء ناد يتقابلون فيه . وتحمسوا للفكرة ، واقترح أحدهم أن يكون اسمه « كوكلوس » التي تعنى باليونانية « الدائرة » ، فأعجبوا بالإسم وحرفوه إلى « كوكلوكس » حتى يبدو إنجليزياً ، ثم أضافوا إليه كلمة « كلان » التي تعنى بالإنجليزية « عصابة » مجارة لروح العصر القلقة المضطربة .

وفي البداية كان عنصر التسلية وروح الدعاية مسيطراً على أعضاء النادي الذى شرع فى التحول إلى تنظيم سرى أوحث به الملابس العجيبة التى يرتدونها للتشكر والتى أثارت الرعب فى قلوب السود الذين كونوا تنظيم « الاتحاد الأمين » الذى حاول الضغط على البيض الذين اشتركوا فى الحرب الأهلية والذين أصروا على استمرار العبودية وعدم المساواة ، مما جعلهم يستنجدون بأعضاء كوكلوكس كلان الذين كان معظمهم من جنود الاتحاد الذين خاضوا الحرب الأهلية . وبالفعل ساندوهم لإرهاب السود ، وبدأ تنظيم « ركبان الليل » أو جناحهم العسكرى فى لعب دورهم العنصرى المشبوه الذى أضر بسمعة التنظيم . ومع ذلك تهافت الشباب على الانضمام إليه من القرى المجاورة ، وأسسوا فروعاً له كان مقرها بعض المغارات والكهوف . وهكذا تكونت كتائب « ركبان الليل » الذين كانوا يحملون السود إلى الغابات ويوسعونهم ضرباً وتعذيباً يمكن أن يصل إلى درجة القتل أو الشنق . وأمعنوا بعد ذلك فى الإجرام ، وأغرموا بعمليات التعذيب والقتل بصرف النظر عما إذا كانت ضحيتهم تستحق مثل هذا الانتقام الوحشى البشع أولاً تستحق .

واختلط الحابل بالنابل ، فحاكى بعض الناس أعضاء التنظيم فى تنكرهم ، فكانوا يلبسون الطرطور الأبيض والعباءة البيضاء ، ويتتقمون من

خصوصوهم . واستغل السود هذه الفوضى وكونوا من رجالهم جيشاً ، وهزموا التنظيم فى بعض النواحي برغم كل الأعياب التى كان أعضاءه يقومون بها لإرهابهم . وانضم بعض البيض إلى السود فى معاداة هذا التنظيم الكريه ، وسن الحاكم براونلو قانوناً بمعاقة كل من يخالط أعضاء التنظيم أو يرتدى زيه ، فقد اعتبروا هم وأسرههم من طريدى المجتمع . وبعد مرور عامين حافلين بالحوادث المأسوية والمثيرة أعلن زعيم التنظيم فى مارس ١٨٦٨ حله واستقالة كل أعضائه . لكن الحياة دبت فى هذا التنظيم فى عام ١٩١٥ ، بهدف مقاومة الزوج والكاثوليك والشيوعيين والأجانب والمهاجرين الجدد ، وكثر أعضاء التنظيم الذى أصبح تنظيمياً إرهابياً ، يرتكب جرائم بشعة ، حتى ثار المجتمع الأمريكى ضده ، وشرع الناس فى مهاجمة أماكن اجتماعاته والاعتداء على أعضائه ، بحيث تم القضاء عليه بحلول أواخر عام ١٩٢٨ .

ويبدو أن التنظيمات السرية لن تندثر لارتباطها بقواعد اللعبة السياسية عبر العصور ، وخاصة بعد أن دخل العالم عصر تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ، بحيث أصبح فى إمكان هذه التنظيمات استخدام الشبكات الفضائية فى تنفيذ أغراضها العاجلة والأجلة على مستوى العالم أجمع ، وبشفرات لا يستطيع أحد أن يفضها ، أى لا يستطيع أن يصيها فى مقتل . وكان أكبر وأقوى دليل تاريخى على هذه التطورات الجذرية ، تنظيم « القاعدة » الذى أنشأه المنشق السعودى أسامة بن لادن فى أفغانستان عام ١٩٩٦ . فقد نسبت إلى هذا التنظيم السرى هجمات وضربات مدمرة ، مثل تلك التى جرت للسفارة الأمريكية فى كل من كينيا وتانزانيا ، وبلغت قمتهما فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، أو ما عرف بالثلاثاء الدامى أو الأسود ، حين اختطفت أربع مجموعات من الإرهابيين الانتحاريين ، أربع طائرات مدنية بركابها من مطار بوسطن ، ضربت اثنتان منها مركز التجارة العالمى فى نيويورك وذلك بالاصطدام ببرجيه ، وتدميره بالكامل ، واصطدمت الثالثة بالمبنى

المركزي الأوسط في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) ودمرته أيضاً ، في حين انطلقت الطائرة الرابعة لاعتراض طائرة الرئيس بوش وضربها في أثناء عودتها من فلوريدا إلى واشنطن ، حتى يستطيع الإمساك بمقاليد الأمور ، وذلك بعد أن تم فك شفرتها وتحديد خط سيرها . وقد سقطت هذه الطائرة المغيرة في ولاية بنسلفانيا في ظروف غامضة .

وسرعان ما انهالت الاتهامات على أسامة بن لادن وتنظيم « القاعدة » ، وتم حشد القواعد والقوات الأمريكية وكذلك المتحالفة معها لضرب خلايا وفروع وشعب تنظيم أسامة بن لادن الذي أعلن بوش أنه مطلوب حياً أو ميتاً . ولأول مرة في تاريخ قواعد اللعبة السياسية تعلن أكبر قوة في العالم ، الحرب على فرد واحد وتنظيمه السرى ، مما جعل أسامة بن لادن يدخل التاريخ المعاصر من أوسع أبوابه !!!

(١٥) الثورات الجديدة

ليس هناك لفظ مثل لفظ « الثورة » تردد وتكرر إلى درجة الملل ، وفقد معناه ودلالته ، في عالمنا المعاصر بصفة عامة ، وعالمنا العربي بصفة خاصة . فهذا يصرخ بالثورة السياسية ، وذلك يصيح مردداً شعارات الثورة الاجتماعية ، وثالث يدق طبول الثورة الاقتصادية ، وآخر يصم الأذان بثورته الثقافية أو التعليمية . . . إلخ . وهذه الظاهرة - إن دلت على شيء - فإنها تدل على أن الدول النامية ما تزال تعيش العصر الذي بدأ بالثورة الفرنسية ، واستمر حتى تقسيم العالم إلى معسكرين في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة التي انتهت في أوائل تسعينيات القرن العشرين بانهيار الاتحاد السوفيتي وتفتت الكتلة الشرقية . وهو العصر الذي شهد أكبر قدر ممكن من الثورات التي تمنهجت في أيديولوجيات سياسية بدأت بشعارات الثورة الفرنسية الشهيرة : الحرية . الإخاء . المساواة ، وتفرعت بعد ذلك لتأخذ ألواناً ونماذج وتنوعات ، تختلف باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعيشها المنطقة التي اندلعت فيها الثورة . ذلك أن معدل حدوث الثورات منذ الثورتين : الأمريكية (٦٥ - ١٧٧٥) والفرنسية (٨٩ - ١٧٩٥) أخذ يتزايد مع الزمن حتى ثمانينيات القرن العشرين (الثورة الإيرانية : ٧٨ - ١٩٧٩) وبعدها بدأ الإيقاع يتناقص وينخفض ويتباطأ بشدة .

في هذين القرنين ، أصبحت الشعارات والأيديولوجيات وأحياناً اللافئات ، ضرورة ملحة كلسان حال الثورة ، أو الواجهة البراقة التي تقدم بها نفسها للعالم

، بل وتحاول تصديرها أو فرضها على المناطق المجاورة ، إذا كانت تملك أسباب القوة اللازمة لذلك . ومن الواضح أن تيار الثورات الكبرى في التاريخ الحديث ، بدأ في بلاد أو مناطق شهدت تفاعلات رئيسية في الحضارة الغربية (أمريكا الشمالية- فرنسا) ، ثم انطلق إلى الشرق القديم (الثورة البلشفية في روسيا : ١٩١٧ ، وثورة مصطفى كمال في تركيا : ١٩٢٣ ، والثورة الصينية : ٤٦ - ١٩٤٩) ، وبعدها بدأ طوفان ثورات العالم الثالث في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ، والتي كان للثورة المصرية : ١٩٥٢ ، دور ريادي بارز فيها .

ويبدو أن الثورة كأسلوب لتغيير نظام الحكم بالقوة ، ظهرت في مناطق كانت أكثر تقدماً من مناطق أخرى معاصرة لها ، ثم انتقلت إلى المناطق الأقل تقدماً . ومن الواضح أنه بنهاية الحرب الباردة ومعها الصراع الأيديولوجي بين القوتين العظميين ، بانهار الاتحاد السوفيتي ، وصلت الإنسانية إلى نهاية الشوط أو السباق الثوري بهذا المفهوم التاريخي . فقد كانت الثورة قلباً لقواعد اللعبة السياسية بالقوة والعنف ، عندما تتحجر لصالح فئات معينة تابعة على القمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبحثاً عن قواعد جديدة لصالح الفئات التي حرمت طويلاً من حقوق الإنسان ، إذ إن القوة الدافعة لتوليد الثورات ، كانت تتمركز في الخلل الواضح في التوازنات بين عناصر المجتمع وطبقاته وفئاته . لكن المفارقة التي تحتاج إلى تأمل ودراسة وتحليل أن هذا الخلل لا يزال موجوداً ، بل وربما عمّقه طوفان العولمة الذي قسم العالم إلى شمال غني وجنوب فقير ، مما يدل على أن هناك أسباباً أخرى أدت إلى تغيير في قواعد اللعبة الثورية .

وهناك ظاهرة عامة ارتبطت بقيام الثورات ، وهي أنها لم تكن - في معظمها- لصالح الفئات التي حرمت طويلاً من حقوق الإنسان ، بل اقتصررت فوائدها وعوائدها ومنافعها على من قاموا بها وأنصارهم ، وأتباعهم وذبولهم ،

وغالباً ما احتلوا مكانة من تخلصوا منهم . ونظراً للحمى الثورية التي أصابت مناطق عديدة من العالم ، وخاصة في الدول الفقيرة أو النامية أو المتخلفة مع بداية الحرب الباردة ، تحولت الثورات إلى أصنام مقدسة يستحيل أن تمس أو أن تتغير أوضاعها واتجاهاتها إلا بثورة مضادة ترفع بدورها شعارات وأيديولوجيات مضادة . وهكذا أصبح البشر في خدمة الأصنام الجديدة بل وقرايين على مذبحها في بعض الأحيان ، وذلك بدلاً من أن تصبح الثورات مناهج علمية وعملية لخدمة التقدم الحضارى للبشر .

ووجدت الديكتاتوريات الحديثة فرصة ذهبية في هذه الثورات التي أصبح الطغاة والحكام والزعماء كهنتها القائمين على طقوسها والتي لا يعرف أسرارها وتفاسيرها أحد سواهم ، والويل والثبور وعظائم الأمور لمن يحاول أن يفسرها تفسيراً مختلفاً ، وليس على هوى الديكتاتور والوصى عليها . وكان هذا مناخاً صالحاً لانتشار الانتهازيين والمتسلقين والطفيليين وحملة المباخر الذين يعدون من أهل الحظوة أو أهل الثقة بالتعبير المصرى الشهير ، أما أهل الخبرة والعلم الذين يرون أحياناً في خبرتهم وعلمهم توجهات قد تتناقض مع أيديولوجيات السلطة المعلنة ، فعليهم أن يكتموها ويخفوها ، بدلاً من أن تقوم السلطة بإخفائهم هم شخصياً في السجون والمعتقلات التي قد لا يعودون منها .

من هنا وضعت الثورات إمكانات العلم في خدمة توجهاتها ، بحيث لا يزدهر أحد فروعه إلا إذا كان الساسة في حاجة إليه ، وغالباً ما يكون هذا الفرع مرتبطاً بتكنولوجيا الإنتاج الحربى أو غير ذلك من الإنجازات التي تبهر الشعوب الأخرى أو تهددها ، فلإما أن تعتنق الأيديولوجيا المرتبطة بهذه الإنجازات العسكرية ، أو تقبّع في عقر دارها طلباً للسلامة من هذه القوى الطاغية . أما الإنجازات العلمية الخاصة بتطور حياة المواطنين العاديين وتقدمها داخل الوطن ، فلا تهتم كثيراً ، فهم قانعون بالتطبيق الحرفى للأيديولوجيا حتى لو بلغ بهم حد

الكفاف أو تجاوز خط الفقر . ولا خوف منهم لأنهم لا يشكلون أى تهديد للسلطة ، إذ إنهم يعلمون أن أجهزة المخابرات والمباحث بالمرصاد لكل من يزين له عقله فكراً أو سلوكاً مختلفاً.

وكان علم الاقتصاد فى مقدمة ضحايا الأيديولوجيا التى وضع فى خدمتها وتحت رحمتها ، بحيث قننت نظرياته ومناهجه طبقاً لها ، وذلك بصرف النظر عن الإمكانيات أو الظروف التى ترتبط بهذا الاقتصاد . وكان من المعتاد أن تعانى دولة ما من متاعب اقتصادية ، وتستورد أضعاف ما تصدر ، بل وتفترض بفوائد عالية ، لكنها فى الوقت نفسه تهرع لتقديم معونات عينية أو مساعدات مالية ، أو دعم عسكري لدولة أخرى تعتنق نفس أيديولوجيتها وتدور فى فلكها . وبذلك أصبح الاقتصاد تحت رحمة السياسة . ونسى هؤلاء الثوار المتحمسون أن الاقتصاد هو القاعدة الصلبة التى تنهض عليها أية سياسة ، لأنها بدون هذه القاعدة تصبح شعارات فارغة وطبولاً جوفاء ، بل وتخريباً مستمراً للبنية الاقتصادية ، حتى يأتى فى النهاية على البقية الباقية فيها ، وينهار البناء كله ويتناثر أشلاء هنا وهناك . وكان أقوى دليل على ذلك هو انهيار الاتحاد السوفيتى .

وهذا يفسر السر فى أن كل الثورات والانقلابات العسكرية التى منيت بها دول العالم الثالث على وجه الخصوص - ومن بينها الدول العربية بطبيعة الحال - تحولت إلى نكسات أو نكبات ، ولم تؤد إلا إلى مزيد من التخلف والانهيار والدخول فى حلقات مفرغة من الصراع على كراسى السلطة . صحيح أن كثيراً من هذه الثورات والانقلابات كانت ذات نيات طيبة بل ورغبات جامحة فى التغيير والإصلاح والتقدم ، لكن الحماس وحده لا يكفى ، والطريق إلى الجحيم ممهد بالنوايا الطيبة . وأية خطوة أو حركة بدون علم أو دراسة أو معرفة هى قفزة فى الظلام أو نكسة إلى الوراء ، وذلك فى عصر تنطلق فيه أمم الحضارة والعلم إلى آفاق المستقبل بسرعة مذهلة لم يعرفها العالم من قبل .

وحتى عندما انقسم العالم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى قوتين عظيمين ، تنادى كل منهما بمبادئ سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة اختلافاً أدى إلى المواجهة العسكرية بينهما ، إلا أن السباق بينهما كان فى جوهره سباقاً علمياً . فقد حاولت كل قوة منهما استقطاب أكبر عدد ممكن من الدول النامية أو الفقيرة أو المتخلفة إلى معسكرها تحت أعلام الأيديولوجيا البراقة التى تعد بجنة الغد المرتقب . فهذه تنادى بالحرية والديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان ، وتتهم الأخرى بمعاودة هذه القيم والمبادئ الإنسانية ، وتلك تنادى بحقوق الشعب العامل ، ورفع شأن الكادحين ، والمساواة ، والإخاء ، وتتهم الأخرى بتحويل العالم إلى غابة حيث القوى يأكل الضعيف ، والغنى يفترس الفقير .

وظل السباق على هذا المنوال المحموم بلا حسم ولا رجحان كفة إحدى القوتين على الأخرى ، ذلك أن الأيديولوجيات فى جوهرها شعارات مرفوعة لزوم الإعلام والدعاية ، أما التطبيقات العملية فغالباً ما تأخذ مسارات مختلفة . ولذلك كان الحسم الذى وقع بانتهاء الاتحاد السوفيتى فى الساحة الدولية ، نتيجة للتفاوت العلمى وليس للاختلاف الأيديولوجي . وكان أول ضحية لهذا التفاوت العلمى هو علم الاقتصاد المرتبط بكل العلوم الطبيعية والإنسانية التى تساهم فى زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتدعيم القاعدة السياسية . والمبدأ الذى يقول بأنه لا كرامة لجائع ، مبدأ صحيح تماماً . فمثل هذا الجائع لن يقتات على الأيديولوجيات والشعارات واللافات التى رفعتها ثورة منذ أكثر من سبعين عاماً ، إنه يريد أن يملأ بطنه ، ويستر جسده ، ويقيم فى مسكن ، ويعلم أولاده ، ويجد العلاج ، وغير ذلك من المتطلبات والاحتياجات التى لن يوفى بها سوى العلم وتطبيقاته ، ولا يهم فى هذه الحالة إذا كان العلم وتطبيقاته بالأسلوب الرأسمالى أو الاشتراكى . فالعلم فى جوهره واحد ، وقادر على حل كل المشكلات بشرط

أن تتحول الأيديولوجيات إلى أداة إنسانية حقيقية وفعلية فى يده ، لا أن تصبح قيداً على تحركاته وانجازاته .

وكان التدهور والانهيـار والتفتت الذى أصاب الاتحاد السوفيتى ومعه المعسكر الشرقى ، نتيجة للاقتصاد الذى ظل تحت رحمة الأيديولوجيا منذ ما يقرب من نصف قرن ، حتى أنهك تماماً . وعندما تداعت القاعدة الاقتصادية ، لم تفلح الشعارات الثورية وسدنتها فى صد الطوفان الذى اجتتاح فى طريقه كل شىء . وكان من الممكن أن تقع نفس الكارثة للمعسكر الغربى ، لو أنه وضع كل طاقات العلم فى خدمة الإنتاج الحربى وغزو الفضاء والكواكب الأخرى ، أى تحت رحمة الأيديولوجيا الرأسمالية . لكنه أطلق العنان لكل طاقات العلم فى جميع المجالات ، بل تحول إلى مركز جذب للعلماء القادمين من الدول الأخرى بصفة عامة ، والدول الشرقية بصفة خاصة . كما تحرص المؤسسات الرأسمالية الضخمة على إمداد مراكز الأبحاث العلمية بالدعم المالى ، كل فى مجال تخصصه . وعندما يثبت نجاح التجربة بما تحويه من ابتكارات جديدة ، تهرع المؤسسة المعنية إلى تطبيقه عملياً على أوسع نطاق ليدر عليها أرباحاً طائلة .

لقد غيرت قواعد اللعبة السياسية الجديدة من المفهوم التقليدى للثورة الأيديولوجية التى غالباً ما تبدأ على شكل انقلاب عسكرى ، إلى ثورة علمية تعنى أن كل اختراع جديد أو نظرية متطورة مستحدثة ، قد أحرز نقطة ضد الطرف الآخر فى حلبة الصراع ، وعلى هذا الطرف أن يلحق بالركب باختراع آخر أو نظرية أخرى حتى لا يتخلف ، لأن التخلف لا يلد سوى التخلف ، والتقدم لا ينتج عنه سوى التقدم، وهكذا ! وبصرف النظر عن أنظمة الحكم الرأسمالية والاشتراكية ، فإن نجاح هذه أو فشل تلك يتمثل فى علوم الإدارة الحديثة ومدى الاستفادة العملية فى مجال تطبيقاتها . فقد أثبتت ثورات التاريخ أنها مجرد مراحل طارئة وعابرة فى حياة الأمم والشعوب ، مهما بدت عميقة ومصيرية ، فى

حين أثبت التاريخ المعاصر أن الثورة الدائمة والمتجددة والتي لا تعرف النكسات أو الانهيارات أو الصراعات الشخصية على المغنم والمكاسب هي الثورة العلمية . وكانت الثورة العلمية هي التي محت الهالات البراقة التي اكتسبتها الثورات التقليدية منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وأبرزت عوامل جديدة كان من شأنها إحداث تجانسات إنسانية - إلى حد ما - من نوع جديد ، أدت إلى محو أو إضعاف عنصر الخلل في التوازنات الاقتصادية والفوارق الطبقيّة ، وهو العنصر الذي كان بمثابة قوة دفع لإشعال الثورات على اختلاف أنواعها . فقد أدت منتجات العلم والتكنولوجيا إلى إلغاء الحواجز وزيادة التجانس سواء باختصار المسافات الزمنية ، أو تقريب المساحات المكانية أو توفير الوسائل والاحتياجات البشرية ، أو انجاز ابتكارات مذهلة في وسائل وقدرات الأمن والمخابرات والردع على المستويات المحلية والإقليمية ، أو بلوغ حد أدنى متعارف عليه من القبول والحرص على حقوق الإنسان والتصرفات الديمقراطية ، حتى لو كان هذا السلوك لمجرد الحفاظ على الشكل الحضارى ، بحيث يمكن أن يؤدي تجاوز أى نظام حكم هذا الحد الأدنى ، إلى موقف درامي دولي ضد هذا النظام ، مثلما حدث عند غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠ ، حين استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية جمع قوات من ثلاث وثلاثين دولة لتحرير الكويت في العملية التي عرفت « بعاصفة الصحراء » التي كانت بمثابة الافتتاحية العسكرية لعصر العولمة ، والتي تحولت بعد ذلك إلى منهج ثابت ومتجدد لقوات حلف الأطنطى الذى آل على نفسه أن يقوم بدور رجل الشرطة الدولي الكفيل بتأديب من تسول له نفسه الخروج على طاعته .

وقد أدت التطورات العلمية والتكنولوجية أيضاً إلى ثورة التجارة والاستثمار في نقل السلع وتبادل الخدمات عبر الحدود ، وبالتالي تصاعد مستمر في التوازي والتشابك والتجانس بين الطبقات والفئات . أصحاب المصلحة في التجارة

والاستثمار المالى على المستويين المحلى والدولى . كما تحول العالم إلى نظام عالمى جديد ومختلف ، تحت سيطرة قوة دولية واحدة (دولة أو حلف) ، تقوم بدور الشرطى الأوحد الذى ليس له سوى اتجاه واحد لحسم الأمور ، يناسب أهدافه وتوجهاته . وبالتالي لم يعد هناك فرصة سانحة لأى تنظيم عسكري أو تجمع شعبى على مستوى محلى أو إقليمى لكى يخطط لانقلاب عسكري أو أى نوع من التمرد ، بحيث يمكن القول بأن الظروف والأسباب التى أدت فى الماضى إلى الانقلابات والثورات ، تكاد تنعدم منذ أواخر القرن العشرين ، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، وانحسار المد الأيديولوجى ، وتأكيد القوى العظمى بقيادة الولايات المتحدة أن أمور العالم المعاصر قد دانت لها تماماً ، ومن الأفضل أن تستقر الأمور على ما هى عليه ، إذ ليس فى الإمكان أبدع مما كان .

وقد أدت هذه العوامل إلى تغيير دور الحكومات التى فقدت جزءاً كبيراً من حرية التصرف على أراضيها ، لأنها لم تعد المنظومة المستقلة عن التيارات الجارية فى عالمها المعاصر الذى أصبح قرية كونية صغيرة ، يسيطر عليها عمدة قابع فى البيت الأبيض بواشنطن ، من خلال سياج أو إطار سياسى اقتصادى اجتماعى وفكرى مقبول من القوى السياسية والمالية والتجارية ، بل والعسكرية المسيطرة على العالم . ولذلك فإن أية مجموعة من العسكريين أو الثوريين تظن فى نفسها القدرة على القيام بانقلاب عسكري أو تمرد شعبى ، ستجد نفسها فى فراغ مخيف، سرعان ما يبتلعها . فليس هناك من سند خارجى أو تأييد داخلى بعد أن فقد الناس ثقتهم فى هذه التقلبات الهوجاء ، والصراعات والتصفيات التى تجرى بين من قاموا بها بعد أن كانوا فى نظر شعوبهم أبطالاً. ولذلك يعتبر كثير من المؤرخين أن الثورة الإيرانية هى آخر نموذج كلاسيكى لمثل هذه الثورات قبل عصر العولمة ، الذى أفقد الناس روح الانتماء المحلى أو الوطنى أو الإقليمى أو

القومى ، الذى تحول إلى انتماء للمال والثروة والذهب والمادة التى لا وطن لها ولادين ولا أهل . ولذلك تحولت الثورات التقليدية التى تعمل على تغيير كامل لنظام الحكم بالقوة ، إلى ثورات علمية وتكنولوجية ، مستمرة وهادئة ، بحيث أصبح ثوار اليوم هم العلماء فى معاملهم ، والخبراء فى مراكز أبحاثهم ، والأساتذة فى قاعات محاضراتهم ، والمؤلفون فى كتبهم ودراساتهم ، والفنانون والأدباء والمثقفون الذين يطورون عقل أمتهم بالفن والأدب والثقافة .

وتحولت الثورة العلمية والتكنولوجية إلى منظومة متفاعلة ومتطورة ومتجددة من ثورات صغرى فرعية وثورات كبرى أساسية ، تتطلبها احتياجات جديدة تماماً ، وظروف وحتميات تفرضها حاجة القوى المسيطرة على العالم إلى تسويق منتجاتها التكنولوجية سواء أكانت على شكل سلع أو خدمات ، وحاجة البشر المتجددة إلى استخدام منتجات العلم والتكنولوجيا لرفع مستوى معيشتهم من خلال تذليل المشكلات الطارئة ، وتحسين الأداء سواء على مستوى الكيف أو الكم . وذلك بالإضافة إلى تفتح العيون والأذهان فى بلاد الجنوب الفقير والمتخلف على إنجازات دول الشمال الغنى والمتقدم ، ومحاولة محاكاتها فى أساليب الحياة وحل المشكلات واستخدام المنتجات المستحدثة . وهذا يعنى تبعية الجنوب للشمال فى كل أمور حياته .

لكن المشكلة الخطيرة تكمن فى أن العلاقة بين الشمال والجنوب لا تخرج عن نطاق إنتاج الشمال للتكنولوجيا واستخدام الجنوب لها ، دون أن يستطيع الجنوب استيعاب العلم أو الفكر الذى أدى إلى إنتاجها ، وستظل العلاقة بينهما هى علاقة المنتج بالمستهلك الذى لن يتحول فى يوم من الأيام إلى منتج ، أو علاقة الأصل المحدد المتبلور بالصورة المهزوزة الباهتة . وإذا كان هناك تجانس عالمى نوعى فى هذه الثورات الجديدة ، فهو يدور فى نطاق منتجات العلم والتكنولوجيا عند الشمال الذى يدور الجنوب فى فلكه سواء شاء أم أبى . ولذلك

لم يعد نظام الحكم هو القضية التي تشغل بال الساسة الجالسين على كراسي الحكم أو السياسيين الذين يريدون أن يحلوا محلهم ، بل أصبح أسلوب الحياة هو القضية ، سواء على مستوى الفرد فى حياته الخاصة أو على مستوى المجتمع الذى يعيش فيه هذا الفرد .

كان هذا إيذاناً ببداية عصر الثورات الجديدة التي تجعل من أسلوب الحياة هدفاً لها وليس نظام الحكم مثلما كان يحدث فى الماضى ، وهى الثورات التي يمكن تسميتها بالثورات الصغرى التي تتفاعل وتبرز فى دوائر اجتماعية صغيرة ومحددة ، مثل دائرة التعليم الذي يمكن تثوير طرق التدريس وأدوات التعلم فى مجاله ، ودائرة الطب والصيدلة حيث يمكن تثوير وسائل العلاج ومناهجه وأساليب تركيب الأدوية وابتكار الجديد منها ، ودائرة المؤسسات والهيئات الإدارية حيث يمكن تثوير أهداف الإدارة الإستراتيجية ووسائلها التكتيكية ، ودائرة البحث العلمى بطبيعة الحال ، والتي تمر بالفعل بثورة فى العلاقة بين التكنولوجيات الراقية لثمر تكنولوجيات أكثر حداثة ورقياً ، ودائرة البناء وتصميم الآلات ، التي تستدعى ثورة فى أساليب تصنيع المواد الجديدة وطرق توظيفها ، وغيرها من الدوائر أو الهياكل الاجتماعية الصغيرة المحددة التي تمر بمثل هذه الثورات الصغرى فى مختلف المواقع ، لكنها فى النهاية يمكن أن تتجمع فى منظومة حية متفاعلة يمكن أن تشكل ثورة علمية وتكنولوجية أكبر .

إنها كلها تغييرات جذرية أو ثورية ، لكنها فى دوائر صغيرة اجتماعياً ، وليست ثورات سياسية واقتصادية واجتماعية فى أنظمة الحكم ، فقد تحولت الثورة من تغيير نظام الحكم باستخدام القوة ، إلى تغيير أسلوب الحياة الفردية والاجتماعية بتوظيف العلم . لكن إذا كان هناك تراجع كبير ، بل واندثار لفرص ظهور ثورات تعنى تغييرات جذرية وكاملة على مستوى الدولة ونظام الحكم كما كان يحدث فى الماضى فإن هناك تغييرات كاملة تحدث أو يمكن أن تحدث

بالفعل على هذا المستوى العام ، ولكن بالتدرج ، وفي مراحل متتابعة نتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية التي لا تتوقف أو تتراجع إلى الخلف ، وبالتالي فهي لا تعاني من النكسات أو القلاقل أو الاضطرابات التي عانت منها الثورات السياسية التقليدية التي التصقت بها مقولة مشهورة منذ الثورة الفرنسية وهي أن الثورة تأكل أبناءها نتيجة للصراعات بين قادتها .

من هذا المنطلق تعتبر هذه الثورات الصغرى - علمياً وتكنولوجياً - ظاهرة مرتبطة بالمجتمعات الغنية والمتقدمة ، وقابلة للانتقال إلى المجتمعات الأقل تقدماً ، إذا ما استطاعت أن تستوعب الفكر الكامن فيها والمحرك لها . أى أنها تشق نفس المسار الذى شقته الثورات التقليدية من قبل ، أى منذ الثورة الفرنسية . وهذا يعنى أن المجتمعات المتقدمة كانت بيئة صالحة ومناسبة لتوليد مختلف أنواع الثورات ، ففيها من الكتاب والمفكرين من مهدوا لها بأرائهم وتوجهاتهم الثورية ، مثلما فعل فولتير وجان جاك روسو ومونتسكيو قبل الثورة الفرنسية . وهو نفس الدور تقريباً الذى ينهض به العلماء والمبتكرون والمخترعون تجاه الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة . أما المجتمعات المتخلفة فيصعب أن يوجد فيها أمثال هؤلاء الرواد ، ولذلك فهي محكوم عليها بتبعيتها للمجتمعات المتقدمة .

ومن الواضح أن الثورات الصغرى الجارية فى كل أنحاء الدول المتقدمة ، تشق طريقها وتنتشر أكثر وأكثر فى المستقبل . وقد سميت بالصغرى لأنها تزامن وتواكب ثورات كبرى ، تعمل على تغيير كامل لشكل العالم المعاصر ، وهى التى يشار إليها ، على سبيل التعميم أو الاختصار ، بمصطلح « العولمة » التى كانت نتيجة عوامل وتفاعلات وطاقت صادرة عن القوى المسيطرة على العالم ، سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو العسكرى أو حتى الثقافى . وقد تمثلت هذه الثورات الكبرى فى تيارات متدفقة ، على مستوى العالم ، بقوة دفع

العلم والتكنولوجيا والاستثمار والتبادل التجارى والدولى الإعلامى المخطط .
ومن أوضح هذه التيارات قوانين التجارة العالمية التي تطبقها منظمة الجات ،
وشبكة الإنترنت وغيرها من شبكات الاتصال الفضائى ، والهندسة الوراثية ،
وتخليق المواد الجديدة ، والذكاء الاصطناعى وغيرها من الثورات الكبرى التي
تجتاح العالم فى صمت وسكون وتصاعد وإصرار وتلقائية دون خشية من أية
نكسات إلى الوراء .

ومن الواضح أن العلاقات بين الثورات الصغرى والثورات الكبرى ، هي
علاقات متبادلة وعضوية ، بحيث تشكل هذه الثورات كلها فى النهاية منظومة
ثورية ضخمة تكاد تحتوى العالم الذى لم يشهد لها مثيلاً من قبل . فهى تتخذ
شكل السباق المحموم المتسارع الذى لن يرحم البطيء أو الضعيف أو المتخاذل
أو الساقط فى الطريق ، ولن يستطيع أحد أن يتجنبه لأنه غطى معظم ممارسات
الديمقراطية والإدارة فى المجتمعات الصغيرة عن طريق استخدام الكمبيوتر
والدوائر التليفزيونية فى عمليات التصويت ، وتصويب عمليات اتخاذ القرار ،
بحيث يمكن القول بأن الثورات الصغرى المحلية هي بمثابة دوائر لتطبيقات
الثورات الكبرى العالمية . فمن خلال التطبيق ، ثبت أن الثورات الصغرى تؤدى
إلى اكتشاف متطلبات التجديد والتطوير فى الثورات الكبرى ، بل والمساهمة فى
تحقيق هذه المتطلبات . فمثلاً تتركز الثورة الصغرى التى تتمثل فى تطوير طرق
التدريس على أدوات ومبتكرات ووسائل اتصال وتعبير وتنظيم من منتجات الثورة
الكبرى فى الاتصال والمعلوماتية ، وبالتالي فإن العلاقة بين الثورتين علاقة متبادلة
وتطويرية وتصحيحية لكل منهما .

ولم تقتصر هذه الثورات على إعادة هيكلة المجتمعات ، وتوسيع آفاقها ،
وتعميق أهدافها ، بل استطاعت أن تتوغل فى الكيان الداخلى لشخصية الإنسان ،

سواء على مستوى التفكير أو السلوك فى حياته اليومية ، بل وفى أدق خصائصها ، بحيث يمكن اعتبار الهندسة الوراثية ، والعلاج بالجينات ، وتغيير الأعضاء ، وربما الاستنساخ ، وأيضاً الاعتماد المتزايد والمتصاعد على الكمبيوتر وغير ذلك من الظواهر الجديدة ، مقدمات أو خطوات أولى فى هذا الاتجاه الثورى بمعنى الكلمة .

ولاشك أن موقف الإنسان والسلطة فى البلاد النامية أو المتخلفة ، موقف شائك وحرَج للغاية ، لأنه لم يعد رهن إشارة أولى الأمر ، بل بناءً على مدى استيعاب هذه المتغيرات الجذرية ، والقدرة على إدراك أبعادها ، واستشراف آفاقها المحتملة والممكنة ، والتعامل الواعى معها . ذلك أن كل مجتمع نام أو متخلف ، له ظروفه الخاصة التى تختلف عن أى مجتمع آخر قد يتشابه معه فى المظهر ، مما يحتم دراسة وتحليل الانعكاسات والتأثيرات المحتملة للثورات الجديدة على طبيعة الحياة فيه ومشكلاتها بصفة عامة ، كى تصبح التطبيقات المحلية الممكنة لمنجزات الثورات الجديدة ، الصغرى والكبرى منها ، تطبيقات مناسبة وإيجابية وفعالة . فالثورة المعاصرة هى علم وفكر ومنهج وثقافة وتربية قبل أن تكون مجرد إنجازات تكنولوجية ومادية للاستخدام الجاهز ، ولذلك يجب أن تكون علاقة الدول النامية بالعصر علاقة تشرب وهضم وامتصاص وإفراز وليست علاقة نقل ألى .

من هنا كانت ضرورة تطوير الفكر الوطنى والعمل السياسى القومى وهجر القوالب القديمة والأنماط التى لم تعد صالحة للاستخدام المعاصر ، وتعلم الحديث بلغة العصر ، التى لا تعرف التشنج أو الانفعال أو الافتعال أو الإثارة ، بل تنهض على المنطق ، وحساب الأرباح والخسائر ، ودراسة الإمكانيات والاحتمالات ، وضبط الإيقاعات ، وتنوير الأذهان ، وإدراك الأهمية القصوى

(١٦) جدلية الحرب والسلام

قد يظن البعض أن الحرب هي نقيض السلام ولا يمكن أن يجتمع الاثنان ، فإذا غاب السلام حلت الحرب محله ، والعكس صحيح ، في حين أنهما وجهان لعملة واحدة هي الحياة نفسها . فالصراع هو جوهر الحياة ولا يمكن تصورهما بدون أشكاله وأنواعه التي تجل عن الحصر . والحرب ليست سوى ذروة من ذرى هذه الأشكال والأنواع ، ولا بد أن تحدث وتتفاقم كلما تجمعت أسبابها ودوافعها . والمقولة التي توحى بأن هناك حرباً يمكن أن تضع حداً لكل الحروب ، تحمل في طياتها كثيراً من الخداع أو الغرور . ولذلك فإن جذور الحرب تكمن في أعماق السلام ، كما أن بؤادر السلام يمكن أن تنطلق من قلب الحرب عندما تتحول إلى جحيم لا يحتمله البشر . فهذه هي الجدلية أو العلاقة العضوية أو علاقة التأثير والتأثر التي تربط بين الحرب والسلام . ومن هنا كانت صحة مقولة الفيلسوف الإغريقي هيراقليطس (٥٤٠ - ٤٨٠ قبل الميلاد) حين أكد أن الحرب ستكون أساس كل شيء . والدليل المادى على مقولة هيراقليطس هذه أن التكنولوجيا التي تعد القاعدة المادية التي نهض عليها التطور الحضارى عبر العصور ، كانت هي نفسها ، سواء استخدمت لأغراض سلمية أو لأغراض حربية . كما أن أى عرض سريع للتاريخ ، يؤكد مصداقية مقولة هيراقليطس ، وما تنطوى عليه من واقعية مأسوية .

إن الصراعات المسلحة تدفع الإنسان إلى الاختراع أو الهلاك ، وتعمل على تسارع التطورات التكنولوجية في كل المجالات . ويقدر بعض الدراسين

يدل على أن الإنسانية تركت قيادها ، بإرادتها أو بغير إرادتها ، للمبادرات التكنولوجية ، دون أن تدرك إلى أين سيقودها تطور هذه المبادرات .

وقد أصبح مصطلح « السيطرة التكنولوجية » من المصطلحات التي تدل ، سواء بطريقة واعية أو غير ذلك ، على القلق من عدم التمكن من السيطرة عليها . وكأن الإنسان قد قدر له أن يخترع ليعيش ويتطور ويتقدم ، ثم ليقع بعد ذلك ضحية لاختراعاته ، أو لينجح في إنقاذ حياة البشر بفضل الأدوية دون أن ينجح في اكتشاف الوسائل الكفيلة بإمدادهم جميعاً بالغذاء الكافي والمناسب ، أو ليكتشف أدوية ، يتضح مع الوقت أنها أكثر ضرراً من المرض نفسه ، أو ليطور وسائل تكنولوجية تستغلها السلطات في فرض سطوتها على الشعوب ، وفي مقدمتها التكنولوجيا الحربية التي تؤدي إلى تدمير الإنسان أو الفرد تدميراً كاملاً . وما يزال الإنسان يبحث عن طريقه للخروج من هذه الحلقة المفرغة .

لكن دروس التاريخ تؤكد أن كل تقدم ليس بالضرورة ثمرة أو نتيجة للحرب ، بل نتيجة لصراع ليس بالضرورة مسلحاً ، ومادام الصراع هو جوهر الحياة ، فلا بد أن يكون التقدم أو التطور بمثابة القانون الذي يحكم مساراتها وآفاقها . والتقدم التكنولوجي بصفة خاصة ليس خيراً أو شراً في حد ذاته ، وإنما هو مجرد أداة أو وسيلة من صنع الإنسان وتحت أمره ، سواء استخدمها في البناء أو التدمير ، وهذا يتوقف على مدى رضوخه أو مقاومته لغرائزه الوحشية ، وحرصه الحضارى على تحقيق أهداف كثيرة إذا استخدمها لخير البشرية .

وكان نشوء الحضارات رهناً بالعلاقة الجدلية بين الحرب والسلام . ولم تكن نشأة المدن والحصون في العصور القديمة سوى إنجاز تكنولوجى حتمى ، لا بد أن تتخصص مجموعات من الشعب في فروعه . إن رجلاً واحداً لا يستطيع بناء الأسوار وإنشاء الحصون ثم يدافع عنها . إن هذا العمل يتطلب مجموعة من المهام والتخصصات العديدة مثل فرق قاطعي الحجارة ، وسائقي عربات النقل ،

والبنائين ، والحدادين ، والجنود . ومع الوقت ظهرت مهن أخرى ، كرجال القانون ، والمال ، وغيرهم . وبدون هذه الأسوار والحصون لحماية الأفراد والمواطنين ، لا يستطيع الشعب أن يتقدم ويزدهر . وبحكم أن التطور لا يتوقف عند حد معين ، فإن السكان يزدادون ويتكاثرون بحيث تضيق بهم المدينة ، مما أدى إلى إبعاد الفقراء ليقموا في الضواحي ، فأصبح الدفاع عن هذه التجمعات السكانية أكثر صعوبة ، إذ إن هذه المنشآت الجديدة تعوق انحدار المياه إلى الأراضي الزراعية ، في حين يتسبب النمو السكاني في المجاعة . وبالتالي تنشأ المشكلات والصراعات . وعندما تجد السلطة نفسها بين شقى الرحى : الحرب الأهلية والحرب الخارجية ، فإنها تفضل الأخيرة . ولكي تزيد من احتمالات نجاحها ، فإنها تشجع التقدم التكنولوجي حتى تحقق النصر بالغزو ، ومع إتمام النصر تقبل المدينة على عصر صناعي ، أما في حالة الهزيمة فإن الشعب يصاب بالإحباط ويدخل في حالة كمون لاجترار آلامه واستيعاب الدروس المستفادة لعله يخرج منها بقوة دفع جديدة .

كانت هذه هي جدلية الحرب والسلام وقواعد لعبتها السياسية حتى نهاية العصور الوسطى . فقد كان السلاح قبل أى شىء آخر ، أداة يصنعها الحرفيون سواء أكان معقداً ، مثل صناعة العربات الحربية أو دروع الفرسان ، أم بسيطاً مثل الرمح أو السيف . وفي عصر النهضة أتاح التصنيع الناشئ فرصة الحصول على أسلحة آلية ، أخذت تحل تدريجياً محل الأسلحة اليدوية ، وإن ظلت هذه الأخيرة موجودة دائماً . إن المدفع أصبح يسمح بذلك أكثر الأسوار سمكاً ، ولم تعد المدينة ، بصفة عامة ، قادرة على الدفاع عن نفسها ، إذ إن الحصول على مدافع يخرج عن نطاق قدراتها المالية . وبالتالي كان على المدن أن تتجمع لتكون أمة على درجة كافية من الثراء ، للحصول على المدفعية اللازمة . هنا يؤدي تطوير هذه المدفعية إلى حث التكنولوجيين والفنيين على زيادة معلوماتهم فيما يختص بتركيب المعادن والبارود .

إن التقدم الذى تحقق فى مجالات الفيزياء والكيمياء ، كان الدافع الأساسى لتحسين توظيف الخامات المتيسرة بالفعل . وهو ما حدث لأدوات القياس بكل أنواعها ، كالساعات والتليسكوبات وآلات السدس التى يتم بها قياس خطوط العرض وزوايا النجوم لتحديد مواقع السفن فى البحار . . . إلخ . وكان استخدام هذه المعدات قد ساعد فيما بعد على تشغيل الأجهزة المعقدة المستورة مثل السفن الحربية الحديثة . وهكذا كانت احتياجات الأساطيل الحربية ، والجيش الجاهزة للقتال ، دافعاً أساساً لتطور علوم الرياضيات والفلك والجراحة وغيرها من العلوم . ولكن إذا كانت البحرية قد أدت إلى مثل هذا التقدم والتحديث التكنولوجى ، فإن هناك ظاهرة عبر التاريخ تبعث على القلق والتوجس ، هى ظاهرة الطاقة الكامنة فى الجبهة الداخلية التى تعانى من الفراغ السياسى نتيجة لانتقال الثقل إلى القوات البحرية خارج الوطن ، مما يؤدى إلى إخلال بالتوازن يصعب التغلب عليه فى داخل الدولة ، على الأقل من الناحية النفسية . هنا تبدأ سيطرة التكنوقراط على دفة السياسة بعد النجاح الذى حققه على المستوى العسكرى ، فهم يمسكون بالمقاليد الفعلية للأمور منذ أن تحولت الأدوات إلى آلات ، وأخذ معدل تطورها فى التسارع . ولم يستطع أحد أو شىء أن يوقف هذا التطور ، منذ عصر النهضة حتى أوائل القرن الحادى والعشرين .

كان التوسع البحرى من أكثر المظاهر وضوحاً فى مجال السيطرة التكنولوجية الحديثة ، إذ إنه يجعل المعركة تدور دائماً على أرض العدو بعيداً عن أرض الدولة المعتدية . وكان فى مرحلته الأولى فى خدمة الدول التى تخاطر بالاهتمام به مقابل تضحيات مالية ضخمة . ثم فى مرحلة تالية كانت ثمرة المجهود والضرب بالمدافع والقنابل ، تدعم النفوذ السياسى ، وتساعد على الحصول على إيرادات ضخمة وعلى مواد أولية ، كانت فى الماضى محاصيل التوابل والفحم ثم البترول . فشربى البلاد ، ويحصل الشعب على قدر من

الرفاهية ، وتبدأ طاقاته في الانطلاق ، وترسخ السيطرة السياسية للطبقة الحاكمة ، وتتطور التكنولوجيا العسكرية الخ .

وبرغم كل المزايا العسكرية والتكنولوجية للقوات البحرية ، فإنها تتكلف مصاريف باهظة ، ولا يعرف تزايدها حداً ، وتتجاوز كل التكاليف الخيالية ، وهي التي كان من الممكن الحصول عليها من مجهود الشعب قبل أن تتصاعد معدلاتها. وبالتدرج حلت الأجهزة التكنولوجية المتطورة محل القوة والشجاعة البدنية ، وفي مناطق العمليات الحربية في أعالي البحار ، أصبح القتال يجري باستخدام وسائل مقررّة وشبه تقليدية تتجنب الالتحام البدني ، مما أدى إلى التفكير في التخلص التدريجي من مشاة البحرية ، باعتبارهم من الطوائف التي يصعب دائماً تجنيدها ، بعد استخدام الصواريخ ذات الرؤوس الموجهة . لكن تجارب حرب فيتنام أثبتت بالدليل القاطع أن أكثر التكنولوجيات تقدماً ، لا يمكن أن تجبّ ما يستطيع العقل البشري أن يقوم به .

ولا تتوقف مخاطر اللعبة السياسية عند حدود معينة ، لأن الذي يخاطر بمقاومة الابتزاز والتهديد بالقتل اللذين تولدهما الأسلحة الحديثة ، لا يستطيع أن يفعل ذلك ، إلا بعد توافر بعض الشروط المعينة التي لا تغيب بدورها عن ذهن الخصم . وقد بلغ التوحش التكنولوجي درجة أصبح فيها التصدي لسطوته ، يتطلب قدراً كبيراً من الجرأة والشجاعة والصمود . وهذا القدر الكبير يتطلب بدوره أن يتأهب الساسة لكي يدرسوا بمنتهى العناية والدقة آثار الأسلحة التي يستخدمونها والأسلحة التي سيواجهونها ، حتى يستطيعوا عند المواجهة ، أن يميزوا بدقة أخطارها وحدودها . كذلك يتحتم عليهم أن يتقنوا عمليات تنظيم شعوبهم ، حتى يتمكن أكبر عدد منها من الصمود والبقاء ، خاصة في حالة استخدام أسلحة الدمار الشامل .

ولقد تبين أن أكثر الطرق فاعلية في التغلب على سيطرة التكنولوجيا ، هي في بناء مجتمع متوازن من خلال منظوماته ومجموعاته التي تتخذ أشكالاً بالغة

التنوع ، ذلك أن مجتمع المؤسسات القوية والراسخة قادر على جعل المؤسسة التكنولوجية إحدى مؤسساته التي تكون كيانه العام ، وليست المؤسسة الوحيدة السائدة والمسيطرة على كل مقدراته . فهناك المؤسسات الدينية والتربوية والتعليمية والإعلامية والصحية والسكانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية . . . إلخ ، والتي تشكل الأعمدة أو الطبقات التي ينهض عليها المجتمع ، والتي يمكن تشبيهها بالطبقات الجيولوجية التي تزداد كثافتها وصلابتها كلما أمكنها مقاومة الضغوط القوية . ومن هنا كان التحدى هو الشرط الأول والأساسى لنشوء الحضارة طبقاً لمقولة المؤرخ البريطانى أرنولد توينبى .

ومن الواضح أن المؤسسة التكنولوجية تستمد قوتها أساساً من المؤسسة العسكرية التي تغدق عليها الأموال والنفقات الباهظة ، بحجة ردع الخصوم الذين يترصبون بالوطن . وفى الوقت نفسه يعمل الساسة للمؤسسة العسكرية ألف حساب حتى لا يتعرضوا لتهمة التفريط فى الحفاظ على سلامة الوطن وتأمين مستقبله . أى أن التحالف بين المؤسسات السياسية والعسكرية والتكنولوجية ظاهرة طبيعية إلى حد كبير ومتكررة فى معظم بلاد العالم على اختلاف مستوياتها وأشكالها ، بل إن المشكلة تزداد تفاقماً فى البلاد الفقيرة فى مجال التكنولوجيا . إذ إن التحالف فيها يظل مقصوراً على المؤسستين العسكرية والسياسية اللتين تعملان على استيراد التكنولوجيا بشتى الوسائل ، حتى لو اقتطعا ثمنها من قوت شعوبها . ولا تعدم المؤسسة السياسية الحجة التي تنذر بها دائماً وهى : «إذا أردت أن تعيش فى سلام فلا بد أن تستعد للحرب » .

وقد شهدت عصور التاريخ نماذج من العصيان المدنى أو المقاومة السلبية أو السلمية للطغيان المسلح ، مثلما كان يفعل المسيحيون الأوائل فى مقاومة الإمبراطورية الرومانية وبطشها المدجج بألة الحرب ، إذ كانوا يختفون سراً فى كهوف الجبال أو فى سرايب الموتى للصلاة وطلب العون من الله . وبرغم أن

الشمّن الذى دفعوه كان باهظاً ، واستمر أكثر من قرنين ، فإن التراكمات الجيولوجية لهذا الكفاح السلمى أدت إلى انتصارات حاسمة فى النهاية ، إذ استطاعت المسيحية أن تنتشر فى الإمبراطورية الرومانية نفسها . وهو نفس النموذج الذى اتبعه المهاتما غاندى فى القرن العشرين عندما حارب الإمبراطورية البريطانية بالعصيان المدنى الذى كَتَّل الشعب الهندى خلفه ، واستطاع به أن يحرر الهند من سيطرة الاستعمار البريطانى .

لكن هذا الحسم السلمى المدنى يعد استثناء من قواعد اللعبة السياسية إذا ما قورن بالحسم العسكرى أو المسلح ؛ لأنه فى حالات أخرى كثيرة لم يؤد إطلاقاً إلى نتيجة حاسمة . فمثلاً اضطرت جماعات الهوسيين فى بوهيميا ، لاستخدام نظام تجمعى خاص لمقاومة الإقطاع الذى كان يهدف إلى إبادتهم ، لأنهم لم يكن فى حيازتهم السلاح المادى الذى يساعدهم على المواجهة المسلحة المباشرة . وفى عصر أكثر قرباً ، على مدى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . حاولت جماعات الفلاحين أو ما كانوا يسمون بعييد الأرض الصمود السلمى أو السلبى فى وجه الحراس المرتزقة الذين شكلوا ما يشبه الكتائب لحساب السادة الإقطاعيين ، لكنهم لم يصلوا أبداً إلى نتائج حاسمة ، وبالتالي لم يقف التاريخ طويلاً ليسجل لهم هذه المحاولات التى كانت فردية أكثر منها جماعية .

أما فى حالة المدنيين المسلحين بالأسلحة الخفيفة ، وعرفوا أحياناً بالفدائيين ، فقد سجل لهم التاريخ قدرتهم الفائقة على التخفى والمناورة والمفاجأة والتصدى لأعتى الأسلحة الثقيلة ، وهى الظاهرة التى عرفت بعد ذلك « بحرب العصابات » . ولا بد أن تسجل الريادة فى هذا المجال لكتائب المشاة التى قامت بدورها التاريخى بطول القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، اعتماداً على تشكيلاتها الداخلية التى كان معظمها من المتطوعين المدنيين الذين ساعدوها

الدلالة . وفي حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، على جبهة قناة السويس ، كانت كل الحسابات الإستراتيجية والمعلومات المخزنة فى الكمبيوتر تؤكد أن آلة الحرب الإسرائيلية المدججة بأحدث التكنولوجيا الأمريكية قد فرضت السلام أو الاستسلام على المصريين الذين لم يعد لهم أى حول أو قوة لاعتمادهم على السلاح السوفيتى المتخلف الذى كان ينتمى لتكنولوجيا الحرب العالمية الثانية ، ولعجزهم عن عبور قناة السويس بصفتها أصعب مانع مائى فى التاريخ ، ولوجود خط بارليف الذى قيل عنه أن تدميره يحتاج إلي قنبلة ذرية . ولذلك كان الدور المشترك الذى لعبه الطيران المصرى بضربه المطارات والقواعد الإسرائيلية فى سيناء ، فى الساعة الثانية ظهر السبت ، السادس من أكتوبر ، والذى لعبه سلاح المهندسين بمد الجسور عبر القناة، ثم لعبه سلاح المشاة والمدركات فى وقت قياسى أذهل العالم كله ، بعبور القناة واختراق خط بارليف والتوغل فى سيناء . وأثبتت القوات المسلحة المصرية خطأ الحسابات والمعلومات المخزنة فى أجهزة الكمبيوتر التى عجزت عن تسجيل أو قياس الروح المعنوية العالية التى جعلت المقاتل المصرى يأتى بما يشبه المعجزات وهو ينطلق لتحرير أرضه . ولم يكن السلم الذى التزم به المصريون ، استسلاماً كما ظن الأعداء والأصدقاء أيضاً ، وإنما كانت فترة كمون وتمويه للإعداد للحرب الحاسمة ، طبقاً لجدلية الحرب والسلام .

إن هذه الأمثلة تدل على قدرة الرجال الذين تحركهم قيم وطنية ومثل عليا ، على إيقاف الخصوم المجهزين تجهيزاً تكنولوجياً متقدماً . لكن المستقبل يحمل فى طياته نذراً خطيرة تؤكد أن التوحش التكنولوجى المعاصر قادرعلى تحويل السلام الذى تحرص عليه الدول النامية ، إلى استسلام بمعنى الكلمة ، إذ لا قبل لها فى مواجهة البطش التكنولوجى الذى يحمل الدمار عبر آلاف الأميال على متن صواريخ عابرة للقارات ، وتستطيع أن تحدد أهدافها بدقة تحديد

القناص لهدفه عبر منظار بندقيته . ومن العبث تهدئة الخواطر ، بالتقليل أو التهوين من آثار هذه الأسلحة المتقدمة ، بل على العكس ، إذ يجب على دول العالم المعرضة لمثل هذه الضربات أو الهجمات ، دراستها دراسة تحليلية متأنية ومستفيضة ، من خلال تكوين منظومة تضم هذه الدول ، بعيداً عن نطاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، ولتكن إحياءً لكتلة عدم الانحياز ، فى سبيل معرفة أين تقع حدود فاعلية هذه الأسلحة الحديثة ، والاحتياطات التى يمكن اتخاذها لمواجهتها بشتى الوسائل الممكنة .

والظاهرة المثيرة الجديرة بالتسجيل والتحليل أن جدلية الحرب والسلام تتجلى كأوضح ما تكون فى الحرب النووية . صحيح أن هذه الحرب لم تقع بعد ، لكن الفروض العلمية توضح أن السلام سيتخذ شكلاً جديداً بل وإيجابياً بعد وقوعها !! فإذا كانت الأسلحة النووية تؤثر على مساحات شاسعة ، وتهدم المنازل والمحاصيل وتحرقها ، فيتكاثر الركام والأطلال ، ويبقى تأثيرها الإشعاعى زمنياً طويلاً ، بل وتستطيع حتى قبل استخدامها ، أن تشل إرادة الدفاع ، بتأثير الرهبة التى تشيعها ، إلا أنها لا تستطيع أن تتعمق كثيراً داخل التربة ، ولذلك فإن قذائف المدفعية والقنابل التقليدية ، قد تكون أكثر خطورة على الحياة ، لأنها تدمر باطن الأرض ، فى حين أن الدفقة الذرية لا تفعل أكثر من مسها . ولذلك فإن الشعوب التى تقوم بإعداد نظام حديث للوقاية فى باطن الأرض ، تضع فى اعتبارها الأسلحة التقليدية قبل الأسلحة النووية ، وخاصة بعد اختراع قنبلة النيوترون التى تقضى على الحياة البشرية دون أن تمس المباني والمنشآت بأى أذى !!

إن الخرسانة المسلحة التى لم يبدأ استخدامها إلا فى الوقت الذى تمكن فيه رذرفورد لأول مرة من شطر المادة ، تستطيع أن تقدم للبشرية إمكانات رائعة ، بشرط المبادرة باستخدامها . ذلك أن إنشاء المدن تحت سطح الأرض ، قد

يسمح بتجنب تفجر المناطق الأهلة بالسكان ، وتجنب الكوارث الاقتصادية الناتجة عن التدمير ، والتنبؤ بالطريقة التي يمكن بها للمجتمعات البشرية الحديثة أن تبقى ، وأن تهتم جدياً بمشكلة حماية نفسها . ولذلك فإن الإسراف في استخدام الخرسانة المسلحة في المنشآت فوق سطح الأرض ، يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية . ويوضح العلماء ببساطة شديدة للغاية أن نشوب حرب نووية سوف يمكن الإنسان ، من خلال تنوع الإشعاعات الناتجة ، من التوصل إلي وسيلة لمحاربة الأوبئة التي لا يزال عاجزاً عن السيطرة عليها ، مثل الكوليرا والسرطان والإيدز ، كما أنه من الممكن أن يكون مدى التدمير الحادث ، سبباً في حث الإنسان على أن يتوصل أخيراً إلى التنظيم الجديد للمدن ، وهو النظام الذي يحتاج إليه لإنشاء مدن تناسب متطلباته . لكن يظل هذا التصور نوعاً من الخيال العلمي .

وليست هناك أوجه اختلاف عديدة بين الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي لا بد أن يكون استخدامها بالغ التدمير ، وإن كان يثير ، لمن يستخدمها ، مشكلة تكاد تتعذر على الحل . فلن يجدي إهلاك العمال المتخصصين في المصانع المطلوب الاستيلاء عليها ، والفلاحين الذين يزرعون الأرض المطلوب استغلال إنتاجها ، لأن هذا لن يعنى سوى تطبيق سياسة الأرض المحترقة أو مبدأ «على وعلى أعدائي» . وإذا كان بعض القادة والزعماء ممن فقدوا عقولهم يلجأون إلى هذه الوسائل الشيطانية ، ويهدمون المعبد على رؤوسهم ورؤوس الجميع ، فإن النتيجة ستكون مشابهة لنتيجة الأوبئة الكبرى التي انتشرت في العصور الوسطى ، أي أنها ستصيب الغالب بقدر ما ستصيب المغلوب ، وسترتد الأسلحة إلى نحر الذين يستخدمونها ، وإن كان الزمن كفيلاً بمحو آثار تدميرها .

ويمكن القول بأنه يجب البحث عن المحرك الأساسي للتطور التكنولوجي

فى الحاجة إلى خلق عالم تختفى منه الآلام التى تؤرقه ، وهى حاجة قديمة قدم الإنسانية . ويوضح التاريخ أن وسائل العلاج التى تبدو شديدة الفاعلية و تنتهى دائماً بإحداث آلام من نوع جديد ، هى أشد قسوة من تلك التى حاولت علاجها . وهى الحقائق المأسوية التى أدركها الإغريق بوضوح لم يسبق له مثيل ، ولم يكن من قبيل الصدفة أن البشرية تدين لهم بنشأة التراجيديا . لقد تمكن فلاسفتهم من فهم الحرب على حقيقتها ، عندما وجدوا فيها مصدر كل شىء ، من الأحسن إلى الأسوأ، وكل ما هو خير - ومنه السلام - وكل الشرور والآلام . ولكنهم أدركوا أيضاً أن مصدر هذه المشكلة المهمة أو المأسوية المتجددة ، لا يمكن القضاء عليه إلا باتباع خطة أو منهج مختلف لم يتحقق حتى الآن والبشرية فى مطلع القرن الحادى والعشرين بعد الميلاد . ويبدو أنه لن يتحقق لأن جدلية الحرب والسلام بكل قوانينها وقواعدها ، هى جزء عضوى من طبيعة الوجود البشرى ذاته . وهى قوانين وقواعد تشبه تلك التى بلورتها التراجيديا الإغريقية ، بحيث يصبح منتهى أمل الإنسان أن يخفف من ويلاتها بقدر الإمكان ، لكنها ستظل سيفاً معلقاً على عنقه إلى ما لا نهاية .

(١٧) جذور الصهيونية

يظن الكثيرون أن قواعد اللعبة الصهيونية بدأت بالمؤتمر الصهيوني الأول الذي نجح هيرتزل في عقدة في مدينة بازل بسويسرا عام ١٨٩٧ . لكن تاريخ اللعبة يعود إلى عام ١٨٣٤ على وجه التحديد ، حين صدرت أول فتوى تدعو إلى إقامة مستوطنات يهودية في فلسطين بالمفهوم الحالي لفكرة المستوطنات ، والدعوة إلى الصهيونية كحركة سياسية لا تعتمد على الدين وحده . وصاحب هذه الفتوى هو الحاخام يهودا الكالاي الذي ولد في أواخر القرن الثامن عشر في شبه جزيرة البلقان ، عندما كانت ضمن ممتلكات الإمبراطورية العثمانية . وشهد في شبابه حركة القومية النامية بين الصرب الذين كانوا ينادون بالتخلص من الاستعمار العثماني ، وإحياء القومية الصربية التي أوحى إليه بالدعوة إلى قومية يهودية تسير على نهجها ، وبذلك يكون يهودا الكالاي أول صوت يهودي ينادى بتأسيس الكيان الصهيوني قبل هيرتزل وبنسكرو وغيرهما من رواد الدعوة الصهيونية ، الذين كتبت عنهم دراسات وأبحاث لا يمكن حصرها على مدى عقود عديدة متتابعة ، في حين اندثر اسم يهودا الكالاي لأكثر من قرن كامل ، قبل أن يبدأ المؤرخون والمنظرون اليهود إحياء كتاباته وإعادة تقديمها وتقييمها في عام ١٩٤٥ ، أي قبل قيام دولة إسرائيل بثلاثة أعوام فقط ، واعتبره بعضهم نبياً للصهيونية .

وقد بدأ الكالاي أولى كتاباته في عام ١٨٣٤ حين أصدر كتيباً بعنوان « اسمعوا يا بني إسرائيل » قال فيه : إن التمهيد الضروري للخلاص والعودة ، يتمثل في إقامة مستوطنات يهودية على أرض فلسطين . وبعد ستة أعوام من

صدر الكتيب ، وقع حادث شهير في مدينة دمشق عام ١٨٤٠ ، عندما وجهت إلى يهود المدينة تهمة قتل صبي مسيحي ، واستخدام دمه في صنع الخبز غير المخمر الذى يتناولونه في عيد الفصح . وأحدث هذا الاتهام صدى كبيراً بين يهود أوروبا . واستغل الكالاي الفرصة ليؤكد أن الوسيلة الوحيدة لوقف مثل هذه الاتهامات التى تهدد حياة اليهود باستمرار ولضمان أمنهم وحريتهم هى أن يعيشوا حياتهم الخاصة بهم فى أرض أجدادهم .

وتعددت كتابات هذا الحاخام التى وضع فيها إستراتيجية للخلاص ، بعث بها إلى كبار الشخصيات اليهودية فى العالم الغربى من أمثال المليونير الإنجليزى موسى مونتفيورى والسياسى الفرنسى أدولف كرمبو ، إيماناً منه بأن برامجه لن تتحقق بدون أموال اليهود ونفوذهم . وكان برنامجه الأساسى يتضمن شراء أراضى فلسطين من السلطان العثمانى ، لإقامة تجمع كبير ليهود العالم هناك ، وإنشاء صندوق قومى لتمويل شراء الأراضى ، وصندوق آخر لجباية نسبة محدودة من دخل كل يهودى ، وطرح سندات للحصول على قرض قومى .

وقد ترددت هذه الأفكار نفسها بعد ذلك فى البرنامج الذى خطط له ثيودور هيرتزل ، وطبقته الحركة الصهيونية على مراحل متتابعة . ولم يكن الكالاي يردد أفكاراً بلا صدى عند معاصريه . فقد كان سايمون هيرتزل جد ثيودور هيرتزل واحداً من أتباعه ومن أشد المعجبين به . كذلك كان من بين معاصريه حاخام فى بولندا اسمه تيسفى هيرش كالىسكر ، فى وقت كانت بلده تمر بصراع قومى عنيف فى سبيل استرداد كيائها بعد تقسيمها للمرة الثانية فى عام ١٧٩٣ بين روسيا وروسيا القيصرية . وهذا ما أوحى إلى كالىسكر بفكرة «القومية اليهودية» ، فظهرت أول دعوة له إلى الصهيونية فى خطاب بعث به عام ١٨٣٦ - أى بعد صدور كتيب الكالاي بعامين - إلى عميد أسرة روتشيلد اليهودية العريقة فى برلين ، قال فيه : « إن بداية الخلاص ستجىء عن طريق الجهد البشرى ، وإقناع حكومات العالم بالسعى لتجميع شتات بنى إسرائيل فى الأرض المقدسة » .

وكانت « منظمة التحالف الإسرائيلي العالمي » التي تأسست في فرنسا عام ١٨٦٠ للدفاع عن حقوق اليهود دولياً ، قد ساهمت بجهد عملي مبكر للاستيلاء على أرض فلسطين ، وذلك من خلال إقامة المدرسة الزراعية في يافا عام ١٨٧٠ ، لأجل إعداد الأفواج الأولى من المهاجرين للعمل بالزراعة حتى يرتبطوا بالأرض . وبعد تأسيس هذه المنظمة بعامين ، أصدر كاليسكر أهم كتاب له وكان « البحث عن صهيون » ، وفيه يؤكد : « عندما تتحقق العودة بوسائلنا الأرضية فإن أشعة الخلاص السماوية سوف تظهر بالتدرج » .

وفي العام نفسه (١٨٦٢) صدر كتاب مهم آخر بعنوان « روما والقدس » ، يتضمن مقارنة بين توجه الكاثوليك في العالم نحو روما (الفاتيكان) ، وبين توجه اليهود في العالم نحو القدس ، ولم يكن المؤلف هذه المرة حاخاماً ، وإنما فيلسوف اشتراكي هو موسى هيس الذي عمل فترة مع كارل ماركس في الصحيفة التي كان يصدرها في ألمانيا . كما شارك كلا من ماركس وإنجلز في إصدار كتابين من كتب التحليل النقدي للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في ألمانيا في ذلك الوقت . وكان له دور كبير في الثورة الألمانية عام ١٨٤٨ لدرجة أن صدر عليه حكم بالإعدام . وبعد ذلك اختلف مع ماركس وإنجلز ، وعارض «المانيفستو الشيوعي» عند صدوره ، ونادى بالاشتراكية القومية التي أدت إلى إيمانه بفكرة القومية اليهودية ، وتحوله إلى الصهيونية التي صاغ كل آرائه بشأنها في كتاب « روما والقدس » .

وكان توقيت ظهور هذه المرحلة الأولى من الدعوة الصهيونية والقومية اليهودية ، مواكباً لعصر القوميات عموماً في أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر، كما تمثلت في ألمانيا التي وحدها بسمارك ، وإيطاليا التي وحدها غاريبالدي ، بالإضافة إلى صربيا واليونان وبولندا . ولم تكن لفكرة القومية اليهودية جذور من قبل في التاريخ اليهودي ، أو مقومات قبل عصر نهوض

القوميات الأوروبية ، لكنها وجدت الفرصة سانحة لركوب الموجة العامة التي أحدثتها القوميات الوليدة في أوروبا . لكن الصهيونية أو القومية اليهودية كانت مختلفة تماماً عن الدعوات القومية في تلك الفترة ، والتي كانت تناضل في سبيل السيادة السياسية فوق أرض قومية صلبة تقف عليها بالفعل ، وتحدث لغة قومية واحدة ، وتمر بظروف تاريخية وحضارية متجانسة . أما الجذور الأولى للصهيونية ، فكانت بلا أرض ، وبلا لغة مشتركة متداولة . ولذلك سيطرت عليها منذ البداية فكرة الاستيطان أو إقامة المستوطنات في أرض غير أوروبية هي أرض فلسطين . كذلك فإن اللغة العبرية التي حرصت الصهيونية على اتخاذها لغة رسمية في إسرائيل ، لم تكن متداولة عند ظهور الصهيونية ، بمعنى أنها لم تكن لغة حية ، وإنما كان يقتصر استخدامها على الصلوات اليهودية داخل المعابد ، ولا يكاد يلم بها إلا بعض الحاخامات . فقد كان اليهود يتحدثون لغات البلاد التي يعيشون فيها .

في تلك الفترة ظهرت قصة « اليهودي التائه » الشهيرة في روسيا ، وأصبحت أكثر الكتب انتشاراً بين اليهود في ذلك الوقت ، وكان عنوانها في الأصل « التائه في دروب الحياة » . وتصور حياة جيل كامل من اليهود ، أرادوا أن يخرجوا من الحارات الضيقة المغلقة عليهم ، وأن ينطلقوا إلى العالم الفسيح ، ثم اكتشفوا أن اندماج اليهودي في المجتمعات الأخرى غير ممكن عملياً لأنه حتى لو سعى إلى هذا الاندماج فإن المجتمع العادي لن يقبله . فهناك نفور تاريخي من اليهود لأن الشعوب العادية التي تعيش حياتها ببساطة وبدون روااسب أو عقد لا تحب أن تفتح على شعب عنصري منغلق على نفسه ، وتزخر أفكاره وسلوكياته بالريبة والشك والعقد النفسية . فاليهود هم السبب فيما يطلقون عليه مصطلح « معاداة السامية » برغم أنهم مجرد شعب مشتت من شعوب سامية كثيرة عاشت مستقرة في بلادها ، وكأنهم هم الساميون الوحيدون ، إذ يقول

١٩٠٣ على عرض جزء كبير من أراضي أوغندا بصفتها مستعمرة بريطانية في ذلك الوقت ، لإقامة وطن قومي يهودي متمتع بالحكم الذاتي . لكن هذا الإنجاز الوحيد الذي حققه تحول إلى سلاح ضده في المؤتمر الصهيوني السادس الذي عقد في نفس العام ، عندما هاجمه الشاب حاييم فايتسمان (الذي كان يرأس وفداليهود الروس إلى المؤتمر ، وأصبح فيما بعد أول رئيس لدولة إسرائيل) ، وكان هجومه عنيفاً بحيث انتهى المؤتمر إلى خذلان هيرتزل وانتصار فايتسمان ، واتخاذ قرار نهائي بأن جذور الفكرة الصهيونية يجب أن تمتد في أرض الواقع ، وهذه الأرض هي جبل صهيون وليست أية أرض أخرى .

وللحقيقة والتاريخ فإن هيرتزل كان يؤمن في البداية بإمكان التفاهم الأفضل مستقبلاً بين اليهود وأبناء الديانات الأخرى ، لأنه كان يرى أن ذلك يتفق مع التقدم الطبيعي للفكر الإنساني ، ولأن اندماج اليهود في المجتمعات البشرية أمر مرغوب فيه ، كما أنه تطور لا يمكن تجنبه . وكان هيرتزل بهذا التوجه ، يعبر عن وجهة النظر السائدة بين مثقفي اليهود الغربيين في أوائل القرن التاسع عشر ، والذين وجدوا أن في إمكان اليهود أن يستقروا مع شعوب البلاد المختلفة كمواطنين عاديين دون مشكلات خاصة بهم . لكن محاكمة الضابط اليهودي الفرنسي ألفريد دريفوس عام ١٨٩٤ بتهمة التجسس لحساب ألمانيا ، كانت بمثابة نقطة تحول في حياة هيرتزل وفكره ، فقد حضر هيرتزل المحاكمة العسكرية كمراسل لصحيفة نمساوية، ورأى دريفوس وهو مجرد من رتبته ، ويساق إلى خارج قاعة المحكمة بعد أن صدر عليه حكم بالنفي وسط هتاف الجماهير « يسقط اليهود » لكن محاكمة دريفوس أعيدت بعد ذلك مرتين ، تحت إلحاح الأديب اليهودي الفرنسي إميل زولا ، وثبتت براءته بعد أن تبين أن التهمة ملفقة من أساسها ، وأعيد الاعتبار إلى دريفوس ، واشترك بالفعل في الحرب العالمية الأولى .

حولت هذه القضية هيرتزل إلى صهيوني وبالتالي إلى ظهور كتابه « الدولة اليهودية » الذي يعتبر أهم وثيقة في تاريخ الصهيونية ومن أعمق جذورها ، وقد صدر هذا الكتاب عام ١٨٩٦ . وفي العام التالي أسس هيرتزل صحيفة « دى فيلت » أي « العالم » لتكون الصحيفة الأسبوعية الناطقة بلسان الحركة الصهيونية في أوروبا . ومع ذلك مات هيرتزل مغموراً في عام ١٩٠٤ ، ولم يحتل مكانته الأثرية في التاريخ اليهودي إلا بعد سنين طويلة . كما أن إسرائيل لم تفكر في نقل رفاته لكي يدفن في ضواحي تل أبيب إلا بعد أكثر من عام من إنشائها ، إذ دفن عام ١٩٤٩ في منطقة الجبل الذي عرف باسمه بعد ذلك « جبل هيرتزل » .

ثم تأتي المرحلة الرابعة في تعميق الجذور الصهيونية ، والتي يمثلها « أحد هاعام » الذي لم يهتم كثيراً بإقامة دولة يهودية ، كما فعل من سبقوه ، وإنما ركز على « إحياء الديانة اليهودية في الأرض المقدسة ، ونشر الثقافة اليهودية من الأرض المقدسة إلى جميع أرجاء العالم » على حد قوله . وقد نشر مقالاً شهيراً في عام ١٨٨٩ بعنوان « ليس هذا هو الطريق » ، ووقعه بكلمتي « أحد هاعام » اللتين تعنيان بالعبرية « أحد العامة » لأنه لم يعتبر نفسه كاتباً . ومنذ ذلك المقال أصبح معروفاً بهذا الاسم العبري طيلة حياته ، والذي طغى تماماً على اسمه الأصلي : آشر تسيبي جيتزبرج . وقد حضر المؤتمر الصهيوني الأول الذي دعا هيرتزل إلى عقده في بازل بسويسرا عام ١٨٩٧ . لكن يبدو أنه في صميم وجدانه لم يكن مقتنعاً بما يفعل ، بدليل أنه آلى على نفسه ألا يحضر أي مؤتمر صهيوني بعد ذلك ، وانتهى به الأمر إلى الكفر بالديانة اليهودية ذاتها . ولذلك فإن الدراسات الصهيونية والأدبيات اليهودية لا تركز على أهم كتاباته « قانون القلب » ١٨٩٤ ، « الروح والجسد » ١٩٠٤ ، « نقيض الشتات » ١٩٠٩ ، « القومية والدين » ١٩١٠ ، إذ اتهمه البعض بالخيانة ، والبعض الآخر بالجنون .

ومع ذلك فقد أثمرت دعوة أحد هاعام الدينية والتعليمية والثقافية ، بافتتاح

الجامعة العبرية في القدس عام ١٩٢٥ ، وهو الافتتاح الذي شارك فيه ممثلون عن مختلف جامعات العالم ، بما فيها جامعة فؤاد الأول « جامعة القاهرة » الآن . وهي الجامعة التي لعبت دوراً حيوياً في إضفاء المسحة الحضارية والتنويرية والفكرية والثقافية على الحركة الصهيونية ، وكانت بمثابة إعلان أمام العالم أجمع ، بأن الصهيونية تهدف إلى التعمير والبناء والتآلف بين مختلف الأجناس والشعوب بلا حساسيات . ولم يكن أحد يدرك في عشرينيات القرن العشرين أن الجامعة العبرية لم تكن سوى واجهة علمية وأكاديمية لتغطية الأهداف الاستيطانية والتوسعية والعسكرية والإستراتيجية التي كانت تمهد لإقامة الدولة اليهودية والكيان الصهيوني .

ولم يكن التمهيد مقصوراً على يهود أوروبا وروسيا ، بل شارك فيه يهود الولايات المتحدة الأمريكية بالمال والفكر والدراسة . في مقدمتهم كان الأمريكي يهودا ماجنس الذي أصبح مديراً للجامعة العبرية عام ١٩٣٥ ، ومات بعد خمسة أشهر من قيام دولة ذات قوميتين « (عرب ويهود) . وكان يشاركه هذا الرأي فيلسوف آخر هو مارتن بوبر أستاذ كرسي الفلسفة الاجتماعية بالجامعة العبرية الذي توفي عام ١٩٦٥ عن ٨٧ عاماً ، وبكاه اليهود والعرب على السواء .

ويوضح آرثر هيرتبرج في كتاب « فكرة الصهيونية » الذي أشرف على جمع وتحرير ثمانى وثلاثين مقالة ، وقام بكتابة مقدمة له ، وذلك في فصل بعنوان « بين الديانة اليهودية والدعوة الصهيونية » يقول فيه :

« ترى الديانة اليهودية أن شتات اليهود في شتى أرجاء العالم بعد السبي الروماني عام ٧٠ ميلادية ، إنما هو فترة عقاب وتكفير عن الذنوب . أما الصهيونية فترى أن كل تاريخ ما بعد السبي - من الشتات والنفي - إنما هو حلقات متصلة من الصراع اليائس ضد العداء للسامية ، وأنه بدون الجلاء التام لليهود من مختلف دول العالم والعودة إلي أرض إسرائيل ، فلن يكون تاريخ اليهود غير استمرار لهذا الصراع اليائس ضد العداء للسامية . وتفسر الديانة

اليهودية « الخلاص » بأنه مواجهة بين اليهودى وربيه ، فى حين تفسره الصهيونية بأنه الحوار بين اليهود وسائر الأمم بهدف الحصول على موافقتها على إقامة دولة لليهود فى فلسطين . إن الصهيونية كدعوة حديثة غير تقليدية ، لا تعتمد على المنظور الدينى فحسب بل لها جانبها العلماني أيضاً ، فهى تستمد قيمها الجديدة من التيارات العامة التى تسود البشرية، خاصة تلك التى واكبت أو تفاعلت مع نهوض القوميات فى أوروبا . وبالتالي فالصهيونية مستوحاة من ظواهر اجتماعية مادية وليس من تعاليم دينية روحية ، فقد أضفت على التفسيرات الدينية منظوراً دنيوياً ، يحتم على اليهود التعامل مع عالمهم المعاصر بأساليبه ، مع الاحتفاظ بأساليبهم الخاصة بهم » .

ويقول هيرتزبرج إن الفصل الحديث فى تاريخ اليهود ، يبدأ بالثورة الفرنسية التى منحت يهود فرنسا حقوق المواطنة الكاملة عام ١٧٩١ ، عندما وضع نابليون بونابرت ولاء اليهود للدولة الفرنسية فى الكفة المقابلة لكفة حصولهم على حقوق المواطنة . فقد افترض عدم وجود أى تناقض بين الولاء الدينى والانتماء الوطنى ، خاصة أن اليهود - شاءوا أم أبوا - لابد أنهم تطوروا مع الزمن الذى لا يعرف الثبات أو السكون . فهناك يهود كثيرون تحولوا إلى ديانات أخرى فى أزمان سالفة ، وهناك يهود حاليون - ولا سيما الزوج فى أمريكا وليبيريا والهند - دخلوا فى الديانة اليهودية فى عصور مختلفة ، بل إن الدراسات والأبحاث اليهودية ذاتها تشير إلى قبيلتين كاملتين من أبناء سيدنا يعقوب (إسرائيل) اختفتا تماماً ، ولم يمكن تتبع أثر نسلهما .

وبالتالى فإن الشخصية اليهودية ليست متسقة أو متبلورة كما يدعى مفكرو الصهيونية . يكفى مثلاً أن نلمس التناقض الصارخ بين طائفتين من الطوائف التى هاجرت أخيراً إلى إسرائيل ، وهما طائفتا اليهود الروس البيض ، ويهود الفلاشا القادمون من إثيوبيا !! فهل يمكن أن تشكل الديانة اليهودية وحدها أرضاً مشتركة

للطائفتين بكل التناقضات العرقية واللغوية والتاريخية والثقافية والسلوكية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية فيما بينهما؟! وهذا يعود بنا إلى السؤال الشائك الحرج الذى لا مفر منه : من هو اليهودى؟! وهو سؤال مازال يحير حاخامات إسرائيل الذين عجزوا عن حسمه ، وبالتالي يلقي مزيداً من التشكيك فى الدعوة الصهيونية التى تبدو فى كثير من الأحيان ، وكأنها تتحرك فى اتجاه مضاد لمسار التاريخ ، مما يعيد إلى الأذهان قصة « اليهودى التائه » التى اشتهرت فى روسيا فى أواخر القرن التاسع عشر ، وكان عنوانها الأسمى « التائه فى دروب الحياة » ، واستغلت فى الدعوة لإقامة دولة إسرائيل ككيان يحمى اليهود من الشتات والاضطهاد والمهانة ، فما يزال اليهودى تائهاً ولكن فى دروب إسرائيل هذه المرة ، ذلك أن الأوطان توجد وتنمو كأية ظاهرة طبيعية ، ولا يمكن اصطناعها ، وافتعالها وفرضها على أصحاب الأرض الأصليين . ولذلك ستظل إسرائيل تمر بمراحل متتابعة من المخاض والإجهاض دون أمل فى ولادة حقيقية .

★ ★ ★

(١٨) الحرب الباردة

إذا كان مصطلح « الحرب الباردة » قد أطلق على مرحلة الصراع السياسى بين الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبين الشرق بقيادة الاتحاد السوفيتى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وحتى سقوط الاتحاد السوفيتى وتفكك دول الكتلة الشرقية فى مطلع تسعينيات القرن العشرين ، فإنه بصرف النظر عن هذا المصطلح الذى ارتبط بفترة تاريخية معينة ، فإن الحرب الباردة ليست مجرد مصطلح مؤقت وعابر ، بل هى فى حقيقتها جوهر الصراع السياسى فى أوقات السلم . وبالتالي يمكن القول بأن الإنسان عرف الحرب الباردة منذ بداية ممارسته للسياسة ، منذ العلاقات المبكرة التى نشأت بين القبائل ، ثم الولايات والمدن ، ثم الأمم والدول . ذلك أنه لا توجد سياسة بدون منافسات وسباقات وتحديات يمكن أن تصبح محمولة بدون حرب ساخنة بين مختلف الدول . أى أن حياة الإنسان هى حرب متصلة سواء أكانت ساخنة أم باردة ، ولكل منهما قواعد اللعبة السياسية الخاصة بها . والسياسى الماهر هو من يستطيع أن يفرق بينهما كى يحقق أهدافه العاجلة أو الأجلة على أفضل وجه ممكن .

والحرب الباردة كفترة تاريخية معينة ، ترجع جذورها الأولى إلى نهايات القرن التاسع عشر ، حين أدرك الرأسماليون الأمريكيون الصاعدون أن الشيوعية تشكل تهديداً متجدداً لمشروعاتهم وإنجازاتهم ، وأنها تثير العمال ضدهم ، وتحث اضطرابات هم فى غنى عنها . وخاصة أن عيد العمال الذى يحتفل به العالم بصفة عامة ، والدول الاشتراكية بصفة خاصة فى أول مايو من كل عام ، بدأ

فى الولايات المتحدة نفسها فى عام ١٨٩٠ عندما ثار عمال أحد مصانع شيكاغو الكبرى ضد صاحب العمل مطالبين برفع أجورهم وتخفيض ساعات العمل . ومع قيام الثورة الشيوعية فى روسيا عام ١٩١٧ ، وقيام الاتحاد السوفيتى أصبح عيد العمال هذا من أهم المناسبات التى تحتفل بها الدولة ، ثم تبعها دول المعسكر الاشتراكى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ثم دول العالم أجمع . لكن نظل البداية التاريخية ، من شيكاغو بالولايات المتحدة ، مما يدل على أن التربة صالحة لنمو التيارات اليسارية التى يمكن أن تهدد النظام الرأسمالى فى الصميم .

لم يهتم الكونجرس اهتماماً فعلياً بالتهديد الشيوعى ، إلا بعد الثورة الشيوعية وانتهاء الحرب العالمية الأولى ، فبدأ أبحاثه ودراساته لكل جوانب الموضوع . وقرر أعضاؤه تشكيل لجنة خاصة فى عام ١٩١٩ لمواجهة ما أسموه « بالربح الأحمر » . وفى خلال عقد الثلاثينيات ، تبنت الحكومة أساليب تجريبية جديدة ، لتجاوز الانهيارات الاقتصادية التى ترتبت على الكساد العظيم فى عام ١٩٢٩ . وكان التخطيط الاقتصادى فى الدولة الشيوعية ، وبعض الإجراءات الاقتصادية المعينة فى النظام النازى أو الفاشى ، قد اكتسبت جاذبية خاصة عند بعض جماعات الأمريكين الذين فقدوا الأمل تماماً . وقد اتهمت بعض البرامج التجريبية التى تم تقديمها من خلال سياسة روزفيلت التى عرفت باسم « الصفقة الجديدة » ، بأنها جعلت الحكومة الفيدرالية تتحرك طبقاً لتوجهات شيوعية . وأدت هذه الشكوك والمخاوف إلى تشكيل سلسلة متصلة من اللجان المؤقتة التابعة لمجلس الشيوخ للتحرى والبحث فى التهديدات المخربة الهدامة التى تواجه الحكومة .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حلفاء ضد دول المحور (ألمانيا - اليابان - إيطاليا) ، لكن بمجرد انتهاء الحرب ، بدأ الصراع بين القوتين العظيمين من أجل السيطرة على مقدرات عالم

ما بعد الحرب . ومع تفاقم الحرب الباردة ، انشغل الكونجرس تماماً باحتمالات التخريب الداخلى والهجوم الخارجى من هذه القوة الشيوعية . ولذلك سيطرت قضية مكافحة الشيوعية على كل الندوات والمناظرات السياسية فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة . وتحولت « لجنة الأنشطة غير الأمريكية » التى كانت قد شكلت عام ١٩٣٨ ، إلى لجنة دائمة فى عام ١٩٤٥ . وتركزت التحريات والأبحاث على المدى الذى يمكن أن يكون الشيوعيون أو المتعاطفون مع الشيوعية قد وصلوا إليه ، والدور النشط الذى يمكن أن يكونوا قد لعبوه فى الحركة العمالية ، أو صناعة السينما ، أو أجهزة الإعلام والصحافة ، أو الأجهزة التنفيذية للحكومة الفيدرالية . وهى التحريات والتحقيقات التى بلغت قممها من خلال لجنة السيناتور جوزيف مكارثى ، التى أصابت الأمريكيين بالرعب ، إذ أصبح أى مواطن معرضاً لتهمة الشيوعية وفصله من عمله . وهى الحمى التى سادت المجتمع الأمريكى فى النصف الأول من خمسينيات القرن العشرين .

ولم تختلف الحرب الباردة عن الحرب المسلحة أو الساخنة فى الغايات والأهداف ، وإن اختلفت فى الوسائل والأساليب ، من حيث تحطيم معنويات العدو من خلال توجيه قواعد اللعبة السياسية إلى آفاق معينة ، سواء على مستوى الإستراتيجية السياسية أو الاقتصادية أو الإعلامية أو الدعائية ، وبهدف تفتيت الجبهة الداخلية باستثارة الخلافات ، وزرع الصراعات ، وبث الشائعات المغرضة والكاذبة ، وإغلاق أو إغراق الأسواق الخارجية ضد تجارتها ، وفرض الحصار الاقتصادى عليها ، وإجراء المناورات والاستعراضات العسكرية ، ونشر الوثائق السرية ، والفساد فى المؤتمرات الدولية ، والتنافس فى ميدان التقدم العلمى والتكنولوجى ، خاصة فيما يتصل بتطوير الأسلحة ومضاعفة قوتها التدميرية ، أو ما يعرف بأسلحة الدمار الشامل .

وفى كتاب « كيان من الأسرار : تشريح أدق أسرار وكالة الأمن القومى » ،

تعرض جيمس بامفورد بالتحليل والدراسة للبدايات المبكرة للحرب الباردة قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ، وبالتحديد قبل شهر من انتحار الزعيم النازي أدولف هتلر . فقد تم تشكيل فريق من رجال المخابرات الأمريكية والبريطانية ، وتوجهوا إلى ألمانيا في مهمة سرية للغاية ، وذلك لاعتقال أكبر عدد ممكن من خبراء الشفرة في الجيش النازي الألماني . وكان تحالف الغرب كله بقيادة الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتي خلال الحرب ضد هتلر ، بمثابة تحالف مع الشيطان ، تطبيقاً لمقولة ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية ، رداً على متقدي تحالفه مع الزعيم السوفيتي جوزيف ستالين : « إننى مستعد للتحالف مع الشيطان من أجل بريطانيا » . وبالفعل انهار هذا التحالف في نفس لحظة انهيار الخطر النازي .

في آخر ليلة من شهر إبريل عام ١٩٤٥ ، انتحر هتلر مع عشيقته إيفا براون بعد زواجهما بساعات في مخبئه المسمى « وكر الذئب » ، وهو مخبأ تحت الأرض في برلين ، كان مقرراً لقيادة الزعيم النازي . كانت النازية في لحظات احتضارها ، في حين كانت هناك حرب أخرى تتأجج تحت السطح برغم بروقتها ، وهى حرب الغرب مع الشيوعية السوفيتية . إذ لم يمض أكثر من خمسة أيام على رحيل هتلر ، حين قدم الجنرال وليم دونوان رئيس مكتب الخدمات الإستراتيجية الأمريكية تقريراً سرياً للرئيس هارى ترومان ، حدد فيه بوضوح أخطار هذا الصراع الجديد بين الغرب والشيوعية . فى هذا التقرير قال الجنرال دونوان :

« بعد الانتصار فى الحرب العالمية الثانية ، ستواجه الولايات المتحدة موقفاً ، ربما يكون أشد خطورة من كل المواقف السابقة . وسوف تشكل روسيا تهديداً رهيباً يتجاوز كل التهديدات الأخرى التى واجهتها الولايات المتحدة من قبل » .

ويعتبر المؤرخون والدارسون أن الحرب الباردة بدأت في عام ١٩٤٤ ، أي قبل سنة كاملة من انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وهي السنة التي شهدت الصمود الرائع للاتحاد السوفيتي في وجه الاجتياح النازي الذي بدا معوقاً لأول مرة منذ بداية الحرب ، مما أوحى بقدرة الاتحاد السوفيتي على تحويل صموده إلى مطاردة واجتياح . فمنذ هذا العام شعرت الولايات المتحدة بخطر الاتحاد السوفيتي ، وبدأت في التخطيط سراً لأول معركة في الحرب ضد الشيوعية ، كانت بمثابة اقتتاحتية للحرب الباردة التي كانت معاركها تدور في منطقة الظل والغموض بل والسرية . ولم يكن هدفها هو احتلال المدن والمواقع العسكرية بل كان الاستيلاء على الأسرار والتنصت على الاتصالات ، وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن العدو .

كانت أسلحة الحرب الباردة تختلف تماماً عن أسلحة الحرب الساخنة ، فبدلاً من الصواريخ والقذائف ودانات المدافع ، أصبحت هناك أجهزة الكمبيوتر والتنصت على الاتصالات السلكية واللاسلكية وأدوات فك الشفرات السرية ، وخبراء اللغات والإلكترونيات والمعلوماتية الذين يفسرون الرموز والإشارات وفكها لكشف أخطر الأسرار والمعلومات . وللقيام بهذه المهمة الخطيرة ، تحالفت واشنطن مع لندن من خلال جهاز مشترك باسم « مخابرات الإشارات » ، ومهمته التنصت أو التجسس على اتصالات الآخرين ورسائلهم . وهي مهمة قد يعتبرها البعض غير أخلاقية ، لكن قواعد اللعبة السياسية تمارس على أساس أن الغاية تبرر الوسيلة . وهي القاعدة التي رصدها السياسي الإيطالي ماكيافيللي في كتابه الشهير « الأمير » ، واتهم بعد ذلك بأنه هو الذي ابتكرها ، في حين أنها مواكبة للسياسة منذ أن عرفها الإنسان .

وانقسم جهاز « مخابرات الإشارات » إلي وحدتين : الأولى مخابرات الاتصالات ، ومهمتها التجسس والتنصت على الاتصالات التي تتم باللغات

المعروفة، فى حين تختص الوحدة الثانية بالمخابرات الإلكترونية ، ومهمتها التنصت على وسائل الاتصال الإلكترونية مثل محطات الرادار .

وبالتحديد فقد بدأت أول معركة فعلية فى الحرب الباردة ، قبل أكثر من شهر من انتحار هتلر ، حين تم تشكيل فريق مشترك من الخبراء الأمريكيين والبريطانيين فى فك الشفرات السرية . واستقل أفراد الفريق طائرات خاصة عبروا بها القنال الإنجليزي (بحر المانش) فى طريقهم إلى ألمانيا . وكان هذا الفريق جزءاً من منظمة سرية للغاية عرفت باسم « لجنة مخابرات الهدف » ، وكانت مهمتها فى الأيام الأخيرة من الحرب ، هى اعتقال أكبر عدد ممكن من خبراء الشفرة الألمان ، والاستيلاء على معدات وأجهزة الشفرة السرية فى الجيش النازى الألمانى قبل أن تصل إليها أيدي السوفييت ، حتى يعرف الخبراء الأمريكيون والبريطانيون أى أنظمة للشفرة الخاصة بهم ، نجح الألمان فى اختراقها وفك رموزها ، وبالتالي أصبحت عديمة الفائدة . وفى الوقت نفسه كان المطلوب أيضاً معرفة رموزها ، بعد أن طوروا أجهزة متقدمة للغاية للسيطرة على الاتصالات والشفرات السوفيتية . وكان هدف الغرب هو الحصول على هذه الأجهزة والمعلومات والخبرات الألمانية فى مجال التجسس على الاتصالات السوفيتية .

وكان هدف هذا السباق المحموم هو الوصول إلى الخبراء الألمان والمعدات والأجهزة الألمانية قبل أن يصل إليهم الروس ، لأن وقوع هؤلاء الخبراء الألمان ومعداتهم فى أيدي موسكو ، كان سيشجع للسوفييت فضل السبق ويجعلهم قادرين على استغلال الإنجازات الألمانية فى مجال التجسس وفك الشفرات ضد الغرب بصفة عامة وضد أمريكا وبريطانيا بصفة خاصة . وقد أحيطت أعمال « لجنة مخابرات الهدف » أو « تيكوم » على سبيل الاختصار ، بسرية بالغة ، لدرجة أن جميع عملياتها وأنشطتها التي مر عليها أكثر من نصف قرن ما زالت حتى الآن طى الكتمان ، ولا تسمح الحكومتان الأمريكية والبريطانية بتداولها تحت أى ظرف من

الظروف . وفى عام ١٩٩٢ ، أصدر مدير وكالة الأمن القومي الأمريكى أوامره بمد نطاق السرية المفروضة حول لجنة « تيكوم » حتى عام ٢٠١٢ ، لتصبح آخر الأسرار الكبرى للحرب العالمية الثانية ، والتي لم يكشف عنها أى شىء حتى الآن ، برغم القبض على بعض الجواسيس البريطانيين والأمريكيين الذى عملوا لحساب السوفييت .

وكان أعضاء لجنة « تيكوم » من بين أفراد فئة محدودة للغاية ، يعرفون السر الأكبر ، وهو أن الولايات المتحدة وبريطانيا ترغبان فى اختراق أعلي مستويات التنصت والتجسس على الاتصالات فى ألمانيا النازية . وكانوا يدركون أيضاً أن من سيصل أولاً إلى خزانة هتلر التى تحتوى على أسرار الشفرة ، ستكون له السيطرة على مقدرات الحرب القادمة سواء أكانت ساخنة أم باردة . ونظراً لأن أعضاء لجنة « تيكوم » كانوا هم الذين يتولون العمل فى وكالة الأمن القومي الأمريكى والمركز البريطانى لفك الشفرات ، فقد كانوا مدركين تماماً أنهم هم أنفسهم الذين سيخوضون حرب التجسس والتنصت على السوفييت والدول الشيوعية الأخرى مستقبلاً .

وقد حالف الحظ الحلفاء ، عندما عثروا بين حطام المواقع الألمانية على مفاتيح عدد من أنظمة الشفرات السوفيتية المعقدة ، مما أدى إلى توفير سنوات من العمل المضى من أجل تحقيق هذا الهدف . كما عثر الحلفاء أيضاً على العديد من الرسائل السرية السوفيتية التى قام الخبراء الألمان بفك رموزها وإشاراتها ، مما أتاح لهم اختراق دائرة النوايا العسكرية والسياسية للسوفييت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . كما كانت هذه الوثائق النارية تلقى الضوء أيضاً على نقاط الضعف والثغرات فى أنظمة الشفرات البريطانية والأمريكية التى كان من الممكن أن تتسبب فى كارثة خلال أى صراع مستقبلى إذا وقعت فى أيدي السوفييت .

وبدا السباق المحموم لبلوغ برلين كأنه فيلم من أفلام الإثارة والتشويق والآنفاس اللاهثة ، ذلك أن الأهداف الرئيسية والإستراتيجية الألمانية فى مجال الشفريات السرية كانت فى برلين . ومن هنا كانت الحاجة المحمومة للوصول بأسرع ما يمكن إلى هذه الأهداف قبل السوفييت ، وذلك فى الوقت الذى كانت فيه القوات السوفييتية تندفع بأقصى سرعتها وقوتها نحو العاصمة الألمانية تمهيداً لاحتلالها . ولم يكن السباق على الأرض قادراً على تحقيق هذا الهدف الإستراتيجى ، ولذلك كانت خطة الحلفاء تقضى بالاستيلاء الفورى على المراكز الألمانية للتنصت على الاتصالات ، وذلك عن طريق عملية خاطفة تقوم بها قوات محمولة جواً ، لمعرفة المدى الذى وصل إليه خبراء فك الشفريات الألمان فى العمل ضد أمريكا وبريطانيا ، والحيلولة دون سقوط هذه المعلومات الخطيرة ضد أمريكا وبريطانيا فى أيد غير مستولة مثل أفراد القوات الألمانية المتفهقرة ، والاستفادة من الخبرات والمخترعات الألمانية فى مجال الشفرة قبل أن يدمرها الألمان ، وكذلك الاستفادة من هذه المعلومات التى سيتم الحصول عليها من الألمان فى الحرب ضد اليابان ، التى لم تكن قد انتهت بعد . وحتى ذلك الحين لم يكن خبراء الشفرة الأمريكيون يعرفون على وجه اليقين ما إذا كانت الاتصالات السرية الأمريكية تحظى بالأمان المطلوب أم أنها تعرضت للاختراق ، وفى الوقت نفسه لم يكونوا على علم بالمدى الذى بلغته إمكانات العدو فى مجال التنصت على الأسرار وفك الشفريات الأمريكية .

وكان من الصعب تنفيذ هذه الخطة ، إذ سرعان ما أصبحت ألمانيا فى حالة من الفوضى والاضطراب ، وبدأت مؤسساتها تتساقط وتتفكك الواحدة بعد الأخرى . وكان من المستحيل أن تتمكن المجموعة الأمريكية والإنجليزية المحمولة جواً من اعتقال الخبراء الألمان وأجهزتهم والوثائق والمستندات التى فى حوزتهم ، ثم نقل كل ذلك عبر خطوط القتال المشتعلة . وبدلاً من ذلك قررت لجنة

« تيكوم » استخدام ست مجموعات موجودة بالفعل في إنجلترا وإرسالهم إلى المناطق التي يسيطر عليها العدو في الوقت الذي كانت فيه القوات الأمريكية والبريطانية تتقدم لاجتياح هذه المناطق .

وقد انكب خبراء الرياضيات واللغات والإلكترونيات على دراسة كل المعطيات لتوظيفها على أفضل وجه . فقد كانت المعلومات التي أمكن الحصول عليها من خبراء الشفرة الألمان ، لا تقدر بثمن إذ أضافت الكثير إلى قدرة الحلفاء على التنصت على الكثير من الاتصالات النازية في تلك الأيام الحاسمة التي كانت الحرب فيها تقترب من نهايتها . فقد تمكن أفراد مجموعة المخبرات الأمريكية والبريطانية من القبض على العديد من الخبراء الألمان ، وتم التحقيق معهم لمعرفة كل ما يمكن من أسرار مهنتهم ، خاصة أنهم حققوا نجاحاً كبيراً في اختراق الاتصالات والشفرات السوفيتية ، وكانوا بمثابة « منجم ذهب » للحلفاء ، لأنهم لم يعرفوا فقط الشفرات الروسية ، بل كان لديهم أرشيف كامل للشفرات والمخبرات الألمانية . وعلم الحلفاء بأن هذا الكنز الألماني موجود في قاعدة تقع في أراض أسندت مهمة الاستيلاء عليها للسوفييت ، ولذلك كانت القوات السوفيتية تتحرك بسرعة محمومة نحو هذه المنطقة ، مما حتم إخراج الخبراء الألمان ووثائقهم ومعداتهم من هذه المنطقة في أسرع وقت ممكن . واقترح العقيد جورج بيتشر ، قائد إحدى المجموعات ، شحن الوثائق الألمانية بحراً ، ومعها خبراء الشفرة الألمان إلى إنجلترا لكن البريطانيين فضلوا أن يكون النقل جواً لضمان أكبر قدر ممكن من السرية . وبالفعل تم إعداد طائرة نقلت الجميع إلى لندن حيث تم تجهيز مكان ملائم لاستجواب خبراء الشفرة الألمان . وبعد يومين فقط وصلت القوات السوفيتية إلى المنطقة لتستولي عليها .

وبدأ رجال المخبرات الأمريكية والبريطانية ، حملة مطاردة شرسة لخبراء فك الشفرة الألمان ، واعتقلوا الكثيرين منهم . وبدأت التحقيقات معهم ،

ليعتزفوا بأنهم كانوا يعملون في القيادة العليا الألمانية . وكشفت هذه الاعترافات عن الكثير من الأسرار المهمة الخطيرة التي كان لها تأثير كبير على الفترة اللاحقة التي عرفت باسم « الحرب الباردة » فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وبعد ظهور الاتحاد السوفييتي الشيوعي كعدو جديد للغرب ، فإن أنظمة التنصت على الاتصالات وفك الشفرات الغربية يجب أن تتغير تماماً ، لتكون في خدمة الأهداف الجديدة . خاصة بعد حصول الحلفاء على الجهاز الألماني المعروف باسم « السمكة » ، والذي صمم ليخترق أعلى مستويات أنظمة الشفرة السوفييتية . وبالفعل عندما شرع الحلفاء في تشغيله ، كانت المفاجأة أنه بدأ على الفور التقاط رسائل الشفرة السرية السوفييتية وتفسيرها بفك رموزها وإشاراتها . وبذلك حصل الغرب على نافذة سحرية ليطلع منها على أخطر المعلومات والأسرار السوفييتية .

ويصف الأمريكيون النجاح الذي تحقق بالحصول على أسرار أعقد الشفرات الروسية بأنه كان أمراً لا يقل أهمية عن الانتصار في الحرب العالمية الثانية . فقد أتاح هذا الإنجاز لهم أن يظلوا لسنوات قادرين على قراءة جميع البرقيات والرسائل السرية السوفييتية في جميع المجالات تقريباً ، مثل القوات المسلحة والسياسة والأمن والصناعة والتجارة . وبذلك استطاع الخبراء الأمريكيون تكوين صورة كاملة وواضحة ودقيقة لأوضاع الأمن القومي السوفييتي . لكن يبدو أن نجاحهم أنساهم قواعد اللعبة السياسية التي لا تسمح للفائز بأن يكون فائزاً على الدوام ، إذ إن تداول الفور والخسارة سمة أية لعبة بشرية . فقد حل الدور على الأمريكيين لكي ينالوا نصيبهم من الخسارة أو الهزيمة ، عندما تغير هذا الوضع تماماً بين عشية وضحاها ، وساد الصمت لأن السوفييت غيروا شفرتهم فجأة . وكان هذا التغيير بمثابة لكمة على وجه المخابرات الأمريكية ، لدرجة أن التقارير السرية الأمريكية وصفته بأنه أخطر فشل في تاريخها . حدث هذا الفشل في يوم الجمعة ، ولذلك أطلقت عليه وكالة الأمن القومي الأمريكي اسم « يوم الجمعة

الأسود » . فكما نجحت المخابرات الأمريكية في اختراق شبكة الاتصالات السوفيتية ، نجح السوفيت أيضاً في اختراق اتصالات وكالة الأمن العسكرى الأمريكى ، وأيضاً وكالة أمن القوات المسلحة ، من خلال شبكة تجسس فى منتهى الإحكام والسرية .

وقد توقفت أجهزة التنصت على الاتصالات السوفيتية فى أمريكا ، فى وقت شديد الحرج والخطورة . ففى أواخر يونيو ١٩٥٠ ، اخترقت قوات كوريا الشمالية خط عرض ٣٨ إلى جنوب كوريا لتشعل الحرب الكورية . وللمرة الثانية فوجئت أمريكا بهذا الحدث الكبير تماماً كما حدث فى المرة الأولى عند الهجوم اليابانى على ميناء بيرل هاربر . وكانت كوريا الشمالية مسجلة باعتبارها هدفاً أساسياً للتنصت على اتصالاتها ، مثلها فى ذلك مثل روسيا والصين : ولكن « وكالة أمن القوات المسلحة » لم تعط الاهتمام الكافى للتنصت على البرقيات والرسائل الكورية مما أدى إلى مفاجأة واشنطن بحرب كوريا فى الساعة الثالثة والنصف من صباح ٢٥ يونيو ١٩٥٠ ، حين استيقظت القيادة العسكرية الأمريكية على دوى المدافع ، وبداية هجوم قوات كوريا الشمالية البرية على كوريا الجنوبية بدعم من ١٥٠ دبابة سوفيتية . وبلغت المفاجأة قمتهما عندما علمت واشنطن بهذه الحرب من خلال تقرير إخبارى بعثه مراسل صحفى من سيول عاصمة كوريا الجنوبية ، وخلال أيام قليلة كانت قوات كوريا الشمالية قد استولت على سيول ، وأخذت تتقدم جنوباً بهدف توحيد شطرى شبه الجزيرة الكورية تحت راية الشيوعية .

وكانت هذه الحرب أول حلقة فى سلسلة الحروب الساخنة التى شهدتها فترة الحرب الباردة التى لم تحدث فيها حرب ساخنة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى مباشرة ، وإنما دار الصراع بينهما بالوكالة ، إذا صح هذا التعبير . فقد دارت هذه الحروب بعد ذلك بين دولتين تنحاز كل منهما إلى إحدى

لتغرق فيه أمريكا ، وغير ذلك من الحروب والصراعات التي غطت قارات آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا بين قوى اليمين الموالية للأمريكيين وقوى اليسار الموالية للسوفيت ، ورصعتها بؤر ملتهبة من الصراعات التي لا تنتهي والتي راح ضحيتها الملايين الذين لا ناقة لهم ولا جمل فيها ، وإنما ساروا كالقطعان دون تفكير ليتناطحوا ويتقاتلوا ويموتوا دون قضية حقيقية ، وإنما كانوا بمثابة عرائس يمسك بخيوطها لاعبون مهرة فى كل من واشنطن وموسكو .

لكن كان لابد لأحد اللاعبين أن يخسر فى النهاية ، طبقاً لقواعد أي لعبة ابتكرها البشر ، انهزم اللاعب السوفييتى ، وتفكك حلف وارسو العسكرى الدفاعى النووى بين البلدان الاشتراكية السابقة فى يوليو ١٩٩١ . وكان حلف وارسو قد تكون رداً على تأسيس حلف الأطلنطى عام ١٩٤٩ ، والذي جمع معظم قيادات أوروبا الغربية ضد النشاط الشيوعى والحكومات المؤتلفة من اشتراكية راديكالية مركزية متشددة . غير أن زوال حلف وارسو لم يسفر أو يؤد إلى مساومة دولية لحل حلف الأطلنطى ، إذ تدعى قيادة حلف الأطلنطى أن الحلف ضرورى وحيوى لصد الأخطار عن أوروبا والولايات المتحدة ، دون تحديد هذه الأخطار الوهمية أو المفتعلة ، خاصة بعد أن أعلن الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش بنفسه أنه لا ينظر إلى روسيا تحت حكم بوتين كدولة معادية ، بعد أن اندثر الاتحاد السوفييتى الذى كان العدو الأول للولايات المتحدة ولحلف الأطلنطى .

ويتساءل بعض الساسة الروس فى مطلع القرن الحادى والعشرين عن جدوى بقاء حلف الأطلنطى ، وآليات جيروته العسكرى ، وتوسعه وضم بلدان من وسط وشرق أوروبا ، والإعداد لضم جمهوريات بحر البلطيق الثلاث : ليتوانيا ولاتفيا وأستونيا ، والاستجابة لتلتهف وإلحاح طلب رئيس جمهورية جورجيا القوقازية الواقعة على البحر الأسود ، أى التحكم فى مداخل ومخارج البحرين : البلطيق

والأسود ، وكان الحرب الباردة لم تنته بعد . ويجيب الدارسون الأكاديميون على هذه التساؤلات بأن الاتحاد السوفيتي السابق كان عاملاً مهماً من عوامل الاستقرار الدولي ، وإليه يرجع الفضل لعدم نشوب حرب عالمية ، أما الآن فإن السياسة الأمريكية واضحة في تطلعاتها لفرض هيمنتها على العالم بصفة عامة وعلى روسيا بصفة خاصة .

ويرى المثقفون الروس والصينيون وباقي الاشتراكيين الذين لا يكون للغرب أي ود أن حلف الأطلنطي أصبح يتصرف كفتوة أو بلطجي أو قاطع طريق قد خلا له الجو تماماً ، وأحياناً يغطي جرائمه بشعارات إنسانية وأخلاقية وحضارية ، خاصة إذا وجد الذرائع والحجج التي يمكن أن يتشدد بها كمنقذ للبشرية المعذبة . وكان الرئيس اليوغسلافي ميلوسيفتش خير من قدم هذه الذرائع والحجج على طبق من فضة لحلف الأطلنطي ، نتيجة لفاشيته الغبية التي دفعته إلى ارتكاب المذابح الجماعية للألبان المسلمين ، والتي وجد فيها حلف الأطلنطي فرصته الذهبية في قصف يوغسلافيا لأكثر من شهر ، وتدمير قدراتها الدفاعية وتقويض بنيتها الأساسية وجبهتها الداخلية ، وشق صفوف شعبها ، ثم اعتقال رئيسها ونقله بطائرة عسكرية تابعة لحلف الأطلنطي إلى لاهاي لمحاكمته كمجرم حرب . في حين تصور المثقفون الروس والصينيون واليوغسلافيون والكوبيون أن المحاكمة كانت يجب أن تكون لمجرمي الحرب الحقيقيين الذين اعتدوا على يوغسلافيا وانتهكوا سيادتها وحريتها واحتلوها في الواقع .

ويفسر القبض على ميلوسيفتش بعد هزيمته عسكرياً وخسارته الانتخابات الرئاسية ، بأن قادة حلف الأطلنطي ربطوا مساعدة يوغسلافيا بالرضوخ لمطالبهم . ونظراً لعناد ميلوسيفتش ، وتحديه لقوى البطش العالمي ، وتورطه في مذابح جعلته سفاحاً في نظر الآخرين ، فكان لابد من جدد أنفه ، وخاصة أن يوغسلافيا دولة منتجة للسلاح ويجب أن تحجم عن ذلك ، وأيضاً جعله عبرة

إليه أكبر وأشهر أطبائها مثل طبيب القلب العالمى ديبكى لإجراء جراحة دقيقة وخطيرة له ، إذ إن من مصلحة الولايات المتحدة أن يستمر هذا العميل السكير المهووس على رأس النظام الروسى لكى لا تقوم له قائمة ، بل إنها لم تستح عندما أيدته فى ضربه البرلمان الروس (الدوما) بالدبابات لأن أعضائه أصروا على فضح عمالته التى جعلت روسيا مجرد ذيل للولايات المتحدة . وعندما أدرك أبعاد عجزه عن الكارثة التى تسبب فيها ، والتى افتتحها جورباتشوف قبله ، تنازل فى أول يوم فى القرن الحادى والعشرين والألفية الثالثة عن الحكم لفلاديمير بوتين الذى يحاول إنقاذ مايمكن إنقاذه ، واسترجاع بعض لمحات الأمجاد الماضية مثل النشيد القومى والعلم الوطنى . وهى بوادر أصابت إدارة كليتون بالقلق ، خاصة بعد زيارات بوتين إلى الصين وغيرها من الدول الاشتراكية والشيوعية فيما يشبه السعى إلى إيجاد جبهة جديدة تواجه كل ما يهدد هذه الدول .

وعندما تولى جورج دبليو بوش رئاسة الولايات المتحدة ، أدلى بتصريحات واتخذ خطوات ، أعادت إلى الأذهان أصداء الحرب الباردة ، خاصة فيما يتصل بقواعد الصواريخ الموجهة ، ومعاهدات نزع السلاح النووى ، والحرص المحموم على المصالح الأمريكية الداخلية بصرف النظر عن الموازين العالمية للمصالح والقوى التى يبدو أنها لم تعد فى حسابان الإدارة الأمريكية التى رفضت مثلاً التوقيع على معاهدة كيوتو التى تسعى لتجنب الاحتباس الحرارى الذى يهدد العالم بكوارث بيئية لم يشهدها من قبل . وهكذا عادت الحرب الباردة لتسيطر على السياسة العالمية ، وإن كانت فى ثوب جديد . فقد شعر بوش أن بوتين رجل المخبرات ، الرزين ، الهادئ ، الذى يخطط دون جعجة إعلامية ، يمكن أن يكون قطباً روسياً لا بد أن يحسب له كل حساب ، ويبدو أن بوش قرر بدوره أن يكون قطباً أمريكياً ، مما يشكل عودة إلى الاستقطاب الذى كان جوهر الحرب الباردة .

لكن المشكلات التي تواجه بوتن أكثر من أن تحصى ، وربما أعقد من أن تحل ، فما تزال قطاعات وطوائف عديدة من الشعب الروسى تتخبط بين التجارب السياسية المتبانية بل والمستعاضة ، مما يشكل ضياعاً جديداً لهم بعد تشتتهم الأول الذى كان نتيجة لأيدولوجيا سياسية جامدة ومتحجرة ، جعلوا منها عقيدة مقدسة لاتمس ولا تناقش ولا تتطور مع المتغيرات العالمية بعد أن جمدت فى دهاليز أراشيف الكرملين ، ومضى حكام روسيا يشرعون لأنفسهم ما هو حق وما هو باطل حتى إنهار البناء كله من داخله فى لحظات من ديسمبر ١٩٩١ .

ومع الانهيار العظيم والانسحاب المروع وغير المنتظم للقوات السوفيتية تقوض حلف وارسو . ودون اتفاق أو تنسيق فيما بينهم ، أعرب عدد كبير من ماريشالات وجنرالات وأدميرالات العهد السوفيتى ، ومن بينهم المارشال كوليكوف ، القائد العسكرى لحلف وارسو ورئيس الأركان الروسية السابق ، عن اعتقادهم بأن ما حدث كان مؤامرة أعدت منذ زمن الحرب الباردة ، وتم تنفيذها على أيدى يهود روسيا بالتعاون والتآزر مع جورباتشوف ويلتسين وجوقة الخيانة الوطنية . ويحذر الباحث الأكاديمى الروسى دانيلوف مما آلت إليه الأوضاع بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، وتفكك حلف وارسو ، وتقوض وتفسخ منظمة «الكوميكون» التى كانت تستهدف إنشاء السوق الاشتراكية ، فهو يقول فى بحث له :

« إذا كان الغرب يعتقد أن الحرب الباردة قد زالت ، فهو على خطأ مبين . إن الحرب الباردة قائمة ومستمرة وبحدة بين بقايا الإشتراكية فى روسيا وبين حلف الأطلنطى والدول المنضمة إليه . وحتى لو زالت بقايا الإشتراكية من روسيا ، فإن الغرب سيواصل هجومه عليها وصولاً إلى إكمال تمزيقها واستنزافها تماماً . وإذا لم يع حكام روسيا المخاطر التى يبيتها الغرب لها ، فإن الكارثة ستحل ، وستصبح روسيا مستعمرة أمريكية امتداداً من منطقة ليننجراد المظلة على بحر

البلطيق فى أوروبا إلى المحيط الهادى المطل على آسيا فى أوسع وأغنى مساحة
جغرافية على اليابسة الروسية بين قارتى أوروبا وآسيا .

هكذا لم تنته الحرب الباردة ولن تنتهى ، لأنها تبدأ مع نهاية الحرب
الساخنة، وتتوقف مع بدايتها . فقد كان تاريخ الإنسان سلسلة متصلة من
الحروب الساخنة والحروب الباردة .

★ ★ ★

(١٩) الحرب البيولوجية

تعد الأسلحة البيولوجية أشنع ما ابتكره الفكر الإنساني من تقنيات عسكرية ، تستخدم الميكروبات لإبادة الإنسان والنبات والحيوان . وقد تطورت هذه الأسلحة ، وحققت بعض الجيوش نجاحا لا يستهان به ، لكن لا تزال القوى المحبة للسلام والمتحمسة لحقوق الإنسان وسلامة كيانه ، تحارب هذه الهمجية العلمية التي تثير الاشمزاز والاحتقار للعقل البشرى عندما يتفنن فى ابتكار أساليب الدمار وسحق طاقات الحياة ومظاهرها الخلاقية . وتتعالى الأصوات فى المجتمع الدولى فى إصرار ، مطالبة بوقف إنتاج هذه الأسلحة ، ومنع تخزينها ، وحظر استخدامها ، لما تشكله من خطر فادح على البشرية والبيئة على حد سواء ، لكن يبدو أنه متى بدأ سباق للتسلح ، فلا نهاية له .

ويقصد بالحرب البيولوجية ، استخدام الجراثيم المسببة للأمراض المعدية من فيروسات وبكتيريا وفطريات ، أو السموم التى تنتجها ، فى قتل أفراد العدو أو قتل الحيوانات التى يعتمد عليها أفراد وشعوب العدو فى غذائهم ، أو تدمير المحاصيل الزراعية ، مما يشكل ضربة قاضية موجهة إليهم . ويتسبب انتشار جراثيم الحرب البيولوجية فى إصابة عدد كبير من أفراد العدو بصورة وبائية أو شبه وبائية ، مما يقضى على حياة بعضهم ، وإصابة البعض الآخر بالعجز الكامل أو شبه الكامل عن أداء مهامهم القتالية التى كلفوا بها . وسواء أكان انتشار الجراثيم فى الجبهة العسكرية أو المدنية ، فإنه يؤدى إلى انهيار الاقتصاد فى داخل البلد ، وانشغال السلطات فيه بمقاومة هذه الأوبئة ، وبالتالي إهدار الطاقات والإمكانات والمجهودات المخصصة للقتال والهجوم والمقاومة العسكرية والمدنية .

ويبدو أنه لا توجد حدود لخطورة الحرب البيولوجية ویشاعتها . فهناك مثلاً عدد كبير من السموم التي تفرزها أنواع شتى من الجراثيم أو الكائنات الحية الدقيقة ، والتي يمكن استخلاصها منها وتنقيتها من أية شوائب تضاعف من فعاليتها القاتلة ، بحيث تصبح أشد فعالية من الإصابة المباشرة والتأثير الفوري . وقد ثبت أن معظم السموم البيولوجية قاتلة أو معجزة للأفراد لفترة طويلة ، بحيث يتحولون إلى طاقات معطلة ، بل وفي حاجة ملحة إلى العون والعلاج ، أى يصبحون أعباء معوقة للمجهود الحربي والمدنى على حد سواء .

ولا يتوقف الأثر القاتل والفتاك لإحداث أوبئة ضد أفراد العدو عند حدود استعمال الميكروبات نفسها أو سمومها ، بل يمتد ليشمل عدداً آخر أكبر من المركبات الكيميائية والبيولوجية ، وهي ذات مفعول فتاك يمكن أن يقضى على الإنسان والحيوان والمحاصيل الزراعية في زمن قياسي ، إذ إن هذه المواد البيوكيميائية التي يتم تخليقها في المعامل ، قادرة على إبادة أية مظاهر للحياة في أية منطقة مستهدفة . فمثلاً يمكن استخدام مركب كيميائي معين في وقف عملية التمثيل الكلوروفيلي التي تمتد أوراق النبات بالحياة فتحترق وتموت . كذلك فإنه يمكن تخليق مركب يسمى بالأرجوتين ، ورشه على قطعان الأغنام والماشية فيسبب سقوط آذانها وأسنانها وذيولها ، أى يقضى عليها تماماً ، وبالتالي يفقد المجهود المدنى والعسكرى مثل هذه الطاقة أو الثروة الاقتصادية .

وتشمل أسلحة الحرب البيولوجية ثلاثة أنواع من العوامل : عوامل مميتة للأشخاص ، خاصة في الجبهة العسكرية ، وعوامل تصيب الأفراد بالعجز ، لكنها لا تقضى عليهم ، وعوامل تدمر المزروعات والمحاصيل ذات الأهمية الاقتصادية ، أو تقضى على الثروة الحيوانية ، وإن كانت لا تصيب الإنسان . وليست هناك حدود فاصلة بين العوامل المميتة والعوامل المعوقة أو المعجزة ، إذ يمكن أن تتحول العوامل الأخيرة إلى عوامل مميتة ، عندما يفقد المصابون بها

القدرة على مواصلة الحياة ، خاصة إذا لم تكن الرعاية الطبية متوافرة ، أو كانت عاجزة عن علاجهم .

وكانت البوادر المبكرة للحرب البيولوجية في العصور القديمة قد تبدت في تسميم المياه التي تمد بها الوحدات العسكرية ، أو تسميم مستودعات المواد الغذائية وقد عرف القادة السياسيون والعسكريون هذا الإجراء التكتيكي منذ منتصف القرن الثاني عشر . وكان الناس - في تلك العصور - لا يعرفون ماهية الحرب البيولوجية ، ولا يعرفون ماهية الجراثيم المستعملة في هذا الإجراء ، بل كان كل ما يعرفونه يتمثل في أن المياه الراكدة بالآبار ذات الرائحة الكريهة ، ضارة بصحة الإنسان ، بدليل أعراض القيء والإسهال ثم الموت ، المترتبة عليها . لكن الأمر لم يقتصر على هذا الإجراء ، بل عرفوا أيضاً أنواعاً معينة من السموم الضارة بصحة الإنسان .

ويسجل التاريخ أن فكرة تسميم الآبار والمياه التي يشرب منها الجنود ، بدأت في منتصف القرن الثاني عشر ، عندما قام ريتشارد قلب الأسد ، ملك إنجلترا ، بمحاولته الثانية لاسترداد القدس من صلاح الدين الأيوبي ، ففوجئ بأن صلاح الدين قد قام بتسميم مياه جميع الآبار القريبة ، مما جعل ملك إنجلترا يواجه عقبة تزويد جيشه بالمياه الصالحة للشرب من مسافات بعيدة ، وقد اضطره هذا الأمر إلى الانسحاب . وهذه المحاولات البدائية كانت مجرد بوادر للحرب البيولوجية ، ولفت انتباه الإنسان إلى أن هناك أسلحة فتاكة غير السيوف والرماح والعربات الحربية ، لكنها لا تعد مرحلة من مراحل الحرب البيولوجية .

لم تبلور فكرة الحرب البيولوجية إلا في منتصف القرن الرابع عشر ، عندما حاصر المغول قلعة كافا المنيعه ذات الأهمية التجارية ، التابعة لمقاطعة جنوا الإيطالية . في تلك الفترة كان مرض الطاعون (الذي كان يسمى مرض الموت الأسود) منتشرأ في أواسط آسيا ، وسرعان ما وصل إلى ناحية الغرب تجاه

المهاجمين المغول ، وانتشر بين جنودهم بسرعة ، فانتابهم اليأس لدرجة أنهم كانوا يتخلصون من جثث موتاهم من ضحايا الوباء بإلقائها من فوق أسوار القلعة إلى داخلها . لكن انتشار الوباء بينهم ، كالنار فى الهشيم ، دفعهم إلى الفرار المدعور فى سفنهم الشراعية الكبيرة ذات المجاديف إلى البحر المتوسط . ولم يأت ربيع عام ١٣٤٨ ، حتى كان الوباء قد انتشر بين مواطنى جنوا أنفسهم وإلى بعض الموانئ الأوروبية الأخرى ، خاصة بعد الجثث التى ألقيت داخل قلعة كافا .

ويحكى أن ملك فرنسا لويس الرابع عشر ، قد منح أحد البيولوجيين الإيطاليين معاشاً طوال حياته مقابل عدم إفشائه لسر بيولوجى قام بتركيبه . وكان الملك يهدف إلى استخدام جيشه لهذا السر البيولوجى إذا ما شعر بأية احتمالات مبكرة للهزيمة . كما أن هناك عدة تقارير تفيد بأن البريطانيين ، خلال استعمارهم لأمريكا ، استغلوا تفشى وباء الجدرى فى بلدة فورت بيت ، بولاية بنسلفانيا ، وقاموا بتوزيع بطاطين ملوثة بجراثيم المرض على القبائل الهندية التى كانت تحارب البريطانيين بعناد وصلابة .

وفى مطلع القرن الثامن عشر ، اكتشف الناس إمكان نقل الطاعون إلى الإنسان عن طريق تلويث الطعام ومياه الشرب ، وخاصة عندما أدركوا أنه من الأوبئة القاتلة للإنسان ، وفى الإمكان استخدامه كسلاح على النطاق العسكرى . وعندما قام نابليون بوناپرت بالحملة الفرنسية على الشام ، انتاب الذعر أهالى الشام عند مواجهتهم للآلة العسكرية الفرنسية المتقدمة . وبالفعل احتلوا حيفا وصيدا ، فلم يجد والى عكا أحمد باشا الجزائر طريقة لإيقافهم عند حدهم سوى تسميم مياه الآبار المحيطة بعكا . وعندما اقترب الفرنسيون من عكا ، انتشر مرض الطاعون بين جنودهم ، مما جعلهم ينسحبون ويعودون مهزومين .

وكعادة الإنسان فى تحويله الإنجازات التى ابتدعها العقل لخير البشرية إلى طاقات تدميرية ، تحول اكتشاف العالم الفرنسى لويس باستير لعملية التخمر

قوات الحلفاء ، كما حدث فى الحرب العالمية الأولى . ولكن حدثت استعدادات ضخمة على سبيل الاحتياط ، مثل تلك التى أنجزها اليابانيون فى عام ١٩٤٢ ، بصفتهم حلفاء للنازيين ، وتمثلت فى سرية خاصة بالأسلحة الجرثومية . وفى ألمانيا تألفت لجنة خاصة من خبراء عسكريين على أعلى مستوى لتتولى الدفاع عن البلاد من هجمات جرثومية محتملة ، ووضع المارشال كيتل رئيس أركان الحرب الألمانى ، خططاً للهجوم على المدن البريطانية بالأسلحة البيولوجية .

ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية فى مضمار السباق ، بالتعاون مع بريطانيا ، فاشتركت فى تصميم هجمات مماثلة على مدن ألمانيا ، مستخدمة جراثيم مرض التيفود والباراتيفود ، ولكن أيّاً من الطرفين لم يتفد خططه خوفاً من الرد المماثل . وفى عام ١٩٤٣ أنشأت الولايات المتحدة مركزاً لأبحاث الأسلحة الجرثومية فى مدينة ديستك بولاية ميريلاند ، تكلف حوالى مائة وستين مليون دولار . وحدث فيه تسمم لأربعمائة وعشرين باحثاً لأن الخطأ وارد بطبيعة الحال . وأنشأت بريطانيا مركزاً مماثلاً ، بل وطلبت من علمائها البيولوجيين نشر جرثومة الجمرة الخبيثة فى جزيرة جروينارد الواقعة أمام الساحل الشمالى الغربى لأسكتلندا ، حتى لا يحتلها الألمان . ومنعوا الناس من دخولها ، وقدر العلماء فى ذلك الوقت بأن الجزيرة ستظل موبوءة حتى أواخر الستينيات . أما اليابانيون فعندما استخدموا الأسلحة الجرثومية فى احتلال جزيرة منشوريا بالصين ، فإن السوفييت استطاعوا تحريرها فى عام ١٩٤٥ باستخدام الغازات السامة .

أما الألمان فقد كان لديهم أكبر مخزون عالمى من الأسلحة البيولوجية والكيميائية ، لكنهم لم يستعملوه . والسبب الحقيقى لهذا الإجماع عن استخدام هذا السلاح المميت ، يعود لذكريات الحرب العالمية الأولى . فقد دفع ثمن استخدام الألمان للغازات السامة ، الشعب الألمانى نفسه ، إذ راح ضحيتها مليون ونصف مليون ألمانى من قتلى ومعاقين . وقد كانت النية متوافرة لدى هتلر

للمغامرة بهذه التجربة ، لكن عندما جاءه التهديد الفوري من الحلفاء ، بأنهم أيضاً على أتم استعداد ، لرد الصاع صاعين ، سواء على مستوى الكم أو الكيف ، أحجم عنها ، حتى لا تخرج قواعد اللعبة السياسية الدولية عن نطاق سيطرته . لكن الحلفاء حسموا اللعبة كلها ، وأنهوا الحرب العالمية الثانية ، بإلقاء القنابل النووية على هيروشيما وناجازاكي باليابان .

لكن الحرب البيولوجية عادت على أشدها في القصف الأمريكي لكل من كوريا الشمالية (١٩٤٥ - ١٩٤٨) ، ولفيتنام (١٩٧٥) . ففي كوريا ، قام الشعب بثورة عارمة ضد النظام الذي تدعمه أمريكا التي استخدمت كل الوسائل القمعية الوحشية لإنهاكه تماماً ، وفي مقدمتها الأسلحة الجرثومية المميتة . فقصفت الشعب الكورى بصواريخ ذات رؤوس جرثومية تحدث أمراضاً خطيرة مثل الكوليرا ، والتيفود ، والطاعون ، وغيرها . وتم تشكيل لجنة تحقيق من السويد ، وفرنسا ، وإيطاليا ، والاتحاد السوفيتى ، والبرازيل ، وبريطانيا ، وقدمت تقريرها إلى الأمم المتحدة فى ٨ أكتوبر ١٩٥٢ ، بعد دراسة مستفيضة على أرض الواقع . وجاء التقرير فى سبعمائة صفحة ، حافلاً بالأدلة والبراهين التى تؤكد تعرض الشعب الكورى بالفعل لأسلحة جرثومية فتاكة ، عندما ألقيت عليه حاويات ملوثة بجراثيم الكوليرا والجمرة ، وبراغيث مصابة بالطاعون ، وبعوض يحمل فيروسات الحمى الصفراء ، وحيوانات قاضمة مريضة كالفتران ، ومع ذلك انتهت حرب كوريا بانقسامها إلى بلد شمالي والآخر جنوبى .

أما فى فيتنام ، مع بداية عام ١٩٦١ ، فقد قام الشعب بثورة عارمة للحصول على استقلاله ، لكن أمريكا وقفت ضده بأسلحتها التقليدية من دبابات وطائرات وبوارج ومشاة ، فلم تفلح فى هزيمة الفيتناميين ، فلجأت أمريكا إلى الأسلحة البيولوجية والكيميائية فى قصف عشوائى مركز ضد مدن وقرى فيتنام ، لدرجة أن الخبراء يقدرون ما ألقى على أراضى فيتنام من قذائف جرثومية

وكيميائية بحوالى مائة ألف طن خلال الأربع عشرة سنة للحرب من ١٩٦١ حتى ١٩٧٥ . وذكرت التقارير الرسمية أن أمريكا قد ألفت مركباً هرمونياً من حمض الخليك على الأشجار والغابات والمحاصيل ، أبادها تماماً ، وأحال مزارع عديدة إلى بقاع جرداء قاحلة . كما تم إلقاء مركب الديوكسين على البشر والنباتات والحيوانات ، مما أدى إلى خلل وراثى فى الطبيعة البشرية ، بل وأدى هذا المركب الذى سمي «بالعامل البرتقالى» إلى تشوه وقتل العديد من الجنود الأمريكيين ، لعدم القدرة على ضبط اتجاهات الرياح ، مما دفع أهاليهم إلى رفع قضايا ضد قادة الجيش الأمريكى فى ذلك الوقت .

وعلى سبيل الدفاع عن النفس ، استخدم الفييتناميون الأسلحة البيولوجية والكيميائية التي حصلوا عليها من الاتحاد السوفيتى ضد الأمريكيين الذين اتهموا فييتنام رسمياً بذلك ، بعد تحليل عينات من أوراق الأشجار التي ثبت أنها تحتوى على مركب هرمونى يسمى « بالعامل الأصفر » الذى أطلق عليه فى عام ١٩٧٦ مصطلح « المطر الأصفر » ، وبذلك قاوم الفييتناميون القوات الأمريكية بكل ما يملكون من طاقة ، ودعمهم فى ذلك الاتحاد السوفيتى السابق . وانتصروا فى عام ١٩٧٥ بفعل تلاحم ثوار قسمى فييتنام ، الشمالى والجنوبى . وفى عام ١٩٧٦ أعلن توحيد شطرى فييتنام فى دولة اشتراكية جديدة عاصمتها هانوى .

ونظراً لأن الإنسان لا يعرف حدوداً للطاقة التدميرية الكامنة داخله ، فإن بعض الدول الكبرى ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة ، ماتزال تعتمد ميزانيات هائلة لاستزراع وتطوير أنواع فتاكة من الميكروبات . فمن الملاحظ أن قواعد اللعبة السياسية تحتم أن أى سباق تسلح من أى نوع : نووى أو كيميائى أو بيولوجى ، إذا بدأ ، فلا نهاية له ، برغم كل المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت بين الأطراف المعنية لحظر هذه الأسلحة المدمرة الفتاكة .

★ ★ ★

(٢٠) حرب الشائعات

تعد حرب الشائعات من أخطر أسلحة اللعبة السياسية في مجال الحرب النفسية في وقت السلم بصفة عامة ، وزمن الحرب بصفة خاصة . فالكلمة هي السلاح المباشر والواضح في حرب الشائعات التي تتمثل أهدافها في زعزعة إيمان العدو بمبادئه وأفكاره ، وبعدالة القضية التي يدافع عنها ، مما يوحي له بأنه يدافع عن قضية خاسرة ، وكذلك بث اليأس في نفوس أفراد الشعب وجنوده ، بالمبالغة في اظهار قوة العدو ، ومن خلال الإرهاب والتخويف ، وبث الفرقة بين أبناء الشعب الواحد ، وإشعال النعرات الطائفية بين أبناء الأمة الواحدة ، وبذر الشكوك في سلامة وقوة الجبهة الداخلية ، ونشر أنباء كاذبة ، أو المبالغة في أنباء معينة تتناول النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وغير ذلك مما يؤدي إلى القضاء على الروح المعنوية الذي يمهد بعد ذلك للقضاء على القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية .

وإذا كانت الشائعة سلاحاً ذا حدين ، فإن الآثار السلبية التي تحدثها في جبهة العدو لا بد أن تقابلها آثار إيجابية في جبهة الوطن الداخل في الصراع . وتأتي في مقدمة هذه الآثار ، تقوية الجبهة الداخلية ، ورفع الروح المعنوية بين أبناء الوطن ، وكسب ود الدول المحايدة ، وإقناعها بعدالة القضية التي يحارب من أجلها، وتوثيق أواصر الصداقة والإخاء مع الدول الحليفة . ذلك أن حرب الشائعات عندما تقوم بوظائفها الإيجابية لا تضع في اعتبارها الأعداء والخصوم فحسب ، بل الأصدقاء والحلفاء أيضاً .

ومن يمارس قواعد اللعبة السياسية ، لا بد أن يضع في اعتباره الشائعات التي تنطوي أمواجها على حملات دعاية مغرضة زاخرة بالنكات والقصص المثيرة المحبوكة التي تبث الإعجاب والتشكيك والرعب ، وخاصة في زمن الحرب ، وبصفة أخص في عصر المعلوماتية والشبكات الفضائية التي تنهمر على الأذان والعيون بطوفان من الأخبار والمعلومات دون أن تتوقف لحظة واحدة ، ودون أن يستطيع المتلقي أن يفرق بين الحقيقي منها والمزيف ، بين الصادق والكاذب ، بين الصريح والملتون . . . إلخ . ومن المعروف أن دلالات الشائعة المنتشرة على نطاق واسع ، كثيرة ومتعددة فهي - مثلاً - تعبر عما يجرى في عقول الناس من أفكار وآمال وآلام وطموحات وإحباطات . وإذا قام الساسة بقياس درجة شدتها ، وحللوها عناصر محتواها ، فإنه من السهل أن يضعوا أيديهم على معالم الرأي العام السائد في فترة من الفترات .

وتنتشر الشائعة عادة في ظروف يتعذر معها التأكد من حقيقة الموقف ، ويعجز الساسة عن بلورتها وتحديدها في زمن قصير ، خاصة إذا كانت مرتبطة بموضوع حيوى وخطير ، ويمس حياة الناس في صميمها . وبصرف النظر عن الشائعة التي تنتقل أو تنطلق من تلقاء ذاتها نتيجة لتفسير أو فهم خاطئ - غير مقصود - لموقف أو حدث ما ، فإن ابتكار الشائعة المقصودة يتطلب دقة في اختيار الوقت ، وكذلك المضمون أو الموضوع المناسب المتجاوب مع دوافع الناس ورغباتهم ومخاوفهم ، ويتحتم أن يكون هناك قدر ما من الإثارة في الشائعة ، كي تحفز الناس على تناقلها بسرعة فيما بينهم ، بل وربما الإضافة إليها من عندياتهم على سبيل الظهور بمظهر العالمين ببواطن الأمور ، وهو موقف يحلو للكثيرين اتخاذه ، خاصة عندما يلمسون مدى اقتناع الآخرين أو المتلقين بما يدلون به .

ولا تعتمد الشائعة دائماً على الكذب بل تستعين بالصدق أيضاً ، وقد تمزج بين الصدق والكذب بحيث تفقد المتلقى القدرة على التمييز بين هذا وذاك وبالتالي

يصبح أكثر انقياداً لها . وقد أصبحت حيل الشائعات وأحاييلها وألاعيبها لا حدود لها ، إذ إنها تتطور مع تطورات علوم النفس والإعلام والاجتماع والسياسة والاقتصاد والمنطق والفكر والثقافة والسلوك ، بحيث أصبحت الآن ميداناً يعمل فيه الخبراء والمخططون المتخصصون الذين يبتكرون أفكارها الجديدة ويطورون أهدافها وأفاقها حتى تنطلق لتحدث الآثار المتوقعة ، ثم يقيسون هذه النتائج للاستفادة منها في ابتكار شائعات جديدة ، وهكذا . وذلك مع التربص بالشائعات المضادة لإفسادها بشائعة أخرى تنطلق في الاتجاه المضاد لمطاردتها والتعامل معها . تماماً كنظام الصواريخ المستحدثة التي سرعان ما تبتكر لها صواريخ مضادة .

وكانت وزارة الدعاية التي أنشأها هتلر وأوكل إدارتها إلى جوبلز الذي يعد المؤسس الأول لعلم الدعاية والإعلام ، قد ابتدعت أساليب جديدة في مجال الشائعات ، لم تخطر ببال الحلفاء وفي مقدمتهم بريطانيا . ففي أثناء الحرب العالمية الثانية ، وفي عام ١٩٤١ على وجه التحديد ، بثت وزارة الدعاية الألمانية شائعة تقول إن الغارات البريطانية قد أصابت محطة السكك الحديدية في برلين ، وبعد ساعة أخرى أكدت أن المحطة قد دمرت تماماً ، وأن المواصلات الحديدية من وإلى برلين معطلة تماماً مما أثر ببشاعة على المجهود الحربي . وسرعان ما التقطت أجهزة الدعاية البريطانية الشائعة السارية كالنار في الهشيم ، وأذاعتها رسمياً على أنها خبر صحيح . عندئذ أدركت وزارة الدعاية الألمانية أنها أصابت الهدف تماماً ، فأسرعت بدعوة المراسلين الأجانب ومن بينهم الأمريكيون ، إذ إن أمريكا لم تكن قد دخلت الحرب بعد ، ليشاهدوا محطة برلين التي بدت سليمة ، وتعمل بكامل طاقتها ، وقطارات الجنود والمجهود الحربي تنطلق منها وإليها على أفضل وجه . وكانت ضربة عنيفة أصابت الثقة بالإذاعة البريطانية في الصميم ، كما أصابت الإذاعة نفسها بالحيرة تجاه كل الأنباء والشائعات الواردة من ألمانيا . فهي لا تستطيع أن تبلع الطعم مرة أخرى حتى لا تقضى على

مصداقيتها وتصبح مسخنة الإذاعات ، فى وقت لاهت ومحموم ، يجعل من الإذاعة الوطنية ملاذاً للشعب ليستقى منه كل الأنباء والتطورات الفعلية التى تدور فى مختلف الجبهات ، إذ إن مصير الوطن كله فى الميزان .

هذا بالنسبة للشائعات الموجهة للعدو ، أما بالنسبة للشائعات التى تنشرها الحكومات بين المواطنين عن قصد ، فتهدف من ورائها إلى تقوية الروح المعنوية ورفعها لديهم . لكن هذه العملية سلاح ذو حدين أيضاً ؛ ولذلك يجب التعامل بحرص ووعى شديدين لتجنب خطورته التى يمكن أن تأتى بنتيجة عكسية تماماً . فمثلاً تسرع إحدى الدول إلى إشاعة الأنباء والحكايات بل والأساطير حول قوتها الحربية وذراعها الطويلة التى يمكن أن تطول أى عدو وتبشش به حيثما يكون . وهى بهذه المبالغة تهدف إلى تقوية الروح لأبنائها ، لكن العدو ، قد يأخذ هذه الشائعة مأخذ الجد ويزيد من استعداداته العسكرية كي يستطيع مواجهة الطوفان القادم على أساس الشائعة التى قد تصيب الدولة التى أطلقتها ذاتها بالاسترخاء ، مستمتعة بالوهم الذى صنعتته ثم صدقته فى حين أن العدو صدقه أيضاً ولكن لصالحه . ولايهم إذا كانت الدولة صانعة الشائعة مصدقة لها على أساس أنها حقيقة بناء على التقارير المزيفة التى يقدمها المسئولون إلى القيادة العليا للدولة ، أم أن هذه الدولة تدرك جيداً أنها تحاول بث الرعب فى قلب العدو بحرب نفسية لا تنهض على قوة مادية وعسكرية حقيقية . وسواء أكانت الدولة تعلم أم لا تعلم حقيقة ما تنادى به ، فإن الأمر كله يدخل فى نطاق الأوهام والأكاذيب وبالتالي فهو مجرد شائعة لا أساس لها من الصحة . لكن بيع الأوهام المنفصلة تماماً عن الواقع إلى الآخرين ، قد لا يجعلها مجرد شعارات أو أبواق جوفاء أو شائعات ، بل يمكن أن تتحول إلى نتائج مدمرة لمنتج الشائعة نفسه . وأوضح مثال على هذا ، الصراع العسكرى بين إسرائيل والعرب الذين بالغوا ، فى ستينيات القرن العشرين ، فى قوتهم العسكرية وملأوا الدنيا ضجيجاً بالإذاعات والتصريحات

التي تؤكد حرصهم علي إلقاء إسرائيل « المزعومة » في البحر . وكان من الطبيعي أن تسرع إسرائيل إلى استجداء عطف العالم عليها لأنها تدافع عن وجودها في مواجهة هؤلاء الوحوش الذين يوشكون على افتراسها . وأنت نتيجة الحرب في صالحها تماماً كما حدث في الخامس من يونيو ١٩٦٧ حين ابتلعت إسرائيل من الأراضي ما يعادل سبعة أضعاف مساحتها قبل الحرب .

ويمتلك اليهود خبرات قديمة في توظيف الشائعات لصالحهم ، ولديهم خطط وإستراتيجيات عديدة جاهزة لاستخدامها في كسب عطف الدول والشعوب التي يمكن أن تساندهم في قضيتهم . فمثلاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية نظموا حملة شائعات دولية ادعوا فيها حرق سبعة ملايين يهودي في الأفران الحديدية التي صنعها الألمان خصيصاً لهم ، في حين أن الإحصاءات الرسمية كانت تؤكد أن عدد اليهود الألمان لم يكن يزيد على مليون بأية حال من الأحوال . لكن حقيقة الأسلوب الإعلامي اليهودي أو الصهيوني تثبت دائماً أنه لا يعرف الملل أو الابتعاد عن أهدافه الإستراتيجية مهما كانت بعيدة وتحتاج إلى يقظة مستمرة ونفس طويل وتغيير الأساليب التكتيكية . فهو أسلوب يعتمد على الإلحاح والتلويح والتعددية في مجالات متنوعة ، وبوسائل ومناهج ذكية غير مملة ، بحيث تتحول الشائعات إلى حقائق واقعية في ذهن المتلقى الذي يفكر ويتصرف بعد ذلك بناء عليها ، بل ولا يتقبل أى جدل بشأنها . وبالفعل مهدت هذه الشائعات الطريق لهم لاحتلال فلسطين وتشريد أبنائها بعد أن هيات لهم الرأى العام العالمى . ولا يزال اليهود حتى مطالع القرن الحادى والعشرين يبتزون العالم الغربى حتى يواصل تكفيره عن جرائم النازية المزعومة في حقهم ، لدرجة أن البنوك السويسرية بكل دهاليزها السرية وكهوفها المعتمة لم تسلم من هذا الابتزاز الخبيث والمتجدد .

وفى كتابهما « سيكلوجية الشائعة » يشترط ألبرت وبوستمان ركنين لا غنى

عنهما في أية شائعة وهما : الأهمية والغموض . والقاعدة الأساسية للشائعة عبارة عن حاصل ضرب الأهمية في الغموض ، وليس حاصل جمعهما ، بمعنى أنه إذا كانت الأهمية كبيرة والغموض صفرأ ، فإن الشائعة بالتالي تصبح صفرأ ، أى ليس لها وجود ، وإذا كان الغموض شديداً في موقف لا يثير اهتمامنا فلن تكون هناك شائعة أيضاً . فلا بد أن يكون موضوع الشائعة مثيراً لاهتمامنا لحيويته مثيراً لحب استطلاعنا لغموضه . فإذا نشر خبر عن ارتفاع أسعار السكر في بلاد الإسكيمو ، فهذا لا يكون موضوعاً لشائعة ، لأنه لا يهم أحداً وبالتالي لا يثير أية أقاويل تدفع الآخرين إلي اختلاق أقاويل أخرى منها وهكذا . فلا بد أن يمتلك مضمون الشائعة قوة الدفع لانتشارها من خلال عنصرى الأهمية والغموض .

ولاشك أن زمن الحرب يشكل فترة خصبة لتوافر شروط الشائعة . فمصير الأمة كلها يصبح معلقاً ومعه مصير أبنائها ، وهذه قضية لا تعادلها أية قضية أخرى في أهميتها . كذلك فإن الأحداث العسكرية والسياسية والمعارك التي تدور رحاها في ميادين القتال ، والمرتهن بنتائجها هذا المصير ، غامضة بطبيعتها التي تعتمد على الأسرار بل والألغاز التي لا بد أن تكون منغلقة على العدو الذي يضطر في بعض الأحيان إلى نشر أخبار معينة ، على أمل أن تكذبها القيادة العسكرية أو تؤيدها كي يفسر التكذيب أو التأييد بناء على حساباته الخاصة به ثم يعدل من إستراتيجيته على هذا الأساس . فإذا اختفت طائرة عسكرية للعدو مثلاً ، ويحيط الغموض بمصيرها ، فإنه يسارع إلى إعلان سقوطها ، فإذا أيدت القيادة العسكرية مثل هذا الإعلان واعترفت بأنها أسقطتها على أرضها فإنه لا يضع الجهد والوقت في البحث عنها ، أما إذا أعلنت القيادة أن الطائرة أسقطت في أرض العدو فإنه يسارع بالبحث عنها في أمكنة متنوعة وهكذا .

وعندما تنشب الحرب ، فإن حياة الناس تنقلب انقلاباً عميقاً ، وتتغير أحوالهم المعيشية ، ويصبح المناخ ملائماً لكي تلعب الشائعات دورها الكبير

والعميق فى التأثير على الروح المعنوية القومية . وقد تكون معنويات الشعب مرتفعة عند بدء نشوب الحرب نتيجة للتعبئة المعنوية ، ولكن كلما طالت فترة الحرب ، وتعقدت أحداثها ، وتطورت مراحلها ، فإن الناس يصبحون نهياً للقلق والخوف ، واليأس من احتمالات المستقبل . خاصة أن الرؤية لا تكون واضحة ، والأحداث يكتنفها الغموض نتيجة لعوامل الأمن والقيود التي تفرضها ظروف الحرب على الناس . وليس من الغريب أن تندفق الشائعات بلا حدود نتيجة لأن الناس لا تملك صورة كاملة أو متمنة للأحداث الجارية .

وفى مثل هذه الظروف لا تكفى الأهمية أو الغموض لخلق ونشر كل شائعات الحرب ، إذ إن ظروف الحرب تُدخل الجميع فى دوامة لافكاك من أسرها ، وبالتالي ينغمس العقل والإحساس فيها حتى القاع . فليس هناك إنسان لا يفكر فى احتمالاتها أو يفعل بمخاوفها . وهذه الأفكار والانفعالات لا تقف عند حدود معينة، بل يمكن أن تصل إلى خيالات بل وهواجس لم تكن فى الحسبان . وتسيطر أبناء الخسائر الفادحة فى الأرواح والمعدات على كم ضخم من شائعات الحرب ، نتيجة للأعصاب المشدودة وقابلية تصديق كل ما يقال وكل ما يشاع بدون فحص أو تمحيص . ويستغل مروجو الشائعات هذا العامل النفسى لمزيد من البلبلة حتى يبثوا شائعاتهم المضادة .

والطرف المستهدف للشائعة ، لا يقنع بالدفاع عن نفسه ومقاومتها فحسب ، بل يسارع إلى شن شائعات هجومية مضادة على العدو . ففي الحرب العالمية الثانية مثلاً كانت سيكلوجية الحرب التي شنها النظام النازى الألمانى ، تتسم بإستراتيجية « فرق تسد » كما تتسم بإستراتيجية الرعب التي توحى بالردع . ويصف إدموند تيلور فى كتابه « إستراتيجية الرعب » ، كيف قام الألمان بالتمهيد لغاراتهم الجوية بإشاعة روح الهزيمة والرعب عن طريق سريان القصص فى نفوس ضحاياهم . واستمرت الشائعة تلو الشائعة ، تروجها محطات الإذاعة فى

بولندا وفرنسا والأراضي الواطئة . وكانت هذه الشائعات تحكى قصص الغزو المنتظر كما كانت تحكى عن مفاوضات السلام التي أوشكت أن تجرى بين الأطراف المنتصرة والأطراف المهزومة . كان هدفهم هو إشاعة الارتباك والحيرة وإضعاف الروح المعنوية . كما كانت هذه القصص المتقنة تثير الشك فى إخلاص الحلفاء وقدرتهم على تقديم العون .

وفى مواجهة هذا الطوفان الجارف من الشائعات الألمانية ، كانت القصص الكاذبة غير المقنعة تنتشر عن انتصارات بولندية وفرنسية كبيرة مما بعثت أملاً زائفاً سرعان ما انكشف على حقيقته وأدى بعد ذلك إلى خيبة أمل وهبوط حاد فى الروح المعنوية ثم إلى الرعب الذى سيطر على النفوس . ذلك أن إطلاق الشائعات المتقنة والمقنعة ، يحتاج إلى منظومة متكاملة وخالية من الثغرات التى تقلل من مصداقيتها . وفى الأيام الأولى من انتصارات النازى كانت دعاية الإذاعة النازية غاية فى التنظيم والكفاءة . فقد كانت تتنوع طبقاً للبلاد الموجهة إليها ، وللحالة الاجتماعية للجماعة التى كانت تحاول التأثير عليها . وعلى الرغم من أن هذه الدعاية لم يقصد بها ترويج الشائعات ، فإن معظمها كان له هذا الأثر ، لأن الشائعة فى زمن الحرب ليست إلا دعاية أو قصصاً دعائية مختصرة وقصيرة ، سهلة التردد ، وتنتقل بسرعة فى هذا المناخ الذى يتسم بالغموض والذى يخضع للتهديد بالغزو . وأعقب ذلك الوقوع تحت وطأة الخوف والبلبله والارتباك والمشاعر والأعراض المتناقضة والانسحاب غير المنتظم .

وإذا قارنا إستراتيجية الرعب بإستراتيجية « فرق تسد » نجد أن الثانية تقتضى مكرأً وحيلة أكثر ، كما أن عملية التكرار فيها يجب أن تكون طويلة النفس ومتلونة ومتعددة بحيث لا تثير الملل ، وتملك المصدقية المتماسكة والمصطنعة بإتقان حتى تقنع البلد المستهدف ، وتثير العداوات والفتن والصراعات بين فئاته حتى يكون سقوطه سريعاً . وكان هتلر قد قال ذات مرة إنه واثق من أن دمار

أمريكا سيكون عملية داخلية نتيجة للمفارقات الناتجة عن تجمع خليط من الجنسيات لا يمكن أن ينصهر في بوتقة أمة لا تملك أية جذور أو أصول مشتركة . لكن هتلر لم يكن يدرك أن الشائعات المفرقة بين هذه الجنسيات لم تكن كافية ، مهما كانت متقنة ومحبوكة . إذ إن النظام الأمريكي مرن بحيث يمتص أية صدمات يمكن أن تصيبه ، ويتصدى لأية أمواج تحاول أن تضرب سواحله وتغرقها . وكانت هذه المرونة والقدرة على امتصاص الصدمات واستيعاب التقلبات نتيجة لثلاثة عوامل حيوية وضرورية تشكل إطاراً أساسياً يحتويه ويمنحه القدرة على التماسك ، وهي المركزية التي تتمتع بها القوات المسلحة والأمن القومي والسياسة الخارجية ، في مواجهة الفيدرالية التي تتمتع بها الولايات المختلفة والتي تمنحها حق الحكم الذاتي وإصدار القوانين الخاصة من خلال برلمانها الذي يعتبر نموذجاً مصغراً للكونجرس في العاصمة . ولذلك فإن ما يقع في إحدى الولايات أو حتى في العاصمة لا يؤثر بالسلب على الولايات الأخرى ، تماماً مثل السفن الحديثة المزودة بفراغات عازلة ، تعمل على ألا يؤدي نفاذ المياه إلى جزء من السفينة لتسربها إلى بقية الأجزاء ، وبالتالي غرق السفينة . ولذلك فإن الإدارة المركزية الصارمة تؤدي إلى إلغاء عوازل الأمان بين مناطق الوطن التي لا تتمتع بهذه الحقوق الفيدرالية . كذلك فإن البنية الأساسية الاقتصادية المتينة التي يتمتع بها النظام الأمريكي تعتبر قاعدته الراسخة ، مهما اختلفت الجنسيات ، وتعددت الأصول ، واختلفت الثقافات .

ونظراً لأن هتلر كان يؤمن بالمركزية المطلقة التي تصل إلى حد البطش والطغيان ، فلم يكن يتصور أنها ستكون السبب في تدمير نظامه وبلده في النهاية . كما كانت السبب في تدمير الاتحاد السوفييتي في بداية العقد الأخير من القرن العشرين وانهياره الكامل من الداخل كقصر ضخم من الرمال ، برغم أنه كان العامل الأساسي في إنهاك قوات ألمانيا النازية ثم هزيمتها ودحرها تماماً بعد

ذلك ، واقتسام ألمانيا نفسها مع قوات الحلفاء . لكن مركزية الحزب الشيوعي السوفيتي التي منحته التماسك والصلابة في زمن الحرب ، لم تستطع مواصلة القيام بدورها في زمن السلم الذي يحتاج لمرونة وديمقراطية مضادة لعوامل التآكل ، خاصة أنها لم تكن تعتمد على قاعدة اقتصادية متينة مثل تلك التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت أنها ستدخل سباق حرب الكواكب معه ، فإذا بالاتحاد السوفيتي يتورط في هذا السباق العسكري على حساب لقمة العيش ، مما أدى إلى انهياره وتفككه دون طلقة رصاص واحدة . وإن كان الإعلام الأمريكي القوي قد وجه معظم طاقاته للتأثير على عقول المواطنين في مختلف جمهوريات الاتحاد السوفيتي ، خاصة في عصر الشبكات الفضائية التي قدمت البرامج الموجهة والأفلام والنكات والشائعات ، بحيث تحالف الإعلام الأمريكي الموجه من الخارج مع الانهيار الاقتصادي في داخل الاتحاد السوفيتي الذي يمكن أن يتكرر في الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما تآكلت قاعدتها الاقتصادية ، إذ ستسارع الولايات الغنية بالانفصال عن الولايات الفقيرة ، حتى لا تشكل عبئاً عليها لا لزوم له . عندئذ لن يستطيع البيت الأبيض أو البنتاجون أو وكالة المخابرات المركزية أو المباحث الفيدرالية عمل شيء لرأب الصدع . فليست هناك قائمة يمكن أن تقوم لأي كيان سياسي بدون قاعدة اقتصادية متينة .

لكن تظل الشائعات من أخطر الأسلحة المضادة لأي كيان سياسي ، وخاصة في زمن الحرب . وقد أثبت الألمان في الحرب العالمية الثانية أن الشائعات تصل إلى السامع دون أن تبدو أنها دعاية سياسية مغرضة ، خاصة عندما تتدفق من داخلها دون رصد أية قوى دفع لها من خارجها . فمثلاً كانت أية أخبار تذاع على الموجة القصيرة من ألمانيا ، أو أية قصة ينشرها عميل ألماني في صحيفة في بلد محايد ، سرعان ما تبدو وكأنها صادرة من أعداء الألمان ، إذ يضيع أصلها الألماني في عملية تداولها ، ويمكن أن تتحول إلى حقيقة راسخة لا

تقبل الشك أو حتى الجدل . فالسامع لا يطالب عادة بالدليل على ما يقال ، لأن الذى يعرض مثل هذه الأخبار لا يزعم أن لديه أى دليل ، بل يوضح منذ البداية - وبراءة الأطفال فى عينيه - أن ما يقوله ليس إلا مجرد كلام سمعه . ومن هذا المنطلق « البريء » يكرره ويعيد تكراره ، وذلك « لحرصه على تنوير الآخرين » . ويصبح التصديق فى مثل هذه الحالات أسهل من الكذب ، خاصة إذا كان الأمل أو الخوف يشجع على قبول الشائعة على علانها .

وتتعدد استخدامات الشائعات وتوظيفها بتعدد المواقف والتيارات والأهداف والأساليب والوسائل ، إذ إنها لو التزمت بأشكال محددة ، فإنه يصبح من السهل كشفها وتعريتها . وحتى لو كانت هناك أساليب عامة متبلورة فى إطلاق الشائعات ، فإن طرق استخدامها يمكن أن تكون جديدة ومبتكرة دائماً ، حتى فى نظر الخبراء المعنيين بها . من هذه الأساليب أو الوسائل ، يأتى تدمير القوى المعنوية وفتيتها فى المقدمة . فمثلاً خلط الألمان الشائعات المتشائمة بالشائعات المتفائلة لتدمير معنويات الفرنسيين . وكانت النتيجة أنه طوال انتشار عوامل الاضطراب والقلق والخوف والتوتر ، التى مارسها الهجوم الألمانى على فرنسا ، كان كثير من الفرنسيين يتأرجحون فى مشاعرهم وسلوكهم بين الابتهاج والاكتئاب ، بين الأمل واليأس ، وسرعان ما بلغوا درجة من الحيرة والبلبلة والضياع بحيث عجزوا عن التمييز بين ما هو صادق وما هو كاذب .

ولعل الهدف الإستراتيجى للشائعة يتمثل فى إيجاد جو من عدم الثقة بين صفوف العدو ، وزيادة التفكك فى بلده ، وتحطيم أية بوادر للتكتل والصمود . وكلما انتشرت الشكوك والمخاوف والهواجس ، هبطت الروح المعنوية ، وضاعت الرؤية الصحيحة ومعها القدرة على اتخاذ الموقف المناسب وإصدار القرار السليم . ذلك أن الشائعة بطبيعتها لا تثبت على حال ، وهى يمكن أن تؤدى الغرض الأساسى منها بمجرد أنها تخلق جواً من التخبط وعدم اليقين تجاه

الظواهر الراهنة . فمن أهم وظائف الشائعة ، إخفاء الحقيقة ، إذ يقوم أحد الجانبين المتحاربين بالسماح بتسريب بعض المعلومات ، بحيث يصعب على الجانب الآخر اكتشاف الأسرار الحقيقية من الأخبار الكاذبة . كذلك تستخدم الشائعات في التشكيك في مصداقية مصادر الأنباء والحط من شأنها في نظر المتلقين ، كما فعلت الدعاية الألمانية عندما حاول البريطانيون عدة مرات أن يدمروا محطة السكك الحديدية الرئيسية في برلين ، لكنهم لم ينجحوا في ذلك في حين أشاع الألمان بأن الإنجليز قد نجحوا في محاولاتهم . وهي شائعة فرح لها الإنجليز وأذاعوها كخبر موثوق به ، عندئذ دعت وزارة الدعاية الألمانية الصحفيين لمشاهدة المحطة الرئيسية لإثبات كذب الإذاعة البريطانية التي كان عليها أن تبذل جهداً كبيراً لاستعادة مصداقيتها .

ومن وظائف الشائعات أيضاً ، قيامها بدور الطعم بهدف استكشاف حقائق معينة ، مثلما فعل اليابانيون في الحرب العالمية الثانية عندما روجوا شائعات مبالغاً فيها عن خسارة الأمريكيين في الاشتباكات البحرية . ولم يكن اليابانيون يعرفون حقيقة خسائر العدو ، لكنهم كانوا يهدفون إلى دفع الأمريكيين لنشر حقيقة خسائرهم . وبالفعل أثر انتشار هذه الشائعات تأثيراً عميقاً في معنويات الأمريكيين مما اضطر الحكومة الأمريكية إلى الإسراع في إذاعة الحقائق عن الخسائر لدعم الروح المعنوية المتدهورة ، وبذلك نجح اليابانيون في معرفة الحقائق التي تهمهم .

وتلعب الشائعات دوراً خطيراً - وقد يكون مدمراً - في أوقات الشغب والكوارث والأوبئة ، وإن كانت الشائعة ليست السبب الوحيد لمثل هذه المتاعب والأزمات القومية . وهناك قاعدة سيكلوجية واجتماعية تؤكد أنه لا يحدث أى اضطراب أو شغب دون أن تكون هناك شائعات تثيره وتصاحبه وتزيد من عنفه . فالشغب مثلاً لا يأتي من فراغ ولا يبدأ فجأة ، إذ تسبقه فترة يحدث فيها تمللمل

نتيجة الضيق أو الحنق أو اليأس أو عدم الاطمئنان . وقد تأخذ الشائعات الصادرة عن هذا التملل شكلاً قصصياً مثيراً فيه كم ملحوظ من الخيال والادعاء ، خاصة إذا كانت أسباب أو عوامل تمس الكيان الإنساني للمواطنين ، مثل التفرقة العنصرية أو الفتنة الطائفية ، أو انحياز السلطة إلى فئة معينة نتيجة لمصالح مشتركة فيما بينهما ، أو الاستهانة بعقل المواطنين وإهمال آرائهم واحتياجاتهم . وفي معظم هذه الحالات تصبح الشائعات سلاحاً يشهره المواطنون في وجه السلطة التي لا تستطيع أن توجه اتهاماً إلى فرد بعينه . فالشائعات سلاح مراوغ وخفى برغم علانيته وتناقل الألسنة له . وتبدأ الشائعات الجارية على شكل قصص تشوه صورة شخصيات أو مواقف معينة ، ويستطيع أى ناقل للشائعات أن يضيف إليها ما يفتق عنه خياله على أنه جزء عضوي من القصة . ويبدو الأمر كله كأنه ثرثرة يومية ، لكن حينما يزيد رواج الشائعات ، ويتقبلها الناس على أنها واقع لا بد من مواجهته ، فإن هذا يعد بمثابة مقدمة تسبق الشغب . وهذه القصص العداوية في حد ذاتها لا تؤدي إلى العنف ، لكنها تعتبر مؤشراً يبين تصاعد التوتر الاجتماعي ، وهو مؤشر لا يمكن تجاهله أبداً .

وعندما يتصاعد تأثير الشائعات وانتشارها ، فإنها تأخذ طابع التهديد الذي يشير إلى قرب وقوع أحداث خطيرة محتملة . وتنطوي الشائعات في هذه المرحلة على صور وعبارات مثل : « لا بد أن يحدث شيء خطير في الأيام القليلة القادمة - الجميع يقولون إن الموقف على وشك الانفجار - لم يعد هناك ما نستطيع أن نفعله سوى انتظار رحمة ربنا - لقد بلغ السيل الزبي - لقد نفذ الصبر تماماً . . . » وهي مؤشرات تنبئ بقرب حدوث وقوعها ، فمثلاً يجب على الشرطة أن تنظم صفوفها حتى تمنع التهديد من أن يأخذ شكلاً عملياً . وإذا كانت الوقاية خيراً من العلاج ، فإن منع الشغب يجب أن يتم قبل أن يبدأ وخاصة أن أعمال العنف قد يصعب التنبؤ بمساراتها وتداعياتها وانفجاراتها ، إذ إنها في كثير من

الأحايين لا يكون لها هدف معين ، بل تسير حسب الظروف الطارئة دون خطة ما فور ابتدائها .

ويتسارع رواج الشائعات مع حدوث الشغب والاضطراب ، وفي هذه المرحلة تعكس التهور الانفعالي والتعصب الشديد ، سواء أكانت مستمدة من بعض معطيات الواقع أو متولدة من الخيال الجامح ، إذ تدور الشائعات حول عمليات تعذيب وقتل واغتصاب ، وتواصل التصاعد إلى أن تصل إلى مرحلة يغيب العقل فيها تماماً ، وتمهد لتحويل العنف التلقائي إلى طاقة شبه منظمة للانتقام . وفي كتابهما « الاضطراب العنصرى » يذكر أ. م لى و ن . د . همفرى نموذجاً لأحد أعمال الشغب التي قام بها السود فى ديترويت بالولايات المتحدة ، والتي بلغت ذروتها عندما انهال سيل من المكالمات التليفونية على شرطة ديترويت للتبليغ عن حوادث مزعومة . فقد أبلغت إحدى السيدات أنها رأت « بعينى رأسها » جماهير السود وهم يقتلون رجلاً أبيض . وعندما وصلت سيارة النجدة إلى المكان الذى قالت السيدة إن الحادث وقع فيه ، وجدوا بعض البنات يلعبن دون أن يكون هناك أثر لأعمال عنف سابقة . ويمكن تفسير زعم السيدة أنها شاهدت الحادثة بعينى رأسها ، بأن الشائعة كانت نتيجة لنوع من الهوس أو الهلاوس أو جنون الفكرة الثابتة أو أية ظاهرة مرضية تطارد هذه السيدة ، ولم تجد متنفساً لها سوى إبلاغ الشرطة مثل هذا البلاغ المزيف . وليس بالضرورة أن تكون هذه السيدة متآمرة أو مدفوعة بتيارات اجتماعية أو سياسية أو أيديولوجية معينة .

ولابد من وضع التفسير السيكولوجى للشائعة فى الاعتبار حتى لا تدخل مواجهتها فى متاهات جانبية وحلقات مفرغة وطرق مسدودة ، ويقول ا . ه . ليتون فى كتابه « حكم البشر » إن الأطباء النفسيين الذين يتابعون حالات مثل هؤلاء المرضى ، يعرفون هذه الحالة بأنها نتيجة لحالة من الذعر تصيبهم ،

فيسيئون تفسير أشياء عادية ويصورونها على أنها أشياء بشعة تهددهم . فمثلاً يرن صفير قطار من بعيد فى آذانهم كأنه صرخة شخص يموت ، ورؤية شخصين يتحدثان معاً توحى إليهم بأنهما يدبران مؤامرة . بل إنه لوحظ أن بعض المرضى عندما يقعون فى حالة ذعر ، قد يخيل إليهم أنهم يرون أشخاصاً قادمين لمهاجمتهم فى حين لا يكون هناك أحد علي الإطلاق ، أو قد تصل إلى أنوفهم رائحة غاز أو دخان دون أن يكون هناك أى غاز أو دخان . وقد يحدث نفس هذا الإحساس الجارف للأفراد الأسوياء إذا كانوا فى حالة خوف شديد . وعندما تصل الشائعات إلى هذه المرحلة ، فلا تصبح أمام القادة المسئولين سوى محاولة الحيلولة دون أعمال العنف . أما الشائعات أو القصص الرائجة فى مثل هذه الحالات ، فليست إلا تعبيراً شفويماً عن حقيقة هذه الهلاوس .

ومن الواضح أن النكتة السياسية تعد سلاحاً ذكياً وخبيثاً فى مجال ترويح الشائعات . فهناك علاقة وثيقة بين الشائعة وبين الفكاهة بصفة عامة ، والنكتة بصفة خاصة . وعلى الرغم من أن الشائعة عبارة عن قضية مطروحة للتصديق ، وتنتشر مبسطة حتى يستسيغها الناس ، فإن النكتة تبدو أكثر جاذبية لأنها تثير الضحك الذى يقبل عليه معظم الناس الأسوياء ، وقد تخفف من عاطفة مكبوتة ، أو تحتوى على نقد سياسى لا يستطيع الناس أن يبوحوا به بأسلوب ديمقراطى مباشر أو تعبر عن كراهية لنظام الحكم . . . إلخ ، وخاصة أن وسائل الإرهاب والتخويف والتلويح بالاعتقال والعقاب الصارم ، لا تفلح فى القضاء على هذه الظاهرة العامة . فليس هناك من أفراد معينين يمكن اتهامهم باختراع النكات السياسية وترويجها بين المواطنين . وإذا كانت النكتة السياسية غالباً ما ينتجها عقل مواطن ذكى ولماح ، فإن رواجها بين الجمهور دليل على تعبيرها عن الرأى العام الذى عجز عن إيجاد قنوات سليمة للتعبير عن اتجاهاته وتطلعاته .

وغالباً ما تبدأ النكتة السياسية بفكرة أو بموقف معين ، لكن سرعان ما تتبادلها الألسنة وتتناولها بالتهذيب أو الإضافة أو التطوير حتى تصل فى النهاية إلى

بالانتهاء من العلم بها ، أو بتطور المواقف التي أثارته بحيث تبدو قديمة وغير مؤثرة . أما النكتة فتستمر بسبب عنصر السخرية والفكاهة المثير للابتسام والضحك والارتياح . والكل يعلم قوة الميل الغريزي للضحك عند الإنسان .

والنكتة السياسية تعبير حضارى ومهذب عن الوحدة الوطنية فى مواجهة بطش الحاكم وتعسفه . لذلك يختلف موقف كل شعب من ديكتاتورية حاكمه اختلاف بصمات الأصابع بحيث نستطيع القول بأنه ليست كل الشعوب تلجأ إلى النكتة ، إذ تلجأ بعض الشعوب إلى التمزق والانحلال ، والبعض الآخر يلجأ إلى السلبية المطلقة إيثاراً للسلامة ، أو يهاجر من وطنه ، أو تتابه حمى النعرات القومية كما حدث فى ألمانيا النازية عندما رسب هتلر فى وجدان الشعب الألمانى أنه أرقى وأسمى عباد الله على هذه الأرض ، فى حين أن بعض الشعوب الأخرى تلجأ إلى الانقلابات الدامية والحروب الأهلية ، وما سعى بانتحار الأمة عندما تفقد القدرة على التغلب على عجزها . من هنا كانت النكتة السياسية تعتبر نوعاً من القدرة العجيبة على امتصاص الصدمات واجتياز المحن ، والارتفاع فوق الشدائد حتى تنتهى من تلقاء نفسها أو حتى يستعيد الشعب القدرة على الانتهاء منها . أى أن النكتة السياسية دفاع تلقائى وعفوى عن مقومات الأمة وكيانها وتراثها وحضارتها وحريتها ضد كل يد متعسفة وديكتاتورية تحاول البطش بها .

وتلعب الدوافع النفسية الجمعية والفردية دوراً حيوياً فى ترويح النكات والشائعات ، خاصة فى الحالات التى يسودها الغموض الذى لا يحتمله الإنسان فى القضايا التى تمسه وتهمه ، فيلجأ إلى كل وسائل التأويل والتفسير والتحليل التى تخفف من قلقه ومخاوفه ، وتؤيد آماله واستجاباته . وبالتالي تتحول الشائعة إلى قضية شخصية تهم ناقلها لأنها تتيح له نوعاً من التفرغ والإسقاط النفسى ، مما يخضع الشائعة أثناء نقلها من فرد لآخر للتغيير والتبديل والتلوين طبقاً لدوافعه المكبوتة ووساوسه القهرية وآماله المرجوة . وفى كثير من الأحيان ، تتطور

الشائعة إلى شيء مختلف تماماً عما بدأت به . فالدوافع البشرية من حب وكرهية ، من عدوان وحقد و من قلق وتوجس ، هي التي تدفع الفرد وتغريه بترويج الشائعة أو تردد النكتة ونشرها حتى يفرج عما ينوء به صدره ، ويخفف من المؤثرات الانفعالية التي تنهشه من الداخل . فمثلاً يركز الشخص العدواني على الأخبار السيئة عند نقله للشائعة أو النكتة حتى يرضى نزعات العدوان والتشفى عنده .

وهناك أنواع متعددة ومختلفة للشائعات ، منها على سبيل المثال ، الشائعات المثيرة للخوف والرعب ، والمثيرة للأمل وأحلام اليقظة ، والمثيرة للضحك والسخرية . ويعتمد النوع الأول على الإرهاب وإثارة الرعب في النفوس من خلال المبالغة ، مثل تصوير قوة العدو مما يصور مقاومته أمراً مستحيلاً . وكذلك استعراض العضلات مثل العروض العسكرية ، والأخبار التي تنشرها الدول عن قوتها العسكرية وأسلحتها السرية وذراعتها الطويلة التي تصل إلى العدو حيثما يكون ، كما يمكن استخدام الحد الآخر من الشائعة بأن تنشر الدولة شائعات تصور وحشية العدو التي لا تعرف لنفسها حدوداً مما يدفع بأفراد الشعب إلي مقاومته حتى الموت ، لكن يجب ألا يتخطى هذا التصوير حدوداً معينة ، وإلا أتى بنتيجة عكسية عندما يشعر الشعب أن لا قبل له بمواجهة هذا الطوفان المرعب . فهناك خيط رفيع يفصل بين المقاومة الباسلة للرعب وبين الاستسلام له . فمثلاً في أثناء الحرب العالمية الثانية ، قامت سيدة أمريكية بنشر شائعة الألمان الذين قاموا بتقطيع أيدي الأطفال الذين وقعوا في الأسر مع ذويهم . وسرعان ما قام الألمان بالرد على تلك الشائعة بشائعة مضادة تصور رجال الدين البلجيكين وهم يحفزون رجال المقاومة على فقاء عيون الألمان وقطع أصابعهم وأذانهم حتى يدخلوا الجنة لاشتراكهم في القضاء على الشر .

أما الشائعات المثيرة للأمل وأحلام اليقظة ، فهي تهدف إلى إشاعة التفاؤل

والرضى عن النفس ، وتبدو خطورة هذا النوع من الشائعات فى أنه قد يؤدي إلى عكس النتيجة المرجوة تماماً ، إذ إنه قد يتسبب فى تضخم الذات والتراخى وعدم الاهتمام بمقاومة العدو المتربص ، نتيجة لاستمراء الأوهام اللذيذة ، مما يشكل إضافة إلى رصد العدو الذى يمتلك فى يده - عندئذ - عنصر المفاجأة . أما الشائعات المثيرة للضحك والسخرية فهى تعتمد على نشر النكتة وابتكار المواقف الفكاهية والهزلية للاستهزاء من العدو ، ولها خطورتها أيضاً لأنها تثير بدورها روح السلبية والتراخى وتضخم الذات فى مواجهة المواقف المصيرية ، وخاصة عندما يهزل الشعب فى موقف الجذ غير عابئ باحتمالات المحنة المتوقعة .

ومع رسوخ قواعد اللعبة السياسية ، لم تعد الشائعات مجرد اجتهادات طارئة، بل علم يعتمد على علوم النفس والاجتماع والإعلام والسياسة والمنطق والتاريخ والحضارة . . . إلخ . ومادامت أصبحت علماً له قوانينه التى يمكن أن تتطور تبعاً لاحتمالاته المتغيرة ، فمن الممكن دراسة الشائعة دراسة موضوعية من خلال تحليل توقيتها وموضوعها والجمهور الموجهة إليه ، ثم التنبؤ بآثارها المحتملة ، وبذلك يمكن معرفة حقيقتها وتحديد مسارها ، وبالتالي يمكن التصدى لها بتفريغها من محتواها بحيث تصبح مجرد فكرة سخيفة لا يصل أثرها إلى أبعد من مط شفاه السخرية والاستهزاء خاصة عندما يشعر المتلقى بأنها تستهين بذكائه . ولعل أهم خطوة للتصدى للشائعة تتمثل فى تحديد مصدرها إذ سهل بعد ذلك تحديد هدفها ومنهجها ووسيلتها مما يسهل من تحديد وسائل مقاومتها وإفشالها . فإذا كانت إذاعة العدو هى المصدر فلا بد من التزام الحيطة والحذر حتى لا تطيش توجهات الشائعة المضادة أو تأتى بنتائج عكسية .

لكن هناك إستراتيجية أكثر شمولاً من مجرد التصدى للشائعات ، كل على حدة . ذلك أن رفع مستوى الوعى القومى العام بمتطلبات المرحلة الراهنة كفيل بسد ثغرات كثيرة يمكن أن تتسلل منها الشائعات . من هذه الثغرات حب الإنسان

للظهور بمظهر العليم ببواطن الأمور التي لا يعلمها الآخرون ، وميله إلى إزجاء وقت الفراغ بالثرثرة وسرد الأخبار المثيرة أو حتى اختلاقها ، وعدم اهتمام الناس بالتفرقة بين الحقيقة والوهم ، بين الصدق والكذب ، بين الواقع والحلم . وهذا يعنى أن الشائعة تفترض ، فى بعض الأحيان ، الغفلة فى الآخرين الذين يتحولون إلى بيغافات تردد ما يقوله العدو الذى يهدف أساساً إلى تحطيم الروح المعنوية بطرق خبيثة ملتوية ، من خلال استغلال ظروف المتاعب الخاصة للناس الذين قد يلدأون - دون وعى منهم - إلى نشر الشائعة كوسيلة للتفريج عن المتاعب وإلقاء اللوم على الآخرين ، خاصة الذين يتصدون لمواجهة العدو فى الجبهات المتعددة المنتشرة على خطوط المواجهة .

وقد انتشرت الآن فى معظم دول العالم معاملاً لتحليل الشائعات ، يعمل فيها علماء النفس والإعلام والاجتماع والاقتصاد والتاريخ والسياسة والإستراتيجية العسكرية ، الذين يدرسون مدى تأثير الشائعات ومسارها وهدفها ، ثم كيفية التعامل معها ، سواء بقتلها برمتها أو نزع الجزء المثير المدسوس على الخبر والذى يقوم بدور فتيل الانفجار ، أو الرد عليها بشائعة مضادة تدحضها فى مهدها وهكذا ولعل الثقة فى الإعلام القومى شرط ضرورى لمقاومة الشائعات المهاجمة ، وهذه الثقة لا تتأتى إلا من خلال الإعلام الكافى والذى يملك زمام المبادرة فى يده بحيث يسبق كل الإذاعات المضادة فى احتواء ما يمكن أن تسعى إلى بثه ، فعندما يجد المواطن أن أجهزة الإعلام القومية فى بلده تحيطه علماً بكل ما يهمه عن صدق وثقة ، فإنه لن يلتفت إلى أجهزة الإعلام المضادة ، وحتى إذا التفت فإنه لن يأخذها على محمل الجد ، إن مصداقية الإعلام القومى ضرورة لا تتوافر إلا بشروط ثلاثة : الوضوح الذى يقدم المعلومات فى بساطة واتساق ، والانتظام الذى يعرف الجماهير بالأنباء أولاً بأول ، والاكتمال الذى يوفر المعلومات غير منقوصة وغير مبتورة .

إن الأخبار الغامضة تجعل الإنسان يميل إلى توضيحها وتبسيطها ليفهمها ويجعل الآخرين يفهمونها معه ، أما عن عدم انتظام الإعلام الذى يؤدى إلى قصور فى الإمداد بالمعلومات الكافية ، فإنه يدفع الإنسان إلى إيجاد معلومات بأية طريقة حتى لو اختلقها ، أما عند عدم اكتمال تلك المعلومات ، فإن الإنسان يميل إلى سد الثغرات الموجودة بها ، مستعيناً فى ذلك بخبرته ومعلوماته التى قرأها أو استقاها من الآخرين ، وقد تكون حافلة بالشائعات والأخبار الكاذبة ، وقد يستعين هو نفسه بخياله المحض .

لكن يتبقى مع ذلك سؤال مهم وخطير : هل يمكن أن يقدم المسئولون دائماً كل المعلومات الكافية؟! الإجابة بالطبع عن هذا السؤال بالنفى . فالإستراتيجية السياسية والعسكرية لها أسرارها بطبيعة الحال . والقائد العسكرى قد يرى - وله الحق الكامل فى هذا - أن حياة جنوده أئمن وأغلى ألف مرة من الإعلام الكافى للناس ، ناهيك عن معنوياتهم . ولذلك فإن الإعلام الفعلى هو حل للمعادلة الصعبة التى تجمع بين مصداقية ما ينشر على الجماهير وبين الحفاظ على الأسرار السياسية والعسكرية لصالح القضايا المثارة .

وهى معادلة صعبة لارتباط الشائعة بنسيج معقد من المفاهيم المتعددة مثل: حرب الكلمات ، حرب الأفكار ، الحرب من أجل السيطرة على عقول الرجال وإرادتهم ، الحرب الأيديولوجية أو العقائدية ، حرب الأعصاب ، الحرب السياسية ، الإعلام الدولى ، العلم بيوطن الأمور ، الدعاية المحلية أو الدولية ، العدوان غير المباشر ، الإثارة والتهيج . وقد اعترف ألبرت وبوستمان فى كتابهما « سيكلوجية الشائعة » بصعوبة وضع تعريف محدد لكلمة الشائعة لاحتوائها على كل هذه المفاهيم والمضامين وغيرها ، ولذلك فإنهما عرفاها بأنها « اصطلاح يطلق على رأى موضوعى معين مطروح كى يؤمن به من يسمعه ، وهى تنتقل عادة من شخص إلى آخر عن طريق الكلمة الشفهية دون أن يتطلب ذلك مستوى من البرهان أو الدليل » .

وكثيراً ما تنتقل الشائعة عن طريق أجهزة الإعلام الرسمية من صحافة وإذاعة صوتية ومرئية . . . إلخ . ويمكن أن تتسم بصفة التناقض ، فتبدأ على شكل حملات هادئة هامة ، أو تهب كريح عاصفة عاتية . وقد تكون مسالمة لا تحمل أكثر من تمنيات طيبة للمستقبل ، أو مدمرة تحمل بين طياتها كل معانى الحقد والكراهية والتخريب . وهى تشبه أيضاً موج البحر الذى يعلو فجأة على سطحه ثم يغطس ثانية إلى قاعه ليعاود الظهور إذا ما تهيأت الظروف المناسبة . وعلى كل حال فهى وباء اجتماعى يصيب الإنسان ولا يستطيع أن يتعد عنه أو يتخلص منه بسهولة ، خاصة إذا كان الموضوع الذى تتضمنه يهيمه بصفة شخصية . لكن الاهتمام بها مؤقت لأنها تروج فى الظروف الملائمة للموضوع ، وتنتهى بموتها ودفنها . ومع ذلك فقد تعود إلى الظهور مرة أخرى إذا وجدت الأرض الخصبة المناسبة .

وتحاول قواعد اللعبة السياسية تقنين خطورة الشائعة كظاهرة تمس كل مناحى الحياة : السلام والحرب ، والطعام ، والأسعار ، والفياضانات ، والكوارث ، والعلاقات السياسية ، والموضوعات الاقتصادية ، والأمن القومى ، سواء على المستوى المحلى الإقليمى أو العالمى الدولى . كما تمس أشخاصاً مثل رئيس الدولة ، أو رجال الحكومة ، أو نجوم المجتمع ، أو كبار الفنانين أو غير هؤلاء من المعرضين للشائعات التى تتخذ أشكالاً عديدة ملموسة مثل : الشرثرة ، والنكات ، والتقوليات ، والقذف ، والتهنؤ - بخير أو بشر - بالأحداث والوقائع المقبلة .

ولاشك أن الخيال يلعب دوراً أساسياً فى تأليف الشائعات وصياغتها وترويجها . فقد يكون بعضها لا أساس له مطلقاً ، وقد تعتمد على جزء من الحقيقة فيها لخلق كيانها ونشرها . ولذلك يجب التفريق بين الخبر والشائعة ، فالخبر يعتمد على الأمر الواقع والبرهان القاطع ، أما الشائعة فإن برهانها باهت

غير واضح . فمثلاً إذا نشرت صحيفة ما خبر خروج أحد الوزراء من الوزارة سواء بالإقالة أو بالاستقالة ، فإن ذلك يعتبر خبراً صحيحاً . ولكن عندما يبدأ نقل هذا الخبر بين الأفراد مبتعدين عن حقيقة ما جاء به ، حينئذ تبدأ الشائعة ، ويستمر ترديدها دون برهان أو دليل ، حتى يكاد يصدقها الكثيرون من خلال ادعاء العلم ببواطن الأمور ، والحرص على إمداد الآخرين بالمعلومات التي بترتها أجهزة الإعلام التي لم تدع الأسباب التي أدت إلى إقالة هذا الوزير أو استقالته . وغالباً ما يبدأ مروجو الشائعة - عن حسن نية أو سوئها - تقولاتهم بمثل هذه العبارات : « إنهم يؤكدون سمعت من مصدر مسئول أن كنت في جلسة مع بعض المسؤولين المهمين وهم يتناقشون في » إلخ .

والشائعة ليست ظاهرة جديدة في تاريخ البشرية ، وإن تطورت عبر العصور وفي مختلف المجتمعات ، واكتسبت أبعاداً وأعماقاً وتعقيدات متعددة . فالإنسان لا يستطيع أن يتخيل مجتمعاً منذ بدء الخليقة لم يعرف الشائعات . فهي كغيرها من أحداث الإنسان ، ظاهرة اجتماعية لازمة ، عاشت وتبلورت وترعرعت في أحضان كل ثقافة وحضارة . فمثلاً استغل جنكيزخان القائد المغولي الشهير ، الشائعات بدهاء وذكاء . فقد اتضح للمؤرخين المحدثين أن جيوشه لم تكن بهذه القوة التي استطاع بها أن يغزو أكبر رقعة من أراضي العالم المعروف في ذلك الزمن ، إذ إنه اعتمد على بث الشائعات بين القوافل والتجار للتخويف والإرهاب ، كما قام بشراء جواسيس جندهم للمساهمة في هذه الحرب النفسية ، مما أدى إلى تسليم كثير من الدول له دون حرب .

وقد أقلقت الشائعات الحكام والساسة منذ فجر التاريخ لدرجة جعلت بعضهم يتجسس على رعاياه بموظفين ينقلون إليهم ما يهمس به الناس من الشائعات . وكانت قصص كل يوم تعتبر مقياساً للشعور العام والتوجه السائد . وعند الضرورة كان هؤلاء الموظفون يقومون بترويح الشائعات المضادة . وأحياناً

كانت الشائعة من الإقناعات والسبب لدرجة أن موضوعها يبدو كأنه غير قابل للاستنفاد ، وإن كان يأخذ أشكالاً متنوعة في أوقات مختلفة ، بل قد يحدث أن يتبلور أحد هذه الأشكال ليصبح أسطورة لا تموت ، خاصة إذا كانت هذه الشائعات مرتبطة بشخصيات تاريخية مشيرة مثل كليوباترة ، وهارون الرشيد ، وشجرة الدر ، ونابليون ، وروميل ، وهتلر وغيرهم . بل إن هناك شخصيات لا نعرف إذا كانت تاريخية أم أسطورية مثل شخصية جحا الذي قيل على لسانه كل ما يتمنى الناس قوله عبر العصور ، بل إن الشائعات أدت إلى الحكم على سقراط بالموت بتهمة إفساد أخلاق الشباب في أثينا ودفعهم إلى التمرد والعصيان .

والتاريخ يزخر بكثير من الشائعات التي لا تزال أصداؤها مستمرة عبر العصور وفي تراث المجتمعات المختلفة وفي الأساطير المحفوظة . لكن مع انتشار التكنولوجيا الحديثة في عالمنا المعاصر ، تنوعت الشائعات واكتسبت ديناميكية لم تكن متاحة لها من قبل ، وتشعب تأثيرها في المجتمع وتعددت أشكالها وأنماطها وأساليبها التي تناسب كل موقف على حدة ، فهناك أسلوب تسريب المعلومات التي تستخدم غالباً قبل أن تصل إلى وسائل الإعلام المختلفة ، والذي يصفه ألفين توفلر في كتابه « تحول السلطة » باسم « تكتيك التسريب الموجه » ، وفيه يتم عن عمد إطلاق معلومات لتصيب أهدافاً محددة .

ويواصل توفلر في كتابه القيم رصد التطورات التكنولوجية التي جعلت من الشائعات أدوات لا تحصى للتلاعب بالحقائق وإعادة إنتاجها لأهداف مقصودة بصرف النظر عن الموضوعية . فيذكر ما يسميه « أسلوب الحذف » الذي يعمل على الانتقاء الواعي والمقصود لمعلومات بعينها ، وذلك بإلغاء بعض الوقائع الأخرى ذات الدلالة التي لا تناسب الهدف المنشود أو تؤيد وجهة نظر معينة . كما أن هناك « أسلوب التعميم » التي يطبق في مجال البيانات الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم وذلك بتغطية بعض التفاصيل الذي قد تسبب أزمة اقتصادية أو معارضة ، بطلاء من التجريد الذي يخفى عن معظم المتعاملين معها .

وهناك أيضاً « أسلوب التوقيت » الذى يهدف إلى تأخير المعلومات إلى اللحظة التى لا يكون لدى المرسل إليه أية فسحة من الوقت للدراسة والتحليل واتخاذ موقف يناسبه هو ، كأن يتلقى أعضاء بعض الهيئات أو فرق المتفاوضين ، كما ضخماً من المستندات الخاصة بموضوع أو قضية ما فى اللحظة الأخيرة حتى لا تتاح لهم فرصة للاستيعاب والفهم . أما « أسلوب التنقيط » فيلعب « الكارت بالمللوب » ، بدلاً من تجميع البيانات والمعلومات فى مستند واحد ، تتم تجزئتها وإرسالها فى شكل جرعات صغيرة موزعة على فترات زمنية محددة ومتباعدة ، فتكون النتيجة أن يعجز المتلقى عن إدراك الأبعاد الحقيقية للقضية المطروحة .

كما أن هناك « أسلوب الموج العالى » المتبع من قبل فى ترويج الشائعات ، والمستخدم الآن عندما يشكو شخص ما من حرمانه من أية معلومات عن قضية تهمة ويريد أن يتخذ منها موقفاً محدداً ، فتكون النتيجة أن يسارع الطرف الآخر بإرسال شحنة أوراق كبيرة ودراسات فنية مستفيضة ومتخصصة ، دفعة واحدة إلى هذا الشاكي الذى يفضل بالطبع فى الوصول إلى الحقيقة وسط هذا المحيط المتلاطم من المعلومات ، بدلاً من أن يستنير ويحدد الخطوات التى سيتخذها .

أما « أسلوب الغموض والخلط » فيعمد إلى تغليف بعض الوقائع الصحيحة بسحابة من الشائعات الغامضة بحيث لا يستطيع المتلقى تمييز الحقائق من الشائعات . وهو الأسلوب الذى واكب ترويج الشائعات منذ عصور مبكرة ، وخاصة الشائعات التى تتمسح بوقائع مادية حقيقية ، لكنها تتخذ منها مجرد قاعدة للانطلاق نحو ترويج الأكاذيب والأوهام التى تهدف إلى التشويش والتعمية وطمس الرؤى الواضحة المتبلورة ، فيفقد الطرف المستهدف القدرة على اتخاذ نهج محدد .

وهناك أيضاً « أسلوب الكذبة الكبرى » الذى ابتكره جوزيف جوبلز ، وزير الدعاية فى عهد هتلر ، ويعتمد على أن الكذبة عندما تكون ضخمة يسهل تصديقها عن أى عدد من الأكاذيب الصغيرة العادية . لكن ضخامة هذه الكذبة لا بد أن تكون مقننة فى جرعة يستطيع المتلقى أن يستوعبها ويتلعبها ويهضمها ، لأن نتيجتها يمكن أن تكون عكسية تماماً إذا كانت أضخم من أن تصدق ، لأن المتلقى عندئذ سيشعر بأنها تستهين بعقله وذكائه ، وبالتالي سيرفضها بل ويتخذ منها موقفاً زاخراً بالسخرية والتهكم .

أما « أسلوب قلب المضمون » فيتطلب قدراً كبيراً من الجرأة والحكمة فى آن واحد ، لأنه يقضى بقلب معنى الرسالة تماماً . ومن الضرورى توظيف حيل المصدقية الخيالية التى تقوم بتفكيك المضمون إلى أصغر جزئيات له ، ثم إعادة تركيب هذه الجزئيات تركيباً يوجد علاقات جديدة ومختلفة فيما بينها ، مما يجعل المضمون يبدو مختلفاً بل ومناقضاً لما كان عليه من قبل ، بل ومقنعاً لمن يتلقاه فى شكله الجديد .

كل ذلك يحدث ، كما يقول المفكر ألفين توفلر فى كتابه « تحول السلطة » ، قبل أن تصل المعلومات إلى وسائل الإعلام التى تقوم من جديد بمعالجة الحقائق لتلائم احتياجاتها الخاصة بدورها ، إذ إنها يستحيل أن تلتزم بالموضوعية الكاملة التى هى غير موجودة أصلاً فى حياتنا البشرية التى تحكمها النسبية فى كل لحظة من لحظاتها . والاختلافات الوحيدة بين وسيلة إعلامية وأخرى ، تكمن فى مدى الاقتراب أو الابتعاد عن هذه الموضوعية المفترضة ، إذ إن تحقيقها كاملة هو من رابع المستحيلات ، بل إن بعض وسائل الإعلام - فى الدول الشمولية على وجه الخصوص - تتبع منهج ترويح الشائعات عند تعاملها مع الحقائق التى تتخذ منها مجرد مطية لعمليات متتابعة من غسيل المخ .

والملاحظة العجيبة الجديرة بالتسجيل أن كل هذه الأساليب تمارس وتتنوع وتتشعب في وقت تتردد فيه عبارات رنانة وشعارات طنانة مثل « المواطن المطلع والواعى بظروف مجتمعه وتحولات عصره » ، أو « حق الجماهير في المعرفة الموضوعية لحقائق العصر وآفاقه المحتملة » ، أو « انتقال البشرية من عصر قوى الإنتاج الصناعى المادى إلى قوى الإنتاج الفكرى والمعرفى ، التى بدونها لا تقوم قائمة لإنسان هذا العصر » . ويواجه توفلر حقائق هذا العصر بجرأة علمية متفردة فيقول إن المشكلة تكمن فى أن هذه الأساليب لم تعد أكثر من الأعيب أطفال بعد التطور الهائل فى عالم المعرفة والتكنولوجيا حيث تم ابتكار ما يعرف « بالأساليب الأسمى » التى أحالت الشائعات البدائية إلى علوم متشعبة ومتشابكة ومعقدة بحيث يصعب سبر أغوارها ، واستخراج الحقائق منها .

ومع ذلك يظل رفع مستوى الوعى القومى بمثابة الإستراتيجية المثلى للتصدى لها بصفة عامة ، وسد ثغرات كثيرة يمكن أن تسلل منها الشائعات إلى أهدافها . أما إذا غاب هذا الوعى القومى العام ، فلا يحق لأحد أن يندهش إذا تحولت الشائعات والأوهام والأكاذيب إلى حقائق ووقائع تصوغ أفكار الناس وتشكل تصرفاتهم ، وينحول مجتمعهم بالتالى إلى قارب بلا دفة فى محيط متلاطم الأمواج .

(٢١) الحرب الكيميائية

الحرب الكيميائية من أخطر قواعد اللعبة السياسية والعسكرية ، لأنها فى مقدمة أسلحة التدمير الشامل . فقد أصبحت من القضايا الملحة والمقلقة التى تشغل بال القادة السياسيين والعسكريين ، حتى فى زمن السلم ، لأنها تعبر بوضوح عن مدى الوحشية القاتلة التى يمكن أن تنطوى عليها الطبيعة البشرية . وكانت البداية الفعلية للحرب الكيميائية فى أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) عندما استمرت حرب الخنادق التى احتضى بها كل من جنود الحلفاء والجنود الألمان ، فى مواجهة بعضهم البعض فترات طويلة ، لم يكن ممكناً تحريك المواقع فيها أو تطويرها أو حسم المعارك لصالح أحد الأطراف . عندئذ بدأ التفكير فى استخدام الغازات السامة ، كوسيلة لطرد الجنود من خنادقهم عندما تهاجمهم الغازات وبمجرد هروبهم يمكن اصطيادهم كالجرذان بوابل الرصاص المنطلق من فوهات البنادق والمدافع .

وكان أول استخدام للغازات السامة فى الحرب العالمية الأولى قد وقع صباح ٢٢ إبريل عام ١٩١٥ ، فى مدينة «إبير» البلجيكية ، عندما أطلق الألمان غاز الكلور على جنود الحلفاء ، وذلك بفتح صمامات نحو ستة آلاف أسطوانة كلور مرة واحدة ، لينطلق منها حوالى ١٨٠ طناً من هذا الغاز المميت ، ولم يكن الحلفاء يتوقعون مثل هذا الهجوم الذى لم يسبق له مثيل ، وتسبب فى إصابة حوالى ١٥٠٠٠ من جنود الحلفاء ، وقتل حوالى ٥٠٠٠ جندي على أقل تقدير ، وأدى هذا الهجوم إلى إخلاء جبهة طولها حوالى ستة كيلو مترات من

الجنود الذين كانوا مرابطين فيها . فقد هبطت المفاجأة على الحلفاء كالصاعقة ،
لدرجة أن البريطانيين لم يردوا على هذا الهجوم الألماني إلا بعد ستة أشهر .
وكان ردهم بالسلاح نفسه : غاز الكلور .

وسرعان ما تطورت الحرب التي عرفت باسم «الحرب الكيميائية» . ففي
عام ١٩١٧ ، استخدم الألمان غاز الخردل عندما اكتشفوا أثره الشديد في إحداث
بثور وحروق في جلد الإنسان ، يمكن أن تقضى على حياته في معظم الأحوال .
ومازال هذا الغاز مستخدماً في الحرب الكيميائية حتى اليوم ، نظراً لطاقته
التدميرية الحارقة المؤكدة .

وحتى عام ١٩١٨ ، ظل الألمان متفوقين في الحرب الكيميائية لأن
الصناعات الكيميائية كانت عندهم على درجة عالية من التقدم ، وخاصة في
مجال صناعة الأصباغ ، وهي الصناعة التي تعد أساساً لإنتاج بعض الغازات
السامة . وكان الحلفاء متأخرين عنهم لدرجة أنهم لم يستخدموا غاز الخردل إلا
في نهاية عام ١٩١٨ ، أى بعد استخدام الألمان له بسنة تقريباً . كما تعددت
استخدامات الغازات ، عندما تم اكتشاف عدد كبير من مركبات الزرنيخ العضوية
التي تجمع بين سميتها الشديدة للإنسان ، وبين عناصرها المنفطة التي تحرق
بشرة الإنسان . وقد بلغت الغازات السامة المستخدمة في الحرب العالمية الأولى
حوالى ثلاثين غازاً ، بما يزن حوالى ١٢٥٠٠٠ طن ، أصابت حوالى
١٣٠٠٠٠٠ جندي بإصابات مختلفة ، منها ما هو قاتل بطبيعة الحال .

ويتحول معظم الغازات السامة إلى الحالة الغازية ، أو ينطلق بخارها في
الجو ، ذلك أن بعضها قد يكون في الحالة السائلة أو الصلبة في درجات الحرارة
العادية . وعند استخدامها لابد أن يوضع في الاعتبار ضغطها البخارى وقدرتها
على التطاير ، فإذا كان تطاير المادة عالياً ، فإن زمن بقائها فى الجو أو على
سطح الأرض يكون قليلاً بحيث لا يستمر أثرها الفعال إلا لمدة قصيرة ، أما إذا

كان تطايرها متوسطاً ، فإنها تبقى في الجو وعلى سطح الأرض فترة طويلة نسبياً ، ويستمر أثرها الفعال مدة طويلة .

وفي حالات الهجوم المفاجئ ، تستخدم المواد سريعة التطاير أو عالية التطاير ، أى ذات الضغط المرتفع في البحر ، لإحداث تركيزات عالية من البخار في الهواء ، تؤدي إلى إحداث حالات من العجز والشلل بين جنود الأعداء . أما المواد بطيئة التطاير ذات الضغط المنخفض في البحر ، فيمكن نثرها على شكل رذاذ متساقط على الأجزاء العارية من جلد الإنسان لإحداث الحروق والبثور ، مثل غاز الخردل الذي يؤدي إلى تلوث مساحة كبيرة في ميدان القتال ، واستمرار تأثيره الحارق مدة طويلة نسبياً . ذلك أن هذه السوائل - والخردل نموذج منها - تتبخر ببطء ، لكنها بمرور الوقت تركز البخار في الهواء بدرجة عالية ، بحيث يستمر مفعولها السام مدة طويلة ، ولا تستخدم هذه المواد عادة في حالات الهجوم ، لكنها تصلح للاستخدام عندما يكون الهدف هو منع العدو من الاستيلاء على رقعة معينة من الأرض أما المواد الصلبة فهي قليلة التطاير إلى حد كبير ، ولكن يمكن رشها في الهواء على شكل ايروسول ، أو تخزينها في عبوات خاصة تحولها إلى بخار عند انفجارها بشرط عدم التحلل الفوري للمادة الكيميائية عند درجة حرارة الانفجار .

وقد أثبتت في السنوات الأخيرة شبهات عديدة حول مصانع المبيدات الحشرية بصفقتها قادرة على إنتاج غازات سامة ، نظراً لأن هناك تشابهاً كبيراً بين تركيب بعض المبيدات وبين تركيب بعض الغازات السامة ، وخاصة غازات الأعصاب ، كما أن كثيراً من هذه المواد السامة يشترك مع المبيدات في بعض المواد الوسيطة المستخدمة في إنتاج كل منها ، كذلك فإن التجهيزات والمعدات التي تستخدم في تصنيع المبيدات الحشرية ، تصلح أيضاً لتصنيع بعض الغازات السامة . ومن هنا كانت صعوبة الرقابة الدولية للتحقق من الغرض الذي أقيمت

من أجله هذه التجهيزات ، وبالتالي رسوخ الشك حول كل المصانع التي أقيمت لتصنيع المبيدات الحشرية ، على أساس أنه من الممكن فى أية لحظة استخدامها فى تصنيع غازات الحرب .

وبالإضافة إلى الصعوبات السابقة الخاصة بمراقبة صناعة الغازات السامة ، تم ابتكار تطور حديث فى نظم صناعة هذه الأسلحة الكيميائية ، يعرف باسم «الأنظمة الثنائية» أو «الأسلحة الثنائية» التى يستخدم فيها نوعان من المواد الكيميائية ، لا تمثل كل منهما على حدة ، خطورة ما ، ولكن عند خلطهما معاً ، يتكون منهما سلاح كيميائى خطير . وتعبأ هذه المواد منفصلة فى الذخائر الكيميائية ، وعند إطلاقها يتم الخلط ويحدث التفاعل بينهما ، وبذلك ينتج الغاز السام فى الفترة الزمنية بين إطلاق الذخيرة وبلوغها الهدف .

وقد ثبت أن لهذا النظام أربع فوائد : الأولى أنه يتيح فرصة للإفلات من الرقابة التى قد تغرض على إنتاج الغازات السامة ؛ والثانية أنه يوفر عنصر الأمان فى أثناء تصنيع هذه المواد ، والثالثة أنه ييسر عمليات تداولها ويطيل فترة تخزينها ، والرابعة أنه يمكن الاستفادة من مكونات هذه الأسلحة الكيميائية أغراض صناعية أخرى ، عند العدول عن استخدامها كسلاح كيميائى .

وتكمن خطورة غازات الحرب فى أنها لا تؤدى إلى قتل الجنود فى ميادين القتال فحسب ، بل تصيب المدنيين المسالمين أيضاً عندما تحملها الرياح فى اتجاه التجمعات السكانية الكثيفة مثل القرى والمدن . ونظراً للخطورة الشديدة الناتجة عن استخدام الغازات السامة ، ونتيجة لما عانته القوات المتحاربة منها فى الحرب العالمية الأولى ، فقد تم الاتفاق على حظر استخدام هذه الغازات . وقام عدد كبير من الدول بتوقيع معاهدة فى عام ١٩٢٥ ، عرفت باسم «بروتوكول جنيف» ، لكنها كانت معاهدة حملت فى طياتها عدم جدواها ، إذ نصت على تحريم استخدام المواد السامة فى الحروب ، لكنها لم تنص على تحريم إنتاجها

وتطويرها أو امتلاكها . وبالتالي ليس هناك ضمان فعلى لعدم استخدامها لأنه عند نشوب الحرب فإن كل الأطراف المتورطة فيها لابد أن تضرب بكل المحظورات عرض الحائط لأن الضرورات تبيحها ، وليست هناك ضرورة أكثر إلحاحاً من الحرب .

وعلى الرغم من أن أكثر من مئة دولة قد وقعت على هذه المعاهدة ، فإن كثيراً من هذه الدول تحفظت عليها ، واحتفظت لنفسها بحق الرد على أى هجوم يقع عليها بأسلحة الحرب الكيميائية ، مما يؤكد أن مثل هذه الدول لم تلتزم فى حقيقة الأمر بهذه المعاهدة ، وما زال بعضها حتى الآن يقوم بصنع هذه الغازات وتطويرها وتخزينها حتى تكون على أهبة الاستعداد لاستخدامها إذا دعت الضرورة . ذلك أن قواعد اللعبة السياسية تؤكد دائماً أن الثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية ، هى وهم أو أكذوبة كبرى . ومن يركن إليها فهو إما غافل أو جاهل بهذه القواعد المصيرية . فالسياسة هى فن الخداع ، والحرب هى خدعة ، ولذلك فإن أعلى الدول صوتاً ضد الحرب الكيميائية مثل الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وإسرائيل ، هى أكبرها إنتاجاً وتطويراً وتخزيناً للغازات السامة .

وتنقسم المواد المستخدمة فى الحرب الكيميائية إلى قسمين رئيسيين ، الأول يشتمل على الغازات أو الأبخرة التى تسبب الالتهابات والأورام ، وتصيب الجلد والجهاز التنفسى والرئتين بكثير من الأضرار التى يمكن أن تصل إلى الشلل والوفاة . أما القسم الثانى فيشتمل على المواد الكيميائية التى تدمر البيئة المحيطة بالإنسان ، وتفقد أى إمكانات للاستفادة من مصادرها الطبيعية الخلاقة . وقد تسبب هذه المواد فى إحداث تغيرات تفسد البيئة بشكل تام قد يستحيل إصلاحه ، مثل مييدات الأعشاب ومسقطات أوراق الشجر التى استخدمتها القوات الأمريكية بكميات ضخمة فى حرب فيتنام لإزالة بعض الأحرش والغابات ، والتى سببت كثيراً من الدمار للبيئة فى تلك البلاد .

وتعتمد معظم الأسلحة المستخدمة في الحرب الحديثة على التفاعلات الكيميائية ، إذ إن انفجار المواد شديدة الانفجار ، هو في حقيقته تفاعل كيميائي ، لكن مصطلح «الأسلحة الكيميائية» يقصد به الأسلحة التي تعتمد في تأثيرها على الخواص السامة الضارة بالإنسان والنبات وكل ما هو عضوي ، وليس على الطاقة التفجيرية لهذه الأسلحة . إن غازات الحرب تستخدم إما لشل قدرة الإنسان وإما لقتله ، كما أن هناك أنواعاً أخرى تستخدم لإبادة النباتات ، والإضرار بالبيئة المحيطة بالإنسان .

ولا تصلح كل مادة سامة للاستخدام كغاز من غازات الحرب، إذ لا بد من توافر بعض الشروط الضرورية في المادة الكيميائية حتى يمكن اعتبارها من غازات الحرب . فهناك كثير من المواد الكيميائية التي يمكن أن تسبب ضرراً للإنسان عند استنشاقها أو عند ملامستها للجلد ، ولكن أغلب هذه المواد السامة لا يصلح كأسلحة في الحرب الكيميائية لأنها لا تتوافر فيها الشروط العشرة التي تجعل منها أسلحة كيميائية . الشرط الأول يستلزم أن تكون المادة الكيميائية شديدة السمية للإنسان والحيوان والنبات .

والثاني يشترط في هذه المادة عنصر الثبات العالي بحيث لا تنحل أو يتغير تركيبها عند تخزينها مدة من الزمن . والثالث يشترط أن تكون المادة على درجة عالية من الثبات الكيميائي ، فلا تنحل بفعل الرطوبة التي يتشبع بها الهواء ، ولا تتفاعل بسهولة مع أوكسجين الجو ، وأن تنطوي على قدرة تحمل درجات الحرارة العالية الناتجة عن انفجار الذخائر الحاملة لها .

أما الشرط الرابع فيتطلب أن تكون المادة سهلة التحضير ، وأن تكون المواد الأولية التي تصنع منها متوافرة بشكل مناسب حتى يمكن تحضيرها بكميات كبيرة وبتكلفة قليلة نسبياً . ويستلزم الشرط الخامس أن تكون المادة سهلة التداول بحيث يمكن نقلها من مكان لآخر دون التعرض لأخطار كبيرة ، كما يجب أن

الدم ذات التأثير السام العام على جميع أجهزة الجسم من خلال إفساد عملية تبادل الأوكسجين بين الدم وخلايا الجسم ، وغازات الهلوسة التي تؤدي إلى شل قدرة الفرد لمدة محدودة ، وتعرق العمليات الذهنية التي تتحكم في حركة أعضاء الجسم وتسبب الهلوسة ، وغازات القيء التي تؤثر على الأغشية المخاطية وتهيجها فتلفظ ما بداخلها ، والغازات المسيلة للدموع التي تؤثر على الجهاز التنفسي وتثير الدموع في العيون ، ويؤدي التعرض المستمر لتركيزات عالية منها إلى شل قدرة الفرد لعدة ساعات .

ولا يؤدي استخدام الغازات السامة في ميدان القتال إلى قتل الجنود فحسب ، كما يحدث عند استخدام المواد المتفجرة في القتال ، بل إن لهذه الغازات تأثيرات أخرى كثيرة ، فهي تقلل كثيراً من قدرة الجنود على الحركة والقتال ، كما تؤثر أيضاً على كل من خطط الدفاع والهجوم التي يطبقها العدو ، بالإضافة إلى تأثيرها البالغ على خطوط الإمداد والتموين التي تصبح صعبة للغاية تحت وطأة هذه الظروف . وخطورة الغازات السامة ليست موجهة ضد العدو فحسب ، بل يمكن أن تكون بنفس القدر من الخطورة ضد من يستخدمها ، إذ يتحتم عليه أن يكون على درجة عالية من الكفاءة والتنظيم وطرق استخدامها ، وأن يتحكم جيداً في طريقة توزيعها في ميدان القتال لضمان أعلى تركيز لها فوق مساحة معينة مع دراسته الدقيقة للأحوال الجوية ولحركة الرياح .

وتتميز الغازات السامة بقدرتها على التسرب أو التسلسل داخل الإنشاءات والتحصينات غير المحكمة وغير المجهزة بأجهزة التنقية والترشيح ، وبذلك يصاب كل من بداخلها من الأفراد ، خاصة إذا لم يكونوا مرتدين للأقنعة الواقية . كما يمكن لهذه الغازات أن تلوث مساحات كبيرة حول الهدف عندما تصعب مهاجمته بدقة بالأسلحة التقليدية . ويمكن استخدام هذه الغازات على الهدف مباشرة ، أو إلقاؤها على مسافة من هذا الهدف طبقاً لاتجاه الريح والأحوال

الجوية ، إذ إن العوامل الجوية لا بد من وضعها بدقة في الاعتبار ، مثل شدة الرياح واتجاهها ، ودرجة الحرارة ، ونسبة الرطوبة في الهواء ، حتى لا تتقلب على من يطلق الغازات .

ويمكن نشر هذه الغازات في ميدان القتل بوسائل مختلفة ، مثل دانات المدافع وقنابل الطائرات أو الألغام الأرضية ، كما يمكن رش بعض المواد من الطائرات العادية أو من طائرات الهيلوكوبتر ، أو حملها بواسطة الصواريخ قصيرة المدى ، وبذلك يمكن نشرها بتركيز مناسب فوق مساحة كبيرة من الأرض في مسرح العمليات العسكرية ، كما يمكن إلقاؤها على أهداف في عمق العدو لإحداث نوع من الذعر والاضطراب ، أو استعمالها في ضرب تجمعات العدو ووسائل تموينه ومخازنه ، وضرب المطارات ووسائل الاتصال ومواقع القيادات . كما تصلح الغازات لمنع العدو من الاستيلاء على موقع معين ، وذلك بنشر هذه الغازات فوق هذا الموقع ، على أن تكون المواد الكيميائية طويلة البقاء . وعندما ينتهي مفعولها ، يمكن للقوات المهاجمة أن تستولى على هذا الموقع سليماً تماماً دون أن تدمر منشآته أو مابها من معدات .

وعادة ما تستخدم عدة مواد كيميائية معاً لتغطية منطقة ما ، ولإحداث أكبر تأثير ممكن بين صفوف العدو ، كما يمكن استخدامها مع أسلحة شديدة الانفجار كما يحدث عند ضرب المطارات ، فيكون من الصعب عندئذ إصلاح الحفر الناشئة عن الانفجارات في جو مشبع بالغاز السام ، أو تستعمل مع مواد حارقة وأخرى شديدة الانفجار ، فتقوم المتفجرات بتدمير الموقع ، وتقوم المواد الحارقة بإشعال الحرائق فيه ، على حين تقوم الغازات السامة بمنع قوات الإطفاء من القيام بعملها ، مما يؤدي إلى تدمير هذا الموقع تدميراً لا تقوم له قائمة بعدها في فترة الاحتكاك الحاسم .

وإذا كان قرار الحرب التقليدية يتطلب من القائد السياسى والقائد العسكرى

منتهى التأني والدراسة الدقيقة المتفحصة لكل الإمكانيات والاحتمالات والتوقعات ، بل والتردد في بعض الأحيان ، فإن قرار الحرب الكيميائية يبدو من الصعوبة والحرج لدرجة أن القائد يمكن أن يتراجع عنه ، خاصة إذا أمده مخبراته بإمكانات العدو في هذا المجال ، والتي يجب أن يحسب لها ألف حساب . أما إذا كانت إمكانيات العدو في هذا المجال هزيلة أو معدومة ، فإن هذا الموقف غير المتوازن قد يشجع القائد على إصدار أمره بشن الحرب الكيميائية سواء على نطاق محدود أو نطاق واسع لحسم المعركة في أسرع وقت ممكن . وعموماً فإن الحرب الكيميائية سلاح ذو حدين ، لأن المخبرات قد تخطئ في تقاريرها بشأنها ، لسهولة إخفاء وتخزين المواد الكيميائية التي تستخدم في حرب الغازات .

هكذا سيظل الإنسان تحت رحمة طاقاته التدميرية الأخذة في التصاعد والتعقيد بلا حدود ، برغم كل دروس التاريخ التي أثبتت له أن الحرب هي خسارة فادحة لكل الأطراف المتورطة فيها ، حتى بالنسبة للذين يتصورون أنفسهم منتصرين . وبرغم كل معاهدات السلام واتفاقيات تحريم أنواع معينة من الأسلحة ، خاصة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، فإن عوامل سوء الظن ، وسوء النية ، وفقدان الثقة ، وهوس السطوة ، وجنون العظمة ، والتقدم التكنولوجي ، والتربص بالآخرين والتلاعب بمقدراتهم بهدف تحويلهم إلى ذبول ، ستظل بمثابة المحركات الأساسية لقواعد اللعبة السياسية والعسكرية .

(٢٢) الحركات الانفصالية

أثبتت قواعد اللعبة السياسية عبر التاريخ أن الحركات الانفصالية تكاد تشكل القاعدة في حين تمثل الحركات الاتحادية أو الاندماجية الاستثناء . ذلك أن إقامة الاتحادات بين الدول أو القوميات يحتاج إلى شروط صعبة ومعقدة حتى تستطيع هذه الاتحادات الاستمرار في الوجود والنمو ، في مقدمتها شروط ثقافية وحضارية واقتصادية وسياسية واجتماعية لا بد أن تتوافر حتى لا يصبح الاتحاد مجرد تجمع أو تجميع للمتناقضات التي يمكن أن تفجر في أى وقت . أما الحركات الانفصالية فالطريق مفتوحة وممهدة أمامها نظراً للفوارق العرقية والدينية ، والرواسب التاريخية والاجتماعية ، والحساسيات السياسية والثقافية ، والصراعات الاقتصادية والمادية ، بين الأطراف المعنية .

وقد بلغت الحركات الانفصالية قمته لأول مرة في التاريخ في أعقاب الحرب العالمية الأولى التي أعادت رسم خريطة العالم من خلال المعاهدات التي عقدت في فترة ١٩١٩ - ١٩٢٠ . وكان الإطار السياسي للدول الأوروبية أكثر المناطق تأثراً بهذه المتغيرات التي لم تتفق دائماً مع الإطار الثقافي ، ذلك أن ما تفرضه المتغيرات السياسية قد يتناقض تماماً مع الثوابت الثقافية ، ففي الأمة الواحدة أو الدولة الواحدة بمعنى أصح ، توجد مجموعة من السلالات والأعراق والثقافات واللغات التي قد تقسمها إلى عناصر متميزة ، أو أقليات وأغليات . وقد يتكاثف إحساس الأقلية بالعزلة والحصار والاضطهاد لدرجة أنها تتحول إلى

ما يشبه المستعمرة الواقعة تحت الاحتلال ، ومن هنا كانت حركات الانفصال التي تتفجر بين الحين والآخر تحت شعارات الاستقلال والتحرير .

والأمثلة على ذلك عديدة ومتنوعة ، سواء فى البلاد التي أدمجت فى اتحادات ، أو حتى فى الدول أو المناطق التي ظلت على أوضاعها القديمة محتفظة بنوع من الاستقلال الذاتى على شكل جمهوريات أو ولايات فيدرالية مثل كندا ، والاتحاد السوفييتى السابق ، وسويسرا ، ويوجوسلافيا السابقة ، وبريطانيا ، وإيطاليا ، وباكستان الشرقية التي أصبحت بنجلاديش ، والهند ، وبيرما (نيمار حالياً) ، والصين ، ونيجيريا التي سعت بيافرا للانفصال عنها ، وزائير (الكونجو حالياً) التي سعت كاتانجا للانفصال عنها ، وغيرها . كذلك فإنه من السهل رصد النزعات الانفصالية فى الدول التي توجد بها مركزية إدارية قوية مثل فرنسا ، وأسبانيا ، وبلجيكا ، وإسكندنافيا ، وشمال أفريقيا ، وتركيا ، والفيليبين ، وفيتنام .

ومن الملاحظ أن الحركات الانفصالية تجد تربة خصبة فى المناطق التي يتمسك فيها الأهالى باللغة والدين ، وكذلك المناطق التي تتمتع بموقع جغرافى متميز مثل الجزر ذات الموقع الإستراتيجى مثل أيرلندا ، وصقلية ، وكورسيكا ، وسردينيا ، أو أشباه الجزر مثل بريتانى وبلاد الغال والبلقان ، والمناطق التي تقع بين الجبال من البرانس إلى الهمالايا لعدم ارتباطها الوثيق بالإدارات الحكومية التي تتبعها ، والمناطق أو الأقاليم أو المحافظات البعيدة عن العاصمة التي لا تستطيع أن تحكم سيطرتها عليها ، مما منحها قدرة كبيرة ومتواصلة لمقاومة محاولات دمجها تماماً فى اتحاد قومى ، مثل الألزاس ، وإسكتلندا ، وأوكرانيا ، ولابونيا .

وقد أكدت قواعد اللعبة التي تحكم عمليات الاندماج أو الاتحاد ، أيا كان نوعه ، أن اندماج هذه المناطق فى دولة ، لا يؤدى إلى الاعتماد الاقتصادى

والسياسى والعسكرى والثقافى على الدولة فحسب ، بل يؤثر أيضاً فى التقاليد والجدور الثقافية ، التى ترجع أحياناً إلى آلاف السنين . وهو تأثير غالباً ما يكون سلبياً وأحياناً مدمراً للهوية الإثنية المميزة لجماعة ما من الجماعات البشرية . ويدلنا التاريخ على أن حركات الغزو ، التى تحمل عادة القهر فى طياتها ، تكون مصحوبة بتدمير هذه التقاليد . ولذلك فإن أول ما تطالب به الجماعات التى تدعو إلى الاستقلال الذاتى ، هو الاعتراف بالقيم الثقافية وفى مقدمتها اللغة والدين والتقاليد الاجتماعية . وكانت قضية اللغة بالذات سبباً متكرراً ومتصاعداً فى ظهور المواجهات اليومية التى لا يمكن تجاهلها مثلما يحدث فى بلجيكا ، وكندا ، والهند ، والجزائر .

وعادة ما يرجع عجز الجماعات أو المناطق عن فرض ثقافتها ولغتها وتقاليدها الاجتماعية ونفوذها السياسى ، إلى افتقارها إلى الموارد الطبيعية ، وإلى ضعف بنيتها الأساسية وخاصة فى شقها الاقتصادى ، مما يؤدي بدوره إلى قلة عدد سكان تلك المناطق ، وبالتالي يفقدها الكثير من ثقلها الديموجرافى ، ويجعلها مجرد مذنب صغير يدور فى فلك الدولة التى عادة لا تعمل حساباً لها ، إلا إذا أصبحت مصدر متاعب واضطرابات ومشكلات ، غالباً ما تبدأ بالمطالبة بالاستقلال الذاتى . إن بعض هذه المناطق ، لا تطلب أكثر من الاعتراف بأصالتها اللغوية ، فى حين تطلب أخرى مزيداً من الحرية داخل المجتمع القومى أو الانفصال السياسى وتكوين دولة مستقلة . وعندما لا يحصل بعضها على مطلبه يلجأ إلى العنف والإرهاب والعمليات العسكرية ، مثلما تفعل أيرلندا الشمالية فى إنجلترا ، وجماعة الباسك فى أسبانيا ، والتاميل فى سيريلانكا . . . إلخ .

وتلعب اللغة القومية دوراً حيوياً فى إثارة معظم الحركات الانفصالية التى تطالب بالاعتراف بها على نفس مستوى اللغة الوطنية العامة التى عادة ما تتكلمها الأغلبية ، إذ إن المسألة ليست مجرد اعتراف بلغة وإفساح مكان لها على الخريطة

والثقافية والإثنية ، إذ إن وضع هذين الإقليمين وضع خاص . فقد ضمتها ألمانيا إلى أراضيها بالكامل تقريباً بعد هزيمة فرنسا في عام ١٨٧٠ . ولم يستسلم زعماء الإقليمين لهذا الضم القهري المضاد لرغبة أصحاب الأرض الفعلين ، وأعلنوا في كل المحافل الدولية أنهم :

« يطالبون بالحق الذي لا يمكن اغتصابه لمواطني الألزاس واللورين ، وأن يظلوا جزءاً من الأمة الفرنسية ، وأنهم يقسمون اليمين على أنفسهم ، وعن جميع ناخبهم ، وعن أولادهم وذريتهم ، بأن يجاهدوا من أجل هذا الحق وأن يحافظوا عليه إلى الأبد » .

وهذا الشجب الذي صدر في مدينة بوردو يوم ١٧ فبراير ١٨٧١ ، أعيد تأكيده في أول مارس ١٨٧١ في الجمعية الوطنية ، ثم مارس ١٨٧٤ أمام مجلس الرايخستاغ . لكن مع بداية عام ١٨٧٧ يأس أبناء الإقليمين من أن تثن فرنسا حرب التحرير المرجوة ، وأدركوا أن الاعتماد على الذات خير وسيلة لإعادة الحق إلى أصحابه ، وأن العمل من أجل الاستقلال الذاتي خير وسيلة للنضال ضد الظلم والضم القهري . وبالفعل نجحوا في ضم الإقليمين إلى فرنسا بصفتها الوطن الأم . لكن منذ عام ١٩١٨ ، أى خلال السنوات التي تلت العودة إلى فرنسا ، نشأت حركة استقلالية جديدة تطالب بالانفصال عن فرنسا التي كانت قد أصدرت قوانين مدنية عام ١٨٨١ لا تضع في حسابها الخصوصية القومية لكل من الإقليمين ، وشرعت في عام ١٩٢٦ في تطبيقها قسراً عليهما .

ويبدو أن الإقليمين قد وقعا بين شقى الرحى : الألماني ثم الفرنسي مما أنهكهما إلى حد كبير . فعلى الرغم من الاتجاهات الليبرالية والتحريرية التي انتهجتها الحكومات الفرنسية المتتالية ، تجنباً للمشكلات والتداعيات المترتبة على النزعات الانفصالية ، فقد بلغت هذه الحركة مرحلة التفكك ، وفقدت كثيراً من قوة الدفع التي كانت كامنة فيها ، بحيث اقتصر نشاطها على الألزاس . وفي عام

١٩٣٢، تقدم المرشحون الذين ينتمون إلى هذه الحركة للانتخابات العامة ، لكنهم فشلوا فشلاً ذريعاً ، إذ يبدو أن الناس كانوا قد سئموا استمرار هذه الحركة لأكثر من نصف قرن دون أن تقنعهم بمنهج متبلور ومحدد يستطيع أن يحقق أهدافاً بعينها . ولذلك فإنه في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وفي عام ١٩٤٥ على وجه التحديد ، لم يعد لهذه الحركة أى وجود . ومع ذلك ظلت نموذجاً تاريخياً يذكر ويدرس كلما انكب الباحثون والدارسون على تحليل ورصد تاريخ الحركات الانفصالية .

وعلى الرغم من أن القرن العشرين ، يمكن أن يعتبر قرن الحركات الانفصالية ، فإن هذه الحركات يمكن رصدها بوضوح منذ العصور الوسطى حين كانت أسرة سافوى الملكية تمنح مقاطعة « أوست » قدراً كبيراً من الاستقلال الذاتي ، وأصبحت اللغة الفرنسية لغتها الرسمية (١٥٥١) ، وإن كانت اللغة الفرنسية البروفنسية مستخدمة أيضاً . ولكن هذا القدر الكبير من الاستقلال الذاتي عانى من ضربات شديدة عبر القرون التالية ، على يد مملكة السارد ثم المملكة الإيطالية التي لم تسترح لهؤلاء المتحدثين بالفرنسية . ومع ازدياد أو اشتعال النعرة القومية التي قادتها الحكومة الفاشية بزعامة بنيتو موسوليني ، عاشت مقاطعة « أوست » أسوأ سنوات مرت بها منذ العصور الوسطى ، وعانت من اضطهاد ثقافي ونفسي ومادى لم تعرفه من قبل ، لكن مع هزيمة إيطاليا وسقوط الفاشية في الحرب العالمية الثانية ، طالب زعماء مقاطعة أوست في عام ١٩٤٥ بالانضمام إلى فرنسا ، وبالفعل قامت الحكومة الإيطالية الجديدة بمنح المقاطعة دستورا إقليميا في عام ١٩٤٨ ، وأصبح لها مجلس يتكون من ٣٥ عضواً وسبعة محلفين .

ولكن لوحظ بعد حوالي ثلاثين عاماً تقريباً ، تراجع واضح في حماس المتكلمين بالفرنسية وانحسار لهذه الروح الاستقلالية من تلقاء ذاتها ، والذين

كانت روما تناصبهم العداوة أو تعاملهم بلامبالاة على أقل تقدير ، وتحولت حركة الاستقلال الذاتى على المستوى اللغوى والثقافى والتراثى إلى مشكلة اقتصادية ، ذلك أن الاقتصاد هو الفيصل النهائى فى معظم قواعد اللعبة السياسية . وكان تنوع الأحزاب وتعدد وجهات النظر فيما بينها سبباً فى الانقسام الداخلى بين أهالي المقاطعة الذين يطلق عليهم اسم « الفالدوتين » . وانقسم الاتحاد الفالدوتينى على نفسه تجاه قضايا الدفاع عن الأقلية العنصرية واللغوية ، وأصبح أربعة أحزاب مستقلة تماماً عن بعضها بعضاً ! ومع ذلك لم يعد الفالدوتيون يهتمون فى الواقع إلا بوطنهم الصغير . وهذه مفارقة جديرة بالتسجيل والدرس والتحليل .

وبرغم الإدارة الحكومية المركزية القوية التى تتميز بها فرنسا ، فإنها عانت على مر تاريخها من حركات انفصالية نتيجة للحساسيات والتشابكات والاحتكاكات الواقعة بين اللغة الفرنسية واللغات الإقليمية الأخرى . وهو ما يؤكد انعدام التوافق بين الخريطة الجغرافية السياسية والخريطة اللغوية الثقافية . ففى مقاطعات جنوب اللوار ، ظلت الشخصية الإقليمية بارزة من خلال التركيز على لغة الأوك وتدعيم مكانتها بصفة متجددة ، وذلك بعد أن تجزأت إلى عدة لهجات (ليموزين ، جاكسون ، بروفنسال . . .) فى نهاية القرن التاسع عشر . فقد حرص زعماء هذه المقاطعات على المطالبة المستمرة بالاستقلال الذاتى الثقافى لبلاد الأوك ، كما عقدوا مؤتمراً للاعتراف باللهجات العامية ، لكن نجاحهم فى هذا المؤتمر لم يكن ملحوظاً ، لأن كل الأبحاث والدراسات التى ألقاها فقهاء اللغة وعلمائها كانت ذات طابع لغوى وأدبى بحت ، ولم تُربط اللغة بالتيارات الثقافية والاجتماعية والسياسية والفكرية السائدة .

وفى بداية خمسينيات القرن العشرين ، صدر فى ١١ يناير ١٩٥١ قانون ديكسون الذى أدخل اللغات الإقليمية فى البرامج الدراسية ، لكن زعماء أوكيتانيا لم يكتفوا بهذا الانجاز الذى تحقق لمقاطعات جنوب اللوار المتحدثة باللغة

الأوكتيانية ، وكونوا الأحزاب الوطنية الأوكتيانية فى أواخر الستينيات ومطالع السبعينيات ، وبدءوا فى المطالبة بالحقوق اللغوية والتراثية . وكان فى مقدمتها : « تحرير أوكتيانيا من استعمار الشمال الذى دام سبعة قرون » . وقد ظل التعبير عنها قائماً دون هوادة ، سواء من خلال مطالبات الزعماء السياسيين أو كتابات بعض الكتاب والشعراء والمغنين الذين رفعوا شعار « أوكتيانيا الحرة » ، التى اختفت من على الخريطة الفرنسية منذ حوادث الحرائق التى أشعلت وأثارت الرعب والاستسلام فى نفوس أهالى مونسيجير بصفتهم ممثلين للإقليم بأسره . وفى الثمانينيات وقع حادث معسكر لارزاك ، الذى اعتبره البعض مظهراً ثورياً من مظاهر يقظة الحركة الإقليمية .

وتتجلى مشكلة اللغة الفرنسية أيضاً فى قضية إقليم جورا ، إذ إنه طبقاً لقرار مؤتمر فيينا الصادر فى ٢٠ مارس ١٨١٥ ، فقد تم ضم أبروشية بال السابقة ، ومعظم سكانها من الكاثوليك الذين يتكلمون الفرنسية إلى مقاطعة برن التى يعتنق أهلها المذهب البروتستانتي ويتكلمون الألمانية . وقد قوبل هذا الضم برفض شديد ، وكان سبباً فى استمرار حالة من التوتر لمدة ١٦٠ عاماً . وإبتداء من الخمسينيات ، حصلت لجنة موتيه على تنازلات من برن ، تضمنت الاعتراف بالشعب الجوراسى وحقه فى استخدام لغته وتدعيم ثقافته على كل المستويات ، لكن عالم الاجتماع الجوراسى ر . بيجيلان ، اعتبر هذه التنازلات غير كافية وطالب بتحرير جورا . وفى عام ١٩٥٩ ، جرى استفتاء شعبى إقليمى حول هذا الموضوع ، لكن نتيجته لم تكن حاسمة أو مرضية لكل الأطراف المعنية . لكن المجلس الاتحادى للخدمات قدم مقترحات جديدة ، تابعت برن جزءاً منها ، بل وقررت إجراء استفتاء شعبى ثان فى عام ١٩٧٤ ، بعده أصبح الاتجاه يميل نحو إنشاء مقاطعة سويسرية جديدة ، أو نصف مقاطعة لجورا الشمالية ذات أغلبية انفصالية .

أما فى برىٲانيا فقد دارت صراعات وحروب فعلية بين اللغة الفرنسية واللغة البرىٲونية . لقد أدرك سكان فرنسا الذين هم من أصل كلٲى ، أصالٲهم العرقية والثقافية واللغوية منذ وقت مبكر . وتأسست أول جمعية برىٲونية فى عام ١٨٣٤ ، لكن نابليون الثالث أصدر مرسوماً بإلغائها . وظلٲ الأكاديمية الباردية (١٨٥٥) أو الاتحاد الإقليمى (١٨٩٨) مؤسسات ثقافية بحتة ، ولم تتخذ صبغة سياسية إلا فى القرن العشرين على يد الراهب يان فارى بىرو أو المعلم بان سوهير . أما الحركة الانفصالية الٲى قادها برىز آناو ، وحركة برىٲانيا الٲى قادها سلستان لينيه ، فقد لجأتا إلى العنف . وفى عام ١٩٣ٲ قام مناضلو حركة جوين هادو بإحراق المنشآت العامة فى مقاطعة رين . وانتاب السلطات الفرنسية قلق عميق ، فحظرت صدور الصحف والمجلات ، كما حلت الحزب الوطنى البرىٲونى ، نظراً لجناحه العسكرى الذى تمثل فى كتائب الصاعقة الٲابعة له . وصدر قرار بإلغاء تدريس اللغة البرىٲونية فى المدارس الابتدائية ، خوفاً من أن تؤدى إلى تجميع وتشجيع الميول الانفصالية ، الٲى كانت تجد تعصيذاً من النازيين منذ ما قبل ١٩٤٠ ، وفى أثناء الاحتلال .

وقد نادٲ « حركة تنظيم برىٲانى » الٲى أسسها فى عام ١٩٥٧ بان فويريه الذى نفى بعد ذلك إلى إيرلندا ، بإنشاء منطقة داخل دولة غير مركزية ، ثم تلاشت الدعوة أمام اليسار الذى تمثل فى « الاتحاد الديقراطى البرىٲانى » . أما « لجنة الدراسات والاتصال لصالح البرىٲانيين » ، فقد اقترحت خطة لتنمية برىٲانى ، وصفت بأنها متخلفة وضعيفة نتيجة لوطأة الرأسمالية المركزية الفرنسية الٲى لم تستطع أن تمنع وقوع اعتداءات عزيت إلى « الجيش الجمهورى البرىٲانى » ، وكذلك التصعيد العنيد الذى قامت به « جبهة التحرير » من أجل الاستقلال الوطنى والاجتماعى .

وٲمة حركات انفصالية مشابهة أشاعت التوتر فى مناطق الغال وأسكتلندا ، حيث كان الحزبان الوطنيان لهما نواب فى مجلس العموم . وقد فاز المتحدٲون

باللغة الغالية بحق اعتبار لغتهم لغة رسمية بالإضافة إلى الإنجليزية ، باعتبار أن الازدواج اللغوي أمر طبيعي ويجب ألا يثير حساسيات لا ضرورة لها ، كما نظرت السلطات البريطانية بعين الاعتبار إلى حق الغالين في أن يكون لهم جيش خاص بهم ، حتى لو كان جيشاً رمزياً لا يزيد على ألف جندي . بل إن الحكومة البريطانية في عهد توني بليز منحت ما يشبه حق الاستقلال الذاتي لأسكتلندا التي أصبح لها البرلمان الخاص بها والذي يملك حق سن القوانين التي تناسبها .

ولعل شعب الباسك في أسبانيا قد ارتبط اسمه بأشهر حركة انفصالية عنيفة في أوروبا ، ذلك أن بلاد الباسك أو « أوزكادي » تتكون من سبع محافظات (أربع منها أسبانية وثلاث فرنسية) . وأهلها يتكلمون لغة تعرف باسم « إسكوارا » وهي لغة لا يمكن مقارنتها بأية لغة أخرى . وفي ١٩٣١ نجحت الحركة الانفصالية في إنشاء جمهورية باسكية برئاسة أجير لكن السلطة الأسبانية لم تعترف بها واستمرت في مواجهتها بعنف حتى فقدت تأثيرها تماماً . وكان هناك تنظيم سياسي عرف باسم « الصرحاء » بدأ من عام ١٩٥٢ في تشكيل حزين ، الأول باسم « يوزكو جازتيدي » والثاني « الإكيم » كانا بمثابة فرعين ممتدين من الحزب الوطني الباسكي القديم . وعندما أدرك الحزبان أن وجودهما في حزب واحد سيمنحهما قوة دفع أكبر ، تم في عام ١٩٥٩ اندماج الحزين ، ليكونا حزب إيتا (بلاد الباسك وحررتها) ، وهو منقسم إلى أربع جهات وله جناحه العسكري الذي يواصل ضرب السلطة الأسبانية في مناطق حساسة .

وفي عام ١٩٦٦ وقع انشقاق بين جبهة « إيتا الشابة » ، وجبهة « إيتا العجوز » وهو الانشقاق الذي أدى إلى تحويل الجناح العسكري إلى منظمة إرهابية استنفرت كل قوى الحكومة الأسبانية لردعها بقسوة . وتصاعد العنف المتبادل فاغتالت منظمة إيتا رئيس الوزراء الأسباني الأميرال كاريرو بلانكو في ديسمبر ١٩٧٣ في مدريد . ولجأ عدد كبير من المتطرفين إلى فرنسا . وفي ١٥

إبريل ١٩٦٣ كانت قد تكونت جبهة موازية لمنظمة إيتا باسم جبهة « إنباتا » ، طالبت بالاستقلال وإنشاء دولة باسكية تضم المحافظات السبع ، وهى أقل التزاماً بالصراع المسلح من منظمة « إيتا » التى سيطرت بقوة على الساحة السياسية والعسكرية وطفنت تماماً على أى نشاط كان يمكن أن تقوم به جبهة « إنباتا » .

وهكذا لم تعرف الحركات الانفصالية الهدوء أو الاستكانة أبداً . وعندما كانت تختفى عن خريطة الأحداث والأخبار العالمية ، فليس ذلك سوى كمون لانطلاقات جديدة ، سلمية أو عنيفة ، وأصبح من حقائق العصر وجود شعوب وأعراق ، فى مختلف أرجاء العالم ، تناضل من أجل بقائها كجماعات متميزة لغوياً وثقافياً وتاريخياً بل وجغرافياً أيضاً. وهى تقاتل من أجل قضية تراها عادلة ومصيرية ، ولا وجود حقيقى لها بدون تحقيق استقلالها الذاتى الذى تسميه الدول المتحكمة انفصالاً . ولا يتوقف أبناء هذه الجماعات عن المطالبة بالحرية والاعتراف بحقوق شعبهم أو أمتهم أو قومهم . ومن أجل هذه الحرية ، يتحدون الموت ، ويتحملون عذاب المنفى ومعيشة السجون ، لأن أملهم الوحيد هو أن يعيشوا أحراراً مستقلين عن سيطرة حكومات وسلطات دخيلة عليهم .

ومع انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتى واندثاره فى بداية تسعينيات القرن العشرين ، وقعت حركات انفصالية لم يسبق لها مثل . كانت أشبه بالانهيارات أو الزلازل أو البراكين التى غيرت خريطة العالم المعاصر فى أقل من شهر ، بعد أن انهيار الحزام الحديدى الذى ربط به الاتحاد السوفييتى السابق دول الكتلة الشرقية التى كانت أعضاء فى حلف وارسو الذى تلاشى بدوره . كان الاتحاد السوفييتى نفسه دولة واحدة ، فأصبح خمس عشرة واحدة . بل إن الاتحاد السوفييتى نفسه فى عز سطوته كان يسمى هذه الدول المندمجة فيه « جمهوريات اشتراكية » ، وذلك اعترافاً منه بالفوارق اللغوية والعرقية والثقافية والتراثية الموجودة بينها . ومع سقوط الاتحاد السوفييتى ، كان من الطبيعى أن تحصل هذه الجمهوريات أو الدول على استقلالها .

وكانت تشيكو سلوفاكيا دولة واحدة ، فأصبحت دولتين دون مشكلات أو حساسيات لأن العرقين كانا شبه منفصلين جغرافياً ولم يتبق سوى أن ينفصلا سياسياً في دولتين إحداهما تشيكية والأخرى سلافية . وجرى للاتحاد اليوجوسلافي ما جرى للاتحاد السوفييتي ، لأن الاتحاد كان تجسيداً لرغبة السلطة ، وليس بناء على رغبة الجماهير أو الشعوب ، التي هي الأساس الوطيد لأية وحدة أو اتحاد ، بدليل أن الزلزال الذي أدى إلى انفصال أو استقلال هذه الدول ، هو نفسه الذي أدى إلى وحدة ألمانيا ؛ لأن انقسام ألمانيا كان نتيجة لرغبة الحلفاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، و ضد رغبة الشعب الألماني الذي لم يتوان عن إقامة الوحدة عند انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي بصفته القطب المعادل للقطب الذي كانت الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا تمثله في منظومة الحلفاء . وتلاشى الانقسام الذي استمر ما يقرب من نصف قرن في لحظات خاطفة كالأحلام ، لتحل معه الوحدة الألمانية التي لم يجاهد الشعب الألماني سواء في الغرب أو الشرق لتحقيقها . فقد تفاعلت الأحداث والتيارات لكي تؤكد في النهاية أنه لا يصح إلا الصحيح ، باعتباره قانون أية وحدة أو اتحاد أو حتى انقسام أو انفصال . ذلك أن المفروض على أي كيان سواء أكان اتحاداً أم انقساماً أن ينتهي بمجرد زوال العوامل أو الضغوط التي أدت إليه والتي فرضت عليه من خارجه . إن بذور الاتحاد أو الانقسام كامنة داخله ولا بد أن تعلن عن نفسها عندما يتم رفع الغطاء الذي يكتبها .

لكن من الملاحظ أن بذور الانفصال والانقسام هي التي تسود الساحة العالمية لدرجة أن بذور الوحدة أو الاتحاد ، أصبحت استثناء من القاعدة . فقد كان عدد دول العالم عندما اشتعلت الحرب العالمية الأولى ٦٢ دولة ، فأصبح عددها مع انتهاء الحرب الباردة ١٩٣ دولة . لم ينشأ معظمها نتيجة لولادة طبيعية ، بل نتيجة للانقسام أو التفتت ، نظراً للعوامل الكامنة التي يمكن أن

تقسم الدولة إلى دولتين أو أكثر ، والتي تتمثل في التباين العنصرى أو الإثنى ، التباين الدينى والمذهبى ، التباين الثقافى واللغوى ، التباين الطبقي والاجتماعى . وعندما تتبلور هذه التباينات وتحدد جغرافياً ، أى عندما تتجمع فى مناطق جغرافية محددة من الدولة ، يصبح خطر الانقسام قائماً . إن أية جماعة متميزة عنصرياً ودينياً وثقافياً وطبقياً وتعيش فى جزء من الدولة ، مهياة لكى يتحول هذا الجزء إلى دولة ، وإعلان نفسها شعباً خاصاً .

إن من شروط المحافظة على وحدة الدولة المتعددة دينياً أو مذهبياً أو حتى عنصرياً ، تجنب الربط بين هذه التباينات والاختلافات التى تحمل فى طياتها بذور الانفصال . إذ إن احترام الحريات الدينية والخصائص العرقية أو العنصرية لا يتناقض مع الحرص على وحدة الثقافة والتربية الوطنية من جهة ، وعلى إقامة العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين من جهة أخرى . ولا بد قبل ذلك كله من تدعيم روح الانتماء للوطن وللمجتمع ، وتشجيع المزج أو الاختلاط السياسى بين الطوائف والجماعات فى المدن والقرى والأحياء والمدارس والجامعات والمصانع والمؤسسات والأندية والجمعيات الأهلية ؛ لأن هذا من شأنه كبح جماح عوامل الاستقطاب والتنافر والحساسيات والحزازات التى يمكن أن تصبح عوامل انفصال وانقسام .

أما إذا تفوقت كل جماعة فى منطقة شبه محددة ، وأنشأت لنفسها أحياء خاصة ومدارس خاصة وأندية خاصة وأسواقاً خاصة ، فإن ذلك من شأنه أن يزرع بذور الانقسام ، ويرسم خطوط التشرذم ، ويؤذن ببداية التفسخ ثم الانفصال . وتحتاج هذه التباينات إلى عاملين إضافيين ليجمعا بينها وليسرعاً بوقوع الانفصال ، أحدهما داخلى والآخر خارجى .

يتمثل العامل الأول الداخلى فى فرض الوحدة بين الجماعات المتباينة دون أن تكون صادرة عن مشيئتها أو إرادتها الذاتية الحرة أو خيارها الوطنى العام كما

هو الأمر في لبنان مثلاً ، أو في الهند ، أو في الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن كان الأمر لا يخلو من متاعب في بعض الأحيان ، لكن يمكن للمسيرة أن تستمر وتتواصل . أما إذا كانت الوحدة مفروضة فرضاً بنظام سياسى أو عقائدى يتجاوز خصوصيات الجماعات وإرادتها ، كما كان الأمر في الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا أيام الوحدة بينهما ١٩٥٨ - ١٩٦١) أو في الاتحاد السوفييتى (١٩١٧ - ١٩٨٩) ، أو بناء على إرادة رئيس يتمتع بمواصفات تمكنه من استغلال ظروف دولية مواتية كما فعل الرئيس جوزيف بروز تيتو عندما أنشأ الاتحاد اليوجوسلافى (١٩٤٥ - ١٩٨٠) ، إذ إنه بعد وفاته تولى السلطة مجلس رئاسى مكون من رؤساء الجمهوريات اليوجوسلافية الفيدرالية ، الذين يتناوبون الحكم عاماً بعد عام ، لكن هذا المجلس عجز عن كبت أبخرة الانقسام العرقى والانفصال السياسى ، فانهار الاتحاد وتفتت مثل الاتحاد السوفييتى تماماً .

أما العامل الثانى الخارجى فكان يتمثل فى القبضة الاستعمارية أو الإمبريالية التى تتطلب مصالحها الحيوية والإستراتيجية أن تفرض الوحدة بين الأضداد أو التفريق بين أبناء الشعب الواحد أو حتى القبيلة الواحدة على النحو الذى شهدته أفريقيا . ومع الانحسار الطبيعى للمد الاستعمارى عن أفريقيا ، رفع الغطاء عن مظاهر الوحدة المفروضة قسراً ، لكى تولد خمس وعشرون دولة بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٤ ، واليوم يبلغ عدد الدول الأفريقية ثمانيا وأربعين دولة ، تنهش معظمها الصراعات القبلية والحروب الأهلية ، ويتساقط من جرائها ملايين الضحايا وليس مجرد الآلاف ، لدرجة أن بعض الكتاب الأفارقة بدأ يترحم على أيام الاستعمار حين كانت الأمور محكومة بقواته ومصالحه الاقتصادية !!

وهذا أقوى دليل على كذب ادعاء أنصار العولمة حين يؤكدون أنها جعلت العالم بأسره قرية كونية صغيرة ، وأنها ستمنحه من التناغم والاتساق والتوحد مالم يكن يحلم به من قبل . لكن الحقائق الواقعية الراسخة تؤكد بدورها أن

العالم أصبح قرية كونية صغيرة بالفعل نتيجة للتقدم التكنولوجي الهائل في مجال المعرفة والمعلوماتية ، لدرجة أن ما يحدث في أي جزء من العالم يدركه في الحال أي جزء آخر منه ، بل ويمكن أن يتابعه على شاشات التلفزيون في أثناء وقوعه لحظة بلحظة . هذا على المستوى الإعلامي فقط ، أما على المستوى السياسي والاقتصادي فقد تحولت خريطة العالم إلى نوع متنافر ومزعج من الفسيفساء ، لدرجة أن العالم فقد توازنه الذي كان يتمتع به في أيام نظام القطبية الثنائية بين الكتلة الغربية والكتلة الشرقية ، ودخل في مرحلة من التفكك والتفتت والتشردم والانقسام ، لم يعرف لها مثيلاً من قبل ، لدرجة أن أحداث الانقسام وصراعات الانفصال أصبحت خبيراً شبه روتيني في الإعلام العالمي ، بل وفقد القدرة على إثارة اهتمام المتلقى المهوم بقضاياها الشخصية والمحلية والإقليمية .

من هنا بدأ انسلاخ كوسوفا عن صربيا أمراً عادياً ولا رجعة فيه ، إذ إن التباينات العرقية والعنصرية والدينية والثقافية والاجتماعية تفرض نفسها فرضاً ، خاصة بعد زوال القبضة الحديدية الموحدة بوفاة الرئيس تيتو ، ووقوع المجازر الدموية التي ارتكبتها الصرب من خلال سياسة التطهير العرقي والديني ضد الكوسوفيين ، كما فعلوا من قبل في البوسنة والهرسك ، مما دفع بإرادة الانفصال إلى نقطة اللاعودة . وهو ما انطبق على الدول الخمس التي قامت على أنقاض يوجوسلافيا السابقة .

ولعل من ضمن الحوافز أو الدوافع التي شجعت أيضاً حركات الانفصال ، أنه ليس هناك شرط يحدد تعداد الدول الجديدة المنفصلة عن الدولة الأم . فمن حيث المبدأ ليس مهماً عدد سكان الدولة حتى تكون دولة ، إذ إن أكثر من ٣٥ دولة من دول العالم ، لا يزيد عدد مواطني الواحدة منها على نصف مليون مواطن فقط . وهناك ٥٨ دولة أخرى يقل عدد مواطني الواحدة منها عن ٢,٥ مليون نسمة . ولا يزيد عدد سكان أيسلندا على ٢٧٠ ألف نسمة فقط ، ومع

ذلك فهي عضو في حلف شمال الأطلنطي ، ولها علم ونشيد وطني وبنك مركزي وحكومة وبرلمان وسلك دبلوماسي وقوات مسلحة ، بل ولها لغتها الخاصة أيضاً . ومع ذلك تبدو أيسلندا مكتظة بالسكان إذا ما قورنت بدول عديدة أخرى لها مواصفات وخصائص الدول في القانون الدولي مثل جرانادا التي يبلغ عدد سكانها ٩٢ ألفاً ، وسيشيل التي يبلغ عدد سكانها ٧٣ ألفاً ، ونارو أصغر دول العالم والتي لا يزيد تعداد سكانها على ثمانية آلاف نسمة فقط .

وقد أثبتت قواعد اللعبة السياسية التي تحكم الحركات الوحدوية أو الانفصالية أن هناك خطأً دقيقاً للغاية ، يفصل بين نعمة التعدد ونقمة التفسخ . ويتمثل هذا الخطأ في القيم التربوية التي ترسخ الانفتاح ، والتسامح ، واحترام الآراء والحرص على الأفق الفكري الإنساني الواسع الذي ينظر إلى البشرية في مجملها ، ويرى ضرورة وقوف الناس جميعاً على أرض المساواة بين الحقوق والواجبات . فقد كان هذا هو الدرس الحضاري الذي استوعبته الدول الأوروبية عندما عملت بدأب وصبر ومنهج علمي وعملي على إقامة الاتحاد الأوروبي بعد حروب اشتعلت فيما بينها على مدى قرون ، وبلغت قمته مأساويتين تمثلتا في الحربين العالميتين الأولى والثانية . فقد نهض الاتحاد الأوروبي على كل الإيجابيات الممكنة التي لا تثير أية حساسيات أو حزازات عرقية أو عنصرية أو ثقافية أو لغوية . . . إلخ . وكان في مقدمة هذه الإيجابيات التركيز على المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول الأعضاء ، ذلك أنه عندما تجد جميع الأطراف المعنية مصليحتها في التعاون مع بعضها بعضاً ، فإن الاتحاد الذي يضمها ، يستطيع أن يتجاوز كل العقبات التي يمكن أن تعترض طريقه . ولعل إنجازاه في إصدار العملة الأوروبية الموحدة اليورو ، دليل مادي ملموس على أن الدول الأوروبية المتقدمة تقوم الآن بقطف ثمار التعاون السلمي والاقتصادي المثمر فيما بينها ، بعد أن طوت صفحات الماضي بكل ما تنطوي عليه من حروب وصراعات

دموية عقيمة الكل فيها خاسر . واقتصرت الحركات الانفصالية على الدول الأوروبية المتعثرة ، وخاصة في منطقة البلقان ، ولم يكن البرلمان الأوروبي على استعداد لانضمام هذه الدول للاتحاد الأوروبي .

لقد ثبت أن توافر عوامل الاستقرار السياسى والازدهار الاقتصادى ، هو أقوى مناعة ضد الفيروسات الانفصالية . ففي عام ١٩٦١ انفصلت سوريا عن مصر بعد الوحدة التي تمت بينهما فى عام ١٩٥٨ لأن الظروف الاقتصادية فى البلدين كانت مختلفة إلى حد كبير . فمصر فى ذلك كانت دولة من الموظفين الذين لا يهمهم تأمين الشركات التي يملكها كبار الرأسماليين ، بل ربما أسعدتهم هذه القرارات ، فى حين أن سوريا كانت دولة تجار يحتاجون إلى حرية الحركة والتبادل بعيداً عن قيود البيروقراطية . وعندما أمم جمال عبد الناصر أكبر نسبة ممكنة فى هذه الشركات فى يوليو ١٩٦١ ، هلت الجماهير بصفة عامة والموظفون بصفة خاصة فى مصر لهذه القرارات . ولم يراع عبد الناصر الفروق الجوهرية فى البنية الاقتصادية بين سوريا ومصر اللتين كانتا مجرد الإقليم الشمالى والإقليم الجنوبى فى الجمهورية العربية المتحدة ، فطبق عليها نفس القرارات مما أثار استياء رجال الأعمال والتجار ، وظل هذا الاستياء يتصاعد إلى أن انفجر فى الحركة الانفصالية التي قام بها حزب البعث السورى فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ، والذي لم يحتمل بدوره إلغاء عبد الناصر له حتى تتساوى سوريا مع مصر فى حظر قيام الأحزاب . وهذا بالإضافة إلى المساحة الشاسعة التي كانت تفصل بين مصر وسوريا مما شكل عقبة كبيرة فى طريق المرونة الإدارية والامتزاج الحميم بين الشعبين . وكان الانفصال نتيجة طبيعية لكل هذه العوامل .

وانطبقت نفس قواعد اللعبة الانفصالية على باكستان عندما انفصلت باكستان الغربية عن باكستان الشرقية فى ديسمبر عام ١٩٧٢ ، وأصبحت تعرف باسم بنجلاديش . فعندما عمد الاستعمار البريطانى إلى تقسيم القارة الهندية بعد جلائه

عنها في عام ١٩٤٨ ، إلى هند وباكستان ، حتى يزرع بذور الفرقة والانقسام التي حرص عليها طوال احتلاله للهند تطبيقاً لسياسته الشهيرة « فرق تسد » ، كانت المسافة التي تفصل بين باكستان الشرقية وباكستان الغربية هي مساحة الهند الشاسعة ، بالإضافة إلى المستوى الاقتصادي المتدنى الذي كانت باكستان الشرقية تعاني منه إذا ما قورنت بباكستان الغربية . وكان من الطبيعي أن تنفجر قنابل الانفصال الموقوتة إن أجلاً أو عاجلاً . وبالفعل انقسمت باكستان إلى دولتين بعد وحدة مفتعلة دامت أقل من ربع قرن . كذلك تشكل ولاية كشمير بؤرة انفصالية تنضح بصديدها بين الحين والآخر على كل من الهند وباكستان اللتين لم تتجحا حتى الآن في حل تناقضاتها المتفجرة .

ولذلك ستظل الحركات الانفصالية من أخطر قواعد اللعبة السياسية ، مادامت هناك العوامل والأسباب والتناقضات التي يمكن أن تؤدي إليها ، والتي لا يمكن التعامل معها بالكبت أو القهر أو العنف المتبادل ، لأنه ثبت أن هذا التعامل كان بمثابة صب الزيت على النار . فهناك وسائل علمية وإنسانية وحضارية كفيلة باحتواء هذه الحركات في مهدها ، منها على سبيل المثال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة في زمن العولمة الذي أصبح فيه الانتماء إلى المال والثروة أقوى بكثير من الانتماء إلى الإقليم أو الوطن . ولا تشتعل النعرات القومية أو العرقية أو العنصرية أو حتى الدينية في معظم الأحيان إلا كشعارات أو أقنعة براقية مبهرة تخفي خلفها حقائق مادية واقتصادية ودنيوية بحتة . ولذلك يتحتم على القادة والزعماء الذين يعانون من احتمالات أو تهديدات الحركات الانفصالية أن يتعاملوا مع الحقائق الخفية الكامنة وراء الشعارات المعلنة حتى يستطيعوا بلوغ لب المشكلة ، أما إذا أعجزتهم المتناقضات والصراعات عن التعامل العلمي والعملية معها ، فإن كوارث الحركات الانفصالية واقعة لا محالة .

★ ★ ★

(٢٣) حقوق الإنسان

من الواضح أن مبدأ « حقوق الإنسان » كان من أعظم المبادئ الحضارية التي استطاع العقل البشري أن يبلورها في القرن العشرين ، على الأقل من الناحية النظرية والفكرية . ففي أثناء انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو ، الذي وضع ميثاق الأمم المتحدة وفتح باب التوقيع والتصديق عليه في عام ١٩٤٥ ، قدم اقتراح لوضع إعلان للحقوق الأساسية للإنسان . ولكن هذا الاقتراح لم يبحث لأنه كان يتطلب قدراً لم يكن ممكناً آنذاك من الدراسة التفصيلية ، غير أن الكثيرين اعتبروا فكرة إعلان « وثيقة دولية للحقوق » قائمة وصريحة في الميثاق .

وجاءت اللجنة التحضيرية للأمم المتحدة التي اجتمعت عقب الجلسة الختامية للمؤتمر مباشرة ، فأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يقوم في أول دورة له بإنشاء لجنة خاصة بحقوق الإنسان ، طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة ٦٨ من الميثاق . وتم إنشاء هذه اللجنة في بداية عام ١٩٤٦ . كما بحثت الجمعية العامة في دورتها الأولى التي عقدت في لندن في يناير ١٩٤٦ ، مشروع الإعلان الخاص بالحقوق والحريات الأساسية للإنسان ، وحوّلته إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإحالاته إلى اللجنة الخاصة بحقوق الإنسان للرجوع إليه في إعدادها للوثيقة الدولية للحقوق .

وفي أواخر عام ١٩٤٧ قررت اللجنة أن يشتمل تعبير « الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان » على إعلان لحقوق الإنسان ، ومعاهدة بشأن حقوق الإنسان واجراءات التطبيق ، وأن تسمى المعاهدة باسم « الاتفاقية الخاصة بحقوق

الإنسان » وقد مهدت هذه الصيغة الطريق أمام إقرار وإصدار « الإعلان العالمي لحقوق الإنسان » في عام ١٩٤٨ . ولم تستكمل اتفاقيات حقوق الإنسان إلا في عام ١٩٦٦ ، بعد أن كانت مجرد اتفاقية واحدة ، بحيث غطت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبالطبع الحقوق المدنية والسياسية ، وشملت إجراءات للإشراف الدولي على الحقوق ، ولتسوية الشكاوى التي تقدمها دولة ضد دولة أخرى ، ولإنشاء جهاز دولي للاتصال بالأفراد الذين يدعون أنهم ضحايا لانتهاكات أى حق من الحقوق المبينة بهذه الاتفاقية .

وفي ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ ، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بصفته « المستوى المشترك الذى ينبغى أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة فى المجتمع ، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم ، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية ، واتخاذ إجراءات مطردة ، قومية وعالمية ، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها » .

ويتكون الإعلان من مقدمة وثلاثين مادة تحدد الحقوق والحريات الأساسية للإنسان ، المخولة لكل الرجال والنساء في كل مكان بالعالم دون أى تمييز . وتحدد المادة الأولى الفلسفة التى يقوم عليها الإعلان فتقول : « يولد جميع الناس أحراراً متساوين فى الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلاً وضميراً ، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بعضاً بروح الإخاء » . أما المادة الثانية التى تحدد المبدأ الأساسى للإنسان ، فتحظر « أى تمييز ، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى أو أى رأى آخر ، أو الأصل الوطنى أو الاجتماعى أو الثروة أو الميلاد أو أى وضع آخر » .

وتعلن المادة الثالثة ، وهى حجر زاوية فى الإعلان ، حق كل فرد فى

الحياة والحرية وسلامة شخصه ، وهى الحقوق الضرورية للتمتع بجميع الحقوق الأخرى . وتتضمن المواد من ٤ إلى ٢١ الحقوق المدنية والسياسية : التحرر من الاسترقاق والاستعباد ، وعدم التعرض للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو المهذرة للكرامة ، وحق كل إنسان أينما وجد فى أن يعترف بشخصيته القانونية ، والحق فى إنصافه قضائياً ؛ وعدم التعرض للقبض التعسفى أو الحجز أو النفى ؛ والحق فى أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة ؛ وحقه فى أن يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته ، وحقه فى ألا يتعرض لتدخل تعسفى فى حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته ؛ وحرية التنقل ، وحق اللجوء ؛ وحق التمتع بجنسية ما . وحق الزواج وتأسيس أسرة ؛ وحق الملكية الخاصة ؛ وحرية التفكير والضمير والدين ؛ وحرية الرأى والتعبير ؛ وحرية الاشتراك فى الجمعيات والجماعات السلمية ؛ وحق الاشتراك فى إدارة الشؤون العامة لبلاده ، وحق كل شخص فى تقلد الوظائف العامة فى بلاده .

أما المادة ٢٢ ، وهى حكر زاوية ثان فى الإعلان ، فإنها تعطى مقدمة للمواد من ٢٣ إلى ٢٧ التى تحدد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهى الحقوق التى يكفلها الإعلان لكل فرد باعتباره عضواً فى المجتمع . وتصف المادة هذه الحقوق بأنها لاغنى عنها لكرامة الإنسان وللنمو الحر لشخصيته ، وتبين أنها تتحقق من خلال المجهود القومى والتعاون الدولى . وفى الوقت نفسه تبين حدود التحقيق والمدى الذى يمكن أن يبلغه بناءً على موارد كل دولة وموارد المجتمع الدولى بصفة عامة . وتتضمن هذه الحقوق حق الضمان الاجتماعى ، والحق فى العمل ، والحق فى أجر متساو للعمل المتكافئ ، والحق فى الراحة ووقت الفراغ ، والحق فى مستوى معيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية ، والحق فى التعليم ، والحق فى المشاركة فى الحياة الثقافية للمجتمع .

وتنص المواد الأخيرة من ٢٨ إلى ٣٠ على حق كل إنسان فى التمتع بنظام

اجتماعى ودولى تتحقق بمقتضاه جميع الحقوق والحريات الأساسية الكاملة للإنسان ، ويؤكد على واجبات ومسئوليات كل إنسان تجاه مجتمعه . وتحذر المادة الثلاثون من أنه ليس فى هذا الإعلان ما يخول لدولة أو جماعة أو فرد أى حق فى القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فى الإعلان .

ومنذ صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى عام ١٩٤٨ وهو يعد من أشهر الوثائق وأكثرها تأثيراً على الإطلاق . فقد أحدث تأثيراً قوياً فى جميع أنحاء العالم سواء على الصعيد العالمى أو المحلى . وتم الاستشهاد بنوده لتبرير الجهود التى اتخذتها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ، كما كانت مصدر إلهام عند إعداد المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان داخل وخارج منظمة الأمم المتحدة على السواء . كذلك تم إدخال هذه الحقوق أو استشهاد بها فى الدساتير الوطنية والتشريعات المحلية وأحكام المحاكم . كذلك هناك حالات كثيرة يذكر فيها الإعلان أو بعض بنوده كمستوى للسلوك أو مقياس لدرجة احترام المستويات الدولية لحقوق الإنسان أو مدى الالتزام بها .

وتكررت إشارات الجمعية العامة إلى الإعلان باعتباره أساساً للقرارات التى تدعو الحكومات إلى اتخاذ التدابير الضرورية اللازمة لاحترام ومراعاة الحقوق والحريات الأساسية للإنسان . ففى عام ١٩٤٩ أصدرت الجمعية العامة قراراً بعنوان « الأسس الضرورية للسلام » ، نص على أن كل دولة يجب « أن تعزز - اعترافاً منها بالأهمية الكبرى للحفاظ على كرامة وقيمة الشخص البشرى - الحرية الكاملة للتعبير السلمى عن المعارضة السياسية ، والفرصة الكاملة لممارسة الحرية الدينية والاحترام الكامل لجميع الحقوق الإنسانية الأخرى الواردة بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان » .

ثم توالى القرارات التى تستلهم الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، فصدر

فى عام ١٩٥٢ قرار يؤكد على مبدأ عدم التمييز الموصى به فى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، أمران لهما أهمية عظيمة ، وينبغى أن يشكلا الهدف الرئيسى فى جهود جميع أجهزة ومؤسسات الأمم المتحدة . وفى قرار آخر صدر فى عام ١٩٦٥ ، دعت الجمعية العامة كافة الحكومات لأن تدخل فى خططها الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية « تدابير موجهة لتحقيق مزيد من التقدم فى تطبيق الحقوق والحريات الأساسية للإنسان ، المعلنة فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان » . وفى قرار ثالث صدر عام ١٩٦٦ ، دعت الجمعية العامة جميع الدول إلى « تدعيم جهودها لتعزيز المراعاة التامة لحقوق الإنسان وحق تقرير المصير طبقاً لميثاق الأمم المتحدة ، وتحقيق المستويات المحددة فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان » .

وكما كانت قرارات الجمعية العامة حريصة على تدعيم وترسيخ كل المبادئ الواردة فى إعلان حقوق الإنسان ، فإنها كانت بنفس الحرص على شجب ورفض كل ما يتنافى معها . وفى عام ١٩٦٣ طلب مجلس الأمن من حكومة جنوب أفريقيا « أن توقف من الآن فصاعداً ، فرضها المستمر لإجراءات تنطوى على التمييز والقمع ، وهى إجراءات منافية لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وبنود الإعلان العالمى لحقوق الإنسان » وفى عام ١٩٧٢ استنكر المجلس التدابير والإجراءات القمعية التى اتخذت ضد العمال الأفريقيين فى نامبيا ، ودعا حكومة جنوب أفريقيا « لأن توقف فوراً هذه الإجراءات القمعية وألا تقيم نظاماً عمالياً يتنافى مع الشروط الأساسية للإعلان العالمى لحقوق الإنسان » . وفى القرار نفسه دعا المجلس جميع الدول التى يعمل مواطنوها ومؤسساتها فى نامبيا « إلى استخدام كل السبل المتاحة لضمان التزام هؤلاء الرعايا وهذه الشركات بالشروط الأساسية للإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى سياساتهم الخاصة بتأجير العمال النامبيين » .

وفى بيان طهران الذى أقره « مؤتمر حقوق الإنسان » فى عام ١٩٦٨ ، أكد المؤتمر على أن « الإعلان العالمى لحقوق الإنسان يشكل قاعدة مشتركة لشعوب العالم فيما يتصل بالحقوق التى لا يمكن إنكارها ولا يجوز انتهاكها لجميع أعضاء الأسرة البشرية ، كما يشكل التزاماً بالنسبة لجميع أفراد المجتمع الدولى » . وأكد المؤتمر إيمانه بالمبادئ الواردة فى الإعلان وحث جميع الشعوب والحكومات على « تكريس طاقاتها لدعم هذه المبادئ ومضاعفة جهودهم لكى يوفرُوا لجميع البشر حياة مليئة بالحرية والكرامة ، بحيث تؤدى إلى تحقيق الرفاهية الجسمانية والعقلية والاجتماعية والروحية » .

وفى السنوات التالية حرصت أجهزة الأمم المتحدة على الإشارة فى قراراتها فيما يتصل بحقوق الإنسان ، ليس فقط إلى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، بل أيضاً إلى باقى أجزاء الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان ، أى الاتفاقية ، كذلك الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكذلك الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية . وينطبق هذا مثلاً على قرارات تشغيل المرأة فى المناصب العليا وغيرها من المناصب المهنية فى سكرتاريات إدارات منظمة الأمم المتحدة ، وقرارات التعليم ومسئوليات الشباب ، وقرارات حماية الأم والطفل ، والإعلان الخاص باستخدام التقدم العلمى والتكنولوجيا لصالح السلام لفائدة الجنس البشرى ، وغير ذلك من القرارات التى أصدرت بناء على بنود أو روح الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ولا تزال ، والتى تمثلت بدايتها المبكرة فى « المعاهدة الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية » التى وقعت فى روما فى ٤ نوفمبر ١٩٥٠ ، والتى نصت على التطبيق الجماعى لبعض الحريات المنصوص عليها فى الإعلان العالمى ، كما تضمنت إقامة لجنة أوروبية خاصة بحقوق الإنسان ، ومحكمة أوروبية لحقوق الإنسان .

ولم تشأ الولايات المتحدة أن يفوتها الاشتراك فى المباراة الجارية ،

فسارعت إلى إنشاء المؤتمر الأمريكي الدولي المتخصص في حقوق الإنسان ، الذى انعقد فى كوستاريكا فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٩ ، لإصدار « المعاهدة الأمريكية الخاصة بحقوق الإنسان » ، التى تؤكد بدورها وجهة نظر الجمعية العامة من أنه وفقاً للإعلان العالمى لحقوق الإنسان لا يمكن تنشئة الإنسان الحر الذى تخلص من الخوف والعوز إلا إذا تحققت له الظروف التى يستطيع أن يتمتع من خلالها بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكذلك بحقوقه المدنية والسياسية ، وتضع بنوداً متصلة حول كافة هذه الحقوق ووسائل ضمان تمتع كافة شعوب القارة الأمريكية بها. وتؤكد المعاهدة الدور الأمريكى كالعادة من خلال الاعتماد على جهازين إقليميين يختصان بمعالجة المسائل المتصلة بإنجاز التعهدات التى قطعتها على نفسها الدول الأطراف ، هما : اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان ، والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان .

ويمكن القول بأن الحركة العالمية لحقوق الإنسان ، خلال النصف الثانى من القرن العشرين ، قد نجحت فى تأسيس ونشر مبادئ ومواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان التى أصبحت جزءاً من الأجندة السياسية اليومية . فالحكومات تعلق على ممارسات بعضها بعضاً ، والهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية التى تعمل فى مجالات الإغاثة والمساعدة والرصد ورفع الشكاوى وإصدار التقارير الدورية حول أوضاع حقوق الإنسان ، تؤثر فى صنع السياسات الدولية . كما أصبح الالتزام بالمواثيق الدولية وتطبيقها عاملاً أساسياً فى برامج المساعدات والمنح الدولية، فى حين تتم عمليات الأمم المتحدة الخاصة بالتدخل الإنسانى وحفظ السلام ، تحت عنوان « حقوق الإنسان » التى أصبحت إحدى الفلسفات الكبرى فى القرن العشرين .

وقد أنشأت الأمم المتحدة العديد من الوكالات المتخصصة المنوط بها مراقبة تطبيق الاتفاقات حتى لا تظل المبادئ مجرد شعارات . من هذه الوكالات

لجنة حقوق الإنسان ، والمفوضية العليا لشئون اللاجئين ، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة . كما أصدرت المنظمات الإقليمية بدورها موثيق لحماية حقوق الإنسان مثل « الميثاق الأفريقي » لعام ١٩٨١ . ولعل أبرز سمات حركة حقوق الإنسان هو انتشارها على المستويات المدنية والأهلية ، فخلال العقود الأخيرة من القرن العشرين ، أنشئت المثات من المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالإغاثة ، ورصد الانتهاكات ، واصدار البيانات ، وأهمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، ومنظمة أطباء بلا حدود ، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان ، ومنظمة العفو الدولية .

ونظراً لأن قواعد اللعبة السياسية لها جانبها المعتم والمظلم الذى يفصل تماماً بين المبادئ المعلنة والممارسات الفعلية ، فإن المبادئ والانفاقيات الدولية التى أعلنت ، والأجهزة التنفيذية التى أنشئت لتحويلها إلى واقع مادم ملموس ، لم تستطع أن توقف شتى أشكال انتهاكات حقوق الإنسان سواءً بسبب الحروب أو الاستبداد السياسى أو الأزمات الاقتصادية أو تفشى العنصرية والعداء بسبب اختلاف العرق أو اللون أو الدين . وخلال القرن العشرين ، عانت أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية بوجه خاص من هذه الأزمات مجتمعة . ففي أفريقيا تواترت الحروب الأهلية المهلكة التى دمرت البنية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وخلفت مأسى غير مسبوقه ، على رأسها المجاعات التى أودت بحياة عدد لا يحصى من الضحايا ، بلغ المليون فى مأساة روندا وبورندى ، وكذلك مأساة اللاجئين الذين بلغ عددهم حوالى سبعة ملايين شخص .

ولا تبدو الصورة فى آسيا أفضل ، إذ عانت حروباً طويلة ومتجددة ، نظامية أو عصابات ، أبرزها الحرب الكمبودية ، والفيتنامية ، والأفغانية ، والشيشانية ، أدت إلى خسائر بشرية فادحة ، وإجبار مئات الملايين من المدنيين على اللجوء للدول المجاورة . كما عانت أمريكا اللاتينية حروباً دامية فى

السلفادور ونيكاراجوا والمكسيك وشيلي ، أودت بحياة مئات الألوف ، وأعاقت عمليات النمو الاقتصادى . أما أوروبا نفسها ، التى تعتبر قلب العالم المتحضر ، فلم تسلم من هذه التجارب المريرة ، إذ عادت صراعات البلقان تطل مرة أخرى بوجهها الكئيب عليها من خلال حربى البوسنة والهرسك ثم كوسوفا ثم مقدونيا ، مما أدى إلى مقتل عشرات الألوف وتشريد أكثر من ثلاثة ملايين مدنى .

وإذا كان الاستبداد السياسى فى كثير من الدول قد تسبب فى انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان ، فى مقدمتها حق الحياة وحرية الرأى والتعبير ، وذلك تحت وطأة انتشار التعذيب والاعتقال التعسفى والسجن بدون محاكمات عادلة ، فإن الأزمات الاقتصادية المتتالية التى أمسكت بتلابيب العديد من مناطق العالم ، قد أدت بدورها إلى انتهاك للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفرد . وتشير الإحصاءات إلى أنه يوجد بآسيا وحدها أكثر من مليار شخص فى حالة فقر مدقع . ووفقاً لتقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، فإن تدهور مستويات المعيشة فى وسط وشرق أوروبا أدى إلى تزايد حالات الوفيات وعودة أمراض الفقر لما يبلغ ١٥٠ مليون طفل .

وعلى الرغم من كل الجهود المضنية التى تبذلها منظمات حقوق الإنسان للترويج لثقافة حقوق الإنسان ومنع الانتهاكات وحماية المدنيين ، فإن جهودها ستظل بلا جدوى إذا لم تحل بعض المعضلات ، خاصة الكيل بمكيالين فى مجال تطبيقها . ذلك أن فى مقدمة قواعد اللعبة السياسية فى هذا المجال ، الازدواجية التى تمارسها القوى الكبرى فى غياب الانسجام فى تطبيق مبادئ حقوق الإنسان ، وهى ما تعطل جوهر فلسفة حقوق الإنسان أصلاً ، وتضر بسمعة المبدأ ، بحيث ينحصر فى كونه مجرد أداة تدخل أو انتقام بيد الدول القادرة التى استخدمت خلال العقود الماضية « حقوق الإنسان » كسلاح ضد الدول التى تنتهج سياسات لا تنسجم مع مصالح الغرب الإستراتيجية مثل الاتحاد

السوفيتى السابق والصين وكوبا وإيران وكوريا الشمالية ، فى الوقت الذى قوبلت به انتهاكات حقوق الإنسان فى دول مثل إسرائيل وتركيا وروسيا بالصمت . ويشكل التماذى فى هذه السياسات بلا أى حرج أو خجل ، عائقاً كبيراً أمام استخدام « حقوق الإنسان » كمنهج عملى تطبيقى ، لوقف الانتهاكات وحماية المدنيين .

هناك أيضاً تناقض مزمن بين العالمية الإنسانية والخصوصية الإنسانية مما يجعل حقوق الإنسان تقع فى الهوة التى قد تفصل بينهما . إن حقوق الإنسان عالمية من حيث فلسفتها الأساسية والفكرية والنظرية ، وتتمثل فى احترام كرامة الفرد وإنسانيته وحرية وحقه فى المساواة بصرف النظر عن عرقه أو دينه أو لونه ، لكن هناك فى الوقت نفسه خصوصيات دينية وثقافية وتراثية وبيئية لكل أمة ، ولا يمثل الاغتراب عنها سوى خطر داهم على وحدة وترابط التنظيم الاجتماعى . فمثلاً يعد إطلاق حرية الاعتقاد وصولاً لحق الإلحاد مرفوضاً تماماً فى المجتمعات الحريضة على التمسك بالرسالات السماوية . كذلك فإن المساواة بين الذكور والإناث قد تهدد الترابط الاجتماعى فى مجتمع كالهند ينهض على التراتب والتدرج ، وغير ذلك من الخصوصيات التى تميز كل مجتمع على حدة . ومن هنا كان أخطر تحد تواجهه مبادئ حقوق الإنسان ، يكمن فى ضرورة إيجاد حد أدنى - على الأقل - من المواءمة بين هذه المبادئ فى خصائصها الإنسانية العامة وبين الخصوصيات الدينية والثقافية والتراثية ، لأنه بدون هذا الحد الأدنى من المواءمة ، ستظل حقوق الإنسان مجرد مبادئ نظرية وشعارات براءة تردد فى المحافل الدولية أكثر مما تطبق على أرض الواقع ، بل وتغرى قوى انتهازية لتنفيذ أغراضها المشبوهة المضادة لهذه المبادئ برغم أنها تظنن بشعاراتها على سبيل تغطية هذه الأغراض .

وتعانى مبادئ حقوق الإنسان أيضاً من لعبة خبيثة هى ما يسمى بالتدخل

الإنسانى الدولى الذى يعتبر من الأمور المربية والملتبسة التى تتذرع بالدفاع المستमित عن حقوق الإنسان أينما كانت ، لوجه الله تعالى ! فى حين أنه تدخل سياسى وربما عسكرى عنيف . فهناك « التدخل المادى » الذى يتضمن العبور الفعلى لحدود دولة ما - وربما انتهاك سيادتها الفعلية - تحت ذريعة إرسال مساعدات أو قوات لحفظ السلام . وهناك التدخل المعنوى الذى يمكن أن يتضمن « ممارسة النفوذ » أو « العزل » لدفع دولة ما بل وإجبارها لانتهاك سياسات معينة . وعلى الرغم من إمكان التمييز شكلياً بين هذه الأنواع ، فإن الحدود بين التدخل المادى ، وممارسة النفوذ ، والعزل ، غالباً ما تكون متداخلة فى الواقع السياسى .

ومنذ ستينيات القرن العشرين ، كان إجراء تحقيقات أو إرسال تقارير وملاحظات ، تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان ، بمثابة أمر تعتبره الحكومات تدخلاً فى شئونها الداخلية ، ومساساً بسيادتها القومية . لكنه أصبح الآن من الممارسات المقبولة مع تزايد عدد الدول التى صدقت على اتفاقيات حقوق الإنسان ، وهذه فى حد ذاتها تعتبر خطوة إلى الأمام بالنسبة لحقوق الإنسان ، بشرط أن يتم توظيفها بأسلوب مشروع من الناحية القانونية الدولية أو الإنسانية المتعارف عليها . ولا يفتقر مبدأ التدخل الإنسانى إلى أسباب موضوعية وأخلاقية ، على الرغم من افتقاره للتبرير السياسى والأخلاقى لدى غالبية دول العالم لأسباب هى بدورها مشروعة وأخلاقية من منطلق السيادة القومية ، فالحروب الأهلية بحكم أسباب اندلاعها (حركات معارضة سياسية ضد نظام مستبد وفساد أو حركات انفصالية تقوم بها الأقليات) تسفر عن خسائر إنسانية فادحة ، وتجبر الملايين من المدنيين على اللجوء للدول المجاورة ، وتهدد أمن واستقرار الإقليم الجغرافى كله ، الذى تقع فيه الدولة التى تصبح ذاتها مركزاً لتجارة المخدرات والأسلحة وغسيل الأموال . إن مثل هذا الوضع ، وفى إطار « عولمة المسئولية الإنسانية » يحتم تدخلاً دولياً .

ويظل العامل الحاسم فى موضوع التدخل الإنسانى الدولى ، سواء بالعزل أو الضغط أو التدخل المادى ، هو الجهة التى تقرر حق التدخل ومدى مشروعيتها فى ممارسة هذا الحق . ومن المؤكد أن التدخل بقرار منفرد من دولة كبرى أو حتى من تجمع دولى مثل حلف شمال الأطلنطى ، أمر مرفوض لأنه مخالف لمبادئ الأمم المتحدة ، حتى لو عمل هذا الحلف العسكرى تحت أعلام الأمم المتحدة التى ستصبح عندئذ بلا حول ولا قوة لأن القرار سيكون فى يد قادة الحلف الذى يعملون لصالح بلادهم فى المقام الأول ، وليس لصالح الإنسانية جمعاء ، ولا يعقل أن تصبح الأمم المتحدة مجرد واجهة براقه مزيفة .

إن المقبول هو التدخل الدولى من خلال المؤسسات الشرعية المعترف بها من العالم أجمع ، وباسم القيم المشتركة للجماعة الإنسانية . ومن الواضح أن توسيع مجلس الأمن الدولى ، وتطوير آليات عمله بحيث يعبر بشكل عادل ومتوازن عن كل مناطق العالم ، سيؤدى إلى تنمية قيادة شرعية ومرجعية انسانية ذات مصداقية ، تحفز بلاد العالم إلى اللجوء إليها والالتزام بقراراتها عن اقتناع موضوعى . أما استمرار سيطرة قانون الغابة الذى يبرر دائماً سطوة القوى على الضعيف بل وبطشه به ، فسوف يجعل من حقوق الإنسان حلماً من الأحلام الأثيرة التى لا يمكن تحقيقها على أرض الواقع البشرى .

(٢٤) حمى المكارثية

فى تاريخ الدول والشعوب ، تأتى فترات تكون فيها الأوتار السياسية والاجتماعية والفكرية والثقافية والأيدولوجية مشدودة داخل النفوس لأسباب مختلفة ومتعددة . ويتزامن مع هذه الفترات ظهور زعيم أو قائد سياسى يستوعب المعطيات والدوافع الراهنة ، ويضرب على الأوتار المشدودة بمهارة ، فيجد صدى عميقاً فى آذان المستمعين الذين سرعان ما ينقادون إليه ، ويتحول فى نظرهم إلى رمز لنبض العصر الذى يجب أن يسيروا على هدايه ، وذلك بصرف النظر عن إيجابية ما ينادى به أو سلبيته ، بل إن معظم الطغاة على مر التاريخ برزوا فى ظروف مماثلة ، فى ثوب المنقذين ورسل العناية الإلهية الذين جاءوا فى الوقت المناسب لإخراج الوطن من الهوة التى تردى فيها ، ولا مانع بعد ذلك من أن يتحولوا إلى سفاحين ، خاصة أنهم يحرصون على القضاء على أية بوادر لمعارضتهم أولاً بأول . وهى المعارضة التى توسم فى معظم الأحيان بتهمة الخيانة العظمى ؛ لأن من يحاول تحدى الزعيم يتحدى فى الوقت نفسه الأمة بأسرها ، لأنه والأمة كيان واحد!!

وقواعد اللعبة السياسية هذه ، ليست مقصورة على الدول النامية أو الفاشية التى اعتادت الانقلابات العسكرية أو السياسية، بل تمتد لتشمل الدول المتقدمة والديمقراطية أيضاً . وكانت حمى المكارثية التى اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية فى النصف الأول من عقد الخمسينيات فى القرن العشرين ، نموذجاً لهذه الظاهرة التى تترك بصماتها غائرة على المسيرة السياسية والاجتماعية

والعقائدية والفكرية ، إذ إنها تشكل عقبة أو عائقاً في وجه هذه المسيرة ، بل ويمكن أن تصبح انحرافاً لها بعيداً عن أهدافها القومية ، بصرف النظر عن مدى الفترة الزمنية التي شغلتها . فمثلاً لم تدم المكارثية أكثر من خمس سنوات منذ نصف قرن ، لكنها ماتزال بؤرة غائرة في أعماق الوجدان الأمريكي .

أشتق مصطلح « المكارثية » من اسم السناتور الأمريكي جوزيف مكارثي الذي كان عضواً في الكونجرس عن ولاية ويسكونسن . ففي ٩ فبراير ١٩٥٠ بدأت الأضواء تسلط عليه كشخصية قومية عندما ألقى خطاباً في مدينة هويلنج بولاية ويست فرجينيا . كان على وشك إنهاء فترته الأولى كعضو مجلس الشيوخ (سناتور) ، وكان في حاجة لإثارة قضية كبيرة مثيرة ، تكسبه قوة دفع لانتخابه لفترة ثانية . في خطابه هذا ، لوح بورقة في يده ، معلناً أنه يمتلك معلومات تثبت أن أكثر من مائتين من موظفي وزارة الخارجية ، يحملون كاريهات العضوية في الحزب الشيوعي . ودون التأكد من الأدلة على هذه الاتهامات ، قفزت اتهاماته وجمل من خطابه إلى العناوين الرئيسية في الصحف ، نظراً للظروف التي واكبت أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات وفي مقدمتها الاحتكاك المتصاعد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، والرعب الأمريكي الدفين من انتشار التيارات الشيوعية الهدامة في البلاد .

وتحت وطأة الحرب الباردة ، أصبحت مكافحة التيار الشيوعي « الهدام » ، وهي الصفة التي ألصقها الأمريكيون به ، في مقدمة اهتمامات الكونجرس ، وسيطر الهجوم على الشيوعية وشجبها على المحاضرات والندوات والمناظرات السياسية ، والذي بدأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، لكنه بلغ قمته في مطلع الخمسينيات . وكانت اللجنة التي تشكلت في عام ١٩٣٨ تحت اسم « لجنة الأنشطة غير الأمريكية » لرصد مظاهر عدم الولاء لحكومة الولايات المتحدة ، قد تحولت إلى لجنة دائمة في عام ١٩٤٥ . وقد بدأت اللجنة

تحرياتهما للتأكد مما إذا كان الشيوعيون أو المتعاطفون مع الشيوعية قد قاموا بدور نشيط فى الحركة العمالية ، وصناعة السينما ، والأجهزة التنفيذية للحكومة الفيدرالية .

وفى عام ١٩٤٨ وقف الشيوعى العتيد ويتيكر تشيمبرز أمام « لجنة الأنشطة غير الأمريكية » للتحقيق معه ، واتهم ألجر هيس المسئول الكبير السابق فى وزارة الخارجية بالجاسوسية لحساب الاتحاد السوفيتى فى الثلاثينيات . لكن كبار المسئولين بالوزارة دافعوا علناً عن هيس وأكدوا صحة إنكاره لهذه التهم . لكن تشمبرز لم يستسلم ، ومكن فريق المحققين من الوصول إلى الوثائق السرية لوزارة الخارجية والمسجلة بالميكروفيلم . عندئذ أثارت أجهزة الإعلام زوبعة من الاتهامات التى مست مسئولين كثيرين ، خاصة بعد أن ثبتت عليه فى عام ١٩٥٠ تهمة العنث باليمين . وحتى الآن ، فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، ما تزال هذه القضية تمارس تداعياتها وتثير الجدل فى أوساط المثقفين وكثيرين من الأمريكيين العاديين حول احتمالات ممارسة النشاط الشيوعى من قبل المسئولين الحكوميين الكبار . وكان أهم وأخطر أثر لهذه القضية أنها أشعلت الهيستريا المضادة للشيوعية بين الأمريكيين .

هكذا كان المناخ مواتياً لجوزيف مكارثى كى يشن حملته ضد الشيوعية ، إذ إنه قبل إلقائه خطابه فى هويلنج ، كانت الصين قد وقعت تحت الحكم الشيوعى ، وجرب الاتحاد السوفيتى قبلته النووية الأولى . ومع جريمة العنث باليمين التى ارتكبتها ألجر هيس ، واعتراف عالم الفيزياء كلاوس فوخس بتسريبه أسراراً نووية إلى الاتحاد السوفيتى ، فقد أصبح من الواضح أن أسرار الحكومة أصبحت مهددة من قبل العدو . وانتشر القلق والتوجس بين المواطنين العاديين من جراء القدرة النووية الجديدة للاتحاد السوفيتى ، ودفعهم الرعب إلى دمع كل الشيوعيين بخيانة الوطن . وبذلك أصبح الجو جاهزاً لجوزيف مكارثى الذى أدرك

بحسه المرهف أن الأسماع على استعداد لتصديقه ، والعقول جاهزة للاقتناع بما سينادى به .

أنتدب مكارثي للإشراف على اللجنة الفرعية الدائمة التابعة لمجلس الشيوخ ، والمنوطة بها التخريات عن الإجراءات والعمليات التي تنهض بها الحكومة ، ثم عُين رئيساً لها في عام ١٩٥٣ . وفي عهد رئاسته لها امتدت سلطاتها وصلاحياتها لتحقيق في أية إجراءات أو عمليات حكومية يمكن أن تؤدي إلى تبديد المال ، وتضييع الجهد والوقت ، وتتسم بعدم الكفاءة ، وعدم الاتساق ، وعدم الشرعية . كما وجه مكارثي كل صلاحيات اللجنة الجديدة إلى الاستمرار في إطلاق طوفان الاتهامات الكاسحة للأنشطة الشيوعية . وكان التحقيق الذي قام به عام ١٩٥٤ مع القوات المسلحة الأمريكية بمشابهة الشطحة التي أدت إلى سقوطه . فقد تمت إذاعة جلسات الاستماع والتحقيق بالتلفزيون على المستوى القومي ، ولأول مرة يجتاج النفور جمهور المشاهدين من مناورات مكارثي والأعيبه الرخيصة الخالية تماماً من الموضوعية . وقد أدى افتضاحه بأن وجه إليه الكونجرس اللوم الشديد ، وانصرفت الأضواء عنه بعد أن تشوهت صورته تماماً ، ولم يعد ذلك البطل المنقذ لأمريكا من براثن الشيوعية . وقد أدى هذا الموت الأدبي إلى موته الفعلي في عام ١٩٥٧ .

وقد أثبتت قضية جوزيف مكارثي أن للعبة السياسية حدوداً لا يمكن تجاوزها وإلا انقلبت على اللاعب نفسه ، مهما كان ماهراً ، ومهما كانت قوة الدفع التي يتمتع بها ، ومهما كانت الظروف مواتية أمام خطواته وتحركاته . ولكن يبدو أن عوامل النجاح والشهرة والسيطرة يمكن أن تؤدي إلى الغرور الذي يصور له أو يوهمه بأنه لا توجد القوة التي تستطيع أن تصدى له حتى لو كانت القوات المسلحة الأمريكية ذاتها . ويبدو أن السهولة التي شق بها مكارثي طريقه للشهرة والمجد والأضواء كانت سبباً في إحساسه بأن البيت الأبيض نفسه قد فتح

ذراعيه لاستقباله كرئيس للولايات المتحدة بعد ولاية الرئيس هارى ترومان الذى عانى شخصياً من هجمات مكارثى ضده ، واتهامه إياه بالتسامح والليونة فى مواجهة النشاط الشيوعى الهدام .

وقد تجلت هذه السهولة فى أن مكارثى لم يبتكر ضرورة التصدى لهذا النشاط ، إذ إن كل ما فعله أنه ركب موجته باقتدار شديد معتمداً على مهارته فى تجنيد أجهزة الإعلام فى صفه . فقبل أن يتألق نجمه فى خطابه الذى ألقاه فى ٩ فبراير ١٩٥٠ ، واتهم فيه ٢٥٠ مسئولاً فى وزارة الخارجية بأنهم أعضاء فى الحزب الشيوعى الأمريكى ، وادعى أن لديه قائمة رسمية بأسمائهم ، فإن هذه القائمة لم تكن سرّاً ، إذ إنه سبق لوزارة الخارجية نفسها أن نشرتها عام ١٩٤٦ ، ولم تثر هذه القائمة حساسيات لا لزوم لها حينذاك ، لأن حمى المكارثية لم تكن قد اشتعلت بعد . فقد قامت وزارة الخارجية بالتحرى عن هؤلاء الأشخاص فى فحص مبدئى شمل ثلاثمائة موظف ، واتضح أن بعضهم شيوعى بالفعل ، وأن الكتلة الأكبر انقسمت إلى مجموعات متناثرة من الفاشيين ، ومدمنى الخمر ، والمنحرفين جنسياً . ولو كان مكارثى نفسه قد وقع فى ذلك العام (١٩٤٦) تحت وطأة هذا الفحص ، لكانت حياته السياسية قد انتهت قبل أن تبدأ ، إذ ثبت بعد ذلك أنه سكير من الطراز الأول ، ومصاب بالشذوذ الجنسى ، وهى الثغرات التى تسلل منها خصومه ، ووجهوا منها إليه ضربات قاضية فى ٢ ديسمبر ١٩٥٤ ، أنهت حياته السياسية تماماً .

ولم يصنع مكارثى كل هذه الدوامه بمفرده ، بل تحالف مع كبار المسؤولين المؤثرين الذين لاقت هجماته هوى فى نفوسهم ، فأمدوه بالعون والمعلومات . وكان صديقه إدجار ج . هوفر ، رئيس مكتب الأبحاث الفيدرالية (المباحث) ، ووليم سوليفان الذى كان من أهم مساعديه وعملائه ، فى مقدمه من أمدوه بأخطر الوثائق والمعلومات ، لدرجة أن سوليفان اعترف فيما بعد بأنهم كانوا المصادر

التي منحت قوة بالغة لجلسات التحقيق والاستماع التي عقدها مكارثي ، من خلال المادة التي أمدوه بها ، ومنحته اليد العليا على معظم من وقفوا متهمين أمام لجنته .

ومن الواضح أن الحظ الذي تمثل في الملابس والظروف التي واكبت ممارسته لهذه اللعبة السياسية ، قد تحالف مع مهارته وعلاقاته الوطيدة سواء بأجهزة الإعلام أو كبار المسؤولين ، بحيث أصبح قادراً على الإمساك بزمام المبادرة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٤ ، فالحرب الكورية كانت قد اشتعلت وشكلت تحدياً جديداً للولايات المتحدة ، وانتشرت الشيوعية في أوروبا الشرقية ثم الصين ، مما أثار رعباً أمريكياً عاماً من احتمالات انتشار حركات النشاط الهدام في الداخل . وقد واكب هذا ، تعيين مكارثي رئيساً للجنة الحكومية لشئون مجلس الشيوخ ، مما منحه فرصة أن يتحرى كل احتمالات وإمكانات النشاط الشيوعي الهدام .

وفي العامين التاليين (١٩٥١ ، ١٩٥٢) مارست لجنة مكارثي التحقيق مع مختلف المصالح والإدارات الحكومية ، وسألت عدداً ضخماً من المسؤولين والمواطنين عن ماضيهم السياسي . وقد تم فصل بعضهم من وظائفهم بعد اعترافهم بأنهم كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي . وكان مكارثي قد أكد للشهود على أن الطريقة الوحيدة لإثبات أنهم تخلوا عن آرائهم اليسارية ، هي الإبلاغ - أو الوشاية بمعنى أدق - بالأعضاء الآخرين في الحزب .

من هنا أطلق مصطلح « المكارثية » على هذه الهيستريا المضادة للشيوعية ، والتي أصبحت تشبه محاولات أو إجراءات اصطياد الساحرات لإعدامهن حرقاً في العصور الوسطى . وهو ما أوحى للكاتب المسرحي الأمريكي الكبير آرثر ميللر بكتابة مسرحيته المشهورة « البوتقة » أو « ساحرات سالم » ، وخاصة أنه كان في مقدمة الكتاب والفنانين الذين وقفوا أمام لجنة

مكارثى للتحقيق معهم بتهمة التعاطف مع الميول الشيوعية ، بناء على ما ورد فى أول مسرحية له وضعت اسمه شامخاً على خريطة الأدب الأمريكى ، وهى مسرحية « موت بائع جوال » التى نشرها عام ١٩٤٩ ، ونال عليها جائزة بولتزر فى الدراما ، وتهافتت عليها المسارح لعرضها سواء فى حى المسارح الشهير فى نيويورك (برودواى) أو خارجه ، وأبدى فيها تعاطفه مع الطبقة الكادحة ممثلة فى شخصية بطلها ويللى لومان . وكان ميللر قد بدأ حياته بنشر رواية « البؤرة » عام ١٩٤٥ ، وفيها سخر من التفرقة العنصرية التى يشجعها بعض الرأسماليين ، ثم مسرحية « كلهم أبناى » عام ١٩٤٧ ، التى عرى فيها جشع الرأسماليين ، لدرجة أن بطلها كان يتاجر فى الطائرات الفاسدة فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، أى أنه كان يتاجر فى أرواح الطيارين بما فيهم ابنه الذى لقى مصرعه نتيجة جشع أبيه .

وكان مكارثى طموحاً بحيث بدأ هجومه على أعضاء الحزب الديمقراطى الذين استنوا لأنفسهم سياسة جديدة فى ثلاثينيات القرن العشرين ، تحاول أن تتجنب كارثة الرأسمالية التى وقعت فى أكتوبر ١٩٢٩ . وبدأ مكارثى بالهجوم على إدارة الرئيس هارى ترومان ومعاونيه مثل جورج مارشال ودين آتشيسون ، واتهمهم بالتسامح مع التيارات الشيوعية . وكانت صورة ترومان التى انطبعت فى الأذهان أنه ليبرالى خطير ، مما سهل حملة مكارثى فى تأييدها للمرشح الجمهورى دوايت أيزنهاور الذى فاز فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٥٢ .

تضاعفت ثقة مكارثى فى نفسه وقوته واكتساحه لمن يحاول الوقوف فى طريقه ، بعد ما حدث لخصومه فى انتخابات عام ١٩٥٠ ، لدرجة أن معظم السياسيين تحاشوا أن ينقدوه فى مجلس الشيوخ . وكان تعليق صحيفة « واشنطن بوست » على هذا الموقف بأن مهاجمته هى بمثابة انتحار أكيد . وكان الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو وليم نيتون ، مالك « الموسوعة البريطانية » وسيناتور ولاية كونيكيتكت ، الذى تحدى مكارثى وهاجم حيله الخبيثة فى اتهام الآخرين وتشويه صورتهم . وسرعان ما انقض عليه مكارثى ومؤيدوه كالكلاب

المسعورة لتلطّيح سمعته ، وادعوا أنه عندما كان مساعداً لوزير الخارجية ، مذ
حمايته على شيوعيين معروفين ، وكان مسئولاً عن ترويج أعمال فاضحة وفاسقة
وداعرة ، واتهموه أيضاً بالخيانة لأنه وضع إمكانات دار النشر التي يملكها تحت
تصرف الكتاب من أصحاب الأفكار الهدامة . واضطر بنيتون إلى الانسحاب من
الحلبة السياسية ، وإن كان قد لفت الأنظار إلى أن جوزيف مكارثي يمكن أن
يكون على خطأ ، وليس مثالياً منزهاً كما يحاول أن يدعى .

وفي عام ١٩٥٢ عين مكارثي ، روى كوهن مستشاراً رئيسياً للجنة الحكومية
لشئون مجلس الشيوخ ، بناء على توصية من إدجار هوفر الذي تأثر للغاية بانهماكه
في جمع أدلة الاتهام في قضية جوليوس روزنبرج وإثيل روزنبرج . وبمجرد أن عُين
كوهن ، جند بدوره صديقه المفضل ديفيد شاين ليعمل مستشاراً رئيسياً له .
وبمساعدة أنصاره المتزايدين ، واصل مكارثي زحفه إلى هدفه التالي وهو فرز
الكتب المضادة للمبادئ الأمريكية في جميع المكتبات التي تعرضها وتبيعها . فكلف
الباحثين والدارسين التابعين له ، بفحص « برنامج مكتبة أعالي البحار » ، ليكتشفوا
أن هناك ثلاثين ألف كتاب ، ألفها « شيوعيون ، أو مؤيدون للأفكار الشيوعية ، أو
شيوعيون سابقون » . وبعد طبع قائمة بهذه الكتب ، تم إخلاء جميع رفوف
المكتبات منها .

وعندما تجاوز مكارثي حدوده في ممارسته للعبة السياسية شرع خصومه في
تجميع الأدلة والشواهد التي تكشف علاقاته الجنسية الشاذة ، إذ إن فضح الحياة
الخاصة للخصم هي اللعبة المفضلة في الولايات المتحدة لطعنه في الصميم .
وعلى الرغم من أن بعض السياسيين والصحفيين كانوا يعلمون تمام العلم هذه
الفضائح ، إلا أنهم خافوا من أن يكتسحهم التيار المضاد ، فالتزموا الصمت ،
وكان هانك جرينزبان أول صحفي يكسر هذا الحصار ، عندما نشر أول مقالة
تتناول هذا الموضوع ، في صحيفة « لاس فيجاس صن » في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢ ،

قال فيها بالحرف الواحد : « إنه لحديث شائع ومتردد بين الشواذ جنسياً فى ولاية ميلووكى ، والذين يترددون على « حانة الحصان الأبيض » للاتفاق على المواعيد الغرامية ، أن السيناتور جو مكارثى مارس الأنشطة الجنسية الشاذة على نطاق واسع وبصفة شبه منتظمة » .

وشرع جوزيف مكارثى فى رفع قضية كذف وتشهير ضد جرينزيان ، لكنه سرعان ما تراجع عن الفكرة عندما نصحه محاموه بأن القضية لو عرضت على المحكمة ، فإنه يتحتم عليه أن يدلى بشهادته ، وأن يرد على الأسئلة الموجهة إليه عن حياته الجنسية الخاصة ، مما سيساعد على تشويه صورته التى ستصبح هدفاً لأقوايل وشائعات كثيرة . ولأول مرة يقف مكارثى فى موقف الدفاع ، بزواجه من سكرتيرته جينى كير . وبعد ذلك تبنى الزوجان طفلة تبلغ من العمر خمسة أسابيع من بيت اللقطاء فى نيويورك .

وبرغم هذه الضربة الواضحة التى وجهت إلى مكارثى لأول مرة ، فإنه لم يتخل عن غروره وتصعيده الدائم لمواقفه ، فلم يكن يتصور أن هناك من يستطيع أن يوقف زحفه . ففى أكتوبر ١٩٥٣ ، بدأ تحرياته عما أسماه بالتسلل الشيوعى فى الجيش الأمريكى ، إذ يبدو أنه لم يكن لدرجة حرارة الحمى المكارثية أن تهبط أبداً إلا بعد قضائها على صاحبها . فسرعان ما شرع مكارثى فى الهجوم على وزير الدفاع (كان يُسمى وزير الجيش فى ذلك الوقت) روبرت ستيفنس ، والتشكيك فى ولائه وإخلاصه . وكانت القشة التى قصمت ظهر البعير ، إذ استشاط الرئيس دوايت أيزنهاور غضباً ، وأدرك أنه آن الأوان لوضع نهاية حاسمة لكل هذه الأنشطة التى يملأ بها مكارثى الدنيا ، قلقاً ، وتوجساً ، وخوفاً ، وتهماً ، بدون أى مبرر حقيقى أو دليل دامغ .

وتعامل الجيش الأمريكى مع مكارثى بنفس أسلوبه ، إذ سرب المعلومات الشائكة والفاضحة عنه إلى الصحفيين الذين اشتهروا بمعارضته ، منها على سبيل

المثال استغلال كل من مكارثي وروى كوهن لامتيازاتهما البرلمانية فى التغطية على فضائح ديفيد شاين ، كما سعى كوهن للضغط على الجيش لمنح شاين امتيازات خاصة . وهو ما نشره كاتب العمود المشهور درو بيرسون فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٣ ، أى أن كبار الصحفيين شرعوا فى الانضواء فى الحملة الآخذة فى التصاعد ضد مكارثي . كما أصدر الرئيس دوايت أيزنهاور تعليماته إلى نائبه ريتشارد نيكسون بالهجوم المباشر على مكارثي . وفى ٤ مارس ١٩٥٤ ، ألقى نيكسون خطاباً ، لم يذكر فيه مكارثي بالاسم ، لكن كان واضحاً للكل من هو الشخص الذى يقصده بالكلام حين قال :

« إن الرجال الذين استطاعوا فى الماضى أن يؤدوا أعمالاً إيجابية ومؤثرة فى فضح الشيوعيين فى هذا البلد ، قد تورطوا فى أحداث طائشة متهورة ، وخطوات مثيرة للتساؤل والاشتباه ، وجعلوا من أشخاصهم وأنفسهم قضية مثيرة للجدل ، بدلاً من التركيز على القضية القومية التى آمنوا بها بمنتهى العمق » .

ويبدو أن كلمة نيكسون كانت بمثابة إعلان الحرب على المكارثية ، مما شجع الإعلاميين والصحفيين ورسامى الكاريكاتير الذين خاضوا حملة طويلة ضد مكارثي ، على مضاعفة هجومهم الذى أصبح أكثر مباشرة وصراحة ، بل وأكثر ضراوة وشراسة ، وانضم إليهم الآخرون الذين التزموا الصمت خوفاً من البطش المكارثي ، لدرجة أن مقدم البرامج القدير ، إدوارد مارو ، اكتسب من الثقة والاطمئنان ما جعله يشارك فى الهجوم المضاد ، ببرنامجه التليفزيونى « فلترها الآن » ، فى ٩ مارس ١٩٥٤ ، الذى نقد فيه أساليب مكارثي وسخر منها . أما الكتاب الصحفيون الكبار من أمثال ولتر ليمان وجاك أندرسون فقد هاجموا كل نقاط وثغرات الضعف فى مكارثي دون موارد .

وتحولت الهجمات الصحفية والإعلامية إلى ما يشبه الحملة القومية ضد مؤامرات مكارثي ، خاصة مع البث التليفزيونى لتحريرات مجلس الشيوخ بشأن

الجيش الأمريكي ، مما أدى إلى فضح شامل لكل ما فعله مكارثي . وطلعت صحيفة «لويزفيل كوريير» بتعليق يدل على نقطة تحول في الحملة المضادة لمكارثي ، قالت فيه : « إنه بطول هذا التشويه أو التحريف المذل لجوهر العملية الديمقراطية ، فإن مكارثي أثبت أنه مصدر حقيقي للشر ، وليس هناك من يجاربه في خبث النية وإيقاع الأذى بالآخرين » . وكان الحرج والضيق والحنق قد أصاب كبار الساسة في كل من الحزبين ، نتيجة لخطاب مكارثي وآرائه في ٢ ديسمبر ١٩٥٤ ، ولأول مرة قدم اقتراح لتوجيه اللوم إليه على هذا السلوك المعيب ، وصوّت ٦٧ عضواً بتأييد اللوم والتوبيخ مقابل ٢٢ صوتاً .

وفقد مكارثي رئاسته للجنة الحكومية لشئون مجلس الشيوخ ، وأصبح لأول مرة ، منذ الحمى التي أصاب بها الشعب الأمريكي ، بلا حول ولا قوة . وبالطبع انحسرت عنه الأضواء الإعلامية بعد أن فقد الأمريكيون اهتمامهم بادعاءاته بشأن المؤامرة الشيوعية المزعومة التي أصابت الأذان بالصمم . وعلق الصحفي ويلارد إدواردز على هذا التحول بقوله « إن المراسلين لم يجدوا في أخبار مكارثي ما يستحق النشر ، ومعظم الصحف التي غطت أخباره وآراءه وحملاته صفحاتها الأولى ، أدركت أنه لم يعد سوى شخصية مملة لأنها لا تمل من تكرار ما تقوله ، بالإضافة إلي زيف معظم ما تقوله » وعلى الرغم من أن بعض المؤرخين أكدوا أن سقوط مكارثي وضع نهاية فعلية للمكارثية ، إلا أن البعض الآخر أكد بدوره على أن الهيستريا التي اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية ضد الشيوعية ، لم تهدأ إلا بنهاية الحرب الباردة .

لكن المثقفين والمفكرين والأدباء والفنانين كانوا الطليعة الحقيقية التي تصدت لحمى المكارثية منذ بداياتها المبكرة ، وخاصة هؤلاء الذين وضع مكارثي أسماءهم فيما عرف « بالقائمة السوداء » برغم الإرهاب الذي مارسه عليهم لجنة مكارثي . وكان على رأس هذه القائمة : تشارلي تشابلن ، ألبرت آينشتاين ، نورمان ميلر ،

ليونارد بيرنشتاين ، لانجستون هيوز ، ليليان هيلمان ، آرثر ميللر ، لارى باركس ، همفري بوجارت ، إدوارد ج روبنسن ، إبراهيم بولونسكى ، إدوارد ديمتريك ، بيرتولت بريخت وغيرهم من الفنانين والمفكرين الذين اعتذر بعضهم أمام اللجنة تجنباً لمشكلات هم فى غنى عنها مثل همفري بوجارت ، وروبسن ، ولارى باركس ، وديمتريك ، فى حين رفض البعض الآخر الإقامة فى بلد تضطهد الفنانين بهذا الشكل ، فعاد تشابلن إلى إنجلترا ومنها إلى سويسرا ليقيم فيها حتى رحيله ، وعاد بريخت إلى ألمانيا الشرقية ليمارس فيها نشاطه المسرحى ، فى حين التزم بعضهم السلبية لحين زوال الغمة مثل آينشتاين ، وميلر ، وميللر ، وهيوز ، وبولونسكى وغيرهم .

وكانت صناعة السينما فى مقدمة الفنون التى عانت أشد الويلات من الإرهاب المكارثى لدرجة أن أكثر من ٣٢٤ من الفنانين والحرفيين طردوا من عملهم فى الاستديوهات ، وشردوا فى الشوارع والطرقا بتهم زائفة وهمية ومخاوف كاذبة من الرعب الأحمر . هذا الإرهاب لم يقتصر على الأشخاص بل امتد ليشمل التيارات والاتجاهات الفنية ، وخاصة الطليعية منها فى السينما أو الفن التشكيلى ، والتى يمكن أن تنطوى على مبادئ هدامة أو انهزامية تحت ستار التجريب أو البحث عن الجديد الذى يحتوى على تلوث شيوعى لجوهر الفن الأمريكى الحقيقى . ومن هنا كان شجب المكارثية للمدرسة التكعيبية فى الفن التشكيلى بحجة أنها تخطط لتدمير الفكر والنظام فى الولايات المتحدة ، والمدرسة الدادية التى تسخر من كل القيم الأمريكية ، والمدرسة التجريدية التى تدخل العقل الأمريكى فى متهات لا عودة له منها ، لدرجة إلغاء معرض لأعمال بابلو بيكاسو ، وجورج جورسز ، وماكس فيبر ، ودييجو ريفيرا ، وبن شاهن ، كان على وشك أن يتم افتتاحه فى مدينة دالاس بولاية تكساس .

والظاهرة الغربية الجديدة بالتسجيل أن الولايات المتحدة التى تعتبر نفسها

زعيمة الديمقراطية في العالم ، قد جرى فيها ما كان يجرى في الاتحاد السوفييتي الذي اعتبره الغرب زعيماً للديكتاتورية والفاشية والشمولية . ففي الوقت نفسه كان الأيديولوجي السوفييتي الشهير جدانوف يطارد بأجهزة الرقابة والمنع والمصادرة التي يشرف عليها ، أى مفكر أو فنان أو عالم أو كاتب ، يشك في إخلاصه للعقيدة الماركسية اللينينية . وكانت العقوبات تصل أحياناً إلى السجن أو النفي إلى سيبيريا . وقد يكون هذا السلوك عادياً تحت وطأة النظام الستاليني الذي استمر فترة بعد رحيل ستالين نفسه وحتى تولى خروشوف السلطة ، لكن ما حجة النظام الأمريكى الديمقراطى لكى تبرز فيه ظاهرة فاشية إرهابية مثل المكارثية !؟

إن هذا يدل على أن قواعد اللعبة السياسية تكاد تكون واحدة في معظم الدول ، سواء أكانت ديمقراطية أو شمولية . فلا أحد يستطيع أن يتحكم في الأسباب المعقدة والمتشعبة التى يمكن أن تؤدى إلى ظاهرة معينة في ظل ظروف وملابسات وتراكمات وتداعيات تجمعت في فترات ومراحل سابقة ، بحيث لا يمكن تطبيق مبدأ « الوقاية خير من العلاج » ، إذ إن الظاهرة تبرز وتستفحل وتتجلى أخطارها التى تهدد المجتمع بأسره ، عندئذ تشرع قوى التصحيح في محاصرتها والقضاء عليها حتى لا تقلب المجتمع رأساً على عقب . ولا تحتاج مثل هذه الظواهر إلى أيديولوجيا تقنن لها أو تدفعها لتفرض نفسها ، بل إن أى نوع من الغوغائية التى يمكن أن تجد صدى لدى الجماهير ، في إمكانها أن تتحول إلى ظاهرة تسرى في المجتمع سريان النار في الهشيم . ذلك أن الغوغائية لا تحتاج إلى إعمال الفكر والتأمل ، بل تنتقل كالإعصار من خلال الجيشان الانفعالى العام الذي تحركه مخاوف غامضة ، وغرائز بدائية ، وإعجاب وتوحد مع الزعيم الذى يفكر للآخرين الذين يسرون خلفه كالقطيع ، وهم يظنون أن أفكاره هى أفكارهم . وقد أثبتت المكارثية أنه لا يوجد مجتمع محصن تماماً ضد هذه التيارات الغوغائية مهما تشدق مثل هذا المجتمع بأمجاده في الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان .

(٢٥) خبايا المفاوضات

هناك أوجه تشابه لا يمكن تجاهلها فى قواعد اللعبة بين المباريات الرياضية والمفاوضات السياسية . فكل المباريات الرياضية تخضع للنظم والقواعد المرتبطة باللعبة، والتي لا تسمح لأى لاعب بالخروج عليها ، لكن هذا لا يعنى أن هذه القواعد تشكل نوعًا من التعليمات أو الأوامر المحددة التي يتحتم على اللاعب أن ينفذها بحذافيرها فى كل كبيرة وصغيرة ، حتى لا يتحول اللاعب إلى مجرد أداة تنفيذية لا تمتلك روح الابتكار الخلاق والمهارة الفردية التي تشكل حجر الزاوية فى الكفاءة الجماعية . ذلك أن قواعد اللعبة عبارة عن الإطار الذى يتحرك داخله اللاعبون ولكن بمنتهى الحرية والتجديد الذى يتيح استخدام كل الحيل المشروعة ، والمناورات الذكية ، والمهارات الشخصية ، وبالتالي فإن كل لعبة تخضع لقواعدها التي تتمثل فى كل الثوابت المرتبطة بها ، وفى الوقت نفسه تسمح بوجود كل المتغيرات التي من شأنها إتاحة فرصة الفوز والانتصار للاعب أو الفريق الأكثر جدارة وكفاءة .

وهذه المعايير والقواعد تنطبق تمامًا على ما يدور على موائد المفاوضات السياسية . فمن هذه الثوابت ، العمل من أجل إيجاد حل متوازن لا يضار فيه أحد الأطراف . كما أن الأطراف المعنية لا تصل إلى مثل هذا الحل إلا بعد سلسلة طويلة من جس النبض ، واستخدام كل الإمكانيات المتاحة لكل طرف كي يستخلص من الطرف الآخر كل ما يمكن أن يحصل عليه .

ومن الثوابت المعروفة فى قواعد اللعبة فى المفاوضات السياسية ، أن ما يدور على مائدة المفاوضات غالبًا ما يكون هو الصورة الدبلوماسية الهادئة لما يدور فعلاً على

أرض الواقع السياسى والعسكرى والاقتصادى؛ ولذلك من الصعب على الطرف المنهزم أن يدخل فى مفاوضات مع الطرف المنتصر؛ لأن هذا معناه ببساطة أن يفرض المنتصر شروطه كاملة على المنهزم. إن نتيجة مثل هذه المفاوضات معروفة مقدماً، ولا تخرج عن بديل من اثنين: إما أن تفشل ولا تصل إلى أية نتيجة، أو تنتهى بتكريس الأوضاع الجديدة التى نشأت عن الأحداث التى أدت إلى مثل هذه المفاوضات.

وبصفة عامة فإن المفاوضات التى يتوقع أن تؤتى ثمارها هى التى تدور بين أطراف متقاربة من القوة والضغط والاستمرار وطول النفس، إذ إن هذه الأطراف تدرك عدم جدوى الوصول إلى وضع ثابت ومستقر سواء من خلال الصراعات السياسية أو المعارك الحربية، بحيث تبدو المفاوضات السياسية بمثابة البديل الوحيد والأخير الذى يمكن من خلاله تبادل تنازلات معقولة ومقبولة تحقق توازناً يؤدي بدوره إلى اتفاقية أو معاهدة تضمن السلام والاستقرار بالنسبة للشعوب التى تمثلها الأطراف المتفاوضة.

ومن قواعد اللعبة الأساسية فى المفاوضات السياسية المثمرة، توافر عنصر حسن النية عند الأطراف المعنية بقدر الإمكان. فمن المعروف أن المفاوضات عبارة عن وسيلة تهدف إلى حل المشكلات المعلقة التى يمكن أن تنفجر مع مرور الوقت، وتتولد عنها مشكلات أخطر قد يتعذر حلها عن طريق التفاوض فيما بعد.

ويؤكد تاريخ السياسة الدولية أنه ما من طرفين اضطررا إلى اللجوء إلى الحرب كوسيلة لحل المشكلات المعلقة بينهما إلا وكانت نتيجة الحرب مشكلات أكبر وأكثر وأخطر. فالحرب لا تحل المشكلات بأسلوب حاسم كما يظن الواهمون، إذ إنها هى نفسها أم المشكلات التى عجز البشر عن حلها عبر العصور. من هنا كانت ضرورة التفاوض بين الدول للوصول إلى أكبر قدر ممكن من التفاهم المتبادل والعلاقات الطبيعية التى ترضى عنها أطراف التفاوض. بل إن الدول المتحاربة تلجأ

أحياناً إلى التفاوض في وقت لا تزال المعارك مشتعلة فيما بينها بالفعل ، لعلها تجد أرضاً مشتركة تقف عليها لحل القضية المشتعلة بعد أن عجزت الدماء المنهمرة من الجانبين عن حلها . فكلما ازداد انهيار الدماء ، ترسخت الرواسب وتعقدت الأمور بكل ما تحمله من مرارة وأحقاد وانفجارات جديدة . ولا شك أن الإنسان سعيد باكتشافه وسيلة التفاوض منذ أن عرف الصراع مع أخيه الإنسان . وعلى الرغم من مرور القرون ومعها عصور الاكتشافات والاختراعات والإنجازات التكنولوجية المذهلة ، فإن الإنسان لم يكتشف أو يخترع وسيلة حضارية لفض المنازعات وتجنب الصراعات بكل أشكالها ، أفضل من أسلوب التفاوض الذى يهدف إلى تقليل الخسائر بقدر الإمكان بالنسبة للأطراف المعنية .

وهناك ثوابت أخرى مرتبطة بقواعد اللعبة فى المفاوضات السياسية ، وتمثل فى الوساطات التى تقوم بها أطراف أخرى ، وفى جداول الأعمال التى يتم الاتفاق على بنودها كمنطلق لبدء المفاوضات ، وفى مكان وزمن وكيفية الالتقاء ، وغير ذلك من المهام الإجرائية التى يتحتم على كل الأطراف القيام بها . ولذلك فليست هناك قواعد ثابتة لتشكيل الوفد المفاوض ؛ لأن تشكيله يعتمد على نوعية المشكلة وتداعياتها . وبالتالي يمكن أن يضم كل خبير له دراية واسعة بالمشكلة سواء من الناحية السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية أو القانونية أو التاريخية أو الجغرافية ... إلخ .

أما المتغيرات المتعلقة بقواعد اللعبة فى المفاوضات السياسية ، فهى لا حدود لها ولا حصر ، لأنها تعتمد على عناصر متداخلة ومتشابكة ومعقدة . وهى التى تحدد فى النهاية صيغة المعاهدة أو الاتفاقية التى تسفر عنها المفاوضات التى أصبحت علماً نظرياً وتطبيقياً ، يوظف العلوم السياسية والاقتصادية والعسكرية والنفسية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية والثقافية والحضارية فى تحقيق الأهداف المنشودة ، ولم تعد مجرد مساومات بدائية تعتمد على الخفاء والدهاء والنخب والمراوغة واللف والدوران

فحسب ، وإن كانت هذه العناصر لم تزل ضرورية في معظم المفاوضات . لكن تظل الكلمة الأخيرة لعناصر القوة الحقيقية المؤثرة والفعالة التي يمتلكها كل طرف على حدة ، كما أن المهارة الشخصية لكل عضو من أعضاء وفد المفاوضات ، ضرورية وملحة بشرط أن تندمج داخل الكفاءة الجماعية للفريق كله وتضيف إلى محصلته النهائية ، تمامًا مثل الفريق الرياضى الذى يضمن الانتصار عندما يتمكن من إيجاد روح التناغم بين المهارات الفردية لأعضاء الفريق ، ويحولها إلى طاقة فعالة ومؤثرة فى الزمن والمكان المناسبين .

وإذا كانت المهارات الفردية لأعضاء فريق المفاوضات ، تتمثل فى تخصص كل منهم فى مجال خبرته العلمى والعملى ، سواء أكانت سياسية أم عسكرية أم اقتصادية أم قانونية... إلخ ، فإنه يتحتم على كل عضو أن يمتلك النظرة الشاملة والعميقة والبعيدة التى تمكنه من استيعاب المشكلة المطروحة للتفاوض بصفة عامة ، ووضع مهاراته الشخصية وقدرته العلمية وخبرته العملية فى خدمة الكفاءة الجماعية لفريقه . وإذا كان من المحتم على عضو الفريق الرياضى أن تكون له من اللياقة البدنية وسرعة البديهة وذكاء التصرف المناسب ، ما يمكنه من إكمال المباراة على نحو ما يشتهى ، فإنه من الضرورى لعضو الفريق المتفاوض أن يكون على اطلاع واسع فى مجالات علم الحساب الإستراتيجى ، وعلم النفس السياسى ، وما تيسر من العلوم العسكرية ، والمناورات الدبلوماسية ، والضغط المتنوعة . فكل هذا من شأنه أن يمدّه بطول النفس ، والصمود لضغوط الخصم ، والاكتشاف اليقظ لأهدافه الخفية ، وإدراك المغزى الحقيقى الكامن وراء مواقف التفاوضية التى تجعله يبدأ بطلب الحصول على كل شىء لنفسه مقابل بعض التنازلات العابرة والظاهرية للطرف الآخر ، ظنًا منه أن مثل هذه الحيل قد تجوز عليه .

وكما تلعب الروح المعنوية دورًا حيويًا فى انتصار الفرق الرياضية فى مبارياتها ، فإن هذه الروح تلعب نفس الدور تقريبًا فى المفاوضات السياسية . فكلما شعر الفريق الرياضى بمدى مساندة جمهوره له ، كان أقوى وأقرب إلى الفوز وتحقيق الأهداف

المرجوة . كذلك كلما شعر الفريق المتفاوض بمدى وقوف شعبه صفًا واحدًا وراءه كالبنيان المرصوص ، كان أقرب إلى السيطرة على المسار الذى تسلكه المفاوضات - خاصة إذا كان يملك القوة المادية الواقعية الكفيلة بذلك - لأن مرور الوقت سيكون فى صالحه ، ولأن الخصم سيعجز عن اللعب على المتناقضات والضغط التى قد تكون موجودة فى الجبهة الداخلية للطرف الآخر . كذلك فإن الصبر والثقة والمثابرة وطول النفس واستخدام كل الوسائل المؤثرة من شأنه أن يمنح المفاوضات طاقة خلاقة لا حدود لها . وهذه من المتغيرات التى يتحتم توافرها لفريق المفاوضات فى الوقت المناسب .

هذا على مستوى الجبهة الداخلية ، أما على مستوى السياسة العالمية فإن قواعد اللعبة فى المفاوضات السياسية تحتم إلمام المتفاوض واستيعابه الشامل لمتغيرات السياسة الدولية وتياراتها المتلاطمة بحيث يضع يده على مراكز الثقل الفعالة والمؤثرة ، ويحاول قدر طاقته وبكل إمكاناته المتاحة أن يقرب مواقعها من مواقع حتى تمنحه المزيد من قوة الدفع التى تساعده على الحصول على أكبر قدر ممكن من الثمار المرجوة ، بعد أن يدرك الخصم أو الطرف الآخر إلى أى مدى استطاع الطرف الآخر ترسيخ قدميه على كل المستويات الممكنة .

إن قواعد اللعبة فى المفاوضات السياسية لا تقل تعقيدًا وصعوبة ودهاء عن الصراعات الحربية والدموية . وهى فى وقت السلم ليست أكثر سهولة أو سلاسة منها فى زمن الحرب ، ويمكن أن تبدأ قبل وقوع الأزمة أو فى أثنائها أو بعدها . وتوضح أساسيات علم التفاوض الدولى ومناهجه ، أن وسائل حل الصراعات الدولية وآليات تسويتها ، تتمثل فى ثلاث منظومات . فتهدف المنظومة الأولى إلى تسوية أو حل الصراعات المحتملة ، وتتضمن إجراءات وقائية فى المقام الأول تحسبًا لأزمة وشيكة أو متوقعة ، وذلك لمنع وقوع الأزمة أصلاً وإجهاضها قبل أن تولد ، أو العمل على احتوائها وتهدئتها أو السيطرة عليها ووقف سرعة اندفاعها إذا كانت قد بدأت فعلاً ، أو التخفيف من حدة الآثار والنتائج المتوقعة لها .

أما المنظومة الثانية فتركز على تسوية أو حل الصراعات القائمة أو الممتدة ، وتتضمن إجراءات علاجية فى المقام الأول . وتطبق النظرية التفكيكية عندما تقوم بتفكيك بنية هذه الصراعات إلى أصغر جزئياتها ، والوصول إلى جذورها ، واتخاذ ما يلزم نحو بلورة حلول وسط تكون مقبولة من جميع الأطراف وتصلح كأساس لإنهاء الصراع وبدء صفحة جديدة فى تاريخ العلاقات بين الأطراف المعنية .

ثم تأتى المنظومة الثالثة التى تسعى لبناء السلام بعد تسوية الصراع أو حله . وتنتقل من المرحلة التفكيكية إلى المرحلة البنوية التى تنظم إجراءات تستهدف تغيير بيئة الصراع ، والعمل على تحويلها إلى بيئة تعاونية مثمرة لكل الأطراف المعنية . وتتضمن هذه الإجراءات أنواعاً كثيرة من المبادرات قد يكون فى مقدمتها إقامة مشروعات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية قادرة على بناء الثقة من خلال مصالح متبادلة ومنافع مشتركة ، تشكل حافزاً لاستمرار التعاون ، ومن ثم تعمل على ترسيخ التسوية أو الحل الذى أنجز ، وبالتالى العملية السلمية وتحسينها ضد أية احتمالات لنكستها ، والعودة بالصراع إلى حالته التى كانت قائمة قبل التوقيع على اتفاقات التسوية والحل .

لكن هذا الفصل بين منظومات ومستويات ومداخل وإجراءات ووسائل تسوية حل الصراعات ، هو فى حقيقته مسألة نظرية وتحليلية بحثية ، إذ لا يوجد ما يمنع على الإطلاق من تزامن آليات البحث عن تسوية مع آليات بناء السلام فى مرحلة ما بعد التسوية . ومع ذلك فلكى يصبح هذا التزامن مثمراً ، سواء فى مجال البحث عن أسس التسوية والحل أو فى مجال البحث عن كيفية بناء السلام فى مرحلة ما بعد التسوية ، فلا بد من توافر شروط وضمانات معينة . فى مقدمتها إيجاد آلية واضحة ومفيدة ومثمرة ومقبولة للربط والتنسيق بين عملية التفاوض الباحثة عن أسس التسوية الهادفة ، وبين بناء علاقات السلام بعد انتهاء الصراع .

وبرغم أن الصراع بأشكاله المختلفة والمتعددة والمتجددة ، يعتبر من أساسيات الوجود الإنساني ، فإن الإنسان لا يستطيع أن يقضى عمره كله فى صراعات لا تهدأ ، ولا يعرف نتائجها أو تداعياتها . فعلى الأقل لابد أن يحصل على هدنة للتقاط الأنفاس ، وهذا أضعف الإيمان . وإذا كان الإنسان فى حاجة متجددة لسلطة أو قوة لحماية وجوده وسط القوى الأخرى المحيطة به أو المتربصة به ، فإنه فى حاجة أيضاً لأسلوب أو أساليب للاتفاق حول القضايا أو المشكلات أو الحساسيات التى تنشأ أو قد تنشأ بينه وبين الآخرين . ولذلك كانت المفاوضات من أقدم وسائل التعامل فى التاريخ بين القوى المتصارعة . بدأت على شكل مساومات ثم تطورت إلى المفاوضات التى تستعين الآن بشتى العلوم الطبيعية والإنسانية . وخاصة بعد أن اكتشف الإنسان أن لغة الحوار والتفاهم أكثر إيجابية واطمئناناً وفائدة عملية من لغة المواجهة والصدام .

لكن الأمر ليس بالبساطة أو السهولة أو السلاسة التى قد يبدو بها لأول وهلة ، إذ إن العلاقات الدولية المعاصرة أصبحت تتميز بالتعقد والتداخل والوعورة والتقلب والتغير ، مما انعكس بالتالى على ظاهرة التفاوض بين الدول . لكن يظل من أساسيات التفاوض ، تبادل وجهات النظر بطريقة أو بأخرى ، والسعى نحو تسوية الخلافات بشتى الوسائل ، والبحث عن مناطق محل اتفاق يمكن أن تشكل أرضية مشتركة فى ضوء المصالح التى يمكن تبادلها ، والتى يمكن أن تحل محل المصالح المتضاربة والمتعارضة . فالمفاوضات الدولية فى جوهرها هى سلوك خارجى لعدد من الأطراف المعنية التى قد تختلف دوافعها ومساراتها فيما بينها اختلاف بصمات الأصابع ، وبالتالى يتحتم على كل طرف إدراك حقيقة دوافع ومسارات الأطراف الأخرى حتى يصل معها إلى أرض مشتركة تتم عليها المفاوضات التى يمكن أن تفشل تماماً إذا لم يكن هناك على الساحة سوى سوء الفهم وانعدام الثقة والتربص والانتهازية ... إلخ .

وإذا كانت المفاوضات تدور فى غرف مغلقة ، وكثيراً ما تكون داخل نطاق بالغ السرية ، فإن علاقاتها بالصراعات والتفاعلات والمتغيرات التى تدور على أرض الواقع

خارج هذه الغرف المغلقة ، وفي مواقع قد تكون بعيدة كل البعد عنها ، علاقات عضوية مؤثرة فيها للغاية ، لأنها لا تدور فى فراغ . وهذه العوامل تختلف من عملية تفاوض إلى أخرى ، اختلاف بصمات الأصابع ، بل ومن مرحلة إلى أخرى فى العملية الواحدة . وذلك طبقاً لطبيعة القضية أو المشكلة محل التفاوض فى ضوء أهداف المفاوضات ، وتوازنات القوى بين الأطراف المعنية ، ومتغيرات صنع القرار الذى يتأثر بالسياسة الداخلية للدول القائمة بالتفاوض ، والأبعاد النفسية والثقافية والسلوكية والفكرية التى تشكل منطلقات المتفاوضين ، والمناخ الدولى المواسب للمواكب لزمن المفاوضات ، والمؤثرات التى قد تمارسها أطراف خارجية أو قوى دولية يهمنها أن تسير المفاوضات وفقاً لأهدافها الإستراتيجية ... إلخ .

والمفاوض الخبير يدرك أن قوته - مهما كانت كبيرة - نسبية ، ولا يتمتع المفاوضات بقوة كاملة إلا فى حالة الاحتكار من ناحيته ، والإذعان من ناحية الطرف الآخر ، وفى هذه الحالة قد تصبح المفاوضات غير ذات موضوع لأنها لن تغير شيئاً من الأوضاع الراهنة، إلا إذا تغيرت موازين القوى التى لا تتجمد بطبيعتها عند وضع معين . كذلك فإن القوة يمكن أن تكون حقيقية أو ظاهرية ، كما أنه ليس من الضرورى ممارستها بأسلوب عملى ، إذ يكفى الاقتناع بوجودها ، وهناك ظروف وحتميات مثل الموقف الراهن ، وأسلوب الحكومة فى التعامل مع القضية ، ودرجات التنافس الراهن أو المحتمل ، وغير ذلك من الملابسات التى تفرض نطاقاً على استخدامات القوة لا يمكن تجاوزه ، مهما كانت الطاقات الكامنة فيها ، ذلك أن حدود القوة مرتبهة بالدرجة التى يقبلها الطرف الآخر ، خاصة إذا كان هذا الطرف يقظاً ومناوراً عنيداً يرفض الإذعان . كما أن الغايات التى تسعى القوة إلى تحقيقها لا تنفصل عن الوسائل المتبعة ، بالإضافة إلى المخاطر والتكاليف المرتبطة أو المترتبة على ممارسة القوة التى تتغير علاقاتها مع المتغيرات التى تتولد بمرور الزمن .

ويوضح إيكلى فى كتابه «كيف تتفاوض الأمم» الصادر فى عام ١٩٦٤ ، الفوارق بين الدول الشمولية والديمقراطية فى مجال المفاوضات، فالمفاوض الذى يمثل دولة شمولية يمتلك بعض المزايا مثل التمتع بتأييد حكومة مركزية سلطوية تمد وفده بتماسك واتساق فى الموقف ، وإمكانية الحفاظ على السرية ، وعدم الالتزام أو التأثر بتيارات الرأى العام أو ضغوطه ، على الأقل فى أثناء ممارسة التفاوض ، والحرية الكاملة فى اختيار أية أساليب للمساومة ، والاعتماد على إستراتيجية طويلة الأجل والنفس ، وعلى آليات دعائية قوية . وذلك على النقيض من الدول الديمقراطية التى تتعدد فيها الأصوات والاتجاهات بين مؤيد ومعارض . أما عيوب النظام الشمولى فى مجال المفاوضات ، فىرى إيكلى أنها أكثر خطورة من مزاياه . ذلك أن النظام الشمولى يغرى وفد التفاوض الذى يمثله بالبدء فى فرض مطالب متطرفة ومبالغ فيها فى موقف لا يسمح له بالحصول على أكثر من النصف مثلاً ، وتكون النتيجة أن يعود بنخفى حنين . كما أن تصلب أعضاء الوفد فى المفاوضات كثيراً ما يفقد تهديداتهم أو وعودهم مصداقيتها . وهو تصلب يمكن أن يدفعهم إلى قطع المفاوضات ، فى حين تحتم الدبلوماسية الواعية عليهم أن يستمروا فيها .

أما المفاوضات التى تجربها الدول الديمقراطية فىرى إيكلى أنها تمتلك مرونة تمكنها من استيعاب التحولات المتوقعة أو المفاجآت غير المتوقعة ثم مواجهتها بأفكار مبتكرة . وكذلك القدرة على التفاوض مع أطراف متعددة وداخل منظمات دولية . وإن كان إيكلى يرى أن من عيوب الدول الديمقراطية فى هذا المجال أنها تتجنب المطالب المضادة ، وتميل إلى الحلول الوسط والمعاملة بالمثل تحاشياً لتوسيع الصراع .. لكن تفسيرات إيكلى يجانبها الصواب عندما يفرض هذه الفوارق المتعسفة بين سلوكيات وأساليب كل من الدول الشمولية والديمقراطية فى مجال المفاوضات ، ذلك أن قواعد اللعبة تكاد تكون واحدة . وإذا كانت هناك اختلافات نوعية فهى ترجع إلى نوعية الظروف والملابسات والمواقف والموضوعات والقضايا

المطروحة على مائدة المفاوضات والتي تختلف فيما بينها اختلاف بصمات الأصابع .
وقد تتبادل الوفود أساليب التفاوض فيما بينها بصرف النظر عما إذا كانت تنتمي إلى
نظام شمولي أو ديمقراطي .

وهذه القواعد أو الأساسيات التي يجب أن تتوافر في أى وفد للمفاوضات ،
تتمثل في فهم أفكار الآخرين ومشاركتهم مشاعرهم بقدر الإمكان ؛ لأن هذا من شأنه
أن يمنح المفاوضات فعالية إيجابية . كما تتمثل في الصبر وطول النفس وقوة التحمل
إذ تستغرق بعض المفاوضات سنوات . ولا بد أن يتمتع المفاوض بالثقة فى النفس
والثقة فى مساندة وطنه الكاملة لإدارته للمفاوضات ، والصمود للهجوم عندما يتعرض
له ، والتحمل والقوة واليقظة لأن المفاوضات تتطلب قدرة متجددة على الاحتمال
الجسدى والعقلى ، خاصة عندما تستغرق المفاوضات ساعات عديدة وأياماً متتابعة
دون ظهور أى أمل فى اتفاق قريب .

وبالإضافة إلى هذه الإمكانيات الضرورية للمفاوض ، فإنه لا بد أن يمتلك مهارة
شخصية فى التخطيط العاجل والأجل الذى يمنحه رؤية واضحة بقدر الإمكان ، وقدرة
على ترتيب أفكاره وابتكار الجديد منها ، مهما كانت الضغوط الواقعة عليه ، ولما حية
عملية عامة تمكنه من استيعاب كل معطيات الموقف الراهن ، وكفاءة عالية فى التعبير
الشفوى الذى يصل إلى هدفه بأسرع ما يمكن . ناهيك عن الشخصية الناضجة
المتكاملة التى تجذب الآخرين إليها دون افتعال أو مبالغة ، وتوافر الاستعداد اللحظى
للاستفادة من كل المعلومات المتاحة ، ورصد مواطن القوة واستغلالها فى الوقت
المناسب .

ومن أهم قواعد اللعبة فى المفاوضات السياسية ، أن التفاوض يصبح مناسباً
ومواتياً ومبشراً بنتائج إيجابية ، عندما تجد الأطراف المعنية أن المشكلة لا يمكن أن
تحل من طرف واحد ، بل لا بد أن تجتمع معاً وأن تتبادلن الآراء والأفكار على أرض

مشتركة بهدف الوصول إلى حل عام . وممارسة الضغط لبدء مفاوضات لا تعنى بالضرورة تفوق طرف على آخر بامتلاكه أسباب الضغط والقوة ، بل تعنى أن الطرف الذى يمارس الضغط ، يدرك أن حل المشكلة بدون الطرف الذى يمارس عليه الضغط ، غير ممكن وغير متوافر . فإذا ما توافر هذا العامل ، تبدأ الإجراءات الشكلية التى يمكن أن تشكل عقبات بدورها ؛ لأنها تثير حساسيات عديدة ، إذ تشمل عملية التجهيز مسائل عديدة ، فى مقدمتها مكان المفاوضات ، وإعداد جدول الأعمال ، واللغة المستخدمة فى التفاوض ، وترتيب الجلوس على مائدة المفاوضات ، وسرية أو علنية الجلسات ، والتغطية الصحفية والإعلامية ، ودور الوسيط أو الطرف الثالث إن وجد ، والزمن المتوقع للجلسات ، وعملية رفع أعلام الأطراف المشتركة ، بل وأطراف المفاوضات نفسها .

حتى سرانكاه

ولعل من أهم تعريفات التفاوض أن المفاوضات ليست سوى تبادل للتنازلات ، وإلا لما كان هناك أى معنى أو دلالة لمحاولة الجمع بين الأطراف المعنية حول مائدة المفاوضات . ولذلك تنطوى هذه التنازلات على أساليب وحيل ومناورات عديدة ، منها على سبيل المثال البدء بعرض متطرف قد يساعد على تقديم تنازل أقل أو معادل كحد أقصى لذلك الذى يقدمه الخصم ، إذا ما تم تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل ، وأيضاً أسلوب تكرار التنازلات من خلال تقديم تنازلات صغيرة قليلة يمكن أن تصل إلى حلول وسط إذا ما كانت هناك تنازلات مقابلة . كما تنطوى التنازلات على مفاجآت قد يحتفظ أحد الأطراف بها فى جعبته ، عندما يدخر تنازلاً فى آخر لحظة بحيث يشكل فرصة أخيرة وذهبية للطرف أو الأطراف الأخرى . كذلك يمكن افتتاح المفاوضات بمطلب عال ، مع معدل صغير للتنازل ، مع مستوى أدنى عال من التوقعات والاحتمالات التى يتوقف عندها التنازل إذا لم تكن هناك استجابة من الطرف الآخر . لكن من المعروف أن الطرف الذى يسعى أكثر من الطرف الآخر إلى عقد المفاوضات ، هو الطرف الذى يضطر إلى تقديم تنازلات أكثر .

وبرغم الدراسات العديدة والمستفيضة التي تناولت بالتحليل ، الجوانب المختلفة والمعقدة والمتشعبة للمفاوضات بكل أنواعها السياسية والعسكرية والاقتصادية ، فإنها فى حاجة متجددة لمزيد من الدراسات والأبحاث ، نظراً لأن المتغيرات الإقليمية والدولية لا تتوقف للحظة واحدة ، وبالتالي تأتى دائماً بالقضايا والمشكلات والمسائل الجديدة التى تختلف عن تلك التى وردت من قبل فى ظروف وملايسات مختلفة . وإذا كانت هناك قواعد عامة لممارسة لعبة المفاوضات هى بمثابة الثوابت التى يمكن الاعتماد عليها إلى حد ما ، فإن المتغيرات المستجدة دائماً على الساحة تتطلب أساليب ورؤى ومناهج مبتكرة وجديدة ، وخاصة فى زمن العولمة الذى يعاد فيه تخطيط الخريطة السياسية والعسكرية والاقتصادية للعالم المعاصر كله ، مما يتطلب من المتفاوضين وعياً أعمق ، ومعرفة أشمل ، ودراية أكبر ، يمكنهم أن يواجهوا بها مشكلات وقضايا هذا العصر المعقد واللاهث والمضطرب الذى لا يتوقف عن الوقوع فى المحن والمأسى التى يحرص على إنتاجها بحماس لا يعرف الكلل .

★ ★ ★

(٢٦) الخيال السياسى

قد يتصور الكثيرون أن الخيال البشرى طاقة صالحة فقط للاستخدام فى مجال الإبداع الفنى والأدبى ، أما الإنجاز العلمى فيجب أن يربأ بنفسه عن الاقتراب من هذه الطاقة الغامضة المراوغة التى لا يمكن تقنينها وتعريفها تعريفًا جامعًا مانعًا . لكن مثل هذا التفكير عاجز عن إدراك الحقيقة العلمية التى تؤكد أن كل إنجازات الحضارة الإنسانية على مر التاريخ ، سواء أكانت فى مجالات العلوم الطبيعية أو الوضعية أو الإنسانية ، كانت نابعة من تلك الطاقة التى اصطلحنا على تسميتها «بالخيال» وبالطبع كانت هذه الإنجازات الحضارية ، إنجازات علمية كما هى فنية ، ذلك أن المعرفة الإنسانية لا تتجزأ ولا تفرق بين ما هو علمى وما هو فنى . ومن هنا كانت مقولة العالم الشهير أينشتاين ، عندما أكد أن الخيال خير من المعرفة التى هى فى حقيقتها تحصيل حاصل ، أما الخيال فهو السعى لتحصيل ما لم يحصل بعد ؛ لأنه يعتمد على الابتكار والتجديد والاكتشاف والاختراع ، وليس كالمعرفة التى تقتصر على التلقين والاستيعاب والفهم .

والخيال ليس مجرد شطحات وهواجس ، وإنما هو اقتحام العقل الإنسانى فى مجالات لم ينخس فيها من قبل ، ثم العودة بأفكار ومفاهيم لم تطرأ على بال ذوى العقول التقليدية . ولذلك فإن مراحل التحول الحاسمة فى تاريخ الحضارة البشرية ، تعتمد أساسًا على الرواد والقادة والزعماء والمفكرين الذين يتجاوزون النظريات القديمة والأفكار التقليدية ، حتى يتيحوا الفرصة لإعمال خيالهم فى استشراف الآفاق الجديدة التى قد لا يرضى عنها الكثيرون فى بادئ الأمر نظرًا لجدهتها أو جرأتها التى لم يألفوها .

وإذا كان العلماء فى نظرياتهم ومعاملهم ، يستغلون طاقة الخيال عندهم لكى يخرجوا من الطرق المسدودة أو الدوائر المفرغة أو المتاهات الجانبية التى غالباً ما تكون نتيجة طبيعية للتفكير التقليدى الذى يحذو حذو السابقين ، فإنه من باب أولى أن يعتمد الساسة على خيالهم فى استلهام القرارات المصيرية التى يمكن أن تخرج بالدولة من الأزمات أو المآزق التى قد تشتت سيرتها الحضارية . ذلك أن الخيال فى جوهره هو القدرة التى تمكن صاحبها من رؤية وإدراك ما لا يستطيع الآخرون رؤيته وإدراكه .

ويعد الخيال من قواعد اللعبة السياسية التى تضع حدًا فاصلاً بين الزعامة التاريخية الريادية والاحتراف السياسى التقليدى . فالزعيم التاريخى يستلهم خياله السياسى الثاقب بعد أن يقوم بتفكيك وتحليل المعطيات والإمكانات والاحتمالات الراهنة فى ضوء جديد ومن زوايا مستحدثة . لكن هذا لا يعنى أنه يتجاهل إنجازات كل من سبقوه وبالتالي يبدأ من الصفر ، ذلك أنه يستوعب ويستفيد من كل تجارب الماضى ، سواء الوطنية منها أو العالمية ، لكن هذه التجارب والخبرات والنظريات والأفكار لا تدخل فى باب المقدمات بالنسبة له ، بل هى اتجاهات وتيارات واجتهادات قابلة للنقاش والجدل والنقد ، لقبول بعضها ورفض البعض الآخر طبقاً للظروف والملابسات الراهنة التى يمر بها .

إن هذه الاتجاهات والتيارات والاجتهادات لا تخرج عن نطاق المادة الخام التى لا بد أن تخضع للصياغة من جديد ، فإذا استعصت على هذه الصياغة المعاصرة لتكلسها وتحجرها ، فإن الزعيم التاريخى يتجاوزها حتى لا تقف عقبة فى مسيرته القومية التى يقودها . يساعده فى هذه المهمة خياله السياسى الذى تربى على تجاربه الماضية ، وعلى استيعابه لإنجازات ومواقف الزعماء القوميين الذين سبقوه سواء فى بلده أو بلاد أخرى ، وفوق كل ذلك تمكنه من قواعد اللعبة السياسية سواء على

المستوى النظرى أو المستوى التطبيقى ، مسلحًا بكل أدوات العلم السياسى ومناهج الفكر السياسى .

أما السياسى التقليدى المحترف فمثله كمثل التلميذ النجيب الذى يحفظ دروسه عن ظهر قلب ، دون أن يجهد عقله أو يعمل خياله فى هضم الفلسفة أو المنهج الفكرى الذى نهضت عليه مثل هذه الدروس ؛ ولذلك فهو لا يتجاوز مرحلة التلقين والاستيعاب والتطبيق إلى مجال التجديد والابتكار والانطلاق إلى آفاق لم يبلغها أحد من قبل . وبالتالي فإن الخيال السياسى ينعدم لديه أو يبلغ أدنى الدرجات ، فهو يجيد كل المناورات والحيل والألاعيب السياسية، للتخلص من خصومه أولاً بأول، وللحفاظ على سيطرته على مقاليد الأمور .

وهو ليس على استعداد للمخاطرة بمنصبه وحياته إلا بالقدر الذى يمكنه من الحفاظ عليهما . أما المخاطر أو الخطوات الجريئة التى قد لا تكون مأمونة العواقب ، لكنها تهدف إلى تحقيق الأهداف القومية الكبرى ، فإنه يتجنبها بقدر الإمكان حتى يكفيه الله شر القتال .

وغالباً ما يكون الزعيم القومى سابقاً لعصره لأن خياله السياسى يمنحه القدرة على تحليل كل مكونات الواقع وحقائقه ، ثم على الانطلاق إلى آفاق المستقبل الذى ما يزال فى بطن الغيب . ولا يعنى هذا أنه يدعى النبوة أو الرجم بالغيب ، لأنه يدرك جيداً أن المستقبل ليس سوى المحصلة النهائية للحاضر ، وسرعان ما يتحول إلى حاضر ثم إلى ماض ، وهكذا . وإذا لم يتدخل الرائد السياسى بفكره وخياله لكى يعيد صياغة الحاضر بما يمهد لترسيخ الصالح العام لشعبه ، فسيأتى المستقبل بما لا تشتهى الأجيال القادمة . لذلك تقوم الشعوب بتخليد الزعماء القوميين الذين أتاحوا الفرصة لأجيالها المتتابة لكى تعيش الحياة اللائقة بإنسان العصر .

ولعل من أهم مقومات الخيال السياسى عند الزعيم القومى وعيه بتاريخ وطنه

بصفة خاصة ، وبتاريخ العالم بصفة عامة . وتمكنه من تطبيق قواعد اللعبة السياسية ، بل وابتكار قواعد جديدة تناسب أهدافه وطموحاته التي قد لا تتسع لها القواعد التقليدية القديمة . وهو يعلم تماماً أن التاريخ لا يرحم في حكمه ولا يقبل الاستئناف ، حتى لو تم تزييف بعض أجزائه أو إخفاؤها أو تلوينها ، إذ يوجد هناك دائماً من ينبش عن الحقيقة حتى لو كانت إبرة في كوم من قش في يوم عاصف . وأقوى ذاكرة عرفتها البشرية هي ذاكرة التاريخ التي لا تنسى أية كبيرة أو صغيرة ، بل وتحرص على تجميع الأجزاء المتناثرة التي قد تبدو بلا أية علاقة فيما بينها ؛ لاستخراج علاقات خافية عن الأعين ، ورسم ملامح صورة أو خريطة لم ير أحد مثلها من قبل . ولا جدوى مهما حاول السياسيون المحترفون التقليديون ، تزييف التاريخ والحصول لأنفسهم على مكانة أكبر من أحجامهم الطبيعية . فالتاريخ الحضارى للأمم يفسح صدره للقادة الرواد الذين قادوا أمهم إلى الازدهار برغم الأهوال والمخاطر التي ربما أودت بحياتهم ، أما التقليديون فيظلون في الظل في أغلب الأحوال .

والزعيم القومى لا يهاب التحديات الخطيرة ولا يخشاها ، بل يجد فيها فرصة موالية لكى يثبت إرادة شعبه من خلال قيادته الواعية له . والمسألة فى نظره ليست مجرد مخاطرة غير محسوبة أو رهان غير مأمون العواقب . فهو يلجأ دائماً إلى رحاب خياله السياسى الذى يساعده على فتح الثغرات واختراق الحواجز فى وقت ومكان لم يكونا ليخطرا علي بال أى سياسى تقليدى ، وعلى تفكيك المواقف والتوجهات الراهنة وإعادة ربط عناصرها وجزئياتها من منظور جديد يتيح من فرص التعامل ما كان غائباً من قبل . ذلك أن من أهم قواعد اللعبة السياسية أن بعض المشكلات أو الأزمات تبدو فى إطار زمنى معين مستحيلة الحل والحسم ، لكن السياسى الرائد المحنك لا يفقد الأمل لأنه مدرك جيداً أن تغيير الزاوية التى ينظر منها إلى الأزمة الراهنة قد يفتح الباب على مصراعيه لحلها ، ولن يسعفه على القيام بهذه المهمة

الحيوية سوى خياله السياسى المبدع الخلاق . وحتى لو وجد أن جميع الزوايا أو البدائل لا تصلح فى اللحظة الراهنة لحل الأزمة ، فإن تغيير الإطار الزمنى قد يساعد فيما بعد على حلها ، بشرط أن يسعى الزعيم السياسى ومساعدوه على تغيير معطيات هذا الإطار ودوافعه ومحركاته .

والخيال السياسى لا يعنى الشطحات التى لا تحدها حدود ، بل هو طاقة خلاقه تخضع تماماً لعلم الحساب الإستراتيجى من حيث تقدير نسبة الخسائر والأرباح . فلا يعقل أن يخوض الزعيم القومى معركة ما - سواء أكانت سياسية أم عسكرية أم اقتصادية - وهو يرى أن نسبة الخسائر أكبر من الأرباح . لكن إذا وجد نفسه مجبراً على خوضها لاحتياجات لا مفر منها ، فعليه أن يعيد حساباته بأسرع ما يمكن ، لعله يقلل الخسائر إلى أقل قدر ممكن ، وربما استطاع أن يدخل إلى «خانة» الأرباح ، لو كان من الساسة الذين يعرفون كيفية الإمساك بزمام المبادرة وتوظيفها لحسابهم ، وخاصة أن موازين الخسائر والأرباح فى مجال السياسة لا تعرف الثبات أو السكون لحظة واحدة . فمن الطبيعى أن يقدر القائد كل الإمكانيات والاحتمالات المتوقعة ، وأن يصل إلى أكثر التقديرات دقة حتى تقل نسبة المخاطرة والتهديد بحيث يتفرغ للإنجاز الإيجابى .

وتشكل الريادة الفكرية المبكرة عنصراً حيوياً ومهماً من عناصر الخيال السياسى . ولذلك يتوقع الزعيم التاريخى دائماً حدوث ما يشبه الصدمة أو الذهول أو الرفض أو المقاومة عند الساسة المحافظين التقليديين ، لكنه لا يعبأ بهذا كثيراً ، بل يلتمس العذر لهم لعدم قدرتهم على استيعاب خطواته الرائدة التى تعيد صياغة الحاضر ، وتضع بصماتها الواضحة على صفحات المستقبل . وهو يؤمن أن مرور الزمن كفيل بمساعدتهم على استيعاب وفهم إنجازاته الريادية التى سببت لهم مثل هذه الصدمات التى أصابت قدرتهم على التفكير بما يشبه الشلل .

وإذا كان الخيال فى مجال الأدب يعبر عن نفسه بالكلمات والأقوال ، فإن الخيال فى ميدان السياسة ، يثبت وجوده بالأحداث والأعمال . وحتى الأقوال المأثورة التى اشتهر بها الزعماء القوميون على مر التاريخ ، كانت صدى أو تعبيراً عن أعمال قاموا بها بالفعل ، ولم يدلوا بها لمجرد استعراض العضلات، أو تحسين الصورة، أو خداع الشعوب، أو تزييف التاريخ ، وإن كانت هذه الاعتبارات واردة فى بعض الحالات . وعلى الرغم من أن الأعمال التى تصدر عن الخيال السياسى الناضج غالباً ما تكون درامية ومثيرة للغاية ، إلا أن مثل هذا الانفعال المبهر لا يشكل الهدف الأساسى منها ، بل ربما يكون مجرد وسيلة تساعد على بلوغ الهدف الإستراتيجى الشامل . أما الساسة التقليديون المحافظون فعادة ما يجعلون من العنصر الدرامى المثير هدفاً نهائياً لخططهم وكسباً لشعبية قد تكون مفتقدة أو هزيلة .

من هنا كان ارتباط نقاط التحول التاريخية فى حياة الشعوب ، بقدرة زعمائها على توظيف خيالهم السياسى فى اللحظات الحاسمة . فقد كان الخيال السياسى بمثابة الأرض الرحبة التى تحركوا عليها وانطلقوا منها فى وقت ضاقت فيه أرض الواقع بأمالهم وطموحاتهم ، فعندما يتحول الخيال السياسى إلى طاقة بناء وفعالة ، فإن أرض الواقع نفسها تتسع وتمتد ، وبالتالي تترسخ مكانة هؤلاء الزعماء فى تاريخ شعوبهم ، وربما فى تاريخ العالم أجمع . ولذلك أصبحت مادة الخيال أو التخيل أو التصور السياسى من أهم المواد التى تدرس الآن فى أشهر المعاهد والكليات السياسية والاستراتيجية ، حتى يتجاوز ساسة المستقبل مرحلة تطبيق القواعد القديمة للعبة السياسية إلى مرحلة ابتكار قواعد جديدة تناسب المتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والاجتماعية والفكرية والثقافية التى أصبحت تجتاح العالم بسرعة محمومة ، قد تقاس بالأيام أو حتى بالساعات ، وليس بالأعوام أو العقود أو الأجيال كما كان يحدث من قبل .

★ ★ ★

(٢٧) دهاليز البيروقراطية

«البيروقراطية» كلمة أصبحت شائعة سواء بين فئات المثقفين أو المواطنين العاديين ، ومع ذلك فإن معناها الدقيق لا يزال غير واضح لدى الكثيرين الذين لا يعلمون عنها سوى أنها إجراءات إدارية يمكن أن تعوق مصالح الناس . ومن الناحية اللغوية ، تتكون كلمة «بيروقراطية» من مقطعين هما : «بيرو» و «قراطية» وكلمة «بيرو» ذات أصل لاتيني هو كلمة burus ، ومعناها «اللون الداكن المعتم الموحى بالمهابة والاحتشام». وقد تعنى أيضاً «التستر على الأعمال السيئة» . وهى أيضا كلمة قريبة فى حروفها من كلمة La bure الفرنسية القديمة ، وهى تعنى نوعاً معيناً من الأقمشة يستعمل غطاء للمناضد، وخاصة مناضد اجتماعات رجال الحكومة فى الأزمنة الماضية. وفى الفرنسية الحديثة، أصبحت كلمة bureau المشتقة من الكلمة القديمة، تعنى منضدة الكتابة ، أو تعنى ببساطة المكتب ، كما تعنى غرفة المكتب نفسها. أما المقطع الثانى من الكلمة وهو «قراطية» فهو ذو أصل يونانى يعنى «الحكم» . ومن هنا ، فإن معنى كلمة «بيروقراطية» هو حكم المكاتب .

وكان أول من استخدم هذا اللفظ ، فينسان دى جورناى ، رجل الاقتصاد ووزير التجارة الفرنسية فى عام ١٧٤٥ . وارتبط استخدام هذا التعبير - فى الأصل - بالاتجاهات الليبرالية فى القرن الثامن عشر . ثم ترسخ فى القرن التاسع عشر على يد الثوريين الفرنسيين الذين كانوا يفضلون سلطان الطبيعة على الإنسان عن سلطان الإنسان على الإنسان . ومع هذا ، فإن تعبير «البيروقراطية» يتعرض - من منظور دلالاته الاجتماعية - لكثير من البلبلة والتضارب، لأنه مصطلح ذو مضمون اجتماعى / سياسى، وبالتالى فإن تحديد مضمونه، يتوقف على نوعية القوة السياسية / الاجتماعية التى تقوم بذلك .

من هذا المنطلق يمكن رصد اتجاهين رئيسيين : الاتجاه الأول يحاول أن يسبغ على هذا المصطلح معنى إدارياً بحتاً ، فيقدم صورة لعالم بأكمله من المكاتب والموظفين والسعاة والأوراق والملفات والروتين : صورة من البطء والتهرب من المسؤولية ، وأحيانا القهر والظلم . والاتجاه الثانى يحاول أن يفسر هذا المصطلح تفسيراً سياسياً ليرسم صورة لطبقة من الموظفين ، تستخدم سلطتها المكتبية فى سبيل الحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية واجتماعية على حساب الشعب ، وتمارس سلطتها بطريقة تعسفية ، بل واستبدادية أحياناً . وهى تملك من الخبث والدهاء والمراوغة ما يمكنها من إضعاف سلطة القادة السياسيين عن طريق تميع قراراتهم عبر الدهاليز والإجراءات والخطوات البيروقراطية الطويلة والمتوتية والمعقدة ، إذا لم تكن هذه القرارات فى صالحها . وأحياناً يتكون تحالف بين السلطة السياسية والطبقة البيروقراطية مما يصيب آليات الحكم بالرتابة والبطء والجمود . فالبيروقراطية تستطيع ممارسة قواعد اللعبة السياسية بطرقها الخاصة التى يصعب فى كثير من الأحيان كشفها ورصدها وإيقافها عند حدها .

ومن الواضح - علمياً - أن تفسير البيروقراطية من منظور الاتجاه الأول هو تفسير قاصر ، بل لعله - فى الوقت نفسه - تفسير بيروقراطى فى حد ذاته . أما تفسيرها من منظور الاتجاه الثانى فهو تفسير أشمل وأعمق وأدق ، ويؤكد تاريخ البيروقراطية ونشأتها ونموها وتطورها ، سواء فى المجالات الإقليمية ، أو فى المجالات القومية . ذلك أن المعنى الدقيق والشامل لمصطلح «البيروقراطية» هو «الحكم عن طريق المكاتب» . وسواء نظرنا إلى مفهومها من زاويتها اللغوية أو من زاويتها الاجتماعية/ السياسية ، فإن البيروقراطى هو الشخص الذى يتحكم من خلال مكتب . وبمعنى أشمل هو الشخص الذى يتحكم فى العمل العام عن طريق استخدام سلطته فى إسباغ أهمية خاصة أو امتياز معين على نفسه ، وهو الذى يثرثر ثرثرة بليدة وعقيمة

وزائفة ، داخل مكتبه وفي حضور المترددين عليه ، عن «القيادة بصفة عامة» وعن «البيروقراطيين الذين لا عمل لهم سوى تدفئة المقاعد التي يجلسون عليها» !!

وثمة مثل فرنسى يقول إنك إذا سألت واعظاً عن رأيه فى الخطيئة ، فإنه سيحببك على الفور بأنه ضدها مهما تخفّت فى أشكال خبيثة أو مغرية ، حتى لو كان هو نفسه غارقاً فيها حتى أذنيه . وإذا سألت موظفاً عن رأيه فى البيروقراطية فإنه سيحببك على الفور بأنه ضد البيروقراطية ولو كان هو نفسه بيروقراطياً أصيلاً ، يحترم الورقة أكثر من احترامه القضية المسطرة عليها ، ويؤمن بالملف الشخصى للإنسان قبل أن يؤمن بهذا الإنسان نفسه ، ولا يرى فى اللوائح والبنود والقوانين سوى كلمات تطبق بحذافيرها حرفياً بصرف النظر عن المعانى الأعمق والأشمل التى تنطوى عليها . ذلك أن التفسير الحرفى للوائح يمنحه سيفاً يسلطه على رقبة العباد ، ويشعره بقدرته على التحكم فى مصائرهم ، ويمكن أن يعود عليه بالفائدة المادية منهم إذا تنازل عن هذا التفسير الحرفى وشرع فى تفسير إنسانى موضوعى مختلف .

ويعترف البيروقراطيون الأذكياء بظاهرة المكتبية والروتين والتهرب من المسئولية ويستنكرونها ، لكنهم ينكرون فى الوقت نفسه الطبيعة التحكمية والاستبدادية والامتيازية للنظام البيروقراطى ، وينفون عن أنفسهم أنهم يمارسون تحكماً وسلطاناً بل وسلطة فعلية على الناس ، وأنهم ليسوا سوى أدوات فى أيدي القيادات السياسية لتنفيذ أهدافها . وهم بذلك يزيدون البلبلة حول قضية البيروقراطية ، لكن على أية حال فإن البيروقراطية هى حكم المكاتب وتحكم الموظفين ، وهى تعبير يستعمل بمعنى انتقادى واستنكارى ، وخاصة عند الذين يملكون من الوعى السياسى ما يجعلهم يدركون أن البيروقراطية يمكن أن تتحول إلى صخرة تتحطم عليها كل محاولات الإصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

إن البيروقراطية - مثلاً - تعد من أخطر العوامل التى تهدد الديمقراطية وتحولها

إلى مجرد شكل صوري من أشكال التنفيس الاجتماعي، وذلك من خلال ممارسات وضغوط ودهاليز أجهزة الإدارة الحكومية العتيقة بكل ذبولها ورواسبها وخلفياتها ولوائحها وملفاتها. فالبيروقراطية لا تخشى أية ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية جديدة مادامت لا تمسها من بعيد أو قريب. فهي لا تخاف من حرية الرأي والتعبير مادامت تملك الحرية المطلقة في العمل والتنفيذ تحت ستار كثيف من القوانين واللوائح: أي على طريقة «دع الآخرين يتكلمون كما يشاءون مادامنا نملك نفس الحق، ولكن في أن نعمل ما نشاء». لذلك تتربص البيروقراطية دائماً بالديمقراطية، وخاصة إذا كانت وليدة، استعداداً للقضاء عليها أو تحويلها إلى أداة للتنفيس عن مراحل الرأي المكبوت تجنباً لأي انفجار محتمل. ومن هنا كان التحالف التقليدي بين الأجهزة البيروقراطية التقليدية وبين النظم السياسية الشمولية لأنهما يسمحان بنفس التنفيس المحسوب حتى تظل الأحوال مستقرة على ما هي عليه. أما إذا حاولت الديمقراطية أن تجعل من نفسها طاقة إيجابية قادرة على التنفيذ الفعلي، فإن الأنظمة الشمولية، وكذلك الأجهزة البيروقراطية تشهر في وجهها كل الأسلحة الممكنة أو المبتكرة حتى تقبع الديمقراطية في عقر دارها، وتلزم حدودها الاسمية والشكلية.

إن خطورة الأجهزة البيروقراطية - وخاصة في الدول النامية أو المتخلفة - تتمثل في أنها تشكل قطاعاً لا يمكن تجاهله من القوى العاملة، وفي الوقت نفسه لا يوجد شخص بالذات يمكن أن توجه إليه تهمة التعطيل أو التسويف أو التأجيل أو التشتيت. فالموظف الكبير يخفى وراء الموظف الصغير، والصغير يحتمي بالكبير، والاثنان يتسلحان باللوائح ويغطيان تحركاتهما بالقوانين التي غالباً ما يعجز المواطن العادي عن تفسيرها لصالحه. ويمكن أن يكون الأمر الملكي أو القرار الجمهوري أو الرئاسي صادراً لصالح هذا المواطن، لكن لا بد أن يشق طريقه إلى التنفيذ عبر عوائق وحواجز بيروقراطية تبدأ بتأشيرة الوزير ولجانته المختصة لوضع برنامج تنفيذه، حتى كاتب

الأرشيف وملفاته أو أجهزته الإلكترونية إذا كان الجهاز البيروقراطي قد تم تحديثه .
وبطول هذه الرحلة الطويلة المنهكة يفقد الأمر الملكي أو القرار الجمهورى أو الرئاسى كل قوى الدفع التى اكتسبها فى البداية ، ويتحول إلى مجرد نشرة بيروقراطية مكتبية ،
يفسرها كل موظف على هواه . أى أن السلطة التشريعية تجد نفسها عاجزة فى مواجهة
السلطة التنفيذية بسبب الحواجز ، والعوائق ، والدهاليز ، والكهوف ، والمتاهات الجانبية ،
والطرق المسدودة ، والحلقات المفرغة التى تتفنن البيروقراطية فى ابتكارها .

وفى الدول النامية أو المتخلفة ، ينادى رجل السياسة وهو خارج السلطة بكذا
وكذا ، ويطلب بتطبيق كيت وكيت ، وهو يتفجر حماساً لتغييرات جذرية وتطورات
ثورية ، لكن بمجرد أن يتسلم مقاليد الوزارة - مثلاً - فإنه يفاجأ بالسدود العالية من
الطبقات المترامية ، والتوقيعات المتسلسلة ، والملفات المترامية ، واللجان الدورية ،
والإدارات المركزية ، والأقسام المختصة إلخ من تسلسل الهرم البيروقراطى الذى
يجلس الوزير على قمته . وعندما يصل الأمر أو القرار إلى قاعدة الهرم يكون قد سقط
عند السطح بلا حراك . وكان المفكر الفرنسى ألفريد سوفي قد ألف كتاباً فى عام
١٩٦٣ بعنوان «البيروقراطية» أوضح فيه أن البيروقراطية هى الاختيار الذى تطرحه
التنمية فى حين أنها بطبيعتها تقيض التنمية .

وتشبه ظاهرة البيروقراطية ظاهرة العولمة فى أنها نتاج الحضارة المعاصرة ككل ،
وليست نتاجاً لأيديولوجيا معينة من الأيديولوجيات السياسية والاجتماعية
والاقتصادية ، بل هى نتاج حضارة التقدم العلمى والتكنولوجى الهائل التى بدأت منذ
منتصف القرن التاسع عشر ، وجعلت منها منظومة معقدة بعد أن كانت مجرد إجراءات
إدراية مباشرة وبسيطة فى عصور سابقة ، فقد دخل العالم عصر التنمية الاقتصادية
الشاملة ، واتساع الخدمات والمنافع العامة ، وتشابك العلاقات الدولية ، وتقارب
الحدود بين الأمم ، مما جعل الحاجة ملحة لأجهزة إدارية تنظم هذا التطور والتشابك
والتعقيد . ومن الواضح أن ظاهرة البيروقراطية ، ازدادت رسوخاً ووضوحاً بازدياد دور

الدولة فى المجتمع . ويطالب الليبراليون الرأسماليون ، وخاصة فى عصر العولمة ، بوقف تدخل الدولة ، وقصر دورها على حماية الأمن والنظام وتحصيل الضرائب ، بل ويتطرف معظمهم ، منذ العقد الأخير من القرن العشرين ، ويزعمون أن البيروقراطية هى قرينة حتمية للاشتراكية ، متجاهلين أن البيروقراطية أصبحت من حقائق العصر الرأسمالى نفسه ، ومتفشية فى جميع قطاعات حياة المجتمع المعاصر . فهى توجد فى الأجهزة الخاصة والفردية ، كما توجد فى الأجهزة العامة والاجتماعية . وهى تكون جزءاً متزايد الأهمية فى قواعد اللعبة السياسية ، وأنظمة الحكم ، ومجالات الدفاع الوطنى ، بل وفى الجيوش التى لا يستطيع الضباط فيها والجنود الإقدام على أى تحرك فى ميدان القتال إلا بناء على أمر واضح صادر إليهم ، لأنه بدون البيروقراطية العسكرية لا يمكن تحديد الاختصاصات والصلاحيات ، وبالتالي المسئوليات . وهو ما ينطبق على المجالات الأخرى ، مثل الشرطة ، والتعليم ، وأجهزة المرافق العامة والخدمات الاجتماعية ... إلخ ، وفى الدول الرأسمالية الليبرالية - على وجه التحديد - نلاحظ تمسك المسئولين بمظاهر البيروقراطية التى تدل على ظواهر فكرية وسلوكية راسخة فى النفوس ، مثل بيروقراطية «الأرواب» وأحياناً الشعر المستعار بين القضاة والمحامين ، وكذلك أنواع الزى الرسمى المميز أو الشارات التى تعلق على الصدور لأعضاء الجمعيات والتنظيمات والنقابات ، والأحزاب والمنظمات السياسية المحلية أو الدولية .

ويؤكد ألفريد سوقى فى كتابه «البيروقراطية» أن تدخل الدولة ، أصبح مبدأ عالمياً وان اختلفت درجاته بين مختلف الأنظمة السياسية ، سواء أكانت على أقصى اليمين أو أقصى اليسار . وبرغم كل محاولات الرأسمالية الليبرالية لتفكيك الدولة وإضعافها بقدر الإمكان ، فإن جميع الدول المعاصرة - على اختلاف توجهاتها - تعترف بأن من غير الممكن أن تكتفى الدولة بالقيام بمهمة حماية الأمن والنظام وتحصيل الضرائب . لم يعد من الممكن أن تصبح الدولة بالقيام بمهمة حماية الأمن والنظام وتحصيل الضرائب .

وكاتب ، يعملون لدى رجل الأعمال وأصحاب الشركات والمؤسسات المالية والاقتصادية . لقد أصبح من حقائق العصر أن عدم تدخل الدولة فى الشؤون القومية يؤدى - حتماً - إلى وقوع مظالم اجتماعية واضطرابات وقلقل لا حصر لها ، لأنه لا بد من وجود حكم أو مرجع أخير للفصل فى الأمور ووضعها فى نصابها الطبيعى . والبيروقراطية - كظاهرة من ظواهر الحياة البشرية - ليست خيراً أو شراً فى حد ذاتها - وإنما العبرة دائماً بأساليب استخدامها وتطبيقها وتوظيفها ، أى بالنظام الذى يعمل على تسيير الآليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مرونة وسلاسة ، وليس النظام الذى يتحول إلى قوالب جامدة متحجرة أو قيود معوقة لهذه الآليات .

ومن يحاول تتبع جذور أو أصول البيروقراطية عبر التاريخ ، سيجد أن المصادر أو المراجع التاريخية عنها قليلة للغاية . ولا توجد دراسات مقارنة عن نمو عدد الموظفين أو المكتبيين فى كل بلد من بلاد العالم ، أو عن نسبتهم إلى عدد السكان . ومع ذلك فإن هناك من المعلومات المتناثرة ما يمكن أن يساعد على تتبع نشأتها ومراحلها وتطورها ونموها منذ عصر مصر القديمة ، ثم عهد اليونان القديمة وظهور المدن ، وعهد الملكية اليونانية فى ظل الإسكندر الأكبر ، والعهد الرومانى ، ثم العصور الوسطى .

فى مصر القديمة نشأت أعرق أنواع البيروقراطية منذ أقدم العصور ، فقد كانت مصر مقسمة إلى مقاطعات إدارية ، وكان لكل مقاطعة حاكم ، وهى مقسمة إلى أقاليم ، ولكل إقليم حاكم ، وكل إقليم يضم عدداً من القرى ، ولكل قرية رئيس يسمى «الكاتب» . واتصفت الدولة فى مصر القديمة بالقدرة على إنجاز المهام الاقتصادية للمجتمع بكفاءة عالية ، نظراً لعدم وجود صعوبات أو عقبات طبيعية فى تضاريس البلاد ، وانبساط وادى النيل على ضفتى النهر الممتد سهلاً هادئاً من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ، وسهولة المواصلات والاتصالات تبعاً لذلك . ومن هنا كان من

السهل تقرير أى أمر من الأمور الاجتماعية فى العاصمة ، ثم نقله من مستوى إلى آخر . ومن الواضح أن الحضارة المصرية الرائدة والمبهرة كانت دليلاً مادياً ملموساً على أن البيروقراطية كانت أداة إيجابية وقوة دفع لكل هذه الإنجازات الحضارية فى شتى المجالات ودحضاً حاسماً لادعاءات بعض الكتاب فى الغرب ، بأن البيروقراطية المصرية القديمة كانت أداة معوقة نظراً لثقل الأعباء الضريبية الناتجة عن التسلسل الإدارى ، وكذلك البطء الإدارى فى المعاملات ، وروتينية انتقال الأوامر وتنفيذها . بل إن بعضهم غالى فى هذه النظرة الفاقدة للموضوعية وادعى أن السطوة البيروقراطية بلغت حد العبودية والقهر لإنجاز المشروعات والإنجازات المنشودة . ومن البدهى أن حضارة رائدة ومبهرة مثل الحضارة المصرية لا يمكن أن تكون نتيجة لنظام عبودى ينتهك حرمة الإنسان وكرامته ، وإنما نتيجة لنظام ينهض على الإيمان الذاتى النابع من داخل الفرد ، بقيمة ما يعمله ويفعله ، وعلى الانتماء الحقيقى للوطن والفرعون الذى يحكمه .

ونقل الإغريق ثم الرومان ثم حكام أوروبا فى العصور الوسطى نفس الفلسفة البيروقراطية والتنظيمية ، ونفس التقسيمات إلى مقاطعات وأقاليم وقرى ، وإن كان مع بعض التغييرات التى تحتمها الظروف المحلية والتاريخية . وبرغم أن عصر النهضة كان بمثابة ثورة جذرية اجتاحت النظم الأوروبية الحاكمة، فإنها طبقت - إلى حد كبير - نفس التسلسل الهرمى فى الإدارة الحكومية . ومع بداية عصر الإمبراطوريات البريطانية والأسبانية ثم الفرنسية، وكذلك المستعمرات البرتغالية والإيطالية والبلجيكية والهولندية، اتبع نفس نظام التقسيمات الإدارية، ولكنها هذه المرة ليست على المستوى المحلى والإقليمى فحسب، بل على المستوى الإمبريالى الاستعمارى الذى يمد سطوته إلى ما وراء البحار، طبقاً للمصطلح الذى كان سائداً فى تلك العصور .

لكن الوعى بإشكالية البيروقراطية بمعناها المعاصر الحديث ، ظهر لأول مرة من

خلال الثورة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر . فقد لاحظ ميرابو خطيب هذه الثورة المشهور ، أن تكتيكات الإدارة المالية إنما هى «تكتيكات بيروقراطية تماماً». وإذا كانت الثورة الفرنسية قد قضت على الكادر الإدارى الملكى القديم ، فإنها ضاعفت الكادر الإدارى الجديد ، حتى يقال إن نابليون بونابرت يعتبر مؤسس البيروقراطية الحديثة . وفى الوقت نفسه ، نشأت فى الدولة الحديثة بعد الثورة الفرنسية ، خدمات جديدة عامة للمواطنين ، مثل التعليم ، والصحة ، والتوسع فى المرافق العامة ، كمرافق المياه والإضاءة والطرق وغيرها . وأدى ذلك كله . إلى إنشاء وزارات جديدة ، وترتيب أعباء مالية إضافية ، والتوسع - بالتالى - فى الأجهزة المالية والإدارية وزيادة عدد الموظفين .

وكانت قضية البيروقراطية مثار جدل ونقاش متجددين بين المفكرين السياسيين والخبراء الإداريين ، وخاصة عندما تتضخم الأجهزة الإدارية وتتعدد وتنشعب ، مما يضعف من قدرة القرار السياسى على أن يأخذ طريقه إلى التنفيذ . وكان السؤال الملح الذى فرض نفسه طوال القرنين : التاسع عشر والعشرين هو : هل البيروقراطية حتمية للتقدم ، وضرورة لتنظيم خطوات التنمية الحضارية الحديثة ، ومضاعفة سرعتها ، وتحقيق الترابط والتنسيق بين مختلف مجالاتها ، أم أنها على النقيض من ذلك تماماً ؟

هناك ثلاث إجابات أو ثلاثة اجتهادات مختلفة تحاول إيجاد نوع من الحسم لهذا التساؤل الحرج والمعقد . فالبيروقراطية تبدو للبعض نسيجاً حيويماً لا بد منه لتدعيم وربط الأجهزة الإدارية والاجتماعية بل والسياسية والاقتصادية فى منظومة قوية متسقة ومتفاعلة . وهى تبدو للبعض الآخر نظاماً مفككاً لعلاقات لزجة وجامدة ومعوقة ، تخفى تحتها الفساد وسوء استخدام السلطة ولا فائدة منها على الإطلاق ، فى حين تبدو لفريق ثالث منظومة قادرة على أن تصهر فى بوتقتها القوى المنتجة مع القوى غير

المنتجة فى المجتمع ، القوة الاقتصادية النشطة الفعالة مع القوة الإدارية المتكاملة المعرقله، على أساس أن إحداها لا تستطيع أن تعيش أو تؤدي وظيفتها بدون الأخرى ، إذ إن فى استطاعة المجتمع المتحضر أن يفسح للمنظومة الإدارية - كمجرد وسيلة - مجالاً أقل ، وأن يكفل لها -كقوة دفع- قدراً أكبر من الكفاءة .

لكن خصوم البيروقراطية ، وخاصة من أنصار التخصصية ، يصرون على القيام بعمليات بتر للأجهزة الإدارية ، وعمليات طرد أو فصل للموظفين أو حتى العمال بانتظام ومن حين لآخر ، وينادون بتعزيز المؤسسات والشركات والمشروعات التى يمثلها أفراد . وفى زمن العولمة والتخصصية ، منذ أواخر القرن العشرين ، تحولت عمليات البتر والطرده والفصل إلى ما يشبه الحمى أو الإعصار على أساس أن التكنولوجيا حلت محل الإنسان فى عمليات الإنتاج ، وتفوقت عليه فى الجودة والدقة والسرعة ، بحيث أصبح فى الإمكان طرد ما يقرب من ٩٠٪ من القوى العاملة، وبالتالى تضاعفت الأرباح العائدة على أصحاب العمل . لكن المجتمع لن يسلم من المتاعب والقلق والاضطرابات التى يمكن أن يتسبب فيها هؤلاء المطرودون والعاطلون، بحيث يصبح التقدم التكنولوجى على حساب السلام الاجتماعى والكيان الإنسانى وهذه خسارة لاشك - أنها أفدح : إذ يتحتم وضع التكنولوجيا فى خدمة الإنسان وليس العكس ، وإلا سيصبح موقف أنصار التخصصية والعولمة مثل موقف الطبيب الجراح الذى أنبأ أهل المريض - وهو فى رضا كامل عن نفسه - أن العملية الجراحية نجحت تماماً لكن المريض مات !!

ولعل من أهم عيوب خصوم البيروقراطية ، أنهم لا يتحلون بما يكفى من الصبر لدراسة خصمهم البيروقراطى وتحويله إلى طاقة منتجة وخلاقة ، وأنهم لا يتيحون لأنفسهم ما يكفى من الوقت لكى يعالجوا هذا الخصم معالجة يقظة وسليمة . وهذه هى المعضلة التى نجحت اليابان فى حلها . فمثلاً وجدت أن علاج سلبيات أو ثغرات

أو معوقات أى مصنع لا يكمن فى غلقه وطرده العاملين منه مثلما تفعل دول الغرب ، وإنما فى إصلاح هذه السلبيات ، وسد هذه الثغرات ، وإزالة هذه المعوقات ، وابتكار قوى دفع جديدة لعجلة الإنتاج ، وتوفير تكاليف إنشاء مشروع جديد يبدأ من الصفر . فقد درست اليابان الزوايا المختلفة لمشكلة البيروقراطية المثيرة للقلق والتعثر ، وقررت الاستيلاء على القلعة البيروقراطية وإخضاعها لأهدافها القومية ، وهذا أفضل بكثير من أن تنهال عليها بمعاول الهدم من خارجها . فالإنسان اليابانى - حتى ولو كان بيروقراطياً قحاً يمكن استغلاله وصقل قدراته بعد اكتشافها ، بحيث يتحول إلى طاقة دفع متجددة لآليات الإنتاج - ذلك أن الإنسان هو عملة اليابان الصعبة .

وإذا كانت أساسيات البيروقراطية واحدة ، فإن بصماتها وملامحها وآلياتها تختلف من بلد إلى آخر ، ومن عصر إلى آخر . ولذلك لا بد أن تركز الدراسة التحليلية الميدانية على الظروف الخاصة للبلد موضوع الدراسة التى لا بد أن تتناول تاريخ البيروقراطية فيه ، ودورها ، ووظيفتها ، وآلياتها ، ومزاياها ، وعيوبها ، وعقلية المشتغلين بها ونفسياتهم ، والفكرة العامة عنهم لدى الرأى العام . وبإيجاز ، تنبغى دراسة القوى المحركة التى تلعب دوراً ، إيجابياً أو سلبياً ، فى تكوين الهرم البيروقراطى ، وتطوره ، وتراكمه ، ونموه ، بهدف الوصول إلى الحلول السلمية ، أى القضاء على سوء استخدام الأداة الحكومية ، وعلى مفاسد البيروقراطية ، وفى مقدمتها التضخم الكبير فى المكاتب وعدد الموظفين ، ودخل الموظف ومرتبته اللذان يتناسبان تناسباً عكسياً مع زيادة عدد الموظفين ، أى أن دخله يتناقص بتزايد عدد الموظفين ، واتساع نطاق البيروقراطية .

وقواعد اللعبة البيروقراطية تنهض على قانون تطورها الداخلى الذى يؤدى دائماً إلى تزايد اتساعها وترسيخ نفوذها . لكن لا بد من التمييز بين الاتساع الصادر عن الحاجة الحقيقية للخبرات الرفيعة والعقول المفكرة ، والأيدى الماهرة ، وبين الاتساع

الصادر عن حاجة غير حقيقية ترجع إلى هذا القانون الداخلى لتطور البيروقراطية والمكاتب والموظفين ، وهو قانون القصور الذاتى الإدارى ، قانون الدافع الذاتى نحو التوسع والاستقلالية الذى يحكم البنيات العليا للمجتمع ، والتي يصل تأثيرها حتى أعماقه . فانبيروقراطية قادرة على التوالد ، حتى فى اللحظات التى يظن الجميع فيها أنها ماتت . إن المكتب ليس شيئاً ميتاً . إنه كائن حى ، يتوالد ويتكاثر ويموت طبقاً لقوانين معينة ، ولكن من الواضح أن المكتب يقاوم الموت عندما تدق ساعته . فعندما ينجح خصوم المكاتب ، سواء تحت ضغط الضرورات المالية ، أو تحت ضغط الرأى العام ، فى مواجهة البيروقراطية ، فإن المكتب سرعان ما يموت ، ولكن بعد أن يخلق من بعده مكتباً جديداً . فعند تصفية أى مكتب ، فإن العمل يبدأ على الفور بتكوين لجنة مائتية ، سرعان ما تقيم لنفسها مكتباً وتعين موظفين . وقد تكون هذه اللجنة على جانب كبير من الكفاءة ، ولكن هناك أيضاً الاحتمال بأن تكون مجرد إضافة بيروقراطية جديدة إلى البيروقراطية القديمة .

ومن غرائب البيروقراطية أن مهمة مكتب من المكاتب ، قد تكون قد انتهت بالفعل ، لكنه يظل قائماً لمدة أخرى بعد ذلك . ففى فرنسا مثلاً ظلت إدارة خط ماجينو قائمة حتى سنة ١٩٥٦ على الرغم من انتهاء مهمة الخط العسكرى منذ سقوط فرنسا عام ١٩٤٠ ، وعلى الرغم من أنه كان عاراً للعسكرية الفرنسية لأن الألمان التفوا حوله واحتلوه فى وقت قياسى فى حين كان الفرنسيون يظنون أنه سيكون حامى حماهم . أما فى إيطاليا فقد ظلت وزارة المستعمرات موجودة حتى عام ١٩٥٦ أيضاً على الرغم من تصفية المستعمرات الإيطالية .

وهناك قانون يعرف باسم «قانون باركنسون» يفسر النمو الذاتى للبيروقراطية وحركة القصور الذاتى لنظامها . ويؤكد أنه كلما قلت المهام الفعلية للمكتب أو الجهاز الإدارى ، زاد عدد موظفيه . ومن أبرز الأدلة على ذلك عندما بلغ عدد قطع الأسطول

الفرنسى أدنى حد فى الحرب العالمية الثانية ، كان عدد موظفى وزارة البحرية الفرنسية قد وصل إلى أقصى حد . وهذا يؤكد أن البيروقراطية قادرة على أن تصبح غاية فى حد ذاتها ، وتصبح الوظيفة هدفاً فى ذاته أيضاً . ويفقد العمل الإدارى غايته الموضوعية والإيجابية بمرور الوقت ، ليصبح مجرد الوجود هو الغاية الوحيدة .

وبالإضافة إلى العوائق الإدارية التى يتسبب فيها التعقيد البيروقراطى ، فإن لمشكلة البيروقراطية جانبها المالى أيضاً ، لأنها تعنى المزيد من التكاليف والنفقات المالية التى تتمثل فى التزايد المطرد فى المرتبات والمصاريف الإدارية ، ذلك التزايد الذى تتحمله الدولة فى شكل ضرائب . والبيروقراطية تعنى - من الناحية المالية أيضاً - التزايد المستمر فى النسبة بين النفقات الإدارية غير المنتجة ، والنفقات الاستثمارية المنتجة ، مما يؤثر بالسلب ، إلى حد كبير ، على نمو الدخل القومى العام . وقد تكون هذه المشكلات وغيرها غير خطيرة ، بمعنى الكلمة ، على الدولة والمجتمع ، إذ إن أخطر ما فى البيروقراطية هو ميلها إلى الحكم والتحكم بحيث تصبح طرفاً فى ممارسة قواعد اللعبة السياسية . ففى ظل سيادة البيروقراطية ورسوخها ، من الممكن أن يصبح الحكم للمكاتب والموظفين المهرة فى ممارسة الأساليب الإدارية . ومن الناحية النظرية ، فإن مهمة المكاتب والموظفين هى مجرد تطبيق القوانين وتنفيذ أوامر الوزراء ، ولكن البيروقراطية تملك من الحيل والألاعيب ما يساعدها على تجاوز حدودها كأجهزة تنفيذية ، والتطلع إلى ممارسة الضغط السياسى على الحكومة ، لأنه فى إمكان الجهاز الإدارى ألا ينفذ الأوامر التى يتلقاها دون أن يخرق القانون ، أو أن يماطل فى التنفيذ ، أو أن يقوم بالتنفيذ بطريقة غير فعالة أو حاسمة ، بحيث يطبق من خلال هذا المسلك ، سياسته الخاصة .

ويستطيع الجهاز الإدارى أيضاً أن يضغط على الحكومة بحجة الصعوبات التنفيذية ، أو عن طريق التعقيدات المكتبية واللوائح التى يفسرها على هواه ، كما

يستطيع أن يفرض وجهة نظره الخاصة بدعوى تجنب المشكلات والعقبات المحتملة، بل ويعترض على الأمر أو القانون ويطلب بسحبه وتعديله ، ويقدم اقتراحات بديلة لذلك . وكثيراً ما يخاف كبار المسؤولين من هذه الاعتراضات التي يأخذونها على محمل التحذيرات ، فينشقون لها درءاً للتبعات التي يمكن أن تترتب على عدم التزامهم بالرأى الإدارى أو الفنى المتخصص .

وبصفة عامة فعندما تقف إدارة حكومية موقف العداء من إجراء إصلاحى ، فإن الحكومة تواجه صعوبات حقيقية وفعلية فى سبيل تنفيذ مثل هذا الإجراء ، بل وقد تقوم الإدارة الراضة له بإجراءات مضادة تفسد على الحكومة كل أو بعض ما قصدت إليه . كما أنه من الملاحظ أيضاً أنه كلما ساءت الأمور أو تأزمت فى قطاع من القطاعات ، زادت سلطة إدارة هذا القطاع ، وزاد نفوذ موظفيه . إن البيروقراطية تتجه دائماً إلى فرض حكم المكتب الإدارى بدلاً من حكم السلطات العامة السياسية، وتميل إلى التحول إلى فئة مختارة ممتازة فى المجتمع ، برغم أنها لا تعترف بمسئوليتها ولا تتحملها ، ومن الصعب دائماً تحديد مسئوليتها ، وتحقيق المحاسبة الفعالة لأنها تلقى المسئولية على الجمهور . وفى الوقت نفسه تستخدم البيروقراطية عدداً كبيراً من الموظفين فى أعمال غير منتجة ، وتستهلك موارد كثيرة فى هذه الأعمال . وهذه النفقات تتحملها الدولة فى شكل ضرائب، وارتفاع الأسعار، وانخفاض المرتبات والأجور . وبالإضافة إلى ذلك فإنها لا تكتفى بما تتحمله الدولة من نفقات نتيجة لمجرد وجودها ، بل تسعى دائماً إلى التدخل فى حياة المواطنين ، وتشتت جهودهم ، وتعرقل النشاط الاجتماعى والاقتصادى ، وتفسد العلاقات بين الحكومة والمواطنين الذين يجدون أنفسهم أسرى متاهات جانبية وطرق مسدودة وحلقات مفرغة .

وعبر التاريخ الحديث ، جرى نضال لاهوادة فيه ضد البيروقراطية ولا يزال مستمراً فى كثير من الكتابات الأدبية ، والعروض المسرحية ، والمقالات الصحفية ،

والدراسات الأكاديمية ، والندوات الفكرية ، والبرامج الإذاعية والتلفزيونية ، والأفلام السينمائية ، التي عالجت مشكلة البيروقراطية ، وعرّت سلبياتها . ففي مجال الإبداع الأدبي مثلاً نجد رواية «أوليفر تويست» لديكنز ، و «المعطف» و «المفتش العام» لجوجول ، و «الميراث» لموباسان ، و «الموظفون» و «البورجوازي الصغير» لبلزاك ، و«القلعة» لكافكا ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر . كما أن الأدب أو التراث الشعبي زاخر بفكاهات الناس ونكاتهم الساخرة من شخصية الموظف التقليدي أو الانتهازي أو المتعجرف أو المداهن .. إلخ ، والذي كان دائماً هدف النكتة الشعبية في كل مجتمع ، وفي كل بلد .

ومع ذلك فقد أثبتت البيروقراطية قدرتها على الصمود عبر العصور وفي مختلف المجتمعات . فعلى الرغم من أنها لا تواجه سوى خصوم متجددين ، ولا يكاد يوجد من يدافع عنها ، فإنها مستمرة في الوجود والنمو والتوسع . وفي مواجهة هذا التناقض بين الجهود التي تبذل ضد البيروقراطية - ولو ظاهرياً على الأقل - وبين النتائج التي تتحقق بالفعل والتي لا تكاد تذكر ، فإنه لا يوجد سوى تفسيرين يلقىان الضوء على هذه الظاهرة المتفاقمة ، وهما : إما أن النضال ضد البيروقراطية يستخدم وسائل سيئة وغير مجدية ، ويعالج المشكلة بأدوية خاطئة أو غير فعالة ، وإما أن الأمر كله يتعلق بمرض لاشفاء منه ، مرض عضال مزمن مثل جميع الأمراض المستعصية ، بل لعله مرض مميت يستطيع أن يقضى على ضحيته .

ولا يوجد تناقض بين التفسيرين فيما يتعلق بضرورة النضال ضد البيروقراطية؛ فإذا كان العلاج غير فعال ، فلا بد من تغييره ، وإذا كان المرض مزمناً فلا بد من منع استشرائه حتى لا يصبح وباءً . وإذا كانت الإشكالية البيروقراطية تتمثل في كلمتين : مكتب وحكم ، فإن هذا يعنى مشكلتين هما : كيفية تجنب تضخم المكاتب والأعمال الروتينية الورقية ، وكيفية تجنب سوء استخدام السلطة الإدارية ، والقضاء على تحكمها ، حتى تتحول إلى أداة طيعة لتطبيق الاستراتيجية السياسية القومية .

ومن الواضح أن فشل النضال ضد البيروقراطية بحيث لا تتجاوز صلاحياتها الإدارية والتنفيذية والتطبيقية ، يرجع إلى ثلاثة أسباب رئيسية تكمن في أن محاربة البيروقراطية لا تتعدى محاربة مظاهرها وأشكالها الخارجية ، بدلاً من محاربتها في مصادرها وأسبابها الجوهرية وقوى دفعها المتجددة. ويتمثل السبب الثاني في أن البيروقراطية تتميز بمقدرتها الهائلة على احتواء خصومها ، واستيعابهم ، وامتصاصهم ، وتحويلهم إلى بيروقراطيين. أما السبب الثالث فيؤكد أن أى جهد يبذل ضد البيروقراطية يتكلف مالياً وميزانيات إضافية ، فهو لا يتم بالمجان . ومعظم الدول النامية أو المتخلفة تعاني من متاعب اقتصادية وديون باهظة ، مما يشكل فرصة ذهبية للعناصر البيروقراطية كي تسيطر وتسود .

ومع هذا ، فإن السلاح الأول في تحجيم البيروقراطية وحصرها في حدودها التنفيذية والتطبيقية ، هو الأخذ بنظام العلاقات الأفقية في الدولة والمجتمع ، بدلاً من العلاقات الرأسية . وإذا كانت العلاقات الأفقية هي العلاقات السياسية الجماهيرية ، فإن العلاقات الرأسية هي العلاقات الإدارية الانعزالية التي تسير في خطوط متوازية قل أن تلتقى . ولذلك فإن العلاقات الأفقية أكثر ضرورة وحيوية من محاولات التنسيق الإدارى فى المستويات العليا للدولة ، مما يحتم إقامة العلاقات الشخصية والمباشرة بين الحاكمين والمحكومين ، بين القيادة والقاعدة ، بدلاً من الاعتماد على اللجان والمجالس التي تتيح الفرصة كاملة لاستمرار الكسل الإدارى والبلادة الروتينية.

ولعل أفضل وسيلة لتجنب المركزية البيروقراطية التي تؤدي إلى التحكم والسيطرة على كل أحجار الهرم الإدارى ، تتمثل فى الحكم المحلى أو الإقليمى الذى يصبح ضرورة ملحة ، يمكن أن تتحقق من خلال التجمعات والمجالس المحلية المختصة بشئون المناطق التي تدرك مشكلاتها ومتاعبها على الطبيعة ، مما يكفل بالتالى حسن الرقابة والإشراف والمحاسبة وعدم تكرار الوظيفة ... إلخ . كما ينبغي

كفالة حرية التصرف والمسئولية للمستويات الأدنى من الجهاز الإدارى ، مع فرض رقابة فعالة ، رقابة لا تقتصر على الجوانب المالية فحسب ، بل تمتد لتشمل كل أنواع الأداء والإنجاز ، وذلك طبقاً لمقاييس ومعايير سليمة وعلمية للإنتاجية والكفاءة الإدارية ، مع وضع برامج ودورات تدريبية للموظفين ، وتحسين وسائل اختيارهم ، وربط الترقيات والعلاوات ورفع المرتبات ، بمدى الإنجاز الفعلى الذى تقيّمه لجان مختصة ، يفضل أن تكون من خارج المؤسسة (خبراء وأساتذة جامعة مثلاً) حتى لا تكون لجاناً بيروقراطية بقدر الإمكان . بل ويمكن ابتكار معايير ومناهج وأساليب جديدة حتى لا تتجاوز البيروقراطية دورها كأداة أو وسيلة تنفيذية وتطبيقية وتصبح غاية فى حد ذاتها ، وتفرض سيطرتها على النظام السياسى ، فيصبح مجرد أداة أو وسيلة فى يدها لتنفيذ أهدافها العلنية والخفية ، ويفقد قدرته على القيادة ، وتصبح الدولة سفينة يمسك بدفتها البيروقراطيون الذين لا يرون أفاقاً أبعد من اهتماماتهم الشخصية .

★ ★ ★

(٢٨) الرعب النووي

يعتبر امتلاك السلاح النووي أخطر قواعد اللعبة السياسية على الإطلاق . وبرغم كل الاحتياطات والضمانات التي تحرص عليها الدول التي تمتلكه حتى لا يفاجأ العالم بانفجار قنبلة نووية نتيجة لخطأ فني ، أو ربما باندلاع معركة نتيجة لخطأ في الحسابات ، فإن العالم ، منذ بدء العصر النووي ، يعيش مهدداً بالرعب النووي سواء أكان هذا في سنوات الحرب الباردة أم بعد انتهائها . وسيظل هذا التهديد قائماً ما لم يتم نزع السلاح النووي من جميع الدول التي تمتلكه ، ومن الدول التي تسعى لامتلاكه . ذلك أن احتمال الخطأ بين البشر وارد دائماً ، ولو أن قادة الدول الأعضاء في النادي النووي جادون في نزع السلاح النووي ، لما واصلوا سباق التسلح وتطوير أسلحة الدمار الشامل ، مما يدل على أن السلام العالمي هو نتيجة لتوازن الرعب النووي الذي يعيشه العالم ، وطالما أنه توازن ، مثله في ذلك مثل أى توازن بشري آخر ، فلا بد أن يكون عرضة للخلل . وهذا الخلل في هذه الحالة لا يعنى سوى دمار لم تعرف له البشرية مثيلاً من قبل ، ذلك أن قنبلتى هيروشيما وناجازاكي عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانتا بمثابة لعب أطفال بالنسبة لما تخفيه الترسانة النووية الآن .

ونظراً للإحساس الدفين الذى يؤرق قادة الدول النووية من مثل هذا الخلل المحتمل فى توازن الرعب النووي ، فإنهم واصلوا عقد الاتفاقات والمعاهدات التى أرادوا أن تكون بمثابة صمامات للأمن . فقد جاء فى مقدمة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الموقعة فى عام ١٩٦٨ ، والتى بدأ مفعولها فى السريان منذ مارس ١٩٧٠ ، أن

الهدف الإستراتيجى هو الاتفاق على نزع السلاح النووى نزعاً تاماً وشاملاً ، بأسرع ما يمكن ، تحت رقابة دولية دقيقة ، تطبيقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ولوضع حد لسباق التسلح . لكن من الواضح أن هناك من الأسباب والدوافع والشكوك والنيات السيئة والطموحات التى تدفع الدول النامية أو حتى المتخلفة لامتلاك السلاح النووى ، ما يجعل نزعه نزعاً تاماً وشاملاً ، حلمًا أو وهماً من الأوهام ، وبالتالي يصبح النزع الجزئى أو المرحلى من الأمنيات الأثيرة التى تتمنى البشرية تحقيقها . فلم يحدث فى تاريخ البشرية أن اكتشف الإنسان سلاحاً يمنحه القوة والسطوة والجبروت ثم تخلى عنه ، بل إنه يعكف على تطويره وتحسينه ومضاعفة طاقته التدميرية . وإذا تخلى عنه فذلك لأنه اكتشف سلاحاً آخر يفوقه فى قوته ومفعوله . وقواعد اللعبة السياسية التى تنطبق على اكتشاف ألفريد نوبل للديناميت ، هى نفسها التى تنطبق على انتشار الأسلحة النووية . وهذا ليس من باب التشاؤم وإنما من منطلق مواجهة حقائق العصر التى أصبحت راسخة ولا يمكن تجاهلها .

فى مؤتمر مراجعة معاهدة انتشار الأسلحة النووية فى عام ١٩٩٥ ، بعد ٢٥ عاماً من سريانها ، وافقت الدول الخمس النووية على تجديد التزامها بالإزالة النهائية لكل الأسلحة النووية . وطالبت فى نفس المؤتمر ، دول عدم الانحياز بضرورة وجود خطة زمنية لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية التى تهدد العالم بمخاطر لم يسبق لها مثيل . وكان للدول غير النووية الحق فى إساءة الظن بالدول النووية التى حرصت على ادعاء الجدية فى عزمها على التخلص النهائى من الأسلحة النووية ، لكنها لم تف بأى التزام قطعه على نفسها فى الاتفاقات التى أبرمتها تمهيداً لإتمام معاهدة نزع السلاح النووى بصورة كاملة وفى ظل رقابة دولية محكمة وفعالة .

ترسخت المخاوف من فقدان السيطرة فى حالة الأزمات ، وأصبحت بمثابة الباعث الأساسى على ضرورة وجود نظام محكم دقيق للسيطرة المركزية على هذه

الأسلحة لمنع نشوب حرب نووية . وتبدو مخاطر اللعبة السياسية على أشدها عندما ندرك أن اللاعب الأساسى أو صاحب القرار فى شن الضربة النووية هو رئيس الدولة ، بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة ، الذى يتحكم فى شفرة إطلاق الرؤوس النووية التى تلازمه كظله طوال الليل والنهار ، تحسباً لتعرض بلاده لهجوم نووى مفاجئ ، ليتمكن من الرد الفورى عليه من أى مكان يقيم فيه . ويحمل الحقيبة التى تحوى الشفرة النووية أحد المساعدين العسكريين ، الذى يعين لهذا الغرض ويلتزم الرئيس فى كل تحركاته . وهكذا تصبح اللعبة السياسية فى قمة خطورتها لدرجة أن مصير العالم كله أصبح رهن حقيبة أو شفرة يحملها أحد مساعدى الرئيس أينما ذهب . وهى خطورة تفوق مظاهر الخطورة التى تجسدها أفلام الخيال العلمى أو الإثارة السياسية .

ويجب ألا يتصور أحد استحالة اتخاذ قرار الاستخدام النووى فى الرد على المعتدى ، لأنه قرار يتوقف على الحصول على المعلومات بكافة الوسائل المتطورة فضائية وجوية وأرضية ، وتحليلها بدقة فى لحظات قياسية ، ثم اتخاذ القرار بإنذار كافة الأنظمة الدفاعية والهجومية ، ووضعها فى أقصى حالات التأهب لتنفيذ الإجراءات المخططة ضد الدولة المعتدية . فالأسلحة النووية دكتاتورية بطبيعتها ، لا ترضى بأقل من رئيس الدولة لتوكل إليه قراراتها المصيرية ، فهو الذى يتخذ القرار ، وهو شخصياً الذى يأمر بإطلاق الرؤوس النووية .

وتتضاعف مخاطر اللعبة فى نظرنا عندما ندرك أن الحرب النووية والسرعة الهائلة لأجهزة إطلاق أسلحتها ، تتطلب أعلى درجات التأهب والاستعداد حتى يكون هناك الوقت الكافى للرد على الانتقام . وهذه المخاطر قد تحمل فى طياتها الإنذار الخطأ فى الحرب النووية بسبب خطأ فنى صادر من الحاسبات الإلكترونية فى مراكز قيادة الدفاع الجوى والفضائى ، أو خطأ بشرى نتيجة وضع شريط تدريبى مسجل ، بحيث

يبدو لأول وهلة أن الهجوم حقيقى ويمكن أن يؤدي إلى نشوب الحرب النووية عن طريق الخطأ. ولا تتوقف المخاطر عند هذا الحد، وذلك نظراً لصعوبة اتخاذ القرار فى حالة الصواريخ الإستراتيجية الحاملة للرؤوس النووية كوسيلة للرد على المعتدى، لأنها تفتقر إلى ما يسمى بقابلية الاستدعاء عند التراجع عن القرار، فى حين أن رئيس الدولة يستطيع مراجعة الموقف فى حالة الطائرات التى أمر بإقلاعها وتوجيهها نحو أهدافها، بحيث يمكنه استعادتها أو تأكيد المهمة واستمرارها إذا كان الهجوم حقيقياً.

من هنا كانت الضرورة الحتمية لخفض احتمالات مخاطر الحرب النووية التى تنفجر بطريق الخطأ، وذلك بوضع الضوابط التى تحقق سرعة اكتشاف الخطأ الفنى أو البشرى أو كليهما، وتأكيد التعهدات بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية، والدخول فى برامج مشتركة للتعاون فى خفض هذه المخاطر، ووضع القيود على إستراتيجية الضرب بمجرد تلقى الإنذار مباشرة، وذلك بالاتصال الفورى عبر الخطوط الساخنة بين الدول النووية لاستيضاح الموقف طالما أن الخطأ الفنى أو البشرى وارد فى نظام الإنذار ووضع القوات فى حالة تأهب قصوى.

وفى سنوات الحرب الباردة وضعت القوتان العظميان هذه المخاطر فى مقدمة همومها ومشاغلهما، فتم توقيع اتفاقيتين بين الاتحاد السوفيتى السابق والولايات المتحدة. كانت الأولى هى الاتفاقية الأمريكية السوفيتية التى تضمنت عدداً من الإجراءات التى تحد من خطر اندلاع حرب نووية، وتم توقيعها من وزيرى خارجية الدولتين فى أكتوبر ١٩٧١. أما الاتفاقية الثانية فقد وقع عليها الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون والزعيم السوفيتى ليونيد بريجنيف فى ٢٢ يونيو ١٩٧٣، وعرفت باتفاقية منع الحروب النووية. ومع ذلك يرى خبراء الإستراتيجية أنه لا يوجد حل حاسم لمشكلة احتمالات الحرب النووية بطريق الخطأ سوى تنفيذ تدابير وإجراءات نزع السلاح من

خلال نظام عام وشامل ، لكنه هدف ما يزال متعذر التحقيق ويبدو أنه سيظل كذلك ، وعلى البشرية أن تتعايش بطريقة أو بأخرى مع هذا السيف المعلق على عنقها .

وتتوالى صور الرعب النووي على المستوى العملى بمجرد ظهور مؤشرات لاحتمال وقوع هجوم نووى ، إذ يتحتم وصول رئيس الدولة إلى مقر القيادة المحصن تحصيناً تاماً فى باطن الأرض للوقاية من أية أخطار أو ضربات نووية . وفى الولايات المتحدة - مثلاً - توجد حواماة موضوعة فى حالة استعداد دائم للإقلاع فى أية لحظة ليلاً أو نهاراً لنقل رئيس الدولة إلى مقر القيادة فى فورت ريتش ، وهو محصن تحصيناً جيداً لمقاومة الهجوم النووى . وبرغم هذا التحصين ، فإنه يعتبر من الأهداف الرئيسية التى يضعها العدو فى أولوياته لتدميرها ، ولذلك اتجهت الولايات المتحدة نحو استخدام مركز قيادة الطوارئ المحمول جواً الكى ينتقل إليه رئيس الدولة إذا استدعى الأمر .

وهذا المركز عبارة عن طائرة مجهزة للاستخدام كمركز قيادة طائر فى حالة الإنذار بوقوع هجوم نووى ، يستقلها رئيس الولايات المتحدة وكبار مساعديه من المدنيين والعسكريين لقيادة الحرب النووية من الجو . ويطلق على هذا النوع من الطائرات ، طائرة الخطر النووى . ويوجد منها أربع طائرات مجهزة بكافة التسهيلات التى تمكن رئيس الدولة من الاتصال برؤساء الدول فى العالم ، وبالبيت الأبيض ، وبوزارة الدفاع الأمريكية، ومراكز قيادة إطلاق الصواريخ المنتشرة فى أطراف العاصمة، وهى التى فى حالة استعداد دائم ليلاً ونهاراً للانطلاق فى أية لحظة ، وأفراد طاقمها فى حالة طوارئ وتأهب بصفة دائمة . وقد تم إعداد قاعدة أخرى بديلة للمركز فى حالة عدم التمكن من استخدام القاعدة الأولى بسبب الأحوال الجوية أو أى سبب آخر ، وأحيط موقع هاتين القاعدتين بسرية بالغة .

ويتوقف تأمين وصول رئيس الدولة إلى مقر القيادة على فترة الإنذار المتيسر

عن الهجوم النووي . ففي حالة توافر الوقت الكافي للإنذار ، لا تكون هناك مشكلة . أما في حالة توجيه الضربة الأولى ، فإن المشكلة تصبح معقدة للغاية لأن وقت الإنذار الذى توفره وسائل الاستطلاع المتطورة من أقمار صناعية ورادارات الإنذار بعيدة المدى سيكون محدوداً جداً . وكان الرئيس الأمريكى جيمى كارتر أول رئيس يختبر هذه الطائرة ، حتى يطمئن شخصياً لدوره كقائد أعلى للقوات المسلحة . ثم تلاه الرئيس رونالد ريجان فى هذا الصدد .

ويظل التحفظ على بطاقة إصدار الأمر بالهجوم النووي من أخطر الإشكاليات والإجراءات التى يجب تنفيذها بمنتهى الدقة . إن صاحب القرار فى شن الضربة الجوية هو رئيس الدولة الذى يتحكم فى شفرة إطلاق الرؤوس النووية ، ويحمل فى جيبه الخاص بصفة دائمة وأينما ذهب بطاقة تشغيل إلكترونية ، مسجل عليها أرقام وعلامات شفرية لا يحلها إلا حاسب إلكترونى خاص ، يستخدم لإصدار الأمر بشن هجوم نووى ، وللتأكد من أن هذا الأمر صادر من الرئيس شخصياً . وكانت الأزمات التى مرت بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى السابق ، ووضعتهما فى مواجهة مباشرة ، مثلما حدث فى أزمة الصواريخ السوفيتية فى كوبا عام ١٩٦٢ ، قد أثبتت الضرورة الحتمية لوجود نظام محكم ودقيق للسيطرة المركزية على إطلاق الصواريخ الإستراتيجية الحاملة للرؤوس النووية لمنع نشوب حرب نووية .

لكن الاتفاقيات بينهما لم تمنحهما حصانة دائمة ضد فقدان السيطرة المركزية على الترسانة النووية ، عندما فوجئ العالم يوم ١٩ أغسطس ١٩٩١ بالانقلاب السوفيتى الذى عزل الرئيس ميخائيل جورباتشوف ، وتعيين نائبه جينادى باناييف رئيساً للدولة ، وإعلان تشكيل لجنة طوارئ ، سيطر عليها الجيش والمخابرات والأمن . وتحركت الدبابات لتفرض سيطرتها على العاصمة موسكو ، وفرضت حالة الطوارئ فى البلاد لمدة ستة أشهر . وفى الوقت نفسه قام رئيس جمهورية روسيا بوريس يلتسين

بالدعوة إلى المقاومة والعصيان المدني والإضراب العام ، واعتبار الإطاحة بالرئيس جورباتشوف عملاً غير دستوري. وفي يوم ٢١ أغسطس ١٩٩١، عاد الرئيس جورباتشوف إلى السلطة ، وتم رفع الحصار عن موسكو ، وانسحاب الجيش إلى ثكناته وإعادة البرلمان السوفييتي (الدوما) تنصيب جوربا تشوف رئيساً للاتحاد السوفييتي .

هنا برزت أسئلة محيرة وشائكة وخطيرة حول من كان يملك السيطرة على القوة النووية السوفييتية ، ويتحكم في شفرة إطلاق الرؤوس النووية طوال الأيام الثلاثة التي شهدت الانقلاب الذي أطاح بالرئيس ميخائيل جوربا تشوف في الفترة ما بين ١٩ و ٢١ أغسطس عام ١٩٩١ . ولذلك أصدرت القيادة الأمريكية أوامرها على أثر هذا الانقلاب برفع حالة التأهب للقوات الأمريكية المنتشرة في أنحاء العالم إلى الحالة القصوى ، خوفاً من أن يحدث خلل في السيطرة على القوة الإستراتيجية النووية للاتحاد السوفييتي ، مما يؤدي إلى وقوع عنصر منها في أيد غير مسؤولة وتستخدم ضد الولايات المتحدة أو أوروبا . وهكذا بلغ الرعب النووي درجة أصبح فيها العالم كله على كف عفريت !!

وأعلنت وزارة الدفاع أن الولايات المتحدة تتابع باهتمام وجدية الوضع الخاص بالأسلحة النووية والصواريخ وتحركاتها وخضوعها للسيطرة المركزية في موسكو. وكشف بيان لوزارة الدفاع الأمريكية عن أن ٧٥٪ من الصواريخ العابرة للقارات ، تتركز في جمهورية روسيا الاتحادية، والباقي في جمهوريات أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان، وأن الغواصات التي تحمل رؤوساً نووية تخضع لسيطرة القيادة العسكرية السوفييتية في موسكو ، وأن قاذفات القنابل حاملة الرؤوس النووية لها قواعد في موسكو وأخرى في أوكرانيا وكازاخستان ، وأن ٨٠٪ منها في جمهورية روسيا ، وتسيطر السلطة المركزية على كل الأسلحة الإستراتيجية ، أما الصواريخ التكتيكية المتحركة والرؤوس النووية ، فهي موزعة في شتى أنحاء الاتحاد السوفييتي ، ومشكلتها صعبة في

السيطرة عليها كما اعترف وزير الدفاع الأمريكي ريتشارد تشينى بصعوبة السيطرة على الأسلحة النووية التكتيكية الصغيرة المنتشرة فى أراضى عدد من الجمهوريات التى استقلت حديثاً ، وأعرب عن قلقه من احتمال فقدان السيطرة على هذه الأسلحة .

وتتجلى خطورة اللعبة السياسية المميتة فى أنه لم تكن هناك إجابة على الأسئلة المحيرة والشائكة عن الضمانات الكفيلة بمنع احتمالات وقوع حرب نووية ، سوى ما أكده الرئيس جوربا تشوف بعد إعادة تنصيبه رئيساً للدولة وحل لجنة الطوارئ التى قادت الانقلاب ، عن أن الأسلحة النووية كانت تخضع للإشراف والسيطرة الكاملة للسلطة المركزية فى موسكو ، وأنه لم يحدث خلال فترة الانقلاب ما يزيد من قلق الولايات المتحدة ويدفعها لرفع درجة استعداد قواتها العسكرية . وكانت وزارة الدفاع الأمريكية تشعر بقلق بالغ تجاه مسألة تحديد من يملك صلاحية إصدار الأوامر بإطلاق الصواريخ النووية ، برغم تضاؤل احتمال إطلاق هذه الصواريخ . ولكنها عادت وأعلنت فى ٣١ أغسطس ١٩٩١ أن الاتحاد السوفيتى خفض من درجة استعداد أسلحته وصواريخه النووية الموجهة إلى الولايات المتحدة خلال الانقلاب الفاشل ضد الرئيس جوربا تشوف ، كما انخفضت درجة استعداد الاتحاد السوفيتى لاحتمال حرب إستراتيجية ، إلى أقل من المستوى العادى . وفسر المحللون الأمريكيون هذا الإجراء بأنه إشارة من جانب القادة السوفيت إلى الولايات المتحدة بأنهم يسيطرون على الترسانة النووية السوفيتية حتى فى وجود قلاقل فى البلاد .

وبرغم وجود نظام محكم للسيطرة على القوات الإستراتيجية النووية فى الاتحاد السوفيتى قبل تفككه وانهاره ، إلا أن درجة الرعب النووى ازدادت لعدة أسباب ، منها أن وزير الدفاع السوفيتى ديمترى يازوف كان هو نفسه ضمن المجموعة التى تولت قيادة الانقلاب ضد الرئيس جوربا تشوف . كما أنه برغم أن نظام السيطرة المعمول به معقد ومحكم ، إلا أنه يعتمد على حاسبات قديمة ، ويمكن اختراقها وكشف أسرارها . أما فى

حالة انعدام الوزن التي كانت تعاني منها الأجهزة السوفييتية وجهاز المخابرات السوفييتي فقد كان من الممكن لأي جهاز مخابرات آخر أن يتوصل إلى أسرار هذا النظام .

وبعد استقالة جوربا تشوف مع انهيار الاتحاد السوفييتي ، أعلنت موسكو أن جورباتشوف سلم الرئيس الروسي يلتسين مقاليد السيطرة والتحكم في الترسانة النووية السوفييتية التي تضم حوالي ٣٠ ألف سلاح نووي ، وأصبحت الشفرة النووية مسئولية ملازمة ليلتسين في كل تحركاته . لكن تفكك الاتحاد السوفييتي السابق الذي تم بصورة مذهلة في سرعتها ، أدى إلى أخطار ومخاوف ومشكلات عديدة تتمثل في السيطرة على الأسلحة النووية ، والقلق من انتشار هذه الأسلحة في الجمهوريات التي استقلت عن الاتحاد المنهار . ومازالت هذه الجمهوريات غير مرتبطة بأية معاهدات دولية تلزمها بالسيطرة على هذه الأسلحة النووية . وكان الرعب الذي اجتاح الغرب من جراء احتمال أن تجد هذه الجمهوريات نفسها مضطرة تحت ضغط ظروفها الاقتصادية المتدهورة أن تتصرف في بعض هذه الأسلحة بالبيع لدول تحاول الحصول عليها بأي ثمن ، أو تسقط هذه الأسلحة في يد الجماعات الإرهابية ، وربما كان صدور الإعلان عن تشكيل الكومنولث الجديد من إحدى عشرة جمهورية سوفييتية سابقة في ديسمبر ١٩٩١ بمثابة فرصة للتقاط الأنفاس والتقليل من مخاطر هذه المشكلة ، لكنه لم يحلها حلاً حاسماً يزيل المخاوف والاحتمالات المرعبة .

ولا تقتصر مشكلة الاحتفاظ بالشفرة النووية على الأوقات التي تقع فيها الانقلابات والاضطرابات فحسب ، بل مرتبهة أيضاً بكل ما يمكن أن يقع للرئيس من مفاجآت غير سارة أو نكسات صحية قد تعجزه عن القيام بمسئوليته ولو مؤقتاً . فمثلاً كان السؤال الملح والشائك قد دار حول من الذي كان يتحكم في شفرة اطلاق الرؤوس النووية أثناء إجراء عملية جراحية في القلب للرئيس الروسي بوريس يلتسين في سبتمبر ١٩٩٦ ، وفي أثناء دخوله المتكرر في المستشفى بسبب قرحة في المعدة ،

ومرة أخرى بسبب التهاب رئوى فى عامى ١٩٩٨ و ١٩٩٩ . وكان الرئيس السوفيتى هو المسئول عن إصدار الأوامر بإطلاق الرؤوس النووية ، يليه وزير الدفاع ، ثم رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة . ولكن الرئيس يلتسين لم يحدد نقل الصلاحية فى حالة مرضه وكان الأمر غير واضح بل ومربياً ومخيفاً إلى حد كبير .

أما فى الولايات المتحدة فقد كشفت محاولة اغتيال الرئيس الأمريكى رونالد ريجان فى مارس ١٩٨١ ، عن مشكلة الاحتفاظ ببطاقة إصدار الأمر بالهجوم النووى لأن مكتب التحقيقات الفيدرالى «المباحث العامة الأمريكية» ، تمسك بأخذ هذه البطاقة من الأشياء الأخرى التى كانت موجودة مع الرئيس ، كأدلة تفيد التحقيق فى الحادث . وظلت هذه المشكلة قائمة بين المستشارين العسكريين للرئيس ومكتب التحقيقات الفيدرالى ، إلى أن أمر المحامى العام بالاحتفاظ بالبطاقة فى مكتب التحقيقات . عندئذ سارع المسئولون لاستخراج بطاقة جديدة، وغيروا الأرقام الشفوية عليها لحين حسم مسألة إصابة الرئيس ومرضه .

وحين كان الرئيس ريجان مخدراً فى غرفة العمليات ، كان المفروض فى جورج بوش بصفته نائب الرئيس أن يكون حائزاً على البطاقة الخاصة بالرئيس ريجان ، لكنه كان غائباً فى تكساس . واستقل طائرة تابعة لسلاح الطيران الأمريكى ، لكنها لم تكن مجهزة بالأجهزة الموجودة فى طائرة الطوارئ المنحصصة للقيادة فى حالة الحرب النووية . وكان من الضرورى أن يتولى وزير الدفاع الأمريكى كاسبار واينبرجر سلطة اتخاذ القرار بالهجوم النووى . لكن لم يكن هناك ما يبعث على الاطمئنان عندما بلغت اللعبة السياسية أخطر درجاتها من الإثارة والرعب ، إذ إن وزير الخارجية الأمريكى ألكسندر هيج أعلنها صريحة : «أنا الذى أسيطر على كل شىء هنا» . وترتب على هذا الحادث ضرورة التفكير فى اتخاذ عدة إجراءات سرية متعلقة بمن ينوب عن الرئيس فى إصدار الأمر الرهيب بشن هجوم نووى على الأعداء ، وأن الواقع الدستورى يخالف

كل ما حدث تماماً ؛ لأن الاطلاع على أسرار البطاقة يتسلسل من الرئيس إلى نائبه إلى وزير الدفاع وليس وزير الخارجية . وهذا لا يعنى سوى اللعب بمقدرات العالم كله .

وعندما خلف جورج بوش الرئيس ريجان فى الرئاسة ، أعلن عن تخفيض ترسانة الأسلحة النووية ، لكنه لم يبلغ مهمة حقيبة الشفرة النووية لأنه لا يستطيع بدونها شن هجوم نووى ضد أى معتد فى أى وقت . فهى تلازمه كظله إذ يحملها أحد المساعدين العسكريين الذى يعين لهذا الغرض . فمثلاً عندما زار بوش قصر باكنجهام فى صيف ١٩٩١ ، كانت الحقيبة معه كالمعتاد فى القصر الملكى بلندن .

أما الرئيس بيل كلينتون فكان قد أقام حفلاً فى ٢٦ إبريل ١٩٩٩ ، بمناسبة العيد الخمسينى لتأسيس حلف الأطلنطى للمدعوين من الدول الأعضاء بالحلف والدول المرشحة للعضوية . وحدث أن تحرك الرئيس من المبنى الذى عقدت فيه قمة حلف الأطلنطى إلى البيت الأبيض المقام فيه الحفل ، بدون حامل حقيبة الشفرة الذى اضطر إلى السير بسرعة لمسافة ٤٠٠ متر للحاق بالرئيس حتى لا تتعد عنه حقيبة الشفرة النووية التى لا تفارقه تحسباً لتعرض بلاده لهجوم نووى ، وتمكينه من الرد الفورى عليه من أى مكان يقيم به . وكان عنوان الصحف فى اليوم الثانى : «كلينتون ينسى الزر النووى وينشغل بضيوفه» .

هكذا يتعلق مصير العالم بزر يضغط عليه رئيس الدولة النووية ، ذلك أن الحرب النووية تتطلب أعلى درجات التأهب والاستعداد لكى يتوافر الوقت للرد والانتقام بمجرد وصول الإنذار بهجوم نووى . كما تتطلب نظاماً محكماً ودقيقاً للسيطرة المركزية لرئيس الدولة على إطلاق الرؤوس النووية فى وقت الأزمات ، إذ إن المسألة برمتها لا تتعدى أن تكون مجرد لحظات عابرة ، يتحدد فيها مستقبل البشرية جمعاء . وهو مستقبل من الصعب أن نجد له وضعاً محدداً .

ولا بد من الاعتراف بأن الأمل ضعيف بل وهزيل للغاية فى حسم هذه القضية

المصيرية ، لأن حقائق الوضع العالمى وقواعد اللعبة السياسية تؤكد أن التغلب على مشاكل القيادة والسيطرة على الأسلحة النووية ، والوصول بالعالم إلى بر الأمان ، لا يمكن أن يتم إلا بوجود خطة زمنية شاملة لنزع السلاح النووى ، طبقاً لما تطالب به الدول غير النووية ، لكى يمكن العيش فى عالم خال من الرعب النووى . صحيح أن كبرى الدول النووية الخمس تعهدت بالنزع الكامل للأسلحة النووية ، لكن قواعد اللعبة السياسية تؤكد دائماً أن المسافة بين الأقوال والأفعال لن تضيق ، إذا لم تكن أخذة فى الاتساع ، وأن الإنسان بطبيعته لا يمكن أن يتخلى عن الأسلحة التى ابتكرها لكى تمنحه القوة والسيطرة والسطوة على الآخرين ، حتى إذا كان فيها دمارهم ودماره هو نفسه ، إذ يبدو أن الإنسان لم يكتف برعب الطبيعة الذى يتمثل فى الزلازل والأعاصير والفيضانات والبراكن والأوبئة والمجاعات ، فأراد أن يضيف إليها رعباً من صنعه وابتكاره ، وهو الرعب النووى .

★ ★ ★

(٢٩) روافد الفاشية

تعنى حركة الفاشية حزمة العصى التى يصعب كسرها نظراً للرابطة المتينة التى تشد بعضها إلى بعض . وبرغم أن هذه الحركة المتطرفة والمتسلطة حققت إنجازات اجتماعية مؤكدة ، إلا أنها أثارت عواصف من الرعب فى جو أوروبا ، مع الحرب العالمية الثانية . فلم يشهد القرن العشرون من قواعد اللعبة السياسية ما أثار من التناقضات والصراعات مثلما فعلت لعبة الفاشية وتداعياتها الخطيرة . فهى لم تكن معروفة قبل الحرب العالمية الأولى ، ولم تظهر فى عدد من مناطق أوروبا إلا فى عشرينيات القرن العشرين . وإذا كان نموها قد اتسم بالسرعة والتألق ، إلا أن انتصارها أصبح أمراً مشكوكاً فيه منذ بداية الحرب العالمية الثانية . وفى عام ١٩٤٥ ، بعد سقوط هتلر ، أصبحت آخر الدول التى تتبع النظام الفاشى ، بدرجة أو بأخرى ، مثل أسبانيا تحت حكم فرانكو ، والبرتغال تحت حكم سالازار ، أصبحت مجرد بقايا من قوة عاتية ، لم تلبث أن أطيح بها فى كلا البلدين . وحتى الانقلاب الفاشى الذى قاده جورج بابا دوبولوس فى اليونان واستولى به على السلطة عام ١٩٦٧ ، لم يستطع أن يصمد طويلاً أمام التيار الديمقراطى ، وسرعان ما سقط لتعود الديمقراطية إلى اليونان وإن اتخذت الشكل الجمهورى بعد أن كانت ملكية قبل الانقلاب .

نشأت الفاشية لأول مرة فى إيطاليا ، بهذا المصطلح السياسى الذى ميز الحركة منذ بدايتها ، بعد عام ١٩١٨ ، والذى تحمس له موسوليني ، وانتشر فى الأوساط السياسية حتى أطلق رسمياً على النظام الذى تولى الحكم عام ١٩٢٢ . وسرعان ما امتدت دلالة الفاشية ، لتشمل حركات جماعية أخرى ، كان هدفها الصريح الواضح ،

هو إحلال الديكتاتورية الوطنية محل الديمقراطية البرلمانية عبر أوروبا ، والحيلولة دون تكرار إقامة مجتمع شيوعي أو اشتراكي ، وتشكيل حكومة مستبدة ، مؤسسة على سلطة حزب واحد .

وقد ساعد على انطلاق الفاشية بعد الحرب العالمية الأولى ، انهيار العديد من الحكومات الديمقراطية البرلمانية . ولكي تواجه هذا الصراع السلطوي ، وجدت بعض الدول نفسها مضطرة لاتباع نظام السلطة المركزية التنفيذية القوية . وبرغم أنه بنهاية الحرب العالمية الأولى واستتباب السلام ، برزت نهضة واضحة للديمقراطيات ، إذ كان في أوروبا قبل عام ١٩١٤ ، ١٧ ملكية و ٣ جمهوريات ، وبعد عام ١٩١٨ ، أصبح هذا العدد ١٣ ملكية و ١٣ جمهورية إلا أن هذه النهضة كانت وقتية وعابرة . لقد وجدت دول كثيرة نفسها ، وقد أطبقت عليها مشكلات ما بعد الحرب ، بما اضطرها مرة أخرى لإقامة حكومات مستبدة ، إذ لم يعد في أوروبا في عام ١٩٣٩ ، سوى ٧ ملكيات و ٥ جمهوريات ، أما باقى الدول فقد خضعت لديكتاتوريات واسعة النفاذ . وحتى وإن لم تكن كل الحركات الثورية المفاجئة والنظم الديكتاتورية ذات طابع فاشي معترف به ، إلا أنه مما لا يمكن إنكاره ، أن اتجاهاتها المناهضة للديمقراطية البرلمانية ، تضعها فى مصاف الفاشية التى وجدت أرضاً خصبة أعدتها لها تداعيات الحرب العالمية الأولى .

إن كل الديكتاتوريات ، مثلها فى ذلك كمثل الفاشية بمفهومها الدقيق، تجد تربة صالحة لنموها فى البلاد المتأخرة صناعياً، والتي تجد نفسها على شفا الحرب الأهلية، إذ إن قواعد اللعبة السياسية تحتم فى هذه الحالة استخدام القبضة الحديدية فى إلامسك بمقاليد الأمور حتى لو أدى الوضع إلى انتهاك كامل للديمقراطية. لكن هناك فرقاً بين النظم العسكرية التقليدية والفاشية التى استطاعت أن تعتمد على تأييد جماهيرى متعصب، كما لو كانت الجماهير قد وجدت فيها حبل النجاة. وكانت

الفاشية قد وجدت أنصارها، بصفة خاصة، فى الأوساط البورجوازية الصغرى، وبين صغار التجار، وفى الريف بين صغار ملاك الأرض، أى من الطبقة الوسطى بصفة عامة. ولم يقتصر انتشار الفاشية على هذه الدرجات من السلم الاجتماعى فحسب ، بل امتد ليشمل كبار رجال الصناعة الذين وجدوا أنفسهم مهددين من الأحزاب الاشتراكية والشيوعية التى تسعى لتأميم مؤسساتهم وشركاتهم وممتلكاتهم ، فلم يكن هناك ملجأ لهم سوى الفاشية التى وجدوا فيها خير حليف لهم ، بحكم معاداتها الصريحة للبولشفية والشيوعية ، وترحيبها بإقبال رجال الصناعة والمال عليها ليشكلوا سنداً اقتصادياً متيناً لها . ولذلك تعتبر الفاشية ظاهرة من ظواهر المجتمعات الآخذة فى النمو الصناعى والتقدم الرأسمالى . كما أن العوامل التى تؤدى إلى الاضطرابات الاجتماعية ، يمكن أن تساعد على قيام حزب واحد مستبد ، يبدو وكأنه القوة الوحيدة التى تستطيع فرض النظام . فهذه هى الروافد التى تتدفق منها التيارات الفاشية.

ومن جهة أخرى، وإلى اليسار منها، استطاعت الفاشية أن تجد أحزاباً اشتراكية، وشيوعية منقسمة على ذاتها. ذلك أن الإشباع الذى شعرت به طبقة العمال أو البروليتاريا، منذ بداية القرن العشرين، نتيجة لضخامة إنتاج المواد الاستهلاكية رخيصة الثمن، أدى إلى حرمان الأحزاب العمالية من قدر كبير من قوتها التى كانت تنبع أساساً من شعور العمال بالحرمان والعجز عن حصولهم على ثمرة جهودهم وعرقهم . كما أن الصناعات الكبرى ، وخاصة فى أوروبا الوسطى ، تأثرت كثيراً بالأزمة الاقتصادية العالمية التى بدأت فى عام ١٩٢٩ بعد انهيار سوق الأوراق المالية فى وول ستريت بنيويورك . ولم يعد هناك الرأسماليون ورجال الأعمال العمالقة الذين يمكن أن يشكلوا استفزازاً للتيارات اليسارية بين العمال ، إذ إن الكارثة حلت بالجميع ولم تفرق بين عامل وصاحب عمل .

لكن فى تلك الفترة المضطربة من تاريخ العالم ، شكلت الديكتاتوريات العسكرية إغراءً لكثير من القادة والساسة والزعماء الذين أرادوا أن يحسموا الأمور فى بلادهم ، وأن ينقذوها من الفوضى التى تهددها ، ولذلك جرفهم التيار الفاشى دون أن يخططوا لذلك على وجه التحديد .

ومع ذلك ، فهناك العديد من الحركات الفاشية الهامة التى سرت فى بلاد أوروبية مختلفة التوجهات . فقد ساعد التجمع الفاشى فى أسبانيا على قيام حركة فرانكو . وفى النمسا كان هناك ما عرف «بالجيش الداخلى» ، وكذلك «الجبهات السويسرية» وحركة كويسلنج القومية فى النرويج ، وملكية دييجريل فى بلجيكا ، وحركة موسير القومية الاشتراكية فى هولندا ، والاتحاد البريطانى لفاشى موزلى فى بريطانيا . أما فى فرنسا ، فقد قامت حركات اتخذت كل منها اسم «الرابطة» ، وسارت على نهج رابطة «العمل» الفرنسية قبل الحرب ، ورابطة «صليب النار» للكولونيل دى لاروك . وفى أوروبا الشرقية والشمالية ، كانت أشهر الأحزاب هى حركة «الأوستاتشى» فى كرواتيا ، وحركة «صليبان السهم» فى المجر ، و«الحرس الحديدى» فى رومانيا ، وحركة «لابوان لوك» فى فنلندا .

ويقابل هذا الانتشار الفجائى للحركة الفاشية فى ثلاثينيات القرن العشرين ، انهيارها السريع بعد عام ١٩٤٥ . كان سقوط موسولينى ، ثم هتلر ، إيذاناً بنهاية عقيدة ، كانت تدعى أنها دمغت بطابعها جميع أنحاء العالم لمدة ألف عام . ورغم ذلك فإنه ليس من الممكن القول أن الفاشية قد اندثرت ، لأنها تحمل فى طياتها قانوناً يدفعها إلى البروز على السطح كلما توافرت الظروف والملابسات والدوافع ، وبالتالى فهى ليست مرحلة تاريخية عابرة . وفى ألمانيا الغربية ، بعد حل حزب الرايخ الاشتراكى ، وبعض التجمعات الأخرى ذات الطابع اليمينى المتطرف فى عام ١٩٦٤ ، ظهرت النازية الجديدة بظهور الحزب الديمقراطى الاشتراكى ، الذى يجمع بين الراديكاليين اليمينيين والفاشينيين . وفى انتخابات المجلس التشريعى (الداييت) للسنوات ١٩٦٦-

١٩٦٨ ، وفى أوقات الأزمة الاقتصادية ؛ حصل الحزب الديمقراطى الاشتراكى على من ٦٪ إلى ١٠٪ من الأصوات ، وإن لم يستطع بعد ذلك أن يحقق نفس النسبة من النجاح .

وفى إيطاليا ، كان بعث الفاشية فى ظل الحركة الاشتراكية الإيطالية ، التى لاقت نجاحًا سريعًا فى بداية السبعينيات ، وهو بعث يسعى لترسيخ جذوره . ويرى المحللون والدارسون أن الديمقراطية الإيطالية فى مهب الأعاصير سواء من اليسار أو اليمين ، ولذلك فهى هشّة لدرجة أن المجتمع الإيطالى معرض لاحتتمالات أو مقدمات مثل تلك التى ساعدت على ظهور الحركة الموسولينية . فقد أصبحت السلطة كرة تتقاذفها أقدام فريق اليسار تارة وأقدام فريق اليمين تارة أخرى ، والشعب الإيطالى متفرج حائر بينهما .

وفى فرنسا، أخذت الحركات اليمينية المتطرفة تنادى بالشعارات القومية والعنصرية، والتى قادها حزب جان لوبان ، ودخل به انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية . وركز كل هجومه على غير الفرنسيين بصفة عامة والعرب والمسلمين بصفة خاصة، وبلغت عنصريته حدًا طالب عنده الحكومة بطردهم من فرنسا ، وصرخ فى أنصاره قائلاً : إن الفرنسيين يكدحون طوال النهار لبناء وطنهم ، ثم يأتى الغرباء ليستولوا على نساءهم طوال الليل . وبرغم أن هذا التيار الفاشى العنصرى لا يزال محصوراً ومحدوداً للغاية فى فرنسا ، إلا أن احتمالات انتشاره متوافرة وأخذة فى الازدياد ، خاصة فى ظل المناخ العالمى السائد الذى تخلى عن الاستقطاب الرأسمالى فى مواجهة الاستقطاب الشيوعى بعد انتهاء الحرب الباردة بسقوط الاتحاد السوفيتى، ليحل محله الاستقطاب المسيحى فى مواجهة الاستقطاب الإسلامى، وهو مناخ يمكن أن يشكل تربة صالحة لنمو كل التيارات الفاشية والعنصرية .

وفى شيللى، أخذت الحركات اليمينية المتطرفة تنادى بالشعارات القومية

والفاشية والعنصرية برغم أن حكومة سلفادور ألييندى اليسارية كانت منتخبة ديمقراطياً فى انتخابات حرة . وقام جنود الجنرال بينوشيه - عميل وكالة المخابرات الأمريكية المركزية - باغتيال ألييندى ، ونشروا الرعب فى البلاد ، ومارسوا القهر البدنى والإعدام الجماعى . وتجمع الفاشيون على هيئة رجال عصابات مسلحين ، بقيادة بعض قدامى العسكريين الذين هاجموا العزل من مجموعات اليسار ، ونهبوا المكتبات التى تحتوى على الكتب التى تتعارض مع أيديولوجيتهم ... إلخ . كل هذا بتخطيط وتوجيه من وكالة المخابرات الأمريكية التى لم تحتمل وجود حكومة يسارية فى شيللى ، فقررت التآمر للقضاء عليها برغم أنها وصلت إلى الحكم بمنتهى الديمقراطية وبالإرادة الحرة للشعب الشيللى، ذلك أن الولايات المتحدة لا ترى الديمقراطية إلا من وجهة نظرها القومية الخاصة بها تماماً .

من هنا وقع الاختيار على الرئيس اليوغسلافى سلوبودان ميلوسفيتش فى يوليو ٢٠٠١ ليكون أول رئيس دولة يحاكم بتهمة ارتكاب جرائم فاشية وعنصرية فى حق الإنسانية أمام المحكمة الدولية فى لاهاي ، فى حين أفلت من المثول أمامها أو جستو بينوشيه ديكتاتور شيللى بعد سقوطه . وقد سبق لبينوشيه أن نجا من بين فكى القضاء البريطانى بحجة التقدم فى السن ، أو بحجة حصانة رؤساء الدول ، أو بحجة ضعف حالته الصحية التى لا تمكنه من عبور المحاكمة بسلام . ولم تذكر المحاكم أهم سبب لنجاته ، وهو أنه رجل أمريكا الذى مكنته المخابرات المركزية من الاستيلاء على السلطة فى شيللى عام ١٩٧٣ ، ودفعت به إلى تصفية عشرات الآلاف من خصومه وخصوم واشنطن الاشتراكيين الذين كانوا قد وصلوا إلى السلطة بأغلبية أصوات الناخبين . ولهذه الأسباب التى لا يذكرها الإعلام الغربى على الإطلاق ، لم يكن هناك أمل قوى فى أن يصدر القضاء البريطانى حكماً نهائياً بتسليم بينوشيه إلى فرنسا أو أسبانيا أو بلجيكا لمحاكمته هناك بتهمة الإجرام فى حق الإنسانية .

أما سلوبودان ميلوسيفيتش الفاشى الآخر فله شأن آخر ، إذ تعنى محاكمته محاكمة كل النظم الشيوعية التى تحدت الولايات المتحدة طوال النصف الثانى من القرن العشرين . وتعنى أيضاً محاكمة النظم الاشتراكية فى أوروبا طوال هذه المدة ، على أساس أن يوغوسلافيا مجرد نموذج لما دار فى البلاد الاشتراكية . كذلك تعنى أن الوحش الصربى قد تم اصطياده ووضعه فى القفص ، لأنه لم يعد له من يدافع عنه بعد أن ولى زمان الاشتراكية ، واتضح أن حصول يوغوسلافيا على مساعدات أمريكية ، يعتبر مبرراً كافياً للغاية لتسليم ألف ميلوسيفيتش للمحكمة الدولية ، وانتهاك كل القوانين اليوغوسلافية التى تمنع ذلك ، بما فيها حكم المحكمة الدستورية العليا فى بلجراد .

وتريد الولايات المتحدة ومعها الغرب بهذه المحاكمة ، ضرب أكثر من عصفور بحجر واحد . فهى تحتوى على محاولة لخطب ود الشعوب الإسلامية ، التى يوجد فى أراضيها أكبر مستودع من بترول العالم . ومن الممكن أن تصدق هذه الشعوب أن نظاماً سياسياً أوروبياً تتم محاكمته لأنه أجرم فى حق مسلمين ، مما يمكن أن يفتح بوابة البترول على مصراعيها للولايات المتحدة التى تدرك جيداً أن لدى هذه الشعوب قدرًا لا يمكن تجاهله من الشعور بالمرارة والضيق تجاهها بل إن هناك تياراً معادياً لها بين المسلمين له وزنه . ومن الممكن أن تكون محاكمة ميلوسيفيتش عربوناً على صدق نياتها تجاهها ، مما يؤمن مصالحها الحيوية لديها . وهذا يعنى أن الولايات المتحدة ضد فاشية ميلوسيفيتش إذا تعارضت مع مصالحها ، ومع فاشية بينوشيه إذا كانت امتداداً لنفوذها الذى تمارسه على دول أمريكا اللاتينية ، بصرف النظر عن شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان التى تدوى بها أجهزتها الإعلامية فى أسمع العالم ليل نهار .

وهذا يعود بنا إلى القواعد الأساسية للعبة السياسية ، وهى أن المبادئ الإنسانية والشعارات الحضارية والمثل الأخلاقية إنما هى مجرد أقنعة براقة تخفى المصالح

الضارية التي تدوس فى طريقها كل القيم من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب والمغانم المادية . وقد عبر جلاد ستون رئيس وزراء بريطانيا فى القرن التاسع عشر عن هذه القاعدة السياسية الثابتة ، بصراحة منقطعة النظير حين قال : «ليس لبريطانيا مبادئ ثابتة ، وإنما لها مصالح دائمة» .

★ ★ ★

(٣٠) روح العصر

روح العصر مصطلح يطلق على منظومة الأفكار والتيارات والتوجهات والمذاهب والإبداعات الأدبية والفنية والإنجازات العلمية والتكنولوجية والمادية ، المتفاعلة مع بعضها بعضًا بحكم التجاور والاحتكاك فيما بينها داخل إطار زمنى واحد . وغالبًا ما تتبلور روح العصر فى قاداته من مفكرين وسياسيين وفلاسفة وفنانين وأدباء ... إلخ . وقد أثبت التاريخ أن الخلود كتب للذين استوعبوا هذه الروح وجسدوها فى إنجازاتهم . أما الذين عاشوا على هوامشها ، وعيونهم مثبتة على عصور أخرى يحاكونها لأنها فى نظرهم مثل عليا يجب أن تحتذى ، وأن التاريخ يعيد نفسه ، فقد كتبوا على أنفسهم التهميش والتبعية واستنساخ صور من أصول فات أوأنها . فالتاريخ لا يكرر نفسه أبدًا ، ولا توجد لحظة تشبه لحظة سابقة ، أو كما قال الفيلسوف الإغريقى هيراقليطيس الذى عاش فى القرن الخامس قبل الميلاد : «إنك لا تستطيع أن تنزل إلى النهر مرتين» لأن الإنسان يتغير فى حياته من لحظة إلى أخرى دون توقف ، وكذلك النهر . فكل الكائنات والأشياء فى صيرورة مستمرة . ومن هنا كان لكل عصر روحه التى يتميز بها .

والزعيم السياسى الصانع لتاريخ عصره هو الذى يتشرب روح هذا العصر ، فكراً وعلمًا وفناً وحسًا ، ولا تقتصر مهمته على إجادة توظيف الآليات السياسية من مخططات ، ومناورات ، ودراسات جدوى ، وتقدير مواقف ، ورصد احتمالات ، وتجميع طاقات ، وتطوير إمكانات ... إلخ ، بل تمتد مهمته لتشمل كل معطيات عصره حتى يحولها إلى قوة دفع قومية لأمتة . ولا يعنى هذا أنه يتحتم عليه أن يكون متخصصًا فى

هذه الفروع كلها ، بل يكفي أن يكون واعياً بإمكاناتها فى التفاعل فيما بينها ، وتوليد طاقات جديدة تدفع إلى آفاق جديدة ، وهكذا . وخير مرشد أو دليل له ، يتمثل فى استيعابه لروح العصر التى تجعل خطواته فى الاتجاه الإيجابى الصحيح . ويقول دين كيث سايمنتون فى كتابه «العبقرية والإبداع والقيادة» ، إن روح العصر يمكن أن تحدد الطريقة التى تكشف بها العبقرية عن نفسها فى شتى المجالات ، ومنها المجال السياسى بطبيعة الحال . ويبدو أن العظمة الفردية تمنح لأولئك الذين يستجيبون لتوقعات العصر واحتمالاته ، أفضل من غيرهم . وهى الفكرة التى عبر عنها الفيلسوف الألمانى هيجل فى كتابه «فلسفة الحق» حين قال : «إن الإنسان العظيم فى عصر ما ، هو ذلك الذى يستطيع صياغة إرادة عصره ، ويخبر عصره بجوهر هذه الإرادة وكهنها ثم يحققه على أرض الواقع . إنه يحول صميم عصره وجوهره إلى حقائق مادية ملموسة» . وهى نفس الفكرة التى عبر عنها الأديب الألمانى جيته فى رواية «فاوست» حين قال : «إن ما تسميه «روح العصور» ، ليس إلا روح هؤلاء الحكماء ، التى يكشف العصر المنعكس على مرآتها عن نفسه» .

والقيادة أيضاً يمكنها أن تنطلق فى مسارات معينة من خلال روح العصر السياسية أو العسكرية . وفى هذا يقول ماكيافيللى فى كتابه «الأمير» : «إن من يوجه أنشطته وفقاً لروح العصر ينجح» . إن لكل عصر أوتاراً مشدودة ، لكن الرائد وحده هو الذى يستطيع أن يعزف عليها ألحاناً جديدة تصبح جزءاً عضوياً من وجدان أمته ، أما السياسى التقليدى ، فربما كان يجيد العزف أيضاً ، لكن الألحان ليست من إبداعه وإنما من تراث من سبقوه . أما الروائى الروسى تولستوى فكان يؤمن بأن روح العصر تتجسد فى طاقة الجماهير ، والقيادة ليست سوى جزء من هذه الطاقة . وفى روايته الشهيرة «الحرب والسلام» قام بتحليل عميق لسيرة نابليون العسكرية ، وأيد رأى القائل بأن القادة لا يقودون فى الواقع ، بل يتبعون أتباعهم عندما قال : «عندما نتعمق

الحضارى .فهناك اعتقاد بأن روح العصر تكشف عن نفسها فى أنماط أو دورات منتظمة تظهرها الأحداث التاريخية عبر الزمن ، ويمكن أن تشكل خريطة هادية للخطوات التى يتخذها الزعماء والقادة ، حتى لا تتحول خطواتهم إلى قفزات فى الظلام . ويعتقد بعض المفكرين أن حركة التاريخ تسير إلى الأمام ، فى حين يرى مفكرون آخرون أن التاريخ يسير فى دورات ، وبالتالي فإن روح العصر ليست فى اطراد وتقدم مستمرين . فمثلاً ، يوضح هيجل فى فلسفته للتاريخ أن مسار الأحداث التاريخية يتخذ اتجاهًا محددًا تتحكم فيه روح العصر . أى أن العالم يتحسن باطراد طبقًا لتطور الحرية الإنسانية . كما يعتقد ماركس أن أنماط التاريخ تبرهن على التقدم الذى يؤدي فى هذه الحالة إلى سيطرة العمال على وسائل الإنتاج .

لكن فيلسوفًا آخر من القرن التاسع عشر هو هربرت سبنسر ، كان له مفهوم آخر عن روح العصر . وهو مفهوم أصبح المقابل الاجتماعى الثقافى للمتغيرات فى أصل الأنواع أو الأنساق البيولوجية كما رصدها وحللها تشارلز داروين . فالمجتمعات ، مثلها مثل الكائنات الحية ، تتطور سياسيًا ، واجتماعيًا ، واقتصاديًا ، وفكريًا ، وسلوكيًا ، وروحياً ، عبر الزمن ، مدفوعة بالحاجة إلى التكيف مع البيئة . وكان سبنسر هو الذى صاغ مصطلح «البقاء للأصلح» برغم أنه ارتبط باسم داروين ، فقد وصف به سبنسر قوة هذه الضغوط الانتقائية ، والعمليات التطورية التى لا تتوقف فى حياة المجتمعات التى تتغير إلى الأفضل . فالتقدم ليس صدفة بل ضرورة . ومن الواضح أن الثقة فى التطور المادى فى القرن التاسع عشر كانت قوية لدرجة أن سبنسر اعتبره مرادفًا للتقدم الذى يحتاج إلى مفهوم أعمق وأشمل من هذا المنظور المادى البحت الذى لا يمكن اعتباره تقدمًا إذا ما أصيب المجتمع بنكسات روحية وفكرية وثقافية وحضارية .

من هنا كانت الدراسات والبحوث التى ركزت على تحليل المتغيرات الدورية فى روح العصر المعرضة دائماً للإصابة بالانتكاس والتراجع والتدهور. فقد شهد

التاريخ عصورًا للتنوير والتقدم أعقبتها عصور للظلام والتخلف . ولذلك حرص كثير من المفكرين السياسيين والفلاسفة الاجتماعيين والعلماء السلوكيين على دراسة دورات التاريخ التي لا تتقدم إلى الأمام بالضرورة. وقد فسر الفلاسفة الصينيون القدماء حركة التاريخ فى إطار التذبذب بين السلبية والسكون وبين الإيجابية والكفاح . واستخلص المؤرخ العربى ابن خلدون فى العصور الوسطى، إيقاعًا دوريًا يتجسد فى ازدهار الأنظمة السياسية وسقوطها . وأوضح فيلسوف التاريخ الإيطالى جامبا تيستا فيكو أن هناك دورات تعاود الحدوث فى تاريخ الحضارة الإغريقية الرومانية والحضارة الغربية الحديثة. وهذه الدورات التاريخية - إذا أمكن إثبات وجودها على وجه اليقين - تتناقض مع فكرة التقدم المتدفق إلى الأمام دون عائق فى طريقه . أى أن التاريخ يمكن أن يتراجع مثلما يمكن أن يتقدم ، وجوهر روح العصر يقاس بازدهار القيم الروحية والإنسانية والحضارية وليس بفسوخ وانتشار القيم المادية وحدها .

وكان عالم الحضارة والاجتماع والسياسة بتريم سوروكين الروسى قد أصدر فى عام ١٩٤٢ كتابه «الديناميكيات الاجتماعية والثقافية» الذى أوضح فيه أن التاريخ يتأرجح فى حركات بندولية بطيئة بين نظامين أيديولوجيين كبيرين ، أطلق عليهما مصطلحى «النظام المادى» و«النظام الفكرى» . ويتميز النظام المادى بالتجريبية ، والحسية ، والزمانية أو الدنيوية ، والحتمية المادية باعتبارها الأساس الوحيد لواقع فى حالة تحول مستمر ، والفرد بصفته الوحدة الاجتماعية الأولية التى تحقق وجودها من خلال اللذة والمنفعة . أما النظام الفكرى فيتناقض مع هذا المفهوم من حيث اعتماده على النزعة العقلية المجردة ، وخاصة الوعى الذى يتجاوز بثباته وخلوده كل عوائق المادة . لكن يظل للأفكار المجردة وجودها فى هذا العالم الواقعى . ويتميز هذا النظام بأنه يمنح الفرد إرادة حرة مضادة للحتمية المادية ومتجاوزة لكل حدودها الضيقة ، مما يجعل هذا الفرد يتمتع بمكانة أسمى برغم خضوعه لحدود النظام الاجتماعى ، والقيم

الأخلاقية التي تنهض على الأفكار المجردة والمثل العليا التي تحتم عليه الدخول في جهاد مضاد لمتطلبات اللذة والمنفعة التي تنهشه من الداخل .

ويرى سوروكين أن روح العصر المستمدة من النظام المادى أو الحسى ترتبط بأشكال الفن الواقعى والدينوى ، أما روح العصر المستمدة من النظام الفكرى فترتبط بأساليب التعبير الجمالية والمثالية والروحية والدينية . ولكل نظام منهما ، ملامحه الخاصة المميزة لأبنيته السياسية والقانونية والاجتماعية . والزعيم الواعى بروح عصره لابد أن يضع هذه الملامح أو القوى فى اعتباره حتى يستطيع أن يعزف على الأوتار الصحيحة . ويعتقد سوروكين أن النظامين : المادى الحسى والفكرى التصورى يشكلان طريقتين شاملتين لتحديد التوجهات الاجتماعية الثقافية المفضلة فى حضارة معينة ، فى لحظة من لحظات تاريخها ، وهى التى تميز الملامح الأساسية لروح العصر . وقد تناوب هذان النظامان الأدوار عبر مسار تاريخ الغرب بصفة خاصة . كما يفترض سوروكين أن الحركة البنودولية ما بين العوالم المادية والعوالم الفكرية ، متأصلة فى طبيعة العقل البشرى ، مما يجعل مثل هذا التحول أو التغير وشيك الوقوع دائماً . ولا يعد أحد النظامين بمفرده كافياً تماماً للوفاء بالحاجات الإنسانية ، ولذلك فإن سيطرة أحد النظامين تولد السخط والرفض المضاد طبقاً لقانون الحركة الثالث عند نيوتن : «كل فعل له رد مساو له ومضاد فى الاتجاه» ، بحيث تؤدى هذه السيطرة فى النهاية إلى ظهور النظام المعارض له تماماً .

والقائد أو الزعيم المتمكن من قواعد اللعبة السياسية ، يدرك تماماً ضرورة التوازن بين مراكز الثقل السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع ، حتى لا تكتسب فئة أو طبقة أو جماعة ثقلاً أكثر من اللازم ، فتتحول إلى مركز قوة يخل بالتوازن ، وقد يؤدى إلى غرق سفينة المجتمع بعد أن يعجز الربان عن التحكم فيها وقيادتها . ولكى يتجنب مثل هذا الخلل ، فلا بد أن يدرك أن روح العصر ليست اتجاهًا

أحادي الجانب أو المسار . بل هي منظومة أو بوتقة تحتوى على كل التفاعلات والتناقضات والصراعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيدولوجية ، بنسب قد تزيد فى أحدها ، لكنها تظل محكومة من خلال المنظور الإستراتيجى للزعيم أو القائد . وهناك من القادة من يؤثرون السلامة فيعملون على تخفيضها إلى أدنى حد ممكن ، وهناك من يملكون الجرأة بل ويميلون إلى المغامرة فيعملون على تصعيدها وتسخينها إلى أعلى درجة ممكنة ، لعلها تشغل الأطراف المعنية عن مواجهة السلطة وتحديها ، لكنها مغامرة لا بد أن يحسب حسابها جيداً حتى لا يفلت الزمام من يد القيادة فى نهاية الأمر .

ولا شك أن روح العصر يمكن أن تلعب دور البوصلة الهادية للزعيم المثقف والمفكر والواعى بمعطيات عصره . بل إن هذه الروح فى بعض الأحيان تتحكم فى كمية الخطوات الجديدة ونوعيتها ، لدرجة أن المفكر الأمريكى ف.أ. وودز أصدر كتاباً عام ١٩١٣ بعنوان «تأثير الملوك» حاول فيه أن يثبت استحالة الفصل بين الخصائص والمتغيرات الفردية للملك أو القائد وبين الأحوال السياسية والاقتصادية والعسكرية بل والثقافية للأمة . وقد وجد فعلاً أن الملوك الأقوياء والمتوسطين والضعفاء يرتبطون بفترات قوية ، ومتوسطة ، وضعيفة على التوالى . إن تأثير العوامل الفردية المتمثلة فى الذكاء والنزعة الأخلاقية والقيادة الرشيدة ، على شهرة الملك أو القائد واحتلاله مكانة مرموقة وعريضة فى وجدان أمته ، هو معيار أو مقياس ينبئ باكتساب العصر لاسم الحاكم ، بمعنى أن القائد العبقري قد يلعب دوراً لا تقل أهميته عن الدور الذى تلعبه روح العصر فى صناعة التاريخ .

وتتأثر روح العصر تأثيراً بالغاً بالمعارك الحربية بصفحتها نقاط تحول فى التاريخ ، فهى يمكن أن تتسبب فى اشتعال هذه المعارك ، لكنها تتأثر بنتائجها وتداعياتها بعد ذلك ، أى أنها يمكن أن تكون السبب أولاً ثم نتيجة لها فيما بعد . فقد تقرر معركة

واحدة نجاح تمرد أو فشله ، كما فى هزيمة الجنرال الأمريكى «لى» فى معركة جيتسبرج فى الحرب الأهلية الأمريكية ، أو تقرر بقاء أمة ، كما فى انتصار الإنجليز على الأسطول الأسباني (الأرمادا) عام ١٥٨٨ أمام سواحل إنجلترا ، أو نهاية قائد ، كما فى هزيمة نابليون فى معركة ووترلو . ويرى بعض المؤرخين هذه المواجهات باعتبارها اللحظات التى تسود فيها إرادة العباقرة سيادة مطلقة ، فتكون النتيجة أنهم هم الذين يؤججون روح العصر ويصوغونها ، وليست هى التى تصنعهم ثم تضعهم على القمة .

وكانت هناك مفارقة أو تناقض حاد لا لزوم له بين المؤرخين الذين يؤمنون بأن البطل هو الذى يصنع روح العصر ويصوغها ، وبين المفكرين الذين يعتقدون أن روح العصر هى التى تصنع البطل وتمنحه فرصة الشهرة والمجد على مر التاريخ ، فى حين أنه تناقض يبدو مفتعلاً إلى حد كبير لأن هناك بدهية تؤكد أن الإنسان الذى لا يستطيع أن يكون ابن عصره ، لا يمكن أن يكون ابن أى عصر آخر . أى أن العلاقة بين روح العصر والعبقرية الفردية هى علاقة عضوية وجدلية ، تنهض على التأثير والتأثر المتبادلين ، بحيث لا يمكن اعتبار إحداهما مجرد صنعة للأخرى . وبالتالي يصعب قبول مقولات المؤرخ الإنجليزى توماس كارلايل بشأن عبادة البطل ، وكذلك مقولات نقيضه ليو تولستوى الأديب والمفكر الروسى بشأن روح العصر .

إن توماس كارلايل نموذج لهؤلاء المؤرخين من أصحاب مذهب عبادة البطل . فمثلاً وضع نابليون فى كتابه «عن الأبطال» على رأس القائمة المقتصرة على العباقرة صناع التاريخ . ولم يكن هو المؤرخ الوحيد الذى وضع نابليون فى مثل هذه المنزلة الرفيعة . لكن هناك العديد من المؤرخين الآخرين الذين رفضوا منح مثل هذه الأهمية شبه المطلقة لفرد بعينه . من بين هؤلاء تولستوى الذى ضمن روايته «الحرب والسلام» تعليقات وتحليلات لاذعة ضد تفسير التاريخ من خلال العبقرية عموماً وعبقرية نابليون بصفة خاصة . فقد علق تولستوى على المعركة الملحمية فى

بورودينو : «لم يكن نابليون هو الذى وجه مسار المعركة لأن أيًا من أوامره لم ينفذ ، كما أنه لم يكن يعرف خلال المعركة ماذا يحدث أمامه ، ومن ثم فإن الطريقة التى قتل بها الناس بعضهم بعضًا لم تقرها إرادة نابليون ، بل حدثت مستقلة عنه ، وبما يتفق مع إرادة مئات الألوف من الناس الذين شاركوا فى هذا العمل» .

لكن مهما أورد تولستوى من حجج ، فإنه لا يستطيع أن ينكر أن الذى خطط لهذه المعركة سواء على المستوى الإستراتيجى أو التكتيكي كان نابليون الذى صوره تولستوى كأنه وجد فى ميدان المعركة بالصدفة البحتة !! قد تكون روح العصر العسكرية هى التى وفرت الشروط الضرورية لانتصار فرنسا أو هزيمتها ، لكن كان لابد لهذه الروح أن تتجسد بصورة واضحة فى شخص ما . وكان هذا الشخص هو نابليون ، لكن هذا لا ينفى أيضًا تجسدها فى الجماهير المتفاعلة معه ، وإن كانت بصورة أقل وضوحًا لأنها أكثر عمومية . فالقائد الذى يتمتع «بالكاريزما» أو سحر الشخصية وجاذبيتها ، ويفضل الهجوم على الدفاع ، بشرط أن يكون ممتلكًا مقوماته ، لا بد أن يضع بصمته على روح العصر . فالقادة المنتصرون هم غالبًا القادة الذين يهاجمون أولاً ، إذ يجبر هذا القائد خصمه ، بامتلاك زمام المبادرة ، على أن يتخذ موقفًا مدافعًا . لقد كان الإسكندر الأكبر ، ويوليوس قيصر ، وجنكيزخان ، وفريدريك العظيم ، ونابليون ، وهتلر ، جميعهم ميالين دائمًا للهجوم أولاً ، بصرف النظر عن نوعية البصمة التى تركوها على روح العصر .

إن التاريخ زاحر بالشواهد التى تدل على أن كلا من العبقريّة وروح العصر ، يساهمان معًا فى القيادة والإبداع والابتكار، إذ تشارك روح العصر بوصفها اتجاهًا متقدمًا إلى الأمام أو متناميًا فى دورات، أو ظروفًا سياسية واقتصادية واجتماعية مواتية ، أو ستارة خلفية لمسرح الأحداث التى تحدد العلامات المميزة الدالة على العصر ، أو تحدد مدى النجاح الاجتماعى الثقافى للقائد السياسى أو العسكرى أو الثقافى أو

الفكرى أو العلمى . لكن فى الوقت نفسه ، لابد من الإيمان بأن السياق أو السباق أو الموقف الراهن ، يتأثر أيضاً ببعض الخصال والخصائص الفردية كالذكاء ، والاتجاه الأخلاقى ، والقدرات القيادية ، والإنتاجية ، والعمر ، وبنية المعتقدات ، وذلك وفقاً للمجال النوعى من النشاط . ولا يكفى أن تتيح روح العصر المكان والزمان المناسبين حتى تقوم بدورها ، بل لابد من وجود الضلع الثالث فى المثلث الذى يتمثل فى الشخص المناسب . ولذلك لا معنى ولا جدوى من وضع العبقرية الفردية أو الكاريزما الشخصية فى مواجهة أو تناقض مع روح العصر ، كما لو كانت مسألة بسيطة هدفها الثبوت من التأثير النسبى للعوامل الشخصية الفردية والعوامل الاجتماعية العامة ، كل على حدة . لكن التداخل أو التفاعل فيما بينها معقد ومتشابك بحيث يصعب رسم الحدود الواضحة بينها . صحيح أن معادلة «الشخص المناسب فى المكان المناسب فى الزمان المناسب» قد تبدو لأول وهلة واضحة ويسهل تطبيقها على الجوانب والأعماق والأبعاد المتعددة لروح العصر . لكن قواعد اللعبة السياسية فى هذا الشأن لا يمكن رصدها وتحديدها ببساطة لاختلاف أساليب ممارستها وتطبيقها ، فقد تكون احتمالية الإنجاز لدى طراز معين من القادة أعلى عندما تأخذ روح العصر شكلاً معيناً ، فى حين قد يستفيد طراز آخر من القادة إذا تحولت روح العصر إلى شكل آخر .

إن روح العصر مجال مثير وشيق ومتشعب لدراسة المناخ الفكرى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والإعلامى والحضارى ، الذى تتجمع عوامله ودوافعه لأسباب عديدة فى فترة من الفترات ، فتميز عصرًا بأكمله ، وهى منظومة تشتمل على أسباب واعية ، وتداعيات غير واعية ، حوافز خاصة ومؤثرات عامة ، روااسب تاريخية وتطلعات مستقبلية ، تقاليد قديمة وحساسيات جديدة ... إلخ . وقد دخلت روح العصر منعطفًا جديدًا فى عصر العولمة أو عصر المعلوماتية الذى يؤكد أن العالم قد أصبح قرية كونية صغيرة ، وبالتالي اكتسبت روح العصر قوة دفع ، بلغت من السطوة والانتشار أنها تسعى لتنميط الدول الصغرى وقولبتها فى أطر قامت الدول

الكبرى والقوى العظمى بتصميمها وصنعها بدعوى مساعدتها على تشرب روح العصر
التي أصبحت تستخدم الآن قناعاً براقاً لإخفاء مظاهر التبعية الذليلة والغيوبة
الحضارية التي تفرض بالتدريج على الدول النامية أو المتخلفة التي يجب - من الآن
فصاعداً - أن تنظر بعين الشك والريبة والتفحص والتعريّة لهذا القناع البراق ، حتى
لا تتحول روح العصر إلى روح الضياع والهزيمة والتشتت وغير ذلك من السلبيات
والمحن المعضلات التي عانت منها هذه الدول البائسة ، ولم تعد فى حاجة إلى
المزيد منها .

★ ★ ★

(٣١) روح القطيع

روح القطيع من أسوأ قواعد اللعبة السياسية التي يمارسها الطغاة فى الدول الشمولية التى ترزح تحت وطأتهم ، إذ إنها تساعدهم على طمس قدرة التفكير الواضح والتحليل الموضوعى واليقظة العقلية التى يمكن أن تمارسها الشعوب فى مواجهة الحقائق والوقائع الراهنة . إن التفكير هو أخطر أعداء الديكتاتورية ، فهو امتياز أو حق لا يمارسه سوى الديكتاتور نفسه . وإذا كانت وظيفة العقل البشرى تعتمد على استقبال الأفكار وتمحيصها وتحليلها ونقدها وتقويمها ثم القيام بعد ذلك بإرسالها إلى الآخرين وهكذا، فإنها فى ظل الديكتاتورية تعتمد فقط على استقبال الأوامر والتعليمات التى تلح وتكرر بلا ملل كى يتم تنفيذها بحذافيرها دون تفكير . أما من يتصور فى نفسه القدرة على التفكير فى مغزى أوامر الديكتاتور وتوجيهاته ، وربما التحليل والنقد، وبالتالى الخروج عن مسار القطيع، فلا بد أن يدفع ثمن تفرد هذا غالباً .

ووسائل هذا العقاب متعددة ومتجددة ويصعب حصرها ، لكنها كلها تشترك فى خاصية التعذيب الجسدى والمعنوى ، سواء أكان سلبياً أم إيجابياً ، على أيدى زبانية التعذيب والقهر الذين عرفتهم البشرية فى معظم عصورها . ذلك أن أساليب التعذيب البدنى والإذلال المعنوى هى أساليب مباشرة وتقليدية ومعروفة منذ أزمان بعيدة ، وهى تهدف إلى تحطيم الكيان النفسى والفكرى والبدنى للضحية حتى تفقد القدرة تماماً على تنوير العقول وتحريض الآخرين على التفكير والنقد والتقويم ومقاومة البطش والوقوف فى وجه الديكتاتورية . بل يصبح هدف الضحية فى النهاية ، طلب السلامة الشخصية ، وتجنب التعذيب بآلامه الرهيبة ، بالانضمام إلى أفراد القطيع ،

وإن كانت قوة التحمل والصمود تختلف من شخصية إلى أخرى . لكن إذا زادت هذه القوة على حدود معينة قد تنذر بتحويل صاحبها إلى بطل في نظر أفراد الشعب ، ففي هذه الحالة لا بد من وضع نهاية حاسمة لحياته . قد يبدو شهيداً لفترة ما ، لكن سرعان ما ينساه القطيع المنهمك في الحفاظ على سلامته والبحث عن لقمة العيش .

وقواعد اللعبة السياسية في هذا المجال ، صريحة وواضحة بل وفاجرة ، ولا تحتاج حتى لغطاء ديمقراطى تخفى به وسائلها للتعذيب البدنى والنفسى والفكرى . فتتراوح وسائل التعذيب البدنى بين الكى بالنار ، والنخلع البطيء للأظافر ، والجلد ، والوقوف على أطراف الأصابع فى غرفة مليئة بالمياه الباردة حتى لا تموت الضحية غرقاً إذا ما وقفت على قدميها كالشجر العاديين ، والصدمات الكهربائية ، والنوم فى زنزانه مضاءة بمصابيح ساطعة باستمرار ، أو الحبس الانفرادى فى ظلام معتم بارد ، أو الاغتصاب إذا كانت الضحية امرأة أو رجلاً ، أو التعليق رأساً على عقب فوق النار ، أو تغطيس الرأس فى الماء تبعاً ، ودفع تيارات الماء المنبثقة بقوة فى الأنف ، والسحل بجر الجسم على الأرض من شعر الرأس ، وغير ذلك من أساليب التعذيب البدنى التى لا تتوقف إلا عند التأكد من أن الضحية قد ضببطت موجات مخها على أجهزة إرسال الزعيم وأصبحت فرداً من أفراد القطيع ، تسير على هدى من يقودها .

أما وسائل التعذيب النفسى والفكرى ، فهى أكثر حنكة وخبثاً ومهارة وذكاء من وسائل التعذيب البدنى . فهى تبدأ بعزل الضحية عزلاً كاملاً عن العالم الخارجى ، بل وقد يتم حبسها فى مكان لا تعرف فيه النهار من الليل أو الشتاء من الصيف ، وبذلك تتوقف الحياة بالنسبة لها تماماً ، ولا تعرف فى الدنيا إلا ذلك الحارس الذى يدخل عليها بالطعام والشراب والأفكار والأخبار المصنوعة لها خصيصاً . وبالتالي يتوقف عقلها عن التفكير الخلاق الخاص بها ، تحت وطأة اكتئاب نفسى شديد يحيل الحياة فى نظرها إلى وجود لا معنى له ولا طعم . يكفى أن ذلك الحارس يصبح عندها بمثابة

الدنيا كلها ، ومع استمرار العزل والحبس ، تصبح علاقة الضحية بسجانها ، علاقة تنهض على الطاعة التلقائية الخالية من كل مظاهر الضغط والإرهاب ، بل الطاعة التي تصل إلى درجة الحب الحقيقي .

وبعد أن ينسى السجين أن هناك عالمًا خارج سجنه يصطخب بالحياة ويتدفق بالصراع والتسابق إلى آفاق المستقبل ، وينسى أيضًا المبادئ والأفكار التي سجن من أجلها ، تبدأ عملية تلقينه الأفكار الجديدة التي يصبح من السهل أن يقنع نفسه بها . وكأنه تفهقر إلى مرحلة الطفولة التي يتعلم فيها مبادئ التفكير والقراءة والتفسير من خلال التكرار والإلحاح المستمرين أو المتقطعين طبقًا لحالة كل سجين على حدة . وخاصة أن الغريزة الاجتماعية التي دفعته إلى خوض الصراع السياسى من أجل الآخرين ، تكاد تلفظ أنفاسها الأخيرة مع استمرار العزل ، فهى غريزة لا تتقد إلا مع الاحتكاك بالآخرين من خلال الحوار الحر ، والنقاش المثمر ، والجدل المنطقى .

ولابد أن يكون المشرفون على تربية القطيع على دراية كبيرة بعلم النفس وعلم الاجتماع والسياسة والاقتصاد والفكر . وخاصة أن المعرضين لهذا النوع من الضغوط السياسية والنفسية ، عادة ما يكونون من المفكرين والكتاب والمثقفين . وهم يملكون درجة عالية من المقاومة الفكرية القائمة على الحجة الدامغة والبرهان الراسخ والمنطق المتناسك . مما يحتم على رجال السلطة أن يكتشفوا قدرة الضحية على الخداع والتظاهر بالإيمان بأفكار وأراء تحتقرها وتناهضها فى أعماق كيانها ، مجرد تجنب آلام التعذيب وأهواله . فإذا ما تم الإفراج عن الضحية على أساس أنها أصبحت من أفراد القطيع ، فإنها يمكن أن تستخدم من الدهاء والخبث ما يساعدها على بث أفكارها بطرق ملتوية قد لا تكشفها العيون الميثوثة .

وغالبًا ما تضاف وسائل التعذيب البدنى إلى وسائل التعذيب النفسى حتى يكون العلاج ناجعًا والشفاء من الأفكار المعارضة أكيدًا ، وخاصة أنه يستحيل الفصل

بين آلام البدن وآلام النفس . أما إذا كانت مقاومة الضحية عالية وصمودها مستمرًا بحيث تفشل معها كل وسائل الضغط والعنف والإرهاب ، وإدماجها في القطيع ، واعتناقها لفكر الديكتاتور ، فإن الموت هو الحل الأكيد والنهائي للتخلص من هذا المصدر المتجدد للمتاعب والمقاومة المزمنة . وأحيانًا يتم القضاء على الضحية فى صمت وتكتم شديدین بحيث لا يعرف الأقارب أو الأصدقاء شيئًا عنها ، وذلك كنوع من إشاعة الإرهاب والرعب الغامض بين الجماهير ، أو يتم القضاء عليها علنية حتى تصبح عبرة لمن لا يعتبر بعقوبة الديكتاتور وفكره السديد !

هذا عن فرض روح القطيع على المستوى الفردى والشخصى ، أما على المستوى الجماعى والقومى فيتم عادة من مؤسسات التعليم والتربية والثقافة وأجهزة الإعلام التى لا تنقل لمختلف الأجيال أو قطاعات الجماهير سوى أفكار الزعيم وآرائه وفلسفته وتوجهاته وتوجيهاته وكتبه ودراساته وتحليلاته وتفسيراته وأوامره وتعليماته !! وعلى الرغم من أن العالم أصبح الآن قرية كونية صغيرة بفعل ثورة الاتصالات الفضائية ، بحيث أصبح فى إمكان أى فرد واقع تحت نير نظام ديكتاتورى أن يلتم بما يدور فى العالم الخارجى بمجرد إدارة مفاتيح الراديو ، هذا إذا كان الديكتاتور قد منع تركيب أطباق التلفزيون الفضائية أو الاتصال بالشبكات الفضائية مثل الإنترنت عن طريق الكمبيوتر الشخصى .

ومع ذلك فإن الدوى الإعلامى والدعائى الصاحب والملح الذى يصمم به الديكتاتور أذان الجماهير ليل نهار، لا يترك الفرصة لهذه الأذان كى تتأنى فى الاستماع إلى الإذاعات الخارجية ، أو ما يسمى بإذاعات الأعداء . وحتى لو تفرغ البعض لمتابعة مثل هذه الإذاعات ، فما التأثير الحقيقى والفعلى الذى تحدثه هذه الإذاعات فى المستمعين الذين يدركون جيدًا أن ما يدور على أرض بلادهم قدر رهيب راسخ لا يمكن أن تحركه أو تهزه موجات الأثير التى هى فى النهاية كلام فى الهواء ؟! ولذلك فإن السيادة الإعلامية الحقيقية غالبًا ما تكون من نصيب أجهزة

الديكتاتور ، وخاصة إذا كان متحكماً فى الاتصال بالإعلام الخارجى سواء فى مجال الإرسال التليفزيونى أو التعامل مع الشبكات الفضائية مثل الإنترنت ، بحيث لا يتبقى سوى الراديو الذى لم يعد يفرض سطوته الإعلامية والدعائية كما كان يفعل قبل عصر الاتصالات الفضائية .

وإذا لم يمارس الإنسان التفكير كفضيلة أو عادة يومية ، فإن عقله غالباً ما يلجأ إلى الانقياد لوسائل الإعلام التى تلح على أذنيه وعينيه باستمرار ، وخاصة مع تدنى الوعى القومى الناضج الذى يحرص الديكتاتور على تغييبه . وهذا الانقياد أسهل وأسلس من التفكير الشخصى المتفرد ، ولذلك فإن التعود عليه أسرع والركون إليه أكثر راحة واطمئناناً ! بل إن الإنسان يمكن أن يوحى لنفسه بعدم جدوى التفكير أساساً فى ظل نظام يبدو كالقضاء والقدر اللذين لا راد لهما ، بحيث تصبح روح القطيع هى الروح السائدة على تفكير الجميع وسلوكهم .

فى هذه الحالة لا تقوم أجهزة الإعلام بتلقين الشعب أفكار الزعيم وتعليماته فحسب ، وهو مستسلم لها تماماً ، بل إنها تفكر نيابة عنه . ومع استمرار الإلحاح والدوى والحمى الإعلامية ، يجد المواطن نفسه ، ودون أن يدرى ، وهو يتبنى هذه الأفكار والتعليمات على أنها أفكاره هو ، ومع الحرص الدائم على عملية التبنى التى تمنحه إحساساً وهمياً بكيانه ووجوده ، حتى لو كان كياناً مفتعلاً ووجوداً مصطنعاً ، فإنه ينتقل من مرحلة التبنى إلى مرحلة التعصب لها وسحق كل من يحاول اعتراضها ! هنا يمارس الديكتاتور ما يعرف بطغيان الأغلبية النابع من طغيانه بحيث تحقق الأغلبية أهدافه دون أن يفعل هو شيئاً سوى أن يبارك هذا الطغيان . ولا شك أن نشوة الديكتاتور لاتعرف لنفسها حدوداً عندما يجد نفسه وقد تحول إلى منوم مغناطيسى يحرك بكلمة من فمه أو حركة من إصبعه ، أفراد شعبه السائرين نياماً !

ومن المعروف أن النائم مغناطيسياً لا يملك سوى تنفيذ إرادة المنوم حتى لو طلب منه أن يقتل نفسه ، وهذا ما يحدث تماماً تحت وطأة الديكتاتورية . فعندما يقرر

الديكتاتور خوض حرب ضروس لتحقيق أمجاده وبطولاته الوهمية المريضة ، إذ بأفراد شعبه يخوضونها حتى النهاية ، حتى لو كان فيها خرابهم الاقتصادي ، وضياح زهرة شبابهم ، وتخلفهم عن ركاب العصر ! فعندما تسيطر الانفعالات الجامحة المحمومة على كل منافذ التفكير العقلاني المتسق وتسدها تمامًا ، فإن الشعب يتحول إلى قطيع هادر لا يرى إلا ما يراه الديكتاتور . ولعل أشهر مثال لهذا التوجه الإعلامي والدعائي كان في النظام النازي الألماني بقيادة هتلر ووزير دعايته جوبلز .

كان هتلر يقول بأن الجماهير الحاشدة تتخذ طابعًا أكثر فوراً بالانفعالات والمشاعر ، بحيث تتحدد أراؤها وأفعالها تحت وطأة انطباعاتها الحسية وطاقاتها العفوية اللحظية أكثر مما تتحدد من خلال المنطق الفكري المتناسك ، وكان هذا هو سر نجاح الدعاية النازية في الجماهير الألمانية التي تحولت إلى قطعان تنطلق إلى حيث يشير الزعيم ، لتغليبها الصورة الحسية على التفسير العقلاني ، والجيشان العاطفي على الإرادة الواعية ، والحس البدائي على العقل المتأمل . وقد شهد العهد النازي دق الطبول المستمر المحموم الذي كان يصحب هتلر وهو في طريقه إلى المنصة في مؤتمراته التي كان يؤجج فيها انفعالات الشباب وطاقاته حين كانوا يتوحدون معه تمامًا . وكان هناك مفتاح على المنبر يسمح له بتغيير الإضاءة وفق هواه ، وكأنه كان يمارس غسيل المخ بالتنويم المغناطيسي جهاراً نهاراً .

وبرغم أن تحويل الجمهور إلى قطيع ، لا بد أن يهدر قيمته الإنسانية لأنه يقترب به من مستوى السلوك الحيواني التلقائي اللحظي ، فإن الديكتاتور يمكن أن يؤجج مشاعر العظمة الوهمية داخل هذا الجمهور الذي يؤمن بأنه تحت قيادة هذا الزعيم الملهم ، سوف يأتي بما لم تأت به الأوائل . ومن هذا المنطلق مدت الدعاية الهتلرية جذورها إلى أكثر المناطق حلكة وظلمة في العقل الباطن الجماعي عند الشباب الألماني بصفة خاصة ، حيث تكمن عقد العظمة النابعة من الإحساس بنقاء الدم

وظفح الغرائز البدائية بالفتك والتدمير ، كما استخدمت فى صور متعاقبة ، أفكاراً وإيحاءات وموضوعات مختلفة بل ومتناقضة ، لأن هدفها كان توجيه الجماهير إلى الموقف الراهن فحسب . وبرغم غياب المنطق العقلانى المتماusk ، فقد نجحت هذه الدعاية بالفعل . لم يترك هتلر - ومعه وزيره للدعاية جوبلز - شيئاً للصدفة فى هذا المجال . وكانت مظاهراته السياسية تعد بمنتهى الدقة لدرجة أنه فطن إلى أن ساعات الأمسيات أكثر صلاحية من غيرها من ساعات اليوم للتأثير العميق فى الحاضرين فى الموقع ، أو فى المستمعين إليه من خلال الراديو فى كل أنحاء ألمانيا ، ففى المساء يسهل سلب إرادة الغير الذى يصبح أكثر استعداداً للاستماع والاقناع بأى رأى لأن قوة معارضته تقل عنها فى الصباح حين يكون الوعى على أشده .

ولكى يصبح القطيع كتلة واحدة متوحدة مع الزعيم ، فقد كان يتم إعداده نفسياً ، وخاصة بعد أن قام هتلر بحل كل الجماعات والجمعيات والهيئات الحكومية والنقابية والأهلية حتى لا تقف حاجزاً أو عقبة بين الزعيم والجماهير ، وحتى لا يحتوى الفرد أى كيان فرعى يصد عنه تأثيرات الدعاية المحمومة التى لا تتوقف أمامها وتداعياتها . وبرغم التناقضات وأساليب المغالاة والمبالغة التى اتبعتها الدعاية النازية ، فإنها حققت نجاحاً مبهراً فى بث حمية أو حمى الحماسة والرعب والانتقام والتدمير فى القطيع ؛ لأنها تجنبت شق طريق الشعور الواعى والفكر العقلانى . وفى الوقت نفسه توغلت فى غياهب العقل الباطن الجماعى لتضرب على أوتار الأهواء والعقد والرواسب والعادات غير المعقولة أو المتناقضة التى يستهجنها المنطق التحليلى المتسق . فقد وجدت هذه الشطحات التى توحى بعظمة الجنس الأرى وجبروته وسموه على الأجناس التى ينظر إليها من عل ، الفرصة لكى تسود وتسيطر وتهيمن وتحول الآلة الحربية الألمانية إلى إعصار يجتاح العالم كله . فقد تراجع العقل إلى الوراثة وتضاءل أو تلاشى دوره تاركاً مكانه للأفعال المنعكسة الشرطية التى تحكم عالم الحيوان ، وذلك على حد قول الكاتب الروسى تشاخونين فى كتابه «اغتصاب

الجماهير بالدعاية والسياسة» عندما أوضح أن سر نجاح الدعاية النازية كان يكمن فى تطبيقها لنظرية بافلوف فى الأفعال المنعكسة الشريطية التى تعنى التحرك الغريزى والانطلاق الحسى فى غياب شبه كامل للعقل .

ويعتقد الحريصون على انتشار روح القطيع وترسيخها ، أن الدعاية بأسلوب التكرار والملاحقة والإلحاح ، وليس الحوار أو النقاش ، هى أنجح الأساليب والأدوات لتغيير الرأى العام وإعادة صياغته لأهداف محددة . وكانت الدعاية النازية رائدة فى تطبيق هذا الأسلوب الذى وجدت فيه أفضل قناة مباشرة إلى انفعالات الجماهير ومشاعرها ، ولايهم بعد ذلك أن تبلغ العقول أو لا تبلغها على الإطلاق . ذلك أن هذا الأسلوب يهدف إلى استثارة المشاعر والانفعالات من خلال التركيز على محاور انفعالية محددة تدور حولها مشاعر الجماهير من خلال إطار منهجى يمزج التكرار بالإلحاح بالتنوع حتى تقتنع به الجماهير فى النهاية دون أن يصيبها الملل . ويأتى الاقتناع نتيجة للتعود بناء على أن الإنسان بطبيعته هو أسير العادة التى ارتاح إليها جهازه العصبى . وكان جوبلز رائد علم الدعاية ومؤسسه يقول : «إن سر الدعاية المؤثرة والفعالة لا يكمن فى بيانات تتناول آلاف الأشياء المتشعبة والمتنوعة ، وإنما فى التركيز على بعض حقائق فقط ، وتوجيه أذان الناس وعيونهم إليها بالإلحاح وتكرار» .

ومن قواعد اللعبة السياسية فى هذا المجال ، استخدام الكذب والتضليل والخداع وغير ذلك من الوسائل التى تدعم روح القطيع واحتكار توجيه الجماهير ، مع عدم السماح بوصول أية آراء مخالفة أو دعاية مضادة . فالعقل الجماعى يجد نفسه محاطاً بغابة وأحراش من الأكاذيب والأوهام والهواجس التى يصور له رسوخها أنها حقائق واقعية لا بد أن ينقاد إليها . وهذا الأسلوب الغوغائى يجد تربة صالحة للانتشار والازدهار فى فترات الأزمات السياسية والهزات الاقتصادية والتقلبات الاجتماعية التى تفقد الجماهير قدرتها على استخدام العقل والمنطق والرؤية الموضوعية فى

تفسير ما يدور حولها ، وبالتالي تصبح فريسة لهذه الدعايات التي تستهين بعقلها وتلاعب به ، والتي تؤجل استعادتها للتوازن النفسى بقدر الإمكان . بل إن هذه الدعايات تصل إلى درجة إيهام العقل الجماعى بأن الأفكار والتوجهات الجديدة التي سيطرت عليه ، إنما هي من صنعه وابتكاره هو ، وليست مفروضة عليه من أية قوى خارجة عنه .

ومن قواعد اللعبة السياسية الخاصة بترسيخ روح القطيع ، أسلوب تحويل انتباه الجماهير عندما يتعذر الوقوف والتصدى لتيار جارف صنعه الرأى العام ، نتيجة لظروف وملابسات وتفاعلات لم يكن فى الإمكان القضاء عليها فى مهدها . عندئذ يمكن تفجير قضية مفتعلة ، ويشترط أن تكون مشتعلة حتى يمكنها أن تحتل مساحات زمنية كبيرة على موجات الأثير المرئى والمسموع ، ومساحات مكانية لافتة للنظر على صفحات الصحف والمجلات ، بل وإعلانات ضخمة فى الميادين والشوارع . فهذا هو الأسلوب المفضل الذى يتبعه القادة السياسيون وخبراء الدعاية لتحويل انتباه الجماهير إلى قضية جديدة لا تقل أهمية أو حساسية عن القضية التي أثارها الرأى العام ، وربما تبدو أكثر أهمية وأشد خطورة . هذا بشرط ألا تبدو مفتعلة أو مصطنعة أو ملفقة ، لأن مثل هذا الإحساس بافتعالها يمكن أن يكون بمثابة دبوس فى بالون منفوخ بغازات وأبخرة منتقاة لكنها سرعان ما تتسرب من الثقب الذى أحدثه الدبوس .

وقد يبدو مصطلح «روح القطيع» مصطلحاً بدائياً ، ينتمى إلى عصور قديمة ، ولا بد أن يكون استمراره بنفس المعايير والأساليب القديمة . لكن الاكتشافات والآفاق الحديثة فى مجالات علم النفس وعلم الاجتماع ، قد وضعت مناهجها العلمية فى خدمة ترسيخ روح القطيع التي لم تعد مقصورة على النظم الديكتاتورية فحسب ، بل يتم توظيفها بطرق غير مباشرة وأساليب مرنة وخبيثة فى النظم الديمقراطية فى مجال التأثير الجمعى فى الجماهير وتحريكها . فالأفكار أشياء حقيقية لها كيائها ووجودها ،

واتجاهات الحياة إلى الخير أو الشر تتوقف على نوع التفكير القائم في عقل الإنسان ،
الواعى أو الباطن . وتؤكد مناهج علم النفس أن ما يفكره الإنسان يكونه . فالعقل هو
القوة الفكرية والعملية التى تحكم كيان الإنسان وسلوكه ، والأفكار بطبيعتها تميل إلى
اتخاذ صور مادية ملموسة ، وأن ما يسود عقول البشر من أفكار - فى مرحلة ما - يحدد
ما سيكونون عليه فى المستقبل .

وروح القطيع تعمل من خلال العقل الواعى والعقل الباطن فى آن واحد . فكل
ما نفكر فيه أو نقرؤه أو نسمعه أو يصل بأية طريقة إلى عقلنا الواعى ، يقبله العقل الباطن
فى الحال ويكمن فيه كعنصر من عناصر مخزونة . فالفكرة التى يتمسك بها العقل
الواعى تمسكاً قوياً ، تبدو جذورها فى العقل الباطن راسخة . ولما كان العقل الباطن
مغلقاً على مخزونه من الأفكار والنواطر والهواجس ، فهو بهذا عقل العادات ، وإذا ما
شرع فى عمل شىء بطريقة معينة ، فإنه لا يتحول عنها إلا إذا تلقى تأثيراً قوياً من فكرة
مضادة .

ومن المعروف أن عدوى روح القطيع يمكن أن تنتشر من فرد إلى فرد كالوباء
حتى تشمل المجتمع كله . وبهذه الطريقة تتحول الديمقراطية إلى مجرد شكل
خارجى أو واجهة ظاهرة للمجتمع فى حين تمارس روح القطيع أسوأ أنواع الدكتاتورية
داخله ، أو ما يعرف أحياناً بطغيان الأغلبية . بل إن روح القطيع عندما تسيطر على دفعة
الأمر فى مجتمع ما ، يمكن أن تهبط به إلى قاع أعمق من القاع الذى كان يمكن أن
يبلغه فى حالة وجود ديكتاتور يحكمه بدون تعميق أو ترسيخ لهذه الروح ، وفى حالة
وجود الحاكم الديكتاتور ، يمكن توجيه سهام النقد والهجوم على شخصه بطريقة أو
بأخرى ، تمهيداً لمقاومته والتخلص منه فى الوقت المناسب .

أما فى حالة روح القطيع الجاثمة على أنفاس المجتمع ، فإنه يصعب إصابتها فى
مقتل لأنها تنتشر بين الناس كالهواء الذى يتنفسونه . وويل للحاكم الذى يشجع هذه
الروح بين أبناء شعبه ، لأنه كما يحاول استغلال مدها لتحقيق خططه الطارئة ، فإنها

يمكن أن تنقلب ضده بمنتهى البساطة والسرعة ، إذ يمكن أن تتحول من النقيض إلى النقيض فى لمح البصر . ومن الصعب التحكم أو التنبؤ تماماً بالاتجاه الذى ستنتقل فيه بحكم اعتمادها على التعصب الأعمى والمزاج المتقلب والعاطفة الهوجاء . فالعقل الواعى الموضوعى يتوارى تحت ضغوط هذه الروح الخطيرة التى يمكن أن تقرر مصير أمة بأسرها وهى ترزح تحت وطأة جنون اللحظة الراهنة .

والظاهرة العجيبة الجديرة بالتسجيل والتحليل تتمثل فى أنه على الرغم من التقدم الذى أحرزته الديمقراطية فى هذا العصر ، بحيث أصبحت من أهم حقائقه ، فإن تكنولوجية العصر المتقدمة فى مجال وسائل الإعلام ، تشجع انتشار روح القطيع من خلال الإلحاح المستمر الذى تمارسه على أذان الجمهور وعيونه ، بحيث أوشكت أن تقضى على أى ميل للتفرد عنده . بل يمكن القول بأنه أصبح فى مقدور أجهزة الإعلام أن تفكر نيابة عن الجمهور ، ثم تقوم بنقل أفكارها إليه لكى يتبناها على أنها أفكاره دون أن يدرك . ثم ينتقل من مرحلة تبني الأفكار إلى مرحلة التعصب لها واكتساح كل من يحاول مناقشتها وتفنيدها . ولاشك أن استمرار هذا الوضع يؤدى إلى سيادة الروح الفاشية التى لا ترضى إلا بالرأى الواحد والاتجاه الواحد ، والتى تتهم كل من يعارض هذا الرأى بالخيانة والمروق . وفى جو مثل هذا لا بد للديمقراطية أن تختنق ، لأنها لا تستطيع أن تنطلق إلا من الكيان المستقل والمتفرد للإنسان .

كانت روح القطيع أقصى ما يمس الكيان الخاص والمستقل للإنسان أو البناء العام والتميز للمجتمع . ذلك أن العلاقة بينهما علاقة عضوية ، لأنه على الرغم من أن الديمقراطية تنادى بتفرد الإنسان واستقلاله الذاتى ، فإنها لا تعمل على فصله أو بتره من المجتمع . فهو فى نظرها الخلية الأولى التى يتكون منها المجتمع . وصحة الكل لا بد أن تستمد من صحة الجزء . من هنا كانت الحرب الدائرة دوماً بين روح الديمقراطية وروح القطيع التى تحيل المواطن إلى مجرد فرد من أفراد القطيع ، يتحرك معه لكنه لا يعرف إلى أين ؟ ولا لماذا يتحرك أصلاً ؟ وهو بهذا يفقد القدرة على

التفكير الأصيل النابع من كيانه ، وذاته ، إذ إن القطيع سوف يصنع له كل الأفكار التي يمكن أن يتشدد بها فيما بعد ، كما لو كانت أفكاره الخاصة به .

وإذا أصابت روح القطيع إنساناً ، فإنه يتوقف عن التفكير ويستريح من عنائه ، طالما أن الآخرين يقومون بهذه المهمة نيابة عنه . وبهذا تقضى روح القطيع على كل ملكات الإبداع والابتكار والأصالة عند الإنسان . فلا يكفي أن يكون لدينا عقل سليم ، كما يقول الفيلسوف الفرنسي رينيه ديكرت ، بل ينبغي أن نستخدمه استخداماً سليماً . وإذا كان هناك اختلاف بين الناس في مستوى الذكاء ، فلا يرجع هذا إلى تفاوت في ملكاتهم في معظم الأحوال ، وإنما إلى اختلاف المناخ الديمقراطي والثقافي والفكري والإبداعي الذي يتأثرون به . ذلك أن وظائف العقل البشري تختلف كمّاً ونوعاً بتراوح مناخ المجتمع بين الديكتاتورية الفاشية والديمقراطية الليبرالية .

ليست هذه دعوة إلى مبدأ «خالف تعرف» الذي يغرى الإنسان بمعارضة الآخرين لمجرد المعارضة وحب الظهور ، فهذا مبدأ لا يقل في أثره الضار عن روح القطيع التي تقضى على الكيان الفكري للإنسان . وهي لا تقتصر على الحياة السياسية العامة ، بل تمتد لتشمل الكيان الخاص للإنسان . فهي تتسلل إلى كل نواحي الحياة ، وخاصة إذا لم يملك الإنسان الوعي اليقظ تجاهها . فإذا طبقنا هذا على حياتنا اليومية العادية ، فنسجد أن هذه الروح تشكل تفكير وسلوك معظمنا وإلى حد كبير . فنحن نفكر ونسلك داخل قوالب فكرية وأنماط سلوكية صنعها لنا الآخرون . فمثلاً نجد إنساناً ليست له أية اهتمامات بقضية معينة مطروحة على الساحة . لكنه يجد جميع أو معظم من يحيطون به يتحدثون ليل نهار عنها ، كما لو كانت قضية موت أو حياة بالنسبة لهم . وفجأة يدرك وضعه الشاذ أو جهله الفاضح وسطهم ، لأنه لا يشاركهم اهتماماتهم على الأقل . وبدلاً من أن يحلل توجهاتهم تحليلاً موضوعياً ، فإنه ينجرف مع التيار مختاراً لأنه اختيار أسهل من أعمال الفكر والتفسير ، خاصة إذا لم

يكن يملك إمكاناته الفكرية . وبعد ذلك يتحول إلى أشد المتعصبين لهذا التيار ، بل إنه غالباً ما يتطرف عن الباقين فى حماسه لكى يؤكد لهم أنه لا يقل فى وعيه بأبعاد القضية المطروحة عنهم فى شىء بل يتفوق عليهم . ولعل فى أمثلتنا الشعبية الزاخرة بالحكمة هذا المثل الذى يصف الشخص الواقع تحت وطأة روح القطيع بأنه «الأهبل فى الزفة» ، أو التعبير الساخر الذى يصور سلوك أفراد القطيع بأنه «معهم معهم ... عليهم عليهم» .

إن سلبيات روح القطيع ، يصعب إحصاؤها . وخاصة عندما تستشرى مع الجهل والسطحية والخواء الذى يعانى منه الإنسان فى داخله ، ويحرمه من الاهتمام الأصيل والحقيقى والواعى بأبعاد القضايا التى يمكن أن تثير تفكيره المتفرد والخاص به . وهذه ظاهرة طبيعية لأن الطبيعة تأبى الفراغ وترفضه ، والبشر جميعاً يشتركون فى عدم القدرة على تحمل هذا الفراغ . فإذا كان الإنسان من النوع الذى لا يهتم بتثقيف نفسه وإنضاج فكره باستمرار ، فلاشك أن الفراغ داخله سيبتلع كل التفاهات والسخافات التى يقابلها فى حياته اليومية .

إن الثقافة الناضجة الأصيلة ، سلاح خطير موجه أساساً ضد روح القطيع ، لأن المثقف الأصيل يحترم كيانه الفكرى عن طريق رفض أو دحض أو تفنيد الأفكار التى لا يقتنع بها شخصياً ، لافتقادها المصدقية الحقيقية ، مهما كان عدد الذين يعتنقون هذه الأفكار ، إذ إن الأغلبية ليست دائماً على صواب ، خاصة إذا كانت واقعة تحت وطأة التضليل والخداع . فالمسألة ليست مسألة أغلبية ، بل مسألة اقتناع وتفكير موضوعى ، بصرف النظر عن النعرات المؤقتة . من هنا كان الارتباط العضوى بين الثقافة الواعية والديمقراطية الأصيلة ، لأنها ترى فى الثقافة الأصيلة ، أساساً وطيداً ينهض عليه بناء الإنسان الديمقراطى ، ومن هنا أيضاً كان اهتمام الديمقراطية بالكيف دون الكم . فقد تكون الأقلية على صواب ، والأغلبية على خطأ . ومع ذلك لا يعنى هذا فرض وصاية الصفوة المثقفة على الأغلبية الشعبية ، بل يتحتم على هذه الصفوة

أن تنير الطريق أمام الأغلبية فى موضوعية حانية متفهمة لطاقتها على الاستيعاب .
وعندما يرتفع وعى الأغلبية بأية قضية مطروحة ، فإنها تستطيع اتخاذ التوجه المناسب
فى الوقت المناسب .

لكن المعضلة الحقيقية تكمن فى أن التفكير الموضوعى المخالف لرأى
الأغلبية وتوجهها ، غالباً ما يقابل منها بالاستنكار والشجب والهجوم لأنها تعتبره
خروجاً أو تعالياً عليها . لذلك يتميز موقف المثقفين والمفكرين الأصلاء بالصعوبة
والحرج فى بعض الأحيان . ومع ذلك يستمرون فى اتجاههم بسبب إيمانهم بدورهم
الريادى فى تنوير أذهان الناس وأبصارهم التى قد لا ترى فى بعض المواقف أبعد من
مواطنى أقدامهم ، نتيجة للضغوط التى تمارسها عليهم ظروف المعيشة اليومية . وفى
المجتمعات الشمولية التى تصل فيها روح القطيع إلى أعلى درجاتها وأخطرها ، تتحول
شخصية المفكر والمثقف إلى مثار للسخرية والتهمك لأن وجوده وسط القطيع يتحول
إلى نغمة نشاز أو عنصر قلق ، يسلب أفراد القطيع راحتهم فى النعاس والنوم واجترار
أحلام اليقظة التى لن تتحقق . لذلك يسارع أفراد القطيع إلى الدفاع عن أنفسهم
بالسخرية منه حتى لا يفكر أحد فى أن يحذو حذوه ، وحتى يتفرغوا هم بدورهم
لتعاطى الأوهام والأكاذيب .

ويكفى أن نلقى بنظرة على الكوارث القومية فى تاريخ مختلف الشعوب ، سنجد
أنها كانت النتيجة الطبيعية لروح القطيع التى تفتت بين هذه الشعوب ، مما جعلها
تنجرف مع التيار دون وعى أو إرادة . ولاشك أن سعادة الحاكم الديكتاتور لا توصف
وهو يرى أنه بمجرد إشارة من إصبعه أو حركة من يده ، تتحرك الجموع إلى حيث يريد
دون تفكير لأنها أمنت أنه يفكر نيابة عنها . لكن المأساة التاريخية تتمثل فى الوقت
الذى تتأزم عنده الأمور - ولا بد أن تتأزم - وتقع فيه الكارثة القومية . فالمسئولية
عندئذ لن تكون مسئولية الديكتاتور بقدر ما هى مسئولية الشعب كله لأنه هو الذى
سيدفع ثمن انقياده من دمه وماله وجهده ووقته . أما الديكتاتور فى هذه الحالة ، فهو

مجرد شخص فقد هالته الكاذبة وقد يشارك فى دفع الثمن وقد يهرب بجلده من المأساة القومية التى تسبب فى صنعها ، ويبقى الكابوس جاثماً على كاهل الشعب الذى يتحتم عليه دفع الثمن كاملاً .

من هنا كانت اليقظة الواعية التى يتحلى بها الزعيم الديمقراطى الأصيل فى مواجهة أية بوادر لظهور روح القطيع . ذلك أن أفراد القطيع يمكن أن يتعصبوا لزعيم بنفس الدرجة الحادة التى يمكن فيها أن يتعصبوا ضده لو تغيرت الظروف واهتزت موازين القوى بظهور زعيم آخر يتصارع معه على السلطة ، ويشكل إغراءً أشد لهؤلاء الأفراد . ومن هنا كانت ضرورة إرساء دعائم الديمقراطية السليمة الناضجة وتعميقها فى الوجدان الشعبى ، من خلال تنمية الكيان الفكرى الناضج المستقل عند المواطن العادى . وهى مهمة تزداد صعوبتها مع انتشار الأمية الأبجدية والثقافية ، مما يحتم نشر التعليم والثقافة حتى يدرك المواطن ما له من حقوق وما عليه من واجبات ، تنأى به عن أفراد القطيع الذين ينفذون الأوامر أو التعليمات أو الإيحاءات الصادرة إليهم ، دون أن يعملوا عقولهم فى التفرقة بين ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات صادرة عن الإحساس الحقيقى والناضج بالانتماء إلى وطنهم ومجتمعهم وعصرهم .

★ ★ ★

(٣٢) السوق السوداء

شاع مصطلح «السوق السوداء» منذ الحرب العالمية الثانية ، وقصد به بصفة عامة أية تجارة غير مشروعة، بمعنى أنه ينطبق على أية تجارة أو معاملات مالية تدار فى الظلام، وليس فقط على تخزين السلع بأسعار هابطة ثم بيعها بأسعار باهظة عندما يشتد الطلب فى وقت الأزمات والحروب . وقد كان المصطلح يشير فى بدايته إلى المتاجرة فى السلع التموينية من أغذية وملابس وبتروول . وعلى الرغم من العقوبات الشديدة الاستثنائية التى وضعت للحد من السوق السوداء فى الدول الأوروبية إبان الحرب ، إلا أن الأرباح الباهظة التى كانت تدرها هذه العمليات تسببت فى استمرارها إلى ما بعد نهاية هذه الحرب . وفى الدول التى استسلمت للاحتلال الألمانى ، مثل فرنسا وهولندا وبلجيكا وغيرها ، استخدم الوطنيون السوق السوداء لمنع السلطات من الاستيلاء على المواد التموينية وإرسالها إلى الأعداء . واتسع نطاق السوق السوداء بعد الحرب ؛ خاصة فى الدول التى تسير على نهج السوق الحرة ، وإن كانت الدولة تتدخل عندما تتجاوز الأمور الحد المعقول ، وتمارس السوق السوداء ضغوطاً خفية على توجهاتها السياسية .

ويبدو أن السوق السوداء كانت قديمة قدم المعاملات التجارية نفسها . فالتجار - بطبيعة مهنتهم - يسعون للأرباح بكل الوسائل الممكنة ، وبعضهم يسعى إليها بوسائل غير ممكنة ، أى وسائل غير شرعية أو غير قانونية مما يقع تحت بند السوق السوداء التى تعد بالتالى منهجاً قديماً ، وإن كان مصطلحها يعد جديداً . ومنذ العقد الأخير فى القرن العشرين، أى منذ بداية عصر العولمة الذى أصبح فيه العالم محكوماً بما يدور فى الأسواق المالية العالمية التى تخطت كل الحدود السياسية والجغرافية نتيجة لثورة الاتصالات والمعلومات الإلكترونية ، أصبح ما يدور فى دهايز الاقتصاد المعتمة أضعاف ما يدور فى العلن ، وما تسجله المؤشرات الاقتصادية الشهيرة (مثل مؤشر داو - جونز

الأمريكي في وول ستريت) ، ليس سوى مجرد بيانات تحت رحمة ما يدور في الخفاء والظلام على أيدي المضاربين والسماسرة الذين جعلوا من السوق السوداء سلطة عالمية، يمكن أن تتلاعب بأقدار الأمم والشعوب من خلال الانهيارات الاقتصادية المفاجئة التي تتسبب فيها.

ومهما قيل إن المضاربة كانت دائماً من عوامل المنافسة والتحدى واليقظة التي تؤدي إلى الازدهار الاقتصادي منذ نظم التجارة القديمة إلى سيطرة نظام الاقتصاد الحر الحديث فإن علماء الاقتصاد لم يتوقفوا عن نقدها ومهاجمتها . فليس لها هدف سوى الربح المادى بشتى الوسائل والأساليب ، وينظر الاتجاه السلوكى العام بعين الارتياب والشك إلى المحاولات التي ترمى إلى زيادة دخل القائمين بها ، دون تأدية عمل ، أو بذل مجهود ، أو استثمار إنتاجى . وبصرف النظر عن المضاربة التي تتم فى الدهاليز والكهوف الاقتصادية والتجارية المظلمة ، فإن المضاربة يمكن أن تتم على المكشوف، فى حدود القانون ، ولكن يندر أن يصفى الرأى العام عليها صفة الشرعية. ولذلك كانت صفة «المضارب» من الصفات التي تحط من قيمة الموصوف بها ، بالإضافة إلى أن عمليات المضاربة تتم عادة فى جو من السرية ، والإعلان عنها يجعلها مستحيلة. وليست كل المضاربات مما ينطوى على الخداع ، ولكن الواقع أن بعض المضاربات الشهيرة ، اقترنت بمناورات تتسم بالخدعية ، أو قامت على أسس من الكذب ، مما أحاطها بكل أنواع الريب والشبهات التي تؤكد أن كل عملية مضاربة تنتهى دائماً بمستفيد ، وفى نفس الوقت بضحية بل وبعدد كبير من الضحايا .

وتتطلب المضاربة حاسة إدراك قوية ، وحسابات دقيقة ، وتدوqاً للذة القيام بها، وأحياناً للذة المغامرة والمقامة ، لكن حتى المضاربات الموقفة مادياً قد تنتهى نهاية سيئة بالنسبة للقائمين بها . وأشهر الحالات التي من هذا القبيل ، حالة الممولين الفرنسيين فولون وبرتييه دى سوفينييه اللذين كانا يضاربان فى سوق الحبوب فى عام ١٧٨٩ فى باريس ، وكانت فترة من فترات المجاعة ، وقد أثرى هذان الممولان إثراءً سريعاً من خلال ألاعب السوق السوداء التي مارساها بجبروت ليس له حدود ، مما جعلهما موضع إدانة

التاريخ يضم تفاصيل مضاربات رجل المال الإسكتلندي جون لو الذى تمكن عام ١٧١٦ من الحصول على حق إنشاء مصرف وشركة تجارية ، وعلى احتكار استغلال ثروات وادى نهر المسيسيبي ، وكان ذلك باستخدامه اسم شركة وهمية فى لويزيانا ، وقد نجح فى محاولته ، وارتفعت الأسهم بطريقة مذهلة ، وأغرقت أوراق النقد الأسواق ، إلى أن كان اليوم الذى أعلن فيه إفلاس الشركة ، وراح ضحيته عدد كبير من المساهمين ، وفى الوقت نفسه أصاب النظام الاقتصادى للدولة ، بزلزال عنيف أوشك أن يدفنه تحت الأتقاض . ذلك أن المضاربات لا تعرض حياة الأفراد للأخطار فحسب ، بل ومستقبل شعوب وأم بأسرها .

وقد عرف تاريخ الولايات المتحدة ، مضاربتين كان لهما دوى عظيم ، إحداهما عقارية ، كان أساسها رغبة الولايات المتحدة فى تعمير الأراضى ، وتشجيع استثمارها . كان المهاجرون يحصلون على أراض بأسعار بخسة ، وهنا تدخل المستثمرون ، فاستولوا على الأراضى المعروضة ، دن أن يتورعوا عن اتخاذ صفة المهاجرين ، أو انتحال أسماء وهمية . ثم أعادوا بيع هذه الأراضى للذين كانوا يحتاجون فعلاً لاستغلالها ، وحقق هؤلاء المضاربون أرباحاً طائلة ، بل وضربوا المثل الذى احتذاه مضاربون آخرون فى بلاد وأزمنة مختلفة عندما أدركوا أن قواعد هذه اللعبة مضمونة إلى حد كبير .

أما المضاربة المالية الأخرى ، فقد جاءت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وبلغت حدًا من التوسع ، لدرجة أن سوق الأوراق المالية الأمريكية فى وول ستريت ، لم تتمكن من الصمود أمامها ، وانتهت المغامرة أو المقامرة بانهيأ شامل للأسعار فى أكتوبر عام ١٩٢٩ ، صاحبه إفلاسات عديدة ، وحالات انتحار مدوية ، فضلاً عن أزمة ساحقة هزت الاقتصاد العالمى هزة عنيفة ، وظل يعانى من تداعياتها حوالى عشر سنوات . لكن مع بوادر انتعاشه مرة أخرى ، اشتعلت الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ ، ودخل العالم فى دوامة سياسية وعسكرية واقتصادية ، لم يخرج منها إلا فى أغسطس عام ١٩٤٥ بعد أن انهارت بنيته الاقتصادية الأساسية تمامًا .

ولقد لعبت المضاربات الدولية دورًا كبيرًا فى انهيار القيمة النقدية ، الأمر الذى أدى إلى تخفيض أسعار النقد ، وإعادة تقييمه ، وتعويم أسعار القطع ، وفرض الرقابة على

النقد اعتباراً من عام ١٩٧٠ فى كل مجالات النظم النقدية العالمية . وخاصة أن المضاربة لم تعد مقصورة على دور الأفراد فى ممارستها ، بل خاضت فيها الشركات الدولية المتعددة الجنسيات بكل ثقلها الاقتصادى والسياسى ، بحيث أصبحت المحرك ، والمستفيد من تلك المضاربات .

لكن يرى بعض المنظرين الماليين والاقتصاديين أن إدانة المضاربة وإصاق التهم بها على طول الخط ، ليس من صالح التقدم الاقتصادى نفسه . فالشراء عندما تكون السوق راكدة ، والأسعار منخفضة ، ثم البيع عند ارتفاعها ، يؤدي إلى تخفيف حدة تقلب الأسعار ، إذ إنه يتيح للأسعار ثباتاً فى الأجل الطويل ، كما أنه وإلى حد ما ، يعمل على تقدم السوق ، وتنشيط حركة الشراء والبيع ، فى الوقت الذى يحجم فيه المنتجون والمستهلكون عن ذلك . ويسعى هؤلاء المنظرون الماليون والاقتصاديون إلى منح المضاربات طابع الشرعية ، بجعلها علنية ، وأن تكون المعلومات التى تنشر عن تطورات الموقف الاقتصادى ، أكثر إسهاباً ودقة ومصداقية . ومع ذلك فإن هذا لا ينفى طبيعة المضاربات التى تضع حياة الأفراد ومستقبل الشعوب فى مهيب عواصف لا يعرف أحد على وجه التحديد متى تجتاح الأسواق المالية العالمية .

ويعتبر عصر العوالة الذى بدأ مع السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، العصر الذهبى للمضاربين والسماسرة الذين يستخدمون خبرتهم الاقتصادية والمالية فى صنع ثروات فلكية سواء لمن يتعاملون معهم أم لأنفسهم ، وكأن العالم أجمع قد وقع فى براثن سوق سوداء لا يعرف كيف يخرج منها ، لكن حتى هؤلاء الخبراء العتاة لا يسلمون من الكوارث الاقتصادية فما بالك بالمستثمرين العاديين ! لقد وضعت العوالة الاقتصادية الجميع على كف عفريت ، لا يمكن لأحد أن يتنبأ بحركتها المقبلة ، وربما سقطوا من فوقها صرعى إلى هاوية بلا قرار . ذلك أن المضاربات لا تتوقف عند حد معين ، فالأمل فى مضاعفة الربح لا حدود له . ويتحالف مديرو الصناديق التى تجمع أموال المستثمرين مع بيوت السمسرة والمضاربة للعب على أوتار المقايضات ، وفروق الأسعار العاجلة والأجلة ، والاختيار فيما بينها ، وتقديرات الأرباح المستقبلية ، والمستقات المتفرعة من المسارات

الرئيسية ، ثم توظيفها ، وتفعيلها ماليًا باقتراض أموال تزيد على ما أعطاه لهم مستثمروهم بهدف التوسع فى كل أنواع المضاربات ، وقد أدى هذا التيار إلى الزيادة الهائلة فى حجم المعاملات التى تتدفق فى كل القنوات الاقتصادية التى تغطى شبكتها العالم كله ، لكن إذا استطاع سمسار واحد فقط أن يقوم بمضاربات فى لحظة معينة ، مستخدمًا مبدأ تفعيل الأموال فإن فى استطاعته ضرب الآخرين ، مادام فى هذه اللحظة يملك الأموال - حتى لو كانت مقترضة أو اسمية - التى تمكنه من سحقهم . وهذا يفسر لنا انهيار صناديق وبيوت سمسرة بكاملها فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين بسبب المضاربات .

ولا تقتصر المضاربات على توجيه الضربات إلى صناديق الاستثمار وبيوت السمسرة فحسب ، بل تمتد لتحتوى دولاً بأسرها ، خاصة إذا خاضت مثل هذه الدول بحار العولمة دون أن تكون متمكنة تماما من أصول السباحة بين أمواجها وأعاصيرها . ولعل أزمة الدول التى عرفت بالنمو الآسيوية ، أوضح نموذج لهذا التيار الاقتصادى الجارف المتمثل فيما يسمى «بالمصالح المتعارضة» بين الأقوياء والضعفاء ، بين كبار الرأسماليين وصغارهم ، بين الحيتان والأسماك الصغيرة ، أى أن الصراع البشرى لم يعد فى استطاعته أن يسعى إلى التطور والتقدم ، بقدر ما أصبح صراعًا طويلاً ، ووحشيًا من أجل البقاء .

وكانت الانهيارات المالية والاقتصادية الآسيوية الصارخة والمدوية كشفًا سلط الأضواء على الدهاليز المعتمة التى يعمل فيها كبار المضارين فى العالم ، ويخفون فيها أساليبهم الملتوية ، ومؤامراتهم الغامضة المريبة ، وقدراتهم على إثارة الأعاصير التى يمكنها أن تجرف فى لحظات ، كفاح شعب وعرقه وجهده عبر سنوات بل وأجيال متتابعة ، وكان على رأس قائمة الاتهام أحد رموز المضاربة العالمية وهو المليونير اليهودى جورج سوروس باعتباره أهم مفجرى الأزمة الآسيوية ، نظرًا لقدرته الهائلة والفائقة على تحريك أموال العالم من مكان لآخر بسرعة البرق ، وذلك بمساعدة رفاقه العاملين فى هذا المجال السرى الخطير الذى أصبح يتحكم فى مصير البشرية . وقد تبدت خطورة هذه السوق السوداء الدولية منذ أن استطاع عام ١٩٩٢ أن يجبر الحكومة البريطانية على تخفيض

الجنيه الإسترليني بعد مقاومة عنيدة من جون ميجور رئيس الوزراء فى ذلك الوقت . وكانت أفسى ضربة تلقاها فى فترة حكمه ، وهو رجل الاقتصاد الضليع الذى قضى حياته كلها بين دهاليزه المضيئة - وليست المعتمة - بادئاً السلم من أوله .

أما النمرور الآسيوية فقد وقعت فى جب السوق السوداء المظلم ، عندما فوجئ العالم خلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٧ بالأزمات المالية المتتابعة لدول جنوب شرق آسيا التى كانت قد أثارت إعجاب العالم وانهاره باعتبارها المعجزة الآسيوية التى أن لها أن تتصدى للسلطة الأمريكية والأوروبية وحتى اليابانية على مقدرات العالم الاقتصادية، وفى لحظات خاطفة كالبرق اكتشف العالم أن تايلاند وكوريا الجنوبية وأندونيسيا وماليزيا على شفا هاوية الانهيار فى البورصة ، وتدهورت أسعار الصرف لهذه الدول بشكل خطير لم يسبق له مثيل ، ولكى لا تتسع أمواج الكارثة وتغمر بلاداً أخرى ، اضطر صندوق النقد الدولى إلى توفير مليارات الدولارات لكل من تايلاند وكوريا الجنوبية وأندونيسيا ، فى حين اتهم ماهتير محمد رئيس وزراء ماليزيا المضاربين الدوليين بالتأمر على بلاده ، وألح إلى أن مؤامراتهم تتفق مع مخططات الدول الغربية بصفة عامة والصهيونية بصفة خاصة.

لكن القضية لم تعد مجرد أزمة اقتصادية فى بقعة معينة ومحدودة من بقاع العالم ، إذ إن خطورتها على الاقتصاد العالمى ، تتجلى فى السرية التى تتلاعب بمقدرات العالم على أيد خفية يمكن أن تكرر مثل هذه المفاجآت المأسوية، مفاجآت لم تصدم الرجل العادى غير المتخصص فى شئون المال والاقتصاد فحسب، بل صدمت أيضاً خبراء الأسواق المالية والمؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات، حتى لو كان بعضها ضالغاً فيها. بل إن صندوق النقد الدولى الذى تفنن فى الاطلاع على كل كبيرة وصغيرة فى الشئون الاقتصادية للبلاد النامية ، فوجئ بهذه الأحداث مثل رجل الشارع فى أية بقعة من بقاع العالم ، إذ إنه لم يكن على أية دراية مسبقة بالخطط التى توضع فى عتمة السوق السوداء لافتعال مثل هذه الأزمات، وهو ما يؤكد ضرورة إعادة النظر فى هيكلته وآلياته، خاصة أن هذه لم تكن أول غفلة له. فقد فوجئ بأزمة المكسيك

فى ربيع عام ١٩٩٥ واقترابها من حافة الإفلاس، فى حين أن تقاريره عنها قبل شهر كانت تعتبر المكسيك مثلاً أعلى للدول النامية فى مجال الإصلاح الاقتصادى .

وقبل ذلك فوجئ صندوق النقد الدولى بأزمة ما يسمى بيوم الاثنين الأسود ١٩ أكتوبر ١٩٨٧ ، التى اعتبرها المحللون أقرب ما تكون إلى انهيار بورصة نيويورك . وهو الانهيار الذى أعقبته تشنجات كثيرة واهتزازات متزايدة الخطورة فى البورصات الرئيسية ، وتدهور أسعار العملات الوطنية فى أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ، مما أدى بدوره إلى شلل الأسواق الطرفية الجديدة مثل المكسيك وبنكوك والقاهرة وبومباى . وكانت هذه الكارثة نتيجة للاستيلاء على الأرباح ، والانسحاب المفاجئ لكبار المستثمرين المؤسسين . وهكذا أصبحت البورصات الطرفية وسيلة جديدة لانتزاع الفائض من البلاد النامية . وهو ما فعلته جماعة جورج سوروس فى بورصات النمرور الآسيوية حين انسحب كبار المستثمرين المتحالفين مع هذه الجماعة من أسواقها المالية . فهل هناك سوق أكثر سواداً وإظلاماً ورعباً من هذه السوق !؟

هكذا كشفت أحداث النمرور الآسيوية وقبلها المكسيك ، القناع عن مدى هشاشة الرقابة التى يارسها صندوق النقد الدولى على شئون العالم المالية والاقتصادية، كما عرت الأيدى الخفية التى تتخذ من العولمة الاقتصادية سوقاً سوداء لإخفاء مؤامراتها . وعلى سبيل حفظ ماء الوجه ؛ سارع صندوق النقد الدولى فى أعقاب أزمة المكسيك إلى إعادة النظر فى سلامة البيانات المالية التى تقدم إليه ، ووضع الضوابط لإحكام الرقابة على هذه البيانات حتى لا تشوه صورته أكثر من ذلك . كما أحاطت الشكوك بمدى كفاءة النظام الاقتصادى العالمى فى التنبؤ بالأزمات المالية قبل وقوعها، وعجزه عن ضبط الأيدى الخفية المتلاعببة فى ظلام السوق السوداء، وكذلك عجزه عن مد يد المساعدة للدول التى تسقط ضحية لها . والفضية برمتها لا تنحصر فى صندوق النقد الدولى، بل تمتد لتمس جوهر النظريات الاقتصادية التقليدية السائدة التى ظلت عاجزة عن مواجهة الإيجابية والفعالة مع ألعيب السوق السوداء وأنشطتها الخفية وأذرعها الأخطبوطية التى تمسك بنخناق العالم .

والمفارقة الاقتصادية التي يجب رصدها وتحليلها في قواعد اللعبة المالية الجديدة التي فتحت الباب على مصراعيه لكل خبراء السوق السوداء ، أن الكوارث والمآسى يمكن أن تنهال على رؤوس الشعوب بناء على البيانات والمعلومات التي تحتوى عليها أجهزة الكمبيوتر ، بصرف النظر عن صحتها من عدمها ، وبصرف النظر أيضاً عن نوعية علاقتها بالأصول العينية الموجودة على أرض الواقع . أى أن المسألة برمتها فى عصر العولمة المعلوماتية ، لا تخرج عن نطاق أوراق وأرقام وجداول وإحصاءات مجردة ، ومن السهل التلاعب فيها أو بها . أما المصانع والشركات والمواقع المختلفة للإنتاج الفعلى المادى على أرض الوطن ، فلن تشفع له إذا قدمت معطيات الكمبيوتر معلومات وبيانات أخرى مناقضة لهذا الواقع . أما رأس المال الجبان بطبيعته فلن يكلف نفسه الذهاب إلى مواقع الأصول المادية لتقصى الحقائق عنها ، بل يكفيه ما يقرؤه على شاشات الكمبيوتر حتى يولى الأدبار هرباً . ولذلك فإن أزمة النمرور الآسيوية أزمة مالية اسمية أكثر منها أزمة اقتصادية عينية . أى أن مقومات الاقتصاد العينى أو الفعلى على أرض الواقع ، هى أصول سليمة وصلبة إلى حد كبير فى معظم هذه الدول التى لا تزال تتمتع بمستوى مرتفع من الادخار المحلى والاستثمار المجزى . كما أنها تمتلك أيادى عاملة ماهرة ومدربة ومنضبطة إلى حد كبير ، وذات إنتاجية عالية ، وقادرة على استخدام التكنولوجيا المتقدمة والمناسبة ، ومتخصصة فى صناعات ناجحة استطاعت أن تفتح لنفسها أسواقاً متنوعة ومنتشرة فى شتى أنحاء العالم . لكن المأساة الاقتصادية الحقيقية جعلت الأصول العينية والمادية والإنتاجية تحت رحمة البيانات الواردة على شاشات الكمبيوتر ، بدلاً من أن تكون هذه البيانات مجرد صورة صادقة ودقيقة لهذه الأصول . أى أن المعلومات التى تعتبرها العولمة بمثابة القوة الفعلية التى تحرك العالم المعاصر ، يمكن أن تكون قوة إيجابية بناءة أو قوة سلبية مدمرة .

لكن مأساة النمرور الآسيوية تكمن فى أن العولمة الاقتصادية أغرتها بالإسراف فى منح الائتمان بصفة عامة . وعادة ما تتم هذه المنح بضمانات هشة أو وهمية ، مما يدل على وجود ثغرات ونقاط ضعف فى القطاع المالى بصفة عامة والقطاع المصرفى بصفة خاصة فى هذه الدول . وهى الثغرات التى يرصدها خبراء السوق السوداء أولاً بأول ،

ثم يتسلل منها المضاربون من أمثال جورج سوروس لضرب هذا القطاع فى الصميم . كما تسمح هذه الدول بالاعتماد فى تمويل المشروعات على الاقتراض من البنوك بنسب أعلى بما هو مقبول فى معظم الدول الصناعية الأخرى . وهذا يحد من قدرة المشروعات على الاستمرار فى النشاط ، لأنها تتوقف على مدى استعداد البنوك للاستمرار فى الإقراض والتوسع الائتمانى . وهو ما لا يمكن ضمانه أبداً ؛ لأنه من المحتمل أو المتوقع دائماً أن تواجه البنوك صعوبة فى توفير هذه القروض . ولذلك عانت المشروعات فى هذه الدول من مشكلات وصعوبات أخطر بكثير من تلك التى نراها فى الدول الصناعية الأخرى .

وعندما يبدأ الانهيار الاقتصادى ، فإن أحداً لا يستطيع أن يتنبأ بال لحظة التى سيتوقف فيها ، إذ إن هذا الانهيار يتبعه انخفاض أسعار العقارات والأوراق المالية ، مما يؤدى إلى المزيد من اهتزاز المراكز المالية للبنوك التى أقرضت بضمان هذه الأصول ، مما يدفعها إلى إعادة النظر فى سياستها الائتمانية . وعندما يشعر المستثمرون الأجانب بتدهور الأوضاع المالية للبنوك والشركات والمشروعات ، فإنهم يهربون فى الحظائى ، بعد أن سهلت لهم القنوات الإلكترونية هذه العملية دون تأجيل أو عناء . ومن الطبيعى بعد ذلك أن يتم تخفيض أسعار الصرف ، فتواجه المشروعات التى قامت بالاقتراض بعملات أجنبية ، صعوبة أكبر فى خدمة ديونها الأجنبية . وهكذا تتفاقم الأزمة وتتوالى الانهيارات وتشعر السوق السوداء فى شراء الأصول بأبخس الأثمان .

وإذا كانت العولمة الاقتصادية قد اتخذت من الثورة الإلكترونية والمعلوماتية قاعدة لانطلاقها ، فإنها بدورها أحدثت ثورة مالية . فإذا كانت الثورة المالية حقاً على الثروة العينية ولا تستطيع أن تستقل عنها ، فقد أدى نمو وتطور الأسواق المالية إلى حصول هذه الثروة المالية على قدر من الاستقلال النسبى عن أوضاع الاقتصاد العينى . وقد ساعد التفاعل بين إمكانات ثورة المعلومات والاتصالات من ناحية أخرى ، إلى إحداث ثورة مالية لا تقل فى آثارها الخطيرة عن ثورة المعلومات ، ذلك أن الأصول المالية من أسهم ، وسندات وأرصدة متعددة ، وحسابات جارية ، وودائع متنوعة ، لم

تعد تنتقل من يد إلى يد في إطار محلى من التعاملات ، بل أصبحت تنتقل عبر العالم من خلال القنوات الإلكترونية التي تربط البورصات العالمية ببعضها البعض ، مما جعل الأسواق المالية العالمية - وكذلك الأسواق السوداء - شبه منظومة واحدة تقريباً، وجعل المستثمر في كثير من الأحيان ، مستثمراً عالمياً لا تقف في طريقه حدود سياسية أو حواجز جغرافية . كما أصبح المضارب ، مضارباً عالمياً في استطاعته أن يمد أنشطته السوق السوداء وألاعيبها إلى أية بقعة في العالم .

وتجلت سيطرة السوق السوداء في تحول الاقتصاد إلى اقتصاد اسمى رمزى تحركه شخصيات اعتبارية وكائنات مجهولة ، ويتأثر بأى تلاعب من الأيدي الخفية ، أو أى تغيير فى أسعار البورصات أو إحصاءات موازين المدفوعات ، أو أرقام البطالة، ومعدلات ارتفاع الأسعار ، بصرف النظر عن الثروة العينية ، برغم أنها الأساس الذى تنهض عليه الثروة المالية . أى أن القضية لم تعد قضية إنتاج مادمى ملموس بالنسبة لمستثمر ، بل أصبحت مجرد مضاربات على الأوراق المالية فى جميع أرجاء العالم . وذلك على النقيض من الماضى حين كان ما يدفع الفرد إلى المشاركة فى تجارة أو صناعة هو ما يعرفه عن هذه التجارة أو الصناعة أو القائمين عليها ، مما جعل السوق السوداء محصورة داخل نطاق يمكن التنبؤ به ورصده . أما الآن فإن المتعامل فى الأوراق المالية، قل أن ينظر إلى طبيعة الصناعة أو التجارة أو القائمين عليها ، ويكفيه أن يعرف تطور أسعارها والعائد منها كما تظهر فى البورصات والأسواق المالية ، وعليه بعد ذلك أن يقرر الشراء أو البيع . ولذلك أصبح الأمر نوعاً من القمار الخطير ، لأنه لا يعرف الكثير عن ظروف البلاد التى يتعامل معها ، أو مدى قوة عملاتها ، أو ظروفها الاقتصادية الفعلية، مكتفياً بما يعلن من تطورات أسعار الصرف ، ونسب الفائدة ، وتحليلات ودراسات الجدوى التى تقوم بها المؤسسات المالية .

هكذا أصبح سلوك المستثمرين رهناً بعدد من التوجهات والمؤشرات الاقتصادية والمالية المعلنة بناء على تحركات الاقتصاد الرمزى المجرد وليس الاقتصاد العينى الملموس . وكان الأمل فى الثورة التكنولوجية أن تجعل الشفافية من أهم المبادئ التى

ينهض عليها الاقتصاد العالمى الجديد ، مما يحاصر تلاعب السوق السوداء الخفية بمقدرات العالم ، لكنه أمل لم يتحقق ويبدو أنه لن يتحقق ؛ إذ إن الأسواق المالية أصبحت تحت رحمة أية شائعات أو بيانات مفتعلة أو رسائل مدسوسة على الإنترنت ، وغير ذلك من دسائس السوق السوداء التى أصبحت بمثابة العامل الحاسم فى تحديد المسارات الاقتصادية ، سواء نحو التفاؤل والمزيد من الإقبال أم التشاؤم والمزيد من الهروب والإدبار . وهى تحركات لا تخضع للتأمل العقلى والدراسة الواعية بكل الملابسات، بقدر ما تخضع للمشاعر الجامحة من خوف وتوتر وقلق ورغبة حارقة فى تجنب الخسائر بأسرع ما يمكن .

ومن هنا كانت المسئولية الحضارية والإنسانية المصيرية الملقاة على عاتق القادة السياسيين والمفكرين الاقتصاديين والباحثين الاجتماعيين ، فى إيجاد منظومة اقتصادية عادلة ، تضع المال فى خدمة الإنسان وليس العكس ، وتسعى إلى ترسيخ الشفافية التى تعد الضمان الأساسى لتجنب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المستحكمة . وإذا لم تتغير قواعد اللعبة الاقتصادية السائدة الآن ، فسوف يأتى اليوم الذى تحكم فيه السوق السوداء العالم بأسره .

★ ★ ★

(٣٣) شماعة الماكياقيلية

من أقدم قواعد اللعبة السياسية ، إلقاء اللوم على الآخرين كنوع من القناع البريء الذى يخفى حقائق غير مشرفة ، يحرص السياسى على عدم تعريتها ، حتى يبدو بريئاً براءة الذئب من دم ابن يعقوب .- وكان الفيلسوف السياسى نيكولو ماكياقيللى أشهر شماعة علق عليها الساسة أخطاءهم فى حق شعوبهم ، أو استخدموها فى تغطية هذه الأخطاء ، وهو منها براء . ولم يسلم الساسة على مدى أكثر من خمسة قرون من كيل الاتهامات له لأنه السبب الأساسى فى الفساد السياسى الذى استشرى عبر العصور، وأنه لو لم يأت إلى هذه الحياة لظلوا على مثاليتهم الملائكية !! وأصبح أسهل وأسرع السبل لادعاء الشرف والمثالية والسمو الأخلاقى ، هو أن يعلن السياسى ، أو القائد أفكار ماكياقيللى كى يعلن براءته منها بطريقة غير مباشرة ، ويصم بها خصومه فى الوقت نفسه .

وكانت الجريمة الكبرى التى ارتكبتها ماكياقيللى فى نظر الساسة والقادة الذين لعنوه ، أنه قام بتعرية كل قواعد اللعبة السياسية ، خاصة الخفية منها، كما ألقى الأضواء الفاحصة والكاشفة على دهاليز وكهوف السياسة المعتمة، وما يُصنع فيها من مؤامرات وحيل وخطط لطعن الخصم فى ظهره . وكما اكتشف نيوتن قانون الجاذبية ولم يخترعه، هكذا اكتشف ماكياقيللى أو كشف قواعد اللعبة السياسية عبر التاريخ ولم يخترعها، ولذلك اعتبره المفكرون والفلاسفة السياسيون رائداً لعلم السياسة الذى وضع منهجه المبكر فى كتابه الشهير «الأمير» . إنه المفكر السياسى الذى وضع الأعيب السياسة تحت ضوء الشمس لكى يراها الجميع على حقيقتها ، وبصراحة زاخرة بالمصداقية والجرأة التى لم تمر البشرية بمثلها من قبل .

ولد المفكر والفيلسوف السياسى ورجل الدولة نيكولو ماكيافيللى فى ٣ مايو ١٤٦٩ فى مدينة فلورنسا بإيطاليا ، لكنها كانت إمارة مستقلة بذاتها ، شأنها فى ذلك شأن معظم المدن الإيطالية قبل الوحدة الإيطالية . وكان عصره زاخرًا بالاضطرابات والقلقل التي بلغت ذروتها بالغزو الفرنسى عام ١٤٩٣ ، وهروب أسرة ميديتشى الحاكمة إلى خارج فلورنسا . وفى عام ١٤٩٨ حصل على وظيفة سكرتير لجنة العشرة الحاكمة ، وهى الوظيفة التى ظل يشغلها حتى سقوط الجمهورية فى عام ١٥١٢ ، إذ كان النظام الجمهورى هو النظام السياسى الأمثل فى نظر ماكيافيللى .

وقد جمع ماكيافيللى بين الثقافة النظرية والممارسة العملية فى تكوين فلسفته السياسية الواسعة والعميقة، فقد تعددت المناصب السياسية الحساسة والمهام الدبلوماسية التى نهض بها، بما فيها عمله مع سيزار بورجيا الذى قاد حملتين عسكريتين ، استطاع بهما أن يفرض سلطانه على إمارات روماجنا، وبيروجيا ، وسيننا، وبايومينو ، وأورينو ، لدرجة أنه أصبح يهدد فرنسا نفسها . وكان حماس ماكيافيللى له نتيجة لتخطيطه لإعادة بناء مملكة قوية ومتحدة فى وسط إيطاليا تحت رئاسة سيزار بورجيا ، فقد كانت نفس ماكيافيللى تهفو دائمًا إلى إقامة الوحدة الإيطالية . وقد سجل خبرته السياسية العريضة والعميقة فى هذا الشأن فى اثنين وخمسين خطابا ، خاصة مهمته الدبلوماسية إلى بلاط الإمبراطور ماكسيمليان ، وأربع مهام أخرى إلى فرنسا . وكانت هذه الخطابات زاخرة بالتحليلات السياسية الواعية التى لمست كل محاور الصراع والاحتكاك بين الممالك والإمارات فى عصره . فقد كان واعيًا بقواعد اللعبة السياسية من خلال ثقافته الشاملة التى استوعبت كل التيارات ونقاط التحول التاريخية التى شكلت ملامح الإمبراطورية الإغريقية وبعدها الإمبراطورية الرومانية .

وعند عودة آل ميديتشى لتولى حكم فلورنسا مرة أخرى، تم القبض على ماكيافيللى بتهمة الخيانة ، لكن عفوًا صدر عنه . واقتصر الحكم على نفيه إلى بلدته القريبة من فلورنسا ، حيث اعتزل العمل السياسى وتفرغ للدراسات السياسية والكتابات المسرحية والروائية ابتداء من عام ١٥١٣ . واستمرت مرحلة الدراسة

والإبداع فى حياته حتى عام ١٥١٩ حين طلب منه البابا ليو العاشر أن يكتب تقريراً وافيًا وتحليليًا عن إصلاح الأحوال السياسية فى إمارة فلورنسا ، وبذلك انتقل إبداعه الفكرى من المرحلة الشخصية الذاتية إلى المرحلة الرسمية العامة، وبين عامى ١٥٢١ و ١٥٢٥ عاد إلى العمل بالسلك الدبلوماسى كمؤرخ ومسجل لحوليات هذه الفترة .

وقد ترك ماكيافيللى بصماته واضحة على تاريخ الفكر السياسى منذ أوائل القرن السادس عشر حتى الآن ، فقد أثار جدلاً بل هجومًا عنيفًا على آرائه وأفكاره ، سواء من المعارضين أو الخصوم أو الأعداء الذين سعوا لتشويه صورته وسمعته بلا هوادة، فى حين تخلى عنه أصدقاؤه المؤمنون به من أمثال المؤرخين الكبارين كويجاردينى وقيتورى، بعد أن روعهم طوفان الهجوم الذى يواجهه فأثروا السلامة ، فى حين لم يؤثرها ماكيافيللى، وخاض المعركة الشرسة بثقافته العميقة، وفكره الثاقب ، ورؤيته الموضوعية ، وخبرته الواسعة ، وجرأته التى تتحدى الأخطار ولا تقنع بمجرد مواجهتها . فقد جعل من كتاباته التحليلية المسهبة أضواءً ساطعة تكشف كل دهاليز السياسة المعتمة وكهوفها الملتوية المريبة دون حرج أو حساسية أو مواربة ، بحيث مكن القارئ من أن يجوس معه عبر كل أركانها وزواياها ، متعرفًا لأول مرة على قواعد اللعبة السياسية وأسرارها وخفاياها وخباياها .

استخرج ماكيافيللى هذه القواعد من المعاهدات التى سرعان ما تنقض ؛ لأن ما فى داخل النفوس ليس ما على طرف الألسنة ، ومن المؤامرات التى تحاك بليل ، فيصحو الناس على متغيرات وتفاعلات مأسوية لا يدرون لها سببًا ، والألاعيب الخبيثة والصراعات الدفينة والمزمنة التى تحاول أن تتجمل بالشعارات البراقة والمثل الإنسانية، والاعتقالات التى تودى بحياة المخلصين الذين يسعون إلى تنوير أبناء بلدهم ، وأساليب التعذيب التى تعمل على غسل مخ ضحاياها حتى يغيروا آراءهم قسرًا ، والتى مر ماكيافيللى ببعضها وعانى منها الأمرين . ومع ذلك لم يغير رأيه أو ينحرف عن الفكر الوطنى والموضوعى الذى اقتنع به واعتنقه وأراد أن يقدمه لبنى وطنه، حتى يملكوا الوعى الفكرى والحضارى القومى الذى يمنحهم القدرة على كشف كل من تسول له نفسه التلاعب بأقدارهم .

لم يشأ ماكيافيللى أن تضيع خبرته السياسية والتاريخية والحضارية، بكل أبعادها العميقة ، هباءً ، فأنجز في الفترة ما بين ١٥١٣ وحتى عام رحيله ١٥٢٧ ، مجموعة مؤلفات تعد من كلاسيكيات الفكر السياسى العالمى ، ولا تزال متداولة على مدى قرون طوال ، ومن أساسيات المناهج الدراسية فى معظم معاهد العلوم السياسية. ومن أهم مؤلفاته كتاب «الأمير» عام ١٥١٣ ، وكتاب «المطارحات حول الكتب العشرة للمؤرخ الرومانى تيتوس ليفيوس» الذى أنجزه بين عامى ١٥١٣ و ١٥١٦ ، و«فن الحرب» فى عامى ١٥١٩ و ١٥٢٠ ، وكتابه الضخم الموسوعى «تاريخ فلورنسا» الذى يقع فى ثمانية مجلدات ، وقد بدأ فى تأليفه منذ عام ١٥٢٠ ويبدو أنه انتهى منه قبل رحيله عام ١٥٢٧ بشهور قليلة . هذا بالإضافة إلى رسائله الشخصية التى نشرت فى أكثر من كتاب، ودراسة فى فن الحكم والإدارة بعنوان «إصلاح حكومة فلورنسا» . كما أبدع أيضًا مسرحية كوميدية بعنوان «ماندرا جول» وأخرى بعنوان «كليزيا» ، ورواية بعنوان «بيلفاجور» ، وأخرى بعنوان «سيرة كاستروتشيو كاستراكاني» ، لكن أشهر أعماله جميعًا هو كتاب «الأمير» الذى يعتبر بداية الطريق فى الفكر السياسى والعلوم التى تفرعت منه بعد ذلك بسبب واقعيته المنهجية الرصينة ، وموضوعيته الضاربة فى أعماق الوصف والتحليل والتقوم ، ونظراته الثاقبة الجريئة التى تعرى كل الحقائق والألاعب السياسية دون هوادة.

كان هم ماكيافيللى الأكبر يكمن فى الغوص فى الأعماق والخبايا بحثًا عن منطق السياسات وقواعدها وقوانينها التى تحكمها ، وقواها التى تدفعها وتحركها ، حتى يحرك عقول الناس ويمكنهم من كشف أى سياسى يسعى لخداعهم والاستهانة بقدراتهم على الفهم والإدراك والاستيعاب ، لكن صراحتة الجريئة وتقنيته الموضوعى لقواعد اللعبة السياسية فى عصره، أدى إلى اتهامه بالعداء للأخلاق السامية، وبانتهاك القيم النبيلة والمثل العليا ، برغم أنه لم يؤلف كتبه من بنات أفكاره ، وإنما رصد فى سطورها وحلل فى فصولها حوليات زمنه القبيح ، ولعل جريمته أنه كان بارعًا فيما سجل ، وواضحًا فيما كتب ، وصريحًا فيما حلل دون أن يخشى فى الحق لومة لائم ، ولذلك صدمت كتبه، خاصة كتاب «الأمير» ، الانتهازيين والمتسلقين والمنافقين ، واللاعبين

على كل الحبال، والأكلين على كل الموائد ، والراقصين فى كل الاحتفالات ، عندما وجدوا كتاباته تعريهم تمامًا من كل الشعارات البراقة والمظاهر الخادعة التى يغطون بها نواياهم الحقيقية.

كان من الطبيعى أن يرد خصوم ماكياقيللى لطماته على وجوههم بلطمات أشد وأقسى ، فدرسوا له عند أولى الأمر الذين حكموا عليه بالسجن والتعذيب والنفى. لكنه أثبت بجدارة علمية وعملية أنه فى النهاية لا يصح إلا الصحيح ، فقد تبوأ كتابه «الأمير» مكانة الريادة التى حددت بداية علم السياسة وإدارة الدولة ، والتى مكنت الشعوب قبل الحكام من أن تضع أيديها على قواعد اللعبة السياسية وقوانينها الحاكمة لمختلف التيارات ، حتى لا تصبح لقمة سائغة فى فم الحكومات والسلطات. وبرغم الاتهامات التى انهالت على كتاب «الأمير» والتى وصمته بالتطرف والتعدى على الأخلاق والمثل العليا ، فإن عددًا من كبار السياسيين والمحللين يرى أنه لم يفعل أكثر من تقديم تحليل واقعى وموضوعى وصریح ومباشر لما يعمله الساسة للوصول والحفاظ على مركز الزعامة فى الحقل السياسى ، بل لما يفعلونه بوحى من غريزتهم السياسية.

إن معظم الساسة يدركون - ولم يجبرهم ماكياقيللى على ذلك - أن كل المبادئ السامية والأخلاق الحضارية التى يدعو المجتمع إلى ضرورة أن يتحلى بها المواطن، ليست بالضرورة هى نفس المبادئ والأخلاق المطلوبة لتحقيق النجاح فى مجال السياسة وتسيير دفتها فى محيط متلاطم الأمواج ونهب للأعاصير. وخاصة أن الحاكم مسئول عن أمة بأسرها فى مواجهة أم أخرى متربصة بها، ولذلك من العسير محاسبته أخلاقياً كما يحاسب الإنسان المسئول عن نفسه ووعوده وارتباطاته بصفة شخصية . ومن البديهى أن يلجأ القائد إلى الكذب أو الخداع إذا كان فى ذلك نجاة لأمته من مأزق معين . فهو يفعل ذلك من منطلق مسئوليته القومية ، ولن يفرح أحد لصدقه وصراحته إذا كان فىهما كارثة لأمته. لكن لا يعنى هذا أن يتحول الاستثناء إلى قاعدة ، وأن تصبح قواعد اللعبة السياسية مرادفة لكل ما هو مرفوض أخلاقياً .

وكانت عبقرية ماكياقيللى بازغة متألفة سواء على مستوى التنظير الفلسفى أو التطبيق العملى ، لدرجة أن أعداءه وخصومه لم يستطيعوا إنكارها عليه ، ولم يتبق لديهم

يتحتم عليه أن يتعامل معهم بطريقة أو بأخرى . كانت فلسفة الأخلاق قبل ماكيافيللي مقصورة على مجال العلاقات والتعاملات بين أفراد المجتمع الواحد لكنه أدرك الضرورة الملحة للأخلاق بالنسبة للعمل السياسى حتى لا تسود القوة على الحق ، وبالتالي تهدد قيمة الإنسان تماماً. كذلك فإن الحق بدون قوة تسانده مجرد حبر على ورق .

كان ماكيافيللي أول من فرق بين السياسة الأخلاقية والأخلاق السياسية ، فى حين أن معظم من جاءوا قبله من المفكرين والمنظرين السياسيين لم يلقوا اهتماماً بالعلاقة بين الأخلاق والسياسة ، كانت السياسة فى نظرهم تنهض أساساً على المناورات والحيل والألاعيب والمؤامرات والخدع والمراوغات ، وغير ذلك من الوسائل والأساليب التى تفتن فيها السياسيون عبر التاريخ . فقد كان مبدؤهم دائماً : الغاية تبرر الوسيلة ، وهو المبدأ الذى ارتبط ظلماً باسم ماكيافيللي مجرد ذكره له فى الفصل الثامن عشر من كتاب «الأمير» ، على أساس أنه أحد المبادئ أو القوانين التى سار على نهجها معظم الساسة عبر العصور ، ولم يخترع ماكيافيللي هذا المبدأ بل قام بتحليله وتعريفه حتى يدرك الأمير أو الحاكم الذى أهده كتابه، حقيقة القوانين التى تحكم العمل السياسى فى مجمله والتى قد لا تكون واضحة وتحت ضوء علمى وتحليلى وموضوعى، وفى هذا يقول ماكيافيللي :

«إن النهج الذى يسلك الناس على أساسه بصفة عامة ، والأمراء بصفة خاصة ، يتمثل فى قاعدة لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها هى أن الغاية تبرر الوسيلة . وعلى هذا الأساس يتحتم على الأمير أن يتحكم فى مقاليد الأمور فى بلده كى ينشر الاستقرار والأمن فى ربوعه ، وأن يسخر وسائله فى سبيل هذه الغاية ، بشرط أن تبدو مشروعة ونبيلة وجديرة بمدح كل الناس وحماسهم لها. ذلك أن العامة منهم يقنعون دائماً بظواهر الأمور والنتائج المباشرة والسطحية للأحداث . وهؤلاء العامة هم القاعدة الشعبية الحقيقية التى لا بد أن يحسب حسابها دائماً ، أما الفئات الأخرى فأقلية لا خوف حقيقياً منها ، ويمكن عزلها عندما يضرب الأمير بجذوره فى هذه القاعدة الشعبية التى تشعر بالتوحد معه . وأنا أعرف أميراً فى الوقت الحالى - وأنا فى حل من ذكر اسمه -

لا يفعل شيئاً سوى التبشير بالسلام بين الناس ، لكنه فى حقيقة الأمر عدو حقيقى لشعار السلام الذى يرفعه ، لأنه إذا تحقق السلام وترسخ بالفعل ، فإنه كفىل بفضحه وإضاعة عرشه .

أى أن ماكياقيللى يقوم بتعرية وفضح الذين يرفعون الشعارات البراقة التى تتغنى بالغايات الإنسانية العظيمة كمجرد قناع أو غطاء لإخفاء وسائلهم الدنيئة . وتكمن المأساة فى أن معظم العامة ينبهرون بهذه الشعارات ، ويسيرون خلفها كالقطيع دون أن يدركوا حقيقة الوسائل المستخدمة التى لا تنفصل فى النهاية عن الغايات نفسها . بمعنى أن الوسائل الدنيئة لابد أن تؤدى إلى غايات من نفس جنسها حتى لو تخفت وراء المثل العليا ، وتظاهرت بالقيم الأخلاقية والإنسانية السامية . ولو كان ماكياقيللى قد صرح بمقولته الشهيرة على النحو التالى : «الغاية تبرر الوسيلة كما أنها لا تنفصل عنها لأنها من جنسها» ، لعجز خصومه وأعداؤه عن كيل الطعنات له بهذه القسوة . ذلك أن سياق كتابه «الأمير» يؤكد هذا المفهوم ، لكنهم اقتطعوا منه هذه المقولة وجعلوا لها شعاراً لفكره السياسى بصفة عامة، حتى يدمغوه بالانتهازية والغش والخداع والتدليس، ويعلقوا على شماعته كل المصائب والمحن والأخطاء والخطايا التى يرتكبها الساسة عبر العصور .

كان ماكياقيللى ضحية دهاء الساسة وخبثهم حين اتخذوا من كتاباته حجة أو ذريعة تدعى أنها السبب فى كل المأسى والمحن والسفالات والدسائس والمكائد، لأنها علمتهم كيفية ارتكابها ، وكانهم قبل ماكياقيللى كانوا ملائكة أطهاراً ولم يتدنسوا إلا على يديه، فى حين أنهم أغرموا ببت أفكاره وجمله من سياقها حتى يسهل عليهم تلوينها باللون الذى يناسب أهدافهم الخفية والتى غالباً ما تكون غير أخلاقية . فمثلاً أشاعوا أن الوسائل عند ماكياقيللى ليست سوى رذائل ، وأنه لا توجد فى السياسة وسائل شريفة وسامية، فى حين أنه ليس هناك أى ارتباط منطقى أو معقول بين الوسيلة والرذيلة ، إلا إذا لجأ السياسى إلى مثل هذا الربط حتى يحقق غاياته بأسهل وأسرع ما يمكن . أى أن العيب ليس فى آراء ماكياقيللى، بل فى توجهات الساسة عبر العصور، الساسة الذين لقبوا ماكياقيللى بالشیطان ، بل إن بعضهم أطلق على الشيطان نفسه لقب «نيكولو العجوز» على أساس أن نيكولو هو الاسم الأول لماكياقيللى .

ولم يتعرض أحد من هؤلاء المهاجمين لإصرار ماكيافيللي على أن يوصى الأمير بالتمسك بأهداب الأخلاق الحميدة والقيم الدينية التي تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر. ونظراً لوعى ماكيافيللي العميق بخفايا النفس البشرية، وإدراكه أن هذه الأخلاق والقيم يمكن أن تكون آخر شيء يهتم به الأمير أو الحاكم ، فإنه يصارحه بجرأة منقطعة النظير بأن عليه أن يتظاهر على الأقل بالتمسك بها إذا لم يستطع أن يمارسها بالفعل ويحولها إلى منهج تطبيقي وعملي. ذلك أن ماكيافيللي بصفته مفكراً موسوعياً وشاملاً، يحرص على وضع كل الاعتبارات في حسابه حتى لا تعتور نظريته ثغرات أو فجوات يمكن أن تخلخل من بنائها المنطقي المتناسك . فمن الصعب على الكثير من الحكام والقادة السياسيين أن يتخلصوا من الأطماع العابرة، والطموحات الفارغة، والمظاهر الكاذبة، وشتى أمارات الاستبداد والقوة الزائفة، إذ يرون في القيم الأخلاقية والدينية مجرد مطية لتركبها أطماعهم السياسية .

وربما كان المنهج الأخلاقي في السياسة منهجاً صعباً بل وعراً لكنه كفيلاً - على الأقل - بإحاطة الحاكم بصورة براءة وأثيرة لدى الشعب الذي لا بد أن يحترمه ويحبه ويتعلق به نتيجة لهذه الصورة. ذلك أن الشعب لا يعرف ولا يتعامل مع الحاكم بصفة شخصية أو مباشرة ، بل يتعامل مع الصورة المرسمة له في ذهنه من خلال ما يقوله أو يقال عنه. وبالتالي لا يعرف الشعب سوى صورة الزعيم ، أما الأصل الموجود بين جدران القصور ودهاليز السياسة المعتمة، فلا يعرفه سوى أقرب المقربين إليه. من هنا كانت الصورة أهم دائماً من الأصل ، لأنها العملة الوحيدة التي يتداولها المواطنون ، سواء أكانت عملة ذهبية أصلية أم عملة مطلية بالذهب ، ولذلك يقول ماكيافيللي في الفصل الثاني من كتاب «الأمير» تحت عنوان «عن الممالك الموروثة» .

«إذا لم يتسبب الأمير في إساءة واضحة لشعبه ، فإنه من الضروري أن يحوز حب شعبه ، وإذا لم تؤد ردائله إلى فضحه ووضعه في صورة كريهة أمام شعبه ، فلا بد أن يتعلق به ويمنحه حبه بلا حدود . ومن المتوقع في معظم الأحيان أن يتغاضى الشعب عن الأسباب الطفيفة والعابرة التي دفعته إلى التفكير في تغيير أميره ، وذلك مع

استمرار زمن حكمه ، لكن إذا تغيرت مشاعر شعبه نحوه ، فإن الباب يفتح تدريجياً لتغيير آخر ينتهى بالإطاحة به» .

وطبقاً لنظرية ماكيافيللى المتكاملة فى العناصر الأخلاقية والاجتماعية المرتبطة بقواعد اللعبة السياسية ، فإن الحق لا وجود ماديا ملموسا له إذا لم يتسلح بالقوة التى هى اللغة الوحيدة التى يفهمها كل البشر بلا لبس أو غموض أو مراوغة . وقد يتفق الجميع على أن الحق حق ، وأنه لا يصح إلا الصحيح ، ومع ذلك تظل اللغة العالمية المسموعة والوحيدة متمثلة فى القوة المادية ، لكن إذا لبس الحق أردية القوة المادية ، فلن تقف فى سبيله أية عوائق أو عقبات . ولذلك يؤكد ماكيافيللى على أن الحسابات العلمية والعملية التى تهدف إلى استعادة الحق ، لا بد أن يكون شرطها الأول كيفية استخدام القوة المادية فى الزمان والمكان المناسبين ، وكيفية الوصول بهذا الاستخدام إلى أعلى درجات الكفاءة والقدرة الفاعلة . أما المطالبة بالحق عن طريق الخطب الرنانة ، وإثارة المشاعر المتشنجة ، فكل هذا مضاد بطبيعته لمنطق الاستعادة الفعلية للحق المسلوب . وأقل ما يمكن أن يقال أنه تنفيس عن الشحنات العاطفية المكبوتة ، وبالتالي تشتيت الطاقة النفسية للأمة إذا ما حانت ساعة العمل المصيرى .

ومفهوم القوة عند ماكيافيللى يركز على المضمون والجوهر أكثر من تركيزه على الشكل والمظهر . فالقوة حتمية بدهية لا مفر منها لمساندة القانون والأخلاق والمثل العليا ، لكنها لا بد أن تحتوى على مضمون أخلاقى لأن القوة غير الأخلاقية من طبيعتها أن تدمر كل شىء فى طريقها ، فإذا لم تجد ما تدمر فإنها تدمر صاحبها فى نهاية الأمر . فهذا هو القانون الذى يحكم كل الطاقات المدمرة عندما لا تجد ما تدمره .

وكان الانتماء من أهم القيم بل القوى الأخلاقية التى حرص ماكيافيللى على تأكيدها وترسيخها ، ولذلك كان رافضاً باستمرار استخدام الجنود المرتزقة فى الجيوش الوطنية . فهو يرى أن الدول المستقرة تنهض على دعامتين رئيسيتين هما : منظومة مستقرة من القوانين ، وجيش قوى ، ولا يمكن أن يستغنى أحدهما عن الآخر . فلا توجد قوانين محترمة وفعالة فى غيبة الجيوش القوية التى تحميها من انتهاك

الآخرين ، كذلك فإن الجيوش القوية فى حاجة إلى قوانين تنظم جهودها وإنجازاتها . ويقسم ماكيافيللى القوات المسلحة إلى جيش خاص بالأمر ، سبق له ولأسلافه تكوينه وتسليحه وتدريبه ، أو قوات مسلحة مرتزقة ، أو قوات مسلحة للمساعدة فى مهمة حربية معينة ، أو قوات مسلحة مختلطة .

ويحذر ماكيافيللى من أن القوات المرتزقة والقوات المساعدة لا تملك قيم الانتماء الوطنى أو القومى ، ولذلك فإن أضرارها وأخطارها أكثر بمراحل من جدواها وفائدتها . فلن يدافع عن الوطن سوى أبنائه . ولو دعم أحد دولته بحراب المرتزقة ، فإنه سيفقد القدرة على امتلاك أرض صلبة يقف عليها ويثق فى سلامتها . ذلك أن القوات المرتزقة تفتقر إلى التلاحم فيما بينها ، فليست لها أهداف محددة تحرص على تحقيقها سوى الحصول على أكبر قدر ممكن من المال بأقل قدر ممكن من الجهد والمخاطرة . فهذا هو طموحها الوحيد ، كما أنها لا تثبت على نظام واحد ، ولا تخلص لمن استأجرها . تبدى الشراسة والجبروت كنوع من الاستعراض أمام الأصدقاء، لكنها سرعان ما تراجع بمنتهى الجبن أمام الأعداء عندما يكشرون عن أنيابهم .

يصف ماكيافيللى المرتزقة فى حديثه إلى «الأمر» فيقول إنهم : «لا يخشون الخالق ، ولا يوفون بعهد للمخلوق ، ولا يتأخر خراب الدولة بسببهم إلا بقدر ما يتأخر أى هجوم موجه إليها . يستنزفونك فى السلم ، ولا يحمونك من العدو عندما تحين ساعة القتال . فهم لا يشعرون بأى حب أو انتماء يجعلهم يثبتون فى ميدان القتال لقاء أجر يعتبرونه بخسًا مهما كانت ضخامته - مقابل فقدان الحياة نفسها . إنهم علي أتم استعداد ليكونوا جنديك ما دمت لا تحارب ، أما عندما تقع الحرب فإنهم يتلاشون مع قدومها أو ينسحبون خلالها . ولا أجد أية صعوبة لإثبات هذه البدهيات ، ذلك أن خراب إيطاليا كان نتيجة مباشرة لاعتماد الإمارات الإيطالية على المرتزقة لفترات طويلة . ولاشك أنهم ساعدوا بعض الأمراء بالفعل فى اعتلاء عروشهم ، لكن مظاهر الفروسية والشجاعة والجرأة لم تكن تتجلى فيهم إلا عندما يواجهون مجموعة أخرى من المرتزقة . ولكن عندما يشرع غاز أجنبى فى مهاجمة الوطن ، فإنهم سرعان ما ينكشفون على حقيقتهم ويتضح عدم جدواهم» .

ويرتبط الانتماء الوطنى بقيمة أخلاقية أخرى هى الحب الذى يعد الدعامة الأساسية للعلاقة الصحية والسليمة بين الحاكم والمحكوم ، ففى الفصل التاسع عشر من «الأمير» ، يحتم ماكيا فيللى على الحاكم أن يتحاشى كل الأمور التى تجعله مكروهاً أو محترقاً فى نظر شعبه . وعندما ينجح فى عقد أواصر الحب والتواصل بينه وبين شعبه ، فإنه بهذا يكون قد قام بدوره خير قيام ، وسد كل المنافذ التى يمكن أن يتسلل منها أى خطر يهدد سمعته . والشعب - أى شعب - لا يمكن أن يحب حاكماً جشعاً يبتز أموال الرعية ، ويغتصب ممتلكاتهم ، ويعتدى على أعراض نسائهم . فهناك قيم أخلاقية لا يمكن أن يتجاهلها الحاكم حتى يستطيع أن يعيش حياة راضية مستقرة بين أبناء شعبه الذين يمثلون الأغلبية وبالتالي الدعامة الحقيقية التى يقوم عليها حكمه الراسخ . أما صراع الحاكم ضد أطماع الأقلية فلا خوف عليه منه ، ويمكن حصره ودرء خطره بسهولة وبطرق شتى طالما أنه يقف بأقدام ثابتة على قاعدة شعبية راسخة .

ويحدد ماكيا فيللى الأخلاقيات الضرورية للحاكم فيقول :

«يعتبر الأمير فى نظر شعبه خسيساً غير جدير بالحكم عندما لا يثبت على حال ، ويبدو له متقلباً ، مستهتراً ، مخنثاً غير مكتمل الرجولة ، متردداً . فهذه كلها صفات يتحتم عليه أن يأخذ حذره منها لأنها مثل صخرة لا بد أن تهوى على رأسه من علٍ . كما يجدر به أن يبدو كريم الأصل ، قوى العزيمة ، وقوراً ، رزيناً ، ناضجاً . كما ينبغى على حكومته أن تبدو نافذة القرارات التى تصبح غير قابلة للإلغاء بمجرد صدورها . ولا بد أن يشعر الشعب بحرص الأمير ودقته وموضوعيته فى اتخاذ قراراته حتى لا يشك أحد فى أنه يصدرها لحساب قطاع من المنتفعين استطاع أن يخدعه ويستقطبه لصفه» .

لكن فلسفة ماكيا فيللى العقلانية والعملية والعلمية والتحليلية لا تنظر إلى القيم الأخلاقية نظرة مطلقة غير مرنة ، لأنها تتعامل مع بشر لا يظلون على حال واحدة ، بل يتغيرون ويتبدلون تحت وطأة الظروف التى يمرون بها . ولذلك فإن أسلوب توظيف هذه القيم وتطبيقها يخضع للتقويم النسبى للأمور الراهنة ، وخاصة أن المتغيرات التى

«إن الناس بوجه عام ناكرون للجميل ، متقلبون لا يظنون على حال واحدة ، يطمحون دائماً إلى ما ليس فى أيديهم ، ويتلهفون على تجنب المخاطر وطلب السلامة بأى ثمن ، ولا يتوقفون عن طلب الانتصار وتحقيقه. وطالما أنك قادر على تلبية طلباتهم وتحقيق منافعهم ، فهم ملك يديك ورهن إشارتك، وعلى استعداد أن يبذلوا الغالى والنفيس من أجلك عندما يكونون فى حاجة ماسة إليك. لكن عندما يتأكدون أنك لم تعد ذا نفع لهم ، فإنهم يثرون عليك لأتفه الأسباب. ولذلك فالأمير الذى يعتمد فحسب على معسول كلامهم دون أن يتخذ احتياطاته اللازمة لإجبارهم على الإخلاص فى عملهم ، فإن مصيره هو الدمار لا محالة» .

والقيم الأخلاقية عند ماكيافيللى ليست مجرد شعارات سابحة بين السحب الشفافة فى سماء حانية ، بل هى تخضع لقواعد الارتباط الشرطى بالظروف الراهنة والضغوط الطارئة والأهواء العابرة ، أى أن خصائصها المطلقة وصفاتها المثالية على المستوى النظرى مرتهنة بالعوامل التى تحيط بها وتتفاعل معها على المستوى التطبيقى والعملى ، وخاصة أن الإنسان فى أحوال كثيرة يظهر ما لا يبطن ، ويبطن ما لا يظهر . أى أنه يمكن أن يرفع الشعارات المثالية البراقة ، وأن يملأ بها الأسماع دويماً وطنيناً لكى تتاح له الفرصة ليرتكب ما يتناقض معها تماماً . ذلك أن الانفصال بين المظهر والجوهر كان لعبته المفضلة دائماً . ومن هنا كان واجب الحاكم أن يفرق بين ما هو نابع من القلب ، وبين ما هو متعلق بطرف اللسان فحسب .

ويستشهد ماكيافيللى بالصدقة كقيمة أخلاقية ومثالية ، فيقول إن الصدقة التى تشتري بالمال ولا تصدر عن الحب والإعزاز والمثل العليا ، ليست صدقة على الإطلاق بل هى غش وخداع ونفاق وتملق وانتهازية ونفعية ... إلخ ، إذ إنها رهن إشارة من يملك المال الكافى لشرائها ، وبالتالي فهى علاقة طفيلية لا يمكن الاعتماد عليها والاطمئنان إليها : فعندما تحين ساعة الجد وتواجه الأزمات الحاكم ، تتراجع هذه الصدقة فى الحال ، وتتقاعس عن العمل فى خدمته طبقاً لما تتطلبه أهدافه ومصالحه القومية . خاصة عندما يجد من يدعون هذه الصدقة الزائفة أنه ليس هناك ما يخافون منه أو يعملون له حساباً . فمن السهل عليهم حينئذ أن يديروا الدفة وجهة أخرى لأن

مؤشر بوصلتهم مرتبط دائماً بمصالحهم الشخصية الراهنة . إن الناس لا يتوخون الحذر من توجيه إساءتهم نحو من يحبونه، وفي الوقت نفسه يعملون ألف حساب لمن يخافون منه ، ويخشون بطشه وعقوبته .

ويؤمن ماكيافيللي أن الحب من القيم الأخلاقية والمثالية التي تمنح الحياة معناها السامى ، وتجعلها جديرة بأن تعاش ، لكنه ليس قيمة مطلقة لأنه مرتبط بسلسلة من الالتزام سهل على الناس كسرهما عندما يجدون أنه قد يعوق تحقيق أهدافهم ، وإرضاء أنانيتهم ، وتلبية طلباتهم التي غالباً ما تكون ملحة فى نظرهم . ولذلك إذا أراد الحاكم أن يحفظ هذه السلسلة الذهبية الثمينة والريقة والهشة من الكسر والتحطيم ، فإن عليه أن يقف على قاعدة راسخة من الرهبة التي تحفظ له هيئته فى نظر شعبه ، وجرعة من الخوف بين الحين والآخر ، كمسألة ضرورية لتسيير دفة الحكم والسيطرة على شطحات اللعبة السياسية . ولا يعتبر ماكيافيللي هذا الأسلوب نوعاً من العسف أو البطش أو الديكتاتورية ، فهو تطبيق لمبدأ الثواب والعقاب الضرورى لتوازن المجتمع ونموه . إن رسوخ صورة الحاكم القادر على إنزال العقوبة بالمسئء والمنحرف ، فى أذهان الجماهير ، من شأنه أن يشعرهم بالأمن والأمان والطمأنينة من تعدى المسيئين والمنحرفين عليهم ، وفى الوقت نفسه يجعل هذه الجماهير نفسها أسلس قياداً عندما يعيشون فى ظل الخوف من العقاب ، واليقين من تسديد الحساب عند انكشاف أمر الإساءة أو الانحراف بعيداً عن الصالح العام للمجتمع . ففى النهاية هناك الحاكم الذى يملك مقاليد الأمور بين يديه .

ومن أهم قواعد اللعبة السياسية التى يبرزها ماكيافيللي ، ضرورة أن يواجه الحاكم حقائق الحياة بحلوها ومرها ، وطباع البشر بإيجابياتها وسلبياتها دون أية مواربة أو خداع للنفس . فالسير على الأرض بكل طرقاتها المتربة والموحلة ، وتضاريسها الوعرة والخطرة ، بحرص ودراية وحكمة ونظرة ثاقبة ، خير ألف مرة من التحليق مع الأحلام والأوهام بين السحب ، إذ لا بد أن تأتى ساعة يجد الحاكم فيها نفسه وهو يتهاوى على قمم الصخور أو الأمواج التى لا ترحم ، فما طار طير وارتفع إلا كما طار

وقع . ذلك أن قوانين الجاذبية الأرضية بالمرصاد للجميع ، مهما علا قدرهم ونأوا عن الأرض التي يسير عليها عامة البشر . ومن هنا كانت صراحة ماكيافيللى ومصادقته عندما يوصى الأمير بالحرص على أن يُهاب ويُرهب جانبه بأسلوب قد لا ييسر له محبة الشعب ، لكنه فى الوقت نفسه يمكن أن يجنبه كراهيته . إنها معادلة صعبة أو توازن حساس دقيق يجعل الرهبة أو المهابة تتعايش بسلام مع عدم الكراهية .

لكن ماكيافيللى لا يترك الحبل على الغارب للحاكم حتى لا تزين له نفسه أنه يستطيع أن يرتكب كل أنواع البطش والعسف والقهر دون رادع ، ما دام شعبه أسير الرهبة والخوف . ذلك أن تحقيق عدم الكراهية مرتين بتجنب الأمير أو الحاكم لكل ما يسىء إلى حقوق الإنسان فى بلده ، مثل النهب ، وابتزاز أموال الشعب ، والاعتداء على الأعراض . وليس شرطاً أن يكون هو شخصياً مرتكب هذه الفظائع ، إذ إنها يمكن أن تصدر عن بطانته وجماعة المنتفعين بنظامه وحكمه . ومن هنا كانت ضرورة يقظته وحرصه على ردع كل من تسول له نفسه من المقربين إليه أن يتجاوز حدوده . إنها لمصيبة إن كان لا يعلم ما يرتكبه هؤلاء الانتهازيون والمتسلقون والنفعيون ، ولا شك أن المصيبة تصبح أعظم إذا كان يعلم ويغض الطرف عن أفعالهم .

من هذا المنطلق ، يحذر ماكيافيللى أميره من الاستيلاء بدون وجه حق على ممتلكات مواطنيه أو ما يسمى بلغة العصر الحديث «المصادرة» أو «التأميم» أو أيا كان المسمى ، طالما أنهم مواطنون صالحون ، ويشكلون طاقات منتجة ومثمرة لبلدهم ، ولا يتعارض نشاطهم مع الصالح القومى والعام للوطن . ذلك أن الناس ينسون بسهولة موت أبيهم ، لكنهم لا ينسون فقدان ممتلكاتهم . ولن يعدم الأمير الأسباب والحجج التي يمكن أن يتذرع بها عند الاستيلاء على أموال الرعية وممتلكاتهم ، فهي أكثر من أن تحصى وأسهل مما يتصور الكثيرون . لكن مهما تظاهر المواطنون بالرضوخ أو حتى بالقبول ، فإن قلوبهم تصفو له أبداً ، وسيظلون متربصين به إلى أن تحين الساعة التي يمكن أن ينتقموا فيها منه . إن موازين القوى تتغير وتتبدل باستمرار مع الأيام ، وليس هناك منتصر على طول الخط . والأمير الحكيم ذو النظرة البعيدة والرؤية الثاقبة هو من

يضع كل هذه الاعتبارات في حسابه ، فيأمن بقدر الإمكان شر الكوارث التي يمكن أن تحقق به أو بمواطنيه على حد سواء ؛ لأن مصيره مرتهن بهم شاء أم أبى . من هنا كانت ضرورة حل المعادلة الصعبة التي توازن بين الخوف والحب ، بين الهيبة والألفة ، بين الرهبة والشعبية . يقول ماكيافيللي في ختام الفصل السابع عشر من كتاب «الأمير» :

«يطيب لى أن أختتم حديثي فى هذا الموضوع المتعلق بالرهبة والمحبة بقولى : إن الناس يحبون بإرادتهم ، لكنهم يرهبون بإرادة الأمير التى تتجلى فى منهجه السياسى وأساليبه فى ممارسة الحكم . ولذلك فالأمير الحكيم هو الذى يعتمد على ما فى حوزته واستطاعته بالفعل ، ولا يطمئن إلى ما فى حوزة الآخرين واستطاعتهم ، فى حين يتحتم عليه أن يتجنب تفاقم كراهيتهم له على نحو ما أسلفنا وأوضحنا» .

هنا يضع ماكيافيللي قواعد اللعبة السياسية على أرض صلبة من الواقع الراسخ ، على أساس أن القيم الأخلاقية هى فى نهاية الأمر أفكار ومبادئ ومثل وسلوكيات وعلاقات بين البشر فى حياتهم اليومية الزاخرة بالصراعات والضغوط والطموحات والإحباطات والآمال والآلام والأطماع التى لا تهدأ ولا تفتت . ومن يتصور إمكان رفع لواء هذه القيم الأخلاقية بمعزل عن هذه الاعتبارات ، فهو إما واهم ساذج أو جاهل بطباع النفوس البشرية أو مدع ومخادع يتظاهر برفع ألوية الفضيلة حتى يخفى حقيقة أطماعه الشخصية .

من هذا المنظور العلمى والعملى والموضوعى ، استطاع ماكيافيللي أن يفرق بين أخلاقيات الوعد الذى يقطعه المواطن على نفسه بصفة شخصية مع من يتعامل معهم كأفراد ، وبين أخلاقيات العهد الذى يقطعه الحاكم على نفسه بصفة قومية مع القوى والتجمعات والتكتلات التى يتحتم عليه أن يتعامل معها ، سواء أكانت محلية إقليمية أم عالمية دولية . ففى الفصل الثامن عشر الذى كتبه تحت عنوان «بأى أسلوب يفى الأمراء بعهودهم؟» ، يوضح ماكيافيللي أن محيط السياسة بأواجه المتلاطمة والصاخبة ، لا يمنح الأمير أو الحاكم فرصة الوفاء بالعهد بالأسلوب البسيط الذى يظنه

العامة أو السذج من الناس ، فالسياسة لا تعترف بتقسيم المواقف إلى أبيض وأسود ، ولكن هناك درجات لا تحصى من الألوان والظلال بينهما . يقول ماكيافيللي :

«كلنا يعلم كم يرهق الأمير ويكلفه كثيراً من المشقة والجهد فى أحيان كثيرة أن يصدق فى وعوده وأن يفى بعهوده . ولا تزال التجارب الحية فى عصرنا تطلعنا على المشاق التى عانى منها الأمراء والحكام ، كى يصفهم الناس بالصدق والوفاء ، هذا فى الوقت الذى حقق فيه غيرهم المكاسب والانتصارات حين تجنبوا الصدق ولم يحفلوا بالوفاء ، بل توسلوا ببعض المكر والدهاء ، فأربكوا النخوص ، وهزموا من تمسكوا بفضيلة الوفاء» .

ولا يعنى ماكيافيللي بهذا التفسير الواقعى ، التحريض على الحنث بالعهد ، وانتهاك الوعد ، بل يقصد أن المسألة أكثر تعقيداً وتشابكاً ، وأعمق أبعاداً ، وأشمل آفاقاً ، لأنها تنطوى على مصائر أمة ومستقبل شعوب . وكان القانون من أعظم الابتكارات البشرية التى تفرق بين الإنسان والحيوان الذى ليس سوى جزء عضوى من قوانين الطبيعة التى تختلف فى جوهرها عن القوانين الوضعية . لكن المشكلة أن البشر لا يرتضون القوانين التى وضعوها . قد يتظاهرون بالسير على نهجها لكنهم كثيراً ما يسعون لخرقها . ولذلك كانت القوة متربصة دائماً بالقانون ، تريد أن تقهره وتدوسه وتتجاوزته بدلاً من أن تجعل نفسها أداة عملية لتطبيقه ، أو كما يقول ماكيافيللي :

«إن هناك أسلوبين من أساليب القتال والصراع : أولهما بالقانون ، وثانيهما بالقوة . أولهما جدير بعالم البشر ، وثانيهما حاكم لدنيا الوحوش والحيوانات المفترس . ولكن الأسلوب الأول ، أى أسلوب الصراع فى إطار الشرعية والقانون يفضى أحياناً إلى نتائج غير كافية أو غير مرضية فى نظر بعض أطراف الصراع . ومن هنا كانت غلبة الميل إلى اتباع الأسلوب الثانى . ومن الضرورى حينئذ أن يعرف الأمير جيداً كيف يتمرس على استخدام أسلوب البشر وأسلوب الوحوش على حد السواء» .

وقد أثبتت أحداث التاريخ ووقائعه ، قبل ماكيافيللي وبعده ، أن الساحة السياسية جاهزة دوماً لكى تتحول إلى غابة يفترس القوى فيها الضعيف بلا رحمة .

ولذلك لا يؤمن ماكيافيللى بأن هناك بشرًا مثاليين ، لأن البشرية بطبيعتها تتنافى مع المثالية ، وإذا كان هناك من يدعى المثالية ، فذلك لتغطية أغراضه الدفينة والمريبة والنخبثة . وتبلغ المأساة ذروتها إذا نجح هؤلاء المدعون فى خداع الحاكم وزينوا له أن القانون هو قوة فى حد ذاته ، وليس فى حاجة للجوء إلى القوة المادية لتحويله إلى طاقة فعالة . من هنا كان إصرار ماكيافيللى على مزج القانون بالقوة ، لأنه بدونها مجرد حبر على ورق ، وهى بدونه مجرد طاقة عمياء وغاشمة يمكن أن تدوس فى طريقها كل القيم الأخلاقية التى تمنح للحياة إنسانيتها ، أو ما يسميه ماكيافيللى المزج بين الأسلوبين الإنسانى والحيوانى فى الصراع والنضال ، بحيث يبرز أحدهما كلما دعت الحاجة إليه . ولا يستطيع أحد ممن يدعون المثالية أن ينكر أن هناك حيوانًا كامنًا فى كل إنسان ، يسيطر على أفكاره ويتحكم فى تصرفاته بدرجة أو بأخرى . ولكى تصيح الحياة محتملة وجديرة بأن تعاش ، فقد ابتكر الإنسان القانون حتى يقف بالمرصاد للقوة الغاشمة . ولن يقوم بهذه المهمة الحضارية الجليلة إلا إذا كان هو نفسه مسلحًا بالقوة اللازمة ، ولذلك يتحتم على الحاكم أن يكون واعيًا بأساليب تطبيق القانون وفى الوقت نفسه خبيرًا فى استخدام شتى أنواع القوة .

هنا تبرز نظرية الثعلب والأسد التى اشتهر بها ماكيافيللى . فإذا كان من المحتم على الأمير أن يعرف باتقان كيف يوظف الأسلوب الحيوانى ، فمن الواجب عليه أن يختار من مملكة الحيوان نموذجين هما الثعلب والأسد . فإذا كان الأسد لا يستطيع أن يحمى نفسه من الفخاخ ، فإن الثعلب لا يستطيع أن يحمى نفسه من الذئاب . من هنا كانت ضرورة أن يكون الأمير ثعلبًا حتى يميز الفخاخ ، وأن يكون أسدًا حتى يخيف الذئاب . ومن يعتمدون على قوة الأسد فحسب لا يدركون طبيعة الأشياء . بل إن الحاكم الحكيم لا يستطيع ولا ينبغى له أن يراعى الوفاء بعهوده ، إذا أدرك فى لحظة كاشفة أن هذا الوفاء ضد مصلحة شعبه ووطنه . فهو ليس مسئولاً عن نفسه فحسب حتى يفعل ما يشاء ، بل هو ملتزم بمصير أمته . وإذا كان من حقه أو واجبه أن يضحى بمصلحته الشخصية وفاءً لعهدده أمام من يتعامل معهم من الأصدقاء أو الزملاء ، فليس

من حقه أو واجبه أن يضحى بمصلحة وطنه وأمته لعهود سابقة قطعها على نفسه . ذلك أن عدم التضحية فى هذه الحالة هو تطبيق للمبدأ الأخلاقى الذى ينص على أن الرجوع للحق فضيلة .

إن قواعد اللعبة السياسية تثبت دائماً أن الظروف والمواقف فى حالة مستمرة من التغير والتحول والتبدل والسيولة ، فيصبح العهد الذى قطعه الأمير على نفسه فى مرحلة سابقة غير ذى معنى فى مرحلة لاحقة ، وربما أصبح مدمراً لوطنه وشعبه إذا ما أصر على الوفاء به برغم الظروف والملابسات الجديدة الطارئة ، خاصة إذا كانت دواعى العهود قد نقضت من تلقاء نفسها . ويعترف ماكيافيللى أن مبدأ التراجع عن العهد يصبح خاطئاً بل جريمة فى حق البشرية إذا كان الناس كلهم اختياراً وأطهاراً . لكن بما أنهم ينطون على شر كامن فى طبيعتهم ، فهم لا يحفظون عهودهم إذا وجدوا أنها تتعارض مع مصالحهم . فالقضية فى النهاية قضية مصالح ومنافع وليست قضية عهود ووعود ، ومن هنا كانت المقولة الصريحة الجريئة التى نطق بها جلاستون رئيس وزراء بريطانيا فى القرن التاسع عشر حين قال : إن لبريطانيا مصالح دائمة وليس صداقات دائمة . والثقة لا يمكن أن تكون من طرف واحد ، فهى قيمة أخلاقية لا بد أن تكون متبادلة بين الطرفين .

ويوضح ماكيافيللى أن التاريخ زاخر بأمثلة لا حصر لها من معاهدات ألغيت عندما شعر أحد طرفيها أو أطرافها بأنه لم يعد فى حاجة إليها ، أو أنها تقيد حركته فى سياق محموم لا بد أن يكسبه . وكذلك وعود نقضت لإدراك معظم الحكام أن المنتصر الحقيقى هو من يستطيع أن يلعب دور الثعلب . ونظراً لأن معظم الساسة لا يحبون أن يكشفوا عن نواياهم الحقيقية ، فإنهم يحرصون على التفتن فى الادعاء الكاذب والفصل الكامل بين المظهر والجوهر . وخاصة أن دروس التاريخ تؤكد أن معظم الناس لا يملكون الوعى الكفيل بتعرية هذه الألاعيب والمؤامرات والخدع والحيل ، ولذلك يقنعون بتقبل ما يجرى أمامهم على علته .

ويتبلور الجانب الأخلاقى فى مفهوم ماكيافيللى لأصول الحكم عندما يربأ

بالحاكم أن يتصف بصفات الخبث والخذاع والمناورة واللف والدوران والانتهازية والتلون والمراوغة الثعلبية كجزء لا يتجزأ من فكره وسلوكه ، ولكن من الضروري له - فى مواقف معينة بالذات - أن يبدو وكأنه يملكها حتى يعمل الآخرون له ألف حساب . بل إن ماكيافيللى يذهب إلى أبعد من ذلك فيؤكد أنه إذا أصبحت هذه الصفات جزءاً بالفعل من منهجه السياسى الدائم ، فإنها لابد أن تضره فى النهاية ، شأنه فى ذلك شأن اللاعب بالنار التى لابد أن تحرقه فى النهاية إذا لم يتوقف عن اللعب بها فى كل الحالات .

وتنطبق هذه القاعدة الواقعية أيضاً على الصفات الإيجابية النابعة من القيم الأخلاقية مثل الحب والصدق والرحمة والعطف والنقاء والفضيلة . فعلى الأقل يجب على الحاكم أن يبدو للناس رحيماً ، أهلاً للثقة ، عطوفاً ، خالياً من الرذائل ، متديناً ، بل أن يكون كذلك بالفعل ، لكن بشرط أن يكون عقله مركباً بطريقة خاصة تجعله قادراً ، إذا ما دعت الضرورة لذلك ، على أن يكون قاسياً ، مراوفاً ، متربصاً بخصمه للإيقاع به . وأن يكون الانتقال من صفة إيجابية إلى صفة سلبية مدروساً ومبرراً أمام شعبه ، أى يملك المرونة الكافية التى تمكنه من محاربة الخصم بأسلحة أمضى من أسلحته . لكن ماكيافيللى يسارع ليؤكد مرة أخرى عل ضرورة تخلى الحاكم عن هذه الأسلحة بمجرد الانتهاء من دورها حتى لا تتحول إلى منهج ثابت قد يجلب له الوبال بعد ذلك . فلا بد أن يتمسك الأمير بالقيم الأخلاقية بقدر استطاعته وألا يلجأ إلى غيرها إلا للضرورة القصوى .

ويرى ماكيافيللى فى النفاق أفة كفيلة بهدم كل القيم الأخلاقية التى يمكن أن يتحلى بها الأمير . وهى أفة منتشرة فى بلاط الملوك والحكام والأمراء عبر التاريخ ، انتشاراً يكاد يشكل قاعدة راسخة لا تقبل الاستثناء . وهؤلاء المنافقون والمتملقون فى رأى ماكيافيللى هم البواء الحقيقى الذى تصدر عنه معظم الكوارث التى تحيق بسادتهم الحكام . وبرغم أن مشكلتهم مشكلة عويصة ومتشعبة ومعقدة ، فإن حلها بيد الأمير الذى يستطيع أن يجد فى الفصل الثالث والعشرين من كتاب ماكيافيللى ،

منهجاً نظرياً وعملياً ، يكشف به كل حيل المنافقين وألاعيب المتملقين حتى لا يصير العوبة بين أيديهم إذا ما ترك لنفسه العنان للاستمتاع بمعسول كلامهم . يقول :

«لست أريد أن أغفل موضوعاً مهماً وخطلاً ، يجد الأمراء صعوبة في وقاية أنفسهم منه إذا لم يتصفوا بالحكمة في حسن الاختيار . هؤلاء هم المتملقون الذين يغص بهم كل بلاط . فالبشر - إلى حد كبير - يرضخون للغرور الذي يؤدي بهم إلى خداع أنفسهم ، إذ إن مناعتهم ضد هذا الوباء ضعيفة للغاية . ومن حاول منهم وقاية نفسه بالتحصن ضده ، جازف بتعريض نفسه لمؤامرات المتملقين أنفسهم . فلا سبيل إلى اتقاء شر المتملقين إلا إذا أدرك الناس أنهم لا يغضبونك إذا هم صارحوك بالحقيقة . غير أنه إذا جاز لكل إنسان أن يصارحك بالحقيقة ، ضاعت هيبتك . ومن هنا وجب على الأمير الحصيف أن يلجأ إلى طريق ثالث ، فيختار لدولته حكماء الرجال الذين يجب أن تقتصر عليهم حرية التقدير في مصارحته بالحقائق ، لكن بشرط ألا يتجاوزوا الموضوعات التي يسألهم عنها ، وألا يتناولوا أى موضوع آخر من عندياتهم . ولكن يجب عليه أن يسألهم في كل شيء وأن يستمع إلى أقوالهم ، ثم ينفرد بنفسه ليتخذ قراره بطريقة الخاصة . كما يجب عليه في تصرفه مع هؤلاء المستشارين أن يجعل كلامهم - على حدة - يشعر أنه كلما ازدادت صراحته ، ازداد قربه من الأمير . أما فيما عدا هؤلاء فلا ينبغي للأمير أن يسمع لأحد ، بل يجب عليه أن يلتزم بما اتخذ من قرارات ينفذها بلا تردد . ومن يخالف هذه القاعدة ، إما أن يسقط بسبب المتملقين بعد أن يضل طريقه ، أو يكثر من تردده وذبذبته بين مختلف الآراء ، فتضيع مقاليد الأمور من يديه ، وهو ما يحط قدره أمام الناس» .

هذا التقنين العملى والواقعى لقواعد اللعبة السياسية ، يسعى بدأب إلى تحديد خطوات الحكام قبل الشروع فى اتخاذها ، إذ يضع فى حسابه كل سوءات النفس البشرية والطبيعة الإنسانية ، حتى لا تدخل هذه الخطوات فى طرق مسدودة أو مآهات جانبية أو حلقات مفرغة يمكن أن تؤدى بها إلى كوارث غير متوقعة . وهذه هى الحكمة بعينها . ذلك أن النفس أمارة بالسوء لدرجة أن الشر فى مواقف سياسية

عديدة ، يصبح هو القاعدة فى حين يبدو الخير استثناء منها . وهذا التفكير ليس من باب التشاؤم أو الإحباط أو اليأس أو الاستسلام للشروع كى تجرى فى أعنتها ، بل من باب المواجهة العلمية والعملية والموضوعية لسلبيات الواقع حتى يمكن اتخاذ كل الاحتياطات الواجبة بشأنها . فالخير فى حاجة دائمة ومتصاعدة للأسلحة التى يمكن أن يحارب بها الشر .

إن المعضلة الأخلاقية تنبع من كهوف النفس البشرية المعتمدة التى قد يمتزج فيها الشر بالخير فى لحظة واحدة ، بحيث يصعب فصل هذا عن ذلك . فإذا كان الشر والخير يمتزجان بهذا الشكل فى داخل النفس البشرية الواحدة ، فماذا يكون الوضع عندما تخرج من هذا الحيز الضيق إلى حيز المجتمع البشرى الواسع والعريض ؟ إن النماذج التى أوردها ماكيافيللى فى كتابه «الأمير» وأيضاً كتابه «أحاديث عن ليفيوس» لتدل على أبعاد وأعماق الدوامة الأخلاقية الرهيبة التى تستغرق كل من يحاول التنظير لقواعد اللعبة السياسية ، نماذج يصعب حصرها منذ بداية الوعى السياسى عند الإنسان ، واستمرت أيضاً بعد ماكيافيللى حتى الآن ، وستظل موجودة ومنتامية ومتصاعدة ؛ لأن العناصر والقوانين التى تحكم النفس البشرية غير قابلة للتغير أو التحول . ومن الواضح أن كشف حقيقة هذه العناصر والقوانين المسكوت عنها وتعريتها بصراحة ، من شأنها تعرية البشر أنفسهم وإلقاء الأضواء الكاشفة على الجانب المعتم والخفى من وجودهم . وليس من السهل أن يتقبلوا فضحهم بهذا الشكل . ولذلك كان من الطبيعى أن يؤدى التنظير الذى قام به ماكيافيللى فى كتبه ، خاصة كتاب «الأمير» ، إلى اتهامه زوراً وظلماً بتعليم الحكام والساسة ، أصول الانتهازية والخداع وتبرير الوسائل اللاأخلاقية بالغايات الأخلاقية ، فى حين أن كل ما فعله أنه وضع أيديهم على القواعد والقوانين التى تحكم أصول اللعبة السياسية بكل سلبياتها وإيجابياتها على حد سواء . فالحرص واجب دائماً لأن الخطر موجود دائماً ، واليقظة الواعية هى شرط أساسى وضرورى للأمن . يقول ماكيافيللى :

«ينبغى للأمرء أن يتجنبوا قدر المستطاع ، الخضوع لإرادة الآخرين وهواهم . كما يحق لنا القول بأنه لا يمكن لدولة أن تزعم أنها تتبع سياسة أمنة ومضمونة ، كما

لا يمكن أن نزعم أنه يستحيل الثقة بالدول الأخرى . إننا نجد هذه التناقضات في الحياة العادية . نحل مشكلة لنواجه أخرى . لكن البراعة والكياسة إنما تتمثل في قدرتك على فهم طبيعة المشكلات واختيار أقلها ضررًا باعتبارها الأفضل .

وهذا التوجه الأخلاقي عند ماكيافيللي يسرى بعمق في كتابه «أحاديث عن ليفيوس» الذي عرف في العربية باسم «المطارحات» ، وإن لم يشتهر شهرة كتاب «الأمير» . وهو عبارة عن تعليقات وشروح وتفسيرات للسنوات العشر الأولى في المدونة التاريخية التي وضعها المؤرخ الروماني تيتوس ليفيوس (٥٩ قبل الميلاد - ١٧ بعد الميلاد) الذي امتازت كتاباته وتحليلاته بالجدية والموضوعية وتمجيد الأخلاق التي تتمثل بصفة خاصة في عناصر البطولة والخير والكرم . ولم يسع أبدًا إلى تملق أغسطس قيصر الذي قربه منه في بلاطه ؛ وكان مؤمنًا أن أفضل أنواع الحكم هو النظام الجمهوري . وكان إعجاب ماكيافيللي به جزءًا من إعجابه بالأخلاقيات التي سادت الإمبراطورية الرومانية بصفة عامة ، وفي مقدمتها الالتزام والجدية والمصارحة والصدق واحترام الوعد وتقديس الوطن والثقة بالنفس وغير ذلك من الخصائص التي تصل إلى درجة الصرامة الأخلاقية .

ويضيق بنا المقام للحديث عن الضرورات الأخلاقية التي أكدها ماكيافيللي في معظم كتاباته . لكن مجرد أمثلة منها ، كقيلة بتقنيد ودحض كل الاتهامات الظالمة التي وجهت إلى ماكيافيللي الذي أصبح أشهر شماعة يعلق عليها الساسة أخطاءهم نى حق شعوبهم ، ويستخدمونها في تغطية هذه الأخطاء . وأصبح أسهل وأسرع السبل لادعاء الشرف والمثالية والسمو الأخلاقي ، هو أن يلعن السياسى أو القائد أفكار ماكيافيللي كى يعلن براءته منها بطريقة غير مباشرة ، وإلصاق تهمتها بخصومه فى الوقت نفسه . لكن التاريخ الإنسانى فى النهاية يخضع للمبدأ الذى ينادى بأنه لا يصح إلا الصحيح ، ولذلك أعيد الاعتبار إلى ماكيافيللي منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وبلغ فتمته فى القرن العشرين ، بصفته أبًا ورائدًا ومؤسسًا لعلوم السياسة والإستراتيجية ، وأصبح من يهاجمه ليس سوى واهم ساذج أو جاهل بطباع النفوس البشرية أو بحقيقة فكر ماكيافيللي أو مدع ومخادع يتظاهر برفع ألوية الفضيلة حتى يخفى حقيقة أطماعه الدفينة .

(٣٤) صنع القرار

يعتبر صنع القرار من أخطر قواعد اللعبة السياسية ، لدرجة أن المفكرين السياسيين والإستراتيجيين سعوا إلى وضع نظريات تقنن له ، وتشكل منهجاً - مبدئياً على الأقل - للخطوات التي يمكن أن يتخذها صانع القرار ، أياً كان موقعه ومجاله ، لدرجة أنه أصبح هناك ما يسمى «بنظرية القرار» التي تنهض على أسس رياضية ومنطقية تشكل منظومة القواعد والقوانين ، ونظرية الإحصاءات التي تقدم لصانع القرار الملامح التفصيلية والمسارات الأساسية التي تساعده على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب ، فمن المعروف - منذ أربعينيات القرن العشرين - أن صانع القرار سواء أكان فرداً أم مجموعة ، يواجه عادة ، عدة مسارات محتملة للعمل ، وعدة احتمالات للوضع الذي ستكون عليه الأمور في الواقع الحقيقي للمجال أو للشأن الذي سيتخذ أو سيختار قراره بخصوصه .

وتحتم نظرية القرار تحديد تكلفة كل مسار يتخذه التطبيق العملي ، ويعتمد تحديد التكلفة على تقييم الاحتمالات المتوقعة لتفاعل كل مجموعة من احتمالات الوقائع الحقيقية مع كل مجموعة من احتمالات الاستجابة . وتتجمع احتمالات المجموعتين على شكل بيانات أو معلومات أمام صانع القرار الذي يضع في اعتباره خفض التكلفة إلى أدنى حد ممكن ، وضمان أفضل الثمار والنتائج ، وإذا كان وضع العالم الواقعي الراهن أو المتوقع ، لا يمكن إدراكه أبداً إلا في صورة احتمالات نسبية من حالات مختلفة ، فإنه ليس من المتاح عادة الوصول إلى قرار صحيح تماماً ، يضمن الحد الأدنى المطلق من التكلفة على المستوى العملي . وبالتالي فإن صنع أو اختيار

القرار، ليس بمثابة خطوة واحدة نهائية ومغلقة على ذاتها، بل هو سلسلة من الخطوات التي هي بمثابة قرارات جزئية على الطريق، وتسمى «عمليات القرار» التي تهدف إلى تخفيض الحد الأقصى من التكلفة القصوى المحتملة أو المتوقعة. وقد استمد مبدأ «عمليات القرار» أدواته من علم المنطق، عند ما تسعى هذه العمليات إلى تحديد ما إذا كانت فرضية معينة، صحيحة منطقياً أم متناقضة مع ذاتها.

ونظراً لأن صنع القرار قديم قدم السلوك الإنساني نفسه، فإن المناهج المنطقية القديمة جعلت عملية القرار تنهض على توظيف البديهيات أو الاعتماد عليها. فكلما اقترنت الفرضية بالبديهيات، كانت أقرب إلى الصحة، خاصة إذا كانت الفرضية تستمد صحتها من فرضيات سابقة ثبت أنها صحيحة منطقياً. لكن المناهج الحديثة فضلت استخدام أسلوب الاستنباط الطبيعي الذي يعتمد على مجموعة معينة ومختارة من قواعد الاستنتاج، وهو ما يتيح الفرصة لإثبات بعض الحقائق المنطقية المستخلصة أو المستنبطة من الفرضيات المتعلقة بالاحتمالات الممكنة عملياً سواء في الوقت الراهن أو في المستقبل المنظور عادة، ويتيح الفرصة أيضاً لتحديد عملي لتلك الاحتمالات الممكنة عملياً في الوقت الراهن أو المستقبل المنظور عادة، وبالتالي يسمح بتحديد عملي لتلك الاحتمالات، ويحدد بل ويضيق - بأسلوب عملي - نطاق الدراسة في عمليات القرار، وصولاً إلى القرار الصحيح دون الدخول في طرق مسدودة أو متاهات جانبية أو حلقات مفرغة، وذلك لبقاء الطريق مفتوحة، خاصة في مراحل تصويب القرار الأول.

ومن البديهي أن تكون المتغيرات السياسية الداخلية والخارجية من أكثر العوامل المؤثرة في صنع القرار من بدايته حتى نهايته، إذ إن آلياته خاضعة في كل مراحلها لهذه المتغيرات كيفاً وكما. وفي مقدمتها الآليات المرتبطة بسرعة اتخاذ القرارات المؤثرة في المواقف الراهنة، ومدى الحرية التي يتمتع بها صانع أو صانعو

هذه القرارات . على أنه لا بد من الأخذ فى الاعتبار دائماً نسبة هذه السرعة ونسبية حرية حركة القيادة السياسية طبقاً لنوعية القرارات وظروفها المؤثرة فيها . ذلك أن صنع القرار لم يعد بالبساطة أو المباشرة التى كان عليها فى عصور سابقة ، نظراً لتعدد أوضاع العالم المعاصر وتداخل وتشابك عناصره ، لدرجة أنه فى بعض الحالات تكاد تشارك معظم أجهزة الدولة فى تقديم المعلومات والمساعدات والدراسات والاجتهادات التى تنير الطريق أمام صانع القرار . لكن حتى هذه الأجهزة تخضع لتوازنات القوى داخل أية حكومة ، وهى اعتبارات لا بد أن يأخذها صانع القرار فى حسبانها ، إذ إن نسب الموضوعية فى أى عنصر من عناصر اتخاذ القرار ، لا تبلغ الكمال أبداً ، بل تنعدم تماماً فى حالات ليست قليلة . وإذا صرفنا النظر عن سوء النية ، فإنه يكفى تعدد وجهات النظر والمصالح بصدد نوعية القرار المنشود ، والتى يمكن أن تتراوح بين منتهى التشدد والتصلب وبين منتهى المرونة والتكيف .

وقد يكون لهذا التعدد فى وجهات النظر وتفسير المواقف داخل الإدارة الحكومية انعكاساته الحادة على أسلوب اتخاذ القرار . وتزداد الأمور تعقيداً إذا تعددت الإدارات التى يكون لها رأى فى نوعية هذا القرار المحتمل ، مما قد يؤدى إلى تأخير صدوره ، خاصة إذا كان إصدار القرار مرتبطاً بتفاصيل فنية ضرورية لا يعرف كنهها سوى الخبراء والمختصين الذين لا بد أن يكونوا محل ثقة صانع القرار . وتلعب هذه المتغيرات والظروف دورها فى الصياغة النهائية للقرار . وكثيراً ما تلجأ الحكومات لتعبئة رأى العام فى قضايا أو مواقف معينة بهدف الحصول على تأييد الجماهير لقرار على وشك الصدور أو يكون قد صدر بالفعل ، وذلك برغم صعوبة معرفة اتجاهات رأى العام . فهى متغير لا يمكن إهماله عند اتخاذ القرارات ذات المصلحة القومية الجوهرية على وجه الخصوص . كما يتحتم وضع توجهات الأحزاب المختلفة فى الاعتبار ، حتى يبدو القرار ، أو يصبح معبراً عن أكبر تجمع شعبى ممكن . ولا تستطيع أية

حكومة تجاهل اعتبارات الرأى العام فى المصالح المصيرية إلا فى حدود وظروف وفترات محددة ، سواء فى النظم الشمولية أو الديمقراطية .

وفى دول كثيرة يوجد ما يسمى بجماعات الضغط التى أصبحت من المتغيرات والتيارات التى لا يمكن تجاهل تأثيرها المتصاعد سواء فى السياسة الداخلية أو الخارجية . ولذلك لا بد أن توضع فى الاعتبار توجهات لنخب وجماعات المصالح وقوى الدفع بصفة عامة ، ووضع الأطر والمنظومات والآليات التى تمكن صانع القرار من تفهم ومعرفة كيفية تأثيرها على الاحتمالات والتوقعات المترتبة على اتخاذ قراره ، وكذلك الأساليب والأدوات التى تستخدمها فى تحديد المسارات لصالحها ، ومدى إمكانية النظر إلى المتحدثين أو المعبرين عن هذه الجماعات ، بصفتهم عنصراً حيوياً فى تجديد تيارات الرأى العام ، مما ينير بعض مراحل الطريق أمام صانع القرار .

وتتنوع جماعات المصالح إلى حد كبير . ففى الولايات المتحدة مثلاً ، يمكن أن تكون هذه الجماعات عرقية كالكوبيين والبولنديين . أو اقتصادية كتجمعات رجال الأعمال والشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للقارات ، أو فكرية اجتماعية كجماعات السلام ، أو دينية سياسية كاللوبي الصهيونى إلخ . ومن الطبيعى أن يكون تأثيرها على صانع القرار نسبياً ، حسب قوتها ووزنها فى المجتمع . ولا شك أن تأثير هذه الجماعات - بناء على آلياتها التى لا بد أن تُدرس وتُحلل جيداً - قد يكون مباشراً وعاجلاً على أسلوب صنع القرار ، وقد يكون غير مباشر وأجلاً ، لكنه فى كلتا الحالتين لا بد من وضعه فى الاعتبار ، وغالباً ما تتم ممارسة هذا التأثير من خلال وسائل الإعلام لصياغة اتجاهات الرأى العام ، إذ إن كل جماعة تحاول أن تمتد تأثيرها على أوسع نطاق ممكن حتى يتزايد نفوذها وفعاليتها . ولعل تأثير جماعات الضغط الصهيونى فى أمريكا على الموقف الأمريكى ، والذى تمثل فى طرح مشكلة اليهود السوفييت فى المفاوضات مع السوفييت حول الأسلحة الإستراتيجية ، يكشف عن

نجاح هذه الجماعات فى توظيف قنوات الإعلام والهيئة التشريعية الأمريكية والإدارة الأمريكية ، للضغط على صانع القرار الأمريكى حتى يلتزم بقضية لم تكن مدرجة على جدول الأعمال .

أما تأثير النخبة العسكرية على صنع القرار فيعد من أخطر أنواع التأثير المصيرى على مقدرات الوطن ، وخاصة أن هذا التأثير كثيراً ما يبرز بقوة عند تفاقم الظروف التى تحتم اتخاذ قرار الحرب . وعلى الرغم من أن النخبة العسكرية تعتبر إحدى مؤسسات الحكومة ، فإنها فى النهاية منظومة معقدة ومتشابكة ، ولا يمكن سبر غورها فى كل تفاصيلها ، مما يجعل دورها فى صنع القرار - فى أحيان كثيرة - مسيطراً وليس حيويّاً فحسب . وقد يصل الأمر بالمؤسسة العسكرية إلى القيام بانقلاب أو تمرد إذا وجدت أن القرار لا يمثل تسوية مشرفة تليق بطموحاتها وتطلعاتها . ولعل من أشهر الأمثلة على ذلك الانقلاب الذى قاده كمال أتاتورك ضد السلطان العثمانى الذى قرر قبول شروط التسوية فى الحرب العالمية الأولى وتنازلاته لليونان وفرنسا وإيطاليا .

وقرار الحرب هو أخطر قرار فى تاريخ أية دولة ، إذا إن مصيرها يمكن أن يتشكل - نتيجة له - لعقود أو لأجيال بأكملها : فهو أصعب قرار يمكن أن يواجهه رئيس الدولة بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة ، عندما تصبح الحرب ضرورة حتمية لا بد من خوض غمارها . وهناك سلسلة هائلة ومعقدة من الخطوات والإجراءات والمراحل ، يتم بعدها اتخاذ قرار الحرب . ولعل من أشهر الأمثلة التى تدل على خطورة هذا القرار المصيرى ، قرار أدولف هتلر بإعلان الحرب على بولندا ، وكيف تطور هذا القرار ليشعل نيران الحرب العالمية الثانية ، التى انتشرت فى كل أركان الكرة الأرضية ، وراح ضحيتها أكثر من ٧٥ مليون نسمة (٢٠ مليون سوفيتى ، ٤٤ مليوناً من دول الحلفاء ، و ١١ مليوناً من ألمانيا وقوات المحور) ثم انتهت المأساة الدولية بانتحار هتلر ورفاقه ، وهزيمة ألمانيا وتقسيمها ، وسنوات طويلة ومريرة وشاقة من إعادة البناء حتى

استطاعت فى مطلع تسعينيات القرن العشرين - بعد هدم سور برلين - أن تصبح دولة واحدة كما كانت منذ أن وحدها بسمارك .

أما قرار حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فقد كان قراراً مصيرياً وحتمياً اتخذته الرئيس أنور السادات من أجل استرداد كرامة وكبرياء الشعب المصرى . ولنا أن نتصور ماذا كان يمكن أن يكون مصير مصر الآن لو لم يتخذ السادات هذا القرار التاريخى الفاصل !؟ لقد كان هذا القرار بمثابة نقطة انطلاق مصر كلها نحو آفاق المستقبل والتواجد الحضارى بين أمم العصر . وجميع الإنجازات التى تمت بعد هذا القرار فى جميع المجالات، كانت نتيجة مباشرة له . فلم يكن النصر سهلاً ، بل كان تحدياً لعقبات بدت لمعظم المفكرين والمحللين السياسيين ، مستحيلة ، وفى مقدمتها عبور قناة السويس بصفتها أصعب ممر مائى فى التاريخ ، وتحطيم خط بارليف واختراقه برغم كل الأساطير التى نسجت حول مناعته ضد أى هجوم ، والتأكيد على أن القنابل الذرية نفسها لا تستطيع تدميره . ولذلك أصبحت مصر بعد حرب أكتوبر تختلف تماماً عما كانت عليه قبلها ، والفضل فى ذلك يرجع إلى قرار الحرب التاريخى الذى اتخذته السادات فى لحظة مصيرية فارقة .

مثل هذا القرار المصيرى يحتاج إلى إجراءات وخطوات ودراسات وتحليلات واجتهادات بل وابتكارات ، تجمع بين التعقيد والتشعب ، وتبدأ غالباً باجتماع الرئيس بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة مع مجلس الأمن القومى الذى يمثل العقل الإستراتيجى للدولة ، وتتصف اجتماعاته دائماً بالسرية التامة . ويتم فيها بحث الموقف من كل جوانبه السياسية والاقتصادية والعسكرية ، سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو الدولى ، خاصة كافة الفرص والإمكانات المتاحة للتغلب على الأزمة التى أدت إلى التفكير فى الحرب ، واتخاذ قرار بشأنها . وبعد الانتهاء من بحث كافة أبعاد الموقف وتعقيدات الأزمة ووسائل التغلب على احتمالاتها وتداعياتها . يقدم

مجلس الأمن القومي تقريراً شاملاً يمكن أن يتراوح بين حل معين وبديل للحرب أو التوصية بضرورة دخول الحرب كوسيلة لا بديل لها لاختراق الأزمة التي تواجه الدولة وحلها في النهاية . لكن رأى المجلس فى هذه المرحلة لا يكون ملزماً أو إجبارياً ، لأنه مجلس سياسى أكثر منه مجلساً عسكرياً .

فى المرحلة التالية ينتقل مشروع القرار من مجلس الأمن القومى إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وهو المجلس الذى يضم القائد العام للقوات المسلحة ، ورئيس الأركان ، وقادة الأفرع الرئيسية ، ومديرى الأسلحة المختلفة ، ويرأسه رئيس الدولة بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة . وإذا كان مجلس الأمن القومى يمثل العقل الإستراتيجى للدولة ، فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يمثل العقل العسكرى أو القتالى للدولة . وتتصف اجتماعات هذا المجلس أيضاً بالسرية التامة ، ويبحث فيها قرار الحرب ، وتقدير الإمكانيات المتاحة التى تحقق الغلبة على إمكانيات الخصم وبالتالي تحل الأزمة التى تهدد الدولة ، وذلك من خلال إجراء مقارنات علمية وعسكرية للقوات والأسلحة المتوافرة لدى الدولة ، بالقوات والأسلحة التى يمتلكها الخصم . ولا بد أن تكون مقارنات واقعية وموضوعية ودقيقة بقدر الإمكان ، وبعيدة تماماً عن المبالغات سواء بالتهويل أو التهوين .

هنا تتجلى المسئولية الجسيمة والمصيرية التى توضع على كاهل رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة الذى يتحتم عليه قبل أن يتخذ قراره بالحرب ، أن يكون واثقاً إلى حد كبير من أن العمل العسكرى والقتالى سيكون فى النهاية لصالح قواته ، وأنه سيحسم الأزمة السائدة لصالح بلده بقدر الإمكان ، لأن الحسم المطلق عملة نادرة وسط تداعيات المعارك العسكـرية . أما إذا كانت هناك احتمالات ملموسة تنذر بصعوبة تحقيق النصر أو اختراق الأزمة ، فإن وسائل التأجيل أو المناورة أو مواصلة الاستعداد أو البحث عن بدائل مؤقتة ، لحين اتخاذ قرار الحرب ، يمكن أن

والمعدات الطبية وتجهيز المستشفيات المدنية وأطقم الأطباء والجراحين ، وإقامة قنوات اتصال مع المستشفيات العسكرية لمضاعفة المجهود العلاجي . كذلك تقوم وزارة الري بتأمين السدود والخزانات المائية بالتعاون مع قوات الدفاع الجوي ، لحمايتها فى أثناء عمليات القتال . وتعمل وزارة المالية على توفير ما يلزم من احتياطي النقد الأجنبي لتيسير مهمة الإنفاق على المعركة القادمة ، فى حين تقوم وزارة الإنتاج الحربى - وربما بالتعاون مع وزارة الصناعة - بتغيير كل خطوط إنتاجها وتحويله إلى الإنتاج الحربى بكل فروعه ، لأن مثل هذه الوزارة غالباً ما تعمل فى الإنتاج المدنى فى وقت السلم ، فتنج السلع المدنية ومستلزمات الإنتاج الصناعى ، لكنها فى الوقت نفسه تملك من المرونة ما يمكنها من تغيير مسارات إنتاجها فى فترة قصيرة ، وتحويله إلى إنتاج الذخائر والمدافع وكافة أنواع الأسلحة والمعدات الحربية . وغير ذلك من التحويلات والمتغيرات التى لا يمكن حصرها والتى تعمل على توجيه إمكانات الدولة بأكملها لخدمة المعركة وتلبية احتياجاتها .

أما المجال العسكرى فيشكل الطليعة المتأهبة على كل الجبهات القتالية ، بحيث يظل العسكريون على استعداد دائم للقتال بناء على خططهم الأساسية الجاهزة والبديلة للدفاع والهجوم وغير ذلك من مهام القتال الأخرى مثل تعبئة قوات الاحتياطى عند الدخول فى مرحلة الاستعداد لنشوب الحرب ، وهى التعبئة التى تتم فى سرية تامة لحرمان الخصم من التأهب والاستعداد ، وتوفير خطوط الذخائر والإمداد واستكمال ما يلزم من كل الاحتياجات الأخرى . ولا يمكن لأية قوة مسلحة فى العالم - مهما كانت كفاءتها - أن تقوم بهذه الإجراءات فى ساعات قليلة ، ولذلك فلا بد من وضع خطة تجمع بين الكفاءة والسرية لاتخاذ هذه الخطوات الحيوية والضرورية قبل بداية المعركة ، إذ إن قرار الحرب لا يكون قد صدر بعد .

ولا يصدر رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة قرار الحرب إلا بعد أن يتأكد من أن الدولة بأكملها قد أصبحت على استعداد تام للقتال . عندئذ يصدر وثيقة

القتال إلى القائد العام للقوات المسلحة ، والتي يحدد فيها المهام السياسية التي يريد تحقيقها عن طريق الحرب، والتي اشترك في صياغتها جميع عقول الدولة الإستراتيجية والعسكرية والسياسية والإدارية التي يقوم بتنفيذها كل الأجهزة والمؤسسات والقطاعات المختصة . وهذه المهام المنوطة بهذه المؤسسات قابلة للتطوير وإعادة الصياغة - حذفاً أو إضافة - طبقاً للمتغيرات الجارية على الساحة سواء في فترة الاستعداد للحرب أو في مرحلة خوضها أو في المراحل المتتابة والمتغيرة طبقاً لتطورات الموقف وتداعياته .

وعنصر التوقيت من أخطر العناصر التي تحكم قرار الحرب الذي يعتبر أخطر قرار مصيرى فى تاريخ الدول والشعوب . وحرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت دليلاً تاريخياً على هذه الحقيقة ، إذ استغرق الإعداد والاستعداد لها ما يقرب من عامين كاملين نظراً للصعوبات والمعوقات التي أبطأت من إيقاع التجهيز لها . وكان من الحتمى ابتكار حلول أكيدة وفعالة لكل هذه المشكلات والصعوبات قبل خوضها ، خاصة أن الحرب الحديثة أصبحت مهمة معقدة ومتشعبة للغاية بعد التقدم المبهى الذى حققته التكنولوجيا المعاصرة ، خاصة فى مجال التسليح والاتصالات . وقد شهد التاريخ لحرب أكتوبر ١٩٧٣ أنها كانت أول حرب إلكترونية فى التاريخ .

أما عندما تشوب الأخطاء قرار الحرب ، فهى لن تظل محصورة فى نطاق الأخطاء، بل سرعان ما تتحول إلى كوارث قومية يمكن أن تعاني منها الشعوب جيلاً بعد جيل . ذلك أن الحكومات تنتهى أو تتغير لكن تظل الشعوب هناك لتدفع الثمن التاريخى الفادح لأخطاء الإدارات الحكومية . وهذه الأخطاء قابلة للتكرار ، وإن كانت فى أشكال جديدة ومختلفة ، برغم التقدم الهائل الذى أحرزته العلوم الإستراتيجية والعسكرية ، فهى أخطاء بشرية وتقديرية وحسابية وفكرية فى المقام الأول ، وغالباً ما يتسبب فيها مستشارو الأمن القومى عندما يعجزون عن امتلاك النظرة الإستراتيجية العميقة والشاملة لكل أبعاد المشكلة وتداعياتها ، إذ إن الدراسات النظرية مهما كانت

عسكرية، فإنها ليست جاهزة للتطبيق والتنفيذ بحذافيرها، فكثيراً ما تستعصى عليها المتغيرات المستجدة على الساحة، وبالتالي تحتاج إلى كل التطوير والمرونة والاستيعاب حتى لا تفقد فعاليتها .

وهذه الأخطاء ليست مقصورة على الدول النامية أو الصغيرة أو المتخلفة ، بل يمكن أن ترتكبها القوى الكبرى أيضاً . مثلما حدث للولايات المتحدة الأمريكية عندما تورطت في حروب كوريا وفيتنام ولاوس وكمبوديا . وكان هنري كيسنجر قد بنى مجده السياسي على معالجه لحرب فيتنام، عندما وضع خطة متعددة الأبعاد والمراحل لانسحاب القوات الأمريكية من أراضي جنوب شرق آسيا، حفاظاً على ماء الوجه، وإيقافاً لنزيف الدم الأمريكي بعد أن فقدت الولايات المتحدة أرواح ودماء زهرة شبابها . ومازالت حرب فيتنام تشكل جرحاً غائراً في الوجدان الأمريكي حتى الآن بعد انقضاء ثلاثين عاماً على انتهائها ، بل وقضية مثيرة للجدل المتجدد الذي انعكس على دراسات وكتب لاحصر لها ، بل وأفلام سينمائية ومسلسلات تليفزيونية ، لدرجة أن المحللين السياسيين والمفكرين النفسيين ، أكدوا أن «عقدة فيتنام» أصبحت من أشهر وأصعب العقدة النفسية التي ما يزال الشعب الأمريكي يعاني منها .

وشهدت الحرب العالمية الثانية نماذج شهيرة من قرارات الحرب الخاطئة . فمثلاً أعلنت فرنسا وإنجلترا الحرب على ألمانيا بعد غزو بولندا ، ولم تكونا على استعداد كاف لخوض الحرب ، أو لديهم خطة دقيقة وتفصيلية لمساعدة بولندا وصد جحافل الجيوش الألمانية . وتكرر الخطأ نفسه من فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية عندما تورطت في الحرب الكورية وبعدها حرب الجزائر التي أنهاها شارل ديغول وأعاد الموازين السياسية والعسكرية إلى وضعها الطبيعي . ولم يسلم الاتحاد السوفيتي من قرار الحرب الخاطي عندما تورط في حرب أفغانستان التي خرج منها مهزوماً ضعيفاً ، ودخلت به إلى نطاق دول العالم الثالث بعد أن كانت الدولة الثانية في موازين القوى

العالمية بعد الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . ولم تتوقف تداعيات القرار الخاطيء المأسوى عند هذا الحد ، بل ظلت على تدفقها وعنفوانها حتى وضعت حداً لكيان الاتحاد السوفييتى نفسه ، عندما انهار وتفتت وتحول إلى جمهوريات مستقلة بل ومتصارعة سواء فيما بينها أو على كراسى الحكم .

أما فى المنطقة العربية فقد ضرب العراق الرقم القياسى فى إصدار قرارات الحرب الخاطئة التى دمرت بنيته الاقتصادية بعد أن كان من أغنى الدول العربية ، وأكثرها قدرة على النمو الاقتصادى الذاتى . فقد تورط فى حروب لاتعود عليه إلا بالخراب والتدهور ، حروب لم يكن مضطراً إليها بل كان فى غنى تام عنها . ففى مدى لا يزيد على عشرين عاماً دخل فى حرب مفتعلة مع إيران استمرت ثمانية أعوام ، قضت على خيرة من شباب العراق . وعندما بدأ الشعب العراقى فى التقاط أنفاسه اللاهثة المتقطعة وشرع فى إعادة بناء ما دمرته الحرب ، صدر قرار جديد بغزو الكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وكانت الطامة الكبرى التى حلت بالعراق عندما اضطر إلى مجابهة قوات التحالف الدولى التى اشتركت فيها أكثر من ثلاثين دولة ، وأجبرت القوات العراقية على الانسحاب ، وفقد سيادته على أراضيه عندما صدرت قرارات مجلس الأمن بمنع طائراته وقواته للدفاع الجوى من السيطرة على كل من القطاع الشمالى والقطاع الجنوبى منها ، وأية مخالفة لهذه القرارات ، تمنح قوات التحالف حق ضرب العراق بالطائرات والصواريخ فى أى وقت تشاء ، وهى القوات التى لم يتبق منها سوى القوات الأمريكية والبريطانية . ولم تقتصر المحنة على العراق والكويت فحسب ، بل امتدت لتفرض ظلها على العالم العربى الذى أصيب بتمزقات لم تحدث له من قبل .

إن قرار الحرب قرار خطير ومصيرى ، يؤثر على أقدار الدولة بأكملها ومستقبل أجيالها القادمة . ولذلك لا ينبغى أبداً أن يصدر بدون دراسة وافية ومتعمقة لكل أبعاده وتداعياته المحتملة . ولا بد من الاعتماد على النصائح الفنية والعلمية للقادة العسكريين

التخطيط العسكرى والاقتصادى . وأصبح من المعتاد أن يشارك خبراء فى التحليل الإحصائى ، خبراء متخصصين فى المجال المختص بالبحث مزودين بمنهج فى كل من نظرية الاحتمالات الرياضية وقوانين المقارنة ، بحيث يستطيع منهج السيناريو التحليلى أن يحدد احتمالات الأوضاع المستقبلية أفضل وأكثر دقة بمراحل من أساليب ما يعرف بالتنبؤ التقليدى التى لا تستطيع أن تتصور أو تتخيل سوى احتمال واحد للمستقبل ، إذ إن المستقبل فى نظرها واحد وليست له صور متعددة ، ناهيك عن أن تكون متناقضة .

فقد أصبح صانع القرار يرى أن تقييم سياسة أو خطة بعينها ، يفرض طرح ودراسة الاحتمالات المختلفة بل والمتناقضة ، طبقاً لتحول أو تبدل الكثير من المعطيات أو المتغيرات التى تتولد بتبدلاتها على شكل صيغ جديدة ، تحمل فى طياتها احتمال نشوء أكثر من مستقبل واحد . ومع ذلك فإن صناع القرار يعترفون بصعوبة هذا المنهج الذى يغلب فيه عامل عدم اليقين من بروز مثل هذا المستقبل أو ذاك بسبب تداخل الاحتمالات وتشعبها وتعقدها ، بحيث يصعب التنبؤ على أساسه بأى مستقبل يكون أكثر احتمالاً فى تحققه . وهنا يواجه صانع القرار الذى يعتمد على منهج السيناريو التحليلى مشكلة تشبه ما كان يواجهه نظيره فى عصور سابقة ، عندما كان يعتمد على منهج التنبؤ التقليدى بمستقبل واحد . ذلك أن مشكلة صانع القرار أنه يتعامل دائماً مع المستقبل الذى لم يعرفه بعد .

ومع ذلك فإن منهج السيناريو التحليلى يستخدم نماذج غير كمية وشبه عشوائية للمستقبل ، تسمح لصانع القرار بطرح احتمالات لهذا المستقبل لا تكون تكراراً لا للحاضر ولا للماضى ، لكنها فى الوقت نفسه تسمح بطرح احتمالات واقعية أو قابلة للتحقق بالفعل ، بناء على ما يحتمل تحققه إحصائياً من تفاعل مختلف المعطيات والمتغيرات المختلفة . ومن هذا المنطلق يتميز منهج السيناريو التحليلى ،

إذا ما كانت المدة الزمنية المطروحة للمستقبل طويلة نسبياً ، بأنه يتيح الفرصة زمنياً ، لتوليد الاحتمالات المطروحة أمام صانع القرار وتوليد تفاعلاتها حتى يصل إلى أدق صورة أو خريطة ممكنة لملامح المستقبل وتوقعاته . لكن هذا لا يمنع أن يظل صنع القرار زاخراً بالخطورة بل والمغامرة ، وأن يظل صانع القرار رجل المصير بالنسبة لنفسه أو للآخرين ، سواء بالسلب والخسارة أو بالإيجاب والمكسب والانتصار ، أو بشيء من هذا وذاك .

★ ★ ★

٦

ويعتقد الكثيرون أن عنصر الإيقاع يختص فقط بعلوم الموسيقى وفنون الشعر ، فهم لا يدركون أنه إذا كان الإيقاع فى الموسيقى - شأنه شأن الإيقاع فى الشعر - يتيح لهم الاستماع للموسيقى بإدراك وجدانى ، فإن أهميته تتخطى هذه الحدود لتشمل الحياة البشرية كلها ، بما فيها الحياة السياسية . وأى اختلال فى إيقاعات هذه الحياة لا يعنى سوى فشل أجهزتها فى القيام بوظائفها على الوجه المنشود ، وبالتالي فإن حياة الإنسان تصبح مهددة أو غير سوية على أحسن الفروض . ويبدو أنه كتب على الإنسان أن يحرص دائماً على انتظام إيقاعاته بقدر الإمكان حتى لا يصبح ريشة فى مهب الرياح ، ذلك أن الفارق الأساسى بين الحياة البشرية والحياة الكونية ، أن إيقاعات الحياة البشرية تتنوع طبقاً لاختلاف الظروف التى يمر بها الإنسان ، سواء أكانت متناغمة أم متنافرة معه . أما حركة الكون فتخضع لإيقاع منتظم بطريقة معجزة ، مثل حركة المد والجزر بين الأرض والمياه ، فى هبوب العواصف وأمواج البحر ، فى دوران الأرض وسير الكواكب والأفلاك والمجرات بصفة عامة ، فى انقسام اليوم إلى ليل ونهار ، وانقسام السنة إلى فصول يرتبط كل منها بمناخ معين ومحاصيل زراعية معينة ... إلخ .

هذا الإيقاع الأزلئ والأبدئ الذى يخضع له النظام الكونى بكل دفته وتناغمه ، والحياة البشرية بكل تناقضاتها وصراعاتها ، لا بد أن يمتد ليشمل كل الأنشطة التى يقوم بها الإنسان فى حياته ومنها العمل السياسى وقواعد لعبته ، فالعمل السياسى هو تنظيم لحياة الإنسان سواء على المستوى التكتيكى أم الإستراتيجى ، فى زمن السلم أم الحرب ؛ أى أنه محاولة علمية ومنهجية للتحكم فى حركة الأحداث السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، أو كلها جميعاً ، وضبط إيقاعها بحيث تسير فى اتجاه يتمشى والمصالح القومية للأمة .

ولعل الفارق الأساسى بين الزعيم القومى والسياسى التقليدى ، أن الأول

يستخدم كل مهارته وثقافته وخبرته وكل قوى الدفع والمبادرة المتاحة له ، والكامنة فى طاقات شعبه ، فى ضبط الإيقاع السياسى بحيث يضعه فى خدمة أهدافه القومية . أما السياسى التقليدى ، فإنه غالباً لا يملك سوى ركوب الموجة المتاحة بالفعل - لعجزه عن صنع موجة أخرى تلبى احتياجات وطنه - وبالتالي يترك خطواته وتحركاته لتساق وراء الإيقاع السياسى الجارى بالفعل على أمل أن يستخلص منه أكبر قدر ممكن من المغانم السياسية . والنتيجة أن الزعيم التاريخى أو القومى يترك بصماته واضحة على تاريخ أمته من خلال تحكمه الواعى فى إيقاعها السياسى ، وتصحيح اتجاهه أولاً بأول ، نظراً لحرصه على الإمساك دائماً بزمام المبادرة بين يديه ؛ فى حين أن دور السياسى التقليدى ينتهى بخروجه من المسرح السياسى لأن عنصر الإيقاع السياسى العام كان مسيطراً على حركاته وتصرفاته ومناوراته ، وليس العكس . أى أن هذا السياسى التقليدى لم يكن يملك دور المؤلف الموسيقى العبرى الذى يبدع المدونة أو النوتة التى تخلد على الزمن ، مهما كانت مهارته فى العزف المنفرد أو الجمعى مع مساعديه ، إذ إن غاية مناه أن يكون مايسترو أو قائداً للأوركسترا طيلة سنوات حكمه . وشتان بين التأليف الموسيقى العبرى وبين الأداء الموسيقى المتقن ؛ بين الإبداع والابتكار وبين التنفيذ والتطبيق .

ويتراوح الإيقاع السياسى - شأنه فى ذلك شأن الإيقاع الموسيقى - بين الهدوء والخفوت والبطء وبين الارتفاع والصخب والسرعة . إنه يصل إلى أعلى درجاته الصاخبة والسريعة فى العمل العسكرى الذى يتحتم القيام به عندما يفقد العمل السياسى جدواه ، فى حين أن درجاته تصبح أكثر هدوءاً وخفوتاً فى المفاوضات السياسية والاجتماعات التى تجرى داخل الغرف المغلقة . ولا شك أن الطرف الذى يتمكن من أخذ عنصر المبادرة فى يده ، يستطيع ضبط الإيقاع السياسى لصالحه إلى حد كبير ، بمعنى أنه يرتفع وينخفض طبقاً للإستراتيجية الشاملة التى وضعها مع مساعديه وخبرائه والتى يتصرف على أساسها .

والإمساك بزمام المبادرة، له شروط لا بد من توافرها سواء على مستوى الإمكانات والقوى التي تملكها الأمة، أو على مستوى الظروف الدولية المواتية أو التي يمكن جعلها مواتية من خلال التحالفات الجانبية أو المصالح المتبادلة . فالزعيم الحريص على الإمساك بزمام المبادرة، لا بد له أن يدرس الواقع الراهن دراسة موضوعية تحليلية تكشف له كل أبعاده وأعماقه وخباياه وطاقاته وإمكاناته المتاحة أو المحتملة . ثم يستخدم كل الأسلحة المتاحة له بشرط أن تكون فعالة وغير متوقعة تماماً عند الخصم أو الطرف الآخر الذي لا يفترض فيه أن يكون خصماً بالضرورة ، ذلك أن التنافس أو السباق بين الأصدقاء أو الحلفاء لا يقل ضراوة عن ذلك الذى يدور بين الاعداء أو الخصوم . بل إن من حق القائد السياسى أن يبتكر من الأسلحة ، وأن يستحدث من الظروف ، وأن يحشد من القوى والطاقات ما يجعله سباقاً إلى أهدافه الأجلة التى ينشد تحقيقها فى الوقت والمكان المناسبين .

وعنصر التوقيت لا يقل فى أهميته وضرورته عن عنصر الإعداد وإذا كانت الموسيقى فن يوظف الزمن وتتابعه فى بناء الأعمال الفنية من خلال عنصر الإيقاع، فإن السياسة توظف الزمن لصالحها من منطلق أنه عنصر محايد، لكنه رهن إشارة من يجيد استخدامه ، أى الذى يجيد العزف على أوتاره باقتدار يجعل الآخرين يرقصون على أنغامه سواء أرادوا أم أبوا . فعندما تكون الضربة أو الهجمة أو المفاجأة أو الدفقة فعالة ومؤثرة على مستويات متعددة ، فإن زمام المبادرة يضع نفسه على الفور فى يد من قام بها ، وبالتالي يمكنه التحكم فى الإيقاع السياسى أو العسكرى بحيث يفرض على الخصم أو الطرف الآخر أن يلهث فى أعقابه لعله يلحق به فى هذا السباق المحموم .

حدث هذا فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى امتلكت زمام المبادرة منذ أول لحظة، وفرضت إيقاعها اللاهث على العالم كله إلى أن انتهت المعركة العسكرية وبدأت

يتحول الإيقاع إلى صالح إسرائيل تدريجياً ، وربما عاد إليها زمام المبادرة . لكن المايسترو الذى قاد سيمفونية القوات المسلحة المصرية فى سيناء، وجد أنه أن الأوان للانتقال من الإيقاع العسكرى إلى الإيقاع السياسى ، بعد أن حقق أهدافه الإستراتيجية من العزف العسكرى . فقد كان لابد من تجديد الإمساك بزمام المبادرة على المستوى السياسى ، لأن استمراره على وتيرة واحدة ، فى حين يتغير الزمن وتتطور الأحداث ، من شأنه أن يجعله يتسرب كالماء من بين أصابع من يمسك به .

من هنا كانت مبادرة السلام التاريخية التى أعادت الإيقاع السياسى إلى مجراه التاريخى الصحيح بعد أن حاولت إسرائيل عزف بعض الإيقاعات النشاز ، لكنها لم تنطل على العالم الخارجى لأول مرة منذ بدأ الصراع العربى الإسرائيلى ، لأن المد السياسى الذى أحدثته حرب أكتوبر لم يفقد قوة دفعه ، مما جعل الإيقاع الإسرائيلى يبدو ضعيفاً مهزوزاً ، متنافراً برغم سيطرة الصهيونية العالمية على أجهزة الإعلام الدولى . فقد جاءت مبادرة السلام لكى يسمع العالم السيمفونية المصرية بكل إيقاعاتها الحضارية والإنسانية التى عزفتها منذ فجر التاريخ . عندئذ تلاشى الإيقاع الإسرائيلى تماماً ، وفقد المايسترو الإسرائيلى سيطرته على العازفين الذين كانوا رهن إشارته فى أمريكا وأوروبا الغربية على وجه الخصوص ، إذ إن الأذن العالمية المتحضرة أدركت مدى التناغم والتآلف اللذين ينطوى عليهما الإيقاع المصرى الذى يعزف نغمة السلام فى حين لم يزل الإيقاع الإسرائيلى يحن لنغمة العداة والغطرسة . فقد أصبح الإيقاع المصرى السياسى ، بعد مبادرة السلام ، يملك من قوة التحكم والسيطرة ما جعله سيداً للموقف كما كان فى أثناء حرب أكتوبر .

والإيقاع لا يكتسب شخصيته المتميزة إلا من خلال عناصر التنوع والتفريع ، فالبطء يمكن أن يصيب الناس بالملل أو الميل إلى النعاس وضياع التركيز تماماً ، إذا استمر مدة أطول من اللازم . كذلك فإن السرعة المتصاعدة باستمرار ، دون وقفات

لتهيئة والتقاط الأنفاس والتأمل ومراجعة الحسابات، يمكن أن تصيب الناس بالإرهاق ثم الملل أيضاً، لتجنب الحمى السارية . لكن الأخطر من ذلك ، أن هذا الإيقاع المتصاعد بلا رحمة ، يمكن أن يجنى على صاحبه الذى يتصور أن هذه السرعة تمنحه نوعاً من المبادرة والسيطرة ومركز الثقل أو المحور الذى يجعل الآخرين يدورون فى فلكه . وهو لا يدرك إلا بعد فوات الأوان ، أن الإيقاع اكتسب من قوة الدفع ما يجعله يتسارع بشكل محموم لدرجة أنه هو نفسه ، يصبح عاجزاً عن اللحاق به ، وبالتالي يمكن لخصومه الصيد فى الماء العكر ، ثم خطف زمام المبادرة من يده . وهو ما جرى لميخائيل جورباتشوف آخر قادة الاتحاد السوفيتى الذى انهار تماماً نتيجة لحماقته عندما ظن أن الغرب سيسعد به وسيسانده بكل طاقته إذا ما قضى على الحرس القديم من رموز الاتحاد السوفيتى . وكان ما كان ، لأن من يضرب أسرته فى الصميم لإرضاء الغرباء ، لا بد أن يلقى ما لقيه جورباتشوف ، مهما كان خلافه مع أعضاء هذه الأسرة . ولو أدرك جورباتشوف حكمة المثل المصرى الذى يقول «أنا وأخى على ابن عمى ، وأنا وابن عمى على الغريب» ، لتغيرت النتائج المأسوية كثيراً .

لم يضع جورباتشوف فى اعتباره أن النظام الذى أراد تغييره كان قد ترسخ بل وتحجر لما يقرب من ثلاثة أرباع قرن ، وكان فى أشد الحاجة لإستراتيجية طويلة النفس ومتشعبة المسارات ، والاستفادة من خبرات الحرس القديم الذى لديه استعداد للتعاون فى إحداث هذا التغيير التدريجى للخروج من النفق المظلم الذى دخل فيه الاقتصاد السوفيتى بصفة خاصة . لكن جورباتشوف لم يلتزم الحيطة واليقظة والحكمة وطول النفس ، وتصور نفسه قائداً لثورة مضادة ستنتقل بجدارة إلى القرن الحادى والعشرين ، وشرع فى خلع رموز الحرس القديم من مواقعهم فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى مثل أندريه جروميكو الذى ظل وزيراً للخارجية لما يقرب من ثلاثين سنة ، وغيره من الذين تركوا فراغاً كبيراً لم يستطع جورباتشوف شغله بالوجوه الجديدة التى اختارها .

وأصدر جورباتشوف ما ظن أنه نظرية سياسية جديدة له ، نشرها فى كتابين بعنوان «البروستريوكا» و «الجلاسنوست» اللذين نادى فيهما بالمصارحة والشفافية وفتح الملفات القديمة ومراجعة الأفكار والتوجهات التى فرضت نفسها فى العقود السابقة . وبالطبع هلل الإعلام الغربى لما يفعله جورباتشوف بحماس لا نظير له ، برغم أنه كان زعيماً سوفيتياً قداماً من قلب النظام الشيوعى ، وهو ما أحاطه بشبهات العمالة والخيانة منذ سقوطه . وعندما رشح نفسه أمام يلتسين فى انتخابات الفترة الثانية ، انتهر الشعب الروسى الفرصة وعبر عن رأيه فيه، فلم يحصل على أكثر من ١٪ من الأصوات ، برغم كل سلبيات وفضائح يلتسين . ولم تشفع لجورباتشوف شعبيته الكاسحة التى اكتسبها فى دول الغرب ، والتى زارها ورأى بعينه إقبال الجماهير على موكبه، وترديدها اسم التذليل الذى عُرف به : «جوربى .. جوربى» . وهى نفس الدول التى رفضت مساعدته اقتصادياً فى مؤتمر «الدول الصناعية السبع» قبل سقوطه بأشهر قليلة ، ولعل هذا الرفض كان أحد أسباب سقوطه .

كان جورباتشوف منتشياً بالإيقاع السياسى السريع والمدوى الذى افتعله ، ظناً منه أنه أتى بما لم تأت به الأوائل . ودفعه ساسة الغرب وأجهزتهم الإعلامية الضخمة إلى المزيد من الإسراع والدوى ، دون أى إمداد بدعم اقتصادى يساعده على هذه التطورات المتلاحقة . ونظراً لأن القاعدة الاقتصادية كانت مهترزة بل ومنهارة تحت قدميه ، فقد زاد الإيقاع السياسى اللاهث من اهترازها وانهارها . وكانت النتيجة انقلاب الجيش الذى أطاح به لعدة أيام ، عاد بعدها إلى الكرملين بمساعدة يلتسين رئيس جمهورية روسيا فى ذلك الوقت ، لكنه كان قد فقد بريقه وقوته تماماً ، ودخل فى مرحلة بداية النهاية التى بلغت قمته بانهار الاتحاد السوفيتى نفسه وتناثر أشلائه .

ويبدو أن فلاديمير بوتين الذى تولى المسئولية بعد يلتسين فى أول يوم من القرن الحادى والعشرين ، ومن الألفية الثالثة ، قد استفاد كثيراً من أخطاء جورباتشوف

المأسوية ، مستغلاً في ذلك خبرته الطويلة كرجل مخابرات مدرك لكل قواعد اللعبة السياسية ، مظهر منها وما خفى . ولذلك تجنب تماماً الإيقاع اللاهث الذى افتعله جورباتشوف ظناً منه أنه سيحقق أهدافه عندما يطرق الحديد وهو ساخن ، كما تجنب أيضاً الإيقاع الزاخر بالنشاز الذى تسبب فيه يلتسين ، وخاصة فى شطحات سكره البين . فقد أصبح إيقاع السياسة الروسية رزياً ، يسرع ويبطئ بحساب ، دون تشنج أو انفعال لا لزوم له . وهى نفس الرزانة التى سادت التصريحات والمؤتمرات والأحداث الصحفية والتلفزيونية ، مما جعل روسيا تستعيد احترام الغرب الذى شعر أنها فى طريقها لترسيخ مكانتها السياسية والعسكرية ، لدرجة أن الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش الذى أعادت سياسته أجواء الحرب الباردة مرة أخرى بإصراره على رفض التوقيع على معاهدة كيوتو التى تحارب الاحتباس الحرارى الذى يهدد البيئة العالمية بأضرار بالغة ، وإصراره أيضاً على دعم حائط الصواريخ الموجهة وتنميته وتطويره ، قابل فلاديمير بوتين بمنتهى الاحترام والتقدير فى مؤتمر الدول الصناعية الثماني فى يوليو ٢٠٠١ ، ودارت بينهما محادثات شخصية لم يحضرها أى طرف آخر من الأطراف المعنية . وقيل إنه حدث تفاهم بينهما على نقاط حساسة فى العلاقات الأمريكية الروسية .

وهذا يعنى أن الإيقاع السياسى الذى يميز كل بلد على حدة ، هو فى واقع الأمر صورة واضحة وجليّة لأساليب وقواعد اللعبة السياسية التى يتبعها هذا البلد ، سواء الظاهر منها أو الخفى ، وعندما أصبح علم النفس السياسى من الدراسات التى تعول عليها أجهزة السياسة والمخابرات ، أصبحت دراسة نوعية الإيقاع السياسى الذى يميز سلوك بلد معين ، من الوسائل أو الأدوات أو المناهج التى تكشف عن طبيعة وحقيقة ما يدور فى مثل هذا البلد ، بصرف النظر عما تقوله التصريحات أو البيانات أو الأحاديث التى تخفى أو تراوغ أكثر مما تظهر وتوضح فى كثير من الأحيان . ولذلك

يحرص الساسة المتمكنون من قواعد اللعبة السياسية على ضبط الإيقاع والتحكم فيه بقدر الإمكان على سبيل التلميح والإيحاء للأطراف الأخرى، وخاصة المتربصة بهم، أن الأمور فى بلدهم تدين لهم وأن زمام المبادرة فى أيديهم بناء على المعطيات والإمكانات والطاقات الكامنة التى فى حوزتهم .

★ ★ ★

المحتملة ؟ هل العولمة حالة صحية إيجابية أم مرضية سلبية ؟ هل هي حركة استعمارية أو إمبريالية من نوع اقتصادى خبيث أم حركة تحريرية تسعى لتوفير مستوى معيشى لائق بالبشرية ؟ هل ستصب فى سياق تحرير طاقات وقدرات الشعوب والمجتمعات دون تفرقة بينها أم ستعمل على تعميق التبعية وتكريس السيطرة للدول المهيمنة ؟ ما موقف الدول النامية أو المتخلفة منها ؟ هل المطلوب هو الانغماس أم الانكماش فى وجهها ؟ هل ستساعد على تقدم هذه الدول أم ستضاعف تخلفها ؟ هل يمكن الاختيار بين إيجابياتها وسلبياتها أم أن الدول المهيمنة ستفوز بكل الإيجابيات ، ولن تجد الدول الأخرى سوى تجرع مرارة السلبيات ؟

إن التناقضات والمفارقات التى تنطوى عليها العولمة فى بداياتها المبكرة هذه ، لا حدود لها . وقواعد لعبتها السياسية ما تزال رهن المناورات والألاعيب فى الدهاليز المعتمنة ، برغم ادعاء المحتمسين لها بأنها تسعى دائما للعمل تحت الأضواء الإعلامية المبهرة التى تكسبها شفافية لم يحققها أى تيار سياسى من قبل . وتكمن الخطورة فى أن قواعد اللعبة هذه المرة لن تكون فى صالح الدول النامية أو المتخلفة . فالعولمة تبدو زاخرة بالفرص التاريخية الكبرى والمغرية للدول الكبرى والقوى العظمى التى تستطيع أن تقتنصها ، وملئمة أيضاً بالتحديات والسلبيات والمخاطر العالمية الحقيقية التى لن يستطيع أن يتصدى لها سوى من كان مسلحاً بالقوى المادية والإنجازات العلمية والتكنولوجية المنشودة ، فى حين أن المستقبل القريب قبل البعيد لا يبشر بأى خير لمعظم الدول النامية أو المتخلفة التى لا بد أن تتساقط على طريق هذا السباق اللاهث المحموم ؛ لأنها لا تملك الحد الأدنى من القوة المادية والعلمية والتكنولوجية التى تمكنها من مواصلته بطريقة أو بأخرى .

ومما يضاعف من وعورة اللعبة السياسية أن قواعدها لم تتقن ، ويبدو أنها - بطبيعتها - غير قابلة للتقنين . فالعولمة ليست نظاماً بمعنى الكلمة مثل الأنظمة التى

عرفتها الإنسانية في عصورها السابقة . فهي بعد مرور عقد كامل من بدايتها ، لم تكتسب أى نوع من الرسوخ أو الاستقرار ، بل إن مرور الأعوام أكد أن حالة السيولة أو حتى الميوعة التي واكبتها منذ البداية أخذت في التفاقم من خلال التحولات الكبرى التي ترهص بها ، والتي ربما تفوق كل التغيرات التي مرت بها البشرية منذ بداية التاريخ الميلادى . فهي عميقة وسريعة حتى بمقاييس عصر السرعة . ولم يعد ممكناً التحكم في سرعة الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، أو التنبؤ الدقيق بنتائجها وتداعياتها أو حتى احتمالاتها وتوقعاتها .

وكانت الأنظمة السابقة على العولمة ، قد ترسخت سياسياً واجتماعياً واقتصادياً عندما وضعت نفسها في خدمة الإنسان ، وسعت إلى تقدمه ورفاهيته وكرامته ، خاصة عندما وضعت المال في خدمته . لكن العولمة تسعى سعياً محموداً لقلب الهرم الإنسانى بحيث تضع الإنسان في خدمة المال . وهو لن يستطيع التصدى لهذا الانقلاب لأن جهازه العصبى وقدراته الذهنية أصبحت عاجزة عن متابعة ومجاراة فهم التحولات النظرية والعملية التي تتدفق في سرعة محمومة خارج سياق أى تحكم بشرى ، يستوى في ذلك إنسان الدول المتقدمة أو المتخلفة . لقد حرص الإنسان على أن يدفع بعجلة الحياة إلى سرعات أعلى وأعلى ، ويبدو أن اللحظة المصيرية المخيفة قد حلت ؛ اللحظة التي لم يعد فيها قادراً على اللحاق بعجلة الحياة التي اكتسبت قوة دفع ذاتية متسارعة ، ولا يعلم أحد سوى الله إلى أين تصل ، وذلك برغم كل ما قيل عن العولمة الإعلامية التي جعلت من العالم قرية كونية صغيرة على حد قول الإعلامى الكندى الشهير مارشال ماكلوهان . فالعلاقات المعلوماتية الحميمة التي تواصلت بين البشر ، عبر أرجاء المعمورة ، نتيجة لشبكات الاتصال الإلكترونية ، مثل الإنترنت ، حشدت عقل البشر بكم من المعلومات ، يصعب تصنيفه وتحليله وتكوين آراء محددة بناءً عليه ، نظراً لضخامته وأبعاده التي يصعب استيعابها ، ولسرعته التي لا يمكن اللحاق بإيقاعها اللاهث . فقد أصبح الإنسان تحت رحمة المعلومات بدلاً من

أن تكون فى خدمته ، وبالتالى فقد قدرا كبيرا من التفكير والتأمل والتفسير والتحليل الذى يمكن أن يساعده على تكوين رأى خاص به . وليس من قبيل المبالغة القول بأنه أصبح ريشة فى مهب الرياح .

هذه السرعة المحمومة المتزايدة فى تحريكها للمتغيرات والتحويلات والمستجدات العالمية ، تعد من أبرز معالم العولمة ، وربما جعلت منها مجرد لحظة خاطفة من لحظات التاريخ الحضارى ، مهما طالت أو قصرت . لقد سبقتها مراحل وستلوها مراحل أخرى طبقاً للدوران الحتمى لعجلة التاريخ التى لا تعرف التوقف ، التى لا بد أن تؤكد للمتحمسين للعولمة وراكبى موجتها ، أنها مجرد فصل من فصول التاريخ البشرى ، فصل لم يتبلور مضمونه بعد ، برغم كل محاولات كتابته بأسهاب إعلامى لكنه لم يصل إلى درجة التنظير الأكاديمى الذى يضعه فى مصاف الفصول السابقة التى احتوى عليها كتاب الحضارة الإنسانية .

إن العولمة لا تزال مجرد عنوان لهذا الفصل الذى لم يكتب تنظيره بعد ، ولا يعرف أحد أبعاده واحتمالاته وتوقعاته حتى بالنسبة لمن يبدو الان - فى مطلع القرن الحادى والعشرين - وكأنه يكتب الكلمات وال فقرات الأولى على صفحاته ، ويحاول إيجاد نظرية له تنتظم فى سلسلة النظريات الحضارية السابقة . ويبدو أن عناصر المراوغة والسيولة والميوعة التى ينطوى عليها مفهوم العولمة ، ستجعل من هذه النظرية هدفاً غير ممكن تحقيقه ، إذ إن ممارساتها حتى الآن مليئة بالمفاجآت التى يمكن أن تكون مأساوية فى بعض الأحيان ، وفرق كبير بين الاحتمالات والتوقعات التى وضعتها النظريات السابقة فى اعتبارها ، وتم تطبيقها على أساسها ، وبين المفاجآت والصدمات التى تنطوى عليها العولمة ، والتى يصعب التنبؤ بها .

ومع ذلك هناك كتب علمية جادة سعت إلى تلمس الملامح التى يمكن أن تميز العولمة فى المستقبل القريب . قد نتفق أو نختلف معها ، لكن مصداقيتها

إن العولمة ليست حركة استعمارية أو إمبريالية جديدة بالمفهوم التقليدي القديم ، لكنها لا تستبعد في الوقت نفسه هيمنة الدول المتقدمة القوية على الدول الأضعف ، فهذه سُنّة الحياة . كما أنها ليست تهديداً مباشراً للخصوصية الحضارية للشعوب وهويتها القومية حتى تتحول إلى مجرد أتباع أذلاء للقوى العالمية الكبرى ، وإن كان هذا لا ينفى أنها تسعى لمسح هذه الخصوصية أو الهوية لتفقد مناعتها الثقافية والحضارية في مواجهة التحديات المستجدة . كذلك فإن العولمة لا تشكل جهازاً محددًا وملموساً لهيمنة القوى الإلكترونية والشركات العملاقة متعددة الجنسيات ، والأسواق العالمية الحرة ، بهدف توحيد العالم ودمجه في قرية عالمية خاضعة للقوى الإمبريالية الجديدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن كان هذا لا يعنى أنها ليست في سبيلها لإنشاء هذا الجهاز الأخطبوطي المحدد والملموس ، بحيث يتحتم على الدول النامية أو المتخلفة أن تضع هذه الاعتبارات المصيرية في حساباتها . ومن يدري ؟ ربما كان هذا الجهاز موجوداً بالفعل لكن في الخفاء ! وكم من أجهزة خفية تحكم العالم وتتلاعب بمقدراته دون أن يرصدها أحد ، مهما كانت أجهزة التجسس والتنصت متقدمة تكنولوجياً !

أما الذين يتشيعون لأمريكا من منطلق عنصري من أمثال فوكاياما وفريدمان ، ويرون في العولمة مجرد واجهة كونية للأمركة ، فإنهم أول من سيهدمونها بمعاولهم الشوفينية ، لأنه لا يمكن التعامل مع التحولات والمتغيرات والمستجدات العالمية بهذه العقلية التأمرية ، وبهذه البساطة المخلة التي تستهين بفكر الآخرين وعقولهم . فهم بذلك يسرون ضد حركة التاريخ ، ويفتعلون صدمات بل وصددمات يمكن أن تحفز الآخرين للرد عليها ، من خلال تجمعات إقليمية وجيوبوليتيكية، ما كانت لتتكون إلا نتيجة لهذه التهديدات المتتابعة لكيانها الإنساني والثقافي والحضارى . أى أن العولمة ستجد نفسها متورطة في صراعات وصددمات وخسائر لكل الأطراف المعنية . وهي الصراعات والصددمات التي حاول صامويل هانتنجتون الأستاذ الأمريكي بجامعة

هارفارد أن يلوى عنقها في كتابه «صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي» الصادر في ١٩٩٦، بحيث جعلها صدامات وصراعات بين الكتلة الإسلامية على مستوى العالم، أو بين دول الغرب المتقدم ودول الشرق القديمة، كى يبعد الأنظار عن الأسباب والدوافع المادية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية الكامنة وراء الصدامات والصراعات الفعلية، ويركزها على أسباب دينية بهدف إعادة الاستقطاب العالمي مرة أخرى، لكنه هذه المرة ليس بين الشيوعية والرأسمالية، ولكن بين المسيحية والإسلام. إذ إنه بعد انهيار الشيوعية كان على الغرب أن يبحث عن عدو جديد يستقطب به دوله ويستنفذ طاقاتها وحوافزها حتى لا ينفرد عقدها. ويبدو أنه وجد بغيته في الدول الإسلامية، برغم افتقارها إلى القدرات المادية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية التي تمكنها من مواجهة الغرب والتصدي له، ناهيك عن تحديه. فهدف الغرب هو ابتكار عدو حتى لو كان وهمياً إلى حد كبير. ذلك أن قضية الدول الإسلامية تكمن في ترسيخ بنيتها الأساسية والنهوض بمستوى شعوبها اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً، وليس التورط في مواجهات مع الغرب، هي في غنى عنها. ولذلك يمكن القول بأن تكريس العولمة للاستقطاب الديني بين المسيحية والإسلام، لا يعنى سوى إهدار طاقات الدول الإسلامية وتشتيتها في قضايا وهمية، وفي الوقت نفسه تجميع الدول الغربية - التي تتمتع بالمسيحية الآن، والمسيحية منها براء - حتى تواجه العدو الجديد. فالمسيحية هي مجرد أداة أو وسيلة في يد الغرب، في ممارسة لعبته الجديدة، لأنه لو كان مؤمناً بها بالفعل لما زج بها في مثل هذه الصراعات التي ليست من طبيعتها ولا جوهرها، بل إنها تلتقت على أيدي ساسته ومفكره ضربات أضعفت تواجدتها وتأثيرها الروحي في حضارة لا تؤمن إلا بالقيم المادية.

ولكن يبدو أن حقائق الوضع العالمي الجديد كانت أقوى وأرسخ وأوضح وأضخم من كل محاولات تزييفها أو تلوينها، إذ تراجع هانتجتون عن هذا التفلسف المغرض، كما تراجع عنه فوكوياما في كتابه الأخير «الانهيار العظيم». ففي شهرى

سبتمبر وأكتوبر ١٩٩٧ ، عاد هانتنجتون في مقال جديد بمجلة «الشئون الخارجية» أو «فورين أفيرز» بتصور جديد عن عالم ما بعد الحرب الباردة وعن الدور الأمريكي فيه ، أوضح فيه أن العالم يبدو اليوم عالماً معقداً ، تتشابك فيه الصدمات والصراعات بين الحضارات والثقافات ، مع الصراعات بين الأغنياء والفقراء ، مع الصراعات العرقية والدينية ، مع الاتجاهات المتعارضة نحو الاندماج من ناحية ، ونحو التشرذم والتفكك من ناحية أخرى .

ويعترف هانتنجتون أنه بعد أقل من عشر سنوات من انتهاء الحرب الباردة ، يبدو النفوذ الأمريكي في العالم في تراجع وانحسار بصورة تتناقض تماماً مع أعلام العولمة التي ترفعها الولايات المتحدة بصفتها القوة العظمى والوحيدة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، وذلك نتيجة عجزها عن تحديد مصالحها القومية التي طمستها الحملة المدوية للعولمة . وهو العجز الذي نتج بدوره عن فقدان أمريكا لتأثيرها وهيبتها بين دول الغرب بسبب غياب «الأخر العدو» الذي لم تستطع تجسيده في الدول الإسلامية ، وبسبب المتغيرات الاجتماعية والثقافية والحضارية والديموقراطية التي طرأت على المجتمع الأمريكي خلال هذه الفترة ، والتي أفقدت الشباب ، بصفة خاصة ، حماسه لأية قضية قومية يمكن أن يرتبط بها ويعمل من أجلها ، وبالتالي فإن حماسه لما يسمى بالعولمة ، هو وهم سخيف لا أساس له من الصحة .

ويستدل هانتنجتون على تراجع النفوذ الأمريكي في العالم ، وعلى الفجوة المتسعة بين قوة أمريكا الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وبين عجزها عن فرض قوانينها وقراراتها وتشريعاتها على الكبار والصغار ، بالعديد من الشواهد مثل تحدى سنغافورة للضغوط الأمريكية في عام ١٩٩٤ وإصرارها على جلد الشاب الأمريكي ، ونجاح كوبا المحاصرة في تغيير سياسة الهجرة في أمريكا ، وفشل واشنطن في سياستها التجارية مع الصين واليابان ، وأيضاً في التوفيق بين الفلسطينيين

والإسرائيليين ، وفى إلزام أوروبا بتطبيق الإجراءات العقابية التى تتخذها ضد إيران . ويمكن أن نضيف إلى هذه الشواهد التى يرصدها هانتنتجتون ، عجز واشنطنون عن حسم موضوع ضرب سفارتها فى كل من تانزاينا وكينيا ، وإصاقها تهماً غامضة وغير محددة للمنشق أسامة بن لادن . وحاولت تغطية هذا العجز بإطلاق بعض صواريخها على أفغانستان التى تأوى بن لادن ، وهى تدرك جيداً أنها حركة تشبه البحث عن إبرة وسط كومة من القش فى يوم عاصف ، مما ضاعف من فضح العجز الأمريكى الذى تجلى مرة أخرى عند ضرب المدمرة الأمريكية الراسية فى ميناء عدن ، واقتصر جهد الساسة الأمريكيين على توزيع الشبهات والتخمينات التى كان لأسامة بن لادن كالعادة - نصيب الأسد منها . والظاهرة العجيبة الجديرة بالتسجيل أن أمريكا لا تخجل من تكرار إعلان تصديدها لمجرد فرد ، وكأن هذا الفرد قد احتل مكان الاتحاد السوفيتى السابق فى تهديده لأمن الولايات المتحدة بكل أجهزتها المخبرانية والمباحثية والتكنولوجية والإعلامية والعسكرية !! فكل هذا كان بمثابة خصم متجدد من الهيبة الأمريكية على المستوى العالمى فى ظل العولمة التى تشدق بها أمريكا ليل نهار . وعندما تولى جورج دبليو بوش الرئاسة الأمريكية ، زاد الطين بلة ، برفضه التوقيع على اتفاقية كيوتو التى تحض على محاربة الاحتباس الحرارى الذى يهدد بيئة العالم كله بكوارث لا حصر لها ، نتيجة للأدخنة والغازات المتصاعدة من مصانع الدول المتقدمة ، والتى تستأثر الولايات المتحدة بثلث حجمها على المستوى العالمى . ثم جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، لتمثل أكبر ضربة لهيبة أمريكا ، عندما تابع العالم الضربات المأساوية ، الموجهة إلى رموزها الاقتصادية والسياسية (مركز التجارة العالمى ومبنى البنتاجون) .

لكن كل هذه السلبيات لم تصب العولمة فى مقتل ، نظراً لقدرتها على المراوغة واللف والدوران والشعبانية بل والزئبقية التى تمنحها من الوجوه والملاحم ما يصعب رصده والتعامل معه بوضوح . وإذا كان كثير من المفكرين يشجبون السياسة

التي تكيل بمكيالين ، فإن العولمة تكيل بعدد لا يحصى من المكيال . فهي ليست بالوضوح أو الصراحة أو الشفافية التي يتشدد بها كل المتشيعين لها ، إذ تطالب الدول الواقعة تحت نير الديون بالشفافية ، وتقديم كشوف حساب عن كل دخائلها حتى يمكن مساعدتها بالمزيد من القروض ، في حين أن أحداً لا يستطيع مطالبة الحكومات الخفية ، أو الشركات العملاقة متعددة الجنسيات ، أو التكتلات التجارية العالمية الكبرى التي تتحكم في الدول والحكومات والشعوب ، بمثل هذه الشفافية . فالمسئولون عن هذه المؤسسات والأجهزة الخفية والمخيفة والأخطبوطية ، يعملون في الظلام ، ولا أحد يطلع على حقيقة أهدافهم الإستراتيجية أو نواياهم على المدى الطويل . ولذلك فإن التعامل معهم - إذا كان ممكناً - يحتاج إلى يقظة شديدة ، ودراسة عميقة بالتيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والبيئية والثقافية والحضارية ، وثقة بالذات تضع سوء الظن في اعتبارها قبل حسن الظن ؛ حتى تكون دائماً في الجانب الآمن بقدر الإمكان .

إن خطورة العولمة تكمن في منظومتها المعقدة المتشابكة التي تحتاج دائماً إلى رؤية إستراتيجية شاملة ومتجددة في مرونة بالغة حتى يمكن تقليل الخيرة التي تنتج عن التردد بين وجوها الخفية التي يمكن أن تكون مخيفة وأقنعتها الظاهرية التي يمكن أن تكون مغرية وجذابة . إن الحقائق الأولية تؤكد أنها تهدف إلى توسيع وتعميق الفجوة الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، وأية دولة نامية تسعى لرفع رأسها اقتصادياً وتكنولوجياً بين الدول الغنية ، لا بد أن يطير رأسها في الحال كما حدث للنمور الآسيوية . فالعولمة لا تعرف الرحمة أو التهاون أو التهادن أو التردد أو التراجع ، وإن كان قناعها الإنساني البراق يوحي بل ويؤكد أنها جاءت كي ترفع الدول الفقيرة إلى مستويات جديدة بحقوق الإنسان على أرضها ، هذا إذا أوفت بالشروط التي تحتمها التكتلات التجارية العالمية الكبرى ، والأسواق الحرة الأخطبوطية ، وهي شروط تصل في أحيان كثيرة إلى حد الاستحالة في تطبيقها . والدليل على ذلك أن

الدول النامية التي أجبرت على تطبيقها ، بصرف النظر عن اعتباراتها الإنسانية والاجتماعية، دخلت في دوامة من المشكلات بل والكوارث الاقتصادية والاجتماعية لم تخرج منها سليمة .

كما تكمن خطورة العولمة عندما تعنى هيمنة ثقافة واحدة ووحيدة ، وقيامها بتهميش الثقافات الحية الأخرى فى العالم المعاصر ، وأيضاً عندما تعنى التوغل فى المزيد من التطورات العلمية فى الهندسة الوراثية وهندسة الجينات التى تتنافى مع القيم الروحية والأخلاقيات الإنسانية التى حافظت على إيجابيات التراث البشرى عبر العصور . أما من منظور الأمن العالمى ، فإن خطورتها تتبدى عندما تتجه إلى صدام الحضارات الذى تكلم عنه صامويل هانتنجتون فى كتابه «صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمى» ، والذى ربما أدى إلى اندلاع حروب أكثر عنفاً ودموية من كل الحروب التى شهدتها البشرية . ومن الناحية الإنسانية الحضارية ، فإن العولمة - إذا لم يتم التحكم فى طاقاتها وتوجيهها لخير الإنسان - سوف تؤدى إلى المزيد من اغتراب الإنسان المعاصر ، وعجزه عن التحكم فى التحولات التى تجتاحه ، وضياعه وسط طوفان المستجدات الفكرية والسلوكية ، والمتغيرات الاجتماعية السريعة والمتلاحقة ، ثم تأتى الطامة الكبرى عندما تعنى العولمة انفراد الولايات المتحدة بتسيير أمور العالم كما ترى ، بحيث تصبح العولمة مجرد قناع مزيف للوجه الخفى لأمركة العالم . وهو المعنى الذى قصده جورج بوش ومن بعده بيل كلنتون عندما أكد أن القرن الحادى والعشرين سيكون قرناً أمريكياً .

لكن هذا لا يعنى تجنب تيارات العولمة والاختباء منها فى كهوف الماضى ؛ لأن أمواجهها توشك أن تغمر العالم أجمع . كما أنها ليست من صنع مجموعة محددة من البشر افتعلتها افتعالاً كى تسيطر بها على العالم ، بل هى تطور طبيعى - وإن كان سريعاً وعارماً - للمتغيرات العلمية والتكنولوجية التى غيرت صورة العالم تماماً ، إذا

ما قورنت بصورته منذ عقدين أو ثلاثة على أكثر تقدير . وهو تطور لا يمكن تجنبه أو تجاهله بأية حال من الأحوال ، مع ضرورة البحث عن أساليب إيجابية للتعامل معه والاستفادة بطاقاته وإمكاناته ، بل إن ركوب موجته بشتى الوسائل والطرق ، هو الحكمة بعينها . وهو ما فعله قادة الدول المتقدمة والغنية والقوية عندما يادروا - كعادتهم - إلى الإمساك بتلابيبه وتوظيفه لصالح بلادهم إلى أقصى حد ، ساعدهم فى ذلك أساطين التكتلات التجارية العالمية الكبرى ، خاصة تلك التى تتخذ من دولهم نقاطاً للانطلاق ، وضربوا بذلك المثل الأعلى للبلاد الأخرى ، لكن مشكلة هذه البلاد أنها تعاني من معوقات حضارية وثقافية واجتماعية وإدارية تمنعها من اللحاق بركب العولمة المتسارع . ويعنى هذا أنها سيلقى بها خارج مسار العصر ، وهو تحدٌ مصيرى لا بد أن يؤدى إلى كوارث ومأس ، ستدفع ثمنها أجيال متعاقبة ، إذا لم تتم مواجهته أو التخفيف من وطأته على أقل تقدير .

ومهما كانت حقيقة العولمة ، فمن الواضح أنها تتطلب عقلية جديدة ، فلا يمكن مواجهة العالم الجديد بعقل قديم ، بعد أن انهارت نظم راسخة وتفككت دول عظمى ، وتغيرت مسلمات وثوابت كانت تصل إلى مرتبة التقديس . كان العالم يعيش عصر الصراعات المزمنة ثم أدخل أخيراً إلى عصر التسويات المقبولة أو غير المقبولة . كان العالم يعج بالأنظمة الفردية والديكتاتورية الصريحة - ولا يزال - وإن كانت هذه الأنظمة تتشدد بالديمقراطية ، لكنه يؤكد الآن على حقوق الإنسان وحرياته سواء بلسان صادق أو من وراء قناع زائف . كان العالم غارقاً فى الهم النووى تحت وطأة سباق التسلح النووى ، وأصبح اليوم مهدداً بخطر التلوث البيئى الذى يزداد تفاقماً ويهدد الحياة على الكرة الأرضية . كانت البشرية تعيش قضايا ومشكلات محلية وإقليمية متناثرة فى شتى المعمورة ، لكنها انتقلت منذ العقد الأخير فى القرن العشرين إلى رحاب النظام العالمى الجديد ، حيث العولمة ممثلة فى عالمية التفكير ،

وعالمية القضايا والواجبات والحقوق والإنجازات ، وعالمية النجاحات والإخفاقات،
والصعود إلى القمة أو السقوط فى القاع فى مشاهد ميلودرامية مرعبة .

ومن المستحيل التعامل مع هذه المستجدات الفكرية والمتغيرات السلوكية
بعقلية قديمة تقليدية ، فلا بد من تربية عقلية جديدة قائمة على أسس معرفية جديدة ،
ونظريات ومعادلات علمية وتكنولوجية ، ومفردات فكرية وأدبية وفنية ، وأنماط سلوكية
متجددة بتجدد الوقائع والمعطيات العالمية بعيداً عن التعصب للهوية القومية ، أو
تحدى العولمة بالتقوع ، والانكفاء المرمى على الذات ، والانكماش فى زوايا الماضى
الغارق فى الظلام .

إن عصر العولمة لا يقيم وزناً إلا للممسكين بزمام المبادرة فى أيديهم، والقادرين
على انتهاز فرصها وقبول تحدياتها بصفقتها من أهم الحقائق والظواهر المعاصرة التى
تحمل فى طياتها من الغموض والتناقض مالم تشهده حضارات العالم الكبرى ،
قديمها وحديثها ، لدرجة أن أحداً لا يدري على وجه التحديد إن كان هذا العصر
يحمل للإنسان خيراً يبتغيه أو شراً مستطيراً يتعقبه . والدليل على ذلك أن دراسات
العولمة لا تزال مقصورة على الساسة والإعلاميين ، وبعض المفكرين الاقتصاديين
والاجتماعيين لحساب بعض الشركات أو المؤسسات ، ولا تزال وليدة فى مجال
الدوائر الأكاديمية ، مما يدل على أن العولمة لا تزال موضوعاً ملتبساً تصعب بلورته
وتحديده أو وضعه فى إطار منهجى ، تتفرع منه دراسات متخصصة فى مجالاتها
المتعددة ، وخاصة أن كل طرف من الأطراف المعنية يسعى لتوظيفها من منظوره
الخاص لتحقيق مكاسب ومصالح قد تتعارض مع الأطراف الأخرى . أى أنه ليست
هناك قواعد مشتركة للعبة ، وإنما يحاول كل طرف ابتكار القواعد التى تمكنه من
الحصول على أكبر قدر ممكن من المغانم .

★ ★ ★

(٣٧) علم السياسة

برغم أن نشأة علم السياسة ، ترجع إلى اليونان القديمة عندما قطن له أفلاطون فى محاورته المشهورة «الجمهورية» ، ثم أرسطو فى كتابه الشهير «السياسة» ، إلا أن دراساتها وأبحاثها تطورت عبر العصور تطوراً بلغ قمته فى القرن التاسع عشر . فقد لوحظ أن كل مشكلة ، وكل ظاهرة سياسية ، كانت تتفرع من داخل الإطار القديم الذى أحاط بالسياسة كمنظومة علمية واحدة ، لتتصوى هذه المشكلات أو الظواهر فى علم أو آخر أكثر تخصصاً ومستقلاً عن المنظومة الأم .

فعلى سبيل المثال أسفرت دراسة الأبعاد الاجتماعية للظواهر والقضايا السياسية ، عن نشأة علم الاجتماع السياسى ، مما أدى إلى ظهور عدة علوم أخرى ، مثل القانون السياسى ، أو القانون الدستورى الذى لا يرى للدولة كياناً ملموساً إلا من خلال مؤسساتها ، ومثل الاقتصاد السياسى الذى يهتم بالدولة ويدرسها من منظور الاستراتيجية الاقتصادية ، ومثل الجغرافيا السياسية التى تدرس تأثير الخصائص الجغرافية للبلد على ظروفه السياسية ، وعلم النفس السياسى الذى يحلل الدوافع الكامنة سواء فى القادة أو المواطنين ونوعية الضغوط التى تمارسها على صنع القرارات ، وعلم الإعلام السياسى الذى يرسم صورة الدولة سواء فى ذهن مواطنيها أو فى نظر الدول الأخرى . وبذلك فقد علم السياسة كل استقلال ذاتى ، واقتصر دوره - إلى حد كبير - على مجرد دراسة مناطق الالتقاء والتفاعل بين مختلف العلوم التى تفرعت منه واستقلت عنه ، لكنها فى النهاية تسعى لدراسة المسائل العامة والقضايا القومية والتفاعلات الدولية وادارتها لصالح أبناء الوطن . وليس هناك ما يسترو يقوم بهذه المهمة سوى علم السياسة .

وقد شهدت الجامعات الأمريكية ثم الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كراسى لعلم السياسة بفروعه المختلفة فيما بعد ، بحيث أصبحت السياسة بمثابة مناهج للبحث والدراسة والتفسير لظواهر الدولة ونوعية تفاعلها مع المجتمع ، بعد أن نهضت على ثلاثة علوم : تاريخ الأفكار السياسية ، والقانون السياسى أو الدستورى ، وعلم الاجتماع السياسى . ومع ذلك لم تنقطع جذور هذه العلوم عن أصولها التى عرفتها البشرية فى اليونان القديمة فى القرن الرابع قبل الميلاد ، أى استمرت قوية وراسخة ومتجددة على مدى أربعة وعشرين قرناً ، أى منذ كان مفهوم السياسة عبارة عن علم تكوين الحكومة وصياغة سلوكها . لكن هذه الحكومة لم تكن تتمثل إلا فى المدن القديمة ، أو ما عرف فى ذلك الزمن باسم «المدينة /الدولة» . وقد عرض أفلاطون أول نظرية سياسية متكاملة عندما حاول وصف الأسس التى يجب أن تنهض عليها الجمهورية المثالية ، فى حين حلل أرسطو مختلف أشكال الحكومات وأنواعها . وقد اتسع إطار التحليل السياسى ليصل أبعد مدى له على يدى المفكر والخطيب السياسى الشهير شيشرون فى الإمبراطورية الرومانية . وفى كل عصر بعد ذلك كان يبرز بين الحين والآخر مفكر وعالم سياسى يضيف رؤى وأبعاداً جديدة إلى إنجازات من سبقوه . ففى العصور الوسطى مثلاً ، كان القديس توما الأكوينى ، وهو الممثل الرئيسى لما عرف باسم «الثورة المسيحية» ، يؤكد قدسية السلطة المدنية . وقد قدم لملك قبرص الشاب هوج الثانى ، وضعاً نموذجياً لملكية معتدلة ، على نمط الملكية الفرنسية فى عهد الملك لويس القديس . وكان هذا الوصف نوعاً من دراسة الجدوى السياسية التى تضع كل الاعتبارات والاحتمالات فى الحسبان ، وتربط الممارسة السياسية بالقيم الأخلاقية التى تعد الحد الفاصل بين الإنسان والحيوان . اعتبر المفكرون والمنظرون السياسيون الأخلاق شرطاً أساسياً للممارسة السياسية الحقة ، وبدونها تتحول الدولة إلى غابة يقع فيها الضعيف تحت رحمة القوى

الذى يمكن أن تقضى عليه بمنتهى البساطة . ففي القرن السادس عشر ، قدم ماكيافيللى فى كتابه «الأمير» أول نظرية فى السلطة السياسية التى تقيس مدى نجاحها بالأهداف التى تحققها بصرف النظر عن الوسائل التى تتبعها . وقد انهالت الاتهامات عبر العصور على رأس ماكيافيللى بأنه أول منظر ومؤيد للسياسة غير الأخلاقية ، فى حين أن كل ما فعله كان بمثابة تعرية لكل السياسات والخطط الانتهازية التى يضعها الحكام والقادة لتنفيذ أغراضهم وأهدافهم فى حين يدعون غير ذلك ، ويرفعون شعارات المثالية والقيم الأخلاقية لتجميل منظرهم .

وقد تم رد الاعتبار لماكيافيللى منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما أدرك علماء السياسة الموضوعيون أنه كان رائداً استطاع أن ينتقل من الفلسفة السياسية النظرية البحتة إلى مجال نظريات الحكم التى تقنن للتيارات التى تشكل الواقع السياسى ثم تسعى للسيطرة عليه من خلال تطبيق مناهج متسقة وتنفيذ أهداف محددة. لم تعد السلطة فى نظر ماكيافيللى حقاً إلهياً ، وهو ما أثار ضده كل المستفيدين بهذا الوضع ، إذ إنه نادى بأن السلطة ليست سوى وسيلة عملية وتطبيقية لترسيخ النظام الاجتماعى وتسيير آلته . وهذه السلطة تتركز فى شخص الحاكم ، الذى يسعى للحصول على طاعة رعاياه ، أكثر مما يسعى لإسعادهم . فسعادتهم لا بد أن تأتى فى مرتبة تالية لطاعتهم ، وإذا تعارضت هذه مع تلك ، فلتذهب سعادة المواطنين إلى الجحيم ؛ لأن الحاكم لا يهدأ له بال إلا إذا كان المواطنون رهن إشارته . وهذه ليست آراء ماكيافيللى وتوجهاته ، بقدر ما كانت تفسيراته وتحليلاته لما هو جار على أرض الواقع بالفعل . وكل ما فعله أنه فضح حقيقة الممارسات السياسية وألقى أضواء ساطعة على دهاليز السياسة وكهوفها المعتمة حتى ينشر الوعى السياسى العلمى والعملى ، وحتى يدرك الناس البسطاء حقيقة ما يدور ولا يستطيعون تفسيره . فقد كان كتابه «الأمير» بمثابة اجابات علمية وتحليلية عن تساؤلات معلقة فى أذهان الناس .

لكن رجال الفكر السياسى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، من أصحاب نظرية حقوق الفرد هاجموا ماكيا فيللى هجومًا كاسحًا ، واتهموه بالترويج لمفهوم استبدادى للسلطة السياسية ، ووضع كل تقاليد السلطة بين يدى الأمير دون أن يناقشه أحد فى أسلوب ممارسته لها . فقد نادوا بضرورة التخفيف من وطأة هذه السلطة الاستبدادية بقيام حكومة نيابية تمثيلية ، وتزعم هذا الاتجاه الفيلسوف الإنجليزي جون لوك الذى قن له بنظرية ارتبطت باسمه ، أو الفصل بين السلطات الذى تبناه المفكر السياسى الفرنسى مونتسكيو وقن له أيضًا . أما جان چاك روسو فقد ذهب إلى أبعد من ذلك حين نادى فى كتابه «العقد الاجتماعى» بضرورة مشاركة الشعب مشاركة فعلية فى السلطة حتى ترسخ على أساس متين ، ذلك أن السماح بالاستماع إلى مختلف الآراء والأفكار كفيل بتجنب الاستماع إلى طلقات البنادق والمدافع . ولم يظل هذا التيار الفكرى حبيس الأطر النظرية بل تحول إلى طوفان كاسح حمل على أمواجه ثلاث ثورات كبرى غيرت مسارات التاريخ : الثورة الإنجليزية (١٦٨٩) ضد الحق الإلهى للملوك ، والثورة الأمريكية (١٧٧٤) ضد الاستعمار البريطانى ، والثورة الفرنسية (١٧٨٩) ضد الإقطاع وبطش الطبقة المالكة الأرستقراطية ، وهى الثورات التى ضربت المثل التاريخى فى إمكان الإطاحة بالملكية المطلقة والإقطاع المستبد والاحتلال الغاصب ، وأثبتت إمكان إحلال الديمقراطية محلها ، مما يدل على التأثير الفعال والحاسم للأيدولوجيات التى كانت نتيجة مباشرة لمختلف الاجتهادات فى مجالات علم السياسة .

وكانت التوترات والقلقل السياسية هى الحافز الأساسى لظهور هذه الأيدولوجيات وتطورها . وغالبًا ما كانت تنفعل معها وتمهد لبلوغها الذرى التاريخية ، وأحيانًا كانت تمهد لها وتعمل على إثارتها . فهناك مذاهب سياسية تنادى بالتغيير السياسى عن طريق الانقلاب أو التحول الفجائى ، ومذاهب إصلاحية تدعو إلى

التغيير بالتطور التدريجى الذى يتجنب النكسات والسقطات والثغرات بقدر الإمكان ، وذلك من خلال المؤسسات التى تحول المجتمع إلى مجموعة متناسقة ومنظمة من الأفراد الذين يكونونه ، واعتماداً على القانون السياسى الذى يعمل على تحليل وتوجيه هذه المؤسسات ، ويستوحى نصوصه وبنوده من العادات والتقاليد والأعراف والقوانين التى تشكل النظام السياسى للدولة ، أى التنظيم الاجتماعى . وقد رصد التاريخ أنواعاً من السلطة يمكن ممارستها على المستوى الفردى ، وأخرى على المستوى الجماعى . وقد نجحت النظم الديمقراطية فى الجمع بين المستويين ، ففى الولايات المتحدة ، أو فى فرنسا ، تمارس السلطة فردياً ، فى شخص رئيس الجمهورية ، أما السلطة التشريعية ، فتزاول جماعياً عن طريق البرلمان .

وقد ساعد علم التحليل السياسى على تبويب وتصنيف مختلف نظم الحكم القائمة ، وخاصة فى العصر الحديث ، فحتى القرن التاسع عشر ، كانت توجد ثلاثة أنواع من نظم الحكم ، وهى الملكية أو حكومة من شخص واحد ، وحكومة الأقلية أو حكومة مكونة من عدد من الأفراد يفرضون سلطانهم على الشعب ، والحكومة الديمقراطية أو حكومة تمثل الشعب كله . لكن بصفة عامة فإن كل نوع من نظم الحكم ، يمكن أن ينقسم إلى «نظام قويم» و«نظام منحرف» . وكان أرسطو قد شجب الاستبداد كنظام منحرف ، فى حين مدح الملكية كنظام قويم . وقد استبدل المشرعون المعاصرون بهذا التقسيم القديم ، تقسيماً مؤسساً على العلاقات والصلات بين مختلف السلطات : التنفيذية التى تصدر القرارات وتتابع تطبيقها ، والتشريعية التى تشرع وتسن القوانين ، والقضائية التى تفصل بين المؤسسات أو بين الأفراد ، داخل الإطار القومى للدولة .

هنا يتبلور الفارق بين النظم التى توصف بأنها تمزج بين السلطات فتجعل منها منظومة تحت أمر الحاكم الفرد ، وبين تلك التى يتم فيها الفصل بين السلطات كى يتوازن المجتمع ، وبين النظم البرلمانية التى تتضمن قدرًا معيناً من استقلال السلطات

فى إطار الرقابة الشعبية الممثلة فى البرلمان ، وأكثر أشكال المزج بين السلطات شيوعاً هو الديكتاتورية ، أما النظام البرلمانى فيتميز بالفرقة بين رئيس الدولة ، الذى لا يمتلك سوى قدر ضئيل من السلطة ، وبين رئيس الحكومة الذى يساعده عدد من الوزراء ، ويتولى السلطة التنفيذية ، لكنه مسئول أمام البرلمان الذى يملك سلطة سحب الثقة منه ومن وزارته ، واجراء انتخابات بحثاً عن من يحل محله .

وقد أكد علماء الاجتماع السياسى أن الحياة السياسية ونظم الحكم ، لا تحددها الأيدولوجيات ومجموعة المؤسسات فحسب ، بل هناك التأثير الحاسم للعوامل الاجتماعية وبعض تجمعات الأفراد بأنواعها المختلفة ، ولذلك فإن البيانات والإحصاءات السكانية والديموجرافية والثقافية والتعليمية والصحية وغيرها ، مؤشرات هامة للتأمين على إدارة الدولة . فمثلاً أثبتت أحداث التاريخ أن الزيادة الكبيرة فى عدد السكان تؤدي عادة إلى توترات وصراعات اجتماعية سرعان ما تصبح سياسية ، وتنتهى إما بحروب على شكل ظاهرة دولية ، وإما بثورات على شكل ظاهرة داخلية .

أما فيما يختص بتأثير المنظومات الاجتماعية ، فإنه قد يكون مباشراً مثل تأثير الأحزاب السياسية بتوجهاتها المختلفة ، أو غير مباشر مثل تأثير الجماعات التى تزاوُل ضغطاً بناء على ثقل وزنها فى الحياة الاجتماعية ، والتى يمكن أن تتمثل فى المؤسسات الصحفية ، والأجهزة الإعلامية ، والجماعات والمنتديات الفكرية أو الدينية ، وأخيراً النقابات ، التى كثيراً ما يكون لتدخلها نتائج اقتصادية وسياسية ، برغم أن بعض الأنظمة السياسية تصر على أن هذه النقابات هى نقابات مهنية ويجب أن يقتصر نشاطها على مشكلات وقضايا أبناء المهنة .

ومن هنا لم تقتصر قواعد اللعبة السياسية على الصراع حول السلطة بين أفراد معدودين ، إذ إنه ينشأ عن أوضاع سياسية وأيدولوجية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، سواء من خلال الأفراد أو المؤسسات ، مما يشكل مادة لا تنفذ للدراسات

والتحليلات والتقنيات التي تنهض بها العلوم السياسية أولاً بأول. إن أغلب الأفكار السياسية، وربما كلها، تنهض على أساس مفهوم معين للطبيعة البشرية. والفكرة المحافظة التقليدية عن أن السلطة السياسية يجب أن تكون قوية ومركزية إلى حد كبير - على سبيل المثال - عرضة لأن تكون قائمة على مفهوم للكائنات البشرية باعتبارها أنانية ومتنافسة، في حين أن الفكرة الليبرالية التي تقوم على أن التغييرات الاجتماعية الشاملة يمكن إعادة إحداثها بطريقة سلمية، ربما كانت بناءً على فرض منطقي بأن الكائنات البشرية هي كائنات اجتماعية بطبيعتها بحيث تغلب التعايش السلمى على التنافس المحموم. وفي إطار قواعد اللعبة السياسية فإن العلاقات بين مفهوم الطبيعة البشرية الأساسى، والبناء الفوقى للأفكار السياسية قد تكون معقدة ومتشعبة للغاية، لكنها توضح فعلاً الهيكل العام الذى يمكن التعرف عليه بشكل ضمنى أو صريح فى كل نظرية سياسية تقريباً.

ويحرص علماء السياسة المعاصرة على ضرورة أن تكون الفكرة متمشية مع أفكار أخرى يعتنقها الناس من تلقاء أنفسهم، بل وتكون متفقة مع الثوابت الأساسية التى تنهض عليها. كذلك لا يمكن أن تكون الفكرة حية ومهمة إلا إذا وضعت الناس فى علاقة مع أنفسهم ومع الواقع، فتبدو الحياة منظومة متسقة ذات معنى ودلالة. إن ما تحتمه قواعد اللعبة السياسية المتسقة، ومعايير التماسك المنطقى، والوعى بمعطيات الواقع، ألا يتم كبح أى شىء، أو تجاهل أى شىء. فالفكرة بطبيعتها مرنة ومتطورة ولا تحتمل أن تصب فى قالب جامد، ذلك أن العلوم السياسية لا تتعامل مع قوالب جامدة أو شعارات مجردة. والفكرة بدورها تملك القدرة والطاقة على توسيع المجالات ودمج العلاقات. وبالتالي فإن الفكرة التى تحاول تجاهل أشياء أو حقائق يعرفها الناس ويؤمنون بأنها صحيحة، هى فكرة زائفة. أو على الأقل مبتورة أو ضيقة الأفق أو غير كافية، لأن تأثيرها سلبى على وحدة التجربة الإنسانية واتساقها على

المستوى السياسى والاجتماعى ، ذلك أن الفكرة الناضجة والصحيحة هى التى تساعد على جعل الشمول والاتساق حقيقة واقعة .

وأغلب علماء السياسة المعاصرين يملكون إحساساً عميقاً بالتاريخ ، وهذا يعنى أنهم يرصدون ويحللون أساليب الحياة والفكر فى تغير وتطور مستمرين ، وإنها تختلف من فترة تاريخية إلى الفترة التى تليها . وقضايا كل عصر خاصة به ، ولذلك من الخطورة أو الصعوبة أن نتخذ من قضايا عصر أفلاطون أو عصر جون لوك أو جان چاك روسو مقياساً أو معياراً لتقييم القضايا المعاصرة . فالقضايا الفكرية والسياسية والاجتماعية تتغير مع الزمن ، فلكل عصر اهتمامه وتياراته النابعة من ظروفه الخاصة . ولذلك لا يمكن لأى عالم فى السياسة أن يتجاهل الإطار الزمنى الذى تدور فيه الأحداث وتتطور المواقف . بل إن القضايا القديمة تستمر عادة بنفس مسمياتها ، لكن تناولها لا بد أن يتم من زوايا معاصرة وفى أضواء تجعلها تبدو جديدة شكلاً ومضموناً .

هنا فارق لا بد من وضعه فى الاعتبار بين العلوم السياسية ونظرياتها وبين الممارسة العملية لرجل السياسة الذى يستخدمها كمجرد أدوات أو وسائل لتحقيق أهدافه . ومع ذلك فإن الفكرة أو النظرية لا بد أن تختلط وتتداخل مع الممارسة والتطبيق ، خاصة عندما يلجأ رجل السياسة إلى دراسات لجس الرأى العام للكشف عن توقعات الانتخابات واحتمالاتها ، وإعداد برامج التخطيط ، سواء أكانت طويلة أم قصيرة الأجل ، لرفع مستوى الشعب مادياً ومعنوياً . كما تختلف العلوم السياسية عن الممارسات السياسية فى أنها تدور حول الدراسات النظرية وتتناول بالتحليل شتى الآراء والتوجهات والتيارات التى تؤثر فى النظم السياسية بكل أشكالها وأنواعها ، فى حين تتناول الممارسات السياسية النشاط العملى لرجال السياسة فى تصرفاتهم ومبادراتهم وسباقاتهم فى مضمار المنافسة ، كما تشمل كل أبعاد الحياة السياسية سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم عسكرية ... إلخ . وقد تتحول السياسة إلى مهنة

يباشرها المحترفون الذين لم يتلقوا العلوم السياسية فى المعاهد والمدارس المتخصصة . وقد يسىء البعض استغلال هذا الاحتراف مما يؤدى إلى فساد الحكم وسعى الشعب إلى تغيير النظام سواء بالتطور الديمقراطى أو بالانقلاب الثورى .

ولاشك أن الموهبة الفردية واليقظة الشخصية والخبرة العملية والثقافة العريضة والقدرة على المبادرة واتخاذ القرار وما يسمى بالكاريزما، كل هذا وغيره يجعل الممارسات السياسية نوعاً من الفكر والفن اللذين يختلفان من قائد إلى آخر، بل ومن موقف إلى آخر لنفس القائد، وذلك برغم أن قواعد اللعبة السياسية تكاد تكون واحدة، لكن هذا لا يمنع أن يكون لكل لاعب أسلوبه الخاص به، وأن تكون لكل مباراة شخصيتها المتميزة عن أية مباراة أخرى . فليست هناك قواعد ثابتة أو جامدة تحدد للحاكم متى يرخى الحبل ومتى يشده ، ومتى يوصد الباب ومتى يفتحه ، ومتى يكشر عن أنيابه ومتى يفرج أسارير وجهه ، ومتى يحتفظ بخط الرجعة ومتى يصل إلى حافة الهاوية . فالحاكم لا يملك عصا سحرية لإقرار برامج معينة وفرض النظم والطاعة ، خاصة فى مجالات الإصلاح التى وعد الشعب بها ، فى حين أن الشعب قد يصاب بخيبة أمل كبيرة بعد أن ضحى وانتظر طويلاً، وأنهك كثيراً، وخاض غمار المعارك ودفع المال وسكب الدموع والدماء دون جدوى . وليس من السهل على الحاكم أن يشاركه الشعب فى إلقاء الأضواء الساطعة على السلبيات الدفينة والأخطاء الخفية ليشاركه رصد العيوب والشقوق بهدف إصلاحها ، فقد ينقلب الصديق عدواً لدوداً ، وقد تنتهز العناصر الهدامة الفرصة لتتسلل من هذه الشقوق والثغرات وتقضى على كل أمل فى المستقبل .

ولا يكفى رجل السياسة المتمكن أن تقتصر جهوده على مجرد استيعاب النواحي النظرية للعلوم السياسية ، بل يتحتم عليه أن يباشر مهامه بفكر وفن وحذق واتساع أفق وإمام تام بالأحداث وتطورات العالم فى كل المجالات سواء أكانت

سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم تكنولوجية أم عسكرية ... إلخ . كما يتعين أن يكون هدفه رعاية مصالح المواطنين والسعى لتحقيق ما هو صالح لهم ، والتخفيف من عناء الحياة ، وإقرار السلام ، وفض المنازعات بين الدول بالدبلوماسية الذكية ، والابتعاد بقدر الإمكان عن الحروب والصراعات ، وتوثيق مدى التعاون بين مختلف الشعوب ، وبذلك تتناغم سياسته الداخلية مع سياسته الخارجية سواء على مستوى العلم النظرى أو العمل التطبيقي .

وبرغم أن أول دروس العلوم السياسية هو أن الدولة هي موضوعها الأساسى ومجال أبحاثها ونظرياتها ، إلا أن علماء السياسة فى العالم أجمع قد فشلوا فى حل لغز الدولة من خلال تعريفه تعريفاً جامعاً مانعاً . فالدول تختلف فيما بينها اختلاف بصمات الأصابع ، وكل دولة لها وجود مزدوج خاص بها ، خارجى وداخلى .

وهذا الوجود المزدوج للدولة يفرض عليها أن تنتج وتتابع مجموعتين من السياسات الخارجية والسياسات الداخلية . ومهما حاول الحاكم أن يوجد نوعاً من الاتساق فيما بينهما ، فإن السياسة الخارجية تظل منظومة مستقلة إلى حد كبير عن منظومة السياسة الداخلية ، بل إن الاتساق بينهما فى بعض الحالات قد يؤدي إلى سلبات ومشكلات لا بد أن يتجنبها الحاكم .

وينقسم علماء السياسة إلى فريقين : الفريق الأول يقول إن صنع السياسة الخارجية يختلف تماماً فى الأصول الفلسفية ، والمصادر العلمية ، والاعتبارات المنهجية ، والأساليب التطبيقية ، والتفصيلات الإجرائية عن السياسة الداخلية . فى حين يقول الفريق الثانى إن منظومتى السياسة الخارجية والداخلية تصدران عن دولة واحدة ، وتنهضان على فلسفة واحدة حتى إذا اختلفت المعايير المنهجية والتفاصيل الإجرائية بين المنظومتين .

لكن هل يمكن أن يصل الاختلاف بين السياسة الداخلية والخارجية إلى

درجة التناقض ؟ إن أعضاء الفريق الأول يتحدثون عن الاستقلال النسبي بين السياستين ، لكنهم لم يصلوا إلى حد القبول بالتناقض بينهما . ومع ذلك فإن هذا التناقض قائم بالفعل على أرض الواقع وله شواهد عديدة .

من هذه الشواهد ، الدول الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة ، تطالب دول العالم الثالث بتطبيق الديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان ، وترسيخ شىء من العدالة فى توزيع الثروة القومية ، وسيادة حكم القانون . ولكن هذه الدول نفسها - أو الولايات المتحدة على وجه التحديد - ترفض الديمقراطية على المستوى العالمى ، واحترام حق سيادة الدول الأخرى احتراماً تاماً ، وإعادة توزيع الثروة على المستوى العالمى ، كما تميل إلى رفض تطبيق القانون الدولى داخلها .

وعلى الجانب الآخر تطالب دول العالم الثالث باحترام السيادة وحق تقرير المصير ، وإعادة توزيع الثروة على المستوى الدولى ، ولكن عددًا كبيراً منها يرفض احترام حكم القانون ، ويعصف بحقوق الإنسان وإعادة توزيع الثروة داخلها هى . بل إن التناقض فى موقف حكومات العالم الثالث يظهر بمتتهى الوضوح فى التعامل مع حق السيادة من ناحية ، وحقوق الإنسان من ناحية أخرى ، ذلك أن الأصل هو أن الدولة تملك مجرد مزاوله حق السيادة ، أما الحق نفسه فهو ملك للشعب ، لانصوائه تحت بند حقوق الإنسان ، وبصفته عنصرًا من العناصر التى تكون المنظومة العامة للحقوق ، فإذا عصفت الدولة بحقوق الإنسان داخلها تكون قد أهدرت الأساس القانونى والأخلاقى والسياسى السليم لتمتعها هى وحدها بحق السيادة ، وهو ما ينطبق على بقية عناصر المنظومة القانونية .

وهناك دول تشتهر بسياسة خارجية ذات مستوى عال ، وتمتلك عناصر ديناميكية و متماسكة عملياً وأخلاقياً ، وتبدو فى منتهى المرونة الدبلوماسية عندما تتفاوض مع الدول الأخرى ، وتحسن توظيف الفرص المتاحة ، وتسعى لحل المشكلات

بصورة سلمية ، وتحترم القانون الدولي ، وتحظى باحترام المجتمع الدولي . ولكن هذه الدول نفسها لا تسلك بنفس الأسلوب فى مجال السياسات الداخلية .

فهى - مثلاً - تنادى وتناضل من أجل الإصلاح الدستورى للنظام الدولى ، وترفض بعناد الإصغاء إلى أى حديث عن الإصلاح الدستورى فى الداخل . وهى تنادى جميع الدول ، خاصة المحيطة بها ، بالامتثال للقانون الدولى ، لكنها تتهرب من احترام حكم القانون فى الداخل . وهى تعمل من أجل إصلاح الأمم المتحدة فى حين ترفض إصلاح هيكلها السياسى فى الداخل وتحسين كفاءة مؤسساتها . وهى تحشد التأيد الدولى من أجل حق المشاركة وتمسك بمركزية السلطة فى كل كبيرة وصغيرة فى الداخل . وهى تشجب كل ادعاء من جانب القوى الكبرى بحق التدخل العسكرى حتى لو كان لأسباب يقال إنها إنسانية ، لكنها فى الوقت نفسه تعطى جهازها الأمنى مطلق الحرية فى إساءة معاملة مواطنيها والتنكيل بهم دون أدنى اعتبار للديمقراطية والمبادئ الإنسانية .

وبعد انتهاء عصر الأيديولوجيات التى جعلت العلوم السياسية مجرد أداة فى يدها ، عادت هذه العلوم فى العقد الأخير من القرن العشرين لكى تسيطر على زمام الأمور ، خاصة الدول الكبرى والمتقدمة التى طورت آليات هذه العلوم لكى تفى بتطلعاتها الجديدة . أما الدول النامية أو المتخلفة فما تزال التيارات الأيديولوجية تجتاحها وتقسمها إلى قبائل متناحرة ، نظرًا لأنها ليست أيديولوجيات بالمفهوم الفكرى الناضج الذى عرفه القرن العشرون ، وإنما مجرد تحزبات وصراعات عرقية وعنصرية . فهى ليست أيديولوجيات تسلح بالعلوم السياسية حتى تبدو موضوعية بقدر الإمكان ، بحيث تتعامل مع الحقائق الموضوعية المجردة ، وإنما تتعامل مع التصورات الذاتية عن هذه الحقائق ، ومن شأن مثل هذه المعتقدات الأيديولوجية دائماً تلوين الواقع الموضوعى ، وتفسيره حسب المنظور الذاتى لكل فرد ، فإذا ما

لبيت طموحاته ، كان تصوره عن الواقع الموضوعى متفائلاً ، وإذا ما كشف هذا الواقع الموضوعى عما يسىء إليه ويتناقض مع ما يدركه ويتصوره ، اعتبره عدواناً عليه ، وبالتالي مدعاة لضيقه ، وإحباطه ، وسخطه ، وتحمسه للثورة ضده . وفى مثل هذه الحالة لا بد أن تجتاحه نظرة متشائمة وغاضبة وتمرّدة .

أما الدول الكبرى والمتقدمة فقد أدركت أن التقدم العلمى والتكنولوجى المادى المحسوس هو الأساس المتين والوطيد للتقدم الحضارى على كل المستويات ، ولذلك يتحتم على العلوم السياسية أن تستوعب منظومتها كل العلوم الإنسانية والطبيعية ، سواء على مستوى التنظير أو التطبيق . فلم تعد هذه المنظومة تضم علوم الاقتصاد والاجتماع والنفس والإعلام فحسب ، بل حرصت على توظيف علوم الكيمياء والفيزياء لتحقيق أهدافها على نطاق دولى ومتطور .

وحتى الأمراض والأوبئة التى تبدو من اختصاص الطب ، تدخل أيضاً فى نطاق العلوم السياسية لأن انتشار مرض مستعصٍ مثل مرض نقص المناعة (الإيدز) لا بد أن يعد من هموم القادة والساسة فى البلاد التى تعانى منه . باختصار فإن كل هموم المواطنين الطارئة أو المتجددة أو المتواصلة أصبحت من هموم العلوم السياسية ، بعد أن أصبحت السياسة تتدخل فى كل كبيرة وصغيرة فى حياة المواطن العادى . إن الغذاء والماء والهواء والتعليم والصحة والإسكان هى المادة الأساسية للعلوم الطبيعية والإنسانية ، لكنها فى النهاية لا بد أن تؤتى ثمارها من خلال إستراتيجية شاملة ومتناسقة ، وهذه الإستراتيجية هى المادة الأساسية للعلوم السياسية .

منتدى سور الأركبية

WWW.BOOKS4ALL.NET

★ ★ ★

(٣٨) علم النفس السياسى

برغم أن علم النفس من العلوم الإنسانية التى لم تتبلور أو تأخذ شخصيتها المتميزة إلا منذ ما يقرب من قرن ونصف ، فإن تخصصات عديدة تفرعت منه ، منها علم النفس العام ، وعلم النفس الصناعى ، وعلم النفس التربوى ، وعلم النفس الاجتماعى ، وعلم النفس الإعلامى ، وعلم النفس السياسى الذى يهمنى هنا بالدرجة الأولى ، والذى كان آخر تفرعات علم النفس ، نظراً لشدة حاجة الدراسات السياسية إلى قدرته التحليلية والتفسيرية لظواهر قد تشكل مصائر أمم بأسرها .

وكان من الطبيعى أن يبادر المشاركون فى اللعبة السياسية إلى الاستفادة والاستنارة بعلم النفس السياسى فى تحركاتهم وفهمهم لخطوات الأطراف الأخرى ، برغم أنه علم لا يزال يحبو بحثاً عن تقاليد وأصوله الخاصة به . فصحيح أن عوده قد اشتد فى العقد الأخير من القرن العشرين ، لكنه ما يزال تخصصاً لا يعرفه كثيرون على المستوى العام ، وليس له كيان أكاديمى معروف ، وإن كان ذكره يرد كلما تصدى الدارسون لبحث وتفسير بعض المواقف أو الأزمات السياسية وتصرفات القادة حيالها .

وقد أدركت الدول المتقدمة الآفاق الرحبة والبعيدة التى يمكن أن يبلغها هذا العلم ، فتم إنشاء «الجمعية الدولية لعلم النفس» التى ضمت أعضاء من هذه الدول ، وأصدرت مجلة فصلية محكمة ، تعد مرجعاً أكاديمياً لمختلف الدراسات فى هذا المجال ، وهى مجلة «علم النفس السياسى» التى لا تخلو منها مكتبة أى سياسى يدرك قيمة هذا العلم ، والتى كانت فاتحة لتأليف كتب أكاديمية ورسالات علمية فى أعرق

جامعات ومعاهد العالم المتحضر . وقد ساعد على ذلك أن قواعد اللعبة السياسية تكاد تشمل كل مناحى الحياة الفكرية والعملية وتطبيقاتها فى شتى المجالات . وكان من الطبيعى أن يصبح علم النفس السياسى بدوره مجالاً متعدد الاختصاصات والفروع ، إذ جذب إلى مجاله المتخصصين فى علم النفس الاجتماعى ، وعلم النفس المرضى والكلينيكى ، وعلم السياسة والاقتصاد السياسى والعلاقات الدولية ، والمؤرخين ، وعلماء الطب النفسى ، والاجتماع ، والأنثروبولوجيا ، وخبراء القانون والتربية والسلوك ونظريات الشخصية الإنسانية ، والتخطيط فى مختلف المجالات ، ورصد احتمالات المستقبل ... إلخ .

ومثل أى علم آخر ، فقد ظهر علم النفس السياسى إلى الوجود ، استجابة للمشكلات السياسية الملحة التى فرضها هذا العصر المعقد على حياة الشعوب والأفراد ، وخاصة تلك التى تمتد نتائجها وأثارها وأبعادها ، إلى درجة تحدث فيها تأثيرات مدمرة فى حياة البشر ، مثل وصول بعض المجانين إلى قمة السلطة ، فهناك أنواع من الجنون ، يعد جنون العظمة أبسطها ، وكذلك ظهور الأنظمة الشمولية والديكتاتورية ، وخطر الدمار النووى ، وتحول المستعمرات السابقة إلى دول مستقلة لكنها فاشلة فى أن تكون دولاً بمعنى الكلمة ، لوقوعها تحت رحمة طغاة متألّهين ، والقضاء السافر على حياة الإنسان وحقوقه الأولية بحجج سياسية مفتعلة ، وغيرها من المشكلات والمعضلات التى لا تتوقف عن التوالد .

ومثل أى علم آخر ، فإن علم النفس السياسى لم يظهر فجأة ، بل كانت له مقدمات تعود إلى أوائل القرن العشرين ، وخاصة عند صدور كتاب جراهام والاس «الطبيعة الإنسانية فى مجال السياسة» عام ١٩٢١ . وقد فسر المؤلف النشاط السياسى للبشر فى ضوء الأفكار والمفاهيم التى كانت سائدة فى زمنه ، فاستند إلى نظرية الانتخاب الطبيعى والبقاء للأقوى أو للأصلح ، التى وردت فى كتاب تشارلز

دارون «أصل الأنواع» الذى عالج فيه نظريته فى النشوء والارتقاء وحتمية التطور الذى يسرى فى كل مناحى الحياة البيولوجية والأنثروبولوجية والسوسولوجية ، وكذلك السياسية بطبيعة الحال . كما استند إلى نظريات سيجموند فرويد فى التحليل النفسى ، خاصة تلك التى وردت فى كتابه «تفسير الأحلام» ، وتركيزه على الدور الذى يلعبه العقل الباطن والغرائز فى القرارات التى يتخذها القادة السياسيون . وقد وجد جراهام والاس أن كلا من دارون وفرويد يشتركان فى الإيمان بعناصر اللاعقلانية التى تتحكم فى مصادر الحياة السياسية التى هى فى نظره حكم العامة ، وفى الوقت نفسه لا عقلانية اتخاذ القرار عند الصفاة .

وخلال العقود الثلاثة التى تلت ، حتى منتصف القرن العشرين ، سادت نظرية التحليل النفسى الفرويدى ، وما تزال . وقد بدأت تقاليد هذا الاتجاه الذى فسر السياسة من خلال التكوين السيكلوجى لشخصيات القادة والزعماء ، بكتاب فرويد عن الفنان التشكيلي والعالم الرائد «ليوناردو دافنشى» ، ثم بتحليله للمجتمع فى كتابيه الصغيرين «مستقبل وهم» و«الحضارة ومنغصاتها» . وأصبح التحليل الذاتى لسير بعض الناس ودورهم فى السياسة هو الاهتمام الأساسى السائد لدى المفكرين والدارسين ، وأصبح التحليل النفسى ببساطة هو مراجعة الأثر السلبى أو الإيجابى الذى تحدثه الشخصية فى السياسة . وكان من سلبيات هذا الاتجاه أن لهث المحللون النفسيون وراء التفاصيل الدقيقة والمثيرة فى الدهاليز المعتمنة للشخصيات السياسية ، وكان معظم هذه التفاصيل غير ذى دلالة قاطعة أو مباشرة فيما يتصل بالخطوات أو القرارات السياسية التى يتخذونها ، مما أصاب هذه المعالجات والتحليلات بضيق الأفق والدخول فى طرق مسدودة . ومع ذلك فإن الآثار التى مارستها شخصيات الزعماء والقادة على الحياة السياسية للبشر ، كانت وما تزال شيئًا جذابًا لا يمكن إنكار دوره .

وكان دور الفرد فى صناعة التاريخ من القضايا الحيوية التى تناولها المؤرخون بالدراسة والتحليل عبر العصور . وعندما ظهر علم النفس التحليلى تولى هذه المهمة

فى ضوء عدد من المسائل النظرية والمناهج التحليلية ، بحيث أصبح فى الإمكان - إلى حد ما - التنبؤ بنوعية الخطوات التى سيتخذها الزعيم السياسى ، إذا ما تمت دراسة الدوافع وتحليل العوامل والعناصر التى شكلت شخصيته منذ بداية وعيه بالحياة ، والعقد التى ترسبت فى عقله الباطن ، والميول التى تكونت لديه تحت ضغط الظروف التى مر بها ، ومدى اندفاعه أو تريثه فى اتخاذ قراراته ، ونوعية التوازن أو الخلل بين تكوينه العقلانى وتدفعه الانفعالى ، والفروق النوعية بين الظروف التى مر بها فى مراحل سابقة من حياته وبين الظروف والملابسات المحيطة به عند اتخاذ لقرارات راهنة ، وغير ذلك من العوامل والعناصر التى يمكن أن تكون علامات مضيئة لفهم مفاتيح شخصيته ، وبالتالي الدوافع الكامنة وراء منهجه الفكرى والسلوكى .

ومن منظور علم النفس السياسى . فإن أوسع منهج يستطيع أن يستوعب كل هذه المعطيات ويوظفها فى الوقت والمكان المناسبين ، هو الذى يتناول الموقف السياسى العام فى مواجهة الطبيعة الشخصية للقائد السياسى أو صاحب القرار . وهو المنهج الذى شغل بال أصحاب نظريات الشخصية من جهة ، وأصحاب نظريات البحث عن دوافع السلوك وتفسير أسبابه من جهة أخرى .

رئند النظر إلى السياسة من هذه الزاوية ، فإن المنهج يصبح أكثر شمولاً عندما يتحول إلى «الإنسان فى مواجهة الظروف» . ويكشف هذا المنهج بوضوح حالات اعتلاء نواب الرئيس لمنصب رئيس الولايات المتحدة فى ظل ظروف طارئة ، والحكم على مدى نجاحهم أو فشلهم فى القيام بدورهم السياسى الذى قد يكون طارئاً أيضاً بالنسبة لهم . ولذلك فإن علماء النفس السياسى يسعون فى دراساتهم التحليلية إلى تحديد ما إذا كان هؤلاء الرؤساء الطارئون يتمتعون بصفات وقدرات وإمكانات شخصية معينة ، أم لأن ظروف الموقف الطارئ قد فرضت ذلك ؟ ويميل بعضهم إلى القول بأنه ليست هناك قاعدة ثابتة يمكن الرجوع إليها فى كل الحالات ، بل يجب أن تدرس كل

حالة أو كل موقف على حدة فى إطار ظروفه وملابساته الراهنة ، إذ إن النجاح أو الفشل مرتبط بنوعية الموقف ونوعية القدرات الخاصة التى يتمتع بها الرئيس - أو لا يتمتع - فى مثل هذا الموقف بالذات .

وكان علماء النفس بصفة عامة يجذبون تعريف الشخصية من خلال طباع ثابتة أو استعدادات عامة ، تدفع الإنسان إلى التفكير والسلوك بطريقة معينة ، بصرف النظر عن الإطار الزمنى والموقف الراهن والدور الذى يتحتم على السياسى أن ينهض به . وقد وجد هذا الاتجاه - أى التركيز على الطبع - سنداً قوياً فى النصف الأول من القرن العشرين ، فى مفاهيم وتعاليم وتوجهات نظرية التحليل النفسى والقياس النفسى . ولكن نظراً لجموده وثباته ، تعرض للانتقاد والرفض فى النصف الثانى من هذا القرن ، خاصة حين اتضح أن نتائج الدراسات لا تثبت ذلك الاتساق المحكم بين السلوك والشخصية فى مختلف المواقف . وهو الاتساق الذى اعتبره أصحاب نظريات الشخصية قاعدة يمكن الاعتماد عليها بصفة دائمة ، والذى ثبت أنه مصاد للشخصية الإنسانية بحكم ديناميكيتها . ولذلك اتجه أنصار رواد علم النفس السياسى إلى بلورة منظومة ذات عناصر متنوعة ومتفاعلة من الطباع أو مكونات الشخصية ، سواء أكانت ثابتة أم متغيرة ، بما فى ذلك الاتجاهات والدوافع والميول ، وطريقة اتخاذ القرار ، وأساليب التفاعل مع الآخرين والاستجابة للضغوط والشدائد .

ولم تقتصر دراسة الشخصية على تحليل شخصية القائد السياسى وهو يمسك بتقاليد الحكم والسلطة فحسب ، وإنما تمتد لتشمل دور الأحزاب والمؤسسات السياسية فى اكتشاف المواطنين المجهولين الذين يمتلكون قدرات وإمكانات وطاقت القادة السياسيين ، بحيث توضع مناهج علمية لتربيتهم ، وصقل مواهبهم ، وشحذ قدراتهم ، وبالتالي توسيع وتعميق مجال الفرص المتاحة لظهور قادة أكفاء من خلال تدرجهم فى الممارسات السياسية من خلال الأحزاب أو الجمعيات أو

التجمعات ، قبل أن يمسكوا بمقاليد الأمور ، ويصبحوا مسئولين عن قضايا شعوبهم وهمومها .

وكان المفكر السياسي هارولد لاسويل من أوائل الذين عالجوا هذا الموضوع ، وأكدوا على العلاقة الجدلية أو العضوية بين الخصائص والصفات الشخصية للقائد السياسي وبين المسائل والقضايا العامة المرتبطة بالجماهير. فقد كتب في عام ١٩٣٠ ، مقالاً أوضح فيه أن الصراعات الفردية الداخلية الشخصية لا تظل محصورة في نطاقها المحدود بل تنتقل وتمتزج بالمسائل والقضايا العامة ، بحيث تصبح هموم الفرد هي هموم الشعب ، وتتخذ الصراعات الداخلية شكل المصالح العامة . كما أوضح أيضاً أن الناس يدخلون أو يندفعون إلى الحياة السياسية تحت وطأة أسباب عصابية شخصية . وبناء على ذلك فقد قال لاسويل فيما بعد (١٩٤٨) : إن الحاجة التعويضية إلى السلطة هي دافع ذو قوة خاصة لدى السياسيين . لكن وجهة النظر هذه وجدت من يعارضها من المحللين النفسيين المهتمين بتفسير الظواهر السياسية ، إذ أكدوا أنه لكي يكون الإنسان سياسياً ديمقراطياً ناجحاً ، لا بد أن يتمتع بشخصية متوازنة صحيحة نفسياً .

ولقد كانت درجة الصحة النفسية للقادة السياسيين موضع شد وجذب وجدل متجدد بين كثيرين من كتاب علم النفس السياسي . ومن أول من كتبوا فيها عالم النفس الأمريكي المعروف إريك فروم الذي عرض مفهوم النرجسية ، أو حب الذات والولع بها لدى القادة السياسيين ، بصفته دافعاً قوياً للسلوك السياسي . فيتميز هؤلاء القادة بدرجة عالية من النرجسية، بل يمكن اعتبارها من أمراض المهنة، أو من مزاياها!! لكن من الظواهر التاريخية الجديرة بالتسجيل والتحليل أن هذه النرجسية كانت هي الدافع الأساسي وراء أشنع صور الديكتاتورية والفاشية ، خاصة عندما يتوحد الزعيم مع أمته ، ويظن أن لا حياة لها بدونه . فهو القائد والمنقذ والمخلص ورافع رأسها بين الأمم ، ولذلك لا يملك أحد حق معارضته ، لأن مثل هذه المعارضة يمكن أن تصل

إلى حد الخيانة العظمى ، إذ إنه تحت وطأة هوس القومية وجنون العظمة يمكن أن يحدث أى شىء .

ولكن القائد النرجسى لا يستخدم سحره وهو السحر الذى يطلق عليه أحياناً مصطلح «الكاريزما» ، كمجرد وسيلة للنجاح السياسى فحسب ، بل هو يحتاج لمثل هذا النجاح والتصفيق من أجل الاحتفاظ بقوة الدفع النفسى والعقلى التى تجعله يتواءم مع نفسه . إن فكرة عظمته وتنزهه عن ارتكاب الأخطاء ، يستمدّها أساساً من أوهام النرجسية وخيلائها ، وليس من إنجازاته الحقيقية والفعلية كإنسان . وهذه الأوهام تؤكد له دائماً أنه يملك الإلهام الذى لا يتأتى لأى إنسان آخر من أبناء وطنه . ومع ذلك فإن هذا المسلك لا يشكل قاعدة لكل الزعماء النرجسين ، ولا يعنى أن القائد مجرد «فقاعة جوفاء» ، أو أنه «خدعة كبرى» ، فقد يجوز ذلك أحياناً ، لكنه لا يجوز دائماً . فمثلاً كان وودرو ويلسون ، وفرانكلين روزفلت ، وونستون تشرشل ، من القادة ذوى النرجسية العالية ، لكن هذه النرجسية لم تؤثر بالسلب على إنجازاتهم السياسية المهمة على أرض الواقع ، بل كانت بمثابة قوة دفع إيجابية لبلوغ الآفاق المنشودة .

ويعتقد إريك فروم أن مفهوم النرجسية من المفاهيم الكبرى التى بلورها فرويد ، برغم أنها لم تلاق حظها من الاهتمام والدراسة فى شتى المجالات ، إذ اقتصر استخدامها على مجال الطفولة وتفسير الذهان ، فى حين أن أهميتها الأشمل تكمن فى دورها بالنسبة للشخص العادى ، أو ما يسميه فرويد «الشخصية العصابية» ، إذ إننا جميعاً فى نظره عصابيون ، والإنسان السوى تماماً لا وجود له .

ويمكن فهم النرجسية ، فى ضوء هذا المفهوم ، بأنها حالة من التركيز العملى أو الخبرة المحورية التى يخبر فيها الشخص - وحده دون سواه - جسمه واحتياجاته ومشاعره وأفكاره وممتلكاته ، أى كل شىء وكل شخص ينتمى إليه . إنه يمارس هذه الأشياء جميعاً باعتبارها حقيقة واقعية ، تحرك الدوافع وراء سلوكه ونشاطه . أما أى

شئ آخر ليس جزءاً منه ، ولا ينتمى إليه ، أو لا يكون موضوعاً لحاجة من حاجاته فلا أهمية له ، بل ولا وجود واقعى له .

وكل شخص - على قدر نرجسيته - له مقاييس خاصة به للأشياء ، أو يكيل بمكيالين ، إذ إن كل ما له علاقة بشخصه لا بد أن تكون له أهمية ووزن ، أما بقية العالم كله فلا قيمة له بدرجة أو بأخرى . ولذلك يعانى الشخص النرجسى من نقص حاد فى القدرة على الحكم الموضوعى ، فليس هناك محور للكون سوى ذاته . ويتجلى ذلك بجلاء فى مظاهر الخيلاء والعظمة الجوفاء التى يمكن أن تصل إلى درجة جنون العظمة . وهناك نوع آخر من النرجسية ، قد يبدو مناقضاً ، لكنه وجه آخر للشئ نفسه ، وهو ما يطلق عليه مصطلح «النرجسية السلبية» ، التى تصف الشخص الذى يهتم اهتماماً مستمراً ومبالغاً فيه بصحته ، بحيث يصل إلى درجة التوهم المرضى الذى قد يبدو لأول وهلة مقصوراً على مجال المرض النفسى ، وليست له أية علاقة بمجال علم النفس السياسى . لكن نظراً لأن النفس البشرية منظومة لا تقبل التجزئة ، فيمكن تصور تصرفات القادة السياسيين المصابين بهذه النرجسية السلبية ، إذ تكفى الإشارة إلى هوس هملى - قائد الصاعقة النازى - بصحته . ويزخر التاريخ بأمثلة من القادة الذين كان هوسهم بصحتهم أو بأى شئ آخر ينتمى إليهم ، مضرب الأمثال .

وغالباً ما يحقق الإنسان النرجسى بصفة عامة ، والقائد النرجسى ، بصفة خاصة ، إحساساً بالإشباع والأمان والثقة من خلال اقتناعه الذاتى التام بكماله وقدراته غير العادية وتفوقه على الآخرين بلا منازع . ولا يتم له ذلك من خلال ارتباطه بالآخرين ، أو أى إنجاز حقيقى يقوم به هو نفسه ، وإنما من خلال ما ينعكس على ذاته من تقدير الآخرين له ، وإقبالهم عليه ، فتتضخم ذاته تضخماً نرجسياً ، ويتضاعف عشقة لنفسه ، ويزداد تعلقه بهذه الصورة ، إذ إن قيمته وهويته تقومان عليها . وإذا تجرأ أحد على جرح نرجسيته ، بأن قلل من شأنه ، أو انتقده أو كشف زيفه ، انفجر بركان

ثورته ، وتحول الأمر كله إلى مؤامرة عليه ، بل وعلى الأمة كلها ، إذ إنه هو والأمة كيان واحد !!

ولعل ذلك واضح في الدول الشمولية والديكتاتورية التي تكثر فيها المؤامرات التي تكشفها أجهزة القائد أو تختلقها ، وأحكام الإعدام التي تصدر على خصومه بتهمة الخيانة العظمى . وتمثل شدة هذه الاستجابة العدوانية في أن هذا الشخص لا يغفر أبداً لمن أساء إليه وجرح نرجسيته ، ويظل على الدوام يبحث عن الانتقام الذي لا يرضى بأقل من إعدام خصومه . وعلى أية حال ، فإن الكثيرين لا يعون حقيقة نرجسيتهم العدوانية ، خاصة عندما تتبدى في صور لا تكشف عنها بشكل مباشر ، وتتخفى في قضايا سياسية عامة تتذرع بالموضوعية والحرص على المصلحة القومية العليا . وتصل المأساة قمتها عندما تنتقل هذه النرجسية العدوانية من الإطار الوطني المحلى إلى الإطار الدولي الذي يتصوره الديكتاتور النرجسى أنه مجرد امتداد لما يمارسه على أبناء وطنه . وينسى أو يتناسى أنه إذا كان هو الأسد الوحيد في عرين بلده ، فإن هناك أسوداً أشد بأساً منه في غابة السياسة الدولية . ولذلك غالباً ما يتورط في خصومات أو معارك أو حروب يمكن أن تقضى عليه هو شخصياً ، وتكون النتيجة أن يدفع أبناء وطنه الثمن غالباً من حياة شبابهم ومستقبل أجيالهم ، فما تدمره الحرب في لحظات ، يحتاج بناؤه إلى سنوات .

ومع ذلك فإن النرجسية وحدها لا تكفى لتفسير التعقيد والتشعب بل والتناقض في سلوك القادة السياسيين . وقد حاول رواد علم النفس السياسى ، تقديم أنماط متعددة الأبعاد ، ومعايير متنوعة الدلالات ، بحيث يمكن استيعاب الاختلافات والفروق والتناقضات في توجهات هؤلاء القادة . فاقترح لاسويل في دراسة له عام ١٩٣٠ ثلاثة أنماط للقادة السياسيين هي : المثيرون أو المهيجون ، والإداريون ، والمنظرون ، وأضاف باربر (١٩٦٥) نمطاً هو : المشرعون ، وقدم ستيوارت (١٩٧٧)

عدة أنماط للسياسيين السوفييت . ومن أشهر التفسيرات والتحليلات النفسية المعاصرة لسلوك الرؤساء ، السيرة التى كتبها مازليش (١٩٧٧) لحياة ريتشارد نيكسون ، والتى يقول فيها :

«إن حاجة نيكسون للمخاطرة بالفشل هى التى أودت بمستقبله السياسى فى فضيحة ووترجيت . فهو دائماً فى حاجة إلى إثبات نفسه ووجوده ، ولذلك فهو يخلق الأزمات حتى يجاهد خوفاً من الموت ، وذلك بالإضافة إلى بعض الدوافع الكامنة كالشك والتوجس ، والانعزال الاجتماعى ، وصعوبة اتخاذ القرار ، والحاجة إلى إيجاد عدو انفعالى يصب عليه جام غضبه» .

وسواء اقتنعنا بهذا التحليل أم لم نقنع ، فإنه يدل على توغل علم النفس السياسى فى مجالات التحليل السياسى بصفة عامة ، من خلال تحليل نفسيات الزعماء والقادة السياسيين بصفة خاصة . فمثلاً عاد باربر (١٩٨٥) وقدم تقسيماً للرؤساء الأمريكين ، حين قال : إن أخطر الأنواع هو ما سماه «السلبى النشط» ، مثل وودرو ويلسون ، وهربرت هوفر ، ولندون جونسون ، وريتشارد نيكسون ، ويتميز هذا النمط من القادة بالمبالغة فى الاهتمام بالذات ، واتباع مبدأ كل شىء أو لا شىء ولا وسط بينهما ، وحاجة النفس الملحة والمتجددة للمزيد من الإشباع والإرضاء ، والتحكم فى الطاقة العدوانية وتوظيفها بقوة فى الوقت الذى يجده القائد مناسباً . وعندما يتهدد مثل هذا الشخص خطر ما فإنه يميل إلى التصلب ، أو يتمسك بعناد بسياسة فاشلة ، وقد يركز غضبه على عدو شخصى ، ويجعله عدواً للأمة كلها . ويمكن القول بأن الميول الديكتاتورية تكمن فى دهاليز نفوس بعضهم المعتمة التى يمكن أن تبرز تحت ضغط ظروف طارئة ، وإن كانت تحرص على التخفى تحت شعارات ديمقراطية .

وفى البحث عن دوافع السلوك لدى القادة السياسيين ، اعتبر رواد علم النفس السياسى أن هناك احتياجات بعينها ، لها قوة دفع متميزة ، خاصة الحاجة إلى السلطة

والشهرة والمجد. وقد أثرت فكرة الترتيب الهرمي للاحتياجات عند المفكر مازلو على فكر خبراء علم النفس السياسي، فاعتبر كنوتسون (١٩٧٣) أن الدور السياسي الحقيقي لا يبدأ إلا إذا تم أولاً إشباع بعض الاحتياجات الأساسية واعتبر إنجلهارت (١٩٨١) أن رخاء ما بعد الحرب العالمية الثانية هو الذى خلق تنوع الحياة السياسية، إذ إن الاحتياجات الأساسية للحياة قد أشبعت. وقال روثمان (١٩٨٤) إن الأنشطة اليسارية القوية فى الستينيات إنما نشأت لإشباع احتياجات نرجسية قوية. وهذه الاحتياجات تختلف من موقف إلى آخر، ومن بلد إلى آخر بحيث يصعب تحديدها، لكنها بصفة عامة أكثر تقدماً من الاحتياجات للغذاء والملبس والمسكن التى تأتى فى أعقاب الحروب، فهى تنطوى على رفاهية فكرية وثقافية تتيح للقادة أن يمارسوا نرجسيتهم.

ومن القضايا الخلافية التى انقسم الرأى حولها فى علم النفس السياسي، دور العوامل الاقتصادية أو ضغط الواقع الاقتصادى على الحياة السياسية للقادة أو للجماهير. واثارت تساؤلات ملحة عن الاقتصاد كمحرك للتاريخ، والمدى الذى تمارسه الضغوط الاقتصادية على تكوين الآراء السياسية، وفى النهاية تعبير الاقتصاد عن نفسه بسلوك وتكوين نفسى معين، إذ لا بد أن تتأثر الميول النفسية بالضغوط والمستويات الاقتصادية، ولا بد أن تختلف أفكار وسلوكيات القائد المستريح اقتصادياً عن نظيره الذى يعانى من متاعب ومشكلات اقتصادية.

وهناك - مثلاً - المدرسة الماركسية التى ترجع السلوك السياسى كله إلى احتياجات الإنسان، خاصة احتياجاته المادية. وفى هذه الحالة، يصبح القائد السياسى هو المعبر عن هذه الاحتياجات التى هى فى حقيقتها احتياجاته هو نفسه. ولكن جرت تعديلات متعددة لهذا التوجه عند الماركسيين أنفسهم، إذ إن الحياة الاقتصادية تؤثر فى المجتمع بعمق، ومع ذلك فإن تأثيرها عام ومراوغ بحيث لا يمكن تقنينه على وجه الدقة. فقد اعتبر كرامر (١٩٧١) أن الظروف الاقتصادية تؤثر بعمق فى

نفسيات الناخبين، وبالتالي فى نتائج الانتخابات. ورأى كندر (١٩٧٩) أن ميول الناخبين، فى البلاد التى تحدث فيها انتخابات حرة نزيهة، تسيطر عليها الحالة النفسية العامة المترتبة على الظروف الاقتصادية أكثر من سيطرة حالة كل فرد على نفسه بصفة شخصية.

وعلى كل، فهى مسألة خلافية فى علم النفس السياسى لارتباطها بالتوجهات الأيديولوجية للمفكرين والباحثين. لكن نتائج عدة بحوث أيدت فكرة أن المصالح الذاتية والشخصية المباشرة تلعب دوراً أقل تأثيراً فى تحديد اتجاهات الناخبين الذين تحكمهم روح القطيع فى بعض الحالات.

ويبدو أن الانتماء الحزبى والتعصب العرقى، بكل ما يترتب عليهما من مكاسب مادية، يلعبان دوراً أكبر، والظاهر أن المصالح الذاتية والشخصية تبرز على السطح، وتصبح أكثر فاعلية، عندما تكون المكاسب متاحة وإيجابية وواضحة للجميع، أو عندما تهدد هذه المصالح تهديداً مباشراً وقوياً بحيث يصبح الحل السياسى مؤكداً الفاعلية، إلا أن الشواهد تشير إلى أن مثل هذا الوضع نادر الحدوث فى الحياة السياسية العادية. لكن من الملاحظ أن الربع الأخير من القرن العشرين قد شهد تحركات سياسية عنيفة ترتبت على ظروف وضغوط اقتصادية ذاتية مباشرة وتمس كل مواطن فى حياته الخاصة واليومية، وخاصة فى الدول الفقيرة، لكنها لم تؤد إلى ظهور قادة سياسيين بالمعنى الأوسع لدور القائد السياسى، إذ يبدو أن الظروف النفسية والثقافية لم تشكل تربة خصبة لنمو وبروز مثل هؤلاء القادة.

ولا يمكن فصل العامل الاقتصادى عن الرأى العام الذى يعد فى حد ذاته معياراً ومؤشراً دقيقاً للحالة النفسية العامة التى يمر بها الشعب، والتى كثيراً ما يسيطر عليها الجانب الانفعالى بأسلوب أعمق من سيطرة الجانب العقلانى. ولذلك يشكك عدد غير قليل من المفكرين والمحللين فى أن هناك ما يسمى الرأى العام أصلاً،

وحتى إذا وجد فإنه لا يمكن الوثوق به ، لأن المواطنين يتركون أنفسهم نهبا للانفعالات والمشاعر فى خضم الوقائع والأحداث السياسية ، بحيث يصعب تلمس توجهات منطقية وعقلانية ذات تأثير إيجابى . كما أن أجهزة الإعلام بكل إمكاناتها الجبارة فى هذا العصر ، أصبحت قادرة على غسيل مخ الجماهير بل وإصابتها بالغيوبة الفكرية ، وبالتالي تزييف هذا الرأى العام ، بحيث يستحيل أن تقدمه على حقيقته ، بل تلونه باللون الذى تختاره، وهو ما أضعف الثقة تماماً فى استفتاءات الرأى العام، وأثر بالسلب على أساليب مشاركة الناس فى الحياة السياسية التى تتراوح بين مجرد الإدلاء بالأصوات فى الانتخابات، والاشتراك فى المظاهرات والاحتجاجات والاعتصابات، والانتماء إلى مختلف المنظمات عن يقين واقتناع، وتبنى المواطن للقضايا القومية كأنها قضايا الشخصية.

وقد زاحمت التفسيرات النفسية فى هذا المجال، كلاً من التفسيرات الاقتصادية والاجتماعية التى سبقتها تاريخياً . فقد أثبت الدارسون والمحللون أن من أهم العناصر الإيجابية السياسية، إحساس الإنسان بأن صوته له قيمة، وأن مشاركته ستسهم فى تغيير مجريات الأمور والأوضاع الراهنة إلى الأفضل . ولاشك أن عزوف الكثيرين عن المشاركة فى الحياة السياسية راجع إلى ذلك الاتجاه النفسى الذى يرسخ الإحساس بعدم الجدوى واللامبالاة، وأن الانتخابات فى جميع الأحوال لن تأتى بجديد.

وانقسم الرأى ونتائج البحوث فى هذه القضية كذلك ، فبينت دراسات الرأى العام - على عكس ما ادعى لاسويل قبل ذلك - أن الاشتراك فى الحياة السياسية يدل على شخصية سوية ، تحرص على احترامها لذاتها ، وعلى درجة ملحوظة من الكفاءة والثقة بالنفس . ولكن بينت دراسات أخرى لحالات بعض القادة السياسيين أنهم عادة ما يحسون بعدم الاطمئنان ، وأن نصبيهم ضئيل من الثقة فى أنفسهم ، وأنهم عانوا من الحرمان فى مطلع حياتهم ، ومن قلة الإشباع لاحتياجاتهم الشخصية

والاجتماعية . وتؤيد هذه الدراسات ما ذهب إليه لاسويل من أن الاندماج فى السياسة هو نوع من تعويض الإحساس بالعجز أو النقص . لكن كل هذه الدراسات لسير الحياة النفسية للقادة السياسيين (السيكوبوجرافيا) ، تظل تتعرض للهجوم والنقد والاتهام بأنها فى معظم الأحيان تكن متميزة وملونة بوجهة نظر الكاتب ، ذلك أن النسبية تحكم كل الآراء والرؤى والتوجهات من منظور التحليل النفسى ، ومما يؤكد بدوره أن القاعدة الذهبية الوحيدة للتفسير أنه لا توجد قاعدة جامعة مانعة على الإطلاق .

وقد أدت دراسات التحليل النفسى وتركيزها على نمو الشخصية ، وتوغلها فى أعماقها، وكذلك البحث عن الميول والاستعدادات والدوافع، مثل الانتماء إلى الأحزاب، والتعصب بأشكاله المختلفة، واللامبالاة، وكرهية السياسة، أدت إلى الاهتمام بالتربية السياسية للنشء . وظهرت دراسات تفسر تنوع الاهتمامات السياسية بتنوع التربية السياسية . وبحثت هذه الدراسات فى خصائص المواطن الإيجابى، والولاء للنظام السياسى، وخضوع السلوك لسيادة القانون، ومراعاة قواعد اللعبة السياسية . وأوضحت بعض النتائج أن الميل لتأييد النظام يعتمد بصفة عامة على قدرته الملموسة على حفظ الأمن والنظام . وأدى ذلك بدوره إلى الإيمان بضرورة التربية السياسية فى ترسيخ التأييد للنظام ودعمه ومساندته .

وفى الولايات المتحدة ، لوحظ أن تفكير الأطفال السياسى يدور دائماً حول رئيس الجمهورية . وفسر المحللون النفسيون هذه الظاهرة بأن الرئيس يحتل مكانة الأب فى نفوسهم . لكنه تفسير رفضه آخرون على أساس أن اتجاهات الطفولة لا تستمر حتى المراحل المتأخرة من الحياة ، ومن ثم فإن التفسير النفسى للسلوك السياسى بالتعلم الاجتماعى قد يكون أعمق وأقوى دلالة ، حتى يحدث اتساق بين الكيان النفسى الداخلى للفرد والبناء الاجتماعى الخارجى الذى يعيش فيه، إذ إن المقصود بالتعلم الاجتماعى ، التعلم القائم على المحاكاة واستيعاب التقاليد ومراعاة الأعراف . وأظهرت

دراسات أخرى وجود عوامل أبقى أثرًا في السلوك السياسي مثل الممارسة الحزبية، والأيدولوجيا، والطبقة، والعرق، والدين، والمنطقة الجغرافية، والتراث الثقافي، والجذور التاريخية، وغير ذلك من الاتجاهات الفكرية والصيغ السلوكية التي تكتسب مبكرًا في الحياة، والتي لفتت النظر إلى ضرورة البدء بالتربية السياسية منذ الطفولة.

ولعل من أهم أسباب جاذبية علم النفس السياسي، هو تحرره النسبي وانفتاحه على شتى العلوم الإنسانية النظرية، والمجالات العلمية التطبيقية، وعدم تقيده بالكثير من القواعد الصارمة، وجرأته في استكشاف الآفاق الجديدة، مما يسمح بالكثير من الخيال والأصالة والابتكار، بمرونة غير متاحة لعلوم أخرى راسخة القدم، وكذلك قدرته على الجمع بين مسالك متعددة، كانت موزعة قبل ذلك على مجالات العلوم الإنسانية التقليدية، وذلك بسبب رؤيته ذات الأبعاد والأعماق المتعددة للسلوك السياسي، والتي تصدر عن زوايا للرؤية والتحليل والتفسير مختلفة عما درج عليه القدماء، مثل الثورة المعلوماتية والتكنولوجية التي جعلت من العالم قرية كونية صغيرة، وغيرت من طبيعة العلاقات الدولية بل والشخصية، بحيث يمكن القول بأن العالم يمر الآن بنقطة فاصلة بين عصرين مختلفين تمامًا.

ومن الواضح أن علم النفس السياسي قد برز في عصر ليلبي حاجته الشديدة إلى رؤى وأدوات ومناهج جديدة تفسر العلاقات المتشعبة والمعقدة بين النفس البشرية والسياسة المعاصرة بكل أوضاعها المتلاطمة.

★ ★ ★

(٣٩) غسيل الأموال

يعتبر غسيل الأموال من أخطر أسرار اللعبة الاقتصادية التي تعتبر الأساس الذي تنهض عليه معظم قواعد اللعبة السياسية . وغسيل الأموال القدرة وتحويلها إلى رأس مال نظيف ومشروع هو عملية قديمة قدم المنظمات الإجرامية التي أدركت أهمية المظهرية الشرعية لإخفاء جرائمها بكل أنواعها المتعددة. كما أنه ضرورة تفرضها أساليب التعاملات التجارية فى هذا المجال، والتي تتم عادة من خلال فئات مالية صغيرة مثل فئة العشرة والعشرين دولارًا . وهذا يعنى أن حقيبة تحتوى على مليون دولار من فئة العشرين دولارًا ، وهو مبلغ ضئيل للغاية فى تجارة المخدرات أو تجارة السلاح غير الشرعية ، تكون ثقيلة أكثر من اللازم مما يستلزم تحويلها إلى فئات مالية كبيرة حتى يصبح من السهل الاحتفاظ بها أو استغلالها دون أن يشك أحد فى الأمر .

وقد ظهر مصطلح غسيل الأموال فى شيكاغو فى عشرينيات القرن العشرين حين اشترى أحد رجال الأعمال التابعين لعصابات المافيا مغسلة عامة للملابس . وبالطبع فإن جميع تعاملاتها تتم من خلال الفئات المالية الصغيرة ، وفى آخر اليوم كان يضيف إلى أرباح المغسلة جزءًا من عائد تجارة المخدرات التي تعتبر عمله الأساسى ، ليتم بذلك غسلها دون أن يشك أو يرتاب أحد فى أمر هذه المبالغ الكبيرة من ذات الفئات الصغيرة . فلا تستطيع أية سلطة أو هيئة أن تراقب حجم دخول المغسلة التي يمكن أن تكون متواضعة للغاية من جراء غسل الملابس ، لكن من السهل على صاحبها أن يدعى أنها مزدهرة للغاية بحيث تدر عليه كل هذه الأرباح الشرعية !! ومع اتساع مجال غسيل الأموال وزيادة حجم أرباح المخدرات إلى أرقام

فلكية ، ظهر فى سوق العمالة نوع جديد من الوظائف يسمى «غاسل الأموال» ، وهو شخص يعمل فى المجالات والإدارات الحيوية مثل أجهزة الأمن والبنوك والشركات الوهمية وغيرها من الأجهزة التى تسهل عملية غسل الأموال حيث يتلقى هؤلاء العملاء كل أنواع الأموال القذرة والملوثة ثم غسيلها نظير عمولة متفق عليها ، وذلك عن طريق إدماجها فى مؤسسات كبرى وأعمال تجارية ومالية غير مشبوهة ، بحيث يصعب بعد ذلك معرفة مصدرها الحقيقى . بل إن هناك من يفتح بنكاً صغيراً فى منطقة شبه مجهولة دون أن يهمله إقبال العملاء الطبيعيين عليه ، لأن عملاءه هم من أساطين تجارة المخدرات والسلاح الذين يقوم بغسل أرباحهم التى تصل إلى المليارات فى مقابل عمولته التى تضع البنك على طريق الازدهار .

وينتشر غاسلو الأموال فى جميع الدول المتقدمة فى أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان والنمور الآسيوية ، ثم انتشروا فى الدول الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوفييتى ، وكانت روسيا نفسها مرتعاً لغاسلى الأموال الذين شكلوا عصابات استطاعت أن تصل إلى الرئيس الروسى السابق بوريس يلتسين وابنته المدللة . وهم يمارسون نشاطهم فى جو من المنافسة الشديدة ، وإن كانوا فى الوقت نفسه يمثلون حلقات منفصلة فى شبكة عنقودية متصلة ، فمنهم من يقوم بدور العميل الذى يتلقى الأموال القذرة من الفئات الصغيرة ويقوم بإدائها فى بنك بعيد عن الأنظار ، بحيث يتعامل فيها ويحولها إلى فئات كبيرة .

وهناك أيضاً الموظف الذى يعمل بالفعل فى أحد البنوك ، ويتلقى الإيداعات من الفئات المالية الصغيرة ويقوم بتحويلها لصالح طرف ثان فى منطقة أخرى فى العالم بعد أن سهلت تكنولوجيا التحويل الإلكتروني من هذه المهمة . وهناك أيضاً أصحاب شركات هى فى الحقيقة ستار هدفها فى الواقع توظيف هذه الأموال القذرة بهدف تنظيفها وغسلها .

ومن الزبائن المهمين والعملاء المنتظمين من كبار تجار المخدرات والسلاح والدعارة، يحصل غاسلو الأموال على مبلغ محدد بما يوازي عادة ٥٪ عمولة من المبلغ المطلوب تنظيفه، و٨٪ مقابل التحويل الإلكتروني وهي عملية معقدة تحتاج إلى خبرة عميقة وجهد كبير وسرية تامة لأنها يمكن أن تغطي أى جزء فى العالم بتحويل المبالغ المشبوهة إليه، ولا يمكن حصر أبعادها وتحديد أعماقها لأن فى إمكانها أن تبتلع العالم برمته. ففى أغسطس ١٩٩٩ مثلاً، تفجرت فى روسيا أكبر فضيحة لغسيل الأموال فى التاريخ (١٥ مليار دولار)، وامتدت فيها التحقيقات من موسكو إلى واشنطن، ومن مكاتب صندوق النقد الدولى إلى خزائن البنوك السويسرية، واتسعت قائمة أسماء المتورطين من موظفة صغيرة فى بنك نيويورك إلى الرئيس الروسى السابق بوريس يلتسين وابنته المدللة.

وقد أصبح غسيل الأموال تجارة رائجة للغاية فى أركان المعمورة، وقادرة على إضفاء الشرعية المطلوبة على طوفان الأموال المتدفقة من الاقتصاد الأسود فى العالم، والتي لا تقتصر على أرباح المخدرات والدعارة، بل تمتد لتشمل التهريب والرشاوى والسرقات والاختلاس. وتمارسها مؤسسات الجريمة المنظمة بسهولة ويسر، إذ إن هذه العصابات بدأت نشاطها منذ أكثر من نصف قرن، ونجحت على المستوى الدولى فى توظيف أموالها الحرام فى مجال «البيزنس»: فنادق، موتيلات، بنوك، شركات عقارية، استديوهات للسينما، مستشفيات، أندية قمار، كاباريهات، بل ومشروعات خيرية ذرّاً للرماد فى العيون.

لكن ليست كل الأموال قابلة للغسل، فمثلاً تمثل الأموال الرسمية القادمة من دول العالم الثالث إحدى مشكلات عالم غسل الأموال، إذ إنها أموال ناتجة عن استغلال الوظائف الرسمية، يختلسها أو يرتشى بها كبار السياسيين والموظفين وليس لها غطاء تتحرك خلفه، وهى قرينة ما يسمى بالثراء المفاجئ الذى قد يرشد عن صاحبه «المستول الكبير» أو حتى يشير إليه عن بعد. لكن خبرة هؤلاء المسئولين

الكبار فى غسل الملايين أو المليارات المنهوبة من شعوبها تكاد تكون معدومة . وهم يحتاجون دومًا إلى خبراء أو وسطاء من عالم الجريمة المنظمة ، يغسلون لهم هذه الأموال الرسمية . هنا تكمن الأزمة أو الفخ لأن تعدد قنوات تداول المعلومات فى الاقتصاد السرى خطر داهم قد يفسد شفرة الحيطة والحذر ، وتترك وراءها رائحة يمكن أن تلتقطها أنوف المتطفلين . والحسابات السرية التى اشتهرت بها بنوك سويسرا ليست سرية بالدرجة التى يتصورها الجميع ، لأن المال لا مبدأ له ولا دين . وإذا وجدت هذه البنوك صفقة خيالية لكى تعقدها مع طرف آخر مقابل بيع أرقام أو أسرار حسابات شخصية معينة ، فلن تتوانى عن ذلك ، وخاصة أن هذه الشخصية لن تجرؤ على مقاضاة هذه البنوك لأن كل شىء يجرى فى الخفاء ولا يمكن ضبطه جهازًا نهارًا .

ويحكى أن وزيرًا سابقًا فى حكومة بدولة شرق أوسطية قد جمع خلال فترة عمله الرسمية التى دامت ١٤ عامًا ، ما يقرب من ٢٨٠ مليون دولار ، ومازال يحتفظ بأغلبها فى بيته ، وهو عاجز تمامًا عن غسلها وضخها فى رءوس أموال مشروعات كبرى لا يسأله أحد عن مصادرها . برغم أن منطقة الشرق الأوسط لها شهرة فى غسل الأموال فى مشروعات المحال الراقية التى لا يهم أن تحقق رواجًا تجاريًا لأنها لا تعتمد على أرباح البيع ، وكذلك المراكز التجارية العملاقة ، ومعارض السيارات ، والمشروعات السياحية ، والبنوك الغامضة ... إلخ .

وإذا ما وصلت إحدى عمليات غسل الأموال حد الفضيحة العلنية، فإن الإدانة لا تطول المسئولين الكبار ، وإنما يلتف الحبل حول أعناق الموظفين الصغار. فهذا هو قانون اللعبة فى الدول غير الديمقراطية ، ذلك أن الفساد فى هذه الدول مؤسسة لها قواعد وتقاليد ، يتكاتف أعضاؤها لحماية بعضهم بعضًا بكل السبل والأساليب ، يربطون أنفسهم بقواعد أساسية فى السلطة ، أى سلطة لأنها مجرد وسيلة لأهدافهم ومغانمهم ، ويتسللون إلى مفاصل ومراكز الحركة فى المجتمع ، ويقبضون بأصابع من حديد على مصائر وأقدار وأقوات وقوى كثيرة . وبذلك تطفو مؤسسة الفساد كسفينة

نوح فى مياہ المجتمع معزولة عنه ، متحكمة فيه ، وكلما ثقلت حمولتها وغاصت قليلاً وأحاطت بها نظرات الانتقاد ومحاولات التعرية ، يلقي أهل السفينة بواحد من ركابها ، ضحية وقرباناً لقيم الشرف والفضيلة والنزاهة ، فينشغل الناس بها ويستمررون هم فى أعمالهم . فهذه هى آليات الفساد بصفة عامة وآليات غسيل الأموال بصفة خاصة .

ولكن مع اتساع عمليات المراقبة على المنشآت المالية والبنكية ، وخاصة الكبرى منها ، اضطر رجال العصابات إلى دفع الرشاوى السخية للمسئولين الكبار فى البنوك فى مقابل غض البصر عن تحويلاتهم المشبوهة الملوثة . وقد نجح غاسلو الأموال نجاحاً كبيراً فى هذا المجال ، لأن المال فى هذا الزمن أصبح من الأسلحة التى تصعب مقاومتها . فهو فى نظر الكثيرين خير عميم ونعمة لا يمكن البطر بها ، بصرف النظر عن مصدره ونوعيته . وخاصة أن مثل هذه العمليات الخفية أصبحت آمنة إلى حد كبير بسبب غموضها ومراوغتها والإجراءات المعقدة والمتشعبة التى تمر بها ، والتى تشبه قصر التيه لكل من يحاول تتبع مساراته وصولاً إلى منابعها ومصادرهما .

فى كولومبيا على سبيل المثال ، فإن غاسلى الأموال القذرة هم مسئولون كل المسئولية عما يتلقونه من أموال قذرة من الولايات المتحدة ليعيدوها نظيفة إلى رجال المافيا الأمريكيين . وهى عملية تستلزم سرية تامة وإجراءات بالغة التعقيد ، مثل استخدام عملاء ليست لهم أية سوابق قانونية ، ثم دورة مالية مختلفة فى كل عملية على حدة ، وأخيراً شفرة اتصال خاصة بكل عميل أو زبون من تجار المخدرات ، مما يشكل متاهة لا عودة منها لكل من يحاول تقصى الحقائق ، وخاصة بعد أن تمكنت عصابات غسيل الأموال من توظيف أحدث وسائل التكنولوجيا فى الاتصالات التى تتم فى لمح البصر من خلال شفرات تجعل تحويلات المليارات مثل تحويلات الملايين ، بمجرد الضغط على أزرار وأرقام لا يعرفها سوى زعماء العصابة .

وتتم عملية غسيل الأموال على مستوى الكرة الأرضية كلها . وهذا ما كشفت

عنه التحقيقات التي أجرتها إدارات مكافحة غسيل الأموال في أقطار عديدة من العالم. يستوى في ذلك الدول الفقيرة والدول الغنية، الصغيرة والكبيرة، الاشتراكية والرأسمالية، الحضارية والمتخلفة. فمثلاً في أستراليا عام ١٩٩٣ تلقى بنك في مدينة سيدنى طلب تحويل مبلغ عشرة ملايين دولار إلى باكستان عن طريق التلكس. وعندما أبلغ البنك عن هذه الواقعة الغربية، اكتشفت الشرطة أن هناك مؤسسة قد قامت بتنظيف أرباح بيع عشرة أطنان من الحشيش الباكستاني قيمتها ٥١ مليون دولار، منها ٤١ مليون تبخرت في الهواء حيث تم إخفاؤها في آلات لتحلية المياه تم تصديرها إلى سنغافورة حيث اختفت تماماً.

كما اتخذت عصابات غسيل الأموال الدين ستاراً برافاً لإخفاء حقيقة نشاطها المشبوه القذر. فقد شكلت منظمات دينية خيرية لها الحق في الحصول على الهبات والتبرعات بأموال سائلة ليتم إرسالها إلى الخارج دون أن يتشكك أحد في الأمر. بل إن هذه المنظمات ذاتها أنشأت مشروعات وسلاسل من محال الملابس والأحذية، بحجة تشغيل اليتامى والمشردين، وتخصيص عوائد الأرباح للمزيد من أعمال الخير والبر والتقوى!! وهي أهداف معلنة لا يجزؤ أحد على مواجهتها أو التصدى لها، وإلا انهالت عليهم تهم الكفر والفساد والشر. لكن الأهداف السرية الحقيقية تكمن في أنواع من التجارة غير المشروعة سواء في المخدرات أو في الأسلحة، طبقاً لأوامر الأيدي الخفية التي تحركها، والتي يمكن أن تمثل بعض رءوس الإرهاب العالمي.

وتلجأ عصابات غسيل الأموال إلى إنشاء شركات وهمية للتجار في الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة. فمثلاً قامت شركة مجوهرات وهمية بشراء ثلاثة ملايين دولار ذهبياً، تم تصديرها إلى هونج كونج، ثم أرسلت حصيلة بيعها إلى تجار المخدرات بالتللكس، ولم تكن هذه الصفقات والمعاملات ممكنة من قبل بهذه السهولة المذهلة. ومن هنا كان الازدهار العالمي لتجارة المخدرات والدعارة نظراً

لقنوات الاتصال المفتوحة ليل نهار على مستوى العالم كله ، وهى لا تقتصر على مجرد الاتصال وتبادل المعلومات ، وإنما تتم الصفقات عبرها دون أن يتحرك أى طرف من الأطراف المعنية من مكانه .

وقد ساهمت بعض البنوك - سواء عن قصد أو بدونه - فى تدوير عجلة غسيل الأموال . وكان مبتكر هذه الفكرة هو خوسيه أنطونيو فرديناديزى الذى يعتبر من أهم موردى المارجوانا من كولومبيا إلى الولايات المتحدة فى نهاية السبعينيات . فعن طريق سلسلة كاملة من شركاته ، تمكن فرديناديزى من السيطرة على بنك صغير فى فلوريدا اسمه «سن شاين» أى «شروق الشمس» ، ليصبح بعد ذلك مركزاً لغسيل جميع أمواله القدرة حتى عام ١٩٨٤ .

وتسمى هذه البنوك «بالبنوك القراصنة» لأنها توافق على فتح حسابات لشركات ومؤسسات غسيل الأموال ، إذ كل ما يهمها هو الأرباح الضخمة العائدة عليها بصرف النظر عن نوعية مصدرها . وتنتشر هذه البنوك بصفة خاصة فى الدول التى ليست لها تقاليد مصرفية عريقة كما هو الحال فى بلاد الكتلة الشرقية السابقة . ففى بولندا على سبيل المثال استطاع بنك «بودنيتش» فى عام ١٩٩٢ تحويل ١٤٥ مليون دولار من حساب مشبوه فى هونج كونج إلى المافيا فى كل من الولايات المتحدة وإيطاليا خلال فترة وجيزة بعد انهيار النظام الشيوعى فى بولندا حتى تم كشف أمره وإغلاق أبوابه فى النهاية . ومع ذلك فإن عملية غسيل الأموال تتم فى سرية تامة وبطرق ملتوية يصعب اكتشافها إلا بالصدفة البحتة والحظ المواتى بدون مقدمات أو جهد منظم .

وكانت جريمة غسيل الأموال على رأس قائمة الموضوعات التى ناقشها المؤتمر العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذى عقد فى فيينا بالمركز الدولى للمؤتمرات فى إبريل عام ٢٠٠٠ ، وأبدى الحاضرون تخوفاً وقلقاً من الآثار السلبية للعلومة التى أدت إلى ازدهار غسيل الأموال بحيث أصبح من ظواهر العصر الإجرامية،

بعد أن استفاد المجرمون من المتغيرات الجذرية التي وقعت في العقد الأخير من القرن العشرين على وجه التحديد ، والذي شهد انهيار عدد كبير من النظم السياسية والاقتصادية ، وإعادة بناء الآليات الديمقراطية ، فضلاً عما شهده من تقدم تكنولوجي وتمخضه عن نزعات مسلحة على نطاق لم يكن متوقعًا، مما كان له تأثير كبير على تطور الجريمة وآلياتها التي استطاعت أن توظف التقدم التكنولوجي والمتغيرات السياسية لصالحها .

هذه المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية أدت إلى بروز ظروف سياسية جديدة في بعض المناطق ، أدت إلى وجود بيئة مواتية لأشكال جديدة متنوعة ومتوسعة من غسيل الأموال ، سهلت للعصابات بث أنشطتها لتمتد عبر الحدود المحلية والإقليمية ، من خلال استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية العصرية، ومن خلال تعديل هياكلها إلى ما تشبه الشركات لممارسة غسيل الأموال بمليارات الدولارات ، مستخدمة أشخاصًا ذوي مهارة عالية وآليات متطورة لمساعدتها على جنى الأرباح وإخفائها . كما تملك هذه المنظمات أو العصابات القدرة على تكييف نفسها مع متغيرات السوق بالاستجابة إلى الطلب العام على السلع والخدمات ، كما هي الحال في مؤسسات الاقتصاد المشروع .

أما حصيلة نشاط هذه العصابات فقد أشارت إحصائية صادرة في فبراير ٢٠٠١ إلى أن ٦٠٠ بليون دولار كل عام يتم غسلها، فكان لابد من وقفة قوية بعد أن أصبحت المؤسسات المحلية في دول كثيرة غير قادرة على مواجهة الجريمة بمفردها ، إلا في نطاق ضيق للغاية . ولم يعد أمام المجتمع الدولي إلا المواجهة الحاسمة بتدعيم التعاون وترسيخه بين دوله، سواء أكانت غنية أم فقيرة . وإذا كان للعولمة جانب إيجابي في هذا المجال ، فيمكنها أن تساعد في عملية المواجهة التي تتطلب بناء حدود جديدة أو سدود في وجه طوفان غسيل الأموال من خلال استخدام تقنية حديثة مضادة .

لقد وجدت عمليات غسيل الأموال فى العولمة الاقتصادية تربة خصبة لتنمو وتنتشر دون عوائق . فإذا كانت العولمة الاقتصادية قد اتخذت من الثورة الإلكترونية والمعلوماتية قاعدة لانطلاقها ، فإنها بدورها أحدثت ثورة مالية . فإذا كانت الثروة المالية حقاً على الثروة العينية ، ولا تستطيع أن تستقل عنها ، فقد أدى نمو وتطور الأسواق المالية إلى حصول هذه الثروة المالية على قدر من الاستقلال النسبى عن أوضاع الاقتصاد العينى . وقد ساعد التفاعل بين إمكانات ثورة المعلومات والاتصالات من ناحية ، وما لحق أشكال الثروة المالية من تطور من ناحية أخرى إلى إحداث ثورة مالية لا تقل فى آثارها الخطيرة عن ثورة المعلومات ، فالأصول المالية من أسهم وسندات وأرصدة متعددة وحسابات جارية وودائع متنوعة ، لم تعد تنتقل من يد إلى يد فى إطار محلى من التعاملات ، بل أصبحت تنتقل عبر العالم من خلال القنوات الإلكترونية التى تربط الأسواق المالية والبنوك العالمية ببعضها البعض ، مما جعل هذه المؤسسات شبه منظومة واحدة تقريباً ، وجعل المستثمر فى كثير من الأحيان مستثمراً عالمياً لا تقف فى طريقه حدود سياسية أو حواجز جغرافية . لكن العولمة الاقتصادية لا تفرق بين النشاط الشرعى للمستثمر الذى يفيد الآخرين بمشروعاته وإنجازاته ، وبين النشاط الإجرامى لغاسل الأموال ، إذ إن القنوات المعلوماتية والمالية محايدة تماماً فى موقفها تجاه الحلال والحرام .

فقد أدت العولمة بشكل واضح إلى سيطرة الثروة المالية فى المعاملات التجارية كقناع اختفت خلفه الثروة العينية . وتحول الاقتصاد إلى اقتصاد اسمى رمزى تحركه شخصيات اعتبارية وكائنات مجهولة ، ويتأثر بأى تغيير فى أسعار الأسواق المالية ، أو إحصاءات موازين المدفوعات ، أو أرقام البطالة ، أو معدلات ارتفاع الأسعار ، بصرف النظر عن الثروة العينية برغم أنها الأساس الذى تنهض عليه هذه الثروة المالية . أى أن القضية لم تعد قضية إنتاج مادمى ملموس بالنسبة للمستثمر ، بل أصبحت مجرد مضاربات على الأوراق المالية فى جميع أرجاء العالم . وذلك على النقيض من

الماضى حين كان ما يدفع الفرد إلى المشاركة فى تجارة أو صناعة هو ما يعرفه عن هذه التجارة أو الصناعة أو القائمين عليها. ويكفيه أن يعرف تطور أسعارها والعائد المتوقع منها طبقاً لما تعلنه البورصات والأسواق المالية، وعليه بعد ذلك أن يقرر الشراء أو البيع. ولذلك أصبح الأمر نوعاً من القمار الخطير، لأنه لا يعرف الكثير عن ظروف البلاد التى يتعامل معها، أو مدى قوة عملاتها، أو ظروفها الاقتصادية الفعلية مكتفياً بما يعلن من تطورات أسعار الصرف، ونسب الفائدة، وتحليلات ودراسات الجدوى التى تقوم بها المؤسسات المالية. وبالطبع فإنه فى مجال الاقتصاد الاسمى الرمزى الذى تحركه شخصيات اعتبارية وكائنات مجهولة، فإن غاسلى الأموال يجدون فيه مرتعاً خصباً لممارسة أنشطتهم المجهولة والخفية بطبيعتها، بل إنهم يتفوقون فى جرأتهم على المستثمرين الشرعيين، إذ إنهم لم يكدحوا فى سبيل الأموال التى يقومون بغسلها، ولا يخافون من الخسارة لأنهم يستمدون قوة دفعهم من أنهار لا تجف.

وفى عصر ما قبل الثورة الإلكترونية المعلوماتية، لم يعرف العالم غسيل الأموال كظاهرة دولية، لأن الرؤية كانت أكثر وضوحاً بالنسبة للبنوك والمدخرين والمستثمرين فى الأسواق المالية والشركات الوطنية المحلية. كانت علاقتهم شبه حميمة مع الشركات والمؤسسات التى يشترون أسهمها وسنداتها لدراباتهم بوزنها المالى، والقنوات التى تتحرك وتنطلق فيها وسط التيارات الاقتصادية المختلفة، وحتى المضاربات كانت تدور وسط حدود معلومة لا تعرف الشطط، ومع ذلك كان هناك بعض الضحايا الذى لم يحتملوا وطأة الخسائر فأنهوا حياتهم بأيديهم. فماذا تكون حال المستثمرين فى عصر العولمة وهم يقامرون بأثمن ما يملكون عبر قنوات مجهولة ومعتمة، مهما بدت لهم مشرقة ومؤكدة؟! وحتى فى الربح فإنه يغرى بمكاسب محتملة قادمة، عندئذ يتورط المستثمر فى لعبة اللهاث وراء الأرباح، وهو يحاول منع نفسه من التفكير فى شبح الخسارة تماماً مثل المقامر الذى يتعامى عن الخسارة فى حين يداعب المكسب خياله ليل نهار. أما غاسلو الأموال فمكاسبهم أو

عمولاتهم مضمونة تمامًا لأنهم يتعاملون مع آليات الفساد التي لا تتوقف أبدًا عن العمل والتطور .

وغياب التطابق بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي لا يقلل في أساسيته وعواقبه الوخيمة عن تلك التي تترتب على غياب التطابق بين الاقتصاد الاسمي الرمزي والاقتصاد الفعلي العيني ، لأن كل ما يهيم العولمة الاقتصادية هو استمرار تدفق الأموال ذهابًا وإيابًا في القنوات الإلكترونية الدولية بصرف النظر عما إذا كنت واردة من نظم سياسية عفنة وفاشية وديكتاتورية ، وعصابات غسيل الأموال وتجارة المخدرات والرقيق الأبيض ، أو واردة من نظم ديمقراطية ودول متحضرة وآليات متقدمة . وكان من أهم القضايا التي أثارها أزمة النمرور الآسيوية ، مدى مصداقية وفعالية الإصلاح الاقتصادي في غياب الإصلاح السياسي والممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية بالرأى والعمل .

وفي عصر العولمة الاقتصادية قد يكون غياب القانون نعمة سابعة لغاسلي الأموال وتجار المخدرات والرقيق الأبيض وغيرهم من العصابات الدولية . فهم يتحركون عبر القنوات الإلكترونية للاقتصاد العالمي بحرية لم يتخيلوها في أكثر أحلامهم سعادة من قبل . لكن ما ينطبق على العصابات لا ينطبق على الدول التي يتعامل معها العالم على هذا الأساس . ولذلك فإن إمكان استمرار نجاح اقتصاد السوق الحرة في غيبة دولة القانون وتداول السلطة وفاعلية المساءلة ، أصبح أمرًا مشكوكًا فيه للغاية . ومهما قيل وأشيع حول تآكل دور الدولة ونفوذها في عصر العولمة التي أزاحت الأسوار والحواجز من طريقها ، وجعلت من العالم قرية صغيرة ، فإن العالم لا يمكن تصوره بدون هذه الدول التي يمكن أن يكون تأثيرها سلبياً للغاية على بنيتها الاقتصادية أو إيجابياً بنفس القدر تبعاً لتخلف نظامها أو تقدمه .

أما إذا استكانت دول العالم أمام طوفان العولمة كأنه قضاء لا راد له ، فسيأتي

اليوم الذى يتحكم فيه المضاربون ، فى مقدرات العالم ، بل ويصبح فى إمكانهم أن يقوموا بالدور الذى كانت الدول والحكومات قد قامت به عبر العصور السابقة . إن عملية غسيل الأموال نفسها لدليل مادم ملموس على أن الفساد لن يعدم الوسائل والأساليب والحيل والخدع التى يمكن أن يستشرى من خلالها كالوباء العالمى . وربما كانت عمليات غسيل الأموال مقدمات لكوارث أخرى لا يعلم مداها سوى الله . إن الإنسانية أصبحت على شفا هاوية لاقرار لها ، ولم يتبق أمامها سوى وقت قصير للسقوط فيها أو التراجع بعيدًا عنها ، فإذا لم تتسلح بالإرادة والوعى واليقظة والحسم ، فسوف تصبح تحت رحمة العصابات وشذاذ الآفاق وهى قابعة فى قاع الهاوية بلا حول لها أو قوة ، هذا إذا كان لهذه الهاوية قاع .

★ ★ ★

(٤٠) غسيل المخ

يعتبر غسيل المخ من أخبث قواعد اللعبة السياسية وأكثرها مرواغة ودهاء . فهو من الآليات أو القضايا الحافلة بالكثير من الغموض والإثارة والتحديث الدائم ، إذ لم تعد عمليات غسيل المخ مقصورة على أهدافها التقليدية فى مجال توجيه الفكر والسلوك الإنسانى للفرد الحر ضد إرادته وعقله ، مستخدمة فى ذلك وسائلها المتعددة فى غسل مخه ، ثم سلب إرادته ، ثم شحنه بأفكار مضادة لتلك التى كان يعتقدونها ، مما يترتب عليه سلوكيات مناقضة لما كان يتبعه من قبل ، دون أن يشعر بالفرق أو بالتحول . فقد كان هذا هو الأسلوب التقليدى الذى تتبعه السلطات وأجهزة المخابرات فى مختلف بلاد العالم ، شرقية وغربية ، وخاصة فى فترات الطوارئ والحروب والصراعات المختلفة .

لكن مع التطورات الضخمة التى تحققت فى مجالات علم النفس والاجتماع والإعلام والدعاية والإعلان والتعليم والسياسة والاقتصاد والأنثربولوجيا ، بل والفسايولوجيا والبيولوجيا ، فإن مجالات غسيل المخ اتسعت وتعمقت حتى كادت أن تشمل جوانب الحياة اليومية ، سواء على المستوى الفردى أم المستوى الجمعى ، فقد أصبح عقل الإنسان عرضة لعدد لا يحصى من المؤثرات المباشرة وغير المباشرة ، الواعية وغير الواعية ، العامة والخاصة ، الرسمية والشعبية ، بحيث يصعب القول بأن الإنسان هو سيد موقفه فى عصر المعلوماتية ، والعولمة ، لدرجة أن بعض المفكرين قد بلغ به التشاؤم حدًا جعله يصرح بأن إرادة الفرد الحر قد أصبحت وهمًا لأن مخه يتم غسيله أولاً بأول من كل الأطراف المعنية ، وأن ما يتوهمه أنه أفكاره

وأراؤه الأثيرة هو فى حقيقة أمره أفكار وآراء صنعت خصيصًا له ، وتم شحن عقله بها وهو يتصور أنها من بنات أفكاره . وحتى القائمون بعمليات غسيل المخ سواء أكانوا أفرادًا أم مؤسسات ، هم بدورهم عرضة لغسيل المخ من أطراف أخرى ، أى أن غسيل المخ أصبح دائرة جهنمية أو سلسلة متصلة الحلقات من التأثير والتأثر المتبادلين ، وإن كانت نسبة فاعليته تتراوح بين شخص وآخر ، وموقف آخر .

وتوضح لنا أحداث التاريخ ومواقفه أن الإنسان عرف عمليات غسيل المخ منذ أقدم العصور فى مجال استخلاص الاعترافات من الأعداء والخصوم والأسرى والضحايا . بل إن أهم مرحلتين من مراحل غسيل المخ كانتا من الممارسات التقليدية فى هذه العمليات منذ أن أدركها الإنسان . تمثلت المرحلة الأولى فى استخلاص الاعترافات من الشخص المستهدف بطريقة أو بأخرى ، بحيث يدلى بكل ما يعتنقه من أفكار ، وبكل ما شارك فى صنعه من أحداث ، وبكل ما يعرفه من معلومات ، وبكل ما عاينه من مواقف وشخصيات . ثم المرحلة الثانية التى تبدأ بإعادة تعليم مثل هذا الشخص وثقيفه وتقويم فكره ، وعليه أن يستسلم لكل هذه الخطوات أو يتظاهر على الأقل بذلك إذ كان يملك من الدهاء ما يؤهله لذلك ، وإلا فالويل والثبور وعظائم الأمور فى انتظاره .

وغسيل المخ لا يمارس على الأعداء والخصوم والأسرى فحسب ، بل يمارس أيضًا على أبناء الوطن الذين يشكلون مصدر قلاقل ومتاعب للأنظمة الحاكمة ، أو من المتوقع أن يصبحوا كذلك . ومن هنا كانت ضرورة أن تسيطر السلطات على الظروف المحيطة بالحياة الاجتماعية والفكرية والثقافية للفرد أو للجماعات بهدف إحلال أفكار وتوجهات ومعتقدات تختلف عما يعتقده الفرد ، بحيث تمتلك السلطات بيدها عنصر المبادرة فى تنمية الطاعة وتعميق الإخلاص لعقيدة معينة من خلال القضاء على ولاء المواطن لأى فرد أو جماعة ، وذلك بإقناعه بشتى الوسائل السياسية والإعلامية

والثقافية ، بأن معتقداته غير صحيحة ، ومنافية للمنطق السليم ، ويمكن أن تورده موارد التهلكة ، ولذلك يتحتم عليه تغييرها بإحلال المعتقدات والأفكار الجديدة محلها .

وقد نادى دعاة حقوق الإنسان بأن عملية غسيل المخ هي فى حقيقتها قتل أعظم هبة منحها الله للإنسان وهى العقل ، فهى تضعه تحت رحمة سطوة مهدرة لكيانه وكرامته وكبريائه بل وحياته نفسها إذا لم يكن يمتلك من الصلابة والصمود ما يمكنه من الحفاظ على وعيه ويقظته فى مواجهة كل محاولات تغييب عقله . ذلك أن من أولويات غسيل المخ تحطيم إرادة الشخص المستهدف حتى يتحول إلى كيان ألى أو ألعوبة فى يد من قام بغسل مخه ، وبالتالي يصبح خاضعاً لإرادته تماماً تمهيداً لإعادة تعليمه وبرمجة عقله المغسول بأفكار وتوجهات ومعتقدات جديدة تحل محل السابقة ، وبذلك يتمص شخصية جديدة ونظرة مختلفة ليسلك على أساسها فى حياته الجديدة . وهذا يعنى إمكان توجيه الفكر الإنسانى أو السلوك الإنسانى ضد الإرادة الحرة للفرد ، وبالتالي إهدار كيانه فى الصميم .

وإذا كان الوهم يعتبر من المجالات المرضية التى تناولها التحليل النفسى بالدراسة والعلاج ، فإن غسيل المخ قد تجاوز هذا المجال المرضى إلى إيجاد واقع فعلى جديد يعيشه الشخص المستهدف . فهو انتقال من واقع قديم إلى آخر جديد مع تحطيم كل الجسور التى يمكن أن تصل بينهما . وهذا أخطر بكثير من مريض الوهم الذى يمكن معالجته بإخراجه من سطوته بحيث يضع قدميه على أرض الواقع الصلب مرة أخرى . أما ضحية غسيل المخ فإنه قد يضع قدميه على واقع جديد أكثر صلابة ورسوخاً من واقعه القديم ، وقد يصبح أكثر تعصباً له والتزاماً به من الذين دفعوه إليه عبر مراحل غسيل المخ ، وخاصة أن الأساليب الحديثة لغسل المخ قد تعددت وتطورت بتوظيفها علوم النفس والاجتماع والسياسة والدعاية والثقافة ، بحيث تضاءلت نسبة القادرين على الصمود فى وجهه والنجاة منه .

والإيحاء من أهم أدوات ومناهج غسيل المخ التي استمرت معه وتطورت بتطور علوم النفس والإعلام والدعاية والاجتماع والتربية والتعليم والسياسة والهندسة البشرية، وهو سلاح ذو حدين، بمعنى إمكان استخدامه في الهدم والتدمير وأيضاً في البناء والتعمير. ويمكن أن يكون داخلياً نابعاً من ذات الشخص إلى عقله، أو خارجياً صادرًا عن المجتمع أو السلطة إلى عقله أيضاً، أو فردياً مقتصرًا على فرد بعينه، أو جماعياً يشمل على مجموعة أو قطاع معين من البشر. وقد مارس الإنسان الإيحاء منذ بداية وعيه بالعالم والمجتمع الذي يعيش فيه دون أن يقننه في منظور أو منهج علمي. وظلت ممارسته اجتهادية إلى أن تبلور علم النفس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واتخذ منه أداة من أهم أدواته في التشخيص والتحليل والعلاج النفسي، كما اتخذت منه أدواته في التشخيص والتحليل والعلاج النفسي، كما اتخذت منه الأجهزة السياسية والإعلامية والمخابراتية أداة فعالة لغسيل المخ الذي أصبح في النصف الثاني من القرن العشرين هدفًا محددًا لتغيير السلوك البشري من خلال أساليب التأقلم والتكيف بما فيها استخدام العقاقير لتهدئة تلاميذ المدارس، ونزلاء السجون، وتوظيف الكهرباء في تشكيل الأمزجة ومغالمة الشخصية، إلى جانب الجراحة لتغيير القسماط والملاح، بل واللجوء إلى كاميرات التلفزيون وأجهزة الكمبيوتر لدراسة سلوكيات الجماهير دون أن تدري، ثم وضع البرامج العملية لإعادة صياغة هذه السلوكيات. بل إن العقاقير أصبحت تستخدم الآن للحد من قدرات العقل أو تنشيطها، وغير ذلك من الآفاق التي بلغتها الهندسة البشرية، أو الهندسة الوراثية التي جعلت خبيراً أمريكياً في العلوم الإنسانية مثل كارل روجرز يقول:

«لقد أصبح في مقدورنا الآن استغلال ما حصلنا عليه من معارف في السيطرة على البشر بأساليب مستحدثة لم تخطر لهم ببال. فلدينا من الوسائل والأساليب ما يمكننا من سلب إرادة الناس ومكونات شخصياتهم، ثم تحريكهم إلى ما نريده لهم - كالدمى - حتى دون أن يدركوا ما يجري لهم».

وكان الإيحاء هو الباب الذى فتح على مصراعيه لبلوغ كل هذه الأفاق المرعبة التى تحتاج إلى وعى كل المدافعين عن حقوق الإنسان ويقظتهم وصمودهم فى معركة مصيرية للبشرية جمعاء ، وذلك قبل أن يتحول البشر إلى كائنات ممسوخة تعيش حياة أو تركب سفينة وسط محيط متلاطم الأمواج ، فى حين يمسك بدفتها أشخاص غامضون أو خفيون يوجهونها إلى حيث يشاؤون دون أن يحاسبهم أحد أو يسألهم - مجرد سؤال - عن الغايات التى يريدون بلوغها .

وعقل الإنسان ينقسم إلى عنصرين أو شقين أو عقليين :

أحدهما ظاهر وواع ، والآخر باطن غير واع ، وهو الذى يمارس فيه الإيحاء معظم أنشطته الفعالة التى تبدأ مع الإنسان منذ طفولته المبكرة . ومشكلة العقل الباطن أنه يقبل كل خبر أو إيحاء يوجه إليه باعتباره حقيقة ، ما لم يقم العقل الظاهر الواعى للشخص نفسه أو لشخص آخر بإعطاء إيحاء مضاد للإيحاء الأول ، يمنع قبوله أو يزيل أثره من خلال تعرية زيفه أو تفاهته وسطحيته وخواته أو غرضه الخبيث . والعقل الباطن يسير فى خط مستقيم إذا لم يجد فى طريقه ما يغير مساره ، ولذلك يقوم بتنفيذ الإيحاء الذى ترسخ فيه إلى أقصى حدوده ما لم تكن هناك فكرة عاقبة أو مضادة أو كاشفة ، أو عجز بدنى يحول دون التنفيذ . ويعرف السياسيون والإعلاميون أن قابلية الناس للإيحاء تزداد إذا ضربوا على أوتار أثيرة ومرغوبة داخلهم ، والذى يمكن أن يصل فى قوة تأثيره إلى درجة التنويم المغناطيسى . وبصفة عامة فإن قابلية العقل الباطن للإيحاء لا تتوقف على صحة مضمونه أو بطلانه ، وإنما تتوقف على مدى يقظة العقل الواعى الذى يستطيع أن يفرز الصحيح من المزيف ، والحقيقى من الباطل . وكانت الدعاية أسبق من الإعلام فى صياغة الفكر السياسى عند الجماهير . وقد عرف خبراء الإعلام والدعاية ، مصطلح «الدعاية» بأنه علم أو فن الإيحاء والتأثير والسيطرة على عقل الجماهير من خلال الإلحاح والتغيير والاستهواء والإغراء ، لتقبل وجهات نظر أو آراء

أو أفكار أو سلوكيات أو متغيرات جديدة ومختلفة عن تلك التي ترسخت من قبل في هذا العقل . ولكي تحدث أثرها المطلوب يجب أن تكون منظمة ومتسقة ومقصودة من خلال منهج نظري وتطبيقي . وقد عرف هارولد لاسويل الدعاية في مقال له بعنوان «الحرب السياسية والنفسية» بأنها «اختيار العبارات وترويجها بهدف التأثير في سلوك الجماهير» .

ونظراً للدور الحيوى الذى يلعبه الإيحاء فى مجال غسيل المخ بالدعاية ، فإن علم النفس يعد من أهم العلوم التي يعتمد عليها رجل الدعاية ، وإن كانت هناك علوم أخرى لا يستغنى عنها مثل علم الأنثروبولوجيا الذى يبحث فى حياة الإنسان الفسيولوجية، والتاريخية، والجغرافية، والبيئية، والعرقية، وعلم الاجتماع الذى يبحث فى نشاط الإنسان بوصفه كائنًا اجتماعيًا له مواصفات وخصائص قد تختلف من مجتمع إلى آخر ، وعلم الاقتصاد الذى يدرس المؤثرات الاجتماعية والمادية ذات الصلة الوثيقة بالإنتاج ، والتوزيع ، والاستهلاك ، والرخاء ، وغير ذلك من العلوم التي عرفت بالعلوم الإنسانية التي تنير كثيرًا من المسالك والدروب لرجل الدعاية . لكن يظل علم النفس هو الدليل أو المؤشر الذى يهدى رجل الدعاية لاختيار الأدوات والمناهج المفيدة له من هذه العلوم . ومن المعروف أن علم النفس لعب دورًا خطيرًا فى عمليات غسيل المخ التي استخدمت في توجيه الفكر الإنسانى ضد رغبة الفرد الحر وإرادته .

وعلى الرغم من أن الدعاية تعتبر من العلوم أو الفنون أو الأساليب أو المناهج التي تبلورت على أيدي علماء الإعلام فى القرن العشرين ، إلا أن الإنسان لجأ إليها منذ أقدم العصور للترويج لأفكاره ، وتدعيم مكانته ، وبسط سطوته ، خاصة فى ميادين الحروب والمعارك التي لم يعتمد فيها على السلاح المادى وحده . فمثلا كتب صن تزو المفكر الإستراتيجى العسكرى الصينى فى القرن الخامس قبل الميلاد عن وسائل

التأثير فى مجال الحرب ، فأوضح أن القتال الليلى يحتاج إلى استخدام الطبول والنيران بكثرة ، أما فى القتال النهارى فلا بد من حمل أعداد كبيرة من الأعلام واللافتات بهدف إرهاب عيون العدو وأذانه ، وتعطيل عقله عن التفكير والتحليل ورؤية الأمور على حقيقتها . كما تناول الكتاب الهندى الكلاسيكى «فن الحكم» ، أساليب الدعاية غير المباشرة من خلال العملاء السريين الذين يختلطون بقوات العدو لنشر الشائعات عن هزيمته الأكيدة . وفى العصر اليونانى الرومانى ، سجلت وثائق تشرح أساليب التغلب فى المناقشة والجدل وإدخال الطرف الآخر فى متاهات جانبية ، وطرق مسدودة ، وحلقات مفرغة ، تصيب عقله بالتشتت ، كما توضح هذه الوثائق طرق الفوز فى الانتخابات ، واستخدام الأعمال الشعرية والمسرحية فى نشر الإيمان بالآلهة ، وحفز الشباب على التحلى بروح الشجاعة والإقدام والابتكار ، ونسج المؤامرات أو إحباطها ، وتوزيع الهدايا على سبيل الدعاية المادية الملموسة ، وغير ذلك من أساليب الإغراء والإيهار التى تضاعف من سطوة الانفعال وسيطرته على العقل .

وقد سجل التاريخ مواكبة الدعاية الفكرية والسياسية والاجتماعية للثورات التى اندلعت فى مختلف البلدان . فقد اكتشفت معظم الأنظمة السياسية أن الدعاية وإقناع الأطراف المعنية من الوسائل الكفيلة بتجنب خوض المعارك ، وسفك الدماء ، وإهدار الثروات ، وانفجار حركات العصيان والتمرد ... إلخ . وقد وضعت الأسس الأولى لإقامة الإمبراطوريات حين تعلم الغزاة أهمية تحويل البلاد التى استسلمت لهم إلى جانبهم بدلاً من القضاء عليها ، وذلك من خلال عمليات جماعية لغسيل المخ ، ونشر روح القطيع ، وتعطيل طاقات العقل النقدى . ولعل طريقة الطابور الخامس التى تستهدف التغلغل فى صفوف العدو لأغراض سياسية كانت نتيجة لدراسة عمليات التبشير التى قامت بها العقائد والديانات المختلفة ، أو أنشطة العملاء السريين خلف خطوط الأعداء .

ومنذ بداية وعى الإنسان بالدعاية ، فإنها لم تقتصر على المجالات السياسية فحسب ، بل امتدت لتشمل المجالات الدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأدبية والفنية ، بهدف الإقناع بتوجهات فكرية وسلوكية معينة دون اللجوء إلى محاولات التأثير بالقوة والإكراه والجبر ، إذ إنه من المستحيل إكراه العقل على اعتناق أفكار معينة حتى لو تظاهر بذلك تجنباً للأذى ، لكنه من الممكن غسل المخ بوسائل الإقناع والإغراء والاستهواء والإلحاح والتكرار ... إلخ . وقد تحمس خبراء الإعلام للفرقة بين مفهومى الإعلام والدعاية على أساس أن الإعلام يتميز بالموضوعية والدقة والمصداقية . أما الدعاية فهى فى الغالب تستخدم للترويج لوجهة نظر معينة بهدف جذب مؤيدين لها بعد أن تتم السيطرة على عقولهم وتحركاتهم . والدعاية لا تقول الحق دائماً ، وتستهدف المشاعر والانفعالات لإثارته والتلاعب بها بدلاً من التعامل الموضوعى مع العقل .

ومع ذلك فإن الفوارق أو الحدود أو الحواجز بين الإعلام والدعاية ، أصبحت نسبية إلى حد كبير ، إذ أصبح من المعتاد أن تعتبر أية دولة نشاطها إعلاماً مهما لجأت إلى أساليب الدعاية المباشرة والفتحة ، وفي الوقت نفسه تعتبر نشاط الدول المعادية دعاية مهما تميز بالمنهج العلمى والتحليلى . كذلك فإن كثيرين من الإعلاميين وجدوا فى الدعاية أسلوباً سريعاً ومباشراً بل ومريحاً للإعلان عن الأفكار والتوجهات التي يريدون توصيلها إلى الأطراف المعنية . وأدى هذا المنهج البراجماتى إلى صور عديدة من تزييف الحقائق ، وتلوين المعلومات ، والعبث بالإحصائيات ، والتلاعب بصياغة الأخبار عن طريق الحذف أو البتر ، أو التأكيد على فقرات معينة ، والتغاضى عن أخرى ، أو المرور عليها مرور الكرام ، وغير ذلك من أساليب الاستغلال والتشويه والتحريف المتعددة التى تهدف إلى عمليات غسيل المخ الجماعى .

وقد تلاشت الفوارق بين الإعلام والدعاية بحيث أصبحت الأجهزة الإعلامية

كلها متهمة بغسيل المخ الجماعى وتنميط العقل المعاصر ، لدرجة أن الكتاب والمفكرين فى أمريكا وأوروبا الغربية على وجه الخصوص ، اتهموا التليفزيون على وجه التحديد ، بتهمة تنميط الكلام والسلوك والأذواق ، وصوروه على شكل آلة هائلة من آلات تسوية الحشائش التى تمر على كل الفروق الإقليمية فتقوم بتسويتها أى بمحوها ، ساحقة فى طريقها كل خصائص التنوع الثقافى الذى يعتبر المصدر الأساسى للتعددية والخصوبة والتجدد . أما بعد انتشار الشبكات الفضائية التى أحالت العالم كله إلى قرية صغيرة ، فقد أوشك التنوع الثقافى بين دول العالم ، بشرقه وغربه، بشماله وجنوبه ، على أن يتلاشى بدوره بحيث بدت علامات التثوه ومظهر المسخ على الثقافة الإنسانية بصفة عامة . ولم يظل التليفزيون وحده فى الساحة بل سرعان ما انضم إليه الراديو والقيديو وشبكات الاتصال الدولى مثل الإنترنت ، وكذلك الصحف والمجلات ، بحيث تحولت ثقافة العصر إلى معزوفة مكررة ومملة وزاخرة بالنشاز والاضطراب والصخب بلا أى مبرر .

وهناك نوعان من غسيل المخ الجماعى ، أحدهما سلبي والآخر إيجابى . ويعتمد السلبي على ثلاثة أساليب أو أدوات تستخدمها نظم الحكم الشمولية بصفة خاصة ، وهى : أسلوب التكرار والملاحقة ، وأسلوب الإثارة العاطفية ، وأسلوب تحول انتباه الجماهير ، أما غسيل المخ الجماعى الإيجابى فيعتمد على أسلوبين يحرصان على احترام عقل الجماهير وهما : أسلوب عرض الحقائق ، وأسلوب البرامج المحددة التى تعتمد على المنهج العلمى وما يشبه دراسات الجدوى . وغالباً ما تلجأ النظم الديمقراطية والليبرالية إلى هذين الأسلوبين لما ينظويان عليه من مصداقية فكرية وأخلاقية هى فى النهاية فى صالح الحاكم والمحكوم ، مهما كانت الحقائق المرة التى يتم عرضها .

ويؤمن القائمون بعمليات غسيل المخ الجماعى السلبي أن الدعاية بأسلوب التكرار والملاحقة والإلحاح ، وليس الحوار أو النقاش ، هى أنجح الأساليب لتغيير

الرأى العام ، وكانت الدعاية الألمانية فى العهد النازى رائدة فى تطبيق هذا الأسلوب الذى وجدت فيه أفضل قناة مباشرة إلى انفعالات الجماهير ومشاعرها ، ولا يهم بعد ذلك أن تبلغ العقول أو لا تبلغها على الإطلاق . ذلك أن هذا الأسلوب يهدف إلى استثارة المشاعر والانفعالات من خلال التركيز على محاور انفعالية محددة تدور حولها مشاعر الجماهير فى إطار منهج يمزج التكرار بالإلحاح بالتنوع حتى تقتنع به الجماهير به فى النهاية دون أن يصيبها الملل . والاقتناع هنا يأتى نتيجة لعود الإنسان الذى هو بطبيعته أسير العادة التى ارتاح إليها جهازه العصبى . وكان جوبلز رائد علم الدعاية الألمانية ومؤسسه يقول : «إن سر الدعاية المؤثرة والفعالة فى التركيز على بضع حقائق فقط ، وتوجيه أذان الناس وعيونهم إليها بالبحاح وتكرار» .

أما الأسلوب الذى يعتمد عليه غسيل المخ الجماعى السلبى ، فهو أسلوب الإثارة العاطفية والتهيج الانفعالى من خلال ملاحقة الجماهير بالمعلومات والآراء والأفكار التى تضرب على الأوتار الحساسة والمشدودة داخلها ، والقابلة للتجاوب اللحظى ، ولا مانع من استخدام الكذب والتضليل والخداع وغير ذلك من الوسائل التى تضمن استمرار غسيل المخ الجماهيرى واحتكار توجيه الجماهير ، مع عدم السماح بوصول أية آراء مخالفة أو دعاية مضادة . فالعقل الجماعى يجد نفسه محاطاً بغابة وأحراش من الأكاذيب والأوهام والهواجس التى يصور لها رسوخها أنها حقائق واقعية لا بد أن ينقاد إليها . وهذا الأسلوب الغوغائى يجد تربة صالحة للانتشار والازدهار فى فترات الأزمات السياسية ، والهزات الاقتصادية ، والتقلبات الاجتماعية التى تفقد الجماهير قدرتها على استخدام العقل والمنطق والرؤية الموضوعية فى تفسير ما يدور حولها ، وبالتالى تصبح فريسة لهذه الدعايات التى تستهين بعقلها وتتلاعب به ، والتى تؤجل استعدادتها للتوازن النفسى بقدر الإمكان . بل إن هذه الدعايات تصل إلى درجة إيهام العقل الجماعى بأن الأفكار والتوجهات الجديدة التى سيطرت عليه إنما هى من صنعه وابتكاره هو ، وليست مفروضة عليه من أية قوى خارجة عنه .

أما الأسلوب الثالث الذى يعتمد عليه غسيل المخ الجماعى فيتمثل فى أسلوب تحويل انتباه الجماهير عندما يتعذر الوقوف والتصدى لتيار جارف صنعه الرأى العام نتيجة لظروف وملابسات وتفاعلات لم يكن فى الإمكان القضاء عليها فى مهدها . عندئذ يمكن تفجير قضية مفتعلة ، ويشترط أن تكون مشتعلة حتى يمكنها أن تحتل مساحات زمنية كبيرة على موجات الأثير المرئى والمسموع ، ومساحات مكانية لافتة للنظر على صفحات الصحف والمجلات . فهذا هو الأسلوب المفضل الذى يتبعه القادة السياسيون وخبراء الدعاية لتحويل انتباه الجماهير إلى قضية جديدة لا تقل أهمية عن القضية التى أثارها الرأى العام ، وربما تبدو أكثر أهمية وأشد خطورة . هذا بشرط ألا تبدو مفتعلة أو مصطنعة أو ملفقة ، لأن مثل هذا الإحساس بافتعالها يمكن أن يكون بمثابة دبوس فى بالون منفوخ بغازات وأبخرة منتقاة لكنها سرعان ما تتسرب من الثقب الذى أحدثه الدبوس .

أما غسيل المخ الجماعى الإيجابى فيسعى دائماً إلى مد العقل الجماهيرى بكل الحقائق الموضوعية التى تمكنه من التقدم بخطوات واثقة على طريق ذات معالم واضحة نحو احتمالات يمكن استشراف أفاقها المستقبلية . فهذا النوع من الدعاية هو فى حقيقته تثقيف وتنوير وتعليم وتوعية ، على أساس أن الحقائق الموضوعية أقوى أثراً وأبقى على مر الزمن من الأكاذيب والتهاويل والأوهام والشعارات والشائعات . وهذه الدعاية تحترم عقلية الجماهير وحقها الديمقراطى فى توجيه دفة حياتها بنفسها ، ولذلك فهى تتوحد فى هذا المجال مع الإعلام فى الدول الديمقراطية التى تلجأ إلى استخدام أسلوب المصارحة لتعبئة الجماهير فى مواجهة الأزمات القومية .

لكن الأنظمة الديمقراطية يمكن أيضاً أن تمارس الخداع والكذب والتضليل ، إذ إن الطبيعة البشرية بكل سلبياتها ومساوئها لا تختلف كثيراً فى ظل نظم ديمقراطية أو ديكتاتورية . والدول والأمم ، بصرف النظر عن الأنظمة التى تحكمها ، تخضع لنفس الظروف التى يخضع لها الفرد ، أى يمكن أن تقع ضحايا للخداع والكذب والتضليل

والتوجهات المغرضة المريبة التي يمكن أن تصدر عن المسؤولين أنفسهم وعن الأجهزة الإعلامية التي تسير في ركبهم . وكان أكبر دليل على احتمال حدوث هذا في دولة ديمقراطية ، قد تمثل في حرب فيتنام التي راح ضحيتها ما يقرب من أربعة وخمسين ألف جندي أمريكي مقابل ملايين من الشعب الفيتنامي ، في حين كان الرأي العام الأمريكي في غفلة استغرقته طوال سنوات الحرب بحيث لم يدرك حقيقة ما كان يجري . فقد كان رجال المخابرات العسكرية يبالبغون في قوائم الخسائر التي ألحقوها بالفيتناميين ، وفي الوقت نفسه يقللون بشكل واضح من نسبة الخسائر في صفوفهم . وكان السفير الأمريكي في فيتنام الجنوبية ، ينقلها بدوره إلى البنتاجون والبيت الأبيض في واشنطن . وبناء على ذلك كان الرئيس الأمريكي ليندون جونسون يلقي بتصريحاته وبياناته ليطمئن الشعب على الأوضاع العسكرية في فيتنام ، وأنه ليست هناك ضرورة لاستدعاء قوات الاحتياط ، ثم يواصل حديثه عن «الحلم الأمريكي» للقضاء على الفقر والأحوال المعيشية المتدنية ، في حين كان يتساقط على أرض فيتنام الآلاف من خيرة الشباب الأمريكي ، ليعودوا إلى وطنهم يومياً في نعوش اكتظت بها مقبرة أرلنجتون في قلب العاصمة واشنطن وعلى مقربة من كل من البنتاجون والبيت الأبيض نفسه .

هذا هو الثمن الباهظ الذي يدفعه كل مواطن في الدول ابتداء من رئيسها حتى أبسط مواطن فيها ، نتيجة لغسيل المخ الذي يساهم فيه عدد من المسؤولين المتواطئين مع أجهزة الإعلام . أى أن قمة السلطة أيضاً عرضة لعمليات غسيل المخ ، مما يتطلب اليقظة والوعى بل والدهاء من كل الأطراف المعنية في مواجهة هذه العمليات الخبيثة والمدسوسة والمسمومة ، سواء أكانت هذه الأطراف على قمة المسؤولية السياسية أم وسط الجماهير التي تشكل القاعدة الشعبية .

★ ★ ★

(٤١) فن التواصل

يعتبر فن التواصل بين القائد والشعب أو الجمهور من أهم قواعد اللعبة السياسية التي تساعد القائد أو الزعيم على لمس نبض الجماهير ، وبالتالي التمكن من الربط الحيوى بين القمة والقاعدة ، والتجاوب فيما بينهما ، سواء من ناحية الإرسال أو الاستقبال .

وتتمثل الأدوات المباشرة للقيام بهذه المهمة القومية الضرورية فى الخطابة والتصريحات والحوار والمؤتمرات الصحفية والأحاديث أو البيانات عن طريق الراديو أو التلفزيون ... إلخ من الأدوات أو الوسائل أو الأساليب التى ترسم صورة القائد أو الزعيم فى ذهن الجمهور . وتكمن خطورة هذه الصورة فى أنها تحدد معالم سلوك الجمهور تجاهه ، بطريقة أو بأخرى ، طبقاً لنوعية بريقها أو جاذبيتها . وإذا كانت أجهزة الإعلام - التى تمتلك الآن إمكانات تكنولوجية فائقة - تساهم بقسط وافر فى صناعة صورة القائد أو الزعيم ، لدرجة أن بعض كبار الإعلاميين الأمريكيين يقولون إن شخصية الرئيس الأمريكى داخل البيت الأبيض أو فى حياته الخاصة لا تهم بقدر ما تهم صورته المصنوعة فى وجدان الجمهور وذهنه ، مهما كان التناقض حاداً بين الأصل والصورة .

ومع ذلك يظل الدور الأهم والأخطر فى رسم هذه الصورة ، مرتهاً بما يفعله الزعيم شخصياً ، لأنه البطل الذى يراه الجمهور على منصة المسرح السياسى ، أو على شاشات الشبكات الفضائية .

والجمهور لا يهتم كثيرًا بالمخرج أو مهندس المناظر أو الإضاءة أو خبير المكياج ، لأنه لا يعرف ولا يرى سوى البطل بصفة شخصية ، فإذا أحبه فإنه من السهل أن يتوحد معه ، وإذا شعر بوجود حواجز وسدود تحول دون التواصل بينهما ، فإنه سرعان ما ينصرف بعيداً عنه أو يبدي عدم ارتياحه له . وإذا استمر عدم الارتياح هذا مدة أطول من اللازم ، فإنه يمكن أن يتحول إلى شجب ورفض قد يتجمعان في النهاية على شكل رأى عام .

ويلعب كل من الأداء والإلقاء دورًا سياسياً فى صنع ما يسمى «بالكاريزما» أو السحر أو الجاذبية الشخصية للقائد. لكن الأداء المظهري لا يكفى فى حد ذاته إذا لم يكن واجهة لمنهج فكرى وحضارى، يضرب على الأوتار الحساسة داخل الجماهير، ويفتح أمامها آفاق المستقبل على أساس علمى وعملى ، وليس لمجرد إثارة أحاسيس التفاؤل والاستبشار . فلاشك أن الشخصية الجذابة للقائد تأسر الجماهير ، بشرط أن ينم المظهر البراق عن جوهر أصيل . فعندما تتواصل الجماهير مع قائدها من خلال الخطابة أو التصريحات أو الحوار أو المؤتمرات الصحفية أو الأحاديث أو البيانات الإذاعية والتليفزيونية ، فإنها تربط دائماً بين مصداقية ما يقال والأسلوب الذى يلقى به وبين حقيقة ما يتم من إنجازات على أرض الواقع .

وهناك شروط أربعة أساسية لابد من توافرها فى الأسلوب الذى يؤدي به أو يتحدث به القائد . وهذه الشروط هى المعرفة والإخلاص والحماس والممارسة فيجب أن تدرك الجماهير أن القائد يلهم ويستوعب كل جوانب الموضوع الذى يطرحه أمامها ، حتى لو كان هناك بعض الجوانب التى يلهم إليها ولا يستفيض فيها نظراً لاعتبارات أمن أو حساسية سياسية . فلا بد من وجود بعض الأبعاد السرية التى لا يمكن البوح بها كاملة ، ومع ذلك فالمستمعون يتوقعون أكبر قدر ممكن من الإشباع عن الموضوع المطروح للحديث . ويمكن للقائد المتمكن أن يشعرهم بمثل هذا الإشباع حتى لو لم يبع بكل أبعاده وجوانبه ، أما عندما ينتهى الخطاب أو الحديث أو البيان أو المؤتمر

الصحفى دون أن يشعر المستمعون بأن بعض البقع المعتمدة فى أذهانهم قد أضيئت حول القضية المثارة ، فلا بد أن ينتابهم الضيق لأن توقعاتهم المسبقة لم تتحقق ، ولو بعضها ، وهذا التحقق ليس إيجابياً بالضرورة ، بل ربما كان سلبياً . المهم أن يشعر المستمعون أنهم اقتربوا من الحقيقة - بقدر الإمكان - مهما كانت إيجابية أم سلبية . ولذلك عندما يشعر القائد بأنه لن يستطيع أن يقدم مثل هذا الإشباع أو التنوير ، فمن حقه أن يلتزم الصمت إلى أن تحين الفرصة المناسبة .

هذا بالنسبة لشرط المعرفة المتكاملة التى يتمتع بها القائد بشأن موضوع ما، أما الشرط الثانى الذى يتمثل فى الإخلاص فيجب أن يشعر الجمهور بايمانه الطبيعى والتلقائى والراسخ بالأدلة والحجج التى يوردها. ولا بد أن يسرى هذا الإيمان إلى الجمهور الذى يستشعر مدى إخلاص القائد فى كل كلمة ينطق بها، وفى كل لمحة ترسم على ملامح وجهه ومضات عينيه. فهذا الإحساس أو الشعور يشكل جسراً متيناً للتواصل بين القائد والجمهور . وقد حصل قادة كثيرون على المجد والشهرة ودخلوا التاريخ من أوسع أبوابه بسبب إيمانهم بصدق القضية التى يؤيدونها. فقد تجنبوا إثارة موضوعات جانبية لا جدوى منها ، أو الإساءة إلى أى شخص لأن تركيزهم كان على القضية بكل أبعادها وليس على الأشخاص حتى لو كانوا مرتبطين بها . ذلك أن الحديث عن الأشخاص ، محفوف دائماً بمخاطر الإيحاء بعدم الموضوعية .

وقد اتفق معظم خبراء الحملات الانتخابية الأمريكية على أن شعور الناخبين بإخلاص المرشح للرئاسة هو أهم عامل للتأثير فى الجمهور. ولقد ذهب الروائى والأديب الإنجليزى أولدوس هكسلى خطوة أبعد من ذلك فى كتابه «أعداء الحرية» الذى قال فيه: «إن كل ما تحتاج إليه الحملة الناجحة، هو رجل يمكن تدريبه حتى يبدو صادقاً» كما يؤكد مؤلف كتاب «بيع الرئيس»، چو هاكجينس، الصادر عام ١٩٦٨، أن نيكسون الذى رآه الناس خلال الحملة الانتخابية ، كان الرجل الذى أراد فريق نيكسون أن يراه الناس . إن الصورة التى أرادوا أن يظهر بها نيكسون ، كان لها العديد

من الصفات المميزة والإيجابية ، ولكن فى المقام الأول كان عليه أن يمتلك الصدق والإخلاص .

أما الحماس فهو الشرط الثالث الذى يجب أن يتوافر فى القائد عندما يتحدث إلى جمهوره . وإذا كان الحماس يتوسل فى معظم الأحيان بالانفعال ، إلا أنه انفعال مقنن ومحكوم وموظف من أجل توصيل الرسالة إلى جمهور يمكن أن ينفعل بدوره بها، ولا يعنى إضعاف المنطق العقلانى والفكر الموضوعى بل يهدف إلى ترسيخهما ، عندما يسرى التعاطف بين المتحدث والمستمعين حول القضية المطروحة . فعندما يشعرون أن الخطيب أو المتحدث تواق لأن يفتح لهم قلبه وعقله ، فلا بد أن يبادلوه نفس الحماس . ولذلك يحرص معظم القادة على تحسين وبلورة قدرات الحديث لديهم ، فهو الباب السحرى لبلوغ قلب الجمهور ، حتى لو كان الحديث أو البيان أو التصريح لا يزيد على دقائق معدودات .

إن هذا الحماس المحسوب ينقل الانطباع إلى المستمعين بأهمية رسالة أو مضمون الحديث ، خاصة إذا كان المتحدث قادرًا على أن يترك نفسه على سجيته حتى يتجلى إحساسه الصادق . أما إذا شعر الجمهور بأن المتحدث يؤدى واجبًا مفروضًا عليه ، ويريد أن ينتهى منه بأية وسيلة ، فإنه لن يحصل فى المقابل على استجابة طيبة من المستمعين . ويلعب الحماس أحيانًا دورًا أخطر وأكثر تأثيرًا من شرطى المعرفة والإخلاص ، لأنه يتوجه مباشرة إلى قلب الجمهور ، فإذا تربع عليه ، فإن عقله يضع المعرفة والإخلاص فى مرتبة تالية . فمثلاً فى حملة انتخاب ولاية نيويورك فى عام ١٩٥٨ ، كان السياسى العالمى الشهير إفريل هاريمان هو صاحب المنصب فى حين كان منافسه نيلسون روكفلر . وكان هاريمان يتمتع بميزة عظيمة ، وهى خبرته العميقة الواسعة كسياسى بارز على المستوى القومى والعالمى . فقد حضر كثيرًا من المؤتمرات بعد الحرب العالمية الثانية فى الاتحاد السوفيتى مع

ستالين وتشرشل ، بالإضافة إلى كونه حاكم نيويورك الراهن . وبالتالي فإن موقفه أرسخ وأقوى بكثير من روكفلر الذى كان يعتبر حديثاً نسبياً فى ميدان السياسة ، والشىء الوحيد الذى كان فى صالحه هو التميز المشكوك فيه بصفته فرداً من عائلة روكفلر .

وإذا نظرنا إلى المعركة الانتخابية من وجهة نظر الحديث المؤثر ، فإن هاريمان يملك ميزة واضحة وهى المعرفة ، وهذا التفوق لا بد أن يترتب عليه تفوقه فى الإخلاص أيضاً . وعلى الرغم من ذلك ، فقد فاز روكفلر فى الانتخابات بسبب حماسه المتدفق سواء فى أسلوب إلقائه أو أدائه . فقد تحدث بالأسبانية إلى أهل بورتوريكو فى حى هارلم ، وتناول شطائر الزبد والجبن والسلمون مع الجالية اليهودية فى الجانب الشرقى من المدينة ، وصافح باليد الشباب وهو يسير على الممر الخشبي فى جزيرة كوتى . كان فى كل مكان حل به وفى كل مرة تحدث فيها ، تواقاً لمقابلة جمهوره ، والتأثير فيه بشخصيته الدمثة الدافئة .

أما هاريمان ، الذى اعتمد على تاريخه السياسى العظيم ، فقد نظم حملة تفتقر إلى الحماس والانفعال الإيجابى ، ولذلك منى بهزيمة تثير الدهشة والتعجب ، لأنه لم يكن أهلاً لها أبداً .

أما على مستوى القمة السياسية ، فقد ثبت أن الحماس يعد من أهم قواعد اللعبة السياسية . ففى أعقاب الحرب العالمية الثانية التى كان ونستون تشرشل أحد نجومها وأبطالها ، تم عقد الانتخابات البريطانية بين حزب المحافظين بقيادة تشرشل ، وحزب العمال بقيادة كليمنت أتلى . وكان من المتوقع أن يفوز تشرشل فى جو لم تزل فيه أصداء الحرب ومعاركها وبطولاتها تردد فى الأذهان والأسماع ، بالإضافة إلى براعة تشرشل فى الخطابة والأسلوب الأدبى الرصين ، لدرجة أنه فاز بجائزة نوبل للأدب عام ١٩٥٣ ، فى حين لم يكن أتلى يملك براعة تشرشل الكلاسيكية فى الخطابة ، وتمكنه اللغوى الرفيع ، وأفقه الإستراتيجى والتاريخى الواسع ، لكنه كان يملك

حماسًا لبناء بريطانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وترسيخ الاشتراكية التي ترعى الكادحين من أجل أبناء الشعب ، سواء فى مجال تأمين الطب ، أو إنشاء المساكن الشعبية ، أو نشر التعليم المجانى . كان حديثه فى حملته الانتخابية حديث الصديق لأصدقائه ، أى حديث القلب للقلب .

لم يكن فصيحًا أو بليغًا ، بل كان رقيقًا ، ضئيلًا فى الحجم لدرجة أنه لقب باسم «أتلى الصغير» ، لكن حماسه للمستقبل سري فى نفوس الناخبين كالسحر . أما تشرشل فخاطب الناخبين كزعيم يخاطب شعبه ، بفصاحته وبلاغته وأناقته اللغوية التى اشتهر بها ، وتذكيرهم بالأمجاد التى حققتها بريطانيا والتى أسهمت بقسط وافر فى هزيمة ألمانيا النازية . لكن الشعب البريطانى كان من النضج بحيث اعتبر المستقبل قضيته القومية ، أما الماضى فهو مجرد ذكرى أو تاريخ قد يمكن الاستفادة من دروسه . وفاز حزب العمال بقيادة أتلى فى الانتخابات ، وسقط تشرشل بطل الحرب العالمية الثانية .

تكررت هذه القاعدة السياسية فى الانتخابات الأمريكية عام ١٩٩٢ ، والتى دارت رحاها بين جورج بوش عن الحزب الجمهورى وبيل كلينتون عن الحزب الديمقراطى . كان بوش قد ختم فترته الرئاسية الأولى بحرب الخليج أو عاصفة الصحراء التى حررت الكويت من الغزو العراقى ، بعد أن نجح فى ضم ثلاث وثلاثين دولة أو ما عرف «بقوات التحالف» على سبيل إثبات أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت القائد الأوحى للعالم أجمع بعد اندثار الاتحاد السوفيتى وكتلته الشيوعية .

وظل يردد فى خطبه وفى حملته الانتخابية أن القرن الحادى والعشرين سيكون قرنًا أمريكياً بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان . وظن أن الأمور قد دانت له ولحزبه ، وأن نجاحه فى الانتخابات أمر مفروغ منه ، خاصة أن منافسه شاب جاء من المجهول بلا أية خبرة سياسية ، مع وصمة قديمة تطارده وهى أنه رفض أن يجند ليحارب فى فيتنام .

لكن الشعب الأمريكي أثبت وعيه الناضج بقواعد اللعبة السياسية ، عندما اكتشف أن هذا الشاب المجهول حاكم ولاية أركانسو ، بيل كلينتون ، استطاع أن يقترب من قلبه وعقله أكثر من جورج بوش الذى اعتبر انتصاره فى حرب الخليج هو الدرّة اليتيمة ، فى حين اعتبره الشعب الأمريكى انتصاراً شخصياً لبوش ، أما الشعب فقد سئم حروب السيطرة الأمريكية بعد مأساته فى حرب فيتنام . كان كلينتون يتمتع بالوسامة ، والجاذبية الشخصية ، والأسلوب السلس فى الحديث إلى أومع الآخرين ، والرؤية الواضحة لمشكلات الحاضر الراهن واحتمالات المستقبل الممكنة .

لم يتكلم عن أمجاد عسكرية ماضية ، بل تحدث عن أحلامه ومشروعاته فى القضاء بقدر الامكان على البطالة ، وعلى الكساد أو التضخم الاقتصادى ، ودفع عجلة الإنتاج بقوة حتى تعود المنتجات الأمريكية إلى الانتشار فى أسواق العالم ، بعد أن انحسرت قرابة ربع قرن ، تاركة المجال للمنتجات اليابانية والألمانية والفرنسية والإيطالية ، ونشر مظلة التأمين الاجتماعى ، وحماية حق الأقليات فى حياة كريمة على قدم المساواة مع كل المواطنين . ونجح الفتى الوسيم الذى جاء من خارج البيت الأبيض لينتزع الرئاسة من بطل حرب الخليج الذى كان قابلاً فى البيت الأبيض بصفته رئيساً فعلياً للبلاد . وبذلك حقق كلينتون استثناء نادراً من القاعدة السياسية التى تؤكد أن نجاح الرئيس فى حملته الانتخابية لفترة رئاسة ثانية ، أمر يكاد أن يكون مفروغاً منه .

أما الشرط الرابع والأخير الذى يجب توافره فى عمليات التواصل الإيجابى المؤثر ، فيتمثل فى ممارسة تأكيد الفكرة المطروحة وترسيخها مع تنوع الأداء حتى لا يصيب التكرار الجمهور بالملل والضيق . فالقائد أو المتحدث الذى يريد أن يكون مؤثراً - بقدر الإمكان - عليه أن يمارس الحديث وبلورة أفكاره ، لأن العملية فى جوهرها هى مران وتدريب وممارسة أولاً وأخيراً . فمثلاً أخفق الرئيس چون كيندى فى

أن يتم ترشيحه لمنصب نائب الرئيس فى عام ١٩٥٦، لكنه لم ييأس ، عندما أدرك أن التواصل الإيجابى والمثمر مع الجماهير من شأنه أن يجذبها إليه بالتدريج . ولذلك مارس هذا التواصل خلال الأعوام الأربعة التى تلت فشله فى عام ١٩٥٦ ، وخاض غمار السياسة فى أنحاء الولايات المتحدة ، مما شكل مرآنا وتدريبا ، صقلا من مواهبه السياسية ، ومكانه من توظيف جاذبيته الشخصية .

فى البداية كان كيندى مؤثرا دائما وهو يخاطب التجمعات الصغيرة ، لكنه بعد الممارسة المستمرة ، بدأ يظهر كخطيب وسط الجماهير ، ويحقق تفوقا على أساس الثقة التى اكتسبها ، والتى لم تكن لديه منذ سنوات قليلة ، لدرجة أن من تابعوه بعد ذلك وهو يعقد مؤتمراته الصحفية بعد أن أصبح رئيسا ، فإن المقدرة كانت تبدو بطريقة طبيعية وتلقائية للغاية بلا أى افتعال أو تردد . أما هؤلاء الذين تتبعوا حياته العملية عن قرب ، فإنهم كانوا يدركون أن امتيازه فى مواجهة الجمهور تحقق له بعد سنوات طويلة من الممارسة .

ويضع القائد أو المتحدث أو الخطيب المتمكن فى حسابانه عدة اعتبارات تساعد على التواصل الإيجابى المؤثر فى جمهوره، مثل موعد إلقاء الحديث، ومكانه، ونوعية جمهور الحاضرين ، وموضوع الحديث ، وكيفية إلقائه ، والدوافع التى تجعله ضروريا وملحا . كذلك فإن قياس نبض الجمهور من خلال التغذية الإسترجاعية يعد مؤشرا هاما للمتحدث ، خاصة إذا فتح الباب لطرح الأسئلة الكفيلة بإظهار مختلف توجهاتهم مما يضاعف من عوامل الاستجابة الفعالة .

أما إذا كان الحديث رسميا ، لا تصاحبه أية أسئلة ، فإنه ينبغى على المتحدث أن يعتمد على قنوات أخرى لكى يقيم مشاعر الجمهور واستجابته ، وفى إمكانه رصد مؤشرات عديدة مثل التعبيرات التى ترسم على وجوه المشاهدين ، وعمّا إذا كان المستمعون قلقين أم هادئين ، وعمّا إذا كانت عيونهم مثبتة على المتحدث أم تتحول

فى اتجاهات أخرى . أما أنواع التصفيق ودرجاته ومدته ، فتعتبر من أدق المعايير لقياس مدى استجابة الجمهور .

ولا ينبغي على المتحدث أن يتحدث دائماً بصوت عال لكي يتأكد من أن كل فرد يسمعه ، فهذه الطريقة تجعل من الصعب الاستماع إليه ، وتقلل في الوقت نفسه من قوة تأثيره . ولذلك لابد من تنوع الحديث على مستويات جهازة الصوت الذى يمكن أن ينخفض أحياناً إلى مستوى الهمس لكي يؤثر ، وخاصة أن تكنولوجيا الصوت أصبحت قادرة على تقديم كل هذه الإمكانيات ، ثم يعلو فى أحيان أخرى فوق المستوى العادى بهدف التأكيد على معان معينة . أما إذا استمر نفس مستوى الصوت طوال الوقت ، فإنه يصبح على وتيرة واحدة ويتسبب فى نغاس المستمعين . كما يفضى التغير المناسب فى مقام الصوت ونبرته ، شخصية متميزة على الصوت ، مما يشكل وسيلة لنقل المعنى وظلال المعنى ، بل ويعمل أحياناً على تغيير معانى الكلمات وإيحاءاتها .

كما يلعب الأداء الحركى دوراً حيوياً فى توصيل المعنى بطريقة معينة . إن لغة الجسد بصفة عامة ولغة الإيماءات بصفة خاصة ، تجعل الكلمات التى تصاحبها كلمات متحركة ومتجسدة . والأيدى أو الأذرع جاهزة دائماً للاستخدام فى إحداث الإيماءات التى تضيف الكثير على ما يتصل بالحديث . كذلك تعتبر العيون أهم أداة ثمينة يمتلكها المتحدث المؤثر ، لأن المستمعين عندما يركزون أبصارهم على وجه المتحدث فإن عينيه تستأثران بمعظم التركيز والاهتمام . وتعتبر العيون مرآة الروح ، فعندما ينظر شخصان فى عيون كل منهما الآخر ، فمن الصعب ألا تقول الحقيقة . وكلما كانت عينا المتحدث نافذتين وثاقبتين ، ففى إمكانه أن يستخدمهما كوسيلة لضبط الجمهور والسيطرة عليه . وقد كان جمال عبد الناصر مشهوراً ببريق عينيه الأخاذ والمعبر - بالتالى - عن قوة شخصيته والكاريزما التى يتمتع بها ، حتى خصومه كانوا يصفون نظراته بأنها مغناطيسية .

وعند تحليل شخصيات زعماء العالم ، فإنهم لا يشتركون فى خصائص أو صفات واحدة إلا إلى حد قليل . البعض منهم طويل والآخر قصير ، البعض نحيف والآخر سمين ، البعض عجوز والآخر فى مقتبل العمر ، البعض منهم متعلم جداً والبعض الآخر تلقى تعليماً أساسياً ضئيلاً ، البعض خير والآخرون طغاة . فمن الصعب وجود أية سمة مشتركة تمتلكها الأغلبية ، وليست هناك صفة مميزة لقطاع واضح منهم ، حتى فى البلاد المختلفة فإن الطغيان يأخذ سمات متفاوتة فى النوع والدرجة ، ولا يمكن أن يشكل منظومة متناغمة . ولذلك يكاد يكون المقوم الأساسى والضرورى للزعامة ، هو قوة التواصل مع الآخرين والمقدرة على الحديث الإيجابى المؤثر . ولقد عبر المؤرخ الأمريكى بروس بارتون عن هذه القاعدة الأساسية من قواعد اللعبة السياسية حين قال :

«يوجد فى مكتبى ما يزيد على عشرة آلاف مجلد للتراجم ، جميعهم يقصون نفس القصة . وقد حقق كثير من الرجال النجاح عن طريق قدرتهم على التواصل مع الآخرين والحديث إليهم ، أكثر من تحقيقه عن طريق أية مهارة أخرى . لقد حكم المتحدثون المؤثرون العالم دائماً . والشىء الحكيم الذى ينبغى على أى قائد أو زعيم جديد أن يفعله هو أن ينضم إليهم» .

★ ★ ★

(٤٢) كابوس الديكتاتورية

إن من يتتبع تاريخ الطغيان عبر العصور حتى مطالع العصور الحديثة ، سيدرك أنه كان القاعدة السائدة بشكل عام ، أما الفترات التي شهدت عدل الحكم وموضوعيته في الحكم على المواقف والبشر ، فكانت استثناء من هذه القاعدة ، إذ كانت ترجع إلى سماحة الحاكم وضميره الإنساني المرهف ، وحرصه الشخصي على مصالح بنى وطنه ، وخوفه من العدالة الإلهية ، أى أنها كانت مسألة مرتبطة بشخصه وفكره وسلوكه أكثر من ارتباطها بنظام سياسى أو اجتماعى يحتم عليه تطبيق تقاليد الشورى والديمقراطية ، فقد كانت العدالة منحة من الحاكم وليست حقاً مكتسباً للشعب .

لكن مع تطور الحضارة البشرية ، وتقدم العلوم الإنسانية ، وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان ، ارتفع وعى الإنسان مطالباً بالتوازن بين الحقوق والواجبات . ومن أجل هذه اشتعلت معظم الثورات فى القرون الثلاثة الأخيرة ، وخاصة ضد ما سُمى بالحق الإلهى للملوك . وبدت الديمقراطية هى الحلم الأكبر الذى يسعى الجميع لتحقيقه بطريقة أو بأخرى ، لدرجة أن الدول المتقدمة تكنولوجياً وفكرياً وإنسانياً نجحت فى القرن العشرين فى أن تجعل من الديكتاتورية مجرد فترات استثنائية فى تاريخها الحديث، بعد أن جعلت الديمقراطية بمثابة قاعدة راسخة لها ، وهو ما ينطبق على ألمانيا ، وإيطاليا ، واليونان ، وإسبانيا ، والبرتغال ، التى عادت إلى المنظومة الديمقراطية بعد أن تخلصت من النظم الديكتاتورية والفاشية والنازية والشمولية ،

بطريقة أو بأخرى . فقد أصبحت الديمقراطية من أهم قواعد اللعبة السياسية المتحضرة التى تشكل دافعًا متجددًا للتطور والتقدم والتحضر ، فى حين ارتبطت الديكتاتورية بالتخلف الفكرى والتحجر الحضارى والقهر الإنسانى حتى لو كانت فى بلد متقدم عسكريًا وتكنولوجيًا ، كما كانت الحال فى ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية واليابان الإمبريالية قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية .

ومع ذلك لم يخل الأمر من أن تسود الديكتاتورية فى بقاع كثيرة ومناطق متعددة من عالمنا المعاصر، يسلك فيه الطغاة نفس سلوك أسلافهم من أمثال كاليجولا، ونيرون ، وچنكيز خان ، وتيمور لنك ، وهنرى الثامن ، ولويس السادس عشر ، وأباطرة الصين واليابان والهند وروسيا وغيرهم ، إذ يبدو أن الطغاة ينتمون إلى فئة أو سلالة واحدة مهما فرقت بينهم العصور والبقاع . فالتفاعل بين تكوينهم السيكلوجى الشاذ وبين ظروف مجتمعاتهم المواتية ، التى تكاد تكون متشابهة ، يدفع بهم فى فترة تاريخية معينة إلى أعلى قمة للسلطة ثم التحكم بعد ذلك فى رقاب العباد .

فمن ناحية تكوينهم السيكلوجى الشاذ ، فإن معظمهم عانى القهر والذل والاضطهاد فى طفولته وصباه ، فشب وهو يتحرق شوقًا للانتقام ، ليس من الذين أذاقوه القهر والذل والاضطهاد فحسب ، بل من كل الذين يقعون فى قبضته بعد ذلك ، ليشعر أن كفته ترجح كفتهم جميعًا . ذلك أن اقتناعه الراسخ بعظمته التى يجب أن يعترف بها الجميع وأن يرضخوا لها ، والتى غالبًا ما تصل إلى درجة جنون العظمة، وأيضًا تشبعه بروح النعمة والانتقام ، وإصراره على محو كل من يفكر فى إعاقة زحفه، ليس بالأمر الذى يمكن تجاوزه أو تجنبه . فهو ليس إنسانًا عاديًا قانعًا بدائرة ذاته الضيقة وحياته الروتينية ، بل هو إنسان طموح بلا حدود، ولديه القدرة على التخطيط والتآمر، وتجنيد الأتباع المتحمسين . ويظل على دأبه وإصراره بلا ملل أو يأس أو انحراف عن هدفه الرئيسى، حتى تأتى اللحظة المرتقبة فيمسك بها بأظافره وأسنانه، وإذا لم تأت تلك اللحظة فربما أتى بها عنوة وهو يمسك بخناقها . وكتاب «كفاحى» الذى ألفه هتلر

وهو مسجون من ميونخ عام ١٩٢٣ بعد اشتراكه فى مؤامرة لقلب نظام الحكم ، يعتبر نموذجاً للأسلوب الذى يفكر به الطغاة ويسلكون بناء عليه بصفة عامة .

وقد يتحلى بعض الطغاة بالتواضع والرفقة واللفتات الإنسانية لإخفاء أهدافهم الإستراتيجية قبل بلوغهم السلطة ، لكن بحلول هذه اللحظة وبداية تحكم الطاغية فى رقاب العباد ، تتكشف طبيعته على حقيقتها التى ربما لم يدركها المؤيدون والمتحمسون فى سنى زحفه إلى القمة . لكن بتربعه عليها فإنه لا يهتم كثيراً بتغليب طبيعته بالقشرة اللامعة التى عرفت عنه من قبل ، إذ يجد أن الأمور قد دانت له وأصبح الجميع تحت رحمته . وبالتالي لم تعد هناك غضاضة فى التكشير عن أنيابه ، والكشف عن طبيعته الدموية التى لا ترى فى الآخرين سوى أدوات لتنفيذ أهدافه ، ويمكن التخلص منهم ببساطة إذا استنفد أغراضه منهم ، وفى مقدمتهم الذين ساعدوه وساندوه ، حتى لا يظنوا أنهم أصحاب فضل عليه .

وتتجلى بشاعة الكارثة عندما يدرك الشعب أنه يتحكم فى الوسائل التى تساعد على تنفيذ شطحاته ونزواته . يكفى أن الشعب والجيش والشرطة رهن إشارته فى أية لحظة . فهو ليس مجرد ناقد أو واهم أو مجنون عظيمة ، ويجتر أحلامه المريضة التى لا تثير سوى سخرية الآخرين ، بل طاقة حقيقية وفعلية يمكن أن تسحق كل من تسول له نفسه أن يتصدى لها . وخاصة أن نرجسيته الفاحشة ، وعبادته لذاته ، وتقديسه لعبقريته التى لم يأت الزمان بمثلها ، يجعل الآخرين فى نظره مجرد حشرات ! ومن هنا كانت استهانة الطغاة بحياة شعوبهم التى فقدت القدرة على مقاومتهم والتخلص منهم ، فضلاً عن حياة الشعوب الأخرى التى يمكن أن تقع تحت وطأتهم . فهم يقيمون حمامات الدم لمن يشكون - مجرد شك - فى ولائه لهم ، ثم يقحمون شعوبهم وجيوشهم فى حروب مجنونة ، تسيل فيها الدماء أنهاراً ، وتزهر فيها الأرواح بالآلاف المؤلفة ، لتحقيق أحلامهم المجنونة ، أو لاستهلاك طاقات شعوبهم أولاً بأول حتى لا تتجمع مثل هذه الطاقات فى ثورة عارمة ضدهم .

والطاغية مهما كان جباراً وسفاحاً مرعباً يعد نبتة طبيعية من تربة بلده . فهو لم يهبط على شعبه من طبق طائر ، أو جاء إليه من كوكب آخر ، وإنما نشأ وتربى ونما فى مناخ اجتماعى ، وبيئة ثقافية ، وسلوكيات سائدة وصالحة لظهور أمثاله . إن معظم الناس يتصورون أن الطغيان والديكتاتورية والحرية والديمقراطية ، مسائل وقضايا ترتبط بالحكم والدولة على مستوى القمة ، وليست لها علاقة بحياة الفرد أو المواطن العادى الذى يتأثر بها ، لكنه لم يشارك فى صنعها . لكنهم لا يدركون أن الطاغية الذى يصل إلى كرسى الحكم ليسوم مواطنيه العذاب والرعب ، لا يبدأ طقوس الطغيان بمجرد تربيته على الكرسى ، وإنما تبدأ خطواته على طريق الطغيان منذ سنى تربيته الأولى .

إن الأسرة التى لا تعرف الديمقراطية فى العلاقات اليومية الحميمة بين أعضائها، كباراً وصغاراً، لا بد أن تكون تربة صالحة لاستزراع الديكتاتور الذى يمكن أن يجثم على كاهل شعبه بعد عشرين أو ثلاثين عاماً من نشأته فى مثل هذه الأسرة . ونظراً لأن الأسرة هى الخلية أو النواة الأولى للمجتمع، فلا بد أن يكون المجتمع من جنس الأسرة . فمن الصعب تصور وجود أسرة ديمقراطية حقيقية فى مجتمع ديكتاتورى أو العكس . وإذا كان الطغيان لا يلد سوى الطغيان، فإن الطريق إلى الديمقراطية وعرو و شاق وطويل للغاية، وقد يستغرق أجيالاً وقرونًا، وليس مجرد سنوات .

فبريطانيا مثلاً لم تصل إلى أسلوبها الديمقراطى الذى اشتهرت به ، إلا بعد ما يقرب من سبعة قرون من الطغيان الدموى ، سواءً بين الأسر المتصارعة على الحكم أو بين القبائل والجماعات البشرية فى ويلز وأسكتلندا وأيرلندا .

وقد أثبت التاريخ عبر عصوره المتعاقبة أن للديمقراطية على المستوى السلوكى الشخصى للفرد ، مجالاً أوسع للتطبيق من مجرد المجال السياسى . فهى طريقة حياة وأسلوب متميز للنظر إلى الأشياء والمواقف ، والإحساس بالإنسانية والمجتمع ، وأيضاً السلوك السياسى والاجتماعى . إنها طريقة للتصرف حيال البشر على اختلاف

مستوياتهم البيئية والاجتماعية ، طريقة للتصرف تبدأ من قلب الأسرة وتتفرع وتتشابك وتتعد إلى أن تصل إلى مستويات الإدارة القومية . فمثلاً يمكن أن يتراوح سلوك ربة البيت مع الخادمة أو الشغالة بين الديكتاتورية والديمقراطية ، وكذلك العلاقة بين الأب وأبنائه ، أو بين الأم وأبنائها ، أو بين الأب والأم إلخ

والطابع الغالب فى المجتمعات الديكتاتورية التقليدية ، كما كان الحال فى ألمانيا واليابان قبل الحرب العالمية الثانية ، وكما هى الحال فى معظم الدول المتخلفة (الشهيرة بالنامية) بعد الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع القرن الواحد والعشرين ، طابع يتخذ صوراً متعددة على مستوى المؤسسة ، أو المصلحة الحكومية ، أو الشركة الخاصة ، مثل سطوة رئيس مجلس الإدارة ، أو مدير القسم أو الفرع على الموظفين والعمال ، أو حتى على مستوى الحزب السياسى ، مثل انفراد زعيم الحزب باتخاذ القرارات وفرضها على الأعضاء ، برغم أن الممارسة الحزبية هى ممارسة ديمقراطية فى جوهرها . لكن هذا الزعيم الأوحده لا يستطيع أن يتحدى دورة الزمن الذى لا بد أن يضع فى النهاية حدًا لسيطرته . عندئذ لا بد أن يخلفه زعيم أوحده آخر ، نشأ منذ صغره على نفس التقاليد ، ومن الطبيعى أن يحاول أن يعوض كل الذل الذى عاناه على يده الزعيم السابق ، فيستمتع بممارسة كل أنواع السطوة والطغيان على الآخرين . وبذلك يتحول الطغيان إلى حلقة جهنمية مفرغة يدور الجميع داخلها ، أو سلسلة متصلة الحلقات لا يعرف أحد متى كانت بدايتها وإلى أين ستكون نهايتها .

والديكتاتورية هى مناخ فكرى وثقافى عام ، يكاد يكون مثل الهواء الذى يتنفسه الجميع فى صحوهم ومنامهم ، وهى أسلوب لا يعترف بالرأى الآخر فضلاً عن الكرامة الإنسانية ، ويؤثر على نحو شعورى أو غير شعورى فى مسلك الإنسان بصفة عامة ابتداء من تصرفاته اليومية مثل معاملته للشغالة والساعى ولمن هم أقل منه مرتبة فى المجتمع ، وانتهاء بالأمال والأهداف الأثيرة التى تتعلق بها حياته ، وخاصة فيما يتصل بالشهرة والمجد والسطوة والثروة .

وتاريخ الديكتاتورية تاريخ عريق وطويل وأعمق رسوخاً وتشعباً من الديمقراطية . فقد قامت أسس الإمبراطوريات قديماً على الاستبداد والطغيان ، فلم يكن للشعب إلا طاعة سيده طاعة عمياء . وكانت هناك طبقات عديدة كالأرستقراطيين، وهم عادة طبقة رجل السيف، وطبقة الشعب وهم غالبية الأمة المشتغلون بالتجارة والزراعة والصناعة، ثم طبقة العبيد وهم أسرى الحرب والخدم والسوقة. وبرغم أن جميع المفكرين والمؤرخين يرجعون البدايات الأولى للديمقراطية إلى الإغريق، فإن الإغريق أنفسهم كانوا واقعين تحت سطوة ملوك مستبدين لا ينازعهم منازع فى سلطانهم. وهذا دليل على أن الطبيعة البشرية أكثر ميلاً إلى الديكتاتورية منها إلى الديمقراطية، إذ إن الديكتاتورية هى الطريق الأسهل الذى يلبى كل نوازع السطوة والسيطرة والجبروت وجنون العظمة بل والتأله، فى حين أن الديمقراطية هى كبح لكل هذه النوازع وتنظيمها لما فيه خير الآخرين .

وحتى فى الفترات التى نجح فيها الإغريق والرومان فى تطبيق مبادئ الديمقراطية، كانت الديمقراطية تختلف تماماً عن مفاهيم الديمقراطية الحديثة. فمثلاً لم تكن الطبقة العاملة تتمتع بأية حقوق سياسية أو مدنية، فضلاً عن عدم تمتع طبقات العبيد والأسرى بنسب من الحرية . وكانت حرية أثينا وروما تختلف اختلافاً كبيراً عن المفهوم الحديث للحرية . فالحر الأثينى بصفته مواطناً لا يزيد على ٢٪ من مجموع السكان ، ولم تكن للنساء أية حقوق . ولذلك كانت الصفة الغالبة على تاريخ الأمم القديمة تتمثل فى استبداد الملوك والقياصرة ، فهو سلسلة من الحروب التى تتم عن أطماع السادة الذين كثيراً ما قادوا رعاياهم إلى مذابح الحروب باسم التاج مرة ، وباسم الدين مرة ثانية ، وباسم النعرات والشعارات القومية مرة ثالثة، وهكذا. وذلك علاوة على بعض الحروب والغزوات التى قامت بناء على الباعث الاقتصادى أو الأطماع العسكرية فى الحصول على أراض جديدة أو منافذ إستراتيجية على البحار. ولذلك فالتاريخ فى معظمه هو تاريخ الأباطرة والملوك والأمراء والقادة العسكريين، خاصة

الطغاة منهم ، وليس تاريخ الشعوب الذى لم تعرفه البشرية إلا مع ظهور علم الاجتماع بصفة عامة ، وعلم التاريخ الاجتماعى بصفة خاصة .

وتاريخ عالمنا الحديث يؤكد على أن هذه الظواهر والأوضاع ما تزال قابلة للتكرار إذا ما سنحت لها الظروف بذلك . والدليل على ذلك : هتلر فى ألمانيا، وموسوليني فى إيطاليا ، وفرانكو فى إسبانيا ، وسالازار فى البرتغال ، وبابا دوبولس فى اليونان ... إلخ . وهذه الظروف تمتزج فيها العوامل الشخصية الفردية بالعوامل السياسية والاجتماعية بحيث تصعب التفرقة الواضحة المحددة بين هذه وتلك . والطاغية فى مرحلة صراعه للوصول إلى الحكم ، لا يكشر غالباً عن أنيابه ، فهو حريص كل الحرص على جمع الأعوان والأتباع بقدر الإمكان ، لكن بمجرد وصوله إلى الكرسي وتحكمه فى مقاليد الأمور ، يكشف عن نواياه الحقيقية فى الانفراد بكل القرارات والأوامر والتعليمات . وسرعان ما تدرك البطانة المحيطة به قواعد اللعبة الديكتاتورية ، فتشرع فى تغذية كل منابع النرجسية وجنون العظمة بل والتأله عنده ! فيتقبل المديح فى بداية الأمر بتواضع شديد ، ثم يتحول المسار إلى تقبله كحقيقة ثابتة ، ثم يبطن بمن لا يؤدى طقوسه اليومية ، لأن النفاق فى هذه الحالة ، يصبح هو الدليل المادى على الولاء للزعيم . وويل لمن تسول له نفسه أنه قادر على إسداء النصح الخالص له .

ونظراً لأن النفس أمارة بالسوء ، فما أسهل تغذيتها بالمديح والتقريظ والنفاق والإعجاب الذى يصل إلى درجة التأليه . وما أصعب كبح جماحها وإعادتها إلى المسار الإنسانى الصحيح ! إن فى داخل كل إنسان طاغية كامنا سواء فى عقله الواعى أو الباطن . وفى حالة الديمقراطية يمكن ترويضه وكبح جماحه من خلال الآراء والقوى المعارضة ، وبالتالي يتحول إلى طاقة فى خدمة خير الآخرين ، أما فى حالة الديكتاتورية ، فإن عياره يقلت ، ويتحول إلى سيارة منطلقة إلى الهاوية بدون «فرامل» ، فى حين لا يملك ركبها سوى إغماض عيونهم قبل السقوط فيها . والمأساة الحقيقية تكمن فى أن الطاغية لا يسقط بمفرده ، وإنما يسقط شعبه بأكمله معه . وعندما يستيقظ

الشعب من كابوس الديكتاتورية ، يجد نفسه أمام سلسلة من الكوارث لا حصر لها . ذلك أن التخريب الذى أحدثه الديكتاتور فى النفوس البشرية والمنشآت المادية فى سنوات ، يحتاج إلى عقود وربما أجيال لإعادة البناء والتعمير والتصحيح .

وتؤكد النظرة الحضارية الشاملة أن المسئولية ليست ملقاة على عاتق الطاغية وحده ، وإنما على كاهل الشعب أيضًا ! فإذا كانت الكارثة آتية لا محالة ، نتيجة للعربة الطائشة المنطلقة إلى الهاوية ، فما الخوف عندئذ ، من محاولات إيقافه عند حده لعلها تتوقف عند الحافة؟! قد يقول قائل إن هناك من المعارضين من واجه الطاغية بمفرده وتحده ، دافعًا ثمناً غالباً قد يكون حياته نفسها ، إذ إن المحاولات الفردية أو المتناثرة لا يمكن أن تبني سدًا قويًا فى مواجهة الطوفان الديكتاتورى ، وهذا قول صحيح إلى حد كبير . ولذلك يتحتم على المعارضة أن تسلك بحنكة وحكمة ، سواء خارج البلاد أو داخلها ، حتى تحشد الجماهير لإقامة مثل هذا السد . ولا يوجد طاغية يستطيع أن يتحدى شعبًا صمم بأكمله على مواجهته وتحديه . وكم من ثورات شعبية جارفة أطاحت بطغاة ظنوا فى أنفسهم القدرة على الرسوخ كالجبال الرواسى .

وهناك من الفلاسفة الواقعيين من يظن أن تاريخ البشرية قد أثبت أن الديمقراطية هى الاستثناء فى حين تشكل الديكتاتورية القاعدة . ولذلك يتحتم على البشر أن يكونوا دائمًا بالمرصاد لها حتى لا تترسخ وتستفحل وتوردهم موارد التهلكة فى النهاية . فلن تأتى الديمقراطية لأحد على طبق من فضة ، بل هى فى حاجة إلى أجيال متتالية لترسيخ جذورها بقدر الإمكان . وهى جذور يمكن أن تصاب بالعفن وتثمر أشبع أنواع الديكتاتورية إذا لم يتعهد أصحابها بالرعاية الدائمة فكريًا وسلوكًا ، وخاصة أن مراكز القوى وبطانة الحاكم الملتفة حوله والمنفعة بقربها منه ، ظاهرة موجودة فى كل البلاد والعصور ، الديكتاتورية أو الديمقراطية ، مما يوجب على الحاكم أن يكون واعياً ويقظاً لكل المحاولات التى تسعى للالتفاف حوله واحتوائه وعزله عن

النبض الجماهيري، ثم تحويله إلى مجرد أداة لتنفيذ أهداف بطانته وهو يظن أنها أهدافه هو شخصياً. وفي هذا يقول الفيلسوف السياسي الشهير ماكيافيللي في كتابه «الأمير»: «يمكن أن يقال بوجه عام إن الناس ناكرون للجميل ، ذلقو الألسنة ، حريصون على المكاسب المادية بأقل قدر ممكن من المخاطرة . وهم يضعون أنفسهم فى خدمتك مادمت تفيدهم . والامير الذى يعتمد كل الاعتماد على كلامهم دون أن يحتاط بترتيبات أخرى واعية ومدركة لأهدافهم ، ينكب بالفقر . والناس لا يترددون فى إهانة شخص يجعل نفسه موضع حب مثلما يترددون فى إهانة شخص يجعل نفسه مثار خوف . ذلك أن الحب مرتبط بسلسلة من الالتزامات يمكن أن يخل بها الناس بدافع من الأنانية كلما خدم ذلك أعراضهم» .

أى أن مكيافيللي يريد أن يؤكد أن الناس هم الذين يجعلون من الحاكم طاغية حتى لو لم يكن يسعى إلى ذلك ، وخاصة إذا اكتشف أن قواعد اللعبة السياسية تثبت له أن خوف الناس منه سلاح أقوى بكثير من حبه لهم . ذلك أن الحب ملك لهم بحيث يمكنهم أن يمنحوه أو يمنعه طبعاً لأهوائهم ، أما الخوف فهو سلاح ملك له بحيث يستطيع أن يشهره فى وجههم ، خاصة عندما يشعر أن هيئته مهددة أو أن زمام الأمور علي وشك أن يفلت من بين يديه ، وبالتالي فإن ميل الإنسان إلى الديكتاتورية أسرع وأسهل وأقوى من ميله إلى الأساليب الديمقراطية ، خاصة أن الإنسان هو المخلوق الوحيد الذى يمكن أن يصاب بجنون العظمة . وفى هذا يقول الفيلسوف السياسي الألماني صامويل بوفندورف فى كتابه «قانون الطبيعة والأمم» :

«إن الحيوانات لا تتصارع على طعامها إلا إذا أصبح نادراً ، لكن البشر لا يشبعون حتى فى حالات الوفرة ، بل ويدخلون فى صراعات مميتة لا تعرفها الحيوانات . فهم دائماً فى عطش إلى أشياء تزيد على حاجتهم ، ومصابون بالطموح الذى يعد أكثر الآثام إيذاءً لأنه يؤدى إلى كل مظاهر جنون العظمة والتأله . والإنسان هو المخلوق الوحيد ، على سطح هذه الأرض ، المصاب بهذا الداء الوبيل» .

ولاشك أن الطموح فضيلة إنسانية ، لكنه إذا تجاوز حدوده فإنه يتحول إلى جنون العظمة الذى يمكن أن يؤدي إلى كوارث لا حدود لها . و جنون العظمة يبدأ عادة من مزيج عجيب من الثقة المفرطة فى النفس والطموح الذى يليق بالعظمة المتخيلة، ثم ينتقل إلى مرحلة الغرور المطلق الذى يؤدي بدوره إلى جنون العظمة الذى يفصل الطاغية عن مجريات الأمور فى الواقع الحى ، وعن واقعه النفسى الشخصى الذى يستشعره فى أعماق نفسه . فهو يغلف نفسه بما ليس له . وكلما زادت العوازل التى يضيفها الطاغية إلى شخصيته المترتبة على القمة الباردة ، كانت قدرته على التعامل أو التفاعل مع العالم الخارجى أصعب وأشق .

وخطورة جنون العظمة أنه يشكل طفرة تترك من ورائها فجوات وثغرات ضخمة فى شخصية المصاب به . فهو يجنى ثماراً لم يسبق له أن غرس بذورها ، أو يتوهم أنه يجنيها فى حين تؤكد حقائق الواقع الأليم أنه حصاد الهشيم . فقد اعتاد الوصول إلى النتائج قبل تهيئة الأسباب لتحقيقها . وإذا كانت النتائج لا تتأتى إلا بعد توافر أسبابها، فإنه يعمد إلى أحلام اليقظة ، يمنى النفس بما يتمنى الحصول عليه ، فيحرزه بالخيال الكاذب المريض بعد أن يكون قد فشل فى جنى ثمار حقيقية صادقة . ولا شك أن الفجوات الكبيرة التى يحدثها جنون العظمة فى الشخصية ، تجعلها شخصية جوفاء طنانة بعيدة كل البعد عن أرض الواقع .

ولا شك أن جنون العظمة ينشأ عن سوء تقدير الطاغية لنفسه ، أو بتعبير أدق نتيجة تفسيره لنفسه . فهو يغالط نفسه مغالطة لا شعورية، تنبع من مزيج من سوء التفسير من ناحية، ومن دفاع كاذب عن النفس من ناحية أخرى . ولعل الإنسان هو أقدر المخلوقات على خداع النفس بتغليف الواقع المر بخيال حلو ، أو تغطية إخفاقاته وفشله بنجاحات وانتصارات موهومة لا تنتمى إلى الواقع المعاش بصلة . ولذلك لا يتقدم مجنون العظمة إلى الأمام بل يدور فى حلقات مفرغة . فهو يعتقد بالوهم الكاذب

أو بسوء التقدير أو بسوء التفسير أنه حقق بالفعل كل الآمال المستحيلة. ولعله بهذا السلوك يتهرب من مواجهة نفسه خشية الوقوف على حقيقة الأمور التي يمكن أن تصيبه بصدمة تعريه أمام نفسه، فيرى أبعاد الوهم المريض الذي يستغرقه. ومثل هذه الصدمة لا تعيده إلي وعيه سوى ، بل تفقده توازنه، ويمكن أن تجعله كالوحش الجريح . ولذلك يصر على تجنب واقعه المؤلم حتى يظل فى مأمن من نفسه ، موهماً الآخرين بما ليس عنده ، وبما لما يحرزه فى حقيقة واقعه .

وبحكم أنه يملك القدرة الفائقة على البطش بالآخرين ، فإن كل من حوله يتظاهر بإيمانه العميق بعبقريته ، بل ويدفع به بكل قوة إلى الدوران فى هذه الحلقات المفرغة المحمومة التي تزداد فيها ذاته تضخماً وانتفاخاً حتى تحدث الطامة الكبرى بسقوط الطاغية ومعه الشعب الذي لا بد أن يدفع الثمن كاملاً ، دون ذنب جناه سوى سلبته التي تركت الأمور تجري فى أعنتها حتى الهاوية . فإذا كان الديكتاتور يعتمد فى حكمه على أسلحة الإرهاب والعنف والرعب والإذلال ، فإن المجتمع تحت وطأته ، يتحول إلى تربة خصبة ومرتباً لكل مظاهر النفاق والانتهازية والخداع والزيف . ففى ظل الطغيان ، يتبنى معظم الناس مواقف سياسية أو فكرية لا يؤمنون بها ، فى سبيل تحقيق أو حماية مصالح أنانية شخصية . أى أن الديكتاتورية تجبر المواطن على تغيير مواقفه السياسية وآرائه العقائدية حسب تغير الظروف ، وصرف نظره عن الالتزام بأى رأى صريح أو موقف محدد .

وللمواطن العذر فى هذا . فالديكتاتور نفسه يقول اليوم ما ينقضه غداً ، ويقول غداً ما يتخلى عنه بعد غد . فهو يعرب عن آرائه من خلال مواقف سياسية يومية تبعاً لرغباته وأهوائه وشطحاته ونزواته المتقلبة ، وليس من خلال عقيدة سياسية وفكرية متكاملة ، بل يصبح هو بشخصه المبدأ والعقيدة والصنم، وحتى إذا تبنى عقيدة معينة ، فذلك لأنها صادفت هوى شخصياً لديه ، لكنه سرعان ما يتخلى عنها إذا ما تغيرت الظروف وإذا ما اقتضت مصلحته الشخصية وميوله النرجسية ذلك .

وسيطل الإنسان مهددًا بأشباح الديكتاتورية وكوابيسها إذا لم يتسلح بالوعى الديمقراطي الذي يحرص على حقوق الإنسان حرصه على حياته . وخاصة أن قواعد اللعبة السياسية تثبت أنه كلما ارتقى المجتمع فى مدارج العلم والثقافة والحضارة والوعى زادت حصانته ومناعته ضد الإصابة بأمراض الديكتاتورية . وكلما تعثر فى قيود التخلف والجهل والرجعية ، أصبح نهبًا لكوابيس الديكتاتورية وأنيابها ومخالبها ، ولذلك فإن نظرة سريعة على خريطة العالم المعاصر توضح أن الدول الديمقراطية هى الدول المتقدمة والمنطلقة إلى آفاق الألفية الثالثة، فى حين أن الدول الشمولية هى الدول التى ترسف فى أغلال التخلف ، وعاجزة عن اللحاق بركب الحضارة المعاصرة.

(٤٣) مازق السلام

كان السلام حلم البشرية عبر العصور ، منذ أن قتل قابيل أخاه هابيل وحتى الآن . ظل حلمًا صعب التحقيق نظرًا لما تنطوى عليه النفس البشرية من غرائز الصراع والاقتيال والرغبة فى السيطرة والسطوة والهيمنة ، لدرجة أن السلام يكاد يشكل استثناء فى مواجهة قاعدة الصراع والحرب والتدمير ، التى تمسك بخناق العالم بلا هوادة. وهى قاعدة كثيرًا ما تقف أمامها قواعد اللعبة السياسية عاجزة ، مهما كان دهاء الساسة الذين يمارسونها . وحتى فى حالة النجاح فى تحقيق معاهدات السلام بين مختلف الدول ، فإن هذه المعاهدات تظل رهنًا بما يجرى على أرض الواقع من متغيرات، بل ويمكن أن تتحول إلى حبر على ورق إذا تنافرت هذه المتغيرات مع بنودها ، ذلك أن وعد الحر ليس ديتًا عليه فى قواعد اللعبة السياسية، أو كما يقول المثل المصرى الشعبى: «اللى تغلب به ، العب به» .

وفى كتاب «ثمانية آلاف معاهدة سلام» يتناول المفكر الفرنسى جاستون بوتول بالتحليل والدراسة ، قضية الحرب والسلام الأبدية الأزلية فى تاريخ البشرية، ويحاول رصد أسبابها ودوافعها والاتجاهات والمحاولات التى لا تتوقف من أجل السيطرة عليها والتخفيف من حدتها وبشاعتها ، بل لقد أثبت التاريخ أن القضاء الكامل على اشتعال الحروب ، من رابع المستحيلات . ويعد جاستون بوتول مؤسسًا لعلم أطلق عليه مصطلح البوليمولوجيا المنحوت من كلمتين هما Polomos الحرب و Logos العلم . ويتناول هذا العلم دراسة ظاهرة الحرب والمأزق المتجدد للسلام من الزاوية الاجتماعية تمييزًا له عن علم الحرب العسكرى.

وبرغم ميل الإنسان إلى الصراع العسكرى مع الآخرين ومحاولة الهيمنة عليهم، فإن الأطراف المعنية كانت تلجأ دائماً فى مرحلة من مراحل الصراع إلى عقد معاهدات للسلام قبل أن يتحول الصراع إلى نزيف لا قبل لهذه الأطراف به. ويسجل التاريخ أن أقدم معاهدة سلام كانت بين مملكة إيبلا ومدينة أبارسال حوالى عام ٢٢٨٠ قبل الميلاد. وربما أسقط التاريخ ذكر معاهدات عقدت بعد ذلك، لكن أشهر معاهدات السلام التى ذكرت فى التاريخ بعد ذلك بحوالى ألف عام، وهى التى تمت بين رمسيس الثانى وحاتوشلى الثالث ملك الحيثيين عام ١٢٧٨ قبل الميلاد. والجدير بالذكر أن بنود هذه المعاهدة كانت قريبة إلى حد كبير من بنود معاهدة إيبلا وأبارسال، التى سجلت على الفخار فى ثمانية عشر بنداً، وفى ٦٣٢ سطراً. وليس هناك ما يثبت أن الملك المصرى والملك الحيثى كانا على علم بهذه المعاهدة، ولذلك فإن التشابه فى بنود معاهدات السلام يدل على التشابه فى قواعد اللعبة السياسية والعسكرية، وثابت النفس البشرية التى تؤكد أن لكل صراع نهاية بطريقة أو بأخرى.

وقد اختلفت الآراء والتوجهات فيما يتصل بالأسباب التى تؤدى إلى انهيار السلام، وكذلك الأساليب والمبادئ لإحلال السلام. فهناك من يقول إن تعاظم قوة دولة معينة، سواء على مستوى الكم أو الكيف، لا بد أن يغريها بفرض سطوتها على جيرانها، ولذلك فإن توازن القوى شرط ضرورى لحفظ السلام. وهناك من يعزو العدوان إلى غرائز متأصلة فى التكوين البشرى، يصعب نزعها ويمكن تهذيبها وتلطيفها وإعلاؤها. وهو التيار الذى الذى رسخته مدرسة التحليل النفسى بزعامة سيجموند فرويد الذى أكد أن الصراع ليس نتيجة لأسباب تعانى منها البشرية، بل هو سبب أساسى نابع من طبيعة النفس البشرية، بصرف النظر عن الدوافع السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الديموجرافية... إلخ. ولذلك فإن الصراع هو القاعدة فى حين يمثل السلام استثناء منها.

وتؤكد الوقائع التاريخية عبر العصور، تشابه الأسباب التى تؤدى إلى انهيار

السلام، وكذلك الأساليب والمبادئ التي تسعى لإحلاله ، مهما بدت فى ظاهرها مختلفة ومتنوعة ، فما جرى فى الماضى يكاد يكون صورة لما يجرى الآن على سطح الأرض ، وإن اختلفت المظاهر والأدوات . ويبدو أن البشر سيظلون حائرين أمام هذه الأسباب والدوافع دون أن يتحقق حلمهم فى سلام دائم قائم على العدل . فهو حلم لا بد أن يتلاشى أمام تواتر مشاهد الحرب من عصر إلى آخر دون أن تستطيع الثقافات أو الديانات أو الإنجازات العلمية إيجاد حل لها .

وتوضح معاهدات السلام التاريخية التى عقدت فى أعقاب الحروب ، تماثلاً فى الجوهر . فهى تسعى إلى إقامة سلام دائم ، وإن اختلفت صيغها باختلاف الزمان والمكان ، لكن ذلك السلام المنشود ما يلبث أن يُنقض ، إذ لا يكفى أن تعقد المعاهدات أو تسن البنود لضمان تحقيقه . فالحرب أشبه بالمرض الذى يحل بالإنسان ، وكما أن المرض لا يعالج بالرقى والسحر والتعاويد ، كذلك الحرب لا يتم تجنبها ومنعها بالأوامر والنواهي والشروط المدونة فى بنود المعاهدات بين الدول ، والتى لا تختلف كثيراً عن الرقى والتعاويد التى قد توحى بالشفاء من المرض لكن أصل الداء يظل كما هو .

ولا يوجد فرق جوهري بين المعاهدات القديمة والحديثة . فمثلاً يشير رمسيس ملك مصر وملك الحيثيين فى المعاهدة التى وقعاها بعد معركة قادش عام ١٢٩١ قبل الميلاد ، إلى روابط الأخوة بينهما ، وهى روابط ما تزال شعوب المنطقة تعتز بها ، وبلغت قمتها فى الوحدة التى تمت بين مصر وسوريا فى عام ١٩٥٨ بعد الميلاد ، لكن معاهدات السلام القديمة كانت تملئ بإرادة حاكمين مستبدين يريان أن إقامة الحرب والسلام مرتبطة بمشيتتهما الذاتية ، وذلك باستثناء معاهدات السلام الإغريقية التى وضعت بإرادة الشعب فى اعتبارها ، خاصة فى مسائل تقرير المصير ، نظراً لتبدل نظام الحكم من السلطة المطلقة التى كانت سائدة فى الدول القديمة إلى سلطة مجالس المدن عند الإغريق . لكن ذلك لم يمنع أيضاً نقض تلك المعاهدات بين مدن اليونان المتنازعة بعد

زمن قصير ، مما يدل على عدم وجود معاهدات دائمة للسلام ، قد تستمر لفترات طويلة ، لكنها تظل مرتهنة بالتغيرات التي لا بد أن تطرأ ، سواء أكانت بين دول ديكتاتورية أم دول ديمقراطية .

وقد ظن بعض المفكرين الإستراتيجيين -خاصة فى عصور ازدهار الإمبراطوريات- أن قيام دولة قوية تخضع الدول الأخرى لسلطانها أو تدمجها فيها ، يمكن أن يكون ضماناً لاستقرار السلام وترسيخ معاهداته . لكن التاريخ أثبت خطل هذا التوجه ، سواء بالنسبة للإمبراطوريات القديمة أو الحديثة . فقد تم عقد ثمانية آلاف معاهدة تقريباً بين عامى ١٥٠٠ قبل الميلاد و ١٨٦٠ بعده ، أى خلال ثلاثة آلاف عام ، لم يكن مصيرها أفضل مما سبقها أو لحقها . فكانت أقرب إلى كونها هدنة منها إلى سلام دائم . وكان المفكر الإستراتيجى إيمرى رافيس من المؤمنين بدور الإمبراطوريات فى حفظ السلام العالمى ، لدرجة أنه صرح بأنه من الأسهل على الولايات المتحدة - مثلاً - أن تدير اليوم حرباً فى الشرق الأقصى مما كان عليه الأمر بالنسبة إلى يوليوس قيصر ليقود حرباً فى إنجلترا ومصر ، وأنه من الأفضل وجود دول قوية لتوحيد العالم ووضع حد للحروب الإقليمية والقبلية .

لكن قواعد اللعبة السياسية أثبتت أن دولة القوة الواحدة لا يمكن أن تنجح فى إقرار سلام عالمى ، مثلها فى ذلك مثل الإمبراطوريات القديمة التى تولدت داخلها حروب أهلية لم تستطع أن تتجنبها برغم قوتها وجبروتها . فمن المعروف أنه يستحيل منع العنف دون معالجة الأسباب الداخلية التى تؤدى إليه ، منها معالجة عدم التوازن بين التكاثر السكانى والموارد . وحتى عندما عملت الإمبراطورية البريطانية على تقسيم الهند إلى هند وباكستان ، لم يحل هذا التقسيم دون نشوب صراعات داخلية سواء فى الهند نفسها أو باكستان . وربما كانت الحلول الفيدرالية كطريقة للسلام من أفضل ما توصل إليه العقل البشرى ، إذ تعايش كثير من الدول فى نظام فيدرالى يجمع بين شعوب عدة . وهذا النمط عرفته البشرية منذ عصور قديمة وخاصة فى الغرب ، ويرجع

السر فى نجاح النظام الفيدرالى أنه يملك من المرونة ما يمكنه من امتصاص صدمات عنيفة، فالمشكلات التى تقع فى دولة أو ولاية فى الاتحاد الفيدرالى ، لا تنتقل بالضرورة إلى أماكن أخرى فى هذا الاتحاد ، لأن القوانين والسياسات والظروف يُسمح لها بالاختلاف والتنوع طبقاً لظروف كل دولة أو ولاية على حدة . ولعل النظام الفيدرالى المطبق على العلاقات بين الولايات الأمريكية ، هو الضمان الفعلى والعملى لاستقرار النظام الأمريكى .

ومع بزوغ عصر القوميات منذ بدايات القرن التاسع عشر ، وجد بعض الساسة والقادة المتحمسين لبلورة القومية وترسيخها ، فرصة فى انتشار التيار القومى لتخفيف احتمالات الصراع والحرب ، باعتبار أن هذا التيار قام على أنقاض النظامين الإقطاعى والملكى ، ويعد تطويراً إنسانياً وحضارياً لهما . لكن فكرة القومية لم تحل مشكلة الصراعات والحروب، بل أجمتها بدافع التعصب القومى وعبادة الأمة وزعيمها بعنصرية متطرفة بل ومدمرة . ويكفى للاستشهاد على ذلك بالنعرات القومية التى أشعلها أدولف هتلر فى ألمانيا ، والهوس القومى الذى أوحى للألمان بأنهم أرقى وأنقى جنس على الأرض ، وخلق منهم آلة حربية دفعت العالم أجمع إلى أتون الحرب العالمية الثانية التى أحدثت دماراً لم تعرفه البشرية من قبل ، وانتهت بتدمير ألمانيا نفسها .

كما أدت نظرية القومية إلى انبعاث الشعور القومى لدى التجمعات الصغيرة وطموحها إلى الاستقلال ، مما خلق مشكلات أثارها قوميات صغيرة تعيش فى وسط قوميات أكبر منها . وقد جر ذلك إلى حروب دامية كحرب الشمال والجنوب فى الولايات المتحدة أو ما عرف بالحرب الأهلية ، وما يدور الآن من صراعات وحروب قومية فى البلقان ، وحرب الشيشان فى روسيا ، والباسك فى أسبانيا ، والتاميل فى سيريلانكا ، والجزر التى تحارب للاستقلال عن أندونيسيا ، والبربر فى الجزائر ، والانفصال الهادئ المتحضر الذى وقع بين شطرى تشيكوسلوفاكيا السابقة ... إلخ؛ ولذلك بدا المبدأ القومى أكثر النظريات السياسية دفعاً للعنف والانقسام . وكانت

الحروب القومية التى فرضتها نزعة الاستقلال والوحدة القومية من أعنف الحروب كالحرب الأهلية الأسبانية . ذلك أن الحروب الأهلية كانت فى معظمها حروباً قومية، وإن كانت الدوافع الدينية والصراعات الأيديولوجية والطبقية لها دور لا يمكن تجاهله فى هذا المجال .

وهناك رأى لبعض المؤرخين والمفكرين الإستراتيجيين يفيد بأن مبدأ إقامة توازن بين الدول بحيث تصبح قواها متعادلة ، يساعد على وقف الحرب . كما أن انهيار الإمبراطوريات أدى إلى التجزئة والتفتت وحكم المدن والمناطق ، لكن قواعد اللعبة السياسية تشير إلى ضرورة اشتراك هذه الأجزاء فى اتحادات تقوم بينها بهدف إقامة توازن بين القوى ، فإذا كانت الوحدة الاندماجية تشكل نوعاً من الكبت أو القيد أو القهر ، فإن الشكل الاتحادى أكثر مرونة وحرية بالنسبة للأطراف المعنية ، ويشكل قدرة على امتصاص الصدمات وتجنب الاحتكاكات الحميمة .

ولا شك أن المصالح الاقتصادية كانت من أهم أسباب اندلاع الحروب . من هنا كان حرص بعض المفكرين والاقتصاديين والسياسيين على التخفيف من غلواء السباق التجارى والمنافسات الاستعمارية التى رأى فيها إرميا بنتام - ١٧٨٩ م - السبب الرئيسى للحروب فى العالم . ويعد بنتام من الرواد الأول للعلومة الاقتصادية حين دعا منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى حرية التجارة ، وكان يعتقد أن إلغاء الإجراءات الجمركية وحرية المبادلات التجارية سبيل مثالى لسلام عالمى دائم ، كما رأى أن المستعمر يعوق التنمية الاقتصادية وحرية الحركة للشعب الواقع تحت نيره . والدليل على ذلك أن تحرر أمريكا من الاستعمار البريطانى أدى إلى ازدهارها الاقتصادى .

ومن الواضح أن القرن التاسع عشر الذى تحققت فيه حرية التجارة ، كان أكثر القرون سلاماً ، ولم تقع فيه سوى حروب إقليمية محدودة ، لكن مسار الحركات الاستعمارية فى نهايته ، أثبت صعوبة تطبيق نظرية بنتام ، إذ إن هذه الحرية نفسها

أتاحت الفرصة للقوى الاستعمارية كى تصول وتجول بين الشعوب المتخلفة ثم تفرض هيمنتها عليها لتستنفد كل ثرواتها ومواردها . وكان من الطبيعى أن تشتعل الصراعات والحروب بين الدول الاستعمارية المتكالبية على مناطق النفوذ والثروة والمنافذ الإستراتيجية سواء فى أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية أو حتى فى أوروبا نفسها . وبلغت هذه الصراعات والحروب قمتهما فى الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، ثم تجاوزتها إلى قمة أعلى فى الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ .

وليس من السهل رصد أسباب أو بواعث محددة لتفسير ظاهرة الحرب التى استعصت على أى تقنين لقواعدها المتجددة والمتغيرة باستمرار ، طبقاً لظروف كل حرب وملاساتها المعقدة فى الخصوصية . بدليل أن كل النظريات التى حاولت إخماد الحروب ونزع فتيل اشتعالها ، أخفقت إلى حد كبير . فمثلاً تركت الحرب العالمية الثانية آثارها المدمرة على العالم كله ، وخيم يأس قاتل على النفوس من الوصول إلى السلام الذى يمكن أن يستمر لأطول مدة ممكنة ، وليس السلام الدائم المستحيل بطبيعته . فلم يستفد العالم من دروس هذه الحرب الرهيبة ، مما أكد بدليل لا يقبل الشك أن الحرب سوف تستمر مادامت أن هناك حياة على الأرض ؛ برغم أنها أكبر خطر يهدد كوكبنا الأرضى فى الصميم ، لدرجة أن الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، كانت بدورها حرباً هى الأخرى وإن كانت باردة .

ففى خلال فترة الحرب الباردة ، أثبتت قواعد اللعبة السياسية أن الصراع هو الوجه الآخر لعملة الحياة التى قد تبدو براءة فى بعض الأحيان . من هنا كانت ضرورة المحافظة على توازن القوى ، وخاصة العسكرية منها ، بصفتها السبيل لتحقيق الاستقرار والأمن الدولى . كما تم الاعتماد على سياسة الردع العسكرى لضمان منع الحرب أو على الأقل الحد من انتشارها . لكن مع سقوط الاتحاد السوفيتى ، وانتهاء نظام القطبية الثنائية، وبالتالى أصبحت الحرب الباردة فى ذمة التاريخ، فإن العالم أصبح يمر بمرحلة

انتقالية غائمة الملامح فى مواجهة ظاهرة غامضة ومتشعبة ومعقدة ، هى ظاهرة العولمة . ونظرًا لفقدان توازن القوى بحيث أصبحت الولايات المتحدة هى القوة العسكرية العظمى ، فقد نادت القوى الأخرى الأقل فى الكم والكيف ، باللجوء إلى توازن المصالح ، وإحلال التعاون الاقتصادى والثقة المتبادلة محل الردع والتنافس المدمر .

فى خلال الحرب الباردة كان اهتمام حكومات الدول الكبرى منصبًا أساسًا على البعد العسكرى للأمن ، حين كانت القوة العسكرية هى المرجعية الوحيدة للدفاع عن السيادة أو فرض الهيمنة ، وخاصة أن العدو معروف وواضح وتم رصد قواه العسكرية بشتى الطرق والوسائل . فعن طريق ممارسة القوة أو التهديد بها ، استطاعت الدول أن تحافظ على كيانها وأن تحقق أهدافها . ولذلك أصبح محور السياسات الدولية متمثلًا فى سياسات القوة ، كما أصبح الأمن أو السلام مرادفًا لحماية الدولة من التهديدات الخارجية المتمثلة فى الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية والنوية التى قد تشجع من يمتلكها على الغزو والهجوم وشن الحملات العسكرية . من هنا كان المأزق المتجدد الذى يعانى منه السلام الذى لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مواجهة انتشار أسلحة التدمير الشامل .

ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة، تغير مفهوم السيادة القومية تحت ضغوط تيارات العولمة التى تسعى لإزالة الحواجز التقليدية بين مختلف الدول ، واحتل مكانه مفهوم المصالح الحيوية والإستراتيجية التى يجب أن يحققها الأمن ويحافظ عليها ، وبالتالي يمنح السلام والاستقرار فرصة الرسوخ والاستمرار . ونظرًا لأن السلام هو حلم البشرية جمعاء ، فلا يوجد من يجرؤ أن يعلن أنه يقف ضده . بل إن من يعملون ضده بالفعل يرفعون شعاراته وأعلامه خفاقة ليخفوا أهدافهم التدميرية، وفى حالات كثيرة حل مفهوم الأمن محل مفهوم السلام ، وانطوى على قائمة طويلة متعددة الأبعاد والأعماق ، بعض بنودها واضح والباقى يكتنفه الغموض . فقد أصبح من التهديدات التى يجب على الأمن مواجهتها لتوفير الحماية والاستقرار والسلام الدولى : حركات

اللجوء والهجرات الجماعية ، وتلوث البيئة ، والإرهاب ، وانتشار المخدرات ، وغسيل الأموال ، ومرض الإيدز والإيبولا ، ونضوب المصادر الطبيعية، والديون، والانفجار السكاني ، والبطالة، والجريمة المنظمة ، وصحة الكائنات الحية ، وإهدار حقوق الإنسان ، واستغلال البحار والمحيطات والفضاء الخارجى ، والعنف الطائفى ، وأزمة الطاقة والمياه ، والكوارث الطبيعية ، والمنشآت الصناعية غير الآمنة ، وانتقال التكنولوجيا المتقدمة، وغير ذلك من المشكلات والأزمات التى تعتبرها القوى الكبرى تهديداً متجدداً للسلام .

ويتجلى مأزق السلام الذى دخل مرحلة حرجة من التعقيد والتشعب ، فى التفاعلات والصراعات والتهديدات التى قد يكون الكثير منها نتيجة للبعض الآخر. ولذلك فإن إضافة هذه الأبعاد للأمن ستؤدى إلى اختلاط وغموض التهديدات والمخاطر وتداخل إشكالية الصراع مع البيئة على مختلف المستويات، واتساع مفهوم وجوهر الأمن ليعتمد على أدوات وآليات ومعالجات جديدة لضمان هذا الأمن وتحقيقه ، وبالتالي أصبح الحديث عن التهديدات والمخاطر بديلاً عن الحديث عن العداوات التقليدية والعدوان المسلح المباشر والغزو العسكرى الخارجى ، كما أصبح التقييم للقدرات والإمكانات والقوى الغامضة لهذه التهديدات والمخاطر بديلاً عن حسابات القوة العسكرية والإمكانات القتالية . وقد حتم هذا على صانع القرار السياسى العسكرى أن يدرس قدرات وإمكانات الخصم العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية ، حتى يتعرف على مدى ما يعكسه ذلك من قيود وشروط على حريته فى اتخاذ القرار .

وفى ظل العولمة التى جعلت من العالم قرية كونية صغيرة ، لم يعد هناك أحد بمأمن من هذه التهديدات والمخاطر المشتركة التى يواجهها العالم ، والتى قد تختلف من دولة إلى أخرى ، أو من قوة إلى أخرى طبقاً لإمكانات وقدرات المواجهة المختلفة بطبيعتها. لكن هذه العولمة التى تسرى فى العالم فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، لم تمنع

ظهور القوميات وانتشار العصبيات بل والصراعات القبلية فى أفريقيا ووسط آسيا والبلقان ، والتي تمثل تحدياً كبيراً للأمن الدولى وبالتالى السلام العالمى . بل إن هناك ردة تاريخية للأخذ بالثأر نتيجة للخلافات العرقية والطائفية والإثنية التى تتحدى حتى الإمكانيات القديمة التقليدية للأمن الذى سرعان ما عاد يسعى لمواجهة انتشار الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل ، مع الحجر على تصدير التكنولوجيا المتقدمة للأسلحة ، مما أدى إلى تناقض واضح وحاد بين حجم التهديدات وأبعادها ومتطلباتها وأولوياتها وبين متطلبات الأمن وشروطه وآليات السلام وطاقاته على مواجهة التحديات وعلاجها واستيعابها . ومن الواضح أن مفهوم الأمن الدولى يعانى فى مطلع القرن الحادى والعشرين من سوء الإدراك وغموض الرؤية لأهداف وتوجهات السلام العالمى كما يجب أن يكون .

ولم تتجاوز وسائل تدعيم السلام العالمى الاعتماد على القانون الدولى، والمناداة بنشر الممارسة الديمقراطية ، وإصدار الأمم المتحدة لدراسات ضافية لمناهج تجنب الحرب ، وترسيخ آليات الدبلوماسية الوقائية من خلال بنود : صنع السلام ، حفظ السلام ، فرض السلام ، تدعيم السلام ، والعمل الإنسانى الوقائى . كذلك تحاول الأمم المتحدة تنظيم المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية التى تضمن مراقبة تداول الأسلحة التقليدية الرئيسية ، وحظر نقل التكنولوجيا العسكرية المتقدمة ، ومنع استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام أسلحة الدمار الشامل ، وتشكيل اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر إنتاج الأسلحة الكيميائية . لكن كل هذه الوسائل تظل محصورة فى نطاق المساعى الحميدة والآمال المنشودة العاجزة فى معظم الأحوال عن أن تتحول إلى حقائق مادية على أرض الواقع .

والأبعاد الجديدة للأمن والتي تدعيها القوى العظمى ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة ، هى مجرد بدعة تحاول أن تغطى بها أهدافها الحقيقية فى السيطرة والهيمنة ،

بحيث يعتبر من يفكر فى التصدى لها ، عنصرًا مهددًا للسلام العالمى ولا بد من إيقافه عند حده بطريقة أو بأخرى . ذلك أنه بانتهاء الحرب الباردة أصبح السلام مهددًا فى أماكن متعددة ومتفرقة فى العالم . فقد ظهر عدد من الصراعات التى أدت إلى مواجهات عسكرية سواء فيما بين الدول أو فى داخل الدول ، ولم تستطع قيم السلام التى تنادى بها الأمم المتحدة أو الأبعاد الجديدة للأمن التى لا تسأم القوى الكبرى من الحديث عنها ، أن تمنع قيام مثل هذه الصراعات، وخاصة التى جرت فى منطقة البلقان أو قلب أوروبا ، أى فى المناطق ذات الحيوية الإستراتيجية البالغة للمصالح الغربية ، فى حين فتحت ميادين القتال القبلى والعنصرى والإثنى على مصراعها فى الجنوب الفقير وبعض المناطق الأخرى لتصبح ميادين اختبار للأسلحة الجديدة ، وتدريب قوات الغرب تدريبًا حياً فعلياً وليس على سبيل البيان أو المناورة . وبالتالى يمكن أن تستمر الحروب ما دامت نائية عن مناطق المصالح الغربية .

وتوالت المآزق التى عانى منها السلام بعد انتهاء الحرب الباردة، بحيث أصبحت احتمالات الصراع ومتطلبات الأمن أكثر تعقيداً من ذى قبل . كان العمل يجرى ببساطة لمواجهة خطر الشيوعية واحتمالات حدوث حرب عالمية أو نووية حتى لو كانت مستبعدة لدرجة الاستحالة أحياناً، لكن بعد تفكك حلف وارسو أعلن حلف الأطلنطى أن العدو الجديد هو الإسلام، وذلك على لسان وزير الدفاع الفرنسى فى يونيو ١٩٩٢، وسرعان ما أضيف إليه عدو آخر وهو الإرهاب الدولى على لسان وزير الدفاع الأمريكى فى أغسطس ١٩٩٢. وفى السنوات التالية أصبح عدو حلف الأطلنطى هو من يعكر صفو السلام العالمى ، ويقاوم التقدم بالفهم الغربى . وهى ذريعة الحلف للحفاظ على استمراره وبقائه بل وتوسعه لمواجهة الأعداء الجدد .

ومآزق آخر للسلام يتمثل فى اتساع الفجوة بين طموحات الدول المحركة لتيارات العولمة تجاه إجماع كونه لمواجهة هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وبين ضعف قدرة الدول النامية والمتخلفة لمواجهة هذه الموضوعات المصيرية

على المسرح السياسى الدولى ، وخاصة أنها تواجه مشاكل أخرى طاحنة مثل الانفجار السكانى والأوبئة والمجاعات والفقر، كما تعاني من موروث استعمارى من نزاعات الحدود وصراعات قبلية وعرقية وطائفية، مما يؤدي إلى انفجارات متتابة على شكل حروب مدمرة ودامية .

أما الديمقراطية فليست هى الحل السحرى الذى يقضى على كل ما يهدد السلام كما تدعى الدول القائدة للنظام العالمى الجديد ، إذ تصر هذه الدول على أن الديمقراطية هى خط الدفاع الأساسى ضد الحرب على أساس أنه فى ظل النظم الديمقراطية يصعب الافراد باتخاذ قرار بالحرب مما يقلل من احتمالات نشوبها . إن هذا أمر مشكوك فيه تماماً ، بدليل أن الدول التى قامت بإشعال الحرب العالمية الأولى : ألمانيا وفرنسا وبريطانيا كانت من الدول الديمقراطية بمقاييس عام ١٩١٤ . ومع ذلك فإن هذا لا يمنع من أن تكون الديمقراطية ذات فائدة عملية لمنع الصراعات المسلحة، إذا أدركت الدول والشعوب ضرورة السلام الذى يؤثر المصالح الإنسانية العالمية على مصالحها القومية الضيقة والمؤقتة . وهذه أمنية ليست سهلة المنال .

هكذا لم تختف الوسائل والأدوات القديمة والتقليدية للأمن الدولى، وعادت القوى العظمى إلى استخدام سياسة الردع كسبيل لمنع الصراع المسلح وحفظ الأمن ليس فقط على المستوى الإقليمى ولكن على المستوى الكونى أيضاً . وقد اتفق معظم المفكرين الإستراتيجيين على أن هموم الحرب الباردة ومشاغها قد صرفت الأنظار والاهتمامات عن المشكلات الحقيقية للسلام فى أبعاده الأخرى ، من اقتصادية واجتماعية ومعنوية وثقافية وسياسية . ووقع السلام فى مأزق أكثر تعقيداً وتشعباً ومراوغة، مما يحتم مواجهة هذا المأزق المتصاعد فى خطورته ، والذى دفع بكثير من المفكرين والكتاب فى الدول الكبرى إلى التساؤل عن الأسباب التى أصبحت ذرائع غير منطقية بل ومربية للاحتفاظ بقوات عسكرية كبيرة وقدرات نووية هائلة ، وسعى

دؤوب لإقامة وتوسيع الأحلاف العسكرية التى ظن الكثيرون أنها انتهت بانتهاء الحرب الباردة ، إذ لم يعد هناك أى تهديد عسكرى مباشر للأمن الدولى والسلام العالمى .

وكان لابد من البحث عن ذرائع تبدو منطقية وإنسانية فى حرصها على الحفاظ على السلام . فسارع أعضاء حلف الأطلنطى بقيادة الولايات المتحدة إلى البحث عن تهديد عسكرى مشترك ومباشر للأمن ، وهو تهديد صناعة أمريكية فى معظم الأحوال ، وخاصة أن الإعلام الأمريكى المدوى ليل نهار فى العالم أجمع ، يستطيع تعظيم قدرات هذا التهديد وتعميق إمكاناته ، وتضخيم أطماعه ، والتهويل من آثاره على السلام العالمى ، بما يتناسب مع ما تريد الحفاظ عليه من ترسانتها العسكرية ، وبشرط أن يكون موزعاً على مختلف قدرات العالم وفى مناطق إستراتيجية بها مصالح غربية حيوية، ومن هنا وقع الاختيار المصنوع على إيران والعراق وليبيا فى منطقة الشرق الأوسط، وكوريا الشمالية وباكستان بعد تفجير قنبلتها النووية وأفغانستان فى جنوب شرق آسيا، وكوبا وهائيتى وكولومبيا (المخدرات) فى أمريكا الجنوبية ، ومنطقة البلقان فى أوروبا، وبؤر الصراع القبلى والإرهابى فى أفريقيا .

ومع ذلك فقد برزت تهديدات حقيقية وفعلية للسلام العالمى لم تكن موجودة من قبل ، مما يدل على أن السلام سيظل يعانى من مآزق متواصلة ومتتابعة وخطيرة ، مادامت هناك حياة على الأرض ، فمثلاً انتشرت أسلحة الدمار الشامل نتيجة لتفكك الاتحاد السوفيتى وقيام بعض الجمهوريات السوفيتية السابقة ببيع ما تيسر من هذه الأسلحة ، أو تكنولوجيا إنتاجها ، أو حتى تصدير خبراتها إلى حكومات غير مستقرة أو قوى غامضة مريبة ، مع ضياع الرقابة المركزية على هذه الأسلحة . وبالتالي وجد العالم نفسه فى مواجهة ابتزاز نووى من دول أو قوى خارج السيطرة الكونية ، فى حين أن دولاً كبرى مثل الولايات المتحدة أو روسيا ، ليس لديها أى دفاع فعال ضد هذا النوع من التهديد الذى لا يمكن تحديده مصدره أو احتمالات وقوعه سواء على المستوى الزمنى أو المكانى ، برغم كل إمكانات نظام الدفاع الكونى الذى تقوده الولايات المتحدة .

هناك أيضاً التهديد المتجدد نتيجة للأزمات المتفجرة التي تتمثل في القوس الذى تشكله تركيا العلمانية وإيران الخومينية ماراً بالعراق البعثية، وخاصة أن الغرب لا يملك أية آليات أو أدوات أو مبادرات لمعالجة هذه المشكلة التي تتفاقم يوماً بعد يوم، مما قد يدفع بتحالف إيراني روسي وتحالف عراقي / روسي، وغير ذلك من التحالفات التي تضاعف وتعمق أبعاد المأزق الذى يعانى منه السلام العالمى .

كذلك هناك الفجوة الأخذة فى الاتساع والعمق بين الشمال الغنى والجنوب الفقير : الشمال الذى استطاع أن يضبط نموه السكانى مع موارده الطبيعية والإنتاجية والاقتصادية حتى لا يحافظ على مستواه المعيشى فحسب، بل يرتقى به دائماً إلى مستويات أعلى ، والجنوب الذى دمره الانفجار السكانى والصراع القبلى ، والأوبئة ، والمجاعات والكوارث الطبيعية ، وتبديد المصادر الطبيعية أو ندرتها ، والهجرات الشعبية إلى مناطق الجذب ، وبروز نزاعات المياه ، وتصاعد العنف ، وانتشار الاضطرابات . وكان المؤتمر الدولى الذى عقد فى بكين فى مارس ١٩٩٦ لإدارة أزمات الموارد المائية فى المدن الكبرى ، قد أعلن أن نقص المياه الناجم عن التصاعد الصاروخى لعدد سكان العالم، ومع الإسراف الزائد فى استخدامها ، سيؤدى إلى اندلاع الحرب فى القرن الحادى والعشرين . كذلك فإن فرنسا وألمانيا فى طريقهما لمواجهة أزمة كبرى وهى أزمة اللاجئين التى سترتب عليها أعمال عنف وإثارة اضطرابات داخلية .

وفى مجال الأمن البيئى ، وقع السلام فى مأزق متشعب ، ويصعب الخروج منه لأن دهاليزه وكهوفه متعددة ، فإذا ما نجح فى الخروج من أحدها وجد نفسه فى آخر أكثر التواءً وعممة . وكان هذا المأزق هو الموضوع الرئيسى لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية فى ريودى جانيرو بالبرازيل فى يونيو ١٩٩٢ ، وهو المؤتمر الذى عرف بقمة الأرض التى أصبحت تعانى من تغير المناخ وتآكل طبقة الأوزون التى تحمى الحياة من الأشعة الكونية ، وتدمير الغابات وهى رئة العالم ، وانتشار الفقر ، وتلوث البحار ، واختبارات

الأسلحة النووية ، وحوادث المفاعلات والمنشآت الصناعية المدمرة ، سوف تؤدي إلى هلاك البشرية مما يتطلب ضرورة المواجهة الكونية له .

هكذا أصبح السلام العالمى فى حاجة ملحة لوضع صياغة جديدة للسياسات الأمنية الكونية لتصبح منظومة نظرية وتطبيقية ، تجمع بين المساعدة فى التنمية وتحقيق الرخاء الاقتصادى والعدالة الاجتماعية واستخدام التكنولوجيا لوضع حلول مناسبة للأمن البيئى والاقتصادى ، وبين الاعتماد على قوة ردع لمنع الحرب والتدخل عند الحاجة لحماية الأمن والسلام العالميين، مع ضرورة توافر درجة ما من المكاشفة والشفافية. وهو ما يضع دور القوات المسلحة فى المستقبل تحت ضوء جديد سواء على المستوى الدولى أو المحلى ، إذ إن هناك متغيرات تضع القوات المسلحة أمام مسؤوليات جديدة ومختلفة فى مواجهة متطلبات السلام العالمى والتهديدات الجديدة للأمن فى مختلف بقاع العالم . بل إن هناك أصواتا تثير قضية إنشاء تنظيمات أخرى - غير القوات المسلحة - لمواجهة هذه التهديدات التى تحتاج إلى مرونة أكثر قد تصل إلى حرب العصابات .

لكن الدول الكبرى وضعت هذه التساؤلات فى اعتبارها بحيث أصبحت الجيوش أقل حجماً وأكبر تأثيراً ، مع اختراع أسلحة فعالة للغاية لكنها لا تقع تحت بند أسلحة الدمار الشامل . وهو ما يتطلب تكاليف باهظة ، لا تستطيع سوى الدول الكبرى الوفاء بها حتى تتمكن النوعية ذات الكفاءة العالية من السيطرة على الكمية ذات الكفاءة الضعيفة . وهو ما يشكل خطورة من نوع جديد على سيادة الدول الصغرى التى يمكن أن تصبح تحت رحمة الدول الكبرى بحجة الحفاظ على السلام العالمى ، فى حين أنها يمكن أن تتحول إلى بؤر متجددة لتفجر الصراعات المسلحة كما حدث ويحدث فى البلقان على سبيل المثال . ولذلك يجب ألا يكون الأمن الجماعى أو السلام العالمى بديلاً نهائياً عن الأمن الوطنى والقومى . كما يجب أيضاً ألا تكون

التحديات والمخاطر البعيدة أو المحتملة بديلاً عن الانشغال بالمخاطر والعداوات الراهنة والملحة والمباشرة. فلا بد من التركيز على إجراءات بناء الثقة ووَأد التهديدت فى مهدها، وتنمية المصالح المشتركة المحلية والإقليمية كآلية دائمة فى إطار ضمانات وترتيبات الأمن العالمى لمواجهة المتطلبات الجديدة لاستقرار السلام بقدر الإمكان .

وقد امتزجت الحياة العسكرية بالحياة المدنية ، بحيث أصبح دور القوات المسلحة لا يقل فى خطورته وحيويته فى زمن السلام عنه فى زمن الحرب . ففى معظم بلاد العالم المتحضر ، تساهم القوات المسلحة فى التنمية وتطوير الاقتصاد الوطنى ، وتوظيف المبتكرات العسكرية فى خدمة الحياة المدنية ، والحفاظ على مصادر الثروة الطبيعية ، وتأمين البيئة ... إلخ . وفى الوقت نفسه تظل على أهبة الاستعداد لمشاركة المجتمع الدولى فى حفظ أو فرض أو بناء السلام العالمى ، بشرط أن تضع فى اعتبارها دائماً احتمالات التهديدت والخصومات الضمنية التقليدية، وذلك لبناء حسابات القوة المسلحة واستخداماتها على أساس مواجهة قدرات وإمكانات الخصم أو المنافس المحتملة ، وفى الوقت نفسه لا تعتمد فى حساباتها على أحجام وأعداد لقوات عسكرية قد تكون معادية لكن المجتمع الدولى لن يسمح لها بممارسة نشاطها . ومن هنا كانت ضرورة الوعى السياسى العميق للقادة العسكريين حتى يحققوا أكبر قدر ممكن من حرية الحركة ومرونة المناورة لصنع القرار السياسى العسكرى لمواجهة التهديدات والتحديات والمخاطر طبقاً للأسبقيات والاحتمالات الراهنة .

وفى عام ١٩٩٥ أصدر المفكر الإستراتيجى روبرت هارفى كتابه «عودة القوى : الانزلاق نحو فوضى عالمية» الذى يدور حول فكرة رئيسية، وهى أنه بعد خمس سنوات من انهيار سور برلين فى أكتوبر ١٩٩٠ ، الذى يعتبره الرمز الأسمى لنهاية الحرب الباردة ، فإن السلام لم ينج من مأزقه الخطيرة التى تهدد العالم الذى لم يصبح أمناً كما توقع كثيرون ، بل فوجئ المجتمع الدولى بأزمات وحروب قومية وعرقية لم يكن

مستعداً أو مهياً لمواجهةها . وعادت الرأسمالية الشرهة تمارس نفوذها بأقصى ما تستطيع ، وانكفأت أمريكا القوى العظمى الوحيدة فى أعقاب الحرب الباردة على نفسها ، فى حين تطلعت قوى أخرى كألمانيا واليابان لممارسة دورها بشكل أكثر شوفينية، وأعدت الصين تسليح نفسها من جديد ، بحيث أصبح العالم أكثر خطورة مما كان فى منتصف القرن العشرين .

ويشبه روبرت هارفى سنوات ما بعد الحرب الباردة ، ببداية سنوات القرن العشرين حيث شعرت القوى الكبرى فى ذلك الوقت وعلى رأسها إنجلترا بالرضا الذاتى عن النفس . فالإمبراطورية البريطانية توسعت بشكل لم يحدث من قبل ، وكذلك ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة ولكن بدرجة أقل ، فى حين توسعت روسيا اقتصاديا واستعماريًا . كما وصلت الرأسمالية الوطنية إلى الذروة ، وتضاعف حجم التجارة العالمية ٢٥ مرة خلال مائة عام فقط ، وبدا العالم بالنسبة لهذه الدول كما لو أن صراعاته قد انتهت واستتب السلام أخيراً . فالحرب الأهلية الأمريكية كانت قد أصبحت ذكرى ترويبها الكتب والمسرحيات ، فى حين توقفت الحروب بين دول أوروبا، وبدأ عصر الإصلاح الاجتماعى وخاصة فى بريطانيا .

لكن يبدو أن السلام هو الاستثناء فى حين يمثل الصراع والحرب القاعدة . ففى خلال أقل من عقدين فقط من الزمان ، تحطمت هذه الواجهة الجميلة على صخور القومية التى اجناحت أوروبا . واندلعت الحرب العالمية الأولى لتقضى على النظام الدولى السائد آنذاك والذى لفظ أنفاسه الأخيرة مع ظهور الشيوعية فى روسيا وقيام الاتحاد السوفييتى ، وتهديد زعمائه بنشر الشيوعية فى جميع أنحاء العالم . واجتاحت العالم الرأسمالى عقب الحرب أزمات اقتصادية حادة بدأت بكساد اقتصادى بعد الحرب مباشرة فى أوائل العشرينيات ، ثم انتعاش اقتصادى قصير الأمد انتهى مع الكساد العظيم الذى بلغ قمته فى أواخر عام ١٩٢٩ ، والذى ساد فى عقد الثلاثينيات،

ودمر حياة الملايين فى أوروبا ، وأصاب المجتمعات بالانهيار والتفسخ ، ودفع الناس إلى التطلع لحل مشكلاتهم ومآسيهم بأساليب متطرفة وعنيفة ، فظهرت الفاشية فى إيطاليا ١٩٢٢ ، والنازية فى ألمانيا ١٩٣٣ ، واستولى فرانكو على السلطة فى أسبانيا ١٩٣٩ ، فى حين تصاعدت النزعة العسكرية اليابانية فى الشرق الأقصى ، وتطورت إلى نزعة استعمارية؛ ليدخل العالم بسبب هذه المشكلات المتفاقمة فى أتون الحرب العالمية الثانية التى راح ضحيتها عشرات الملايين من الأشخاص .

وبناية الحرب العالمية الثانية دخل السلام فى مأزق متفرقة ومتتابعة ، وذلك بانقسام العالم إلى معسكرين أحدهما غربى تتزعمه الولايات المتحدة ، والآخر شرقى فى قبضة الاتحاد السوفيتى . لكن نتيجة لامتلاك واشنطن وموسكو للسلح النووى لم يكن من الممكن اندلاع الحرب بينهما ، أو ماسمى بتوازن الرعب ، فاستعيض عنها بحروب صغيرة تجرى هنا وهناك بالوكالة عنهما بين دول العالم الثالث، بدءاً بالحرب الكورية ، ومروراً بالحروب العربية الإسرائيلية ، وأزمة الصواريخ الكوبية فى بداية الستينيات وأنجولا وأفغانستان وأمريكا الوسطى وغيرها وغيرها من الحروب التى اكتوى العالم الثالث بناها .

وخلال الفترة من عام ١٩٨٧ إلى ١٩٩١ ، بدأت الإمبراطورية السوفيتية فى التمزق ثم الانهيار والتحلل ، وتخلصت دول أوروبا الشرقية من التبعية السوفيتية ، واستقلت دول البلطيق ودول آسيا الوسطى عن الاتحاد السوفيتى الذى تفتت ثم انهار سور برلين ، وفى النهاية اختفى الاتحاد السوفيتى تماماً من الوجود . واجتاحت النشوة بعض الليبراليين الغربيين فتصوروا أن قيم اقتصاد السوق الحرة قد انتصرت انتصاراً لا رجعة فيه ، ووصل التاريخ إلى نهايته . لكن الحقيقة كما يرى روبرت هارفى أنها كانت نهاية صراع بين أيديولوجيتين متنافستين ، وبداية لمرحلة جديدة افتتحتها كلاب القومية الشوفينية المسعورة من جحورها لتشعل الصراعات العرقية والحروب القومية ، فى حين أن الرأسمالية العالمية التى سيطرت على النظام الاقتصادى الدولى ، مضت فى طريقها

دون أن تضع فى اعتبارها شعور الناس العاديين وظروفهم، وشهدت بداية القرن الحادى والعشرين نفس بذور الفوضى العالمية التى شهدتها بداية القرن العشرين ، وكأن العالم لم يتعلم شيئاً من دروس الماضى القريب .

وانزلق العالم إلى هاوية من الفوضى العالمية لم ير مثيلاً لها من قبل . ففى ألمانيا مثلاً أحرق النازيون الجدد أى أترك يقعون فى براثنهم ، وتكررت هذه الحوادث أكثر من ألف مرة بين عامى ١٩٩٣ و ١٩٩٥ ، مما يدل على فشل الحكومة الألمانية فى المواجهة بشكل حاسم مع هؤلاء النازيين الذين شكلوا منظمات متطرفة انضم إليها عشرات الآلاف من الألمان الذين يتزايد عددهم باستمرار . أما الجنوب الشرقى لأوروبا ، فقد شهد ربعاً ودماراً عندما حاصر الصرب مدينة سراييفو ذات الأغلبية المسلمة ، ومارسوا فيها من التطهير العرقى والاغتصاب وتشريد الأهالى ما يشكل قصصاً مأسوية من الرعب الإنسانى الذى لا يمكن أن يتخيله عقل .

ومن المثير للعجب والصدمة أن دعاة عدم التدخل فى الصراع من الغربيين ظلوا يجادلون بأن ما يحدث هو حرب أهلية لا ينبغى التورط فيها . وترك الغرب الأمور لتتفقم بشكل مروع ثم عاد ليتباكى على ما حدث وما يحدث . وإذا كان حلف الأطلنطى قد تدخل فى البوسنة والهرسك ليحرب أسلحته الجديدة فى قتال فعلى وليس فى مجرد مناورات ، واستطاع أن يضرب الصرب فى مقتل ، فإن بذور الفوضى لم تذبل أو تجف بل ازدهرت وتناثرت فى مناطق أخرى من البلقان كمقدونيا على سبيل المثال فى صراعها مع الألبان ، مما يدل على أن الصراعات العرقية والحمى القومية تحولت إلى قتابل موقوتة وألغام خفية قابلة للانفجار فى أى وقت ، بحيث أصبح السلام حلمًا بعيد المنال .

أما جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابقة فى آسيا الوسطى فقد شهدت ويلات وحمامات دماء ناجمة عن ثلاثين صراعاً منفصلاً ، اندلعت فى هذه الجمهوريات من

جورجيا إلى أذربيجان ، ومن أرمينيا إلى كازاخستان فى حين شهد الشرق الأوسط بصفة عامة والوطن العربى بصفة خاصة كارثة لم يسبق لها مثيل ، إذ وقع الغزو العراقى للكويت ، وخاض العالم حرباً ضد العراق لإخراجه من الكويت، ثم اشتعلت الانتفاضات ضد نظام صدام حسين فى شمال وجنوب العراق. وإذا كان العنف يولد العنف ، والتطرف يولد التطرف ، فقد انتشر المتطرفون كالنار فى الهشيم فى الشرق الأوسط وأصبحوا من أهم سماته المميزة له .

كما شهدت آسيا أزمات وحروباً عديدة فى أفغانستان وكمبوديا وأندونيسيا والفلبين ، فى حين شهدت أفريقيا مذابح جماعية فى رواندا وبوروندى وملايين اللاجئين المشردين ، والمجاعات فى السودان وأثيوبيا والصومال ، والحروب الأهلية والقبلية فى بعض دول القارة ، وغير ذلك من الملامح الأساسية للنظام العالمى الجديد فى عصر العولمة التى تدعى أنها جعلت من العالم قرية كونية صغيرة تجسد سيادة الرأسمالية واقتصاد السوق الحرة ، وإقبال دول العالم ، سواء مضطرة أو راضية ، على تبنى هذا النظام بحيث انتهى الحديث عن أية مذاهب اقتصادية أخرى .

لكن سرعان ما تبدد حلم الرأسمالية المتعجرفة ، إذ بعد شهور قليلة من سقوط سور برلين ، سقطت مارجرىت تاتشر رئيسة وزراء إنجلترا وإحدى أبطال الرأسمالية العالمية ، وبعدها خرج بوش الرئيس الأمريكى الجمهورى من البيت الأبيض الذى كان يبشر بنظام دولى جديد قوامه الرأسمالية الغربية والديمقراطية بقيادة الولايات المتحدة ، وكان أول من نادى بشعار أن القرن الحادى والعشرين سيكون قرناً أمريكياً . وبعده جاء الرئيس الديمقراطى كلينتون ليتحدث عن الضمان الاجتماعى وتحقيق عدالة اجتماعية ، ودعم الصناعات والمنتجات الأمريكية . أما فى فرنسا فإنه لم يتم مطلقاً تطبيق اقتصاد السوق فى عهد فرانسوا ميتران برغم فوز اليمين بالانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٣ ، وتشكيله الحكومة . فقد ظلت تسير على مبدأ التخطيط المركزى ،

هكذا انتهت الحرب الباردة ، وزال الخطر الشيوعى ، لكن السلام لم يعم ، بل أصبح مهددًا بمخاطر مباشرة وغير مباشرة ، قد تصعب مواجهتها لقدرتها على المراوغة والتلون والانطلاق من مناطق لم تكن متوقعة أو فى بؤرة الأحداث المعتادة. فقد أصابت أوروبا اهتزازات متتابة لم تمر بمثها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخرجت القوميات الكامنة من بؤرها كفوهات البراكين التى لا تهدأ ، وانتشرت الأسلحة النووية فى كل مكان . أما جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق فأصبحت مثل القنابل الموقوتة والألغام التى يمكن أن تنفجر عند أول ملامسة لها ، ووقع الاقتصاد العالمى تحت وطأة أزمات متتابة يمكن أن تكون أسوأ من أزمة ١٩٢٩ ، وبلغت البطالة مستويات غير مسبوقة، ومد أخطبوط المافيا العالمية أذرعه العملاقة فى كل مكان ، وغزت موجات الهجرة كثيرًا من بقاع العالم ، وعانى العالم من فراغ ثقافى وخواء فكرى على كل المستويات . وفقد المفكرون قدرتهم على تنوير الجماهير ، ولم يشتهر منهم سوى من كان بوقًا للمصالح الرأسمالية الكبرى التى تحاول فرض هيمنتها على العالم أجمع .

وكان المفكر الفرنسى آلان مينك قد أصدر فى عام ١٩٩٤ كتابه القيم «العصور الوسطى الجديدة» الذى أكد فيه أن كل أحلام البشرية فى سلام عادل قد تلاشت، تحت وطأة عصر من التفكك والانحلال والتسيب والفوضى والاضطراب ، والقلق ، مثلما كان يحدث فى العصور الوسطى التى عرفت بالعصور المظلمة. فقد أصبح كل شىء وأى شىء ممكنًا ، ويدعو للخوف والارتباب . واختفت الزعامات والقيادات ذات التوجهات والبصمات الواضحة المتبلورة ، وانقسمت المعالم الجغرافية والسياسية والاقتصادية للدول التى كانت تشارك فى رسم خريطة العالم المعاصر ، وحل محلها نظام معقد من قوى محدودة ، وإقطاعات متشابكة ، ودول تابعة ، ودويلات ، وأقاليم جرداء ، وقوى أخرى ثانوية بلا أهمية حقيقية ، وشبكات متداخلة مثل قصور التيه التى عرفت فى العصور القديمة .

أصبح مأزق السلام أعمق وأوسع وأخطر، إذ لم يعد من السهل التعرف على الأعداء الحقيقيين، أو تحديد البؤر التي يحتمل أن تصدر عنها الصراعات والحروب والمعارك التي أصبحت أهلية أو قبلية أو عرقية و دولية مثلما حدث في تحرير الكويت من الغزو العراقي وهجوم حلف الأطنطى على الصرب لحساب الألبان . وتكونت مجتمعات ومساحات خارج نطاق المنطق والعقلانية . وأصبح العالم فى طريقه إلى القبائلية حيث الحدود غير آمنة ومعرضة دائماً للغزوات والهجمات . وبذلك استبدل البشر عصرًا كانوا يعيشون فيه فى خطر كبير ولكن بلا مخاوف نظرًا للتوازن الدولى العقلانى الذى كان بمثابة صمام كبير للأمن ، بعصر سيعيشون فيه بلا خطر كبير محدد ولكن بالكثير من المخاوف من الأخطار المتفرقة والغامضة والمتابعة .

هكذا كتب على السلام العالمى أن يظل رهين مأزق متتابعة، لكن منتهى الأمل يتمثل فى محاصرة احتمالات الانفجار والحرب، أو فى التعجيل بإنهاء الحرب إذا وقعت، والتقليل من أثارها وتداعياتها بقدر الإمكان . فما أسهل إثارة الحرب والصراع . وما أصعب الحفاظ على السلام والأمن، لدرجة أن من يتتبع تاريخ البشرية يرى أن الحرب كانت هى القاعدة فى حين أن السلام كان هو الاستثناء . فمن كان يصدق أن الولايات المتحدة ستخوض حربًا فى أفغانستان ضد نظام الطالبان وتنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن ، بعد ضرب مركز التجارة العالمى فى نيويورك ، والبنيتاجون فى واشنطن ، وتعقب طائرة الرئيس الأمريكى لضربها؟! وهى الحرب التى بدأت فى ٧ أكتوبر ٢٠٠١ ويبدو أنها ستستمر لسنوات بهدف القضاء على منابع الإرهاب فى العالم .

★ ★ ★

(٤٤) مستقبل الرأسمالية

بعيداً عن الدعايات المتحمسة للرأسمالية أو المضادة لها ، فإن التحولات الدولية التى جرت مع نهاية ثمانينيات القرن العشرين ، قد وضعتها فى ميزان جديد تماماً ، اعتبره البعض انتصاراً ساحقاً ونهائياً لها . لكن هذ التبسيط المخل سرعان ما انقشع بعد سنوات قليلة منذ انهيار الاشتراكية بصفة عامة والشيوعية بصفة خاصة . وصدرت كتب علمية جادة مثل كتاب «مستقبل الرأسمالية» فى عام ١٩٩٥ لخبير الاقتصاد العالمى وأستاذ الإدارة والاقتصاد فى معهد ماساتشوستس ، ليستر ثيرو الذى قام بتعريفه كل الأفعنة البراقة والمزيفة التى ارتداها الكتاب والباحثون ، سواء فى الغرب أو الشرق ، فى مؤلفاتهم التى لا تحصى عن ظروف الانهيار الشيوعى وأسبابه والآثار المترتبة عليه ، وأهمها انفراد الرأسمالية كمذهب ونظام اقتصادى وسياسى واجتماعى ، بزمام القيادة فى العالم .

كان ليستر ثيرو رائداً مبكراً فى مجاله عندما طرح فى منتصف التسعينيات تساؤلات شائكة عن مستقبل الرأسمالية من خلال نظرة علمية وحضارية وفكرية شاملة ، وضعت فى اعتبارها النكسات التاريخية التى وقعت الرأسمالية فى برائتها ، خاصة الأزمة الاقتصادية العالمية فى ٢٤ أكتوبر ١٩٢٩ ، والتى أدت إلى توقف مفاجئ لفترة ازدهار قلقمة تحت وطأة التوسع فى الائتمان والمضاربة. وقد ظل الخبراء المتحمسون للرأسمالية يؤكدون أن هذه الكارثة لا يمكن أن تتكرر مرة أخرى ، لكن ليستر ثيرو أثبت فى كتابه أن هذه النكسات ليست مجرد أحداث طارئة على المنظومة الرأسمالية ، بل هى جزء لا يتجزأ من بنيتها التى يجب أن تتغير فى جوهرها حتى لا يحمل المستقبل لها من الكوارث ما يزيد فى بشاعته عما مرت به من قبل .

وتعد الرؤية المستقبلية أخطر ما جاء فى كتاب ثيرو الذى جعل منها محوراً له، حتى لا تستغرق البشر لحظات الانتصار الرأسمالى المذهل، فتعشى أبصارهم عن رصد وتلمس احتمالات المستقبل. فهو يحذر القوى الاقتصادية المنهمكة فى رسم ملامح عالم الغد من أن اعتبار انتصار الرأسمالية انتصاراً نهائياً حاسماً، قد يكون بداية النهاية بالنسبة للرأسمالية ذاتها. ذلك أن النظام الاقتصادى الذى ينفرد بالمساحة الدولية، وبالتالى يفقد المنافسة والدافع للتحدى، يمكن أن يلقي نفس المصير الذى أصاب المذاهب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. والاشتراكية نفسها أكبر دليل تاريخى على ذلك، إذ إنها واجهت هذا المصير، بعد أن ظهرت فى بدايتها كعلاج ثورى وناجع لأمراض وسلبيات القرن التاسع عشر، التى تميزت بالشراسة والجشع وممارسة القهر، وأدت إلى عدم المساواة، وزيادة البطالة، وتوسيع الهوة وتعميقها بين أصحاب العمل والعمال، بين من يملكون ومن لا يملكون.

اعتقدت الاشتراكية أن علاج هذه الأمراض الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، يتمثل فى ابتكار نموذج إنسانى جديد هو «الفرد الاجتماعى» الذى يكون بمثابة حل المعادلة الصعبة التى توازن بين الكيان الفردى للإنسان والكيان الاقتصادى للمجتمع. فهذا الفرد الاجتماعى كان من المنظور الاشتراكى حجر الأساس للإنتاج والثروة، لكن النتيجة كانت فشلاً ذريعاً. فقد أخفقت الاشتراكية ثم الشيوعية فى تنشئة ذلك النموذج الإنسانى؛ لأنه من شبه المستحيل أن تحفز أغلبية البشر للعمل من أجل أهداف اجتماعية لفترة طويلة من الزمن، على أن يصرفوا النظر عن أهدافهم وطموحاتهم الفردية.

وقد يقول قائل فى تساؤل منطقى: لكن كيف ازدهرت الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى أكثر من ثلاثة أرباع القرن العشرين فى حين أنها تحمل بذور فنائها فى داخلها؟ والإجابة عن هذا التساؤل تكمن فى أن السنوات التى ازدهرت فيها

الشيوعية ، شهت تحديات كبيرة ومصيرية ، استنزفت كل طاقاتها وساعدتها فى معركة المجابهة والبقاء فى عقدى العشرينيات والثلاثينيات، أى بعد قيام ثورة أكتوبر البلشفية عام ١٩١٧ ، تمثل التحدى فى بناء النظام الاشتراكى تحت وطأة العداء الغربى للدولة الوليدة . ثم تمثل الدافع ، فى عقد الأربعينيات ، فى الإصرار على التصدى للظوفان النازى الذى انتصرت عليه بعد معارك مريرة وطويلة ، فاكسبت قوة دفع ضخمة جعلت منها القوة الثانية فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية . وفى عقدى الخمسينيات والستينيات تمثل الحافز فى إعادة بناء ما دمرته النازية والفاشية خلال الحرب العالمية الثانية . ومنذ نهاية الخمسينيات وانتشار حركات التحرير فى دول العالم الثالث ، بدأ الأمر كما لو كانت الشيوعية السوفييتية على طريق النجاح والازدهار وتقديم المثل الأعلى للدول الصاعدة والنامية ، إذ تجاوزت معدلات النمو الاقتصادى فى الاتحاد السوفييتى المعدلات التى حققتها الولايات المتحدة ، مما حفز الرأسمالية الغربية على استنفار كل قواها لمواجهة التحدى المتصاعد . لكن هذا التحدى لم يستمر بنفس قوة الدفع ، بعد أن استحكمت فيه السطوة الحزبية ، والأيدولوجية الجامدة ، والبيروقراطية التى لا تخطو أية خطوة بدون أوامر من فوق . وكانت النتيجة أن تعثرت أليات النظام ، وتراجع الإنتاج كمًا وكيفًا ، إلى أن انهارت الشيوعية من داخلها على هذا النحو المأساوى المرعب ، وكأنها كانت قصرًا أو حصنًا من الرمال .

وسرعان ما تغيرت قواعد اللعبة السياسية مع انتهاء الشيوعية وتفكك بلاد المعسكر الشرقى ، وتحول حوالى ١,٩ مليار من البشر إلى العالم الرأسمالى . وكان من الطبيعى أن يتخلوا عن القواعد الاقتصادية والمعايير الاجتماعية التى ساروا على نهجها قرابة ثلاثة أرباع القرن ، خاصة فى أوروبا الشرقية والوسطى وجمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق . لكن تفاؤلهم لم يكن فى محله ، إذ أدركوا أن المسألة لم تكن بالبساطة التى تصوروها ، وأن التحول من الشيوعية إلى الرأسمالية لم يكن يحتاج إلا

إلى مجرد الضغط على زر ! بل إنها إعادة لهيكله أنماط أصبحت جزءاً عضوياً من كيانهم الفكرى والسلوكى على مدى أكثر من سبعة عقود متتابعة . ومن هنا كانت عوامل الضياع والتشتت والحيرة التى اجتاحت هذه البلاد فى ظل الرأسمالية الوافدة ، وانطبق عليها المثل المصرى الشعبى الذى يصور المرأة التى رقصت على السلم فلم يرها سكان الطوابق العليا أو السفلى . فقد تخلصت هذه الدولة من الرداء الشيوعى لكن الرداء الرأسمالى لم يناسبها بعد .

ولم يكن المأزق مأزقاً للشيوعية فحسب ، بل كان مأزقاً للرأسمالية أيضاً . فقد واجهت الرأسمالية التقليدية واقعاً جديداً جعلها تنفرد وحدها بالزعامة الاقتصادية ، لكنه فى الوقت نفسه ألقى على كاهلها بمسئوليات جسيمة ذات أبعاد وأعماق لم تتضح بعد . ويوضح ليستر ثيرو أن هذا الموقف يختلف إلى حد كبير عن المواقف أو الأوضاع التى مرت بها الرأسمالية فى القرنين التاسع عشر والعشرين . فهناك لعبة جديدة بقواعد جديدة تستلزم إستراتيجيات جديدة ، تحتم على الرأسمالية أن تبحث عنها وتطورها وتقنها ، إذا ما أرادت أن تتغلب على المشكلات والسلبيات التى أدت إلى سقوط الأنظمة التى نافستها فى القرن العشرين . ويتمثل أول تغيير فى قواعد اللعبة السياسية والاقتصادية فى أن الصناعات التى اعتمدت عليها المجتمعات الرأسمالية فى تطورها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، والتى قامت على أساس وجود مصادر وموارد طبيعية مثل المعادن بصفة عامة ، والحديد والصلب بصفة خاصة ، فى أماكن معينة ، لم تعد هى الأساس ، بل حلت محلها صناعات تعتمد أساساً على قوة العقل والمعرفة وإنتاج التكنولوجيا الدقيقة والمعقدة التى يسهل تداولها لصغر حجمها وخفة وزنها ، وفى مقدمتها الكمبيوتر بطبيعة الحال .

ولم تعد النظرية الرأسمالية الكلاسيكية قادرة على الصمود فى وجه هذه المتغيرات الجذرية ، وهى النظرية التى ركزت على الأفضلية النسبية لمواقع معينة نتيجة

لقربها من الثروات الطبيعية ، مما أدى إلى تمركز الصناعات فيها . لقد أوشكت هذه النظرية على الاختفاء تحت وطأة التكنولوجيا الجديدة التى تنهض على الابتكار العقلى والمهارة المعرفية كمصدر أساسى للصناعات الحديثة مثل الكمبيوتر ، والتى يمكن إقامتها فى أى مكان فى العالم تتوافر فيه المعرفة ، سواء فى مدينة بنجالورا الهندية التى تعتبر مركز الكمبيوتر فى آسيا ، أو وادى السيلكون لصناعات الكمبيوتر فى أمريكا .

ومن المسئوليات الأخرى التى أُلقيت على عاتق الرأسمالية الجديدة أو التى يفترض أنها أصبحت جديدة، الاعتماد على التخطيط طويل المدى الذى كانت الحكومات الرأسمالية تعتبره بدعة شيوعية تعوق حرية السوق، ورفضت أى نوع من التخطيط يتجاوز خمس سنوات . الآن أصبح هذا الجيل الجديد من صناعات المستقبل ، يتطلب أن تأخذ الحكومات زمام المبادرة بالتخطيط بعيد المدى، لفتح الآفاق المتعددة والبعيدة ، وكذلك توجيه استثمارات ضخمة قد يعجز عنها القطاع الخاص ، وخاصة بعد أن تخلصت الحكومات من سطوة المكان والموقع الجغرافى الذى كان يمددها بالموارد التى تعتمد عليها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

ويشكل الانفجار السكانى مشكلة أو معضلة أخرى لا بد أن تجد لها الرأسمالية الجديدة حلولاً حاسمة . فقد أصبح سكان العالم يتزايدون ، ويتحركون من مكان لآخر ، وتطول أعمارهم نتيجة لتحسن الرعاية الصحية ، والنظام الغذائى ، خاصة فى الدول المتقدمة والغنية . أما فى الدول المتخلفة والفقيرة ، فإن مشكلات أو معضلات الفقر والجهل والمرض مزمنة وعويصة ، ولن تنحسر تداعياتها فى نطاق هذه الدول بعد أن أصبح العالم قرية كونية صغيرة نتيجة للثورة التكنولوجية والمعلوماتية التى اجتاحت العالم كله فى عهد العولمة. ولذلك لا بد أن تتأثر الدول المتقدمة والغنية بهذه السلبيات التى لا بد أن تواجهها الرأسمالية الجديدة التى انفردت بالساحة الدولية، ولم تعد الشيوعية موجودة لتتخذ منها ذريعة تبرر بها فقر هذه الدول وتدهورها.

وتقسيم الدول إلى غنية وفقيرة بهذا الحسم بل والعسف ، لا بد أن ينسحب على البنية الداخلية لكل مجتمع على حدة ، مما يكرس الانقسام بشكل تام بين الأغنياء والفقراء داخل المجتمع الواحد ، ويولد بؤراً لانفجارات متتابة لن يعاني منها سوى الأغنياء والرأسماليين ، أما الفقراء فليس لديهم ما يخافون منه أو يحرصون عليه أو يعانون منه أكثر ، لأنهم فى قاع المعاناة بالفعل . وإذا لم تتسلح الرأسمالية الجديدة بهذا الوعي واليقظة والقدرة على التنبؤ بانفجارات متوقعة فى المستقبل، واستيعابها وامتناصها بطريقة أو بأخرى ، فإنها يمكن أن تدخل فى متهات وطرق مسدودة ، قد لا تخرج منها مثلما حدث للاشترابية من قبل عندما عجزت عن مواكبة معطيات الواقع الراهن ومتغيراته .

أما قواعد اللعبة السياسية على مستوى الاقتصاد العالمى فستتغير أيضاً مع اضمحلال أهمية المنظومات الاقتصادية الوطنية لصالح كيانات اقتصادية عملاقة ، وستدخل شركات عابرة للجنسيات والقوميات والقارات فى معارك حتى مع الدول الغنية التى ماتزال تركز على المصالح الوطنية لشعوبها ، فى حين أن هذه الشركات لا يهمها سوى الربح بأية وسيلة . ومع اشتداد هذا التيار العولمى ، ستجد الدول نفسها منجرفة - ربما برغم إرادتها - إلى إقامة التكتلات الاقتصادية والانصواء تحت لوائها حتى لا تجد نفسها فى عزلة مخيفة بعيداً عن التوجهات والمصالح الدولية السائدة التى لم تعد تسمح بوجود دولة مسيطرة سياسياً واقتصادياً كما كان الأمر بالنسبة لبريطانيا العظمى فى القرن التاسع عشر ، والولايات المتحدة فى القرن العشرين . فقد انتهى هذا العصر بظهور نظام اقتصادى وسياسى واجتماعى جديد تشارك فى قيادته كل دولة ناهضة اقتصادياً .

ويجب ألا تغتر الرأسمالية الجديدة بأنها أصبحت النظام الوحيد السائد فى العالم منذ العقد الأخير فى القرن العشرين ، لأن التحديات التى تواجهها معقدة

الرأسمالية رهناً بكيفية التعامل مع هذه التحديات واستيعابها وتطويرها لصالحها . وخاصة أن الرأسمالية لا تزال تنطوى على خطر يعتبر جزءاً عضوياً في طبيعتها ، وهو روح المغامرة التى يصعب وضع كل اعتباراتها فى الحسبان .

وكان لهذا الخطر سابقة تاريخية فى ٢٤ أكتوبر ١٩٢٩ ، وقد حاول أنصار الرأسمالية المتحمسون ، التأكيد مراراً وتكراراً على أن هذه السابقة الخطيرة والمدمرة لن تتكرر مرة أخرى ، لكنهم عجزوا عن تقديم الضمان لذلك . والدليل على ذلك أنها تكررت فى الربع الأخير من القرن العشرين، وإن كانت بأشكال مختلفة ومتنوعة ، خاصة أن سطوة المضاربين والسماسرة أصبحت من الجبروت لدرجة أنه أصبح فى إمكانهم توجيه ضربة مثل تلك التى وجهها جورج سورس إلى الدول التى عرفت باسم النمرور الآسيوية (كوريا الجنوبية ، وسنغافورة ، وأندونيسيا ، وتايلاند ، وماليزيا) التى فتحت أمامها أبواب القروض الباهظة على مصراعيها ، فأقامت مشروعات عملاقة ، استطاع إنتاجها أن يغزو العالم الخارجى . لكن الاقتراض كان أسرع وأشمل من القدرة المطلوبة للسداد ، فوقف الاقتراض بهذه الدول على حافة الإفلاس ، وعرضت مشروعاتها للبيع .

ومع اختلاف الإطار الزمنى والظروف المحيطة بالكوارث الرأسمالية ، فإن المغامرة المرتبطة بالتوسع فى الاقتراض والائتمان والمضاربة كانت خطراً داهماً كامناً عند منحنيات الطرق التى تسلكها الرأسمالية ولا يزال . ولذلك كان انهيار أكتوبر ١٩٢٩ معياراً يمكن الأخذ به فى قياس المسائل والخطوات ، لأن جوهر الوسائل والغايات يكاد يكون واحداً ، وإن اختلف فى المظاهر والأحجام . فقد أدى انهيار ١٩٢٩ إلى توقف مفاجئ لفترة ازدهار قلقة تحت وطأة التوسع فى الائتمان والمضاربة والاقتراض . وهى الفترة التى استمرت عشر سنوات بين ١٩١٩ و ١٩٢٩ ، وشهدت ازدهاراً كبيراً فى الولايات المتحدة ، جعل الحزب الجمهورى الحاكم فى تلك الفترة يعتقد أنه اهتدى

أخيراً إلى طريقة لتحقيق النمو والتقدم دون عوائق أو عقبات، وشاركه الرأي العام الأمريكي ذلك الرأي . فقد ازداد الإنتاج الصناعي بنسبة ٣٠٪ ، وتضاعف الإنتاج فى شتى المجالات الأخرى ، وزادت الأرباح والفوائد ، وظلت الأسعار ثابتة، وتدفقت أموال كثيرة للإنفاق ، وخاصة فى مجال الاستثمار حيث أودع معظمها فى الأسواق المالية فى وول ستريت ، فى ظل ازدهار مصطنع بدا فى ذلك الوقت كما لو كان أبدياً .

وما بين ربيع ١٩٢٦ و ربيع ١٩٢٩ تضاعف مؤشر «داو - جونز» للأوراق المالية ، وازداد بنسبة ٢٥٪ خلال الشهور التى سبقت الكارثة . فقد تكونت الثروات بين يوم وآخر ، وكان الجميع من رئيس مجلس إدارة البنك إلى عامل النظافة ، ومن المسئول الكبير إلى سائق التاكسى ، ومن الممول الكبير إلى ماسح الأحذية ، يرغبون فى أن ينالوا نصيبهم من الغنيمة . فقد أصبحت سوق الأوراق المالية «البورصة» بمثابة المحور الذى تدور حوله حياة الجميع الذين شعروا بأن طاقة القدر قد فتحت فوق رؤوسهم . ولم يدركوا أنهم كانوا يغامرون بمستقبلهم ، بل وبحياتهم نفسها .

وكتبت صحيفة «اليديز هوم جورنال» فى ٢٩ يناير ١٩٢٩ تقريراً ضافياً بعنوان «يجب أن يصبح الجميع أثرياء» . فقد أصبح هذا الحلم ممكناً ، لأنه بفضل القروض الميسرة وعدم وجود لوائح ، كان يكفى إيداع ٦٠٪ من ثمن السهم لشرائه ، وذلك فى بلد تفاوتت فيه دخول الأفراد بدرجة هائلة ، وأصبح ١,٥ مليون شخص يملكون أسهماً بالتقسيط . ودارت آلة الشراء بالتقسيط فى جميع الاتجاهات ، ليس لتمويل نشاط المضاربة المحموم فى وول ستريت فحسب ، وإنما لتغذية الاستهلاك الذى تحول إلى حمى بدوره بل وباء أصاب الجميع . فلم يستطع الجمهور الأمريكى مقاومة إغراء السخاء الطائش للبنوك ، واجتاحته النشوة التى أغرقته فى الاستدانة لشراء أجهزة الراديو والثلاجات بصفة عامة ، والطرز الحديث من سيارة هنرى فورد بصفة خاصة .

ولم يكن التقسيط مقتصرًا على داخل الولايات المتحدة ، إذ تكدس لدى

البنوك الأمريكية هرم من الديون لأشخاص من الخارج وكان بنك «سيتى بنك» يرى أن دولة بيرو كانت على رأس قائمة الدول التي تعد مخاطرة سيئة سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية فى حالة إقراضها ، ومع ذلك أقرضها ٩٠ مليون دولار ، وهو قرض كبير بمقياس تلك الأيام . لقد انتابت حمى الإقراض معظم البنوك لأسباب واضحة وأخرى غامضة مريبة . من هذه الأسباب الواضحة أن يمد البنك نشاطه إلى كل الآفاق الممكنة ، وبالتالي فإنه ينشط دورة رأس المال ويضاعف أرباحه . أما عن الأسباب الغامضة والمريبة فإن العمولات تأتي فى المرتبة الأولى ، فإن هناك من المسئولين والموظفين فى البنوك من يجيد التواطؤ مع بعض العملاء لفائدة الطرفين ، ولا يهتمهم مصلحة ومستقبل البنك الذين يعملون به .

وفجأة انهارت القصور التى شيدت على الأوهام والمعاملات المريبة فى أكتوبر ١٩٢٩ ، برغم أنه كانت هناك مؤشرات واضحة تنذر بطلائع الكارثة، مثل التباطؤ الذى أصاب العجلة الاقتصادية فى خريف ١٩٢٩ والذى لم يرغب أحد فى تصديقه، وإفلاس إمبراطورية كلارنس هامرسية المالية البريطانية فى سبتمبر ، ومحاولات بنك الاحتياطى الفيدرالى فى نيويورك لرفع سعر الخصم ، وتحذيرات القلة النادرة من الماليين المتبصرين الذين أكدوا أن الكرة لن تحتل مثل هذا التخضم فى الإقراض وعلى وشك الانفجار . وهذا ما وقع بالفعل .

فى يوم الخميس ٢٤ أكتوبر ١٩٢٩ الذى عرف بالخميس الأسود ، اجتاحت موجة من الذعر وول ستريت . وفى ذلك اليوم وحده بيع حوالى ١٣ مليون سهم ، أى بزيادة ٥٦٪ عن الرقم القياسى السابق ، وبأسعار حطمت أحلام وآمال ملاك الأسهم . وتفاقت كارثة الانهيار لدرجة أن اضطرت الشرطة إلى إرسال فصيلة كاملة لإقرار الأمن . وفى لحظات كان المستثمرون الذين أصابهم الذعر والذهول وعدم تصديق ما يجرى ، قد فقدوا منازلهم وسياراتهم ومجوهراتهم وسمعتهم . ولم يستطع ١٥ مضارباً من

أكبر المضاربين، الصمود في وجه الطوفان فاتحروا. فمثلاً فقد مؤشر «داو- چونز» ٣١ بنطاً بعد أن انخفض بنسبة ٣٨ بنطاً يوم الاثنين وتبددت المكاسب والأرباح التي تحققت خلال الستة عشر شهراً الماضية في خمس جلسات، وإذ بالمساهمين يرون في البورصة التي كانت معبدهم المقدس، مجرد ناد للقمار، وأنهم لم يجتمعوا إلا حول مائدة روليت ضخمة، لم يتصور أحد أن تتوقف عجلتها أمام كل الأرقام الخاسرة.

ونظراً لأن الكوارث لا تلد سوى كوارث أبشع، فإنه بعد ثلاثة أعوام، وفي يوليو ١٩٣٢ على وجه التحديد فقد المستثمرون ٧٤ مليار دولار، وانخفض مؤشر «داو- چونز» إلى ٩٠٪ أسفل القمة التي بلغها في سبتمبر ١٩٢٩.

وحل محل عهد الرخاء الطائش المفتعل، عهد آخر أفلست فيه المصارف ووقعت الأزمة الكبرى التي أدت إلى بطالة ١٢ مليون شخص في الولايات المتحدة. ولم تسترجع الرأسمالية العالمية عافيتها إلا في أواخر الثلاثينيات، لكن الحرب العالمية الثانية كانت قد بدأت في أول سبتمبر ١٩٣٩، ودخلت الرأسمالية الغربية في دوامة جديدة، لكنها كانت في صالحها إلى حد ما، لأن الإنتاج الحربى المتصاعد منح قوة دفع جديدة لعجلة رأس المال. لكن دوامة الحرب العالمية الثانية لم تطف على دوامة كارثة ١٩٢٩ الاقتصادية التي ظلت بمثابة جرح غائر في جسم الرأسمالية العالمية التي سعى أنصارها إلى وضع اللوائح الاتحادية واسعة النطاق، التي تقضى على التجاوزات التي أدت إلى الانهيار، وذلك على سبيل التأكيد لمجتمع الماليين على أن الأزمة لن تتكرر مرة أخرى.

فقد منع شراء الأسهم بقسط أول زهيد، بحيث أصبح الإيداع ٥٠٪ من ثمن السهم بدلاً من ١٠٪ في سنة ١٩٢٩. وخضعت البنوك للوائح، وتدخل بنك الاحتياطي الفيدرالى لوقف اتساع نطاق القروض، ومنحت لجنة البورصة والأوراق المالية حق الإشراف على إجراءات الشركات، وخاصة فيما يتصل بالقروض التي

تحصل عليها . لكن ثبت أن كل هذه الاحتياطات عاجزة عن حماية النظام الرأسمالي من الأزمات التي يمر بها من فترة إلى أخرى نتيجة لانطوائه على عوامل جوهرية لا يمكن أن يتخلى عنها وهي : الاقتراض والمضاربة والائتمان والتقسيت ، وكانت أزمة النمرور الآسيوية أكبر دليل ملاموس على ذلك .

لم يعد المحللون والمنظرون الاقتصاديون ينظرون إلى أزمة دول شرق آسيا التي وقعت في تسعينيات القرن العشرين على أنها مجرد أزمة عابرة ، أو مجرد تقلب في أحوال أسواقها المالية سرعان ما يعود إلى الاستقرار والنمو مرة أخرى ، وإنما أصبح الكثيرون منهم يشيرون إليها على أنها نتيجة طبيعية لممارسة قواعد اللعبة الرأسمالية . إنها أزمة اقتصادية لا بد أن تستمر سنوات قبل أن تستأنف هذه الدول نموها ، وبشرط أن تتدفق عليها المساعدات من الدول الصناعية المتقدمة في الغرب .

وتتوالى التساؤلات حول جدوى النظام الرأسمالي ومصداقيته . كانت هذه الدول في قمة ازدهارها ونشوتها وهي في سبيلها لمنافسة الإنتاج الغربي في الأسواق العالمية ، لكنها استيقظت فجأة من الحلم الجميل وهي تجد اقتصادها عاجزاً عن توفير العملات الأجنبية اللازمة لسداد وارداتها وديونها ، وهو ما وقع لكوريا الجنوبية بالذات وهي التي كان صانعو سياساتها الاقتصادية يتفاخرون بأن همهم الأول هو منافسة اليابان في الأسواق العالمية ، بل والحصول على مكانة لبلادهم في سباق الفضاء . لقد طلبت حكومة كوريا الجنوبية من صندوق النقد الدولي أكبر قرض في تاريخ هذه المؤسسة الاقتصادية الدولية ، في حين خرجت المظاهرات في شوارعها منددة بالصندوق الذي أغرقها في الديون وأضاع أحلامها في النمو والازدهار والانتشار .

أما أنصار هذا النموذج الرأسمالي في المؤسسات المالية والدولية ، وفي الصحافة المتخصصة ، فلم يتجاوزوا البعد المالي لهذه الأزمة ، فذهب بعضهم إلى أنها مجرد أزمة ثقة في عملات هذه البلاد ، وذهب آخرون إلى أنها ترجع إلى خلل

هيكلى فى النظام المصرفى والمالى لتلك الدول . لكن لم يحاول أى من هؤلاء البحث عن أسباب الأزمة فى إطار قواعد اللعبة الاقتصادية الرأسمالية التى مارستها هذه الدول دون أن تضع محاذيرها ومخاطرها فى اعتبارها ، خصوصاً فيما يتصل بهيكل تجارتها الخارجية التى تخضع لاعتبارات دولية ، بعضها غامض ولا يمكن التحكم فى كل أبعاده وخطواته وإجراءاته .

لقد قام النمو الاقتصادى فى هذه البلاد طبقاً لقواعد اللعبة الرأسمالية التقليدية التى تعتمد على تحالف رجال الأعمال مع رجال الحكم ، ذلك أن الثروة قوة دفع لها سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى وهى علاقة لا تستند فقط إلى مصالح فردية مشتركة مما يقع تحت طائلة القانون ، وإنما تستند أيضاً إلى نموذج فى التنمية يحقق مصالح مشتركة لرجال المال ورجال السلطة ، بصرف النظر عن المصالح العريضة لطبقات الشعب الذى ينهض الإنتاج كله على كاهله . وتتلخص هذه العلاقة فى الشعار الذى يتبناه رجال الأعمال لتشجيع حكوماتهم وهو : «اقترض ، وتوسع ، وصدّر» ، بلا حدود أو قيود . فقد سعت المصارف الكبرى فى هذه البلاد ، وهى مملوكة للحكومة ، أو التى تملك الحكومة حصة كبيرة فيها ، بتوجيه رجال السياسة المستفيدين من تحالفهم مع رجال الأعمال ، إلى توفير القروض الضخمة والسهلة لرجال الأعمال ، حتى يتوسعوا فى أعمالهم ، ويقوموا بالتصدير ، ويستغلوا حصيلة الصادرات فى مزيد من التوسع ، وتسديد جانب من القروض التى كانوا يحصلون عليها من هذه المصارف .

ولم يكتشف أحد خلافاً هيكلياً فى هذا النموذج ، ولا فساداً سياسياً ، ولا حاجة لدراسة الإمكانيات المتغيرة للسوق الخارجية ، مادامت هذه المؤسسات الاقتصادية الخاصة الكبرى فى هذه البلاد ، قد نجحت فى زيادة صادراتها ، وتمكنت من تسديد قدر من القروض التى حصلت عليها ، كما لم تكن هناك فى هذه الظروف أسباب

تدعو إلى فقدان الثقة في اقتصاد هذه الدول من جانب الشركات الدولية أو المؤسسات المالية الخاصة التي تحتفظ بقدر كبير من عملات هذه البلاد ، أو التي اشترت قدرًا هائلًا من أوراقها المالية ، أو البنوك التجارية الدولية التي أقرضتها بسخاء .

لكن أزمة الرأسمالية في دول شرق آسيا لم تكن بمثابة مفاجأة بلا مقدمات . ذلك أن نظرة سريعة إلى أوضاع التجارة الخارجية لهذه البلاد ، كانت تكشف عن البدايات الموحية بالانهيار القادم ، فجميع هذه الدول ، منذ أوائل التسعينيات ، وهي تعاني من عجز متزايد في ميزانها التجاري ، لم تفلت منه سوي سنغافورة وتايوان . وقد تراكم هذا العجز طوال هذه السنوات ، ولم يكن هذا العجز خافيًا حتى على المحللين الأجانب ، إذ نشرت مجلة «الإيكونوميست» البريطانية في أوائل عام ١٩٩٧ تحقيقًا صحفيًا ضافيًا عنه . ومع استمرار العجز أدركت المؤسسات المالية الخاصة والشركات الدولية أن هذه الدول موشكة على الوقوع في أزمة كبرى ، إذ لم يعد في وسع صاداتها تأمين العملات الأجنبية الضرورية لتمويل وارداتها الضخمة وسداد ديونها ، ومن ثم سارعت إلى التخلص مما لديها من عملات أو أوراق مالية مقومة بعملات هذه البلاد . ولم يكن ذلك مجرد مصادفة ، ولا نزوة اجتاحت بعض المضاربين القابضين أمام أجهزة الكمبيوتر في منازلهم ، بل كان قرار مؤسسات ضخمة تملك من أرصدة العملات ما يفوق ما تملكه المصارف المركزية في الدول الصناعية السبع الكبرى مجتمعة . لقد أدركت هذه المؤسسات أن زمن ما سمي بالمعجزة الآسيوية ، التي أسهمت هي في صنعها قد ولى ، ومن ثم آثرت السلامة قبل السقوط المدوي لبنيان الوهم . ذلك أن الرأسمالية مثل الجزائر الذي يقوم بتسمين العجل إلي أن تأتي اللحظة التي لا بد أن يذبح فيها .

إن انهيار اقتصاد دول شرق آسيا في أواخر تسعينيات القرن العشرين ، كان ظاهرة حافلة بالدروس والدلالات للمهتمين بأثر قواعد اللعبة الرأسمالية على قضية

التنمية ، خاصة بالنسبة لشعوب الجنوب . ونظرًا لأن هذا الانهيار كان وصمة في جبين الرأسمالية العالمية ، خاصة في عصر العولمة الاقتصادية ، فإن الدول الغربية شرعت في استيعاب تداعيات الأزمة حتى لا تستمر طويلًا وتهز الثقة في جدوى الرأسمالية ، وخاصة أن رخاءها يرتبط أيضاً باستمرار واردات هذه البلاد منها . ولكن حتي بعد أن تنجح الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة ، في تقويم اقتصاديات هذه البلاد ودفعها مرة أخرى إلى الأفق المنشودة ، فإن أسباب الأزمة ستظل ذات أهمية كبرى لكل دول الجنوب . فهي لم تكن أزمة طارئة أو عابرة بل كانت نتيجة طبيعية للمخاطر التي تنطوي عليها قواعد اللعبة الرأسمالية وفي مقدمتها المضاربة والإقراض والائتمان والتقسيم .

كذلك كان في مقدمة أسباب هذه الأزمة المدوية ، ما أشار إليه بعض نقاد هذا النموذج الرأسمالي ، قبل وقوعها بزمن ، وتعرضوا للاستهزاء والسخرية من أنصار الرأسمالية المتطرفة ، وهو أن نموذج التنمية بالاعتماد على التصدير ، يمكن أن ينجح إذا ما اقتصر على عدد محدود من الدول . وكان هذا هو الوضع في شرق آسيا في البداية ، عندما كانت الدول الساعية إلى انتهاج هذه الإستراتيجية هي أربعة بلاد فقط : اثنان منها صغيران هما : سنغافورة وإقليم هونج كونج ، وبلد ثالث صغير نسبياً وهو تايبان ، والبلد الرابع كوريا الجنوبية وكان يتشابه في بداياته مع دول الجنوب متوسطة السكان . أما عندما امتد هذا النموذج ليشمل حوالى عشرة بلاد ، بعضها كبير السكان مثل الصين وأندونيسيا ، بالإضافة إلى الفيليبين وتايلاند وماليزيا ، في حين قطعت دول أخرى في جنوب شرق آسيا أشواطاً ملحوظة في هذا المضمار مثل فيتنام ، أو في جنوبها مثل الهند ، بالإضافة إلى دول أمريكا اللاتينية ، فإن التنافس بين هذه البلاد لم يكن في صالحها أبداً ، إذ إنه أدى إلى حرب تجارية خسر فيها معظمها ، خاصة أنه لم يقترن بتوسع هائل في أسواق التجارة الدولية ، أو رفع للقيود على صادرات دول الجنوب إلى دول الشمال ، مما ضاعف من صعوبة السير على نهج هذا النموذج . وكان

من أخطر بل وأسوأ قواعد اللعبة الرأسمالية أن الزيادة فى صادرات هذه البلاد لا تعكس فى كل الحالات نموًا حقيقيًا للتجارة الدولية التى فى صالح هذه البلاد، وإنما تعكس انتقال بعض الأنشطة الإنتاجية، التى تديرها الشركات الدولية العملاقة ذات الجنسيات المتعددة، سواء بطريقة مباشرة أو غير ذلك، من دولة إلى دولة أخرى، دون أن تكون لإحدى هذه الدول سيطرة كاملة أو حقيقية على هذه الأنشطة .

ولكى لا تدخل الرأسمالية المعاصرة فى طرق مسدودة قد تخنق تطوراتها المستقبلية، لابد من إعادة تقويم إستراتيجية التنمية بإعادة التوازن بين الصادرات والواردات حتى تعم الفائدة جميع الأطراف المعنية بقدر الإمكان عندما تدور عجلة رأس المال بدون عوائق، وهى الإستراتيجية التى تعرضت لكثير من النقد الحاد والرفض المتسرع من جانب كثيرين من المتعبدین فى محراب الرأسمالية . ففى ظل خطورة الاعتماد كثيرًا على النجاح فى التصدير إلى أسواق دولية لا تنمو بسرعة، وتتسم بالتنافس الحاد بين دول الجنوب ، يصبح الجمع بين الإستراتيجيتين، أى النهوض بالصادرات وإحلال الواردات ، أمرًا لازمًا لتجنب الوقوع فى أزمات مماثلة، ذلك أن التجارة الدولية لا تزال - وستظل - تعتمد على المبدأ البسيط «خذ وهات»، أما من يخل بأحد طرفى المعادلة ، فلا بد أن يدخل فى طريق مسدود . فليس هناك طرف يستطيع أن يصدر على طول الخط ، كما أنه ليس هناك طرف على استعداد لأن يستورد بصفة دائمة .

والدرس الثانى المهم لمواجهة هذا المد الرأسمالى الجامح ، يتمثل فى ضرورة السعى إلى توفير قدر من الحماية للتجارة الخارجية لدول الجنوب ، ليس عن طريق الانطلاق إلى الأسواق الدولية بما يسود فيها من تنافس حاد ، بل عن طريق تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتعزيزها ، بحيث يمكن أن تشكل سدًا عاليًا يحميها من ضربات أمواج العولمة الاقتصادية ، وفى الوقت نفسه يسمح لها بالتعامل شبه

الأمن مع تيارات الاقتصاد العالمي ، دون أن تجرفها بعيدًا عن أهدافها الإستراتيجية . أما بالنسبة للدول العربية على وجه التحديد ، فلم تعد السوق العربية المشتركة مجرد مشروع سياسى يرفع رايته وشعاره أنصار الدعوة للقومية العربية ، وإنما هو ضرورة مصيرية وحياتية لاقتصادات ومجتمعات البلاد العربية التى يتحتم عليها الآن إدراك أبعاد هذا المصير الذى يمكن أن يكون مخيفًا ومأسويًا إذا لم تستعد لمواجهةته بكل إمكاناتها التى لاتزال معطلة وصدئة .

أما الدرس الثالث فيتمثل فى ضرورة تجنب الممارسات المصرفية والمالية التى أدت إلى الأزمة الاقتصادية فى شرق آسيا . وهو درس ليس مقصورًا على هذه المنطقة فحسب ، بل يشمل أية منطقة تتبع هذا النهج المعوج الذى يحيل التعاملات المصرفية الضخمة التى يجب أن تتم فى النور والعلن وطبقًا للقواعد التى تمنع التلاعب والاحتيال ، إلى إجراءات مريبة فى الظلام على أمل أنها لن تكتشف ، من منطلق أن جميع الأطراف المعنية المستفيدة منها ، تحرص كل الحرص على سريتها ، بعيدًا عن عيون الرقباء والحريصين على الرصيد القومى للبلد . ولذلك يجب توسيع وترسيخ صلاحيات سلطات الرقابة والتفتيش الدورى على عمليات الإقراض والائتمان بصفة خاصة ، مع تشديد العقوبات على المتلاعبين بأرصدة الدولة والمال العام حتى يكونوا عبرة لمن تسول له نفسه أن يمد يده فى الظلام لنهب ثروة الجماهير التى وضعت ثقتها فى المصرف ، وبالتالي أودعت حصيلة الكفاح والكد والعمر فيه لاستثمارها . فليست هذه هى مكافأة المساهمين والمستثمرين الذين بدونهم لا يمكن أن تقوم قائمة لأى مصرف .

وتثبت قضايا البنوك فى مصر أن الحصول على قروض سهلة منها قد أغوى كثيرين بالحصول عليها ثم الهرب بها إلى خارج البلاد؛ لأنه ليس هناك ما يمنع سفرهم قانونًا . ومع أن أوضاع البنوك فى مصر ، التى تتراكم لديها الودائع دون استثمار حقيقى

وفعال ، هي أبعد ما تكون عن أوضاع البنوك في شرق آسيا ، إلا أن بعض الممارسات المألوفة هناك ليست غريبة عما جرى في بعض الحالات في مصر ، وهو ما يحتم دعم استقلال الجهاز المصرفي عن السلطة الحكومية التي يجب أن تنحصر صلاحياتها في الرقابة على الإجراءات والالتزام بالقوانين المصرفية ، وسد أية ثغرات تطرأ فيها . أما فيما عدا هذا فإنه يتحتم على الجهاز المصرفي أن يسترشد بالمعايير الاقتصادية الصرفة وغير ذلك من الاحتياطات التي تجنب البلاد في المستقبل مخاطر أزمة أو أزمات مصرفية كنتيجة لهذه الثغرات أو أساليب التواطؤ في دهاeliz الاقتصاد المعتمدة التي يجب وضعها تحت الضوء الساطع بل والفاضح .

هناك درس آخر يجب الأخذ به في ضرورة الحذر من الاستسلام لأنصار الرؤى الساذجة أو الجاهلة أو المغرضة التي تسبح ليل نهار بعظمة العولة واقتصاد السوق وعبقرية الرأسمالية . فكل نظام أو منهج وضعه البشر ليس فوق مستوى النقد ، وقابل للتنقيح والتغيير والتعديل بل والإلغاء تماماً إذا ثبت عجزه عن تلبية متطلبات العصر واحتياجاته . وهذا ينطبق على الرأسمالية كما ينطبق على الاشتراكية أو أى نظام بشرى آخر . وإذا كان ما جرى في شرق أوروبا قد كشف خلاً هيكلياً في النظام الاشتراكي في أواخر ثمانينيات القرن العشرين فإن ما جرى في أواخر التسعينيات في شرق آسيا قد كشف بدوره عن خلل عميق في النظام الرأسمالي ، سواء على المستوى الوطني أو العالمي ، وأكد حاجة الرأسمالية لكوابح وتوجيهات بناء وواعية لتفتح أمامها أبواب المستقبل وتمنعها من أن تدمر نفسها بنفسها .

★ ★ ★

(٤٥) معاداة السامية

معاداة السامية لعبة سياسية ابتكرتها الحركة الصهيونية العالمية ، ووضعت قواعدها ثم احتكرتها لحسابها بأسلوب متجدد ومتكرر لم تسأم منه منذ الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع القرن الحادى والعشرين . ومن الواضح أنها ستواصل ممارسة اللعبة التى عادت عليها بمكاسب ومغانم سياسية واقتصادية وإعلامية لا يمكن حصرها ، إذ إنها على استعداد تام لأن تشهر تهمة معاداة السامية فى وجه من تريد ابتزازه سواء أكان دولة أم فردًا . وكان سندها الأكبر والمشجع الأساسى لها فى ممارسة هذه اللعبة ، دول المعسكر الغربى وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية .

فقد احتكر اليهود السامية لحسابهم الخاص برغم أن المصطلح يطلق على مجموعة من الشعوب تتحدث مجموعة من اللغات التى تنتمى إلى أسر أو أصول مشتركة ترجع كلها لشبه الجزيرة العربية . وقد عاشت هذه الشعوب فى المنطقة الممتدة من البحر الأبيض المتوسط حتى جبال إيران وأرمينيا . وهذه الشعوب هى العرب ، والعبرانيون ، والفينيقيون ، والآراميون ، والبابليون ، والأشوريون . وقد سموا بالساميين نسبة إلى سام بن نوح ، ولكن مصطلح «معاداة السامية» لا يشير إلى كل الساميين وإنما يشير إلى اليهود فحسب ، وكأنهم الساميون الوحيدون على وجه الأرض !!

وكان الصحفى الألمانى فلهلم مار هو أول من استخدم هذا المصطلح فى عام ١٨٧٩ بعد الحرب البروسية - الفرنسية التى أدت إلى انهيار كثير من رجال الأعمال الألمان ، مما جعلهم ينحون باللائمة على اليهود على أساس أنهم كانوا السبب فى تلك الكارثة التى حلت بهم، لكن ظاهرة كراهية اليهود لم تبدأ من تلك الفترة؛ لأن لها

جذورا تعود إلى العصور القديمة . ففي عصر الإمبراطورية الرومانية مثلاً ، عبر الكاتب والخطيب الرومانى شيشيرون عن ضيقه باليهود الموجودين فى روما ، الذين لا ينتمون إلا إلى المال وصاحب المال ، فهذا هو اتصالهم الوحيد بالآخرين أو الأغيار ثم ينغزلون فى جماعاتهم التى تعيش فى أزقة متقاربة ومغلقة عليهم ويمارسون طقوساً غامضة لا تبعث على الارتياح ، فالوجدان الوثنى الرومانى لم يكن قادراً على تفهم هذه الأقلية الدينية التى لا تعبد آلهتهم ، والتى كانت تزيد من عزلتها إقامة شعائر يوم السبت المعقدة ، كما كانت قوانين الزواج تمنعهم من الاختلاط والزواج من الأغيار. وكذلك قوانين الطعام التى تحرم على اليهودى تناول وجبة طعام مع جاره .

واستمرت ظاهرة كراهية اليهود عبر العصور وفى مختلف المجتمعات ، مما يدل على أن العيب لم يكن فى هذه العصور أو المجتمعات ، وإن كانت أسباب وأشكال اضطهادهم تختلف من حضارة إلى أخرى. ففي العصر المسيحى رفض اليهود الإيمان بالسيد المسيح مما جلب عليهم عداوة المسيحيين ، لكنها عداوة لم تصل إلى حد اضطهادهم بمعنى الكلمة . فلم يكن وضع اليهود سيئاً فى العالم المسيحى حتى القرن الحادى عشر ، أى مع بداية التحول الاقتصادى للمجتمع الأوروبى الزراعى ، وإرسال حملات صليبية إلى الشرق لفتح الأسواق التجارية . فقد صبت هذه الحملات جام غضبها على اليهود الذين أغرموا بالقيام بدور الطابور الخامس فى زمن الحرب ، وحاولت فرض المسيحية عليهم لعلها تأمن شرهم ، وخاصة أنهم كانوا قد فقدوا دورهم الأساسى فى دنيا المال والتجارة ، بعد أن نشأت طبقات تجارية محلية ناجحة على أكتاف المسيحيين . وكانت معظم الحركات المعادية لليهود شعبية ، قامت بها الجماهير التى رأت فى اليهود عدوهم الحقيقى ، وخاصة أن كبارهم كانوا يحرضون على التحالف مع الأمراء والنبلاء والأرستقراطيين والاقطاعيين الذين يملكون فى أيديهم مقاليد الأمور .

وفى عصر النهضة الأوروبية شارك الأدباء وكتاب المسرح فى نقد الشخصية اليهودية وتعريتها من داخلها ، كما فعل وليم شكسبير فى شخصية شايوك بطل

مسرحية «تاجر البندقية» وكريستوفر مارلو فى مسرحيته «يهودى مالطة» ، وبعدهما بحوالى قرنين جاء تشارلز ديكنز ليقدّم شخصية فاجن المقززة فى رواية «أوليڤر تويست». ووقف اليهود بالمرصاد لمثل هذه الأعمال ، وعندما قويت شوكتهم فى القرن العشرين نجحوا فى منع عرض مسرحيتى «تاجر البندقية» و«يهودى مالطة» . وقد توقف عرض «تاجر البندقية» فى لندن ، والذى كان الممثل الشهير داستن هوڤمان قد تجرأ وقام ببطولته ، فلم يستمر أكثر من شهرين برغم النجاح الكاسح الذى أحرزه منذ ليلة الافتتاح ، فى حين أن مثل هذه العروض يمكن أن تستمر لسنوات عديدة . كذلك أعيد إخراج رواية «أوليڤر تويست» فى شكل فيلم غنائى راقص بعد أن أعيدت صياغة شخصية فاجن اليهودى وتحولت بقدرة قادر إلى شخصية فى منتهى الوداعة والرقّة والحنان والجاذبية ، والصدر الحنون للأطفال المشردين البؤساء .

وكان اليهود هم السبب فى بروز ظاهرة معاداة السامية لإصرارهم على نقاء عنصرهم السامى عبر العصور ، وإنكارهم أنهم اختلطوا بعناصر أخرى نتيجة للشتات الذى تعرضوا له أكثر من مرة ، برغم أن جميع علماء الأثنروبولوجيا أجمعوا على أن الهجرات والغزوات والاختلاط المستمر بين الشعوب فى أمواج لا تهدأ ، جعلت فكرة نقاء عنصر ما ، أكذوبة كبرى أو وهماً لا أساس له من الصحة . ولكن كعادة اليهود عندما يستغلون أى تيار أو ظاهرة جديدة لأغراضهم العنصرية ، فقد صنفوا أنفسهم كأمة سامية عند ظهور فكرة القوميات فى القرن التاسع عشر ، وصدور دراسات لاكتشاف «عبقرية» كل أمة وكل شعب. وبذلك أصبح اليهود أمة سامية فى مواجهة الأمم والعبقریات الآرية التى تحمس لها الألمان وأمنوا بها . واتخذ بعض العنصريين من هذا التصنيف تبريراً لمقولة إن اليهود عنصر سامى لا يمكن أن يندرج أو يندمج فى الحضارة الآرية ، ولذلك أصبح الصراع بين الآريين والساميين بعد أن كان بين الرأسمالين والعمال ، لأنه صراع عرقى فى جوهره وليس طبقياً أو اقتصادياً . وكانت أخطر تهمة وجهت إلى اليهود أنهم يحاولون السيطرة على العالم ، وهى تهمة نهضت

على دليل مادي ملموس واعتراف صريح من اليهود أنفسهم فى كتابهم «بروتوكولات حكماء صهيون».

فقد تم تأليف هذا الكتاب عام ١٨٩٧ فى بازل بسويسرا أى فى نفس العام الذى عقد فيه المؤتمر الصهيونى الأول . ويبدو أن موضوعاته كانت ضمن جدول أعمال هذا المؤتمر . وهو البروتوكولات التى تبلغ أربعة وعشرين بروتوكولاً ، تعترف بأن حاخامات اليهود وقادتهم قد عقدوا مؤتمراً سرياً بهدف وضع خطة محكمة بالتعاون مع الماسونيين الأحرار ومع الليبراليين لإقامة وحدة عالمية تخضع لسلطان اليهود ، وتديرها حكومة يهودية عالمية يكون مقرها القدس، وسيتم تنفيذ هذا المخطط عن طريق الغش والخداع، وتقويض دعائم الأسرة وصلات القرابة، والإيقاع بالدول الأوروبية، وتخریب المؤسسات المسيحية، وتدمير العواصم الأوروبية، وإفساد أخلاق العالم المسيحى الأوروبى، ومن يتأمل أحوال العالم الغربى الآن فى مطلع القرن الحادى والعشرين، يدرك على الفور أن المخطط لا يزال جارياً تنفيذه منذ أواخر القرن التاسع عشر .

وتهتم البروتوكولات فى المراحل الأولى من المخطط بأن يسيطر اليهود على الصحافة والإعلام والثقافة لمنع تسرب أى توجه أو اتجاه إلى الرأى العام العالمى، لا يريد اليهود الذين تحفزهم البروتوكولات على السيطرة على الدول الإمبريالية وتسخيرها حسب أهوائهم . كما يؤكد الكتاب أن اليهود هم العنصر المحرك لكل أحداث العالم التاريخية والصانع لنقاط التحول بين مختلف العصور، مهما بدت متناقضة ومتصارعة فيما بينها . بل إن عناصر التناقض أو الصراع هذه، هى فى صالح تنفيذ المخطط الصهيونى لأنها تصيب الدول الغربية بالعجز عن الوقوف على قاعدة مشتركة وراسخة، سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى . ولذلك تجعل البروتوكولات اليهود قادة لكل المتغيرات العالمية بصرف النظر عن عناصر الخير أو الشر فيها . فهم مسئولون عن الثورة الرجعية وعن الاشتراكية والرأسمالية!! فمثلاً يقول البروتوكول السادس :

للاندماج فى أية ظواهر إنسانية أخرى ، وأن اليهود أينما وجدوا ، فإنهم يشكلون شعباً واحداً برغم عالميته ، ولذلك فإنه يسعى إلى إقامة حكومة عالمية واحدة .

وتقوم الحركة الصهيونية بالتلويح بخطر الإبادة للأقليات اليهودية فى العالم حتى تحثها على الهجرة إلى إسرائيل ، وتدلل على دعايتها هذه «بإبادة اليهود» أو «الهلوكوست» وهو المصطلح الذى أطلق على محاولة النازيين التخلص من الأقلية اليهودية فى ألمانيا ، والأقليات اليهودية فى البلاد الأوروبية التى وقعت فى دائرة نفوذهم فى أثناء الحرب العالمية الثانية . وتنقسم فترة الاضطهاد النازى لليهود إلى مرحلتين : الأولى من عام ١٩٣٣ حتى عام ١٩٣٩ ، حين شن النازيون حملات معادية للسامية على اليهود لإثارة مشاعر الكره والاحتقار لهم . والمرحلة الثانية من عام ١٩٣٩ حتى ١٩٤٥ عندما انتهى الحكم النازى ، وهى مرحلة الإبادة المنظمة ليهود ألمانيا ، التى بلغت ذروتها فيما بين عامى ١٩٤١ و ١٩٤٤ ، إذ كان هتلر يطبق نظريته التى أوردها فى كتابه «كفاحى» الذى كتبه عام ١٩٢٣ عندما كان مسجوناً فى ميونخ عقب اشتراكه فى مؤامرة لقلب الحكم ، وهى نظرية «الحل النهائى» الذى يؤكد على أن «المسألة اليهودية» تستعصى على أى حل ممكن بحيث لا يتبقى أمام من يتعامل معها سوى إبادة اليهود أنفسهم .

وبالطبع طنظنت أبواق الدعاية الصهيونية برعب الإبادة فى الشتات ، حتى تحث الأقليات اليهودية على الهجرة إلى إسرائيل ، لكن يهود العالم أصبحوا يتصرفون على أساس أن الإبادة أمر مستحيل الوقوع ، ومجرد استثناء لن يتكرر ، بدليل الامتيازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والفنية التى يتمتع بها اليهود فى معظم البلاد التى يستوطنونها . وهى أوضاع أفضل بكثير من الأوضاع داخل إسرائيل التى تفتقر تماماً إلى الاستقرار والسلام ، وسط بحر متلاطم من الكراهية العربية .

لكن كان بين اليهود عقلاء وحكماء حقيقيون ، أطلق عليهم مصطلح «أنصار الاستنارة اليهودية» ، وهم يؤمنون بأن الحل النهائى لمشكلة «معاداة السامية» ، يتمثل فى

اندماج الأقليات اليهودية فى البلاد والأوطان التى تعيش فيها لأن الدين هو علاقة بالغة الخصوصية بين اليهودى وربّه. وخاصة أن اليهود أثبتوا عبر التاريخ أنهم كفاءات مطلوبة فى شتى المجالات ، وهم عنصر منتج ومثمر وناجح ، ويحفز غير اليهود أن ينتجوا ويتفوقوا بدورهم. لكن زعماء الصهيونية العالمية كانوا بالمرصاد لأنصار الاستنارة اليهودية ، ورفضوا فكرة الاندماج مع الأغيار رفضاً باتاً بل إنهم ادعوا أن معاداة السامية ظاهرة ميتافيزيقية تتجاوز حدود الزمان والمكان ، وليس عندهم أية تفرقة بين معاداة السامية الدينية ومعاداة السامية العنصرية ، لدرجة أنهم يصفون معاداة الفلسطينيين للغزو الصهيونى بأنه أيضاً معاداة للسامية، برغم أن العرب بصفة عامة والفلسطينيين بصفة خاصة من أبرز العناصر السامية عبر التاريخ، لكن أبواق الدعاية الصهيونية اعتادت قلب الحقائق التاريخية بلا أى خجل أو حرج ، وخاصة أن أبواق الدعاية الغربية تساندها بكل قوتها بلا أى خجل أو حرج أيضاً .

وبرغم أن أبواق الصهيونية نادى دائماً بأن اليهود كانوا ضحية التفرقة العنصرية ومعاداة السامية ، فإن الصهيونية نفسها كانت نتيجة مباشرة لنفس النظريات العرقية التى انطلقت مع معاداة السامية؛ ذلك أن الصهيونية تؤمن أن المحرك الأساسى للتاريخ هو العرق أو العنصر وليس الطبقة الاجتماعية أو الأيديولوجيا السياسية والاقتصادية. فقد نادى كبار الصهاينة بأسطورة النقاء العرقى والحضارى لليهود الذين حافظوا - عبر تاريخهم - على نقائهم العرقى ، وادعوا أنهم لم يختلطوا بالأجناس والشعوب الأخرى، وأنهم احتفظوا بتقاليدهم الثقافية والفكرية والدينية والسلوكية عبر الزمن وفى مختلف البقاع ، وأن خير حصن يحمى هذا النقاء العرقى (العبرى فى نظرهم) ، كان إنشاء دولة إسرائيل التى تفصل الشعب اليهودى عرقياً وحضارياً عن بقية شعوب العالم التى يمكن أن تلوث هذا النقاء العبرى !!

وتكمن المفارقة العجيبة فى أن المعادين للسامية - أيام سطوة الدعاية النازية - كانوا يروجون لنفس المقولة الصهيونية ، ويستخدمونها فى التدليل على خطورة اليهود

وتأمرهم . لكن بصرف النظر عن ادعاءات كل من الصهاينة وأعداء السامية ، فإن النظرة العامة لتاريخ اليهود تثبت زيف هذه الادعاءات من أساسها ، إذ إن العكس هو الصحيح تماماً. فاليهود كانوا دائماً أقليات متفرقة لا يربطها أى رباط حضارى ، مما جعلهم يتأثرون بكل الحضارات والشعوب التى عاشوا بينها، وهذا التفاعل بين الشعوب ظاهرة بل وقانون يصل إلى درجة البديهية، ويعتبر من أهم الموضوعات التى يدرسها ويحللها علم الأنثروبولوجيا. ولعل الإصرار اليهودى / الصهيونى على فكرة النقاء العرقى والحضارى الوهمى، هو بمثابة التشويش على حقائق التنوع العرقى والحضارى البديهية التى لا ينكرها سوى المكابرين ، بهدف الحرص على العزلة اليهودية والصهيونية خوفاً من الذوبان فى الشعوب الأخرى ، وخاصة فى عصر العولمة الذى لم تعد فيه الحدود السياسية والفواصل الجغرافية قادرة على حصر الشعوب فى أطر إقليمية أو محلية خاصة بها .

واليهود لا يمكن أن يشكلوا استثناء من هذه القاعدة الأنثروبولوجية التى لا تقبل النقص . فعلى الرغم من التشريعات اليهودية التى تحرم الزواج المختلط ، فإن اليهود تزوجوا مع غيرهم من الشعوب. فمن الناحية العرقية والتاريخية ، لم يكن اليهود ليستطيعوا أن يفعلوا غير ذلك ، فقد كانوا شعباً من البدو الرحل الذين ليس لهم وطن محدد للاستقرار فيه. ولذلك كانت العزلة مستحيلة بالنسبة لهم ، واقتصرت على طقوسهم الدينية وعاداتهم المعيشية داخل بيوتهم . أما فيما عدا هذا ، فكانت علاقاتهم الاقتصادية والمالية والتجارية والمادية مع الآخرين على اختلاف مشاربهم، أقوى ما تكون . وإذا كانت هناك خاصية مشتركة بالفعل بين كل يهود العالم وعبر مختلف العصور ، فهى عشقهم للمال ومهارتهم البالغة فى توظيفه واستثماره .

ومن أقوى الشواهد التى تدحض فكرة نقاء العنصر اليهودى ، أن داود النبى اليهودى الأشهر ، ولد من أم غير يهودية ، مما يشكك فى انتمائه هو شخصياً إلى الأمة

اليهودية إذا ما طبق عليه مبدأ نقاء العنصر الذى تعتبره الصهيونية العالمية من أهم وأخطر مقوماتها . وكان من حجج الصهيونية فى هذا الصدد أن اليهودية ليست ديانة تبشيرية لأنها تصر على الحفاظ على نقاء عنصرها . لكن هذه الحجة مردود عليها أيضاً لأن التاريخ سجل عدداً من الشعوب اعتنقت اليهودية ، مثل قبيلة الخزر التى اعتنقتها فى ظروف لا تزال غامضة فى دوافعها . كما فرض الحشمويون اليهودية قسراً على بعض الشعوب المجاورة لهم مثل الأدميين ، وبالتالي فقد كانت اليهودية ديانة تبشيرية وأحياناً بالإكراه .

وقد تسبب كل هذا فى دحض فكرة «النقاء العنصرى» من أساسها ، بل إن إسرائيل نفسها تبدو كلوحة الفسيفساء الزاخرة بثتى الألوان والمساحات والتشكيلات الأنثروبولوجية المختلفة بل والمتناقضة فيما بينها . فعلى سبيل المثال ، لا يمكن أن ينتمى اليهود الأشكناز الشقر إلى نفس العرق الذى ينتمى إليه اليهود السفارديم أو اليهود الشرقيون من ذوى البشرة الداكنة . بل يكفى للتدليل على أكذوبة النقاء التى جمعت بين الروس البيض القادمين من الاتحاد السوفيتى السابق وبين الفلاشا السود القادمين من أثيوبيا، فأى عنصر مشترك يمكن أن يكون سلالة تمزج بين هؤلاء وهؤلاء؟! وهناك علماء اجتماع وأنتروبولوجيا لهم وزنهم العلمى فى إسرائيل، وهم يدركون كل هذه الحقائق ، لكنهم لا يعلنون عن اعترافهم بها لعجزهم عن تكذيب أبواق الدعاية الصهيونية المحلية والعالمية .

وليس النقاء العنصرى هو الأكذوبة الوحيدة التى تتشدد بها أجهزة الصهيونية ليل نهار وتحاول تحويلها إلى حقيقة لا تقبل الجدل ، بل هناك أكذوبة مفضوحة أخرى مواكبة لها، وهى أكذوبة النقاء الحضارى . ذلك أن التراث اليهودى ابتداءً من اللغة العبرية نفسها وانتهاءً بالنشيد الوطنى الإسرائيلى الذى يطلقون عليه «نشيد الأمل» ، يزخر بعناصر أومية وغير يهودية ، برغم أنها تشكل ملامحه وخصائصه الرئيسية . فاللغة

العبرية فى الأصل ليست لغة اليهود وإنما لغة الكنعانيين ، ومن المعروف أن اللغة مرتبطة عضوياً بمنهج التفكير والسلوك . بل إن الديانة اليهودية نفسها متأثرة إلى حد كبير بكثير من الديانات القديمة . فهناك تشابه بل وتطابق بين فكرة التوحيد عند اليهود والمفهوم الروحانى الذى عبر عنه الفرعون المصرى أخناتون الذى اعتنق عبادة أتون بدلاً من آمون . وكثير من مفاهيم وأفكار وأساطير التراث اليهودى مستقى أو مستلهم من التراث البابلى . كما أن هنالك تشابهاً بين سفر التثنية فى التوراة وشرائع حامورابى ، وبين سفر الأمثال وبعض كتب الحكمة والأمثال المصرية القديمة .

ومن خلال احتكاك اليهودية بكل من المسيحية فى أوروبا وبالإسلام فى حوض الأبيض المتوسط ، اكتسبت اليهودية أبعاداً جديدة من خلال الحوار المباشر أو غير المباشر بين الأديان السماوية الثلاثة . ومن يدرس ويحلل كتابات موسى بن ميمون باعتباره من أهم المفكرين الدينيين اليهود ، يستطيع أن يلمس أثر الإسلام العميق فى فكره ومنهجه وفلسفته . ولم تقتصر هذه التأثيرات على اللغة العبرية أو الديانة اليهودية فحسب ، بل امتدت لتشمل فنون العمارة والموسيقى والرقص ، بل والرموز الأساسية مثل نجمة داود نفسها . ذلك أن هيكل سليمان نفسه مبنى على طراز يمزج العناصر الفرعونية بالآشورية، ولم يبق بتنفيذه العمال اليهود بل عمال مهرة من فينيقيا التى استوردت منها كل الأخشاب التى استخدمت فى بناء الهيكل . أما لحن صلاة «كل النذور» الذى يحفظه اليهود جميعاً فمأخوذ من لحن مسيحي يعتبر من تراث الكنيسة الأولى ، كما أن رقصة «الهورا» التى يمارسها اليهود فى أفراحهم واحتفالاتهم ، فهى أصلاً رقصة أوكرانية شعبية . كذلك فإن ألحان النشيد الوطنى الإسرائيلى «نشيد الأمل» ، مقتبسة من أغنية شعبية رومانية . بل إن نجمة داود الشهيرة كانت أصلاً رمزاً رومانياً وجده اليهود على مدخل إحدى الكنائس فى العصور الوسطى ، فاتخذوه رمزاً لهم دون أى حرج أو حساسية برغم دلالتها الخطيرة .

كل هذه الحقائق والأحداث والمواقف والدلالات تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، على أن التناقض أو الصراع بين المعادين للسامية والمدافعين عنها لا يعنى أن أحد الطرفين على صواب والآخر على خطأ. فكلاهما على خطأ بيّن سواء أكان هذا بسوء نية مقصودة أم فهم خاطئ لمعطيات التاريخ الذى يؤكد قانونه أن الامتزاج بين الحضارات والشعوب ظاهرة طبيعية للغاية، ولا يمكن تجنبها، بل يمكن الاستفادة منها فى كل مجالات التعمير الحضارى والتفاعل الثقافى . فهو من أهم قوانين الوجود الإنسانى، لكن الصهانية، مثلهم فى ذلك مثل المعادين للسامية، يحاولون إلغاء هذا القانون الطبيعى والحتمى، وكأنهم يهدفون إلى إلغاء بشرية اليهود ووجودهم التاريخى المتفاعل مع المراحل الزمنية المتتابعة، فى حين أنهم لا يملكون وجوداً آخر غيره . إنها قاعدة لا تقبل الاستثناء، ومن يحاول الخروج عليها لابد أن يدفع الثمن من استقراره وسلامته واطمئنانه للمستقبل .

(٤٦) منابع الإرهاب والعنف

الإرهاب والعنف وجهان لقاعدة واحدة من قواعد اللعبة السياسية ، إذ إن الإرهاب هو استخدام العنف ، أو التلويح به لتحقيق أهداف محددة ، أو مصالح معينة ، أى استخدام الإكراه لإقناع طرف آخر - أفرادًا أو مؤسسات أو دولاً - لمشيئة الجهة الإرهابية. ولا بد من التفرقة فى هذا المجال بين الكفاح الشعبى المسلح ضد الأستعمار والإمبريالية والاحتلال الأجنبى ، كوسيلة مشروعة لمقاومة الاغتصاب والظلم ، وبين الإرهاب الذى يمارسه خصوم الرأى ، والمتكالبون على المصالح والمغانم .

والإرهاب أو العنف ليس بمصطلح جديد فى القاموس السياسى ، بل لعله أقدم من السياسة نفسها كما عرفها الإنسان. ذلك أن العنف السياسى متعدد الجنسية والهوية والقضية ، فقد يرتدى ملابس رجال الدين ويتخفى تحت عباءتهم تارة ، والقمصان الفاشية السوداء تارة أخرى ، وقد يعلن عن نفسه بالكوفيات الزرقاء أو قبعات جيفارا ، أو يأتى على صهوة حصان جامح ليلاً ، أو على صهوات الفانتوم فى وضح النهار ، على شكل إرهاب مباشر صريح . أما الإرهاب غير المباشر والخفى ، فإنه سلاح الضعيف عادة ، فالخصم أقوى من المواجهة ، ابتداء من حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث ، ووصولاً إلى قنابل الإثارة فى أوروبا ، ومسلسل خطف الطائرات ، والتصفيات الجسدية لحركة التاميل والسيخ والباسك . إنها جماعات فقدت الأمل فى إمكانية التواصل مع الطرف الآخر ، بعد أن تعطلت اللغة ، وتضاربت المصالح ، وتصادمت التيارات ، ولم يعد هناك مجال للتفاهم أو الوصول إلى أرض مشتركة أو حلول وسط .

كانت هذه هي استراتيجية حرب العصابات فى تاريخها الطويل الدائم، من الصين وفيتنام شرقاً إلى الجزائر وأنجولا فى أفريقيا حتى كوبا فى أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى عشرات المسيرات النضالية الأخرى فى العالم الثالث. والمفارقة العجيبة الجديرة بالتسجيل والتحليل أن الاستعمار الذى استطاع أن يغزو العالم الثالث قبل أكثر من قرنين، بعدد قليل من جنوده، مستغلاً تفوقه التكنولوجى العسكرى فى ذلك الوقت، قد وجد نفسه مضطراً للانسحاب والتقهقر على أيدي عدد قليل من الجنود والفدائيين والنشطاء أو رجال العصابات كما يسميهم الإمبرياليون . فقد أدرك الاستعمار استحالة استمرار اللعبة ، خاصة بعد أن أدركت الشعوب المقهورة سر تفوقه ، وسر قدومه وسطوته ، فتفجرت فى أعماقها الصحوة القومية والعلمية معاً ، وبدأت تكيل الضربات لقوى الاستعمار من حيث لا تدرى . وهى الظاهرة التى لم يلم بأبعادها وأعماقها فلاسفة الغرب العسكريون والمنظرون الإستراتيجيون ، وبالتالى عجز الاستعمار عن مواجهتها بطريقة منهجية فعالة . وكان هذا بمثابة أولى مراحل انحسار الاستعمار .

فى عام ١٨٩٦ وضع المفكر الإستراتيجى الصينى بن فو المانيفستو الجديد للصين ، الذى استمدته من روح الكونفوشية القديمة ، وكشف عفونة النظام السياسى القائم آنذاك فى بلاده ، وجهله وعجزه تماماً أمام التحديات الجديدة ، بالإضافة إلى فساد الطبقة الحاكمة ، وانغلاقها عما يجرى حولها فى العالم . فقد أدخل بن فو مفهوم التطور المستمر من خلال اكتساب العلوم بشتى فروعها ، وأعلن نظرية «المجد للمستقبل» ، بدلاً من نظرية «عبادة الماضى» ، وجاء بعده ماوتسى تونج الذى نجح فى الجمع بين الأصالة ممثلة فى الكونفوشية ، والمعاصرة ممثلة فى الاشتراكية العلمية، مما أخرج الشعب الصينى من القمقم الذى حبس فيه قروناً عديدة .

لقد أدركت الشعوب المقهورة حقيقة الغايات الخفية للاستعمار الذى غطى حركته بشعارات براءة تدعى أنها مجرد رسالة حضارية إنسانية ، فى حين أنها فى الواقع

سلب ونهب لخيرات الدول الفقيرة ، وسعى فاضح لتجارة الرقيق فى أفريقيا . وعرفت الشعوب حقيقة الاستعمار من خلال إبادة شعب كامل فى «ريوجراند» فى أمريكا اللاتينية . ومن خلال مذابح الصين الشهيرة عام ١٨٤٠ ، ومذابح جنوب أفريقيا عام ١٩٠٥ ، بدأت الشعوب تفتش عن عوامل القوة الكامنة عند هذا الخصم المتكبر الجديد ، فوجدته فى العلوم والتصنيع ، ولقد استفاد محمد على باشا فى مصر والدولة العثمانية من العلوم الغربية الحديثة ، إلا أن التجربة اقتصرت على الجانب العسكرى والتقنية العسكرية فحسب . فقد جاءت مواجهة الاستعمار بالعنف السياسى والنضال المسلح دون أن تكون هناك بنية تحتية أساسية تدعمه على المستوى المدنى والشعبى .

وهى الظاهرة التى تكررت من قبل عبر العصور ، مثلما حدث فى طقوس القتل بالخناجر خلال القرن الحادى عشر على أيدي الحشاشين فى العصر العباسى ، أو الموت بالمقصلة إبان الثورة الفرنسية ، وغير ذلك من المواقف التاريخية التى أصبح فيها الإرهاب رسمياً وحكومياً باسم الشعب ضد أعداء الشعب . ففى روسيا مثلاً بدأ الإرهاب الرسمى شعبياً كالعادة ، خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر على أيدي الحركات السياسية الشعبوية التى وجدت أن العنف هو الرد الوحيد على بطش الحكم القيصرى . وكان لهذه الحركات فلاسفتها ومنظروها : «العدميون» بزعامة نيكاييف ، و «الفوضيون» بزعامة باكونين ، و«مدرسة العنف المسلح» لصاحبها كروبوتكين . وكلها اتجاهات ثورية جديدة ، تشربت بروح العصر ، ورأت فى العنف وسيلة وحيدة لاجتياح الفساد والعفن ، وأسلوباً لإثارة الوعى الجماهيرى . وقد استطاعت هذه الحركات الثورية التى تمزج العنف بالإرهاب ، أن تززع النظام القيصرى ، بل واغتيال القصر نفسه عام ١٨٨١ . كما عقد فى نفس هذا العام مؤتمر دولى فى لندن ، شاركت فيه معظم الحركات السياسية الأوروبية التى أمنت بالعنف طريقاً للخلاص . وكان ترحيب الإمبراطورية البريطانية بعقد هذا المؤتمر فى عاصمتها ،

كوسيلة لتوظيف هذه الحركات فى ضرب الإمبراطوريات التى يمكن أن تهددها، وليس إيماناً بحق الشعوب المقهورة فى تحرير نفسها . فقد كانت الإمبراطورية البريطانية من أشد هذه الإمبراطوريات بطشاً بالشعوب التى وقعت تحت نيرها . فالعنف والإرهاب مطلوبان دائماً إذا كانا موجّهين ضد الأعداء والخصوم ، وهى لعبة لم ولن تتغير بمرور الزمن .

فى أواخر القرن التاسع عشر ، كانت هناك ثلاث حركات سياسية نشطة ، تعمل لتحرر من مستعمرها : الحركة الأرمنية بقيادة حزب «طاشناق» ، التى استخدمت العنف ضد الحكم العثمانى ، ومن حوادثها المعروفة استيلاؤها على البنك العثمانى فى استنبول عام ١٨٨٧ . وكانت الحركة السياسية الثانية هى الثورة الإيرلندية ضد الحكم البريطانى ، والثالثة حركة «الجماعة المقدونية» التى كانت ضد الهيمنة العثمانية على البلقان . واستطاعت بعض هذه الحركات أن تحقق بعض النجاح ، حيث أسفرت عن استقلال إيرلندا الجنوبية ، وبقي الشمال مشتتاً حتى الآن ، واستقلت بلغاريا عام ١٨٧٨ ، أما الحركة الأرمنية فلم يكتب لها النجاح ، بل سحقت تماماً بعد المذابح التى أقامها العثمانيون للأرمن .

واستمرت الشعوب فى جهادها ضد الاستعمارين : الفرنسى والبريطانى، فظهرت منظمة «أيوكا» فى قبرص بقيادة الجنرال جريقاس، كما ظهر الثوار الفلسطينيون ليناضلوا فى جبهتين: ضد الاحتلال البريطانى وضد الاستعمار الصهيونى معاً، ضمن حركات تسعى إلى التحرير الوطنى ، ولا يمكن وصفها بالإرهاب لأنها تلجأ مضطرة إلى العنف لتحقيق أهداف مشروعة . أما الإرهاب ، سواء أكان إرهاب حكومات أم منظمات ، فهو الظاهرة التى تسعى لتحقيق أهداف هذه الحكومات أو المنظمات ، التى تبدو مشروعة فى نظر أفرادها وأعضائها فحسب ، وإن كانت تدعى أنها تعمل من أجل الشعب بأسره . ومن أبرز الأمثلة التاريخية على حالات الإرهاب ، فرق الفاشيين

بإيطاليا التي اغتالت عددًا من المعارضين والصحفيين ، واغتيالات النازيين بألمانيا قبل وصول هتلر إلى الحكم واندلاع الحرب العالمية الثانية ، وكذلك عمليات التصفية الجسدية التي تمارسها أجهزة المخابرات ضد المعارضين ، أو زعماء أو قادة في بلاد أخرى .

وقد شهد الثلث الأخير من القرن العشرين ، ظهور عديد من الحركات الإرهابية في العالم ، مثل جماعة «بادر ماينهوف» في ألمانيا الغربية قبل الوحدة ، وجماعة «الجيش الأحمر» في اليابان ، وجماعة «الألوية الحمراء» في إيطاليا . وهي جماعات تشترك كلها في صفة أساسية هي أنها رافضة لمجتمعاتها ، ويائسة من إمكانية التغيير، عبر القنوات السلمية ، والشرعية المتفق عليها مجتمعيًا . فمثلاً تؤمن منظمة بادر ماينهوف الإرهابية الألمانية ، بالنضال المسلح ضد الإمبريالية الأمريكية والألمانية التي لا مجال للتعامل معها أو للحوار إلا بضربها في الصميم . وقد أسس المنظمة أندرياس بادر ، وأولريك ماينهوف ، اللذان اشتقت المنظمة اسمها من اسميهما ، برغم أن اسمها الرسمي هو «الجيش المسلح الأحمر» . وقد برزت عمليات المنظمة في عديد من الاغتيالات السياسية ، وبعض الهجمات على القواعد الأمريكية في ألمانيا ، ونسف المؤسسات الرأسمالية الكبرى ، والسطو على المصارف ، وكانت أبرز عملياتهم هي خطف «هانز مارتان شلاير» رئيس اتحاد الصناعيين الألمان ، وقد ولدت فكرة المنظمة في رأس الأنسة أولريك ماينهوف التي تعد العقل المفكر للمنظمة، ومخطط عملياتها . وعقب مقتل زعيم طلبة المنظمة في مظاهرات ١٩٦٨ برصاص الشرطة ، كتبت تقول : «إن الرصاصات التي أطلقت على رودى ، قد وضعت حدًا لحلم اللاعنف ، من لا يحمل السلاح يمت ، ومن لا يمت يدفن في السجون والإصلاحات ، وفي المدن الصناعية ، وفي أسمنت الأبراج السكنية» .

ومثل المنظمات الإرهابية الأخرى المعاصرة لها ، كانت استراتيجية منظمة بادر

ماينهوف قائمة على فكرة الرغبة العارمة فى تدمير المجتمع الاستهلاكى والقضاء على القيم التى أشاعها ونشرها ، والرد على عنف السلطة بعنف ثورى . وقد تم الإعلان المفاجئ عن انتحار قادة المنظمة بادر ، وماينهوف ، والآنسة جورون أنسلين ، ويان كارل راسبى فى عام ١٩٧٧ ، عقب فشل محاولة اختطاف طائرة تابعة لشركة لوفتهانزا، وإجبارها على الهبوط فى مطار مقديشيو . ولم يصدق أحد أنهم من النوع الذى ينتحر بهذه البساطة لمجرد فشل محاولة الاختطاف ، ولذلك اتهم محامى الخاطفين السلطات الألمانية بقتل زعماء المنظمة داخل السجن ، ثم الإعلان عن انتحارهم .

أما منظمة الجيش الأحمر اليابانى ، التى تأسست عام ١٩٦٩ ، على يد تاكايا شيومى الأستاذ المساعد فى جامعة كيوتو ، فقد برزت فى مناخ عام ساد اليابان وقتئذ، مناهض للحرب الأمريكية الفيتنامية . رأى شيومى أنه لا فائدة ترجى من المظاهرات السلمية التى تتعرض لقمع رجال مكافحة الشغب ، فوجه الدعوة إلى شن حرب عصابات داخل المدن ، وتوجيه ضربات مركزة ضد أهداف معينة ، فقام أعضاء المنظمة بإلقاء قنابل مولوتوف على سفارتى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، ثم القيام باختطاف طائرة ركاب إلى كوريا الشمالية ، ثم القيام بعملية مطار اللد فى إسرائيل، التى نفذها عدد من القوات الخاصة التابعين للمنظمة ، وكذلك احتلال السفارة الفرنسية فى لاهاي ، ثم اختطاف طائرة ركاب يابانية ، متجهة إلى دكا عاصمة بنجلاديش ، ولم يفرجوا عنها إلا بعد أن حصلوا على فدية مقدارها ٦ ملايين دولار ، وإفراج السلطات اليابانية عن بعض المعتقلين السياسيين .

وهناك فى اليابان أنواع أخرى مفزعة من الإرهاب والعنف ، وإن كان نادراً ما يكتب عنها . فمثلاً تحكم عصابات الياكوزى قبضتها بشدة على كثير من مجالات الحياة ، بداية من الشوارع والموانى والمصانع، ونهاية برجال الأعمال وكبار المسئولين . وتمارس الإرهاب المنظم الذى يمس حياة كل إنسان ، وأيضاً الجريمة المنظمة بكل

ما تجلبه من أموال طائلة . وهى على علاقة قوية بعصابات المكاو التى تمارس أعمال عنف بالغ القسوة فى جنوب الصين وهونج كونج وما يجاورها . وهذه الشبكة من العصابات الدولية التى تمارس الإنتاج والتجارة الدولية للمخدرات ، تفرض سطوتها على ما يعرف بالمثلث الذهبى والدول المحيطة به فى آسيا .

أما جماعة الألوية الحمراء فى إيطاليا، فهى تنظيم إرهابى، يمارس العمل المسلح السرى، كوسيلة للاستيلاء على السلطة . وقد أسسه ريناتو كورشيو ، وهو من مواليد ١٩٤٣ . وكان من نشطاء الحزب الشيوعى الإيطالى، وأحد قادة حركة ١٩٦١ الطلابية فى جامعة ترانتا . وأدرك كورشيو أن مواقف الحزب الشيوعى غير جذرية، وغير مجدية ، ولذلك انسحب منه ، وتوجه إلى ميلانو عام ١٩٧٠ ، حيث أسس منظمته التى قال عنها إنها رد فعلى وإيجابى ضد الإرهاب الذى تمارسه قوى اليمينيين المحافظين (الفاشيون الجدد) الذين مارسوا عمليات إرهابية فى ميلانو، فى ديسمبر ١٩٦٩ ، وأدت إلى مقتل ١٦ شخصاً ، وجرح مئة .

ووضع كورشيو إستراتيجية حركته على أنها موجهة ضد صميم مصالح الدولة البرجوازية التى تصيب العمال بالغيوبة الفكرية والثقافية حتى يعجزوا عن إدراك حقيقة أوضاعهم المهينة ومصالحهم المهددة . وكانت أول عملية للألوية الحمراء فى ٣ مارس ١٩٧٢ ، حين اختطفوا رئيس مجمع «سيت - سيانس» الصناعى، وهى العملية التى اعتبرت وقتئذ أول عملية اختطاف سياسى فى إيطاليا ، عقب الحرب العالمية الثانية . ثم توالى العمليات ، فاختطفوا مديرى شركتى «فيات» و«ألفا روميو»، ثم اختطفوا قاضى محكمة جنوا ماريو سوسى ، وأخضعوه للمحاكمة ، لمدة ٣٦ ساعة، ثم اختطفوا ألدو مورو رئيس الحزب الديمقراطى المسيحى ، ثم أعدموه ، بالإضافة إلى سلسلة متصلة الحلقات من العمليات الإرهابية .

وقد تكون أهداف هذه الجماعات المسلحة غير واضحة تماماً ، إلا أنها تركز

على التناقضات الاجتماعية السائدة . وهناك جماعات قد لا تكون قوية مؤثرة أو ذات صوت عال ، مثل جماعة «العمل المباشر» فى فرنسا ، و «الخلايا الثورية الشيوعية» فى بلجيكا ، إلا أنها تشكل تحدياً صارماً فى وجه النظام الرأسمالى الغربى الذى يتشدد دائماً باستقراره الاقتصادى ورسوخه الحضارى وتلبيته لكل متطلبات الحياة الكريمة . وهذا التحدى يتجلى فيما يسببه من إرباك وإزعاج سواء للأجهزة البوليسية فى أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية .

وصورة الاستقرار الذى تتمتع به أوروبا هى صورة إعلامية أكثر منها صورة واقعية . ففى بريطانيا التى تعانى من ضربات الجيش الإيرلندى فى عاصمتها على وجه الخصوص ، انتشرت عصابات «حليقى الرءوس» ، لتتجاوب مع العصابات الفاشية والنازية واليمينية المتطرفة فى إيطاليا وألمانيا وفرنسا ، وإن كان بعضها يدعى اليسارية الثورية من أجل الشعب والوطن . وكلها عصابات تهاجم الأجانب المقيمين واللاجئين السياسيين ، وتمارس عنفاً بالغ الخطورة والإرهاب ، لدرجة أن السلطات تقف أمامه شبه عاجزة عن مواجهته فى حالات كثيرة .

وسواء أكانت هذه المنظمات ترفع أعلام اليسار أو اليمين ، فإنها كلها تشترك فى ضرورة اللجوء إلى العنف والإرهاب ، وفرض مبادئها ذات التوجه الواحد غير القابل للحوار أو النقاش ، بكل الوسائل الممكنة التى لا تضع الشرعية التقليدية فى حسابها . فمثلاً يجسد شباب النازى الجديد بعثاً يشد الانتباه إلى التعصب الشديد الذى يجتذب شباب أوروبا ، والذى بدأ بحركة أنشأها كارل هاينز هوفمان فى قلعة قديمة بألمانيا ، وأطلق على منظمته اسم «المجموعة الرياضية العسكرية» التى انقلبت إلى منظمه إرهابية ، تدعو إلى بعث الأفكار النازية من جديد . ومالبت أفكار هوفمان أن امتدت إلى النمسا والدول الإسكندنافية ، حتى وصلت إلى الشباب ذى الأصل الألمانى فى أمريكا ، وصاحبته حركات فاشية فى إيطاليا وهولندا وأسبانيا التى امتدت أيضاً إلى أمريكا اللاتينية . وكانت منظمة جيروولوس ديل كريستو راى فى أسبانيا ،

والتي أنشأها فى نهاية السبعينيات ماريانو سانشيز كوفيسستا ، هى المنظمة الرائدة فى الحركة الفاشية فى أوروبا وأمريكا اللاتينية .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية ، تجوب شوارع أحياء كثيرة من المدن الكبرى «عصابات الشوارع» ، وأغلبها من الشباب الذين يرتدون ملابس غريبة ، ويرسمون بالوشم شعارات أكثر غرابة ، ويتقاتلون بعنف بالغ من أجل السطوة وفرض النفوذ . وهم مسلحون بكل ما يخطر على البال أو لا يخطر ، من أنواع السلاح الشخصى واللافت للنظر دون أن يجرؤ رجال الشرطة على التعرض لهم . وقد شن كثير من هذه العصابات - خاصة فى نيويورك وديترويت ولوس أنجيلوس وأتلانتا - حرباً عنصرية ضد السود ، ساعد على اشتعالها النشاط المكثف الذى بدأت عصابات الكوكلوكس كلان القديمة فى استئنافه مرة أخرى وبصورة علنية ضد الزوج ، مما يؤكد أن العنف والعنصرية والتعصب والإرهاب ، جزء عضوى فى النفس البشرية ، إذا وجد ما يؤججه فإنه سرعان ما يتحول إلى نار سارية فى هشيم . وهى اللعبة التى يعمل لها السياسيون الحكماء ألف حساب .

وفى أمريكا اللاتينية ، انتشرت الحركات السياسية العقائدية العنيفة لمقاومة الأنظمة الديكتاتورية والإمبريالية ، وهى ذات أبعاد ماركسية طبقية . ويشمل هذا النموذج كافة الحركات الثورية فى أمريكا اللاتينية ، أو ما يطلق عليهم اسم «ثوار المدن» ، وهو المصطلح الذى انتشر فى أوروبا والولايات المتحدة أيضاً . فبعد مصرع تشى جيفارا عام ١٩٦٧ ، حاول الزعيم الثورى كارلوس مارجيلا ، استنباط نظرية جديدة للثورة فى المدن ، واستغلال الأزمات السياسية ، وإعلان العصيان المدنى عن طريق قيام نشاطات تخريبية داخل المدن لإرباك الحكومات ، وإجبارها على التحول إلى الأسلوب العسكرى ، مما يعطى مبرراً كافياً للجماهير للتصدى لهذه الأنظمة ومحاربتها . لكن يبدو أن هذه الأنظمة قد استطاعت أن تحتوى هذه الأزمات وأن

تتجاوزها ، فلم يكتب النجاح لهذه النظرية ، إذ انسحب ثوار المدن ، وبقيت الأنظمة العسكرية أو الديكتاتورية جاثمة على صدور أبناء الشعب . فقد بالغ مارجيلا كثيراً في تقديره للدور الذى يمكن أن يلعبه هؤلاء الثوار فى مواجهة أنظمة تجيد مختلف أنواع التآمر . وبهذا انزلت الطليعة عن قاعدتها الشعبية الحقيقية فى الريف الذى يعد القاعدة الأم التى تغذيهم بالمال وبالرجال . ومن أبرز هذه الحركات «منظمة مارجيلا» فى البرازيل ، و«توبا ماروس» فى أوجواى ، و«مونتونيروس» فى الأرجنتين . وإذا كانت هذه الحركات تمارس الإرهاب فى مواجهة السلطات ، فذلك لأن هذه السلطات نفسها تمارس الإرهاب الرسمى الذى يعرف بإرهاب الدولة . وخطورة هذا النوع أنه غير منظور ، وغير معلن ، ويبقى طى الكتمان بحكم أن أجهزة الإعلام والمخابرات رهن إشارة الدولة ، بعكس الأنشطة التى تقوم بها الجماعات المعارضة . ومن أنشطة هذا النموذج من إرهاب الدولة ، التصفيات الجسدية الكاملة لقوى المعارضة ، كما حدث فى السبعينيات فى تشيلى والبرازيل خلال فترة (١٩٦٩ - ١٩٧٢) ، وتكرر فى بلاد أخرى فى أمريكا اللاتينية مثل أوجواى .

ويعتبر حالياً الكيان الصهيونى أوضح مثال على إرهاب الدولة ، لما تقوم به إسرائيل من أنشطة إرهابية لتصفية قادة المقاومة الفلسطينية وأفرادها ، حتى تجد السلطة الفلسطينية نفسها عارية من أى غطاء يحمى كيانها المهدد . والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى ، ويكفى أن ندلل على ذلك بمذبحة صابرا وشاتيلا عندما كان أرييل شارون وزيراً للدفاع ، وبالتصفيات الجسدية لبعض قادة منظمة فتح فى العواصم الأوروبية ، وبالغارات الجوية المدمرة لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان . أما بعد اندلاع الانتفاضة فى سبتمبر ٢٠٠٠ ، والتى استمرت حتى الآن (سبتمبر ٢٠٠١) ولا يعرف أحد متى تنتهى ، فإن العنف بلغ درجة غير مسبوقة ، عندما مارست إسرائيل الإرهاب علناً وبلا أى خجل أو تغطية ، بضرب المدن الفلسطينية بطائرات الفانتوم والصواريخ ، وحركة الاغتيالات والتصفيات لنشطاء حركة فتح ، سواء بزرع القنابل أو

تتبع الطائرات المروحية لهم بصفة شخصية لضربهم فى مقتل ، وفى الوقت نفسه تتحجج إسرائيل بأن الفلسطينيين العزل الذين لا يملكون سوى سلاح الحجارة وبعض البنادق والمدافع البدائية هم الذين يمارسون الإرهاب ضدها ، فى حين أنها تملك أحدث وأعنى الأسلحة الفتاكة . وعندما يقف العالم العربى هذا الموقف الهزيل المهين ، وبالتالي لا لوم على العالم غير المبالى بما يجرى من إرهاب إسرائيل ، فإن الطريق مفتوح وممهّد أمام إسرائيل لكى تمارس إرهابها بلا حدود وبلا نهاية واضحة فى الأفق البعيد .

والظاهرة الجديرة بالتسجيل والتحليل والتفسير أن المحللين العسكريين والدارسين الإستراتيجيين لم يركزوا على الدوافع والأسباب التى أدت إلى ظواهر المقاومة بشتى أنواعها ، باستثناء المقاومة الشعبية الأوروبية ضد القوات النازية الغازية أو المحتلة ، وباستثناء كتب ودراسات قليلة مثل كتاب جيرار شاليان «الإرهاب» فى حين كان للحروب والمعارك التقليدية فى الماضى مؤرخوها وكتابها الإستراتيجيون الذين لم يتركوا شاردة ولا واردة إلا سجلوها وحللوها ، وأصبحت دراساتهم مناهج لكافة أكاديمياتهم العسكرية . أما حروب المقاومة والتحرير الجديدة التى وصفوها «بحرب العصابات» فلم تحظ بدراسات جديرة بالأثر الذى تركته على الخريطة السياسية المعاصرة، برغم أن هذا النموذج من الحروب -سواءً أكان تحريرا أم إرهابيا- قد استطاع أن يغير خريطة العالم ، وأن يعيد صياغة قواعد اللعبة السياسية ، فى الصين وفيتنام فى آسيا ، والجزائر وأنجولا وأفريقيا ، وكوبا ونيكارجوا، فى أمريكا اللاتينية . وما تزال جذوتها مشتعلة فى الشرق الأوسط . ومع ذلك مازال الغرب يتجاهل دوافعها ، كما لو كانت ظواهر طارئة وعابرة ولا تتكرر، فى حين أنها مرتبطة بجوهر الطبيعة البشرية، الذى لا يتردد فى استخدام العنف والإرهاب، إذا لم يجد سلاحًا غيرهما، يدافع به عن كيانه المهترئ المنتهك أو يحقق به أحلامه فى الثراء والسطوة والشهرة . ولذلك عرف الإنسان العنف والإرهاب كأول قاعدة من اللعبة السياسية .

ففى خلال عشرين سنة فقط - بين عامى ١٩٦٨ و ١٩٨٨ مثلاً - شهد العالم اغتيال ثلاثة من رؤساء الدول ، كما حدث هجوم على أكثر من خمسين سفارة فى العالم . وتدل الإحصاءات على أن هناك ٢٧٠٠ عمل إرهابى قد حدث فى الفترة من ١٩٦٨ - ١٩٧٧ فقط ، وهناك أكثر من ٣٠٠٠ شخص بين قتيل وجريح نتيجة للإرهاب السياسى . ولم تقف عمليات العنف السياسى فى العالم بعد ذلك ، بل تصاعدت بين الشيخ والسلطات الهندية ، وتمثلت فى هجمات متجددة للجيش الإيرلندى فى قلب لندن ، واغتيالات جديدة فى إيطاليا وأسبانيا ، ومعارك طاحنة بين التاميل وحكومة سيريلانكا ، بين السلطات الفلبينية وكل من الثوار المسلمين والمنظمات الشيوعية . وكذلك العنف الدموى بين الصرب والكروات، ثم الصرب والبوسنيين، والذى هدأ بتدخل حلف الأطلنطى وإسقاط ميلوسيفيتش، وإن كانت النار ما تزال تحت الرماد بدليل أعمال العنف والقتل المتناثرة التى ما تزال تنفجر بين الصرب والألبان . وهى التى تفجرت أخيراً وما تزال بين المقدونيين و الألبان فى مقدونيا .

فى هذا المجال يجب التفريق بحسم بين النضال السياسى الذى يركب موجة العنف مؤقتاً حتى يلتفت الآخرون إلى عدالة قضيته وحتميتها المصرية، وبين جماعات تمارس الذبح دون غاية أو هدف . إن أية جماعة لا ترتبط بالجماهير أو الإرادة الشعبية دون أى بعد سياسى أو قومى أو إنسانى يبرر نشاطها ، أو قضية وطنية أو حضارية تحارب من أجلها ، سينكشف زيفها كحركة إرهابية بحتة ، تمارس الإرهاب من أجل الإرهاب، مما يحتم فى النهاية محاربتها كأية عصابة خارجة على القانون . فى هذا المضمار، تمثل الجزائر ظاهرة غريبة قد تستعصى على التفسير العلمى المتسق ، وهى التى لفتت أنظار العالم كله إلى عدالة قضيتها فى حربها ضد فرنسا لتحرير أراضيها من الاستعمار الفرنسى ، ومارست الكفاح المسلح منذ منتصف الخمسينيات لدرجة انهيار الحكومة الفرنسية تحت الضغوط الجزائرية ، ومجىء شارل ديغول لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، لأنه كان البطل القومى الوحيد الذى يمكنه منح الاستقلال للجزائر . جاء إلى السلطة فى

عام ١٩٥٩ ، ودارت المفاوضات مواكبة للضغوط العسكرية إلى أن تم حسم القضية عام ١٩٦٢ ، ونالت الجزائر استقلالها، بعد أن اشتهرت باسم «بلد المليون شهيد». لكن هذه القضية التي تمثلت في النضال السياسى والعسكرى الذى بهر العالم، أصيبت بانتكاسة غريبة ومريبة وكثيية فى العقد الأخير من القرن العشرين، وظلت مستمرة حتى مطلع القرن الحادى والعشرين، لتتحول الجزائر إلى جماعات تمارس الذبح دون غاية أو هدف ، ذبح العزل والأبرياء والنساء والأطفال والعجائز وهم نيام فى منتصف الليل، دون ذنب جنوه. وحتى لو كان الهدف زلزلة نظام الحكم وإظهاره بمظهر العاجز عن حماية مواطنيه ، فلا يمكن أن يتم هذا من خلال هذا الإجراء والوحشية البشعة .

ويعمد بعض المحللين والكتاب فى الغرب إلى تمييع الحدود بين من يمارسون النضال السياسى من أجل قضية عادلة ، ومن يمارسون الإرهاب من أجل أهداف خاصة بهم ، خاصة عندما يتناولون القضية العربية بصفة عامة ، والقضية الفلسطينية بصفة خاصة . فمنذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين ، ما زال الغرب يصر على اعتبار العرب ضمن هذه الحركات العنيفة التى تتخذ من الإرهاب منهجاً لها ، وإن كان الفلسطينيون هم وقودها المتجدد. ويتناسى كتاب الغرب ويتجاهلون فى خبث واضح ، أن البندقية هى الإرث الوحيد الذى يتسلمه الفلسطينيون جيلاً عن جيل منذ أكثر من نصف قرن . إن من حقهم أن ينظروا بدهشة وحزن إلى إخوة لهم فى السلاح من معظم شعوب العالم الثالث ، حين نالت بلادهم استقلالها، وحصلت شعوبهم على حق تقرير المصير ، إذ إن مسيرة الفلسطينيين النضالية سبقت كثيراً من حركات التحرر الوطنى فى العالم . إن لعبة التوازن فى المنطقة قد أفرزت الكثير وأفسدت الكثير ، ولم يدفع فاتورة هذه اللعبة سوى الشعب الفلسطينى .

ومن الواضح أن إسرائيل تستغل موجة العنف التى تسود العالم وبلغت قمته فى مطلع القرن الحادى والعشرين، كى تنفذ خطتها ضد الفلسطينيين الذين تتهمهم

بأنهم هم الذين يمارسون العنف ضدها، برغم أنهم ضحايا عنفها على طول الخط. فالعالم يشهد تياراً من العنف والإرهاب لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب الباردة، وهو عنف غير محدود، ويتفاقم بمرور الوقت. وبرغم أن الصوت العالى والدوى الصاخب كان من نصيب الحروب الأهلية فى دول الاتحاد السوفيتى السابق ، أو الحروب العرقية فى البوسنة والهرسك ومقدونيا ، أو الحروب والصراعات القبلية فى أفغانستان بين شركاء الجهاد السابقين ، إلا أن شخصاً واحداً بمفرده استطاع أن يستقطب انتباه العالم أجمع إلى عملياته العنيفة الإرهابية التى تمزج الدوى الصاخب بالغموض المريب . وهو ليس من عتاة المافيا الإيطالية أو من أباطرة أمريكا اللاتينية ، بل هو مجرد مواطن سعودى نزعته عنه الجنسية السعودية ، وأصبح يلقب بالمنشق . إنه أسامة بن لادن الذى تحدى أعتى أجهزة المخابرات الغربية ، سواء على المستوى التخطيطى أو التنفيذى ، السياسى أو العسكرى أو الاقتصادى ، لدرجة أن الولايات المتحدة أعلنت عن مكافأة خمسة وعشرين مليون دولار لمن يساعد أو يرشد إلى مكان اختفائه فى أفغانستان ، كما أعلنت أنها ستجمد كل حساباته فى البنوك حتى تصيب أنشطته بالشلل ، لكنها باءت بالفشل تماماً لأن اختفائه كان لغزاً غير قابل للحل ، وفى الوقت نفسه لم تعثر على أية حسابات تشير إليه من قريب أو بعيد . وهكذا ظلت الولايات المتحدة - بكل جبروتها المخابراتى والعسكرى والاقتصادى والسياسى - عاجزة أمام فرد ، تصر على محاربته كأنه قوة عظمى من قوى العالم المعاصر، لكنها لم تستطع سوى توجيه الاتهامات إليه، خاصة تهمة تفجير سفارتيها فى تانزانيا وكينيا، ومقتل أكثر من مائتى شخص ، وهى لا تعلم متى وأين يضرب ضربته القادمة ، بدليل أن كل ما فعله كان بمثابة المفاجآت المتتابعة لها ، التى تشكل تهديداً متجدداً لها .

لكن يبدو أن تركيز كل هذه الأضواء الإعلامية الدولية على أسامة بن لادن، كان بهدف الإيحاء أو التأكيد العالمى على أن العرب أو المسلمين هم المنابع الحقيقية والفعلية للإرهاب والعنف فى العالم الذى يتحتم عليه أن يتكفل ضدهم ، فى

حين أن أسامة بن لادن هو جزء من ظاهرة عالمية نشأت وترعرعت في الغرب نفسه، وكان المفروض أن تتركز هذه الأضواء على الظاهرة ككل ، وليس على فرد بعينه . ففي كتابه القيم «عودة القوى : الانزلاق نحو فوضى عالمية» الصادر عام ١٩٩٥ عن دار نشر ماكميلان البريطانية ، أثبت روبرت هارفي نائب رئيس تحرير مجلة «الإيكونومست»، و كاتب عمود في صحيفة «الديلي تليجراف»، أن العالم بعد سقوط نظام القطبية الثنائية، وانتهاء الحرب الباردة، لم يعد أمناً كما توقع كثيرون، بل فوجئ المجتمع الدولي بأزمات وحروب عرقية لم يكن مستعداً أو مهياً لمواجهةها . وعادت الرأسمالية الشرهة الشرسة لتمارس نفوذها بأقصى ما تستطيع من قوة وجبروت . وامتزج الصراع العسكري بالصراع الاقتصادي ليدخل العالم في مرحلة تفكيك أو تفتيت لم يشهد لها مثيلاً من قبل .

لقد كان من أهم وظائف الدولة منذ ظهرت كتنظيم سياسى واقتصادى ، ضمان الأمن لها ولرعاياها فى الداخل والخارج . ولهذا الغرض وجدت أجهزة الشرطة والمخابرات والجيش النظامية منذ القدم ، ولكن مع عصر العولمة بدأت هذه المسئولية تتأثر بتوجهات التخصص ، وتراجع الدولة عن أدوارها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية أو عن جزء منها لصالح الأفراد والمؤسسات الخاصة . وهذا ما يعكسه انتشار شركات الأمن الخاصة فى أوروبا والولايات المتحدة وبعض الدول العربية ، فضلاً عما يثار فى الغرب عن خصخصة الجيوش ، والدور الذى تلعبه قوات المرتزقة فى الحروب ، واستعانة دول كبرى بها وبشركاتها المنتشرة فى العالم . وخاصة أنها تعتمد على جنود وضباط وخبراء سبق لهم العمل فى جيوش ووكالات مخابرات أمريكية أو بريطانية أو سوفيتية أو روسية أو فى الموساد الإسرائيلى وغيرها .

ويتمتع هؤلاء بخفة الحركة والمرونة فى التنقل تحت أقمعة مختلفة، بل ولهم علاقاتهم الوطيدة ومصالحهم المتبادلة مع السلطات الأمنية والمخابرات فى بلادهم ،

كما أن لهم وضعهم الشرعى من خلال شركات معترف بها قانوناً. وفي يوم ٢٢ أغسطس ١٩٩٩، دقت صحيفة الصنداى تايمز البريطانية ناقوس الخطر بشدة حول ممارسات بعض الشركات، فذكرت أن شركة أمنية بريطانية خاصة قدمت خطة لاغتيال عبدالله أوجلان الزعيم الكردى أو خطفه وتسليمه لتركيا مقابل خمسة ملايين جنيهه إسترليني. وأكدت الصحيفة أن لهذه الشركة علاقات قوية بفرقة العمليات الخاصة بالشرطة والمخابرات البريطانية. وكان قد سبق للشركة نفسها أن عرضت على إيران اغتيال الكاتب سلمان رشدى مقابل تسعة ملايين دولار، لكن طهران لم توافق إلا على تقديم أربعة ملايين فقط .

وتشير التقارير إلى أن بعض شركات الأمن الخاصة تقوم بالتجسس على السفارات ورجال الأعمال الذين يستعينون بها فى مهام الأمن والحراسة ، بالإضافة إلى التجسس الاقتصادى والعسكرى على المؤسسات والأفراد ، وربما اغتيال المعارضين أو اختطافهم لمصلحة أطراف معينة سواءً أكانت حكومات أم أفراداً . لكن الأخطر من ذلك هو تعاونها مع جماعات متطرفة ، سواءً فى التدريب أو لتنفيذ عمليات إرهابية لمصلحتها ، إذ إنها شركات تدار على أسس تجارية بحيث دون أى التزام بمبادئ أو أخلاق التجارة . وفى ظل القيود الدولية التى تحاول إعاقه حركة جماعات العنف والإرهاب ، ووسائلها فى الكشف والملاحظة ، فمن الطبيعى أن تلجأ إلى هذه الشركات التى يمكن أن تغطى أنشطتها الإرهابية ، بالإضافة إلى الاستفادة من خبرتها الطويلة فى شتى مجالات الأمن أو العنف أو الإرهاب . مما يدل على أن قوى العنف والإرهاب ، الخفية والظاهرة ، ستظل من أخطر قواعد اللعبة السياسية ، لأنها تغير أقتعتها مع كل المتغيرات السياسية الزمانية والمكانية ، فى مراوغة وزئبقية لا حدود لهما ، مما يحتم على الساسة والمفكرين ورجال المخابرات أن يتحلوا باليقظة الدائمة تجاهها ، لتعريفها وإضاعة دهاليزها المعتمة بقدر الإمكان . فإذا كان القضاء المبرم عليها

من رابع المستحيلات ، فليس أقل من نشر الوعي بأسبابها وتداعياتها ، حتى يمكن حصارها في أضيق مساحة ممكنة .

ولعل هذا يفسر لنا الأحداث المدمرة والدامية التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، أو ما عرف بالثلاثاء الدامي أو الأسود ، عندما نجح الإرهابيون في تدمير مبنى التجارة العالمي في نيويورك ، والمبنى الرئيسي لوزارة الدفاع (البنتاجون) في واشنطن ، باختطافهم طائرات مدنية من بوسطن ، واصطدامها بهذه المراكز السياسية والعسكرية والاقتصادية . وبرغم توجيه الاتهام إلى أسامة بن لادن وتنظيمه المعروف باسم «القاعدة» في أفغانستان ، وإعلان الحرب عليه ، فإنه لم يظهر دليل قاطع على هذا الاتهام ، مما يدل على أن المنظومة الإرهابية أكبر وأكثر تشعباً وتعقيداً وانتشاراً من تنظيم بن لادن ، وهو ما يمثل تحدياً عاتياً لرجال المخابرات الذين اهتزت صورتهم . بل إن هيئة الولايات المتحدة نفسها ، اهتزت نتيجة لدعمها الإرهاب كسلاح ضد خصومها الذين كان في مقدمتهم الاتحاد السوفيتي السابق ، ولم يخطر ببالها أنها ستكون الضحية التالية لهذا الإرهاب الذي تعلم منها كل الحيل والأساليب والمخططات العلمية والعملية الكفيلة بالبطش بالآخرين ، واكتسب من الشراسة بل والجبروت ما دفعه إلى قطع يد من علمه في عقر داره . فالجزء من جنس العمل .

★ ★ ★

(٤٧) النظام العالمي الجديد

لا يستطيع أحد أن يتجاهل أن العالم بأسره دخل عصرًا جديدًا ينطوي على نظام جديد، سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا وعسكريًا واجتماعيًا، نتيجة لانهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين، وانهيار إحداهما وانفراد الأخرى بالساحة الدولية، لتجول فيها وتصول كيفما تشاء، مغيرة بل ومحطمة لقواعد كثيرة من قواعد اللعبة السياسية التي استمرت طوال قرون سابقة، ومهددة أو منتهكة لقيم سياسية وثقافية وحضارية راسخة، في مقدمتها قيم الوطنية، والقومية، والديمقراطية، والحرية، والانتماء، ونصرة الضعيف، ودعم الفقير، وسيادة الدولة، والمؤسسات العالمية مثل الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الذي أصبح يتصرف كأنه مجرد قسم من أقسام وزارة الخارجية الأمريكية، وبالتالي فقدت هذه المؤسسات أو الهيئات هيبته ومصداقيتها وقدرتها على إصدار القرارات الموضوعية غير المنحازة لأهواء القوى المهيمنة وتوجهاتها ومصالحها، ولم تعد الدول النامية تلجأ إليها لعدم جدواها أو فاعليتها، إلا إذا كان على سبيل المناورة أو الإعلان عن موقف معين. وإذا ظلت الأمم المتحدة على هذا المنوال، فإنها يمكن أن تلقى مصير عصبة الأمم التي انهارت واندثرت قبل الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد أن بلغ حلف الأطنطى من التبجح ما جعله يتخذ قراراته العسكرية بنفسه لتأديب الخارجين عن طوعه، وإن كان يتخذ من قرارات مجلس الأمن ورقة توت لإخفاء عورته.

وكان النظام العالمي الجديد تقنيًا أو تجسيدًا أو بلورة لظاهرة العولمة التي يصعب وضع تعريف جامع مانع لها، لتشعبها وتعقدها ومراوغتها، وتعدد وتنوع

يرسخ القاعدة المقابلة لها والتي تعمل على أن يجد القانون كقيمة أخلاقية ، من القوة ما يسانده ، وإلا أصبح فكرة مجردة ليس لها وجود مادي ملموس فى صراعات النظام العالمى الجديد . فقد يتفق الجميع على أن الحق حق ، وأنه لا يصح إلا الصحيح ، ومع ذلك تظل اللغة العالمية المسموعة والوحيدة متمثلة فى القوة المادية ، فى حين يخفت صوت الحق تدريجاً إلى درجة التلاشى . لكن إذا لبس الحق أردية القوة المادية فلن تقف فى سبيله أية عوائق أو عقبات . والحسابات العلمية والعملية التى تهدف إلى استعادة الحق ، لا بد أن يكون شرطها الأول كيفية استخدام القوة المادية فى الزمان والمكان المناسبين ، وكيفية الوصول بهذا الاستخدام إلى أعلى درجات الكفاءة والقدرة الفعالة . أما المطالبة بالحق عن طريق الخطب الرنانة ، والحناجر المدوية ، والشعارات المتشنجة ، فكل هذا مضاد بطبيعته لمنطق الاستعادة العملية للحق المسلوب أو مقاومة الضغوط والتهديدات ، وأقل ما يمكن أن يقال أنه تنفيس عن الشحنات العاطفية المكبوتة، حتى تضع الطاقة النفسية للأمة إذا ما حانت ساعة العمل المصيرى .

والقانون الذى يحكم النظام العالمى الجديد ، ليس سوى امتداد للأفكار والقيم التى سادت الفلسفة الغربية فى عصور سابقة . ويعد الفيلسوف الإنجليزى توماس هوبز من أبرز المفكرين الذين بلوروا هذا القانون ، فهو يقرر أن القوة إن لم تكن جوهر الحق فهى على الأقل مقياسه ، وأن سيادة القانون لا تعنى سوى قوة القانون فى أن يمد سلطانه على الجميع دون أى استثناء . أما إذا فقد القانون قدرته على التطبيق الشامل والعام ، فمعنى ذلك أن نصوصه الإنسانية الرائعة هى مجرد شعارات براقه لا تساوى الحبر الذى كتبت به . وهو نفس القانون الذى يؤكد العالم الألمانى ماكس سترينر فى كتابه «موقف الإنسان بمفرده تجاه الملكية» فيقول :

«إن لى الحق فى القيام بعمل أى شىء أجد نفسى قادراً على القيام به . وهو

نفس الوضع بالنسبة للنمر الذى ينقض على فريسته ، فإن له الحق كل الحق فى هذا الانتفاض. وعندما أقوم أنا بقتل النمر فلأنتى أملك نفس الحق النابع من القوة المجردة ، إذ إن من لديه القوة لديه الحق ، وإذا لم يملك الأولى فلا يمكن أن يملك الثانى . وقد يفزع هذا الكلام الأخلاقيين المثاليين ولكنهم يعلمون جيداً أن الحياة مازالت تخضع لقانون الغابة . ومن ينكر هذا فإنه يعيش فى جنة وهمية من صنع خياله فقط . لكنه لن يحصل على حقه أبداً . فمن أراد أن ينتزع حقه فعليه التسلح بكل عناصر القوة الممكنة ، وإلا تحتم عليه أن يلزم عقر داره مثل العجائز والمرضى ، ومن يدرى ربما انتزعت منه داره أيضاً وأصبح شريداً ؛ ساعتها لن تكون المعايير الأخلاقية سوى أضغاث أحلام لن تمكنه من العودة إلى داره ، لأن المغتصب لا يفهم سوى لغة القوة ، وعلى صاحب الدار الأصلي أن يتحدث معه بنفس اللغة إذا صمم على استرداد داره .

هذا الكلام يعبر عن لغة النظام العالمى الجديد ، برغم أنه كتب منذ حوالى سبعين عاماً . فهو قاعدة أساسية من قواعد اللعبة السياسية فى العصور السابقة بصفة عامة وعصر العولمة بصفة خاصة . وللحقيقة فإنه يصعب تحديد معنى النظام العالمى الجديد دون المرور السريع على أهم الأحداث الإستراتيجية التى حسمت نتيجة سباق القوة الرادعة بين القطبين العظمين ، بانهيار الاتحاد السوفيتى نتيجة للتفكك الكبير الذى أصاب أوصاله فى منطقة البلطيق والقوقاز ووسط آسيا . كما تم حل حلف وارسو من جانب واحد دون أى التزام من ناحية الغرب بحل حلف الأطنطى ، وكذلك سقوط سور برلين ، وتوحد الألمانيتين ، وانسحاب القوات السوفيتية من أوروبا الشرقية والبلطيق وأفغانستان ، وسقوط الشيوعية كمنظرة وأيديولوجيا كانت قائمة وراسخة بعظمة لمدة حوالى سبعين عاماً ، ليس فى معاقلها فحسب ، بل أيضاً فى معظم أو كل الدول التى سارت حكوماتها على نهجها ، باستثناء دول لا تزيد فى عددها على أصابع اليد الواحدة .

ولم يكن سقوط الاتحاد السوفييتى نتيجة لعدم مراعاته الخير والحق وسائر القيم المثالية والمبادئ الإنسانية ، ولأنه كان الإمبراطورية الشر كما كان يسميه الرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريجان ، كما أن انتصار الولايات المتحدة الأمريكية ومعها المعسكر الغربى ، لم يكن نتيجة لحرصها على حقوق الإنسان وآليات السوق وحرية التجارة ، ولأنها رسول العناية الإلهية إلى البشر البؤساء ، إذ إن جميع النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى ابتكرها البشر لها عيوبها وسلبياتها وثمراتها ، وليس هناك النظام المثالى مهما تغنى به من يدعونه . وانتصار نظام على آخر لا يعنى أبداً أن أحدهما كان يمثل الخير والحق ، وأن الآخر كان رمزاً للشر والباطل ، فهذه كلها قيم ومثل لا تدخل فى قواعد اللعبة السياسية التى لا تعترف إلا بطاقات القوة المادية وإمكانات توظيفها على أفضل وجه فى الزمان والمكان المناسبين . فقد بدد الاتحاد السوفييتى السابق طاقاته فى معارك خاسرة ، وتطبيق أفكار ومبادئ عفا عليها الزمن ، وعجز شبه كامل عن استيعاب متغيرات العصر ، فهزم نفسه بنفسه وانهار من داخله مثل قصر من رمال . فلم تهزمه الولايات المتحدة التى لم تصدق هى نفسها ما جرى له فى أيام معدودة .

إن الإرهاصات الأولى لهذا النظام العالمى الجديد قد ظهرت فى المنطقة العربية ، عندما أعلن الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش فى نشوة انتصار قواته ضمن قوات التحالف فى حرب الخليج الثانية على العراق أن بلاده انتصرت فى حربين عملاقتين هما الحرب الباردة وحرب الخليج . كانت الأولى باعتبار أن توقيع الاتحاد السوفييتى السابق على إنهاء الحرب الباردة كان رغم إرادته ، ونتيجة لحالة التردى والعوز الاقتصادى التى أوقعه فيها الرئيس السابق ميخائيل جورباتشوف ، لفشل سياسته فى الإصلاح الاقتصادى ، والتى عرفت فى الروسية بمصطلح «البيروسترويكا» ، وسياسة المصارحة التى عرفت بمصطلح «الجلاسنوست» ، اللتين اتبعهما منذ منتصف الثمانينات ، دون إدراك عملى وواقعى لمدى ملاءتهما للأوضاع

الاقتصادية الداخلية التي ترسبت وتكلست على مدى سبعين عاماً . كان يظن أنه أخرج المارد من القمقم ليصنع به الأعاجيب التي عجز من سبقوه عن فعلها ، ولم يكن يتصور أن هذا المارد سيدوس في طريقه عليه هو شخصياً ، وعلى الاتحاد السوفيتي ، ليقضى على مستقبله السياسي في العالم ، لفترة زمنية لا يعلم مداها سوى الله ، لدرجة أن بعض المفكرين والمحللين الروس اتهموا جورباتشوف بالعمالة لحساب الولايات المتحدة ، والخيانة التي يستحق عليها الإعدام ، بل وتردد صدى هذا الاتهام في بعض الكتابات الغربية .

أما حرب الخليج فكانت التطبيق العملي الأول للنظام العالمي الجديد ، باعتبارها حرباً حضارية ، تشترك فيها منظومة ضخمة من دول العالم (٣٤ دولة) ، لإنقاذ دولة صغيرة من براثن دولة أكبر منها ، أرادت أن تضمها إليها قسراً لابتلاع ثروتها النفطية الهائلة . لكن الولايات المتحدة لم تتزعم هذه الحرب لكي تنصر حقوق الإنسان وقيم الحضارة ، وإن كانت قد ملأت الدنيا بدوى هذه الادعاءات ، بل كانت تهدف لضرب ثلاثة عصفير بحجر واحد . العصفور الأول يتمثل في تزعم الولايات المتحدة للعلومة العسكرية الموجهة ضد كل من تسول له نفسه أن يخرج عن طوع هذه الزعامة متوهماً قدرته على تحديها ، فلم تعد الولايات المتحدة تحارب خصومها بمفردها ، بل العالم كله معها !!

والعصفور الثاني يتمثل في قيام الولايات المتحدة بدور منقذ البشرية المعذبة ، وحامي حمى المضطهدين ، وقائد العالم نحو هذه المثل العليا والقيم الإنسانية ، في حين أن تحت هذه الأهداف السامية المعلنة على الملأ ، إستراتيجية أمريكية لاستنزاف ثروات المنطقة ، سواء أكانت نفطاً أم أرصدة مالية لتسديد الديون الباهظة والمتجددة المترتبة على حماية الكويت ، ولترسيخ أقدام أمريكا في المنطقة ، ولتجربة آخر مستحدثات التسليح الإلكتروني على الطبيعة ، بدلاً من افتعال مناورات باهظة

التكاليف لمثل هذه التجارب . ففي حرب الخليج دفعت الكويت والسعودية فاتورة هذه التجارب كاملة ، ولا يزال الاستنزاف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي تمارسه الولايات المتحدة على الكويت مستمرا بعد مرور أكثر من عشر سنوات على انتهاء الحرب .

أما العصفور الثالث فيتمثل في الضرب المستمر للبنية الأساسية للعراق تحت ستار قرارات مجلس الأمن ، على أساس أن أمريكا تتفضل مشكورة بتنفيذ إرادة المجتمع الدولي ، وتوظف إمكاناتها في هذا المجال دون مقابل حقيقي ، سوى حماية البشرية من الرعب النووي أو الكيميائي أو البيولوجي العراقي !! ولم يستطع أحد أن يتصدى لأمريكا وهي تمزق العراق ، وتهدر كيانه وسيادته ، وتحظر الطيران على شماله وجنوبه، بحجة حماية الأكراد والشيعية، إذ إن الأمر لم يقتصر على حماية الكويت فحسب!! وانتهى دور العراق تماماً بصفته حارس البوابة الشرقية للوطن العربي، بعد أن أنهارت كل مرافقه، وتدنت مستوياته الصحية والتعليمية، وأصبح كل همه يتمثل في الحصول على الغذاء مقابل النفط بناء على اتفاقيات مؤقتة، قد تتجدد أو لا تتجدد.

وهذا يعني أن قواعد اللعبة السياسية قد انقلبت رأساً على عقب تحت وطأة النظام العالمي الجديد . فقد كانت القوات الأمريكية تواجه بالكرهية حيثما تذهب في عملياتها في مختلف بقاع العالم أيام الحرب الباردة ، وكثيراً ما تحولت هذه الكراهية إلى مقاومة عنيدة وحرب شرسة طويلة مثلما حدث في فيتنام . لكن عندما اختلت الموازين وتغيرت قواعد اللعبة ، أصبح الدور الأمريكي مطلوباً ومرحباً به من أطراف تظن أن لا حياة لها بدون هذا الدور . وقد لعبت أمريكا هذا الدور بدهاء وخبث واضحين ، إذ جعلت من نفسها ممثلاً للمجتمع الدولي كله . يكفي أنها استطاعت أن تجر ثلاثاً وثلاثين دولة خلفها لتحرير الكويت من العراق ، في حين أن كثيراً من المحللين العسكريين الأمريكيين أكدوا أن مشاة البحرية الأمريكية ، كانوا كفيلاً

بتحرير الكويت فى يومين أو ثلاثة على أكثر تقدير ، لكن المظاهرة العسكرية كانت إعلاناً للنظام العالمى الجديد ، وتغييراً لقواعد اللعبة السياسية ، وتكريساً لزعامه أمريكا لهذا النظام . ولذلك فإن الأبعاد والأعماق الحقيقية لهذه الحرب لا تزال طى الكتمان ، وربما ظلت فى نطاق الأسرار إلى أن تموت مع أصحابها !! وهى تطبيق عملى وتجسيد حى للنظام العالمى الجديد الذى يشبه جبل الجليد الذى لا يرى منه سوى أعلى فمته ، أما معظم كتلته فغارقة بين طيات الظلام وأمواج المحيط المتلاطمة .

ولم يكن لأمريكا أن تتصرف بمثل هذه الحرية بل والغطسة فى ظل الحرب الباردة حين كان الاتحاد السوفييتى يقف لها بالمرصاد . لكن قواعد اللعبة السياسية تغيرت لدرجة أن روسيا أرسلت قوات لها لتشارك قوات التحالف فى تحرير الكويت ، وكأن كل الأطراف المعنية هرعت للحصول على نصيبها من الكعكة الكويتية . وكانت أمريكا هى الفائز الأول الذى حصل على مغانم ومكاسب أسطورية ، مكنته من دعم اقتصاده ، وتطوير انتاجه المدنى والعسكرى . وكان الرئيس الأمريكى بيل كلينتون محظوظاً عندما تولى الرئاسة فى عام ١٩٩٢ ، وكل هذه الأموال والأرصدة والثروات تتدفق فى الخزانة الأمريكية ، مما مكنته من القضاء على العجز المالى ، وعلى تخفيض نسبة البطالة ، وعودة المنتجات الأمريكية للانتشار فى أسواق العالم مرة أخرى بعد أن تراجعت فى فترة الكساد الاقتصادى ، وعندما ترك كلينتون الرئاسة بعد فترتين فى البيت الأبيض ، كانت الخزانة الأمريكية تتمتع بفائض لم تر مثيلاً له منذ زمن بعيد . فقد كانت بركات حرب الخليج سابعة إلى حد لم يخطر على بال أكثر الأمريكين تفاؤلاً .

كذلك فقد كانت بركات فترة ما بعد الحرب الباردة عميمة أيضاً . كانت الحرب الباردة تجبر القوتين العظميين على تصعيد الإنفاق التسليحي والدفاعى والهجومى ، صمان شبه وحيد ، لتحقيق هوامش الأمن المطلوب فى عالم يعج بالآلاف الرؤوس

النووية التي تستطيع أن تدمر العالم أكثر من عشر مرات متتالية ، وهي الحرب التي استغلها العملاقان في تسوية خلافاتهما على حساب الدول النامية أو الفقيرة في المناطق الإقليمية الساخنة من العالم . صحيح أن هذه الدول قامت بالحروب بالوكالة عن الكبار مدفوعة بالضغوط والديون والهيمنة والقوة من جانب الكبار . لكن القوتين العظيمين كانتا تدفعان أكبر نسبة من فاتورة الصراع ، وهو الإنفاق أو الاستنزاف الذي كان من أسباب انهيار البنية الأساسية للاتحاد السوفييتي خاصة بعد أن تورط في مواجهة برنامج «حرب الكواكب» الذي خدعت به الولايات المتحدة خصمها الأكبر الذي ضاعف من إنفاقه العسكري ونزيفه الاقتصادي حتى انهار تماماً من تلقاء نفسه، في حين لم تقم أمريكا بخطوة واحدة لبدء هذا البرنامج الوهمي . أما الآن فتحصل أمريكا على أرباحها ومغانمها مقدماً مقابل إنفاقها العسكري الذي أصبح من أهم بنود الاستثمار في ميزانيتها العامة .

ومثل أى نظام سياسى جديد، رفع هذا النظام نظريات رائعة وشعارات براقه، تدعى أنها تهدف لتصويب أخطاء النظام السابق، وذلك بتحويل الميزانيات الباهظة التي كانت تنفق على التسليح، إلى تدعيم النفقات الكبيرة المطلوبة عالمياً لمواجهة تحديات البيئة، بهدف إعادة التوازن الإيكولوجى والبيولوجى لكوكب الأرض المثقل بالآثار الجانبية الضارة للصناعة والتعدين والصيد والاستثمارات غير الرشيدة فى المواد الكيميائية، خاصة الغازات التي تسببت فى حرق الأوزون، على سبيل المثال لا الحصر. كما يدعى النظام العالمى الجديد حرصه الشديد على موارد الكرة الأرضية، لتوفير أكبر قدر ممكن من معدلات التنمية، وترشيد الاستخدامات الإنسانية لكل الموارد الطبيعية التي لن تصمد أمام هذا الاستهلاك اللانهائى، وحسم المشكلة الغذائية والمائية، ومشكلات الإرهاب والجريمة الدولية، وتحديات العولمة... إلخ .

لكن سرعان ما ثبت زيف هذه النظريات الرائعة والشعارات البراقة بمجرد تولى الرئيس جورج دبليو بوش رئاسة الولايات المتحدة . أى أنه نظام هش لا يستطيع أن

يصمد فى وجه قرارات رئيس واحد حتى لو كان الرئيس الأمريكى . فقد رفض بوش التوقيع على معاهدة كيوتو التى تمنع استخدام الغازات بكميات تؤدى إلى ظاهرة الاحتباس الحرارى الذى يمكن أن يتسبب فى ذوبان جليد القطب وإغراق كل المناطق المنخفضة فى العالم، وذلك برغم أن الغازات المنطلقة من الولايات المتحدة وحدها تعادل ثلث غازات العالم أجمع ، لكن نظراً للعلاقات الوطيدة بين بوش وكبار رجال الأعمال الأمريكيين الذين يملكون المصانع العملاقة التى تطلق مثل هذه الغازات ، فإنه صرح بلا أى حرج بأن مصلحة الاقتصاد الأمريكى ورجال الأعمال والعاملين والعمال فى بلده فوق أى اعتبار .

أما فى مجال التسليح ، فقد بدأ بوش فى بناء حوائط جديدة للصواريخ ، آخرها ذلك المشروع العسكرى الضخم الذى تتم إقامته فى ألاسكا . وبرغم احتجاجات روسيا والصين ، التى أعادت إلى الأذهان أصداء الحرب الباردة وتداعياتها ، فإن بوش صرح بمنتهى البساطة وبلا أى حرج أن أمن الولايات المتحدة فوق أى اعتبار آخر. وهذا يعنى العودة لممارسة قواعد اللعبة السياسية التى ظن الجميع أنها تغيرت فى ظل ما يسمى بالنظام العالمى الجديد. أى أن الصراعات الخفية والعلنية ستظل بمثابة البنية التحتية لكل قواعد اللعبة السياسية عبر التاريخ، وبالتالي فإن الأنظمة التى قد تبدو مختلفة ومتنوعة، والشعارات والنظريات التى تحاول أن تجب أو تفضح أو تفند ما سبقها، ما هى إلا أقنعة مختلفة ومتنوعة لجوهر واحد يتمثل فى أن قواعد اللعبة السياسية مهما تغيرت مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والملابس والظروف التاريخية التى لا تعرف السكون ، فإن الأساسيات أو الثوابت التى تحكم هذه القواعد واحدة، لأنها تنهض على ثوابت النفس البشرية بكل صراعاتها وتناقضاتها وأمالها وألامها وإحباطاتها ، وميولها إلى السطوة والهيمنة والجبروت ، والتعالى على الآخرين، والدهاء، والخبث، والادعاء، والخداع، والكذب، والمراوغة ... إلخ. وأى نظام يدعى المثالية والقيم الإنسانية ، هو النظام الذى يجب أن يحذر منه الناس ، إذ إن قواعد اللعبة السياسية تتعامل مع واقع النفس البشرية ، وليس مع الشعارات البراقة والمثل العليا .

(٤٨) نظرية المؤامرة

كثيراً ما ينقسم الساسة أو المنظرون السياسيون إلى فريقين تجاه ما يمكن أن نسميه «نظرية المؤامرة». فيعتقد الفريق الأول بأن المؤامرة هي جوهر اللعبة السياسية، وبأن السياسة في هذا العالم مثل جبل الجليد في المحيط، لا يبدو منه سوى جزء صغير في أعلى قمته، أما معظم جسمه فغارق في الظلام بين الأمواج والتيارات التحتية التي لا يراها أحد، وبالتالي فإن الجزء الصغير الذي يبدو من قمته لا يمثل حقيقته على الإطلاق. وينطبق نفس المعيار أو القياس على جبل السياسة الذي يتحرك بفعل المؤامرات الخفية التي قد لا يتم اكتشافها إلا عند حدوث كارثة تبرز من أعماق المحيط. فالمؤامرة هي المحرك الأساسي للسياسة التي تعتمد في كثير من المواقف والقضايا على الخداع والمراوغة والتستر والكتمان حتى تستطيع أن تضرب العدو أو الخصم في مقتل عندما يحين الوقت ومعه المكان المناسب. وقواعد هذه اللعبة السياسية ليست مقصورة على طرف دون آخر، وإنما يلعبها كل طرف بطريقته الخاصة وطبقاً لإمكاناته وظروفه. ومن يتجاهل هذه القواعد فهو يخدع نفسه أولاً وأخيراً وعليه أن يدفع ثمن غفلته.

أما الفريق الثاني من الساسة والمنظرين السياسيين، فإنه يؤكد على أن التعلل بنظرية المؤامرة هو من قبيل تغطية لعجز فاضح عن مواجهة الخصم، وأن قواعد اللعبة السياسية أصبحت من الوضوح والتبلور بحيث أصبحت رهن إشارة كل من يجيدها ويوظفها لصالحه، وبالتالي فليس في الموضوع برمته أية مؤامرة، ويستشهد هذا الفريق بادعاء الطغاة عندما ينهزمون وتنهال الكوارث على شعوبهم، بأن هزيمة جيوشهم كانت نتيجة لمؤامرة خبيثة، دبرت لهم، وليست نتيجة لعوامل البطش والقهر والظلم والقضاء

على كيان الإنسان والمواطن فى بلده قبل أن يخوض أية معركة ، وكأنهم قادة مثاليون وشرفاء ، لا يعرفون فى خططهم سوى المواجهة الصريحة الشريفة بين خصمين لا يخفيان الخناجر المسمومة خلف ظهريهما، وهم الذين يتفننون فى نسج المؤامرات التى تضع حداً لحياة المعارضين الشرفاء فى دهايز السجون والمعتقلات المظلمة على أرض بلادهم .

أما دراسة التاريخ والسياسة ، فتؤكد على أن الفريقين على خطأ بيّن . ذلك أن الأمور فى مجال السياسة لا يمكن أن تؤخذ بهذا التبسيط المخل أو التصنيف الساذج لأن الحدود والحواجز بين تيارات السياسة وأمواجها ليست بهذا الوضوح أو الحسم، بل إن كل موقف سياسى يكاد يشكل قضية أو منظومة تختلف اختلاف بصمات الأصابع عما سبقها . فقد تتعدد المؤامرات السياسية سواء فى حجمها أو نوعها أو لونها، وقد لا ينطوى موقف من المواقف على أية مؤامرة على الإطلاق . ولذلك يتحتم على الممارس أو المفكر السياسى أن يضع يده على العوامل الظاهرة والخفية فى أية مشكلة أو قضية مطروحة ، حتى يستطيع أن يضع الإستراتيجية التى سيسلك بناء عليها عندما يتصدى لمواجهتها أو حلها . وبصرف النظر عن سوء أو حسن نية الخصم، فإن على مثل هذا السياسى أن يجمع كل الحقائق الممكنة، وأن يسد كل الثغرات المحتملة حتى لا يفقد زمام المبادرة من يده، ولعل سوء الظن من أهم العناصر التى تمكنه من الإمساك بزمام المبادرة ، وتضعه على الجانب الآمن بقدر الإمكان؛ لأنه إذا ثبت العكس فى حالة سوء الظن فمصيبة وكارثة، وإذا كان المتهم فى القانون بريئاً حتى تثبت إدانته، فإن الخصم فى السياسة متهم حتى تثبت براءته، نظراً لأن الأمر متعلق بمصائر أم وشعوب .

ولا تقتصر المؤامرات السياسية على مجرد وضع الخطط السرية ومفاجأة الخصم بها، بحكم أن من يمسك بزمام المفاجأة يمسك بالتالى بزمام المبادرة ؛ وهذا فى حده انتصار مبدئى حيوى لا بد من الحرص عليه ، بل تمتد هذه المؤامرات أيضاً لتشمل تحوير التاريخ والتلاعب بأحداثه وحقائقه ، وهى اللعبة التى يجيدها معظم الساسة سواء فى

الدول المتقدمة أم النامية أم المتخلفة . وبناء على هذا التحوير أو التلاعب الذى ينطلق على أمواج الأثير ، صوتاً وصورة ، كواجهة لسياسة الدولة ، يدور فى الخفاء وضع الخطط التى قد لا يتوقعها الخصم . وقد أصبح التلاعب بالتاريخ يجرى بطريقة واعية ومدبرة ومنظمة ، ولم يعد محكوماً بمجرد فهم قاصر وسطحى ومباشر للأحداث والمواقف والدوافع المحركة لمساراته وتوجهاته . فلا أحد يستطيع أن ينكر أن السياسة لها بنية فوقية ظاهرة وأخرى تحتية خفية . وتكاد تكون البنية الفوقية مجرد واجهة إعلامية براءة فى معظم الأحيان ، وتخفى الدوافع والحركات الفعلية للتيارات السياسية بين طيات البنية التحتية التى تحرص على الكتمان بكل الوسائل الممكنة .

وقد نسب إلى جوبلز وزير الدعاية فى عهد هتلر ، مقولته المشهورة : «إن الكذب ، إذا ما تكرر بقدر كاف ، يترسخ لدى الناس ، وكأنما هو الحقيقة» . ويعنى جوبلز بهذا أن الأهم ليس هو ما يجرى فى الواقع ، وإنما صورته التى يتم رسمها وإعادة إنتاجها فى ذهن الناس . ذلك أن عملية التحوير والتغيير بالحذف أو بالإضافة ، بالتهوين أو التهويل ، هى عملية مستمرة ومتجددة ومتطورة لصورة حدث وقع مرة واحدة ولا يتكرر . وعندما يقع قد يشهده الناس ، وقد لا يشهدونه ، قد يكون من السهل الإلمام به ، وقد لا يكون هذا متاحاً . إن العلم بالحدث دائماً هش ومهتز ، فى حين أن الإعلام عنه وتناقله ، يتوقف على الناقل أكثر مما يتوقف على الحدث ذاته ، مما يتيح الفرصة لنسج المؤامرة على المستوى الفوقى الظاهر ، ولتغطية ما يدور على المستوى التحتى الخفى حتى يؤتى ثماره .

كان التاريخ دائماً فى خدمة الحاضر وأداة فى صراعاته التى لا تتوقف . لم تكن صورته أو أحداثه أو مواقفه أكاديمية ، ولا موضوعية ، ولا منزهة من الغرض . ولذلك فالمغرضون والمتآمرون هم الذين يدعون أن التاريخ ينهض برسالة موضوعية ، وأنه يروى ما حدث دون تحوير أو تشويه ، لأنه يملك فى داخله قوة تصحيحية تعتمد على مبدأ أنه «فى النهاية لا يصح إلا الصحيح» . إن التاريخ هو ما نريده فى الحاضر أن يكون وليس

ما كان بالفعل ، فالذين يشغلهم الحاضر ينتقون من التاريخ ما يهمهم، وما يدعم ويعزز رؤيتهم لخطط الحاضر ومتطلبات المستقبل .

فى حياة كل مجتمع بنيتان إحداهما تحتية والأخرى فوقية ، أو جانبان أحدهما خفى والآخر ظاهر. الجانب الخفى ليس سجلاً؛ ولا موضع معرفة الناس، ولا يلتفت إليه أحد، أما الجانب الظاهر فيجربى فى العلن ويكون مكشوفاً للجميع، وهو الكفيل بلفت النظر، فهو مصدر للأخبار التى تتناقلها أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية. والعلاقة بين البنيتين أو الجانبين علاقة عضوية بحيث يخدم كل منهما الآخر ويدعمه؛ خاصة فى عالمنا المعاصر الذى تزداد فيه محاولات احتواء الواقع الموضوعى، ويزداد أيضاً فيه تصويره تصويراً ذاتياً، وتخطيطه طبقاً لأهداف دفيئة خفية، وفق شخصية وطبيعة الطرف المشخص للواقع والمتعامل معه والمستفيد به؛ والذى لا يقل أهمية عن الواقع الموصوف فى فهم مجريات الأمور فى هذا العالم.

وإذا انتقلنا إلى المستوى الخفى لقواعد اللعبة السياسية فى هذا المجال ، فسنجد أن السذج فقط هم الذين يمكن أن يصدقوا أنه فى الإمكان إيقاع جهاز مخبرات متطور وفعال ، فى المصيدة بواسطة أخبار كاذبة منشورة فى الصحافة أو فى أجهزة الإعلام ، خاصة بعد أن تطورت نظرية المؤامرة وتشعبت وتعقدت ، وأصبحت تعتمد على علوم السياسة ، والاجتماع ، والاقتصاد ، والنفس ، والإعلام بطبيعة الحال . ولكن ليس سراً أن أجهزة التخطيط السياسى تقوم بجمع المعلومات التى تنشرها وسائل الإعلام ، خاصة المعلومات العسكرية ، وتضيفها إلى المعلومات المستقاة من وسائل أخرى .

إن كل المؤامرات أو المخططات تستمد معلوماتها من مجموعات من الأخبار والآراء والأفكار التى تبدو كالفيسفاء ، تفصيل هنا وتفصيل هناك ، حتى التفاصيل التى تبدو ظاهرياً عديمة القيمة ، يتم جمعها بدقة متناهية ، لتشكيل صورة كاملة من المعلومات. وإذا ظهر تناقض بين المعلومات العلنية - المنشورة فى وسائل الإعلام - وبين

المعلومات الواردة من مصادر أخرى، فإن ذلك يستدعى إجراء المزيد من التدقيق، والمقابلة، والمضاهاة، والتحقق من مدى صحة المصادر. ولكن حتى لو اتضح أن المعلومات العلنية كاذبة أو مضللة، والمعلومات السرية أكثر ثقة، فيجب عدم الاستهانة بالتأثير المتراكم لأسلوب «تشويه المعلومات بقصد التضليل» .

إن المثابرة على استخدام هذا الأسلوب لفترة طويلة ، تخلق ترسبات لا واعية تشارك في تقدير الوضع على أساس المعلومات الواردة من أجهزة المخابرات . وهذا نمط من غسيل المخ ، يجب أن يعيه كل جهاز مخابرات يتصدى لكل المؤامرات التي ترتبص بالوطن، وأن يجد الطرق الملائمة للتغلب عليه. إن أسلوب الفحص المتكرر والموازي هو أحد الأساليب المتبعة في العالم للإفلات من مصيدة الحمقى ، فإلى جانب كل فريق من المفكرين، يقام فريق آخر مواز له ، مهمته تقوم وتحليل المعطيات ذاتها ، واستخلاص نتائج منها، بصورة مستقلة عن الفريق الأول. والقصد من اتباع هذا الأسلوب هو الحيلولة دون الوقوع في العثرات والأخطاء والفخاخ التي ينصبها الخصوم بحذق وخبث.

وقد اتسعت نظرية المؤامرة وتشعبت بحيث لم تعد مقصورة على اكتشاف شخصيات المتآمرين أو المحركين للمؤامرة ، إذ إنها امتدت لتتداخل مع قواعد اللعبة السياسية ، وتستمد منها قوى دفع متجددة على المستوى الدولي بصفة خاصة، وغير مرتبطة بأشخاص معينين ، لأن آلياتها أصبحت قادرة على إيجاد من يحلون محل الذين يغادرون الحلبة لسبب أو لآخر . لكنه في الوقت نفسه يستطيع من يحاول التصدى لمثل هذه المؤامرات الغامضة والمريبة ، أن يدرس ما تنطوي عليه حركات الأحداث من قوانين وقواعد موضوعية تحكمها ، بحيث يمكنه القضاء على التآمر نفسه وليس على مجرد المتآمرين . قد يكون هذا المنهج غير فعال في بعض الحالات ، لكنه يصلح على الأقل كضوء يمكنه أن ينيير بعض الدهاليز والكهوف المعتمة.

لكن عندما تشتد وطأة نظرية المؤامرة على أذهان المؤمنين بها ، فإنها يمكن أن

تتحول إلى مخاوف وتوجسات بل وهلاوس يمكن أن تمنعهم من القيام بأى إنجاز إيجابى مثمر . قد يكون سوء الظن مفيداً فى بعض المواقف ، لكن بشرط أن يكون فى محله . أما إذا تحول إلى قاعدة دائمة، فلا بد أن يصبح قيئاً حديدياً على حركة صاحبه . إن التفسيرات التى تعيد حركة الأحداث كلها إلى التأمّر ، تفسيرات من شأنها تعقيد أية عملية للتفاوض ، أو أى مسعى لتسوية النزاعات بالطرق السلمية . ذلك أن افتراض التأمّر فى الخصم ، إنما يحمل فى طياته نقيض فكرة إمكان اتخاذ إجراءات لبناء الثقة، ونقيض فكرة تهيئة الجو لتصفية الصراعات وترسيخ السلام . وبصفة عامة فإن التفسير التأمرى للأحداث والمواقف بصفة مستمرة ومنتظمة، إنما ينم عن إحباط ، وعجز عن السيطرة على الواقع والإمساك بزمام المبادرة ، والإحساس الممض والمقلق بأن الواقع منفلت ومتسيب بل وهلامى ومراوغ ، وهى أعراض ترجع إلى مؤامرات تحيكها أطراف يصعب تحديد هويتها ، وأهدافها ، وخططها . ولذلك يتحتم التزام الحرص بكل أشكاله الممكنة والمتاحة ، حتى لو لم يكن بعضها مجدياً بصورة محددة .

ولا يعنى ذلك أن المؤامرات لا تحاك ولا تحدث ، بل إنها تبلغ فى بعض الحالات أبعاداً مذهلة لا يصدقها عقل لأنها تفوق الخيال . فمثلاً روى عن الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون وعن مستشاره للأمن القومى هنرى كيسنجر ، تواطؤهما وتأمّرهما معاً ، ومع رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير ، لإفشال مبادرة تقدم بها وزير خارجية الولايات المتحدة وليم روجرز عام ١٩٦٩ ، لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى . فلم يكلف نيكسون وزير خارجيته بالعدول عن مبادرته ، وكان يملك هذا الحق بطبيعة الأمر ، وإنما تأمر مع رئيسة حكومة دولة أجنبية ضده ، للملابسات تتعلق بصراعات سلطة داخل المؤسسة الحاكمة الأمريكية نفسها . أى أن المؤامرات لا تصدر عن الأعداء والخصوم فحسب ، بل من أقرب الرؤساء أو الزملاء فى السلطة نفسها ، ويبدو أن روجرز كان قد أدرك أبعاد مؤامرة نيكسون وكيسنجر وجولدا مائير ضد مبادرته ، فغير موقفه

١٨٠ درجة وألقى بكل البيض الذى يملكه فى سلة إسرائيل حتى يكتسب تأييد اليهود ويفوت عليهم غرضهم . لكن نيكسون الداهية الذى لم يكن يحتمل أبداً أن يضع زمام المبادرة من يده ، سارع إلى إقالة روجرز ليحل محله هنرى كيسنجر وزيراً للخارجية الأمريكية .

أما عن العالم العربى ، فإن ثمة أسباباً قد تبرر تفشى هذا المنطق الذى يرجع أحداث التاريخ إلى مؤامرات . منها ، على سبيل المثال ، العجز عن السيطرة على مجريات الأمور فى ميادين الصراع العربى الإسرائيلى ، واستمرار مواجهتنا بتحديات فى هذه الميادين لا نعلم كيف نتحكم فيها ، وتتغلب عليها ، واستمرار الصراع وتجده فى أشكال مختلفة ومراوغة ، وذلك برغم كل المحاولات الدولية لإيجاد تسوية سياسية له . من هنا كان التفسير التأمري للأحداث يستبد بنا ، فكان عجز أى قرار سياسى عربى عن أن يتخذ مجراه الطبيعى إلى التنفيذ ، إنما كان يفسر على أن العجز لا يعود إلى عيب فى القرار ، وإنما مؤامرة دبرها خصم لإفساده وإجهاضه .

على أية حال فإن لغيب الديمقراطية دوراً كبيراً فى سيطرة نظرية المؤامرة على الفكر العربى . ذلك أن الديمقراطية تفسح المجال لتقليب الآراء والأفكار ، وكشف كل الحقائق أو الأوهام أو الهواجس التى تنطوى عليها ، بل والتوغل إلى أعماق بنيتها الأساسية حيث الأسرار الكامنة فيها ، وكذلك درء ما هو ليس مرغوباً فيه من خلال حوار مفتوح يجرى فى العلن ، وبمشاركة كل الأطراف المعنية ، مما يتيح مجالاً للتفتيش ، ولتخليص المتحاورين والمتجادلين من كل ما قد يحملون من ضغائن وأحقاد مكبوتة ومشاعر دفينه سواء فى العقل الواعى أو الباطن . إن الواقع يفرز دائماً أوضاعاً بل ومفارقات لا بد أن تختلف الآراء حول تفسيرها ، بل وأن تلتهب المشاعر بشأنها . وبالتالي لا سبيل لاستجلاء الحقيقة بدون حوار ينطوى على مكاشفات ومصارحات بدون حزازات أو حساسيات ، حتى يتم تجريد الخلاف من إثاراته العاطفية ، ويسود - عندئذ

- العقل . وبدون إعمال العقل فى حوار منطقى وعقلانى، لابد أن تكون الكلمة الأخيرة للعواطف والمشاعر التى يمكن أن تكون ملتبهة وهوجاء ، مما يهيب الملبسات لمناخ مشحون ومرتع خصب زاخر بأوهام وهواجس المؤامرات التى تحقيق بالكل .

وليس من السهل التخلص من وطأة نظرية المؤامرة، ذلك أن التاريخ سجل حافل بالمؤامرات، وخاصة أن القدرة العصرية على تعرية حقائق كثيرة بفضل الثورة الإعلامية والمعلوماتية ، إنما تفسح المجال كل يوم لتكشف مؤامرات جديدة ، مؤامرات تعود إلى الماضى ولم تكن معروفة، مثل مؤامرة نيكسون مع جولدا مائير التى سبق ذكرها. ومع ذلك ينبغى التحرر من نهج إرجاع كل حدث أو موقف أو أزمة إلى مؤامرة، إذ من الضرورى ترسيخ العقلانية وضمان سيادة المنطق، وإرجاع الظواهر والأزمات إلى جذورها الموضوعية بقدر الإمكان ، بدلاً من تفسيرها طبقاً لرؤى درامية وقد تكون خيالية ، وتدور حول عدو غامض ومراوغ يدبرها ويخطط لها ويعمل على تنفيذها.

لكن خطورة نظرية المؤامرة تبلغ ذروتها عندما تصبح حجة أو ذريعة للإرهاب أو الإرهاب المضاد. ذلك أن الإرهاب يأتى نتيجة طبيعية لإرجاع أمور التاريخ إلى مؤامرات، وهو فى حد ذاته لجوء إلى المؤامرة كأسلوب أو طريقة لاستعادة الحقوق بدلاً من الاعتماد على القنوات الشرعية أو حركة الجماهير المطالبة بحقها ، أو الحوار الديمقراطى المفتوح، أو الوسائل الإعلامية للتنوير وتوصيل الرأى . ولذلك يعد الإرهاب دليلاً مادياً ملموساً على وجود التفسير التامرى كحافز لتحقيق الأهداف ، إذ إن كلاً منهما يدل على وجود الآخر وفعاليته وتأثيراته السلبية فى مسارات الأمور فى المجتمع . ولا شك أن تصاعد التفاعل فيما بينهما لابد أن يؤدى إلى المزيد من التعتيم والتشتت والضياح والقلق والتوتر والخوف من الغد ، وأيضاً الاستبداد واحتكار السلطة وتزييف الوعى .

وهناك من الحكام من يوحون إلى شعوبهم دائماً بأنها مستهدفة طوال الوقت لمؤامرة

من قوى خارجية ، كذريعة لاتخاذ كل الإجراءات الاستثنائية لحماية شعوبهم ، وهم فى الواقع يحمون أنفسهم وامتيازاتهم ومصالحهم وسلطاتهم. بل إن هناك من أمثال هؤلاء الحكام من يفعل بشعبه أفعالاً أبشع مما يمكن أن تفعله أية قوى أجنبية أو خارجية متربصة به، وهناك من يبالح فى الطنطنة بنظرية المؤامرة كوسيلة لتبرير الفشل التاريخى للنخب الحاكمة برغم أن الأزمنة والظروف وأساليب الصراع والمواجهة قد تبدلت مع الثورة الإعلامية والمعلوماتية التى جعلت من العالم قرية كونية صغيرة ، ومن الصعب طمس الحقائق وتلوينها ، والاستهانة بالعقول التى أصبح فى مقدورها أن تدرك مثل هذه الحقائق من مصادر أخرى غير تلك التى يحتكرها الطغاة المغرمون بإذلال أعناق شعوبهم .

وإذا كان تيار العولمة يقتضى الوصول إلى صيغة للتعامل مع مختلف الأطراف والقوى الدولية من منطلق التفاعل والتكامل وليس من منطلق العداء والرفض وغرس الرؤوس فى الرمال ، فإنه من المفروض فى هذا التيار أن يقضى بالتدرج على نظرية المؤامرة واستغلالها البشع فى إذلال الشعوب ، وأن يضمن لعالمنا المعاصر أسلوباً أكثر تحضراً فى العلاقات والمعاملات الدولية. أما إذا أدت العولمة إلى أنماط جديدة ومعقدة من المؤامرات التى تعتمد على التكنولوجيا المعاصرة المتطورة ، فلا بد أن العالم سيدخل فى مرحلة جديدة من الاضطرابات والقلقل الخبيثة والمشكلات والمعضلات العولمية، وسيجد أنصار نظرية المؤامرة فرصاً لم تسنح لهم من قبل لكى يعيشوا فى الأرض فساداً.

ويعتبر بعض المفكرين السياسيين والمؤرخين أن الاعتقاد بأن نظرية المؤامرة ستظل مواكبة لحركة التاريخ ، ليس من قبيل التشاؤم إذ إنها تكمن فى طبيعة الصراعات البشرية سواء على المستوى الفردى أم الجمعى: فلن تتخلص النفس البشرية من سوء الظن، وسوء النية ، والخداع، والتزييف، والمراوغة، وادعاء القوة، وإخفاء الضعف وغير ذلك من الدوافع التى تلجأ إلى توظيفها فى مواقف عديدة ، خاصة فى المجال السياسى . ونظرية المؤامرة بطبيعتها ترتكن إلى تبرير تلقائى للأحداث ومنظور مسبق للوقائع ، وليس

بناء على دراسة موضوعية وتحليلية لمعطيات الواقع الراهن . وهذا التبرير مريح للغاية للكسالى ، أو المغرضين ، أو ضعاف الإمكانيات ، أو ذوى الخيال السقيم، الذين يصنعون البطولات الزائفة لتغطية ثغرات ضعفهم وخيبة أملهم .

وليس بالضرورة أن تؤدي نظرية المؤامرة إلى نتائج صحيحة عند تفسيرها لآى حدث يشوبه الغموض والتعتميم ويوحى بأنه وقع نتيجة لمؤامرة خفية مسبوكه ، بل إنها قد تؤدي فى بعض الأحوال إلى مزيد من الغموض والتعتميم لأنها تمنح فرصة لكل من هب ودب أن يدلى بدلوه وأن يُعمل خياله حتى يبدو من العالمين بيوطن الأمور. وبذلك تبتعد الحقيقة وتأنى فى غياهب التاريخ بعد إضاعة فرص اكتشافها أو حتى الاقتراب النسبى منها .

والإيمان الكامل بنظرية المؤامرة قد ينطوى على نوع من الضياع السياسى والفكرى للعالم المعاصر الذى سيصبح بلا محور يمكن أن تتشكل حوله منظومة متضحة المعالم والشخصية . إن مجرد تصور العالم محكومًا بقوى خفية غامضة لا يمكن مواجهتها لأن أحدًا لا يدري كنهها أو أبعادها أو أعماقها أو حتى ماهيتها ، هو تصور فى منتهى الخطورة لأنه يعنى أن القادة السياسيين والدبلوماسيين لا يملكون القدرة على إصدار القرارات النابعة من إرادتهم والمعبرة عن تطلعات شعوبهم ، لأن الخيوط تمسكها قوى غير مرئية وغير ملموسة بحيث يكاد هؤلاء الساسة أن يكونوا كالعرائس التى تحركها أيد خفية. وبالتالي فإن القرارات العلنية، وتنفيذ السياسات العامة، وترتيب الأولويات ، والتوقيع على المعاهدات، ليست سوى واجهات أو أفنعة تخفى الخطوط العريضة، والتفاصيل الدقيقة والإستراتيجيات ذات المدى الطويل، التى يرسمها ويديرها وينفذها من هم قابعون فى الكواليس. ووسط كل هذا الغموض والتعتميم والسرية ، تستطيع القوى الخفية أن تقوم بتحركات أو تنفذ خططًا لا يعلم عنها شيئًا من هم ظاهرون على منصة المسرح ، مثل عمليات الاغتيال السياسى ، والابتزاز الشخصى، واختراع الفضائح ، وترويج الشائعات ... إلخ .

وهذه الروح التأميرية تسرى فى معظم دول العالم سواء أكانت كبرى أم متقدمة أم نامية أم متخلفة ، وتبرز فى الانقلابات العسكرية التى تحدث فجأة ودون مقدمات ظاهرة ، أو صفقات دولية ، أو تحالفات سياسية واقتصادية وعسكرية ... إلخ . خاصة أنه فى ظل العولمة ، أصبح العالم المعاصر تحت رحمة شبكة أخطبوطية معقدة تتراوح أنشطتها بين العلنية والسرية حسبما تقتضى الظروف . ولا شك أن الجانب السرى أقوى تأثيراً بكثير من الجانب العلنى ؛ ولذلك لا يعول خبراء اللعبة السياسية كثيراً على الدبلوماسية العلنية أو شعارات الحكم ، أو خطب الزعماء وتصريحاتهم .

ولم تعد المؤامرة مجرد حدث طارئ يقوم بوظيفته ثم يذهب إلى غير رجعة ، بل أصبحت فى كثير من الأحوال من صميم القواعد الأساسية للعبة السياسية، بعد أن حققت القوى والأجهزة الخفية درجة عالية من التخطيط العلمى النظرى والتطبيق العملى الذى يتمثل فى عمليات التجنيد السياسى عن بعد، وجس الميول الفكرية عند من يمكن توظيفهم كعملاء أو على الأقل كأبواق ، واستخدام نظرية التحكم غير المباشر فى رجال الدولة على أساس دراسة شخصياتهم وميولهم السياسية والفكرية والشخصية، ووضعهم فى مناخ إقليمى أو دولى عام يدفعهم إلى اتخاذ اجراءات لم تخطر ببالهم من قبل .

إن نظرية المؤامرة سلاح ذو حدين : أحدهما إيجابى مثمر والآخر سلبى معوق . الأول يسلمح الأطراف المعنية بالوعى واليقظة ، وتلمس معالم الطريق قبل الانطلاق عليه، والالتزام بقدر الإمكان بالجانب الأكثر أمناً ، ووضع كل الاعتبارات المتاحة فى الحسبان . أما الحد الآخر من هذا السلاح فهو على النقيض من السابق تماماً ، فهو تغييب للوعى واليقظة، والدخول فى متاهات جانبية، وطرق مسدودة، وحلقات مفرغة، وابتكار الحجج والذرائع لتبرئة الذات ، وإلقاء اللوم والتهمة على القوى الغامضة الخفية التى نسجت المؤامرات وتسببت فى الكوارث .

وبصرف النظر عن حدى هذا السلاح الخطير ، فإن العبرة فى النهاية باستقراء

التاريخ، والربط المنطقي بين الأسباب والنتائج، والتحليل الموضوعي لأحداثه، ورفض محاولات التهويل أو التهوين، وتوظيف المنهج التفكيكي الذى ينحى القوالب الفكرية المسبقة والجاهزة جانباً، ويصر دائماً على بلوغ أقرب مسافة من الحقائق والوقائع المادية الملموسة، مهما كان التقدم العلمى والتكنولوجيا مسلحاً بكل أساليب التمويه والخداع، التى تمارسها هذه الأجهزة الخفية، إذ سيظل الصراع قائماً ومشتعلاً بين الحقيقة والخداع، بين الصدق والكذب، بين الواقع والوهم، بين الوعى والغيبوبة، بين الإيجابية والسلبية، وفى النهاية بين الخير والشر، فهذه هى سنة الحياة.

★ ★ ★

(٤٩) نهاية الأيديولوجيا

الأيديولوجيا مصطلح من أصل يوناني ، ويتكون من مقطعين : أيديو بمعنى ماهو متعلق بالفكر أو المثال ، ولوجوس بمعنى علم . والأيديولوجيا ناتج عملية تكوين نسق فكري عام يفسر الطبيعة والمجتمع والفرد ، ويطبق بصفة دائمة ، وأحياناً بصرف النظر عن مدى ملاءمته للواقع الراهن . ولذلك فإن الأيديولوجيا بمعنى النظام الفكري المجرد بل والمثالي ، يمكن أن تتحول إلى عقبة رجعية تقف في وجه التقدم الحضاري والاجتماعي ، وإن كانت تدعى دائماً أنها الطريق المثالي نحو هذا التقدم . إذ إن المفكر قد يجهل ، وهو يقوم بالتنظير الفكري المجرد ، أي إقامة البنية أو المنظومة الأيديولوجية ، قوى كثيرة متحركة ونشطة للطبيعة والمجتمع والفرد ، في حين يفترض أو يتوهم وجود قوى أخرى لا أساس لها على الإطلاق . وبذلك تصبح العملية الأيديولوجية ردة سلفية ، تعالج أفكاراً مجردة لا تتفق مع الواقع الذي لا يتوقف عن التغير ، مما يحدث مواجهة صامتة أو صارخة بين ثوابت الأيديولوجيا ومتغيرات المجتمع .

ولا تخرج الأيديولوجيا عن نطاق البحث في طبيعة الفكر ونشأة الصور العقلية عند الإنسان ، ولا تشغل نفسها بالحقائق المادية الجزئية . فهي تؤمن بأن الفكرة الجوهرية هي الصورة المثالية التي يجب تحقيقها على أرض الواقع بل وفرضها عليه إذا قاوم تحقيقها . والتناقض الصارخ الذي وقعت فيه أيديولوجيات عديدة أنها كانت ترفع دائماً شعارات التقدم الثوري في حين أن خطواتها كانت تتجه نحو طرق الرجعية المسدودة . ومهما اختلف الفلاسفة والمفكرون في تعريف الأيديولوجيا ، فإنهم في

النهاية يقفون على أرض مشتركة تتمثل فى ارتباطها بالفكرة المجردة ، وحرصها على التشابه الأسرى والحميم بين أفكار سائدة فى عصر معين .

ويحدد المفكر الألمانى المعاصر ياكوب باربون ، الأيديولوجيا فى كتابه «ما الأيديولوجيا؟» (١٩٦٧) بأنها مصطلح ينحدر من الفلسفة الفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر ، إذ كانت تعنى «علم الأفكار» ، وهو علم يتتبع الأفكار المركبة إلى أصولها البسيطة وجذورها الأولى التى ترجع بدورها إلى الأحاسيس أو المدركات الحسية المباشرة . أى أنها علم يحاول الوصول إلى جذور المعرفة الإنسانية وفروعها وحدودها وتراوحها بين الشك واليقين .

ويرى المفكر الألمانى يوزف بيتر شتيرن أن الأيديولوجيا لا تعنى التوحد ، بل تعنى التشابه الأسرى بين أفكار سائدة فى إطار عصر من العصور ، والظواهر التى تحمل فيما بينها سمات وخصائص مشتركة ، ويمكن وضعها فى منظومة واحدة . وهى المحاولات الفكرية والفلسفية التى كان أرسطو رائداً لها ، والتى وجد فيها شتيرن نوعاً من الشمولية التى تحمل بين طياتها خطورة ازدياد التفرد والخروج على النمط السائد ، وبالتالي صب الفكر الفردى فى قوالب متحجرة تعوق انطلاقه ، وخاصة أنه ليس من السهل التحرر من قبضة الأيديولوجيا بصفة كاملة ونهائية ، إذ إن الأفكار تظل مرتبطة ، بطريقة أو بأخرى ، بأسلوب عصرها ومنهجه .

ويوضح كريستوفر باتلر فى كتابه «التفسير والتفكيك والأيديولوجيا» (١٩٨٤) أن جميع عمليات التفسير والتفكير والتحليل والنقد ، لا تستطيع أن تتجنب الضغوط التى تمارسها الأيديولوجيا عليها بطريقة أو بأخرى . والسياسى الذى يتصور أنه عثر على أيديولوجيا ثابتة يستطيع أن ينطلق منها إلى تفسير كل الظواهر والقضايا والتحويلات وتحليلها ، يحكم على نفسه بالتحجر والتجمد ، لأن هذه العناصر هى أبنية معرفية ومناهج تطبيقية ديناميكية ومنفتحة دائماً على العالم الخارجى الذى استمدت منه مادتها الخاصة ومعطياتها المتغيرة الراضة لكل محاولات القولية .

وهذا التوجه الفكرى والأيدىولوجى الذى تناوله كتاب ومفكرون عديدون فى القرن العشرين من أمثال باريون وشتيرن وباتلر، بالتفسير والتحليل والنقد، تمتد جذوره الأولى إلى أفلاطون الذى يعد الأب الروحى للأيدىولوجيا برغم أنه لم يستخدم هذا المصطلح فى محاوراته الشهيرة، وخاصة محاوره «الجمهورية» التى عرفت باسم «جمهورية أفلاطون»، ذلك أن مفهومه للسياسة بصفة عامة، كان مرادفاً لمفهوم الأيدىولوجيا بصفة خاصة . وهو المفهوم الذى يدور حوله فكر أفلاطون والذى لا يمكن فصله عن كل توجهاته السياسية التى سجلها فى كتاباته. وهى التوجهات التى جاهد كثيراً فى سبيل نشرها خلال رحلاته العديدة إلى جزيرة صقلية، محاولاً إقناع بعض أصدقائه من الطبقة الحاكمة فيها، بصدق نظرياته وصحة آرائه، لعلهم يسعون - يوماً - إلى تطبيقها .

ويرجع اهتمام أفلاطون بالتنظير السياسى أو الأيدىولوجى - إذا استخدمنا المصطلح الحديث - إلى أسباب عدة منها إحساسه - منذ حداثة سنه - بميل شديد إلى ممارسة العمل السياسى والمشاركة فى شئون الحكم ، وخاصة أنه نشأ فى أسرة كبيرة ساهم بعض أفرادها فى إدارة حكومة أثينا الأرسقراطية التى ما لبثت أن دخلت فى صراع سياسى عنيف مع مؤيدى النظام الديمقراطى ، انتهى بسقوط حزب الأرسقراطيين الحاكم واستيلاء الديمقراطيين على مقاليد السلطة .

وكان أفلاطون قد تأمل ودرس مظاهر الفوضى والاضطراب السياسى التى عصفت بالحياة العامة فى أثينا، وأدت إلى زعزعة القيم وانهيار المعايير الأخلاقية التى قدم أستاذه سقراط حياته دفاعاً عنها ، حين صدر حكم الإعدام عليه بتجرع السم لاتهامه بإفساد عقول الشباب الذين علمهم روح الانتقاد والمجادلة . واهتدى أفلاطون إلى ضرورة الإصلاح السياسى والأخلاقى والاجتماعى كشرط أساسى لقيام العدالة فى الدولة وتحقيق سعادة المواطنين . وبالفعل اندفع بكل قوة فى هذا الاتجاه

الإصلاحى وخاصة أنه كان - تحت تأثير حياة سقراط وتعاليمه - مقتنعاً تماماً بدور الفيلسوف فى المجتمع ورسالته السياسية والأخلاقية ، إذ يرى أن الفيلسوف لا يعيش حالماً فى برج عاج أو هائماً على وجهه فى عوالم منفصلة عن الواقع ، بل هو العالم والمفكر والمنظر الذى استوعب العلوم كلها ، وارتقى إلى أعلاها . وأدرك بذلك الحقائق كلها إدراكاً عقلياً وكشفياً ، مما يمنحه حق الاشتغال بأمور السياسة والتربية الفكرية ، وقيادة حركة الإصلاح الشاملة فى المجتمع ، قبل أى مواطن آخر .

هذه هى حقيقة جوهرية تتبلور حولها فلسفة أفلاطون السياسية أو الأيدولوجية التى ارتكزت أساساً على ضرورة إعطاء الفرصة للفيلسوف ، أى العالم ، ليمارس سلطة الحكم فى الدولة أو الجمهورية المثالية أو المدينة الفاضلة التى نادى بها، وإبعاد الجهلاء والمدعين ومحدودى الفكر عن التحكم فى مصائر هذه الدولة، لأنهم لا يملكون المعرفة التى تثير طريقهم صوب قيم الحق والخير والجمال . وقد أحس أفلاطون نفسه باستحالة ارتقاء المجتمع الإنسانى إلى مجتمع مثالى تتطلب إقامته كائنات تعلو فوق مستوى البشر الذين لم تخف عن عينه الفلسفية والتحليلية، أهواءهم المتقلبة التى يخضعون لها فى معظم الأحوال . وعندما قارن بين مبادئه المثالية وبين واقعه البشرى ، أدرك مدى الهوة التى تفصل بين المثال والواقع، مما جعله يبدى مخاوفه من أن تؤدى أيدولوجيته السياسية إلى اتهامه بمحاولة تطبيق أحلام هى فى حقيقتها أوهام وهواجس وتطلعات مستحيلة .

ومع ذلك فالظاهرة العجيبة الجديرة بالتسجيل ، أن جزءاً كبيراً من أفكاره قد تحول بالفعل إلى واقع ملموس، ترك آثاره العميقة فى نظم سياسية، رفعت ألوية الأيدولوجيا عبر قرون متتابة، لتبلغ ذروتها فى القرن العشرين، مما دفع بعض المفكرين المعاصرين ، أمثال برتراند راسل وهربرت ماركيز وكارل بوبر وغيرهم ، إلى اعتبار أفلاطون رائداً لأيدولوجيات سياسية معاصرة ، بل ومسئولاً عن عيوبها ونقائصها

التي أدت إلى محن وكوارث عانت منها مختلف الشعوب. ومع ذلك لم يعد أفلاطون وجود مفكرين آخرين انبروا للدفاع عن فلسفته المثالية، ودخلوا في محاجة أيديولوجية وجدل فكرى مع الذين هاجموه .

بدأ هذا الجدل عندما أصدر الفيلسوف البريطاني برتراند راسل فى مطلع عشرينيات القرن العشرين كتاباً بعنوان «البلشفية : النظرية والتطبيق» ، سجل فيه آراءه وتحليلاته لزيارة قام بها لروسيا ولقائه بكبار زعمائها وقتئذ ، وأعلن أن الخطأ المأسوى الذى يرتكبه القادة السوفييت أنهم يضعون الإنسان فى خدمة الأيديولوجيا ، بدلاً من وضعها فى خدمته ، وهم بذلك يستبدلون الغاية بالوسيلة ، ويضعون العربة أمام الحصان . وتنبأ راسل بأن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر طويلاً لأنه مصاد للطبيعة البشرية . ولم يمتد العمر براسل ليرى نبوءته تتحقق عندما انهار الاتحاد السوفييتى من تلقاء نفسه فى أوائل تسعينيات القرن العشرين، وتناثرت أشلائه على شكل جمهوريات منفصلة ومستقلة بل ومتناحرة فى بعض الأحيان .

وتواصل شجب الأيديولوجيا الأفلاطونية فى مؤلف مشهور كتبه فى أربعينيات القرن العشرين العالم الكبير كارل بوبر بعنوان «المجتمع الحر وأعداؤه» ، تناول فيه بالتحليل والنقد مختلف جوانب هذه الأيديولوجيا السياسية ، وألقى الأضواء الفاحصة على طابعها الاستبدادى المطلق ، وإنكارها لحقوق الأفراد الطبيعية ، ذلك أن هذه الأيديولوجيا تتبنى معارضة سافرة لجوهر الديمقراطية وروحها من منطلق أن النظام الديمقراطى ينادى بالحرية والمساواة بين أفراد الشعب فى الحقوق السياسية، مما يؤدى بالضرورة - فى نظر أفلاطون - إلى الفوضى الشاملة ، لأن المساواة تعنى إلغاء امتيازات الصفوة الممتازة ، أى طبقة الفلاسفة التى ينبغى أن يكون الحكم وقفا عليها دون سواها من طبقات الشعب العاملة التى يجب إبعادها كلية عن التدخل فى توجيه سياسة الدولة لجهلها وعدم درايتها بالشئون العامة . وفئة الفلاسفة هذه مرادف

للحزب الواحد الحاكم فى النظم الشمولية التى شهدها القرن العشرون . فقد احتكر أعضاء الحزب الواحد كل مقاليد السلطة برغم تشدهم المستمر وحماسهم المتأجج لسيادة طبقات الشعب الكادح أو ديكتاتورية البروليتاريا .

ولقد اهتم بدراسة هذا الجانب الأيديولوجى الهام من الفكر الأفلاطونى عالم وفيلسوف آخر يدعى كروسمان فى كتاب له بعنوان «أفلاطون اليوم» ، حلل فيه نقاط الاتفاق بين ماذهب إليه أفلاطون وبين نظرية الحكم التى قام لينين بتطبيقها فى روسيا بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ ، فوجد أن كليهما يدعوان إلى إسناد سلطة الحكم إلى صفوة ممتازة ، هى طبقة الفلاسفة عند أفلاطون ، وقيادات الحزب الشيوعى عند لينين . كما يدعوان إلى قمع كل شكل من أشكال المعارضة دون هوادة لدرجة المطالبة بإعدام المنشقين والمعارضين بلا تردد. والأمثلة على ذلك كثيرة إبان حكم ستالين الذى اتخذ من العنف والإرهاب الدموى قاعدة له. وقد أثبتت أحداث التاريخ خطأ الاعتقاد بأن الصراع الطبقي المؤدى إلى ديكتاتورية الطبقة العاملة ، وفقاً للنظرية الماركسية، من شأنه إطلاق حريات تلك الطبقة . لكن كان انهيار الاتحاد السوفييتى وتفتته من تلقاء نفسه ، نتيجة طبيعية لوقوع سلطة الحكم فى أيدي الصفوة الممتازة، أى طبقة الفلاسفة والمنظرين الأيديولوجيين، وفى الوقت نفسه وقوع الطبقة العاملة تحت وطأة ديكتاتورية هذه الطبقة الحاكمة وطغيانها .

وإذا كان أفلاطون قد أكد على ضرورة احتكار الفلاسفة لسلطة الحكم دون غيرهم من طبقات الشعب الأخرى وفتاته ، فإن كارل ماركس جاء ليؤكد بدوره على ضرورة تطبيق هذه الأيديولوجيا الأفلاطونية . فقد أعلن بصراحة فى بيان أو مانيفيستو الحزب الشيوعى : «أن الشيوعيين يمتازون عن بقية الطبقة العاملة بما لديهم من إدراك واضح لظروف ومسيرة وغايات الحركة البروليتاريا الشاملة» . وهذا دليل عملى ، عبر العصور ، على أن هذه الأيديولوجيا الأفلاطونية قد ترددت أصداؤها وتوجهاتها فى نظم حكم معاصرة اتسمت بالاستبداد المطلق وإهدار حقوق الإنسان، واتخذت من

الإرهاب الفكرى، والبطش البوليسى، والتعصب الأيديولوجى، وسيلة للحكم والظغيان. وكانت نهايتها محتومة لأنها مضادة للطبيعة البشرية والاتساق الاجتماعى، فانهارت من تلقاء نفسها. وكانت هذه هى الخطوة الأولى لنهاية الأيديولوجيا بصفة عامة فى التاريخ المعاصر، بعد أن تحولت إلى أصنام، أجبرت الشعوب على التعبد فى محرابها دون إبداء أى رأى .

ويعتقد معظم المنظرين الأيديولوجيين أنهم يتصرفون بناء على موضوعية خالصة قد تصل إلى مستوى المثالية الأفلاطونية، فى حين أن الموضوعية ليست من طبيعة البشر بصفة عامة. ذلك أن الأيديولوجيا، هى فى حقيقتها، تصور عما يجرى ولا يمكن أن يكون خالص الموضوعية أبداً، ولو لمجرد أن الذى يحكم هذا التصور هو موقع صاحبه الذى يمكنه من أن يرى ما لا يراه الآخرون. إن الأيديولوجيا لا تتعامل مع الحقائق الموضوعية المجردة، وإنما مع التصورات الشخصية والذاتية عن هذه الحقائق. ومن شأن المعتقدات الأيديولوجية دائماً تلوين الواقع الموضوعى وتفسيره، حسب الموقع الذاتى لكل فرد. فإذا ما لبت طموحاته، كان تصوره عن الواقع متفائلاً، وإذا ما كشف هذا الواقع الموضوعى نفسه عما يسىء إليه ويتنافر معه، ويحبط توقعاته وخططه، فإنه فى هذه الحالة يصب جام غضبه عليه، ولا يرى فيه سوى سلسلة من الاحتمالات التى لا تحمل فى طياتها أى أمل .

إن الأيديولوجيا يفرزها صراع الإنسان مع الإنسان، أى يفرزها صراع بين أطراف تملك الإرادة والقدرة على إصدار القرار الذى يفترض فيه أن يكون نتاج دراسة عاقلة واعية، فى حين أن الإيكولوجيا تحكمها العلاقة بين الإنسان والطبيعة التى لا تملك إرادته ووعيه وإدراكه وذكاءه وتخطيطه. ومن هنا فإنه فى حالة التعامل مع الطبيعة، فإن عناصر الوعى والذكاء والرشد والتخطيط تكون مقصورة على أحد طرفى المعادلة فقط، وليست متوافرة عند الطرفين معاً، مثل صراع الإنسان مع الإنسان. وربما كان

هذا أول اختلاف بارز بين التعامل بمقتضى الأيديولوجيا ، والتعامل بمقتضى الإيكولوجيا .

وهذه معادلة حديثة لأن قواعد اللعبة السياسية ظلت - حتى مؤخراً - حبيسة العلاقات بين البشر فقط ، أى حبيسة علاقات حكمتها الصراعات بين المجتمعات ، وداخل كل مجتمع على حدة ، ولها صفة قومية واجتماعية وطبقية ... إلخ . ولم يكن وارداً طرح الصراع فى إطار أوسع ، ذلك أن التكنولوجيا ظلت حتى مؤخراً محدودة الأثر على الطبيعة . ولكن الحال تغيرت ، وأصبح الإنسان بفضل قوة التكنولوجيا الحديثة ، يعتدى على الطبيعة ، ويعرض توازنها لاضطرابات شديدة ، ذات آثار قد تمتد فى حالة الانشطار النووى - مثلاً - إلى ملايين السنوات فى المستقبل . وهكذا حتمت قواعد اللعبة السياسية الجديدة ، ضرورة ضبط الصراعات للحيلولة دون تعريض الأطراف المتصارعة لعمليات إفناء متبادل شاملة . فلم يعد التناقض الرئيسى بين دولتين أو أكثر ، وإنما هو فى سبيله لكى يصبح بين الإنسان والطبيعة . ويحاول الإنسان المعاصر أن يتعامل مع هذا التناقض من خلال عملية يحاول أن يثبت بها قدرته على صون كوكب الأرض كوعاء للحياة البشرية ، بدلاً من تعريضه لاضطرابات من شأنها تهديد مختلف أشكال الحياة . ولم تعد هناك أيديولوجيا لحل تناقضات الإنسان مع الإنسان ، سوى تطويعها لمتطلبات التناقض مع الطبيعة ، كشرط لانتصار الحياة أصلاً .

وكان من أخطاء الأيديولوجيا أنها لم تضع انفعالات البشر ومشاعرهم فى اعتبارها ، أو أجابت عن تساؤلات من نوع : كيف يمكن ضبط مشاعر الناس ؟ كيف يمكن تغليب النظرة الموضوعية على الانفعالات والعواطف ؟ فمن البديهي أن كل مواطن على حدة ليس كفيلاً ولا مؤهلاً ، ولا يملك القدرة أو المعرفة أو المعلومات التى تمكنه من تغليب النظرة المجردة على النظرة التى تحكمها المشاعر والانفعالات والأيديولوجيا التى يفسر بها أمور حياته .

هنا يكمن المأزق الذى وقعت فيه الأيديولوجيا والذى أفقدها القدرة على تقنين قواعد اللعبة السياسية الجديدة . فقد كانت ضحية تناقض صارخ لا يمكن تجنبه ، ويتمثل فى كيفية حشد الجماهير ، صناعة التاريخ فى حين تفترض هى نفسها ، قراراً من خارج الجماهير! وأحياناً ضدها! أو كيفية تغليب التفكير العقلانى على الانفعالات ، خاصة فى ظروف تتجدد فيها أسباب استثارته!! إن الأيديولوجيا قد تجاهلت أو تعالت على الانفعالات بصفتها تعبيراً قد لا يكون واعياً تماماً ، لكنه تعبير عما يمس الإنسان فى صميمه . وفى الوقت نفسه ، ليس من حق المنظرين الأيديولوجيين ، الادعاء أن السلوك الأيديولوجى المنطقى هو بالضرورة الأرقى والأنضج ، ذلك أن ما يبدو منطقياً فى الظاهر قد ينطوى على خلل منطقى لا يمكن إدراكه بسهولة ، فى حين تنبثق الانفعالات من الأعماق ، وتعبر عن الذات تعبيراً خالصاً ، بصرف النظر عما قد يترتب عليها من آثار .

ومهما بلغ الإنسان أعلى قمم التكنولوجيا ، وأصبح قادراً على الإدراك العلمى شبه اليقينى للأخطار الإيكولوجية الواقعة لا محالة ، ولا مهرب منها ، فإنه يظل عاجزاً بلا حول ولا قوة فى مواجهتها ، وتصبح الأيديولوجيا التى يعتنقها وبيشر بها ، لا تساوى ثمن الحبر الذى كتبت به . فما الذى تستطيع الأيديولوجيا أن تفعله فى مواجهة زلازل مثلاً؟! أما الأفكار والانفعالات والسلوكيات الإنسانية التى لا تنضوى على نفس القدر من الضرورة الحتمية ، وتخضع بالتالى لفن السياسة الذى هو «فن الممكن» ، فإنه فى الإمكان اكتشاف طرق تحاشى الأسوأ . ومن هنا كانت ضرورة أن تركز قواعد اللعبة السياسية المعاصرة على تنمية سبل تغليب العقلانية على الانفعالية . وأول ما يجب أن تقتضيه هذه القواعد الجديدة ، هو إزالة الأسباب التى تبرز الانفعالات وتجدها بشكل متكرر أو مزمن .

ولعل الفلسفة البراجماتية العملية التى ميزت السياسة الأمريكية ، مكنتها من تجنب الوقوع فى القوالب الأيديولوجية الجامدة ، ذلك أن الولايات المتحدة ترفع

شعارات الديمقراطية والليبرالية والحرية والرأسمالية وحقوق الإنسان ، لكن هذه العناصر مجتمعة لا تشكل فى النهاية منظومة أيديولوجية ثابتة وقابلة للتطبيق فى كل الأحوال ، بل يخضع التعامل بها لظروف كل قضية أو مشكلة أو أزمة على حدة ، ويمكن التخلي عنها تماماً إذا دعت الضرورة لذلك . وإذا كان الحزب الجمهورى قد اشتهر بسياسته المحافظة ، فى حين ارتبطت الليبرالية بالحزب الديمقراطى ، إلا أن الحزبين يتفان تماماً فى الإستراتيجيات الأساسية الثابتة للمصالح الأمريكية العليا ، خاصة السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية والأمنية منها . وتعتبر السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل نموذجاً ودليلاً ملموساً على هذه الفلسفة البراجماتية العملية التى ترى فى إسرائيل قاعدة عسكرية أمريكية فى قلب منطقة الشرق الأوسط ، ولذلك فإن الفوائد التى تعود عليها من رسوخها ودعمها وسطوتها على البلاد العربية المحيطة بها لا تحصى . والمصالح السياسية والاقتصادية والأمنية والعملية بصفة عامة تجعل إسرائيل جزءاً عضواً من الولايات المتحدة لدرجة أن البعض يعتبرها إحدى هذه الولايات .

وكلمة «أيديولوجيا» تنطوى على عقيدة سياسية، وربما تصل إلى مستوى التعصب السياسى، وهذه ليست عقلية الأمريكيين، سواء أكانوا محافظين أم ليبراليين . إن الأيديولوجيا هى محاولة التحكم فى الحياة بالشعارات السياسية ، فى حين أن الحياة أكبر وأشمل وأعمق وأبعد من أية أيديولوجيا تحاول أن تحتويها وتفرض نفسها عليها . ومن هذا المنطلق يؤمن الساسة الأمريكيون، على اختلاف توجهاتهم، بأن العلاقات السياسية المجردة لا يمكن أن تسعد شعباً . ويسترشدون بما أسماه المفكر السياسى الإنجليزى إدموند بيرك فى القرن الثامن عشر «حكمة الجنس البشرى» ، أى التجارب العملية التى يخوضها البشر فى المجتمع، وهى التجارب التى امتدت عبر القرون . ولذلك فالسياسة الأمريكية هى خاصية عقلية ، ومنظومة سلوكية تضع نفسها فى خدمة المتغيرات بكل أنواعها .

«الأفكار» هنا هو «الأيدولوجيا». فعلى الرغم من كل هذا الحرص على الملامح الرئيسية للتراث الأمريكي بمختلف جوانبه وأفاهه ، فإن هذا الحرص لم يحول هذه الروح المحافظة إلى أيدولوجيا ، لأنها روح امتزجت بالفلسفة البراجماتية العملية التي تضع الفكر بصفة عامة في خدمة الحياة وليس العكس .

والظاهرة الجديرة بالتسجيل في أدبيات الفكر الأمريكي أن الساسة والكتاب والأساتذة المحافظين على التراث والتقاليد ، يكرهون استخدام كلمة «مثقفين» عندما تطلق على الأفراد ، لأن فيها نكهة الأيدولوجيا . وهم بهذا ينتمون إلى الاتجاه الذي اتخذه الفيلسوف البريطاني برتراند راسل ، الذي كتب مرة يقول : «أعتقد أن المثقف شخص يدعى معرفة أكثر مما يعرف ، وأرجو ألا أتصف بهذه الصفة» . فمثل هذا المثقف يدعى دائما أنه في طريقه إلى تحقيق عالم المثال كما فعل أفلاطون منذ ما يقرب من خمسة وعشرين قرناً . ولذلك لا يهدف المفكرون الأمريكيون ، سواء أكانوا محافظين أم ليبراليين ، إلى السير نحو عالم مثالي ، لأنهم يؤمنون - قولاً وعملاً - أن السياسة هي «فن الممكن» ، وهم يدركون تماماً أن مثل هذا «العالم المثالي» لا وجود له . وهم إذا كانوا يرفضون المطامح أو الشطحات الخيالية ، إلا أنهم ، في الوقت نفسه ، واعون بالحاجة الملحة إلى تنشيط الخيال الذي يعتبر من أهم الأدوات والوسائل لفتح آفاق جديدة .

وكان التجسيد المادى لنهاية الأيدولوجيا ، تحد تمثل في انهيار الاتحاد السوفييتي ، وسقوط كل الحواجز التي كانت تفصل بين الشرق والغرب ، أو بين الشيوعية والرأسمالية . كان رمزاً لانتصار الغرب انتصاراً حاسماً قضى على النظام العالمي الثنائي القطبية . وهو ما فسره الباحث الأمريكي فرانسيس فوكوياما في كتابه «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» الصادر عام ١٩٩٢ ، بأنه انتصار لقيم الرأسمالية المعاصرة التي تتمثل في الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاديات السوق الحرة ...

الأيدولوجى ، بل على المستوى الاقتصادى الذى أصيب بفشل مماثل ، خاصة فيما يتصل باقتصاديات السوق .

فقد حاولت أبواق الغرب وفى مقدمتها فوكوياما وهانتجتون ، ادعاء أن انهيار الاتحاد السوفيتى قد صاحبه شواهد تؤكد فشل تجارب بلدان العالم الثالث فى إقامة اقتصادها على قطاع الدولة ، وعلى التخطيط المركزى بالذات ، وأن الوقت قد حان للتخلص من البيروقراطية التى فشل القطاع العام فى منع تفشيها ، وتنشيط القطاع الخاص والخصخصة وإفساح المجال كى تتحرك آليات السوق دون أن تتعرض لعقبات . وقد استشهد هانتجتون فى هذا الصدد بتجارب «نمور آسيا» ، بصفتها نماذج حية لمزايا الخصخصة ، وأن آليات السوق كفيلة بتحقيق المعجزات ، لا فى البلدان المتقدمة فحسب ، وإنما أيضاً فى المجتمعات النامية .

ولكن سرعان ما تبين أن هذا التفاؤل المفرط لم يكن مبنياً على أساس ، إذ انهارت اقتصاديات هذه الدول ، وامتدت الأزمة لتتوالى حتى من دول متقدمة فى آسيا ، وفى مقدمتها اليابان . ثم انتشرت الاضطرابات الاقتصادية - بعد آسيا - لتبلغ حداً خطيراً فى روسيا . فبعد أن سارت روسيا على طريق اقتصاديات السوق الحرة ، أصيبت بأزمة طاحنة لا تكمن خطورتها البالغة فى المجال الاقتصادى وحده ، بل تمتد لتهدد الأمن العالمى بأسره . ذلك أن روسيا مازالت تحتفظ بترسانة مخيفة من الأسلحة النووية ، ومع الأزمة الاقتصادية الخانقة ، تبرز إمكانات واحتمالات تسربها إلى الخارج ، والاتجار فيها سرا ، ووصولها إلى أيدي عصابات إرهابية . ومن هنا كان ضمان حد أدنى من الاستقرار للاقتصاد الروسى ضرورة للأمن العالمى عامة ، وليس قضية تخص روسيا وحدها . وتحت وطأة تقلبات السوق الحرة وبين أمواجها المتلاطمة ، صعوداً وهبوطاً ، لا يمكن تحقيق هذا الاستقرار .

من هنا كان التطور الذى فاجأ غلاة المتحمسين للأيدولوجية الرأسمالية فى

الغرب ، إذ شهدت «الاشتراكية الديمقراطية» صحوة في معظم بلاد الاتحاد الأوروبي ، فلم تعد مجرد امتداد لما كانت عليه في ظل النظام العالمي الثنائي القطبية ، وهي التي كان عداؤها للشيوعية سبباً في اتهامها بمالأة الغرب والدوران في فلكه ، ومناهضة اليسار الحقيقي الأصلي . لقد أصبحت «الاشتراكية الديمقراطية» المدرسة اليسارية التي تتمسك بآليات السوق ، مع تقديرها في الوقت نفسه أن هذه الآليات لا ينبغي أن تكون «عمياء» ، ولا أن تكون سبباً في تعميق الفوارق الطبقيّة ، ولا في تفاقم البطالة ، وتعريض قطاعات واسعة من الجماهير لأوجه إحباط لا تحتمل . وبالتالي لا يمكن تجاهل أو إهمال أهمية البعد الاجتماعي ، في إدارة شؤون المجتمع ، وضرورة تدخل الدولة ، لصالح قطاعات المجتمع المعرضة لأنواع شتى من الظلم والقهر .

وعندما تخلت الاشتراكية الديمقراطية عن القولبة الأيديولوجية الجامدة ، وتمسكت بالمرونة الكفيلة باستيعاب تطورات العصر ومعطياته المستجدة على الساحة ، أصبحت أكثر أهلية من غيرها لقيادة مختلف مدارس اليسار واتجاهاته . فقد برزت نماذج لأحزاب اشتراكية ديمقراطية قادرة على ضم أغلبية كبيرة من الناخبين في أوروبا الغربية . ففي بريطانيا نجح الشاب توني بليز في قيادة حزب العمال إلى الإمساك بمقاليد السلطة ، وهو الذي أطلق عليه «حزب العمال الجديد» . وفي ألمانيا كرر الاشتراكي جيرهارت شرودر نفس النجاح ، وأقام حكمه على تحالف يضم الحزب الاشتراكي الديمقراطي والخضر ، وبعض بقايا الحزب الشيوعي السابق والذي كان تابعاً لألمانيا الشرقية السابقة . وهو حزب جدد نفسه ، ليكفل لنفسه وجوداً على الساحة القومية لألمانيا الموحدة . أما في إيطاليا فقد اتخذ «تجدد اليسار» صوراً متعددة ، إذ أصبح الحزب الشيوعي الإيطالي السابق ، بصرف النظر عن الذين انشقوا عنه القوة الموجهة للسلطة ، وهو الذي كان قد حرم طوال حقبة الحرب الباردة من المشاركة في الحكم على أي نحو ، برغم أنه كان ، ولفترات طويلة ، أكبر أحزاب إيطاليا عدداً .

أما في فرنسا ، فإن جوسبان رئيس الوزراء لا يمكن وصفه بأنه اشتراكي ثوري ، ومع ذلك فإن التطور الجديد في فرنسا ، يعتبر ثورياً بمعنى من المعاني ، لأنه يتمثل في صيغة تعايش حضارية وراقية بين رئيس جمهورية ينتمي إلى اليمين الديجولي (شيراك) ، ورئيس وزراء ينتمي إلى اليسار الاشتراكي (جوسبان) . وينطوي تعايشهما على احترام البعد الاجتماعي ، ولو كضرورة لمناهضة سقوط قطاعات غير قليلة من الجمهور الفرنسي في براثن حزب اليميني المتطرف لوبن .

هكذا لم تعد الأيديولوجيا عقبة كأداء في سبيل تطور الاشتراكية الديمقراطية ومواكبتها لتطورات العصر في دول الاتحاد الأوروبي ، من خلال تعاظم شأن الاتجاه الذي يسعى للجمع بين «اقتصاد السوق» وما يطلق عليه «البعد الاجتماعي» ، أي وضع حد لآليات الاقتصاد ، كلما أساءت إساءة بالغة إلى شرائح اجتماعية معينة ، وكصمام أمن ضد الانقلاب ، وتفشى الاضطرابات الاجتماعية والارهاب . وربما كان في هذه الصحوة التي تمر بها الاشتراكية الديمقراطية في دول الاتحاد الأوروبي ، طاقة كامنة وقادرة على تحاشي بروز قطبية ثنائية جديدة يمكن أن تتبلور بين النظام الدولي القائم من جانب ، وقوى الإرهاب الدولي من جانب آخر . ولم تعد الأيديولوجيا في مطلع القرن الحادي والعشرين سوى قشة تتعلق بها فلول الواهمين وسط أمواج العولمة الهادرة والمتلاطمة ، وتردى الأوضاع الدولية ، واستمرار تعثر كل محاولات «تجاوز التاريخ» ، وهو ما يستدعي وقفة ، ومواصلة البحث عن صيغة مرنة أو إطار إنساني وليس عن أيديولوجيا جامدة ، وذلك تحاشياً للأسوأ ، في زمن أصبحت فيه البشرية بصدد أحد أخطر منعطفاتها .

ولا شك أن القرن العشرين كان «قرن الأيديولوجيات» . وكانت الماركسية أبرز هذه الأيديولوجيات ، ونهضت على فكرة مجورية هي فكرة «الصراع الطبقي» الذي قسم العالم طوال ذلك القرن أو أغلبه ، إلى معسكرين عالميين : معسكر ينتمي إلى

الرأسمالية العالمية ، وآخر فى مواجهته إلى الإشتراكية العالمية التى اعتبرها منظرًا وها خطوة أولى على طريق تصل فى نهايتها إلى بناء المجتمع الشيوعى . لكن المعسكر الاشتراكى انهار ، ومع سقوط ما اصطلاح على تسميته «النظام العالمى الثنائى القطبية» ، وبالتالى الأيديولوجيا التى نظرت له وساندته ورسخته ، ولم تعد هناك سوى مرجعية واحدة هى تيار العولمة التى اجتاحت العالم كله ، والتى ادعى أنصارها والمتحمسون لها أنها وضعت نهاية أيضاً لصراع الطبقات الذى اعتبره كارل ماركس «محرك التاريخ» ، وكانت له أسبقية على أى صراع آخر .

لكن الانتقال العولمى من العصر الصناعى التقليدى إلى عصر المعلوماتية التكنولوجية ، قد أدى إلى تمكن العديد من العمال أن يكون فى الوقت ذاته رأسمالياً ، بمعنى أن يمتلك بعض أسهم المؤسسة التى يعمل بها . فقد أصبحت هذه الظاهرة شائعة ولو بهدف الحد من الصراع الطبقي ، وإغراء العمال بالتخلى عن اللجوء إلى الأساليب الثورية فى انتزاع حقوقهم ، وخاصة أن من يملك المعرفة أصبح قادراً على امتلاك المال ، بصرف النظر عن طبقته . والمعرفة أصبحت متاحة لكل من يريد الحصول عليها من خلال قنوات التكنولوجيا الفضائية التى جعلت من العالم قرية كونية صغيرة - على حد قول الإعلامى الكندى مارشال ماكلوهان - أى أن الانتماء إلى المعرفة وتوظيفها ، هو الذى يحدد الانتماء إلى طبقة أو أكثر . وتشتمل المعرفة على كل أفاق التعليم والثقافة التى تؤهل الكثيرين للانتماء إلى نوعيات من المعرفة ، ترفعهم على السلم الاجتماعى من خلال القفز فوق مستوى الطبقة التى جاءوا منها فى الأصل .

ولم تعد هناك أيديولوجيا تقدمية وأخرى رجعية ، بعد أن صرفت قواعد اللعبة السياسية النظر عن هذه التحزبات الأيديولوجية، وبدأت تتعامل مع تشكيلات اجتماعية موروثه عن عصور غابرة فى البلاد المتخلفة ، وتشكيلات اجتماعية أخرى

تختلف عنها نوعيا في البلاد المتقدمة التي حققت إنجازات ملموسة في جوانب شتى من الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة ، بحيث أصبح مفهوم التقدم علميا وليس أيديولوجيا ، وخاصة بعد أن حل العمل العقلي محل العمل العضلي . ففي مجتمع المعرفة أو المعلومات يتميز العاملون بتركيزهم على العمل العقلي ، في حين مازالت المجتمعات المختلفة تعتمد على عاملين صفتهم المتميزة هي العمل العضلي .

هكذا تفككت الأيديولوجيا وتفتتت، مع تنوع صفات العامل وشخصيته، وتباين توجهاته الاجتماعية والسياسية ، وتطلعاته الثقافية . فلم تعد هناك طبقة عاملة واحدة ذات صفات مميزة منسجمة على مستوى العالم ، مثل تلك التي تصورها كارل ماركس في منظومته الأيديولوجية التي سجلها مع زميله فريدريك إنجلز عام ١٨٤٨ في كتابهما الأشهر «البيان الشيوعي» ، الذي ختماه بالشعار المعروف «ياعمال العالم .. اتحدوا» . فقد أصبحت بين العمال المعاصرين فروق وتمايزات كيفية وكمية ، بحيث أصبح من الممكن أن يكون العامل الياباني أو الأمريكي أكثر ثراء وقدرة على أن يعيش في مستوى أرقى من الرأسمالي في بلد أفريقي مثلاً .

كانت الأيديولوجيا تعيش وتزدهر وتسيطر من خلال الفوارق الطبقية التقليدية: الرأسمالية والبورجوازية والكادحة ، ونسبية الملكية فيما بينها ، والتي يمكن أن تصل إلى العدم في المستويات الدنيا من الطبقة الكادحة . لكن الآن لم يعد هناك مكان للأيديولوجيا بعد أن اختلطت الأوراق الطبقية مع زيادة أوجه التباين في مدى التقدم الذي تحققه المجتمعات . بل إن هذا التطور العلمي والتكنولوجي تضافر مع تيار العولمة المتعاضم الشأن والذي غير خريطة الانتماءات السياسية والاجتماعية والثقافية، واختزلها في خريطة جديدة تقتصر على قوى الدفع التكنولوجية والاقتصادية . وكان لابد أن تنهار الأيديولوجيا الطبقية مع ظاهرة الانتماء إلى أكثر من طبقة، التي تكاد تكون هي القاعدة العامة التي تميز عالمنا المعاصر .

وحتى عندما كانت سيطرة الأيديولوجيا فى قمتها، لم تكن الحواجز بين الطبقات حاسمة ومتبلورة تماماً . ففى حقبة انقسام العالم إلى كتلتين متصارعتين، فإن الامتيازات التى تمتعت بها النخب الحاكمة فى البلاد الاشتراكية، جعلت من هذه النخب طبقة متميزة ، حتى لو كانت ملكيتها، من الوجهة القانونية، ملكية عامة. وكان أعضاء الحزب الشيوعى السوفييتى دليلاً دامغاً من خلال الامتيازات الفريدة التى كانوا يتمتعون بها . يكفى أن الحارة اليمنى فى شوارع العاصمة والمدن الكبرى كانت مخصصة لسياراتهم بحيث لا تشاركهم فيها أية سيارات أخرى .

ولم تعد هناك حدود أيديولوجية تفصل بين الرأسمالية والاشتراكية. ففى دول العالم الرأسمالى تعاضم شأن قوى راحت تناضل من أجل الاشتراكية. ومارست فى بعض الأحوال هذا النضال بأصالة فاقت ما كان شائعاً فى العالم الاشتراكى . وفى الوقت نفسه لم يعد هناك مصير قدرى يحتم أن تحقق الطبقة العاملة رسالتها فى توحيد صفوفها على مستوى العالم ، والنهوض بالدور التاريخى الذى رشحها ماركس له فى تحرير البشرية جمعاء . إن التمييز بين صراع الطبقات كأيديولوجيا نظرية وآلية موضوعية، وبين مجريات الوقائع الفعلية لهذا الصراع فى عالم بالغ التعقيد، مازال فى حاجة إلى دراسات مستفيضة ، لا بد أن تؤكد فى النهاية ، نهاية الأيديولوجيا التى تصور أصحابها والمتحمسون لها أنها استطاعت أن تمنهج التاريخ بل وتصبه فى قالب يمكن أن يتحكم فى مجرياته . إن التاريخ مفتوح، وقد يمكن التنبؤ بمساره العام، لكن تصور ملامحه العامة لا يعنى ضبط مجرياته الواقعية التفصيلية، التى تتعرض بطبيعتها للكثير من الاحتمالات والمنعرجات والمفاجآت ، بعد أن انتهى زمن الأيديولوجيا الجامدة المريحة التى ركن إليها القادة والساسة فى القرن العشرين، ظناً منهم أنها تحتوى كل المفاتيح والحلول الممكنة لأية مشكلات طارئة .

ولولا أن العلم بطبيعته المتغيرة والمتطورة والمواكبة لكل النظريات والاكتشافات والتطبيقات المستجدة دائماً فى ساحته، والمضادة لأية قوالب

أيدولوجية تحاول فرض نفسها عليه ، لقلنا إن العلم هو أيدولوجيا القرن الحادى والعشرين والقرون التالية . فقد شهد القرن العشرون محاولات متعسفة وقهرية لوضع العلم فى خدمة الأيدولوجيا ، مما أوجد صراعًا خفيا أو مفتوحًا بين ديناميكية العلم وبين ستاتيكية الأيدولوجيا ، مما أعاق تقدمه فى أحوال كثيرة . فمثلاً كان عالم النبات والوراثة الروسى السوفييتى الشهير تروفيم ليزنكو (١٨٩٨ - ١٩٧٦) ، نموذجاً لخطورة وضع العلم فى خدمة الأيدولوجيا الجامدة ، وتحويل الفكر العلمى إلى تصور أيدولوجى من ناحية ، وإلى سلطة سياسية مرتبطة بنفس الأيدولوجيا من ناحية أخرى ، مما أدى إلى تجمد العلم نفسه وبالتالي تخلفه ، بل وإلى تعويق فادح لتطور الاقتصاد والتنمية فى عصر يعتمد فيه تطور الإنتاج على العلم وعلى التطبيق التكنولوجى لمكتشفات العلم .

كان تروفيم ليزنكو قد تلقى تعليمه فى جامعة بطرسبرج ، واستطاع أن يقدم مساهمات مبكرة فى تطوير علم الوراثة ، فى مجال النبات ، وذلك كمحاولة رائدة للتوفيق بين مبدأ التأثير الوراثى من خلال الجينات ، وبين مبدأ التكيف مع البيئة . وكان لهذه الإنجازات تأثير إيجابى فى مجال الزراعة فى الاتحاد السوفييتى . وكان يمكن أن تتطور هذه الإنجازات إلى آفاق تعود على العالم أجمع بالفائدة الجمة ، لو انطلق ليزنكو فى آفاق العلم ومراحله ، مرحلة بعد أخرى . لكنه شرع فى تبنى بعض التصورات النظرية فى مجال علم الوراثة ، والتى كانت تنتمى إلى أوائل القرن التاسع عشر ، وكأنه لا يدرك أن العلم لا يتجمد عند اللحظة الراهنة ، ناهيك عن رجوعه إلى الماضى . ثم قام ليزنكو بتطوير أفكار زميله ميتشورين الذى اعترض بشدة على هذا التطوير ، لأنه ركز على عامل التكيف مع البيئة ، باعتباره العامل الأكثر اتفاقاً مع الفهم الأيدولوجى للمادية التاريخية ، طبقاً لمفهوم بليخانوف والماركسيين الروس للتفسير المادى للتاريخ .

وبناء على هذا التصور الأيديولوجى ، هاجم ليزنكو نظريات عالم الوراثة النمسوى الكبير جريجور مندل ، هجوماً عنيفاً لأنها لم تضع عامل التكيف مع البيئة فى اعتبارها . وتحمس له ستالين، وسانده الحزب الشيوعى السوفييتى فى هذا الهجوم على أساس أن ليزنكو ينشئ علماً «ماركسياً» فى الوراثة . وكان من الممكن أن تظل هذه القضية محصورة فى إطار نظرية يمكن أن يقبلها البعض، وأن يرفضها البعض الآخر. لكنه منذ عام ١٩٤٨، خضعت كل البحوث البيولوجية فى الاتحاد السوفييتى بصفة عامة، وعلم الوراثة بصفة خاصة، للسيطرة الأيديولوجية. بل وتعرض كبار العلماء الذين أيدوا نظريات مندل للاضطهاد، ومنهم ميتشورين نفسه، وأغلقت معامل كثيرة، أو حولت إلى ما يشبه المعابد لتكريس وتقديس نظريات ليزنكو أو طقوسه الأيديولوجية وأصولها المشوهة من نظريات ميتشورين .

ونظراً للعلاقة العضوية بين التنظير العلمى والتطبيق التكنولوجى ، فقد أدى هذا التيار الأيديولوجى الذى فرض نفسه على انطلاقات العلم وأفاقه ، إلى تخلف شديد فى علم البيولوجيا فى الاتحاد السوفييتى . ومن الواضح أن ليزنكو الذى عين رئيساً لأكاديمية لينين للعلوم الزراعية ، كان له دور مباشر فى اضطهاد زملائه وإغلاق معاملهم ومنع بحوثهم ، وفى إجبار الأجهزة المسئولة عن تطوير الزراعة وتربية الحيوانات وغيرها على تبني نظرياته . ذلك أن التعصب الأيديولوجى لا يعرف لنفسه حدوداً ولا يرضى بالمنهج العلمى الموضوعى الذى يسعى إلى الحقيقة حتى لو اختلفت مع منطلقات البحث عنها . وكانت النتيجة تدهوراً مروعاً لصناعة الإنتاج الزراعى والغذائى فى الاتحاد السوفييتى . وبعد موت ستالين عام ١٩٥٣ ، تم عزل ليزنكو من منصبه ، وعاش فى عزلة طويلة قبل موته فى عام ١٩٧٦ ، لكن الضرر الذى ألحقه بالعلم وبالانتاج الزراعى السوفييتى ، لم يكن من السهل تعويضه أو إصلاحه، وربما كان هذا الضرر أحد أهم الأسباب التى أدت إلى انهيار الاتحاد السوفييتى وتفككه ، عندما دخل فى حومة سباق التسلح مع الولايات المتحدة ، خاصة فيما

عرف بحرب النجوم أو الكواكب ، ولم يكن يملك البنية الاقتصادية الأساسية التي تمكنه من خوض هذا الصراع ، والتي تعتمد أساساً على إمداد الناس بما يحتاجونه من غذاء .

وقد أثبتت المراحل التي مرت بها الأيديولوجيا في القرن العشرين ، أنها كانت - في أغلب الأحوال - سلاحاً في أيدي مبتكريها أو المتحمسين لها لفرض سطوتهم أو هيمنتهم على الآخرين ، بصرف النظر عن دورها الذي يتحتم عليها القيام به لدعم الصالح العام للأمة أو للشعب . وكان المفكر الإيطالي الثوري أنطونيو جرامتشي الذي مات في سجون النظام الفاشي الإيطالي قبل الحرب العالمية الثانية ، قد كتب في أثناء سجنه الطويل «كراسات السجن» التي حلل فيها فعالية «الأيديولوجيا» التي تمثلها الثقافة السائدة في كفالة سيطرة جزء من مكونات أو عناصر المجتمع على الأجزاء أو المكونات أو العناصر الأخرى . واستلهم جرامتشي الفكرة الرئيسية من بعض كتابات كارل ماركس الأولى ، عن أن الأفكار السائدة في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع ، هي أفكار الطبقة الحاكمة أو المسيطرة . بمعنى أن الطبقة التي تملك أو تسيطر على الإنتاج المادي في المجتمع ، تسيطر أيضاً على مجال الأفكار أو الإنتاج الذهني والمعرفي ، أي على مجال الثقافة بالمعنى الأوسع . لكن جرامتشي رفض أسلوب الربط الساذج - عند ماركس - بين التحكم الاقتصادي وبين السيطرة الأيديولوجية .

إن الفئة المسيطرة على مقدرات المجتمع لا تحب أن تعرى أهدافها بالتأكيد المباشر على سيطرتها الاقتصادية حتى لا تستنفر أية قوى مضادة لها، وإنما هي تمارس نفوذها الثقافي والذهني والأيديولوجي من خلال «المجتمع المدني» ، وهو المصطلح الذي يشير به جرامتشي إلى المجال الاجتماعي الممتد بين مؤسسات الاقتصاد ومؤسسات الدولة. وتحت هذا الستار الأيديولوجي الذي يبدو قومياً، تتمكن من إقناع

الغالبية العظمى من المواطنين بمشروعيتها الفكرية وأيضاً الاقتصادية التي تبرر سيطرتها على المجتمع ككل. وقد رأى جرامتشي أنه في المجتمعات الرأسمالية، تكون الأيديولوجيا المسيطرة هي أيديولوجيا القبول، من جانب المجتمع ككل، وذلك طبقاً لقواعد لعبتها السياسية التي تتمثل في الملكية الفردية وآليات اقتصاد السوق، والتي تترتب عليها نسبة مقبولة من التفاوت في الثروة والمكانة والفرص. ولكن إذا كانت فوائد هذه الآليات لا تتحقق بل ولا تتضح لجميع الفئات بشكل متساو ولا متكافئ، برغم سيادة قواعد: حرية العمل للجميع وتكافؤ الفرص أمامهم واحتكامهم لقانون واحد، فإن الفئة المسيطرة تفوز بالاعتراف بمشروعيتها إلى الدرجة التي تبدو معها هذه السيطرة حتمية ونوعاً من القانون الطبيعي للوجود الاجتماعي. ويلخص جرامتشي فكرته في أن الفئة المسيطرة تسعى إلى استقرار وضعها وترسيخه، بجعل قبول المجتمع لها قبولاً تلقائياً كأنه بديهية لا تحتاج إلى جدل أو إثبات، إذ تبدو بوصفها النظام الطبيعي للأشياء، وبالتالي تتمكن من صياغة العقلية السائدة، بل وما يمكن أن يسمى بالفطرة العامة للمجتمع ككل.

لكن السيطرة تبدو أشمل بكثير من الأيديولوجيا التي يمكن اعتبارها مجرد وسيلة لتحقيق السيطرة كغاية منشودة. وهو المفهوم الذي عبر عنه تيري إيجلتون في كتابه «مقدمة في الأيديولوجيا» عام ١٩٩١، حين قال إن السيطرة مفهوم أوسع بكثير من الأيديولوجيا. فهي تتضمن الأيديولوجيا ولكن لا يمكن حصرها في نطاقها. وكان الفيلسوف اليساري الفرنسي المعاصر لويس ألتوسير قد قام بتطوير فكرة جرامتشي بهدف التمييز بين الاتفاق العام وبين القهر، وذلك في مقاله «الأيديولوجيا والجهاز الأيديولوجي للدولة» عام ١٩٧٠، الذي ميز ألتوسير فيه بين الجهاز القمعي والجهاز الأيديولوجي للدولة، ورصد التفاعل بين فكرة الهيمنة وبين السلطة والخطاب الثقافي، ومدى تأثير هذا التفاعل في وسائل الإعلام الجماهيرية، وثقافات أو نظم العلامات الخاصة بثقافات الشباب والثقافات الشعبية. وهو ما يؤدي إلى تحديد التيار

الرئيسى فى الثقافة القومية أولاً ، ثم العالمية بعد ذلك ، وكذلك تحديد الثقافات الفرعية وأشكالها ووسائلها .

لكن إذا كانت الأيدولوجيا قد انتهت بنهاية القرن العشرين ، فهل يعنى هذا أن الحيز الفكرى والعملى الضخم الذى شغلته طوال ذلك القرن ، أصبح شاغراً؟! إن القانون الفيزيائى الذى يثبت أن الطبيعة تأبى الفراغ وترفضه ، ينطبق أيضاً على الفضاء السياسى . فعندما انقشعت الأيدولوجيا كفكر ، حلت محلها الإدارة كعلم . وإذا كانت الأيدولوجيات التقليدية قد نهضت على فكر ونظريات فلاسفة الاقتصاد والسياسة ، فإن الإدارة علم تجريبى ينهض على المنهج العلمى المرتبط بالواقع وتداعياته وتحولاته التى لا تتوقف أبداً . وقد بدأت ملامح الإدارة كعلم منذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين ، من خلال مذاهب ومفاهيم وعلوم تأسست على التجريب وكانت فى مقدمتها «السيبرنطيقا» التى بدأت كميدان علمى جديد بصدر كتاب فاينر عام ١٩٤٨ عن التحكم والاتصال فى الحيوان وفى الآلة ، وبحوث العمليات ، التى ظهرت لأول مرة فى بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية ، وتهدف فى الأساس إلى التوصل إلى أحسن قرار فى ظروف محدودية الموارد، والتواصل القادر على الارتقاء بالمجتمع، بكل ما يتضمنه من قدرات ابتكارية ، وآليات سلوكية ، واتساق منظومى ، وتأزر هندسى .

وعلى الرغم من أن تبلور الإدارة كعلم بدأ بعد تبلور الأيدولوجيا بحوالى قرن من الزمان ، فإنها امتلكت قوة دفع متجددة فاقت طفرات الحمية الأيدولوجية التى كانت تجتاح القرن العشرين بين الحين والآخر . ولا عجب فى هذا لأن العلوم وجدت لتبقي وتتطور وتواكب معطيات العصور المتتالية لأنها تتعامل مع الواقع . والإدارة ليست استثناء من هذه القاعدة ، أما الأيدولوجيا فتتعامل مع الفكر النظرى المجرد الذى يمكن أن ينقشع كسحابة صيف ، إذا ارتطم بأرض الواقع التى تصر على لفظه ، ذلك أن الأيدولوجيا تحاول فرض نفسها على الواقع ، فى حين تضع الإدارة نفسها

فى خدمة هذا الواقع الذى لا يمكن أن يستغنى عنها أبداً، وإلا تحول إلى فوضى لا حدود لها .

وهناك ثلاثة أمثلة عملية على الإدارة كضرورة حضارية لا غنى عنها فى أى منحنى من مناحى الحياة . فلم يكن فى إمكان اليابان أن تحرز تقدمها الذى يصفه بعض المعلمين بالمعجزة التكنولوجية والإنتاجية ، بدون تفوقها فى إدارة الجودة الكلية التى صارت مثلاً يحتذى به . أما المثال الثانى فيتمثل فى تحقيق طفرات عسكرية (علمية أو تنظيمية) اعتماداً على إدارة بحوث العمليات التى لم تعد مقصورة على المجال العسكرى ، بل امتدت لتشمل الإدارة فى المجالات المدنية . وأما المثال الثالث فيتمثل فى تفوق الشركات متعددة الجنسيات أو عابرة القارات فى التأثير على مجريات أمور العالم ، تفوقاً يتعدى محدودية العلاقات الثنائية بين الدول ، بل ويتجاوز أحياناً العلاقات الدولية المتعددة . وإذا كانت القدرات المادية الملموسة هى القدرات الظاهرة لهذه الشركات ، فإن القدرات الأساسية أو التحتية المحركة للأمر والمطورة للشركات ، من خلال الحصول على أكبر وأحدث أنواع المعرفة والمعلومات وتوظيفها فى الزمن والمكان المناسبين ، هى القدرات الإدارية .

وفى مجال الشركات متعددة الجنسيات ، فقد برزت العلاقة العضوية بين انطلاقاتها إلى آفاق متجددة ، وبين ابتكارات علم الإدارة التى لا تقف عند حد ، بحيث أصبح تطوير وتجديد أى منهما تطويراً وتجديداً للآخر ، وبالتالي تطويراً مستمراً ومتجدداً ومتواصلاً على مستوى العالم ، فى ظل ما يعرف بالعلومة . وتعددت مناهج الهندسة الإدارية وتفرعت ، فبرزت الهندسة التفكيكية أو التفتيتية التى ترد الكل إلى الأجزاء المكونة له ، والهندسة التكوينية أو التجميعية التى تعيد البناء وصياغة الجزئيات فى عدة كليات ، يحتوى بعضها على أجزاء مشتركة ، وهندسة إنشاء التحالفات المتنوعة ، وغيرها من المناهج الإدارية الجديدة التى تنتشر الآن فى دول

العالم المتحضر ، على كل المستويات بدءاً من القمة السياسية ، والتكتلات الدولية ، والشركات المتعددة الجنسيات ، ومروراً بالشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة وحتى الوحدات الأصغر التي تشمل كل كيانات المجتمع التعليمية والتربوية والثقافية والصحية والسكنية والشبابية ... إلخ .

هكذا نجحت الإدارة فيما فشلت فيه الأيديولوجيا . فقد استطاعت الإدارة تسريع التقارب بين الفكر والعمل ، وتمكين كل منهما من إعادة تشكيل الآخر تلقائياً دون حساسيات لا لزوم لها . وذلك من خلال الاعتماد على رؤية شاملة ، وليست شمولية مثل تلك التي أغرمت بها الأيديولوجيا . وكذلك الاعتماد على المقاربة الإستراتيجية بين الفعل اليومي والفعل بعيد المدى ، وبين النشاط الفردى ورسالة المؤسسة ، وبين المستويات القيادية العليا والدنيا . كما تركز الإدارة على الاستثمار المعرفى واستخدام القدرات الذهنية للإنسان العادى كمصدر غير محدود للابتكار والإبداع المؤسسى والتقدم المجتمعى ، مع تقليل الفاقد وتعظيم الفائدة ، والحفاظ على الاتزان الحركى بين الحراك الداخلى للمجتمع - سواء أكان بالنسبة للوحدة أو المؤسسة أو الدولة أو الشركة متعددة الجنسيات - وبين التحديات المفروضة عليه من الخارج . وبحكم أن هذا الاتزان ديناميكى وليس ستاتيكيًا ، فهو يؤدي دائماً إلى تطور المنظومات وإعادة تشكيلها وبالتالي التمكن من مواجهة التحديات بأفضل الأساليب والوسائل .

وتمتاز الإدارة على الأيديولوجيا ، باستعدادها الدائم لإعادة التفكير ، والتحرر من السلبيات، والتجويد والتغيير، وسرعة الاتصالات والاستجابات المعرفية والمكانية والمنظومية ، مع تقدم تكنولوجيا الاتصالات الفضائية التى وضعت حدًا نهائيًا للأيديولوجيات العاجزة عن مواكبة هذا التقدم المتسارع اللاهث . فمع تدفق تيارات العولمة ، توالى الاكتشافات فى البحوث المعنية بعلوم ومجالات النظم والإبداع

المجتمعى والاتصال والمعلومات والهندسة الوراثية ... إلخ . وهذا يعنى أن الإدارة أصبحت قضية مصيرية ، وخاصة بالنسبة للدول النامية التى تعيش وسط سباق حضارى محموم ، والتى يجب أن تدرك تماماً أن التوظيف الواعى لطاقت الإدارة، كان العامل المشترك الرئيسى بين دول تختلف فى أيديولوجياتها السياسية فى القرن العشرين ، لكنها تتشابه أو تشترك فى تخطى العقبات ، ومواجهة التحديات، واستيعاب المتغيرات مثل اليابان وألمانيا والصين والنمور الآسيوية. ومع انتهاء الأيديولوجيا، أصبحت الإدارة هى الجسر الوحيد أمام الدول النامية لتخطى الفجوة الآخذة فى الاتساع والعمق بين المتقدمين والمتخلفين . لم تعد هناك حبال أيديولوجية للتعلىق بها لتجنب السقوط فى هذه الفجوة أو الهوة ، فقد تقطعت كل الحبال ، وأصبحت الإدارة الحديثة العلمية المتطورة هى المعادلة الصعبة والحتمية التى ينبغى على الدول النامية أن تحلها بوسائل شتى وبإمكانات لم توظفها بعد ، إذ إنها تواجه سؤالاً مصيرياً : أن تكون أو لا تكون ؟

★ ★ ★

(٥٠) اليمين واليسار

اليمين واليسار مصطلحان سياسيان يرجعان تاريخيا إلى مكان جلوس النواب فى البرلمان ثم تطورا وأصبحا يطلقان على الاتجاهات المحافظة أو الثورية . فقد كان أعضاء البرلمان البريطانى المعارضون يجلسون إلى يسار رئيس البرلمان فى حين يجلس الأعضاء المؤيدون للحكومة فى المقاعد الواقعة إلى يمين رئيس البرلمان . ولذلك لم يكن تعبير اليمين واليسار يطلق على النائب بصفة دائمة لا تتغير ، بل كانت هذه الصفة رهناً بموقفه من الحكومة معارضة أو تأييداً ، وبالتالي فإن وصف النائب كان يتغير طبقاً لموقعه أو موقفه من الحكومة ، نظراً لتبادل اليمين واليسار للمقاعد فى البرلمان طبقاً لما تسفر عنه الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة يمكن أن تتحول من اليسار إلى اليمين مادامت قد أصبحت تتربع على كراسى الحكم .

لكن هذين المصطلحين تطورا مع الزمن ليعبرا عن موقف النائب أو المواطن العادى من الحركة التقدمية أو الثورية بصفة عامة والاشتراكية بصفة خاصة . لكن التصنيف السياسى لم يبق رهن هذين المصطلحين أو القسمين ، إذ إنه حتى بين أنصار الاشتراكية الذين ينتمون لليسار، هناك اتجاهات مختلفة تتراوح بين يمين اليسار، ووسط اليسار، ويسار اليسار. وينقسم اليمين إلى نفس التصنيفات تقريبا. ففى تصنيف اليسار كان الشيوعيون أنفسهم يطلقون مصطلحى «يسارى» و «يمينى» على بعض الأجنحة داخل الحركة الشيوعية ، بل داخل الحزب نفسه . وكانت الاتهامات متبادلة بين أعضاء الفريقين، ففى الاتحاد السوفييتى السابق مثلاً ، كان الصراع بين ستالين وتروتسكى يدور حول فكرة الثورة الواحدة التى لا تتجزأ ويجب أن تصدر إلى

كل بلاد العالم . ولذلك اتهم ستالين ، تروتسكى باليسارية فى حين اتهم تروتسكى ، ستالين باليمينية ، لدرجة أن ستالين أرسل رجاله خلف تروتسكى واغتالوه فى المكسيك ، وقبلهما كان لينين يتهم كيرنسكى باليمينية . واتخذ هذا النزاع أشكالاً متعددة مثلما حدث بين ستالين وتيتو منذ عام ١٩٤٨ ، ثم بين موسكو وبكين فيما بعد .

ومن الواضح أن قيام الأحزاب أدى إلى التوسع فى استخدام المصطلحين ، فأصبح المؤيدون للحكومة القائمة يعرفون باليمين ، والمعارضون باليسار بصفة عامة ، كما أصبح الحزب السياسى الواحد مقسماً إلى جناحين : يمينى محافظ ويسارى تقدمى ، فى حين يمثل الوسط العناصر التى تميل إلى الحلول الوسط ، فإذا انحاز جانب منها إلى أحد الجانبين ، عُرف بيمين الوسط ، أو يسار الوسط على سبيل تمييزه عن اليسار المتطرف .

لكن هذه التصنيفات أو التقسيمات ليست بالوضوح الذى قد يظنه البعض . فهى مراوغة ومتداخلة ومتنافرة وتحمل فى طياتها كثيراً من التناقض والافتقار العلمى إلى ضبط المصطلح ، وذلك برغم النظريات والأيدولوجيات التى تحرص عليها وتتشدق بها . ولعل من أبرز سمات القرن العشرين ، تلك السرعة المذهلة التى اندثرت بها النظريات الوضعية سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم عسكرية ، وسواء أكانت تنتمى إلى اليمين أو اليسار بكل تفرعات كل منهما . وربما كان تهافت النظريات وتساقطها يمثل تلك السرعة نتيجة للإيقاع اللاهث والمتزايد والمتساعد الذى أصبح يميز الحياة المعاصرة فى كل مجالاتها ، والذى لم يعد يحتمل القوالب النظرية الجامدة التى تعوق عجلة التطور ، والتى يمكن أن تقع فى أسرها التيارات الرأسمالية والاشتراكية على حد السواء . وربما كان السبب فى تساقط هذه النظريات يكمن فى طبيعة النظريات ذاتها من حيث افتقارها إلى المنهج العلمى

سواء على مستوى التنظير أو التطبيق . وربما كان السبب أيضاً فى ضرورة التكيف مع مستجدات الحياة المتلاحقة التى يمكن أن تكون قد دفعت المفكرين والباحثين والساسة لابتكار نظريات ذات خصائص مرحلية لتلبية متطلبات معينة ومحدودة بإطارى الزمان والمكان .

وقد تكون هذه الأسباب وغيرها أيضاً ، من العوامل التى مارست دورها فى إبراز ظاهرة تهافت النظريات وتساقطها لتفسح المجال أمام ظاهرة جديدة تماماً هى ظاهرة العولمة التى تكاد تكتسح فى طريقها كل النظريات القديمة ، برغم أن النظرية الرأسمالية تدعى بأصرار أن العولمة هى ابنتها الشرعية ، فى حين أن العولمة ذاتها تواجه مقاومة عنيدة وعنيفة من أجيال الشباب على مستوى العالم أجمع ، مقاومة لم تواجهه الرأسمالية مثلها من قبل . وخاصة عندما تأكد الشباب الواعى أن تيار العولمة الطاغى الذى يحاولون التنظير له ، هو تطور تكنولوجى واقتصادى ومعلوماتى ، توظفه الدول الكبرى كسلاح لفرض سطوة الأقوياء والأغنياء على الضعفاء والفقراء الذين ليس أمامهم سوى قبول ما يقدم إليهم وتجربته واختباره إلى أن يظهر عقمه وعدم جدواه ، عندئذ يتقدم الأقوياء والأغنياء بنظريات جديدة ، وتبقى شعوب العالم ، النامية أو المتخلفة أو الفقيرة أو الضعيفة بمثابة فئران لتجارب متتابعة .

وكان النصف الثانى من القرن العشرين قد أتاح الفرصة سواء لأنصار اليمين أو اليسار لابتكار نظريات ومقولات ومبادئ وشعارات كادت تصل إلى مرتبة الحقائق والقناعات الثابتة ، خاصة فيما يتصل بقدرة اليمين على الازدهار الرأسمالى وتفجير كل الطاقات الفردية الخلاقة نحو آفاق حضارية لا يمكن أن تبلغها النظريات الأخرى ، أو فيما يتصل بحرص اليسار على رعاية الطبقات الكادحة ، وترسيخ العدالة الاجتماعية ، ومقاومة سيطرة الأغنياء على الفقراء . ومن خلال هذا الصراع المتجدد بين اليمين الرأسمالى واليسار الاشتراكى ، أو بين المعسكر الغربى والمعسكر الشرقى ، تولدت

معظم النظريات التي شهدها النصف الثاني من القرن العشرين مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وابتداء الحرب الباردة. فقد نادى الغرب بنظرية «حزام أو نطاق الأحلاف» لمحاصرة الخطر الشيوعي ومنعه من الانتشار وابتلاع العالم ، فى حين رفع المعسكر الاشتراكى أعلام «تصفية الاستعمار وتحرير الشعوب الواقعة تحت وطأته» . وأعلن المعسكر الغربى ضرورة «تعدد الأقطاب لحماية الديمقراطية على المستوى الدولى» فى حين سلك المعسكر الشرقى طريق «محااربة الإمبريالية العامة حيثما وجدت» . وأصر الغرب الرأسمالى على حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال حتى يعم الخير كل الأطراف المعنية ، فى حين نادى المعسكر الاشتراكى بوضع رأس المال فى خدمة الإنسان وليس العكس . وتحمس الغرب فى أواخر الخمسينيات لنظرية «حافة الهاوية» التى ابتكرها جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكى الذى قال إن أفضل أسلوب لقهر الدول الشيوعية هو جرّها إلى حافة الهاوية وتهديدها بحرب مدمرة ، فتضطر إلى الرضوخ لشروط الغرب ، ثم جاء هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية فى السبعينيات ليؤكد أن «سياسة الاحتواء» أفضل من سياسة حافة الهاوية والمواجهة المتجددة للدول الشيوعية التى تكلف الدول الغربية جهوداً وأموالاً تصل إلى درجة الاستنزاف ، لكن الاتحاد السوفييتى ومعه الدول الدائرة فى فلكه أكد قدرته على حفظ التوازنات الدولية وإيقاف المعسكر الغربى عند حده ، ومنعه من المساس بدول المعسكر الشرقى . وعندما أنشأت الولايات المتحدة والدول الغربية حلف شمال الأطلنطى فى عام ١٩٤٩ ، سارع الاتحاد السوفييتى والدول الشرقية إلى إنشاء حلف وارسو فى عام ١٩٥٥ ، وغير ذلك من المواجهات المتعددة والمتنوعة بين اليمين الرأسمالى الغربى واليسار الاشتراكى الشرقى .

فقد ترتب على انقسام العالم إلى كتلتين ، نشوء نظريات وتوجهات كانت بمثابة القاعدة التى انطلقت منها كل الخطط الإستراتيجية المتنوعة والأساليب التكتيكية المتباينة التى كان لها دورها الكبير والأساسى فى تحركات الشعوب نحو أهدافها

السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية ، مثل تصفية الاستعمار الغربي الأوروبي ، وقدرة حلف شمال الأطلسي على مواجهة حلف وارسو إلى أن تفتت الأخير مع انهيار الاتحاد السوفيتي وفتت دول الكتلة الشرقية وتحولها إلى مجرد ذكرى للتاريخ منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين . لكن من الصعب القول بأن نظريات الأحلاف قد حققت أهدافها التي حددتها ، إذ كانت استجابة لتحديات مرحلية . كذلك لم تبلغ نظرية «حافة الهاوية» أهدافها عندما تفجرت أزمة كوبا في عام ١٩٦٢ ، صحيح أن الولايات المتحدة أجبرت الاتحاد السوفيتي على سحب صواريخه من كوبا التي فرضت عليها حصاراً بحرياً لا يسمح بدخول أية سفينة سوفيتية ، لكن الولايات المتحدة وقفت هي أيضاً على حافة الهاوية التي صنعتها للاتحاد السوفيتي ، وتعلقت أنفاس العالم في يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٦٢ بهذه الحافة التي كانت الولايات المتحدة على وشك السقوط فيها مع الاتحاد السوفيتي لولا قراره بسحب صواريخه من كوبا . ولا يعنى هذا سوى أن هذه النظريات لم تكن سوى وسيلة لتلبية متطلبات الحرب الباردة بين كتلة اليمين الرأسمالي وكتلة اليسار الاشتراكي اللتين مارستا مباراة قدرية وتاريخية ، اشتركت فيها كل دول العالم ، بما فيها تلك الدول التي أعلنت ما عرف بنظرية الحياد الإيجابي التي تحولت بعد ذلك إلى نظرية «عدم الانحياز» ، لأن الانحياز كان حتمية لا يمكن تجنبها ، إذ إن قواعد اللعبة السياسية ، مثل قواعد الألعاب الرياضية ، تحتم أن تكون المباراة بين فريقين ، وليس هناك مكان لفريق ثالث على أرض الملعب . ومن يتصور قدرته على تكوين فريق ثالث ، فلن يجد لنفسه مكاناً سوى مقاعد المتفرجين الذين يصفقون ويهللون لهذا الفريق أو ذاك . وحتى هذا التصفيق أو التهليل هو انحياز في حد ذاته سواء للفريق الذي ينطلق من يمين الملعب أو من يساره . فهي مباراة دولية بمعنى الكلمة ، بين اليمين العالمي واليسار العالمي .

وإذا كانت المباراة قد استمرت ما يقرب من نصف قرن ، فقد كان من الطبيعي أن ينهزم أحد الفريقين عندما يختل توازن القوى فيما بينهما . وبالفعل لحقت الهزيمة

بفريق اليسار الاشتراكي ، وانسحب من الملعب ليصول ويجول فيه اليمين الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة التي أعلنت على لسان رئيسها جورج بوش ثم بيل كلينتون أن القرن الحادى والعشرين سيكون قرناً أمريكياً بمعنى الكلمة . لكن هذا الاتجاه الجديد كان مضاداً لقواعد اللعبة السياسية التي تحتم وجود فريق آخر لاستمرار المباراة ، فلن يجلس العالم ليتابع فريقاً يلعب مع نفسه . ولذلك فإن شعارات العولمة التي رفعها الغرب ، وأبواقها التي أصاب بها أذان العالم بالصمم ، ليست سوى محاولة لوضع قناع نظري براق على وجه الفريق الأوحده الذي يلعب المباراة لصالح أعضائه . كما لا يعقل أيضاً أن تدخل كل فرق العالم لتمارس اللعب فى الوقت نفسه وفى المباراة نفسها كما يدعى أنصار العولمة ، ولذلك دخل العالم فى مرحلة فقدان شبه كامل للتوازن ، إذ إن الفريق المنتصر لم يجد حتى الآن فريقاً آخر لى يلعب معه . بل إن مؤيدى وأنصار ومشجعى الفريق الغربى فقدوا حماسهم التقليدى له ، بل وانقلب الشباب منهم عليه وهاجموه فى مظاهرات ضارية ومتأججة فى سياتل ودافوس أو فى أى مكان آخر تجتمع فيه منظمة التجارة العالمية التى تتصور أنه أصبح فى مقدرتها أن تصنع مصير العالم ومستقبله دون أن يحاسبها أحد . لكن المشكلة أن شباب العالم بصفة عامة وشباب العالم الغربى بصفة خاصة ، الذى ينهشه القلق تجاه مستقبله ، لا يشكل كتلة صماء ودائمة فى مواجهة التكتل العولمى الذى تقوده الدول الغربية ، بل ترتفع ثورته وتمرده بانعقاد اجتماع أو ملتقى أو مؤتمر أو ندوة لتطوير خطوات منظمة التجارة العالمية ، وبالتالي فإن هذا التجمع الشبابى الطارئ والمتقطع لا يمكن أن يمثل اليسار العالمى الجديد فى مواجهة طغيان اليمين العولمى .

وأصبحت صناعة النظريات السياسية وصياغتها حكراً على الدول الكبرى ، وبمعنى أكثر تحديداً صياغة نظريات وقرارات ما سسمى «بالنظام العالمى الجديد» ، وهو ما أعلنه الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش فى مؤتمر باريس عام ١٩٩١ ، أو مؤتمر

مجال جديد لتحركهم السياسى عبر المتاهات والأحراش الدولية ، بفضل المفارقات والمتناقضات وربما الصراعات الخفية الموجودة بين أعضاء الفريق الغربى، لأن مصالح الدول المتغيرة والمتطورة لا يمكن أن تجعل منها أوركسترا متناغماً تماماً ، مهما كانت مهارة المايسترو . ومن الأمثلة الدالة على ذلك مواقف روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبى من العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الولايات المتحدة ، وأصدرت لها القوانين ضد كوبا وليبيا وإيران تحت مفهوم نظرية «مكافحة الإرهاب» .

وبالفعل أفادت دول صغرى عديدة فى مختلف قارات العالم من هذه الظاهرة ، واستثمرت جانبها الإيجابى ، لرفض ما يراد فرضه عليها بما يتعارض مع مصالحها؛ مثل رفض الدول العربية فى منظمة الأوبك ما أرادت أوروبا فرضه عليها عام ١٩٩٣ تحت مسمى نظرية «ضريبة الكوربون» . واستطاعت دول صغرى أخرى أن تتصدى للقرارات أو التوصيات التى تتخذها الدول الكبرى سواء من خلال الأمم المتحدة أو المؤتمرات الدولية ، تحت أفتنة وشعارات الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب ، وهى أبعد ما تكون عن ذلك، فقد تأكدت الدول الصغرى أن تيار العولمة لم يجعل من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى كتلة متماسكة أو مجموعة متناغمة ؛ سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو الثقافى .

لقد عرفت شعوب العالم أن نظرية الثقافة والتفوق الثقافى والحضارى كانا أحد مرتكزات النظريات الأساسية للنظام الاستعمارى ، والتى كان يتم التعبير عنها بتفوق الرجل الأبيض . ولقد أهملت هذه النظرية عندما غربت شمس الاستعمار الغربى . ثم أعيدت للتداول نظراً لما تقدمه لأصحابها من ميزة التدخل فى كل شئون الدول الأخرى تحت شعارات ثقافية وحضارية مرنة وعامة للغاية ، وفى إطار نظريات براءة لكنها هلامية وخالية من المضامين المحددة والأبعاد الواضحة . وعلى كل حال فإن المفهوم الأوروبى للثقافة الآن يتعرض للنقد من جانب الولايات المتحدة ، إذ ما تراه

أوروبا ذا قيمة ثابتة قد تنقضه وجهات نظر أمريكية . وتتخذ كل الأطراف المعنية من التنافس الثقافى مجرد غطاء أو قناع حضارى لإخفاء حقيقة الصراعات السياسية والاقتصادية فيما بينها على مناطق النفوذ والسيطرة . من ذلك ، على سبيل المثال ، ما ورد فى صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية يوم ١٧ فبراير ١٩٩٧ تحت عنوان ، «أوروبا فى حاجة إلى دستور جديد» ، جاء فيه ما يلى :

«إن ما تحتاج إليه أوروبا باختصار هو دستور لا يكتفى بمجرد توزيع الصلاحيات وتنظيم العلاقات بين المؤسسات ، بل يحدد أيضاً القيم التى يعتمد عليها الناس فى اتخاذ قراراتهم الخاصة ببناء حياتهم المشتركة، غير أن العقبات التى قد تعوق وضع نص كهذا كثيرة ومتنوعة ، منها ما هو سياسى ، ومنها ما هو ثقافى ، ومنها ما هو نظرى . فكيف السبيل إلى جمع أنظمة ملكية وأخرى جمهورية وبرلمانية وفيدراليات وولايات متحدة تحت دستور واحد ؟ وكيف يمكن التوصل إلى رؤية مشتركة للمجتمع المثالى فى ظل تنوع القيم والعادات الأخلاقية ؟» .

إن أوروبا التى تتباهى وتتفاخر بوحدة ثقافتها وقيمها الحضارية دائماً ، هى كيان يفتقر إلى الوحدة الثقافية فى نظر الولايات المتحدة ، لكن هذا لا يعنى بدهاءة أن وجهة النظر الأمريكية صحيحة وغير قابلة للنقد أو التفنيد ، بل يعنى أن كل النظريات الثقافية والاجتماعية الحضارية هى نظريات نسبية ، ولا يجوز اعتبارها حقائق لا تقبل الدحض . إن الثقافة فى هذا العصر أصبحت مادة تجارية واقتصادية من خلال نشر الكتب ووسائل الإعلام المقروء والمسموع والمرئى ، ومن الطبيعى أن تنحدر كل القيم إلى مستوى التبادل التجارى ذى القيمة المادية البحتة ، حتى لو كان هذا مناقضاً للمفاهيم الحضارية والدينية والروحية والأخلاقية . فلقد أصبح من أهم أهداف النظريات الثقافية الحديثة هو إعادة تشكيل العالم الثالث - بصفة خاصة - ليكون صورة مشوهة للثقافة الأوروبية . ولذلك ليس من حق الدول الأوروبية أن تتذمر عندما تحاول

الولايات المتحدة فرض ثقافتها ولو من خلال مطاعم الوجبات السريعة . فكل الدول الكبرى أو الغنية لا تتعامل الآن مع الثقافة والقيم الحضارية إلا بمقاييس مادية بحتة ، وعلى الدول الصغرى أو الفقيرة أن تعى هذه الحقائق الخطيرة ، وخاصة بعد انهيار الحواجز والحدود السياسية والاقتصادية والجغرافية التي كانت تفصل بين اليمين العالمى واليسار العالمى ، وبالتالي انهيار المناعة الفكرية التي كانت تقف فى وجه هذا الغزو الثقافى .

إن هناك قواعد جديدة للعبة السياسية لا بد أن تستوعبها الدول النامية أو المتخلفة، وهى أن العالم لم يعد ينقسم إلى يمين ويسار ، بل إلى متقدم ومتخلف ، غنى وفقير ، قوى وضعيف ، والعلم النظرى والتطبيقى هو السلاح الأساسى فى هذا الصراع الذى كان قد بدأ بالفعل منذ بدايات الحرب الباردة . ولذلك لم يكن الصراع بين المعسكرين الشرقى والغربى صراعاً عسكرياً أو سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً أو أيديولوجياً كما يتبدى لأول وهلة ، ذلك أن هذه كلها مظاهر خارجية لجوهر الصراع العلمى الذى دار بينهما . إن كل اختراع أو ابتكار جديد أو إنجاز متطور مستحدث لا يعنى سوى أن صاحبه قد أحرز نقطة ضد الطرف الآخر فى حلبة الصراع ، بحيث يتحتم على هذا الطرف أن يلحق بالركب أو يسبقه باختراع أو ابتكار أو إنجاز جديد حتى لا يتخلف، فليس هناك من يستطيع أن يظل فى مكانه وسط هذا السباق المحموم . فالتخلف لا يلد سوى مزيد من التخلف ، والتقدم لا يؤدي إلا إلى مزيد من التقدم وهكذا . وبصرف النظر عن أنظمة الحكم اليمينية أو اليسارية ، فإن نجاح هذه أو فشل تلك ، يتمثل فى علوم الإدارة والتكنولوجيا الحديثة ومدى الاستفادة العملية فى مجال تطبيقاتها . فلم تعد العبرة باليمين أو اليسار وإنما بالعلم أو الجهل ، بالثراء أو الفقر .

وعلوم الإدارة الحديثة لا تهتم بالميول السياسية التي يتحمس لها المواطن ، لأنها تركز عليه كطاقة يجب أن تتاح لها كل الفرص والإمكانات للإنتاج بحيث يصبح

السؤال الذى يفرض نفسه بقوة هو : ماذا ينتج الإنسان وكيف؟! وليس مدى ميله إلى اليمين أو اليسار؟! وبذلك تصبح الإجابة الديمقراطية البديهية هي : له أن يميل إلى أى اتجاه سياسى لا يتعارض مع الصالح القومى العام ، بشرط أن يتحول حماسه السياسى هذا إلى طاقة ومنهج للوصول إلى أعلى وأرقى معدلات الإنتاج المادى الملموس ، ويكون قابلاً للتعديل المستمر كلما جد جديد فى مجال التطبيق العملى .

وبرغم انتهاء عصر التصنيفات التقليدية إلى يمين ويسار ، فإن معظم دول العالم الثالث لم تدرك أبعاد الثورة العلمية التى يخوضها العالم المتقدم الآن ، فتركت الجوهر العلمى وأمسكت بالمظهر السياسى المولد للصراعات والنكسات ، أهملت اللباب وسعت وراء القشور . فنحن نعيش عصر الثورة العلمية ، وثوار اليوم هم العلماء فى معاملهم ، والخبراء فى مراكز أبحاثهم ، والأساتذة فى قاعات محاضراتهم ، والباحثون فى دراساتهم وكتبهم ، والفنانون والأدباء والمثقفون والمفكرون الذين يطورون عقل أمتهم بالفكر والثقافة والأدب والفن .

وهذه الثورة العلمية ليست فى حاجة إلى رفع أعلام اليمين أو اليسار ، أو إلى حناجر قوية ، أو خناجر حادة ، أو بنادق سريعة الطلقات ، أو متاريس فى مداخل الطرقات ، أو لافتات ضخمة ، أو مظاهرات صاخبة ، أو هتافات مدوية ، أو شعارات رنانة ، بل فى حاجة إلى إعمال العقل بكل الطرق والوسائل لما فيه خير الوطن ، أو البشرية جمعاء إذا خلصت النوايا . والعلم والتكنولوجيا ينهضان على مبادئ واحدة مترتبة على تطورات الفكر العلمى الذى لا يضع فى اعتباره أية توجهات يمينية أو يسارية ، يمكن أن تنحرف بموضوعيته إلى صراعات عرقية أو أهلية أو حتى قبلية .

ولذلك أصبحت الدول المتقدمة تنظر إلى الفوارق أو التصنيفات السياسية على أنها حواجز مصطنعة . فلا حرج من أن يستفيد نظام رأسمالى من بعض المبادئ الاشتراكية ، وأن ينطلق نظام اشتراكى إلى آفاق العصر بوسائل رأسمالية ، فليست هذه

المبادئ أو الوسائل حكراً على أحد ، مادامت قادرة على إثبات جدواها ونفعها .
ويكفى للتدليل على ذلك أن نذكر أن دولة مثل بريطانيا لها ماض عريق فى الإمبريالية
والرأسمالية ، لم تتردد فى تأميم الطب كمبدأ إنسانى اشتراكى ، يتيح فرصة العلاج
المجانى لكل المواطنين ، بل ولكل المقيمين على أرض بريطانيا . ذلك أن الدولة
تعتبر صحة المواطن العادى ، ثروة لها فى معركة الإنتاج والتقدم ، ويجب عدم التفريط
فيها بأية حال من الأحوال . كذلك من السهل تتبع بعض الملامح الاشتراكية
اليسارية فى قوانين العمل الأمريكية مثل التأمينات ضد البطالة ، والعجز ،
والشيخوخة ، والتعويضات ، والقروض ، والدعم الحكومى للمشروعات الفردية
والشخصية . بل إن عيد العمال الذى يحتفل به العالم كله فى أول مايو من كل عام ،
وفى مقدمته الدول الاشتراكية ، بدأ فى مدينة شيكاغو التى تعتبر إحدى معازل
الرأسمالية الأمريكية .

وعلى الجانب الآخر حيث اليسار العالمى ، فإنه بمجرد انفراط عقد المعسكر
الشرقى ، سارعت معظم دوله إلى السير على نهج السوق الحرة ، وتشجيع القطاع
النخاص ، والتخلص من كل القيود الأيدولوجية التى تعوق تقدمها ، بحيث أصبح من
الصعب الآن معرفة اليمين من اليسار . ومع ذلك ما تزال دول عديدة فى أفريقيا وآسيا
 وأمريكا اللاتينية ، تلعب لعبة اليمين واليسار ، وبينهما سقط الفكر العلمى فى هاوية
لاقرار لها . بل إن هذا الصراع العقيم بين اليمين واليسار ، عاد ببعض هذه الدول إلى
عصر الصراع القبلى الذى يعد مرحلة سابقة على الإقطاع وبالطبع الرأسمالية وبعدها
الاشتراكية ثم الرأسمالية مرة أخرى .

هكذا تتسع الفجوة وتعمق الهوة بين الدول المتقدمة الغنية وبين الدول
المتخلفة الفقيرة ، بحيث لم يعد العالم ينقسم إلى يمين يمثله الغرب الرأسمالى ،
وإلى يسار يمثله الشرق الاشتراكى ، بل ينقسم إلى شمال غنى متقدم وجنوب فقير

متخلف . وهي الحقيقة التي أدركتها اليابان ، فنبتت الصراعات العقائدية والفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التقليدية التي لا ينتج عنها سوى ضياع الوقت ، وتشتيت الفكر ، وإهدار الجهد ، فى زمن تحتاج فيه الأمم إلى كل لحظة من وقتها . وإذا طفت بعض الصراعات على السطح من حين لآخر ، مثل منظمة الجيش الأحمر ، فهى على هامش المجتمع ولا تؤثر على مسيرته الحضارية .

ولم ترفع اليابان ، الثورة العلمية كشعار ، وإنما طبقتها على كل مناحى الحياة فى البلاد ، بحيث تستفيد من كل معطيات التراث القديم الإيجابية ، وفى الوقت نفسه تنفتح بل وتبتكر أحدث منجزات العلم والتكنولوجيا . وتحولت اليابان إلى خلية نحل لإنتاج كل ما يمكن إنتاجه ، برغم ندرة المواد الخام فى أرضها ، فيما عدا ثروتها السمكية ! فقد أدركت اليابان أن الإنسان هو الثروة القومية الحقيقية فى نظر الثورة العلمية المعاصرة ، وأن عقله هو خير مطور ومستثمر لهذه الثروة ، وأن سلاحه فى هذا الاستثمار هو أحدث ما بلغه العلم والتكنولوجيا . والآن بعد هذه الثورة العلمية الشاملة لانجد ركناً من أركان الأرض إلا وفيه أنواع متعددة من منتجات اليابان فى معظم المجالات . وكما أخذت اليابان من تراثها القديم ومن عصرها الحديث كل الإيجابيات بلا حرج أو حساسية ، فإنها بنفس المفهوم العلمى الشامل ، أخذت كل الإيجابيات من المفاهيم الاشتراكية والنظم الرأسمالية . فالعامل اليابانى فى مصنعه يتمتع بكل التأمينات والضمانات والمساعدات والتسهيلات ، فى حين ينافس مصنعه أعتى المؤسسات الرأسمالية فى الغرب .

والثورة العلمية لا تحمل فى طياتها نفس الخلافات والصراعات التى تتولد غالباً عن ممارسة لعبة اليمين واليسار التى تتلون طبقاً لوجهات النظر وتشكل تبعاً لزوايا الرؤية ، وبالتالي فهى نسبية وذاتية إلى حد كبير ، ومن الصعب أن تقف الأطراف المعنية أو المتطرفة معاً على أرض مشتركة . أما أسس العلم والتكنولوجيا فلا تعانى من هذا التمزق والصراع لأنها تنهض على الحقائق الموضوعية الملموسة ،

والتحليلات والدراسات الميدانية التي لا تترك مجالاً واسعاً للأهواء الشخصية أو الميول الذاتية أو العصبية الطبقية أو الإقليمية. إن العقول العلمية الموضوعية لا تختلف تحزباً أو تعصباً، وإنما من أجل المزيد من التطور العلمى . وهى لا تؤمن بالرأى والرأى الآخر فحسب ، بل والرأى الثالث أو الرابع ... إلخ الناتج عن التفاعل بين الآراء السابقة أو المطروحة . فليس هناك صراع أو انفصام أو تواز بين الآراء العلمية ، وإنما تفاعل مستمر من أجل إنجازات جديدة .

وقد يبدو من حين لآخر فى دول الحضارة المعاصرة بعض الاختلافات بين أحزاب اليمين واليسار ، لكنها لم تعد تلك الخلافات التى يمكن أن تهدد الوحدة الوطنية ، بل أصبحت من قبيل الاجتهادات التى تبحث عن بدائل أو وسائل أكثر فاعلية لبلوغ آفاق جديدة من التقدم . أى إن الوسائل التكتيكية قد تختلف بين تجمعات وتيارات الوطن الواحد ، لكن الغايات الإستراتيجية واحدة بالنسبة للجميع . أى أنه سواء جاءت إلى الحكم حكومة يمينية أم وسط أم يسارية أم يسار اليمين أم يمين اليسار ... إلخ ، فالمسيرة الحضارية متواصلة ومتصاعدة ومتجددة حتى لا تتخلف فى حلبة السباق المحموم . وبرغم كل صيحات العولمة التى تصم بها القوى العظمى أذان العالم ، فقد عادت الروح الوطنية أو القومية فى أشكال جديدة ، بحيث يسعى القادة الأمريكيون ، مثلاً ، أن تكون الولايات المتحدة هى أيديولوجية الأمريكيين ، ومن هنا كان تأكيد الرئيس الأسبق جورج بوش والرئيس السابق بيل كلينتون على أن القرن الحادى والعشرين سيكون قرناً أمريكياً وليس قرناً عولمياً ، برغم تشدقهما المستمر بروعة العولمة وسطوتها التى يجب أن يتقبلها العالم أجمع . ونفس المعيار ينطبق على اليابان التى هى أيديولوجية اليابانيين ، وفرنسا كأيديولوجيا للفرنسيين ، والصين كأيديولوجيا للصينيين وهكذا ... إلخ . ولذلك لم يعد القادة والمفكرون السياسيون ينظرون إلى تصنيفات اليمين واليسار بالجديدة التى شهدها القرن العشرون ، بعد أن أوشكت الحدود أو الحواجز فيما بينها على التلاشى ، برغم ارتباط الإنسان بهويته القومية .

قائمة المراجع

- 1- Adams , James . The Financing of Terror, 1986.
- 2-Adorno, T.W.E & et al (eds) . The Authoritarian Personality , 1950.
- 3- Albert, Michael . Thinking Forward, 1997.
- 4-Alexander , G. L. Propaganda Analysis , 1959.
- 5- Aliber , R.Z. The International Money Game, 1973.
- 6- Allison, G.T Essence of Decision, 1971.
- 7- Allport , G.W & L . Postman . The Psychology of Rumor, 1947
- 8- Allport , G.W The Nature of Prejudice, 1958.
- 9-Allport , G.W Personality and Social Encounter, 1960.
- 10-Althusser, Louis & Etienne Balibar, Reading Capital, 1970.
- 11-Anderson, Jack & R. W. May. McCarthy : The Man , The Senator, The "Ism" , 1952.
- 12- Anderson , Perry. Lineages of Absolutist State, 1989.
- 13-Andrew, Christopher . Secret Service, 1985.
- 14-Angell, M. The Scientific Study of Social Behaviour, 1957.
- 15- Angell, Norman . The Public Mind, 1927.
- 16-Arendt, Hannah. The Origins of Totalitarianism, 1958.
- 17- Aron, Raymond. The Opium of the Intellectuals, 1962.
- 18- Aron, Raymond. Peace and War , 1966.
- 19- Aron, Raymond. Main Currents in Sociological Thought, 1967.
- 20- Aron, Raymond. Politics and History, 1984.
- 21- Art, R.J & R. Jervis. International Politics, Anarchy, Force, Political Economy and Decision Making, 1985.
- 22- Asch, S.E. Social Psychology, 1952.
- 23-Ashby, W.R. Design for a Brain, 1978.
- 24-Augustine, N.R. " Managing the Crisis You tried to Prevent",Harvard Business Review, Nov./Dec.1995.
- 25-Banford, James . Body of Secrets, 2000.
- 26-Barker, E. National Character, 1948.
- 27-Barnett, H.G. Innovation, 1953.
- 28-Barnouw, Erik. Mass communication, 1956.
- 29-Barret, E.W. Truth is Our Weapon, 1953.
- 30-Batra, R.N. The Downfall of Capitalism and Communism, 1978.
- 31-Becker, G. The Mad Genius Controversy, 1978.
- 32-Bell, D. The End of Technology, 1960.
- 33- Benda, Julien. The Betrayal of Intellectuals, 1995.
- 34- Bennet, J.T & T.J. Dilorenzo. Underground Government, 1983.
- 35- Bennett, W. Providing for Posterity, 1980.
- 36-Bentham, J & J.S. Mill. The Utilitarians, 1973.
- 37- Beradt, Charlotte. The Third Reich of Dreams, 1985.
- 38- Berger, H.L. The Third Reich, 1937.
- 39- Berger P.L & R.J Neuhaus. To Empower People, n.d.
- 40- Bergman, E.F Modern Political Geography, 1975.
- 41- Berkley, G.E The Craft of Public Administration, 1978.
- 42-Bernard, Chester. The Functions of The Executive, 1956.
- 43-Bernstein, Walter. Inside Out : A Memoir of the Blacklist, 1996.
- 44- Blondel, J. World Leaders, 1980.

- 45- Bluhm, W.T. Theories of Political System, 1971.
- 46- Bodenheimer, Edgar. Power, Law and Society, n.d.
- 47- Bosanquet, B. The Philosophical Theory of the State, 1918.
- 48- Bottomore, T.B. Elites and Society , 1964.
- 49- Boulding, K.G. Conflict and defence, 1963.
- 50- Bowle, J. Western Political Thought From the Origins to Rousseau, 1961.
- 51- Brecht, A. Political Theory : The Foundations of Twentieth Century Political Thought, 1976.
- 52- Brenner, Y.S Theories of Economic Development and Growth, 1966.
- 53- Brodie, Bernard. War and Politics, 1973.
- 54- Brogan, D.W. World in Conflict , 1969.
- 55- Bruke, James. The Day the Universe Changed, 1985.
- 56- Burnham, James. The Machiavellians, 1943.
- 57- Burns, Delile . Political Ideals, 1963.
- 58- Brzezinski, Zbigniew. The Grand Failure: The Birth and Death of Communism in the 20th Century, 1989.
- 59- Brzezinski, Zbigniew. Out of Control: Global Turmoil on the Eve of the Twenty First Century, 1993.
- 60- Caiden, G.E The Dynamics of Public Administration, 1971.
- 61- Calvert, Peter. A Study of Revolution, 1971.
- 62- Calvert, Peter. Politics, Power and Revolution, 1983.
- 63- Capra, F & C. Spertinak. Green Politics, 1985.
- 64- Carter, April. Authority and Democracy, 1979.
- 65- Casson, Mark. Alternatives to the Multinational Enterprise, 1979.
- 66- Chackerain, R. & G. Abearian. Bureaucratic Power in Society, 1984.
- 67- Chadwik, T. The Influence of Rumor on Human Thought and Action, 1932.
- 68- Cherry, Colin. World Communication Threat or Promise? , 1971.
- 69- Chussudovsky, Michael. The Globalization of Poverty, 1998.
- 70- Cohen, S.F & K.V Herwel. Voices of Glasnost, 1989.
- 71- Cole, J.R & S.Cole. Social Stratification in Science, 1973.
- 72- Coleman, Peter. The Liberal Conspiracy, 1989.
- 73- Coser, L.A. Men of Ideas, 1970.
- 74- Coser, L.A. The Functions of Social Conflict, 1972.
- 75- Costello, John. Mask of Treachery, 1988.
- 76- Crawford, Keith. East Central European Politics Today from Chaos to Stability, 1997.
- 77- Crenshaw, Martha (ed) . Terrorism, Legitimacy and Power, 1983.
- 78- Criblin, J. Leadership Strategies for Organizational Effectiveness, 1981.
- 79- Croce, B. Philosophy of the Practical Economic and Ethnic, 1913.
- 80- Cross, J.E. Conflict in the Shadows, 1963.
- 81- Crozier, Brian. A Theory of Conflict, 1974.
- 82- Curtis, J.E & J.W. Petras (eds.). The Sociology of Knowledge, 1970.
- 83- Dale, Ernest. The Great Organizers, 1960.
- 84- Davison, P. News, Media and International Negotiation, 1976.
- 85- De Huazar, G.B. (ed.) The Intellectuals, 1960.
- 86- Denman, D.R. Origins of Ownership, 1958.
- 87- Derrida, Jacques. Margins of Philosophy, trans. Alan Bass, 1986.

- 38- Deutsch, K.W. *The Nerves of Government: Models of Political Communication and control*, 1966.
- 39- Doob, L.W. *Public Opinion and Propaganda*, 1950.
- 90- Doob, L.W. *Propaganda : Psychology and Technique*, 1965.
- 91- Driskhlov, Nikolai. *The Scientific and Technological Revolution*, 1978.
- 92- Dror, Yehezkel. *Public Policy Making Re-examined*, 1983.
- 93- Duncan, H.D. *Communication and Social Order*, 1962.
- 94- Dye, T.R. *Understanding Public Policy*, 1978.
- 95- Easton David. *The Political System*, 1953.
- 96- Edwards, D.V. *International Political Analysis*, 1965.
- 97- Ehrlich, J.R & B.J Rehfeld. *The New Crowd*, 1989.
- 98- Eisenstadt, S.N. (ed.). *Max Weber on Charisma and Institution Building*, 1986.
- 99- Ekman, Paul. *Telling Lies*, 1985.
- 100-Ewald, W.B. Jr. *Who Killed Joe McCarthy?* 1984.
- 101- Fanon, Frantz. *The Wretched of the Earth*, 1965.
- 102- Field, G.C. *Political Theory*, 1963.
- 103- Field, G.L & J. Higley . *Elitism*, 1980.
- 104- Fink, S. *Crisis Management : Planning of the Inevitable*, 1986.
- 105- Foucault, Michel. *The Archeology of Knowledge*, trans. A.M.S Smith, 1976.
- 106- Foucault, Michel. *Power, Truth, Strategy*, 1979.
- 107- Franc, T.M. & E. Weisband, (eds.) *Secrecy and Foreign Policy*, 1974.
- 108- Frankel, Boris. *Beyond the State: Dominant Theories and Socialist Strategies*, 1983.
- 109- Friedlander, Saul. *Reflections on Nazism*, 1984.
- 110- Fromm, Erich. *Escape from Freedom*, 1967.
- 111-Fukuyama, Francis. *The End of History and the Last Man*, 1993.
- 112-Gabriel, R.A. *Military Incomptence* , 1985.
- 113-Galbraith, J.K. *The Anatomy of Power* , 1983.
- 114-Galbraith, J.K. *The New Industrial State*, 1985.
- 115-Gardner H. *The Mind's New Science*, 1985.
- 116-Geliner, E. *Conditions of Liberty : Civil Society and Its Rivals*, 1996.
- 117-Giarini, Orio (ed.) *Cycles, Value and Employment*, 1987.
- 118-Giddens, Anthony. *The Third Way: The Renewal of Social Democracy*, 1998.
- 119-Gilpin, Robert . *War and Change in World Politics*, 1981.
- 120-Gingrich, Newt . *Window of Opportunity*, 1984.
- 121-Glenny, Misha. *The Rebirth of History*, 1993.
- 122-Gln-Jones, Anne . *Holding a Mirror: How Civilizations Decline*, 1996.
- 123-Goldwin, R.A. (ed.) *Bureaucrats, Policy, Analysis, Statesmen: Who Leads?* 1980.
- 124-Groz, André: *Capitalism, Socialism, Ecology*, Trans. C. Turner, 1994.
- 125-Grayzel, Solomon. *A History of the Jews*, 1968.
- 126-Grecnstein, F.I. *Leadership in the Modern Presidency*, 1988.
- 127-Gregor, A.J. *The Ideology of Fascism*, 1969.
- 128- Gross, R. & Paul Osterman (eds.). *Individualism*, 1971.
- 129-Gwynne, S.C. *Selling Money*, 1986.
- 130- Habermas, Jurgen. *Knowledge and Human Interests*, 1968.
- 131-Haines, C.G. *The Revival of Nature Law Concepts*, 1930.

- 132-Halévy, Elie. The Era of Tyrannies, 1965.
- 133-Halsell, Grace. Prophecy and Politics, 1986.
- 134-Hansen, R.H. The Why, What and How of Decision Support, 1984.
- 135-Harris, Marvin. Culture , 1975.
- 136- Hart, Liddell. The Revolution in Warefare, 1962.
- 137- Hartman, F.H. The Relations of Nations, 1973.
- 138- Hayek, F.A. The Road to Serfdom, 1972.
- 139- Hayter, William . The Diplomacy of the Great Powers, 1961.
- 140-Heady, Ferrel. Public Administration: A Comparetive Perspective, 1979.
- 141-Heilman, M.E. & H.A. Hornstein. Managing Human Forces in Organizations, 1982.
- 142-Hess, Stephen. The Government /Press Connection, 1984.
- 143-Heiriro, A.G. & C. Pratt. " How to Manage a Crisis before or Whenever It Hits", Public Relations Quartely, Spring, 1995.
- 144-Hertzberg, Arthur. The Zionist Idea,1995.
- 145-Hitler, Adolf. Mein Kampf, 1971.
- 146-Hobson, J.A. Imperialism, A Study, 1954.
- 147-Hoffman, L.M. The Politics of Knowledge,1989.
- 148-Hoffman, Stanely. Contemporary Theory in International Relations, 1966.
- 149-Holsti, K.J. International Politics, 1977.
- 150-Hue, C.T. " Crisis Management" Frequent Traveller Oct./Nov. , 1996.
- 151-Huntington, Samuel. The Clash of Civilizations and Remaking of World Order, 1996.
- 152-Hutschnecker, A. The Drive of Power, 1974.
- 153-Hyneman, C.S. Bureaucracy in a Democracy, 1962.
- 154-Ikle, F.C. How Nations Negotiate, 1964.
- 155-James, William. Pragmatism, 1955.
- 156-Janeway, Elizabeth. Power of the Weak, 1980.
- 157-Jouvenel, Bertrand de. On Power, 1969.
- 158-Johnson, Chalmers. Revolutionary Change, 1966.
- 159-Johnson, D.W. Computer Ethics, 1984.
- 160-Kahn, R.L. & E. Boulding (eds.). Power and Conflict in Organizations, 1964.
- 161-Kaplan, R.D. The Ends of the Earth ,1996.
- 162-Karrass, Chester. The Negotiating Games, 1978.
- 163-Katzelson, Ira. Liberalism's Crooked Circle, 1996.
- 164-Keen, P.G.W. Competing in Time, 1986.
- 165-Kelsen, H. General Theory of Law State, 1946.
- 166- Kennedy, Marilyn M. Powerbase, 1984.
- 167-Kennedy, Marilyn M. Office Politics, 1980.
- 168-Kennedy, Paul. The Rise and Fall of the Great Powers, 1987.
- 169-Keohane, R.O. & J.S. Nye. Power Interdependence, 1977.
- 170-Kerr, Clarck et al. Industrialism and Industrial Man, 1973.
- 171-Kissinger, Henry A. The Necessity for Choice, 1961.
- 172-Knorr, Klaus. On The Use of Military Power in the Nuclear Age, 1966.
- 173- Koestler, A. The Act of Creation, 1964.
- 174-Konots, Alkis, (ed.). Domination, 1975.
- 175-Kornia, Janos. Anti-Equilibrium, 1971.

- 176-Krader, Lawrence . Formation of the State, 1968.
- 177-Lacquer, Walter. A History of Zionism, 1972.
- 178-Ladisias, Farago. War of Wits: The Anatomy of Espionage and Intelligence, 1954.
- 179-Lakatos, I & A. Musgrave(eds.). Criticism and the Growth of Knowledge, 1979.
- 180-Lamberton, D.M.(ed.) Economics of Information and Knowledge, 1971.
- 181-Laski, H.J.Grammar of Politics, 1958.
- 182-Laski, H.J. Authority in the Modern State, 1968.
- 183-Lasswell, H.D The Future of Political Science, 1962.
- 184-Latey, M. Tyranny : A Study in the Abuse of Power, 1972.
- 185-Lebedoff, David. The New Elite, 1981.
- 186-Lee, A.M. & N.D. Humphrey. Race Riot, 1943.
- 187-Lehman, H.C. Age and Achievement, 1953.
- 188-Leighton, A.H. The Governing of Men , 1945.
- 189-Lens Sidney. The Labor Wars, 1973.
- 190- Le play, Fredric. On Family, Work and Social Change, 1982.
- 191-Leslie, John. The End of the World: The Science and Ethics of Human Extinction, 1995.
- 192-Lewin, Ronald. Hitler's Mistake, 1984.
- 193-Lipset, S.M. Political Man: The Social Bases of Politics, 1963.
- 194-Lostberg, A. & B. Silverberg. "Sending the Right Message When Crisis Strikes", The Association Management, July, 1995.
- 195-Lyotard, J.F. The Post-Modern Condition, 1984.
- 196-Machiavelli, Niccolo. The Prince, trans. Luigi Ricci, 1935.
- 197-Mackenzie, W.J.M Power, Violence, Decision, 1975.
- 198-Mannheim, Karl. Ideology and Utopia, 1985.
- 199-Mant, Alistair. Leaders We Deserve, 1983.
- 200-Marcuse, Herbert . One Dimensional Man, 1964.
- 201-Margiotta, F.D. & R. Sanders (eds.). Technology, Strategy and National Security, 1985.
- 202-Maritain, J. The Rights of Man and Natural Law, 1944.
- 203-Martin, W.J. The International Society, 1988.
- 204-May, Rollo. Power and Innocence, 1972.
- 205-Mayo, H.B. An Introduction to Democratic Theory, 1960.
- 206-McLuhan, Marshall . The Mechanical Bride: Folklore of Industrial Man, 1967.
- 207-McLuhan, Marshall, Bruce R. Powers: The Global Village, 1989.
- 208-McNeil, W.H. The Pursuit of Power, 1982.
- 209-Mee, C.L. Jr. The End of Order, 1980.
- 210-Mekrel, P.H. Modern Comparative Politics, 1970.
- 211-Milgram, Stanley. Obedience to Authority, 1974.
- 212-Miller, A.H. Terrorism and Hostage Negotiations, 1980.
- 213-Moody, Paul. Decision Making, 1983.
- 214-More, Sir Thomas. Utopia, 1965.
- 215-Morgan, Robin. The Anatomy of Freedom, 1984.
- 216-Morstein, Marx. The Administrative Action, 1972.
- 217-Mortensen, C.D. Communication, 1972.
- 218-Mossberg, W.S. "Personal Technology", The Wall Street Journal, Dec. 15,1994.

- 219-Murayama, Janet H. & H.G. Stever (eds.). *Globalization of Technology*, 1988.
- 220-Nagel, J.H. *The Descriptive Analysis of Power*, 1975.
- 221-Navarro, Peter. *The Policy Game*, 1984.
- 222-Nelson, Joan M. *Access to Power*, 1979.
- 223-Neustadt, R.E. *Presidential Power*, 1960.
- 224-Nicolson, Harold. *Evolution of Diplomatic Method*, 1962.
- 225-Nierenberg, G.J. *The Art of Negotiating*, 1981.
- 226-Nietzche, Friedrich. *The Will to Power*, 1968.
- 227-Nixon, Richard. *Leaders*, 1982.
- 228-Nygaard, William. *The Price of Free Speech*, 1996.
- 229-Ohmae, Kenichi. *The Mind of the Strategist*, 1983.
- 230-Ong. W.J(ed.). *Knowledge and the Future of Man*, 1968.
- 231-Os good, R.E & R.W. Tucker. *Force, Order and Justice*, 1967.
- 232-Padelford, N.J. et al. *The Dynamics of International Politics*, 1976.
- 233-Palazzoli, M.S. et al. *The Hidden Games of Organizations*, 1986.
- 234-Parkinson, C.N. *The Evolution of Political Thought*, 1958.
- 235-Patal, Raphael. *Encyclopedia of Zionism and Israel*, 1971.
- 236-Pauchant, T.C. & I.I. Mitroff. "Crisis Prone Versus Crisis Avoiding Organaizations", *Industrial Crisis Quarterly*, 1988.
- 237-Pearson, Lester. *Diplomacy in the Nuclear Age*, 1959.
- 238-Pepper, D. & A. Jankins (eds.). *The Geography of Peace and War*, 1985.
- 239-Perlmutter, Amos. *Modern Authoritarianism*, 1981.
- 240-Perry, Roland. *Hidden Power*, 1984.
- 241-Peters, D.G. *The Politics of Bureaucracy*, 1984.
- 242-Ponting, Clive. *The Right to Know*, 1985.
- 243-Pool, Ithiel de Sola. *Technologies of Freedom*, 1983.
- 244-Poppel, H.L. & B. Goldstein. *Information Technology*, 1987.
- 245-Popper, K.R. *The Open Society and Its Enemies*, 1962.
- 246-Pound, R. *Law and Morals*, 1924.
- 247-Priestland, Gerald. *The Future of Violence*, 1974.
- 248-Proctor, Tony. *Management Theory and Principles*, 1982.
- 249-Queene, Samuel. *Folk Devils and Moral Panics*, 1972.
- 250-Rangel, Carlos. *Third World Ideology and Western Reality*, 1986.
- 251-Ranney, Austin. *Channels of Power*, 1983.
- 252-Rejai, M. *Leaders of Revolution*, 1979.
- 253-Riggs, F.W. *Administration in Developing Countries*, 1954.
- 254-Roemer, J.E. *A Future for Socialism*, 1994.
- 255-Rogin, M.P. *The Intellectuals and McCarthy*, 1967.
- 256-Rokeach, M. *The Open and Closed Mind*, 1960.
- 257-Rovere, R.H. *Senator Joe McCarthy*, 1959.
- 258-Sagan, Eli. *At the Dawn of Tyranny*, 1985.
- 259-Sandel, M.J. *Democracy's Discontent*, 1996.
- 260-Savas, E.S. *Privatizing the Public Sector*, 1982.
- 261-Scott, John. *Political Warfare*, 1955.
- 262-Scrutton, Roger. *Dictionary of Political Thought*, 1982.
- 263-Sharp, Gene. *The Politics of Nonviolent Action*, 1973.
- 264-Sherman, Howard . *Radical Political Economy*, 1972.

- 265-Shklar, Judith N. *After Utopia: The Decline of Political Faith*, 1957.
- 266-Sigmund, P.E. *The Ideologies of the Developing Nations*, 1963.
- 267-Simon, H.H *Administrative Behavior*, 1969.
- 268-Siu, R.G.H. *The Craft of Power*, 1979.
- 269-Smith, Adam. *The Wealth of Nations*, 1950.
- 270-Smith, A.G. (ed.) *Communication and Culture*, 1966.
- 271-Sobel, Robert. *The Money Manias*, 1973.
- 272-Sowell, Thomas. *Knowledge and Decisions*, 1980.
- 273-Spencer, Herbert. *The Man Vs. the State*, 1940.
- 274-Sprigle, Ray. *In the Land of Jim Crow*, 1949.
- 275-Sproh, W.J. *Human Group*, 1967.
- 276-Stephens, Mitchel. *A History of the News*, 1988.
- 277-Sterling, Claire. *The Terror Network*, 1981.
- 278-Stewart, E. *The Human Bond*, 1978.
- 279-Stewart, L.H. *The Psychological Examination of Political Leaders*, 1977.
- 280-Stokes, Gale. *The Walls Came Tumbling Down: The Collapse of Communism in Eastern Europe*, 1993.
- 281-Stauss, Leo. *History of Political Philosophy*, 1987.
- 282-Talmon, J.L. *The Origins of Totalitarian Democracy*, 1970.
- 283-Tarade, Gabriel. *On Communication and Social Influence*, 1969.
- 284-Taylor, E.E. *Strategy of Terror*, 1943.
- 285-Tinder, Glenn. *Political Thinking*, 1991.
- 286-Toffler, Alvin. *Future Shock*, 1971.
- 287-Toffler, Alvin. *The Third Wave*, 1981.
- 288-Toffler, Alvin. *Previews and Premises*, 1983.
- 289-Toffler, Alvin. *Power Shift*, 1992.
- 290-Tosches, Nicks. *Power on Earth*, 1986.
- 291-Turner, Stansfield. *Secrecy and Democracy*, 1985.
- 292-Tzu Sun . *The Art of War*, 1963.
- 293-Valentine, C.A. *Culture and Poverty*, 1968.
- 294-Vereker, Charles. *The Development of Political Theory*, 1965.
- 295-Waldo, Dwight (ed.). *Public Administration in a Time of Turbulance*, 1971.
- 296-Walter, Ingo. *Secret Money*, 1985.
- 297-Weber, Max. *Economy and Society*, 1978.
- 298-Welch, Mary-Scott. *Networking*, 1980.
- 299-West, Nigel. *Games of The Intelligence*, 1989.
- 300-Wilkinson, Paul. *Political Terrorism*, 1974.
- 301-Winter, D.G. *The Power Motive*, 1973.
- 302-Wise, D. & T.B. Ross. *The Invisible Governemnt*, 1964.
- 303-Wolfers, Arnold. *Discord and Collaboration*, 1962.
- 304-Woo, H. K. H. *The Unseen Dimensions of Wealth*, 1984.
- 305-Wright, Quincy. *Preventing World War III*, 1962.
- 306- Young, G.K. *Finance and World Power*, 1968.
- 307-Zoll, D. A. *Reason and Rebellion*, 1982.